



جامعة الأزهر

كلية أصول الدين والدعوة، بالقاهرة.

الدراسات العليا.

الأحاديث التي أعطاها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتابه:

«المستدرك على الصحيحين» جمعاً، ودراسة.

أطروحة علمية مقدّمة؛ لنيل درجة العالمية، "الدكتوراه"،
في الحديث الشريف، وعلومه.

إعداد الباحث:

أحمد محمد محمد حسن

المدرس المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، للبنين، بالشرقية.

تحت إشراف:

فضيلة الأستاذ الدكتور

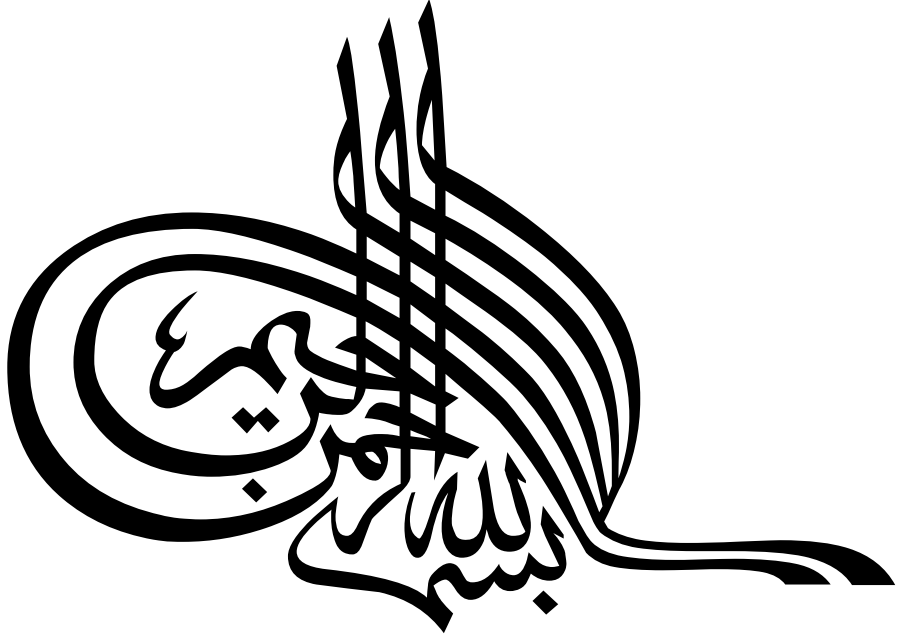
و

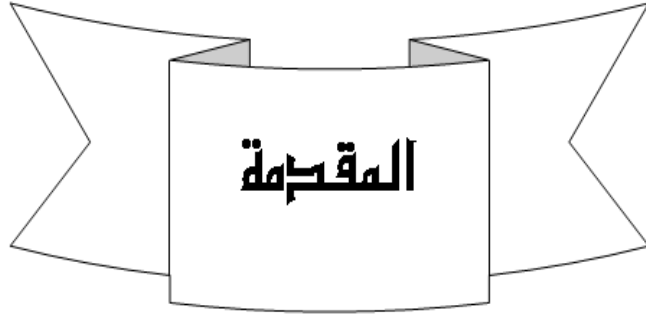
فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد العفار عبد الستار عبد البديع.
أستاذ الحديث وعلومه، المساعد،
بكلية الدراسات الإسلامية، للبنين،
بالشرقية، ورئيس قسم الحديث بها.
مُشرفاً مشاركاً.

أحمد مَعْبِد عبد الكريم.
أستاذ الحديث وعلومه، المتفرغ،
بالكلية، وعضو هيئة كبار
العلماء، بالأزهر الشريف.
مُشرفاً أصلياً.

١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م





وتشتمل على أربعة أمور:

الأول - أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

الثاني - الدراسات السابقة في الموضوع، مع بيان الفرق بينها وبين بحثي.

الثالث - خطة البحث.

الرابع - منهج العمل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَحْمَدُهُ وَأُسْتَعِينُهُ وَأُسْتَهْدِيهِ وَأُسْتَعْفِرُهُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ - ﷺ - شَهَادَةً نَحْيًا بِهَا، وَمُتُّ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَلَيْهَا؛ لِنَنَالَ بِهَا أَعْلَى الدَّرَجَاتِ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أما بعد:

فهذه مقدمة رسالتي، وسأتحدث فيها بإيجاز عن أربعة أمور:

الأمر الأول: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

تعودُ أهميَّةُ جمعِ ودراسةِ الأحاديثِ التي أعلَّها الحاكمُ في مستدركه، وتكُمُن أسبابُ اختيارِه في عدةِ أمورٍ:
١- مكانةُ الحاكم، وتقدُّمُه في عِلْمِ الحديثِ وَعِلَلِه وتعيُّدُه لبعضِ مصطلحاته، ولمعرفةِ الرِّجالِ، وطبقاتِهِم، وجرِّحِهِم وتعدُّيلِهِم؛ فهو أَحَدُ الأئمَّةِ النَّقَّادِ الأفاضِ، ومع ما وصف به من تساهل فقد قال عنه الحافظُ الذهبي: "الإمام، الحافظ، الكبير، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، جرحٌ وعدلٌ، وقُبِلَ قولُه في ذَلِكَ؛ لِسَعَةِ علمه، ومعرفةِ بالِعللِ والصَّحيحِ والسَّقِيمِ، وانتهت إليه رياسةُ الفنِ بخراسان، لا، بل في الدنيا"^(١).

٢- منزلةُ كِتَابِ المستدرِكِ على الصحيحين، وعِظَمُ قَدْرِهِ وَمَنْفَعَتِهِ رغمَ التعقباتِ عليه.

٣- كونُ الإمامِ الحاكمِ - رحمه الله - قد ضَمَّنَ هذا السِّفرَ العظيمَ نُقولاً نقيسةً عن الأئمَّةِ المتقدِّمين عليه والمعاصرين له، وأحكاماً على الأحاديثِ والرِّجالِ^(٢).

٤- كونُ هذا البحثِ أولَ عملٍ أكاديمي يتعرض لجمعِ ودراسةِ الأحاديثِ التي أعلَّها الحاكمُ في المستدرِكِ.

٥- كونُ تلكِ الأحاديثِ التي تكَلَّمَ عنها الإمامُ الحاكمُ - رحمه الله - تَشْمَلُ أنواعاً مُتعدِّدةً من العِللِ الظاهرةِ والخفيةِ؛ كتعارضِ الرَّفْعِ وَالوَقْفِ^(٣)، وَالوَصْلِ وَالإِرسَالِ^(٤)، وكزيادةِ راوٍ ونقصه^(٥)، وغيرِ ذلكِ من أنواعِ العِللِ وأجناسها التي أشار إليها الحاكمُ في معرفةِ علومِ الحديثِ، في بابٍ خاصٍ تَرْجَمُهُ بقوله: "ذِكْرُ النَّوعِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ. هَذَا النَّوعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ"^(٦).

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي، ت(١٤٩٦٨)، (٢٨٤/٩)، طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) المستدرِك، (١/٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٧١ و٧٤ و٨٦ و٨٧ و١٠١ و١٠٣ و١١٢ و١١٤ و١١٥) و(٢٥٨/٤)، العلمية.

(٣) كما في الأحاديث: الحادي عشر - الثالث والثلاثون - الثاني والأربعون - الخامس والأربعون.

(٤) كما في الأحاديث: الرابع - الثاني والثلاثون - الرابع والثلاثون - الرابع والستون.

(٥) كما في الأحاديث: الثالث عشر - الرابع عشر - العشرون - السادس والعشرون - السادس والثلاثون.

(٦) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص(١١٢).

وهذه الأنواع تُعدُّ لباب هذا العلم، وفي ذلك إضافة هامةً للمصنِّفات في هذا الباب، ومساهمةً في الموازنة والترجيح.

٦- الوقوف على هذه الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم يُبرِّز لنا كثيراً من الجوانب العلميَّة عنده، والقواعد الحديثيَّة المقررة عند الأئمة الثَّقَادِ في عصره وقبَله.

٧- اقتفاء أثر السلف الصَّالِح في الدَّبِّ عن أحاديث رسول الله - ﷺ - وتمييز صحيحها من سقيمها.

٨- منهج الإمام الحاكم في الإعلال، وطريقته في الترجيح، ومن خلال البحث ستضح لنا وتتجلى قواعد وأسُس هذه الطريقة، وذلك المنهج.

الأمر الثاني: الدِّراسات السَّابِقة في هذا الموضوع، مع بيان الفرق بينها وبين هذا البحث:

لم أقف على دراسة لأحدٍ تَعَرَّضَ فيها لجمَعِ كُلِّ الأحاديث التي أعلها الحاكم في مستدركه، إلا إنني عند البحث على الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، وجدت عدة أبحاث جزئية في هذا الموضوع، ومنها:

١- أحاديث المستدرك المعلّة في إتحاف المهرة، من بداية الكتاب إلى نهاية المجلد الثامن^(١).

٢- أحاديث المستدرك المعلّة في إتحاف المهرة، لابن حجر العسقلاني، جمعا ودراسة، من بداية المجلد التاسع إلى نهاية المجلد الثالث عشر^(٢).

٣- أحاديث المستدرك المعلّة في إتحاف المهرة، لابن حجر العسقلاني، من بداية المجلد الرابع عشر، إلى نهاية الكتاب جمعا ودراسة^(٣).

وتهدف الدراسة في هذه الأبحاث إلى معرفة أحاديث المستدرك التي أعلها الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة، ودراسيتها دراسةً حديثية، وتوضيح وجه الصواب أو الخطأ في إعلال الحافظ ابن حجر لها.

(١) جمع ودراسة الباحث رشيد بن عيسى بن ناصر المزيني، تحت إشراف الدكتور عطية أبو زيد محبوب المزيني، والدكتور رشيد بن عيسى بن ناصر الكشكي. وقد نشرت سنة (١٤٣١هـ، ٢٠١٠م). برقم إيداع (٢٩٨١)، لسنة (١٤٣١هـ)، بمكتبة الملك فهد الوطنية. وهو بحث مُكَمَّل لرسالة التخصص، "الماجستير"، في قسم الثقافة الإسلامية، بكلية التربية، جامعة الملك سعود.

(٢) إعداد الباحثة شَدَى بنت عبدالرحمن بن فهد السيف، وإشراف الدكتور عطية أبو زيد محبوب. وهو بحث مكمل لرسالة التخصص، "الماجستير"، في قسم الثقافة الإسلامية، بكلية التربية، جامعة الملك سعود. تاريخ النشر سنة (١٤٣٢هـ/٢٠١١م). ورقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية (٥٠٩٥)، لسنة (١٤٣٢هـ).

(٣) إعداد الباحث منصور بن عبد الله الكثيري. وإشراف الدكتور سلطان السيف، الرياض، جامعة الملك سعود، سنة (١٤٣٩هـ)، ماجستير.

ومن الواضح جدا أن الأبحاث الثلاثة بعيدة عن موضوع بحثي؛ لأنها خاصة بدراسة أحاديث المستدرک التي أعلها الحافظ ابن حجر رحمه الله، وأما بحثي فهو في أحاديث المستدرک التي أعلها الإمام الحاکم نفسه.

٤- الأحاديث التي ذكر الحاکم فيها اختلافًا بين الرفع والوقف في مستدرکه، جمعًا ودراسة^(١).

ومن الواضح أن هذا البحث يشتمل على جزئية من موضوعي، وذلك لأنه يقتصر على دراسة جانب واحد من الإعلال عند الإمام الحاکم رحمه الله، وهو الإعلال باختلاف أو تعارض الرفع والوقف، وليس ذلك الجانب إلا وجهًا واحدًا من أوجه الإعلال عند الإمام الحاکم رحمه الله، فهذا الموضوع لم يف باستيعاب جميع صور الإعلال وأمثله، بالإضافة إلى أن تعارض الرفع والوقف لا يُشترط كونه إعلالًا عند الحاکم في كل حديث، فقد يعتبره إعلالًا تارة، وتارة لا يعتبره إعلال، لكونه زيادة ثقة^(٢)، أو لكون طريق الرفع لم يصح^(٣)، أو لغير ذلك مما هو معروف من منهج الإمام الحاکم في المستدرک، خاصة وأنه يصرح بعدم الإعلال في بعض هذه الصور مشيرًا إلى اطراد الحكم في مثيلاتها عملاً بقواعده^(٤)، ولذا جاءت تسمية البحث: الأحاديث التي ذكر الحاکم فيها اختلافًا، وليس الأحاديث التي أعلها الحاکم بالاختلاف، إذ ليس كل ما ذكر أو أشار الحاکم إلى الاختلاف فيه يكون معلا عنده، لأننا لو اعتمدنا هذا المفهوم لصار المستدرک مُعَلًّا في كثير من أحاديثه، وهذا ما لا يقوله عاقل أدرك غرض الحاکم من تأليف المستدرک، فضلًا عن باحث في علم الحديث.

وأيضًا، فذلك الباحث الكريم لم يلتزم بالطريقة الموسعة التي نسير عليها في جامعة الأزهر لدراسة الأحاديث، وخاصة المعلّة؛ فهو يذكّر نصّ الحديثين المختلفين، وكلام الإمام الحاکم في تعارضيهما، ثم يقوم بتخريج الحديث من الوجهين: المرفوع والموقوف، ثم يحكم على الحديث باختصار، ولا يدرس رجال الإسناد دراسةً وافية، بل يقتصر على دراسة بعضهم، معتمداً على تهذيب الكمال وتقريب التهذيب فقط، وهذا منهجه في رسالته، مع أنه ذكر أن الهدف من رسالته هو جمع الأحاديث التي أشار الإمام الحاکم إلى اختلاف فيها بين الرفع والوقف، ثم دراستها دراسةً موسعةً؛ على وفق قواعد أهل العلم بالحديث، ثم بيان الوجه الراجح في كل حديث، وعلى العموم فعدد الأحاديث التي درسها اثنان وستون حديثًا فقط،

(١) رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص، "الماجستير" في السنّة وعلومها، بجامعة القصيم في المملكة العربية السعودية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم السنة وعلومها، إعداد الباحث مشاري بن هادي العازمي، الرقم الجامعي (٣٢١١١٨٥٦٦)، إشراف الأستاذ الدكتور بندر بن نافع العبدلي، سنة (١٤٣٧هـ/٢٠١٦م).

(٢) المستدرک، (١/١٠٠ و ١٢١ و ١٨١ و ٢٥١ و ٢٥٥ و ٢٧٩) و (٤/٢٥٨)، طبعة العلمية.

(٣) المستدرک، (١/٣٦١ و ٣٩٦) و (٢/٢٨٧)، العلمية.

(٤) المستدرک، (١/٤٤٥ و ٤٥٥ و ٥٢٠)، العلمية.

ومعظمها من باب زيادة الثقة كما نص عليه الحاكم^(١)، وليس فيها أي حديث من رسالتي إلا الحديث الحادي والعشرون بعد المائة، والأحاديث التي أعلها الحاكم بتعارض الرفع والوقف ثمانية أحاديث حسب علمي وجمعي، والله أعلم.

٥- ما اختُلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الطهارة والصلاة، من كُتب العِلل والتخريج، ما عدا أحاديث الصحيحين، جمعا ودراسة^(٢).

٦- ما اختُلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الزكاة والصيام والحج والبيوع، من كتب العِلل والتخريج، ما عدا أحاديث الصحيحين، جمعا ودراسة^(٣).

وهاتان الرسالتان مختلفتان عن بحثي؛ من جهة كونهما لم تقتصرا على أحاديث المستدرک، وأن ما درسه كل باحث من أحاديث المستدرک يقال فيه ما قيل في الرسالة السابقة عليهما، وليس فيهما أي حديث من رسالتي إلا الحديث الرابع والستون.

هذه بعض الموضوعات التي قد يبدو من أول نظرة أنها تُغني عن موضوعي، إلا أنه بعد تكرار النظر والتدقيق تظهر الفروق بينها وبين دراستي، مما يجعلنا في حاجة ماسة إلى خوض غمار هذا البحث لتتعلم سويًا من الإمام الحاكم، مع الاستفادة بتلك الدراسات السابقة التي لا غنى عنها، والتي هي بمثابة الإكليل لبحثي هذا، والذي أسأل الله أن يوفقني فيه لإصابة الحق، وأن يغفر لنا الخطأ والذلل والتقصير، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الأمر الثالث: خطة البحث.

وضعت خطةً لبحثي، حيث قسمته إلى: مقدّمة، وقسمين، وخاتمة، وجريدة المصادر والمراجع، والفهارس العلمية.

❖ أمّا المقدّمة، ففيها:

❶ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

(١) المستدرک، (١/١٠٠ و ١٢١ و ١٨١ و ٢٥١ و ٢٥٥ و ٢٧٩) و (٢/٦٧)، العلمية.

(٢) للباحث عواد بن حميد الرويثي، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية، "الدكتوراة"، من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، قسم علوم الحديث، سنة (١٣١١هـ)، إشراف الدكتور حافظ بن محمد الحكمي.

(٣) للباحث عمر بن رفود سفياني، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية، "الدكتوراة"، من الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، كلية الحديث الشريف، قسم علوم الحديث، سنة (١٣٦١هـ)، إشراف الدكتور محمد بن مطر الزهراني.

② الدِّراسات السَّابِقة في هذا الموضوع، مع بيان الفرق بينها وبين هذا البحث.

③ خِطَّةُ البَحْثِ.

④ منهج العمل، وهذا موضع بيانه مفصلاً فأقول:

الأمر الرابع: منهج العمل في البحث:

سبق ذِكْرُ الخِطَّةِ العامَّةِ لهذا البحث، وهناك منهجٌ محدّدٌ للعمل في تلك الرسالة حيث إنني:

١- قمت بجمع الأحاديث التي أعلّها الحاكم في المستدرک، معتمداً على أحدث الطبقات الموجودة عندي، وهي طبعة التأصيل. ونظراً لأنني سأنقل من عدة طبقات للمستدرک كاليمين والحرمين والهندية والعلمية، فسأنص فيما سيأتي - إن شاء الله - عند كل نقلٍ على طبعته، ما عدا التأصيل؛ لأنني جعلتها الأصل في نقلي. وكذلك تاريخ الإسلام، إذا لم أنص على الطبعة فهي طبعة دار الغرب، وكذا فتح الباري إذا لم أنص على مؤلفه فهو لابن حجر، وكل ما يكون من هذا القبيل فإنني لا أتركه مشكلاً بل يكون في موضعه ما يحدده.

٢- قمت بذكر الأحاديث، حديثاً حديثاً على حسب ترتيبها في المستدرک، بذكر نصّه من طبعة التأصيل سنداً ومتناً.

٣- قمت ببيان الكلمات الغريبة في متن الحديث أو سنده أو حتى في كلام الحاكم على الحديث، فكل ما يظهر لي أنه يحتاج إلى توضيح، بينته في الهامش عند ذكر نص الحديث في بداية دراسته.

٤- أقوم ببيان وجه العلة التي أشار إليها الإمام الحاكم رحمه الله، مع تحديد المدار وبيان وجه الاختلاف عليه.

٥- أقسم تخريج الحديث حسب أوجه الاختلاف في طرق الحديث، كالاختلاف على بعض رواته بالرفع والوقف، أو الإرسال والاتصال.

٦- أخرج طرق الحديث من مصادرها الأصلية، كلّ وجه على حدة، وإذا كان للوجه متابعة تفيدني في الحكم أو الترجيح أذكرها ضمن تخريجه، مع ترتيبها في الذكر بادئاً بالمتابعة الأتم، مُعرضاً في كل ذلك عن كل ما لا فائدة منه من المتابعات، لكون فائدته حاصلةً بغيره مما ذكرته أو لكون الطريق إليها مُتكلم فيها، مع التنبيه على فروق المتون بعبارة اصطلاحية مثل: بلفظه، أو بنحوه، وهكذا، إذا تطلب الأمر ذلك.

٧- أقوم بدراسة الطريق الأول من كل وجه دائماً دراسةً تفصيليةً، إلا إذا كان مُسنداً محتجاً به في الصحيحين، أو أحدهما، فأكتفي بذلك عن دراسته، ثم أدرس متابعاته التي ذكرتها دراسةً إجماليةً.

٨- إذا كان الراوي متفقاً على توثيقه، أو تضعيفه، فأذكر ما يبين ذلك من أقوال.

٩- إذا كان الراوي مُتَّكِلًا فيه، فأذكر مُجْمَل أقوال العلماء فيه التي تُدَلُّ على حاله، ثم أقوم بالترجيح بينها، مع ذكر القرينة لما رجحته، وهذا كله في الراوي المذكور في السند المدروس تفصيلًا، أما أسانيد المتابعات وما سأدرسه إجمالًا، فلا أذكر فيه سوى اسم الراوي، وما يميزه، مع خلاصة حاله، محيلاً في هذا على المصادر في الهامش.

١٠- أقوم بالنظر في الخلاف على المدار في ضوء الدراسة، مع بيان الراجح وقرينته، ثم أحكم على الحديث من وجهه الذي ترجح لي، فإذا كان الحديث صحيحًا انتهى بحثي فيه من جهة الحكم، وإذا كان ضعيفًا أو حسنا ووُجِدَ له ما يُرقيه فإني أذكره، مع دراسته إجمالًا إذا كان مما لم يُسند في الصحيحين على وجه الاحتجاج، ثم أحكم على الحديث بمجموع الطرق.

١١- في النهاية أُعَلِّق على الحديث بعد الحكم عليه، مشيرًا إلى أبرز ما فيه من أحكام أو فوائد بإيجاز، مع الإحالة على المصادر، وإذا كان في متن الحديث معارضةً لغيره أو إشكال، فإني أُبَيِّن أقوال العلماء في توجيه ما ظهر من تعارض، وإزالة ما كان من شبهة، ثم أنتقل بعد ذلك إلى دراسة حديث آخر.

﴿وَأَمَّا قِسْمًا هَذِهِ الرِّسَالَةَ، فَأَحَدُهُمَا تَمْهِيدِي لِلْبَحْثِ، وَالْآخَرُ هُوَ أَسَاسُ الرِّسَالَةِ وَجَوْهَرُهَا:

فالقسم الأول عنوانه: **الإمام الحاكم، وإعلاله الحديث في المستدرك، وأمهد فيه لموضوع البحث، وذلك في فصلين:**

الفصل الأول: التعريف بالإمام الحاكم رحمه الله، ومكانته بين الأئمة، " بإيجاز".

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم، بإيجاز.

المبحث الثاني: مكانته بين الأئمة، بإيجاز.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك، وأهميته، ومنهج الإمام الحاكم -رحمه الله- فيه.

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمستدرك.

المبحث الثاني: أهمية المستدرك.

المبحث الثالث: منهج الحاكم في المستدرك.

المبحث الرابع: أنواع العلل التي تناولها الحاكم في مستدركه.

✽ وأما القسم الثاني فعنوانه: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم في مستدركه، وقد قمت فيه بدراسة جميع

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في مستدركه، بعد جمعها وترتيبها بحسب ورودها في المستدرك، ثم دراسة كلِّ حديث حسب منهج العمل السابق، وذلك من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الإيمان، وفيه اثنا عشر حديثًا.

الفصل الثاني: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب العلم، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الثالث: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الطهارة، وفيه أربعة أحاديث.

الفصل الرابع: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الصلاة، وفيه حديثان.

الفصل الخامس: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، وفيه عشرة أحاديث.

الفصل السادس: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الجمعة، وفيه حديث

واحد.

الفصل السابع: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب صلاة التطوع، وفيه حديثان.

الفصل الثامن: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب صلاة الخوف، وفيه حديث

واحد.

الفصل التاسع: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الجنائز، وفيه أربعة أحاديث.

الفصل العاشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الزكاة، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الحادي عشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الصوم، وفيه حديثان.

الفصل الثاني عشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب المناسك، وفيه حديثان.

الفصل الثالث عشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الدعاء، وفيه ثمانية

أحاديث.

الفصل الرابع عشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب فضائل القرآن، وفيه

ثلاثة أحاديث.

الفصل الخامس عشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب البيوع، وفيه ثمانية

أحاديث.

الفصل السادس عشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الجهاد، وفيه حديث

واحد.

الفصل السابع عشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب قتال أهل البغي، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الثامن عشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب النكاح، وفيه حديث واحد.

الفصل التاسع عشر: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب التفسير، وفيه أحد عشر حديثًا.

الفصل العشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين عليهم السلام، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الحادي والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب الهجرة، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الثاني والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب المعازي والسرايا، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الثالث والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، وفيه سبعة وعشرون حديثًا.

الفصل الرابع والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب الأئمة، وفيه حديث واحد.

الفصل الخامس والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب الأشربة، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل السادس والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب البر والصلة، وفيه أربعة أحاديث.

الفصل السابع والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب الطب، وفيه حديثان.

الفصل الثامن والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب الأضاحي، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل التاسع والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله- في كتاب التوبة والإنابة، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب الأدب، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الحادي والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب الرقاق، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الثاني والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب الفرائض، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الثالث والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب الحدود، وفيه حديثان. الفصل الرابع والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب الفتن والملاحم، وفيه ستة أحاديث.

الفصل الخامس والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب الأهوال، وفيه حديث واحد.

✽ وأما الخاتمة فتشتمل على خلاصة البحث، وثمرته، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، والتوصيات العلمية.

✽ وأما جريدة المصادر والمراجع فذكرت فيها بيانات الكتب التي جعلتها مصادر أو مراجع لي في البحث.

✽ وأما الفهارس العلمية لرسالتي، فشملت:

- ١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية، والآثار مرتبة على الأطراف.
- ٣- فهرس الأحاديث النبوية والآثار مرتبة على حسب نوع العلة.
- ٤- فهرس الرواة.
- ٥- فهرس الموضوعات.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبيّنا محمّد وآله وصحبه، والحمد لله ربّ العالمين.

الباحث/ أحمد محمد محمد حسين.

مصر، الشرقية، أبو كبير، قرية كفر السواقي.

هاتف: ٠١١٥٠٩٩٨٤١٧ / ٠١٠١٠٦١٦١١٤



القسم الأول:
الإمام الحاكم، وإعلاله الحديث في المستدرك.

ويشتملُ على فصلين:

الفصل الأول: التعريف بالإمام الحاكم رحمه الله، ومكانتهُ بين الأئمة، "بإيجاز".

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك، وأهميته، ومنهج الإمام الحاكم - رحمه الله - فيه.

الفصل الأول:

التعريف بالإمام الحاكم رحمه الله، ومكانته بين الأئمة، "يايجاز".

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم، يايجاز.

المبحث الثاني: مكانته بين الأئمة، يايجاز.

المبحث الأول:

التعريف بالإمام الحاكم، أبي عبد الله، رحمه الله،

٣٢١/٥٤٠٥ = ٩٣٣/١٠١٤ م.

ويشتمل على تسعة مطالب:

المطلب الأول اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدُوَيْهِ بْنِ نُعَيْمِ بْنِ الْحَكَمِ، الصَّبِيِّ، الطَّهْمَانِيُّ، النيسابوري، الشافعي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، المعروف بالحاكم، وبالبيّع، وبابن البيّع.

المطلب الثاني: مكان، وزمان ولادته.

وُلِدَ بنيسابور^(١)، صَبِيحَةَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، الثَّلَاثِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، سَنَةِ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ.

المطلب الثالث: طلبه للعلم، ورحلاته.

طَلَبَ الْعِلْمَ مِنَ الصَّغَرِ، بِاعْتِنَاءِ أَبِيهِ، وَخَالِهِ أَبِي عَلِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرُوَيْهِ الْمُقْرِيِّ. وَقَدْ تَفَقَّهَ الْإِمَامُ الْحَاكِمَ عَلِيَّ أَبِي سَهْلٍ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْفَقِيهَ الشَّافِعِيَّ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْعِرَاقِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي عَلِيِّ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْفَقِيهَ، ثُمَّ طَلَبَ الْحَدِيثَ وَغَلَبَ عَلَيْهِ فَاشْتَهَرَ بِهِ، وَسَمِعَهُ مِنْ جَمَاعَةٍ لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً؛ وَمَعْجَمَ شَيْوَحِهِ يَقْرُبُ مِنْ أَلْفِي رَجُلٍ، وَكَانَ أَوَّلُ سَمَاعِهِ لِلْحَدِيثِ فِي سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ. وَقَدْ رَحَلَ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ شَرْقًا وَغَرْبًا؛ مِنْ أَجْلِ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ، فَرَحَلَ إِلَى الْبِلَادِ الَّتِي تَقَعُ غَرْبَ نَيْسَابُورَ، وَمِنْهَا: الرَّيُّ، وَهَمْدَانُ، وَالْعِرَاقُ. وَكَانَ لَهُ إِلَى الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ رَحَلَتَانِ، فَدَخَلَ الْعِرَاقَ أَوَّلًا، سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقِيلَ: "سَنَةَ ثَلَاثِ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ" مِنَ الْهَجْرَةِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَيْهَا سَنَةَ سِتِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَفِي رَحَلَتِهِ إِلَى الْعِرَاقِ دَخَلَ بَغْدَادَ، وَالْكُوفَةَ، ثُمَّ اسْتَمَرَ فِي الرَّحْلَةِ حَتَّى دَخَلَ الْحِجَازَ وَمَكَّةَ. وَرَحَلَ -أَيْضًا- مُتَجَهًّا جِهَةَ الشَّمَالِ الشَّرْقِيِّ مِنْ نَيْسَابُورَ، فَرَحَلَ إِلَى نَسَا، وَمَرَّو. وَعَبَّرَ إِلَى بِلَادِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَمِنْهَا بَخَارَى، وَأَمَلَى بِهَذِهِ الْبِلَادِ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ.

المطلب الرابع: مَنْ رَوَى عَنْهُمْ.

(١) هي إيران الشرقية اليوم، وهي أكبر مدن خراسان. وخراسان يقع منها اليوم جزء في أفغانستان الشمالية الغربية، وجزء في شمال شرق إيران، وجزء في جمهورية تركمانستان. يراجع: معجم البلدان، (٥/٣٣١). والروض المعطار، (١/٥٨٨). والروض الباسم، (١/هامش صفحتي: ٢٩ و٣٠). والمعالم الأثيرة في السنة والسيرة، (١/١٠٨). والمستدرك، مقدمة التحقيق، ص(٣٧)، طبعة دار الميمان. والمستدرك، (٧/١)، طبعة دار المعرفة.

لقد طَوَّفَ الإمامُ الحاكم -رحمه الله- بكثيرٍ مِنَ البلدان شرقًا وغربًا، كما سبق بيأنه عند الحديث عن رحلاته، وقد سمع بكل هذه البلدان ونقل عن علمائها؛ مما أدى إلى كثرةِ عددِ شيوخه كثرةً دعت الحافظَ أبا حازمَ عمرَ بنَ أحمدَ بنِ إبراهيمَ العبدوي إلى أن يقول في حقه: "وَلَيْسَ يُمَكِّنُ حَصْرُ شُيُوخِهِ؛ فَإِنَّ مُعْجَمَهُ عَلَى شُيُوخِهِ يَقْرَبُ مِنَ أَلْفِي رَجُلٍ". ويقول الحافظُ الذهبي: "وشيوخه الَّذِينَ سَمِعَ مِنْهُمْ بَنِيْسَابُورَ وَحَدَهَا نَحْوُ أَلْفِ شَيْخٍ". اهـ.

فلقد روى عن: أبي بكر أحمد بن إسحاق الصَّبَغِيِّ الفقيه، وأبي حامد أحمد بن علي بن حَسَنويه المقري، وأبي الوليد حَسَّان بن محمد المزكِّي الفقيه، والحسين بن الحسن الطوسي، وأبي عليِّ الحسين بن عليِّ النَّيْسَابُورِي الحافظ، وعبد الباقي بن قانع الأموي الحافظ، وأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، وعن والده، وأبي عمرو عثمان بن السَّمَاك، وعلي بن محمد بن عُقْبَةَ الشَّيْبَانِي الكوفي، والقاسم بن القاسم السِّيَّارِي، وأبي جعفر محمد بن أحمد بن سَعِيد الرَّايزِي المؤدب، ومحمد بن أحمد بن محبوب المَرْوَزِي، وأبي جعفر محمد بن صالح بن هانيء، ومحمد بن عَبْدَ اللَّهِ بن أحمد الإصبهاني، ومحمد بن عليِّ المذكر، وأبي النَّضْر محمد بن محمد بن يوسف، وغيرهم.

المطلب الخامس: الرواة عنه.

روى عنه: الأئمة: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، وأبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأحمد بن علي بن خلف الشيرازي الأديب، وأبو بكر القفال الشاشي، وأبو ذر الهروي، وغيرهم^(١).

المطلب السادس: تصانيفه.

أخذ الإمام الحاكم في التصنيف سنة سبعٍ وثلاثينَ وثلاثمائة من الهجرة، وقد ذَكَرَتْ مصادِرُ ترجمته، وغيرُها عددًا من مؤلفاته، ومنها:

١- أجوبة الحاكم النيسابوري على منصرفه من بغداد عن أسئلة أهل الحديث عن جماعة من الخراسانيين لم يَقِفُوا على محلهم من الجرح والتعديل.

٢- الأربعين.

٣- الأسماء والكنى.

٤- الإكليل.

(١) تاريخ بغداد، ت(٦٣٥٧)، (٤٨٧/١٣). و ت(٢٣٠)، (٢١٣/٢). وتاريخ الإسلام، ت(١٦٩٩٠)،

(١٠/٦٩)، و ت(١٨٠٦٠)، (٤٣٧/١٠)، طبعة دار الكتب العلمية. وتاريخ دمشق، ت(٦٧٧١)، (٢٤٥/٥٤).

و ت(٤٤١٣)، (٣٩٠/٣٧). والأنساب، (٤٣٧/٢).

- ٥-أما لي العشيَّات .
- ٦-الأما لي .
- ٧-تاريخ عُلماء نيسابور .
- ٨-تراجم الشُّيوخ .
- ٩-تراجم المسند على شرط الصَّحيحين .
- ١٠-جزء الأبواب .
- ١١-جزء التراجم .
- ١٢-جزء الشيوخ .
- ١٣-جزء "الصحيحان" .
- ١٤-جزء العلل .
- ١٥-جزء تخريج الصحيحين .
- ١٦-جزء حديث الطير .
- ١٧-جزء فضائل فاطمة، رضى الله عنها .
- ١٨-سؤالات أبي عبد الله النيسابوري للدارقطني وأجوبته في أسامي مشايخ من أهل العراق .
- ١٩-فضائل الإمام الشافعي .
- ٢٠-فوائد الخراسانيين .
- ٢١-فوائد الشيوخ .
- ٢٢-فوائد العراقيين .
- ٢٣-فوائد النَّسخ .
- ٢٤-مَا تَفْرَدُ بِإِخْرَاجِهِ كُلُّ مِنَ الْإِمَامِينَ .
- ٢٥-المدخل إلى علم الصَّحيح .
- ٢٦-مُزَكِّي الْأَخْبَار .
- ٢٧-المستدرک على الصَّحيحين .
- ٢٨-معجم شيوخ الحاكم .
- ٢٩-معرفة علوم الحديث .
- ٣٠-مقتل الحسين رضي الله عنه .
- ٣١-مقتل عثمان رضي الله عنه .

وقد تحدث الأستاذ فؤاد محمد سزكين عن بعضها، وبَيَّن المخطوطَ منها والمطبوع، وأماكن وجودها، كل ذلك عند حديثه عن الإمام الحاكم في كتابه تاريخ التراث العربي^(١).

المطلب السابع: مناصبه التي تولاها.

لقد تولى الإمام الحاكمَ عدة مناصب، منها الخاص، ومنها العام: فمن الخاص أنه اختصَّ بـصُحبة إمام وقته أبي بكر أحمد بن إسحاق الصَّبْغِيّ، فكان الإمام يُراجعُه في السَّؤال عن الجرح والتَّعديل والعِلل، وأوصى إليه في أمور مدرستِه دارِ السُّنَّة، وفوَّض إليه تَولِيَّة أوقافه في ذلك.

ومن العام أنه قُلبَ القَضَاء بنسأ، وقيل: "بنيسابور". وقُلبَ بعد ذلك قَضَاء جرجان فامتنع، وكانَ الأميرُ أبو الحسنِ يَسْتَعِين بِرَأْيِهِ وينفذه للسفارة بينهم وبين البويهية.

المطلب الثامن: أقوال العلماء فيه.

قال الخليلي: "ثقة، واسع العلم، عالم، عارف، كنتُ أسأله عن الضعفاء الذين نشأوا بعد الثلاثمائة بنيسابور وغيرها من شيوخ خراسان، وكان يُبَيِّنُ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ". وقال الخطيب: "كان من أهل العلم، والفضل، والمعرفة، والحفظ، وكان ثقةً، وكان يميل إلى التشيع". ووصفه ابنُ عساكر بالحافظ، وترحم عليه. وقال ابنُ الجوزي: "كان من أهل الفضل، والعلم، والحفظ للحديث، وكان ثقة". وقال عبد الغافر الفارسي، وابنُ خلكان: "الحافظ، إمام أهل الحديث في عصره، والعارف به حق معرفته". وقال أبو الفداء: "إمام أهل الحديث في عصره". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الكبير، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، جرح وعدل، وقيل قوله في ذلك؛ لسعة علمه، ومعرفته بالعلل والصحيح والسقيم، وانتهت إليه رئاسة الفن بخراسان، لا بل في الدنيا، وكان فيه تشيع قليل، وحط على معاوية رضي الله عنه، وهو ثقة، حجة، وكان من بحور العلم".

ورمز له في الميزان ب: "صح"، ثم قال: "إمام، صدوق، لكنه يُصَحِّح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك؛ فما أدري هل خفيت عليه؟، فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهذه خيانة عظيمة، ثم هو شيعي مشهورٌ بذلك، من غير تعرُّضٍ للشيوخين، وصدقه في نفسه، ومعرفته بهذا الشأن أمرٌ مُجمَعٌ عليه".

(١) تاريخ التراث العربي، ص (٤٥٤). والمستدرک، مقدمة التحقيق، ص (٩٩)، طبعة الميمان. والمستدرک،

(٣٨/١). والروض الباسم، (١/١٣٧). والمستدرک، دراسة وتحقيق عايض بن عليثة، ص (٧٥)، طبعة جامعة أم

القرى. والمستدرک، (٣/١٠١٠ و ١٩٤)، العلمية. وطبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب ابن السبكي، ت (٣٢٩)،

(٤٥١/٢)، العلمية. وكشف الظنون، (١/٨٧ و ٥٥٨). والإرشاد في معرفة علماء الحديث، (٣/٨٥٢). ووفيات

الأعيان، (٤/٢٨٠). وتبيين كذب المفتري، ص (٢٢٧). والمنتخب من السياق، ص (١٧). وتاريخ الإسلام،

(٩/٢٨٨)، العلمية.

وقال اليافعي: "الإمام الكبير، الحافظ الشهير، إمام أهل الحديث في وقته". وقال عبد الوهاب ابن السبكي: "كَانَ إِمَامًا جَلِيلًا، وَحَافِظًا حَفِيظًا، أَتَّفَقَ عَلَى إِمَامَتِهِ وَجَلَالَتِهِ وَعَظَمَ قَدْرِهِ، وَعَلَى أَنَّهُ مِنْ أَعْلَمِ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ حَفِظَ اللَّهُ بِهَمِّ هَذَا الدِّينِ". وقال ابن كثير: "الحافظ، كان من أهل العلم والحفظ للحديث، والأمانة، والصيانة، والضبط، والثقة، والتحرز، والورع". وقال ابن تغري بردي: "كان أحد أركان الإسلام، وسيد المحدثين، وإمامهم في وقته، والمرجوع إليه في هذا الشأن".

ومن ثم فقد اتفقت كلمة العلماء المترجمين له على مرّ العصور على أنه إمام، حافظ، ثقة، لا مطعن فيه ولا مغمز، ولم يعبأ بعضهم بما قيل عنه من تشييع، حتى إن بعضهم لم يشيروا إلى تلك التهمة عند ترجمتهم له، ولعلّ عدم إشارتهم إليها؛ لكونهم اعتقدوا عدم صحة ما قيل عنه، أو عدم تأثيره على ثقته، وأما من وصّفه منهم بالتشييع^(١) فلم يجعل ذلك مؤثّرًا على ثقته، وإمامته، وصدقه، وديانته. ولم يصفه أيُّ واحد ممن ترجم له - فيما أعلم - بالرفض، أو العلوّ في التشيع، بل اتفقت عباراتهم على وصفه بالميل إلى التشيع، أو أنه كان فيه تشييع قليل، ولم يردّ اتهامه بالرفض إلا فيما نقله الحافظ الذهبي بسنده إلى محمد بن طاهر المقدسي أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري عن الحاكم أبي عبد الله النيسابوري فقال: "ثقة في الحديث، رافضي خبيث". ونقل الذهبي - أيضًا - أن ابن طاهر قال: "كَانَ الْحَاكِمُ شَدِيدَ التَّعَصُّبِ لِلشَّيْعَةِ فِي الْبَاطِنِ، وَكَانَ يُظْهِرُ التَّسَنُّنَ فِي التَّقْدِيمِ وَالْخَلَافَةِ، وَكَانَ مُنْحَرِفًا غَالِيًا عَنِ مَعَاوِيَةَ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، يَتَظَاهَرُ بِهِ، وَلَا يَعْتَدِرُ مِنْهُ". ونقل الذهبي أن أبا عبد الرحمن السلمي قال: "دخلتُ على أبي عبد الله الحاكم وهو في داره لا يمكنه الخروج إلى المسجد؛ من أصحاب أبي عبد الله بن كرام؛ وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأملت في فضائل هذا الرجل حديثًا لاسترحت من هذه المحنة. فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي، يعني: معاوية رضي الله عنه"^(٢).

وقد ردّ الحافظ الذهبي على هذه التهمة، وبين أنه ليس رافضيًا، بل فيه تشييع قليل^(٣). وقال: "وقد جمعتُ في كتابي هذا أممًا لا يُحْصَوْنَ؛ فهو مُغْنٍ عَنِ مُطَالَعَةِ كُتُبٍ كَثِيرَةٍ فِي الضَّعْفَاءِ؛ فَإِنِّي أَدْخَلْتُ فِيهِ إِلَّا مَنْ ذَهَلَتْ عَنْهُ: الضَّعْفَاءُ لابن معين، وللبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وابن خزيمة، والعُقَيْلِيُّ، وابن عديّ، وابن حبان، والدارقطني، والدولابي، والحاكمين^(٤)، والخطيب، وابن الجوزي^(٥). اهـ. فمن الملاحظ أن

(١) كالخطيب البغدادي، ونقله عنه كلٌّ من: السمعاني، وابن الجوزي، والذهبي، وابن كثير، وابن قطلوبغا.

(٢) تاريخ الإسلام، ت(١٤٩٦٨)، (٩/٢٩٠)، العلمية.

(٣) يراجع: تذكرة الحفاظ، والسير، وميزان الاعتدال، كلها عند ترجمة الحاكم.

(٤) هما الإمامان: الحاكم أبو أحمد النيسابوري، ت(٣٧٨هـ)، وتلميذه صاحب الترجمة الحالية.

(٥) المغني في الضعفاء، (١/٣٥).

الذهبي اعتمد على كتاب الحاكم في الضعفاء، ونقل منه، ولو كان رافضياً لما اعتمد قوله في الحكم على الرواة، ولما أَلَّفَ الحاكم نفسه كتابه المدخل إلى الصحيحين، والذي دافع فيه عن الشيخين وعن كتابيهما. وقد بيّن ابنُ الجزري أنّ الحاكمَ شيعيٌّ مُحِبٌّ للشيخين، رضي الله عنهما^(١). ونَدَرَ عبدُ الوهاب ابنُ السبكي نفسه للدفاع عن الإمام الحاكم، ورَدَّ هذه التُّهم عنه، وبيّن بطلانَ كلامِ الحافظ محمد بن طاهر المقدسي، وتوصّل إلى أن الإمام الحاكم كان فيه تشييعٌ قليل لا يضرّ، ثم قال: "فقد غلب على الظن أنه ليس فيه - والله الحمد - شيءٌ مما يُستنكر عليه، إفراط في ميلٍ لا ينتهي إلى بدعة"^(٢). اهـ.

فوافق كلامُهُ ما اتفق عليه الخطيبُ، والذهبيُّ، وابنُ الجزري، من أنه ليس رافضياً، بل فيه زيادةٌ حبٍ لعليٍّ عليه السلام، زيادةٌ لم تدفعهُ إلى اتهام معاوية رضي الله عنه، أو الخط من منزلة أحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم، أو تقديم عليٍّ على مَنْ هُم أفضل منه من الصحابة رضي الله عنهم. وقد أفاض بعضُ المعاصرين^(٣) ممن ترجموا للحاكم في الحديث عن هذه التهمة، ورَدُّوا عليها بتوسُّعٍ، وبأدلة عمليّة من كُتُب الإمام الحاكم نفسه، فجزاهم الله خيراً.

المطلب التاسع: وفاته.

مات رحمه الله بنيسابور فجأةً، سنة خمس وأربعمئة من الهجرة، وعمرُهُ أربعٌ وثمانون سنةً، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيريّ. وقد قال العلامة الخليلي: "توفي سنة ثلاث وأربعمئة". لكن وهمة الأئمة في هذا^(٤).

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، ت (٣١٧٨)، (١٦٣/٢).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، ترجمة الحاكم، طبعة دار الكتب العلمية.

(٣) المستدرك، مقدمة التحقيق، ص (١١٥)، طبعة الميمان. والمستدرك، (٥٩/١)، طبعة المعرفة. والروض الباسم، (١٠٩/١). والمستدرك على الصحيحين للحاكم، دراسةً وتحقيقاً، إعداد عايض بن عليثة، ص (٦٥)، طبعة جامعة أم القرى. والمستدرك على الصحيحين، (٣٠/١). ورسالة تخصص "ماجستير" بعنوان: منهج الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث، وتخريج الأحاديث المرفوعة فيه حتى نهاية النوع السابع والثلاثين، إعداد الطالب عبد الله بن سليم بن سلامة الصاعدي، (٦٨/١).

(٤) يراجع: الإرشاد، (٨٥٢/٣). والأعلام، (٢٢٧/٦). والأنساب، (٤٣٢/١). والبداية والنهاية، (٥٦٠/١٥). وتاريخ الإسلام، ت (١٤٩٦٨)، (٢٨٤/٩)، العلمية. وتاريخ التراث العربي، (٤٥٤/١). وتاريخ بغداد، ت (١٠٤٤)، (٥٠٩/٣). وتبيين كذب المفتري، ص (٢٢٧). وتذكرة الحفاظ، ت (٩٦٢)، (١٠٣/٣). وتكملة الإكمال، ت (١٥٩٠)، (٢٨٥/٢). وثقات ابن قطلوبغا، ت (١٠٠٣٥)، (٣٩٣/٨). والدليل المغني، ص (٤١٤). والسير، ت (١٠٠)، (١٦٢/١٧). وشذرات الذهب، (٣٣/٥). وطبقات الشافعية الكبرى، ت (٣٢٩)، (٤٤٣/٢)، العلمية. والعبر، (٢١٠/٢). وغاية النهاية، ت (٣١٧٨)، (١٦٣/٢). والكامل في التاريخ، (٢٥٢/٩). ولسان الميزان، ت (٧٠٢٠)، (٢٥٦/٧). والمختصر في أخبار البشر، (٤٩٢/١). ومرآة الجنان، (١٢/٣). والمغني في

المبحث الثاني: مكانة الإمام الحاكم بين الأئمة.

لقد تَبَوَّأَ الحاكم مكانةً عظيمةً بين علماء عصره وأئمتِّه، ويشهدُ لذلك عدَّةُ أمورٍ منها:

١- ما ذكره العلماء المترجمون له من عبارات تُدلُّ على ذلك؛ فقد قال الخليليُّ: "عالمٌ، عارفٌ، واسعُ العلم، ذو تصانيف كثيرة، لم أرَ أوفى منه"^(١)... روى عن مَنْ عاش بعده^(٢)؛ لسعة علمه"^(٣). وقال عبد الغافر الفارسي: "ومَضَى إلى رحمة الله، ولم يُخَلَّف في وقته مثله"^(٤).

ومن ثم فمثل هذه الشهادات تُبين لنا عظمة الحاكم عند علماء عصره ومن جاء بعدهم، وقد كان من الممكن ألا تكون لهذه الشهادات مكانتها إذا صدرت في حق عالم ليس في وقته ولا في بلده من العلماء الكثيرون، حيث إن أي أحدٍ -ولو قلَّت مكانته- يستطيع الظهور عند انعدام المنافسين أو قلَّتهم، لكن كون هذه الشهادات تصدر في حق شخص كان في عصره الكثيرون من العلماء المتخصصين في علوم الحديث وغيرها، وكونها تصدر في حق شخص وُجِدَ في بلدٍ كانت تُعدُّ من حواضر العلم في ذلك الوقت، فإن ذلك من أكبر الأدلة على إمامة الحاكم، وعلى مكانته بين الأئمة؛ حيث استطاع أن يثبت وجوده ومكانته بين فحول العلماء في ذلك الزمان، وفي تلك الأماكن، حتى وصل الأمرُ بكثيرين إلى أن يُفضِّلوه على علماء عصره.

٢- ما ورد من تفضيل علماء عصره له على أنفسهم، وعلى غيرهم من معاصريه.

فأما تقديمهم له على أنفسهم، فمن ذلك ما نقله الذهبي فقال: "وقد قال الحاكم في ترجمة أبي علي النيسابوري الحافظ من تاريخه: ذُكِرَ يوماً ما روى سليمانُ التيمي عن أنس، فمررت أنا في الترجمة، وكان

الضعفاء، ت(٥٧٠٠)، (٢٢٣/٢). والمنتخب من السياق، ص(١٥). والمنظَّم، ت(٣٠٥٩)، (١٠٩/١٥). وميزان الاعتدال، ت(٧٨٠٤)، (٦٠٨/٣). والنجوم الزاهرة، (٢٣٨/٤). والوافي بالوفيات، ت(١٣٧٥)، (٢٥٩/٣). ووفيات الأعيان، ت(٦١٥)، (٢٨١/٤).

(١) يعني: لم أرَ أكثر تصنيفاً منه. ينظر: لسان العرب، (٣٩٩/١٥).

(٢) هذه العبارة أوضَحَها الإمام الذهبي فقال: "ولم يزل يسمع حتى كتب عن غير واحدٍ أصغرَ منه سنًا وسنًا". ينظر: تاريخ الإسلام ت(١٤٩٦٨)، (٢٨٥/٩)، العلمية.

(٣) الإرشاد، (٨٥١/٣).

(٤) المنتخب من السياق، ص(١٧).

بحضرة أبي علي - رحمه الله - وجماعة من المشايخ إلى أن ذكرت حديثاً: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، فحمل بعضهم عليّ، فقال أبو علي له: لا تفعل؛ فما رأيت أنت ولا نحن في سنة مثله^(١).
وأما تقديمهم له على معاصريه من الأئمة فمن ذلك ما نقله ابن عساكر عن أبي حازم العبدوي أنه قال^(٢): "وسمعت^(٣) يقول: سألت الدارقطني: أيهما أحفظ، ابن مندّه، أو ابن البيع؟. فقال: ابن البيع أتقن حفظاً"^(٤).

٣- اعتماد الحفاظ عليه، ورجوعهم إلى حكمه ورأيه.

ومما يدل على ذلك ما نقله الحافظ ابن عساكر، عن أبي حازم العبدوي أنه قال: "أقمت عند الشيخ أبي عبد الله العصمي قريباً من ثلاث سنين، ولم أر في جملة مشايخنا أتقن منه، ولا أكثر تنقيراً، فكان إذا أشكل عليه شيء أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله، فإذا ورد جواب كتابه حكم به وقطع بقوله"^(٥).
٤- اهتمام العلماء بكتبه، ورحلتهم إليها.

ومن ذلك ما نقله الخطيب البغدادي فقال: "حدثني بعض أصحابنا عن أبي الفضل ابن الفلكي الهمداني - وكان رحل إلى نيسابور وأقام بها - أنه قال: كان كتاب تاريخ النيسابوريين الذي صنفه الحاكم أبو عبد الله ابن البيع أحد ما رحلت إلى نيسابور بسببه"^(٦). وقال الحافظ الذهبي: "وحدث عنه في حياته، وأبلغ من ذا أن أبا عمر الطلمنكي كتب علوم الحديث للحاكم عن شيخ له، سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، بسماعه من صاحب الحاكم، عن الحاكم"^(٧).

ويصف الحافظ الذهبي ذلك بأنه من العجائب فيقول: "ورأيت عجيباً، وهي أن محدث الأندلس، أبا عمر الطلمنكي قد كتب كتاب علوم الحديث للحاكم، في سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، عن شيخ سمّاه، عن رجل آخر، عن الحاكم"^(٨).

(١) تاريخ الإسلام، ت(١٤٩٦٨)، (٢٩١/٩)، العلمية.

(٢) القائل هو أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم، الحافظ، العبدوي.

(٣) لفظاً: "سمعت^(٣)"، هي من كلام أبي حازم، ويريد بها أنه سمع السلمي.

(٤) تبیین کذب المفتری، ص(٢٣٠).

(٥) تبیین کذب المفتری، ص(٢٣٠).

(٦) تاريخ بغداد، ت(١٠٤٤)، (٥١٠/٣)، بتصرف يسير.

(٧) تاريخ الإسلام، ت(١٤٩٦٨)، (٢٨٦/٩)، العلمية.

(٨) السير، ت(١٠٠)، (١٦٥/١٧).

الفصل الثاني:

التعريف بكتاب المستدرك، وأهميته، ومنهج الإمام الحاكم -
رحمه الله - فيه.

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمستدرك.

المبحث الثاني: أهمية المستدرك.

المبحث الثالث: منهج الحاكم في المستدرك.

المبحث الرابع: أنواع العلل التي تناولها الحاكم في مستدركه.

المبحث الأول: التعريف بالمستدرک.

هو أحد أهم مؤلفات الحاكم التي اشتهر بها، وقد عرّف به في مقدمته فقال: "أما بعد، فإنّ الله تعالى ذكره أنعم على هذه الأمة باصطفائه بصحبة نبيه صلى الله عليه وعلى آله أختيار خليفه في عصره، وهم الصحابة النجباء، البررة الأتقياء، لزموه في الشدة والرخاء، حتى حفظوا عنه ما شرع لأُمَّته بأمر الله تعالى ذكره، ثم نقلوه إلى أتباعهم، ثم كذلك عصرًا بعد عصرٍ إلى عصرنا هذا، وهو هذه الأسانيد المنقولة إلينا بنقل العدل عن العدل، وهي كرامة من الله لهذه الأمة خصهم بها دون سائر الأمم، ثم قيض الله لكل عصر جماعة من علماء الدين، وأئمة المسلمين، يزكون رواة الأخبار ونقله الآثار ليذنبوا به الكذب عن وحي الملك الجبار، فمن هؤلاء الأئمة: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، صنفا في صحيح الأخبار كتابين مهذبين انتشر ذكرهما في الأقطار، ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه، وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشتمون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتمة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة، وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلهما، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما، وقد خرّج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها، وهي معلولة، وقد جهدت في الدب عنهما في المدخل إلى الصحيح بما رضىه أهل الصنعة، وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمثون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل" (١).

ويُعرف هذا الكتاب بالمستدرک على الصحيحين (٢)، ويسمى أيضا: مستدرک الصحيحين (٣)،

(١) المستدرک، (٤١/١)، العلمية.

(٢) وفيات الأعيان، ت (٦١٥)، (٤/٢٨٠).

(٣) تذكرة الحفاظ، للذهبي، (٣/١٠٤٣)، ت (٩٦٢).

وأما البعض فيسميه: المستخرج^(١).

وله عدة مخطوطات، تحدث عنها سزكين^(٢)، وأعضاء الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة^(٣)،

(١) السير، ت(١٠٠)، (١٦٢/١٧).

(٢) ذَكَرَ له نسخة مخطوطة في مكتبة عاطف أفندي باستانبول، تركيا، من (٦١٣_٦١٤)، يوجد منها المجلدان الأول والثاني. ومخطوطتين في القاهرة ثان (١٤٦/١)، الأولى تحت رقم، ورمز (٤٤٣/حديث)، يوجد منها المجلدان الأول والثاني، والثانية تحت رقم، ورمز (٦١٧/حديث)، يوجد منها المجلد الأخير، [القاهرة ثان هو رمز لفهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب. ينظر: تاريخ التراث العربي، المجلد الخاص بمجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم، ص(١٩٩)، و ص(٢٦٤، الجزء الأيمن منها)]. ومخطوطة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، برقم (٥٢). ومخطوطة في البنغال، (١٧٧/٢)، رقم (٣٦٧)، [البنغال رمز لفهرس المخطوطات العربية المجموعة في مكتبة البنغال الآسيوية الملكية. ينظر: تاريخ التراث العربي، المجلد الخاص بمجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم، ص(٢٣٢)، و ص(٢٥٨، الجزء الأيسر منها)]. ومخطوطة في المكتبة الشرقية العامة بخدابخش، في بنكيبور[هكذا، ولعل الصواب: بكانبور؛ لأنها هي المدينة المعروفة من مدن الهند]، بالهند، (١٠٥/٢/٥)، رقم (٢٠٦)، (المجلد الرابع). ومخطوطة في مكتبة خاصة بتونس. ومخطوطة ذكرها لاندبرج، وهي قطعة أربع عشرة ورقة [موجودة في مكتبة أمين المدني الخاصة، بالمدينة المنورة، والتي نُقلت إلى دار بريل، وتوجد حاليًا بمكتبة جامعة ليدن، في هولندا، وقد ذَكَرَ هذه المخطوطة لاندبرج في فهرسه. ينظر: تاريخ التراث العربي، المجلد الخاص بمجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم، ص(٢٣٦ و٢٣٧)]. ينظر: تاريخ التراث العربي، الجزء الأول من المجلد الأول، ص(٤٥٥)، ت(٢٩٧).

(٣) ذكروا للمستدرك نسخًا خطية كثيرة منها:

نسخة رواق المغاربة، وهي محفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة المحروسة، تحت رقم، ورمز (٦٢٤/مغاربة)، وهي نسخة كاملة إلا شيئًا قليلًا. ونسخة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، باليمن، وهي مأخوذة من مكتبة محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني، وهي مشتملة على أغلب أجزاء الكتاب. ونسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وهي محفوظة تحت رقم، ورمز (٤٢٢/حديث)، وتشتمل على أغلب أجزاء الكتاب. ونسخة الخزانة الناصرية، وهذه النسخة لها نسخة ميكروفيلمية محفوظة في دار الكتب المصرية، تحت رقم، ورمز (٦١٧/حديث)، وهذه النسخة في جزئين، والموجود منها بدار الكتب المصرية هو الجزء الثاني. ونسخة دار الكتب المصرية، وهي قطعة محفوظة تحت رقم، ورمز (٢٩٢٤٩/ب)، وهذه النسخة الخمس هي أفضل النسخ وأكملها، وهي التي اعتمدوا عليها في التحقيق، وذكروا نسخًا أخرى غير معتمدة عندهم، لكنهم استأنسوا بها فقط، وهي عبارة عن قطع من الكتاب، ومنها:

نسخة مصورة عن المكتبة المحمودية، تحت رقم (٤٧٧)، وهي عبارة عن مجلد واحد. ونسخة مصورة عن المكتبة المحمودية، تحت رقم (٤٧٨)، وهي عبارة عن مجلد واحد. ونسخة مكتبة الشيخ محب الله، وهي نسخة مكتملة عبارة عن مجلدين للكتاب كله. ونسخة مكتبة عاطف أفندي، باستانبول. ونسخة البتتوني، وهي عبارة

وأعضاء مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل^(١)، وعَايِض الصَّاعِدِي^(٢)، وعَبْدُ الْقَادِر أَحْمَد عَطَا^(٣)،

عن مجلدٍ واحد. ونسخةُ دار الكتب المصرية، وهي محفوظة تحت رقم (٤٤٣/حديث). ونسخةُ المكتبة السعيدية بحيدر آباد، وهي عبارة عن الجزء الثاني فقط. ونسخةُ مخطوطِ المكتبةِ الناصرية لُكْنُو، (مخطوطٌ من الجامعة الإسلامية)، وهي عبارة عن مجلدين. ونسخةُ مخطوطِ المكتبةِ الناصرية لُكْنُو، (مخطوطٌ من الجامعة الإسلامية)، وهي مكونة من أربعة أجزاء. ونسخةُ من الجامعة الإسلامية، مصورةٌ عن مكتبةِ خدابخش بالهند. ونسخةُ دار صدام، وهي مسجلةٌ تحت رقم (١١٥٩٩). ينظر: المستدرك، ص(٢٩٧)، طبعة الميمان.

(١) ذكروا له عدة نسخٍ خطية منها:

نسخةُ رواق المغاربة، وهي محفوظةٌ بمعهد المخطوطات العربية، تحت رقم (٢٥٦ يُونِسْكُو، أزهر)، في أربعة أجزاء، وأصلها موجودٌ بالمركز الوطني للمعلومات والتوثيق للجمهورية العربية المتحدة. ونسخةُ الخزانة الوزيرية، وهي محفوظةٌ بمعهد المخطوطات العربية، بأرقام: (٣١٨ يمن شمال) و(٣١٩ يمن شمال) و(٣٢٠ يمن شمال)، وأصلها في مكتبة بيت الوزير، المحفوظة بمكتبة الجامع الكبير الغربية، بصنعاء، اليمن، وهي نسخةٌ بها نقصٌ. ونسخةُ دار الكتب المصرية، المحفوظة تحت رقم (٢٩٢٤٩، ب عربي)، وهي نسخةٌ ميكروفيلمية، رقم الميكروفيلم (٢٣٤٨٨)، وقد ذكرها الدكتور نجم عبد الرحمن خَلْف في: استدراقات على تاريخ التراث العربي (٥٨٣/٤)، وهي نسخة ناقصة. ونسخةُ دار الكتب المصرية، المحفوظة تحت رقم (٤٤٣/حديث)، وهي نسخة ناقصة. ونسخةُ الخزانة الناصرية، المحفوظة بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٦١٧/حديث عربي)، وهي نسخة ناقصة. ونسخةُ مكتبة الشيخ إحسان الله شاه، وهي نسخة كاملةٌ مكونة من مجلدين. ينظر: المستدرك، (١١٨/١).

(٢) ذكّر له عدة نسخٍ خطية منها:

نسخةُ المكتبة الأزهرية، وهي نسخة مصورةٌ من نسخة خليفة بن أَرْحَمَه، وتقع في أربعة مجلدات. ونسخةُ مصورةٌ من مكتبة السيد شاه إحسان الله بن رشد الله، المعروف بصاحب اللواء، وهي نسخة كاملة في مجلدين. ونسخةُ ناقصة، وهي في مجلدين، ولم يذُكّر لها أيّ بيانات. ونسخةُ المكتبة المحمودية، وهي ناقصة. ونسخةُ مصورةٌ من المكتبة السعيدية، بحيدر آباد، موجودٌ منها الجزء الثاني. ونسخةُ مصورةٌ من النسخة المحفوظة بدار الكتب القومية، تحت رقم (٦١٧/حديث)، وهي ناقصة. ينظر: المستدرك على الصحيحين، دراسة وتحقيق عايض بن عليّة، ص(١١).

(٣) ذكّر له عدة نسخٍ خطية منها:

نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية، في جزئين، تحت رقم، وفن (٤٤٣/حديث)، وهي نسخة ميكروفيلمية، رقم (١٥٧٤٧). ونسخة محفوظة بدار الكتب المصرية، تحت رقم، وفن (٦١٧/حديث)، يوجد منها الجزء الثاني ونسخة محفوظة بدار الكتب المصرية، تحت رقم، وفن (٢٩٢٤٩/ب)، وهي نسخة ميكروفيلمية، رقم (٢٣٤٨٨). ينظر: المستدرك، (٢٧/١)، العلمية.

ومحققو الطبعة الهندية للمستدرك^(١).

وقد طُبِعَ هذا الكتابُ، وحُقِّقَ أكثرَ مِن مرَّةٍ^(٢)، ويعتبر من مجهودات الإمام الحاكم في خدمة الحديث النبوي.

(١) ذكروا أنهم اعتمدوا على عدة نسخ منها:

نسخة كاملة موجودة في مكتبة حبيب الرحمن خان الشرواني. ونسخة في مكتبة المفتي محمد سعيد، وهي نسخة ناقصة. ونسخة من مكتبة أمير الدين أشرف الكيلاني، وهي ناقصة. ونسخة من مكتبة السيد شاه إحصان الله بن رشد الله السندي، المعروف بصاحب اللواء، وهي نسخة كاملة، ومن أصح النسخ وأحسنها. ينظر: المستدرك، (٦١١/٤)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

(٢) طبع الكتابُ في أربع مجلدات، وبحاشيته تلخيصُ المستدرك، للحافظ الذهبي، وكان ذلك بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد، سنة (١٣٣٤هـ)، ثم طُبِعَ بها عام (١٣٤٢هـ). وطُبِعَ بدار الكتب العلمية، ببيروت، بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، في خمس مجلدات. وتضمنت هذه الطبعة أحكامَ الذهبي في: التلخيص، والميزان. والعراقي في أماليه. والمناوي في فيض القدير. وغيرهم من العلماء الأجلاء. وطُبِعَ سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، في دار المعرفة، بتحقيق عبد السلام بن محمد علوش، في خمس مجلدات. وطُبِعَ في دار الكتاب العربي، في مجلدين. وطُبِعَ في دار الحرمين، بتحقيق الشيخ الوادعي، في خمس مجلدات، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). وطُبِعَ بدار المعرفة، سنة (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، بإشراف الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي. وطُبِعَ بدار الميمان، على نفقة مؤسسة إبراهيم بن عبد العزيز آل إبراهيم الخيرية، سنة (١٤٣٥هـ/٢٠١٤م)، بتحقيق أعضاء الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية، مع إشراف سليمان بن عبد الله الميمان، وأيمن بن عبد الرحمن الحنيجن. وطُبِعَ بدار التأصيل، سنة (١٤٣٥هـ/٢٠١٤م). ونُشِرَ الكتابُ في مكتبة نزار مصطفى الباز، بمكة المكرمة، سنة (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، بتحقيق حمدي الدمرداش. وطُبِعَ بدار الفكر، ببيروت، سنة (١٣٩٨هـ). وطبع بدار الفكر مرة أخرى سنة (١٤٢٢هـ)، بتحقيق ودراسة الدكتور محمود مطرجي، في خمس مجلدات، وبهامشه كتاب تلخيص المستدرك للذهبي، والمستدرك على التلخيص لابن الملقن. وطُبِعَ بالرياض، في مكتبة ومطابع النصر الحديثة. وطبع بدار ابن حزم والدار العثمانية للنشر، في أربعة مجلدات، باعتناء صالح اللحام، وكانت طبعته الأولى سنة (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). وطبع باسم: المستدرك الجامع الصحيح على شرط الإمامين: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري، أو واحد منهما مما لم يخرجاه، والمشهور بالمستدرك على الصحيحين، وكانت هذه الطبعة باعتناء وتحقيق الفريق العلمي لمكتب خدمة السنة، تحت إشراف أشرف بن محمد بن نجيب المصري، ونشرت الطبعة الأولى منه سنة (١٤٣٩هـ/٢٠١٨م)، وذلك بدار المنهاج القويم، بسوريا، وقد خرجت هذه الطبعة في إحدى عشرة مجلدة، العاشرة والحادية عشرة للفهارس.

وقد بلغني أنه سيُطبع طبعة حديثة بمؤسسة الرسالة، وأن هذه الطبعة ستخرج إلى النور قريباً إن شاء الله. يراجع: تاريخ التراث العربي، الجزء الأول من المجلد الأول، ص(٤٥٥)، ت(٢٩٧). والمستدرك على

المبحث الثاني: أهمية المستدرک.

لقد تكلم العلماء عن هذا الكتاب بما يدل على أهميته، وها أنا أذكر من أقوالهم ما يلي:

١- قال ابن الصلاح: "ثُمَّ إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْرَمِ الْحَافِظَ قَالَ: "قَلَّ مَا يَفُوتُ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا مِمَّا يَثْبُتُ مِنَ الْحَدِيثِ، يَعْنِي: فِي كِتَابَيْهِمَا. وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِالْقَلِيلِ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَدْرَكَ عَلَى الصَّحِيحِينَ، لِلْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كِتَابٌ كَبِيرٌ يَشْتَمِلُ مِمَّا فَاتَهُمَا عَلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ، وَإِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهِ مَقَالٌ؛ فَإِنَّهُ يَصْفُو لَهُ مِنْهُ صَحِيحٌ كَثِيرٌ"^(١). وقال: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه: المستدرک، وأودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يُحتجُّ به ويُعملُ به، إلا أن تظهر فيه علةٌ توجب ضعفه"^(٢).

٢- قال النووي: "ثُمَّ إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الصَّحِيحِ تُعْرَفُ مِنَ السُّنَنِ الْمُعْتَمَدَةِ: كَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ خُرَيْمَةَ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَالحَاكِمِ، وَالبَيْهَقِيِّ، وَعَظِيرَهَا مَنْصُوصًا عَلَى صِحَّتِهِ، وَلَا يَكْفِي وُجُودُهُ فِيهَا إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ شَرَطِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَاعْتَنَى الْحَاكِمُ بِضَبْطِ الزَّائِدِ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ مُتْسَاهِلٌ، فَمَا صَحَّحَهُ وَلَمْ يَجِدْ فِيهِ لغيرِهِ مِنَ الْمُعْتَمَدِينَ تَصْحِيحًا وَلَا تَضْعِيفًا حَكَمْنَا بِأَنَّهُ حَسَنٌ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ عِلَّةٌ تُوجِبُ ضَعْفَهُ"^(٣).

الصحيحين، دراسة وتحقيق عايش بن عليثة، ص(٧)، طبعة جامعة أم القرى. والمستدرک على الصحيحين، بدراسة وتحقيق جميلة بنت منيع اللقمانى، رسالة عالمية "دكتوراة"، ص(١٠)، طبعة جامعة أم القرى. ودليل مؤلفات الحديث المطبوعة، (٥٧١/٢). والروض الباسم، (١٣٩/١).

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص(٢٠).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص(٢٢).

(٣) التقريب والتيسير، ص(٢٦).

٣- قال الذهبي: "وَبِكُلِّ حَالٍ فَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ قَدْ اخْتَصَرْتُهُ، وَيُعَوِّزُ عَمَلًا وَتَحْرِيرًا"^(١).

٤- قال السخاوي: "وَقَوْلُ أَبِي سَعْدٍ الْمَالِينِيِّ: إِنَّهُ طَالَعَهُ بِتَمَامِهِ فَلَمْ يَرَ فِيهِ حَدِيثًا عَلَى شَرْطِهِمَا، غَيْرُ مَرْضِيٍّ، نَعَمْ، هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّسَاهُلِ فِي التَّصْحِيحِ، وَالْمَشَاهِدَةُ تَدُلُّ عَلَيْهِ"^(٢). اهـ.

فهذه النقول التي سقناها لأهل العلم عن المستدرك أستطيع أن أخرج منها بعدة نتائج كالتالي:

١- اتفاق معظم العلماء على أهمية المستدرك، وفائدته.

وقد سبق نقل بعض أقوالهم، ولذا قال الحافظ ابن حجر عن الكتب التي جمع أطرافها في إتحاف المهرة، والتي منها المستدرك: "والحاجة ماسة إلى الاستفادة منها"^(٣). اهـ. ولو لم يكن له فائدة لما اختصره الذهبي، ولما قام العلماء ببذل الجهود حوله، من تلخيص، وحكم على أحاديثه، وترجمة لرجالها، واستخراج عليه، وترتيبه، وفهرسته، وتعليق عليه، ودراسة لزوائد أحاديثه، ورواته^(٤). فهذه حقيقة لا ينبغي إنكارها، ولذا رد العلماء على من أنكروا كأبي سعد الماليني، والحافظ عبد الغني المقدسي حيث رد علي ادعائهما الذهبي^(٥)، وابن حجر^(٦)، والسخاوي^(٧).

٢- إن أوجه الاستفادة من المستدرك عديدة، ومنها:

أ/ كونه ألف دفاعاً عن السنة ضد الطاعنين عليها، يقول الحاكم: "وَقَدْ نَبَغَ فِي عَصْرِنَا هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ يَشْمَتُونَ بِرُؤَاةِ الْآثَارِ بِأَنَّ جَمِيعَ مَا يَصِحُّ عِنْدَكُمْ مِنَ الْحَدِيثِ لَا يَبْلُغُ عَشْرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ، وَهَذِهِ الْأَسَانِيدُ الْجُمُوعَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى أَلْفِ جُزْءٍ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ كُلُّهَا سَقِيمَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَقَدْ سَأَلَنِي جَمَلَةٌ

(١) سير أعلام النبلاء، ت(١٠٠)، (١٧٥/١٧).

(٢) فتح المغيب، (٤٠/١).

(٣) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، (١٥٨/١).

(٤) تحدثت عن كل هذه الجهود في المبحث الرابع من مدخل رسالة التخصص الماجستير، بعنوان: زوائد رجال مستدرك الحاكم - سوى شيوخه - على التهذيبين وصحيح ابن حبان، من أول من اسمه: محمد بن صالح المدني، إلى من اسمه: المنهال بن عبيد الله، دراسة نظرية تطبيقية. وقد استوعبت فيها الحديث عن الإمام الحاكم وكتابه المستدرك بالتفصيل، فمن أراد الاستزادة من هذه الفصول فليرجع إلى تلك الرسالة، وهي موجودة بمكتبة كلية أصول الدين بالقاهرة، والمكتبة المركزية بجامعة الأزهر، ومكتبة مشيخة الأزهر الشريف.

(٥) سير أعلام النبلاء، ت(١٠٠)، (١٧٥/١٧).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح، (٣١٢/١).

(٧) فتح المغيب، (٤٠/١).

المبحث الثالث: منهج الحاكم في المستدرک.

كان للحاكم منهجٌ خاصٌ في مستدرکه، وبمکننا استعراضه من خلال عدة فروع:

- ١- الترتیب، فرتب كتابه على أبواب الفقه، وقد كان ترتيبه قريبا من ترتيب الشيخين، وخاصة الإمام مسلما، فلم يُیوب أبوابًا لكتبه كما في صحيح مسلم، وقد بدأ بكتاب الإيمان، وانتهى إلى كتاب الأهوال، لكنَّ الحاكم انفردَ بكونه كان يحکم على غالب الأحاديث، كلِّ على حدة، وفي بعض المواطن يحكُّم على الحديث مجموعًا مع غيره^(١)، وقد يلتزم بشرطه أو يخرج عنه، مشيرًا إلى هذا ومعللاً إياه بكونه أخرجہ شاهدا، أو غير ذلك، وقد يترك إخراج الحديث أصلا لكونه ليس من شرط الكتاب^(٢).
- ٢- رواية الحديث، فقد كان الإمام الحاكم يروي الحديث بسنده المتصل، إلا في مواضع علَّق فيها أحاديث^(٣)، ثم يتكلم عليه من جهة الصناعة الحديثية، ويحاول إزالة العلة إن وُجدت، بطرق شتى كالترجيح بالأحفظية والأوثقية، أو القول بزيادة الثقة، أو صحة الوجهين، أو غير ذلك^(٤)، ويذكر طرق الحديث ويجمعها عند الحاجة^(٥)، ويشير أيضا إلى اختلاف ألفاظ الرواة إذا تطلب الأمر ذلك^(٦). وأيضا كان يُكرر الحديث باعتبار دلالته على أكثر من حكم أو معنى حسب أبواب المستدرک^(٧).

و(٤/٨٤ و٣٧١ و٣٨٤ و٥٠٧)، العلمية.

(١)المستدرک، (١/٩٣ و٢٢٦ و٧٥٩) و(٢/١٨٨ و٢١٨ و٤١٩ و٦١٧) و(٤/٣٨١)، العلمية.

(٢)المستدرک، (١/٨٨ و٦٧ و١٧٧ و٢٠٣ و٢٠٩ و٢٧٥ و٢٨٣ و٢٨٧ و٢٩١ و٣٠١ و٣٠٣ و٤٦٥ و٥٣٩ و٥٤٣ و٥٧٠ و٦٢٧ و٦٦٦ و٧٢١) و(٢/١٥ و٥٧ و٢٥١ و٢٥٨ و٢٧٠ و٢٨٧ و٢٩٠ و٥٨٢) و(٣/١٨ و٦٠ و٢٩٣ و٣٠٦ و٤٢٤ و٤٦٤ و٤٩٢) و(٤/٣١٠ و٥٩٩)، العلمية.

(٣)المستدرک، (١/٢٨٩ و٤٨١) و(٢/٢١) و(٣/٨١ و٢٠٣ و٢٤١) و(٤/٢٩٢ و٣٤٨ و٣٩١) و(٥/٢٤٧) و(٧/٣٧٩ و٤٠٩) و(٨/٢١٦).

(٤)المستدرک، (١/٦٢ و٧٤ و١٠٥ و١٣٨ و٢٠٩ و٢٨٥ و٣٤٢ و٣٦٦ و٤١٨ و٤٩٦ و٥٠١ و٥٩١ و٦٢٠ و٦٤٩ و٦٦٨ و٦٨٦) و(٢/٥٢) و(٤/٢٢٠)، العلمية.

(٥)المستدرک، (١/٩٣ و١٠١ و١٩٧ و٢٠٩ و٢١٧ و٣٠٠ و٣٧٢ و٤١١ و٤٤١ و٧٣٦) و(٤/٣٨٧ و٤٤١)، العلمية.

(٦)المستدرک، (١/٤٤ و٧٩ و٨٤ و١٠٠ و٤٩ و٢٢٤ و٢٤٥ و٤١٦ و٤٣٥ و٥١٦) و(٢/٧ و٤٤٧) و(٣/١٦ و١٥٧ و١٩٥) و(٤/٢٨)، العلمية.

(٧)المستدرک، (١/٩٣ و٩١ و٢٠٨ و٢٠٩ و٧٣٦) و(٢/٢٨٢ و٥٧٢) و(٤/١٠١ و٢٢٠ و٤٤١)، العلمية.

٣- منهجه في الإعلال، وقد بدا هذا المنهج في عدة صور:

أ/ كان الإمام الحاكم يجزم في بعض الأحاديث بالإعلال^(١)، ولكنه كان يبيّن كثيرا من إعلاله في أحاديث أخرى على رأي فريق من أهل العلم، خاصة في مسألة الإعلال بالإرسال أو الانقطاع بين راويين، فتجد إعلاله مُسلِّمًا على رأي فريق من العلماء، لأن مسألة الانقطاع هذه من المسائل التي يكثر فيها الاختلاف بسبب اعتمادها في كثير من الأحيان على القرائن التاريخية، والله أعلم^(٢).

ب/ اعتمد الإمام الحاكم على قرائن الترجيح المعروفة عند الأئمة، وظهر عنده منها الترجيح بالأوثقية أو الأحفظية^(٣). سواء صرح بوصف الأكثرية والأحفظية، أو ضمّن كلامه هذا المعنى معبرا عنه بمتابعة فلان لفلان، أو غير ذلك، مما يحمل معنى أن الأكثرين من الرواة على هذا الوجه^(٤). وظهر كذلك عنده الترجيح بالخصوصية، لكنه غورض في الإعلال بها في مواضع لمعارضتها بقريضة أقوى منها^(٥). وسلّمت له في مواضع أخرى^(٦). وقد استدل كذلك على إثبات الوهم على الراوي بأمر، منها: إجماع الثقات على خلافه، أو تواتر ضده، أو غير ذلك. ومن ثم فحديثه في العلل كان منضبطًا بالقواعد، ولم يكن عشوائيا^(٧).

ج/ قد يكون في الحديث أكثر من وجه عن المدار، أو خلافاً على أكثر من مدار، أو قد يكون فيه أكثر من علة، لكن غالبا ما نجد الحاكم لا يشير إلا إلى علة واحدة، أو لا يستوعب الخلاف عن المدار^(٨). وفي بعض المواطن القليلة يشير إلى أكثر من علة^(٩).

د/ غالبا ما يذكر الحاكم إعلاله من خلال علمه وبجته، لكن قد يصرح في بعض المواضع بنقل الإعلال عن غيره^(١٠). ولا يعني نقله عن غيره أنه لا يُقر بهذا الإعلال، أو لم يكن يُمكنه معرفته، ولكنه ما دام أن غيره قد سبقه إلى التصريح به، فالأولى نسبته إليه، حتى وإن كانت النتيجة ستكون واحدة، وحتى لو كان الحاكم

(١) راجع الحديث الستين.

(٢) راجع الأحاديث: (الأول - التاسع والأربعين - التاسع والخمسين - السادس والستين).

(٣) راجع الأحاديث: (الثاني - الثالث والثلاثين - الخمسين - الحادي عشر بعد المائة).

(٤) راجع الحديث الثاني.

(٥) راجع الحديثين: (السابع - الحادي والستين).

(٦) راجع الحديث التاسع والعشرين.

(٧) راجع الأحاديث: (الثالث - الثامن والأربعين - الثاني والثمانين - الرابع بعد المائة).

(٨) راجع الأحاديث: (الثاني - الثالث عشر - الثامن عشر - الثلاثين - الثامن والخمسين).

(٩) راجع الحديث الثاني والسبعين.

(١٠) راجع الحديث المائة.

قد وصل إليها قبل وصول قول هذا الإمام إليه، ثم وصله قول ذلك الإمام، ثم أراد الحاكم التصنيف، فمن الأولى نسبة القول إلى من سبق به، أرى أن هذه هي وجهة الحاكم.

وهذا يحدث معنا نحن في البحوث العلمية، فقد نبحت المسألة ونصل فيها إلى حكم، وقبل تسطير ما وصلنا إليه، أو حتى عند التسطير قد نطلع على قول إمام - كالحافظ ابن حجر مثلاً - لخص فيه ما وصلنا إليه، فالأولى نقل هذا التلخيص ونسبته إلى هذا الإمام، وهذا ما سرت عليه في أبحاثي؛ احتراماً لمكانة العلماء وجهودهم، وليس معنى نقلي لأي نتيجة أو حكم عن إمام أنني لم أكن أعرفها إلا من جهته، لكن هم سبقونا إليه، فندعو لهم ونسب الفضل إلى من سبق به، والله أعلم.

هـ/ كان يُعل الحديث ويتكلم عن إعلاله في الموضوع الذي يذكره فيه، وأحياناً كان يحيل على موضع آخر^(١).
آخر^(١).

و/ كان من منهجه في الإعلال أنه قد يعبر في مواطن قليلة عن العلة بالإشارة دون التصريح، فقد كان يسمي الإرسال إفساداً، ويسمي نقص راو من السند تقصيراً، وهكذا مما يحتاج معه إلى بحث وتخرج لفهم مراده من هذه الكلمة^(٢).

ز/ كان منهجه أنه يبي الإعلال أو يعلقه على سبب إن وجد وجد الإعلال، وإن انتفى صح الحديث^(٣).
ح/ من منهجه أنه كان يُعمل الإعلال في كل نص منقول، حتى ولو كان نصاً تاريخياً، ولم يقصره على الأحاديث النبوية^(٤).

وللاستزادة في هذا الجانب تراجع رسالة منهج الإمام الحاكم في كتابه المستدرك على الصحيحين^(٥).
وكذلك رسالة علمية "دكتوراة" بعنوان: "المنهج النقدي عند الإمام أبي عبد الله الحاكم، دراسة تطبيقية

(١)راجع الحديث الخامس والتسعين.

(٢)راجع الحديثين: (الرابع - الخامس).

(٣)راجع الحديثين: (العاشر - الأربعين).

(٤)راجع الأحاديث: (التسعين - الحادي والتسعين - الثاني والتسعين - الرابع بعد المائة - الثامن بعد المائة).

(٥)رسالة ماجستير من إعداد الباحث عبد الله طاهر الكوري، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم والعلوم الإسلامية، بأم درمان، بدولة السودان، سنة (٢٠١٢م).

لبعض مروياته في المستدرک" (١). وكذلك رسالة تعليل الحديث عند الإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، في كتاب المستدرک على الصحيحين (٢).

المبحث الرابع:

أنواع العلل التي تناولها الحاكم في المستدرک.

- تناول الحاكم في مستدرکه بعض صور العلة، وذلك حسب ما ظهر له في الحديث الذي خرج في الباب، وقد تكرر بعض هذه العلل في أكثر من حديث، ومن صور العلل التي تناولها:
- ١- الإرسال، ويراد به في هذه المواضع التي أعلها الحاكم الانقطاع وعدم الاتصال بين الراوي ومن روى عنه، وقد وقعت هذه العلة في ثلاثة وأربعين حديثاً.
 - ٢- زيادة راوٍ ونقصه. وقد وقعت في أربعة وعشرين حديثاً.
 - ٣- تعارض الوصل والإرسال. وقد وقعت في أحد عشر أحاديث.
 - ٤- إبدال راوٍ بآخر. وقد وقعت في اثنين وثلاثين حديثاً.
 - ٥- تعارض الرفع والوقف. وقد وقعت في ستة أحاديث.
 - ٦- إبدال راوٍ براوٍ، مع تعارض الرفع والوقف. وقد وقعت في حديثين.
 - ٧- إبدال راوٍ براوٍ، مع تعارض الوصل والإرسال. وقد وقعت في ثلاثة أحاديث.
 - ٨- الاختلاف في لفظ الحديث. وقد وقعت في ثلاثة أحاديث.
 - ٩- الوهم في التفرد. وقد وقعت في حديثين.
 - ١٠- الوهم في بعض ألفاظ الحديث. وقد وقعت في ثلاثة أحاديث.
 - ١١- الوهم في تحديد صحابي الحديث. وقد وقعت في حديثين.
 - ١٢- الوهم في اسم صحابي الحديث. وقد وقعت في حديث.
 - ١٣- الوهم في تسمية أحد رواة السند. وقد وقعت في حديث.

(١) مقدمة من الباحث عبد الله لامين عبد الرقيب عبد العزيز، من جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية بالقاهرة، سنة (٢٠١٤م).

(٢) هذه الرسالة مُقدِّمةً استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة العالمية، "الدكتوراة"، في الحديث النبوي، بقسم أصول الدين، بجامعة العلوم الإسلامية العالمية، بالأردن، سنة (٢٠١٢م)، من إعداد الطالب محمد عبد الله أحمد أبو صعيلىك، وإشراف الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد.

١٤- وهم الراوي في جزء من متن الحديث. وقد وقعت في حديث.

١٥- الاختلاف على الراوي في متن الحديث. وقد وقعت في حديث.

وهناك حديثان لم أعرف علتهم لأن الحاكم أشار إليها بما لا يحدد، أو أحال بها على موضع مفقود بالنسبة لنا، ولم أستطع من معرفتها من خلال أي مصدر آخر. وهذا في الحديث الثالث والثمانين- والحديث الثاني بعد المائة. وقد أدرجتهم في الرسالة لأن الحاكم حكم عليهما بالإعلال، ولكن إذا كان المصدر الذي سنعرف منه مراد الحاكم مفقودا بالنسبة لنا فليس معنى هذا أن الحديث غير معل، بل هو معل حتى وإن لم ندرك نحن علته، فالتقصير منا، وقد يدركها غيرنا، أو من سيتيسر له الاطلاع الأوسع، ولا ندعي العصمة أو أننا أصبنا الحقيقة، لكن حسبنا أن نجتهد في فهم مراد أهل العلم، فنحن بشر نحكم بما وصل إليه علمنا، والله أعلم.

وقد تحدث الحاكم عن بعض أجناس العلة في معرفة علوم الحديث^(١) مقتصرًا على ذكر المثال، ثم جاء السيوطي فشرحها وأوضح الأمثلة كما في تدريب الراوي^(٢)، فقال: "وَقَدْ فَسَّمِ الْحَاكِمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ أَجْنَاسَ الْمُعَلَّلِ إِلَى عَشْرَةٍ، وَنَحْنُ نُلَخِّصُهَا هُنَا بِأَمْثَلَتِهَا: أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ السَّنَدُ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ وَفِيهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ بِالسَّمَاعِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ ... الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مُرْسَلًا مِنْ وَجْهِ رَوَاهُ الثَّقَاتُ الْحَفَاطُ، وَيُسْنَدُ مِنْ وَجْهِ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ ... الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَحْفُوظًا عَنْ صَحَابِيٍّ وَيُرَوَّى عَنْ غَيْرِهِ لِاخْتِلَافِ بِلَادِ رُؤَاتِهِ، كِرَوَايَةِ الْمَدَنِيِّينَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ... الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا عَنْ صَحَابِيٍّ، فَيُرَوَّى عَنْ تَابِعِيٍّ يَقَعُ الْوَهْمُ بِالتَّصْرِيحِ بِمَا يَقْتَضِي صِحَّتَهُ"^(٣)، بل ولا يكون معروفًا من جهته ... الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ رُويَ بِالْعَنْعَنَةِ، وَسَقَطَ مِنْهُ رَجُلٌ دَلَّ عَلَيْهِ طَرِيقٌ أُخْرَى مَحْفُوظَةٌ ... السَّادِسُ: أَنْ يُخْتَلَفَ عَلَى رَجُلٍ بِالإِسْنَادِ وَغَيْرِهِ، وَيَكُونَ الْمَحْفُوظُ عَنْهُ مَا قَابَلَ الإِسْنَادَ ... السَّابِعُ: الإِخْتِلَافُ عَلَى رَجُلٍ فِي تَسْمِيَةِ شَيْخِهِ أَوْ تَجْهِيلِهِ ... الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ الرَّوِي عَنْ شَخْصٍ أَدْرَكَهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَحَادِيثَ مُعَيَّنَةً، فَإِذَا رَوَاهَا عَنْهُ بِإِلَاحِاطَةٍ، فَعَلَّتْهَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُ ... التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ مَعْرُوفَةً، يَرَوِي أَحَدَ رِجَالِهَا حَدِيثًا مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الطَّرِيقِ ... فَيَقَعُ مَنْ رَوَاهُ مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ - بِنَاءً عَلَى الْجَادَّةِ - فِي الْوَهْمِ ... الْعَاشِرُ: أَنْ يُرَوَّى الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا مِنْ وَجْهِ، وَمَوْقُوفًا مِنْ وَجْهِ ... قَالَ الْحَاكِمُ: وَبَقِيَتْ أَجْنَاسٌ لَمْ نَذْكُرْهَا، وَإِنَّمَا جَعَلْنَا هَذِهِ مَثَلًا لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةً". اهـ. ومن ثم فيمكن رد بعض هذه الصور التي وقعت في المستدرک إلى الأجناس التي

(١)ص(١١٢).

(٢)(١/٣٠٤).

(٣)كذا في النسخة المطبوعة، وأرى أن صوابها: صُحْبَتَهُ، يعني نسبته إلى الصحابة ﷺ، وهذا ما ينتضيه السياق، وتمثيل الحاكم رحمه الله.

ذكرها الحاكم، فيمكن إدراج صور الإرسال في الجنس الأول، وصورة تعارض الرفع والوقف في الجنس العاشر، وصورة تعارض الوصل والإرسال في الجنس الثاني، وهكذا، وهذه المسألة اجتهادية، فالسيوطي نفسه أدرج جميع الأجناس التي تكلم عنها الحاكم في قسمين كبيرين فقال: "وَمَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ مِنَ الْأَجْنَاسِ يَشْمَلُهُ الْقِسْمَانِ الْمَذْكُورَانِ فِيمَا تَقَدَّمَ". اهـ، والقسمان المذكوران هما ما تحدث عنه النووي فقال: "وَتَطَّرَقُ إِلَى الْإِسْنَادِ الْجَامِعِ شُرُوطَ الصَّحَّةِ ظَاهِرًا، وَتُدْرِكُ بِتَفَرُّدِ الرَّاويِ، وَبِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ مَعَ قَرَائِنِ ثُبُوتِ الْعَارِفِ عَلَى وَهْمِ بِإِرْسَالٍ، أَوْ وَقْفٍ، أَوْ دُخُولِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ فَيَحْكُمُ بَعْدَمِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّفُ"^(١).

فالقسمان هما التفرد والمخالفة، أو هما علة السند وعلّة المتن، فقد قال النووي أيضا: "وَتَقَعُ الْعِلَّةُ فِي الْإِسْنَادِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَدْ تَقَعُ فِي الْمَثْنِ، وَمَا وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ قَدْ يَقْدَحُ فِيهِ وَفِي الْمَثْنِ. كَالْإِرْسَالِ وَالْوَقْفِ، وَقَدْ يَقْدَحُ فِي الْإِسْنَادِ خَاصَّةً، وَيَكُونُ الْمَثْنُ مَعْرُوفًا صَحِيحًا"^(٢). اهـ، فتقسيمه فالتقسيم قد يختلف من إمام لآخر باعتبار هذا المعنى، والله أعلم.

(١) تدريب الراوي، (١/٢٩٤).

(٢) تدريب الراوي، (١/٢٩٦).

القسم الثاني:
الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في مُستدركه.

ويشتمل على خمسة وثلاثين فصلاً:

الفصل الأول: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الإيمان، وفيه اثنا عشر حديثاً.

الفصل الثاني: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب العلم، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الثالث: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الطهارة، وفيه أربعة أحاديث.

الفصل الرابع: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الصلاة، وفيه حديثان.

الفصل الخامس: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، وفيه عشرة أحاديث.

الفصل السادس: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب الجمعة، وفيه حديث واحد.

الفصل السابع: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب صلاة التطوع، وفيه حديثان.

الفصل الثامن: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ صلاةِ الخوف، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل التاسع: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ الجَنَائِزِ، وفيه أربعة أحاديث.

الفصل العاشر: الأحاديث أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ الزكاة، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الحادي عشر: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ الصوم، وفيه حديثان.

الفصل الثاني عشر: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ المَنَاسِكِ، وفيه حديثان.

الفصل الثالث عشر: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ الدُّعَاءِ، وفيه ثمانية أحاديث.

الفصل الرابع عشر: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ فضائل القرآن، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الخامس عشر: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ البيوع، وفيه ثمانية أحاديث.

الفصل السادس عشر: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ الجهاد، وفيه حديث واحد.

الفصل السابع عشر: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ قتالِ أهل البغي، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الثامن عشر: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ النِكَاحِ، وفيه حديث واحد.

الفصل التاسع عشر: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ التَّفْسِيرِ، وفيه أحد عشر حديثًا.

الفصل العشرون: الأحاديث التي أَعْلَهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ- في كتابِ تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين عليهم السلام، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الحادي والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب الهجرة، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الثاني والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب المغازي والسرايا، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الثالث والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، وفيه سبعة وعشرون حديثاً.

الفصل الرابع والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب الأَطعمة، وفيه حديث واحد.

الفصل الخامس والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب الأشربة، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل السادس والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب البر والصلة، وفيه أربعة أحاديث.

الفصل السابع والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب الطب، وفيه حديثان.

الفصل الثامن والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب الأَضاحي، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل التاسع والعشرون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب التوبة والإنبابة، وفيه حديثٌ واحد.

الفصل الثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب الأدب، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الحادي والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب الرقاق، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الثاني والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب الفرائض، وفيه ثلاثة أحاديث.

الفصل الثالث والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب الحدود، وفيه حديثان.

الفصل الرابع والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب الفتن والملاحم، وفيه ستة أحاديث.

الفصل الخامس والثلاثون: الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب الأهوال، وفيه حديث واحد.

الفصل الأول.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب الإيمان، وفيه اثنا عشر حديثًا.

الحديث الأول.

قال الإمام الحاكم، رحمه الله: "أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق الخزازي، بمكة، حدثنا عبد الله بن أحمد بن أبي مسرّة، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثني ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا.

حدثناه علي بن حمشاذ العدل، حدثنا أبو المثنى، حدثنا مسدد، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن نبي الله - ﷺ - قال: أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا. هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم بن الحجاج؛ فقد استشهد بأحاديث للقعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومحمد بن عمرو، وقد احتج بمحمد بن عجلان. وقد روي هذا الحديث - أيضًا - عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وشعيب بن الحباب، عن أنس رضي الله عنه.

ورواه ابن علية، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عائشة رضي الله عنها. وأنا أخشى أن أبا قلابة لم يسمعه عن عائشة رضي الله عنها" (١).

دراسة الحديث:

سوف أقوم بتخريج حديث عائشة رضي الله عنها، فهو الحديث الذي أشار الحاكم إلى احتمال وجود علة الإرسال (٢) فيه.

تخريج حديث عائشة رضي الله عنها:

أخرجه أحمد في المسند (١)، قال: "حدثنا إسماعيل، حدثنا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: إن من أكمل المؤمنين إيمانًا، أحسنهم خلقًا، وألطفهم بأهلِهِ".

(١) المستدرک، کتاب الإيمان، ح (١)، (٢١٥/١).

(٢) الإرسال علة يتوقف عن الاحتجاج بالحديث بسببها. جامع التحصيل، ص (٢٢).

وأخرجه الترمذي في السنن^(٢)، عن أحمد بن مَنِيعِ البَغْدَادِيِّ، عن إِسْمَاعِيلِ ابنِ عُليَّةَ، به، بلفظه. وقال: "وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي قِلَابَةَ سَمَاعًا مِنْ عَائِشَةَ".

وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة^(٣)، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، عن الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْمُرُوزِيِّ، عن ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَإِسْمَاعِيلِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، به، بلفظه من غير قوله: "إِنْ مِنْ".

وأخرجه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَوْضِعِينَ مِنَ الْمَصْنَفِ^(٤)، عن حفص بن غياث، عن خالدِ الحذاء، به، بلفظه في كتاب الأدب، ومن غير قوله: "إِنْ مِنْ". واقتصر في كتاب الإيمان على قوله: "أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خَلْقًا".

وأخرجه النَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى^(٥)، عن هارون بن إسحاق، عن حفص بن غياث، عن خالدِ الحذاء، به، بمعناه.

وأخرجه أحمدُ فِي الْمَسْنَدِ^(٦)، عن عبد الوهابِ الحفّاف. وأخرجه ابنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الْعِيَالِ^(٧)، عن عبد الرحمن بن صالح، عن عَبَسَةَ بن عبد الرحمن. كليهما: (عبد الوهاب، وَعَبَسَةَ) عن خالدِ الحذاء، به، بلفظه، من غير قوله: "مِنْ".

وأخرجه محمد بنُ نصرِ المُرُوزِيِّ فِي تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ^(٨)، عن يحيى. وأخرجه الحاكمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ^(٩)، عن أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بِالُوَيْهَ، عن الْقَعْنَبِيِّ. وعن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيِّ، عن يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عن مُسَدَّدٍ. وأخرجه البيهقيُّ فِي شَعْبِ الْإِيمَانِ^(١٠)، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ الْأَصْبَهَانِيِّ، عن أَبِي سَعِيدِ بْنِ

(١) أحاديث عائشة رضي الله عنها، ح (٢٤٢٠٤)، (٢٤٢/٤٠).

(٢) أبواب الإيمان، باب مَا جَاءَ فِي اسْتِكْمَالِ الْإِيمَانِ وَزِيَادَتِهِ وَتُقْصَانِهِ، ح (٢٦١٢)، (٣٥٩/٤).

(٣) باب جماع الكلام في الإيمان، ح (١٦١٦)، (٩٠١/٥).

(٤) كتاب الأدب، باب مَا ذُكِرَ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ وَكِرَاهِيَةِ الْفُحْشِ، ح (٢٥٧٠٧)، (٣٧٦/٨)، وكتاب الإيمان، باب [هكذا، مهملاً، وهو ثاني بابين مهملين بعد باب: ما قالوا فيما يطوى عليه المؤمن من الخلال]، ح (٣٠٨٨٦)، (٣٠٢/١٠).

(٥) كتاب عشرة النساء، باب لُطْفِ الرَّجُلِ أَهْلُهُ، ح (٩١٠٩)، (٢٥٦/٨).

(٦) أحاديث عائشة رضي الله عنها، ح (٢٤٦٧٧)، (٢١٣/٤١).

(٧) باب العطف على الأزواج والرفقة بهم والمداراة لهم، ح (٤٧٣)، ص (٦٦٠).

(٨) باب جماع تفسير النصيحة، ح (٨٨٠)، (٨٦٦/٢).

(٩) كتاب الإيمان، ح (١٧٤)، (٣١١/١).

(١٠) باب حسن الخلق، ح (٧٦١٥)، (٣٥٥/١٠). وباب حقوق الأولاد والأهلين، ح (٨٣٤٥)، (١٦٤/١١).

الأعْرَابِيَّ، عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عن الْقَعْنَبِيِّ. وعن أَبِي طَاهِرِ الْفَقِيهِ، عن أَبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُبَارِكِ الْحَنَّاظِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الْحَرْشِيِّ، عن الْقَعْنَبِيِّ.

ثلاثتهم: (يحيى بن يحيى النيسابوري، والقعنبي، ومسدد) عن يزيد بن زريع، عن خالد، به، بلفظه، ودون قوله: "إن".

وقال الحاكم: "رَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ آخِرِهِمْ ثِقَاتٌ عَلَى شَرَطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ".

وأخرجه البخاري في تاريخه الكبير^(١)، عن صاحب له. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان^(٢)، عن

حاجب بن أحمد، عن محمد بن يحيى. كليهما: (صاحب البخاري، ومحمد بن يحيى) عن أبي الأصبع عبد العزيز بن يحيى، عن محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن الحارث بن عبد الرحمن بن المغيرة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة، مرفوعاً، بنحوه.

وقال البيهقي: "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى^(٣): أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظَيْنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَالَّذِي يُؤَكِّدُ مَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى الذَّهَلِيُّ مُرْسَلُ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ".

دراسة إسناده الحديث عند الإمام أحمد في مسنده:

١- إسماعيل بن إبراهيم بن مفسم الأسدي - مولاهم - البصري. ويعرف بابن عليّة؛ وهي أمّه. وُلِدَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ.

رَوَى عَنْ: أيوب السخيتي، وبز بن حكيم، وغيرهما. وعنه: إبراهيم بن دينار، وابن معين، وغيرهما. قَالَ شُعْبَةُ: "سَيِّدُ الْمُحَدِّثِينَ". وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: "مَا كُنَّا نُشَبِّهُ شَمَائِلَ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَلِيَّةٍ إِلَّا بِشَمَائِلِ يُؤُنْسَ، حَتَّى دَخَلَ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ"^(٤). وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ، وابن معين، والنسائي، وأبو جعفر السبتي، وابن القطان، وابن حجر: ثقة. زاد ابن سعد: ثبت في الحديث، حجة. وزاد ابن معين: مأمون، صدوق. وزاد النسائي: "ثبت". وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "مَا أَقُولُ: إِنَّ أَحَدًا أَثْبَتُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ إِسْمَاعِيلَ". وَقَالَ: "المحدثون صحفوا وأخطأوا، ما خلا أربعة"، وذكر منهم ابن عليّة. وقال أحمد: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة". وَقَالَ: "كَانَ يُحَدِّثُ بِالشَّفَاعَاتِ"^(٥). وَقَالَ ابْنُ عَمَّارٍ: "كان حجة". وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: "لا يُعْرَفُ لابْنِ عَلِيَّةٍ غَلَطٌ، إِلَّا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ فِي الْمَدَبَرِ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ: "مَا أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ

(١) ت(٢٤٣٣)، (٢٧١/٢).

(٢) باب حسن الخلق، ح(٧٦١٤)، (٣٥٥/١٠).

(٣) يبيّن البيهقي هنا أن أبا عبد الله هو محمد بن يحيى الذهلي، وليس الإمام الحاكم.

(٤) قال الذهبي: "يريد ولايته الصدقة". السير، ت(٣٨)، (١١٠/٩).

(٥) يعني: ينشغل عن طلاب الحديث بغيرهم ممن شفع لهم أحدٌ عنده. الآداب الشرعية، (١٠٧/٢).

إِلَّا وَقَدْ أَخْطَأَ، إِلَّا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُكَيْتَةَ، وَبِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ" (١). وَقَالَ سَهْلُ بْنُ شَاذَوِيهِ: "سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ خَشْرَمٍ يَقُولُ: قُلْتُ لَوْ كَيْع: رَأَيْتُ إِسْمَاعِيلَ ابْنَ عُكَيْتَةَ يَشْرَبُ النَّبِيذَ حَتَّى يُحْمَلَ عَلَى الْحِمَارِ، يَحْتَاجُ مَنْ يَرْدُهُ إِلَى مَنْزِلِهِ. فَقَالَ وَكَيْع: إِذَا رَأَيْتَ الْبَصْرِيَّ يَشْرَبُ، فَأَتَّهِمُهُ. قُلْتُ: وَكَيْفَ؟، قَالَ: إِنَّ الْكُوفِيَّ يَشْرَبُهُ تَدْيُنًا، وَالْبَصْرِيَّ يَبْرُكُهُ تَدْيُنًا" (٢). وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ. وَقَالَ ابْنُ قَانِعٍ: "وَقَدْ كَانُوا عَتَبُوا عَلَيْهِ فِي كَلَامٍ جَاءَ بِهِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي السَّيْرِ: "الثَّبْتُ". وَرَمَزَ لَهُ فِي الْمِيزَانِ بِ (صَح).

تَوَفَّى عَلَى مَا رَجَّحَهُ الْمَزْيِيُّ وَالذَّهَبِيُّ وَغَيْرُهُمَا سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً (٣). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ حُجَّةٌ، ثَبَّتَ، وَهُوَ أَحْفَظُ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الثَّقَاتِ، وَمَقْدَمٌ عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ طَعَنَ عَلَيْهِ فِي عِدَّةِ أُمُورٍ مِنْهَا: الْقَوْلُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَوَلَايَةُ الْقَضَاءِ، وَالتَّحْدِيثُ بِالشَّفَاعَاتِ، وَشَرَبُ النَّبِيذِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ بَعْدَ الدِّرَاسَةِ أَنَّهُمَا لَمْ تَوْثُرْ عَلَيْهِ (٤).

وَقَدْ رَدَّ الذَّهَبِيُّ عَلَى مَعْظَمِ الطَّعُونِ وَخَصَّ الْأَمْرَ فَقَالَ فِي السَّيْرِ: "وَبَدَّتْ مِنْهُ هَفَوَاتٌ خَفِيفَةٌ، لَمْ تُعَيَّرْ رُتَبَتُهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، وَلِذَا رَمَزَ لَهُ: (صَح) دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ قَدْ طَعِنَ فِيهِ بِلا حُجَّةٍ.

٢- خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ، أَبُو الْمَنَازِلِ - بَضَمَ الْمِيمِ - الْبَصْرِيُّ الْهَدَّاءُ.

رَوَى عَنْ: أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، وَغَيْرِهِمَا. وَعَنْهُ: ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ عُكَيْتَةَ، وَغَيْرُهُمَا.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "ثَبَّتَ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ: "ثَقَّةٌ".

زَادَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَثِيرُ الْحَدِيثِ... وَكَانَ قَدْ اسْتَعْمَلَ عَلَى الْقَتَبِ وَدَارِ الْعُشُورِ بِالْبَصْرَةِ" (٥). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:

(١) هذه الكلمة محمولة على المبالغة هي وكلمة ابن المديني، وأقرب دليل هو كلام أحمد بن سعيد الدارمي.

(٢) قال الذهبي في السير: "وهذا من الجرح المزدود". السير، (٣٨)، (١١٧/٩).

(٣) الطبقات الكبير، ت (٤٢٩٦)، (٣٢٧/٩). وتاريخ بغداد، ت (٣٢٣٠)، (١٩٦/٧). وتهذيب الكمال، ت (٤١٧)، (٢٣/٣). والسير، ت (٣٨)، (١٠٧/٩). وميزان الاعتدال، ت (٨٤٣)، (٢١٦/١). وإكمال مغلطاي، ت (٤٥٩)، (١٤٥/٢). والتقريب، ت (٤١٦)، ص (١٠٥).

(٤) الجرح والتعديل، ت (١٠١١)، (٢٣٠/٣). وثقات ابن حبان، (٣٢٦/٢ و ٣٢٧). والكامل، ت (١٦٢٦/٥)، (٢٧٦/٧). وتاريخ بغداد، ت (٤٣٧٠)، (٢٧٥/٩)، و ت (٧٢٩٩)، (١٧/١٦). وطبقات المحدثين بأصبهان، ت (٢٢٨ - ٨/٣٣)، (٤٠٤/٢). والآداب الشرعية، (١٠٧/٢). والأنساب، (٤٣٩/٢). وتاريخ دمشق، ت (٨١٨١)، (٣٢٧/٦٤). والتدوين في أخبار قزوين، (٣٢١/١). وطبقات الحنابلة، ت (١٦٤)، (٣٥٤/١).

وتهذيب الكمال، ت (١٤٨١)، (٢٣٩/٧). و ت (١٤٨٢)، (٢٥٣/٧). والمغني، لابن قدامة، (٥/١٤).

والمجموع، (٥٨٢/٢) و (٣١٠/٢٢). وتاريخ الإسلام، (٩٦٨/٥). وميزان الاعتدال، ت (٥٢٢٧)، (٦٥٩/٢).

وفتح الباري، (٣٨٦/١). واشتغال الراوي في القضاء وأعمال السلاطين وأثره في الجرح والتعديل، ص (٤٩).

(٥) وردت هذه الجملة هكذا عند ابن سعد، وكذلك عند المزني لكن بلفظ: "القبة"، بدلا من: "القتب"، وقد بحثت

"يُكتب حديثه، ولا يُحتج به". وتكلم فيه شعبة فجزره حمادُ بنُ زيد وعبادُ بن عباد المهلي. وقال شعبة لعبد الله بن نافع الفرشي: "اكنتم علي عند البصريين في خالد وهشام"^(١). وقال حمادُ بن زيد ليحيى بن آدم: "قدم علينا قدمة من الشام، فكأننا أنكرنا حفظه". وقال أحمد بن حنبل: "قيل لابن علية في هذا الحديث"^(٢)، فقال: كان خالد يرويه، فلم نكن نلتفت إليه، ضعف ابن علية أمره". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عبد الهادي: "وكان من الثقات الأثبات ... وقال أبو حاتم: لا يُحتج به. ولم يُقبل هذا القول منه فيه، ولا في غيره من الأثبات". وقال الذهبي في الكاشف: "ثقة جبل، والعجب من أبي حاتم يقول: لا أحتج بحديثه". وقال مغلطاي: "ولما ذكره ابن خلفون في الثقات قال: كان فقيها محدثا، وثقه ابن مسعود وغيره. وذكره ابن شاهين في الثقات". اهـ. وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وقال: "أحد الأثبات المشهورين، روى عن عراك بن مالك حديثا سمعه من خالد بن أبي الصلت عنه، في استقبال القبلة في البول". وقال في التقريب: "وهو ثقة يرسل ... أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان".

مات سنة اثنتين وأربعين ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة يرسل أشار حمادُ بنُ زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام.

عن معناها فلم أجد تفسيراً لها، والظاهر أن معناها كما وردت عند ابن سعد أنها تعني أن خالداً كان عاملاً وأميناً على القتب، وهي ما يُحمل على ظهر البعير من متاع، ودار العشور، العُشور ما يؤخذ من غير المسلمين في أموالهم، وقد يعُمُّ الزكوات والصدقات وما شاكلها، ويكون المراد بالقتب أمتعة البعير في الحروب والغزوات مما يختص بأمور الجيش أو الزكوات التي ترد محملة على ظهر البعير، وأما كونه استعمل على القبة كما عند المزي فلا أجد لها معنى. وقد استفدت هذا من كتب اللغة. وقد اطلعت بعد كتابة ما سبق على نص للإمام أحمد يؤيد فهمي. اهـ. ينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، س(٣٠٩٨)، (٤٧٣/٢). ولسان العرب، (٦٦٠/١) و (٥٧٠/٤).

(١) قال الذهبي: "هذا الاجتهاد من شعبة مزدود، لا يلتفت إليه". السير، ت(٩٠)، (١٩١/٦).

(٢) حديث خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، مرفوعا، في الرّيات. العلل ومعرفة الرجال، س(٢٤٤٣)، (٣٢٥/٢). وسنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب خروج المهدي، ح(٤٠٨٤)، (١٣٦٧/٢).

(٣) الطبقات الكبير، ت(٤٠٥٤)، (٢٥٨/٩). والضعفاء الكبير، ت(٤٠٢)، (٤/٢). وتهذيب الكمال، ت(١٦٥٥)، (١٨١/٨). والسير، ت(٩٠)، (١٩٠/٦). وجامع التحصيل، ت(١٦٩)، ص(١٧١). وإكمال مغلطاي، ت(١٣٤٢)، (١٥٣/٤). وتحفة التحصيل، ص(٩٤). وتهذيب التهذيب، ت(٢٢٤)، (١٢٠/٣). وطبقات المدلسين، ت(١٠)، ص(٢٠). والتقريب، ت(١٦٨٠)، ص(١٩١). وعلل الدارقطني، س(٣٧٣٣)، (٣٨٤/١٤). والميزان، ت(٢٤٣٢)، (٦٣٢/١).

وأما كلام أبي حاتم فيه فقد رده ابنُ عبد الهادي، وتعجب منه الذهبي، وإن كان الظاهر أنه تكلم فيه بسبب ما ذكره حماد بنُ زيد من تغير حفظه، ولذا أنزله أبو حاتم من درجة من يحتج بحديثه إلى درجة الضعيف من لا يحتج بحديثه لكن يعتبر به^(١).

وكذلك كلامُ شعبةَ وابنِ عليّة وغيرهم فيه، فالظاهرُ أنه كان بسبب تلك الرحلة التي تغير حفظه بعدها تغيراً جعلهم ينكرونه، ولكن حماد بن زيد والإمام أحمد وابنُ معين وغيرهم من النقاد رأوا أن ذلك التغير بجانب محفوظات خالد الكثيرة لا يضر ولا يستدعي الطعن، فوثقوه مع ذلك توثيقاً يتناسب مع حالته الأخيرة، ولذا لما سُئل ابنُ معين عنه قدم عليه داود بن أبي هند، ولم يعتبروا بكلام شعبة وحملوه على التشدد وكذلك كلامُ أبي حاتم فيه، ويكون هذا التغير غير ضار في حقه، ولذا استخلص ابن حجر نتيجة جامعة. وأما ذكرُ ابن حجر له في المدلسين، فقد ذكره في الطبقة الأولى.

٣_ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو، أَبُو قَلَابَةَ الْجَرْمِيُّ، الْبَصْرِيُّ.

روى عن: أنس بن مالك، وعائشة رضي الله عنهما. وعنه: أيوب السخيتي، وخالد الحذاء، وغيرهما. قال ابن سعد، وابن سيرين، وابن خراش، وابن حجر، وسليمان بن حرب، والعجلي: "ثقة". زاد ابن سعد: "كثير الحديث". وزاد ابن سيرين: "رجل صالح". وزاد العجلي: "وكان يَحْمِلُ عَلَيَّ". وزاد ابن حجر: "كثير الإرسال". وذكره ابن خلفون في الثقات. وقال أبو حاتم عنه هو وقتادة: "جميعاً ثقتان، وأبو قلابة لا يُعرف له تدليس". وقال الذهبي في الميزان: "ثقة في نفسه، إلا أنه يدلّس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم. وكان له صحف يحدث منها ويدلس". وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين. مات على قول الأكثرين سنة أربع ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، كثير الإرسال.

وأما اتّهامه بالنصب اليسير^(٣) فلم أجده لغير العجلي، وأظنه كان يسيراً، أو أنه رجع عنه، فهو يروي فضائل علي^(٤)، وينهى عن الخوض في الصحابة رضي الله عنهم^(٥). ولم أجده ما يُمكن أن يقوّي ما ذكره العجلي.

(١) الجرح والتعديل، (١٠/١) و(٣٧/٢)، و ت(٤٢١)، (١٣٢/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٢٦٨)، (٥٧/٥). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(١٧٣)، ص(١٠٩). وتاريخ دمشق، ت(٣٣٠٢)، (٢٨٣/٢٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٢٨٣)، (٥٤٢/١٤). وجامع التحصيل، ت(٦٨)، (١١٢) و ت(٣٦٢)، ص(٢١١). وميزان الاعتدال، ت(٤٣٣٤)، (٤٢٥/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٢٩٤٤)، (٣٦٦/٧). وتحفة التحصيل، ص(١٧٦). وطبقات المدلسين، ت(١٥)، ص(٢١). والتقريب، ت(٣٣٣٣)، ص(٣٠٤).

(٣) التقريب، ت(٣٣٣٣)، ص(٣٠٤).

(٤) سنن ابن ماجه، المقدمة، ح(١٥٤)، (٥٥/١).

(٥) تاريخ مدينة دمشق، ت(٣٣٠٢)، (٣٠٥/٢٨).

وأما ما قال علي بن محمد القابسي: "معدود في البُله"^(١). اهـ. فمُعَارَضٌ، بل مردودٌ بتوثيق النُقَّاد. وأما طعن ابنِ عُلَيَّةٍ عليه ففي حديثٍ واحد.

٦_ أم عبد الله، عائشة بنت أبي بكر، الصديق، أم المؤمنين، رضي الله عنها. روت عن: النبي ﷺ، وعن: سعد بن أبي وقاص، وعُمَر. وعنهما: إسحاق بن طلحة بن عبید الله، والأسود بن يزيد النخعي، وغيرهما.

قال الشعبي: "كان مسروق إذا حدث عن عائشة قال: حدثني الصادقة بنت الصديق".

توفيت على قول غير واحد من أهل العلم سنة ثمان وخمسين^(٢). والخلاصة أنها أم المؤمنين، زوج رسول

الله ﷺ.

النظر في إعلال الحاكم:

هذا الحديث مُعَلَّ بإرسال أبي قلابة عن عائشة، وقد اختلف فيه أهل العلم، ومدار الخلاف في مسألة: هل لقي أبو قلابة عائشة وسمع منها أم لا؟، وأما معاصرة أبي قلابة لعائشة - رضي الله عنها - فتأبته^(٣). وممن حكم على تلك الرواية بالإرسال: أبو حاتم، وابن عبد البر، والضياء، والذهبي، والعلاني، وغيرهم^(٤). بل جزم بعدم السماع ابن عبد البر والضياء، فالراجح - والله أعلم - هو الحكم على الرواية بالإرسال، وأما كون أبي قلابة قد عاصر عائشة رضي الله عنها، فليس شرطاً لسماعه منها، ولا حتى لقائه بها، بل الظاهر الذي تؤيده الأدلة أن أبا قلابة لم يطلب العلم إلا بعد موت عائشة. ولذا فالترمذي يصرح بعدم معرفته سماعاً لأبي قلابة من عائشة، وأنه روى عنها غير هذا الحديث بواسطة رضيعها^(٥). وعليه فالراجح الإرسال، ولا يقال: "يكتفى بالمعاصرة"، فإن هذا يصح إذا حلت المسألة عن القرائن المذكورة^(٦).

(١) تهذيب التهذيب، ت (٣٨٧)، (٢٢٤/٥).

(٢) معرفة الصحابة ﷺ، لأبي نعيم، ت (٣٧٤٧)، (٣٢٠٨/٦). وتهذيب الكمال، ت (٧٨٨٥)، (٢٢٧/٣٥).

(٣) تاريخ دمشق، ت (٣٣٠٢)، (٣١١/٢٨). وتهذيب الكمال، ت (٣٢٨٣)، (٥٤٧/١٤). و ت (٣٧٥١)،

(٥١١/١٦) و ت (٧٨٨٥)، (٢٢٧/٣٥).

(٤) راجع ترجمة أبي قلابة من المصادر السابق الإشارة إليها، مع كتاب الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لابن عبد البر، ح (١٠٦٣)، (٨٩٥/٢).

(٥) سنن الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه، ح (٢٦١٢)، (٣٥٩/٤).

وتهذيب التهذيب، ت (١١)، (٨/٢).

(٦) الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، (٣٣١/١).

وأما تخريج الإمام مسلم لرواية أبي قلابة عنها، فأخرجها متابعاً، وقرنَ أبا قلابة بغيره^(١). وكذلك فالإمام النسائي لم يخرج له إلا حديثين من روايته عن عائشة، وبَيَّن في الأول أنه مرسل، وخرَّج الثاني في الفضائل، والتساهلُ فيها معروف^(٢).
وأما البيهقي فأخرجه كشاهدٍ؛ بدليل قوله: "وَالَّذِي يُؤَكِّدُ مَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ مُرْسَلٌ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ". اهـ.

وأما عمل المزي فقد بيَّن في ترجمة أبي قلابة أنه روى عن عائشة رضي الله عنها، وقال: ويقال: مرسل^(٣)، ثم جزم في ترجمتها بالإرسال^(٤). وترجمتها عنده متأخرة، فالظاهرُ أنه ثبت على هذا القول. وعليه فالراجحُ أنها روايةٌ مرسلَةٌ، ويكون الحديثُ معلاً بهذه العلة التي ذكرها الحاكم، وحتى لو سلّمنا باتصال رواية أبي قلابة عن عائشة رضي الله عنها، فإن الحديث الذي معنا سيخرُج من هذه القاعدة؛ لوجود نصوص من الأئمة فيه بخصوصه، تدل على إرسالٍ فيه، ومن هذه النصوص ما سبق ذكره عند التخريج؛ من نصِّ الترمذي والحاكم والبيهقي، بالإضافة إلى الذهبي، حيث استدرِك على الحاكم فقال: "قال: على شرطهما. قلت: فيه انقطاع"^(٥).

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ للإرسال، وهو علةٌ موجودة في جميع الطرق عن عائشة، إلا الطريق التي أخرجها البخاري في تاريخه^(٦)، والبيهقي في جامعه^(٧). وهذه الطريق بها ضعفٌ؛ بسبب عنعنة مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يسار، وهو مختلفٌ فيه اختلافاً كثيراً، وقد وُجِّهت إليه عدَّة طعونٍ، ردَّ على بعضها كثيرٌ من النقاد، ورد عليها تفصيلاً الإمام ابنُ سيد الناس، والعلامةُ الذهبي، وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد^(٨).

(١) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استِحْبَابِ بَعْثِ الْهَدْيِ إِلَى الْحَرَمِ لِمَنْ لَا يُرِيدُ الذَّهَابَ بِنَفْسِهِ، ح (٣٦٣)، (٩٥٨/٢).

(٢) السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب صِيَامِ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا وَذَكَرُ الْإِخْتِلَافِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، ح (٢٩٤٧)، (٢٦٦/٣). والأذكار، للنووي، ص (٤٧). والفتوحات الربانية، (٨٢/١).

(٣) تهذيب الكمال، ت (٣٢٨٣)، (٥٤٤/١٤).

(٤) تهذيب الكمال، ت (٧٨٨٥)، (٢٣٢/٣٥).

(٥) مختصر استدراك الذهبي على مستدرِك الحاكم، ح (١١)، (٦٨/١).

(٦) التاريخ الكبير، ت (٢٤٣٣)، (٢٧١/٢).

(٧) الجامع لشعب الإيمان، باب حسن الخلق، ح (٧٦١٤)، (٣٥٥/١٠).

(٨) ينظر لترجمته: ثقات ابن حبان، (٣٨٠/٧). والكامل، ت (١٦٢٣/٢)، (٢٥٤/٧). وتاريخ بغداد، ت (١)،

(٧/٢). وسؤالات السلمى، س (٣٤٠)، ص (٢٨٢). وسؤالات البرقاني، س (٤٢٣)، ص (١٢٤). ومعجم الأدباء،

والخلاصة أن المتدبر لترجمة ابن إسحاق يتبين له أن هذا الراوي لا يمكن تبرئته من كل ما قيل فيه، ولا اتهامه بكل ما قيل فيه، ومن ثم فأقرب الأقوال فيه هي الأقوال التي فصلت حاله، لا التي أعطته التوثيق المطلق، ولا التي وسمته بالجرح. وتلك الأقوال المفصلة تبين لنا مجموع كلام أهل العلم فيه، وتحدونا إلى القول بأن ابن إسحاق لا يمكن أن يحصل على الدرجة العليا من التوثيق؛ لأن هذا يتطلب منا تجاهل النقد الموجه إليه، وهذا غير منطقي، ولا يمكن أن ننزل به إلى أدنى دركات الضعف، لأن هذا يتطلب منا ظلمه وتجاهل ما له من فضل، وما قاله فيه الأئمة من مدح وتوثيق خاصة وأنه من المكثرين جدا في الرواية وعليه مدار كثير من روايات السير، ومن ثم فأقرب الأقوال إلى الصواب عندي في ابن إسحاق أقوال كل من: ابن حبان، وابن عدي، والخطيب، والذهبي، وابن حجر، وخلاصتها أنه صدوق، يرسل، ويدلس، وقد رُمي بالثبوع والقدر.

وما دام أنه لم يصرح بالسماع فالطريق ضعيفة، ولكن بانضمام هذه الطريق إلى تلك يكون الحديث حسناً لغيره. وهو الذي أشار إليه البيهقي تعليقا على كلام الذهلي كما سبق.

وقد أشار الإمامان الترمذي والحاكم إلى شواهد الحديث كما سبق عند التخريج. وهذه الشواهد بمجموعها يتقوى الحديث، وقد صحح الذهبي حديث أبي هريرة الذي ذكره الحاكم هنا من طريق ابن عجلان^(١)، وكذلك صححه العراقي^(٢). اهـ، وبه يرتقي حديث عائشة إلى الصحيح لغيره، بل إلى المتواتر معنى كما حكم السيوطي^(٣) رحمه الله، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ مكانة حُسن الخلق في هذا الحديث، وأنه سبب لرفعة درجة الإنسان، وعظم مكانته بين المؤمنين، وأنه من أعلى شُعب الإيمان، وهذا ما يظهر من تبويب ابن أبي شيبة وذكره الحديث في كتاب الإيمان، باب ما ذكر في حُسن الخلق، وفي الحديث إشارة إلى تفاوت مراتب الإيمان، وإلى زيادته ونقصانه،

ت(٩٩٥)، (٢٤١٨/٦). ووفيات الأعيان، ت(٦١٢)، (٢٧٦/٤). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٥٧)، (٤٠٥/٢٤).
وتاريخ الإسلام، ت(٣٢٦)، (١٩٣/٤). والميزان، ت(٧١٩٧)، (٤٦٨/٣). والسير، ت(١٥)، (٣٣/٧). وجامع التَّحْصِيل، ص(١٠٩) و ت(٦٦٦)، ص(٢٦١). وعيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، (٥٤/١).
والنفح الشذي، (٧٤١/٢). وتحفة التحصيل، ص(٢٧٤). والنقريب، ت(٥٧٢٥)، ص(٤٦٧). وطبقات المدلسين، ت(١٢٥)، ص(٥١).

(١)المستدرک، کتاب الإيمان، ح(١)، (١/هامش ص٤٣)، طبعة دار الكتب العلمية.

(٢)فيض القدير، ح(١٤٤٠)، (٩٧/٢).

(٣)قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، ح(١٠)، ص(٤٥).

وهذا ما يظهر من تبويب الترمذي وذكره الحديث في باب ما جاء في زيادة استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه.

ومن ثم فيمكن الاستدلال على كمال إيمان المرء المسلم وعلو مكانته بحسن خلقه، ويكفي حسن الخلق شرفاً أنه سبب لدخول الناس في هذا الدين العظيم وإفهم رسوله الكريم ﷺ، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(١).

(١) سورة الأنعام، آية (١٥٩).

الحديث الثاني.

قال الحاكم، رحمه الله: "أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم الحنظلي، ببغداد، حدثنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي، حدثنا أبو عاصم، حدثنا سفيان.
وأخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد الخبوي، بمرو، حدثنا أحمد بن سيار، حدثنا محمد بن كثير، قال:
حدثنا سفيان، عن منصور، عن ربي بن حراش، عن علي بن أبي طالب، عن النبي - ﷺ - قال: لا يؤمن
العبد حتى يؤمن بأربع: حتى يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله بعثني بالحق، ويؤمن بالبعث بعد
الموت، ويؤمن بالقدر.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقد قصر بروايته^(١) بعض أصحاب الثوري، وهذا عندنا مما
لا يعبأ.

حدثناه أبو بكر بن إسحاق، أخبرنا محمد بن غالب، حدثنا أبو حذيفة، حدثنا سفيان، عن منصور،
عن ربي، عن رجل، عن علي، عن النبي - ﷺ - نحوه.
أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، وإن كان البخاري يحتج به، فإنه كثير الوهم، لا يحكم له على
أبي عاصم النبيل ومحمد بن كثير وأقرانهم، بل يلزم الخطأ إذا خالفهم، والدليل على ما ذكرته متابعتي جرير
بن عبد الحميد الثوري في روايته، عن منصور، عن ربي، عن علي، وجرير من أعرف الناس بحديث
منصور^(٢). اهـ.

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره الأدنى^(٣) على الثوري، وقد اختلف عنه من وجهين، كما يلي:

الوجه الأول: أبو عاصم، عن سفيان، عن منصور، عن ربي، عن علي، مرفوعاً.

الوجه الثاني: أبو حذيفة النهدي، عن سفيان، عن منصور، عن ربي، عن رجل، عن علي، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: أبو عاصم، عن سفيان، عن منصور، عن ربي، عن علي، مرفوعاً:

(١) أي أن الراوي لم يؤد الإسناده على وجهه الصحيح، ولكن نقص منه راوياً. ينظر: معرفة علوم الحديث،
للحاكم، ص (١١٦ و ٢١). والمستدرک، کتاب الإیمان، ح (١٤٠/١٤٠)، (١٠٧/١)، و ح (٢٩٣/٩٦٦)،
(٣٩٤/١)، و ح (٥٣/٤٤٥٥)، (٨٠/٣)، و ح (٤٨٧/٤٨٨٩)، (٢١٧/٣)، العلمية. وفتح الباري، (٥٢٤/٩).

(٢) المستدرک، کتاب الإیمان، ح (٩٠)، (٢٦٨/١).

(٣) سنعلم فيما بعد أن لأصل الحديث مداراً أعلى على منصور.

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ، عن عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن أَبِي عَاصِمٍ، عن سُفْيَانَ، به.

وتابع أبا عاصم محمد بن كثير، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُخَبَّرِيِّ، عن أَحْمَدَ بْنِ سَيَّارٍ، عن مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، عن سُفْيَانَ، به، بلفظه.

وتابعه أبو نعيم الفضل بن دكين، أخرجه الضياء في المختارة^(١)، عن مُحَمَّدِ بْنِ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي الرَّجَاءِ، عن عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ، عن عبيد الله بن يعقوب، عن إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ، عن الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، عن سُفْيَانَ، به، بمثله مع تقديم وتأخير.

وتابعه أبو داود الحفري، أخرجه الضياء -أيضا- في المختارة^(٢)، من طريق الهيثم بن كليب الشاشي، عن الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَقَّانَ، عن أَبِي دَاوُدَ الْحَفْرِيِّ، عن سُفْيَانَ، به، بمثله.

تخريج الوجه الثاني: أبو حذيفة النهدي، عن سُفْيَانَ، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن علي، مرفوعاً: أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عن أَبِي حَذِيفَةَ، عن سُفْيَانَ، به.

وتابع أبا حذيفة النهدي محمد بن يوسف الفريابي كما في كتابه حديث سُفْيَانَ الثوري^(٣)، عن الثوري، به، بمثله.

وتابعه وكيع بن الجراح، أخرجه أحمد في المسند^(٤)، عن وَكَيْعٍ، عن الثوري، به، بنحوه وزيادات.

وتابعه أبو نعيم الفضل بن دكين، أخرجه عبد بن حميد في المنتخب^(٥)، عن أَبِي نُعَيْمٍ، عن الثوري، به، بمثله مع تقديم وتأخير.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ، الْقَنْطَرِيُّ، أَبُو الْحُسَيْنِ، الْخِطَّاطُ.

سَمِعَ: أَحْمَدَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ النَّرْسِيِّ، وَأَبَا قَلَابَةَ الرَّقَاشِيَّ. وَعَنْهُ: الْحَاكِمُ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ رَزْوَيْهِ، وَغَيْرُهُمَا.

قال محمد بن أبي الفوارس: "فيه لين". وقال ابن حجر تعليقا على كلمة ابن أبي الفوارس: "أكثر عنه

الحاكم في المستدرك، وهو محدث مكثر عن أبي قلابة الرقاشي، وابن الأحوص العكبري، ونحوهما". وشهد

(١) ح(٤٤٢)، (٦٥/٢).

(٢) ح(٤٤٣)، (٦٦/٢).

(٣) ح(٢٩٥)، ص(١٦١).

(٤) حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ، ح(١١١٢)، (٣٤٠/٢).

(٥) حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ، ح(٧٥)، (١١٧/١).

الحاكم- كما في المعرفة- بوجهه في حديث. وقال العراقي: "سَمَاعُ الْقَنْطَرِيِّ مِنْ أَبِي قَلَابَةَ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ ... قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ^(١): ثَنَا أَبُو قَلَابَةَ بِالْبَصْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ وَيَخْرُجَ إِلَى بَغْدَادٍ".
تُوْفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ^(٢). والخلاصة أنه ضعيف.

٢- عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ، أَبُو قَلَابَةَ الرَّقَاشِي. ولد سنة تسعين ومائة. وروى عن: أبي عاصم النبيل، والقعني، وغيرهما. وعنه: أبو العباس الأصم، ويحيى بن محمد بن صاعد.

قال أبو داود السجستاني: "صدوق أمين مأمون". وقال الدارقطني: "صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون، كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام منه". وقال الذهبي، وابن حجر: "صدوق، يخطيء". وقال ابن خزيمة: "حدثننا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد"^(٣). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يحفظ أكثر حديثه". وقال مسلمة بن قاسم: "كان راوية للحديث متقنا ثقة، يحفظ حديث شعبة كما يحفظ السورة من القرآن". وقال ابن الأعرابي: من الثقات.

مات سنة ست وسبعين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه صدوق يخطيء، اختلط عند الخروج إلى بغداد، ولعل من وثقه لم يطلع على كثرة أوهامه، أو أراد حاله قبل الاختلاط، ومن وصفه بكثرة الخطأ فأراد حاله بعد الاختلاط.

٣- الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الضَّحَّاكِ، أَبُو عَاصِمٍ، النَّبِيلِ. ولد سنة إحدى وعشرين ومائة. وسمع: ابن جريج، والثوري، وخلقا. وعنه: البخاري، والدارمي، وغيرهما.

(١) لم أجد هذا في المطبوع بين يدي من صحيح ابن خزيمة، ولكن وجدته في ترجمة أبي قلابة من تاريخ بغداد. ينظر: تاريخ بغداد، ت(٥٥٣٧)، (١٨٠/١٢).

(٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص(١٤٥). وتاريخ بغداد، ت(٧٧)، (١٠٧/٢). والمنتظم، ت(٢٥٩٥)، (١٢٢/١٤). والأنساب، (٥٥٢/٤). وتاريخ الإسلام، ت(٣٠٥)، (٨٦٧/٧). وذيل ميزان الاعتدال، (٦٤٣)، ص(٣٩٣). ولسان الميزان، ت(٦٤٠٨)، (٥١٨/٦).

(٣) سَرَدَ ابْنُ الْكَيْلِ عَدَا مِمَّنْ سَمِعُوا مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ، وَعَدَا مِمَّنْ سَمِعُوا مِنْهُ بِبَغْدَادٍ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِمُ الْقَنْطَرِيُّ. ينظر: إكمال مغلطاي، ت(٣٣٦٦)، (٣٤٣/٨).

(٤) تهذيب الكمال، ت(٣٥٥٦)، (٤٠١/١٨). والكاشف، ت(٣٤٧٨)، (٦٦٩/١). والميزان، ت(٥٢٤٥)، (٦٦٣/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٣٣٦٦)، (٣٤٣/٨). والتقريب، ت(٤٢١٠)، ص(٣٦٥).

قال أبو عاصم النبيل: "ما دلست حديثاً قط، وإني لأرجم من يدلس". وقال ابن سعد، وابن معين، وابن قانع، وابن حجر، والعجلي: "ثقة". زاد ابن قانع: "مأمون". وزاد ابن حجر: "ثبت". وقال أبو حاتم: "صدوق". وقال الذهبي: "أحد الأثبات". وردَّ على مَنْ ضَعَّفَهُ^(١).
 تُؤَيِّ سنة اثنتي عشرة ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ثبت. وإنزاله إلى درجة صدوق ليس له ما يؤيده، لأن من تكلم فيه تكلم بلا حجة، كما بين الذهبي.

٤- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الثَّوْرِيُّ. ولد سنة سبع وتسعين.

روى عن: عطاء بن السائب، وسلمة بن كهيل، وغيرهما. وسَمِعَ منه: شعبة، والأوزاعي، وغيرهما.
 قال يحيى القطان: "لم أكن أهتم أن يقول سُفْيَانُ مَنْ فَوْقَهُ: سَمِعْتُ فلاناً، ولكن كَانَ يَهْمَنِي أَنْ يَقُولَ هو: حَدَّثَنَا"^(٣). وقال البخاري: "لَا أَعْرِفُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، وَلَا عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، وَلَا عَنْ مَنْصُورٍ. وَذَكَرَ مَشَايخَ كَثِيرَةً لَا أَعْرِفُ لِسُفْيَانَ عَنْ هَؤُلَاءِ تَدْلِيْسًا، مَا أَقَلَّ تَدْلِيْسُهُ!". وقال شعبة، وابن عُيَيْنَةَ، وابن معين، وأبو عاصم النبيل، وغيرهم: "أمير المؤمنين في الحديث". وقال النسائي: "هو أَجَلُّ مَنْ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: ثَقَّة". وقال ابن سعد، وابن معين، وابن حجر، وأبو حاتم، والعجلي: ثَقَّة. زاد ابن سعد: "مأمون، ثبت، كثير الحديث، حجة". وزاد أبو حاتم: "وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة". وزاد العجلي: "ثَبَّتْ فِي الْحَدِيثِ". وزاد ابن حجر: "حجة، وكان ربما دلس"^(٤). وقال الذهبي في السير: "وَفِيهِ تَشْيِيعٌ يَسِيرٌ، كَانَ يُثَلَّثُ بِعَلِيٍّ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ بَلَدِهِ -أَيْضًا- فِي النَّبِيذِ. وَيُقَالُ: رَجَعَ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ"^(٥)... كَانَ يُدَلِّسُ فِي رَوَايَتِهِ، وَرُبَّمَا دَلَّسَ عَنِ الضُّعَفَاءِ"^(٦).

(١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ت(٧٦٧)، (٢٢٢/٢). والميزان، ت(٣٩٤١)، (٣٢٥/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٢٠٤٢)، (٤٦٣/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٩٢٧)، (٢٨١/١٣). وتهذيب التهذيب، ت(٧٨٣)، (٤٥٠/٤). والتقريب، ت(٢٩٧٧)، ص(٢٨٠).

(٣) كان سفيان ربما دلس، ولكنه يتوقى لنفسه من تدليس الرواة. ينظر: الجرح والتعديل، (٦٨/١).

(٤) ذكره في طبقات المدلسين من أهل المرتبة الثانية، ويظهر من أقوال الذهبي وغيره أن الثوري ينبغي أن يكون في المرتبة الثالثة، لكنني اعتمدت رأي ابن حجر؛ لأنني اطلعت على أكثر من دراسة لتدليس الثوري، وقد نَاقَشَتِ الأَقْوَالَ وَأَيَّدَتِ عَمَلَ ابْنِ حَجْرٍ. ينظر: المعنعن من حديث الأئمة الموصوفين بالتدليس "الثوري مثالا"، للدكتور وائل حمود هزاع.

(٥) نقل الذهبي ومغلطاي رجوعه عن الأمرين. السير، (٤١/٧ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٧٣ و ٢٧٥). وإكمال مغلطاي، (٣٩٣/٥).

(٦) بين هذا الذهبي ومغلطاي. ينظر: السير، (٢٧٤/٧). وإكمال مغلطاي، (٤٠٦/٥).

تُوِيَّ سَنَةً إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةً"^(١). والخلاصة أنه ثقة، حجة، كان ربما دلس. وأما ما اتهم به فقد رجع عنه، مع كونها أمور لا تضر، لصدورها عن اجتهاد فقهي وعدم طعنها في مروياته.

٤ - منصور بن المعتمر بن عبد الله بن زبيعة، السلمي، أبو عتاب الكوفي.

رَوَى عَنْ: إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَرَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، وَغَيْرَهُمَا. وَعَنْهُ: السَّفِيَانَانُ، وَغَيْرُهُمَا.

قال الثوري: "كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا ردّه، فإذا قلت: منصور،

سكت". وقال حماد بن زيد: "كَانَ مِنْ هَذِهِ الْحَشِيَّةِ"^(٢)، وَمَا أَرَاهُ كَانَ يَكْذِبُ". وقال البخاري: "كَانَ مِنْ

أَثْبَتِ النَّاسِ". وقال ابن سعد، وابن حجر، وأبو حاتم، والعجلي: "ثقة". زاد ابن سعد: مأمون. وزاد أبو

حاتم: "لا يُحْلَطُ وَلَا يَدْلَسُ". وَزَادَ الْعَجَلِيُّ: "ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ، كَانَ أَثْبَتَ أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَكَانَ حَدِيثُهُ الْقَدْحَ،

لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَحَدٌ... كَانَ فِيهِ تَشْيِيعٌ قَلِيلٌ"^(٣) وَلَمْ يَكُنْ بَعَالٍ". وَزَادَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثَبَتَ، وَكَانَ لَا يَدْلَسُ".

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان يتشيع".

مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، لا يدلّس وقُدّم على غيره من أهل

الكوفة. وما ذكر من تشييعه فغير مؤثر.

٥ - ربيعة بن حراش بن جحش بن عمرو الغطفاني، أبو مرثم.

رَوَى عَنْ: حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. وَعَنْهُ: إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُهَاجِرٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَغَيْرَهُمَا.

(١) الطبقات الكبير، ت(٣٤٦٨)، (٤٩٢/٨). والتاريخ الكبير، ت(٢٠٧٧)، (٩٢/٤). وثقات العجلي، ت(٦٢٥)، (٤٠٧/١). والجرح والتعديل، (٥٥/١) و ت(٩٧٢)، (٢٢٢/٤). وعلل الترمذي الكبير، ص(٣٨٨). وثقات ابن حبان، (٤٠٢/٦). وتاريخ بغداد، ت(٤٧١٦)، (٢١٩/١٠). وتهذيب الأسماء واللغات، ت(٢١٥)، (٢٢٢/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٤٠٧)، (١٥٤/١١). وإكمال مغلطاي، ت(٢٠٧٧)، (٣٨٧/٥). والسير، ت(٨٢)، (٢٣٠/٧). والتقريب، ت(٢٤٤٥)، ص(٢٤٤). وطبقات المدلسين، ت(٥١)، ص(٣٢). وتحفة التحصيل، ص(١٣٠).

(٢) قال الذهبي: "هم الشيعة". اهـ. يعني: أحد فرقهم، وهم روافض. الفصل، لابن حزم، (٤٥/٥). والسير، ت(١٨١)، (٤٠٨/٥).

(٣) قال الذهبي: "تشيعه حبّ وولاء فقط". السير، ت(١٨١)، (٤٠٧/٥).

(٤) التاريخ الكبير، ت(١٤٩١)، (٣٤٦/٧). والطبقات الكبير، ت(٣٣٣٥)، (٤٥٦/٨). وتهذيب الكمال، ت(٦٢٠١)، (٥٤٦/٢٨). وثقات ابن حبان، (٤٧٣/٧). والسير، ت(١٨١)، (٤٠٢/٥). والتقريب، ت(٦٩٠٨)، ص(٥٤٧).

قال وكيع: لم يكذب في الإسلام كذبة. وقال ابن سعد، وابن حجر، والعجلي، والخطيب: ثقة. وقال ابن خراش: "صدوق". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال اللالكائي: "جمع على ثقته". وقال الذهبي: "الحجة".

قال ابن حجر: "مخضرم ... مات سنة مائة، وقيل: غير ذلك"^(١). والخلاصة أنه ثقة، على قول الأكثرين.

٨_ عَلِيّ بن أَبِي طَالِب بن عَبْدِ الْمَطْلَب بن هَاشِم، القرشي، أبو الحسن رضي الله عنه.
أحد الصحابة رضي الله عنه. ورابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم.
رَوَى عَنْ: النبي صلى الله عليه وسلم، وَعَنْ: أَبِي بَكْر، وَعُمَر بن الخطاب رضي الله عنهما. وَعَنْ: الْأَحْنَف بن قيس التميمي، وأبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي، وغيرهما.

قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي، في رمضان من سنة أربعين من الهجرة^(٢).

دراسة إسناد متابعة محمد بن كثير لأبي عاصم عند الحاكم في المستدرک:

١_ محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس، المروزي. ثقة^(٣).

٢_ أحمد بن سيار بن أيوب بن عبد الرحمن، المروزي. ثقة^(٤).

٣_ محمد بن كثير العبدي. ثقة^(٥).

(١) الطبقات الكبير، ت(٢٨٤١)، (٢٤٧/٨). وثقات ابن حبان، (٢٤٠/٤). وتاريخ بغداد، ت(٤٤٩٣)، (٤٣٢/٩). وتهذيب الكمال، ت(١٨٥٠)، (٥٤/٩). والسير، ت(١٣٩)، (٣٥٩/٤). وإكمال مغلطاي، ت(١٥٢٩)، (٣٢٣/٤). والتقريب، ت(١٨٧٩)، ص(٢٠٥).

(٢) معرفة الصحابة رضي الله عنه، ت(٤)، (٧٥/١) و ت(٢٠٢٦)، (١٩٦٨/٤). وتهذيب الكمال، ت(٤٠٨٩)، (٤٧٢/٢٠). والإصابة، (٥٧١٤)، (٢٧٥/٧).

(٣) التقييد، ت(٢١)، (٣٠/١). والمعين، ت(١٢٥٤)، ص(١١٢). والسير، ت(٣١٥)، (٥٣٧/١٥).

(٤) ثقات ابن حبان، (٥٤/٨). والإرشاد، ت(٨٢٨)، (٩٠٤/٣). وتهذيب الكمال، ت(٤٦)، (٣٢٣/١). والسير، ت(٢٣٤)، (٦٠٩/١٦). وإكمال مغلطاي، ت(٥٠)، (٥٢/١). والتقريب، ت(٤٥) ص(٨٠).

(٥) الجرح والتعديل، ت(٣١١)، (٧٠/٨). وثقات ابن حبان، (٧٧/٩). والإرشاد، ت(٢٠٢)، (٤٧٨/٢) و ٥٢٥ و ٥٢٦. وتهذيب الكمال، ت(٥٥٧١)، (٣٣٤/٢٦). والسير، ت(١٠٢)، (٣٨٣/١٠)، و

ت(١٥٦)، (٣٩٩/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٤٢٦٧)، (٣٢٢/١٠). وتهذيب التهذيب، ت(٦٨٤)، (٤١٧/٩). ولسان الميزان، ت(٢٥٤٧)، (٤١٥/٩). والتقريب، ت(٦٢٥٢)، ص(٥٠٤). وتهذيب التهذيب، ت(٣٣٠٥)،

(٢٦٥/٨). وصحيح البخاري مع الفتح، أبواب العمل في الصلاة، باب إذا قيل للمُصَلِّي: تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس، ح(١٢١٥)، (٨٦/٣). والمُعَلِّم، لابن خلفون، ت(١٩٩)، ص(٢٢٨). وفتح الباري، (٤٤٢/١).

- ٤- الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم قبل قليل.
- ٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم قبل قليل.
- ٦- ربعي بن حراش. ثقة، تقدم قبل قليل.
- ٧- علي رضي الله عنه. صحابي، تقدم قبل قليل.
- دراسة إسناد متابعة أبي نعيم الفضل بن دكين لأبي عاصم عند الضياء في المختارة:
- ١- مُحَمَّد بن معمر بن عبد الواحد. ثقة^(١).
- ٢- سَعِيد بن أَبِي الرَّجَاء. ثقة^(٢).
- ٣- عبد الواحد بن أحمد، العبدى. صدوق^(٣).
- ٤- عبيد الله بن يَعْقُوب بن إِسْحَاق. ثقة^(٤).
- ٥- إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد. ثقة^(٥).
- ٦- أَحْمَد بن مَنِيع، البغوي. ثقة، حافظ^(٦).
- ٧- أبو نعيم الفضل بن دكين. ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري^(٧).
- ٨- الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم قبل قليل.
- ٩- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم قبل قليل.
- ١٠- ربعي بن حراش. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ١١- علي رضي الله عنه. صحابي. تقدم قبل قليل.
- دراسة إسناد متابعة أبي داود الحَفَرِي لأبي عاصم عند الضياء في المختارة:

- (١) المختارة، ح (٤٤٢)، (٦٥/٢). والسير، ت (٢٢٤)، (٤٢٨/٢١). وطبقات الشافعية الكبرى، (١٠٤/٨). والتقييد، ت (١٣٠)، (١١٣/١).
- (٢) المختارة، ح (٤٤٢)، (٦٥/٢). والأنساب، (٥٠٤/٢). والسير، ت (٣٦٦)، (٦٢٢/١٩).
- (٣) المختارة، (٦٥/٢) و (٢٩٠/٥)، و (٦٨/٩ أو ١٧١). والتقييد، ت (٤٩٦)، (١٥٩/٢). والسير، ت (٤٣)، (٩٥/١٨).
- (٤) المختارة، (٦٥/٢). وتاريخ الإسلام، ت (٢١٥)، (٥٩٥/٨). والسير، ت (٣٩١)، (٥٣٥/١٦).
- (٥) السير، ت (١٧٣)، (٢٦٥/١٤). والتقييد، ت (٢٢٩)، (٢٣٥). وإرشاد القاضي، ت (٢٦٧)، ص (٢٠٧).
- (٦) تهذيب الكمال، ت (١١٤)، (٤٩٥/١). والسير، ت (١٢٧)، (٤٨٣/١١). وتحفة اللبيب، ت (٢٣)، (٢٦٩/١).
- (٧) الجرح والتعديل، ت (٣٥٣)، (٦١/٧). وتهذيب الكمال، ت (٤٧٣٢)، (١٩٧/٢٣). وتاريخ الإسلام، ت (٣٢٣)، (٤٢٠/٥). والسير، ت (٢١)، (١٤٢/١٠). والتقريب، ت (٥٤٠١)، ص (٤٤٦).

- ١- عبد الباقي بن عبد الجبار الهروي. صدوق^(١).
- ٢- عمر بن محمد، البَسْطَامِي، أبو شجاع. ثقة^(٢).
- ٣- أحمد بن محمد، الخليلي. ثقة^(٣).
- ٤- علي بن أحمد بن محمد، الخزاعي. ثقة^(٤).
- ٥- الهَيْثَمُ بْنُ كُثَيْبٍ، الشَّاشِي. ثقة^(٥).
- ٦- الحسن بن علي بن عفان، العامري. ثقة^(٦).
- ٧- أبو داود الحفري. ثقة^(٧).
- ٨- الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم قبل قليل.
- ٩- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلّس وقدّم على غيره من أهل الكوفة. تقدم قبل قليل.
- ١٠- ربيع بن حراش. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ١١- علي بن أبي طالب عليه السلام. صحابي. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد، أبو بكر، الصَّبَّغِي.
- سَمِعَ: الفضل الشَّعْرَانِي، والحسن بن علي السري. وَعَنْهُ: أبو بكر الإسماعيلي، والحاكم، وخلق.
- قَالَ الحاكم: "أقام يُفْتِي نَيْفًا وخمسين سنةً لَمْ يُوْخَذَ عَلَيْهِ فِي فتاويه مسألةً وهم فيها". وقال: "وكان يُخْلَفُ ابنَ خُرَيْمَةَ فِي الفتوى بضع عشرة سنةً". وقال أيضًا: "مَا عَهِدْتُ بِنَيْسَابُورَ أَحْسَنَ دِيَانَةً مِنْهُ وَأَكْبَرَ نَفْسًا، وَرَوَى عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الرَّيِّ جَمَاعَةً مِنَ الكُبَرَاءِ...". اهـ.

-
- (١) تاريخ الإسلام، ت(٥٨٩)، (١٢٠١/١٢). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٦٣٣٤)، (١٧٥/٦). والمختارة، ح(٤٤٣)، (٦٦/٢).
 - (٢) الأنساب، (٣٥٢/١). والسير، ت(٢٨٩)، (٤٥٢/٢٠).
 - (٣) الأنساب، (٣٩٤/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٥٨)، (٧١٧/١٠).
 - (٤) التقييد، (١٨٨/٢). والسير، ت(١١٤)، (١٩٩/١٧).
 - (٥) طبقات علماء الحديث، ت(٧٩٤)، (٤٠/٣). والسير، ت(١٨٣)، (٣٥٩/١٥). وطبقات الحفاظ للسيوطي، ت(٧٩٦)، (٣٥٢).
 - (٦) الجرح والتعديل، ت(٩٠)، (٢٢/٣). وثقات ابن حبان، (١٨١/٨). والسير، ت(١٥)، (٢٤/١٣). وتهذيب التهذيب، ت(٥٢٩)، (٣٠١/٢). والتقريب، ت(١٢٦١)، ص(١٦٢).
 - (٧) تهذيب الكمال، ت(٤٢٤١)، (٣٦٠/٢١). والسير، ت(١٤٥)، (٤١٥/٩). وإكمال مغطاي، ت(٣٩٨٧)، (٥٨/١٠). والتقريب، ت(٤٩٠٤)، ص(٤١٣).

ومن ثم فقد أكثر الحاكمُ عنه في المستدرک، حيث روى له ثمانية وأربعين وثمانمائة حديثاً^(١)، وصحح جملةً كبيرةً منها، ونصَّ عند الحكم على بعضها على ثقته^(٢). وقال الحاكم كما نقل عنه الخليلي: "ثقةٌ، مأمونٌ". وقد أخرج له البيهقي في الخلافيات وقال: "وهذا المثلُّ بهذا الإسنادِ غريبٌ، ورواؤه ثقاةٌ". وأخرج له - أيضاً - واصفاً السند الذي هو أحد رواته بأنه: "سديدٌ". وأخرج له - أيضاً - من طريق الحاكم حديثاً، ثم قال: "قال الحاكم رحمه الله: هكذا وجدته في كتابي عن الشيخ أبي بكرٍ رحمه الله، وليس في إسناده إلا ثقةٌ وثبتٌ"^(٣). وقال السمعاني: "أحد العلماء المشهورين بالفضل". وقال النووي: "وهو أحد أئمة أصحابنا أصحاب الوجوه البارعين الجامعين بين الحديث والفقهِ". وقال الذهبي: "الإمام، العلامة، المفتي، المحدث، شيخ الإسلام".

توفي في شعبان، سنة اثنتين وأربعين وثلثمائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة.

٢- محمد بن غالب بن حرب، البصري.

وُلد سنة ثلاثٍ وتسعين ومائة. وسَمِعَ: الفضل بن دكين، وأبا حذيفة النهدي. وعنه: محمد بن عمرو الرزاز، وابنُ صاعد، وخلقٌ.

قال الدارقطني، والحاكم، والسمعاني، والذهبي، وابن العماد: ثقة. زاد الدارقطني: مأمون، إلا أنه كان يُخطئ، وكان وهم في أحاديث. وزاد الحاكم: مأمونٌ، ولم يضره كلامُ موسى بن هارون فيه. وزاد السمعاني: كثير الحديث، صدوق. وقال الدارقطني في موضع: "ثقة، مجود". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان متقناً". وقال ابن أبي حاتم، والخطيب: "صدوق".

توفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين^(٥). والخلاصة أنه ثقة، على قول الأكثرين. وأما الخطأ الذي أشار إليه الدارقطني فلا ينزله عن ثقته خاصة وأنه مكثر، وأن الدارقطني وغيره لم يذكروا له إلا حديثاً واحداً هو حديث شيبتي هود وأخواتها، والأمر ليس على القطع بتخطئه فيه، والله أعلم.

(١)المستدرک، (٢٧٦/٩).

(٢)المستدرک، كتاب البيوع، (٣٥/٢)، وكتاب الأحكام، (١٠٤/٤)، وكتاب الطب، (٤٠٩/٤)، الطبعة الهندية.

(٣)الخلافيات بين الشافعي وأبي حنيفة، ح(١٣٣٨)، (١٨٠/٢) و ح(١٨٦٨)، (٤٤٢/٢) و ح(٢٢٤٨)، (١٧٠/٣).

(٤)الإرشاد، ت(٧٤٧)، (٨٤٠/٣). والأنساب، (٥٢١/٣). وتهذيب الأسماء واللغات، ت(٢٩٣)، (١٩٣/٢).

وتاريخ الإسلام، ت(٤٥)، (٧٧٦/٧). والسير، ت(٢٧٤)، (٤٨٣/١٥). وتوضيح المشتبه، (٨٠/٥).

(٥)الأنساب، (٤٧٧/١). وتاريخ الإسلام، ت(٤٩١)، (٨١٩/٦). وتاريخ بغداد، ت(١٤٤٣)، (٢٤٢/٤). وثقات

وثقات ابن حبان، (١٥١/٩). والجرح والتعديل، ت(٢٥٤)، (٥٥/٨). وسؤالات السجزي، س(١١٣)،

٣- مُوسَى بن مسعود، أبو حذيفة النهدي، البصريّ.

رَوَى عَنْ: الثوري، وشبل بن عباد، وغيرهما. وَعَنْ: البخاري، ومحمد بن غالب بن حرب، وغيرهما.
قال ابن حنبل: "من أهل الصدق". وَقَالَ: "سفيان الذي يحدث عَنْهُ أَبُو حذيفة ليس هو سفيان الثوري
الذي يحدث عَنْهُ الناس". وَقَدَّمَ عَلَيْهِ قبيصةً في حديث الثوري، وقال: "شبهه لا شيء"، وقد كتبت عَنْهُمَا
جميعاً". وقال ابن سعد: "كثير الحديث، ثقة إن شاء الله تعالى، وكان حسن الرواية عن: ... والثوري".
وَقَالَ ابن معين: "لم يكن من أهل الكذب. فقيل له: إن بندارا يقع فِيهِ. قال: هو خير من بندار ومن ملء
الأرض مثله". وَقَالَ العجلي، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: "صدوق". زاد العجلي: "ثقة". وزاد
الذهبي: "يهم". وزاد ابن حجر: "سيء الحفظ، وكان يصحف". وَزَاد أبو حاتم: "معروف بالثوري، كَانَ
الثوري نزل البصرة عَلَى رجل وَكَانَ أَبُو حذيفة معهم، فَكَانَ سفيان يوجه أبا حذيفة فِي حوائجه، ولكن
كَانَ يصحف، وروى أَبُو حذيفة عَنْ سُفيان بضعة عشر ألف حديث وفي بعضها شيء". وذكره ابن جَبَّان
في موضعين من كتاب الثقات، وَقَالَ مرة: "ربما أخطأ". وقال مرة: "يخطيء". وَقَالَ بندار: "ضعيف في
الحديث. كتبت عَنْهُ كثيرا ثم تركته". وَقَالَ الترمذي: "يضعف في الحديث". وقال الساجي: "كان
يصحف، وهو كَيِّفٌ عندهم". وقال ابن قانع: "فيه ضعف". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم".
وقال الدارقطني: "قد أخرج له البخاري^(١)، وهو كثير الوهم، تكلموا فيه". وقال الحاكم: "كثير الوهم، سيء
الحفظ". وقال ابن خزيمة: "لا أحتج به". وقال الفلاس: "لا يحدث عنه من يَبْصُرُ الحديث".
مات سنة عشرين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه صدوق سيء الحفظ، يصحف.
وأما كلام الإمام أحمد فيه وأنه يحدث عن غير الثوري فمعارضٌ بكلام مَنْ أثبتوا ملازمته الثوري، بل
يرُدُّه كلامُ الإمام أحمد الذي ذكر فيه أن قبيصةً أثبتُ منه في الثوري. وأما التوثيقُ العالي من ابن سعد فقد
انفرد به وقرنه بالمشيئة. وأما التضعيفُ الشديد من بندار والفلاس فقد ردّه ابن معين.

ص(١٢٢). والسير، ت(١٨٨)، (٣٩٠/١٣). ولسان الميزان، ت(٧٢٩٥)، (٤٣٤/٧). والميزان، ت(٨٠٤٣)،
(٦٨١/٣). وتذكرة الحفاظ، ت(٦٤٢)، (٦١٥/٢). وزوائد رجال مستدرك الحاكم، ت(٧٦).
(١) قال ابن حجر: "ما له عند البخاري عن سفيان سوى ثلاثة أحاديث متابغة، وله عنده آخر عن زائدة متابغة
أيضا".

(٢) ثقات العجلي، ت(١٨٢٢)، (٣٠٥/٢). وثقات ابن حبان، (٤٥٨/٧) و (١٦٠/٩). وتهذيب الكمال،
ت(٦٣٠٠)، (١٤٥/٢٩). وميزان الاعتدال، ت(٨٩٢٣)، (٢٢١/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٤٨٢١)،
(٣٧/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٦٥٧)، (٣٧٠/١٠). والتقريب، ت(٧٠١٠)، ص(٥٥٤).

وأما كلامُ بقية النقاد كالإمام أحمد وأبي حاتم والترمذي وابن حبان وغيرهم، فيُلَخِّصُهُ قولُ ابن حجر؛ ولذا اعتمده في خلاصة حال الراوي.

وأما بقية رجال الإسناد فقد تقدمت ترجمة أكثرهم في الوجه الأول كما يلي:

- ٤- الثوري. ثقة حجة.
- ٥- منصور بن المعتمر. ثقة ثبت.
- ٦- ربيعي بن حراش. ثقة.
- ٧- شيخ ربيعي. مبهمٌ غير معروف، غاية ما عُيِّنَ به في بعض الطرق أنه من بني أسد. وعلى كلِّ فلم يمكني معرفته.

٨- علي رضي الله عنه. صحابي جليل، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

دراسة إسناد متابعة محمد بن يوسف الفريابي لأبي حذيفة النهدي في كتاب حديث سفيان الثوري:

- ١- محمد بن يوسف، الفريابي. ثقة مكث عن الثوري ومقدم فيه على جماعة^(١).
 - ٢- الثوري. ثقة حجة. تقدم في الوجه الأول.
 - ٣- منصور بن المعتمر. ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.
 - ٤- ربيعي بن حراش. ثقة. تقدم في الوجه الأول.
 - ٥- شيخ ربيعي. مبهمٌ غير معروف.
 - ٦- علي رضي الله عنه. صحابي جليل، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في الوجه الأول.
- دراسة إسناد متابعة وكيع بن الجراح لأبي حذيفة النهدي في مسند أحمد:
- ١- وكيع بن الجراح. ثقة، وهو أيضا راوية الثوري، وقدمه حماد بن زيد على الثوري نفسه^(٢).
 - ٢- الثوري. ثقة حجة. تقدم في الوجه الأول.
 - ٣- منصور بن المعتمر. ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

(١) التاريخ الكبير، ت(٨٤٤)، (١/٢٦٤). والجرح والتعديل، ت(٥٣٣)، (٨/١١٩). وثقات ابن حبان، ت(٥٧/٩). ومعرفة الثقات، ت(١٦٦٣)، (٢/٢٥٧). والكمال، ت(١٧٠٤/٨٣)، (٧/٤٦٨). وتاريخ دمشق، ت(٧١٤٣)، (٥٦/٣٢٢). وتهذيب الكمال، (٥٧١٦)، (٥٢/٢٧). وتذكرة الحفاظ، (٣٧٦/١)، ت(٣٧٢). والسير، ت(١١)، (١٠/١١٤). والتقريب، ت(٦٤١٥)، ص(٥١٥).

(٢) الطبقات الكبير، ت(٣٥٥٤)، (٨/٥١٧). والجرح والتعديل، ت(١٦٨)، (٩/٣٧). وتهذيب الكمال، ت(٦٦٩٥)، (٣٠/٤٦٢). والسير، ت(٤٨)، (٩/١٤٠). والتقريب، ت(٧٤١٤)، ص(٥٨١). وإكمال مغلطاي، ت(٥٠٢٨)، (١٢/٢٢٥).

٤- ربي بن حراش. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٥- شيخ ربي. مبهم غير معروف.

٦- علي رضي الله عنه. صحابي جليل، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في الوجه الأول.

دراسة إسناد متابعة أبي نعيم الفضل بن دكين لأبي حذيفة النهدي في المنتخب لعبد بن حميد:

١- أبو نعيم الفضل بن دكين. ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري.

٢- الثوري. ثقة حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- منصور بن المعتمر. ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

٤- ربي بن حراش. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٥- شيخ ربي. مبهم غير معروف.

٦- علي رضي الله عنه. صحابي جليل، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في الوجه الأول.

النظر في الخلاف:

يظهر لي بعد التخريج ودراسة الإسنادين ومدار الحديث أن عددا من الثقات روى الحديث بالوجه

الأول وعددا آخر روه بالوجه الثاني:

فالوجه الأول رواه:

١- محمد بن كثير العبدي. ثقة.

٢- أبو داود الحفري. ثقة.

٣- أبو نعيم الفضل بن دكين. ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري.

والوجه الثاني رواه:

١- محمد بن يوسف الفريابي. ثقة مكث عن الثوري ومقدم فيه على جماعة.

٢- وكيع بن الجراح. ثقة، راوية الثوري، وقدمه حماد بن زيد على الثوري نفسه.

٣- أبو نعيم الفضل بن دكين. ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري.

ومن ثم فلا مرجح عندي لأحد الوجهين، وعليه فكلا الوجهين ثابت عن الثوري؛ لثقة رواه عنه،

وعدم وجود مرجح لأحد الوجهين من خلال دراسة الإسنادين؛ ويؤيد ذلك الحكم أن أبا نعيم قد روى

الوجهين معاً. وهو ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري.

ومن الواضح أن وكيعاً وأبا نعيم من أثبت الناس في الثوري، ولكن أبو نعيم روى الوجهين، ووكيع روى

الوجه الثاني الذي أعلاه الحاكم، وعليه فالواضح أن إعلال الحاكم للوجه الثاني بخطأ أبي حذيفة غير

مستقيم، فلم ينفرد أبو حذيفة بهذا الوجه، بل تابعه أثبت الناس في سفيان.

واستدلال الحاكم على صحة الوجه الأول بمتابعة جرير لسفيان عليه لا يُسلم له بأدلة ستأتي عند تخريج الحديث عن المدار الأعلى. وعليه فالوجهان ثابتان عن سفيان، وسفيان روى الوجهين عن منصور لثبوتهما عنه، وتحديثه له بهما، وليس أحد الوجهين عن سفيان بأقوى من الآخر، ولا مُعلاً له؛ بدليل أن الدارقطني سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ. فَقَالَ: حَدَّثَ بِهِ: شَرِيكٌ وَوَرَقَاءُ وَجَرِيرٌ وَعَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ عَلِيٍّ. وخالفهم: سفيان الثوري، وزائدة، وأبو الأَحْوَصِ، وسُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي [أسد]^(١)، عَنْ عَلِيٍّ. وَهُوَ الصَّوَابُ^(٢). اهـ.

فهنا يشير الدارقطني إلى أن الخلاف نشأ من تلامذة منصور، وكلام الدارقطني يُرد كلام الحاكم من الجهة المذكورة، وهي كون الخلاف نشأ لا من أبي حذيفة، ومن جهة أخرى وهي أنه رجح الوجه الذي فيه زيادة مع أن الحاكم يرجح الوجه الذي لا زيادة فيه، وكون الحاكم يقوي هذا الوجه بمتابعة جرير فهذا - أيضاً - معارضٌ بوجود متابعات للوجه الآخر، ومن أئمة لا يَقْلُونَ وزناً عن جرير، ومن ثم فلا بد من تخريج الحديث عن المدار الأعلى وهو منصور، حيث رُوِيَ الحديثُ عنه من نفس الوجهين السابقين عن سفيان: الوجه الأول: سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن علي، مرفوعاً.

الوجه الثاني: سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن علي، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول عن المدار الأعلى: سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن علي، مرفوعاً:

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ كَمَا فِي الْإِحْسَانِ^(٣)، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ الْحُبَابِ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ سُفْيَانَ، عَنِ مَنْصُورٍ، عَنِ رَبِيعِ، عَنِ عَلِيٍّ، مَرْفُوعاً، بَلْفِظٍ: لَا يُؤْمِنُ الْعَبْدُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، وَيُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ.

وتابع الثوري شعبه، أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده^(٤)، عن شعبة، عن منصور، به، بنحوه.

(١) الموجود في مطبوعة العلل: "راشد"، وقد أشار محقق العلل إلى أن في إحدى النسخ: "من بني أسد"، وأنه لم يعرفه. وأنا أرى - والله أعلم - أن الصواب: "من بني أسد"؛ لأنه الوارد في بعض الطرق للحديث، فلعل أحد نساخ العلل كتبها بنى أسد، فامتدت الياء إلى أسد وتأخرت همزة الألف جهة السين، هكذا: . فظنها الناقل: راشد.

(٢) العلل، س(٣٥٧)، (١٩٦/٣).

(٣) كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، ذُكِرَ إِطْلَاقُ اسْمِ الْإِيمَانِ عَلَى مَنْ أَنْتَى بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ شُعْبِ الْإِفْزَارِ، ح(١٧٨)، (٤٠٤/١).

(٤) صحح البغوي هذا الوجه، ويظهر أنه تبع فيه الترمذي. ينظر: مسند الطيالسي، أحاديث علي ﷺ،

وتابعه جرير، أخرجه جعفر بن محمد الفريابي في القَدَر^(١)، عن عُثْمَانَ، عن جرير، عن منصور، به، بمثله.
وتابعه زائدة بن قدامة، أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده^(٢)، عن عُبَيْدِ اللَّهِ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
مَهْدِيٍّ، عن زَائِدَةَ، عن منصور، به، بمثله ولم يذكر الشهادتين.

تخريج الوجه الثاني عن المدار الأعلى: سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن علي، مرفوعاً:
أخرجه محمد بن يوسف الفريابي في كتابه حديث الثوري^(٣)، عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن
رجل، عن علي، مرفوعاً، بلفظ: "لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله
بعثني بالحق ويؤمن بالبعث بعد الموت ويؤمن بالقدر".

وتابع الثوري أبو الأحوص، أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف^(٤)، عن أبي الأحوص، عن منصور، به،
بنحوه وزيادة.

وتابعه شعبة، أخرجه الترمذي في السنن^(٥)، عن محمود بن غيلان، عن النضر بن شميل، عن شعبة، عن
منصور، به، بمثله.

وتابعه زائدة وسليمان التيمي، علقه الدارقطني في العلل^(٦)، عنهما، عن منصور، به، مقتصرًا على قوله:
"لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع".

دراسة إسناد الوجه الأول عن سفيان عن منصور عند ابن حبان في صحيحه:

١- الفضل بن الحباب، أبو خليفة الجُمَحِيّ. ثقة مأمون، احترقت كتبه بأخرة، وأُهِمَّ بالنَّصَب^(٧).

ح(١٠٨)، (١٠٣/١). وتفسير البغوي، سورة القمر، آية(٥٠)، (٤٣٦/٧). وشرح السنة، باب الإيمان بالقدر،
ح(٦٦)، (١٢٣/١).

(١) باب مَا رُوِيَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ"، ح(١٩٦)، ص(١٣٩).

(٢) أحاديث علي ﷺ، ح(٣٥٢/٩٢)، (٢٩٠/١).

(٣) ح(٢٩٥)، ص(١٦١).

(٤) كتاب الإيمان والرؤيا، باب مَا ذُكِرَ فِي الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، ح(٣٠٨٣٠)، (٢٨٧/١٠).

(٥) أبواب القدر، باب مَا جَاءَ فِي الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، ح(٢١٤٥)، (٢٣/٤).

(٦) س(٣٥٧)، (١٩٦/٣).

(٧) ثقات ابن حبان، (٩/٨ و ٩). والإرشاد، للخليلي، ت(٢٣٣)، (٥٢٦/٢ و ٥٢٧). وطبقات علماء الحديث،

(٦٥٨)، (٣٨٦/٢ و ٣٨٧). وتاريخ الإسلام، ت(٢٤٠)، (٩٢/٧). وميزان الاعتدال، ت(٦٧١٧)، (٣٥٠/٣).

وتذكرة الحفاظ، ت(٦٩٠-٣٦/١٠)، (٦٧٠/٢ و ٦٧١). والسبير، ت(٢)، (٧/١٤). ولسان الميزان، ت(٦٠٤٢)،

(٣٣٦/٦).

- ٢- محمد بن كثير العبدى. ثقة. تقدم قبل قليل.
 ٣- الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم قبل قليل.
 ٤- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقد علم غيره من أهل الكوفة. تقدم قبل قليل.
 ٥- ربيع بن حراش. ثقة، تقدم قبل قليل.
 ٦- علي رضي الله عنه. صحابي، تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة شعبة للثوري عند الطيالسي في مسنده:

- ١- شعبة. وهو ثقة، ثبت. أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم^(١).
 ٢- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقد علم غيره من أهل الكوفة. تقدم قبل قليل.
 ٣- ربيع بن حراش. ثقة، تقدم قبل قليل.
 ٤- علي رضي الله عنه. صحابي. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة جرير للثوري عند الفريابي في القدر:

- ١- عثمان بن محمد بن أبي شيبَةَ. ثقة، حافظ، له أوهام^(٢).
 ٢- جرير بن عبد الحميد الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر. وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة^(٣).
 ٣- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقد علم غيره من أهل الكوفة. تقدم قبل قليل.
 ٤- ربيع بن حراش. ثقة. تقدم قبل قليل.
 ٥- علي رضي الله عنه. صحابي. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة زائدة بن قدامة للثوري عند أبي يعلى الموصلي في مسنده:

- (١) الجرح والتعديل، ت(١٦٠٩)، (٣٦٩/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٧٣٩)، (٤٧٩/١٢). وتاريخ الإسلام، ت(٨٩)، (٧١/٤). والتقريب، ت(٢٧٩٠)، ص(٢٦٦). وتهذيب التهذيب، ت(٥٩٠)، (٣٣٨/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٢٣٨٥)، (٢٥٦/٦). وتحفة اللبيب، ت(٦٨٧)، (٤٤١/١).
 (٢) الجرح والتعديل، ت(٩١٣)، (١٦٦/٦). وتهذيب الكمال، ت(٣٨٥٧)، (٤٧٨/١٩). ومعرفة الثقات، ت(١٢١٨)، (١٣٠/٢). والتقريب، ت(٤٥١٣)، ص(٣٨٦).
 (٣) الجرح والتعديل، ت(٦٢٢)، (١٤٩/٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٨٣٢)، (٣٢٣/٣١). وتاريخ الإسلام، ت(٤٧٢)، (١٠٠٨/٣). وتهذيب التهذيب، ت(١١٦)، (٧٥/٢). والتقريب، ت(٩١٦)، ص(١٣٩). وفتح الباري، (٣٩٥/١). وإكمال مغلطاي، ت(٩٥٩)، (١٨٧/٣).

- ١- عُبيد الله بن عُمَر بن ميسرة، القواريري. ثقة ثبت، من أعلم الناس بحديث البصرة^(١).
 ٢- عبد الرحمن بن مهدي بن حَسَّان. ثقة، ثبت، مقدم في الثوري على وكيع^(٢).
 ٣- زائدة بن قدامة أبو الصلت. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، وهو متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي^(٣).

- ٤- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم قبل قليل.
 ٥- ربيعي بن حراش. ثقة، تقدم قبل قليل.
 ٦- علي بن أبي طالب عليه السلام. صحابي، تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني عن سفيان عن منصور عند الفريابي في كتابه حديث الثوري:

- ١- الثوري. ثقة حجة. تقدم قبل قليل.
 ٣- منصور بن المعتمر. ثقة ثبت. تقدم قبل قليل.
 ٤- ربيعي بن حراش. ثقة. تقدم قبل قليل.
 ٥- شيخ ربيعي. مبهم غير معروف.
 ٦- علي بن أبي طالب عليه السلام. صحابي جليل، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة أبي الأحوص للثوري عند ابن أبي شيبة في المصنف:

- ١- أبو الأحوص سلام بن سليم، الكوفي. ثقة، متقن، كأبي بكر بن عياش، وهو دون زائدة وزهير^(٤).
 ٢- منصور بن المعتمر. ثقة ثبت. تقدم قبل قليل.
 ٣- ربيعي بن حراش. ثقة. تقدم قبل قليل.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٥٤٧)، (٣٢٧/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٦٩)، (١٣٠/١٩). وتهذيب التهذيب، ت(٧٢)، (٤٠/٧). وإكمال مغلطاي، ت(٣٤٧٢)، (٥٥/٩). والتقريب، ت(٤٣٢٥)، ص(٣٧٣).
 (٢) الجرح والتعديل، ت(١٣٨٢)، (٢٨٨/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٩٦٩)، (٤٣٠/١٧). وتاريخ بغداد، ت(٥٣١٩)، (٥١٢/١١). وتاريخ الإسلام، ت(١٨١)، (١١٥٢/٤). والتقريب، ت(٤٠١٨)، ص(٣٥١). وإكمال مغلطاي، ت(٣٢٥٣)، (٢٣٥/٨).
 (٣) الجرح والتعديل، ت(٢٧٧٧)، (٦١٣/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٩٥٠)، (٢٧٣/٩). والكاشف، ت(١٦٠٨)، (٤٠٠/١). وتهذيب التهذيب، ت(٥٧١)، (٣٠٦/٣). والتقريب، ت(١٩٨٢)، ص(٢١٣). وإكمال مغلطاي، ت(١٦٣١)، (٢٨/٥).
 (٤) الجرح والتعديل، ت(١١٢١)، (٢٥٩/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٦٥٥)، (٢٨٢/١٢). والسير، ت(٧٤)، (٢٨١/٨). والتقريب، ت(٢٧٠٣)، ص(٢٦١). وإكمال مغلطاي، ت(٢٣٠٨)، (١٧٧/٦).

٤- شيخ ربي. مبهم غير معروف.

٥- علي رضي الله عنه. صحابي جليل، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة شعبة للثوري عند الترمذي في السنن:

١- محمود بن غيلان، العدوي. ثقة^(١).

٢- النضر بن شميل، المازني. ثقة مقدم على غيره، وهو من أروى الناس عن شعبة^(٢).

٣- شعبة. وهو ثقة، ثبت. أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن

المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم قبل قليل.

٤- منصور بن المعتمر. ثقة ثبت. تقدم قبل قليل.

٣- ربي بن حراش. ثقة. تقدم قبل قليل.

٤- شيخ ربي. مبهم غير معروف.

٥- علي رضي الله عنه. صحابي جليل، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم قبل قليل.

دراسة متابعة زائدة وسليمان التيمي للثوري عند الدارقطني في علله تعليقا:

١- زائدة بن قدامة أبو الصلت. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن

عياش، وهو متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم قبل قليل.

١ مكرر- سليمان بن طرخان التيمي. وهو ثقة، أرسل ودلس عن البعض^(٣). وليس منهم منصور.

٢- منصور بن المعتمر. ثقة ثبت. تقدم قبل قليل.

٣- ربي بن حراش. ثقة. تقدم قبل قليل.

٤- شيخ ربي. مبهم غير معروف.

٥- علي رضي الله عنه. صحابي جليل، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم قبل قليل.

النظر في الخلاف على المدار الأعلى:

(١) تهذيب الكمال، ت (٥٨١٩)، (٣٠٥/٢٧). وإكمال مغلطاي، ت (٤٤٥٢)، (١٠١/١١). والتقريب، ت (٦٥١٦)، ص (٥٢٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت (٢١٨٨)، (٤٧٧/٨). والمستدرک، (٥/٨). وتهذيب الكمال، ت (٦٤٢١)، (٣٧٩/٢٩). وإكمال مغلطاي، ت (٤٨٣١)، (٤٥/١٢). والتقريب، ت (٧١٣٥)، ص (٥٦٢).

(٣) تهذيب الكمال، ت (٢٥٣١)، (٥/١٢). والميزان، ت (٣٤٨١)، (٢١٢/٢). وإكمال مغلطاي، ت (٢١٩٦)، (٧٠/٦). والتقريب، ت (٢٥٧٥)، ص (٢٥٢). وتحفة اللبيب، ت (١٢٦٦)، (٦٠٧/١). وتحفة التحصيل،

ص (١٣٣). وطبقات المدلسين، ت (٥٤)، ص (٣٣).

يتبين لنا أن هذا الخلاف هو نفس الخلاف السابق عن سفيان وليس خلافاً آخر؛ فالوجه الأول رواه:

١- الثوري. ثقة حجة ربما دلس.

٢- شعبة. ثقة، ثبت. أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم.

٣- جرير بن عبد الحميد الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة.

٤- زائدة بن قدامة أبو الصلت. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، وهو متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي.

والوجه الثاني رواه:

١- الثوري. ثقة حجة كان ربما دلس.

٢- شعبة. ثقة، ثبت. أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم.

٣- أبو الأحوص سلام بن سليم، الكوفي. ثقة، متقن، كأبي بكر بن عياش، وهو دون زائدة وزهير.

٤- زائدة. ثقة، ثبت. كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، وهو متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي.

٥- سليمان بن طرخان التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض.

ومن ثم فقد روى الوجهين عن منصورٍ أوثق الناس: كالثوري، وشعبة وزائدة. واتفق هؤلاء الثلاثة على رواية الحديث بالوجهين عن منصور كافٍ لثبوت كونه حدثاً بهما. ومن ثم فقد صح عنه الوجهان.

وقد تحدث عن علّة هذا الحديث: الترمذي، والدارقطني، والحاكم، والضياء، فالدارقطني رجح الزيادة.

وأما الترمذي والحاكم فرجحا عدم الزيادة. وأما الضياء فنحاً نحواً مختلفاً، فخرّج معظم هذه الأوجه، ونقل

كلام الدارقطني والترمذي، ثم قال معترضاً عليهما: "قَدْ تَقَدَّمَ رِوَايَةُ زَائِدَةَ وَرِوَايَةُ أَبِي نُعَيْمٍ وَأَبِي دَاوُدَ الْحَفَرِيِّ

عَنْ سُفْيَانَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا بَيْنَ عَلِيِّ وَرَبِيعِي أَحَدًا، وَبُعَارِضُ قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ وَقَوْلِ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

رَبِيعِي سَمِعَهُ مِنْ عَلِيٍّ وَسَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ عَنْهُ فَكَانَ يَرْوِيهِ مَرَّةً عَنْ عَلِيٍّ وَمَرَّةً عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(١).

ومن ثم فقد خالف كلُّ إمامٍ غيره في مَنْ عليه الخلاف، وفي ترجيح الوجه الصواب، والظاهر -والله

أعلم- أن الصواب في هذا الحديث هو ما بيّنه الضياء، وأن ما نقله سفيان وشعبة وزائدة ما هو إلا حكاية

ما صدر عن منصور، وليس صادرًا منهما ولا من الرواة عنهما، ولا يمكنُ تحميل منصور عهدَةَ الخلاف إذ لا دليل على هذا، فيَحْمَلُ الأمرُ على ما أشار إليه الضياء وحكم به من صحة الوجهين وسماع ربعي بهما. الحكم على الحديث من الوجهين بأسانيد الإمام الحاكم:

- الحديث من الوجه الأول فيه محمد بن أحمد بن تميم القنطري، وهو ضعيف، وكذا شيخه أبو قلابة الرقاشي، صدوق يخطيء، تغير حفظه ببغداد، ولكن الحاكم ذكر لهما متابعة تمت دراستها مسبقا كالتالي:
- ١- محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس، المروزي. ثقة.
 - ٢- أحمد بن سيار بن أيوب بن عبد الرحمن، المروزي. ثقة.
 - ٣- محمد بن كثير العبدي. ثقة.
 - ٤- الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس.
 - ٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلس وقُدِّم على غيره من أهل الكوفة.
 - ٦- ربعي. ثقة.

٧- علي بن أبي حمزة. صحابي. وبهذه المتابعة يكون الحديث صحيحا من الوجه الأول بإسناد الحاكم.

والحديث بإسناد الحاكم من الوجه الثاني ضعيفٌ لحال أبي حذيفة النهدي، فهو صدوق سيء الحفظ، يصحف. وإذا كان قد تابعه القريباني وغيره، إلا أن مدار هذا الوجه على شيخ ربعي المبهم، وعليه فالحديث ضعيف من هذا الوجه، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ في هذا الحديث بعضَ أركان الإيمان التي لا يصح لمؤمن إيمان حتى يؤمن بها، فيشهد أن لا إله إلا الله، ويؤمن أن محمدا رسول الله، مبعوثٌ بالحق من عند الله تعالى، ويؤمن بالبعث وخروج الموتى من قبورهم وعودة الحياة إليهم مرة ثانية بعد الموت، ويؤمن بأن كل شيء بقدر الله تعالى، وقد تحدث الحق سبحانه وتعالى عن هذه الأمور فقال: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(١). وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٦) وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾^(٢). وقال سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٣).

(١) سورة الأعراف، آية (١٥٨).

(٢) سورة الحج، آية (٦).

(٣) سورة القمر، آية (٤٩).

الحديث الثالث.

قال الحاكم رحمه الله: "فحدثنا أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور العدل، حدثنا الحسين بن الفضل البجلي، حدثنا معاوية بن عمرو الأزدي، حدثنا زائدة، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء، قال: صلينا مع رسول الله - ﷺ - على جنازة رجل من الأنصار، فذكر حديث القبر بطوله. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجنا جميعاً بالمنهال بن عمرو، وزاذان أبي عمر الكندي ... ولعل متوهما يتوهم أن الحديث الذي:

حدثناه أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن مكرم البرار، ببغداد، حدثنا جعفر بن محمد بن كزال، حدثنا أبو إبراهيم الترمذي، حدثنا شعيب بن صفوان، حدثنا يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن أبي البخري الطائي، سمعت البراء بن عازب أنه قال: خرجنا مع رسول الله - ﷺ - في جنازة رجل من الأنصار فأتينا القبر ولما يلحد، فجلس رسول الله - ﷺ - واستقبل القبلة وجلسنا حوله. ثم ذكر الحديث. يُعَلَّلُ^(١) به هذا الحديث، وليس كذلك، فإن ذكر أبي البخري في هذا الحديث وهم من شعيب بن صفوان؛ لإجماع الأئمة الثقات على روايته، عن يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، أنه سمع البراء.

حدثنا بصحة ما ذكرته جعفر بن محمد بن نصر الخلدی، إملاء ببغداد، حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا إبراهيم بن زياد سبلان، حدثنا عباد بن عباد، قال: أتيت يونس بن خباب بمي عند المنارة وهو يفتن، فسألته عن حديث عذاب القبر فحدثني به. وأخبرني أبو عمرو إسماعيل بن جريد بن أحمد بن يوسف السلمی، أخبرنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله، حدثنا أبو عمر الضري، حدثنا مهدي بن ميمون، عن يونس بن خباب. وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي - واللفظ له - حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب، وفي حديث عباد بن عباد، أنه سمع البراء بن عازب قال: خرجنا مع رسول الله - ﷺ - في جنازة، فجلس رسول الله - ﷺ - على القبر وجلسنا حوله، وذكر الحديث بطوله.

(١) هذا الفعل متعلق بقول الحاكم: "ولعل متوهما يتوهم ...".

هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَحْفُوظُ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ خَبَّابٍ. وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبُو خَالِدٍ الدَّالَائِنِيُّ، وَعَمَرُو بْنُ قَيْسِ الْمَلَائِنِيِّ، وَالْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو^(١).
دراسة الحديث:

الحديث الذي أعله الحاكم هو حديث يونس بن خباب من رواية شعيب بن صفوان، ولذا فدراستي ستكون له، فأقول: هذا الحديث مداره على يونس بن خباب، واختلف عنه من وجهين:
الوجه الأول: شعيب بن أبي صفوان، عن يونس بن خباب، عن المنهال، عن زاذان، عن أبي البخترى، عن البراء، مرفوعا.
الوجه الثاني: عباد بن عباد، عن يونس بن خباب، عن المنهال، عن زاذان، عن البراء، مرفوعا. بدون ذكر أبي البخترى.

تخريج الوجه الأول: شعيب بن أبي صفوان، عن يونس بن خباب، عن المنهال، عن زاذان، عن أبي البخترى، عن البراء، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَلِيٍّ، عن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ كَزَّالٍ، عن أَبِي إِبْرَاهِيمَ التَّرْجَمَانِيِّ، عن شُعَيْبِ بْنِ صَفْوَانَ، عن يُونُسَ، به.
وأخرجه البيهقي في إثبات عذاب القبر^(٢)، عن الحاكم، بالإسناد السابق.

تخريج الوجه الثاني: عباد بن عباد، عن يونس بن خباب، عن المنهال، عن زاذان، عن البراء، مرفوعا، بدون ذكر أبي البخترى:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا عن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ الحُلْدِيِّ، عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادِ سَبْلَانَ، عن عَبَّادِ بْنِ عَبَّادٍ، عن يونس، به.

وتابعه مهدي بن ميمون، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ بُحَيْدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن أَبِي عَمْرِو الصَّرِيرِ، عن مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونِ، عن يُونُسَ، به.
وتابع عبادا معمر بن راشد، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(٣)، عن معمر، عن يونس، به.

(١)المستدرک، کتاب الإیمان، ح(١١١ إلى ١١٥)، (٢٨٠/١).

(٢)ورد خطأ قبل هذا الحديث يفهم منه أن رواية أبي البخترى رواها جماعة غير شعيب، وبالنظر في طبعة أخرى تبين حصول الخطأ من الطابع، وأنه لم يروها غير شعيب. ينظر: إثبات عذاب القبر، للبيهقي، باب إخبار المصطفى - ﷺ - بأن المؤمن والكافر جميعا يُسألان، ح(٢٣)، ص(٤٠)، طبعة دار الفرقان، وذات الكتاب والباب، ح(٣١)، ص(٤٠)، طبعة مكتبة التراث.

(٣)كتاب الجنائز، باب فتنة القبر، ح(٦٧٣٧)، (٥٨٠/٣).

دراسة إسناد الوجه الأول عند الإمام الحاكم في المستدرک:

١- عبد الصمد بن علي بن محمد بن مكرم، أبو الحسين، الطسّتي.

سمّع: ابن أبي الدنيا، وأحمد بن عبيد الله النّرسی. وَعَنْهُ: علي بن داؤد الرّزاز، وأبو علي بن شاذان.

قال الخطيب، والذهبي: ثقة. زاد الذهبي: محدّث، مسند.

تُوِّفِي سنة ست وأربعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٢- جعفر بن محمد بن كزال، أبو الفضل السمسار.

روى عن: خالد بن خدّاش، ويحيى الحماني. وَعَنْهُ: أبو سهل القطان، وعبد الصمد الطسّتي، وغيرهما.

قال مسلمة: "ثقة، أخبرنا ابن الأعرابي عنه". وذكره ابن قطلوبغا في الثقات. وقال الدارقطني: "ليس

بالقوي". وقال الذهبي: "ليس بمتقن، يُكْتَبُ حديثه".

توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ليس بمتقن، يكتب حديثه. وذكره في الثقات بسبب

قول مسلمة، وهو معارضٌ بتضعيف الدارقطني، وبما ورد عن جعفر نفسه^(٣) وعن غيره^(٤) مما يؤيد ضعفه.

٣- إسماعيل بن إبراهيم بن بسام، أبو إبراهيم الترجماني البغدادي.

سمّع: إسماعيل بن عيّاش، وشُعيب بن صفوان. وَعَنْهُ: أبو يعلى الموصلي، وأبو القاسم البعوي، وخلق.

قال أحمد^(٥)، وابن معين، وابن شاهين، وابن حجر^(٦)، وأبو داود، والنسائي: ليس به بأس. وقال أبو

حاتم: "شيخ". وقال الذهبي: "صدوق". وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج له في صحيحه. وقال ابن

قانع، والخطيب: "ثقة".

مات سنة ست وثلاثين ومائتين^(٧). والخلاصة أنه ليس به بأس، على قول الأكثرين، ولا يعارض قولهم

بتوثيق ابن قانع والخطيب، لتقدمهم وقوتهم في هذا الشأن عليهما.

(١) تاريخ بغداد، ت (٥٦٧١)، (١٢/١٨٩ و ٣٠٧). والسير، ت (٣٣١)، (١٥/٥٥٥).

(٢) تاريخ الإسلام، ت (١٧٥)، (٦/٧٢٨). والسير، (١٤/١٠٨). ولسان الميزان، ت (١٩٠٦)، (٢/٤٧٠).

وثقات ابن قطلوبغا، ت (٢٣٧٣)، (٣/١٩٢).

(٣) التدوين في أخبار قزوين، (٢/٤١٣).

(٤) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، ت (٣٢٣٤)، (٥/٥٤). وفيض القدير، ح (٢٠٧٣)، (٢/٣٧٥).

(٥) قال عبد الله بن أحمد: "انتقى عليه أبي أحاديث، وذهب وأنا معه فقرأها عليه".

(٦) لفظ ابن حجر: "لا بأس به".

(٧) ثقات ابن حبان، (٨/١٠١). وتاريخ أسماء الثقات، ت (٢٣)، ص (٣٠). وتاريخ بغداد، ت (٣٢٥٠)،

(٧/٢٤٤). وتهذيب الكمال، ت (٤١٣)، (٣/١٣). والكاشف، ت (٣٤٦)، (١/٢٤٢). وإكمال مغلطاي،

٤- شُعَيْبُ بْنُ صَفْوَانَ، التَّقْفِيُّ، أَبُو يَحْيَى.

رَوَى عَنْ: عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ، وَعِدَّةٍ. وَعَنْهُ: ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو إِبْرَاهِيمَ التَّرْجَمَانِيُّ، وَغَيْرُهُمَا. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ صَحِيحُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ. وَأَيْشَ كَانَ عِنْدَهُ، كَانَ عِنْدَهُ سَمْرٌ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُجْتَجَبُ بِهِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "يَخْطِئُ". وَقَالَ فِي الْمَشَاهِيرِ: "يَهْمُ وَيَخَالَفُ". وَخَرَجَ أَبُو عَوَانَةَ حَدِيثَهُ فِي صَحِيحِهِ، وَحَسَّنَ حَدِيثَهُ أَبُو عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ. وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "عَامَّةُ حَدِيثِهِ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "وَثِقٌ ... لَهُ فِي مُسْلِمٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ"^(١). وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "مَقْبُولٌ"^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ. وَلَعَلَّ مَنْ وَثَقَهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى أَوْهَامِهِ، وَأَمَّا مَنْ ضَعَفَهُ جَدًّا فَقَدْ تَشَدَّدَ، وَمَنْ صَحَّحَ حَدِيثَهُ فَأَرَادَ مَا تَوَبَّعَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ٥- يُونُسُ بْنُ حَبَابٍ، الْكُوفِيُّ.

رَوَى عَنْ: طَاوُسٍ، وَالْمَنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، وَجَمَاعَةٍ. وَعَنْهُ: شُعْبَةُ، وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَطَائِفَةٌ.

قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: "مَا تُعْجِبُنَا الرَّوَايَةُ عَنْ يُونُسِ بْنِ حَبَابٍ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لَا شَيْءٌ". وَقَالَ: "كَانَ ثِقَةً، وَكَانَ يَشْتَمُ عُثْمَانَ". وَقَالَ: "فَوْقَ الشَّيْعِيِّ". وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "مَنْكَرُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: "كَذَابٌ مَفْتَرِيٌّ". وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: "لَا تَحِلُّ الرَّوَايَةُ عَنْهُ". وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: "كَانَ رَجُلٌ سَوَّءٌ فِيهِ شَيْعِيَّةٌ مَفْرُطَةٌ، كَانَ يَسِبُ عُثْمَانَ". وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: "تَرَكَ يَحْيَى وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ وَأَحْسَنًا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَشْتَمُ عُثْمَانَ، وَمَنْ سَبَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ فَهُوَ أَهْلٌ أَنْ لَا يُرَوَى عَنْهُ". وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: "كَانَ يَغْلُو فِي الرَّفْضِ". وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: "وَمَشْتَهَرٌ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَتَنَاوَلُ عُثْمَانَ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "شَيْعِيٌّ غَالٍ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "شَتَمَ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ... وَقَدْ رَأَيْتُ أَحَادِيثَ شُعْبَةَ عَنْهُ مُسْتَقِيمَةً، وَلَيْسَ الرَّافِضَةُ كَذَلِكَ". وَقَالَ: "لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ نَكَارَةٌ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِي حَدِيثِ عَذَابِ الْقَبْرِ: وَعَلِيٌّ وَلِيٌّ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ". زَادَ أَبُو حَاتِمٍ: "مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي مَوْضِعٍ: "لَيْسَ بِثِقَةٍ". وَقَالَ السَّاجِيُّ: "صَدُوقٌ فِي الْحَدِيثِ، تَكَلَّمُوا فِيهِ مِنْ جِهَةِ رَأْيِهِ السُّوءِ". وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: "ثِقَةٌ صَدُوقٌ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ يَخْطِئُ، وَرُؤْمِي بِالرَّفْضِ"^(٣). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ رَافِضِيٌّ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَمَنْ كَذَبَهُ

ت(٤٥٥)، (١٤٢/٢). وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، (٥٠٨)، (٢٧١/١). وَالتَّقْرِيبُ، ت(٤١٢)، ص(١٠٥).

(١) أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثَيْنِ مُتَابِعَةٍ. يَنْظُرُ: صَحِيحُ مُسْلِمٍ، (٦٣٩/٢) وَ(٢٢٥٠/٤).

(٢) ثَقَاتُ ابْنِ حَبَانَ، (٤٤٠/٦). وَالْمَشَاهِيرُ، ت(١٣٨٨)، ص(٢٠٦). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت(٢٧٥٣)،

(٥٢٨/١٢). وَالْكَاشِفُ، ت(٢٩١)، (٤٨٧/١). وَإِكْمَالُ مَغْلَطَايَ، ت(٢٣٩٩)، (٢٧٧/٦). وَالتَّقْرِيبُ،

ت(٢٨٠٣)، ص(٢٦٧).

(٣) تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت(٧١٧٤)، (٥٠٣/٣٢). وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ت(٨٤٨)، (٤٣٧/١١). وَالتَّقْرِيبُ،

فبسبب رَفْضِهِ، ومن وثقه فعله لم يطلع على زياداته في الحديث، وقولُ أبي داود: ليس في حديثه نكارة، معارضٌ بقول البخاري، وأبي حاتم، ولذا ينبغي تضعيفُ ما ينفرد به، لأن ضرر البدعة قد ثبت عليه، فأوجب الشك في سائر أمره، والله أعلم.

٦- المنهال بن عمرو الأسدي، مولاهم الكوفيُّ.

روى عَنْ: أَبِي عُمَرَ زَادَانَ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَعَنْهُ: حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَغَيْرَهُمَا. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وَحَكَّمَ ابْنُ حَجْرٍ عَلَى سَنَدِ حَدِيثِهِ فَقَالَ: "هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ" (١). وَقَالَ هُوَ وَالِدَارِقُطِيُّ: "صَدُوقٌ" (٢). وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ: "صَدُوقٌ، رِمَا وَهَمٌ". وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ شُعْبَةُ ثُمَّ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّهُ سَمِعَ مِنْ دَارِهِ صَوْتَ قِرَاءَةِ بِالتَّطْرِيبِ، وَقِيلَ: صَوْتُ غِنَاءٍ" (٣). وَقَالَ السَّعْدِيُّ: "سَيِّئُ الْمَذْهَبِ، وَقَدْ جَرَى حَدِيثُهُ". وَتَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ حَزْمٍ (٤)، وَرَدَّ رِوَايَتَهُ (٥). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ. وَالطَّعُونُ عَلَيْهِ رَدَّهَا الْأُئِمَّةُ (٦)، وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَيْنِ بِسَنَدِهِ، وَأَشَارَ إِلَى كَوْنِهِ مُتَابِعًا فِي ثَالِثٍ (٧). وَحُكِّمَ ابْنُ حَجْرٍ مُتَعَدِّدٌ فَيُؤَخَذُ بِمَا وَافَقَ مَجْمُوعَ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ إِذْ لَا مَرَجِحَ غَيْرَ هَذَا، وَقَوْلُ الدَّارِقُطِيِّ يَدْفَعُ عَلَيْهِ مَجْمُوعَ كَلَامِ مَنْ وَثَقَهُ إِذْ لَا مُؤَيِّدَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦- زَادَانَ، أَبُو عُمَرَ، الْكِنْدِيُّ، الْكُوفِيُّ.

رَوَى عَنْ: عُمَرَ، وَعَلِيِّ، وَسَلْمَانَ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: أَبُو صَالِحِ السَّمَّانِ، وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، وَغَيْرَهُمَا.

قال ابن سعد، وابن مَعِينٍ، وابن شاهين، والعجلي، والخطيب، والذهبي: "ثِقَةٌ". زاد ابن سعد، والذهبي: "قليل الحديث". وزاد ابن شاهين: "كان يتغنى ثم تاب". وقال النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "يَخْطِيءُ كَثِيرًا". وَقَالَ فِي الْمَشَاهِيرِ: "وَكَانَ يَهْمُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ". وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ

ت(٧٩٠٣)، ص(٦١٣).

(١) المطالب العالية، ح(٤٥٣٩)، (٤٩٢/١٨).

(٢) فتح الباري، (٥٥٧/٨).

(٣) هذا لا يوجب القدح. ينظر: فتح الباري، (٥٥٧/٨).

(٤) وَصَفَ ابْنُ الْقَطَّانِ جَرَّحَ ابْنَ حَزْمٍ لِلْمَنْهَالِ بِأَنَّهُ تَعَسَّفَ ظَاهِرًا.

(٥) تهذيب الكمال، ت(٦٢١٠)، (٥٦٨/٢٨). وميزان الاعتدال، ت(٨٨٠٦)، (١٩٢/٤). وتهذيب التهذيب،

ت(٥٥٥)، (٣١٩/١٠). والتقريب، ت(٦٩١٨)، ص(٥٤٧).

(٦) ينظر: مصادرُ ترجمته مع فتح الباري، (٤٤٦/١).

(٧) أحدهما على شرط البخاري، والثاني مختلف في كونه على شرطه. ينظر: صحيح البخاري مع الفتح،

(٤٠٨/٦) و(٥٥٥/٨) و(٦٤٣/٩). وفتح الباري، (٤٤٦/١). ولذا بين ابن حجر أن البخاري أخرج له

حديثين، يعني بسنده؛ لأن الثالث متابعة أشار البخاري إليها.

الحاكم: "ليس بالمتين عندهم". وقال ابن عدي: "وأحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة... وإنما رماه من رماه؛ بكثرة كلامه". وقال ابن حجر: "صدوق، يُرسل، وفيه شيعية".

مات سنة اثنتين وثمانين^(١). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله؛ فبعض النقاد وثقه، وبعضهم جعله في رتبة أقل، وابن حبان يشير إلى كثرة خطئه مع قلة حديثه. وأما قول ابن حجر بأنه: "يرسل"، فلم أجد ما يدل عليه، ولم يذكر أحد من العلماء أن زاذان يُرسل إلا ابن حجر. وقد استوعب ابن عساكر^(٢)، ومغلطاي^(٣) ذكر الأقوال في ترجمة زاذان، ولم يُشيرا إلى ذلك. والإمام ابن حجر يحرص على الاستيعاب عند ترجمة الراوي في التهذيب، ومع ذلك لم يُشر إلى ذلك من قريب أو بعيد^(٤). وأما قوله: "فيه شيعية"، فعله استند إلى ما نقله الدولابي من كونه كان من شيعة علي عليه السلام^(٥).

٧- أبو البخترى، الطائي، مؤلهم، الكوفي، اسمه سعيد بن فيروز.

روى عن: أبي صالح السمان، وأبي عبد الرحمن السلمي. وعنه: عمرو بن مرة، وعطاء بن السائب. قال ابن سعد: "كان كثير الحديث، يُرسل حديثه، ويروي عن الصحابة، ولم يسمع من كثير أحد، فما كان من حديثه سمعاً فهو حسن، وما كان غيره فهو ضعيف". وقال ابن معين، وابن حجر، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي: "ثقة". زاد أبو حاتم: "صدوق". وزاد العجلي: "فيه تشيع". وزاد ابن حجر: "ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال".

مات سنة ثلاث وثمانين^(٦). وخلاصة حاله أنه ثقة، ثبت، فيه تشيع قليل، وهو كثير الإرسال.

٨- البراء بن عازب بن الحارث، أبو عمار، الأنصاري، أحد الصحابة عليه السلام.

روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم، وعن: أبي بكر رضي الله عنه، وغيره. وعنه: عدي بن ثابت، وسعد بن عبيدة، وآخرون.

(١) تاريخ بغداد، ت(٤٥٥٦)، (٥١٥/٩). والكامل، ت(٧٢٨/٤٣)، (٢٠٩/٤). وسؤالات ابن الجنيد لابن معين، س(٢٦٩)، ص(٣٣٨). وتاريخ أسماء الثقات، ت(٤١٧)، ص(٩٥). وثقات ابن حبان، (٢٦٥/٤). والمشاهير، ت(٧٧٥)، ص(١٣٠). وتاريخ الإسلام، ت(٣٠)، (٩٣٤/٢). والسير، ت(١٠٢)، (٢٨٠/٤). والتقريب، ت(١٩٧٦)، ص(٢١٣).

(٢) تاريخ دمشق، ت(٢٢٢٣)، (٢٧٨/١٨).

(٣) إكمال مغلطاي، ت(١٦٢٦)، (١٩/٥).

(٤) تهذيب التهذيب، ت(٥٦٥)، (٣٠٢/٣).

(٥) الكنى والأسماء، للدولابي، (٧٧٣/٢).

(٦) الجرح والتعديل، ت(٢٤١)، (٥٤/٤). ومراسيل ابن أبي حاتم، (١٢٣)، ص(٧٦). وتهذيب الكمال، ت(٢٣٤٢)، (٣٢/١١). وتهذيب التهذيب، (١٢٧)، (٧٢/٤). والتقريب، ت(٢٣٨٠)، ص(٢٤٠).

تُوفِّي سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ، وَقِيلَ: "سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ"^(١).

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نُصَيْرِ بْنِ قَاسِمٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ.

سَمِعَ: الحارث بن أبي أسامة، وعلي بن عبد العزيز البَعَوِيّ. وَعَنْهُ: الحاكم، وأبو علي بن شاذان، وآخرون.

قال الخطيب، وابن كثير، وابن الجوزي: "ثقة". ووصفه الذهبي مع الأئمة السابقين بالصدق والدين.

وأخرج له الحاكم، وصحح حديثه. وأخرج له الضياء.

توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٢- عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ بْنِ سَابُورٍ، أَبُو الْحَسَنِ، الْبَعَوِيّ، نَزِيلُ مَكَّةَ.

سَمِعَ: عاصم بن علي، وعفان. وَعَنْهُ: أَبُو عَلِيٍّ حَامِدُ الرَّفَاءِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "كَانَ صَدُوقًا". وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ، وَالِدَارِقُطِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ: "ثَقَّةٌ". زَادَ

الدارقطني: "مأمون". وقال الذهبي مرة: "الصدوق... كان حسن الحديث". وأخرج له أبو عوانة. وَقَالَ ابْنُ

السُّنِّيِّ: "سَمِعْتُ النَّسَائِيَّ يُسْأَلُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: قَبَّحَهُ اللَّهُ، ثَلَاثًا. فَقِيلَ: أَتُرَوِي عَنْهُ؟،

قَالَ: لَا. فَقِيلَ: أَكَانَ كَذَّابًا؟، قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ قَوْمًا اجْتَمَعُوا لِيَقْرَأُوا عَلَيْهِ شَيْئًا، وَرَأَوْهُ بِمَا سَهَّلَ، وَكَانَ فِيهِمْ

إِنْسَانٌ غَرِيبٌ فَقِيرٌ لَمْ يَكُنْ فِي جُمْلَةِ مَنْ بَرَّهَ، فَأَبَى أَنْ يُحَدِّثَ بِحَضْرَتِهِ، فَذَكَرَ الْغَرِيبُ أَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا قَصْعَةٌ،

فَأَمَرَهُ بِإِحْضَارِهَا، وَحَدَّثَ. ثُمَّ قَالَ ابْنُ السُّنِّيِّ: بَلَّغَنِي أَنَّهُمْ عَابُوهُ عَلَى الْأَحْذِ، فَقَالَ: يَا قَوْمُ: إِنَّا قَوْمٌ بَيْنَ

الْأَخْشَبِيِّنَ، إِذَا خَرَجَ الْحَاجُّ نَادَى أَبُو قُبَيْسٍ فُعَيْقَعَانَ يَقُولُ: مَنْ بَقِيَ؟، فَيَقُولُ: بَقِيَ الْجَاوِرُونَ. فَيَقُولُ:

أَطْبِقْ".

تُوفِّي سَنَةَ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ^(٣). والخلاصة أنه ثقة، على قول الأكثرين، وترك النسائي الرواية عنه

لأخذه على التحديث لا يضره، لاحتياجه للأخذ، بل إن حكاية ابن السني تؤيد أنه ثقة عند النسائي، لولا

أخذه على التحديث، ولعل ابن أبي حاتم أنزله عن الثقة بسبب كلام النسائي، وإنزال الذهبي له إلى صدوق

معارض بتوثيقه في الميزان، وهو أقوى في تحرير حال الراوي من السير.

٣- إبراهيم بن زياد البغدادي، سبلان، أبو إسحاق.

(١) الإصابة، ت(٦١٨)، (٥١٩/١). وتاريخ الإسلام، ت(٩)، (٧٩٣/٢).

(٢) المستدرک، كتاب العلم، ح(٤٠/٣٢٨)، (١٧٤/١)، طبعة العلمية. والمختارة، ح(٦٤٩)، (٢٦٩/٢). والسير،

ت(٣٣٣)، (٥٥٨/١٥). والدليل المغني لشيوخ الدارقطني، ت(١٤٢)، ص(١٦٢).

(٣) الجرح والتعديل، ت(١٠٧٦)، (١٩٦/٦). ومستخرج أبي عوانة، ح(٣٨٧١)، (٤٧١/٢). والسير، ت(١٦٤)،

(٣٤٨/١٣). وميزان الاعتدال، ت(٥٥٨٢)، (١٤٣/٣). ولسان الميزان، ت(٥٤٣١)، (٥٥٩/٥).

روى عَنْ: عباد بن عباد، وهشيم. وَعَنْهُ: أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَخَلْقٌ.

قال أحمد، وابن قانع، والنسائي: ليس به بأس^(١). وقال ابن معين، وابن حجر، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم، وصالح جزرُهُ، والخطيب: "ثقة". زاد أبو حاتم: "صالح الحديث".

تُوِّفِي سنة ثمانٍ وعشرين ومائتين^(٢). وخلاصة حاله أنه ثقة على قول الأكثرين.

٤ - عَبَّادُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الْمَهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ الْأَزْدِيِّ، الْعَتَكِيُّ.

روى عَنْ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، ويونس بن خباب. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وإبراهيم سبلان، وطائفةٌ.

قال ابن معين، وابن عبد الرحيم التبان، وابن خراش، وابن قتيبة، والبخاري، والعجلي، ويعقوب بن شيبه، والنسائي، والعقيلي، وأبو داود، وأبو أحمد المرزوي، والذهبي: ثقة. وقال ابن سعد: "ثقة وربما غلط". وقال ابن جرير الطبري: "ثقة، كَانَ يغلط أحيانا". وقال ابن حجر: "ثقة، ربما وهم". وقال ابن سعد مرةً: "لم يكن بالقوي في الحديث". وقال أحمد بن حنبل: "ليس به بأس". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق، لا بأس به، قيل لَهُ: يحتج بحديثه؟ قال: لا". وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. ونسبه ابن الجوزي إلى الوضع^(٣).

مات سنة إحدى وثمانين ومائة. وقيل: "قبلها"^(٤). وخلاصة حاله أنه ثقة ربما وهم. ولعل من وثقه

مطلقاً لم يسر أوهامه، أو لم يعتبر بها؛ لِقِلَّتِهَا، وإنزاله إلى صدوق معارض بقول الأكثرين، ونسبته ابن الجوزي إياه إلى الوضع معارض بأقوال الأئمة، ولذا غلَّطَهُ ابنُ حجر.

وبقية رجال الإسناد تقدمت ترجمتهم عند دراسة الوجه الأول، وهم:

٥- يونس بن خباب. رافضي ليس بالقوي. تقدم قبل قليل.

٦- المنهال بن عمرو. ثقة. تقدم قبل قليل.

٧- زاذان. صدوق. تقدم قبل قليل.

٨- البراء. صحابي رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة مهدي بن ميمون لعباد بن عباد عند الحاكم في المستدرک:

(١) لفظُ ابنِ حنبلٍ: "لا بأس به".

(٢) الجرح والتعديل، ت(٢٧٧)، (١٠٠/٢). وتهذيب الكمال، ت(١٧٣)، (٨٧/٢). وإكمال تهذيب الكمال، ت(٢١٠)، (٢٠٤/١). والتقريب، ت(١٧٥)، ص(٨٩).

(٣) غلَّطَهُ ابنُ حجر في هذا.

(٤) تهذيب الكمال، ت(٣٠٨٣)، (١٢٨/١٤). والكاشف، ت(٢٥٦٦)، (٥٣٠/١). وإكمال مغلطي، ت(٢٦٩٥)، (١٧٣/٧). وتهذيب التهذيب، ت(١٦١)، (٩٥/٥). والتقريب، ت(٣١٣٢)، ص(٢٩٠).

- ١- إسماعيل بن جُنَيْدٍ، السُّلَمِيِّ. ثقة^(١).
- ٢- إبراهيم بن عَبْدِ اللَّهِ، الكَجِيِّ. ثقة^(٢).
- ٣- حفص بن عُمَرَ، أَبُو عُمَرَ الحَوْضِيِّ^(٣). ثقة ثبت مقدم على آخرين^(٤).
- ٤- مهدي بن ميمون. والخلاصة أنه ثقة مقدم على جماعة^(٥).
- ٥- يونس بن خباب. رافضي ليس بالقوي. تقدم قبل قليل.
- ٦- المنهال بن عمرو. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ٧- زاذان. صدوق. تقدم قبل قليل.
- ٨- البراء. صحابي رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة معمر بن راشد لعباد بن عباد عند عبد الرزاق في المصنف:

- ١- معمر بن راشد. وخلاصة حاله أنه ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب، لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة، وأما إذا رحل فيحدث من حفظه بأشياء وهم فيها. والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما^(٦).

-
- (١) السير، ت(١٠٤)، (١٤٦/١٦). والبداية والنهاية، (٣٧٧/١٥). والروض الباسم، ت(٢٤٧)، (٣٧٢/١).
 - (٢) ثقات ابن حبان، (٨٩). والإرشاد، (٥٢٩/٢). وثقات ابن قطلوبغا، (٢٠٦/٢). والسير، ت(٢٠٩)، (٤٢٣/١٣). وإرشاد القاضي، ص(٦٦).
 - (٣) أبو عمر الضرير ليست له رواية عن مهدي، ولا يروي عنه إبراهيم بن عبد الله، ولكن أبو عمر الحوضي، يروي عنه إبراهيم بن عبد الله، وقد مَشَى بعض الأئمة على أن الحوضي هو الضرير، فعمل الحاكم تبعهم فوصفه بالضرير أيضا. ينظر: إكمال مغلطاي، (١٢٢/١١). ولسان الميزان، (٤٧٧/٩).
 - (٤) الجرح والتعديل، ت(٧٨٦)، (١٨٢/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٣٩٧)، (٢٦/٧). وتاريخ الإسلام، ت(١١١)، (٥٥٦/٥). والمعلم، ت(١٤٠)، ص(١٦٤). وطبقات علماء الحديث، ت(٣٨١)، (٤١/٢). والتقريب، ت(١٤١٢)، ص(١٧٢).
 - (٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله، س(٤٣)، (١٤٧/١). وتهذيب الكمال، ت(٦٢٢٤)، (٥٩٢/٢٨). والسير، ت(٣)، (١٠). وتهذيب التهذيب، ت(٥٧١)، (٢٣٦/١٠). والمشاهير، ت(١٢٦٢)، ص(١٩٠). والتقريب، ت(٦٩٣٢)، ص(٥٤٨).
 - (٦) الجرح والتعديل، ت(١١٦٥)، (٢٥٥/٨). والمعرفة والتاريخ، (٢٠٠/٣). وتاريخ دمشق، ت(٧٥٧٤)، (٣٩٠/٥٩). وتهذيب الكمال، ت(٦١٠٤)، (٣٠٣/٢٨). والسير، ت(١)، (١٦/٧). وإكمال مغلطاي، ت(٤٦٧٧)، (٣٠٠/١١). والميزان، ت(٨٦٨٢)، (١٥٤/٤). وتهذيب التهذيب، ت(٤٣٩)، (٢٤٣/١٠).

٢- يونس بن خباب. رافضي ليس بالقوي. تقدم قبل قليل.

٣- المنهال بن عمرو. ثقة. تقدم قبل قليل.

٤- زاذان. صدوق. تقدم قبل قليل.

٥- البراء. صحابي رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

النظر في الخلاف:

يظهر من خلال التخريج ودراسة الأسانيد والمدار صحة ما حكم به الحاكم من وهم شعيب بن صفوان؛ حيث تفرد من بين أصحاب يونس بن خباب بذكر أبي البختري بين زاذان والبراء، وشعيب ضعيف، وقد خالفه بقية أصحاب يونس الأوثق منه والأكثر عددا وهم:

١- عبادة بن عباد. ثقة، ربما وهم. وقد تقدم قريبا.

٢- مهدي بن ميمون. ثقة، مقدم على جماعة. تقدم قريبا.

٣- معمر بن راشد. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب، لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة، وأما إذا رحل فيحدث من حفظه بأشياء وهم فيها. والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهلها. تقدم قريبا.

فهؤلاء أوثق منه وأكثر عدداً، بالإضافة إلى متابعة:

١- الأعمش سليمان بن مهران. وهو ثقة ثبت، يدلس ويرسل، وكان من أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالحكم بن عتيبة، وكان الثوري من أعلم الناس به هو ^(١).

٢- عمرو بن قيس الملائني. ثقة ^(٢).

والتقريب، ت (٦٨٠٩)، ص (٥٤١). وفتح الباري، (٤٤٤/١). وتحفة اللبيب، ت (٣٦٧)، (٩٨/٢).
 (١) معرفة الثقات، ت (٦٧٦)، (٤٣٢/١). والجرح والتعديل، ت (٦٣٠)، (١٤٦/٤). وجامع التَّحْصِيل، ص (١٨٨). وتهذيب الكمال، ت (٢٥٧٠)، (٧٦/١٢). وطبقات المدلسين، ت (٥٥)، ص (٣٣). والتقريب، ت (٢٦١٥)، ص (٢٥٤). وتاريخ الإسلام، ت (٢٠٠)، (٨٨٣/٣). وميزان الاعتدال، ت (٣٥١٧)، (٢٢٤/٢).
 وإكمال مغلطاي، ت (٢٢٢٧)، (٩٠/٦). وصحيح مسلم بشرح النووي، (١٧٥/١). ونكت ابن حجر، (٦٤٠/٢).
 والتلخيص الحبير، ح (٣٩/١١٨٣)، (٤٥/٣). والأجوبة المرضية، (٢١٤/١). والمداوي، ح (٥١٤/٢٥٩)، (٣٢٩/١). وفتح الباري، (٣٢٢/١) و (٥١٩/١٠) و (٨٢/١٢).
 (٢) تاريخ الإسلام، ت (٣٣٧)، (٩٤٥/٣). وتهذيب الكمال، ت (٤٤٣٦)، (٢٠٠/٢٢). والتقريب، ت (٥١٠٠)، ص (٤٢٦). وإكمال مغلطاي، ت (٤١٧١)، (١٠/٢٤٨ و ٢٤٩). وتهذيب التهذيب، ت (١٤٦)، (٩٢/٨).

٣- الحُسنُ بنُ عبيدِ اللهِ النَّخَعِيِّ^(١). ثقة^(٢).

ومتابعةُ الأعمش خرجها الحاكم كما سبق في بداية الحديث، والمتابعات الأخرى أشار إليها بعد حديثه عن علة الحديث ثم خرجها أيضا، وهي كلها متابعات ليونس بن خباب.

الحكمُ على الحديث بإسناد الحاكم من الوجهِ الثاني الرَّاجِح:

الحديثُ ضعيفٌ، فيه يونس بن خباب، رافضي ليس بالقوي، ولكن تابعه الأعمش، وغيره. وقد أخرج متابعةُ الأعمش ابنُ أبي شيبَةَ^(٣) عن: أبي معاوية وابنِ نمير، عن الأعمش، عن المنهالِ بنِ عمرو، به.

دراسةُ إسنادِ متابعةِ الأعمش ليونس بن خباب عند ابنِ أبي شيبَةَ في المصنف:

١- أبو معاوية، مُحَمَّدُ بنُ حازم. مرجيء، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره^(٤). وأما تدليسه فغير ضار^(٥).

١ مقرون- مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُنِيرٍ، الكوفي. ثقة، حجة^(٦).

٢- الأعمش. ثقة ثبت، يدلس ويرسل. تقدم قبل قليل.

٣- المنهال بن عمرو. ثقة. تقدم قبل قليل.

٤- زاذان. صدوق. تقدم قبل قليل.

٥- البراء. صحابي رضي الله عنه. تقدم في هذا الحديث.

وعليه فهذه المتابعة صحيحة، ولا يُخشى من تدليس الأعمش لتصريحه بالسماع في رواية ابنِ نمير^(٧).

(١) المستدرک، کتاب الإيمان، ح(١٠٧ إلى ١١٥)، (٢٧٧/١).

(٢) الطبقات الكبير، ت(٣٣٧٧)، (٤٦٨/٨). والمشاهير، (١٢٩١)، ص(١٩٢). وتهذيب الكمال، ت(١٢٤٢)،

(١٩٩/٦). وتهذيب التهذيب، ت(٥٢١)، (٢٩٢/٢). والكاشف، ت(١٠٤١)، (٣٢٧/١). والتقريب،

ت(١٢٥٤)، ص(١٦٢). والتراجم الساقطة من كتاب إكمال مغلطاي، ت(٢٢)، ص(٨٧).

(٣) المصنف، كتاب الجنائز، باب في عذاب القبر ومم هو؟، ح(١٢١٤٧)، (٦١٢/٤).

(٤) الطبقات الكبير، ت(٣٥٤٧)، (٥١٥/٨). والجرح والتعديل، ت(١٣٦٠)، (٢٤٦/٧). وثقات ابن حبان،

(٤٤١/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥١٧٣)، (١٢٣/٢٥). والمدلسين، ت(٥٣)، ص(٨٣). وتهذيب التهذيب،

ت(١٩١)، (١٣٧/٩). والسير، ت(٢٠)، (٧٣/٩). وتحفة التحصيل، ص(٢٧٦). والتقريب، ت(٥٨٤١)،

ص(٤٧٥). وطبقات المدلسين، ت(٦١)، ص(٣٦). وتحفة اللبيب، ت(١١٩)، (٣٨/٢).

(٥) تهذيب الكمال، ت(٥١٧٣)، (١٣٢/٢٥).

(٦) الجرح والتعديل، ت(١٦٦٤)، (٣٠٧/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٣٧٩)، (٥٦٦/٢٥). والسير، ت(١١١)،

(٤٥٥/١١). وتهذيب التهذيب، ت(٤٦٥)، (٢٨٢/٩). وتحفة اللبيب، ت(١٦٩)، (٤٩/٢).

(٧) المصنف، كتاب الجنائز، باب في عذاب القبر ومم هو؟، ح(١٢١٤٧)، (٦١٢/٤).

وهذه المتابعة يرتقي الحديث بإسناد الحاكم إلى الحسن لغيره. وقد أجاب الأئمة^(١) عما ذكره ابن حبان في رواية الأعمش.

التعليق على الحديث:

يقول البراء بن عازب: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جِنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا^(٣) يُلْحَدُ بَعْدُ، قَالَ: فَفَعَدْنَا حَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْظُرُ إِلَى الْأَرْضِ، وَجَعَلَ يَرْفَعُ بَصَرَهُ وَيَخْفِضُهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ إِذَا كَانَ فِي قُبُلٍ مِنَ الْآخِرَةِ وَانْقَطَعَ مِنَ الدُّنْيَا جَاءَ مَلَكُ الْمَوْتِ فَعَقَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَتَنَزَّلُ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ كَأَنَّ وُجُوهُهُمْ الشَّمْسُ، مَعَهُمْ أَكْفَانٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ، وَخُوطُ^(٤) مِنْ خُوطِ الْجَنَّةِ، فَيَقْعُدُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصْرِ^(٥)، قَالَ: فَيَقُولُ مَلَكُ الْمَوْتِ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ اخْرُجِي إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ، قَالَ: فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنَ السَّقَاءِ^(٦)، فَلَا يَتْرُكُونَهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَيَصْعَدُونَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَلَا يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى جُنْدٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: مَا هَذِهِ الرُّوحُ الطَّيِّبَةُ؟، فَيَقُولُونَ: فَلَانٍ^(٧) بِأَحْسَنِ أَسْمَائِهِ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى السَّمَاءِ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مُقَرَّبُوهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي تَلِيهَا، حَتَّى يُنْتَهَى إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، ثُمَّ يُقَالُ: اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي عَلِيِّينَ^(٨)، ثُمَّ يُقَالُ: أَرْجِعُوا عَبْدِي إِلَى الْأَرْضِ، فَإِنِّي وَعَدْتُهُمْ أَنِّي

(١) الإحسان، (٣٨٧/٧). والإيمان، لابن منده، ح(١٠٦٤)، (٩٦٥/٢). وإتحاف المهرة، ح(٢٠٦٣)، (٤٥٧/٢). وتهذيب السنن، (٢٢٧٨/٥).

(٢) قال القاري: "بفتح الجيم وتكسر". مرقاة المفاتيح، (٩٠/٤).

(٣) قال الطيبي: "لَمَّا بمعنى لم، إلا أن فيه ضرباً من التوقع، فدل على نفي اللحد فيما مضى، وعلى توقعه فيما فيما يُستقبل". شرح مشكاة المصابيح، (١٣٨٠/٤).

(٤) ما يُخلط من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة. شرح مشكاة المصابيح، (١٣٨٠/٤).

(٥) قال القاري: "قريباً منه مع كمال الأدب، يَنْظُرُونَ خُرُوجَ الرُّوحِ مِنْهُ". مرقاة المفاتيح، (٩١/٤).

(٦) قال القاري: "القربة". مرقاة المفاتيح، (٩١/٤).

(٧) كذا في التأصيل، والصواب إن شاء الله: فلان بن فلان. ينظر: المستدرک، (٢٧٧/١)، طبعة التأصيل، و(٩٣/١)، طبعة العلمية.

(٨) قال القاري: "أي: في دفن المؤمنين، وديوان المقرئين، وقيل: هو موضع فيه كتاب الأبرار، فالمراد بكتاب العبد صحيفة أعماله، وقال الأبهري: أي: في كتاب عبدي يعني أنه في عليين، أو في عوالم، أو عرف من الجنة مآلاً، قال العسقلاني في فتاويه: أرواح المؤمنين في عليين، وأرواح الكفار في سجين، ولكل روح جسدها اتصال معنوي لا يشبه الاتصال في الحياة الدنيا، بل أشبه شيء به حال النائم، وإن كان هو أشد من حال النائم اتصالاً، وبهذا يُجمع بين ما ورد أن مقرها في عليين أو سجين، وبين ما نقله ابن عبد البر عن الجمهور أنها

مِنْهَا خَلَقْتُهُمْ وَفِيهَا أُعِيدُهُمْ وَمِنْهَا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى، فَتَرُدُّ رُوحَهُ إِلَى جَسَدِهِ، فَتَأْتِيهِ الْمَلَائِكَةُ فَيَقُولُونَ: مَنْ رَبُّكَ؟، قَالَ: فَيَقُولُ: اللَّهُ، فَيَقُولُونَ: مَا دِينُكَ؟، فَيَقُولُ: الْإِسْلَامُ، فَيَقُولُونَ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي خَرَجَ فِيكُمْ؟، قَالَ: فَيَقُولُ: رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: فَيَقُولُونَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟، قَالَ: فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللَّهِ فَأَمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ، قَالَ: فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ صَدَقَ فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَالْبَسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَأَرُوهُ مَنْزِلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ: وَبُئِدَ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَيَأْتِيهِ رُوحُ^(١) الْجَنَّةِ وَرُوحُهَا^(٢)، قَالَ: فَيَفْعَلُ ذَلِكَ بِهِ، وَيُمَثِّلُ لَهُ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ حَسَنُ الثِّيَابِ طَيِّبُ الرَّيْحِ فَيَقُولُ لَهُ: أَبَشِّرُ بِالَّذِي يَسُرُّكَ هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ فَوْجُكَ وَجْهٌ يُبَشِّرُ بِالْحَيْرِ؟، قَالَ: فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحِ، قَالَ: فَهُوَ يَقُولُ: رَبِّ أَقِمِ السَّاعَةَ كَيْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي وَمَالِي^(٣) ثُمَّ قَرَأَ ﴿يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. وَأَمَّا الْفَاجِرُ فَإِذَا كَانَ فِي قُبُلٍ مِنَ الْآخِرَةِ وَانْقَطَعَ مِنَ الدُّنْيَا، أَتَاهُ مَلَكُ الْمَوْتِ فَيَقْعُدُ عِنْدَ رَأْسِهِ وَتَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ سُودُ الْوُجُوهِ، مَعَهُمُ الْمُسُوخُ^(٤) فَيَقْعُدُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، فَيَقُولُ مَلَكُ الْمَوْتِ: اخْرُجِي أَتَيْتَهَا

عِنْدَ أَفْنِيَةِ قُبُورِهَا. قَالَ: وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ مَأْدُونٌ لَهَا فِي النَّصْرَفِ، وَتَأْوِي إِلَى مَحَلِّهَا مِنْ عَلِيِّينَ أَوْ سَجِينٍ. قَالَ: وَإِذَا نُقِلَ الْمَيِّتُ مِنْ قَبْرِ إِلَى قَبْرِ فَإِلْتِصَالُ الْمَذْكُورِ مُسْتَمِرٌّ، وَكَذَا لَوْ تَفَرَّقَتِ الْأَجْزَاءُ. اهـ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: الرُّوحُ مِنْ سُرْعَةِ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ الَّذِي كَلَّمَ الْبَصَرَ، مَا يَقْتَضِي عُرُوجَهَا مِنَ الْقَبْرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي أَدْنَى لَحْظَةٍ، وَشَاهِدُ ذَلِكَ رُوحُ النَّائِمِ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ رُوحَ النَّائِمِ تَصْعَدُ حَتَّى تَخْتَرِقَ الطَّبَاقَ، وَتَسْجُدُ لِلَّهِ بَيْنَ يَدَيْ الْعَرْشِ، ثُمَّ تَرُدُّ إِلَى جَسَدِهِ فِي أَيْسَرِ زَمَانٍ. اهـ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ: اكْتُبُوا كِتَابَ مَقَرِّ عَبْدِي فِي عَلِيِّينَ". مرقاة المفاتيح، (٩١/٤). وفي العبارة المنقولة عن ابن القيم عدم ترابط، والظاهر أن صوابها: للروح من سرعة الحركة. ينظر: سنن النسائي بشرح السيوطي، (١١١/٤). والله أعلم

(١) أي: نَسِيمُهَا. مرقاة المفاتيح، (٩٣/٤).

(٢) كذا في التأصيل، والصواب إن شاء الله: وريحها. ينظر: المستدرک، (٢٧٨/١)، طبعة التأصيل، و(٩٣/١)، طبعة العلمية.

(٣) قال القاري: "أي: مِنَ الْحُورِ الْعِينِ وَالْخَدَمِ. وَمَالِي، يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُولَةً أَي: مَالِي مِنَ الْفُصُورِ وَالْبَسَاتِينِ وَغَيْرِهَا مِنْ حُسْنِ الْمَالِ، وَمِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَالِ، أَوْ الْمُرَادُ بِالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَبِمَالِي مَا يَشْمَلُ الْحُورَ وَالْفُصُورَ. قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ: يَعْنِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَقَالَ الطَّبِييُّ: لَعَلَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ طَلَبِ إِحْيَائِهِ لِكَيْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَيَزِيدَ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَزِيدَ ثَوَابًا وَيَرْفَعَ فِي دَرَجَاتِهِ. اهـ. وَتَبِعَهُ ابْنُ حَجَرٍ، وَفِيهِ أَنَّ حَمَلَ السَّاعَةِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَامَةِ فِي غَايَةِ مِنَ الْعَرَابَةِ. وَقَالَ مِيرُكَ: الْأُصُوبُ أَنْ يُقَالَ: طَلَبَ إِقَامَةَ الْقِيَامَةِ لِكَيْ يَصِلَ إِلَى مَا أُعِدَّ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ وَالذَّرَجَاتِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَ فِي الْكَافِرِ حِكَايَةَ عَنْهُ: رَبِّ لَا تَقِمِ السَّاعَةَ، لِكَيْ يَهْرَبَ بِهِ عَمَّا يُعَدُّ لَهُ مِنَ الْعِقَابِ". مرقاة المفاتيح، (٩٤/٤).

(٤) قال القاري: "جَمْعُ الْمِسْحِ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ اللَّبَاسُ الْخَشِيُّ". مرقاة المفاتيح، (٩٥/٤).

النَّفْسُ الْحَيِّثُ إِلَى سَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَعَظِيبٍ، قَالَ: فَتَفَرَّقُ^(١) فِي جَسَدِهِ فَيَنْقَطِعُ مَعَهَا الْعُرُوقُ وَالْعَصَبُ، كَمَا يُسْتَخْرَجُ الصُّوفُ الْمَبْلُولُ بِالسَّفُودِ^(٢) ذِي الشُّعْبِ، قَالَ: فَيَقُومُونَ إِلَيْهِ فَلَا يَدْعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَيَصْعَدُونَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَلَا يَمُتُونَ عَلَى جُنْدٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: مَا هَذِهِ الرُّوحُ الْحَيِّثُ؟، قَالَ: فَيَقُولُونَ: فَلَانُ بِأَقْبَحِ أَسْمَائِهِ، قَالَ: فَإِذَا انْتَهَى بِهِ إِلَى السَّمَاءِ عُقِلَتْ دُونَهُ أَبْوَابُ السَّمَاوَاتِ، قَالَ: وَيُقَالُ: اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سَجِينِ^(٣)، قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ: أَعِيدُوا عَبْدِي إِلَى الْأَرْضِ فَإِنِّي وَعَدْتُهُمْ أَنِّي مِنْهَا خَلَقْتُهُمْ وَفِيهَا أَعِيدُهُمْ وَمِنْهَا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى، قَالَ: فَيَرْمَى بِرُوحِهِ حَتَّى تَقَعَ فِي جَسَدِهِ، قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ^(٤)﴾، [الحج: ٣١] قَالَ: فَتَأْتِيهِ الْمَلَائِكَةُ فَيَقُولُونَ: مَنْ رَبُّكَ؟، قَالَ: فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ قَدْ كَذَبَ^(٥) فَأَفْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ وَالْبِسْوَءِ مِنَ النَّارِ، وَأَرْوُهُ مِنْزِلَةً مِنَ النَّارِ، قَالَ: وَيُضِيقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ^(٦)، قَالَ:

(١) قال الطيبي: "فتفرق الروح في جسده كراهة الخروج إلي ما يسخن عينه من العذاب الأليم، كما أن روح المؤمن تخرج وتسيل كما تسيل القطرة من السماء، فرحاً إلي ما تقر به عينه من الكرامة والنعيم، شبه نزع روح الكافر من أقصى عرقه بحيث تصحبها العروق، كما قال في الرواية الأخرى: وينزع نفسه من العروق كنزع السفود، وهو الحديدية التي يشوى بها اللحم، فيبقى معها بقية من المحروق، فيستصحب عند الجذب شيئاً من ذلك الصوف مع قوة وشدة، وبعكسه، شبه خروج روح المؤمن من جسده بترشح الماء وسيلانه من القربة المملوءة ماءً مع سهولة ولطف". شرح المشكاة، (١٣٨٢/٤).

(٢) قال القاري: "السفود، كتنور أي: الشوك أو الحديد التي يشوى بها اللحم". مرقاة المفاتيح، (٩٥/٤).

(٣) قال الطيبي: "في الأرض السفلي فيطرح روحه طرحاً، لا أنه بيان لحال الكافر حينئذ؛ لأنه شبه في الآية من أشرك بالله بالساقط من السماء، والأهواء التي تتوزع أفكاره بالطير المختطفة، والشيطان الذي يطوح به في وادي الضلالة بالريح التي تهوي بما عصفت به في بعض المهاري المثقلة". وقال القاري: "قيل: هو موضع فيه كتاب الفجار من قعر النار". راجع: شرح المشكاة، (١٣٨٣/٤). ومرقاة المفاتيح، (٩٦/٤).

(٤) قال الطيبي: "أي: عصفت به الريح حتى هوت به في بعض المطارح البعيدة". شرح المشكاة، (١٣٨٢/٤).

(٥) قال القاري: "أي: كذب في نفي الدراية عنه مطلقاً، بل عرف الله وأشرك به، وتبين له الدين، وما تدب به، وظهرت رسالة النبي ﷺ بالمعجزات عنده، وما أطاعه، أو الكذب باعتبار أن معنى: لا أدري: لم يكن لي قابلية دراية بالأمور المذكورة، وهذا كذب محض منهم، فإنهم تركوا هذا العلم باختيارهم". مرقاة المفاتيح، (٩٧/٤).

(٦) قال القاري: "أي: في قبره وفي بدنه، أي: عظام جنبيه، وأما ضغطة القبر لبعض المؤمنين، بل الأكابر الموحدين كسعد بن معاذ سيد الأنصار، الذي حمل جنازته سبعون ألف ملك، واهتز لموته عرش الرحمن، فإنما هو ضمة للأرض كمعانقة الأم المشتاق لولدها، وأما قول ابن حجر: أي: دائماً أو غالباً أو أن الجمع بين الضيق والضم من خصائص الكفار فعن التحقيق بعيد، وبالنسبة إلى الأكابر غير سديد، والله الموفق". مرقاة المفاتيح، (٩٧/٤).

وَيَأْتِيهِ رِيحُهَا وَحَرُّهَا، قَالَ: فَيَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ، وَيَمَثُلُ لَهُ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ، قَبِيحُ الثِّيَابِ، مُنْتِنُ الرِّيحِ فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُوؤُكَ هَذَا يَوْمَكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، قَالَ: فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟، فَوَجَّهَكَ الْوَجْهَ بِشَرِّ الشَّرِّ، قَالَ: فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الْحَبِيثُ، قَالَ: وَهُوَ يَقُولُ: رَبِّ لَا تُقِمِ السَّاعَةَ" (١). اهـ.

وفي هذا الحديث من الفوائد:

- ١- أن المؤمن يتمتع بالبشريات عند موته، والكافر يغتم من سوء عمله في الدنيا.
- ٢- سهولة الموت وسكراته على المؤمنين، وشدتها على الكافرين.
- ٣- سؤال الميت في قبره وإجابة المؤمن دون الكافر.
- ٤- مكانة القرآن الكريم وعظمته وأهميته في حياة المؤمن في الدنيا، ونجاته عند الموت، والسؤال في القبر.
- ٥- إثبات نعيم القبر للمؤمن وعذابه للكافر.
- ٦- أن النعيم في الجنة والتمتع بما فيها يكون بعد قيام الساعة والحساب.
- ٧- أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن.
- ٨- صعود الأرواح بعد قبضها إلى الله تعالى؛ لترى من نعيمها أو عذابها، ثم ترد إلى أجسادها إلى أن يبعث الله الخلائق للحساب.

(١) المستدرک، کتاب الإیمان، ح(١٠٧)، (٢٧٨/١).

الحديث الرابع.

قال الحاكم رحمه الله: "حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْزِي، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ. وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّيِّبِ طَاهِرُ بْنُ يَحْيَى الْبَيْهَقِيُّ بِهَا مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، حَدَّثَنَا خَالِي الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابِ الْمَصِّيصِيِّ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ فُرَافِصَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمُؤْمِنُ غَرٌّ^(١) كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ حَبٌّ لَيْمٌ.

تَابَعَهُ أَبُو شَهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعِ الْحَنَاطِ، وَيَحْيَى بْنُ الضَّرِيرِ، عَنْ الثَّوْرِيِّ فِي إِقَامَةِ هَذَا الْإِسْنَادِ. فَحَدَّثَنَا... هَذَا حَدِيثٌ وَصَلَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِ الثَّوْرِيِّ، وَأُفْسِدَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ عَنْهُ... وَلَهُ شَاهِدٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ^(٢) أَقَامَ إِسْنَادَهُ"^(٣).

دراسة الحديث.

أشار الحاكم إلى أن مدار هذا الحديث على سفیان، وأنه اختلف عنه في إسناده، وساق أحد وجهي الخلاف وهو موصول، وأشار إلى الآخر بأنه أفسد، وبالتخریج يظهر لنا أن مقصوده به الإرسال في مقابل الوصل الذي ساقه، فيكون الحديث زوي موصولا ومرسلا^(٤).

تخریج الوجه الأول الموصول: عيسى بن يونس، عن الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أحمد بن محمد العنزي، عن عثمان بن سعيد الدارمي. وعن طاهر بن يحيى البيهقي، عن الفضل بن محمد الشعرائي. كليهما: (الدارمي، والشعرائي) عن أحمد بن جناب المصيصي، عن عيسى بن يونس، عن الثوري، به.

(١) أي: ليس بذي مكر، فهو ينخدع لانقياده ولينه، وهو ضد الخب. شرح المشكاة، (١٠/٣٢٣٦).
(٢) هذه الكلمة من أقوى الأدلة على أن الحاكم يقارن في الحديث بين وصله وإرساله، وليس بين تجهيل شيخ الحجاج وتعريفه؛ لأنه جعل إقامة الإسناد بعد يحيى، وليست في يحيى نفسه، والله أعلم.

(٣) المستدرک، کتاب الإيمان، ح(١٢٩)، (١/٢٨٩).

(٤) هذا الحديث فيه علة أخرى، وهي الاختلاف على الحجاج في تسمية شيخه يحيى وتجهيله، ولذا فقد يظن البعض أن هذه هي العلة التي أرادها الحاكم هنا، وليس علة الوصل والإرسال، ولكن المتأمل في سياق كلام الحاكم يدرك أن مراده بقوله: وأفسده المتأخرون، يعني أرسلوه، لا أنهم جهلوا شيخ الحجاج، وبدل على هذا وصف الأئمة لكلام الحاكم على الحديث بقولهم: وقال: "اختلف في وصله وإرساله". ينظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص(١١٧). ومصابيح السنة، لأبي محمد البغوي، (١/٩٠).

وتابع عيسى بن يونس عبد ربه بن نافع، أخرجه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق^(١)، عن أبي داود المبارك، عن أبي شهاب عبد ربه بن نافع، عن الثوري، به، بلفظه.
وتابعه يحيى بن الضريس، وهو ثقة ربما أخطأ^(٢). علق متابعتة الحاكم في مستدركه^(٣)، عن يحيى بن الضريس، عن الثوري، به. ويبيّن أن في الطريق إليه محمد بن حميد. ومن ثم فقد أعرض الحاكم عن هذه المتابعة.

تخريج الوجه الثاني المرسل:

لم أجد من أخرجه من طريق سفيان^(٤).

دراسة إسناد الوجه الأول الموصول عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن محمد بن عبدوس بن سلمة، أبو الحسن، النيسابوري.

سَمِعَ: السري بن خزيمة، وعثمان الدارمي. وَعَنْهُ: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلميّ، وآخرون.

قال الحاكم: "كان صدوقاً". وأخرج له وصحح سند حديثه. وقال الذهبي: "الشَّيْخُ، المَسْنِدُ، الأَمِينُ".

تُوِّفِي سنة ست وأربعين وثلاثمائة^(٥). وخلاصة حاله أنه صدوق.

٢- عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ، أَبُو سَعِيدِ، الدَّارِمِيُّ.

سَمِعَ: أَبَا الْيَمَانِ الْحَمَصِيِّ، وسعيد بن أبي مریم. وَعَنْهُ: مؤمِّلُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَاسْرَجِسِيِّ، وأحمد بن محمد

بن الأزهر، وطائفة.

قال يَعْقُوبُ الْهَرَوِيُّ: "مَا رَأَيْنَا مِثْلَ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ، وَلَا رَأَى هُوَ مِثْلَ نَفْسِهِ". وذكره ابن حبان في

الثقات، وقال: "أحد أئمة الدنيا". وقال الذهبي: "الإمام، العلامة، الحافظ، الناقد". وقال ابن السبكي:

"أحد الأعلام الثقات". وقال السيوطي: "الحجة".

(١) ح(١١)، ص(٢٠).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٦٨٤٩)، (٣٨٣/٣١). والسير، (٥٠٠/٩). وإكمال مغلطاي، ت(٥١٤٥)، (٣٢٨/١٢).

وتهذيب التهذيب، ت(٣٧٧)، (٢٣٢/١١). والتقريب، ت(٧٥٧١)، ص(٥٩٢).

(٣) كتاب الإيمان، (٢٨٩/١).

(٤) ورد هذا الحديث مرسلًا عن يحيى بن أبي كثير. وهذا من الأدلة على أن الحاكم أراد علة الوصل والإرسال،

وعدم وجودي للرواية المرسلة من طريق سفيان لا يعني عدم وجودها، فقد يطلع عليها غيري، ولعل الحاكم وهم

في جعل الخلاف على سفيان. ينظر: الجامع، لابن وهب، ح(٢٥٢)، (٣٥٨/١). والزهد، لابن المبارك، باب ما

جاء في الشرح، ح(٦٧٩)، ص(٢١٧). وعلل الدارقطني، ح(١٤٠٧)، (٤٧/٨).

(٥) المستدرک، ح(٧٤/٥١٩)، (٢٤٦/١)، طبعة العلمية. والمختارة، ح(٢٢٥٠)، (٢٣٣/٦). وتاريخ الإسلام،

ت(٢٠٥)، (٨٣١/٧). والسير، ت(٢٩٧)، (٥١٩/١٥).

مات سنة إحدى وثمانين ومائتين، أو ثمانين ومائتين^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة.

٣- أحمد بن جناب بن المغيرة المصيبي، أبو الوليد.

روى عن: الحكم بن ظهير، وعيسى بن يونس. وعنه: أحمد، وأبو زرعة الرازي، وغيرهما.

أخرج له مسلم في الصحيح. وقال الحاكم، والذهبي في سيره: ثقة. زاد الذهبي: "كان ثبتا في عيسى بن يونس". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم، وصالح جزرة، والذهبي في الكاشف، وابن حجر: "صدوق".

مات سنة ثلاثين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه صدوق على قول الأكثرين، وإخراج مسلم له ففي المتابعات، أو مقرونا بغيره^(٣).

٤- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو عمرو الكوفي.

سمع: الأعمش، والثوري، وخلقا. وعنه: ابن راهويه، وأحمد بن جناب المصيبي، وأمام.

قال محمد بن عمار الموصلي، والذهبي: حجة. وقال أحمد، وابن المديني، وابن سعد، وابن معين، وابن خراش، وابن حجر، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والعجلي، والنسائي، والوليد بن شجاع: "ثقة". زاد ابن المديني، وابن حجر: "مأمون". وزاد ابن سعد، والعجلي: "ثبت". وزاد الوليد: "رضى". توفي سنة إحدى وثمانين ومائة^(٤). وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت.

٥- الثوري. ثقة حجة كان ربما دلس. تقدم في الحديث الثاني.

٦- حجاج بن فرافصة الباهلي البصري.

روى عن: محمد بن سيرين، ويحيى بن أبي كثير. وعنه: الثوري، ومعتز بن سليمان، وخلقا.

قال ابن معين: "لا بأس به". وقال أبو زرعة: "ليس بالقوي". وقال أبو حاتم: "شيخ صالح متعبد".

وقال الحاكم لما خرج حديثه: "لم يحتج به". وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون في الثقات. وقال

(١) ثقات ابن حبان، (٤٥٥/٨). والسير، ت(١٤٨)، (٣١٩/١٣). وطبقات الشافعية الكبرى، ت(٧١)،

(٣٠٢/٢). وطبقات الحفاظ، للسيوطي، ت(٦٢٧)، ص(٢٧٧).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٢٧)، (٤٥/٢). وتهذيب الكمال، ت(٢٠)، (٢٨٣/١). والسير، ت(٩)، (٢٥/١١).

والكاشف، ت(١٦)، ص(١٩١). وتهذيب التهذيب، ت(٢٥)، (٢١/١). والتقريب، ت(٢٠)، ص(٧٨). وإكمال

مغلطاي، ت(٢٣)، (٣٢/١).

(٣) صحيح مسلم، (٤٠١/٣ أو ٤١٠ أو ١٥٠٩) و (١٨٩٦/٤).

(٤) الطبقات الكبير، ت(٤٨١٨)، (٤٩٤/٩). وتهذيب الكمال، ت(٤٦٧٣)، (٦٢/٢٣). والسير، ت(١٣٠)،

(٤٨٩/٨). والتقريب، ت(٥٣٤١)، ص(٤٤١).

ابن حبان: "يخطيء ويهم". وقال ابن حجر: "ضعفوه"^(١). وقال مرة: "صدوق عابد يهم"^(٢). وخلاصة حاله أنه صدوق^(٣) يهم. ولعل ابن معين لم يطلع على خطئه وأوهامه التي أشار إليها ابن حبان، وأما قول السيوطي بأن توثيق ابن حبان، وابن معين، وأبي حاتم مقدم على تضعيف أبي زرعة، فالظاهر أن توثيق ابن معين هنا ليس من الدرجة العليا، وتوثيق ابن حبان ليس مطلقا بل مقرونا بوصف الخطأ والوهم، وعبارة أبي حاتم أقرب إلى التضعيف منها إلى التوثيق، وإن سلمنا كونها توثيقا فليس من الدرجة العليا، لذا وصفه ابن حجر بمرتبة الضعف مبينا أنهم ضعفوه، وأما ذكُرُ ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون له في الثقات فيراد به عدالة الدين، وهذا هو ما جعل أبا زرعة يضعفه من جانب الحفظ، ولذا اخترت عبارة ابن حجر لوصفها الشمولي لحاله، والله أعلم.

٧- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَبُو نَصْرِ، الطائِي.

رَوَى عَنْ: أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ، وَأَبِي سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَعَنْهُ: أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ، وَحَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ. قَالَ أَحْمَدُ: "كَانَ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ". وَقَالَ: "إِذَا خَالَفَ الزُّهْرِيُّ يَحْيَى فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ يَحْيَى". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "هُوَ إِمَامٌ، لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ"^(٤). وَقَالَ الْعَجَلِي: "ثِقَةٌ، كَانَ يَعُدُّ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ

(١) مصابيح السنة، (٩١/١).

(٢) ثقات ابن حبان، (٢٠٣/٦). وتهذيب الكمال، ت(١١٢٥)، (٤٤٧/٥). وإكمال مغلطاي، ت(١١٩٦)،

(٣٩٩/٣). والتقريب، ت(١١٣٣)، ص(١٥٣).

(٣) أيد توثيقه السيوطي، وقدمه على تضعيف أبي زرعة. ينظر: النقد الصحيح، ح(١٢)، ص(٤٣). وقوت المغنذي، ح(٥٤٣-١٩٦٤)، (٤٧٤/١).

(٤) هذا ما جعل الحافظ يضعفه في المرتبة الثانية، ولولاه لُوَضِعَ في الثالثة؛ لكثرة تدليسه. ولكن الظاهر أن القاعدة التي ذكرها أبو حاتم لا تَطَّرِدُ، ولا تُعْمَلُ في حال العنونة؛ إذ إن الدارقطني قد أعل حديثا ليحيى وقال: "أَبُو إِسْحَاقَ هَذَا لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ مَعْرُوفٌ بِالتَّدْلِيْسِ". اهـ. فهذا تصريح منه بكون يحيى معروفا بالتدليس، ولو كان تدليسه غير مؤثر لما صرح الدارقطني بهذا الكلام في هذا السياق، ولاعتبر رواية يحيى توثيقا للراوي، ثم إن الإمام أحمد يقول وسئل عن مراسيل يحيى بن أبي كثير؟ قال: "لا تعجبني، لأنه روى عن رجال ضعاف، صغار". اهـ، ولفظ عبارة أبي حاتم أنه لا يروي إلا عن ثقة، فحال التدليس والإرسال تَخْرُجُ من عبارته، ولا يقال: إن الشيخين خرجا حديثه معننا، لأنه يمكن أن يقال: "خرجا ما ثبت سماعه أو تُوبِعَ عليه يحيى من طرق أخرى"، وإلا فالبخاري يضعف ويُعل حديثه عن عروة ويعله بعدم سماعه منه، فإن كان الاطراد في قول أبي حاتم قائما فما معنى ذلك الإعلال؟، وأيضا فالحافظ ابن حجر نفسه يقول: "قَاشَتَمَلْ هَذَا السِّيَاقُ عَلَى فَوَائِدَ أَحَدَهَا: تَصْرِيحُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِالسَّمَاعِ لَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، فَأَمِنْ مَا يُخَشَى مِنْ تَدْلِيْسِهِ". اهـ، وهذا نص في المسألة، والله أعلم. ينظر: علل الدارقطني، س(٢١٦٣)، (١٢٤/١١). ومسائل

جَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي السِّيرِ: "حُجَّةٌ". وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ: "هُوَ فِي نَفْسِهِ عَدْلٌ حَافِظٌ مِنْ نِظَرِ الزُّهْرِيِّ، وَرَوَاتِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ مَنْقُطَةٌ لِأَنَّهَا مِنْ كِتَابٍ وَقَعَ لَهُ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ، ثَبَتَ، لَكِنَّهُ يَدُلُّسُ، وَيُرْسَلُ". وَذَكَرَهُ فِي الْمُرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمُدَلِّسِينَ. وَهُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ، ثَبَتَ، يَدُلُّسُ، وَيُرْسَلُ وَهُوَ رَاوِيَةٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ.

٤_ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، الزُّهْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَعَنْهُ: سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ. قَالَ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ حَجْرٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالْعَجَلِيُّ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "حُجَّةٌ". تَوَفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ. وَقِيلَ: "سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ". وَقِيلَ: "سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ"^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ، وَحَدِيثُهُ عَنْ أَبِيهِ وَجَمَاعَةٍ مُرْسَلٌ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ فِي أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - ﷺ - بَعْدَ ابْنِ الْمَسِيْبِ. ٧_ أَبُو هُرَيْرَةَ، الدُّوسِيُّ ﷺ. وَرَدَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ عِدَّةُ أَقْوَالٍ أَشْهَرُهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ. صَحَابِيُّ جَلِيلٌ، لِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَكْثَرُ عَنْهُ. وَرَوَى عَنْ: أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَعَنْهُ: ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنْسُ، وَجَابِرٌ ﷺ. مَاتَ سَنَةَ (٥٧هـ)، وَقِيلَ: "سَنَةَ (٥٨هـ)"، وَقِيلَ: "سَنَةَ (٥٩هـ)"^(٣).

دراسة إسناد متابعة عبد ربه بن نافع لعيسى بن يونس عند ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق:

الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، س(٢٢١٥)، (٢٢٢/٢). وبحر الدم، لابن عبد الهادي، ت(١١٥٧)، (١٢٦/٢). وسنن الترمذي، ح(٧٣٩)، (١٠٨/٢). وفتح الباري، (٩٣/٢ و ١١٦ و ٣٧٠) و(١٠/٤ و ٥١٥). وهدي الساري، ص(٣٧٩).

(١) تهذيب الكمال، ت(٦٩٠٧)، (٥٠٤/٣١)، و(٤٤١/١٥). والجرح والتعديل، ت(٥٩٩)، (١٤١/٩). والسير، ت(٩)، (٢٧/٦). والتقريب، ت(٧٦٣٢)، ص(٥٩٦). وميزان الاعتدال، ت(٩٦٠٧)، (٤٠٢/٤). وطبقات المدلسين، ت(٦٣)، ص(٣٦). وإكمال مغلطاي، ت(٥١٨٩)، (٣٥٥/١٢). وتحفة التحصيل، ص(٣٤٦). وتحفة اللبيب، ت(٥٨٩)، (١٥١/٢).

(٢) ثقات العجلي، ت(٢١٦٣)، (٤٠٦/٢). وتاريخ دمشق، ت(٣٣٦٤)، (٢٩٠/٢٩). وتهذيب الكمال، ت(٧٤٠٩)، (٣٧٠/٣٣). وتاريخ الإسلام، ت(٢٦٠)، (١١٩٨/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٥٣٦)، (١١٥/١٢). والتقريب، ت(٨١٤٢)، ص(٦٤٥). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(٤٧٥)، ص(٢٥٥). وجامع التحصيل، ت(٣٧٨)، ص(٢١٣).

(٣) معرفة الصحابة ﷺ، ت(١٩٢٧)، (١٨٨٥/٣). وتهذيب الكمال، ت(٧٦٨١)، (٣٦٦/٣٤). والإصابة، ت(١٠٧٩٥)، (٢٩/١٣).

- ١- سليمان، أبو داود المباركي. لا بأس به^(١).
 - ٢- أبو شهاب عبد ربه بن نافع. صدوق يهم^(٢).
 - ٣- الثوري. ثقة حجة كان ربما دلس. تقدم في الحديث الثاني.
 - ٤- حجاج بن فُرَافِصَةَ الباهلي. صدوق يهم. تقدم في هذا الحديث.
 - ٥- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم في هذا الحديث.
 - ٦- أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. ثقة، وحديثه عن أبيه وجماعةٍ مرسلٌ، وهو مقدّمٌ في أصحاب أبي هريرة - رضي الله عنه - بعد ابن المسيب. تقدم في هذا الحديث.
 - ٧- أبو هريرة، الدوسي رضي الله عنه. صحابي جليل، لازم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكثر عنه. تقدم في هذا الحديث.
- النظر في الخلاف:

الوجه المرسل عن سفيان والذي أشار إليه الحاكم، لم أجد تخرجه، والظاهر أنه لا يُعَلِّجُ الوجه الموصول؛ لثبوت الوجه الموصول عن الثوري، فقد رواه:

١- عيسى بن يونس. ثقة.

٢- أبو شهاب عبد ربه بن نافع. صدوق يهم.

وكذلك معارضة الوجه المرسل من غير طريق الثوري بطريق موصولة وقوتها عليه بالمتابعة كما سيأتي بعد

قليل:

فالوجه المرسل من غير طريق الثوري تفرد به أسامة بن زيد^(٣)، وهو أسامة بن زيد الليثي^(٤). وخلاصة حاله أنه صدوق يهم، لكنه صحيح الكتاب.

(١) تاريخ الإسلام، ت(١٧١)، (٨٣٢/٥). وإكمال مغلطاي، ت(٢١٧٢)، (٦٠/٦). والتقريب، ت(٢٥٥٧)، ص(٢٥١).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٣٧٤٤)، (٤٨٥/١٦). وتهذيب التهذيب، ت(٢٧١)، (١٢٨/٦). وتحفة اللبيب، ت(٩٢٦)، (٥٠٦/١). وميزان الاعتدال، ت(٤٨٠٠)، (٥٤٤/٢) و(٢٢٥/٤). وتاريخ بغداد، (٣٢٨/١).

(٣) الجامع، لابن وهب، ح(٢٥٢)، (٣٥٨/١). والزهد، لابن المبارك، باب ما جاء في الشح، ح(٦٧٩)، ص(٢١٧). وعلل الدارقطني، ح(١٤٠٧)، (٤٧/٨). والظاهر أنه أسامة بن زيد الليثي، وليس ابن أسلم العدوي، وقد كانا في زمن واحد، وروى عنهما ابناً المبارك ووهب، ولكن الليثي أقدم وأحسن حالا وأكثر حديثاً، روى عنه ابن وهب نسخةً. ينظر: الجامع، لابن وهب، ح(٢٤٣ إلى ٢٥٣)، (٣٥٠/١). وتهذيب الكمال، ت(٣١٥)، (٣٣٤/٢) و ت(٣١٧)، (٣٤٧/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٣٦٧)، (٥١/٢) و ت(٣٦٩)، (٥٧/٢).

(٤) الطبقات الكبير، ت(٢١٤٧)، (٥٥١/٧). والضعفاء الكبير، ت(٢)، (١٧/١). وتهذيب الكمال، ت(٣١٧)، (٣٤٧/٢). والمغني، ت(٥٢٠)، (١١٢/١). وتاريخ الإسلام، ت(٥)، (٢٣/٤). ومن تكلم فيه وهو موثق،

وقد روى أسامةُ هذا الوجه المرسل عن رجلٍ من أهلِ نجران، عن يحيى بن أبي كثير^(١). والرجلُ هو بشر بن رافع.

وقد خالف أسامةُ حاتمُ بنُ إسماعيلِ فرواه عن بشرٍ موصولاً، وحاتمٌ صحيح الكتاب، صدوق، يهمل^(٢)، وهو أحسن حالاً من أسامة، فالطعن الوارد فيه سببه غفلته ولم يوجد فيه طعن شديد، أما الطعن الموجه إلى أسامة فكان بعضه شديداً، يظهر هذا لمن تأمل ترجمتهما.

وأيضاً تابع الحجاجُ بن فرافصة حاتمًا في وصل الحديث عن يحيى بن أبي كثير. ولذا تُقدّم الرواية الموصولة على رواية أسامة المرسلة.

وللحديث طريقٌ عن كعب بن مالك مرفوعاً أشار إليها السيوطي، ولكن فيها راو متروك^(٣).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح الموصول عند الحاكم:

الحديث بهذا الإسناد الموصول ضعيفٌ؛ لعننة يحيى بن أبي كثير في جميع الطرق، ولأن الحجاج بن فرافصة صدوقٌ يهمل، ولكن قد تابع الحجاج بشر بن رافع، كما عند البخاري في الأدب المفرد^(٤) عن أحمد بن الحجاج، عن حاتم بن إسماعيل، عن بشر بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، به.

دراسة إسناد متابعة بشر بن رافع للحجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عند البخاري في الأدب المفرد:

١- أحمد بن الحجاج، أبو العباس المروزي. ثقة^(٥).

٢- حاتم بن إسماعيل، أبو إسماعيل، المدني. صحيح الكتاب، صدوق، يهمل. تقدم قبل قليل.

ت(٢٦)، ص(٩٤). وإكمال مغلطاي، ت(٣٦٩)، (٥٧/٢). والتقريب، ت(٣١٧)، ص(٩٨). والتحفة اللطيفة، للسخاوي، ت(٣٨٢)، (٢٨٧/١).

(١) الجامع، لابن وهب، ح(٢٥٢)، (٣٥٨/١). والزهد، لابن المبارك، باب ما جاء في الشح، ح(٦٧٩)، ص(٢١٧). وعلل الدارقطني، ح(١٤٠٧)، (٤٧/٨).

(٢) مراسيل ابن أبي حاتم، ت(٦٩)، ص(٥١). وتهذيب الكمال، ت(٩٢٢)، (١٨٧/٥). والميزان، ت(١٥٩٥)، (٤٢٨/١). وتهذيب التهذيب، ت(٢٠٩)، (١٢٨/٢). والتقريب، ت(٢٣٩٩)، ص(٢٤١). وهدي الساري، ص(٣٩٥). وإكمال مغلطاي، ت(١٠٤١)، (٢٦٨/٣).

(٣) قوت المغتذي، ح(٥٤٣-١٩٦٤)، (٤٧٥/١). والميزان، ت(٩٨٧١)، (٤٦٦/٤). ولسان الميزان، ت(٨٦٩٠)، (٥٥٦/٨).

(٤) الأدب المفرد، باب ما ذكر في المكر والخديعة، ح(٤١٨)، ص(١١٣).

(٥) تهذيب الكمال، ت(٢٣)، (٢٨٧/١). وإكمال مغلطاي، ت(٢٤)، (٣٣/١). والتقريب، ت(٢٣)، ص(٧٨). وصحيح البخاري مع الفتح، باب خروج النبي -ﷺ- على طريق الشجرة، ح(١٥٣٣)، (٣٩٢/٣). وباب القдом بالعادة، ح(١٧٩٩)، (٦١٩/٣).

٣- بشر بن رافع الحارثي، أبو الأسباط النجراني. ضعيف^(١).

٤- يحيى بن أبي كثير، الطائي. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم قبل قليل.

٥- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم في هذا الحديث.

٦- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم في هذا الحديث.

وعليه فيمكن تحسين الحديث لغيره بهذه المتابعة إذا صرح يحيى بالتحديث ولكن جميع الطرق بالنعنة سواء التي من طريق سفيان أو غيره.

أقول هذا؛ لأنني وجدت جماعة حكموا بهذا التحسين كالبعثي وأيده العلائي والسيوطي^(٢)، وجماعة من المعاصرين^(٣). ولعلمهم اعتمدوا مقولة أبي حاتم أن يحيى لا يروي إلا عن ثقة، وقد سبق أنه يُستثنى منها حال النعنة.

وأيضاً فقد ردّ ابن حجر على من حكم بوضعه^(٤)، ولكنه مع ذلك لم يحسن الحديث بالطرق كعادته رحمه الله، فالله أعلم.

وأما العلة الأخرى، والتي ذكرها الحاكم في معرفة علوم الحديث، وهي الاختلاف في تسمية شيخ الحجاج فقد زالت بتعيينه في بعض الطرق بأنه يحيى بن أبي كثير^(٥).

التعليق على الحديث:

المؤمنُ غرٌّ بكسر الغين المعجمة وهو الذي لم يُجربَ الأمور. وهو أيضاً كريم. وأما الفاجر فهو خبٌّ بفتح الخاء المعجمة وقد تُكسر، ومعناه الخداع وهو ضد الغرّ. وهو أيضاً لئيم.

ومعنى هذا الحديث أن المؤمن الحمود هو من كان طبعه وشيمته الغرارة وقلة الفطنة للشر، وترك البحث عنه، وإن ذلك ليس منه جهلاً، لكنه كرم وحسن خلق، وإن الفاجر من كانت عادته الحُب والدهاء والمكر والخداع والوغل في معرفة الشر، وليس ذلك منه عقلاً لكنه خب ولؤم^(٦).

(١) تهذيب الكمال، ت(٦٨٧)، (١١٨/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٧٣٠)، (٣٩٧/٢). والتقريب، ت(٦٨٥)، ص(١٢٣). وقوت المغتذي، ح(٥٤٣-١٩٦٤)، (٤٧٤/١).

(٢) النقد الصحيح، ح(١٢)، ص(٤٣). وقوت المغتذي، ح(٥٤٣-١٩٦٤)، (٤٧٤/١).

(٣) السلسلة الصحيحة، ح(٩٣٥)، (٦٠٧/٢). ومسند أحمد، حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح(٩١١٨)، (٥٩/١٥).

(٤) مصابيح السنة، لأبي محمد البغوي، (٩٠/١).

(٥) مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، للسيوطي، ح(١٦٥٢-٤٧٩٠)، (١٢٢١/٣).

(٦) معالم السنن، (١٠٨/٤). وشرح المشكاة، (٣٢٣٦/١٠). وشرح مصابيح السنة، (٣٤٥/٥).

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ.

قال الإمام الحاكم: "حدثنا أبو العباس عبد الله بن الحسين القاضي، بمرو، وأبو عبد الله محمد بن علي بن مخلد الجوهري، ببغداد، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا سعيد بن عامر الضبي، حدثنا محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبيه، عن جده علقمة بن وقاص، قال: كان رجل بطال^(١) يدخل على الأمراء فيضحكهم، فقال له جدي: ويحك يا فلان، لم تدخل على هؤلاء وتضحكهم، فإني سمعت بلال بن الحارث المزني صاحب رسول الله - ﷺ - يحدث أن رسول الله - ﷺ - قال: إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، ما يظن أن تبلغ ما بلغت فيرضى الله بها عنه إلى يوم القيامة، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله، ما يظن أن تبلغ ما بلغت فيسخط الله بها إلى يوم يلقاه.

هذا حديث صحيح وقد احتج مسلم بمحمد بن عمرو، وقد أقام إسناده عنه سعيد بن عامر كما أوردته عاليا، هكذا رواه: سفيان الثوري وإسماعيل بن جعفر وعبد العزيز الدراوردي ومحمد بن بشر العبدي وغيرهم، أما حديث الثوري... فصر مالك بن أنس برواية هذا الحديث، عن محمد بن عمرو ولم يذكر علقمة بن وقاص.

أخبرني أبو بكر بن أبي نصر الداردي، حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي. وأخبرنا أحمد بن محمد بن سلمة العزبي، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، قال: حدثنا القعني، فيما قرئ على مالك. وأخبرنا أبو بكر بن إسحاق، حدثنا الحسن بن علي بن زياد، حدثنا ابن أبي أويس، حدثني مالك، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبيه، عن بلال بن الحارث المزني، أن رسول الله - ﷺ - قال: إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت فيكتب الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله، ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت فيكتب الله له بها سخطه إلى يوم يلقاه.

قال الحاكم: هذا لا يوهن الإجماع الذي قدمنا ذكره^(٢) بل يزيدنا تأكيدا بمتابع مثل مالك، إلا أن القول فيه ما قالوه بالزيادة في إقامة إسناده^(٣).

دراسة الحديث:

بين الحاكم أن مدار هذا الحديث على محمد بن عمرو بن علقمة، وأنه اختلّف عنه من وجهين:

(١) البطل: المشتغل عما يعود بنفع دنيوي أو أخروي. ينظر: تاج العروس، مادة (بطل)، (٩٢/٢٨).

(٢) أي: الإجماع على ذكر علقمة في سنده.

(٣) المستدرک، كتاب الإيمان، ح (١٣٧)، (٢٩٣/١).

الوجه الأول: سعيد بن عامر، عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن جده، عن بلال بن الحارث، مرفوعا.

الوجه الثاني: مالك بن أنس، عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن بلال بن الحارث، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: سعيد بن عامر، عن محمد بن عمرو، عن أبيه عن جده، عن بلال بن الحارث، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه، كما هنا عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، كليهما: عن الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ، عن سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، عن محمد بن عمرو، به.

وتابع سعيد بن عامر سفيان الثوري، أخرجه الحاكم في مستدركه^(١) عن أَحْمَدَ بْنَ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيِّ، عن

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ، عن أبيه، عن مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عن محمد بن عمرو، به، بنحوه.

وتابعه إسماعيل بن جعفر، أخرجه الحاكم في مستدركه^(٢)، عن مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ بِالْوَيْه، عن مُوسَى بْنِ

هَارُونَ، عن يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرَ، عن محمد بن عمرو، به، بنحوه.

وتابعه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، أخرجه الحاكم في مستدركه^(٣)، عن أَبِي النَّضْرِ الْفَقِيه، عن

عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْزُومٍ، عن ابْنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عن محمد بن عمرو، به، بنحوه.

وتابعه محمد بن بشر، أخرجه الحاكم في مستدركه^(٤)، عن عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى، عن مُسَدَّدِ بْنِ قَطَنِ، عن

عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرِ، عن محمد بن عمرو، به، بنحوه. وصحح الحاكم الحديث من هذا الوجه ورجَّحه.

وتابعه عبدة، أخرجه هناد بن السري في الزهد^(٥)، عن عَبْدَةَ، عن محمد بن عمرو، به، بنحوه. وأخرجه

الترمذي عن هناد بن السري به، وقال: "حسن صحيح"^(٦).

وتابعه الفضل بن موسى، أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٧)، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

داود، عن عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ، عن الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى، عن محمد بن عمرو، به، بنحوه.

(١) كتاب الإيمان، ح (١٣٨)، (٢٩٤/١).

(٢) كتاب الإيمان، ح (١٣٩)، (٢٩٤/١).

(٣) كتاب الإيمان، ح (١٤٠)، (٢٩٥/١).

(٤) كتاب الإيمان، ح (١٤١)، (٢٩٤/١).

(٥) بَابُ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بِمَا يُسَخِّطُ اللَّهَ، ح (١١٤٠)، (٥٥١/٢).

(٦) سنن الترمذي، أبواب الزهد، باب في قلة الكلام، ح (٢٣١٩)، (١٤٩/٤).

(٧) كتاب البر، باب ذكر رجاء تمكن المرء من رضوان الله - جل وعلا- في القيامة بقوله الحق عند الأئمة في

في الدنيا، ح (٢٨٠)، (٥١٤/١).

تخريج الوجه الثاني: مالك بن أنس، عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن بلال بن الحارث، مرفوعاً: أخرج الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن أبي نصر، عن أحمد بن محمد بن عيسى القاضي. وعن أحمد بن محمد بن سلمة العنزي، عن عثمان بن سعيد الدارمي. كليهما: (القاضي، والدارمي) عن القعني، عن مالك.

وعن أبي بكر بن إسحاق، عن الحسن بن علي بن زياد، عن ابن أبي أويس، عن مالك، عن محمد بن عمرو، به. وقال: "هَذَا لَا يُوهِنُ الْإِجْمَاعَ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ بَلْ يَزِيدُنَا تَأْكِيدًا بِمُتَابِعِ مِثْلِ مَالِكٍ، إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ مَا قَالُوهُ بِالزِّيَادَةِ فِي إِقَامَةِ إِسْنَادِهِ".

وأخرجه مالك بن أنس في الموطأ^(١)، عن محمد بن عمرو بن علقمة، به، بلفظه. وتابع مالكا أبو بكر بن عياش، أخرجه هناد بن السري في الزهد^(٢)، عن أبي بكر بن عياش، عن محمد بن عمرو، به، بمثله.

وتابعه محمد بن عجلان، أخرجه النسائي في السنن الكبرى^(٣)، عن الربيع بن سليمان، عن شعيب بن الليث، عن الليث، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن عمرو، به، بمثله مع ذكر كلمة السخط أولاً.

دراسة إسناد الوجه الأول بذكر علقمة عند الحاكم في المستدرک:

١- عبد الله بن الحسين بن الحسن بن أحمد بن النضر، أبو العباس، القاضي.

سمع: الحارث بن أبي أسامة، والترمذي، وجماعة. وعنه: الحاكم، وأبو غانم الكراعي، وغيرهم.

قال ابن نقطة: "ثقة". وقال الذهبي: "الإمام الصادق، المعمر، قاضي مرو، ومسندها". وقال مرة:

"محدث مرو، انتهى إليه علو الإسناد بخراسان". وأخرج له الحاكم، وصحح سند حديثه.

توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة، عن سبعة وتسعين عاماً^(٤). والخلاصة أنه ثقة على قول ابن نقطة،

ولا معارض له، بل يؤيده وصفه بالقاضي. وظاهر كلام الذهبي يؤيد التوثيق ولعله اعتمد على كلام ابن نقطة.

٢- الحارث بن محمد بن أبي أسامة، أبو محمد التميمي.

(١) كتاب الجامع، باب ما يؤمر من التحفظ، ح (٢٠٧٢)، (١٦٣/٢).

(٢) باب الرجل يتكلم بما يسخط الله، ح (١١٤١)، (٥٥١/٢).

(٣) كتاب الرقائق، ح (١١٧٧١)، (٣٧٩/١٠).

(٤) المستدرک، ح (٢٢/١٠٤٧)، (٤٢٠/١)، طبعة العلمية. وتكملة الإكمال، ت (٦٣٣٩)، (٩٢/٦). والسير،

ت (٤٠)، (٦٠/١٦). والروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، ت (٤٨٣)، (٥٩٤/١).

وُلد سنة ستِّ وثمانين ومائة. وسَمِعَ: يزيد بن هارون، وسَعِيد بن عامر الضُّبَعِيُّ. وَعَنْهُ: أَبُو بَكْر التَّجَاد، وَأَبُو بَكْر بن خلاد، وخلق.

قال إبراهيم الحري، وأحمد بن كامل القاضي، والذهبي: "ثقة". وقال الذهبي مرة: صدوق، لا بأس به، وأحاديثه على الاستقامة. اهـ. وقال أبو العباس النَّبَاطِيُّ: "في مشيخة قاسم بن أصبغ: الحارث بن أبي أسامة ثقة، راوية للأخبار، كثير الحديث". وَقَالَ الدارقطني: "قد اختلف فيه، وهو عندي صدوق". وَأَمْر الدارقطني البرقاني بإخراج حديثه في الصحيح. وذكره ابن حبان في الثقات. وكذا ابن قطلوبغا، وأشار هو والذهبي إلى أنه تُكَلِّم فيه بلا حجة. وَقَالَ الأزدي: "ضعيف، قد حملوا عنه بأخرة، ولم أر في شيوخنا من يُحدِّث عَنْهُ". وقال ابن حزم: "متروك الحديث". وَقَالَ مرة: "مجهول". وقال ابن حجر: "قال الذهبي في تلخيص المستدرک: ليس بعمدة، مع أنه في الميزان كَتَبَ مُقَابَلَهُ: (صح) واصطلاحه أن العمل على توثيقه". تُؤَيِّ سنة اثنتين وثمانين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، والظاهر أن الكلام فيه كان لأخذه على التحديث، وقد رد الذهبي وابن قطلوبغا تضعيفه بهذا، وأنه كان للحاجة؛ لكثرة بناته. ورميه بالضعف الشديد لا مؤيد له.

٣- سَعِيد بن عامر، أبو محمد الضُّبَعِيُّ.

روى عَنْ: محمد بن عمرو بن علقمة، وابن أبي عَرُوبَةَ. وَعَنْهُ: ابن مَعِين، وابن المَدِينِي، وخلق.

قال ابن معين: "ثقة مأمون". وقال ابن سعد، وابن حجر: "ثقة صالح". وقال العجلي: "ثقة رجل

صالح". وقال ابن قانع، وابن طاهر المقدسي: "ثقة". وقال أبو حاتم: "في حديثه بعض الغلط، وهو صدوق". وذكره ابن حبان، وابن خلفون في الثقات.

مات سنة ثمانٍ ومائتين، وهو ابن ستِّ وثمانين سنة^(٢). وخلاصة حاله أنه ثقة على قول الأكثرين،

وبعضُ الغلط لا يضره، ولا يستدعي نزوله عن الثقة.

٤- مُحَمَّدُ بنُ عَمْرٍو بنِ عَلْقَمَةَ بنِ وَقَّاصٍ، أَبُو الحَسَنِ، اللَّيْثِيُّ، المَدِينِيُّ.

روى عَنْ: أبيه عمرو، وأبي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَعَنْهُ: مَالِك بن أنس، وإِسْمَاعِيلُ بنُ جَعْفَرٍ، وَخَلَقُ.

(١) تاريخ بغداد، ت(٤٢٨٥)، (٩/١١٤). والمغني، ت(١٢٥١)، (١/٢١٥). وتاريخ الإسلام، ت(١٩٠)،

(٦/٧٣١). والسير، ت(١٨٧)، (١٣/٣٨٨). والميزان، ت(١٦٤٤)، (١/٤٤٢). واللسان، ت(٢٠٥٧)،

(٢/٥٢٧). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٢٥١٥)، (٣/٢٥٥).

(٢) ثقات ابن حبان، (٨/٢٦٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٣٠٠)، (١٠/٥١٠). وإكمال مغطاي، ت(١٩٩٥)،

(٥/٣١٦). ولسان الميزان، ت(٥٥٣٣)، (٦/٤٣)، بتصرف يسير. والتقريب، ت(٢٣٣٨)، ص(٢٣٧).

قال ابن معين في رواية، والنسائي مرة: "ثقة". وقال أبو العرب القيرواني: "هو ثقة، كذا قالوا". وقال ابن المبارك، والنسائي: لم يكن به بأس. وقال يحيى القطان: "رجل صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث". وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ". وقال ابن معين: "ما زال الناس يتقون حديثه. قيل له: وما علة ذلك؟. قال: كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشئ رأيته، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة". وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال ابن حبان: "كان يخطيء". وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث يُستضعف". وقال السعدي: "ليس بقوي الحديث ويُشتهى حديثه". وقال يعقوب بن شيبة: "هو وسط، وإلى الضعف ما هو". وقال ابن عدي: "لَهُ حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة، ويُغرب بعضهم على بعض، ويروي عنه مالك غير حديث في الموطأ، وأرجو أنه لا بأس به". وذكره ابن الجارود في الضعفاء. وقال الخليلي: "يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالحافظ عندهم". وقال الذهبي: "حَدِيثُهُ صَالِحٌ". وقال: "الصَّدُوقُ ... وحديثه في عداد الحسن". وقال: "حسن الحديث [منهم] ^(١) مَنْ صحح حديثه". وقال ابن حجر: "صدوق، له أوهام". وقال: "صدوق تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، وأخرج له الشيخان، أما البخاري فمقروناً بغيره وتعليقاً، وأما مسلم فمتابعة". وقال: "صدوق في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن، وإذا توبع بمعتبر قُبِلَ، وقد يُتَوَقَّفُ في الاحتجاج به إذا انفرد بما لم يتابع عليه ويخالف فيه، فيكون حديثاً شاذاً، لكنه لا ينحط إلى الضعف، فضلاً عن الوضع".

مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ، أَوْ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ ^(٢). وخلاصة حاله أنه صدوق، له أوهام. وهذا جمعا بين كلام النقاد، فمن وثقه مطلقاً وُجِدَتْ له أقوال أخرى تعارض التوثيق، ومن ضعفه فلعله نظر إلى أوهامه فقط ولم يسير حديثه كله، والأقرب لوصف حاله أنه صدوق، لكن له أوهام، وهذا ما عليه ابن حجر، وهو خلاصة أقوال الذهبي.

٥- عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي المدني.

روى عن: أبيه. وعنه: ابنه مُحَمَّد، وقال مغلطاي: "وفي كتاب الصريفي: روى عنه أيضاً: إبراهيم بن

(١) الموجود في مطبوعة الديوان التي عندي: "متهم". والصواب ما أثبتته، فليست عبارة الاتهام ديدن الذهبي، وبها لا يستقيم الكلام.

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٣٨)، (٣٠/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٥١٣)، (٢١٢/٢٦). والسير، ت(٤٦)، (١٣٦/٦). وتاريخ الإسلام، ت(٣٩٤)، (٩٧٣/٣). وديوان الضعفاء، ت(٣٩١٢)، ص(٣٦٨). وتهذيب التهذيب، ت(٦١٧)، (٣٧٥/٩). والتقريب، ت(٦١٨٨)، ص(٤٩٩). وإكمال مغلطاي، ت(٤٢٣٨)، (٣٠١/١٠). وتحفة اللبيب، ت(٢٠١)، (٥٨/٢).

أبي طالب، والله - تعالى - أعلم. وفي تاريخ المنتجالي: عن النضر بن شميل قال: جاء عمرو بن علقمة فجلس إلى جنب ابن عون فسأله فقال: كيف قولك في ذلك الأمر، يعني الجماع؟ قال: فأعرض عنه ابن عون فما نظر إليه حتى قام من عنده". اهـ.

ذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه الذي هنا في صحيحه، وكذا الترمذي والبخاري وصحاحه، وصحح له ابن خزيمة حديثاً آخر. وقال الذهبي: "وثق". وقال ابن حجر: "مقبول"^(١). وخلاصة حاله أنه صدوق، فقد روى حديثين وصحاحاً، وقد روى عنه: إبراهيم بن أبي طالب والنضر بن شميل، وعرفه ابن عون، فليس بمجهول. ولم أرفعه إلى التوثيق لأن ابن حبان وابن خزيمة يصححان حديث الصدوق، وأما الترمذي فنص كلامه: "وفي الباب عن أم حبيبة هذا حديث حسن صحيح". اهـ. وهذا يدل على أنه حسن في أصله، وقد يرتقي إلى الصحيح بالشواهد، وكذا تصحيح البخاري، يصحح الحديث لمتابعاته وشواهد. ٦- علقمة بن وقاص، الليثي.

سبع: عمر بن الخطاب، وعائشة، وابن عباس رضي الله عنهم. وعنه: ابنه: عمرو، وعبد الله، وغيرهما. قال النسائي، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن حجر: "ثبت، أخطأ من زعم أن له صحبة". وقال ابن سعد: "كان ثقة، قليل الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات^(٢). والخلاصة أنه ثقة. ٧- بلال بن الحارث المزني، أبو عبد الرحمن المدني رضي الله عنه.

روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم. وعنه: ابنه الحارث، وعلقمة بن وقاص الليثي، وغيرهما. قال ابن حجر: "صحابي".

مات سنة ستين، وله ثمانون سنة^(٣). وخلاصة حاله أنه صحابي.

دراسة إسناد متابعة الثوري لسعيد بن عامر عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن يعقوب، الثقفى. ثقة^(٤).

(١) ثقات ابن حبان، (١٧٤/٥). وصحيح ابن خزيمة، ح(٤١٦)، (٢١٧/١). وتهذيب الكمال، ت(٤٤١٥)، (١٦٠/٢٢). وشرح السنة، ح(٤١٢٤)، (٣١٤/١٤). وإكمال مغطاي، ت(٤١٤٤)، (٢٣١/١٠). وتهذيب التهذيب، ت(١١٩)، (٧٩/٨). والكاشف، ت(٤١٩٩)، (٨٤/٢). والتقريب، ت(٥٠٨٠)، ص(٤٢٤).
(٢) الطبقات الكبير، ت(١٤٥٧)، (٦٤/٧). ومعرفة الثقات، ت(١٢٧٦)، (١٤٩/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٠٢١)، (٣١٣/٢٠). والكاشف ت(٣٨٧٧)، (٣٥/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٤٨٨)، (٢٨٠/٧). والتقريب، ت(٤٦٨٥)، ص(٣٩٧).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٧٨٠)، (٢٨٣/٤). والإصابة، ت(٧٣٨)، (٦٠٤/١). والتقريب، ت(٧٧٧)، ص(١٢٩).
(٤) المستدرک، كتاب الإيمان، ح(١٦٦)، (٣٠٧/١) و(٢٩٦/٩). وشرح السنة، ح(٨٩٤)، (٤٧١/٣). وتاريخ

- ٢- عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شُعيب، الحرَّانيّ. ثقة، له أخطاء^(١).
- ٣- الحسن بن أحمد بن أبي شُعيب. ثقة يغرب، وهو راوية مسكين بن بكير الحراني^(٢).
- ٤- مُوسَى بنُ أَعْيَنَ، أبو سعيد الحراني. ثقة^(٣).
- ٥- سُفْيَانُ الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- محمد بن عمرو. صدوق له أوهام. تقدم في هذا الحديث.
- ٧- عمرو بن علقمة. صدوق. تقدم في هذا الحديث.
- ٨- علقمة بن وقاص الليثي. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
- ٩- بلال بن الحارث رضي الله عنه. صحابي. تقدم في هذا الحديث.
- دراسة إسناد متابعة إسماعيل بن جعفر لسعيد بن عامر عند الحاكم في المستدرک:
- ١- ابنُ بِالْوَيْه، أَبُو بَكْرٍ، مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ الجلاب. صدوق على أقل أحواله^(٤).
- ٢- مُوسَى بنُ هَارُونَ بن عبد الله. ثقة حافظ^(٥).
- ٣- يَحْيَى بن أيوب المقابري، أَبُو زَكْرِيَا، البغدادي. ثقة على قول الأكثرين^(٦).

- الإسلام، ت(٣٠٩)، (٧/٧٣٥). والروض الباسم، ت(٢١٨)، (١/٣٤٦).
- (١)سؤالات السلمي، ت(١٨٠)، ص(١٩٢). وتاريخ بغداد، ت(٥٠٠٥)، (١١/٩٤). والسير، ت(٢٧٠)، (١٣/٥٣٦). وميزان الاعتدال، ت(٤٢٦٦)، (٢/٤٠٦). ولسان الميزان، ت(٤١٩٧)، (٤/٤٥٤). وإرشاد القاصي، ت(٥٦٨)، ص(٣٧١).
- (٢)الجرح والتعديل، ت(٤)، (٢/٣). وثقات ابن حبان، (٨/١٧٤). وتهذيب الكمال، ت(١٢٠٠)، (٦/٤٨).
- وإكمال مغلطاي، ت(١٢٦٧)، (٤/٦٥). والكاشف، ت(١٠٠٩)، (١/٣٢١). والتقريب، ت(١٢١٠)، ص(١٥٨).
- (٣)تهذيب الكمال، ت(٦٢٣٦)، (٢٩/٢٧). والسير، ت(٧٢)، (٨/٢٨٠). وتحفة اللبيب، ت(٤٠٣)، (٢/١٠٨).
- (٤)المستدرک، ح(١٧٤)، (١/٣١١) و ح(٨٦٠)، (٢/٩٢). وتاريخ الإسلام، ت(٣٢٣)، (٧/٧٤٠). والسير، ت(٢٣٣)، (١٥/٤١٩). والروض الباسم، ت(٧١٢)، (٢/٨١٤).
- (٥)تاريخ بغداد، ت(٦٩٧١)، (١٥/٤٨). وتاريخ الإسلام، ت(٣٢٣)، (٦/١٠٥٩). وتحفة اللبيب، ت(٤٢٥)، (٢/١١٣).
- (٦)تاريخ بغداد، ت(٧٤٣٨)، (١٦/٢٧٧). والمعلم، ت(٤٧٢)، ص(٥٦٥). وتهذيب الكمال، ت(٦٧٩٣)، (٣١/٢٣٨). وإكمال مغلطاي، ت(٥٠٩٩)، (١٢/٢٩٠). والكاشف، ت(٦١٣٨)، (٢/٣٦٢). والتقريب، ت(٧٥١٢)، ص(٥٨٨).

٤ - إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري. وهو ثقة ثبت، مقدم على جماعة^(١).

٥ - محمد بن عمرو. صدوق له أوهام. تقدم في هذا الحديث.

٦ - عمرو بن علقمة. صدوق. تقدم في هذا الحديث.

٧ - علقمة بن وقاص الليثي. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٨ - بلال بن الحارث رضي الله عنه. صحابي. تقدم في هذا الحديث.

دراسة إسناد متابعة عبد العزيز بن محمد الدراوردي لسعيد بن عامر عند الحاكم في مستدركه:

١ - أبو النضر، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، الفقيه. ثقة^(٢).

٢ - عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع.

٣ - سعيد بن الحكم، المعروف بسعيد بن أبي مريم. ثقة ثبت^(٣).

٤ - عبد العزيز بن محمد الدراوردي صدوق، مقدم على أناس، وكان يُحدث من كُتِبَ غيره فيخطيء، لكنه

صحيح الكتاب، وقد تُكلم في حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري^(٤).

٥ - محمد بن عمرو. صدوق له أوهام. تقدم في هذا الحديث.

٦ - عمرو بن علقمة. صدوق. تقدم في هذا الحديث.

٧ - علقمة بن وقاص الليثي. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٨ - بلال بن الحارث رضي الله عنه. صحابي. تقدم في هذا الحديث.

دراسة إسناد متابعة محمد بن بشر لسعيد بن عامر عند الحاكم في المستدرک:

(١) تهذيب الكمال، ت(٤٣٣)، (٥٦/٣). وإكمال مغلطاي، ت(٤٧٤)، (١٥٩/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٥٣٣)،

(٢٨٧/١). والسير، ت(٤٣)، (٢٢٨/٨). والتقريب، ت(٤٣١)، ص(١٠٦).

(٢) الإرشاد، (٨٤٩/٣)، ت(٧٥٦). والأنساب، (٨٠/٤). والبداية والنهاية، (٢٢٤/١٥). والسير، ت(٢٧٦)،

(٤٩٠/١٥). وتذكرة الحفاظ، ت(٨٦١)، (٨٩٣/٣). والروض الباسم، ت(١٠٨٢)، (١٢٥١/٢).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٤٩)، (١٣/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٢٣٥)، (٣٩١/١٠). والمعلم، ت(٤٢٣)،

ص(٥١٠). وتاريخ الإسلام، ت(١٥١)، (٥٧٣/٥). والتقريب، ت(٢٢٨٦)، ص(٢٣٤). وإكمال مغلطاي،

ت(١٩٢٣)، (٢٧٧/٥).

(٤) الطبقات الكبير، ت(٣٤٣٧)، (٦٠٢/٧). والجرح والتعديل، ت(١٨٣٣)، (٣٩٥/٥). ومعرفة الثقات،

ت(١١١٤)، (٩٨/٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٤٧٠)، (١٨٧/١٨). والسير، ت(١٠٧)، (٣٦٦/٨). وتهذيب

التهذيب، ت(٦٧٧)، (٣٥٣/٦). والميزان، ت(٥١٢٥)، (٦٣٣/٢). والتقريب، ت(٤١١٩)، ص(٣٥٨). وتحفة

الليبي، ت(١٠١٢)، (٥٣٠/١).

- ١- علي بن عيسى بن إبراهيم، أبو الحسن، الحيري. ثقة مأمون^(١).
- ٢- مُسَدَّدُ بْنُ قَطَنَ بن إبراهيم. ثقة، مأمون^(٢).
- ٣- عثمان بن محمد بن أبي شَيْبَةَ. ثقة، حافظ، له أوهام. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٤- محمد بن بشر العبدي. ثقة، روايته عن مجاهد بن زُومِي مرسلة^(٣).
- ٥- محمد بن عمرو. صدوق له أوهام. تقدم في هذا الحديث.
- ٦- عمرو بن علقمة. صدوق. تقدم في هذا الحديث.
- ٧- علقمة بن وقاص الليثي. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
- ٨- بلال بن الحارث رضي الله عنه. صحابي. تقدم في هذا الحديث.
- دراسة إسناد متابعة عبدة بن سليمان لسعيد بن عامر عند هناد في الزهد:
- ١- عبدة بن سليمان، الكلابي. ثقة ثبت مقدم على جماعة^(٤).
- ٢- محمد بن عمرو. صدوق له أوهام. تقدم في هذا الحديث.
- ٣- عمرو بن علقمة. صدوق. تقدم في هذا الحديث.
- ٤- علقمة بن وقاص الليثي. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
- ٥- بلال بن الحارث رضي الله عنه. صحابي. تقدم في هذا الحديث.
- دراسة إسناد متابعة الفضل بن موسى لسعيد بن عامر عند ابن حبان في صحيحه:
- ١- أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ. ثقة حافظ^(٥).

(١) شرح السنة، ح (٥٦٠)، (٢١/٣). وتكملة الإكمال، ت (٢٠٦٠)، (٤٨٤/٢). والمختارة، ح (٦٧٩)، (٢٩٩/٢). وتاريخ دمشق، ت (٦٠٧١)، (٢٦٩/٥١). وإتحاف المهرة، ح (١٧٨٦٩)، (٣٩٩/١٤). ونتائج الأفكار، (٨٧/٣). وفتح الباري، (٣٧١/١١). والروض الباسم، ت (٦٤٣)، (٧٢٦/١).

(٢) الأنساب، (٥٠٣/٤). وتاريخ الإسلام، ت (٥٢٤)، (١٠٥٦/٦)، و ت (٦٥)، (٤٥/٧). والسير، ت (٦٣)، (١٩/١٤ و ١٢٠). وزوائد رجال المستدرک، ت (١٥٢).

(٣) الجرح والتعديل، ت (١١٦٧)، (٢١٠/٧). وثقات العجلي، ت (١٥٧٤)، (٢٣٣/٢). وتهذيب الكمال، ت (٥٠٨٨)، (٥٢٠/٢٤). وتهذيب التهذيب، ت (٩٠)، (٧٣/٩). والتقريب، ت (٥٧٥٦)، ص (٤٦٩). وجامع التحصيل، ت (٦٦٩)، ص (٢٦٢).

(٤) تهذيب الكمال، ت (٣٦١٣)، (٥٣٠/١٨). والسير، ت (١٣٣)، (٥١١/٨). وإكمال مغطاي، ت (٣٤١٩)، (٣٨٨/٨). وتحفة اللبيب، ت (١٠٥٧)، (٥٤٣/١).

(٥) الكامل لابن عدي، (٤٣٧/٥). وميزان الاعتدال، ت (٤٣٦٨)، (٤٣٣/٢). والسير، ت (١١٨)، (٢٢١/١٣). وثقات ابن قطلوبغا، ت (٥٩٠٠)، (٣١/٦). وتحفة اللبيب، ت (٧٠٠)، (٣٤٨/٢). وسؤالات البرقاني،

٢- عَلِيٌّ بْنُ خَشْرَمٍ، المروزي. ثقة^(١).

٣- الفضل بن موسى السيناني. ثقة ثبت ربما أغرب^(٢).

٤- محمد بن عمرو. صدوق له أوهام. تقدم في هذا الحديث.

٥- عمرو بن علقمة. صدوق. تقدم في هذا الحديث.

٦- علقمة بن وقاص الليثي. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٧- بلال بن الحارث رضي الله عنه. صحابي. تقدم في هذا الحديث.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن محمد بن سلمة العنزي. صدوق. تقدم عند الحديث الرابع.

٢- عثمان بن سعيد الدارمي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع.

٣- عبد الله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمن، الحارثي.

سميع: أفلح بن حميد، وشعبة، وأبيه مسلمة، وخلقا. وعنه: البخاري، ومسلم، وخلق.

قال أبو حاتم، والعجلي، والحاكم، والسمعاني، وابن قانع، وابن حجر: ثقة. زاد أبو حاتم: "حجة".

وقال أبو زرعة: "ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه". وقال عبد الله بن داود الخريبي: "هو -والله- عندي

خير من مالك". وقال مالك: "خير أهل الأرض". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "من المتقين في

الحديث". وقدمه ابن المديني وآخرون على غيره في مالك. وقال الذهبي: "الثبت، القدوة".

مات سنة إحدى وعشرين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة، حجة، مقدم على غيره في مالك.

٤- أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، المدني، الأصبغي.

ص (١٧٦). والإرشاد، ت (٣٣١)، (٦١٠/٢). وتاريخ بغداد، ت (٥٠٤٨)، (١٣٦/١١). وإرشاد القاصي والداني،

ت (٥٧٦)، ص (٣٧٧). وصحيح ابن حبان، ح (٢٨٠)، (٥١٤/١). والمستدرک، (٥٦/٢)، طبعة العلمية.

ومستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم، ح (٤٥٢)، (٢٤٥/١). والمختارة، ح (٣٦٥)، (٤٩٤/١).

(١) تهذيب الكمال، ت (٤٠٦٤)، (٤٢١/٢٠). وإكمال مغلطاي، ت (٣٧٧٨)، (٣١٥/٩). والتقريب، ت (٤٧٢٩)،

ص (٤٠١).

(٢) تهذيب الكمال، ت (٤٧٥٠)، (٢٥٤/٢٣). وتاريخ الإسلام، ت (٢٤٦)، (١١٨٢/٤). والكاشف، ت (٤٤٧٧)،

(١٢٣/٢). وتهذيب التهذيب، ت (٥٢٧)، (٢٨٦/٨). والتقريب، ت (٥٤١٩)، ص (٤٤٧). وتحفة اللبيب،

ت (١٨)، (٨/٢).

(٣) الجرح والتعديل، ت (٨٣٩)، (١٨١/٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٥٧١)، (١٣٦/١٦). وتاريخ الإسلام،

ت (٢٢٧)، (٦١٠/٥). والسير، ت (٦٨)، (٢٥٧/١٠). وتهذيب التهذيب، ت (٥١)، (٣١/٦). والتقريب،

ت (٣٦٢٠)، ص (٣٢٣). وإكمال مغلطاي، ت (٣٢١٤)، (٢٠٢/٨).

أخذ عَنْ: سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ. وَعَنْهُ: هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَغَيْرَهُمَا.
كَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُقَدِّمُ عَلَى مَالِكٍ أَحَدًا. وَبَيَّنَّ الْبُخَارِيُّ أَنَّ أَصْحَابَ الْأَسَانِيدِ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: "إِذَا ذُكِرَ الْعُلَمَاءُ فَمَالِكُ النَّجْمُ". وَجَعَلَهُ وَهَيْبُ بْنُ النَّسَائِيِّ آمَنَ أَهْلَ الْأَرْضِ فِي
زَمَانِهِ عَلَى الْحَدِيثِ. وَقَالَ وَكَيْعٌ: "الثَّبْتُ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ مَعِينٍ: "ثِقَةٌ". زَادَ ابْنُ سَعْدٍ: ثَبَّتَ، حُجَّةٌ.
وَجَعَلَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالْفَلَّاسُ أَثْبَتَ أَصْحَابَ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "حُجَّةُ الْأُمَّةِ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ:
"إِمَامُ دَارِ الْمَجْرَةِ، رَأْسُ الْمُتَقِينِ، وَكَبِيرُ الْمُتَثَبِتِينَ".

مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً (١). وَخِلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَةٌ، ثَبَّتَ، حُجَّةٌ، أَثْبَتَ أَصْحَابَ الزُّهْرِيِّ.

٥- محمد بن عمرو. صدوق له أوهام. تقدم في الوجه الأول.

٦- عمرو بن علقمة. صدوق. تقدم في الوجه الأول.

٧- بلال بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. صحابي. تقدم في الوجه الأول.

دراسة إسناد متابعة أبي بكر بن عياش لمالك بن أنس عند هناد في الزهد:

١- أبو بكر بن عياش، الأسدي. ثقة ساء حفظه بأخرة، وكتابه صحيح (٢).

٢- محمد بن عمرو. صدوق له أوهام. تقدم في هذا الحديث.

٣- عمرو بن علقمة. صدوق. تقدم في هذا الحديث.

٤- بلال بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. صحابي. تقدم في هذا الحديث.

دراسة إسناد متابعة محمد بن عجلان لمالك بن أنس عند النسائي في الكبرى:

١- الربيع بن سُلَيْمَانَ الْمُرَادِي. ثقة (٣).

٢- شعيب بن الليث بن سعد الْمِصْرِيُّ. ثقة (٤).

(١) تهذيب الكمال، ت (٥٧٢٨)، (٩١/٢٧). وتاريخ الإسلام، ت (٢٤٣)، (٧١٩/٤). وإكمال مغلطاي، (٤٣٨٢)، (٧/١١). وتهذيب التهذيب، (٥/١٠). والتقريب، ت (٦٤٢٥)، ص (٥١٦). والسير، ت (١٠)، (٤٨/٨).

(٢) تهذيب الكمال، ت (٧٢٥٢)، (٢٩/٣٣) وما بعدها). وتهذيب التهذيب، ت (١٥١)، (١٢/٣٤) وما بعدها). والتقريب، ت (٤٩٦)، ص (٦١٣٦). وتحفة اللبيب، ت (٦٩٤)، ص (١٧٧/٢) و (١٧٨).

(٣) تهذيب الكمال، ت (١٨٦٤)، (٨٧/٩). وإكمال مغلطاي، ت (١٥٤٤)، (٣٣٩/٤). والتقريب، ت (١٨٩٤)، ص (٢٠٦). وطبقات الشافعية الكبرى، ت (٢٩)، (١٣٢/٢). والعبر، (٣٩٠/١).

(٤) الجرح والتعديل، ت (١٥٣٨)، (٣٥١/٤). وتهذيب الكمال، ت (٢٧٥٥)، (٥٣٢/١٢). وإكمال مغلطاي، ت (٢٤٠١)، (٢٨٠/٦). والتقريب، ت (٢٨٠٥)، ص (٢٦٧).

- ٤- اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، المصري. ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير^(١).
 ٤- محمد بن عجلان. صدوق يدلّس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري^(٢).
 ٥- محمد بن عمرو. صدوق له أوهام. تقدم في هذا الحديث.
 ٦- عمرو بن علقمة. صدوق. تقدم في هذا الحديث.
 ٧- بلال بن الحارث رضي الله عنه. صحابي. تقدم في هذا الحديث.
 النظر في الخلاف:

مدار الحديث على محمد بن عمرو، وقد رواه عنه من الوجه الأول بذكر جده علقمة كل من^(٣):

- ١- سعيد بن عامر، أبو محمد، الضبعي. ثقة.
 ٢- سفيان الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلّس.
 ٣- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري. ثقة ثبت، مقدم على جماعة.
 ٤- محمد بن بشر العبدي. ثقة، روايته عن مجاهد بن زومي مرسلّة.
 ٥- عبدة بن سليمان، الكلابي. ثقة ثبت مقدم على جماعة.
 ٦- الفضل بن موسى السيناني. ثقة ثبت ربما أغرب.
 ٧- عبد العزيز بن محمد الدراوردي. صدوق، مقدم على أناس، وكان يُحدث من كُتّب غيره فيخطيء، لكنه صحيح الكتاب، وقد تُكلم في حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري.
 ورواه عن محمد بن عمرو من الوجه الثاني بدون ذكر جده علقمة كل من^(٤):
 ١- مالك بن أنس. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري.
 ٢- محمد بن عجلان. صدوق يدلّس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري.
 ٣- أبو بكر بن عياش. ثقة، ساء حفظه بأخرة، وكتابه صحيح.

(١) معرفة الثقات، ت(١٥٦٥)، (٢٣٠/٢). والطبقات الكبير، ت(٤٩٠١)، (٥٢٤/٩). والجرح والتعديل، ت(١٠١٥)، (١٧٩/٧). وثقات ابن حبان، (٣٦٠/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٠١٦)، (٢٥٥/٢٤). وتاريخ الإسلام، ت(٢٤٢)، (٧١٠/٤). والتقريب، ت(٥٦٨٤)، ص(٤٦٤). والتلخيص الحبير، (٤٧٨/١). وعلل الدارقطني، س(١٠٣١)، (١٣٩/٦) و س(٢٠٦٣)، (٣٧٧/١٠).
 (٢) تهذيب الكمال، ت(٥٤٦٢)، (١٠١/٢٦). وتاريخ الإسلام، ت(٣٩٢)، (٩٧١/٣). وإكمال مغلطاي، ت(٤٠٦)، (٢٧١/١٠). والتقريب، ت(٤٩٦)، ص(٦١٣٦). وتحفة اللبيب، ت(١٩١)، ص(٥٥/٢).
 (٣) جميعهم مترجمون في هذا الحديث، ماعدا الثوري ففي الحديث الثاني.
 (٤) جميعهم مترجمون في هذا الحديث.

والظاهر بعد التخرّيج أن الخلاف نشأ في هذا الحديث عن محمد بن عمرو بن علقمة نفسه^(١)، ونتج عن ذلك أن حدّث به سعيد بن عامر ومن معه بالوجه الأول عنه، وحدث به مالكٌ ومن معه بالوجه الثاني عنه، وليس سبب الخلاف الإمام مالكٌ؛ بدليل متابعة أبي بكر بن عياش ومحمد بن عجلان له على الوجه الثاني الذي حمّله الحاكمُ عُهدته، فالخلاف نشأ عن محمد بن عمرو، لا كما تُوهم عبارة الحاكم أن الخلاف جاء به مالك فقط.

والراجحُ هو ما رواه الجمع الكثير عن محمد بن عمرو بالوجه الأول بدليل رواية ابن المبارك وأبي سهيل بن مالك ومؤمل بن إسماعيل للحديث من طريق علقمة بن وقاص^(٢)، فروايتهم تُثبت أن الحديث أصلاً هو من رواية علقمة عن بلال بن الحارث، وأن هذا هو الصواب من رواية محمد بن عمرو، وأن ما رواه عنه مالك ومن معه مرجوحٌ.

والرواية التي أخرجها عبدُ بنُ حميد^(٣) تؤكد لنا أن الخلاف نشأ عن محمد بن عمرو لا غير، فأنا مع الحاكم في ترجيح الوجه الأول، ولست معه في تحميل الإمام مالك وحده عهدة التقصير، وإن كانت عبارة الحاكم قد تحمل غير ذلك لكن تحميل مالك عهدة الخلاف هو الظاهر منها.

وقد تحدث البخاري، والدارقطني، وابن عبد البر، وابن عساكر، وابن حجر عن طرق الحديث، وبينوا أن الصواب هو رواية مَنْ رووه عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن جده^(٤). وأخرجه الترمذي عن هناد بن السري بهذا الوجه، وقال: "حسن صحيح"^(٥). وأخرجه ابن حبان من طرق بهذا الوجه. وكذا الحاكم

(١) الظاهر من ترجمة هذا الراوي أنه تصدّر عنه أو هام، وقد قال ابن معين: "ما زال الناس يتقون حديثه. قيل له، وما علة ذلك؟، قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشئ من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه". اهـ. وقد بيّن أبو موسى المديني أن الخلاف كان عليه هو في هذا الحديث. ينظر: تهذيب الكمال، ت(٥٥١٣)، (٢١٦/٢٦). واللطائف من دقائق المعارف، لأبي موسى المديني، ح(٥٤٢)، ص(٢٧٧).

(٢) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الرقائق، ح(١١٧٧٠)، (٣٧٩/١٠). ومعرفة الصحابة رضي الله عنهم، لابن منده، ترجمة بلال بن الحارث رضي الله عنه، (٢٧٢/١). والمنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد الكشي، حديث بلال بن الحارث رضي الله عنه، ح(٣٥٨)، (٢٨٩/١). وتاريخ دمشق، ت(٩٧٣)، (٤٢٠/١٠).

(٣) المنتخب من مسند عبد بن حميد، حديث بلال بن الحارث رضي الله عنه، ح(٣٥٨)، (٢٨٩/١).

(٤) التاريخ الكبير، ت(١٨٥٢)، (١٠٧/٢). والأحاديث التي حُولف فيها مالك، للدارقطني، ح(٧٤)، ص(١٤٦). والتمهيد، (٤٩/١٣). وتاريخ دمشق، ت(٩٧٣)، (٤١٩/١٠). والأمالى المطلقة، لابن حجر، المجلس(١٣٥)، ص(٢١٠).

(٥) سنن الترمذي، أبواب الزهد، باب في قلة الكلام، ح(٢٣١٩)، (١٤٩/٤).

والبغوي وصححوه^(١). وسبق بيان بعض ذلك عند التخريج.

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح:

الحديث بإسناد الحاكم من الوجه الأول حسنٌ، فيه: محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له أوهام. ويشهد لهذا الحديث حديث أبي هريرة عند البخاري أن النبي -ﷺ- قَالَ: "إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ"^(٢). وعليه فحديث الحاكم صحيح لغيره بهذا الشاهد.

التعليق على الحديث:

تبليغ العلم واجب على الإنسان، ولذا فقد عمل علقمة بن وقاص بهذه القاعدة، فقام بإرشاد رجلٍ إلى أن يُمسك عليه لسانه ويحذر من أن يتحدث بما يُسعد غيره ويضره هو، مبيّنًا أن الكلمة ذات خطر عظيم، فقد تُدخل صاحبها النار إذا كانت من سخط الله ومما لا يرضيه سبحانه، وقد تُدخله الجنة لأنها كلمة رضوان.

ومن ثمّ فهذا الحديث يرشدنا إلى أهمية تبليغ العلم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعرفة خطورة الكلمة، وضرورة حفظ اللسان، وقد قال الحق سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾^(٣). ويقول: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٤). ويقول: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾^(٥).

(١) الإحسان، كتاب البر، باب ذكر رجاء تمكن المرء من رضوان الله - جل وعلا- في القيامة بقوله الحق عند الأئمة في الدنيا، ح(٢٨٠)، (٥١٤/١). والمستدرک، کتاب الإیمان، ح(١٣٧)، (٢٩٣/١). وشرح السنة، ح(٤١٢٤)، (٣١٤/١٤).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، ح(٦٤٧٨)، (١٠١/٨).

(٣) سورة المائدة، آية(٦٧).

(٤) سورة آل عمران، آية(١٠٤).

(٥) سورة ق، آية(١٨).

الحديث السادس.

قال الإمام الحاكم: "أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عتبة الشيباني، بالكوفة، حدثنا إبراهيم بن إسحاق الزهري، حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي، عن عبيد الله. وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أخبرنا أبو المثنى ومحمد بن أيوب، قالا: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن عبيد الله، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: من لعب بالترد^(١) فقد عصى الله ورأسه. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرجاه؛ لوهم وقع لعبد الله بن سعيد بن أبي هند؛ لسوء حفظه فيه.

أخبرناه أحمد بن جعفر القطيعي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق، قال: سمعت عبد الله بن سعيد بن أبي هند يحدث عن أبيه، عن رجل، عن أبي موسى، أن النبي ﷺ قال: من لعب بالكعب - أو قال: بالكعبات - فقد عصى الله ورأسه. وهذا مما لا يوهن حديث نافع ولا يعلله فقد تابع يزيد بن عبد الله بن الهادي نافعاً على رواية سعيد بن أبي هند^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على سعيد بن أبي هند، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى الأشعري، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عبد الله بن سعيد، عن سعيد بن أبي هند، عن رجل، عن أبي موسى، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: نافع، عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن علي بن محمد بن عتبة الشيباني، عن إبراهيم بن إسحاق الزهري، عن محمد بن عبيد الطنافسي، عن عبيد الله.

وعن أبي بكر بن إسحاق الفقيه، عن أبي المثنى ومحمد بن أيوب، عن مسدد، عن يحيى، عن عبيد الله، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، به. وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

(١) هو نوع من الآلات التي يُقامر بها كالشطرنج، يقال له: النردشير، بفتح النون والذال والشين المعجمة ورائين مهملتين قبل آخرهما ياء باثنتين تحتها، ويُسمى الكعب. ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، (٨/٢).

(٢) المستدرک، کتاب الإیمان، ح (١٦١ و ١٦٢)، (٣٠٥/١).

وتابع نافعا موسى بن ميسرة، أخرجه مالك في الموطأ^(١)، عن موسى بن ميسرة، عن سعيد بن أبي هند، به، بلفظه.

وتابعه أسامة بن زيد الليثي، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف^(٢)، عن وكيع، عن أبي أسامة، عن أسامة بن زيد الليثي، عن سعيد بن أبي هند، به، بلفظه.

وتابعه يزيد بن عبد الله بن الهاد، أخرجه الحاكم في المستدرک^(٣)، عن أبي بكر بن إسحاق، عن إسماعيل بن قتيبة، عن يحيى بن يحيى، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن سعيد، به، بنحوه.

تخريج الوجه الثاني: عبد الله بن سعيد، عن سعيد بن أبي هند، عن رجل، عن أبي موسى، مرفوعا: أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أحمد بن جعفر القطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن عبد الرزاق، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن سعيد بن أبي هند، به. وتابع عبد الله بن سعيد أسامة بن زيد، أخرجه أحمد في المسند^(٤)، عن عتاب بن زياد، عن ابن المبارك، عن أسامة بن زيد، عن سعيد بن أبي هند، به، بنحوه. وميز الرجل بأنه أبو مرة مولى عقيل. وتابعه نافع، أخرجه عبد الرزاق في المصنف^(٥)، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، به، بلفظه، دون ذكر الكعبات.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- علي بن محمد بن محمد بن عتبة بن همام، أبو الحسن، الشيباني، الكوفي.

حدّث عن: إبراهيم بن أبي العنيس، ومطين. وعنه: الدارقطني، وابن جميع الصيداوي.

قال الخطيب: "كان ثقة، أميناً، مقبول الشهادة عند الحكماء". وقال الذهبي: "الثقة، الحدّث".

مات سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة^(٦). وخلاصة حاله أنه ثقة على قول الخطيب، وعدم وجود معارض.

(١) باب ما جاء في النرد، ح(٢٠١٥)، (١٣٦/٢).

(٢) كتاب الأدب، باب في اللعب بالنرد، ح(٢٦٥٥٦)، (٥٢٥/٨). وينظر: الآداب، للبيهقي، باب ما لا يجوز أو يكره من اللعب، ح(٧٧١)، ص(٢٥٣). والسنن الصغير، له، كتاب الشهادات، باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز، ح(٤٢٦٣)، (١٧٤/٤).

(٣) كتاب الإيمان، ح(١٦٣)، (٣٠٦/١).

(٤) أحاديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، ح(١٩٥٢٢)، (٢٨٧/٣٢).

(٥) أحاديث معمر، باب القمار، ح(١٩٧٣٠)، (٤٦٨/١٠).

(٦) تاريخ بغداد، ت(٦٤٤١)، (٥٥٣/١٣). وتاريخ الإسلام، ت(٩٣)، (٧٩١/٧). والسير، ت(١٦)،

٢- إبراهيم بن إسحاق بن أبي العنيس، الرُّهْرِيّ، الكُوفِيّ، أبو إسحاق. سَمِعَ: جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ. وَعَنْهُ: أَبُو الْعَبَّاسِ بْنِ عَقْدَةَ، وَخَيْثِمَةُ الْأَطْرَابِلِيسِيِّ. قَالَ مُسْلِمَةُ، وَالِدَارِقُطِي، وَالْخَطِيبُ، وَابْنُ كَثِيرٍ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ الدَّارِقُطِي فِي رِوَايَةٍ: "صَدُوقٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ، وَابْنُ قَطْلُوبَغَا فِي الثَّقَاتِ.

مات سنة سبعٍ وسبعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، ويُعتمد من روايتي الدارقطني ما وافق فيه الأئمة. ٣- مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي أُمِيَةَ، الطَّنَافِيسِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ. وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً. وَرَوَى عَنْ: الْأَعْمَشِ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُمَا.

وثقه أحمد، ومحمد بن عبد الله بن عمار. وقال أحمد: "كان يخطيء ولا يرجع عن خطئه"^(٢)، وكان يُظهر السنة". وقال ابن معين، والدارقطني عنه هو وإخوته: "ثقات". وقال ابن سعد، وابن حجر، والعجلي، والنسائي، والذهبي مرة: "ثقة". زاد ابن سعد: "صاحب سنة وجماعة". وزاد ابن حجر: "يحفظ". وزاد العجلي: "وكان عثمانياً"^(٣). وقال الذهبي مرة: "صدوق". وقال أبو حاتم: "صدوق، ليس به بأس". وذكره الذهبي في الميزان من أجل كلمة أحمد، ولكن قال ابن حجر في الهدي: "من شيوخ أحمد بن حنبل، قَالَ: إِنَّهُ كَانَ صَدُوقًا، وَلَكِنْ يَعْلَى أَخُوهُ أَثَبَتْ مِنْهُ. وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: كَانَ يُخْطِئُ وَيَصِيبُ. وَهَذَا عَلَى مَا يُخْتَارُ أَحْمَدُ يَكُونُ سَاقِطَ الْحَدِيثِ لَكِنْ وَثَّقَهُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ، وَكَذَا وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ،

(١١/١٣٠). والدليل المغني، ت(٣٣٢)، ص(٣٠٤).

(١) ثقات ابن حبان، (٨٨/٨). وسؤالات الحاكم، س(٥١)، ص(١٠٢). وتاريخ بغداد، ت(٣٠١٠)، (٦/٥١٩). وتاريخ الإسلام، ت(٨٤)، (٦/٥٠٧). والبداية والنهاية، (١٤/٦٢٥). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٩٤٦)، (٢/١٥٢).

(٢) كونه يخطيء مع حفظه لا يستدعي تضعيفه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ أحد، ولكن يجب علينا أن نحذر من أخطاءه. وأما كونه يصير على الخطأ فلم يذكره غير أحمد، ولعل محمداً كان يرى أن رأيه هو الصواب، وأن ترك الصواب المتمثل في رأيه لا يحق له، فكان يصير على ما يراه هو صواباً ويراه غيره خطأً، وكانت هذه الصفة موجودة في عبد الباقي بن قانع أيضاً، وأما قول الحافظ ابن حجر بأن هذا كان في حديث واحد، فأراه - والله أعلم - مستبعداً، بدليل نص العبارة، فلو كان مرة لما استدعي من مُنْصِفِ كَالْإِمَامِ أَحْمَدُ أَنْ يَجْرَحَهُ بِهِ، وَلَكَانَتِ الْعِبَارَةُ: أَخْطَأَ وَأَصَابَ، أَوْ أَصْرَ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي ضَبْطِهَا، وَلَمَّا كَانَتِ بَصِيغَةَ الْمَضَارِعِ الْمَفْهُومِ مِنْهَا التَّعَدُّدُ وَالتَّكْرَارُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) قال يعقوب بن شيبة: "يُقدِّمُ عَثْمَانَ عَلَى عَلِيٍّ، وَقَالَ مِنْ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا مِنَ الْكُوفِيِّينَ". اهـ. وهذا في حق الكوفيين مدحٌ ودعوة إلى السنة والجماعة.

وابن سعد، وابن عمار، وزاد: كَانَ أَبْصَرَ أَخُوْتَهُ بِالْحَدِيثِ وَكَانَ يَعْلى أَحْفَظَهُمْ. قلت: احتج بِمُحَمَّدِ الْأَيْمَّةِ كُلِّهِمْ وَلَعَلَّ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ كَانَ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ".

توفي سنة أربع ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، وما قيل فيه لا يضره.

٤- عُبيدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ بنِ حَفْصِ بنِ عَاصِمِ بنِ عُمَرَ بنِ الحَطَّابِ، أَبُو عُثْمَانَ، العُمَرِيُّ.

رَوَى عَنْ: نَافِعٍ، وَالزُّهْرِيِّ. وَعَنْهُ: شُعْبَةُ، وَبِشْرِ بنُ المَفْضَلِ، وَأَبُو أُسَامَةَ حماد بن أسامة، وَخَلْقٌ.

قال ابن سعد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والسمعاني: "ثقة". زاد ابن سعد: "كثير الحديث

حجة". وزاد ابن معين: "حافظ متفق عليه". وزاد السمعاني: "حافظ". وقال العجلي، والنسائي، وأحمد بن

صالح، والذهبي، وابن قانع، وابن حجر: ثقة، ثبت. زاد أحمد بن صالح: "مأمون". وزاد الذهبي: "حجة

بالإجماع". وزاد ابن حجر: "قدمه أحمد بن صالح"^(٢) على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن

عائشة على الزهري عن عروة عنها". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان من سادات أهل المدينة

وأشرف قُرَيْشٍ فضلاً وعلماً وعبادةً وشرفاً وحفظاً وإتقاناً". وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: "وثقه ابن

نمير، وابن عبد الرحيم، وأبو جعفر السبتي"، وذكر آخرين. وقال الخليلي: "حافظ متقن متفق عليه".

مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ: "غير هذا"^(٣). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، حجة، مقدم على غيره

في بعض الشيوخ.

٥- نافع، مولى ابن عمر، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

رَوَى عَنْ: ابن عمر، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما. وَعَنْهُ: الزهري، وعبيد الله بن عمر، وخلق.

قال ابن سعد، وابن خراش، وابن حجر، والعجلي، والنسائي: "ثقة". زاد ابن حجر: "ثبت". وقال ابن

معين عنه هو وآخرين: "ثقات". وقال ابن عيينة: "أي حديث أوثق من حديث نافع!". وقال أحمد بن

صالح المصري: "حافظ ثبت". وقال الخليلي: "إمام في العلم متفق عليه، صحيح الرواية، منهم من يُقَدِّمُهُ

على سالم، ومنهم من يُقَارِنُهُ به، ولا يُعرف له خطأ في جميع ما رواه". وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) الجرح والتعديل، ت (٤٠)، (١٠/٨). وتهذيب الكمال، ت (٥٤٤٠)، (٥٤/٢٦). وتذكرة الحفاظ، ت (٣١٥)،

(٣٣٣/١). والميزان، ت (٧٩١٧)، (٦٣٩/٣). والتقريب، ت (٦١١٤)، ص (٤٩٥). وهدي الساري، ص (٤٤١).

(٢) وغيره أيضا قدموه. كما في ترجمة عبيد الله من مصادرها التي ستأتي.

(٣) معرفة الثقات، ت (١١٦٦)، (١١٣/٢). وثقات ابن حبان، (١٤٩/٧). وتهذيب الكمال، ت (٣٦٦٨)،

(١٢٤/١٩). وتاريخ الإسلام، ت (٢٨٧)، (٩٢٢/٣). وتهذيب التهذيب، ت (٧١)، (٣٨/٧). والتقريب،

ت (٤٣٢٤)، ص (٣٧٣). وإكمال مغلطاي، ت (٣٤٧١)، (٥٣/٩).

تُوِّفِي سنة سبع عشرة ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، مقارنٌ بسالم بن عبد الله بن عمر، وروايته عن بعض الصحابة - رضي الله عنه - مرسله.

٦ - سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، الْفَزَارِيُّ.

رَوَى عَنْ: حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ. وَعَنْهُ: أَسَامَةُ بْنُ زَيْدِ اللَّيْثِيِّ، وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَنَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ.

قال ابن سعد: "له أحاديثٌ صالحة". وذكره ابنُ حَبَّانٍ، وابنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ. وقال ابنُ خَلْفُونَ: "كان رجلاً صالحاً". وقال العجلي، والخليلي، والذهبي، وابن حجر، والسخاوي: "ثقة". زاد ابن حجر: "أرسل عن أبي موسى"^(٢). وقد أخرج له البخاري احتجاجاً^(٣).

مات سنة ست عشرة ومائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة.

٧ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ، أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ. وَعَنْهُ: سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ.

قال ابن حجر: "صحابي مشهور".

مات سنة خمسين، وقيل: "بعدها"^(٥).

دراسة إسناد متابعة موسى بن ميسرة لنافع عند مالك في الموطأ:

(١) معرفة الثقات، ت (١٨٣٨)، (٣١٠/٢). والطبقات الكبير، ت (١٨٧٢)، (٤٢٣/٧). والجرح والتعديل، ت (٢٠٧٠)، (٤٥١/٨). وتهذيب الكمال، ت (٦٣٧٣)، (٢٩٨/٢٩) و ت (٤٥٩٩)، (٥٥٤/٢٢). وتهذيب التهذيب، ت (٧٤٢)، (٤١٢/١٠). والتقريب، ت (٧٠٨٦)، ص (٥٥٩). وتاريخ الإسلام، ت (٢٧٤)، (٣٢٨/٣). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (٤١٣)، ص (٢٢٥). وجامع التَّحْصِيلِ، ت (٨٢٣)، ص (٢٩٠). وتحفة التحصيل، ص (٣٢٥).

(٢) سيأتي بعد قليل أن هذا رأي أبي حاتم ومن تابعه، وهناك رأي آخر بأنها رواية متصلة، وهو ما أرجَّحه.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب لا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، ح (٦٤١٢)، (٨٨/٨). وهدي الساري، ص (٤١٣).

(٤) أحكام النساء، للإمام أحمد، ح (٨٦)، ص (٥٥). والتاريخ الكبير، ت (١٣٧٥)، (٥١٨/٣). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (١٢٠)، ص (٧٥). والإرشاد، ت (١٤٦)، (٣٠٦/١). وتهذيب الكمال، ت (٢٣٧٢)، (٩٣/١١). والكاشف، ت (١٩٦٩)، (٤٤٥/١). وإكمال مغلطاي، ت (٢٠٥١)، (٣٦٣/٥). والتقريب، ت (٢٤٠٩)، ص (٢٤٢). والتحفة اللطيفة، ت (١٥٥٧)، (١٦١/٢).

(٥) معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ت (١٧٣٤)، (١٧٤٩/). وتهذيب الكمال، ت (٣٤٩١)، (٤٤٦/١٥). والتقريب، ت (٣٥٤٢)، ص (٣١٨).

- ١- موسى بن ميسرة، الدَّيْلِي. ثقة^(١).
- ٢- سعيد بن أبي هند. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
- ٣- أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في هذا الحديث.
- دراسة إسناد متابعة أسامة بن زيد لنافع عند ابن أبي شيبه في المصنف:
- ١- وكيع بن الجراح. ثقة راوية الثوري. تقدم في الحديث الثاني.
- ٢- أبو أسامة، حماد بن أسامة. ثقة، ثبت، كان يدلس قديما ثم رجع عنه وبيَّنه^(٢).
- ٣- أسامة بن زيد، الليثي. صدوق، يهم، لكنه صحيح الكتاب. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٤- سعيد بن أبي هند. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
- ٥- أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في هذا الحديث.
- دراسة إسناد متابعة يزيد بن عبد الله بن الهاد لنافع عند الحاكم في المستدرک:
- ١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- إسماعيل بن قُتَيْبَةَ بن عبد الرحمن، أبو يعقوب، النَّيسَابُورِي. ثقة^(٣).
- ٣- يحيى بن يحيى، النيسابوري. ثقة، ثبت، حجة، مقدم على غيره^(٤).
- ٤- الليث بن سعد. ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. تقدم في الحديث الخامس.
- ٥- يزيد بن عبد الله بن الهاد. ثقة مقدم على أناس وروايته عن عمير مولى أبي اللحم مرسله على ما صححه ابن حجر^(٥).
-
- (١) تهذيب الكمال، ت(٦٣٠٦)، (١٥٦/٢٩). والكاشف، ت(٥٧٣٧)، (٣٠٨/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٤٨٢٥)، (٣٩/١٢). والتقريب، ت(٧٠١٦)، ص(٥٥٤).
- (٢) معرفة الثقات، ت(٣٥٢)، (٣١٨/١). والطبقات الكبير، ت(٣٥٥٥)، (٥١٧/٨). والجرح والتعديل، ت(٦٠٠)، (١٣٢/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٤٧١)، (٢١٧/٧). وتاريخ الإسلام، ت(١٠٨)، (٦١/٥). والسير، ت(٧٦)، (٢٧٧/٩). وتهذيب التهذيب، ت(١)، (٢/٣). والتقريب، ت(١٤٨٧)، ص(١٧٧). وطبقات المدلسين، ت(٤٤)، ص(٣٠). وإكمال مغلطاي، ت(١٣٢٩)، (١٣٢/٤). وتحفة اللبيب، ت(٣٧٧)، (٣٦٠/١).
- (٣) المستدرک، كتاب الجنائز، ح(١٣٨٩)، (٣٥٦/٢). وتاريخ الإسلام، ت(١٤٩)، (٧٢١/٦). والسير، ت(١٦٠)، (٣٤٤/١٣).
- (٤) التاريخ الكبير، ت(٣١٣١)، (٣١٠/٨). وتهذيب الكمال، ت(٦٩٤٣)، (٣١/٣٢). وتاريخ الإسلام، ت(٤٧٩)، (٧٢٩/٥). والكاشف، ت(٦٢٦٤)، (٣٧٨/٢). والتقريب، ت(٧٦٦٨)، ص(٥٩٨).
- (٥) الجرح والتعديل، ت(١١٥٦)، (٢٧٥/٩). وتهذيب الكمال، ت(٧٠١١)، (١٦٩/٣٢). وتهذيب التهذيب،

٦- سعيد بن أبي هند. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٧- أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في هذا الحديث.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو بكر، القطيعي.

ولد سنة أربع وسبعين ومائتين. وحَدَّث عن: إبراهيم الحرِّي، وعبد الله بن أحمد. وعنه: الدَّارِقُطْنِي،

والحاكم، وخلق.

قال الدَّارِقُطْنِي، والحاكم، وابن نقطة، وابن كثير: "ثقة". زاد الحاكم: "مأمون". وصحح حديثه في

مستدرکه. وقال مُحَمَّد بن أبي الفوارس: "كان مستورا صاحب سُنَّة، ولم يكن في الحديث بذاك"^(١). وقال

البرقاني: "صدوق لا يُشكَّ في سماعه، وإمَّا كان فيه بله". وقال الذهبي: "صدوق في نفسه مقبول، تغير

قليلا".

مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه: ثقة، تغير قليلا بأخره.

٢- أبو عبد الرحمن، عَبْدُ اللَّهِ بنُ أَحْمَد بنِ مُحَمَّد بنِ حَنْبَل بنِ هِلَال، الشَّيْبَانِي.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَسُوَيْد بنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي بَكْر بنِ أَبِي شَيْبَةَ. وَعَنْهُ: النَّسَائِي، وَالْبَغَوِي، وَالطَّبْرَانِي.

قال النسائي، والخطيب، وابن حجر: ثقة. زاد الخطيب: ثبت، فهم. وقال السلمي: "سألت الدارقطني

عن عبد الله بن أحمد، وحنبل بن إسحاق فقال: "ثقتان، ثبتان".

مات سنة تسعين ومائتين^(٣). وخلاصة حاله أنه ثقة، ثبت.

٣- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله، الشَّيْبَانِي.

ت(٦٥١)، (٣٣٩/١١). وتاريخ الإسلام، ت(٣٢٣)، (٧٥٥/٣). والسير، ت(٨٨)، (١٨٨/٦). والكاشف،

ت(٦٣٢٥)، (٣٨٥/٢). والتقريب، ت(٧٧٣٧)، ص(٦٠٢). وثقات العجلي، ت(٢٠٢٢)، (٣٦٥/٢). وتحفة

التحصيل، ص(٣٥١). والمستدرک، كتاب الجنائز، ح(١٣١١)، (٣١٨/٢).

(١) ردَّ عنه الاتهام: الحاكم، والخطيب، والذهبي، وابن كثير، وبيَّنوا أنه طعنٌ لم يُؤثِّر عليه، وأنه لم يمنع من

الرواية عنه. واتَّهمه ابنُ الفرات، وابن الصلاح بالاختلاط، ودافع عنه الذهبي والعراقي، ورد ابن حجر، والسخاوي

دفاعهما.

(٢) تاريخ الإسلام، ت(٢٦٢)، (٢٨٢/٨). والميزان، ت(٣٢٠)، (٨٧/١). واللسان، ت(٤٢٦)، (٤١٨/١).

والدليل المغني، ت(٣٤)، (٨٢).

(٣) تاريخ بغداد، ت(٤٩٠٤)، (١٢/١١). وتهذيب الكمال، ت(٣١٥٧)، (٢٨٥/١٤). والسير، ت(٢٥٧)،

(٥١٦/١٣). وتهذيب التهذيب، (١٤١/٥). والتقريب، ت(٣٢٠٥)، ص(٢٩٥). وسؤالات السلمي للدارقطني،

ص(٢١٤)، س(٢٢٤).

ولد سنة أربع وستين ومائة. وروى عن: عبد الرزاق، وسفيان بن عيينة. وَعَنْهُ: الشيخان، وغيرهما.

قال ابن سعد: "ثقة ثبت صدوق". وقال العجلي: "ثقة ثبت". وقال أبو حاتم: "حجة". وقال النسائي: "الثقة المأمون". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه حجة".

مات سنة تسعين ومائتين^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت حجة.

٤- عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر، الحِمَيْرِي، مولا هم، الصَّنَعَائِي.

روى عَنْ: مَعْمَر، وعبد الله بن عمر العَمْرِي. وَعَنْهُ: أحمد بن حنبل، وأحمد بن الفرات، وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل: "أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع". وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة ثبت". وقال العجلي، وأبو داود: "ثقة". زاد العجلي: "كان يتشيع"^(٢). وقال النسائي: "فيه نظر لمن كتب عنه بآخره، كتبت عنه أحاديث مناكير".

وقال عباس بن عبد العظيم العنبري: "إنه لكذاب، والواقدي أصدق منه"^(٣). وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه، على تشيع فيه". وقال ابن خلفون في ثقاته: تُكَلِّم في مذهبه، ونُسب إلى التشيع، وهو عندنا ثقة مشهور حجة، وثقة أحمد بن صالح والبخاري وغيرهما، وهو أحفظ أصحاب معمر وأثبتهم من أهل صنعاء". وقال الذهبي: "صدوق في نفسه. وحديثه محتج به في الصحاح. ولكن ما هو ممن إذا تفرّد بشيء عدّ صحيحاً غريباً، بل إذا تفرّد بشيء عدّ منكراً". وقال: "الثقة الشيعي". وقال ابن حجر: "ثقة ... عمي في آخر عمره فتغير"^(٤) وكان يتشيع". وذكره في الطبقة الثانية من المدلسين.

مات سنة إحدى عشرة ومائتين^(٥). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. ومن نسبته إلى الضعف أراد حاله بعد الاختلاط، ومن كذّبه فكلامه مردود، كما بين الذهبي وغيره.

٥- عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفَرَزَارِي، أبو بكر.

(١) تهذيب الكمال، ت(٩٦)، (٤٣٧/١). وتهذيب التهذيب، ت(١٢٦)، (٧٢/١). والتقريب، ت(٩٦)، ص(٨٤).

(٢) لم يكن غالباً، ولا حملته التشيع على تأويل أو كذب، أو تقديم عليّ على غيره، كما يظهر لمن تدبر ترجمته.

(٣) رد عليه الذهبي وابن حجر. السير، ت(٢٢٠)، (٥٧١/٩). وتهذيب التهذيب، ت(٦٠٨)، (٣١٥/٦).

(٤) كان تغيره بعد سنة مائتين، واحتج به الشيخان فيما رواه من حديثه قبلها.

(٥) الجرح والتعديل، ت(٢٠٤)، (٣٨/٦). وثقات ابن حبان، (٤١٢/٨). والكامل، ت(١٤٦٣/٤٩٥)، (٥٦٤/٧). وتهذيب الكمال، ت(٣٤١٥)، (٥٢/١٨). والسير، ت(٢٢٠)، (٥٦٣/٩). وتاريخ الإسلام، ت(٢٣٢)، (٣٧٤/٥). وتهذيب التهذيب، ت(٦٠٨)، (٣١٠/٦). والتقريب، ت(٤٠٦٤)، ص(٣٥٤). وهدي الساري، ص(٤١٩). وتحفة اللبيب، ت(٩٩٧)، (٥٢٥/١). وإكمال مغطاي، ت(٣٢٩١)، (٢٦٦/٨).

روى عن: أبيه، وسعيد المقبري. وعنه: ابن المبارك، وغندر، وغيرهما.

قال ابن سعد، وابن معين، وابن عبد البر^(١)، وأحمد، وأبو داود، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وابن حجر في الفتح: ثقة. زاد أحمد: "ثقة"^(٢). وقال النسائي: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ". وقال في المشاهير: "كان يهتم في الشيء بعد الشيء". وقال ابن خلفون: "وثقه ابن المديني، وابن البرقي". وقال الذهبي، وابن حجر في التقريب: "صدوق". زاد ابن حجر: ربما وهم. وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"^(٣). وقال ابن أبي حاتم: "وهنه أبو زرعة". وقال القطان: "كان صالحا، تعرف وتُنكر"^(٤). والخلاصة أنه ثقة، له أوهام.

٦- سعيد بن أبي هند. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٧- الرجل هو يزيد، أبو مرة، مولى عقيل بن أبي طالب.

روى عن: عقيل بن أبي طالب، وأم هانئ بنت أبي طالب. وعنه: سعيد بن أبي هند، وسلمة بن دينار. قال ابن سعد، وابن حجر، والعجلي، والذهبي: "ثقة"^(٥). والخلاصة أنه ثقة.

٨- أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في هذا الحديث.

دراسة إسناد متابعة أسامة بن زيد لعبد الله بن سعيد عند أحمد في المسند:

١- عتاب بن زياد، الخراساني. ثقة^(٦).

٢- عبد الله بن المبارك بن واضح، الحنظلي. حجة، ثقة، مأمون، وهو أثبت أصحاب الأوزاعي^(٧).

(١) أقر ابن دقيق توثيق ابن عبد البر لعبد الله، ووافق عليه. شرح الإمام بأحاديث الأحكام، (٣٢٧/٢).

(٢) يعني قال: ثقة ثقة.

(٣) قال ابن حجر: "تكلم فيه أبو حاتم بعنت". اهـ. قلت: مجموع كلام الأئمة يؤكد لنا ذلك، إلا أنه لا يمكننا وصفه بالثقة المطلقة؛ حيث أشار ابن حبان والقطان مع أبي حاتم وأبي زرعة إلى ضعفه، ولكن كانت عبارة أبي حاتم شديدة، ولذا وصفته بما يجمع بين كلام الأئمة، والله أعلم. ينظر: هدي الساري، ص (٤٦٢).

(٤) المشاهير، ت (١٠٨٤)، ص (١٦٦). والتمهيد، (١٧٤/١٣). وتهذيب الكمال، ت (٣٣٠٧)، (٣٧/١٥). والكاشف، ت (٢٧٥٤)، (٥٥٨/١). وتهذيب التهذيب، ت (٤١٤)، (٢٣٩/٥). والتحفة اللطيفة، ت (٢٠٦٠)، (٣٢٨/٢). وتحفة اللبيب، ت (٨٣٢)، (٤٨٠/١). والتقريب، ت (٣٣٥٨)، ص (٣٠٦).

(٥) تهذيب الكمال، ت (٧٠٦٨)، (٢٩٠/٣٢). والكاشف، ت (٦٣٧٢)، (٣٩٢/٢). وتهذيب التهذيب، ت (٢٧٤)، (٢٧٤)، (٢٧٤/١١). والتقريب، ت (٧٧٩٧)، ص (٦٠٦).

(٦) تهذيب الكمال، ت (٣٧٦٥)، (٢٩١/١٩). وإكمال مغطاي، ت (٣٥٥٦)، (١٢٠/٩). والتقريب، ت (٤٤٢١)، (٤٤٢١)، ص (٣٨٠).

(٧) تاريخ دمشق، ت (٣٥٥٥)، (٣٩٦/٣٢). وتهذيب الكمال، ت (٣٥٢٠)، (٥/١٦). وتاريخ الإسلام،

٣- أسامة بن زيد، الليثي. صدوق، يهم، لكنه صحيح الكتاب. تقدم عند الحديث الرابع.

٦- سعيد بن أبي هند. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٧- أبو مرة، مولى عَقِيل بن أبي طالب. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٨- أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في هذا الحديث.

دراسة إسناد متابعة نافع لعبد الله بن سعيد عند عبد الرزاق في المصنف:

١- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم في الحديث الثالث.

٢- أيوب بن أبي تميمة، السخيتاني، أبو بكر^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره في نافع. وإذا كان من أهل البصرة، إلا أن رواية معمر المتكلم فيها هي ما حدث به بالبصرة، لا عن أهل البصرة، وهذا الحديث من رواية عبد الرزاق عنه وهي من أصح الروايات لأخذ عبد الرزاق من كتبه ومع كل هذا فللحديث متابعة عند الإمام أحمد، فزال ما يخشى من هذه الجهة^(٢).

٣- نافع. ثقة، ثبت، مقارن بسالم، وروايته عن بعض الصحابة مرسلة. تقدم في هذا الحديث.

٤- سعيد بن أبي هند. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٧- الرجل هو أبو مرة، مولى عَقِيل بن أبي طالب. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٨- أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في هذا الحديث.

النظر والترجيح:

يظهر أن مدار الحديث على سعيد بن أبي هند، واختلف عنه من وجهين:

ت(١٨٩)، (٨٨٢/٤). والطبقات الكبير، ت(٤٤٧١)، (٣٧٦/٩). وإكمال مغلطاي، ت(٣١٥٦)، (١٥٣/٨). والتقريب، ت(٣٥٧٠)، ص(٣٢٠).

(١) ثقات ابن حبان، (٥٣/٦). وتهذيب الأسماء واللغات، (١٣١/١). وتهذيب الكمال، ت(٦٠٧)، (٤٥٧/٣). وإكمال مغلطاي، ت(٦٣٩)، (٣٢١/٢). والتقريب، ت(٦٠٥)، ص(١١٧). وطبقات المدلسين، ت(٥)، ص(١٩).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١١٦٥)، (٢٥٥/٨). والمعرفة والتاريخ، (٢٠٠/٣). وتهذيب الكمال، ت(٦١٠٤)، (٣٠٣/٢٨). والسير، ت(١)، (١٦/٧). وإكمال مغلطاي، ت(٤٦٧٧)، (٣٠٠/١١). وميزان الاعتدال، ت(٨٦٨٢)، (١٥٤/٤). وتهذيب التهذيب، ت(٤٣٩)، (٢٤٣/١٠). والتقريب، ت(٦٨٠٩)، ص(٥٤١). وهدي الساري، (٤٤٤). وتحفة اللبيب، ت(٣٦٧)، (٩٨/٢).

فرواه جماعة عنه، عن أبي موسى الأشعري، مرفوعا. وهم:

١- موسى بن ميسرة، الدَّيْلِي. ثقة.

٢- نافع مولى ابن عمر. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة مرسله.

٣- أسامة بن زيد الليثي. صدوق، يهم، لكنه صحيح الكتاب.

٤- يزيد بن عبد الله بن الهاد. ثقة مقدم على أناس وروايته عن عمير مولى أبي اللحم مرسله على ما صححه ابن حجر.

ورواه ثلاثة عنه، عن رجل، عن أبي موسى، مرفوعا. وهم:

١- ابنه عبد الله. ثقة له أوهام.

٢- نافع مولى ابن عمر. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة مرسله.

٣- أسامة بن زيد الليثي. صدوق، يهم، لكنه صحيح الكتاب.

ويظهر أن نافعا وأسامة روي الحديث من الوجهين، ولكن تابعهم على الوجه الأول:

١- موسى بن ميسرة. ثقة.

٢- يزيد بن عبد الله بن الهاد. ثقة، مقدم على أناس.

وقد تكلم أهل العلم على الحديث منقسمين إلى فريقين، كل يرجح وجهًا، ولكن بعد تدبر كلامهم

تبين أن سبب النزاع لم يكن بسبب قوة أي وجه من جهة إتقان روايته وَوَهْمٍ معارضتهم، كما يشير إليه كلام

الحاكم من توهمه لعبد الله بن سعيد، ولكن كان الخلاف والترجيح بسبب ثبوت سماع سعيد من أبي

موسى من عدمه، فهو المناط الذي علق عليه كلُّ من الفريقين الإعلال، ولذا فالدارقطني يرجح الوجه الثاني

مبيناً أنه الصحيح^(١)، والأشبه بالصواب^(٢).

واعتمادُ الدارقطني كان على عدم سماع سعيد من أبي موسى، فقد سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ لَسَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ

فِيهِ نَفْسُ الْعَلَّةِ، فَقَالَ: "وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ؛ لِأَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هِنْدٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي مُوسَى شَيْئًا. وَقَالَ

أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مَرْثَدَةَ عُمَيْلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى فِي حَدِيثِ النَّهْيِ عَنِ اللَّعِبِ

بِالنَّزْدِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٣). وَهَذَا يُقْوِي قَوْلَ الْعَمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَجُلٍ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ"^(٤).

(١) يُقْوِي الدارقطني الوجه الصواب في حديث النرد بالوجه الصواب في حديث الحرير.

(٢) العلل، س(١٣١٩)، (٢٣٨/٧).

(٣) يقوي الدارقطني الوجه الصواب في حديث النرد بالوجه الصواب في حديث الحرير.

(٤) العلل، س(١٣٢٠)، (٣٤١/٧).

وأما البيهقي فيرجح الوجه الأول بالأكثرية مبينا أنه الأوَّل^(١). ويوافقه ابنُ عبد البر فيصح حديثنا هذا بدون الوسطة^(٢).

وأبو حاتم الرازي يبين أن سعيداً لم يَلْقَ أبَا مُوسَى الأشْعَرِيَّ ولا أبَا هريرة. ويبين أبو زرعة أن روايته عن عَلِيٍّ مرسله^(٣). وتبعهما العلائي وابن العراقي^(٤).

وأما ابن خزيمة وابن حزم فصححا خبر سعيد بن أبي هند في تحريم الحرير من روايته عن أبي موسى بغير واسطة^(٥). ويصححه الترمذي كذلك^(٦)، ويقبل البغوي والذهبي تصحيح الترمذي له^(٧). ويعترض ابن حجر حجر وابن دقيق العيد على التصحيح بالانقطاع الذي أشار إليه أبو حاتم والدارقطني^(٨).

وقد ذكر عبد الحق حديث تحريم الحرير وقول الدارقطني وما يعارضه من تصحيح الترمذي وسكت^(٩). وأما ابن القطان فيستدرك على عبد الحق بدلالة الانقطاع^(١٠).

ويذكر ابن الملقن كلام ابن القطان، ويعترض عليه بتصحيح الترمذي، ويجعله دليلاً على سماع سعيد من أبي موسى. ثم يذكر أن قول الدارقطني يؤيده كلام أبي حاتم الرازي، وأن ابن حبان أعلَّ حديث الحرير وأخرج حديث النرد^(١١).

وأيضاً فالإمام أحمد يحتج بحديث تحريم الحرير الذي هو من رواية سعيد عن أبي موسى، ويقول الأثرم

(١) السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب كَرَاهِيَةِ اللَّعِبِ بِالنَّرْدِ، ح(٢٠٩٥١)، (٣٦٣/١٠).

(٢) التمهيد، (١٧٤/١٣).

(٣) مراسيل ابن أبي حاتم، ت(١٢٠)، ص(٧٥). وجامع التحصيل، ت(٢٤٦)، ص(١٨٥). وتحفة التحصيل، ص(١٢٩).

(٤) شرح مشكل الآثار، ح(٤٨٢٣)، (٣١١/١٢). والمحلّى بالآثار، (٨٦/١٠). وسبل السلام، للصنعاني، ح(٤٩٤)، (٢٥٨/٢).

(٥) السنن، أبواب اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب، ح(١٧٢٠)، (٣٣٥/٣).

(٦) شرح السنة، (٣٦/١٢). والمهذب في اختصار السنن، للذهبي، ح(٦٦٥٢)، (١٤٩٨/٣).

(٧) شرح الإمام، (٣٢٧/٢). والتلخيص الحبير، (٨٧/١).

(٨) الأحكام الوسطى، (١٨٤/٤).

(٩) بيان الوهم والإيهام، ح(٤٤٨)، (٤٤٥/٢).

(١٠) البدر المنير، كتاب الطهارة، ح(١٢)، (٦٤٢/١). والإحسان، كتاب اللباس، ذكُرُ النَّبِيَّانِ بِأَنَّ لُبْسَ الْحَرِيرِ

لَيْسَ مِنْ لِبَاسِ الْمُتَّقِينَ، ح(٥٤٣٤)، (٢٥٠/١٢). وكتاب الحظر والإباحة، باب اللعب واللهو، ح(٥٨٧٢)، (١٨١/١٣).

له: إنه مرسل فيقول: وإن كان، وفي هذا الرد موافقة منه على القول بإرساله^(١).
 والطحاوي يستدل بحديث تحريم الحرير ويثبته، ويبين أنه رُوِيَ من حديث سعيد عن رجل عن أبي
 موسى، ويبين أن هذا لا يعارض رواية سعيد عن أبي موسى بدون واسطة^(٢).
 وعليه فالدارقطني، وابن القطان، وأبو حاتم الرازي، والعلائي، وابن العراقي، وابن حجر، وابن دقيق
 العيد، وابن القطان، وأحمد، والأثرم، وابن حبان يذهبون إلى الانقطاع في الحديث.
 وأما الحاكم، والبيهقي، والترمذي، وابن عبد البر، وابن خزيمة، وابن حزم، والبغوي، وابن الملقن،
 والطحاوي فيذهبون إلى الاتصال.
 ومن ثم فأرى أن حجة الفريق الأول هي حجة الدارقطني وأبي حاتم، وأنها نفسيهما اعتمادا على
 التاريخ بين وفاي أبي موسى وسعيد^(٣) فاستبعدا أو جزما بعدم السماع، وليس هذا قاطعا لأنه لم تثبت لدينا
 لدينا سنة ولادة سعيد.
 والفريق الثاني اعتمد على تصحيح الترمذي وابن خزيمة وعدم وجود قرينة قاطعة بعدم السماع.
 ويؤيد الفريق الثاني ورود أسانيد صحيحة مصرحة بسماع سعيد من أبي هريرة^(٤) المتوفى سنة سبع
 وخمسين^(٥)، وإخراج ابن حبان حديثه عنه في صحيحه^(٦). وأسانيد مصرحة بسماعه من أم هانئ بنت أبي
 أبي طالب^(٧) وقيل: هو مولى لها^(٨) وقد ماتت قبل سنة ستين^(٩). وكون سعيد مولى لسمره بن جندب المتوفى
 المتوفى سنة ثمان وخمسين^(١٠) فلا يستبعد سماعه من أبي موسى الأشعري المتوفى سنة خمسين أو اثنتين وخمسين
 أو ثلاث وخمسين.
 ومن ثم فيظهر أن سعيد بن عبد الله سمع الحديث بالوجهين معا، ولعل هذا هو سبب رواية الوجهين

-
- (١) أحكام النساء، ح (٨٦)، ص (٥٥).
 (٢) شرح مشكل الآثار، ح (٤٨٢٤)، (٣١١/١٢).
 (٣) لأن بين وفاتيهما حوالي ستين سنة، كما سبق في ترجمتيهما قريبا.
 (٤) شرح معاني الآثار، للطحاوي، ح (٢٢٣٧)، (٣٨٠/١).
 (٥) التقريب، ت (٨٤٢٦)، ص (٦٨٠).
 (٦) الإحسان، ح (٧٢)، (٢٧٣/١).
 (٧) المعجم الكبير، للطبراني، ح (١٠٥٦)، (٤٣١/٢٤).
 (٨) إكمال مغلطاي، ت (٢٠٥١)، (٣٦٤/٥).
 (٩) الإصابة، ت (٨١٠٦)، (٢٣٤/١٠). والتقريب، ت (٨٧٧٨)، ص (٧٥٩).
 (١٠) التقريب، ت (٢٦٣٠)، ص (٢٥٦).

ووجودهما عند اثنين من الرواة عن سعيد، وقد تقدم مثل هذا المذهب عن الضياء في المختارة^(١)، وسبق بيان بيان ذلك في الحديث الثاني. ويؤيده وجود الوجهين عند ابن عبد البر وعدم اعتبار أحدهما معلا للآخر^(٢). للآخر^(٢).

الحكم على الحديث بإسناد الحاكم إلى الوجهين:

الحديث بإسناد الحاكم من الوجهين صحيح.

التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ حرمة اللعب بالنرد، المعروف بالنردشير، وبالكعاب، وهو من الألعاب القديمة التي تعتمد على الحظ والمصادفة، وقد يكون فيها نوع فكر وحساب، ويعرف في عصرنا بطاولة الزهر، وبين النبي ﷺ أنه معصية لله تعالى، وصاحبه كصابغ يده في لحم الخنزير ودمه ليأكل منه^(٣)، فحرمة اللعب بالنرد كحرمة أكل لحم الخنزير ودمه المنصوص عليه في كتاب الله في قول الحق سبحانه: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ﴾^(٤).

قال النووي رحمه الله: "هَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ فِي تَحْرِيمِ اللَّعِبِ بِالنَّرْدِ، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ"^(٥).

والخلاصة أن النص الصريح الصحيح يحرم اللعب بالنرد، وهو ما عليه جماهير أهل العلم، سواء كان هذا النرد بقمار، أو كان بدون قمار، لإطلاق التحريم في الحديث، ومن أهل العلم من ذهب إلى كراهته ما لم يقترن به ما يجرمه كالقمار أو الإلهاء عن ذكر الله أو الأيمان الكاذبة، ومن ثم فسورة الخلاف بين الحرمة والكرهية منحصرة في اللعب بالنرد المجرد، وأما الشطرنج فغير النرد صفة وحكما، ومنهم من ألحقه به، وليس هذا موضع بيانه^(٦).

(١) المختارة، (٦٨/٢).

(٢) التمهيد، (١٧٤/١٣).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الشُّعْرِ، باب تَحْرِيمِ اللَّعِبِ بِالنَّرْدِشِيرِ، ح (١٠-٢٢٦٠)، (١٧٧٠/٤).

(٤) سورة البقرة، آية (١٧٣).

(٥) شرح صحيح مسلم، (١٥/١٥).

(٦) راجع: المغني، لابن قدامة، (١٥٤/١٤). والذخيرة، (٢٨٣/١٣). والاستذكار، (١٢٨/٢٧). والحاوي الكبير،

الكبير، (١٨٧/١٧). والكبائر، ص (٢٦٩). والميسر والقمار حقيقته وصوره المعاصرة، ص (١٥٥).

الحديث السابع.

قال الإمام الحاكم: "حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا هارون بن سليمان الأصبهاني، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن عمران بن الحكم السلمي، عن ابن عباس، قال: قالت قريش للنبي ﷺ: ادع ربك أن يجعل لنا الصفا ذهباً ونؤمن بك، قال: أتفعلون؟ [قالوا] (١): نعم، فدعا، فاتاه جبريل، فقال: إن الله يقرأ عليك السلام، ويقول: إن شئت أصبح الصفا ذهباً فمن كفر بعد ذلك عدبته عذاباً لا أعدبته أحداً من العالمين، وإن شئت فتحت لهم أبواب التوبة والرحمة، قال: بل باب التوبة والرحمة.

أخبرناه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني، حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، حدثنا أبو نعيم، ومحمد بن كثير، قالوا: حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، فذكره بإسناده نحوه. هذا حديث صحيح محفوظ من حديث الثوري، عن سلمة بن كهيل. وعمران بن الحكم السلمي تابعي كبير محتج به، وإنما أهملنا هذا الحديث - والله أعلم - لخلاف وقع من يحيى بن سلمة بن كهيل في إسناده. ويحيى كثير الوهم على أبيه.

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عمرو الصقار، ببغداد، حدثنا محمد بن إسحاق الصعاني، حدثنا الأخص بن جواب، حدثنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن عمران بن الجعد، عن ابن عباس، أن قريشاً قالت: يا محمد ادع ربك أن يجعل الصفا ذهباً ونؤمن لك، فقال رسول الله ﷺ: أتفعلون؟ قالوا: نعم، فأتى جبريل، فقال: استوثق، ثم أتى جبريل، فقال: يا محمد، إن الله قد أعطاك ما سألت إن شئت أصبح لك الصفا ذهباً ومن كفر بعد ذلك عدبته عذاباً لا أعدبته أحداً من العالمين، وإن شئت فتحت لهم باب التوبة والإنابة، فقال رسول الله ﷺ: باب التوبة والرحمة أحب إلي.

هذا الوهم لا يوهن حديث الثوري، فإني لا أعرف عمران بن الجعد في التابعين، وإنما روى إسماعيل بن أبي خالد، عن عمران بن أبي الجعد، فأما عمران بن الجعد، فإنه من أتباع التابعين (٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على سلمة بن كهيل، واختلف عنه من وجهين:

(١) كذا على الصواب، كما في طبقات الكتاب، ولكن في مطبوعة دار التأصيل: "قال". ينظر: المستدرک، ح(١٧٤/١٧٤)، (١١٩/١)، طبعة دار الكتب. و ح(١٧٤)، (١٠٩/١)، طبعة الحرمين. و(٥٣/١)، الهندية.
(٢) المستدرک، كتاب الإيمان، ح(١٧٥)، (٣١١/١).

الوجه الأول: الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن عمران بن الحكم السلمي، عن ابن عباس، مرفوعا.
الوجه الثاني: يحيى بن سلمة، عن سلمة بن كهيل، عن عمران بن الجعد، عن ابن عباس، مرفوعا.
تخريج الوجه الأول: الثوري، عن سلمة، عن عمران بن الحكم السلمي، عن ابن عباس، مرفوعا:
أخرجه الحاكم في مستدركه، كما هنا عن أبي العباس مُحَمَّد بن يَعْقُوب، عن هَارُونَ بن سُلَيْمَانَ
الأَصْبَهَانِيّ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيّ، عن سُفْيَانَ.
وعن مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ الأَصْبَهَانِيّ، عن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَيْسَى القَاضِي، عن أَبِي نُعَيْمٍ، وَمُحَمَّد بن
كَثِيرٍ، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِي، عن سلمة، به. وقال: "صحيح محفوظ".
وأخرجه أحمد في مسنده^(١)، عن ابن مهدي. وعن وكيع، عن الثوري، عن سلمة، به، بنحوه.
تخريج الوجه الثاني: يحيى بن سلمة، عن سلمة، عن عمران بن الجعد، عن ابن عباس، مرفوعا:
أخرجه الحاكم في المستدرك كما هنا، عن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَمْرُوَيْه، عن مُحَمَّد بن إِسْحَاق الصَّعَّانِيّ،
عن الأَخْوَص بن جَوَّابٍ، عن يَحْيَى بن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ سلمة، به. وحكم الحاكم بأنه وهم.
دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- مُحَمَّد بن يَعْقُوب بن يوسف بن مَعْقِل بن سِنَان، أَبُو العباس، الأَصْمُ.
ولد سنة سبع وأربعين ومائتين. وسمع: بحر بن نصر، وهارون بن سليمان الأصبهاني. وعنه: الحاكم،
وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ، وغيرهما.
قال أبو بكر بن خزيمة، وابن أبي حاتم، والخليلي، وأبو الوليد الباجي، والذهبي: ثقة. زاد ابن أبي حاتم:
صدوق.

توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٢- هارون بن سليمان بن داود بن بهرام بن بطة بن حريث السلمي الأصبهاني، الخزاز، أبو الحسن.
روى عن: ابن مهدي، ومعاذ بن هشام. وعنه: الوليد بن أبان، ومحمد بن يعقوب الأصم، وآخرون.
قال أبو نعيم وأبو الشيخ الأصبهانيان، وابن نقطة، والذهبي: "أحد الثقات".
توفي سنة ثلاث وستين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة.

(١) أحاديث ابن عباس رضي الله عنه، ح (٢١٦٦)، (٦٠/٤) و ح (٣٢٢٣)، (٢٨٤/٥).

(٢) تاريخ دمشق، ت (٧١٢٤)، (٢٨٧/٥٦). وتاريخ الإسلام، ت (٢٤٣)، (٨٤١/٧). وتذكرة الحفاظ، ت (٨٣٥)،
(٨٦٠/٣). والروض الباسم، ت (١١٠٢)، (١٢٧٠/٢).

(٣) أخبار أصبهان، (٢٢٦/٢). وطبقات المحدثين بأصبهان، (١٤/٣). وتكملة الإكمال، لابن نقطة، ت (٤١٢)،
(٣٠١/١). وتاريخ الإسلام، ت (٥٢٦)، (٤٤٣/٦). والسير، ت (٥٦)، (١٩٢/٩).

٣- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان. ثقة، ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم في الحديث الثاني.

٤- الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- سلمة بن كهيل بن حصين، الحضرمي.

ولد سنة سبع وأربعين. وحدث عن: سعيد بن جبير، وعمران السلمي. وعنه: ابنه يحيى، والأعمش، والثوري، وخلق.

قال أحمد: "كان ممتقنا للحديث". وقال العجلي، والنسائي، ويعقوب بن شيبه، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن معين، وابن سعد، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". زاد العجلي: "ثبت في الحديث، وفيه تشيع قليل". وزاد يعقوب: "ثبت، على تشيعه". وزاد النسائي: "ثبت". وزاد أبو حاتم: "ممتقن". وزاد أبو زرعة: "مأمون ذكي". وقال أبو داود: "كان يتشيع". وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه، وكذا ابن خزيمة، وأبو عوانة، والطوسي، والحاكم.

مات سنة إحدى وعشرين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت. وأما تشيعه فقليل، ولم يضر.

٦- عمران بن الحارث، السلمي، أبو الحكم، الكوفي.

روى عن: ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهما. وعنه: سلمة بن كهيل، وقتادة.

قال أبو حاتم: "صالح الحديث". وقال الحاكم: "تابعي كبير محتج به". وقال العجلي: "ثقة عندهم".

وقال ابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. وأخرج له مسلم في صحيحه حديثا متابعاً، وأخرج له الحاكم وصحح حديثه. وقال الذهبي: "قليل الحديث"^(٢). والخلاصة أنه ثقة، على ما نقله العجلي عن أهل العلم ويؤيده قول الحاكم، ولم أجد مسوغاً لإنزاله عنها، وأما كلمة أبي حاتم فغير معللة.

٧- عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف رضي الله عنه.

ابن عم رسول الله ﷺ. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان ابن ثلاث عشرة سنة إذ توفي النبي ﷺ.

روى عن: النبي ﷺ، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد رضي الله عنهما. وعنه: الحسن البصري، والحاكم

بن الأعرج، وغيرهما.

(١) تهذيب الكمال، ت(٢٤٦٧)، (٣١٣/١١). والسير، ت(١٤٢)، (٢٩٨/٥). وإكمال مغطاي، ت(٢١٣٤)،

(٢١/٦). والكاشف، ت(٢٠٤٦)، (٤٥٤/١). والتقريب، ت(٢٥٠٨)، ص(٢٤٨).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٦٤٦)، (٢٩٦/٦). وصحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان

نسخه، ح(٥٦)، (١٢٠٢/٣). والمستدرک، كتاب الإيمان، ح(١٧٦)، (٣١٢/١). وتهذيب الكمال، ت(٤٤٨٣)،

(٣١٣/٢٢). وتهذيب التهذيب، ت(٢١٦)، (١٢٤/٨). والتقريب، ت(٥١٤٧)، ص(٤٢٩). وتاريخ الإسلام،

ت(١٦٢)، (١١٥١/٢).

مات بالطائف، سنة ثمانٍ وستين، وقيل: "سنة تسع وستين"، وقيل: "سنة سبعين"^(١).

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن أحمد بن عمرويه، أبو عبد الله، المعدل الصَّفَّار، النَّيسَابُورِي.

سمع: محمد بن عبد الوهاب الفراء، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وغيرهما. وعنه: الحاكم، ومحمد بن عثمان بن ثابت الصيدلاني، وغيرهما.

أخرج له الحاكم، وصحح حديثه على شرط الشيخين^(٢) وحكم بصحة السند^(٣) وذكر في موضع أنه حدثه من أصل الكتاب^(٤). ووصفه الحاكم بالشاهد في تاريخ نيسابور، ووصفه السمعاني والذهبي بالمعدل. توفي سنة ثلاثمائة وثلاثين^(٥). وخلاصة حاله أنه صدوق؛ لإخراج الحاكم له، وتصحيح حديثه، ووصفه بالمعدل، وعدم وجود معارض للتوثيق القولي والفعلي في حق هذا الراوي.

وتمَّ إشكال لا بد من التنبيه عليه، وهو أن هذا الراوي شيخُ الحاكم، وقد ذكَّر الحاكم أنه حدثه ببغداد، ونقل الأئمة عن الحاكم أن وفاته كانت سنة ثلاثين وثلاثمائة، وهذا قد يستقيم مع المعروف من كون أول سماع الحاكم للحديث كان في هذه السنة، لكنه لا يستقيم مع كون الحاكم رحل إلى العراق أول رحلة إليها سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة من الهجرة، وقيل: "سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة" من الهجرة، ثم رحل إليها سنة ستين وثلاثمائة من الهجرة مرة أخرى.

فكيف يخبره هذا الشيخ ببغداد في سنة ثلاثين وثلاثمائة؟! الظاهر أن الحاكم تحمل هذه الأحاديث ببغداد بعد رحلته إليها، وكان ذلك من خلال كتب الشيخ بعد وفاته، بموجب إجازة أخذها منه الحاكم بنيسابور قبل موت الشيخ، ولذا يقول في جميع أحاديثه: أخبرنا. أو أن الحاكم رحمه الله وهم في سنة وفاة ذلك الشيخ. أو في كون الإخبار كان ببغداد، والله أعلم^(٦).

(١) معجم الصحابة، لابن قانع، ت(٥٠٢)، (٦٦/٢). وفضائل الصحابة، للنسائي، ص(٢٣). والاستيعاب، ت(١٥٨٨)، (٩٣٣/٣). وتهذيب الكمال، ت(٣٣٥٨)، (١٥٤/١٥).

(٢) المستدرک، ح(٥١٠/٤٩١٢)، (٢٢٤/٣)، و ح(١٠٥/٨٧٨٠)، (٦٤٥ و٦٤٤/٤)، طبعة دار الكتب.

(٣) المستدرک، ح(٣٩٤/٤٧٩٦)، (١٨٦/٣)، طبعة دار الكتب.

(٤) المستدرک، ح(٢٨/١٥٥٩)، (٥٩٠/١)، طبعة دار الكتب.

(٥) تاريخ بغداد، ت(١٨١)، (١٧٥/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٥٠٦)، (٥٩٤/٧). والروض الباسم، ت(٧٦٧)، (٨٧٠/٢).

(٦) تاريخ بغداد، ت(١٨١)، (١٧٥/٢) و ت(١٠٤٤)، (٥٠٩/٣). والإرشاد، ت(٧٥٨)، (٨٥٢/٣). والأنساب،

(٤٣٢/١). والبداية والنهاية، (٥٦٠/١٥). وثقات ابن قطلوبغا، ت(١٠٠٣٥)، (٣٩٣/٨). والسير، ت(١٠٠)،

٢- أَبُو بَكْرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ جَعْفَرٍ، الصَّعْغَانِي، ويقال: "الصَّاعْغَانِيُّ".

سَمِعَ: يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، وَيونس بن مُحَمَّدٍ الْمُؤَدَّب. وَعَنْهُ: مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، وَخَلْقٌ. قَالَ النَّسَائِيُّ: "لَا بَأْسَ بِهِ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيُّ فِي مَوْضِعٍ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "ثَبِتَ، صَدُوقٌ". وَقَالَ مُسْلِمٌ، وَابْنُ خَرَّاشٍ: ثِقَةٌ، مَأْمُونٌ. وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "ثِقَةٌ، وَفَوْقَ الثَّقَةِ". وَقَالَ الْخَطِيبُ: "كَانَ أَحَدَ الْأَثْبَاتِ الْمُتَقِنِينَ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ الْمَزِي: "أَحَدَ الثَّقَاتِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الْحُجَّةُ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ، ثَبِتَ".

تُوفِّيَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ، ثَبِتَ، وَيَعْتَبَرُ مِنْ قَوْلِي النَّسَائِيِّ بِمَا وَافَقَ فِيهِ الْأُئِمَّةُ^(٢).

٣- أَحوص بن جواب، الضبي، أبو الجواب، الكوفي.

رَوَى عَنْ: الثوري، ويونس بن أبي إسحاق. وَعَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاعْغَانِي، وَابْنُ نَمِيرٍ.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ مَرَّةً: "لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِي". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَالذَّهَبِيُّ: "صَدُوقٌ". وَقَالَ ابْنُ حِبَّانٍ: "كَانَ مُتَقِنًا، وَرُبَّمَا وَهَمٌ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ، رُبَّمَا وَهَمٌ".

مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ^(٣). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ صَدُوقٌ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْوَهْمَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ

حِبَّانٍ هُوَ سَبَبُ إِزْوَاجِهِ مِنَ الثَّقَةِ إِلَى الصَّدُوقِ.

٤- يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كَهْلِيلٍ، الْحَضْرَمِيُّ، الْكُوفِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَعَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، وَجَمَاعَةٍ. وَعَنْهُ: ابْنُهُ إِسْمَاعِيلُ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَّانِيُّ.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ". وَفِي رِوَايَةٍ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "مَنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ

بِالْقَوِي". وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "مَنْكَرُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِثِقَةٍ". وَقَالَ مَرَّةً: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ".

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "فِي أَحَادِيثِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى عَنْهُ مَنَاكِيرٌ". وَقَالَ فِي الْمَجْرُوحِينَ:

"مَنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، لَا يَحْتَجُّ بِهِ". وَقَالَ ابْنُ نَمِيرٍ: "لَيْسَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "وَاهِي

(١٧/١٦٢). وَتَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ت(٥٠٦)، (٧/٥٩٤). وَالرُّوضُ الْبَاسِمُ، ت(٧٦٧)، (٢/٨٧٠). وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ت(٧٨٠٤)، (٣/٦٠٨).

(١) الْجَرَحُ وَالْتِعْدِيلُ، ت(١٠٩٩)، (٧/١٩٥). وَتَارِيخُ بَغْدَادَ، ت(٧)، (٢/٤٤). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت(٥٠٥٣)، (٢٤/٣٩٦). وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ت(٤٧)، (٩/٣٥). وَالسِّيَرُ، ت(٢٢٤)، (١٢/٥٩٢). وَالتَّقْرِيبُ، ت(٥٧٢١)، ص(٤٦٧).

(٢) لَيْسَ هَذَا بَدْعًا مَنِيًّا، بَلْ سَبَقَنِي إِلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ. يَنْظُرُ: الْفَتْحُ، (١/٣٩٨).

(٣) ثَقَاتُ ابْنِ حِبَّانٍ، (٦/٨٩). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت(٢٨٦)، (٢/٢٨٨). وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ت(٦٧٤)، (١/١٦٧). وَالتَّقْرِيبُ، ت(٢٨٩)، ص(٩٦).

الحديث، شديد التشيع، غال فيه". وقال في موضع: "حديثه ليس بشيء". وفي موضع آخر: "ضعيف الحديث، وكان يغلو في التشيع". وقال ابن سعد: "كان ضعيفا جدا". وقال ابن المبارك: "ارم به". وقال أبو داود: "ليس بشيء". وقال الساجي: "ضعيف، في حديثه مناكير". وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو عَلِي الطُّوسِي: "يضعف في الحديث". وقال الدارقطني: "ضعيف". وقال مرة: "متروك". وقال الحاكم: "كثير الوهم عن أبيه". وقال في موضع آخر: "تَرَكُ حديث يحيى بن سلمة عن أبيه من المحالات التي يردّها العقل؛ فإنه لا خلاف أنه من أهل الصنعة، فلا يُنكَر لأبيه أن يخصه بأحاديث ينفرد بها". وذكره العقيلي، وأبو العرب، والبلخي، والمنتجالي، وابن شاهين في جملة الضعفاء. وفي كتاب الضعفاء، لأبي محمد ابن الجارود: "روى عن أبيه مناكير". وقال الذهبي: "وقد قواه الحاكم وحده. وأخرج له في المستدرک فلم يُصَب". وقال ابن حجر: "متروك وكان شيعيا".

توفي سنة تسع وسبعين ومائة، وقيل: "قبلها"^(١). وخلاصة حاله أنه شيعي، متروك، ومعظم النقاد تعددت أقوالهم فيه بين الجرح الضعيف والشديد، ولعل تفسير هذا أنه في نهاية أمره كثرت المناكير والواهيات في حديثه، فاستدعى رميه بالجرح الشديد بعد أن كان ضعفه محتملاً، والله أعلم.

٥ - سلمة بن كهيل. ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

٦ - عمران بن الجعد.

هذا الراوي هو عمران بن الجعد، كما هو الظاهر من سَنَد الحديث عند الحاكم، ولكن الإمام الحاكم حكم على يحيى بن سلمة بالوهم في اسمه، وأنه عمران بن أبي الجعد، وعَلَّل هذا بعدم معرفته عمران بن الجعد في التابعين.

والظاهر - والله أعلم - أن المسألة فيها خلافٌ، وأن الحاكم سلك وجهة واحدة، حيث إن البخاري وأبا حاتم قد ترجما لراويين أحدهما عمران بن الجعد، وهو من طبقة أتباع التابعين، والآخر عمران بن أبي الجعد، وهو من طبقة التابعين، وهذا هو ما جعل الحاكم يحكم بما سبق^(٢).

لكن من خلال البحث يتبين أن الراوي الثاني، وهو عمران بن أبي الجعد، والذي هو من طبقة التابعين يُطلق عليه جماعةٌ نفس اسم الراوي الأول فهو يُدعى عمران بن الجعد، ويقال: "ابن أبي الجعد"^(٣)، وبعض

(١) الجرح والتعديل، ت(٦٣٦)، (١٥٤/٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٨٣٨)، (٣٦١/٣١). وإكمال مغلطاي،

ت(٥١٣٧)، (٣٢١/١٢). وميزان الاعتدال، (٩٥٢٧)، (٣٨١/٤). والتقريب، ت(٧٥٦١)، ص(٥٩١).

(٢) التاريخ الكبير، ت(٢٨٢٥) و ت(٢٨٢٦)، (٤١٤/٦). والجرح والتعديل، ت(١٦٣٧) و ت(١٦٣٨)،

(٢٩٥/٦). وثقات ابن حبان، (٢٢٢/٥).

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني، س(٣٨٠)، ص(١١٤). وجامع التحصيل، ت(٥٨٩)، ص(٢٤٨). وتحفة

أهل العلم يجعلهما واحداً^(١).

ومن ثم لا يمكن الحكم على يحيى بالوهم؛ فلعله يقصدُ عمران بن أبي الجعد الذي هو من طبقة التابعين لكنه دعاه وسماه بالتسمية الأخرى له وهي عمران بن الجعد، فيكون هو هو نفسه عمران بن أبي الجعد. وما حكم به الحاكم ربما كان قويا إذا سمى الثوري هذا الراوي عمرانَ بن أبي الجعد، لكن الثوري رواه عن سلمة من طريق أخرى، ولذا فليس لدينا قرينة للحكم على يحيى بالوهم على أبيه في تسمية شيخه إلا ما جاء في ترجمة عمران، والأمر فيه الاحتمال السابق، ومن ثم فيحتمل الوهم، وهو الظاهر من حال يحيى نفسه، ويحتمل عدم الوهم وهو الظاهر من ترجمة عمران عند جماعة من الأئمة، فتبقى المسألة بدون مرجح، اللهم إلا مرجحاً واحداً هو كون العمرانين ليسا من شيوخ سلمة بن كهيل، فيكون يحيى وهم على أبيه في التسمية كلها، ويكون الراجح ما ذكره الثوري من كونه عمران السلمي، وأظن هذا مقصدَ الحاكم.

٧- ابن عباس رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

النظر في الإعلال:

تبين من خلال النظر فيما سبق أن الوهم الذي أشار إليه الحاكم غيرُ مقطوع به، وتبين كذلك أن مدار الحديث على سلمة بن كهيل، وأنه اختُلف عنه من وجهين: فرواه الثوري عنه، عن عمران بن الحكم السلمي، عن ابن عباس، مرفوعاً. ورواه ابنه يحيى عنه، عن عمران بن الجعد، عن ابن عباس، مرفوعاً.

فالخلاف بين الوجهين هو في تسمية شيخه، وعليه فالظاهر أن الراجح من الوجهين ما حكاه الثوري فيحيى - كما سبق في ترجمته - كثيرُ الوهم على أبيه، ويحيى متروك، والثوري ثقة حجة. وما ذكره الحاكم من قوله في يحيى: "تُرْكُ حديث يحيى بن سلمة عن أبيه من المخالات التي يردها العقل؛ فإنه لا خلاف أنه من أهل الصنعة فلا ينكر لأبيه أن يخصه بأحاديث ينفرد بها". اهـ، لا يدخل معنا هنا؛ لمخالفة يحيى للثقة، وليس هذا رداً لقول الحاكم إذ إنه - إن سلمناه للحاكم - يُحْمَلُ على الحالة التي قيل فيها، وعلى ما ماثلها من حالات التفرد، وليس على جميع الحالات، والله أعلم.

الحكم على الحديث من وجهه الأول الراجح بإسناد الحاكم:

الحديث من وجهه الأول صحيح بإسناد الحاكم. وقد قواه من هذا الوجه جماعةٌ من أهل العلم^(٢).

التحصيل، ص (٢٤٨). وثقات ابن قطلوبغا، ت (٨٤٩٩)، (٣٧٩/٧). وتلقيح فهوم أهل الأثر، ص (٣٦٢). والزهد، لأبي داود، ح (١٨٩)، ص (١٧٤). والسمت، لابن أبي الدنيا، ح (٦٢٧)، ص (٢٨١).
(١) ثقات ابن قطلوبغا، ت (٨٤٩٩)، (٣٧٩/٧).

(٢) المختارة، مسند ابن عباس رضي الله عنه، ح (١٠ و ١١ و ١٢)، (١٣/١٣). والبداية والنهاية، (٤/١٣١). ومجمع الزوائد،

التعليق على الحديث:

يُبين النبي ﷺ عظم فضلِ الله تعالى ورحمته بعباده، حيث لم يَعَجَل ﷻ عليهم بالعقوبة، ولم يُلحِثْهم إليها، بل إنهم لما طلبوا ما قد يكون سببًا لسخطِ الله عليهم، أرشدَ سبحانه نبيّه إلى غيرِ ما طلبوه؛ لكونه ﷻ عالمٌ بهم، وبأنهم لن يستطيعوا الوفاءَ بوعدهم فسيلحِقُهُم العقاب، ومن ثم فمن رحمته أنه أرشدهم إلى غيرِ ما طلبوه، وأنه لم يحقق لهم طلبًا قد يكون سببَ شرٍّ عليهم.

لذا فنحن نستفيد من هذا الحديث أيضا رحمةَ رسولِ الله ﷺ بأمته، حيث اختارَ ما ينفعهم مع ائذائهم له وافترائهم عليه، وفي الحديث أنّ اختيارَ الله للعبد أفضلُ من اختيارِ العبد لنفسه، وفيه أن من يكفر بعد المعجزات يعاجله الله بالعقاب كما حدث في الأمم السابقة، وفيه محاولة قريش تعجيزَ النبي ﷺ، وفيه شبهة كفار قريش بني إسرائيل في بعض الأمور، وفيه حوار الملائكة مع النبيين وأن جبريل رسولُ الله إلى رُسل بني آدم، وفيه إمكانُ تحويل الأشياء من صفة إلى صفة ومن جوهر إلى آخر بقدرته الله تعالى، وفيه كثرةُ أبواب التوبة والرحمة وتعدُّدها، وفيه سرعة الاستجابة لطلب رسولِ الله ﷺ مما يبين عظم مكانته عند الله تعالى.

الحديث الثامن.

قال الإمام الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّعَّانِيُّ. وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَهْدِي الْأَصْبَهَانِي. وَأَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعِ الْبَهْرَانِيِّ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُ قَالَ: أُرِيتُ مَا تَلْقَى أُمَّتِي بَعْدِي، وَسَفَكَ بَعْضُهُمْ دِمَاءَ بَعْضٍ، وَسَبَقَ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ كَمَا سَبَقَ فِي الْأَمَمِ قَبْلَهُمْ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يُؤَيِّنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفَاعَةً فِيهِمْ فَفَعَلَ."

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَمُحَرَّرٌ جَاهُ، وَالْعِلَّةُ عِنْدَهُمَا فِيهِ أَنَّ أَبَا الْيَمَانِ حَدَّثَ بِهِ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ مَرَّةً: عَنْ شُعَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ. وَقَالَ مَرَّةً: عَنْ شُعَيْبٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ أَنَسٍ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّهُ لَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عِنْدَ إِمَامٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَنْ شَيْخَيْنِ فَمَرَّةً يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ هَذَا، وَمَرَّةً عَنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ، قَالَ: قَالَ لَنَا أَبُو الْيَمَانِ: الْحَدِيثُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ، وَالَّذِي حَدَّثْتُمْ عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ غَلَطْتُ فِيهِ بِوَرَقَةٍ قَلْبْتُهَا. قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا كَالْأَخَذِ بِالْيَدِ^(١)، فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ هَانِيٍّ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي اليمان، وقد اختُلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق الصغاني، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزُّهري، عن أنس، عن أم حبيبة، مرفوعاً.

الوجه الثاني: أحمد بن حنبل، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن ابن أبي حسين، عن أنس، عن أم حبيبة، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: محمد بن إسحاق الصغاني، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزُّهري، عن أنس،

(١) وردت هذه العبارة عند الحاكم في المستدرک في موضع آخر بلفظ: كالأخذ باليد، والظاهر أن معناها التقوية والصحة، فكأنه يقول: هذا النص كالمقوي والمؤيد لما ذكرته، كما أن من يأخذ بيد غيره فإنما يقويه ويساعده. ينظر: المستدرک، (١٣٩/١) و(٧٥/٢) و(١٢/٣)، طبعة العلمية.

(٢) المستدرک، كتاب الإيمان، ح(٢٢٨)، (٣٣٩/١).

عن أم حبيبة، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيِّ، عن أَبِي اليمان، به.

وتابع محمد بن إسحاق الصغاني أحمد بن مهدي الأصبهاني، أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن محمد بن عبد الله الصفار، عن أحمد بن مهدي الأصبهاني، عن أبي اليمان، به.

وتابعه علي بن محمد بن عيسى، أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أحمد بن عبد الله المزني، عن علي بن محمد بن عيسى، عن أبي اليمان، به. وصحح إسناده من الطرق المتقدمة على شرط الشيخين. وتابعه ابن معين، أخرجه ابن معين في فوائده^(١)، عن أبي اليمان، به، بنحوه مختصرا.

وتابعه أبو زرعة الدمشقي، أخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه^(٢)، عن أبي اليمان، به، بنحوه. وروى أبو زرعة عن أحمد بن حنبل قوله: "لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، هَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ". وروى عن أحمد بن صالح أنه لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ. وقال الطبراني في الأوسط^(٣)، بعد إخرجه عن أبي زرعة الدمشقي: "مَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَّا شُعَيْبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو الْيَمَانِ". وقال البيهقي في البعث والنشور^(٤)، بعد إخرجه من طريق الطبراني: "هذا إسنادٌ صحيح". وتابعه عقبه بن مكرم، ودحييم، أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني^(٥)، عنهما، عن أبي اليمان، به، بنحوه.

وقال الدارقطني في العلل^(٦): "ليس بمحفوظ حديث الزهري، وحديث ابن أبي حسين أشبه". تخريج الوجه الثاني: أحمد بن حنبل، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن ابن أبي حسين، عن أنس، عن أم حبيبة، مرفوعا:

أخرجه الإمام أحمد في المسند^(٧)، عن أبي اليمان، به، بلفظ: "رَأَيْتُ مَا تَلَقَى أُمَّتِي بَعْدِي وَسَفَكَ بَعْضُهُمْ دِمَاءَ بَعْضٍ، وَسَبَقَ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا سَبَقَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَهُمْ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يُؤَلِّبَنِي شَفَاعَةً يَوْمَ

(١) ح(١٨٨)، ص(٢٣٥).

(٢) ح(١١٥٤)، ص(٤٥٦).

(٣) ح(٤٦٤٨)، (٥/٥٢).

(٤) بَابُ مَنْ يَشْفَعُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ غَيْرُهُ، ح(٥٤٤)، ص(٣٩٠). والبداية والنهاية، (٢٠/٢٢٩).

(٥) أحاديث أم حبيبة، ح(٣٠٧٧)، (٥/٤٢١).

(٦) س(٤٠٢٤)، (١٥/٢٧١).

(٧) المسند، أحاديث أم حبيبة، ح(٢٧٤١٠)، (٤٥/٣٩٩).

الْقِيَامَةِ فِيهِمْ فَفَعَلَ".

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: "قُلْتُ لِأَبِي: هَاهُنَا قَوْمٌ يُحَدِّثُونَ بِهِ عَنْ أَبِي الْيَمَانِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ"^(١).

وتابع الإمام أحمد بن حنبل أحمد بن عبد الوهاب، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير^(٢)، عن أحمد بن عبد الوهاب بن بحدّة، عن أبي اليمان، به، بنحوه، مختصراً.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث السابع.

٣- الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَبُو الْيَمَانِ، الْحَمَصِيُّ، الْبَهْرَانِيُّ.

روى عن: حريز بن عثمان، وشُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ. وعنه: أحمد بن حنبل، وابن مَعِينٍ، وخلق.

سئل عنه الإمام أحمد فَقَالَ: "أما حديثه عن صفوان بن عمرو وحريز، فصحيح". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "لم

يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا حديثاً واحداً، والباقي إجازة". وفي تاريخ البخاري: "سمع

شعيباً". وقال أبو الفتح الموصلي: "سماعه من شعيب مناولة". وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق". وَقَالَ ابْنُ

عمار الموصلي: "ثقة". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخليلي: "نسخة

شعيب رواها الأئمة عن الحكم، وتابع أبا اليمان علي بن عيسى الحمصي، وهو ثقة، ورواها عن أبي اليمان

محمد بن إسحاق الصغاني، وهو ثقة". وقال الذهبي: "ثقة حجة". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، يقال: إن

أكثر حديثه عن شعيب مناولة". وقال مرة: "جُمِعَ عَلَى ثِقَتِهِ". وقال مرة: "تُكَلَّمُ فِيهِ بِسَبَبِ الرِّوَايَةِ

بِالإِجَازَةِ". وَقَدَّمَ النَّسَائِيُّ سَهِيلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ عَلَيْهِ^(٣).

مات سنة اثنين وعشرين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة على قول ابن عمار الموصلي، ومن أنزله عنها

لا مبرر له، وما قيل في سماعه، وصيغة أدائه لمروياته عن شعيب، فلا يضر؛ لثقته ووجود مسوغات صحيحة

لعمله^(٥).

(١)المسند، أحاديث أم حبيبة، ح(٢٧٤١٠)، (٣٩٩/٤٥).

(٢)المعجم الكبير، أحاديث أم حبيبة، ح(٤١٠)، (٢٢٢/٢٣).

(٣)سؤالات الحاكم للدارقطني، ص(١٧١).

(٤)تهذيب الكمال، ت(١٤٤٨)، (١٤٦/٧). وإكمال مغلطاي، ت(١٣٠٥)، (١١٠/٤). وتحفة اللبيب،

ت(٣٧٢)، (٣٥٩/١). والعبر، (٣٠٣/١).

(٥)صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ح(٣٨٠٦)، (٢٠٠/٤). والتبيين لأسماء

٤- شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، الحمصي.

رَوَى عَنْ: نَافِعٍ، وَالزُّهْرِيِّ. وَعَنْهُ: عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، وَأَبُو الْيَمَانِ، وَآخَرُونَ.
 قَالَ أَحْمَدُ: "رَأَيْتُ كَتَبَ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ فَرَأَيْتُ كَتَبًا مَضْبُوطَةً مَقْيَدَةً. قِيلَ لَهُ: أَيْنَ هُوَ مِنْ يُونُسَ؟
 قَالَ: فَوْقَهُ. قِيلَ: فَأَيْنَ هُوَ مِنَ الزُّبَيْدِيِّ؟، قَالَ: مِثْلَهُ." وَقَالَ: "ثَبَتَ صَالِحُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ثِقَةٌ
 مِثْلُ يُونُسَ وَعَقِيلٌ"، يَعْنِي فِي الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ: "مَنْ أَثْبَتَ النَّاسَ فِي الزُّهْرِيِّ". وَقَالَ: "ثِقَةٌ، وَكَانَ عَسْرًا فِي
 حَدِيثِهِ". وَقَدَّمَهُ أَبُو زُرْعَةَ عَلَى ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ. وَقَالَ الْعَجَلِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ
 حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". زَادَ الْعَجَلِيُّ: "ثَبَتَ". وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: "مِنَ الثَّقَاتِ"^(١). وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الثَّقَةُ الْمَتَّقَنُ". وَذَكَرَهُ
 ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَخَرَجَ حَدِيثُهُ فِي صَحِيحِهِ، وَكَذَا الْحَاكِمُ، وَابْنُ خَزِيمَةَ. وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ،
 وَقَالَ: "كَانَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ وَمِنْ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، وَوَثِقَهُ دَحِيمُ
 وَابْرُقِيُّ وَغَيْرُهُمَا". وَذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ مَقْرُونًا مَعَ مَالِكٍ، وَمَعْمَرٍ، وَابْنِ
 عِينَةَ، وَعَقِيلٍ، وَيُونُسَ، وَالزُّبَيْدِيِّ. وَقَالَ الْآجَرِيُّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ: كَانَ أَصَحَّ حَدِيثًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بَعْدَ الزُّبَيْدِيِّ.
 وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: "كَانَ كَاتِبَ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ ثِقَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حَافِظٌ، أَثْنَى عَلَيْهِ الْأُمَّةُ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "اتَّفَقُوا
 عَلَيْهِ أَنَّهُ أَرْفَعُ دَرَجَةً فِي الزُّهْرِيِّ مِنْ ابْنِ أُخِيهِ"^(٢).

مات سنة اثنتين وستين ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة، من أثبت أصحاب الزهري.

٥- مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابٍ، أَبُو بَكْرٍ، الْقُرَشِيُّ، الزُّهْرِيُّ، الْمَدِينِيُّ.

رَوَى عَنْ: ابْنِ عُمَرَ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ. وَعَنْهُ: صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَمَعْمَرٌ.

قَدَّمَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ كَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَابْنِ سِيرِينَ وَغَيْرِهِمَا. وَهُوَ أَثْبَتُ أَصْحَابِ

أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ. وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: "مُرْسَلُ الزُّهْرِيِّ شَرُّ مِنْ مُرْسَلِ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ حَافِظٌ، وَكُلَّمَا قَدَرَ أَنْ يُسَمِّيَ
 سَمَّى، وَإِنَّمَا يَتْرُكُ مَنْ لَا يُحِبُّ أَنْ يُسَمِّيَهُ". اهـ.

المدلسين، ص(٦٦). وتذكرة الحفاظ، للذهبي، ت(٤١٨)، (١/٤١٢). وتذهيب تهذيب الكمال، ت(١٤٦٤)،

(٢/٤٢٠). وهدى الساري، ص(٣٩٩).

(١) علل الدارقطني، س(١)، (١/١٥٤).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن مسلم، ابن أخي الزهري.

(٣) تهذيب الكمال، ت(٢٧٤٧)، (١٢/٥١٦). وإكمال مغطاي، ت(٢٣٩٣)، (٦/٢٧٣). وتهذيب التهذيب،

ت(٥٩٨)، (٤/٣٥١). والسير، ت(٦٥)، (٧/١٨٧). وتحفة اللبيب، ت(٦٩٣)، (١/٤٤٥).

وَقَدْ أَنْفَرَدَ الزُّهْرِيُّ بِسُنَنِ كَثِيرَةٍ وَبِرَجَالٍ عِدَّةٍ لَمْ يَرَوْ عَنْهُمْ غَيْرُهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: "بَقِيَ ابْنُ شَهَابٍ وَمَا لَهُ فِي الدُّنْيَا نَظِيرٌ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي التَّذَكِرَةِ: "أَعْلَمَ الْحَفَاطُ". وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ: "الْحَفَاطُ الْحِجَّةُ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "الْفَقِيهَ، الْحَفَاطُ، مَتَّفِقٌ عَلَى جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْمُرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْمُدَلِّسِينَ. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً عَلَى مَا رَجَحَهُ الْمَزْيِيُّ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ إِمَامٌ، حَفَاطٌ، حِجَّةٌ، مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ جَلَالَةً وَإِتْقَانًا، وَرَوَاتُهُ عَنِ الْبَعْضِ مَرْسَلَةٌ. وَأَمَّا تَدْلِيلُهُ فَثَابِتٌ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ فِي سَعَةِ مَرَوِيَاتِهِ، وَلِذَا قَبِلَ الْأُئِمَّةُ عَنْعَتَهُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ يُجْعَلُ مِنْ أَهْلِ الْمُرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ^(٢).

٦- أَنَسُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ، الْأَنْصَارِيُّ، الْحَزْرَجِيُّ رضي الله عنه، خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ. وَعَنْهُ: الْحَسَنُ، وَأَبْنُ سِيرِينَ، وَالشَّعْبِيُّ، وَغَيْرِهِمْ. مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ^(٣).

٧- رَمْلَةُ بِنْتُ أَبِي سَفِيَانَ صَخْرِ بْنِ حَرْبِ بْنِ أُمِيَّةِ الْقُرَشِيَّةِ الْأُمَوِيَّةِ، أُمُّ حَبِيبَةَ، زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ.

هَاجَرَتْ مَعَ زَوْجِهَا عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَتَنَصَّرَ هُنَاكَ وَمَاتَ نَصْرَانِيًّا، فَتَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ هُنَاكَ.

رَوَتْ عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ. وَعَنْهَا: ذُكْوَانُ أَبُو صَالِحِ السَّمَانِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ: تُوْفِيَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ^(٤).

دراسة إسناد متابعة أحمد بن مهدي لمحمد بن إسحاق الصغاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن أحمد بن بطة، الصَّغَارِ. ثقة^(٥).

- (١) الجرح والتعديل، ت(٣١٨)، (٧١/٨). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(٣٤٧)، ص(١٨٩). وثقات ابن حبان، (٣٤٩/٥). وتهذيب الكمال، ت(٥٦٠٦)، (٤١٩/٢٦). وتاريخ الإسلام، ت(٣٠٤)، (٤٩٩/٣). والميزان، ت(٨١٧١)، (٤٠/٤). وتذكرة الحفاظ، (١٠٨/١)، ت(٩٧). والتقريب، ت(٦٢٩٦)، ص(٥٠٦).
- (٢) جامع التحصيل، ت(٤٤)، ص(١٠٩) و ت(٧١٢)، ص(٢٦٩). والمدلسين، لابن العراقي، ت(٦٠)، ص(٨٩). والتبيين، ت(٦٤)، ص(٥٠). والميزان، ت(٨١٧١)، (٤٠/٤). وفتح الباري، (٥/٢) و (٤٢٧/١٠).
- (٣) معجم الصحابة رضي الله عنه، لابن قانع، ت(١٠)، (١٤/١). والاستيعاب، ت(٨٤)، (١٠٩/١). وأسد الغابة، ت(٢٥٨)، (٢٩٤/١). وتهذيب الكمال، ت(٥٦٩)، (٣٧٨/٣). وتاريخ الإسلام، ت(١٢)، (١٠٥٧/٢).
- (٤) الاستيعاب، ت(٣٣٤٤)، (١٨٤٣/٤). وتهذيب الكمال، ت(٧٨٤١)، (١٧٥/٣٥).
- (٥) المستدرک، (٦٢٩/٩). والمستدرک، كتاب الإيمان، ح(١٥)، (٢٢٢/١) و ح(٦٥)، (٢٥٤/١) و ح(٨٢)، (٢٦٣/١) و ح(٩٨)، (٢٧٢/١). والسنن الكبرى، للبيهقي، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه، ح(٢٥١٩)، (١٠٧/٢). والأنساب، (٥٤٦/٣). والعبر، (٥٧/٢). وتاريخ الإسلام،

- ٢- أحمد بن مهدي بن رستم، الأصبهاني. ثقة^(١).
- ٣- الحَكَمُ بن نافع، أبو اليَمَان. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
- ٤- شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ، الحمصي. ثقة، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم في هذا الحديث.
- ٥- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم في هذا الحديث.

- ٦- أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه. صحابي جليل. خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في هذا الحديث.
- ٧- رملة بنت أبي سفيان، الأموية، أم حبيبة. زوج النبي صلى الله عليه وسلم. تقدمت في هذا الحديث.
- دراسة إسناد متابعة علي بن محمد بن عيسى للصغاني عند الحاكم في مستدركه:

- ١- أحمد بن عبد الله بن مُحَمَّدٍ، أبو محمد، المزني. ثقة^(٢).
- ٢- علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن الهروي. ثقة^(٣).
- ٣- الحَكَمُ بن نافع، أبو اليَمَان. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
- ٤- شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ، الحمصي. ثقة، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم في هذا الحديث.
- ٥- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم في هذا الحديث.

- ٦- أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه. صحابي جليل. خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في هذا الحديث.
- ٧- رملة بنت أبي سفيان، الأموية، أم حبيبة. زوج النبي صلى الله عليه وسلم. تقدمت في هذا الحديث.
- دراسة إسناد متابعة ابن معين للصغاني في فوائد ابن معين:
- ١- يحيى بن معين. ثقة ثبت مأمون^(٤).

ت(٣٠٠)، (٧٢٩/٧). والسير، ت(٢٤٨)، (٤٣٧/١٥). وتحفة اللبيب، ت(١١٠٥)، (٤١٧/٢).

(١) تاريخ دمشق، ت(٢٨٠)، (٤٠/٦). والسير، ت(٢٢٨)، (٥٩٧/١٢). والمستدرک، ح(٣١٦/٤٧١٨)، (١٦٣/٣). طبعة العلمية.

(٢) تاريخ دمشق، ت(٩٦٨٦)، (٢٣٨/٧١). وتاريخ الإسلام، ت(١٧٤)، (٩٣/٨). والسير، ت(١٢٩)، (١٨١/١٦). والروض الباسم، ت(٩٨)، (٢٣٥/١). والأنساب، (٢٧٥/٥).

(٣) ثقات ابن حبان، (٤٧٧/٨). والإرشاد، ت(٧٨٩)، (٨٧٣/٣). وتاريخ دمشق، ت(٥٠٦٠)، (٢٠٥/٤٣). والسير، ت(٢٢٤)، (٤٥٤/١٣). والمستدرک، كتاب الإيمان، ح(٢٢٨)، (٣٣٩/١).

(٤) الجرح والتعديل، ت(٨٠٠)، (١٩٢/٩). وتهذيب الكمال، ت(٣٩٣٤)، (٥٤٣/٣١). والتقريب، ت(٧٦٥١)، ص(٥٩٧). وتحفة اللبيب، ت(٥٩٤)، (١٥٣/٢).

- ٢- الحَكَمُ بن نافع، أبو اليَمَان. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
 ٣- شُعَيْبُ بنُ أَبِي حَمْرَةَ، الحمصي. ثقة، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم في هذا الحديث.
 ٤- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم في هذا الحديث.

- ٥- أَنَسُ بنُ مَالِكٍ رضي الله عنه. صحابي جليل. خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في هذا الحديث.
 ٦- رملة بنتُ أبي سفيان، الأموية، أم حبيبة. زوج النبي صلى الله عليه وسلم. تقدمت في هذا الحديث.

دراسة إسناد متابعة أبي زرعة الدمشقي للصفاني في تاريخ أبي زرعة:

- ١- أبو زرعة الدمشقي. ثقة مُقَدَّمٌ على أقرانه^(١).
 ٢- الحَكَمُ بن نافع، أبو اليَمَان. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
 ٣- شُعَيْبُ بنُ أَبِي حَمْرَةَ، الحمصي. ثقة، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم في هذا الحديث.
 ٤- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم في هذا الحديث.

- ٥- أَنَسُ بنُ مَالِكٍ رضي الله عنه. صحابي جليل. خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في هذا الحديث.
 ٦- رملة بنتُ أبي سفيان، الأموية، أم حبيبة. زوج النبي صلى الله عليه وسلم. تقدمت في هذا الحديث.

دراسة إسناد متابعة عقبة بن مكرم ودحيم للصفاني عند ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني:

- ١- عقبة بن مكرم، لم أستطع تمييزه: هل هو العمي أو الضبي، وعلى كل حال فالأول العمي. والخلاصة أنه ثقة ثبت، مقدم على بندار^(٢). والثاني الكوفي. والخلاصة أنه صدوق^(٣).
 ١ (مقرون)- عبد الرحمن بن إبراهيم، دحيم. ثقة ثبت، مقدم على جماعة، وهو من أعرف الناس بالشاميين وحديثهم^(٤).

- ٢- الحَكَمُ بن نافع، أبو اليَمَان. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
 ٣- شُعَيْبُ بنُ أَبِي حَمْرَةَ، الحمصي. ثقة، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم في هذا الحديث.

(١) تهذيب الكمال، ت (٣٩١٦)، (٣٠١/١٧). والتقريب، ت (٣٩٦٥)، ص (٣٤٧). وإرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لنايف المنصوري، ت (٥٣٦)، ص (٣٥٥).
 (٢) تهذيب الكمال، ت (٣٩٨٨)، (٢٢٣/٢٠). والعبر، (٣٤٦/١). والتقريب، ت (٤٦٥١)، ص (٣٩٥).
 (٣) تهذيب الكمال، ت (٣٩٨٩)، (٢٢٦/٢٠). والتقريب، ت (٤٦٥٢)، ص (٣٩٥).
 (٤) تهذيب الكمال، ت (٣٧٤٧)، (٤٩٥/١٦). والعبر، (٣٥٠/١). وتهذيب التهذيب، (٢٧٤)، (١٣١/٦). والتقريب، ت (٣٧٩٣)، ص (٣٣٥). وتحفة اللبيب، ت (٩٢٧)، (٥٠٦/١).

٤- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم في هذا الحديث.

- ٥- أنسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه. صحابي جليل. خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في هذا الحديث.
٦- رملة بنتُ أبي سفيان، الأموية، أم حبيبة. زوج النبي صلى الله عليه وسلم. تقدمت في هذا الحديث.
دراسة إسناد الوجه الثاني عند الإمام أحمد في المسند:

- ١- الحَكَمُ بن نافع. أبو اليَمَان. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
٢- شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ. ثقة، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم في هذا الحديث.
٣- عَبْدُ اللَّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي حُسَيْنِ التَّوْفَلِيِّ، الْقُرَشِيُّ الْمَكِّيُّ.
روى عَنْ: طَاوُسٍ، وَنَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَعَنْهُ: شُعْبَةُ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ، وآخرون.
قال ابن سعد، وأحمد، وأبو زُرْعَةَ، والعجلي، والنسائي، وأحمد بن صالح، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن سعد: "قليل الحديث". وقال ابن عبد البر: "ثقة عند الجميع". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَالِح". وذكره ابنُ حِبَّانَ، وابن خلفون في الثقات. وقال ابن خلفون: "هو ثقة، قاله ابن البرقي وابن عبد الرحيم". وقال ابن حبان في المشاهير: "من خيار أهل مكة وكان ثبناً". وخرج ابنُ خزيمة حديثه في صحيحه، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم^(١). والخلاصة أنه ثقة، وروايته عن عثمان رضي الله عنه مرسله^(٢). ولا مبرر لإنزال أبي حاتم له عن الثقة.
٤ و ٥- أنسُ وأم حبيبة رضي الله عنهما. من الصحابة الكرام. تقدمت ترجمتهما في هذا الحديث.
دراسة إسناد متابعة أحمد بن عبد الوهاب للإمام أحمد عند الطبراني في المعجم الكبير:

- ١- أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة. صدوق^(٣).
٢- الحَكَمُ بن نافع، أبو اليَمَان. ثقة. تقدم في هذا الحديث.
٣- شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ، الحمصي. ثقة، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم في هذا الحديث.
٤- عبد الله بن أبي حسين. ثقة، وروايته عن عثمان رضي الله عنه مرسله. تقدم في هذا الحديث.
٥- أنسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه. صحابي جليل. خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في هذا الحديث.
٦- رملة بنتُ أبي سفيان، الأموية، أم حبيبة. زوج النبي صلى الله عليه وسلم. تقدمت في هذا الحديث.

(١) مشاهير علماء الأمصار، ت (١١٦٧)، ص (١٧٧). وتهذيب الكمال، ت (٣٣٧٩)، (٢٠٥/١٥). وإكمال مغلطاي، ت (٣٠٣١)، (٣٠/٨). والتقريب، ت (٣٤٣٠)، ص (٣١١).
(٢) مراسيل ابن أبي حاتم، ت (١٨٧)، ص (١١٤).
(٣) تهذيب الكمال، ت (٧٤)، (٣٩٦/١). وتهذيب التهذيب، ت (٩٨)، (٥٨/١). والتقريب، ت (٧٣)، ص (٨٢). وإرشاد القاصي والداني، ت (١٣٦)، ص (١٣٢).

النظر في الخلاف:

يظهر من خلال التخرّيج أن هذا الحديث مداره على أبي اليمّان، وقد اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عن أبي اليمان، عن شُعَيْبٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أنسٍ، عن أم حبيبة، مرفوعاً.

وقد رواه عنه جماعة من الثقات، وهم:

١- محمد بن إسحاق الصغاني. ثقة ثبت.

٢- أحمد بن مهدي بن رستم، الأصبهاني. ثقة.

٣- علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن الهروي. ثقة.

٤- يحيى بن معين. ثقة ثبت مأمون.

٥- أبو زرعة الدمشقي. ثقة مُقَدِّمٌ على أقرانه.

٦- عقبة بن مكرم، الأول العمي. ثقة ثبت. والثاني الكوفي. صدوق.

٧- دحيم. ثقة ثبت، مقدم على جماعة، وهو من أعرف الناس بالشاميين وحديثهم.

والوجه الثاني: عن أبي اليمان، عن شُعَيْبٍ، عن ابن أبي حسين، عن أنسٍ، عن أم حبيبة، مرفوعاً.

وقد رواه عنه:

١- أحمد بن حنبل. وهو ثقة، ثبت، حجة. تقدم عند الحديث السادس.

٢- أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة. صدوق.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الأول؛ حيث رواه جماعة عن أبي اليمان أكثر عدداً وأوثق باجتماعهم

من راويي الوجه الثاني، خاصة وأن الوجه الأول من رواته دحيم وهو من أعرف الناس بحديث الشاميين

ومنهم أبو اليمان.

بالإضافة إلى ما نقله الحاكم من نص أبي اليمان على غلظه في التحديث به عن ابن أبي حسين،

ويؤكد هذا كون يحيى بن معين قد حدث به بالوجه الأول، ومحمد بن يحيى الذهلي يرويه بالوجه الثاني مع أن

رحلة ابن معين وسماعه من أبي اليمان كان متأخراً عن سماع الذهلي.

كل هذا يرجح الوجه الأول، بالإضافة إلى عدم وجود ما يؤيد الوجه الثاني، إلا نصوص من سمعوه

بالوجه الثاني، فالأصل أنهم يدافعون عما سمعوه فقط، فيقبل هذا منهم ويُعذرون في رد ما لم يصلهم علمه،

والله أعلم.

والقرينة التي اعتمد عليها من رد الوجه الأول، وهي كون الحديث لا أصل له عن الزهري، فأقول: تُفَرَّدُ

أبي اليمان به عن الزهري لا يضر، ولا يجعله لا أصل له ولو كانت هذه علة قوية لما حدث به الثقات

بالوجه الأول، ولأدركوا خطأ الحديث دون احتياجهم إلى سؤال أبي اليمان، ولَمَّا نبه عبد الله بن أحمد والدّه

إلى كون جماعةٍ يحدثون به عن الزهري، ولأدرك عبدُ الله نفسه قوةَ العلة التي أشار إليها الإمام أحمد، فكون جماعة يحدثون به بالوجه الأول، هو في ذاته قرينةٌ قوية تُرد ما أشار إليه الإمام، ولو قيل: "هؤلاء الجماعة غيرُ أقوياء"، لكان لنا أن نقول: كيف ومعظمهم ثقاتٌ، ولو كانوا غيرَ أقوياء ما اعتبرَ عبدُ الله بمخالفتهم ولا نبه والدَّهُ إليها.

وأما كلمةُ الذهبي رحمه الله، والتي قال فيها: "تَعَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ وَهَمَ فِيهِ أَبُو الْيَمَانِ، وَصَمَّمَ عَلَى الْوَهْمِ؛ لِأَنَّ الْكِبَارَ حَكَمُوا بِأَنَّ الْحَدِيثَ مَا هُوَ عِنْدَ الرَّهْرِيِّ". اهـ.

فأقول: غَلِطَ أَبُو الْيَمَانِ وَرَجَعَ عَنْ غَلَطِهِ فَمَا الضَّيْرُ إِذَا، ولماذا حَكَمْتَ أيها الإمام على أبي اليمان بالإصرار على الوهم، أليس هو من الكبار، أليس ابنُ معين ومن معه من الكبار !!!.

وأما كلمةُ الذهلي بأنهم لَقَّنُوا أبا اليمان: "الزهري"، بدلا من: "ابن أبي حسين"، فهذا لا دليل عليه.

ثم إن الحديث أينما دار دار على ثقة، فالزهري وابن أبي حسين ثقتان كما تقدم، والله أعلم^(١).

وأما كلمة الحاكم التي قال فيها: "وَقَدْ قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّهُ لَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عِنْدَ إِمَامٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَنْ شَيْخَيْنِ، فَمَرَّةٌ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ هَذَا، وَمَرَّةٌ عَنْ ذَاكَ". اهـ، فمردودة في مثل هذا الموطن، بل أقول: إن مثل هذه الحالة التي معنا تُثَبِتُ أن هذه القاعدة غيرُ مطردة، فهناك مواطن كالموطن الذي معنا يتعين فيه أحدُ الشيخين، ويكونُ التحديث عن الآخر خطأً فلا يمكننا العمل بهذه القاعدة في مثل هذه الحالة التي معنا، وإن كان مرادُ الحاكم أنها قاعدةٌ عامة يُؤخَذُ بها عند فقْدِ القرائن الأخرى، ولذا تراجع هو نفسه عنها في الحالة التي معنا اعتمادا على النص الذي نقله عن أبي اليمان.

ومن خلال النظر في أقوال الأئمة التي سبق نقلها عند تخريج الحديث نجد انقسامهم فريقين حول

ترجيح أحد الوجهين:

فالإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح، والدارقطني، والذهبي يصححون الوجه الثاني وَيُطْلُونَ الأول.

وأبو اليمان، وابن معين، والحاكم، والبيهقي يصححون الوجه الأول، وهو الراجح، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح:

الحديث بإسناد الحاكم من الوجه الأول صحيح.

التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ أنه أُمَّتَهُ سَيَصِيبُهَا بَعْضُ مَا أَصَابَ الْأُمَّمَ السَّابِقَةَ، كَالْفِتَنِ الَّتِي يَنْتُجُ عَنْهَا سَفْكُ الدَّمَاءِ،

وَأَنَّهُ أَرَى ذَلِكَ فَسَأَلَ اللَّهَ لَهُمُ الشَّفَاعَةَ فَأَعْطَاهَا، وَلِذَا فَنَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ثُبُوتَ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) تاريخ دمشق، (٧٠/١٥). وتهذيب الكمال، (١٥١/٧). والسير، (٣٢٢/١٠).

لأهل الكبائر من أمته، إذ سفك الدماء بدون وجه حق كبيرة، كما عند البخاري في صحيحه^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟، قَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَدْفُ الْمُخَصَّنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْعَافِلَاتِ".

ونستفيد أيضا أن أمة النبي سيقع فيها بعض ما وقع في الأمم السابقة من فتن، وكذلك علم رسول الله واطلاعه على بعض الغيب، ومكانة رسول الله ﷺ عند الله تعالى.

(١) كتاب الوصايا، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، ح(٢٧٦٦)، (١٠/٤).

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ.

قال الإمام الحاكم: "حَدَّثَنَا مُكْرَمُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي، بِعَدَادَ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السُّلَمِيِّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ الْأَعْرَجِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُ بِوَالِدَيْهِ، وَالذَّيُّوثُ، وَرَجُلَةٌ النَّسَاءُ".

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيه، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ (١)، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ الْأَعْرَجِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُ بِوَالِدَيْهِ، وَالذَّيُّوثُ، وَرَجُلَةٌ النَّسَاءُ" (٢).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَمَمْ يُجَرِّجَاهُ، وَالْقَلْبُ إِلَى رِوَايَةِ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ أَمِيلٌ حَيْثُ لَمْ يَذْكَرْ فِي إِسْنَادِهِ عُمَرَ (٣).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي بكر بن أبي أويس، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أيوب بن سليمان بن بلال، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن يسار، عن سالم، عن أبيه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: إسماعيل بن أبي أويس، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن يسار، عن سالم، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: أيوب بن سليمان بن بلال، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن يسار، عن سالم، عن أبيه، مرفوعاً.

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مكرم بن أحمد القاضي، عن محمد بن إسماعيل السلميّ، عن أيوب بن سليمان بن بلال، عن أبي بكر بن أبي أويس، به. ورجحه.

(١) هو إسماعيل بن أبي أويس. ينظر: إتحاف المهرة، ح(٩٥٢٠)، (٣٤٤/٨).

(٢) قال المناوي: "الذَّيُّوثُ: فَيُعُولُ مِنْ: دَيْثُ الْبَعِيرِ، إِذَا دَلَّتْهُ وَلَيْتَتْهُ بِالرِّيَاضَةِ، فَكَأَنَّ الدَّيُّوثَ ذُلُّ حَتَّى رَأَى الْمُنْكَرَ بِأَهْلِهِ فَلَا يَغْيِرُهُ. وَرَجُلَةٌ النَّسَاءُ: بَفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ، أَي: الْمَتَشَبِهَةٌ بِالرِّجَالِ فِي الزِّيِّ وَالْهَيْئَةِ لَا فِي الرَّأْيِ وَالْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ مَحْمُودٌ". فيض القدير، ح(٣٥٢٩)، (٣٢٧/٣).

(٣) المستدرک، کتاب الإیمان، ح(٢٤٥)، (٣٤٨/١).

وتابع أيوبَ عمرُ بن محمد، أخرجه أحمد في مسنده^(١)، عن يعقوب، عن عاصم بن محمد، عن أخيه عمر بن محمد، عن عبد الله بن يسار، به، بنحوه، وزيادات.

تخريج الوجه الثاني: إسماعيل بن أبي أويس، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن يسار، عن سالم، عن أبيه، عن جده، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق الفقيه، عن الحسن بن علي بن زياد، عن إسماعيل بن أبي أويس، به. وصحح إسناده. وأخرجه الضياء في المختارة^(٢)، من طريق الهيثم بن كليب الشاشي، عن إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن إسماعيل بن أبي أويس، به، بلفظه.

وتابع إسماعيل عبد الرحمن بن عبد الملك، أخرجه الطوسي في مختصر الأحكام^(٣)، عن أبي زرعة الرازي، عن عبد الرحمن بن عبد الملك، عن أبي بكر بن أبي أويس، به، بمثله. وقال: "حديث حسن".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- مكرم بن أحمد بن مكرم، أبو بكر البغدادي القاضي.

سمع: يحيى بن أبي طالب، وتمامًا. وعنه: الحاكم، وأبو علي بن شاذان، وغيرهما.

قال الخطيب: "ثقة". وأكثر عنه الحاكم، وصحح حديثه.

توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة على قول الخطيب، وعدم وجود معارض.

٢- محمد بن إسماعيل بن يوسف، أبو إسماعيل السلمي الترمذي.

روى عن: سعيد بن أبي مریم، وأيوب بن سليمان بن بلال. وعنه: أبو بكر الشافعي، وأبو بكر التّجّاد.

قال النسائي، وأبو بكر الخلال، وغيرهما: "ثقة". وقال ابن أبي حاتم: "سمعت منه بمكة، وتكلموا فيه".

وقال الدارقطني: "ثقة، صدوق، تكلم فيه أبو حاتم". وقال الخطيب: "كان فهما متقنا مشهورا بمذهب

السنة". وقال أبو العباس بن عقدة: "سمعت عمر بن إبراهيم يقول: أبو إسماعيل الترمذي صدوق مشهور

(١) هي متابعة قاصرة بالنسبة إلى أيوب وتامة بالنسبة إلى سليمان بن بلال، وقد أشار إليها البيهقي بعد تخريجه الحديث عن الحاكم، وقد أخرجه الإمام أحمد وغيره. ينظر: مسند أحمد، حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، ح(٦١٨٠)، (٣٢١/١٠). والسنن الكبرى، للبيهقي، كتاب الشهادات، باب الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنيتين، ح(٢١٠٢٥)، (٣٨١/١٠).

(٢) ح(١٩٨)، (٣٠٧/١).

(٣) كتاب البر والصلة، باب ما جاء في عقود الوالدين، ح(١٥٠٥)، (٣٨٢/٦).

(٤) تاريخ بغداد، ت(٧١٤٢)، (٢٩٥/١٥). والسير، ت(٢٩٤)، (٥١٧/١٥). والروض الباسم، ت(١١٢٠)، (١٣٠١/٢).

بالطلب". وذكره ابنُ حَبَّانٍ في الثقات. وقال الحاكم: "ثقة مأمون". وقال: "لم يتكلم فيه أبو حاتم". وقال مسلمة: "قاض ثقة". وقال الذهبي: "الثقة... انبرم الحال على توثيقه وإمامته". وقال ابن حجر: "ثقة، حافظ، لم يتضح كلامُ أبي حاتم فيه".

مات سنة ثمانين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٣- أيوب بن سليمان بن بلال، أبو يحيى القرشي.

روى عن: أبي بكر عبد الحميد بن أبي أويس، وعبد العزيز بن أبي حازم. وعنه: البخاري، ومحمد بن

إسماعيل السلمي.

قال أبو داود، ومسلمة، وابن يونس، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وقال الدارقطني: "ليس به بأس".

وقال أبو الوليد الباجي: "صالح، لا بأس به". وذكره ابن حَبَّانٍ في الثقات. وقال أبو الفتح الأزدي،

والساجي: يُحدث بأحاديث لا يُتابع عليها. وقال ابن عبد البر: "ضعيف". وقال الذهبي: "له نسخة

صحيحة يرويها عن عبد الحميد بن أبي أويس، عن أبيه سليمان بن بلال، ما عنده سواها". وقال أحمد:

أيوب أمثل من ابن أبي أويس^(٢).

مات سنة أربع وعشرين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة على قول أبي داود ومسلمة وابن يونس، وظاهر

كلام أحمد؛ لأنه جعله أمثل من إسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل عند أحمد لا بأس به على رواية، وثقة

على رواية أخرى^(٤)، ويُفهم من هذا أن أيوب ثقة عند أحمد، وبهذا يكون ثقة على قول الأكثرين، ولذا

وثقه الذهبي وابن حجر، ورد ابن حجر تضعيفه.

٤- أبو بكر بن أبي أويس المدني، اسمه: عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي

عامر، الأصبحي.

رَوَى عَنْ: سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وَالثَّوْرِيِّ. وَعَنْهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَأَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٠٨٥)، (١٩٠/٧). وثقات ابن حبان، (١٥٠/٩). وسؤالات الحاكم للدارقطني،

ت(١٧٥)، ص(١٣٨). وتهذيب الكمال، ت(٧١٨٨)، (٤٨٩/٢٤). والسير، ت(١٢٦)، (٢٤٢/١٣). وتهذيب

التهذيب، ت(٦٤)، (٦٢/٩). والتقريب، ت(٥٧٣٨)، ص(٤٦٨).

(٢) يعني: إسماعيل بن أبي أويس. ينظر: سنن أبي داود، ح(٣٢٩٢)، (١٨٤/٥). والمعرفة والتاريخ، (٤/٣).

(٣) ثقات ابن حبان، (١٢٦/٨). وتهذيب الكمال، ت(٦١٤)، (٤٧٢/٣). والعبر، (٣٠٦/١). والكاشف،

ت(٥١٦)، (٢٦١/١). وإكمال مغلطاي، ت(٦٤٨)، (٣٣٢/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٧٤٢)، (٤٠٤/١).

والتقريب، ت(٦١٣)، ص(١١٨). وتحفة اللبيب، ت(١٥٧)، (٣٠٥/١).

(٤) سنأتي ترجمته بعد قليل.

قال الدارقطني: "حجة". وقال ابن معين، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وقال ابن معين في رواية: "ليس به بأس". وقدمه أبو داود على أخيه إسماعيل تقديمًا عظيمًا. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يتفرد". وقال النسائي: "ضعيف". ونسبه الأزدي إلى الوضع ورد عليه الأئمة.

مات سنة اثنتين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، وقول الأزدي مردود، وقول النسائي معارض بتوثيق الأئمة، وتفرد لا يضر، وقول ابن معين مؤداها متقارب، فاعتمدت ما وافق غيره. ٥ - سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، أَبُو أَيُّوبَ، الْقُرَشِيُّ، التِّيمِيُّ.

روى عن: شريك بن أبي نمر، وصالح بن كيسان. وعنه: إسماعيل بن أبي أويس، وأبو بكر بن أبي أويس. قال ابن معين، وابن سعد، ويعقوب بن شيبه، والعجلي، والنسائي، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن سعد: "كثير الحديث". وقال ابن مهدي: "ندمت أن لا أكون أكثرت عنه". وقال الدارقطني: "ثبت". وقال الخليلي: "ثقة ليس بمكثر... وأثنى عليه مالك... وإذا روى عنه الثقات فكل حديثه محتج به". وقال أحمد: "لا بأس به". وذكره ابن حبان وابن خلفون وابن شاهين في الثقات. وخرج ابن حبان حديثه في صحيحه، والحاكم. وقال عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به، وليس ممن يعتمد على حديثه". وقال أبو حاتم: "متقارب". وقال ابن معين: "إنما وضعه عند أهل المدينة أنه كان على السوق، وكان أروى الناس عن يحيى بن سعيد"^(٢). وقال الذهلي: "مدار حديث ابن أبي عتيق"^(٣) علي سليمان بن بلال، ومدار حديث سليمان بن بلال على عبد الحميد بن أبي أويس، ومدار حديث عبد الحميد على أخيه إسماعيل بن أبي أويس، وأيوب بن سليمان بن بلال. وقدم على الدراوردي، وعلى هشام بن سعد. مات سنة اثنتين وسبعين ومائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، ومقدم على آخرين، وهو أروى الناس عن يحيى بن سعيد الأنصاري. وأما تليينه فردّه ابن حجر.

٦ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ، الْمَكِّيُّ الْأَعْرَجِيُّ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) ثقات ابن حبان، (٣٩٨/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٧٢١)، (٤٤٤/١٦). والميزان، ت(١٠٠٢١)، (٥٠٣/٤). وتهذيب التهذيب، ت(٢٣٧)، (١١٨/٦). وتحفة اللبيب، ت(٩٢٠)، (٥٠٤/١). (٢) هو الأنصاري.

(٣) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ.

(٤) الجرح والتعديل، ت(٤٦٠)، (١٠٣/٤). وثقات ابن حبان، (٣٨٨/٦). والمشاهير، ت(١١١١)، ص(١٧٠). وعلل الدارقطني، س(٣١٢٨)، (٢٣٠/١٣). والإرشاد، (٢٩٦/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٤٩٦)، (٣٧٢/١١). وإكمال مغطاي، ت(٢١٥٩)، (٤٦/٦). والكاشف، ت(٢٠٧٣)، (٤٥٧/١). وتهذيب التهذيب، ت(٣٠٤)، (١٧٥/٤). والتقريب، ت(٢٥٣٩)، ص(٢٥٠). وتحفة اللبيب، ت(٦١٥)، (٤٢٣/١).

روى عَنْ: سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَعَنْهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ. ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ. وَأَخْرَجَ لَهُ فِي صَحِيحِهِ. وَأَخْرَجَ لَهُ الضِّيَاءُ فِي الْمُخْتَارَةِ. وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَصَحَّحَ حَدِيثَهُ. وَحَسَّنَ الطُّوسِيُّ وَابْنَ كَثِيرٍ حَدِيثَهُ هَذَا. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "وَثِقٌ". وَصَحَّحَ سِنْدَ حَدِيثِهِ هَذَا. وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "مَقْبُولٌ". وَقَالَ الْمَنَاوِيُّ: "لَا تُعْرَفُ حَالُهُ"^(١). وَخِلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ صَدُوقٌ؛ لِإِخْرَاجِ مَنْ اشْتَرَطَ الصَّحَّةَ لَهُ وَتَحْسِينَ حَدِيثِهِ. وَقَوْلُ الْمَنَاوِيِّ مَرْدُودٌ بِمَعْرِفَةِ مَنْ خَرَّجَ لَهُ وَحَسَّنَ أَوْ صَحَّحَ حَدِيثَهُ. وَقَوْلُ ابْنِ حَجْرٍ مُعَارِضٌ بِعَمَلِ الْأَثْمَةِ، وَتَصْحِيحُ الذَّهَبِيِّ سِنْدَ حَدِيثِهِ بِمَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ ثَقَّةً عِنْدَ الذَّهَبِيِّ لِكَوْنِهِ مِمَّنْ يَرَى التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْحَسَنِ وَالصَّحِيحِ لَمْ أَجِدْ مَا يُؤَيِّدُهُ، خَاصَّةً وَأَنَّ الذَّهَبِيَّ حَكَمَ عَلَيْهِ فَقَالَ: "وَثِقٌ". وَلَمْ يَقْطَعْ بِثِقَّتِهِ.

٧_ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعَدَوِيِّ، أَبُو عُمَرَ، وَيُقَالُ: "أَبُو عَبْدِ اللَّهِ"، الْمَدِينِيُّ. سَمِعَ: أَبَاهُ، وَعَائِشَةَ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَغَيْرَهُمْ. وَعَنْهُ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَابْنُ شَهَابٍ. قَالَ أَحْمَدُ، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ: "أَصْحَحَ الْأَسَانِيدَ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ". وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ، وَالْعَجَلِيُّ: "ثِقَةٌ". زَادَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَثِيرُ الْحَدِيثِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ ابْنُ خَلْفُونَ: "كَانَ أَحَدَ الْفُقَهَاءِ الْجِلَّةِ الثَّقَاتِ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "أَحَدَ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَكَانَ ثَبَاتًا، عَابِدًا، فَاضِلًا". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "سَالِمٌ وَالْقَاسِمُ حَدِيثُهُمَا قَرِيبٌ مِنَ السَّوَاءِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ - أَيْضًا - قَرِيبٌ مِنْهُمَا، وَإِبْرَاهِيمُ أَعْجَبُ إِلَيَّ مُرْسَلَاتٍ مِنْهُمْ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الْحِجَّةُ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: رَوَاهُ سَالِمٌ عَنْ عَمِّ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ مَنْقُوعَةً قَطْعًا. مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَةٍ^(٢). وَالْخِلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ ثَبَتَ أَحَدَ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَأَثْبَتُ فِي أَبِيهِ مِنْ نَافِعٍ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مَرْسَلَةٌ.

٨_ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْقُرَشِيُّ، الْعَدَوِيُّ، الْمَكِّيُّ، ثُمَّ الْمَدِينِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) ثَقَاتُ ابْنِ حَبَانَ، (٢٣/٧). وَالْمُخْتَارَةُ، ح (١٩٨)، (٣٠٧/١). وَمُسْنَدُ الْفَارُوقِ، لِابْنِ كَثِيرٍ، كِتَابُ النِّكَاحِ، ح (٥٣٧)، (١٨٥/٢). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت (٣٦٧٠)، (٣٢٩/١٦). وَالنَّقْرِيْبُ، ت (٣٧١٩)، ص (٣٣٠). وَفَيْضُ الْقَدِيرِ، ح (٣٥٤٣)، (٣٣١/٣). وَمُسْتَخْرَجُ الطُّوسِيِّ عَلَى جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ، ح (١٥٠٥/٤)، (٣٨٢/٦). وَالْكَبَائِرُ، لِلذَّهَبِيِّ، الْكَبِيرَةُ رَقْم (٢٧)، ح (٢٠٢)، ص (٢٥٠). وَالْكَاشِفُ، ت (٣٠٦٧)، (٦٠٩/١).
(٢) مَرَاسِيلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، ت (١٢٧)، ص (٨١). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت (٢١٤٩)، (١٤٥/١٠). وَطَبَقَاتُ الْحَفَازِ، ت (٧٧)، (٨٨/١). وَإِكْمَالُ مَغْطَايَ، ت (١٨٠٩)، (١٨٤/٥). وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ت (٧٠٨)، (٤٣٦/٣). وَجَامِعُ التَّحْصِيلِ، ت (٢١٩)، ص (١٨٠). وَالنَّقْرِيْبُ، ت (٧٦٣٢)، ص (٥٩٦). وَتَنْثُلُ النَّبَالِ بِمَعْجَمِ الرِّجَالِ، لِأَحْمَدَ الْوَكِيلِ، ت (١١٩٢)، (٥١٤/٢).

رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَبِيهِ ﷺ. وَرَوَى عَنْهُ: ابْنُهُ سَالِمٌ، وَمَوْلَاهُ نَافِعٌ، وَغَيْرُهُمَا.

توفي في آخر سنة ثلاثة وسبعين، وهو أحد الصحابة الكرام، وكان شديد الزهد والعبادة والورع^(١).

دراسة إسناد متابعة عمر بن محمد لأيوب بن سليمان عند أحمد في مسنده:

١- يعقوب بن إبراهيم بن سعد، أبو يوسف، القرشي. ثقة على قول الأكثرين^(٢).

٢- عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. ثقة^(٣).

٣- عمير بن محمد بن زيد. صدوق^(٤).

٤- عبد الله بن يسار. صدوق. تقدم في هذا الحديث.

٥- سالم بن عبد الله بن عمر. ثقة ثبت أحد الفقهاء السبعة، وأثبت في أبيه من نافع، وروايته عن جماعة مرسله. تقدم في هذا الحديث.

٦- عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ. صحابي جليل. تقدم في هذا الحديث.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- الحسن بن علي بن زياد، السري.

سمع: إسماعيل بن أبي أويس، وعلي بن الجعد. وعنه: أبو العباس ابن حمدان، وأبو بكر الصبغي.

أخرج له البيهقي في الخلافيات، وقال: "وهذا المثل بهذا الإسناد غريب، ورواؤه ثقات". وأخرج له ووَصَفَ السند الذي هو أحد رواه بأنه: "سديد". وأخرج له -أيضا- من طريق الحاكم حديثا، ثم قال: "قال الحاكم رحمه الله: هكذا وجدته في كتابي عن الشيخ أبي بكر رحمه الله، وليس في إسناده إلا ثقة"

(١) الإصابة، (٤٨٥٦)، (٢٩٠/٦ وما بعدها). والسير، ت(٤٥)، (٢٠٣/٣).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٨٤٣)، (٢٠٢/٩). وثقات العجلي، ت(٢٠٤٩)، (٣٧٢/٢). وثقات ابن حبان،

(٢٨٤/٩). وتهذيب الكمال، ت(٧٠٨٢)، (٣٠٨/٣٢). وتاريخ الإسلام، ت(٤٢٧)، (٢٣٠/٥). والسير،

ت(١٨٤)، (٤٩١/٩). والتقريب، ت(٧٨١١)، ص(٦٠٧). وتحفة اللبيب، ت(٦٤١)، (١٦٣/٢).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٣٠٢٧)، (٥٤٢/١٣). وتهذيب التهذيب، ت(٩٢)، (٥٧/٥). والتقريب، ت(٣٠٧٨)،

ص(٢٨٦).

(٤) الجرح والتعديل، ت(٧١٨)، (١٣١/٦). والمشاهير، ت(٩٩٨)، ص(١٥٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٣٠٣)،

(٤٩٩/٢١). والكاشف، ت(٤١٠٨)، (٦٩/٢). ومن نُكِّلَ فيه، ت(٢٦٦)، ص(٤٠٤). وديوان الضعفاء،

ت(٣٠٩٧)، ص(٢٩٦). وإكمال مغلطاي، ت(٤٠٣٨)، (١١٥/١٠). والتقريب، ت(٤٩٦٥)، ص(٤١٧).

وَوَبَّتُ^(١). وأكثر عنه الحاكم في المستدرک^(٢)، وصحح حديثه^(٣). وأخرج له أبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم^(٤). والدارقطني في سننه^(٥).

مات فيما بين سنتي: (٢٩١هـ) و(٣٠٠هـ)^(٦). وخلاصة حاله أنه ثقة. فأحاديثه الكثيرة في المستدرک، المستدرک، والتي جاوزت الخمسين حديثاً كلها رواها عنه أبو بكر الصبغي، والمتدبر لترجمته^(٧) يدرك أنه كان عالماً بالرجال والجرح والتعديل، وحريصاً على الإسناد، ومن هذا حاله يبعد إكثاره عن ضعيف، خاصة وأن جملة من تلك الأحاديث تتعلق بالأحكام، فلما انضم إلى هذا ما سبق، مع إخراج من اشترط الصحة وتوثيق الحاكم والبيهقي كان ثقة، والله أعلم.

٣- إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك، أبو عبد الله بن أبي أويس، الأصبحي، المدني. روى عن: أبيه، وأخيه أبي بكر. وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود.

قال ابن معين: "صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك"، يعني: أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه. وفي رواية: "أبو أويس وابنه ضعيفان". وفي رواية: "ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث". وفي رواية: "مخلط، يكذب، ليس بشيء". وقال أحمد، وابن معين في رواية: "لا بأس به". وقال أحمد مرة: "هو ثقة، قام في أمر المحنة مقاماً محموداً". وقال أبو حاتم: "محلله الصدق، وكان مغفلاً". وقال ابن أبي حاتم فيما ذكره صاحب الكمال: "سألت أبي عنه فقال: كان من الثقات". وقال الخليلي: "قال أبو حاتم الرازي: كان ثبتاً في حاله". قال الخليلي: وجماعة من الحفاظ قالوا: كان ضعيف العقل. وقال الأزدي، والنسائي: "ضعيف". وقال النسائي مرة: "ليس بثقة". وقال الدؤلابي: "سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: "كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب". وقال ابن عدي: "روى عن خاله مالك أحاديث غير أنه لا يتابعه أحد عليهما، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس،

(١) الخلافيات، للبيهقي، ح(١٣٣٨)، (١٨٠/٢) و ح(١٨٦٨)، (٤٤٢/٢) و ح(٢٢٤٨)، (١٧٠/٣).

(٢) المستدرک، (٣٥٢/٩).

(٣) المستدرک، كتاب الإيمان، ح(٢١)، (٢٢٦/١) و ح(٥٠)، (٢٤٦/١) و ح(١٠٢)، (٢٧٤/١) و ح(٢٤٢)، (٣٤٦/١).

(٤) مستخرج أبي نعيم، ح(٤١٦)، (٢٢٩/١).

(٥) سنن الدارقطني، ح(٣٦٥٣)، (٣٨٨/٤).

(٦) تاريخ الإسلام، ت(١٦٢)، (٩٣٢/٦). والسير، ت(٢٧٤)، (٤٨٣/١٥). وتوضيح المشتبه، (٨٠/٥).

(٧) الإرشاد، ت(٧٤٧)، (٨٤٠/٣). والأنساب، (٥٢١/٣). وتهذيب الأسماء واللغات، ت(٢٩٣)، (١٩٣/٢).

وتاريخ الإسلام، ت(٤٥)، (٧٧٦/٧). والسير، ت(٢٧٤)، (٤٨٣/١٥). وتوضيح المشتبه، (٨٠/٥).

وَأَتَى عَلَيْهِ ابْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ. وَالْبُخَارِيُّ يُحَدِّثُ عَنْهُ الْكَثِيرَ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَبِيهِ أَبِي أُوَيْسٍ". وقال الدَّارِقُطِيُّ: "ليس أختاره في الصحيح". وقال البرقاني: قلت للدَّارِقُطِيِّ: لم ضعف النَّسَائِيُّ إسماعيلَ بنَ أبي أُوَيْسٍ؟ فقال: ذكر محمدُ بنُ موسى الهاشمي - وهو إمامُ كان النَّسَائِيُّ يخصّه بما لم يخصّ به ولده - فقال: حكى لي النَّسَائِيُّ أَنَّهُ حَكَى لَهُ سَلَمَةُ بنُ شَيْبٍ عنه قال: ثمّ توقف أبو عبد الرحمن النَّسَائِيُّ، فما زلتُ أذاريه أن يحكي لي الحكاية حتّى قال: قال لي سَلَمَةُ: سمعتُ إسماعيلَ بنَ أبي أُوَيْسٍ يقول: ربّما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم، فقلت للدَّارِقُطِيِّ: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ فقال: الوزير - يعني: ابن حنّابة - وكتبها من كتابه^(١). وقال أبو القاسم اللالكائي: "بالغ النَّسَائِيُّ في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبين لغيره؛ لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف". وقال الذهبي: "استقرّ الأمر على توثيقه، وتجنّب ما يُنكر له". وقال مرة: "مغفل، محله الصدق". وقال ابن حجر: "صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه". وقال مرة: "رؤينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعلّم له على ما يحدث به ليحدث به ويُعرض عما سواه. وهو مشعرٌ بأن ما أخرج به البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يُحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح؛ من أجل ما قدح فيه النَّسَائِيُّ وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه"^(٢).

مات سنة ستّ، ويقال: "سبع" وعشرين ومائتين. والخلاصة أنه ضعيف، على ما عليه غالب النقاد.

٤- أبو بكر بن أبي أُوَيْسٍ. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٥- سليمان بن بلال. ثقة مقدم على آخرين، وهو أروى الناس عن يحيى بن سعيد الأنصاري. تقدم في هذا الحديث.

٦- عبد الله بن يسار. صدوق. تقدم في هذا الحديث.

٧- سالم بن عبد الله بن عمر. ثقة ثبت أحد الفقهاء السبعة، وأثبت في أبيه من نافع، وروايته عن جماعة

(١) قال ابن حجر في التهذيب: "وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنّب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه: ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يُظن بهما أنهما أخرجاه عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري، والله أعلم".

(٢) الجرح والتعديل، ت(٦١٣)، (١٨٠/٢). والكامل، ت(١٥١/١٥١)، (٥٢٥/١). والكاشف، ت(٣٨٨)،

(١/٢٤٧). وتهذيب الكمال، ت(٤٥٩)، (١٢٤/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٦٧)، (٥٣٤/٥). وإكمال مغلطاي،

ت(٤٩٩)، (١٨٣/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٥٦٨)، (٣١٠/١). والتقريب، ت(٤٦٠)، ص(١٠٨). وهدي

الساري، ص(٣٩١).

مرسلة. تقدم في هذا الحديث.

٨- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في هذا الحديث.

٩- عمر بن الخطاب بن نُفَيْل بن عَبْدِ الْعُزَّى بن رِيَّاح، أمير المؤمنين، أَبُو حفص، الفُرشِي، العدوي رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ: أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه. وَعَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أَسْلَمَ بِمَكَّةَ قَدِيمًا، وَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشَهِدَ بَدْرًا، وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا. وَوَلِيَ الْخِلاَفَةَ

عَشْرَ سِنِينَ وَخَمْسَةَ أَشْهُرٍ، وَقِيلَ: "سِتَّةَ أَشْهُرٍ". وَدُفِنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ

صَهْبِيُّ بْنُ سَنَانَ رضي الله عنه.

مات سنة ثلاث وعشرين^(١). والخلاصة أنه أحد عظماء الصحابة، وثاني الخلفاء الراشدين.

دراسة متابعة عبد الرحمن بن عبد الملك لإسماعيل بن أبي أويس عند الطوسي في مستخرجه:

١- عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ، أَبُو زُرْعَةَ، الرَّازِيُّ. إِمَامٌ، حَافِظٌ، مُتَقِنٌ، نَاقِذٌ، ثِقَةٌ، مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ^(٢).

٢- عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه. صدوق يخطيء^(٣).

٣- أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ. ثِقَةٌ. تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٤- سَلِيمَانَ بْنُ بِلَالٍ. ثِقَةٌ مُقَدَّمٌ عَلَى آخَرِينَ أَرَوَى النَّاسَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ.

٥- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَّارٍ. صَدُوقٌ. تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٦- سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. ثِقَةٌ ثَبَتَ أَحَدَ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَأُثْبِتَ فِي أَبِيهِ مِنْ نَافِعٍ، وَرَوَيْتَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ

مرسلة. تقدم في هذا الحديث.

٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في هذا الحديث.

٨- عمر بن الخطاب رضي الله عنه. أحد عظماء الصحابة، وثاني الخلفاء الراشدين. تقدم في هذا الحديث.

النظر والترجيح:

يظهر من خلال التخريج ودراسة الأسانيد أن مدار هذا الحديث على أبي بكر بن أبي أويس، وقد

(١) تهذيب الكمال، ت(٤٢٢٥)، (٣١٦/٢١). وتاريخ الإسلام، (١٣٨/٢). والإصابة، ت(٥٧٦٢)، (٣١٢/٧).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٥٤٣)، (٣٢٤/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٦٠)، (٨٩/١٩). وتاريخ الإسلام،

ت(٣١٢)، (٣٦٠/٦). والتقريب، ت(٤٣١٦)، ص(٣٧٣).

(٣) الجرح والتعديل، ت(١٢٢٣)، (٢٥٩/٥). وثقات العجلي، ت(١٠٤٨)، (٧٩/٢). وثقات ابن حبان،

(٣٧٥/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٨٨٩)، (٢٦٠/١٧). والكاشف، ت(٣٢٥٦)، (٦٣٥/١). وتهذيب التهذيب،

ت(٤٤٧)، (٢٢١/٦). والتقريب، ت(٣٩٣٦)، ص(٣٤٥). وتحفة التحصيل، ص(٢٠٠). وهدي الساري،

ص(٤١٨).

اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن يسار، عن سالم، عن أبيه، مرفوعاً. وقد رواه عنه:

١- أيوب بن سليمان، وهو ثقة. وتابعه متابعه قاصرة عمر بن محمد.

الوجه الثاني: عن أبي بكر، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن يسار، عن سالم، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً. وقد رواه عنه:

١- إسماعيل بن أبي أويس. ضعيف.

٢- عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه. صدوق يخطيء.

وأخرج هذا الوجه الضياء وحسنه الطوسي، وحسنه ابن كثير لاختيار الضياء^(١).

والراجح هو الوجه الأول، حيث إن أيوب ثقة، وهو أمثل من إسماعيل، ونُسخته عن أبي بكر صحيحة، وقد تابعه عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. وهو صدوق.

وأما متابعه عبد الرحمن بن عبد الملك لإسماعيل فلا تنفعه؛ لأنه يخطيء. وهذا الحديث خرجه الطوسي عن أبي زرعة الرازي عن عبد الرحمن بن عبد الملك كما سبق في التحريج، والظاهر أن أحاديث أبي زرعة عن هذا الراوي فيها كثير من الغرائب^(٢). ويجاب عن تحسين الطوسي بأنه لعله ترجح عنده توثيق عبد الرحمن. ويجاب عن إخراج الضياء بأنه لعله ترجح عنده توثيق إسماعيل بن أبي أويس، وأما ابن كثير فتبع الضياء، وإلا فالقرائن لا ترجح إلا الوجه الأول، والله أعلم.

ثم إن الضياء قال: "رواه بعضهم من حديث عمر، وبعضهم من حديث عبد الله بن عمر". ونقل عن أحمد والنسائي تحريجه من الوجه الأول عن ابن عمر، ثم نقل عن ابن حبان تحريجه من حديث عمر من طريق عمر بن محمد.

فلعل هذا هو الذي رجح للضياء صحة الوجه الثاني عن عمر، بدليل نقله عن عمر بن محمد رواية هذا الوجه الثاني، فيكون عمر بن محمد روى الحديث بالوجهين، ولو صح هذا لكان للإعلال مسأله آخر، لكن الحديث عند ابن حبان في صحيحه^(٣) من طريق عمر بن محمد، عن عبد الله بن يسار، عن سالم، عن ابن عمر، وليس عن عمر، كما نقل الضياء، ومن ثم فهذا مرجح يُضاف إلى مرجحات الوجه الأول، وهو

(١) مسند الفاروق، لابن كثير، كتاب النكاح، ح (٥٣٧)، (١٨٥/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت (١٢٢٣)، (٢٥٩/٥).

(٣) الإحسان، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة ﷺ، باب إخباره عن البعث وأحوال الناس، ذكر نفي نظر الله ﷻ في القيامة إلى أقوام من أجل أفعال ارتكبوها، ح (٧٣٤٠)، (٣٣٤/١٦).

تخرُّجُ ابنِ حبانٍ له في الصحيح.

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح:

الحديث من الوجه الراجح حسن، فيه عبد الله بن يسار، صدوق، وعليه مدار الطرق.

التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ أن أصنافاً من أمته لا يدخلون الجنة، وهم العاقق للوالدين، والديوث الذي يرضى الفحش في أهله، والمترجلة المشبهة بالرجال فيما لا يحل لها التشبه بهم فيه، كتشبهها بهم في اللباس والزينة والكلام، قال الحافظ ابن حجر عند شرح حديث ابن عباس في البخاري بلفظ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ". قال: "قَالَ الطَّبْرِيُّ: الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ التَّشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ فِي اللَّبَاسِ وَالزِّيْنَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ وَلَا الْعَكْسُ، قُلْتُ: وَكَذَا فِي الْكَلَامِ وَالْمَشْيِ، فَأَمَّا هَيْئَةُ اللَّبَاسِ فَتَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ كُلِّ بَلَدٍ فَرُبَّ قَوْمٍ لَا يَفْتَرِقُ زَيْ نِسَائِهِمْ مِنْ رِجَالِهِمْ فِي اللَّبَسِ لَكِنْ يَمْتَازُ النِّسَاءُ بِالِاخْتِجَابِ وَالِاسْتِتَارِ، وَأَمَّا ذَمُّ التَّشَبُّهِ بِالْكَلَامِ وَالْمَشْيِ فَمُخْتَصٌّ بِمَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِ خَلْقَتِهِ فَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِتَكْلِيفِ تَرْكِهِ وَالِإِدْمَانِ عَلَى ذَلِكَ بِالتَّدْرِيجِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَتَمَادَى دَخَلَهُ الذَّمُّ، وَلَا سِيَّمَا إِنْ بَدَأَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِهِ، وَأَخَذَ هَذَا وَاضِحٌ مِنْ لَفْظِ الْمُتَشَبِّهِينَ ... وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الْمُرَادُ بِاللَّعْنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ تَشَبَّهَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ فِي الرِّيِّ، وَمَنْ تَشَبَّهَ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ كَذَلِكَ ... وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بِنِ أَبِي جَمْرَةَ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ مَا مُلَخَّصُهُ: ظَاهِرُ اللَّفْظِ الرَّجْرُ عَنِ التَّشَبُّهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَكِنْ عُرِفَ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْأُخْرَى أَنَّ الْمُرَادَ التَّشَبُّهُ فِي الرِّيِّ وَبَعْضِ الصِّفَاتِ وَالْحَرَكَاتِ وَنَحْوِهَا، لَا التَّشَبُّهُ فِي أُمُورِ الْخَيْرِ" (١). اهـ.

فهذه الأفعال من الكبائر التي ينال أصحابها نصيبهم من العذاب، ثم يدخلون الجنة حينما يأذن الله بشفاعته الشافعين (٢).

وقد تردُّ على هذا الحديث وأمثاله من الأحاديث التي ظاهرها تحريم الجنة على أناس شهدوا شهادة التوحيد، لكونهم ارتكبوا أفعالاً محرمة، قد ترد عليه شبهة أن النبي ﷺ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: "مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قَالَ: أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟، قَالَ: لَا، إِيَّيْ أَخَافُ أَنْ يَتَّكِلُوا" (٣).

والجواب أنهم لا يُجَلَدُونَ فِي النَّارِ، وَهَذَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ مُعَاذٍ، فَهَمَّ سَيَدْخُلُونَ النَّارَ مَدَّةً يَعْلَمُهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ، وَعَلَيْهِ فَمَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي مَعْنَاهُمْ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بَعْدَ

(١)فتح الباري، (١٠/٣٣٢).

(٢)راجع: فيض القدير، ح(٣٥٢٩)، (٣/٣٢٧). والكبائر، ص(٢٥٠).

(٣)صحيح البخاري، كتاب العلم، باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا، ح(١٢٩)، (١/٣٨).

الحساب مباشرةً، ومن ثم فالجمع بين الحديثين أنهم يعذبون في النار ثم يدخلون الجنة فيصدق عليهم أنهم لم يدخلوا النار مخلدين فيها ولم يدخلوا الجنة من أول مرة، وهذا واضح من حديث معاذٍ نفسه، بدليل قول رسول الله: "لا، إني أخاف أن يتكلوا"، ومعناه أنه يخاف أن يتكلوا على قول: لا إله إلا الله ويتركوا العمل، فيدخلوا النار ويُعذبوا فيها فترةً، فَمَنَعَ عنهم هذه البشرية؛ لأنه يريد أن يدخلوا الجنة دون مَسِيَسٍ من النار، ولا يُفهم أن قول: لا إله إلا الله -وهي عظيمة- تُدخل الجنة وحدها مجردةً عن العمل، وإلا لو كان ذلك مرادُ رسول الله، لانقطع هو نفسه عن العمل، ولانقطع معاذٌ عن العمل، فلما لم يتركوا العمل حتى الموت دل على أنهم لم يفهموا من الحديث ما قد يُظن من النجاة مع ترك العمل، والحقُّ سبحانه أمر بالعبادة والعمل حتى الموت فقال: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ (٩٨) وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾^(١). وقال سبحانه إخبارًا عن أهل النار: ﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ (٣٩) فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ (٤٠) عَنِ الْمُحْرِمِينَ (٤١) مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ (٤٢) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ (٤٤) وَكُنَّا نَحْوُ مَعَ الْخَائِضِينَ (٤٥) وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ (٤٦) حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ﴾^(٢).

وقد يكون المراد من الحديث أن من مات لا يشرك بالله شيئاً وكانت له ذنوبٌ فندم قبل الموت غفرها الله له، ومات على لا إله إلا الله فدخل الجنة، أما من مات وله ذنوبٌ لم يتب منها فهذا يُعذب بها في النار ثم يدخل الجنة، ومن ثم فلا تعارض أصلاً، ولذا يروي البخاري في صحيحه^(٣) أَنَّ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضٌ، وَهُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدِ اسْتَيْقَظَ، فَقَالَ: مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لا إله إلا الله، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟، قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟، قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ عَلَى رَعْمٍ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ، وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا قَالَ: وَإِنْ رَعِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ". قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا عِنْدَ الْمَوْتِ، أَوْ قَبْلَهُ إِذَا تَابَ وَنَدِمَ، وَقَالَ: لا إله إلا الله، غُفِرَ لَهُ.

والتأمل في الأحاديث الصحيحة في هذا الباب يجد أنها لا تدل إلا على ما سبق ذكره، فقد روى البخاري في صحيحه^(٤) عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إله إلا الله، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُ شَعْبِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إله إلا الله، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إله إلا الله، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُ دَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ".

(١) سورة الحجر، آية (٩٨ و٩٩).

(٢) سورة المدثر، آية (٣٩).

(٣) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الثياب البيض، ح (٥٨٢٧)، (١٤٩/٧).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ح (٤٤)، (١٧/١).

ففي الحديث دلالة قاطعة على أنهم يدخلون النار أولاً؛ لأن الخروج لا يكون إلا بعد وجود سابق فيها. وفي حديث الشفاعة عند البخاري في صحيحه^(١): "ثُمَّ أَعُوذُ الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْحَامِدِ، ثُمَّ أَخْرَجَ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فَيَمْنُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيائِي وَعَظَمَتِي لِأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ". فإذا كان من قال: لا إله إلا الله لا يدخلها أصلاً، فلمن تكون تلك الشفاعة إذا!!!.

والأدلة على ما ذكرته كثيرة جداً، ومن أقطعها وأقواها رؤية رسول الله ﷺ أناساً من أمته في النار يعذبون بذنوب وكبائر فعلوها، ولا شك أنهم ممن مات على لا إله إلا الله، لأنهم لو ماتوا على غيرها لكان كفركم أقوى من أي ذنب آخر، فلا يكون لذكر عذابهم بالذنب دون الكفر فائدة مع وجود الكفر، ولعلَّ رسول الله دحوقهم النار على الكفر لا على غيره من الذنوب^(٢).

فرؤيته ﷺ لهم يعذبون وهم ممن قال: لا إله إلا الله من أكبر الأدلة على ما ذكرته، فلا يمكن لأحد أن يقول: بأن أحاديث قول: لا إله إلا الله ناسخة لأحاديث العمل، إذ كيف يُوجَّه موقف هؤلاء الناس، وهذه الرؤيا التي لا مجال لدخول النسخ في أحاديثها، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، بابُ كَلامِ الرَّبِّ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، ح(٧٥١٠)، (١٤٦/٩).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غَلَطِ تَحْرِيمِ الْعُلُولِ وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، ح(١٨٢-١١٤)، (١٠٧/١)، وكتاب الكسوف، باب مَا عُرِضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ مِنْ أَمْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، (٦٢٣/٢)، وكتاب الإمارة، باب مَنْ قَاتَلَ لِلرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ اسْتَحَقَّ النَّارَ، (١٥١٣/٣).

الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ.

قال الإمام الحاكم: "أخبرناه أبو عبد الله محمد بن يعقوب، حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال لنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وَخُجِّ حَوْلَهُ: كَيْفَ أَنْتُمْ، رُبُّعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟، لكم الربع ولسائر الأمم ثلاثة أرباع. قال: قُلْنَا: كَثِيرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: كَيْفَ أَنْتُمْ، وَالثُّلُثُ؟، قَالَ: قُلْنَا: ذَلِكَ أَكْثَرُ، قَالَ: كَيْفَ أَنْتُمْ، وَالشَّطْرُ؟. قُلْنَا: ذَلِكَ أَكْثَرُ، قَالَ: أَهْلُ الْجَنَّةِ عِشْرُونَ وَمِائَةٌ صَفٌّ، أَنْتُمْ مِنْهَا ثَمَانُونَ صَفًّا. قَالَ: قُلْنَا: فَذَلِكَ الثُّلُثَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَجَلٌ.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ فِي أَكْثَرِ الْأَقَاوِيلِ (١).

دراسة الحديث:

يُشِيرُ الْحَاكِمُ إِلَى عِلَّةِ الْإِرْسَالِ فِي الْحَدِيثِ.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرک كما هنا، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن يحيى بن محمد بن يحيى، عن مسدد، عن عبد الواحد بن زياد، به. وأشار إلى الإرسال فيه. وأخرجه البيهقي في البعث والنشور (٢)، عن الحاكم، به. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣)، وأخرجه أحمد في المسند (٤). وأخرجه البزار في المسند (٥)، عن عَمْرُو بْنِ بَشْرِ النَّاجِيِّ. وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦)، عن أحمد بن القاسم بن مساور. كلهم: (ابن أبي شيبة، وابن حنبل، وعمرو بن بشر، وأحمد بن القاسم)، عن عفان، عن عبد الواحد، به، بنحوه.

وقال البزار: لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ. اهـ، بتصرف يسير.

وقال الطبراني: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا الْحَارِثُ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ".

(١)المستدرک، کتاب الإیمان، ح(٢٧٨)، (١/٣٦٥).

(٢)ح(٣٣٨)، ص(٢٦٣).

(٣)کتاب الفضائل، باب ما أعطى الله صلى الله عليه وسلم محمدا صلى الله عليه وسلم، ح(٣٢٢٤٨)، (١١/٣٢).

(٤)أحاديث ابن مسعود رضي الله عنه، ح(٤٣٢٨)، (٧/٣٤٩).

(٥)أحاديث ابن مسعود رضي الله عنه، ح(١٩٩٩)، (٥/٣٦٨).

(٦)ح(٥٣٩)، (١/١٧٢).

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير^(١)، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَيْرِكَ الطُّوسِيِّ، عن يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الحَضْرَمِيِّ، عن عَبْدِ الوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ، عَنِ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، به، بنحوه.

دراسة إسناد الحديث:

١- محمد بن يعقوب بن يوسف، الشَّيبَانِيُّ، أبو عبد الله بن الأَحرَم، النَّيسَابُورِيُّ.

سَمِعَ: إبراهيم بن عبد الله السعدي، ويحيى بن محمد. وَعَنْهُ: الحاكم، وأبو عبد الله بن مندَه، وآخرون. قَالَ الحاكم: "كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَدْرَ أَهْلِ الحَدِيثِ ببلدنا بعد أبي حامد ابن الشرقي، كان يحفظ ويفهم". وَقَالَ: "وَكَانَ مِنَ أَحْسَى النَّاسِ، مَا أَخَذَ عَلَيْهِ لِحْنٌ قَطًّا، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ هَانِيءٍ يَقُولُ: كَانَ ابْنُ خَزِيمَةَ يَقْدَمُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ عَلَى كَافَّةِ أَقْرَانِهِ، وَيَعْتَمِدُ قَوْلَهُ فِيمَا يَرِدُ عَلَيْهِ. وَإِذَا شَكَّ فِي شَيْءٍ عَرَضَهُ عَلَيْهِ". وَقَالَ الخليلي: "ثقة". وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الهَادِي، والذهبي في التذكرة: "من أئمة هذا الشأن". وَقَالَ الذهبي في المعين: "ثقة". وَقَالَ فِي السَّيَرِ: "الحافظ المتقن الحجة". مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ^(٢). وخلاصة حاله أنه ثقة.

٢- يحيى بن محمد بن يحيى بن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ فَارِسٍ، أَبُو زَكْرِيَا، الدُّهْلِيُّ، النَّيسَابُورِيُّ. ولقبه حَيْكَانَ. روى عن: إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَه، ومسدد بن مسرهد. وَعَنْهُ: أَبُوهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدُّهْلِيُّ، وابنُ الأَحرَم. قَالَ ابن أبي حاتم: "سمعت منه، وهو صدوق". وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بن الأَحرَم: "مَا رَأَيْتُ مِثْلَ حَيْكَانَ، لَا رَحِمَ اللَّهُ قَاتِلَهُ". وَقَالَ إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى المَرْكَبِيُّ: "كَانَ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ العِلْمِ والحَدِيثِ". وَخَرَّجَ ابْنُ خَزِيمَةَ حَدِيثَهُ فِي صَحِيحِهِ، وكذلك الحاكم أبو عبد الله. وَقَالَ الخليلي، وابن حجر: "ثقة"، زاد الخليلي: "متفق عليه".

قُتِلَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ^(٣). وخلاصة حاله أنه ثقة على قول الخليلي، وهو أرجح عندي من قول ابن أبي حاتم؛ لأن ظاهر كلام بقية الأئمة يؤيد كونه ثقة.

٣- مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدِ بْنِ مُسْرِبَلٍ، أَبُو الحَسَنِ الأَسَدِيُّ البَصْرِيُّ.

روى عَنْ: عبد الواحد بن زياد، ويحيى بن سعيد القطان. وَعَنْهُ: البخاري، وأبو داود، والترمذي.

(١) ح(١٠٣٩٨)، (٢٢٧/١٠).

(٢) المُعِين، للذهبي، ت(١٢٥٩)، ص(١١٢). وتاريخ الإسلام، ت(١٥١)، (٨١٠/٧). والسَّيَر، ت(٢٦٣)، (٤٦٦/١٥). والروض الباسم، ت(١١٠٣)، (١٢٨٢/٢).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٦٩١٦)، (٥٢٨/٣١). والإرشاد، (٨١٠/٢)، ت(٧١١). وإكمال مغلطاي، ت(٥١٩٤)، (٣٦١/١٢). والتقريب، ت(٧٦٤١)، ص(٥٩٦).

قَالَ أَحْمَدُ لِأَبِي زُرْعَةَ: "مَسَدَدُ صَدُوقٍ، فَمَا كَتَبْتَهُ عَنْهُ فَلَا تُعِدُّهُ عَلَيَّ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "صَدُوقٌ".
 وَقَالَ مَرَّةً: "ثِقَّةٌ، ثِقَّةٌ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ قَانِعٍ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَّةٌ". وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ
 الْجَلِيلِيُّ: "ثِقَّةٌ، ثَبِتَ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الْحِجَّةُ... كَانَ مِنَ الْأَثْمَةِ الْأَثْبَاتِ".
 مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). وَخِلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ. وَصَدُوقٌ الَّتِي قَالَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَرَادُ بِهَا
 الدِّيَانَةُ بِدَلِيلٍ بَقِيَّةِ كَلَامِهِ، وَمَنْ تَمَّ فَكَلَامُهُ غَيْرٌ مُتَعَارِضٌ مَعَ تَوْثِيقِ غَيْرِهِ. وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ تَعَدَّدَ فَيُؤَخَذُ بِمَا
 وَافَقَ مَجْمُوعَ كَلَامِ الْأَثْمَةِ.

٤ - عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادِ الْعَبْدِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ، أَبُو بَشِيرٍ.

رَوَى عَنْ: الْحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ، وَالْأَعْمَشِ. وَعَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَمُسَدَّدٌ.

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِقُطِيُّ، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: ثِقَّةٌ. زَادَ
 ابْنُ سَعْدٍ: "كَثِيرُ الْحَدِيثِ". وَزَادَ الدَّارِقُطِيُّ: "مَأْمُونٌ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "لَيْسَ بِشَيْءٍ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ:
 "عَمِدٌ إِلَى أَحَادِيثِ كَانَ يَرْسُلُهَا الْأَعْمَشُ فَوْصَلَهَا كُلَّهَا". وَقَالَ ابْنُ الْقَطَانَ الْفَاسِيُّ: "ثِقَّةٌ، لَمْ يُعْتَلِ عَلَيْهِ
 بِقَادِحٍ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثِقَّةٌ، حَسَنُ الْحَدِيثِ". وَلَمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ، قَالَ: "هُوَ ثِقَّةٌ، قَالَهُ ابْنُ
 وَضَّاحٍ، وَغَيْرُهُ". وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "أَجْمَعُوا^(٢) لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ ثِقَّةٌ ثَبِتَ". وَقَالَ
 ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَّةٌ، فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ وَحْدَهُ مَقَالٌ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي
 الثَّقَاتِ. وَذَكَرَهُ فِي الْمَشَاهِيرِ وَقَالَ: "كَانَ مَتَقِنًا ضَابِطًا". وَقَالَ الْبَزَارِيُّ: "كَانَ مَتَعَبِدًا، وَأَحْسَبُهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى
 الْقَدْرِ، مَعَ شِدَّةِ عِبَادَتِهِ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ". وَذَكَرَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ. وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَانَ: "مَا رَأَيْتُهُ طَلَبَ
 حَدِيثًا قَطًّا، وَكَنتُ أَذْكَرُهُ بِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ فَلَا يَعْرِفُ مِنْهُ حَرْفًا"^(٣). وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ مَرَّةً: "تَغْيِيرُ حِفْظِهِ فِي
 آخِرِ أَمْرِهِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "صَدُوقٌ ذُو مَنَاكِيرٍ، وَقَدْ وَثِقَ". وَقَالَ مَرَّةً: "اِحْتِجَا بِهِ فِي الصَّحِيحِينَ، وَتَجَنَّبَا تِلْكَ
 الْمَنَاكِيرَ الَّتِي نَقَمْتَ عَلَيْهِ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: أَثْبَتَ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ بَعْدَ سَفْيَانٍ، وَشَعْبَةَ: أَبُو مَعَاوِيَةَ
 الضَّرِيرِ، وَبَعْدَهُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ. وَقَالَ مَرَّةً: أَبُو عَوَانَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ^(٤)، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ ثِقَّةٌ. وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ:

(١) تهذيب الكمال، ت (٥٨٩٩)، (٤٤٣/٢٧). والسير، ت (٢٠٨)، (٥٩١/١٠). وإكمال مغلطاي، ت (٤٥١١)،

(١١/٤٩١). والتقريب، ت (٦٥٩٨)، ص (٥٢٨). وتحفة اللبيب، ت (٣٠٩)، (٨٧/٢).

(٢) هذا الإجماع مخدوش، كما قال مغلطاي في إكماله.

(٣) قال ابن حجر: "وهذا غير قادح لأنه صاحب كتاب، وقد احتج به الجماعة". اهـ، والمراد أنه غير قادح في
 عبد الواحد عدم حفظه حديثه عن الأعمش، فهذا شيء، وقدح أبي داود فيه لوصله ما أرسله الأعمش شيء
 آخر، فابن حجر يرد ما ذكره القطان، لا ما ذكره أبو داود، والله أعلم.

(٤) يعني: في الأعمش.

"مروان بن معاوية^(١) أثبت من عبد الواحد"^(٢). وتكلم يزيد بن زريع في روايته عن يونس بن عبيد ثم رجع عن ذلك.

مَاتَ سَنَةَ سِتِّ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ^(٣). والخلاصة أنه ثقة، في بعض حديثه عن الأعمش مناكير. وأما نسبته إلى القدر فتفرد بها البزار، وأثبت كثرة عبادته، مما ينفي عنه التأثير بهذه البدعة من جهة ترك العبادة اعتمادا على القدر.

وأما ذكره في الضعفاء فسببه كلمة ابن معين: ليس بشيء، وكلمة أبي داود في حديثه عن الأعمش، فأما كلمة ابن معين فجرح شديد معارض بأقوال ابن معين الأخرى، وكلام غالب النقاد. وأما كلمة أبي داود فتؤيد الحذر من بعض أحاديثه عن الأعمش، والتي لم يُتَابَع عبد الواحد عليها^(٤)، ومن ثم فهي تضعيف مقيد لا يستدعي ذكره بمطلق الضعف. وأما كلام يزيد بن زريع فقد رجع عنه، والله أعلم.

٥- الحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ، أَبُو النُّعْمَانَ الْأَزْدِيُّ الْكُوفِيُّ.

روى عَنْ: زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، وَالْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَعَنْهُ: مَالِكُ بْنُ مِعْوَلٍ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ. قَالَ النَّسَائِيُّ، وابن نمير، والعجلي: "ثقة". وقال أبو داود: "شيعي صدوق". وقال ابن معين: "ليس به بأس". وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ: "حشبي"^(٥) ثقة، يُنسَبون إلى خشبة زيد بن علي لما صُلب عليها". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لولا أن الثوري روى عنه لثُرِكَ حديثه". وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات. وخرَّجَ الحاكم حديثه في مستدرکه وصححه سنده. وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ، ورُمي بالرفض". وحكم على سندِ حديثِ هذا الراوي أحدُ رجاله فقال: "سنده صحيح". وقال الدارقطني: "شيخ للشيعة، يغلو في التشيع". وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "إذا روى عنه الكوفيون، فهو^(٦) عامة روايات الكوفيين عنه في فضائل أهل البيت، وإذا روى عنه

(١) ابن الحارث بن أسماء بن خارجة.

(٢) يعني: مطلقا. هدي الساري، ص(٣٦٤).

(٣) العلل لأحمد، (٣٥٥/١). والمشاهير، ت(١٢٦٦)، ص(١٩١). وطبقات علماء الحديث، ت(٢٢٧)، (٣٧٩/١). وتهذيب الكمال، ت(٣٥٨٥)، (٤٥٠/١٨). وإكمال مغلطاي، ت(٣٣٩٠)، (٣٦٢/٨). وتهذيب التهذيب، ت(٨١٥)، (٤٣٤/٦). ومن تكلم فيه وهو موثق، ت(٢٢٩)، ص(٣٥٥). والميزان، ت(٥٢٨٧)، (٦٧٢/٢). والنقريب، ت(٤٢٤٠)، ص(٣٦٧). وتحفة اللبيب، ت(١٠٤٨)، (٥٤٠/١).

(٤) أحاديث عبد الواحد عن الأعمش التي خرجها، توبع عليها عبد الواحد من الثقات، في الصحيح ذاته، وفي غيره من كتب السنة.

(٥) فرقة من الشيعة الروافض، كما سبق بيانه عند ترجمة منصور بن المعتمر في الحديث الثاني.

(٦) كذا في المطبوعة، والظاهر أنها: فعامة رواياتهم عنه ... إلخ. ينظر: الكامل، (٤٥٤/٢).

عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ وَالْبَصْرِيِّونَ، فرواياتهم عنهم أحاديث متفرقة، وهو أحد من يعد من المحترقين بالكوفة في التشيع، وعلى ضعفه يُكتب حديثه". وقال الأزدي: "زائع، وسألت أبا العباس بن سعيد قلت: الحارث بن حصيرة، كأن علة غير علة الناس؟، فقال: كان مذموم المذهب، أفسدوه". وقال ابنُ خلفون: "تُكلم في مذهب الحارث هذا، وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين". وقال العقيلي: "شيعي خشبي يؤمن بالرجعة، له حديث منكر لا يتابع عليه". وقال أبو أحمد الزبيري: "كَانَ الحارثُ بْنُ حَاصِرَةَ، وَأَبُو اليقظان عثمان بن عميرة يؤمنان بالرجعة"^(١). والخلاصة أنه ثقة، رافضي. ولعل من ضعفه كان لغلوه في البدعة، ولم أجد ما يستدعي إنزاله عن درجة الثقة، والعُقيلي لم يستنكر عليه إلا حديثا واحدا مع أن الظاهر كثرة حديثه بدليل عبارة ابن عدي، وابنُ عدي لم يستنكر عليه إلا خمسة أحاديث منها ما توبع عليه. وقول ابن حجر معارضٌ بحُكمه هو.

٦- القاسم بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودِ الْهُذَلِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَجَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ، وَغَيْرِهِمَا. وَعَنْهُ: الْأَعْمَشُ، وَالْحَارِثُ بْنُ حَاصِرَةَ.

قال ابن سعد، وابن معين، وابن خراش، وابن حجر، والعجلي: "ثقة"، زاد ابن سعد: "كثير الحديث".

وزاد العجلي: "رجل صالح". وذكره ابن حبان في الثقات. وَبَيَّنَّ مِسْعَرٌ أَنَّ أَثْبَتَ مَنْ أَدْرَكَهُمُ: الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَمَرُو بْنُ دِينَارٍ.

مات سنة ستِّ عشرة ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة ثبت، أرسل عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

٧- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودِ الْهُذَلِيِّ، الْكُوفِيُّ.

رَوَى عَنْ: الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، وَأَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. وَعَنْهُ: ابْنَةُ الْقَاسِمِ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ.

قال يعقوب بن شيبان: "ثقة قليل الحديث، وقد تكلموا في روايته عن أبيه، وكان صغيرا". وقال ابن

المديني: "قد لقي أباه". وقال: "سمع من أبيه حديثين". وقال ابن معين: "عبد الرحمن بن عبد الله، وأبو

عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِمَا". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ: "سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ، وَمِنْ عَلِيِّ"^(٣). وَقَالَ

أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: "مَاتَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ". وَقَالَ

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شُعَيْبٍ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَقِيلَ لَهُ: "هَلْ سَمِعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَبِيهِ؟،

(١) تهذيب الكمال، ت(١٠١٥)، (٢٢٤/٥). وإكمال مغلطاي، ت(١٠٧٠)، (٢٨٧/٣). وتحفة اللبيب، ت(٢٦٣)، (٣٣٠/١).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٤٧٩٩)، (٣٧٩/٢٣). وتهذيب التهذيب، ت(٥٨١)، (٣٢١/٨). والتقريب، ت(٥٤٦٩)، ص(٤٥٠). وجامع التحصيل، ت(٦٢٤)، (٢٥٢).

(٣) يعني: ابن أبي طالب.

فقال: أما سفيان الثوري وشريك، فإنهما لا يقولان: سمع، وأما إسرائيل، فإنه يقول في حديث الضب: سَعْتُ". وقال شعبة: لم يسمع من أبيه وقد أدركه. وقال العجلي: "يقال: إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً: مُحَرَّمُ الحلالِ كُمُسْتَحِلِّ الحرام". وقال ابن مَعِين، وابن سعد، وابن خراش، وابن حجر، والعجلي: "ثقة"، زاد ابن سعد: "قليل الحديث". وزاد ابن خراش: "لم يسمع من أبيه". وقال أبو حاتم: "صالح". وقال في رواية: "سمع من أبيه وهو ثقة". وقال عبد الملك بن عمير: "سمع أباه". وقال الحاكم: "اتفق مشائخ أهل الحديث أنه لم يسمع من أبيه"^(١). وقال ابن حجر: "قد سمع من أبيه، لكن شيئاً يسيراً". وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين؛ لأنه روى عن أبيه أحاديث^(٢) بالنعنة صرَّح بالسماع في أربعة منها فقط. مات سنة تسع وسبعين^(٣). والخلاصة أنه ثقة، دلَّس عن أبيه^(٤). ويؤخذ من قولي أبي حاتم ما وافق فيه الأئمة، ومن نفى سماعه من أبيه فكلامه معارضٌ بقول مَنْ أثبتته فمعناه زيادته علم يحتملها الحال وتأييدها الأقوال، أو يُحمل قول مَنْ نفى السماع على اعتبارِ الغالب، فما سمعه كان قليلاً، والله أعلم.

٨- عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن الهُدلي رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه. وَعَنْ: ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.
أسلم بمكة قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد. ومات سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة^(٥).
النظر في إعلال الحاكم:

أشار الحاكم إلى علة الإرسال بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبيه، وقال: "اتفق^(٦) مشائخ أهل الحديث أنه لم يسمع من أبيه". اهـ. ولكن هذا الذي نقله الإمام غير مسلم له كما قال ابن حجر^(٧).

(١) قال ابن حجر في التهذيب: "هو نقل غير مستقيم".

(٢) ذكر ابن حجر في طبقات المدلسين أنها اثنان وعشرون حديثاً.

(٣) تاريخ دمشق، ت (٣٨٦٠)، (٦٢/٣٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٨٧٧)، (٢٣٩/١٧). وتهذيب التهذيب، ت (٤٣٣)، (٢١٥/٦). وتحفة التحصيل، ص (٢٠٠). وتحفة اللبيب، ت (٩٦٤)، (٥١٧/١). وطبقات المدلسين، ت (٧٩)، ص (٤٠). والتقريب، ت (٣٩٢٤)، ص (٣٤٤).

(٤) هذا ما تقتضيه عبارة ابن حجر في طبقات المدلسين، وعلى كل حال فعننته محمولة على الانقطاع ما لم يصرح بالتحديث أو السماع، والله أعلم.

(٥) تهذيب الكمال، ت (٣٥٦٤)، (١٢١/١٦). والتقريب، ت (٣٦١٣)، ص (٣٢٣). والإصابة، ت (٤٩٧٦)، (٣٧٣/٦).

(٦) الإمام الحاكم نفسه صرح في موضع آخر من المستدرك بأن سماع عبد الرحمن من والده مسألة خلافية، وليس متفقاً عليها. ينظر: المستدرك، ح (٣١١/٣١٩٤)، (٣٣٤/٢)، طبعة دار الكتب.

(٧) تقدم ذلك عند ترجمة عبد الرحمن.

ومن ثمّ فالقاعدة العامة لا تُسلم للحاكم، وإن كنا سنسلم له إعلال هذا الحديث بتلك العلة سواء سميناها تدليسا أو إرسالا.

والخلاصة أن هذا الحديث من ضمن أحاديث عبد الرحمن عن والده مُسَلَّمَة فيه تلك العلة التي أشار إليها الحاكم، والحديث صحيح إن سلم من تلك العلة، ولكن جميع الطرق عن عبد الرحمن، ولذا فالحديث بهذا السند ضعيف؛ لعله التدليس. وهناك متابعة لعبد الرحمن عند الطبراني، وقد سبق تحريجها. دراسة إسناد متابعة زيد بن وهب عند الطبراني في المعجم الكبير:

- ١- محمد بن أحمد بن زهير بن حرب بن شداد، أبو عبد الله، النسائي البغدادي. ثقة^(١).
 - ٢- أحمد بن محمد بن نَيْرَك، البَغْدَادِيّ، المعروف بالطوسي. صدوق في حفظه شيء^(٢).
 - ٣- يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله، الحضرمي، أبو مُحَمَّد البَصْرِي. صدوق^(٣).
 - ٤- عبد الواحد بن زياد. ثقة، وفي بعض حديثه عن الأعمش مناكير. تقدم قبل قليل.
 - ٥- الحارث بن حصيرة. ثقة، رافضي. تقدم قبل قليل.
 - ٦- زَيْد بن وهب، الجُهَنِيّ، أبو سُلَيْمَانَ الكُوفِيّ. ثقة^(٤).
 - ٧- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. صحابي جليل، تقدم قبل قليل. وعليه فيرتقي حديث الحاكم إلى الحسن لغيره.
- التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ عظم مكانة هذه الأمة، وفضل الله عليها، حيث جعلهم ثلثي أهل الجنة، وفي بعض الروايات أن النبي ﷺ توقف عند الشطر فقال: "أرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة"^(٥).

(١) ثقات ابن قطلوبغا، ت(٩٣١٣)، (١٢٨/٨). والسير، (٤٨٩/١١). وطبقات الحفاظ، ت(٧٤١)، (٧٤٢/٢). وإرشاد القاصي والداني، ت(٧٨٧)، ص(٤٩١). وسنن الدارقطني، ح(٤٠٣٣)، (١٠٤/٥). والمختارة، ح(٢١٣٣)، (١٣٤/٦). والأمالى المطلقة، ص(١٦٨).

(٢) ثقات ابن حبان، (٤٧/٨). وتهذيب الكمال، ت(١٠١)، (٤٧٥/١). والتقريب، ت(١٠١)، ص(٨٤). والأمالى المطلقة، ص(١٦). والمختارة، ح(١٧٥)، (١٠٦/١٣). وسنن الترمذي، ح(٢٤٤٣)، (٢٣٦/٤) و ح(٢٨٠٠)، (٤٩٦/٤). وعلل الدارقطني، (٢٠٢/٩). وعلل الترمذي الكبير، ح(١٨٩)، ص(١١٠).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٨٤٩)، (٢٠٣/٩). وتهذيب الكمال، ت(٧٠٨٤)، (٣١٤/٣٢). وتهذيب التهذيب، ت(٧٤٣)، (٣٨٢/١١). والكاشف، ت(٦٣٨٦)، (٣٩٣/٢).

(٤) الجرح والتعديل، ت(٢٦٠٠)، (٥٧٤/٣). والمشاهير، ت(٧٥٢)، ص(١٢٧). وتهذيب الكمال، ت(٢١٣١)، ت(٢١٣١)، (١١١/١٠). وإكمال مغلطاي، ت(١٧٩٤)، (١٧٢/٥). وتذكرة الحفاظ، ت(٥٨)، (٦٦/١). والميزان، ت(٣٠٣١)، (١٠٧/٢). والتقريب، ت(٢١٥٩)، ص(٢٢٥).

(٥) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، بَابُ قِصَّةِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، ت(٣٣٤٨)، (١٣٨/٤). وصحيح

ولا تعارض بين تلك الروايات، فقد قال ابن حجر: "وأخرج أحمد والتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ رَفَعَهُ: أَهْلُ الْجَنَّةِ عِشْرُونَ وَمِائَةٌ صَفٌّ، أُمَّتِي مِنْهَا ثَمَانُونَ صَفًّا، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِنَحْوِهِ وَأُمَّتٌ مِنْهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَهَذَا يُوَافِقُ رِوَايَةَ الْكَلْبِيِّ، فَكَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا رَجَا رَحْمَةً رَبِّهِ أَنْ تَكُونَ أُمَّتُهُ نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَعْطَاهُ مَا ارْتَجَاهُ وَزَادَهُ، وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾" (١).

وقد بين النبي ﷺ أن الله تعالى سيرضيه في هذه الأمة، فقال كما عند مسلم في صحيحه (٢) من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: تَلَا قَوْلَ اللَّهِ ﻋَﻠَيْكَ فِي إِبْرَاهِيمَ ﷺ: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾، [إبراهيم: ٣٦]، الْآيَةَ، وَقَالَ عِيسَى ﷺ: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، [المائدة: ١١٨]، فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ أُمَّتِي أُمِّي، وَبَكَى، فَقَالَ اللَّهُ ﻋَﻠَيْكَ: يَا جَبْرِيلُ اذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ، وَرَبُّكَ أَعْلَمُ، فَسَلَّهُ مَا يُبْكِيكَ؟، فَاتَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَالَ، وَهُوَ أَعْلَمُ، فَقَالَ اللَّهُ: يَا جَبْرِيلُ، اذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ، فَقُلْ: إِنَّا سَنَرْضِيكَ فِي أُمَّتِكَ، وَلَا نَسْؤُوكَ". وهذا من جملة إرضاءه ﷺ في هذه الأمة، والله أعلم.

مسلم، كتاب الإيمان، باب قَوْلِهِ: يَقُولُ اللَّهُ لِأَدَمَ: أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارِ، (٢٠٠/١).

(١) فتح الباري، (٣٨٨/١١). وأما الآية الكريمة فهي من سورة الضحى، رقم (٥).

(٢) كتاب الإيمان، باب دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمَّتِهِ وَبُكَائِهِ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ، ح (٣٤٦-٢٠٢)، (١٩١/١).

الحديث الحادي عشر.

قال الإمام الحاكم: "حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِّكَ الْجَوْهَرِيُّ، بِمَرَوْ، مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَأْسُويَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ^(١)، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ: "يَوْمُ الْقِيَامَةِ كَقَدْرِ مَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ كَانَ سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ حَفِظَهُ، عَلَى أَنَّهُ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. فَقَدْ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَلِيمٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُؤَجَّهِ، أَخْبَرَنَا عَبْدَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: يَوْمُ الْقِيَامَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كَقَدْرِ مَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ"^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على ابن المبارك، وقد احتُلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: سويد بن نصر، عن ابن المبارك، عن مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عبدان، عن ابن المبارك، عن مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، موقوفاً. تخريج الوجه الأول: سويد بن نصر، عن ابن المبارك، عن مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً.

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِّكَ، عن يَحْيَى بْنِ سَأْسُويَةَ، عن سُؤَيْدِ بْنِ نَصْرٍ، عن ابن المبارك، به. وقال: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ كَانَ سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ

(١) كذا في التأسيس، وفي بقية الطبقات: حدثنا يحيى بن سأسويه بن عبد الكريم، حدثنا سويد بن نصر، والصواب والله أعلم هو: حدثنا يحيى بن سأسويه، حدثنا سويد بن نصر. ينظر: المستدرک، كتاب الإيمان، ح(٢٨٦)، (٣٦٨/١). والمستدرک، ذات الكتاب، والباب، ح(٢٨٣/٢٨٣)، (١٥٨/١)، طبعة دار الكتب. والمستدرک، ذات الكتاب، والباب، (٨٤/١)، الطبعة الهندية. والمستدرک، ذات الكتاب، والباب، ح(٢٨٣)، (١٤٨/١). طبعة دار الحرمين. والمستدرک، كتاب الصلاة، باب فضل الصلوات الخمس، ح(٥٤/٧٢٧)، (٣١٩/١). وكتاب صلاة التطوع، ح(٤٧/١١٩٧)، (٤٦٥/١)، طبعة دار الكتب. والبعث والنشور، للبيهقي، ح(٣٠٥)، ص(٢٤٥). وإتحاف المهرة، ح(١٨٣٧٧)، (٦٣٤/١٤).

(٢) المستدرک، كتاب الإيمان، ح(٢٨٦)، (٣٦٨/١).

حَفِظَهُ". وأخرجه البيهقي في البعث والنشور^(١)، عن الحاكم، به.

تخرّيج الوجه الثاني: عبدان، عن ابن المبارك، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، موقوفًا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَلِيمٍ، عن أَبِي المَوْجِّهِ، عن عَبْدِان، عن ابن المبارك، به. وسكت عنه الحاكم. وأخرجه البيهقي في البعث والنشور^(٢)، عن الحاكم، به. وقال: "هو المحفوظ".

وتابع عبدان أبو أسامة، أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره^(٣)، عن أَبِي سَعِيدِ الأَشْجِجِ، عن أَبِي أُسَامَةَ، عن ابن المبارك، به، بنحوه.

دراسة إسناد الحديث من الوجه الأول المرفوع عند الحاكم في المستدرک:

١- عبد الله بن عمر بن أحمد بن علي بن علك، أبو عبد الرحمن الجوهري، المرزوي.

سمع: محمد بن أيوب بن الضُّرَيْسِ، وابن ساسويه. وعنه: الحاكم، وأبو بكر البرقاني.

قال الخليلي: "حافظ متفق عليه". وقال الذهبي: "من نقاد أئمة الحديث". وقال مرة: "الحافظ الجود،

محدث مرو". وقال ابن ناصر الدين: "ثبت مشهور". وقال السيوطي: "من ثقات أئمة الحديث".

توفي سنة ستين وثلاثمائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة.

٢- يحيى بن ساسويه، الدُّهْلِي.

حدث عن: سويد بن نصر، وحامد بن آدم التُّلَيْبِي. وعنه: ابن علك الجوهري، وأبو بكر الأنماطي

المرزوي، وعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شُبُويَه.

خرج الحاكم حديثه، وصححه. وخرج حديثا لابن المبارك هذا أحد رواته، ثم قال: "رَوَاهُ هَذَا الحَدِيثُ

عَنْ ابْنِ المَبَارِكِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ أَنْبَأْتُ". ونقل ابن حجر أن الدارقطني قال عن سند حديث له: "رجاله كلهم

معروفون بالثقة"^(٥). والخلاصة أنه ثقة.

(١) ح(٣٠٦)، ص(٢٤٥).

(٢) ح(٣٠٥)، ص(٢٤٥).

(٣) سورة العنكبوت، ح(١٧٢٤١)، (٣٠٤٩/٩).

(٤) العبر، (٣٠٦)، (١١٠/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٣٨٤)، (١٦٦/٨). والروض الباسم، ت(٤٩٢)،

(٦٠٣/١).

(٥) المستدرک، ح(١٣٥/٨٠٨)، (٣٤٤/١) و ح(٤٧/١١٩٧)، (٤٦٥/١)، طبعة دار الكتب. وتاريخ بغداد،

ت(٥٣٨٧)، (٥٩٨/١١) و ت(٥٩٠٦)، (٧٥/١٣). وتهذيب الكمال، (٢٧٣/١٢). والأنساب، (٤٧٥/١).

٣- سويد بن نصر بن سويد، المرزوي، أبو الفضل.

رَوَى عَنْ: ابن عُيَيْنَةَ، وابن المبارك. وَعَنْهُ: التِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ، ويحيى بن ساسويه.

قال مسلمة، والنَّسَائِيُّ، والحاكم، والسمعاني، وابن حجر: "ثقة". زاد الحاكم: "مأمون". وذكره ابنُ حَبَّانٍ في الثقات، وقال: "كان متقنا". وخرج له في صحيحه. ونقل ابنُ حجر أن الدارقطني قال عن سند حديث له: "رجاله كلهم معروفون بالثقة". وقال السمعاني: "زاوية ابن المبارك".

مات سنة أربعين ومائتين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة^(١). والخلاصة أنه ثقة، وهو راوية ابن المبارك.

٤- عبد الله بن المبارك. حجة، ثقة، مأمون، وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس.
٥- معمر، بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهلها. وقد تقدم عند الحديث الثالث.

٦- قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ، أَبُو الحُطَّابِ السَّدُوسِيُّ البَصْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ. وَعَنْهُ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَمَعْمَرٌ، وَشُعْبَةُ.

قال ابن معين، وابن حجر: "ثقة"، زاد ابن حجر: "ثبت". وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من

المدلسين، وقال: "مشهور بالتدليس". وقدمه الزهري على مكحول. وابن مهدي على حميد الطويل. وقال ابن معين: "أثبت الناس في قنادة سعيد بن أبي عروبة، وهشام^(٢)، وشعبة". وقنادة من أعلم أصحاب الحسن، وأثبت الناس في أنس بعد الزهري. ومقدم في معاودة العدوية على أيوب. وقال ابن سعد: "كان ثقة مأمونا حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان مدلسا على قدر فيه". وقال أبو داود: "حدث قنادة عن ثلاثين رجلا لم يسمع منهم". وقال العلاءي: "أحد المشهورين بالتدليس، وهو أيضا يُكثَرُ من الإرسال عن مثل النعمان بن مقرن وسفيينة ونحوهما".

ولسان الميزان، (١/٦٠٠).

(١) ثقات ابن حبان، (٨/٢٩٥). والمستدرک، کتاب الإیمان، ح (٢٨٦ و ٢٨٧)، (١/٣٦٨). والأنساب، (٤/٧٩). وتهذيب الكمال، ت (٢٦٥١)، (١٢/٢٧٢). وإكمال مغلطاي، ت (٢٣٠٥)، (٦/١٧٣). والتقريب، ت (٢٦٩٩)، ص (٢٦٠). ولسان الميزان، (١/٦٠٠).
(٢) الدستوائي، وهو أعلم بقنادة من شعبة.

مات سنة سبع عشرة ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، ومقدم على غيره في شيوخهم. واتهامه بالقدر مُخْتَلَفٌ فيه؛ فقد نفاه البعض، ثم إن تلك البدعة لم تمنع من الاحتجاج به، وقبول رواياته، ولم يتوقف أحد من الأئمة عن إخراج حديثه لأجلها، وحديثه في الصحيحين كثير.

٧- زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى، أَبُو حَاجِبِ الْعَامِرِيِّ، قَاضِي الْبَصْرَةِ.

سَمِعَ: عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبْنَ عَبَّاسٍ. وَعَنْهُ: أَيُّوبُ، وَقَتَادَةُ، وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ.

قال ابن سعد، وابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن حجر: "ثقة"، زاد العجلي: "رجل صالح". وذكره ابن حبان، وابن خلفون في الثقات. وخرّج ابن حبان حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم. وقال ابن حجر: "لم يوصف بالتدليس".

مات سنة ثلاثٍ وتسعين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، وفي سماعه من تميم الداري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن سلام خلاف.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الحديث من الوجه الثاني الموقوف عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسن بن محمد بن حليم، أبو محمد، الحلبي، المروزي.

روى عن: أبي الموجه، وعبد الله بن أحمد بن حنبل. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الله محمد بن منده.

قال الحاكم: "الثقة". وذكر أنه حدثه من أصل كتابه. وأخرج له في المستدرک، وصحح إسناد حديثه.

وأخرج له البغوي، وصحح حديثه.

توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة على قول الحاكم وعدم المعارض.

٢- محمد بن عمرو، أبو الموجه، الفزاري، المروزي.

(١) ثقات ابن حبان، (٣٢١/٥). وتهذيب الكمال، ت(٤٨٤٨)، (٤٩٨/٢٣). وتهذيب التهذيب، ت(٦٣٥)،

(٣٥١/٨). والتقريب، ت(٥٥١٨)، ص(٤٥٣). وطبقات المدلسين، ت(٩٢)، ص(٤٣). وتحفة اللبيب،

ت(٤٣)، (١٣/٢). وجامع التحصيل، ت(٦٣٣)، ص(٢٥٤).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٢٧٢٧)، (٦٠٣/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٩٧٧)، (٣٣٩/٩). وإكمال مغلطاي،

ت(١٦٥٦)، (٥٤/٥). وجامع التحصيل، ت(١٩٦)، ص(١٧٦). وتحفة اللبيب، ت(٤٩٤)، (٣٨٧/١).

(٣) المستدرک، ح(١٤٥/٨١٨)، (٣٤٧/١)، طبعة العلمية. والسنن الكبرى، للبيهقي، ح(٢٨٩٧)، (٢٢٧/٢).

والأنساب، (٢٥٠/٢). وشرح السنة، ح(٢٦٦)، (٣٤/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٢١٣)، (١١٣/٨). والروض

الباسم، ت(٢٩٩)، (٤٢٢/١).

سَمِعَ: عَبْدَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ. وَعَنْهُ: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَلِيمِ الْمُرُوزِيِّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَغَيْرُهُمَا.

قال الخليلي: "مَعْرُوفٌ بِالْأَمَانَةِ وَالْعِلْمِ". وقال السمعاني: "محدث كبير أديب كثير الحديث، صنّف السنن والأحكام". وقال الذهبي في التذكرة: "الحافظ، الثقة". وقال في السير: "الشَّيْخُ، الإِمَامُ، مُحَدِّثٌ مَرُوءٌ". وقال السيوطي: "الحافظ، الثقة". وقد أكثر عنه الحاكم في المستدرک، وصحح سند حديثه. وأخرج له البغوي وصحح حديثه.

تُوِّفِيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). والخلاصة أنه ثقة على ما ذكر الذهبي والسيوطي، وهو خلاصة كلام الأئمة.

٣- أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ، الْمُرُوزِيُّ، عَبْدَانُ. سَمِعَ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ. وَحَدَّثَ عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ. قَالَ الْحَاكِمُ: "إِمَامٌ بَلَدِهِ فِي الْحَدِيثِ ... وَهُوَ رَاوِيَةٌ ابْنِ الْمُبَارَكِ". وقال محمد بن علي بن حمزة، وأبو رجاء محمد بن حمدويه، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد الأول والثاني: مأمون. وذكره ابن حبان في الثقات. وأخرج حديثه الشيخان، وأبو عوانة، والحاكم.

تُوِّفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ^(٢). وخلاصة حاله أنه ثقة مأمون، راوية ابن المبارك.

٤- عبد الله بن المبارك، حجة، ثقة، مأمون، وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم في الحديث السادس.
٥- معمر، بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهلها. وقد تقدم عند الحديث الثالث.

٦- قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم في الوجه الأول.

٧- زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى. ثقة، وفي سماعه من تميم الداري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن سلام خلاف. تقدم في الوجه الأول.

(١) المستدرک، (٢٣٤/١)، و(٦٤١/٩). والإرشاد، للخليلي، ت(٨٤٢)، (٩١٤/٣). والجرح والتعديل، ت(١٥٨)، (٣٥/٨). وشرح السنة، ح(٢٦٦)، (٣٤/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٤٨٨)، (٨١٨/٦). وتذكرة الحفاظ، ت(٦٤٣)، (٦١٥/٢). والسير، ت(١٦٣)، (٣٤٧/١٣). وطبقات الحفاظ، للسيوطي، ت(٦١٧)، ص(٢٧٤).
(٢) الجرح والتعديل، ت(٥١٨)، (١١٣/٥). وثقات ابن حبان، (٣٥٢/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٤١٦)، (٢٧٦/١٥). والسير، ت(٧١)، (٢٧٠/١٠). وتهذيب التهذيب، ت(٥٣٥)، (٣١٣/٥). والتقريب، ت(٣٤٦٥)، ص(٣١٣). وإكمال مغلطاي، ت(٣٠٦٠)، (٥٧/٨).

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة أبي أسامة لعبدان عند ابن أبي حاتم في تفسيره:

١- عبد الله بن سعيد، أبو سعيد الأشج. ثقة^(١).

٢- حماد بن أسامة، أبو أسامة، الكوفي. ثقة، ثبت. تقدم في الحديث السادس.

٣- عبد الله بن المبارك، حجة، ثقة، مأمون، وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم في الحديث السادس.

٤- معمر، بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش،

وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار

بحديثه بالبلدين لا بأهلها. وقد تقدم عند الحديث الثالث.

٥- قتادة بن دَعَامَة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم في الوجه الأول.

٦- زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى. ثقة، وفي سماعه من تميم الداري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن سلام خلاف. تقدم في

الوجه الأول.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

ظهر بعد التخرّيج ودراسة الأسانيد أن مدار الحديث على ابن المبارك، وقد اختلف عنه من وجهين

كما سبق:

فروى الوجه الموقوف:

١- سويد بن نصر. وهو راوية ابن المبارك، ثقة. تقدم آنفا.

وروى الوجه الموقوف:

١- عبدان، وهو ثقة مأمون، راوية ابن المبارك. تقدم آنفا.

٢- أبو أسامة، حماد بن أسامة، وهو ثقة، ثبت. وأما تدليسه فلا يضر؛ لأنه كان قديماً ثم رجع عنه ويئنه.

تقدم في الحديث السادس.

وقد رجح البيهقي الوجه الثاني، وهو الظاهر؛ لكون راويه أكثر عدداً وأوثق باجتماعهما من راوي

الوجه الأول. ويؤيد الوقف ورود معنى الحديث من كلام عبد الله بن عمرو بن العاص، وإبراهيم التيمي،

والحسن البصري^(٢).

(١) تهذيب الكمال، ت(٣٣٠٣)، (٢٧/١٥). والسير، ت(٦٤)، (١٨٢/١٢). وإكمال مغطاي، ت(٢٩٦١)،

(٣٨٠/٧). وتهذيب التهذيب، ت(٤١٠)، (٢٣٦/٥). والتقريب، ت(٣٣٥٤)، ص(٣٠٥).

(٢) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، سورة المعارج، الآية(٤)، (٦٩١/١٤).

ومثل هذا الكلام يبعد صدوره من قبيل الرأي، فيكون له - إن صح - حكم الرفع، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الموقوف الراجح عند الحاكم في المستدرک:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لعننة قتادة، وهو كذا في جميع الطرق.

التعليق على الحديث:

يشير هذا الحديث إلى صورة من كرم الله تعالى وفضله على المؤمنين، حيث يهون عليهم يوم القيامة،

فيكون بالنسبة إليهم كقدر ما بين الظهر والعصر، وهو مقدار يسير بالنسبة لليوم، فهو لا يتجاوز ثمن يوم

المؤمن في الدنيا، والحق سبحانه يقول: ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ (٨) فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ (٩) عَلَى

الْكَافِرِينَ غَيْرٌ يَسِيرٌ﴾^(١). ويقول: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَّكَرٍ (٦) خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ

مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ (٧) مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾^(٢).

ومن هنا فمفهوم الآية أن يوم القيامة سيكون يسيرا على المؤمنين، ولذا قال الحق سبحانه: ﴿عَيْنًا

يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا (٦) يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا (٧) وَيُطْعَمُونَ

الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (٨) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا (٩) إِنَّا

نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا (١٠) فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾^(٣).

(١) سورة المدثر، آية (٧).

(٢) سورة القمر، آية (٦).

(٣) سورة الإنسان، آية (٦).

الحديث الثاني عشر.

قال الحاكم رحمه الله: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ بْنِ الْحَسَنِ الْفَقِيهَ إِمْلَاءً، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ: "الْقَدْرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ، إِنْ مَرِضُوا فَلَا تُعُودُهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، إِنْ صَحَّ سَمَاعُ أَبِي حَازِمٍ مِنْ ابْنِ عُمَرَ وَمَنْ يُخْرِجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

أشار الحاكم إلى علة الانقطاع في الحديث بين أبي حازم وابن عمر رضي الله عنهما.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه^(٢)، عن موسى بن إسماعيل، عن عبد العزيز بن أبي حازم، به، بلفظه. وأخرجه الحاكم في المستدرک كما هنا، من طريق أبي داود. وقال: "صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، إِنْ صَحَّ سَمَاعُ أَبِي حَازِمٍ مِنْ ابْنِ عُمَرَ، وَمَنْ يُخْرِجَاهُ".

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة^(٣)، عن يعقوب بن حميد بن كاسب، عن زكريا بن يحيى بن منظور، عن أبي حازم، به، بلفظه.

وأخرجه الفريابي في القدر^(٤)، عن نصر بن عاصم الأنطاكي. وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط^(٥)، عن أبي مسلم الكشي، عن عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي.

كليهما: (الأنطاكي، والحجبي) عن زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً، بلفظه.

وقال الطبراني: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ إِلَّا زَكْرِيَّا".

وأخرجه الفريابي في القدر^(٦)، عن سريج بن يونس، عن زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، بلفظه.

(١) المستدرک، کتاب الإيمان، ح(٢٨٩)، (٣٧٠/١).

(٢) کتاب السنة، باب في القدر، ح(٤٦٩١)، (٧٧/٧).

(٣) کتاب السنة، باب القدرية مجوس هذه الأمة، ح(٣٣٨)، (١٤٩/١).

(٤) باب ما روي في أولاد المشركين، ح(٢١٨)، ص(١٥٣).

(٥) باب من اسمه إبراهيم، ح(٢٤٩٤)، (٦٥/٣).

(٦) باب ما روي في أولاد المشركين، ح(٢١٦)، ص(١٥٣).

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، أبو بكر، البغدادي، النجّاد.

حدث عن: أبي داود السجستاني، ويحيى بن أبي طالب. وعنه: الدارقطني، وابن شاهين، والحاكم. قال أبو الحسن بن رزقويه: "أبو بكر النجّاد ابن صاعدنا"^(١). وقال الدارقطني: "قد حدث النجّاد من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله"^(٢). وأخرج له الحاكم وصحح حديثه. وقال الخطيب: "وكان صدوقاً، عارفاً". وقال الذهبي: "صدوق".

مات سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة^(٣). والخلاصة أنه صدوق، وقول الدارقطني ليس صريحا في التهمة كما أوضح الخطيب.

٢- سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ، أَبُو دَاوُدَ الْأَزْدِيُّ السَّجِسْتَانِيُّ.

روى عن: القعنبّي، وسليمان بن حرب. وعنه: الترمذي، والنسائي، وابنه أبو بكر.

قال ابن أبي حاتم، ومسلمة، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "أحد أئمة الدنيا فقها وعلماء وحفظا ونسكا وورعا وإتقاناً". وذكره ابن منده ضمن من ميّزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب. وقال الحاكم: "إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة".

توفي سنة خمس وسبعين ومائتين^(٤). وخلاصة حاله أنه ثقة، ثبت، إمام.

٣- موسى بن إسماعيل، أبو سلمة، التبوذكي، البصري.

روى عن: حماد بن سلمة، وعبد العزيز بن أبي حازم. وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود.

قال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث". وقال ابن معين: "ثقة، مأمون". وقال أبو الوليد الطيالسي: "ثقة، صدوق". وقال أبو حاتم: "ثقة، كان أيقظ من الحجاج الأنماطي، ولا أعلم أحداً بالبصرة - ممن أدركناه - أحسن حديثاً من أبي سلمة". وقال أبو علي الغساني، والعجلي: "ثقة". وقال ابن خراش: "تكلم الناس فيه، وهو صدوق". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من المتقين". وقال الذهبي: "الحجة".

(١) قال الخطيب: "عنى بذلك أن النجّاد في كثرة حديثه، واتساع طرقه، وعظم رواياته، وأصناف فوائده لمن سمع منه كيحيى بن صاعد لأصحابه، إذ كل واحد من الرجلين كان واحداً وقته في كثرة الحديث".

(٢) قال الخطيب: "كان النجّاد قد أضرب، ففعل بعضهم قرأ عليه ما ذكره الدارقطني".

(٣) المستدرک، كتاب الإيمان، ح (٢٨٩)، (٣٧٠/١). وتاريخ بغداد، ت (٢١٤٩)، (٣٠٩/٥). وتاريخ الإسلام، ت (٢٨٣)، (٨٦٠/٧). وميزان الاعتدال، ت (٣٩٦)، (١٠١/١).

(٤) تاريخ دمشق، ت (٢٦٥٠)، (١٩١/٢٢). وتهذيب الكمال، ت (٢٤٩٢)، (٣٥٦/١١). وتهذيب التهذيب، ت (٢٩٨)، (١٦٩/٤). والتقريب، ت (٢٥٣٣)، ص (٢٥٠).

وقال ابن حجر: "ثقة، ثبت ... ولا التفتات إلى قول ابن خراش: تَكَلَّمَ الناسُ فيه". وقَدَّمه ابنُ معين، وأبو حاتم على الحجاج بن منْهال.

مات سنة ثلاثٍ وعشرين ومائتين^(١). والخلاصةُ أنه ثقة، ثبت، مقدم على الحجاج بن منْهال، وقولُ ابن خراش مُعارض بكلام الأئمة.

٤- عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار، أبو تمام، المدنيُّ.

رَوَى عَنْ: أبيه، وزيد بن أسلم. وَعَنْهُ: الحُمَيْدِيُّ، وعليُّ بن حُجْر، وعمرو النَّاقِد.

قَالَ ابن مَعِين: "ثقة، صدوق، ليس به بأس". وقال مرة: "ليس بثقة في حديث أبيه"^(٢). وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ليس به بأس". وَقَالَ مرة: "ثقة". وقال العجلي، وابن نمير: "ثقة". وقال ابن حجر: "صدوق". وقال عن إسناد حديث له: "رجاله ثقات". وقال أحمد: "لم يكن يُعْرَفُ بطلب الحديث إلا كُتِبَ أبيه، فإنهم يقولون: إنه سمعها. وكان يتفقه، لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، ويُقال: إن كتب سُليمان بن بلال وَقَعَت إليه ولم يسمعها"^(٣). وقد روى عن أقوامٍ لم يكن يُعرف أنه سمع منهم". وَقَالَ ابن أبي حاتم: "سَأَلْتُ أبي عن عبد العزيز بن أبي حازم، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فقال: متقاربون. قيل لأبي: فعبد العزيز بن أبي حازم؟ قال: صالح الحديث، وَقَالَ أبي، وأبو زُرْعَةَ: ابن أبي حازم أفقه من الدَّرَاوَرْدِيِّ، والدَّرَاوَرْدِيِّ أوسع حديثًا منه".

تُوِّفِّي سنة أربع وثمانين ومائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة، والظاهر أن مَنْ أنزله عن الثقة كان بسبب كلمتي ابن معين وأحمد، ولكن ظهر أن هذا لم يضره كما بينت في الهامش، وعليه فلا مبرر لإنزاله عن الثقة.

٥- سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، أَبُو حَازِمٍ، الْأَعْرَجُ، الْمَدِينِيُّ.

سَمِعَ: سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، وَابْنَ الْمُسَيَّبِ. وَعَنْهُ: الرَّهْرِيُّ، وَمَعْمَرٌ، وَابْنُهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ.

(١) الجرح والتعديل، ت(٦١٥)، (١٣٦/٨). وثقات ابن حبان، (١٦٠/٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٢٣٥)، (٢١/٢٩). وإكمال مغلطاي، ت(٤٥٥٧)، (٨/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٥٨٤)، (٣٣٣/١٠). والسير، ت(٩٣)، (٣٦٠/١٠). والتقريب، ت(٦٩٤٣)، ص(٥٤٩).

(٢) قال الذهبي: "بل هو حجة في أبيه، وغير أبيه". اهـ. وحديثه عن أبيه في الصحيحين احتجاجا.

(٣) كان سليمان قد أوصى بها إليه.

(٤) الجرح والتعديل، ت(١٧٨٧)، (٣٨٢/٥). وتاريخ الإسلام، ت(٢١٨)، (٩١٣/٤). وتهذيب الكمال، ت(٣٤٣٩)، (١٢٠/١٨). وتهذيب التهذيب، ت(٦٤١)، (٣٣٣/٦). والتقريب، ت(٤٠٨٨)، ص(٣٥٦). وتحفة اللبيب، ت(١٠٠٤)، (٥٢٨/١). وهدي الساري، ص(٤٢٠).

قال أحمد، وابن معين، وابن سعد، وابن خزيمة، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي، وابن حجر: "ثقة".
 زاد ابن سعد: "كثير الحديث". وقال ابن عبد البر: "كان أحد الفضلاء الحكماء العلماء الثقات الأثبات".
 وذكره ابن حبان، وابن خلفون في الثقات. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ صَالِحِ الْوَحَاطِيِّ: "قلت لابن أبي حازم: أبوك سمع
 من أبي هُرَيْرَةَ؟، قال: مَنْ حدثك أن أبي سمع من أحد من الصحابة غير سهل بن سعد فقد كذب".
 تُؤَيِّ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَةَ (١). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن الصحابة مرسلة إلا سهل بن سعد. وهذه هي
 العلة التي أشار إليها الحاكم، وأما الاحتمال الذي أشار إليه الحاكم بقوله: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ
 الشَّيْخَيْنِ، إِنْ صَحَّ سَمَاعُ أَبِي حَازِمٍ مِنْ ابْنِ عُمَرَ". فاحتمال غير قوي لوجود نص بسند صحيح (٢) عن ابن
 أبي حازم في ذات المسألة، وابنه له به خصوصية تُرَجِّحُ قَوْلَهُ. وقد وافق أبو زرعة الدمشقي، والعجلي، والمزي
 على هذا (٣)، ولذا حكم الذهبي بانقطاع هذا السند (٤)، وكذا العلائي (٥)، ونقل ابن حجر هذا عن جماعة
 من أهل العلم (٦). ولم يخالف في المسألة - فيما أعلم - إلا ابن القطان الفاسي، حيث صحح سند هذا
 الحديث، وقال: إِنَّ أَبَا حَازِمٍ عَاصِرَ ابْنِ عُمَرَ وَكَانَ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ، وَمُسَلِّمٌ يَكْتَفِي فِي الْإِتِّصَالِ بِالْمَعَاصِرَةِ فَهُوَ
 صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِ (٧).

وكلام ابن القطان هذا ردٌّ به ابن حجر على من زعم وضع الحديث. ولكن تعقب عليهما الشيخ أحمد
 شاكر، فقال: "أما أن المعاصرة كافية وتحمل على الاتصال فنعم، ولكن إذا لم يكن هناك ما يدل صراحة
 على عدم السماع، والدليل النقل هنا على أن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر قائم (٨) ... فهذا ابنه يقرر

(١) الجرح والتعديل، ت (٧٠١)، (١٥٩/٤). وتهذيب الكمال، ت (٢٤٥٠)، (٢٧٢/١١). والتقريب، ت (٢٤٨٩)،
 ص (٢٤٧). وإكمال مغلطاي، ت (٢١١٥)، (٨/٦).

(٢) أخرجه أبو زرعة الدمشقي، فقال: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: سَمِعَ أَبُوكَ
 مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟، قَالَ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ أَبِي سَمِعَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فَقَدْ
 كَذَبَ". ويحيى بن صالح الوحاظي جهمي ثقة، نُكَلِّمُ فِيهِ لِبِدْعَتِهِ. ينظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي،
 نص (١٠٨٩)، (٤٤٠/١). وتهذيب الكمال، ت (٢٤٥٠)، (٣٧٥/٣١). وإكمال مغلطاي، ت (٥١٤٣)،
 (٣٢٦/١٢). وتحفة اللبيب، ت (٥٧١)، (١٤٨/٢). ومن تكلم فيه وهو موثق، ت (٣٧٦)، ص (٥٤٢).

(٣) تهذيب الكمال، (٢٧٣/١١).

(٤) المهذب في اختصار السنن، ح (١٦١٠٤)، (٤٢١١/٨).

(٥) النقد الصحيح، ح (٢)، ص (٢٩ و ٢٢).

(٦) إتحاف المهرة، ح (٩٧٧٥)، (٤٦٤/٨).

(٧) مرقاة السعود، ح (٤٦٩١/١٦١٦)، (١١٨٧/٣).

(٨) ذكر قول ابنه في عدم سماعه إلا من سهل.

هذا على سبيل القطع، ومثل هذا لا يَنْقُضُهُ إلا إسناد آخر صحيحٌ صريحٌ في السماع، أمّا بكلمة: عن، فلا^(١).

٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

الحكم على الحديث والنظر في الإعلال:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف؛ لعله الانقطاع، وقد سبق بيانها قريبا.

وقد روى زكريا بن منظور الحديث على أوجه:

فرواه يعقوب بن حميد بن كاسب، عنه، عن أبي حازم، عن ابن عمر مرفوعا، وفيه علة الانقطاع.

ورواه نصر بن عاصم الأنطاكي، وعبد الله بن عبد الوهاب الحنفي، عنه، عن أبي حازم، عن نافع،

عن ابن عمر، مرفوعا.

ورواه سريج بن يونس، عنه، عن أبي حازم، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفا.

وخلاصة حال زكريا بن منظور أنه ضعيف^(٢). وقد اختلف عنه كما سبق، وحديثه عن نافع هذا أنكره

أنكره الأئمة^(٣)، وكان زكريا أحد أسباب تضعيفه الشديد عند بعض النقاد، حتى قال ابن حبان: "منكر

الحديث جدا، يروي عن أبي حازم ما لا أصل له من حديثه". اهـ.

وما ذكره ابن القطان من احتمالات تُصحح الحديث^(٤) فغايتها أنها احتمالات، ولذا ردّها أهل

العلم^(٥).

والخلاصة أن طُرُقَ هذا الحديث عن ابن عمر وغيره لا تخلو من علل^(٦).

التعليق على الحديث:

القدرية هم من يقولون: بأنه لا قدر يقدره الله على العبد، وأن العبد هو الذي يخلق أفعاله بإرادته،

وأن الله لا يعلم أفعال العباد حتى تكون، ومن ثم جعلوه خالقا مع الله تعالى، ولذا فالحديث فيه تشبيه

(١) مسند أحمد، بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ح (٥٥٨٤)، (١٢٦/٥).

(٢) المجروحين، (٣١٤/١). وتهذيب الكمال، ت (١٩٩٦)، (٣٦٩/٩). وتحفة اللبيب، ت (٤٩٨)، (٣٨٨/١).

(٣) الكامل، (١٦٩/٤). وعلل الدارقطني، (١٠٢/١٣). والمجروحين، (٣١٤/١). ومسائل أحمد رواية أبي داود،

داود، ح (١٨٩٥)، ص (٤٠١). وإتحاف المهرة، ح (٩٧٧٥)، (٤٦٤/٨).

(٤) بيان الوهم والإيهام، ح (٢٦٢٤)، (٤٤٦/٥).

(٥) إتحاف المهرة، ح (٩٧٧٥)، (٤٦٤/٨). ومسند أحمد، بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ح (٥٥٨٤)،

(١٢٦/٥).

(٦) عون المعبود، ح (٤٦٦٧)، (٤٥٣/١٢). والعواصم والقواصم، (٩٢/١).

للقدرية بالمجوس كما قال الخطابي: "إنما جعلهم مجوساً؛ لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين، وهما النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة فصاروا ثانوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله ﷻ، والشر إلى غيره، والله سبحانه خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته. وخلقه الشرَّ شرًّا في الحكمة كخلقه الخير خيراً، فالأمران معا مضافان إليه خلقا وإيجادا، وإلى الفاعلين لهما من عباده فعلا واكتسابا".

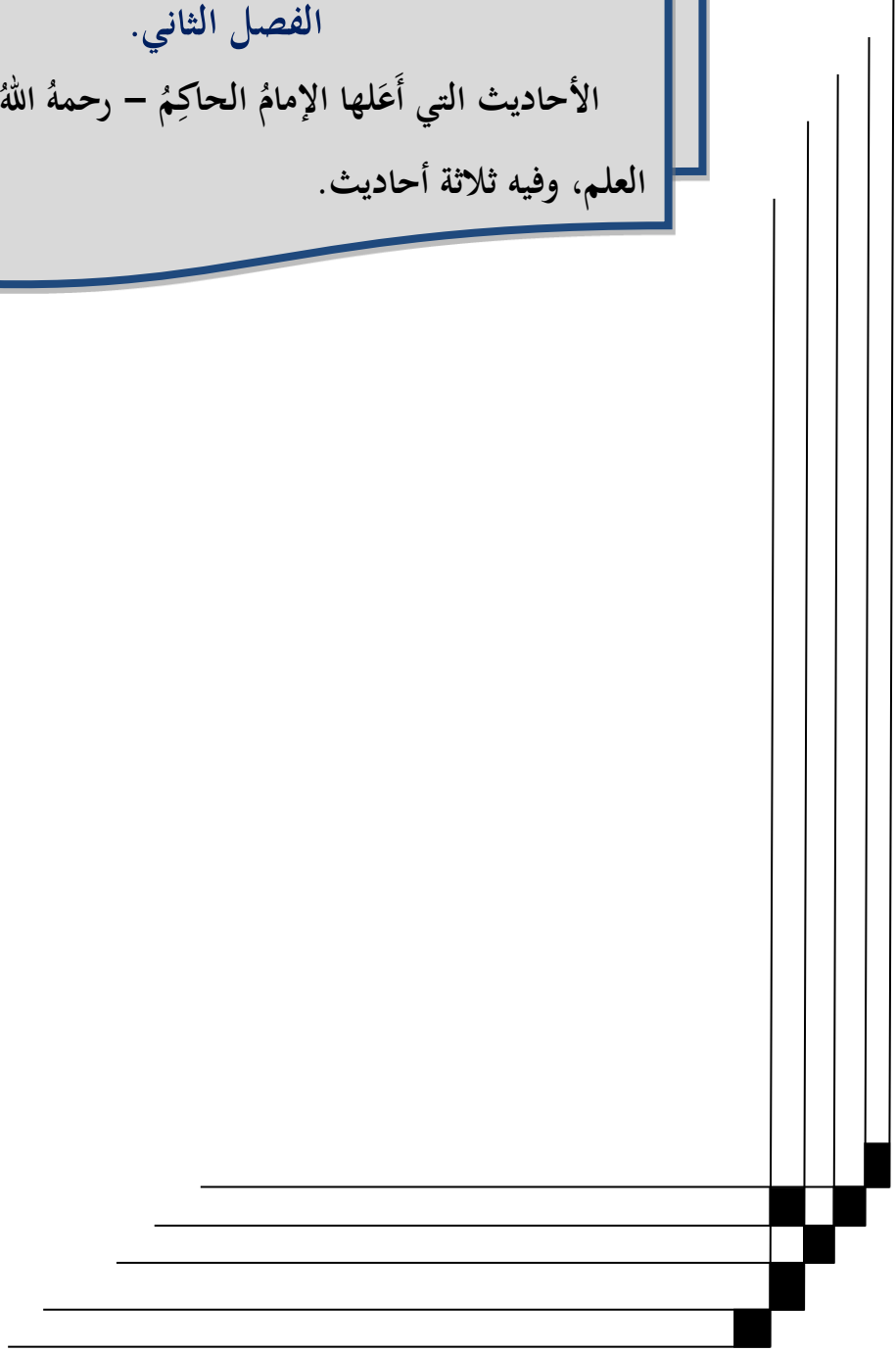
ومن هنا فوجه الشبه بينهما هو اعتبار أرباب متعددة، كلاً على اختياره، فهم مجوس لأنهم أحدثوا في الإسلام مذهبا يضاھي مذهب المجوس من وجه ما، وإن لم يشابهه من سائر الوجوه؛ حيث جعلوا أفعال العباد بين فاعلين، وأن الخير من الله والشر من عباده، فأدخلوا مع الله شركاء في قدرته، فضاھوا المجوس والثَّنَوِيَّةَ في كفرهم.

وفي الحديث تَهَيَّ عن عبادتهم ومجالستهم يعني: لا تُجالسوهم في حالة الصحة، ولا تعودوهم في حال المرض؛ فإنه ظهر بينكم وبينهم عداوة ومخالفة في الاعتقاد، فاهجروهم لينزجروا فيتوبوا^(١).

(١) معالم السنن، (٣١٧/٤). وشرح البخاري لابن بطال، (٢٩٨/١٠). وإكمال المعلم، (٢٠١/١). وشرح النووي على مسلم، (١٥٤/١). وجامع العلوم والحكم، (١٠٣/١). وشرح مشكاة المصابيح، (٥٧٠/٢). وفيض القدير، (٥٣٤/٤).

الفصل الثاني.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب العلم، وفيه ثلاثة أحاديث.



الحديث الثالث عشر.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نُصَيْرٍ، إِمْلَاءً بِيَعْدَادٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: جَاءَ الْأَعْمَشُ إِلَى عَطَاءٍ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ فَحَدَّثَهُ، فَقُلْنَا لَهُ: تُحَدِّثُ هَذَا وَهُوَ عِرَاقِيٌّ؟، قَالَ: لِأَنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ جِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقَدْ أَلْجَمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ^(١). هَذَا حَدِيثٌ تَدَاوَلَهُ النَّاسُ بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ تُجْمَعُ وَيُذَاكِرُ بِهَا، وَهَذَا الْإِسْنَادُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَمَنْ يُخْرِجَاهُ.

ذَكَرْتُ شَيْخَنَا أَبَا عَلِيٍّ الْحَافِظَ بِهَذَا الْبَابِ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ: هَلْ يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ، عَنْ عَطَاءٍ؟، فَقَالَ: لَا، قُلْتُ: لِمَ؟، قَالَ: لِأَنَّ عَطَاءً لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْوَاسِطِيِّ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ. فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ أَخْطَأَ فِيهِ أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ، أَوْ شَيْخُكُمْ ابْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيِّ، وَغَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ مِنْهُمَا الْوَهْمُ".

فَقَدْ حَدَّثَنَا بِالْحَدِيثِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ وَعَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ^(٢)، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَهُ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(١) قال الخطابي: "الممسك عن الكلام ممثلاً بمن أجم نفسه، كما يقال: النقي ملجم، وكقول الناس: كلم فلان فلانا فاحتج عليه بحجة أجمته، أي: أسكنته. والمعنى أن الملجم لسانه عن قول الحق والإخبار عن العلم والإظهار له يُعاقب في الآخرة بلجام من نار. وخرج هذا على معنى مشاكلة العقوبة الذنب، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. معالم السنن، (١٨٥/٤).

(٢) الظاهر أن زيادة رجل بين علي وعطاء غير صحيحة، بدلالة السياق وتخريج البيهقي، وإن كانت بعض الطرق تقتضي وجودها. ينظر: شعب الإيمان، للبيهقي، باب نشر العلم، ح(١٦١٢)، (٢٥٢/٣). وجامع بيان العلم وفضله، ح(١)، (٢/١).

فَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو عَلِيٍّ وَاعْتَرَفَ لِي بِهِ، ثُمَّ لَمَّا جَمَعْتُ الْبَابَ وَجَدْتُ جَمَاعَةً ذَكَرُوا فِيهِ سَمَاعَ عَطَاءٍ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَوَجَدْنَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(١).

دراسة الحديث:

العلة في الحديث هي ما أشار إليه الحاكم من الوهم في زيادة رجل بين عطاء وأبي هريرة في طريق أزهر بن مروان، وعليه فمدار هذا الحديث على عبد الوارث بن سعيد، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أزهر بن مروان، عن عبد الوارث، عن عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعا.

الوجه الثاني: مسلم بن إبراهيم، عن عبد الوارث، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: أزهر بن مروان، عن عبد الوارث، عن عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي علي الحافظ، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْوَاسِطِيِّ، عن أَزْهَرَ بْنِ مَرْوَانَ، عن عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، به. وَحَكَمَ بِخَطِّهِ.

تخريج الوجه الثاني: مسلم بن إبراهيم، عن عبد الوارث، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ، وَعَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ، عن مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، به. وسكت عنه.

وتابع مسلم بن إبراهيم مسدداً، أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم^(٢)، عن عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ، عن قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ، عن بَكْرِ بْنِ حَمَّادٍ، عن مُسَدَّدٍ^(٣)، عن عَبْدِ الْوَارِثِ، به، بنحوه. وقال: "الرَّجُلُ الَّذِي يَرَوِيهِ عَنْ عَطَاءٍ يَقُولُونَ: إِنَّهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَلَيْسَ عِنْدِي كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ مَشْهُورٌ أَيْضًا بِالتَّوَلُّدِ عِنْدَهُمْ".

دراسة إسناد الحديث من الوجه الأول عند الحاكم:

١- الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ دَاوُدَ، الحافظ، أَبُو عَلِيٍّ، النيسابوري.

(١)المستدرک، کتاب العلم، ح(٣٤٨)، (١/٤٠١).

(٢)ح(١)، (٢/١).

(٣)الرواية موجودة في مسند مسدد، كما أشار ابن حجر. ينظر: النكت الظرف المطبوع بهامش تحفة الأشراف، ح(١٤١٩٦)، (١٠/٢٦٦).

سَمِعَ: إبراهيم بن أبي طَالِب، وعَبْدُ اللَّهِ بن ناجية، وأبَا عبد الرحمن النسائي، وغيرهم. وعنه: أبو عبد الله الحاكم، وأبو بكر أحمد بن إسحاق الصَّبْغِي.

قال أَبُو بَكْر بن أبي دارم الحافظ: "ما رأيت ابن عُقْدَةَ يتواضع لأحدٍ من الحفاظ كتواضعه لأبي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ". وَقَالَ الحاكم: "هُوَ واحد عصره فِي الحفظ، والإِتقان، والورع، والمذاكرة، والتَّصنيف". وقال: "كَانَ أَبُو عَلِيٍّ باقِعَةً فِي الحِفظ، لا تُطَاق مذاكرته، ولا يَفِي بمذاكرته أحدٌ مِن حُفَاطِنَا. خرج إلى بغداد سنة عشر ثانياً، وقد صَنَّف وجمع، فأقام ببغداد وما بها أحدٌ أحفظ منه، إلا أن يكون أبو بكر الجِعَابِي؛ فَإِنِّي سمعت أبا علي يقول: ما رأيت ببغداد أحفظ منه". وَقَالَ: "وكان أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ: ما رأينا فِي أصحابنا مثل الجِعَابِي، حَيْرَني حفظه. قال الحاكم: فحكيت ذلك لأبي بَكْر الجِعَابِي، فقال: يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ هذا وهو أستاذي عَلَى الحقيقة". وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِي: "سألت الدارقطني عَن أَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ فقال: إمام، مهذب". وقال الخطيب: "كَانَ واحد عصره فِي الحفظ والإِتقان والورع، مقدِّماً فِي مذاكرة الأئمة، كثير التصنيف، ذكره الدارقطني فَقَالَ: إمام، مهذب. وكان -مع تقدمه فِي العلم- أحدَ الشهود المعدِّلين بنَيْسَابُور، ورحل فِي طلب الحديث إِلَى الآفاق البعيدة". وقال الخليلي: "الحافظ الكبير، إمام وقته، متفق عليه". وقال ابن عبد الهادي: "الحافظ الكبير البارِع، أحد الأئمة الأعلام". وقال الذهبي: "الإمام محدث الإسلام، أحد جهابذة الحديث". وقال مرة: "الحافظ الإمام العلامة الثبت، أحد النقاد، تخرج به الحاكم، ولم يُخْلِيف بخراسان مثله".

توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة، ثبت.

٢- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْوَاسِطِيِّ، أبو عبد الله، المعروف بابن كُتَّاب.

حدث عن: دُحَيْم، وأزهر بن مروان. وعنه: الطبراني، وأبو الشيخ، وابن قانع.

حدث عنه أبو عوانة في مستخرجه. وأبو الشيخ الأصبهاني، وأبو بكر الإسماعيلي، والطبراني. وأخرج أبو نعيم في الحلية حديثاً من طريق هذا الراوي مقروناً براؤٍ آخر، ثم قال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ". وأخرج له الحاكم كما هنا، وصرح بكونه غير مستبعدٍ منه الوهم.

توفي فيما بين سنتي: (٢٩١-٣٠٠هـ)^(٢). وخلاصة حاله أنه صدوق على أقل أحواله، ويدل على هذا كُلُّ ما سبق ذكره، مع كون الظاهر أن هذا الراوي كان معروفاً بالعلم، إذ هو واسطي ورحل إلى دمشق،

(١) تاريخ بغداد، ت (٤١٠٣)، (٦٢٢/٨). وتاريخ الإسلام، ت (٣٣٣)، (٨٧٥/٧). والسير، ت (٣٨)، (٥١/١٦). والروض الباسم، ت (٣٣٢)، (٤٥٤/١).

(٢) تاريخ دمشق، ت (٥٨٩٨)، (٤١/٥١). ومسند أبي عوانة، ح (٦٣١٠)، (١٤٢/٤). وحلية الأولياء، (٣٦٢/٧). وتاريخ الإسلام، ت (٣٨١)، (١٠١٣/٦). وتهذيب الكمال، (٣٣٠/٢). وإرشاد القاصي والداني،

ورَوَى عنه جملةٌ من أهل العلم المعروفين. ولو كان هذا الراوي ضعيفا لحَمَلَه الحاكم عهدة الخطأ وحده، ولم يشرك معه فيها شيخه أزهَر بن مروان، وأيضا فلو كان ضعيفا لقال الحاكم لشيخه: أخطأ فيه ابنُ أحمد الواسطي وهو ضعيف، فلما لم يقل هذا ظَهَرَ أن أصل الراوي على التوثيق، وإن كان قد أخطأ، والله أعلم.

٣- أزهَر بن مروان الرقاشي، البَصْرِيّ، مولى بني هاشم، ولقبه فُرَيْخ.

رَوَى عَنْ: حماد بن زيد، وعبد الوارث بن سَعِيد. وَعَنْ: أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي الدنيا، ومحمد بن أحمد بن سَعِيد بن كُسا الواسطي، وغيرهما.

قال مسلمة: "ثقة، روى عنه من أهل بلدنا بقي بن مخلد". وقال ابن حبان: "مستقيم الحديث". وقال الذهبي، وابن حجر: "صدوق". وقال مغلطاي: "وقد أسلفنا أن رواية بقي عنه توثيق له"^(١).

مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، اعتمادا على فعل بقي، وكلام ابن حبان الصادر عن سبر لمروياته يؤيد عمل بقي، والله أعلم.

٤- عبد الوارث بن سَعِيد بن ذكوان التميمي العنبري.

رَوَى عَنْ: إسماعيل بن أمية، وعلي بن الحكم البناي. وَعَنْ: أزهَر بن مروان، وإسحاق بن أبي إسرائيل.

قال شعبة: "ما رأيت أحدا أحفظ لحديث أبي التياح منه". وكان يحيى بن سعيد يُثَبِّتُه جدا. وَقَالَ ابن حنبل: أصح الناس حديثا عن حسين المعلم، وكان صالحا في الحديث. وَقَالَ معاوية بن صالح: قلت ليحيى بن مَعِين: "من أثبت شیوخ البَصْرِيِّين؟"، قال: عبد الوارث بن سَعِيد، مع جماعة سماهم". وَقَالَ عثمان بن سَعِيد الدارمي: قلت ليحيى بن مَعِين: "عبد الوارث؟"، قال: هو مثل حماد بن زيد في أيوب. قلت: فالثقفي أحب إليك، أو عبد الوارث؟، قال: عبد الوارث. قلت: فابن عليّة أحب إليك في أيوب أو عبد الوارث؟، قال: عبد الوارث". وَقَالَ أبو زُرْعَةَ: "ثقة". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "ثقة صدوق، ممن يُعَدُّ مع ابن عليّة، وبشر بن المفضل ووهيب، يُعد من الثقات، هو أثبت من حماد بن سلمة". وَقَالَ النَّسَائِي: "ثقة ثبت". وَقَالَ ابن سعد: "كان ثقة حجة". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان قدريا متقنا في الحديث". وورد عن ابنه عبد الصمد إنكار كون أبيه قدريا. وقال عبيد الله بن عمر: "لولا الرأي لم يكن به بأس". وقال الساجي: "وكان قدريا صدوقا متقنا، ذم لبدعته، وكان شعبة يطريه". وقال ابن مَعِين: "ثقة، إلا أنه كان يرى القدر، ويظهره". وذكره ابن خلفون وابن شاهين في الثقات، وقال ابن خلفون: "هو ثقة، قاله ابن نمير، وأحمد بن

ت(٧٨٨)، ص(٤٩٢).

(١) نقل مغلطاي قول بقي: "كل من رويت عنه فهو ثقة". واعتبر روايته توثيقا بهذا النص.

(٢) تهذيب الكمال، ت(٣١٢)، (٣٣٠/٢). والكاشف، ت(٢٥٩)، (٢٣١/١). وإكمال مغلطاي، (٣٢/١) و

ت(٣٦٥)، (٥٠/٢). والتقريب، ت(٣١٢)، ص(٩٨).

صالح العجلي، وابن عبد الرحيم زاد^(١): ثبت". وذكره العقيلي في جملة الضعفاء. وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فيمن تكلم في القدر وقال: وكان من أثبت الناس. وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، رمي بالقدر، ولم يثبت عنه". وقال: "قال الساجي: ما وَضَعَ منه إلا القدر، قلت: يحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد فإنه كان يقول: لولا أني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه، وأئمة الحديث كانوا يُكذِّبون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتُّهم عبد الوارث، وقد احتج به الجماعة".

توفي سنة ثمانين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، رُمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومُقدِّم على غيره في أبي التياح وحسين المعلم، وأيوب السخيتاني، ومن ضعفه فلا حجة له.

٥- علي بن الحكم البُنَّانِي، أبو الحكم البَصْرِيّ.

رَوَى عَنْ: إبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح. وعنه: إسماعيل بن علي، وعبد الوارث بن سعيد. قال أحمد: "ليس به بأس". وَقَالَ أبو حاتم: "لا بأس به، صالح الحديث". وَقَالَ أَبُو داود، والنَّسَائِي: "ثقة". وَقَالَ أَبُو دَاوُد في موضع: "أروى الناس عنه حماد بن سلمة". وَقَالَ ابن سعد: "كان ثقة، وله أحاديث". وقال البخاري: "ثقة". وقال العجلي، والبزار، وابن عبد الرحيم، ويحيى بن سعيد القطان، وابن نمير: "ثقة"، زاد العجلي: "لا بأس به". وقال الدارقطني: "ثقة، يُجمع حديثه". ولما ذكره ابن شاهين في كتاب الثقات، قال: يروي عنه أيوب السخيتاني ومعمر، ولم يذكره يحيى إلا بخير. وذكره ابن حَبَّان في الثقات. وقال في المشاهير: "كان رديء الحفظ". ولما ذكره ابن خلفون في كتاب الثقات، قال: تُكلم في مذهبه، وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين". وقال أبو الفتح الأزدي الموصلي: "زائغ عن القصد، فيه لِيِّنٌ". وقال ابن حجر: "ثقة، ضعفه الأزدي بلا حجة". وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، وقال في الميزان: ثقة.

توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، ومن ضعفه فلا حجة له.

(١) الظاهر أن المراد: زاد ابن عبد الرحيم: ثبت، فتكون عبارته: ثقة ثبت. والله أعلم
(٢) ثقات العجلي، ت (١١٤٦)، (١٠٧/٢). وتهذيب الكمال، ت (٣٥٩٥)، (٤٧٨/١٨). وإكمال مغلطاي، ت (٣٣٩٩)، (٣٦٨/٨). وتحفة اللبيب، ت (١٠٥١)، (٥٤١/١). والتقريب، ت (٤٢٥١)، ص (٣٦٧).
(٣) ثقات ابن حبان، (٢٠٥/٧). والمشاهير، ت (١٢١٧)، ص (١٨٤). وتهذيب الكمال، ت (٤٠٥٧)، (٤١٣/٢٠). وإكمال مغلطاي، ت (٣٧٧٤)، (٣١٠/٩). وتهذيب التهذيب، ت (٥٢٧)، (٣١١/٧). وتحفة اللبيب، ت (١١٦١)، (٥٨٤/١). والتقريب، ت (٤٧٢٢)، ص (٤٠٠). والكاشف، ت (٣٩٠٧)، (٣٨/٢). وميزان

٦- عطاء بن أبي رباح، المكي، أبو محمد بن أسلم.

روى عن: أم سلمة، وأبي هريرة. وعنه: جرير بن حازم، وعلي بن الحكم البناي.

قال ابن عباس: "يا أهل مكة، تجتمعون عليّ وعندكم عطاء!!!". وقال الأوزاعي: "مات عطاء يوم مات وهو أرضى أهل الأرض عند الناس". وقال يحيى القطان: "مُرسلات مجاهد أحب إليّ من مُرسلات عطاء بكثير؛ فإنّ عطاء كان يأخذ عن كل أحد". وقال ابن سعد: ثقة، كثير الحديث. وقال أحمد، وابن معين: "ليست مرسلات عطاء بذلك". وقال ابن معين أيضاً، وأبو زرعة، والعجلي: "ثقة". وقال ابن المديني: "كان عطاء اختلط بأخرة؛ فتركه^(١) ابن جريج، وقيس بن سعد". وقال الذهبي: "عطاء حجة بالإجماع إذا أسند". وقال ابن حجر: "ثقة، فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال... وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكتر ذلك منه".

توفي سنة أربع عشرة ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، كثير الإرسال، وقيل: "تغير بأخرة"، ولم يكتر ذلك منه.

٧- عن رجل. مجهول، لم يُبين في الطرق، والظاهر أنه وهم، كما بين الحاكم. وورود التصريح بسماع عطاء من أبي هريرة لهذا الحديث كما عند الحاكم وتمام^(٣)، لا يؤثر في هذا السند، لأن أسانيدنا لا تصح: فإسناد الحاكم فيه القاسم بن محمد، الدلال. والخلاصة أنه ضعيف^(٤). وإسناد تمام فيه أبو إسماعيل حفص بن عمر، الأبلي، وهو متروك^(٥). وعليه فلا تُعل هذه الأسانيد رواية الحاكم.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

الاعتدال، ت(٥٨٣٠)، (١٢٥/٣).

(١) قال الذهبي في السير: "لم يعن عليّ بقوله: تركه هاذان، التزك العزفي، ولكنه كبر وضغفت حواسه، وكاننا قد تكفينا منه، وتفقها، وأكثرنا عنه، فبطلاً، فهذا مراده بقوله: تركاه، ولم يكن يحسن العربية".

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٨٣٩)، (٣٣٠/٦). ومعرفة الثقات، ت(١٢٣٦)، (١٣٥/٢). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(٢٩٢)، ص(١٥٤). وتحفة التحصيل، ص(٢٢٨). والسير، ت(٢٩)، (٧٨/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٩٣٣)، (٦٩/٢٠). وتاريخ الإسلام، ت(١٨٧)، (٢٧٧/٣). والتقريب، ت(٤٥٩١)، ص(٣٩١).

(٣) المستدرک، کتاب العلم، ح(٣٤٨)، (٤٠١/١). والروض البسام بترتيب وتخريج فوائده تمام، کتاب العلم، ح(١٠٧)، (١٦٣/١).

(٤) ثقات ابن حبان، (١٩/٩). وتاريخ الإسلام، ت(٣٥٥)، (١٠٠١/٦). وإرشاد القاصي، ت(٧٥٦)، ص(٤٧٣). وتخريج أحاديث الإحياء، (٧١/١).

(٥) الجرح والتعديل، ت(٧٨٩)، (١٨٣/٣). والأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم، ت(٩٨)، (٢١٩/١). والضعفاء الكبير، ت(٣٣٩)، (٢٧٥/١). والكامل، ت(٥١١/١٤٢)، (٢٨٦/٣). وعلل الدارقطني، (٢٤٣/١). وتاريخ الإسلام، ت(٩٧)، (٣٠١/٥). واللسان، ت(٢٦٤٩)، (٢٢٨/٣).

دراسة إسناد الحديث من الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
 ٢- إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو إسحاق، الأزدي، مولاهم، البصري.
 سمع: مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وإسماعيل بن أبي أويس. وعنه: أبو القاسم البغوي، وأبو بكر النجاد.

قال الدارقطني: "إمام، جليل، ثقة، وهو تاج القضاة". وقال ابن أبي حاتم: "كتب إلينا ببعض حديثه، وكان ثقة صدوقاً". وقال مسلمة: "ثقة، عظيم القدر، فقيه البدن، عالم بالتصنيف، أخبرنا عنه غير واحد".
 وقال الخطيب: "وكان إسماعيل فاضلاً، عالماً، متقناً". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "كان وافر الحزمة، ظاهر الحشمة، كبير القدر". وقال الخليلي: "ثقة كبير، إمام في وقته، متفق عليه، مقدّم في أصحاب مالك، مُخَرَّج في كتب الأئمة، لم ير في القضاء مثله عفةً وعلماً، وكان عالماً بالحديث".
 توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة، متقن.

٤- مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عمرو البصري.

روى عن: حماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك. وعنه: أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان.
 قال ابن معين، وابن حجر: "ثقة مأمون". وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث". وقال العجلي، والذهبي: ثقة. وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من المتقين".
 وذكره ابن شاهين في الثقات. وقال ابن قانع: "صالح". وكان متقناً لحديث قرة بن خالد، وهشام الدستوائي، وأبان العطار، وهو مُقدّم على معاذ بن هشام.

مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين^(٢). وخلاصة حاله أنه ثقة، مأمون، مُقدّم على غيره.

٥- عبد الوارث بن سعيد. تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة، رُمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني.
 ٦- علي بن الحَكَم. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٧- عن رجلٍ. مجهول. وقد قال ابن عبد البر: "الرجل الذي يزويه عن عطاءٍ يُقولون: إنّه الحجاج بن أُرطاة، وليس عندي كذلك، واللّه أعلم، والحجاج بن أُرطاة مشهورٌ أيضاً بالتدليس عندهم".

(١) الجرح والتعديل، ت (٥٣١)، (١٥٨/٢). وسؤالات السلمي للدارقطني، س (٤٩)، ص (١١٤). وتاريخ بغداد، ت (٣٢٧١)، (٢٧٢/٧). وتاريخ الإسلام، ت (١٤٤)، (٧١٧/٦). وثقات ابن قطلوبغا، ت (١٥٤٠)، (٣٦٠/٢).
 (٢) ثقات ابن حبان، (١٥٧/٩). وتهذيب الكمال، ت (٥٩١٦)، (٤٨٧/٢٧). والسير، ت (٧٥)، (٣١٤/١٠). وإكمال مغلطاي، ت (٤٥٢٧)، (١٦٦/١). والتقريب، ت (٦٦١٦)، ص (٥٢٩).

حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَوَّامِ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكْتَمَهُ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ". اهـ

قلت: ليس هذا دليلاً قاطعاً؛ لوروده من غير طريق عليّ بن الحكم، فضلاً عن كونه وَرَدَ عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء من طريق أخرى، ولذا قال ابن حجر: "فيحتمل أن يكون المبهم أحد هذين الرجلين والعلم عند الله تعالى" (١).

وطريق ابن ماجه (٢) التي صرح فيها عليّ بن الحكم بالتحديث من عطاء لا تصح؛ ففيها: عمارة بن زاذان الصيدلاني، والخلاصة أنه ضعيف يُعتبر به (٣).

٨- عطاء بن أبي رباح. ثقة، كثير الإرسال، وقيل: "تغير بأخرة"، ولم يكثر ذلك منه. تقدم في الوجه الأول.

٩- أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة مسدد لمسلم بن إبراهيم عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم:

١- عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، القرطبي. ثقة، راوية قاسم بن أصبغ وأوثق الناس فيه (٤).

٢- قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، القرطبي. ثقة (٥).

٣- بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، التَّاهَرُزِيُّ. صدوق على أقل أحواله (٦).

٤- مُسَدَّدُ بْنُ مَسْرُودٍ. ثقة. تقدم في الحديث العاشر.

٥- عبد الوارث بن سعيد. ثقة، رُمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السخيتاني. تقدم في الوجه الأول.

٦- عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٧- عَنْ رَجُلٍ. مجهول.

(١) النكت الظراف المطبوع بهامش تحفة الأشراف، ح (١٤١٩٦)، (٢٦٥/١٠).

(٢) سنن ابن ماجه، المقدمة، باب من سُئِلَ عن علم فكتمه، ح (٢٦١)، (٩٦/١).

(٣) تهذيب الكمال، ت (٤١٨٤)، (٢٤٣/٢١). وإكمال مغلطاي، ت (٣٩٢٢)، (١٥/١٠). والتقريب، ت (٤٨٤٧)، ص (٤٠٩). وتاريخ الإسلام، (٢٩٣)، (٤٦٥/٤).

(٤) تاريخ الإسلام، (١٦٣)، (٧٥٢/٨). والسير، ت (٤٩)، (٨٤/١٧). وثقات ابن قطلوبغا، ت (٧٣٤١)، (٥٠٢/٦).

(٥) السير، (٢٦٦)، (٤٧٢/١٥). وتحفة اللبيب، ت (٩٥٨)، (٣٩١/٢).

(٦) ثقات ابن قطلوبغا، (٢٠٧٤)، (٧٧/٣). ولأنساب، (٤٤٣/١). وثقات العجلي، (٢٥٤/٢).

- ٨- عطاء بن أبي رباح. ثقة، كثير الإرسال، وقيل: "تغير بأخرة"، ولم يكتر ذلك منه. تقدم في الوجه الأول.
٩- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

ظهر بعد التخريج ودراسة الأسانيد أن مدار الحديث على عبد الوارث، واختلف عنه من وجهين:
فرواه أزهر بن مروان، عنه، عن علي بن الحكم، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة، مرفوعا.
ورواه مسلم بن إبراهيم، عنه، عن علي بن الحكم، عن رجل، عن عطاء، عن أبي هريرة، مرفوعا.
والراجح هو الوجه الثاني بدون واسطة بين عطاء وأبي هريرة، حيث رواه بهذا الوجه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وهو ثقة مأمون مقدم على غيره. وخالفه أزهر بن مروان، وهو ثقة.
وقد تابع مسلماً في هذا الوجه عن عبد الوارث مسدداً وهو ثقة. وعليه، فما حكّم به الحاكم من وهم أزهر بن مروان أو تلميذه قوي.

وظهر كذلك من خلال التخريج أن هناك خلافاً آخر فوق المدار، وهو الخلاف^(١) على شيخ عبد الوارث وهو علي بن الحكم، وبيانه كما يلي:

الوجه الأول: عبد الوارث^(٢) عن علي بن الحكم، عن رجل، عن عطاء، عن أبي هريرة، مرفوعا.
وقد سبق تخريجه ودراسته في الصفحات السابقة.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن علي بن الحكم، عن عطاء، عن أبي هريرة، مرفوعا.
تخريجه:

أخرجه أحمد في مسنده^(٣) عن أبي كامل. وأخرجه أبو داود في سننه^(٤)، عن موسى بن إسماعيل.
كليهما: (أبي كامل الخراساني، وموسى بن إسماعيل التبوذكي)، عن حماد بن سلمة، عن علي بن الحكم، به.

دراسة إسناد الوجه الثاني عن علي بن الحكم عند أحمد في المسند:

١- مظفر بن مدرك، أبو كامل الخراساني. ثقة مأمون مقدم على آخرين، وكان أثبت الناس في زهير بن معاوية^(٥).

(١) وصفه ابن حجر بالعلة الخفية. النكت الظراف المطبوع بهامش التحفة، ح(١٤١٩٦)، (١٠/٢٦٦).

(٢) هذا على ما ترجح من الوجهين السابقين عنه.

(٣) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح(٧٥٧١)، (١٣/١٧).

(٤) كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، ح(٣٦٥٨)، (٥/٤٩٩).

(٥) تهذيب الكمال، ت(٦٠١٧)، (٩٨/٢٨). والسير، ت(١٤)، (١٠/١٢٤). والتقريب، ت(٦٧٢٢)،

٢- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وهز وحبان بن هلال^(١).

٣- علي بن الحكم. ثقة. تقدم في هذا الحديث.

٤- عطاء بن أبي رباح. ثقة، كثير الإرسال، وقيل: "تغير بأخرة"، ولم يكثر ذلك منه. تقدم في هذا الحديث.

٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

والظاهر أن الراجح من الوجهين عن علي هو الوجه الثاني الذي رواه حماد بن سلمة، وذلك لأنه إذا كان أبو حاتم قد بيّن أن عبد الوارث أثبت من حماد بن سلمة، فإن أبا داود قد بيّن أن حماد أروى الناس عن علي بن الحكم^(٢)، ومن ثم فيمكننا الجمع بين القولين بأن عبد الوارث أثبت من حماد في غير حديث علي بن الحكم، ويكون الراجح هنا هو ما جاء به حماد.

ولا يقال: "إن حمادا تغير بأخرة"، فتغيره غير ضار هنا، لموت علي بن الحكم قبله بحوالي ستة وثلاثين عاما، وكونه أروى الناس عن علي وهذه خصوصية. ومن ثم فهذا الحديث سمعه حماد من علي قبل أن يتغير حماد نفسه، ولا يتصور أن يسكت حماد عن رواية هذا الحديث تلك المدة الطويلة ثم يرويها في التغير، خاصة وأنه قد رواه عن حماد أبو كامل، وهو كما قال أحمد: "لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث، ولا يحملون عن كل إنسان، ولهم بصر بالحديث والرجال، ولم يكتبوا إلا عن الثقات، ولا يكتبون عن من لا يرضونه إلا: أبو سلمة الخزاعي، والهيثم بن جميل، وأبو كامل وكان أبو بصيرا بالحديث متقنا"^(٣). اهـ، فلا يمكن لأبي كامل أن يرضى حمادا حال تغيره.

ورواه عن حماد أيضا عفان، وقد قال أحمد: "من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم"^(٤).

ص(٥٣٥).

(١) الجرح والتعديل، ت(٦٢٣)، (١٤٠/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٤٨٢)، (٢٥٣/٧) و(٤١٤/٢٠). وتاريخ الإسلام، ت(٨٢)، (٣٤٢/٤). والتقريب، ت(١٤٩٩)، ص(١٧٨). والكاشف، ت(١٢٢٠)، (٣٤٩/١). وتحفة اللبيب، ت(٣٧٩)، (٣٦١/١). ومن تكلم فيه وهو موثق، ت(٩٣)، ص(١٧٦).

(٢) تقدم هذا في ترجمتهما قبل قليل.

(٣) تهذيب الكمال، (٩٩/٢٨).

(٤) العلل لأحمد، (٣٣/٣).

وأيضاً فقد حَسَّنَ الترمذي^(١) والبعوي^(٢) الحديثَ من هذا الوجه عن عطاء. وأخرجه ابن حبان في صحيحه^(٣). وأبو نعيم في مستخرجه^(٤). وهذا الوجه هو المحفوظ كما بين الدارقطني وغيره^(٥). كل هذه القرائن مجتمعة تُزيلُ ضررَ تغيرِ حماد بأخرة عن هذا الحديث، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

ظهر بعد ما سبق أن الوجهين الذين أخرجهما الحاكم مُعلَّان. وأن الراجح هو الوجه الذي رواه حماد بن سلمة، وقد أخرج هذا الوجه الإمام أحمد والإمام أبو داود كما سبق بإسنادين صحيحين، وعليه فالحديث صحيح، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يحذر النبي ﷺ من كتمان العلم، يقول الخطابي: "وهذا في العلم الذي يلزمه تعليمه إياه، ويتعين عليه فرضه، كمن رأى كافراً يريد الإسلام يقول: علموني ما الإسلام، وما الدين. وكمن يرى رجلاً حديث العهد بالإسلام لا يحسن الصلاة وقد حَضَرَ وقتها يقول: علموني كيف أصلي. وكمن جاء مستفتياً في حلال أو حرام يقول: أفتوني وأرشدوني، فإنه يلزم في مثل هذه الأمور أن لا يُمنَعُوا الجواب عما سألوا عنه من العلم، فمن فعل ذلك آثمٌ مستحقٌ للوعيد والعقوبة، وليس كذلك الأمر في نوافل العلم التي لا ضرورة بالناس إلى معرفتها"^(٦).

قلت: ونوافل العلم أيضاً ينبغي تبليغها وعدم كتمانها ما لم يكن هناك ضررٌ، فقد أخرج البخاري في صحيحه^(٧)، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثًا، قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟، قَالَ: إِذَا يَتَكَلَّمُوا". وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِمًا.

(١) سبق ذلك عند التخريج.

(٢) شرح السنة، ح (١٤٠)، (٣٠١/١).

(٣) الإحسان، ح (٩٥)، (٢٩٧/١).

(٤) المسند المستخرج على صحيح مسلم، ح (١٥)، (٤٢/١).

(٥) علل الدارقطني، س (١٨٧٢)، (٦٧/١٠). وبيان الوهم، ح (٤٣٤)، (٤٢٤/٢). وتخريج أحاديث إحياء علوم

الدين، ح (٥٦)، (٧٠/١).

(٦) معالم السنن، (١٨٥/٤).

(٧) كتاب العلم، باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا، ح (١٢٩)، (٣٨/١).

فهذه من نوافل العلم التي حث رسول الله ﷺ على كتمانها، ومع ذلك تأثم معاذٌ من استمرار ذلك الكتمان، فالمسألة اجتهادية تحكُمها غلبة الظن وحال السائل والمسؤول والمجتمع، ومن ثم فأبو هريرة رضي الله عنه يقول: "حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَشَّئُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّئُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ"^(١).
 بيّن أهل العلم أن ما كتّمه أبو هريرة رضي الله عنه لم يكن من الأحكام الشرعية، ولكن كان الوعاء الذي لم يبشئه هو الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة رضي الله عنه يكتفي عن بعضه ولا يصرح به؛ خوفاً على نفسه منهم، كقوله رضي الله عنه: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ رَأْسِ السِّتِّينَ وَإِمَارَةِ الصَّبِيَانِ يُشِيرُ إِلَى خِلَافَةِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، لِأَنَّهَا كَانَتْ سَنَةَ سِتِّينَ مِنَ الْهَجْرَةِ^(٢).
 ولذا يقول عبد الله بن مسعود: "مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُوبَتُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ"^(٣).

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم، ح (١٢٠)، (٣٥/١).

(٢) راجع: فتح الباري، (٢١٦/١).

(٣) صحيح مسلم، المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، (١١/١).

الحديث الرابع عشر.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ.

وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْصُورِ الْعَدْلِ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبِ الثَّقَفِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ السَّدُوسِيِّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَخِيهِ عَبَّادِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَرْبَعِ: مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَنَفْسٍ لَا تَتَّسِعُ، وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَمَنْ يُخْرِجَاهُ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يُخْرِجَا عَبَّادَ بْنَ أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، لَا لِجُرْحِ فِيهِ بَلْ لِقَلَّةِ حَدِيثِهِ وَقَلَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمَنْ يَذُكُرُ أَخَاهُ عَبَّادًا.

حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَبِّيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ

عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهُمْدَانِيُّ، وَهَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ سُلَيْمَانُ بْنُ

حِيَانَ^(١)، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَرْبَعِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَنَفْسٍ لَا تَتَّسِعُ، وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ". وَلَهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ^(٢).

دراسة الحديث:

العلة التي أشار إليها الحاكم هي زيادة: "عباد"، بين سعيد وأبي هريرة، وعليه فهذا الحديث مداره على

سعيد بن أبي سعيد المقبري، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أخيه عباد، عن أبي هريرة، مرفوعا.

الوجه الثاني: محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أخيه عباد، عن أبي هريرة، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عن شُعَيْبِ بْنِ

اللَّيْثِ، عن اللَّيْثِ.

(١)المستدرک، (٣٠٠/٢) و(١٧٧/٤)، طبعة العلمية. وإتحاف المهرة، (٧٠٠/١٤).

(٢)المستدرک، کتاب العلم، ح(٣٥٨)، (٤٠٦/١).

وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْصُورٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، بِهِ. وَصَحَّحَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي مَسْنَدِهِ^(١)، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى. وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ^(٢)، عَنْ يُوسُفَ، وَمَنْصُورِ بْنِ سَلْمَةَ الْخَزَاعِيِّ. وَابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِ^(٣)، عَنْ عَيْسَى بْنِ حَمَّادٍ الْمَصْرِيِّ.

كلهم: (شعيب بن الليث، وعاصم بن علي، ويحيى بن يحيى، ويونس، ومنصور بن سلمة، وعيسى بن حماد) عن الليث، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، بِهِ، بِمِثْلِهِ.

تخريج الوجه الثاني: محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعا:

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ كَمَا هُنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ الْأَهْمَدِيِّ، وَهَارُونَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حِيَانَ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، بِهِ. وَسَكَتَ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ^(٤)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ. وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى^(٥)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ آدَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، بِهِ، بِمِثْلِهِ.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- الربيع بن سليمان المرادي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- شعيب بن الليث بن سعد. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- الليث بن سعد المصري. ثقة ثبت مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- سعيد بن أبي سعيد، المقبري، أبو سعد المديني.

رَوَى عَنْ: أَخِيهِ عَبَادَ، وَأَبِيهِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هَرِيرَةَ. وَعَنْهُ: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ خِرَاشٍ، وَابْنُ حَجْرٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ: "ثَقَّةٌ". زَادَ ابْنُ

حَجْرٍ: "تَغْيِيرٌ قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَرَوَاتِهِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلْمَةَ مَرْسَلَةً". وَقَالَ أَحْمَدُ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ

(١) ح(٤٢٦)، (٣٩٢/١).

(٢) ح(٨٤٨٨)، (١٨٨/١٤) و ح(٨٧٩٩)، (٣٨٦/١٤).

(٣) كتاب الدعاء، باب دعاء رسول الله ﷺ، ح(٣٨٣٧)، (١٢٦١/٢).

(٤) كتاب الدعاء، ح(٢٩٦١٤)، (٦/١٠).

(٥) كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من دعاء لا يُسمع، ح(٧٨٢٣)، (٢٠٧/٧).

أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق". وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: "قَدْ كَانَ تَغْيِيرُ وَكَبْرُ وَاجْتِلَاطُ قَبْلَ مَوْتِهِ، يُقَالُ: بِأَرْبَعِ سِنِينَ، حَتَّى اسْتَشْنَى بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ عَنْهُ مَا كُتِبَ عَنْهُ فِي كِبَرِهِ مِمَّا كُتِبَ قَبْلَهُ، فَكَانَ شَعْبَةَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ بَعْدَمَا كَبُرَ". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "أَرْجُو أَنْ يَكُونَ سَعِيدٌ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ، وَقَدْ قَبِلَهُ النَّاسُ، وَرَوَى عَنْهُ الْأَثَمَةَ وَالثَّقَاتَ مِنَ النَّاسِ، وَمَا تَكَلَّمَ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا بِخَيْرٍ". وَقَدَّمَهُ ابْنُ مَعِينٍ عَلَى الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ وَابْنُ خَلْفُونَ وَابْنُ شَاهِينَ فِي الثَّقَاتِ، وَبَيَّنَّ ابْنُ حِبَانَ اجْتِلَاطَهُ. وَخَرَّجَ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ حِبَانَ وَأَبُو عَوَانَةَ، وَالْحَاكِمُ حَدِيثَهُ. وَنَقَلَ السَّاجِي عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ لَا بِأَسْ بِهِ، وَأَنْ أَثَبَتَ النَّاسُ فِيهِ هُوَ ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ. وَبَيَّنَّ ابْنُ خَرَّاشٍ أَنَّ أَثَبَتَ النَّاسُ فِيهِ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ، مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ تَغْيِيرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَاللَّيْثُ وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ مِنْ أَثَبَتَ النَّاسُ فِيهِ. وَأَمَّا اجْتِلَاطُهُ فَثَابِتٌ بِدَلِيلِ اجْتِلَاطِ أَحَادِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ، لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَمْ يَضُرَّ، وَلِذَا يَقُولُ الذَّهَبِيُّ: "مَا أَحْسَبُهُ رَوَى شَيْئًا فِي مُدَّةِ اجْتِلَاطِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يُوجَدُ لَهُ شَيْءٌ مُنْكَرٌ". اهـ.

وَقَدْ بَيَّنَّ الْعَلَائِيُّ أَنَّ اللَّيْثَ مِيزَ مَا اجْتِلَطَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا ضَرَرَ فِيهَا لِأَنَّ أَبَاهُ الْوَاسِطَةَ.

٦- عباد بن أبي سعيد، المُقْبَرِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: أَخُوهُ سَعِيدٌ.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ التَّبَانُ: ثِقَةٌ. وَخَرَجَ

الْحَاكِمُ حَدِيثَهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَصَحَّحَهُ وَنَصَّ عَلَى عَدَالَتِهِ. وَقَالَ السَّخَاوِيُّ: "أَحَدُ التَّابِعِينَ الثَّقَاتِ، ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي ثَلَاثَةِ تَابِعِي الْمَدِينِيِّينَ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "مَقْبُولٌ"^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ حَجْرٍ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى تَوْثِيقِهِ.

٧- أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. صَحَابِيُّ جَلِيلٌ، وَأَحَدُ الْمَكْتَبِينَ مِنَ الرَّوَايَةِ. تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ الرَّابِعِ.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو محمد، المزي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن.

٢- محمد بن عبد الله بن سليمان بن أيوب، أبو جعفر، الحضرمي، الكوفي، المعروف بمطير.

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٥١)، (٥٧/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٢٨٤)، (٤٦٦/١٠). وإكمال مغلطاي، ت(١٩٥٨)، (٣٠١/٥). وتهذيب التهذيب، ت(٦١)، (٣٨/٤). وتحفة اللبيب، ت(٥٦٠)، (٤٠٦/١). وجامع التحصيل، ت(٢٤٣)، (١٨٤). والسير، ت(٨٨)، (٢١٦/٥). والكواكب النيرات، ت(١٢)، ص(٤٦٦).

(٢) ثقات العجلي، ت(٨٣٦)، (١٧/٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٠٨٠)، (١٢٤/١٤). وإكمال مغلطاي، ت(٢٦٩٢)، (١٧١/٧). والتحفة اللطيفة، ت(١٩٤٤)، (٢٨٤/٢). والتقريب، ت(٣١٢٩)، (٢٩٠). والمستدرک، كتاب العلم، ح(٣٥٨)، (٤٠٦/١).

رَوَى عَنْ: أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَسَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيِّ. وَعَنْهُ: أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عُقْدَةَ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَغَيْرُهُمَا. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "ثِقَّةٌ، جَبَلٌ". وَقَالَ مَسْلَمَةُ: "كَانَ ثِقَةً، ثَبَتًا". وَقَالَ ابْنُ نُقْطَةَ، وَابْنُ الْأَثِيرِ: ثِقَةٌ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "ثِقَّةٌ مُطْلَقًا". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "صَدُوقٌ".

تُوِّفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَّةٌ ثَبَتَ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ. وَقَدْ تُكَلِّمُ فِيهِ بِمَا لَا يَضُرُّ، وَلَا يُوْثِرُ، وَلَعَلَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ أَنْزَلَهُ عَنِ الثِّقَةِ بِسَبَبِ مَا تُكَلِّمُ فِيهِ^(٢).

٣- سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَهْلِ بْنِ إِسْحَاقَ، الْأَشْعَثِيِّ، أَبُو عُثْمَانَ الْكُوفِيِّ.

رَوَى عَنْ: ابْنَ عِيْنَةَ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ. وَعَنْهُ: بَقِيٌّ بْنُ مَخْلَدٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيِّ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ، وَمَطِينٌ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "ثِقَةٌ صَدُوقٌ مَأْمُونٌ". وَقَالَ ابْنُ قَانِعٍ: "صَالِحٌ". وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "رَوَى عَنْهُ بَقِيٌّ بْنُ مَخْلَدٍ، وَشَرْطُهُ أَلَّا يَرُوي إِلَّا عَنِ ثِقَةٍ عِنْدَهُ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ. وَخَرَجَ أَبُو عَوَانَةَ حَدِيثَهُ فِي صَحِيحِهِ، وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ.

تُوِّفِيَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ^(٣). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَّةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ، وَمَنْ أَنْزَلَهُ عَنْهَا لَمْ يَذْكُرْ سَبَابًا.

٤- سُلَيْمَانُ بْنُ حِيَانَ الْأَزْدِيُّ، أَبُو خَالِدِ الْأَحْمَرِ، الْكُوفِيُّ الْجَعْفَرِيُّ.

رَوَى عَنْ: حَمِيدِ الطَّوِيلِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ. وَعَنْهُ: إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ، وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ: "سَأَلْتُ وَكَيْعًا عَنْ أَبِي خَالِدٍ، فَقَالَ: وَأَبُو خَالِدٍ مِمَّنْ يُسْأَلُ عَنْهُ؟". وَقَالَ ابْنُ

الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ بَزَارٍ، وَالذَّهَبِيُّ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ الْبَزَارِيُّ أَيْضًا: "لَيْسَ مِمَّنْ يَلْتَزِمُ بَزِيَادَتِهِ حِجَّةً، لِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَافِظًا، وَأَنَّهُ قَدْ رَوَى أَحَادِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ وَغَيْرِهِ لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهَا". وَقَالَ أَبُو هِشَامٍ

مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدِ الرَّفَاعِيِّ: "الثِّقَةُ الْأَمِينُ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ فِي

الْمَشَاهِيرِ: "مِنْ مَتَقِنِي أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَكَانَ ثَبَتًا". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثِقَةٌ ثَبَتَ صَاحِبُ سَنَةِ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي

رِوَايَةٍ: "صَدُوقٌ وَلَيْسَ حِجَّةً". وَفِي رِوَايَةٍ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ،

(١) تاريخ الإسلام، ت(٤٤٧)، (١٠٣٢/٦). وتذكرة الحفاظ، (٦٦١/٢)، ت(٦٨٢). والتقييد، ت(٥٧)، (٦٠/١). والجرح والتعديل، ت(١٦١٨)، (٢٩٨/٧). وسؤالات السلمي، ص(٢٨٩)، س(٣٤٨). والسير، ت(١٥)، (٤١/١٤). والعبر، (٤٣٣/١). ولسان الميزان، ت(٧٠٢١)، (٢٥٧/٧). وميزان الاعتدال، (٦٠٧/٣)، ت(٧٨٠١). وثقات ابن قطلوبغا، ت(١٠٠٠٥)، (٣٨٠/٨).

(٢) استوعبت ترجمته تفصيلاً، والرد على الطعون فيه في رسالتي في التخصص: زوائد رجال مستدرک الحاكم، ترجمة رقم(١٦).

(٣) ثقات ابن حبان، (٢٦٧/٨). وتهذيب الكمال، ت(٢٣٣٤)، (٢١/١١). وإكمال مغطاي، ت(٢٠٢٠)، (٣٣٥/٥). والكاشف، ت(١٩٣٩)، (٤٤٢/١). والتقريب، ت(٢٣٧٢)، ص(٢٣٩).

والذهبي مرة: "صدوق". وَقَالَ الخَطِيبُ: "كَانَ سُفْيَانُ يَعِيبُ أَبَا خَالِدٍ بِخُرُوجِهِ مَعَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنٍ، فَأَمَّا أَمْرُ الْحَدِيثِ فَلَمْ يَكُنْ يَطْعَنُ عَلَيْهِ فِيهِ". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ لَهُ عِدَّةَ أَحَادِيثَ خَوْلَفَ فِيهَا: "لَهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ، مَا أَعْلَمُ لَهُ غَيْرَ مَا ذَكَرْتَ مِمَّا فِيهِ كَلَامٌ وَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى بَيَانٍ، وَإِنَّمَا أُتِيَ هَذَا مِنْ سَوْءِ حِفْظِهِ فَيَغْلَطُ وَيَخْطِئُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ كَمَا قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: صَدُوقٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ". وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ، وَابْنُ شَاهِينَ، وَابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ. وَخَرَجَ ابْنُ حَبَانَ حَدِيثَهُ فِي صَحِيحِهِ، وَكَذَا أَبُو عَوَانَةَ، وَالْحَاكِمُ. وَصَحَّحَ الدَّارِقُطَنِيُّ حَدِيثَهُ فِي السَّنَنِ. وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ يَخْطِئُ".

مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةَ (١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، وَمَنْ أَنْزَلَهُ عَنْهَا إِلَى دَرَجَةِ الصَّدُوقِ جَعَلَ أَحَادِيثَهُ الَّتِي خَوْلَفَ فِيهَا دَلِيلًا عَلَى سَوْءِ حِفْظِهِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ ابْنِ عَدِيٍّ، لَكِنِ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَا تَسْتَدْعِي إِزْوَاجَهُ عَنِ دَرَجَةِ الثَّقَةِ، بِسَبَبِ قَلْتِهَا فِي جَانِبِ كَثْرَةِ حَدِيثِهِ، فَلَمْ يَذْكَرْ ابْنُ عَدِيٍّ لَهُ إِلَّا أَقْلَ مِنْ عَشْرَةِ أَحَادِيثَ خَوْلَفَ فِيهَا، وَلِذَا يَقُولُ الذَّهَبِيُّ: "الرَّجُلُ مِنْ رِجَالِ الْكُتُبِ السِّتَةِ، وَهُوَ مُكْثَرٌ يَهْمُ كَغَيْرِهِ". أَهْ، وَلِذَا فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ مَا لَمْ يَخَالَفِ. وَأَمَّا طَعْنُ سَفْيَانَ عَلَيْهِ فَلَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ٥- مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، الْقُرَشِيُّ. وَهُوَ صَدُوقٌ يَدْلُسُ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ طَرِيقِ الْمُقْبَرِيِّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ الْخَامِسِ.

٦- سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ. تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ. وَهُوَ ثِقَّةٌ، مَقْدَمٌ عَلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَاللَّيْثُ وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِيهِ.

٧- أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. صَحَابِيُّ جَلِيلٌ، وَأَحَدُ الْمَكْثَرِينَ مِنَ الرَّوَايَةِ. تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ الرَّابِعِ.

النظر في الخلاف:

ظَهَرَ بَعْدَ التَّخْرِيجِ وَدِرَاسَةِ الْأَسَانِيدِ، أَنَّ مَدَارَ الْحَدِيثِ عَلَى سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ (٢):

(١) ثَقَاتُ الْعَجَلِيِّ، ت (٦٦٣)، (٤٢٧/١). وَالْكَامِلُ، ت (٧٥٠/١٨)، (٢٧٨/٤). وَالْمَشَاهِيرُ، ت (١٣٦١)، ص (٢٠٢). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت (٢٥٠٤)، (٣٩٤/١١). وَإِكْمَالُ مَغْلَطَايَ، ت (٢١٦٥)، (٥٠/٦). وَالْكَاشِفُ، ت (٢٠٨٠)، (٤٥٨/١). وَالتَّقْرِيبُ، ت (٢٥٤٧)، ص (٢٥٠). وَالْمَغْنِيُّ، ت (٢٥٧٢)، (٤٠٠/١). وَالْمِيزَانُ، ت (٣٤٤٣)، (٢٠٠/٢).

(٢) هُنَاكَ وَجْهٌ ثَالِثٌ تَفَرَّدَ بِذِكْرِهِ الدَّارِقُطَنِيُّ فَقَالَ: "وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ". أَهْ، وَلَكِنِّي لَمْ أَجِدْ تَخْرِيجَهُ، وَعَلَى فَرَضِ وُجُودِهِ فَسَيَكُونُ مَرْجُوحًا بِالنِّسْبَةِ لِلْوَجْهِ الْآخَرَ عَنِ اللَّيْثِ، بِدَلِيلِ كَثْرَةِ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ، وَهَمَّ: (شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمَنْصُورُ بْنُ سَلْمَةَ، وَعَيْسَى بْنُ حَمَادٍ)، وَلَنْ يَكُونَ لِهَذَا الْوَجْهِ -إِنْ صَحَّ- تَأْثِيرٌ فِي الْإِعْلَالِ بَلْ سَيَكُونُ مُؤَيِّدًا لِلنَّتِيجَةِ، وَمُثَبِّتًا

فرواه الليث بن سعد عنه، عن أخيه عباد، عن أبي هريرة، مرفوعاً.
ورواه محمد بن عجلان عنه، عن أبي هريرة، مرفوعاً. وقد تابع ابن عجلان أبو معشر.
والظاهر أن الراجح هو الوجه الأول؛ لأن الليث مقدم على محمد بن عجلان مطلقاً وفي المقبري خاصة.
فالليث ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير.
وأما ابن عجلان فصدوق يُدلس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري.
وقد روى ابن عجلان الحديث في جميع الطرق بصيغة: عن المقبري أو عن سعيد، أو عن سعيد المقبري،
عن أبي هريرة. وقد أشار ابن حبان وابن القطان إلى أنه اختلطت عليه صحيفة سعيد، ولم يميز ما رواه سعيد
عن أبي هريرة مباشرة أو بواسطة، ولذا يقول ابن القطان: "لا عيب فيه، وهو أحد الثقات إلا أنه سَوَّى
أحاديث المقبري". ومن الواضح في ترجمة سعيد^(١) أنه -أيضاً- اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، ولم يميزها
إلا الليث، فالظاهر أن هذا الحديث مما اختلط على ابن عجلان، وميزه الليث بذكر الوساطة بين سعيد وأبي
هريرة.

وأيضاً فالإمام الحاكم صحح الوجه الأول كما سبق. وقد رجح الدارقطني هذا الوجه^(٢).

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح عند الإمام الحاكم:

الحديث بإسناد الحاكم من الوجه الأول صحيح، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يُعَلِّمُ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّةَ أَنْ تَلْجَأَ إِلَى اللَّهِ وَتَسْتَعِيذَ بِهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ صَاحِبَهُ، كَالْعِلْمِ الَّذِي لَا يَعْمَلُ
الإنسان به، فيكون حجةً عليه بين يدي الله تعالى، وكالعلم الذي يكون في الشر وضرر الناس، وكذا من
القلب الذي لا يخشع لذكر الله تعالى، ومن نفس لا تشبع وتظل حريصةً على الدنيا، ففيه استعادةٌ من
الْحَرِصِ وَالطَّمَعِ وَالشَّرِّهِ وَتَعَلُّقِ النَّفْسِ بِالْأَمَالِ الْبَعِيدَةِ. وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، أَيْ لَا يُسْتَجَابُ وَلَا يَعْتَدِ بِهِ
فَكَأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ طَيْبِ مَأْكَلِ صَاحِبِهِ وَمَشْرَبِهِ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُمُورٍ تَمْنَعُ إِجَابَتَهُ^(٣).
والله ﷻ يقول مبيناً أن من العلوم ما لا ينفع صاحبه: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ
تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(٤).

وَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ فِي الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تُرَاجِعْ تَرَاجِمَ: ابْنِ عَجْلَانَ وَاللَّيْثِ وَسَعِيدِ مِنْ مَصَادِرِهَا الَّتِي سَبَقَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا.

(٢) عُلِّلَ الدَّارِقُطْنِي، س (٢٠٧٩)، (٣٩٤/١٠).

(٣) صحيح مسلم، (٧٠٣/٢). وشرح صحيح مسلم، (٤١/١٧).

(٤) سورة البقرة، آية (٤٤).

ويقول النبي ﷺ: "يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُهُ فِي النَّارِ، فَيَدُورُ كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِرَحَاهُ، فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُولُونَ: أَيُّ فُلَانٍ مَا شَأْنُكَ؟، أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ؟، قَالَ: كُنْتُ أَمُرُّكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَأُكُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ" (١).

ويقول الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (٢).

ويقول الحق تعالى مبينا أن من القلوب ما يخشع لذكر الله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا يَتَشَعَّرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فََمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (٣).

ويقول مبينا أن منها ما لا يخشع: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (٤).

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صِفَةِ النَّارِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ، ح(٣٢٦٧)، (٤/١٢١).

(٢) سورة البقرة، آية(١٠٢).

(٣) سورة الزمر، آية(٢٣).

(٤) سورة البقرة، آية(٧٤).

الحديث الخامس عشر.

قال الحاكم: "الحديث الثاني فيما احتج به العلماء أن الإجماع حجة حديث مختلف فيه على المعتز بن سليمان من سبعة أوجه: فالوجه الأول منها: ما حدثنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم الأصم، ببغداد، حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر، حدثنا خالد بن يزيد القريني، حدثنا المعتز بن سليمان، عن أبيه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبداً. وقال: يد الله على الجماعة فأتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شد شد في النار.

خالد بن يزيد القريني هذا شيخ قديم للبعثيين، ولو حفظ هذا الحديث لحكمنا له بالصحة" (١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على المعتز بن سليمان، وقد اختلف عنه من سبعة أوجه ذكرها الحاكم وهي: الوجه الأول: خالد بن يزيد، عن المعتز، عن أبيه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعاً. تخريجه:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن محمد بن أحمد بن تميم، عن جعفر بن محمد بن شاكر، عن خالد بن يزيد القريني، عن المعتز، به. وبين أن خالد بن يزيد لو حفظه لكان صحيحاً. وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢)، عن محمد بن أحمد الجرجاني، عن محمد بن شاذان المطوعي، عن جعفر بن محمد بن شاكر، عن خالد بن يزيد القريني، عن المعتز به، بمثله. وقال: "عريب من حديث سليمان، عن عبد الله بن دينار، لم نكتبه إلا من هذا الوجه".

الوجه الثاني: يعقوب بن إبراهيم، عن المعتز، عن أبي سفيان المدني، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعاً.

تخريجه:

أخرجه الحاكم في مستدركه، عن إبراهيم بن محمد بن يحيى، عن محمد بن المسيب، عن يعقوب بن إبراهيم، عن المعتز به، بلفظ: "لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة، فمن شد شد في النار" (٣).

(١) المستدرک، کتاب العلم، ح (٣٩٦)، (٤٢٦/١).

(٢) (٣٧/٣).

(٣) کتاب العلم، ح (٣٩٧)، (٤٢٧/١).

وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات^(١)، عن الحاكم، به. وقال: "أَبُو سُفْيَانَ الْمَدِينِيُّ يُقَالُ: إِنَّهُ سُلَيْمَانُ بْنُ سُفْيَانَ، وَاخْتُلِفَ فِي كُنْيَتِهِ وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ".

الوجه الثالث: أبو بكر بن نافع، عن المعتمر، عن سليمان المدني، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.

تخريجه:

أخرجه الحاكم في مستدركه^(٢)، عن عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعِ الْبَصْرِيِّ، عن المعتمر، به، بلفظ: "لَا يَجْمَعُ اللَّهُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا".

وأخرجه الترمذي في سننه^(٣)، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعِ الْبَصْرِيِّ، عن المعتمر، به، بمثله، وزيادة. وقال: "عَرِبْتُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَسُلَيْمَانُ الْمَدِينِيُّ هُوَ عِنْدِي سُفْيَانُ بْنُ سُفْيَانَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، وَعَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ".

الوجه الرابع: علي بن الحسين الدرهمي، عن المعتمر، عن سفيان أو أبي سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.

تخريجه:

أخرجه الحاكم في مستدركه^(٤)، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، عن عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الدَّرَهْمِيِّ، عن المعتمر، به، بلفظ: "لَنْ يَجْمَعَ اللَّهُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا، وَيَدُ اللَّهِ عَلَى الْجُمَاعَةِ هَكَذَا - وَرَفَعَ يَدَيْهِ - فَإِنَّهُ مَنْ شَدَّ شَدًّا فِي النَّارِ". وقال الحاكم: "قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: لَسْتُ أَعْرِفُ سُفْيَانَ وَأَبَا سُفْيَانَ هَذَا".

الوجه الخامس: خالد بن عبد الرحمن، عن المعتمر، عن سلم بن أبي الذئبال، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعا.

تخريجه:

(١) بَابُ مَا جَاءَ فِي إِبْتَاتِ الْيَدَيْنِ صِفَتَيْنِ، لَا مِنْ حَيْثُ الْجَارِحَةِ؛ لِوُرُودِ الْخَبَرِ الصَّادِقِ بِهِ، ح (٧٠١)، (١٣٣/٢).

(٢) كتاب العلم، ح (٣٩٨)، (٤٢٧/١).

(٣) أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، ح (٢١٦٧)، (٣٩/٤).

(٤) كتاب العلم، ح (٣٩٩)، (٤٢٧/١).

أخرجه الحاكم في مستدركه^(١)، عن عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَلِيٍّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ، عن خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن المعتمر، به، بلفظ: "لَا يَجْمَعُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ - أَوْ قَالَ أُمَّتِي - عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا، وَاتَّبَعُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ فَإِنَّهُ مَنْ شَدَّ شَدًّا فِي النَّارِ". وقال: "لَوْ كَانَ مُحْفُوظًا مِنَ الرَّاوي لَكَانَ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ". وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه^(٢)، عن عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن أَحْمَدَ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ خُرَيْمَةَ، عن أَحْمَدَ بْنِ الْهَيْثَمِ بْنِ خَالِدٍ، عن خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ.

وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ كَوْثَرٍ، عن مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ، عن خَالِدِ الْقُرَيْبِيِّ، عن المعتمر، به، بلفظه.

الوجه السادس: يحيى بن حبيب، عن المعتمر، عن أبي سفيان سليمان بن سفيان المدني، عن عمرو، عن ابن عمر، مرفوعا.

تخريجه:

أخرجه الحاكم في مستدركه^(٣)، عن الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عن سَهْلِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْوَاسِطِيِّ، عن يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ، عن المعتمر، به، بلفظ: "لَا يَجْمَعُ اللَّهُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا، وَيَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ هَكَذَا، فَاتَّبِعُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ، فَإِنَّهُ مَنْ شَدَّ شَدًّا فِي النَّارِ".

وتابع يحيى بن حبيب محمد بن هشام بن أبي خيرة، أخرجه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن^(٤)، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَدْرِ، عن الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامِ بْنِ أَبِي خَيْرَةَ، عن المعتمر، به، بمثله.

الوجه السابع: أبو بكر بن نافع، عن المعتمر، عن سليمان أبي عبد الله المدني، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.

تخريجه:

أخرجه الحاكم في مستدركه^(٥)، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَنْصُورٍ، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ الْبَزَّارِ، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ، عن مُعْتَمِرٍ، به، بلفظ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي - أَوْ قَالَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ - عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا، وَيَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَقَالَ يَبْدُهُ يَبْسُطُهَا: إِنَّهُ مَنْ شَدَّ شَدًّا فِي النَّارِ".

(١) كتاب العلم، ح(٤٠٠)، (٤٢٨/١).

(٢) الكلام في الإجماع، ح(٤١٩)، (٤٠٨/١).

(٣) كتاب العلم، ح(٤٠١)، (٤٢٨/١).

(٤) بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ"، ح(٣٦٨)، (٧٤٧/٣).

(٥) كتاب العلم، ح(٤٠٢)، (٤٢٩/١).

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء^(١)، عن النسائي، عن أبي بكر بن نافع، عن مُعْتَمِرٍ، به، بمثله.
وقال: "قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن أحمد بن تميم، القنطري. ضعيف. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَاكِرِ الصَّائِغِ الْبَغْدَادِيِّ، أبو محمد.

سَمِعَ: عَقَّانَ، وَسُرَيْجَ بْنَ النُّعْمَانَ. وَعَنْهُ: يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ، وَإِسْمَاعِيلُ الصَّقَّارُ، وَخَلَقَ.

قال الخطيب: "كان عابداً زاهداً، ثقة صادقاً، متقناً ضابطاً". وقال أبو الحسين ابن المنادي: "كان ذا

فضلٍ وعبادة وزهد، انتفع به خلق كثير في الحديث، وأكثروا عنه؛ لثقته وصلاحه". وقال مسلمة بن قاسم:

"ثقة رجل صالح". وقال ابن حجر: "ثقة، عارف بالحديث". وقال الذهبي: "ثقة".

تُوِّفِيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٣- خالد بن يزيد، ويُقال: "ابن أبي يزيد"، أبو الهيثم، القُرَظِيُّ.

رَوَى عَنْ: شَعْبَةَ، وَعَلِيِّ بْنِ مَسْهَرٍ. وَعَنْهُ: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَاكِرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاعِقَانِي.

كتب عنه ابنُ معين، وقال: "لم يكن به بأس". وقال الحاكم: "شَيْخٌ قَدِيمٌ لِلْبَغْدَادِيِّينَ، وَلَوْ حَفِظَ هَذَا

الْحَدِيثَ لَحَكَمْنَا لَهُ بِالصَّحَّةِ". وقال ابن حجر: "صدوق"^(٣). والخلاصة أنه صدوق، وأما ما ذكره ابن حجر

في الإتحاف بقوله: "وخالد بن يزيد ضعيف جدا، فلا عبرة بكلامه"^(٤). اه، فالظاهر أنه وهمٌ من الحافظ

رحمه الله، وتبعه فيه محقق الإتحاف^(٥)، إذ إن خالدًا المذكور في سند الحديث هو القُرَظِيُّ بتصريح جعفر بن

(١) كتاب العلم، ح (١٤٣١)، (٨٢٠/٢).

(٢) ثقات ابن حبان، (١٦٣/٨). وتاريخ بغداد، ت (٣٥٩٠)، (٧٧/٨). والعبر، (٤٠١/١). وتهذيب التهذيب، ت (١٥٥)، (١٠٢/٢). والتقريب، ت (٩٥٤)، ص (١٤١).

(٣) المستدرک، كتاب العلم، ح (٣٩٦)، (٤٢٦/١). وتاريخ بغداد، ت (٤٣٥٧)، (٢٤٣/٩). وتهذيب الكمال، ت (١٦٧١)، (٢١٥/٨). والتقريب، ت (١٦٩٦)، ص (١٩٢).

(٤) إتحاف المهرة، (٥٣١/٨).

(٥) بدلا من أن يحرق المحقق الكريم كلام الحافظ، وقع في خلط عجيب فأحال على ترجمة راوٍ ليس من تلك الطبقة، إذ إن خالد بن يزيد بن مالك الذي أشار إليه مات سنة (١٨٥)، فكيف يروي عنه جعفر المولود سنة (١٨٩)!! ينظر: إتحاف المهرة، (٨/هامش ص ٥٣١). وتهذيب الكمال، (١٠٤/٥). والميزان، (٦٤٥/١). مع المرجعين اللذين أحال عليهما المحقق الكريم.

محمد بن شاکر، وتصريح الحاكم، ووصفه بأنه شيخ للبغداديين، وهذا الراوي ذكره الخطيب والمزي من شيوخ جعفر بن محمد، وهذا القرني قال فيه الحافظ نفسه: "صدوق"، والله أعلم.

وأيضاً فالحافظ جعل الحديث من طريق يحيى بن حبيب بن عري عن عبد الله بن دينار، والصواب عمرو بن دينار ولذا فهو لم يعتبر هذا من الأوجه الشاذة عن الرواية الراجحة^(١).

٤- معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، أبو محمد، البصري.

روى عن: أبيه سليمان بن طرخان التيمي، وشعبة بن الحجاج. وعنه: أحمد بن حنبل، وابن المبارك. قال ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق". وقال قره بن خالد: "ما معتمر عندنا دون سليمان التيمي". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال في المشاهير: "كان متيقظاً". وقال يحيى بن سعيد القطان: "إذا حدثكم المعتمر بن سليمان بشيء فاعرضوه؛ فإنه سيئ الحفظ". وقال ابن خراش: "صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة". وقال أحمد: "ما كان أحفظ معتمر! قل ما كنا نسأله عن شيء إلا عنده فيه شيء". وقال أبو داود: "دخل معتمر على سفيان، فجعل يسأله عن حديث ليث وترك حديث حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل، وكان معتمر أروى عن ليث من سفيان". وقال ابن حجر: "أكثر ما أخرج له البخاري مما توبع عليه، واحتج به الجماعة".

مات سنة سبع وثمانين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، وهو أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. وما قاله القطان في حفظه وتبعه ابن خراش فمعارض بالتوثيق المطلق من الأئمة، وبوصف أحمد، وأبي داود، وابن حبان، وباحتجاج الجماعة، والله أعلم.

٥- سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- عبد الله بن دينار القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، مولى عبد الله بن عمر.

روى عن: أنس بن مالك، وابن عمر. وعنه: الثوري، وابن عيينة.

(١) ينظر: إتحاف المهرة، (٥٣٠/٨). والسنن الواردة في الفتن، باب قول النبي ﷺ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ"، ح(٣٦٨)، (٧٤٧/٣). والمستدرک، کتاب العلم، ح(٤٠١)، (٤٢٨/١). وعلل الدارقطني، س(٢٨١٨)، (٣٩٣/١٢).

(٢) ثقات ابن حبان، (٥٢١/٧). والمشاهير، ت(١٢٧١)، ص(١٩١). وتهذيب الكمال، ت(٦٠٨٠)، (٢٥٠/٢٨). وإكمال مغلطاي، ت(٤٦٥٧)، (٢٨٤/١١). وتهذيب التهذيب، ت(٤١٥)، (٢٢٧/١٠). والتقريب، ت(٦٧٨٥)، ص(٥٣٩). وتحفة اللبيب، ت(٣٥٥)، (٩٥/٢).

قال أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن سعد، والنسائي، والعجلي، وابن شاهين، وابن حجر: "ثقة". زاد أحمد: "مستقيم الحديث". وزاد ابن سعد: "كثير الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه. وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: "وثقه ابن مثير، وكان عبد الله رجلاً صالحاً خيراً دينا". وقال ربيعة بن عبد الرحمن: "كان من صالحى التابعين، صدوقاً ديناً". وقال الذهبي: أحد الأئمة الأثبات، حجة بالإجماع.

مات سنة سبع وعشرين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة. ودافع عنه الذهبي فيما اتهمه به العقيلي.

٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سخطويه بن عبد الله، أبو إسحاق، النيسابوري، المزكي.

سمع: ابن خزيمة، ومحمد بن هارون الحضرمي، وابن أبي حاتم. وعنه: الحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني.

قال الحاكم: "شيخ نيسابور في عصره، وكان من العباد المجتهدين". وقال الخطيب: "وكان ثقة، ثبتاً،

مكثرًا، مواصلاً للحج، انتخب عليه ببغداد أبو الحسن الدارقطني ... ولم يخرج عنه البرقاني في صحيحه

شيئاً، فسألته عن ذلك فقال: حديثه كثير الغرائب، وفي نفسي منه شيء؛ فلذلك لم أرو عنه في الصحيح.

فلما حصلت بنيسابور في رحلتي إليها سألت أهلها عن حال أبي إسحاق المزكي، فأثنوا عليه أحسن الثناء،

وذكروه أجمال الذكر، ثم لما رجعت إلى بغداد ذكرت ذلك للبرقاني فقال: قد أخرجت في الصحيح أحاديث

كثيرة بنزول، وأعلم أنها عندي تعلق عن أبي إسحاق المزكي، إلا أني لا أقدر على إخراجها؛ لكبر السن،

وضعف البصر، وتعدر وقوفي على خطي؛ لدقته، أو كما قال". وقال عبد الغافر الفارسي: المحدث ابن

المحدث، بيته بيت الحديث والتزكية والعدالة، كان صحيح السماع حسن الأصول". وقال ابن الصلاح:

"أحد الرواة المشهورين، انتقى عليه الدارقطني". وقال الذهبي: "الإمام، المحدث، القدوة ... شيخ بلده،

ومحدثه".

مات سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، وله سبع وستون سنة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ثبت. وذلك كما صرح

الخطيب. وأما كلام البرقاني فيه وفي أحاديثه، فقد ذكر الخطيب ما يفيد أنه تراجع عن رأيه فيه، وأنه كان

سيخرج حديثه في صحيحه، لولا كبر سنه، وضعف بصره.

(١) ثقات ابن حبان، ت (٢١٧)، (٤٦/٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٢٥١)، (٤٧١/١٤). وإكمال مغلطاي،

ت (٢٩١٠)، (٣٣١/٧). والتقريب، ت (٣٣٠٠)، ص (٣٠٢). والميزان، ت (٤٢٩٧)، (٤١٧/٢).

(٢) تاريخ بغداد، ت (٣١٧٢)، (١٠٥/٧)، بتصرف. والسير، ت (١١٨)، (١٦٣/١٦). والدليل المغني، ت (٢١)،

ص (٧٢).

٢- مُحَمَّدُ بْنُ الْمَسِيَّبِ بْنِ إِسْحَاقَ، الْأَرْغَبَانِيُّ.

سَمِعَ: إِسْحَاقَ بْنَ شَاهِينَ، وَيُوْنُسَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى. وَعَنْهُ: ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: "كَانَ مِنَ الْجَوَالِينِ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ عَلَى الصَّدَقِ وَالْوَرَعِ، وَكَانَ مِنَ الْعُبَادِ الْمُجْتَهِدِينَ".

وأخرج عنه ابن حبان في صحيحه. والحاكم في مستدركه، وصحح حديثه. وقال البيهقي بعد ذكر حديث له فيه لفظة زائدة: "قَالَ لَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: اللَّفْظَةُ الرَّائِدَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "وَأَهْلَكْتَ"، مَدْخُولَةٌ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ كَانَ ابْنُ الْمَسِيَّبِ مِنْ صَالِحِي الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ الرَّحَالَةِ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ، وَمِنْ الْمَكْثِرِينَ بِلَا فَهْمٍ وَلَا مَعْرِفَةٍ بِالصَّنْعَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ عَمِيَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ كَثْرَةِ بُكَائِهِ، فَكَانَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يُضِيفُونَ لَهُ وَيَتَمَكَّنُونَ مِنْ كُتُبِهِ، وَلَا يَخْفَى مَا يُخَشَى مِنْ بَعْضِهِمْ". اهـ.

ونقل الخطيب في الكفاية عن ابن خزيمة أنه قال: "قد كتبنا عن هذا الشيخ بمصر، ثم تركت حديثه، لغلبة المناكير عليه".

مات سنة خمس عشرة وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه صدوق مغفل^(٢).

٣- يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح، أبو يوسف، الدورقي.

رَوَى عَنْ: الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَوَكَيْعَ بْنِ الْجِرَاحِ. وَعَنْهُ: أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيَانِ.

قال أبو حاتم: "صدوق". وقال النسائي، وابن حجر: "ثقة". وقال مسلمة: "كان كثير الحديث،

ثقة". وقال الخطيب: "كَانَ ثِقَةً حَافِظًا، مُتَقِنًا". وذكره ابن حبان في الثقات.

مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٤- الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم في الوجه الأول.

٥- سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقَرَشِيِّ التَّيْمِيِّ، أَبُو سُفْيَانَ الْمَدِينِي، مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ.

رَوَى عَنْ: بِلَالِ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ. وَعَنْهُ: سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَابْنَهُ

مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ.

قال البخاري: "منكر الحديث". وقال ابن معين، والنسائي، والدولابي: "ليس بثقة". وقال ابن معين في

رواية: "ليس بشيء". وقال ابن المديني: "روى أحاديث منكراً". وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، يروي

(١) الإحسان، ح (٥٩١٦)، (٢٣٧/١٣). والمستدرک، ح (٣٤٣/١٠١٦)، (٤٠٨/١)، طبعة العلمية. والخلافيات،

(٤٣/٥). والكفاية، نص (٤٠٤)، (٤٢٦/١). والسير، ت (٢٣٢)، (٤٢٢/١٤).

(٢) هي إحدى عبارات الجرح والتعديل المركبة. ينظر: الكاشف، ت (٥٣٠١)، (٢٤٣/٢).

(٣) ثقات ابن حبان، (٢٨٦/٩). وتهذيب الكمال، ت (٧٠٨٣)، (٣١١/٣٢). وتهذيب التهذيب، ت (٧٤٢)،

(٣٨١/١١). والتقريب، ت (٧٨١٢)، ص (٦٠٧).

عَنْ الثَّقَاتِ أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْهُ فَقَالَ: "مَنَكَرَ الْحَدِيثَ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ كُلُّهَا، يَعْنِي مَنَاقِيرَ، وَإِذَا رَوَى الْمَجْهُولُ الْمَنَكَرَ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ فَهُوَ كَذَّاءٌ، كَلِمَةٌ ذَكَرَهَا". وَقَالَ مَغْلَطَاي: "قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي: لَيْتَ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "كَانَ يَخْطِئُ". وَقَالَ الْحَاكِمُ: "لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ". وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: "لَهُ أَحَادِيثُ مَنَاقِيرَ". وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ضَعِيفٌ". وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ مَرَّةً: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، يَنْفَرِدُ بِمَا لَا يَتَابِعُ عَلَيْهِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "ضَعْفُوهُ"^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، جَمْعًا بَيْنَ كَلَامِ النِّقَادِ حَيْثُ وَصَفُوهُ بِنِكَارَةِ الْحَدِيثِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ رِوَايَتَهُ هَذِهِ الْمَنَاقِيرَ كَانَتْ بِسَبَبِ خَطْئِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةَ ابْنِ حِبَّانٍ.

٦- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ. ثِقَةٌ. تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

٧- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه. صَحَابِيٌّ. تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ التَّاسِعِ.

دراسة إسناد الوجه الثالث عند الحاكم في المستدرک:

١- عَلِيُّ بْنُ عَيْسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو الْحَسَنِ، الْحِيرِيُّ. ثِقَةٌ، مَأْمُونٌ. تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ الْخَامِسِ.

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْرُوبِهِ، النَّيْسَابُورِيُّ.

سَمِعَ: ابْنَ رَاهُوبِهِ، وَخَالِدَ بْنَ يُوْسُفَ السَّمْتِيِّ. وَعَنْهُ: ابْنُ خَزِيمَةَ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ الْحَافِظِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: "أَحَدُ كُبْرَاءِ نَيْسَابُورَ، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ تُدَلُّ عَلَى عَدَالَتِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ، رَوَى عَنْهُ حُقَّاطٌ بَلَدِنَا ... ثُمَّ سَمِيَ جَمَاعَةً، وَقَالَ: وَاحْتَجُّوا بِهِ". وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: "الْحَافِظُ الْفَقِيهَ الثَّقَةَ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الإمام الحافظ الفقيه". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: "ثِقَةٌ بِاتِّفَاقٍ". وَأَخْرَجَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو نَعِيمٍ، وَالضِّيَاءُ، وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَ حَدِيثَهُ. وَأَخْرَجَ لَهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ، وَقَالَ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ الْإِسْنَادِ". مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ.

٣- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَافِعِ الْعَبْدِيِّ الْقَيْسِيِّ، أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ.

(١) ثَقَاتُ ابْنِ حِبَّانٍ، (٣٨٤/٦). وَعَلُّ الدَّارِقُطَنِيِّ، س (٢٨١٨)، (٣٩٣/١٢). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت (٢٥٢٠)، (٤٣٦/١١). وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ، لِلْبَيْهَقِيِّ، ح (٧٠١)، (١٣٣/٢). وَالْكَاشِفُ، ت (٢٠٩٢)، (٤٥٩/١). وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ت (٣٢٩)، (١٩٤/٤). وَإِكْمَالُ مَغْلَطَاي، ت (٢١٧٦)، (٦٢/٦). وَالتَّقْرِيبُ، ت (٢٥٦٣)، ص (٢٥١). (٢) الْإِحْسَانُ، ح (٥٦٣٢)، (٤٤٨/١٢). وَمُسْتَخْرَجُ أَبِي نَعِيمٍ، ح (٤٠٠)، (٢٢٢/١). وَالْمُسْتَدْرَكُ، (٢٢٥/١) وَح (٢٨/٤٣٢٤)، (٣٢/٣)، طَبْعَةُ الْعِلْمِيَّةِ. وَتَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ت (٢٣٢)، (٨٩/٧). وَالسِّيَرُ، ت (٩٦)، (١٦٦/١٤). وَطَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، ت (٦٩٣)، (٤٢٧/٢). وَتَذَكُّرَةُ الْحَافِظِ، ت (٧٢٥)، (٧٠٥/٢). وَشُعْبُ الْإِيمَانِ، لِلْبَيْهَقِيِّ، ح (٧٤٢٧)، (٢٣٢/١٠). وَمُسْتَخْرَجُ أَبِي عَوَانَةَ، ح (٤٠٣٠)، (١٦/٣). وَالْمَخْتَارَةُ، ح (٢٤٥٩)، (٥٥/٧). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، (٣٧٦/٢). وَالتَّقْيِيدُ، ت (٣٨١)، (٦٠/٢).

رَوَى عَنْ: بشر بن المفضل، ومعتمر بن سُلَيْمَانَ. وَعَنْهُ: مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ.
قال النسائي، والذهبي: "ثقة". وقال ابن حجر: "صدوق".

مات بعد الأربعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، ولم أجد لابن حجر مستندا.

٤- معتمر بن سليمان، التيمي. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم في الوجه الأول.

٥- سليمان، المدني. الظاهر أنه سليمان بن سفيان أبو سفيان المدني. تقدم في الوجه الثاني. وهو ضعيف.

٦- عبد الله بن دينار، القرشي، العدوي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٧- ابن عمر رضي الله عنهما. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

دراسة إسناد الوجه الرابع عند الحاكم في المستدرک:

١- مُحَمَّدُ بن عبد الله بن مُحَمَّد بن صُبَيْح، أبو الحسن، العَمَرِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ.

سمع: ابن خزيمة، وعبد الله بن مُحَمَّد بن شيرويه النَّيْسَابُورِيُّ. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي.

أخرج عنه الحاكم، وصحح حديثه^(٢). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٢- أبو بكر، مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن خُزَيْمَةَ بن المغيرة بن صالح بن بكر، السُّلَمِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ.

سمع: محمود بن غَيْلان، ومحمد بن أبان المستملي، ويونس بن عَبْد الأعلى. وَعَنْهُ: إِسْحَاق بن سعد

النَّسَوِيُّ، وأبو عمرو بن حَمْدان، وأحمد بن محمد بن بالويه، وخلق كثير.

قال الدَّارِقُطِيُّ: "كَانَ ابن خُزَيْمَةَ إِمَامًا، ثَبَّتًا، مَعْدُومَ النَّظِيرِ". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وَكَانَ

رَحِمَهُ اللهُ - أَحَدَ أئِمَّةِ الدُّنْيَا علما وفقها وحفظا وجمعا واستنباطا ... مَعَ الإِتْقَانِ الوافرِ وَالدِّينِ الشَّدِيدِ إِلَى

أَن تَوَفَّى". وقال ابن أبي حاتم: "ثقة صدوق". وسئل عنه فقال: "وَيُحْكَمُ هُوَ يُسْأَلُ عَنَّا، وَلَا يُسْأَلُ عَنَّا!".

هُوَ إِمَامٌ يُقْتَدَى بِهِ". وقال الذهبي في السير: "الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة".

توفي سنة ثلاثمائة وأحد عشرة^(٣). وخلاصة حاله أنه ثقة، ثبت.

٣- علي بن الحسين بن مطر، الدرهمي البصري.

رَوَى عَنْ: معتمر بن سُلَيْمَانَ، ووکیع بن الجراح. وعنه: أبو حاتم الرازي، وابن خزيمة.

(١) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ت(١٦٩)، ص(١٩٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٤٥)، (٣٥١/٢٤).

والكاشف، ت(٤٧٠٨)، (١٥٥/٢). والتقريب، ت(٥٧١٦)، ص(٤٦٧).

(٢) المستدرک، ح(٣٧٨/٤٧٨٠)، (١٨٢/٣)، طبعة العلمية. والروض الباسم، ت(٩٥٢)، (١١٠٢/٢).

(٣) ثقات ابن حبان، (١٥٦/٩). والجرح والتعديل، ت(١١٠٣)، (١٩٦/٧). وسؤالات السلمي للدارقطني،

س(٣٣)، ص(١٠١). وتاريخ الإسلام، ت(٣٩)، (٢٤٣/٧). والسير، ت(٢١٤)، (٣٦٥/١٤). وثقات ابن

قطلوبغا، ت(٩٤٣٧)، (١٧٣/٨).

قال أبو حاتم، والنسائي، وابن حجر: "صدوق". وقال النسائي في موضع آخر: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "مستقيم الحديث". وخرج ابن خزيمة وابن حبان حديثه في صحيحيهما، وكذلك الحاكم، وأبو عوانة، والضياء. وقال مسلمة، وأبو علي الجياني: "ثقة". وقال ابن حجر: "أخرج عنه أبو داود والنسائي في سننهما، وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، ووثقه أبو حاتم والنسائي مع تشددهما فزيادته مقبولة".

مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول مسلمة والجياني، وهو عندي مقدم على قول النسائي وأبي حاتم لتشددهما، ويؤيد قولهما وصف ابن حبان لأحاديثه بالاستقامة، ومن ثم فلا داعي لإنزاله عن الثقة بعد هذا الحكم المسبور. وأما قول ابن حجر الذي وافق فيه أبا حاتم والنسائي، فقد عارضه بقول آخر يفهم منه التوثيق المطلق.

- ٤- معتمر بن سليمان، التيمي. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم في الوجه الأول.
 ٥- سفيان، أو أبو سفيان. الظاهر أنه سليمان بن سفيان أبو سفيان المدني. ضعيف. تقدم في الوجه الثاني.
 ٦- عبد الله بن دينار، القرشي، العدوي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.
 ٧- ابن عمر رضي الله عنهما، صحابي، تقدم عند الحديث التاسع.

دراسة إسناد الوجه الخامس عند الحاكم في المستدرک:

- ١- عبد الصمد بن علي، أبو الحسين، الطستي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث.
 ٢- محمد بن غالب بن حرب، أبو جعفر، الضبي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
 ٣- خالد بن عبد الرحمن.
 لم أجد له ترجمة، والظاهر أنه خالد بن يزيد القرني، فقد روى الخطيب نفس الوجه من طريق محمد بن غالب عنه كما سبق في تخريج الوجه الخامس، وابن حجر يقول: "قال^(٢): خَالِدٌ هَذَا لَا يُعْرَفُ، أَوْ هُوَ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَوَّلِ، فَلَا عِبْرَةَ بِخِلَافِهِ أَيْضًا"^(٣). اهـ، وأنا متفق مع الحافظ في هذا إلا نهاية الجملة فقد بينت الوهم فيها كما سبق قريبا في ترجمة خالد بن يزيد القرني.

(١) الجرح والتعديل، ت(٩٨٠)، (١٧٩/٦). والمختارة، (١٥٨/١). وتهذيب الكمال، ت(٤٠٥١)، (٤٠٤/٢٠). وإكمال مغلطاي، ت(٣٧٦٨)، (٣٠٥/٩). والتقريب، ت(٤٠٠)، ص(٤٧١٦). وتحفة اللبيب، ت(١١٥٩)، (٥٨٣/١).

(٢) هكذا في الإتحاف بنسبة القول إلى غير ابن حجر، ولم أجد معنى للجملة بهذا السياق، وأرى -والله أعلم- أن صوابها: قلت، يعني الحافظ نفسه، وذلك بقريئة بقية الكلام.
 (٣) إتحاف المهرة، (٥٣١/٨).

٤- معتمر بن سليمان، التيمي. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم في الوجه الأول.

٥- سلم بن أبي الذيال، البصري.

رَوَى عَنْ: قتادة، وابن سيرين. وَعَنْ: ابن عُليّة، ومَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وإِسْمَاعِيلَ بنِ مُسْلِمٍ قَاضِي قَيْسٍ. قَالَ أَحْمَدُ: "ثِقَةٌ ثِقَةٌ، صَالِحُ الْحَدِيثِ، مَا أَصْلَحَ حَدِيثُهُ!". وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ: "أَحَادِيثُهُ مُتَقَارِبَةٌ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ مَعْتَمِرٍ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ثِقَةٌ. قِيلَ لَهُ: رَوَى عَنْهُ غَيْرُ مَعْتَمِرٍ؟، قَالَ: نَعَمْ، هُوَ مَشْهُورٌ ثِقَةٌ". وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَعْرِفُهُ غَيْرَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَذَكَرَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ مَعَ أَرْبَعَةٍ، وَقَالَ: "فَهَؤُلَاءِ خَمْسَةٌ ثِقَاتٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ وَابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانٍ: "كَانَ مُتَقَنَّاً". وَقَالَ الْبَزَارُ: "لَمْ يُسْنَدْ إِلَّا خَمْسَةٌ أَحَادِيثَ أَوْ سِتَّةً". وَخَرَجَ ابْنُ حِبَّانٍ حَدِيثَهُ فِي صَحِيحِهِ، وَكَذَا أَبُو عَوَانَةَ وَالْحَاكِمُ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ"، زَادَ ابْنُ حَجْرٍ: "قَلِيلُ الْحَدِيثِ ... لَهُ فِي مُسْلِمٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ"^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ، وَكَوْنُهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ مَعْتَمِرٍ، أَوْ ابْنَ عَلِيَّةٍ فَمُرْدُودٌ، أَوْ يَكُونُ كُلُّ قَالٍ بِمَا وَصَلَهُ عِلْمُهُ، وَهَذَا أَصْلًا لَا يَضُرُّهُ مَعَ تَوْثِيقِ الْأُمَّةِ لَهُ، وَكَوْنُهُ مُتَقَنَّاً مَعَ قَلَّةِ حَدِيثِهِ دَلِيلٌ عَلَى ثِقَّتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦- عبد الله بن دينار، القرشي، العدوي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٧- ابن عمر رضي الله عنهما. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

دراسة إسناد الوجه السادس عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- سهل بن أحمد بن عثمان بن مخلد، أبو العباس الواسطي.

حدث عن: بشر بن معاذ العقدي، والفلاس. وعنه: إسماعيل بن علي الخطيبي، وعبد الباقي بن قانع.

قال الخطيب: "كان ثقة". وأخرج له الضياء.

توفي فيما بين سنتي: (٢٩١هـ) و(٣٠٠هـ)^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٣- يحيى بن حبيب بن عربي، الحارثي، وقيل: الشيباني، أبو زكريا البصري.

رَوَى عَنْ: حماد بن زيد، ومَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. وَعَنْ: ابنِ خَزِيمَةَ، وَابْنَ أَبِي عَاصِمٍ.

(١) الجرح والتعديل، ت(١١٤٥)، (٢٦٥/٤). وسنن الدارقطني، ح(٦١٠)، (٣٠١/١). وتهذيب الكمال،

ت(٢٤٢٧)، (٢٢٠/١١). والكاشف، ت(٢٠١١)، (٤٥٠/١). وإكمال مغلطاي، ت(٢٠٩٥)، (٤٢٧/٥).

وتهذيب التهذيب، ت(٢١٩)، (١٢٩/٤). والتقريب، ت(٢٤٦٥)، ص(٢٤٥).

(٢) المختارة، ح(٧٧٤)، (٣٨٨/٢). وتاريخ بغداد، ت(٤٦٨٤)، (١٧٣/١٠). وتاريخ الإسلام، ت(٢٢٠)،

(٩٥١/٦).

- قال أبو حاتم: "صدوق". وقال النسائي، ومسلمة بن قاسم: "ثقة مأمون". وذكره ابن حبان في الثقات. وخرج حديثه في صحيحه، وقال: "كان عابدا ورعا". وخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وكذا أبو عوانة، والحاكم. وقال الذهبي: "حجة". وقال ابن حجر: "ثقة".
- مات سنة ثمان وأربعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.
- ٤- معتمر بن سليمان، التيمي. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم في الوجه الأول.
- ٥- أبو سفيان، سليمان بن سفيان المدني. ضعيف. تقدم عند الوجه الثاني.
- ٦- عمرو بن دينار، أبو محمد، الجمحي، مولاهم، المكي.
- سمع: ابن عباس، وابن عمر، وجابر، وحلقا. وعنه: ابن جريح، وشعبة، والحمادان، وحلق.
- قال شعبة: "ما رأيت أثبت في الحديث منه". وقدمه شعبة وغيره على آخرين. وقال ابن عيينة: "ثقة، ثقة، ثقة". وقال ابن معين: "أهل المدينة لا يرضون؛ يرمونه بالتشيع والتحامل على ابن الزبير، ولا بأس به؛ هو بريء مما يقولون". وقال أحمد: "وهو أثبت الناس في عطاء"^(٢). وقال أبو زرعة وأبو حاتم والمنتجالي: "ثقة". وقال ابن سعد، والنسائي، وابن حجر: "ثقة ثبت"، زاد ابن سعد: "كثير الحديث". وقال ابن عيينة في رواية وعمرو بن جرير: "كان ثقة ثبتا كثير الحديث صدوقا عالما". وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات. وقال الذهبي: "أحد أئمة الدنيا". ثووي سنة ست وعشرين ومائة^(٣). وهو ثقة، ثبت، مقدم على غيره وهو أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح. وروايته عن البعض مرسله.
- ٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.
- دراسة إسناد متابعة محمد بن هشام ليحيى بن حبيب عند أبي عمرو الداني في الفتن:
- ١- أحمد بن محمد بن بدر. لا بأس به^(٤).
- ٢- الحسين بن محمد بن داود، المعروف بمأمون. ثقة^(٥).

(١) ثقات ابن حبان، (٢٦٥/٩). وتهذيب الكمال، ت (٦٨٠٦)، (٢٦٢/٣١). وإكمال مغلطاي، ت (٥١١٠)، (٢٩٥/١٢). والكاشف، ت (٦١٤٩)، (٣٦٣/٢). والتقريب، ت (٧٥٢٦)، ص (٥٨٩).

(٢) قال الذهبي: "يعني: ابن أبي رباح".

(٣) الجرح والتعديل، ت (١٢٨٠)، (٢٣١/٦). وتهذيب الكمال، ت (٤٣٦٠)، (٥/٢٢). وإكمال مغلطاي، ت (٤٠٨٨)، (١٦٢/١٠). والسير، ت (٢٥٠)، (٤٧٠/٣). وتهذيب التهذيب، ت (٤٥)، (٢٨/٨). والتقريب، ت (٥٠٢٤)، ص (٤٢١). وطبقات المدلسين، ت (٢٠)، ص (٢٢). وتحفة التحصيل، ص (٢٤١).

(٤) رفع الإصر عن قضاة مصر، ت (٢٩)، ص (٧٠).

(٥) التذليل على كتب الجرح والتعديل، ت (٢١٩)، ص (٧٨).

٣- مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامِ بْنِ أَبِي حَيْرَةَ. ثقة^(١).

٤- معتمر بن سليمان، التيمي. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم في الوجه الأول.

٥- أبو سفيان، سليمان بن سفيان المدني. ضعيف. تقدم في الوجه الثاني.

٦- عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، المَكِّيُّ. ثقة، ثبت، مقدم على غيره وهو أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح. وروايته عن البعض مرسلة. تقدم قبل قليل.

٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

دراسة إسناد الوجه السابع عند الحاكم في المستدرک:

١- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَنْصُورٍ، أَبُو الْحَسَنِ، النَّيْسَابُورِيُّ.

سمع: محمد بن عمرو الحرشي، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي.

قال الحاكم: "من أَجَلِّ مشايخ أهل العلم بنيسابور". وقال ابن عبد الهادي: "كان صدوقاً متقناً".

وقال الذهبي: "الحافظ المفيد، الإمام الحجة". وقال ابن العماد: "من الثقات".

مات سنة خمس وخمسين وثلاثمائة^(٢). وخلاصة حاله أنه ثقة.

٢- محمد بن أحمد بن يونس بن يزيد، أبو بكر البزاز.

سمع: محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، والزيير بن بكار. وعنه: أبو بكر بن مقسم المقرئ، ومحمد

بن الحسن بن الحسين بن منصور.

ترجم له الخطيب، وأخرج له الحاكم هذا الحديث، وسكت عنه^(٣). والخلاصة أنه مجهول الحال.

٣- أبو بكر بن نافع. ثقة. تقدم في الوجه الثالث.

٤- معتمر بن سليمان، التيمي. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم في الوجه الأول.

٥- سليمان، أبو عبد الله، المدني. هو سليمان بن يسار، لكنه ليس الموجود هنا، فسليمان بن يسار شيخ

عبد الله بن دينار وليس تلميذه^(٤)، والظاهر أنه سليمان بن سفيان المدني المترجم قبل قليل، والله أعلم.

٦- عبد الله بن دينار، القرشي، العدوي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

النظر في الإعلال:

(١) تهذيب الكمال، ت(٥٦٦٤)، (٥٦٤/٢٦). والتقريب، ت(٦٣٦٣)، ص(٥١١).

(٢) تاريخ الإسلام، ت(١٦١)، (٨٣/٨). والسير، ت(٤٨)، (٦٦/١٦). والروض الباسم، ت(٨٤٧)، (٩٧٠/٢).

(٣) المستدرک، كتاب العلم، ح(٤٠٢)، (٤٢٩/١). وتاريخ بغداد، ت(٢٩٤)، (٢٥٩/٢).

(٤) تهذيب الكمال، ت(٢٥٧٤)، (١٠٠/١٢).

ظهر بعد التخريج ودراسة الأسانيد أن مدار الحديث على المعتمر، وقد اختلف عنه من سبعة أوجه:

- ١- رواه خالد بن يزيد القرني، عنه، عن أبيه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.
 - ٢- رواه خالد بن عبد الرحمن وخالد بن يزيد القرني، عنه، عن سلم بن أبي الذيال، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.
 - ٣- رواه يعقوب بن إبراهيم بن كثير، عنه، عن أبي سفيان المدني، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.
 - ٤- رواه أبو بكر بن نافع، عنه، عن سليمان المدني، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.
 - ٥- رواه أبو بكر بن نافع، عنه، عن سليمان أبي عبد الله المدني، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.
 - ٦- رواه علي بن الحسين، عنه، عن سفيان أو أبي سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.
 - ٧- رواه يحيى بن حبيب بن عربي ومحمد بن هشام بن أبي خيرة، عنه، عن أبي سفيان سليمان بن سفيان المدني، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.
 - ٨- وهناك وجه لم يذكره الحاكم، وقد أخرجه ابن أبي عاصم عن المسيب بن واضح، عن المعتمر، عن أبي سفيان سليمان بن سفيان المدني، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا^(١).
- والظاهر أن الراجح عنه هو ما اجتمع عليه الثقتان: (أبو بكر بن نافع، وعلي بن الحسين). فقد روياه عن المعتمر، عن (سليمان المدني، أو سفيان، أو أبي سفيان)، وهو شخص واحد، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا، وهذان الوجهان هما الثالث والرابع.
- ومثلهما الوجه الثاني لكن في الطريق إليه محمد بن المسيب الأرياني وهو مغفل.
- وأما الوجه السابع والذي رواه أبو بكر بن نافع أيضا، ففي الطريق إليه محمد بن أحمد بن يونس البزار، وهو مجهول الحال، ويمكن ردُّ هذا الطريق إلى الوجهين الصحيحين إن اعتبرنا سليمان بن سفيان المدني قد اختلف في كنيته كما سبق نقله عن البيهقي، فيكون أبو عبد الله المدني هو أبو سفيان المدني.
- وأما الوجه السادس الذي رواه يحيى بن حبيب وهو ثقة، وتابعه عليه محمد بن هشام بن أبي خيرة وهو ثقة أيضا، كلاهما عن سليمان بن سفيان، عن عمرو بن دينار، فقد حكم الدارقطني بالوهم فيه على المعتمر.

(١) السنة، لابن أبي عاصم، باب ما ذكر عن النبي ﷺ من أمره بلزوم الجماعة، ح (٨٠)، (٣٩/١).

وأما الوجه الأول الذي فيه: المعتمر، عن أبيه ففيه شيخ الحاكم وهو ضعيف. والوجه الخامس الذي فيه: المعتمر، عن سلم بن أبي الذيال، وراويهما هو خالد القرني، وهو صدوق لا تُقاوم روايته رواية الثقات. وهذا الظاهر هو ما حكم به الدارقطني، وأبو علي الحافظ شيخ الحاكم، وابن حجر^(١). وقد قال الحاكم: "وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا هَذَا الْقَوْلَ نَسَبْنَا الرَّاويَ إِلَى الْجَهَالَةِ^(٢) فَوَهْنًا بِهِ الْحَدِيثَ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْمُعْتَمِرَ بْنَ سَلِيمَانَ أَحَدُ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ بِأَسَانِيدٍ يَصِحُّ بِمِثْلِهَا الْحَدِيثُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ، ثُمَّ وَجَدْنَا لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ"^(٣). اهـ. وأرى أن الحاكم نفسه استشعر قوة هذا الوجه الذي اعترض هو عليه؛ بدليل أنه جاء له بشواهد.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف من جميع الطرق فسليمان بن سفيان، أبو سفيان، المدني ضعيف كما سبق، وبهذا حكم الحاكم، وابن حجر^(٤). لكن يشهد له ما أخرجه الحاكم من شواهد^(٥)، مع حديث الشيخين^(٦): "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ". إذ يفهم منه أن الحق قائم في الأمة، ومن ثم فالاجتماع على الضلالة منفي. وبهذا يرتقي حديث الحاكم إلى الحسن لغيره بشواهد، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ أن الأمة المحمدية لا يمكن أن تجتمع بأسرها على الضلالة دون مخالف، أو منكر، فلا بد من وجود من ينطق بالحق ويُنكر الضلالة في هذه الأمة، فهذا حُكم الله كما في الحديث السابق. ولذلك يستحيل أن تجتمع هذه الأمة على الضلالة؛ لأن اجتماعهم على ضلالةٍ معناه أن تكون هذه الفئة الصالحة القائمة بأمر الله غير موجودة، أو غرّها اجتماع السواد الأعظم من الناس على مُنكرٍ، فمالت إليهم، وهذا أيضا يُنافي الحديث، ولذلك فاجتماع الأمة على أمرٍ من الأمور، أو حكمٍ من الأحكام دليلٌ

(١)المستدرک، کتاب العلم، (٤٢٩/١). وعلل الدارقطني، س(٢٨١٨)، (٣٩٣/١٢). وإتحاف المهرة، ح(٩٩٠٧)، (٥٢٩/٨).

(٢)هو سليمان بن سفيان المدني، وقد سبق عند ترجمته أن الحاكم قال: ليس بمعروف .

(٣)المستدرک، کتاب العلم، (٤٢٩/١).

(٤)المستدرک، کتاب العلم، (٤٢٩/١). وإتحاف المهرة، (٥٣١/٨).

(٥)المستدرک، کتاب العلم، (٤٢٩/١).

(٦)صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ يَقَاتِلُونَ وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ، ح(٧٣١١)، (١٠١/٩). وصحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، ح(١٩٢/١٧٠)، (١٥٢٣/٣).

قطعي على أن هذا الأمر هُدى وليس بضلالة، حيث إن الفئة الصالحة لا يمكن أن تُقِر أو ترضى بالباطل، فالأمرُ المجمع عليه من الأمة حق، وهذه الأمة لا تجتمع على باطل، وهي حكمة عظيمة من الله ﷻ، لأنه لو اجتمعت الأمة على باطل، فقد يستقر هذا الباطل إلى يوم القيامة، ويندثر الحق الذي هو ضد هذا الباطل، وحيث إنه لا نبي سيأتي بعد رسول الله ﷺ، فسيكون في استقرار الباطل واندثار الحق مفسدة عظيمة، وتكمن المفسدة في أن الناس سيبحثون عن الحق فلا يجدونه، ولذلك تكون لهم حجة على الله ﷻ، وهذا ينافي حكمة الله من إرسال الرسل وإنزال الكتب، قال تعالى: ﴿لَقَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾^(١).

وعدم اجتماع الأمة على ضلالة من أكبر نعم الله عليها، حيث ضمنت به الأمة عدة أمور من أهمها:
 ١- إضافة أصل أصيل تستند إليه الأمة بعد كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ألا وهو الإجماع، وهو أصل تحتاج إليه أمة سيبقى شرعها صالحا إلى يوم القيامة، كل يوم يظهر من الأمور والمصالح ما يحتاج إلى الإفتاء والاجتهاد، فما أجمعت عليه الأمة أنه معروف فهو معروف، وما أجمعت عليه أنه منكر فهو منكر، ولا شك أن هذا من باب التوسعة عليها؛ لأنه كلما زادت مصادر التشريع كان ذلك من أوجه مظاهر رحمة الله بالعباد.

٢- ألا ترتد الأمة على أعقابها بعد نبينا ﷺ؛ لأن ارتدادها يعني أنها قد اجتمعت على ضلالة، وهذا محال.
 ٣- ضمنت الأمة بهذا الأصل ألا يندثر شيء من أمور دينها، ولو كان من المكملات.
 ومن ثم اعتبر بعض العلماء الإجماع -إذا ثبت في مسألة، ولو كان إجماعا بالسكوت- حجة من هذه الجهة وذلك المنطلق.

لكن عارضهم آخرون بحجة أن لفظ الضلالة يراد به الكفر، والمخالف في المسائل الفقهية لا يكون ضالا، لاجتهاده، وعند البخاري في صحيحه^(٢) مرفوعا: "إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ". اهـ. فكيف يكون المأجور ضالا!
 ومن ثم فالمسألة محتملة للرأيين، ولذا يقول السندي مفسرا الضلالة: "أي: الكُفْر، أو الفِسْق، أو الخُطَأُ في الاجْتِهَادِ، وَهَذَا قَبْلَ مَجِيءِ الرِّيحِ". اهـ. ويقول ابن الملك: "والمراد: أمة الإجابة؛ أي: لا يجتمعون على ضلالة غير الكفر، ولذا ذهب بعضهم إلى أن اجتماع الأمة على الكفر جائز؛ لأنها لا تبقى بعد الكفر أمة له، والمنفي اجتماع أمة محمد ﷺ على الضلالة. والحديث يدل على أن اجتماع المسلمين حق، والمراد

(١) سورة النساء، آية (١٦٥).

(٢) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، بابُ أَجْرِ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ، ح (٧٣٥٢)، (١٠٨/٩).

اجتماع العلماء؛ إذ لا عبرة لاجتماع العوام؛ لأنه لا يكون عن علم. ومن شدّد؛ أي: انفرد عن الجماعة باعتقاد أو قول أو فعل لم يكن هم عليه، شدّد في النار؛ أي: انفرد فيها، معناها: انفرد عن أصحابه الذين هم أهل الجنة، وألقي في النار". اهـ.

ونفي الاجتماع على الضلالة ليس على الدوام، بل مقيّد كما في حديث مسلم: "لا يذهب اللئيل والنهار حتى تُعبد اللات والعزى، فقلت: يا رسول الله، إن كنت لأظن حين أنزل الله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾، [التوبة: ٣٣]، أن ذلك تاماً قال: إنه سيكون من ذلك ما شاء الله، ثم يبعث الله رجلاً طيباً، فتوفى كل من في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، فيبقى من لا خير فيه، فيرجعون إلى دين آبائهم"^(١).

قال الطبري: "اختلف أهل العلم في معنى أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة ونهيه عن الفرقة، وصفة الجماعة التي أمر بلزومها، فقال بعضهم: هو أمر إيجاب وفرض، والجماعة التي أمرهم بلزومها: السواد الأعظم، وقالوا: كل ما كان عليه السواد الأعظم من أهل الإسلام من أمر دينهم فهو الحق الواجب والفرض الثابت، الذي لا يجوز لأحد من المسلمين خلافه، وسواء خالفهم في حكم من الأحكام أو خالفهم في إمامهم القيم بأمرهم وسلطانهم، فهو للحق مخالف... وقال آخرون: الجماعة التي أمر النبي ﷺ بلزومها هي جماعة أئمة العلماء، وذلك أن الله جعلهم حجة على خلقه، وإليهم تفرغ العامة في دينها، وهي تبع لها، وهم المعنيون بقوله ﷺ: إن الله لن يجمع أمي على ضلالة... وقال آخرون: الجماعة التي أمر رسول الله ﷺ بلزومها: هم جماعة الصحابة الذين قاموا بالدين بعد مضيئه ﷺ، حتى أقاموا عماده وأرسوا أوتاده وردوه، وقد كاد المنافقون أن ينزعوا أواخيه ويقلبوه من أواسيه إلى نصابه وسلوكوا في الدعاء منهجاً، فأولئك الذين ضمن الله لنبئيه أن لا يجمعهم على ضلالة، قالوا: ولو كان معناه: لا تجتمع أمته في زمن من الأزمان من يوم بعثه الله إلى قيام الساعة على ضلالة؛ بطل معنى قوله ﷺ: لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، وشبه ذلك من الأخبار المروية عنه ﷺ أن من الأزمان أزماًناً تجتمع فيها أمته على ضلالة وكفر. وقال آخرون: الجماعة التي أمر رسول الله ﷺ بلزومها: جماعة أهل الإسلام ما كانوا مجتمعين على أمر واجب على أهل الملل اتباعها، فإذا كان فيهم مخالف منهم فليسوا بمجتمعين، ووجب تعرف وجه الصواب فيما اختلفوا فيه. والصواب في ذلك أنه أمر منه ﷺ بلزوم إمام جماعة المسلمين، ونهي عن فراقهم فيما هم عليه مجتمعون من تأميرهم إياه، فمن خرج من ذلك فقد نكث بيعته ونقض عهده بعد وجوبه، وقد قال ﷺ: من جاء إلى أمي ليفرق جماعتهم فاضربوا عنقه كائناً من كان. قال المؤلف: وحديث أبي بكر حجة في ذلك لأنه ﷺ أمره بلزوم

(١) صحيح مسلم، كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى تعبّد دوسّ ذا الخلصة، ح(٥٢-٢٩٠٧)، (٤/٢٢٣٠).

جماعة المسلمين وإمامهم، فبان أن الجماعة المأمور باتباعها هي السواد الأعظم مع الإمام الجامع لهم، فإذا لم يكن لهم إمام فافترق أهل الإسلام أحزابًا فواجب اعتزال تلك الفرق كلها على ما أمر به النبي ﷺ أبا ذرٍّ، ولو أن بعض بأصل شجرة حتى يدركه الموت، فذلك خير له من الدخول بين طائفة لا إمام لها خشية ما يؤول من عاقبة ذلك من فساد الأحوال باختلاف الأهواء وتششت الآراء" (١)

(١) راجع: سنن ابن ماجه بشرح السندي، (٣٢٧/٤). وشمائل الرسول ﷺ، جمع أحمد الزواوي، (٢٥٧/١). وإجابة السائل شرح بغية الأمل، ص (١٤٤). وشرح المصابيح، (١٧٨/١). وشرح البخاري، لابن بطال، (٣٣/١٠). وفيض القدير، (٧٩/٣). والتنوير شرح الجامع الصغير، (٣٥٩/٣).

الفصل الثالث.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب
الطهارة، وفيه أربعة أحاديث.

الحديث السادس عشر.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أُسَيْدُ بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ سُفْيَانَ.

وَأَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَسْرَةَ، حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.

وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْفَضْلِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثُوبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَقِيمُوا وَلَكِنْ تَخْضَعُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ، وَلَسْتُ أَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً يُعَلَّلُ بِمِثْلِهَا مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ، إِلَّا وَهْمٌ مِنْ أَبِي بِلَالٍ الْأَشْعَرِيِّ وَهَمَّ فِيهِ عَلَى أَبِي مُعَاوِيَةَ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهَ، أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ بَشَارِ الْخِيَاطِ، بِبَعْدَادَ، حَدَّثَنَا أَبُو بِلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَقِيمُوا وَلَكِنْ تَخْضَعُوا^(١)، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَكِنْ يُوَاظِبُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ^(٢).

دراسة الحديث:

العلة هي وهم أبي بلال الأشعري، حيث روى الحديث عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، والمعروف من حديث أبي معاوية: عن الأعمش، عن سالم، عن ثوبان. وقد خرج الحاكم الوجه الأول، وأما الوجه الثاني فظهر من خلال التخريج، ومن ثم فمدار الحديث على أبي معاوية، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أبو بلال الأشعري، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعاً.

(١) قال المناوي: "أي: الزموا الاستقامة والزموا المنهج المستقيم، بالمحافظة على إيفاء حقوق الحق ورعاية حدوده والرضا بالقضاء. ولن تُحصوا ثواب الاستقامة. ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [سورة النحل، آية ١٨] أو لن تطيقوا أن تستقيموا حق الاستقامة؛ لعسرها، أو لن تطيقوها بقوتكم وحولكم وإن بذلتم جهدكم بل بالله، أو استقيموا على الطريق الحسنی وسددوا وقاربوا فإنكم لن تطيقوا الإحاطة في الأعمال، ولا بد للمخلوق من تقصير وملا، وكان القصد به تنبيه المكلف على رؤية التقصير وتحريضه على الجد لئلا يتكل على عمله". فيض القدير، ح(٩٩٤)، (٤٩٧/١).

(٢) المستدرک، کتاب الطهارة، ح(٤٥٤)، (٤٥٧/١).

الوجه الثاني: أحمد بن حنبل، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، مرفوعاً.
تخريج الوجه الأول: أبو بلال الأشعري، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن الحسين بن بشار الخياط، عن أبي بلال الأشعري، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعاً. ويبيّن أنه وهم.
تخريج الوجه الثاني: أحمد بن حنبل، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، مرفوعاً:

أخرجه أحمد في المسند^(١)، عن أبي معاوية، به، بلفظ: "اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَعَلِمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغي، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- الحسين بن بشار، أبو علي البغدادي، الخياط.

روى عن: أبي بلال الأشعري، ونصر بن حريش. وعنه: عبد الصمد الطستي، وأبو بكر الشافعي.

قال الدارقطني: "يحدث عن الضعفاء". وقال الخطيب: "كان ثقة". وأخرج له الحاكم وصحح حديثه.

توفي سنة ست وثمانين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، وروايته عن الضعفاء لا تجرحه، بل قد روى عن

ثقات، ومنهم من وثقه الدارقطني نفسه^(٣). ولو علم فيه الدارقطني جرحاً لأفصح به.

٣- مرداس بن محمد بن الحارث، أبو بلال، الأشعري.

روى عن: مالك، وشريك. وعنه: مطين، والحسين بن بشار بن موسى الخياط. ذكره ابن حبان في

ثقاته وقال: "يعرب ويتفرد". وقال الدارقطني: "ضعيف". وقال ابن حجر: "ليثه الحاكم".

توفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ضعيف، وذكره في ثقات ابن حبان لا ينفعه مع

تضعيف الدارقطني، والظاهر كثرة غرائبه إلى حد أوجب تضعيفه، ولذا حملة الحاكم عهداً هذا الحديث.

(١) حديث ثوبان رضي الله عنه، ح (٢٢٣٧٨)، (٦٠/٣٧).

(٢) سؤالات الحاكم، ت (٨٨)، ص (١١٤). والمستدرک، كتاب الجنائز، ح (٩٣/١٣٥٧)، (٥٢١/١)، طبعة العلمية. وتاريخ بغداد، ت (٤٠٢٣)، (٥٤٤/٨).

(٣) المستدرک، كتاب الجنائز، ح (٩٣/١٣٥٧)، (٥٢١/١)، طبعة العلمية. وتاريخ بغداد، ت (٤٠٢٣)، (٥١٤/١٤). والفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب، (٥٣٦/١).

(٤) الجرح والتعديل، ت (١٥٦٦)، (٣٥٠/٩). وثقات ابن حبان، (١٩٩/٩). وسنن الدارقطني، ح (٨٥٧).

٤- مُحَمَّد بن خازم، أبو معاوية الضرير. مُرجيء، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهَم في حديث غيره. وأما تدليسه فغير ضار. وقد تقدم عند الحديث الثالث.

٦- سليمان بن مهران، الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل. أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحكم بن عُتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٧- أبو سفيان، طلحةُ بن نافع، الإسكاف.

روى عَنْ: جَابِر بن عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَس بن مَالِك، وَابن عَبَّاس. وَعَنْهُ: الأعمش، وشُعبَة.

قَالَ ابْن مَعِين: "لا شَيْء". وَقَالَ أَحْمَد: "ليس به بأس". وقال العجلي: "جَائِز الحديث، وَليْس بالقَوِي".

وَقَالَ النَّسَائِي: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون في الثقات، وقال ابن حبان: "كان الأعمش يدلّس عنه". وذكره في المشاهير، وقال: "وكان يهَم في الشَيْء بعد الشَيْء". وَقَالَ ابْن عَدِي: "لا بأس به، روى عنه الأعمشُ أحاديثُ مستقيمة". وقال ابن عبد البر: "ضعيف". وقال مرة: "ليس به بأس عندهم وفيه مع ذلك لِينٌ، ليس بالمتين". وقال أبو محمد الإشبيلي: "ضعيف لا يحتج به". وقال البزار: "هو في نفسه ثقة". وفي كتاب العلل لابن المديني: "يكتب حديثه وليس بالقوي". وقال الذهبي في السير: "صدوق". وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال: "صدوق، مشهور بكنيته، معروف بالتدليس، وصفه بذلك الدارقطني، وغيره"^(١). والخلاصة أنه ليس به بأس على قول الأكثرين، ويدلّس. وفي سماعه من جابر خلافاً. وَقَالَ شعبَة وابنُ عيينة: حديث أبي سفيان، عن جابر، إنما هي صحيفةٌ. وَقَدَم أبو حاتم وأبو زرعة أبا الزبير عليه. وهو ومحمد بن المنكدر أثبت في جابر بن عبد الله من ابنه عبد الرحمن ومحمد؛ لأنهما سمعا من أبيهما في صغرهما.

٨- جَابِر بن عَبْدِ اللَّهِ بن عَمْرٍو بن حَرَام بن ثَعْلَبَة بن حَرَام، الأنصاريُّ.

أحد الصحابة الكرام. رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَنْ: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَر، وَمُعَاذٍ، وغيرهم. وَعَنْهُ: ابْنُ المَسِيَّبِ، وَمُجَاهِدٌ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ. وشهد كثيرا من الغزوات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومات بالمدينة بعد سنة سبعين^(٢).

(١/٤١٠). والمستدرک، (١/٢٢١ و٢٨٣). والسير، ت(٢٠٥)، (١٠/٥٨٢). ولسان الميزان، ت(٧٦٤٧)، (٨/٢٦) و ت(٧٦٤٧)، (٩/٣٢).

(١) معرفة الثقات، ت(٧٩٨)، (١/٤٨١). والجرح والتعديل، ت(٢٠٨٦)، (٤/٤٧٥). وثقات ابن حبان، (٤/٣٩٣). والمشاهير، ت(٨٢٥)، ص(١٣٥). والكامل، ت(٩٥٨/٥)، (٥/١٨٠). وتهذيب الكمال، ت(٢٩٨٣)، (١٣/٤٣٨). والسير، ت(١٣٩)، (٥/٢٩٣). وتاريخ الإسلام، ت(٣٢٦)، (٣/٣٤٦). وطبقات المدلسين، ت(٧٥)، ص(٣٩). وإكمال مغلطاي، ت(٢٦٠٤)، (٧/٨٥).

(٢) معرفة الصحابة رضي الله عنهم، لأبي نعيم، ت(٤٤٦)، (٢/٥٢٩). والاستيعاب، ت(٢٨٦)، (١/٢١٩). وأسد الغابة،

دراسة إسناد الوجه الثاني عند أحمد في المسند:

- ١- أبو معاوية، الضرير. مرجيء، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٢- الأعمش. ثقة ثبت، يدللس ويرسل. أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه. وبالْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ. والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٣- سالم بن أبي الجعد، واسمه رافع الأشجعي مولاهم الكوفي.
- رَوَى عَنْ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَثُوبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَعَنْهُ: الْحَكَمُ بْنُ عَتِيْبَةَ، وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشَ.
- قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ سَعْدٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْبَزَارُ: "ثَقَّةٌ". زَادَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَثِيرُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: "جَمَعَ عَلَى ثِقَّتِهِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "مِنْ ثَقَاتِ التَّابِعِينَ، لَكِنَّهُ يَدْلُسُ وَيُرْسِلُ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثَقَّةٌ، يُرْسِلُ كَثِيرًا". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ وَابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ. وَخَرَجَ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَالْحَاكِمُ حَدِيثَهُ.

مات سنة سبع أو ثمان وتسعين^(١). والخلاصة أنه ثقة، يرسل كثيرا، وتدليسه غير ضار.

٥- ثُوبَانُ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

- أصابه سِبَاءٌ، فَاشْتَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَقَهُ، وَلَمْ يَزَلْ مَعَهُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ حَتَّى تُوْفِيَ، فَخَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَزَلَّ الرَّمْلَةَ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى حِمصٍ فَابْتَنَى بِهَا دَارًا، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ.
- رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ. وَعَنْهُ: جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ، وَسَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ، وَغَيْرُهُمَا.
- تُؤَيِّفُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل، مولى رسول الله ﷺ.
- النظر في الإعلال:

ظهر بعد ما سبق من التحريج ودراسة الإسناد أن كلام الحاكم قوي، حيث حكم على أبي بلال الأشعري بالوهم على أبي معاوية الضرير، وذلك لأن أبا بلال ضعيف، وقد خالف الإمام أحمد. فقد رواه أحمد بن حنبل، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، مرفوعا. ورواه أبو بلال الأشعري، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعا.

ت(٦٤٧)، (٤٩٢/١). وتاريخ الإسلام، ت(١٤)، (٧٩٧/٢).

(١) الجرح والتعديل، ت(٧٨٥)، (١٨١/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢١٤٢)، (١٣٠/١٠). وإكمال مغلطاي، ت(١٨٠٤)، (١٨٠/٥). وتحفة التحصيل، ص(١٢٠). والتقريب، ت(٢١٧٠)، ص(٢٢٦). والميزان، ت(٣٠٤٥)، (١٠٩/٢). وطبقات المدلسين، ت(٤٨)، ص(٣١).

(٢) الاستيعاب، ت(٢٨٢)، (٢١٨/١). وتهذيب الكمال، ت(٨٥٩)، (٤١٣/٤).

والإمام أحمد ثقة، ثبت، حجة. تقدم عند الحديث السادس. والحديث معروفٌ عن الأعمش، عن سالم، عن ثوبان، مرفوعاً. هكذا رواه ثقات أصحاب الأعمش: شعبة بن الحجاج^(١)، ووكيع بن الجراح، ويعلى بن عبيد الطنافسي^(٢).

الحكم على الحديث من طريقه الراجحة عند الإمام أحمد في المسند:

الحديث ضعيف؛ للانقطاع، لم يسمع سالمٌ من ثوبان^(٣). ولكن للحديث طريق أخرى أخرجها أحمد عن الوليد بن مسلم، عن ابن ثوبان، عن حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي، عن ثوبان، مرفوعاً^(٤). دراسة هذه الطريق:

١- الوليد بن مسلم، القرشي، أبو العباس الدمشقي^(٥). ثقة على قول الأكثرين، اتفق على أنه لا يُتجج

بحديثه إلا إذا صرح بالسماع؛ لشدة وكثرة تدليسه وتسويته.

٢- عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، العنسي، أبو عبد الله، الدمشقي^(٦). والخلاصة أنه على قول الأكثرين ليس به بأس، رمي بالقدر، وأنكرت عليه أحاديث، وأرسل عن البعض.

٣- حسان بن عطية، الدمشقي^(٧). ثقة، أرسل عن البعض. واتهامه بالقدر لا يضر، لأنه لم يؤثر عليه^(٨).

(١) مسند الطيالسي، ح (١٠٨٩)، (٣٣٦/٢).

(٢) مسند أحمد، ح (٢٢٤٣٦)، (١١٠/٣٧).

(٣) الإحسان، (٣١٢/٣). وشعب الإيمان، (٢٤١/٤). وتحفة التحصيل، ص (١٢٠).

(٤) مسند أحمد، حديث ثوبان رضي الله عنه، ح (٢٢٤٣٣)، (١٠٨/٣٧).

(٥) تاريخ دمشق، ت (٨٠٤٦)، (٢٧٤/٦٣). وتهذيب الكمال، ت (٦٧٣٧)، (٨٦/٣١). وإكمال مغلطاي،

ت (٥٠٥٨)، (٢٥٠/١٢). والتقريب، ت (٧٤٥٦)، ص (٥٨٤). وطبقات المدلسين، ت (١٢٧)، ص (٥١).

والسير، ت (٦٠)، (٢١١/٩).

(٦) الجرح والتعديل، ت (١٠٣١)، (٢١٩/٥). وسنن الترمذي، ح (٤٣)، (٩١/١). وصحيح ابن خزيمة،

ح (٢٠١٢)، (٢٥١/٣). والإحسان، ح (٢١٤)، (٤٤٧/١). والمستدرک، ح (١٥٥/١٩٥٥)، (٧١٥/١)، العلمية.

والخلافيات، ح (٢١٧٩)، (٢٢٢/٣ و٢٢٢). والمختارة، ح (٤٩١)، (١١٨/٢). والمشاهير، ت (١٤٤٠)،

ص (٢١٣). وتهذيب الكمال، ت (٣٧٧٥)، (١٢/١٧). والتقريب، ت (٣٨٢٠)، ص (٣٣٧). والمغني،

ت (٣٥٣٧)، (٥٣٢/١). وتحفة التحصيل، ص (١٩٥).

(٧) تاريخ دمشق، ت (١٢٦٧)، (٤٣٧/١٢). وتهذيب الكمال، ت (١١٩٤)، (٣٤/٦). وإكمال مغلطاي،

ت (١٢٦٢)، (٦٣/٤). والتقريب، ت (١٢٠٤)، ص (١٥٨). وتحفة التحصيل، ص (٦٦). والكاشف، ت (١٠٠٤)،

(٣٢٠/١).

(٨) تاريخ دمشق، (٤٤١/١٢).

٤- أبو كبشة، السُّلُوي، الشامي^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة على قول الأكثرين.

٥- ثوبان، مولى رسول الله ﷺ. صحابي جليل. تقدم قبل قليل.

وعليه فالحديث بهذا الإسناد حسن، ولا يُخشى من تدليس الوليد فقد صرح بالتحديث إلى آخر الإسناد، وبهذا الطريق يرتقي طريقُ سالم بن أبي الجعد^(٢).

التعليق على الحديث:

يأمر النبي ﷺ أمته أن يلزموا الاستقامة ويلزموا المنهج المستقيم، بالمحافظة على إيفاء حقوق الحق ﷺ ورعاية حدوده والرضا بالقضاء. ولن يُحصوا ثواب الاستقامة، أو لن يطبقوا أن يستقيموا حق الاستقامة؛ لُسرهما، أو لن يطبقوها بقوتهم وحولمهم وإن بذلوا جهدهم بل بالله، أو استقيموا على الطريق الحسنى وسددوا وقاربوا فإنكم لن تطبقوا الإحاطة في الأعمال، ولا بد للمخلوق من تقصير ومأل، وكأن القصد به تنبيه المكلف على رؤية التقصير وتحريضه على الجِد لئلا يتكل على عمله^(٣).

ولذا يقول النبي ﷺ: "سددوا وقاربوا"^(٤). يقول الحافظ ابن حجر: "مَعْنَاهُ اقْصِدُوا السَّدَادَ، أَي الصَّوَابَ ... وَقَارِبُوا أَي: لَا تُفْرِطُوا فَتُجْهِدُوا أَنْفُسَكُمْ فِي الْعِبَادَةِ لئَلَّا يُفْضِيَ بِكُمْ ذَلِكَ إِلَى الْمَلَالِ فَتَتْرَكُوا الْعَمَلَ فَتُفْرَطُوا"^(٥).

ثم ينتقل إلى بيان مكانة الصلاة وأن المكتوبة منها خير الأعمال، أو أن جنس الصلاة من خير الأعمال عند الله تعالى؛ لِأَنَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ عِبَادَةٍ شَيْئًا كَالْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ وَتَرْكِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَهِيَ أُمُّ الْعِبَادَاتِ وَنَاهِيَةٌ لِلْسَيِّئَاتِ، ولا يتعارض هذا مع ما ذكر في أحاديث أخرى من كون الجهاد أو بر الوالدين أو الإيمان هو أفضل الأعمال^(٦) فقد قال النووي: "قَالَ الْعُلَمَاءُ اخْتِلَافُ الْأَجْوِبَةِ فِي ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَاحْتِيَاجِ الْمُخَاطَبِينَ، وَذَكَرَ مَا لَمْ يَعْلَمُهُ السَّائِلُ وَالسَّامِعُونَ، وَتَرَكَ مَا عَلِمُوهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ

(١) الإحسان، ح(٥٤٥)، (٣٠٢/٢). والمستدرک، ح(٥٨/٢٤٣٣)، (٩٣/٢). وتهذيب الكمال، ت(٧٥٨٣)،

(٢١٥/٨). والتقريب، ت(٨٣٢١)، ص(٦٦٨). والكاشف، ت(٦٧٩٤)، (٤٥٣/٢). والإصابة، ت(١٠٦٣١)،

(٦٠٠/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٩٧٤)، (٢١٠/١٢). والميزان، ت(١٠٥٣٥)، (٥٦٤/٤).

(٢) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، ح(٢٦٦٤)، (٢٨٤/٤).

(٣) راجع: فيض القدير، (٤٩٧/١).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الرِّقَاقِ، باب القصد والمداومة على العمل، ح(٦٣٦٣)، (٩٨/٨).

(٥) الفتح، (٢٩٧/١١).

(٦) صحيح البخاري، (١٤/١) و(١٤/٤).

يُقَالُ: إِنَّ لَفْظَةَ مِنْ مُرَادَةٍ، كَمَا يُقَالُ: فُلَانٌ أَعْقَلَ النَّاسِ، وَالْمُرَادُ مِنْ أَعْقَلِهِمْ، وَمِنْهُ حَدِيثُ خَيْرِكُمْ خَيْرِكُمْ لِأَهْلِيهِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ بِذَلِكَ خَيْرَ النَّاسِ" (١). اهـ.

ثم يبين فضل الوضوء وأن المداومة عليه علامة على إيمان العبد، فلا يداوم عليه حقيقةً أو حكماً، لِيَشْمَلَ حَالَةَ النَّوْمِ، إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَالْمُرَادُ الْجِنْسُ وَالتَّنْوِينُ لِلتَّعْظِيمِ أَي: لَا يُدَاوِمُ عَلَيْهِ إِلَّا مُؤْمِنٌ كَامِلٌ فِي إِيمَانِهِ (٢).

ولذا يُعرف العبد في القيامة بآثار الوضوء، كما في حديث البخاري في صحيحه (٣) عن أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: "إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ". والمداومة إما يُراد بها جميعُ الوقت أو المداومة عليه لكل صلاة، فقد كان ديدنه ﷺ أنه يتوضأ لكل صلاة، وقد روى مسلم في صحيحه (٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، قَالَ: عَمَدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ". يقول النووي: "وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ ﷺ: صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، فَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوَاضِبُ عَلَى الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ عَمَلًا بِالْأَفْضَلِ، وَصَلَّى الصَّلَوَاتِ فِي هَذَا الْيَوْمِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ؛ بَيِّنًا لِلجَوَازِ، كَمَا قَالَ ﷺ: عَمَدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ" (٥).

(١) الفتح، (٧٩/١) و(١٤٩/٥).

(٢) راجع: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (١٨/٢).

(٣) كتاب الوضوء، بَابِ فَضْلِ الْوُضُوءِ، ح(١٣٦)، (٣٩/١).

(٤) كتاب الطهارة، بَابِ جَوَازِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، ح(٨٦-٢٧٧)، (٢٣٢/١).

(٥) شرح النووي على مسلم، (١٧٨/٣).

الحديث السابع عشر.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا دَعْلُجُ بْنُ أَحْمَدَ السَّجَزِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^(١) بن بِيَان، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي عِيَاضُ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقُلْتُ: أَحَدُنَا يُصَلِّي فَلَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، قَالَ: فَقَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، وَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ فَقَالَ: إِنَّكَ أَحَدَثْتَ فَلْيَقُلْ: كَذَبْتَ إِلَّا مَا وَجَدَ رِيحًا بِأَنْفِهِ أَوْ سَمِعَ صَوْتًا بِأُذُنِهِ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، فَإِنَّ عِيَاضًا هَذَا هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ^(٢)، وَقَدْ اخْتَجَا جَمِيعًا بِهِ، وَمَنْ يُخْرِجُ هَذَا الْحَدِيثَ لِخِلَافٍ مِنْ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ فِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْفَظْهُ، فَقَالَ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ هَلَالِ بْنِ عِيَاضٍ أَوْ عِيَاضِ بْنِ هَلَالٍ، وَهَذَا لَا يُعَلِّهُ، لِإِجْمَاعِ أَصْحَابِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَلَى إِقَامَةِ هَذَا الْإِسْنَادِ عَنْهُ، وَمُتَابَعَةِ حَرْبِ بْنِ شَدَّادٍ فِيهِ. كَذَلِكَ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ^(٣).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أبان بن يزيد العطار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض أو عياض بن هلال، بالشك، عن أبي سعيد الخدري، مرفوعا.

الوجه الثاني: حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن عياض بن هلال، بالجزم بعياض، عن أبي سعيد الخدري، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول، بالشك: "هلال بن عياض، أو عياض بن هلال":

أخرجه الحاكم كما هنا، معلقا عن أبان بن يزيد العطار، عن يحيى بن أبي كثير، به.

(١) ورد في مطبوعة التأسيس: "الحسين"، والصواب ما أثبتته. ينظر: المستدرک، (٥٤٦/٩). وإتحاف المهرة، ح(٥٦٣٤)، (٣٨٨/٥). ومصادر تَرْجَمَتِي: علي بن الحسن بن بيان، وعبد الله بن رجاء، والتي سأذكرها بعد قليل عند ترجمتهما.

(٢) وهم الحاكم في هذا. ينظر: إتحاف المهرة، ح(٥٦٣٤)، (٣٨٨/٥). والمستدرک، كتاب الطهارة، ح(٥٦٨)، (٥١٤/١).

(٣) المستدرک، كتاب الطهارة، ح(٤٦٩)، (٤٦٥/١).

تخريج الوجه الثاني بالجزم بعياض:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن دعلج بن أحمد السجزي، عن علي بن الحسن بن بيان، عن عبد الله بن رجاء، عن حرب بن شداد، عن يحيى، به.

وتابع حرباً معمر، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(١)، عن معمر، عن يحيى، به، بنحوه. وأخرجه الحاكم في مستدركه^(٢)، عن أحمد بن جعفر القطيعي، عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، عن عبد الرزاق، عن معمر، به، بنحوه.

وتابعه علي بن المبارك، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٣)، عن وكيع، عن علي بن المبارك، عن يحيى، به، بنحوه مقتصرًا على الجزء الثاني فقط. وأخرجه الحاكم في مستدركه^(٤)، عن محمد بن أحمد بن حمدون، عن محمد بن إسحاق، عن سلم بن جنادة، عن يزيد بن زريع، عن علي بن المبارك، عن يحيى، به، بنحوه. وتابعه هشام الدستوائي، أخرجه أحمد في مسنده^(٥)، عن إسماعيل، عن الدستوائي، عن يحيى، به، بمثله. وأخرجه الحاكم في مستدركه^(٦)، عن أبي بكر بن إسحاق، عن أبي المثني، عن محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن هشام، عن يحيى، به، بنحوه.

وتابعه شيبان بن عبد الرحمن، أخرجه أحمد في مسنده^(٧)، عن حسن بن موسى، عن شيبان، عن يحيى، يحيى، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول المعلق عند الحاكم في المستدرك:

١- أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد، البصري.

روى عن: هشام بن عروة، ويحيى بن أبي كثير. وعنه: يحيى بن سعيد القطان، وي زيد بن هارون.

قال أحمد: "ثبت في كل المشايخ". وقال ابن المديني: "كان عندنا ثقة". وقال ابن معين، والعجلي،

والنسائي، والذهبي، وابن حجر: ثقة، زاد ابن معين: كان يحيى بن سعيد يروي عنه. وزاد العجلي: وكان يرى القدر، ولا يتكلم به. وزاد الذهبي: ثبت. وزاد ابن حجر: له أفراد. وذكره ابن حبان في المشاهير، وقال:

(١) كتاب الطهارة، باب الرُّجْلِ يَسْتَبِيهِ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ: أَحَدَتْ أَوْ لَمْ يُحَدِّثْ، ح(٥٣٣)، (١٤٠/١).

(٢) المستدرك، كتاب الطهارة، ح(٤٧٢)، (٤٦٦/١).

(٣) كتاب الصلاة، باب الرُّجْلِ يرى أنه أحدث في الصلاة، ح(٨٠٧٢)، (٤٥٤/٣).

(٤) المستدرك، كتاب الطهارة، ح(٤٧١)، (٤٦٦/١).

(٥) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ح(١١٠٨٢)، (١٤٤/١٧).

(٦) المستدرك، كتاب الطهارة، ح(٤٧٠)، (٤٦٦/١).

(٧) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ح(١١٤٦٨)، (٤٨/١٨).

"من ثقات البصريين وحفاظهم". وذكره ابن شاهين في الثقات، وكذلك ابن حبان، ثم خرج هو وابن خزيمة والحاكم وأبو عوانة حديثه في صحاحهم. وقال ابن عدي: "له روايات، وهو حسن الحديث متماسكٌ، يُكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق". وقال أحمد: "هو أثبت من عمران القطان". وقال أبو حاتم الرازي: "هو أحب إلي من شيبان ومن أبي بلال، وفي يحيى بن أبي كثير أحب إلي من همام"^(١). والخلاصة أنه ثقة، مقدم على آخرين، وقد رد الذهبي وابن حجر تضعيفه.

٢- يحيى بن أبي كثير، الطائي. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٣- هلال بن عياض، أو عياض بن هلال.

هكذا جاء، وهما راوٍ واحدٌ، الصوابُ في اسمه: عياض بن هلال، وهو مجهول العين، كما سيأتي بعد قليل في الوجه الثاني^(٢).

٤- أبو سعيدٍ، الخُدريُّ، سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، الْخَزْرَجِيُّ رضي الله عنه.

حَدَّثَ عَنْ: النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَأَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: ابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، وَكَانَ مِنَ الْمَكْثَرِينَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ^(٣).

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- دَعْلُجُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَعْلَجِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّجِسْتَانِيِّ.

سَمِعَ: هِشَامَ بْنَ عَلِيِّ السَّيرَافِيِّ، وَعِثْمَانَ بْنَ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ. وَعَنْهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٠٩٨)، (٢/٢٩٩). والمشاهير، (١٢٥٠)، ص(١٨٩). وتهذيب الكمال، ت(١٤٣)، (٢٤/٢). والمغني، ت(١٩)، (١/٣٩). وإكمال مغلطاي، ت(١٨١)، (١/١٧٠). وتهذيب التهذيب، ت(١٧٥)، (١٠١/١). وتحفة اللبيب، ت(٢٨)، (١/٢٧١).

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ت(٩١)، (٧/٢١). والجرح والتعديل، ت(٢٢٨٠)، (٦/٤٠٨). وتهذيب الكمال، ت(٤٦١٢)، (٢٢/٥٧٣). وتهذيب التهذيب، ت(٣٧٥)، (٨/٢٠٢). والميزان، ت(٦٥٤٣)، (٣/٣٠٧). والتقريب، ت(٥٢٨١)، ص(٤٣٧).

(٣) معجم الصحابة رضي الله عنهم، لابن قانع، ت(٢٩٧)، (١/٢٥٨). ومعرفة الصحابة، ت(١١١٠)، (٣/١٢٦٠). والاستيعاب، ت(٢٩٩٧)، (٤/١٦٧١). وأسد الغابة، ت(٢٠٣٦)، (٢/٤٥١). والإصابة، ت(٣٢١٠)، (٤/٢٩٣). والسير، ت(٢٨)، (٣/١٦٨).

قال أبو سعيد بن يونس: "ثقة". وقال الحاكم: "كان شيخ أهل الحديث". وقال الدارقطني: "كان ثقة مأمونا". وقال الخطيب: "وكان ثقة ثبتا، قبل الحُكَّامُ شهادته، وأثبتوا عدالته". وقال الذهبي: "الحجة". وقال ابن حجر في حديث هذا أحد رجال سنده: "رجاله ثقات".

توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت.

٢- عَلِيّ بن الحَسَن بن بيان، أَبُو الحَسَن البَغْدَادِيّ، الباقلائي .

روى عَنْ: عبد الله بن رجاء، وأبي حُدَيْفَةَ النَّهْدِي. وَعَنْهُ: أَبُو سهل بن زياد، وَأَبُو بَكْر الشَّافِعِيّ.

قال الدارقطني: "ثقة". وأخرج له الحاكم وصحح حديثه. وقال الذهبي: "صدوق".

تُوِّفِي سنة أربع وثمانين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة كما قال الدارقطني.

٣- عبد الله بن رجاء بن عُمَر، الغداني، أَبُو عُمَر.

رَوَى عَنْ: إسرائيل بن يُونُس، وحرب بن شداد. وَعَنْهُ: البخاري، وعلي بن الحسن بن بيان.

قال ابن أبي حاتم: "سئل أَبُو زُرْعَةَ عَنْهُ، فجعل يثني عليه، وَقَالَ: حسن الحديث عن إسرائيل". وَقَالَ

أَبُو حَاتِمٍ: "كَانَ ثقة رضى". وَقَالَ ابن المديني: "اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين: أَبِي عُمَر الحَوْضِي،

وعَبْدُ اللَّهِ بن رجاء". وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة". وقال ابن مَعِين: "كَانَ شيخا صدوقا، لا بأس بِهِ".

وقال مرة: "كثير التصحيف، وليس بِهِ بأس". وَقَالَ الفلاس: "صدوق، كثير الغلط والتصحيف لَيْسَ

بحجة". وَقَالَ النَّسَائِي: لَيْسَ بِهِ بأس. وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات. وقال ابن قانع: "صالح". وقال العجلي،

والذهبي: "صدوق". وقال الذهبي مرة: "من ثقات البصريين ومسنديهم". وقال ابن حجر في التقريب:

"صدوق يهمل قليلا". وقال في الفتح: "ثقة".

مات سنة عشرين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه لا بأس به على قول الأكثرين، ولعل من وثقه مطلقا لم

يطلع على كثرة غلطه وتصحيفه.

٤- حرب بن شداد اليشكري، أَبُو الخطاب، البَصْرِيّ.

رَوَى عَنْ: قتادة، ويحيى بن أَبِي كثير. وَعَنْهُ: عبد الله بن رجاء الغداني، وعبد الرحمن بن مهدي.

(١) تاريخ بغداد، ت (٤٤٤٨)، (٣٦٦/٩). والسير، ت (٢١)، (٣٠/١٦). وتحفة اللبيب، ت (٤٣٥)، (٣٠٤/٢).

(٢) سؤالات الحاكم، ت (١٣٢)، ص (١٢٥). وتاريخ بغداد، ت (٦١٨٤)، (٣٠١/١٣). والمستدرک، كتاب

الطهارة، ح (٤٦٩)، (٤٦٥/١). وتاريخ الإسلام، ت (٣٥٨)، (٧٨٠/٦).

(٣) ثقات العجلي، ت (٨٨٤)، (٢٩/٢). وتهذيب الكمال، ت (٣٢٦٢)، (٤٩٥/١٤). وإكمال مغلطاي،

ت (٢٩٢٨)، (٣٤٥/٧). والمغني، ت (٣١٦٨)، (٤٨١/١). والميزان، ت (٤٣٠٩)، (٤٢١/٢). والتقريب،

ت (٣٣١٢)، ص (٣٠٢). وفتح الباري، (١٠/٧).

قال عَبْدُ الصمدِ بنِ عَبْدِ الوارثِ، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وَقَالَ أَحْمَدُ: "ثبت في كل المشايخ".
 وَقَالَ أَبُو بكر الأثرم: "ذكر أَحْمَدُ بنُ حنبل أصحابَ يَحْيَى بنِ أَبِي كثير، فَقَالَ: هشام صاحب كتاب،
 والأوزاعي حافظ، وهمام ثقة، همام أثبت من أبان، وحرب بن شداد، ومعاوية بن سلام ثقتان". وذكره ابن
 حبان في المشاهير، وقال: "من مُتَّقِنِي أهلِ البصرة وقُرَّائِهِمْ". وقال الساجي: "صدوق". وَقَالَ ابن مَعِين، وأبو
 حاتم: "صالح". وقال ابن عدي: "ولحرب حديث صالح خاصة عن يحيى بن أبي كثير، وهو في يحيى بن أبي
 كثير وغيره صدوق ثبت، ولا بأس بحديثه وبروايته عن كل مَنْ روى". وَقَالَ الفلاس: "كان يَحْيَى لا يحدث
 عنه، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يحدث عنه". وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات. وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس
 بالمتين". وقال الذهبي: "احتج به أصحاب الصحاح كلهم".

مات سنة إحدى وستين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير، ولعل من
 تكلم فيه كان بسبب عدم تحديث يحيى القطان عنه، ويحيى من الأئمة المعروفين بالتشدد.
 ٥- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدللس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
 ٦- عياض بن هلال، الأنصاري.

هكذا ذكر أصحابُ يحيى المذكورين في الوجه الثاني، وهم: (حرب بن شداد، ومعممر، وعلي بن المبارك،
 وهشام الدستوائي، وشيبان بن عبد الرحمن)، وهو الأنصاري، كما نُسب في رواية شيبان عند الإمام أحمد.
 وهذا المذكور هو ما رجحه الأئمة في تسمية هذا الراوي، وهم: (محمد بن يحيى الذهلي، والبخاري،
 ومسلم، والدارقطني، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، وابن خزيمة، والحاكم^(٢)، والمزي، وابن حجر).
 وهذا الراوي يروي عن: أبي سعيد الخُدْري. وعنه: يحيى بن أبي كثير.
 قال الذهبي: "لا يعرف". وقال ابن حجر: "مجهول"^(٣). والخلاصة أنه مجهول العين.

(١) المشاهير، ت(١٢٣٥)، ص(١٨٧). وتهذيب الكمال، ت(١١٥٦)، (٥/٥٢٤). وإكمال مغلطاي،
 ت(١٢٢٧)، (٤/٢٤). والمغني، ت(١٣٤٥)، (١/٢٢٨). والميزان، ت(١٧٧٠)، (١/٤٧٠). ومن تكلم فيه وهو
 موثق، ت(٨١)، ص(١٦٣).

(٢) وهم الحاكم في تعيين هذا الراوي في هذا الحديث الذي معنا، كما سبق النقل قريبا، ولكنه في حقيقة الأمر
 عَرَفَ هذا الراوي، بدليل أنه عَيَّنَهُ على الصواب في موضع آخر من المستدرك، وصَوَّبَ ما رجحه الأئمة في
 تسميته. ينظر: المستدرك، كتاب الطهارة، ح(٥٦٨)، (١/٥١٤).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري، ت(٩١)، (٧/٢١). والجرح والتعديل، ت(٢٢٨٠)، (٦/٤٠٨). وتهذيب الكمال،
 ت(٤٦١٢)، (٢٢/٥٧٣). وتهذيب التهذيب، ت(٣٧٥)، (٨/٢٠٢). والميزان، ت(٦٥٤٣)، (٣/٣٠٧).
 والتقريب، ت(٥٢٨١)، ص(٤٣٧).

٧- أَبُو سَعِيدٍ، الْحُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. صحابي جليل، أكثر من رواية الحديث.

دراسة إسناد متابعة معمر بن راشد لحرب بن شداد عند عبد الرزاق في المصنف:

١- معمر، وهو ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. وقد تقدم عند الحديث الثالث.

٢- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو رواية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٣- عياض بن هلال، الأنصاري. مجهول العين. تقدم قبل قليل.

٤- أَبُو سَعِيدٍ، الْحُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. صحابي جليل، أكثر من رواية الحديث. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة علي بن المبارك لحرب بن شداد عند ابن أبي شيبة في المصنف:

١- وكيع بن الجراح بن مليح. ثقة، وهو رواية الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- علي بن المبارك، البصري. وخلاصة حاله أنه ثقة، أثبت في يحيى بن أبي كثير من آخرين، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير من رواية الكوفيين عنه لم يسمعه من يحيى^(١)، ولكن حدث به من كتاب يحيى الذي تركه عنده، وحديث القطان عنه مما سمعه من يحيى^(٢).

٣- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو رواية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٤- عياض بن هلال، الأنصاري. مجهول العين. تقدم قبل قليل.

٥- أَبُو سَعِيدٍ، الْحُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. صحابي جليل، أكثر من رواية الحديث. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة هشام الدستوائي لحرب بن شداد عند أحمد في مسنده:

١- إسماعيل، ابنُ عُليّة. حجة، ثبت، وهو أحفظ من جماعة من الثقات ومقدم عليهم. تقدم في الحديث الأول.

٢- هشام بن أبي عبد الله، الدستوائي، والخلاصة أنه ثقة ثبت حجة، من أثبت الناس في قتادة، وأثبتهم في يحيى بن أبي كثير^(٣).

(١) كَوْنُ هذا الحديث من رواية وكيع عن علي ووكيع من الكوفيين، وممن نصوا على أنه سمع من علي ما كان من روايته عن يحيى من الكتاب، فهذا لا يُؤْتَرُّ هنا؛ لعدم انفراد علي بن المبارك بالتحديث عن يحيى، وكونه ليس المخالف الوحيد لأبان بن يزيد، والله أعلم.

(٢) ثقات ابن حبان، (٢١٣/٧). وسؤالات أبي عبيد الأجرى، س(٤٦٢)، ص(٣٠٨). وتهذيب الكمال، ت(٤١٢٤)، (١١١/٢١). وإكمال تهذيب الكمال، ت(٣٨٧١)، (٣٧٢/٩). والتقريب، ت(٤٧٨٧)، ص(٤٠٤). (٣) المشاهير، ت(١٢٥٣)، ص(١٨٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٥٨٢)، (٢١٥/٣٠). وإكمال مغطاي،

٣- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدللس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٤- عياض بن هلال، الأنصاري. مجهول العين. تقدم قبل قليل.

٥- أبو سعيد، الحُدْرِيُّ رضي الله عنه. صحابي جليل، مكثر من رواية الحديث. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة شيبان بن عبد الرحمن لحرب بن شداد عند أحمد في المسند:

١- حسن بن موسى، الأشيب. ثقة ضابط عن شعبة، في الطبقة الثالثة من أصحابه^(١).

٢- شيبان بن عبد الرحمن، النحوي، ثقة، مقدم على آخرين، ومن أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير^(٢).

٣- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدللس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٤- عياض بن هلال، الأنصاري. مجهول العين. تقدم قبل قليل.

٥- أبو سعيد، الحُدْرِيُّ رضي الله عنه. صحابي جليل، مكثر من رواية الحديث. تقدم قبل قليل.

النظر في الخلاف والترجيح:

ظهر من التخريج ودراسة الأسانيد أن مدار الحديث على يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه من وجهين:

فرواه أبان بن يزيد العطار، وهو ثقة، مقدم على آخرين، وقد تقدم في الوجه الأول، رواه عن يحيى، عن

هلال بن عياض أو عياض بن هلال، عن أبي سعيد، به.

وخالفه بقية أصحاب يحيى، وهم:

١- حرب بن شداد. ثقة من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير.

٢- معمر. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة،

وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا

بأهليهما.

ت(٤٩٤٩)، (١٤٥/١٢). والتقريب، ت(٧٢٩٩)، ص(٥٧٣). والمغني، ت(٦٧٥٢)، (٣٦٩/٢).

(١) تهذيب الكمال، ت(١٢٧٧)، (٣٢٨/٦). والسير، ت(٢١٧)، (٥٥٩/٩). وتهذيب التهذيب، (٣٢٣/٢).

وتحفة اللبيب، ت(٣٣٣)، (٣٤٩/١).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٥٦١)، (٣٥٥/٤). والطبقات الكبير، ت(٣٤٧٩)، (٤٩٨/٨). ومعرفة الثقات،

ت(٧٤٢)، (٤٦٢/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٧٨٤)، (٥٩٢/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٦٢٨)، (٣٧٣/٤).

والسير، ت(١٥٠)، (٤٠٦/٧). والتقريب، ت(٢٨٣٣)، ص(٢٦٩). وإكمال مغلطاي، ت(٢٤٢٦)، (٣٠٧/٦).

وتحفة اللبيب، ت(٦٩٩)، (٤٤٧/١).

٣- علي بن المبارك، البصري. ثقة، أثبت في يحيى بن أبي كثير من آخرين، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير من رواية الكوفيين عنه لم يسمعه من يحيى، ولكن حدث به من كتاب يحيى الذي تركه عنده، وحديث القطان عنه مما سمعه من يحيى.

٤- هشام بن أبي عبد الله، الدستوائي. ثقة ثبت حجة، من أثبت الناس في قتادة، وأثبتهم في يحيى بن أبي كثير.

٥- شيبان بن عبد الرحمن، النحوي. ثقة، مقدم على آخرين، ومن أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير. روه عن يحيى بن أبي كثير الطائي، عن عياض بن هلال^(١)، عن أبي سعيد، به. إلا رواية حرب بن شداد فاقصر على قوله: عياض، وحملها على أنه ابن هلال هو الظاهر من تصريح أكثر أصحاب يحيى الثقات. وعليه فرواية هؤلاء مقدمة على رواية أبان؛ لأنهم أوثق منه عامة وفي يحيى خاصة. ولذا حكم عليه الحاكم بأنه لم يحفظه فقال: "وَلَمْ يُجْرَجَا هَذَا الْحَدِيثَ لِخِلَافِ مَنْ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ فِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْفَظْهُ، فَقَالَ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ هَلَالِ بْنِ عِيَاضٍ أَوْ عِيَاضِ بْنِ هَلَالٍ، وَهَذَا لَا يُعَلَّلُهُ؛ لِإِجْمَاعِ أَصْحَابِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَلَى إِقَامَةِ هَذَا الْإِسْنَادِ عَنْهُ، وَمُتَابَعَةِ حَرْبِ بْنِ شَدَّادٍ فِيهِ. كَذَلِكَ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ". اهـ.

ولم ينفرد أبان وحده بالخلاف على يحيى، بل اختلف على يحيى آخرون من أصحابه، وعلى كل فكل هذه الخلافات مرجوحة؛ لأن أكثر أصحاب يحيى وأوثقهم فيه على الإطلاق صرحوا بكونه عياض بن هلال، وهذا ما رجحه الأئمة، وحكموا به، والله أعلم^(٢).

(١) رواياتهم كلهم مُصَرَّحَةٌ بأنه عياض بن هلال، ما عدا رواية هشام التي أخرجها أحمد، ورواية حرب التي أخرجها الحاكم ففيهما عياض فقط. ينظر: سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب فيمن يشك في الزيادة والنقصان، ح(٣٩٦)، (٤٢٢/١).

(٢) تاريخ البخاري الكبير، ت(٩١)، (٢١/٧). والجرح والتعديل، ت(٢٢٨٠)، (٤٠٨/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٦١٢)، (٥٧٣/٢٢). وتهذيب التهذيب، ت(٣٧٥)، (٢٠٢/٨). والميزان، ت(٦٥٤٣)، (٣٠٧/٣). وإتحاف المهرة، ح(٥٦٣٤)، (٣٨٨/٥). والتقريب، ت(٥٢٨١)، ص(٤٣٧). ومسند أحمد، ح(١١٥٠١)، (٧١/١٨). وسنن أبي داود، ح(١٠٢٩)، (٢٦٥/٢). وبيان الوهم والإيهام، ح(٢٤٦٠)، (٢٥٧/٥). والسنن الكبرى، للنسائي، ح(٥٩٠)، (٣٠٨/١). ومستخرج الطوسي، ح(٣٧٨/٢٤٥)، (٣٢٩/٢).

هذا بالنسبة للترجيح بين الوجهين، وأما بخصوص كلام الحاكم، وقوله: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، فَإِنَّ عِيَاضًا هَذَا هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَقَدْ اِحْتَجَّ جَمِيعًا بِهِ". اهـ. فقد وهمه ابن حجر، ويدل على الوهم تخريج الحديث، وكلام الأئمة السابق عند ترجمة عياض^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الثاني الراجح عند الحاكم:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، لجهالة عياض بن هلال. ولكن يُقَوَّى الجزء الأول من الحديث متابعة عطاء بن يسار لعياض بن هلال عند مسلم، وكذلك حديث ابن مسعود وأبي هريرة، وغيرها عند الشيخين^(٢).

ويقوي الجزء الثاني حديث الشيخين عن عباد بن تميم عن عمه^(٣).

التعليق على الحديث:

يرشد النبي ﷺ أمته إلى حكم من أحكام الصلاة وهو الشك في عدد الركعات فيقول كما في صحيح مسلم^(٤): "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتْمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ".

ويرشدهم إلى حكم آخر وهو وسوسة الشيطان للمصلي بأنه أحدث، فيقول كما في حديث البخاري في صحيحه^(٥) عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ؟، فَقَالَ: لَا يَنْقُتِلَ - أَوْ لَا يَنْصَرِفُ - حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا".
ومن ثم يقول النووي: "هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي حُكْمِ بَقَاءِ الْأَشْيَاءِ عَلَى أَصُولِهَا حَتَّى يُتَيَقَّنَ خِلَافُ ذَلِكَ وَلَا يَصْرُ الشَّكُّ الطَّارِئُ عَلَيْهَا وَأَخَذَ بِهَذَا الْحَدِيثِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ"^(٦).

(١) إتحاف المهرة، ح(٥٦٣٤)، (٣٨٨/٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، ح(٤٠١)، (٨٩/١). وأبواب ما جاء في السهو، باب إذا لم يدر كم صلى، ح(١٢٣١)، (٦٩/٢). وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، ح(٣٨٩/٨٢)، (٣٩٨/١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، ح(١٣٧)، (٣٩/١). وصحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الدليل على أن من نيقن الطهارة ثم شك في الحديث فله أن يصلّي بطهارته تلك، ح(٣٦١/٩٨)، (٢٧٦/١).

(٤) كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، ح(٨٨-٥٧١)، (٤٠٠/١).

(٥) كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، ح(١٣٧)، (٣٩/١).

(٦) الفتح، (٢٣٨/١).

وَالْفُقَهَاءَ يُطْلَقُونَ الشكَّ عَلَى التَّرَدُّدِ فِي الشَّيْءِ سِوَاءَ اسْتَوَى الْإِحْتِمَالَانِ أَوْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ مَخْصُوصًا بِمُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ.

ومن هنا فالشخص الذي يشك في صلاته فيستوي عنده الطرفان، عليه أن يبيِّن على اليقين إذا لم يكن له ظنٌّ غالب، ومَتَى كَانَ لَهُ غَالِبٌ ظَنٌّْ، عَمِلَ عَلَيْهِ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ إِلَّا مَا قَالَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ يَبِينُ عَلَى الظَّنِّ لِأَنَّ لَهُ مِنْ يَنْبَهُهُ وَيَذَكُرُهُ إِذَا أَخْطَأَ، فَلْيَعْمَلْ بِالْأَظْهَرِ عِنْدَهُ، فَإِنْ أَصَابَ أَقْرَبَهُ الْمَأْمُومُونَ، فَيَتَأَكَّدُ عِنْدَهُ صَوَابُ نَفْسِهِ، وَإِنْ أَخْطَأَ سَبَّحُوا بِهِ، فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ، فَيَجْعَلُ لَهُ الصَّوَابَ عَلَى كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ، وَكَيْسَ كَذَلِكَ الْمُنْفَرِدُ، إِذْ لَيْسَ لَهُ مَنْ يُدَكِّرُهُ، فَيَبِينُ عَلَى الْيَقِينِ، لِيَحْصُلَ لَهُ إِمْتَامُ صَلَاتِهِ.

وَالظَّنُّ دَلِيلٌ فِي الشَّرْعِ فَوَجِبَ اتِّبَاعُهُ، وَبِهَذَا يَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْأَمْرَةَ بِتَحْرِيقِ الصَّوَابِ، وَالْأَحَادِيثِ الْأَمْرَةَ بِالْبِنَاءِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، فَبَعْضُهَا فِي حَالِ الْإِمَامِ وَالْأُخْرَى فِي حَالِ الْمُنْفَرِدِ، أَوْ بَعْضُهَا فِي حَالِ مَنْ لَهُ غَالِبٌ ظَنٌّْ وَالْأُخْرَى فِي حَالِ مَنْ شَكَّ بِدُونِ غَالِبِ ظَنٍّْ.

وَيَرَى بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الشَّاكَّ يَلْزِمُهُ الْأَخْذُ بِالْأَقْلَلِ وَفِعْلُ مَا بَقِيَ سِوَاءَ كَانَ شَكُّهُ مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ أَوْ ظَنٌّْ أَنَّهُ فَعَلَ الْأَكْثَرَ، فَفِي الْحَالَيْنِ يَلْزِمُهُ الْأَخْذُ بِالْأَقْلَلِ وَيَجِبُ الْبَاقِي وَلَا مَدْخَلَ لِلْإِجْتِهَادِ فِيهِ.

عَلَى أَنَّ التَّحَرِّيَّ عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ يَعُودُ إِلَى الْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ، وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ بِخِلَافِهَا تَفْصِيلاً فِي كِتَابِ الْفِقْهِ الْمَذْهَبِيِّ، لَكِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى وَجُوبِ طَرَحِ الشَّكِّ، وَتَمْتَقُونَ كَذَلِكَ عَلَى الْإِتْيَانِ بِالسَّجْدَتَيْنِ عَلَى خِلَافٍ فِي مَوْضِعِهَا هَلْ قَبْلَ السَّلَامِ أَمْ بَعْدَهُ، بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ صُورَةِ السُّهُوِّ وَالنِّسْيَانِ، وَهَلْ هِيَ زِيَادَةٌ أَمْ نَقْصٌ فِي الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) المغني، (٤٠٦/٢). والمجموع، (٣٩/٤). والاستنكار، (٣٥٤/٤).

الحديث الثامن عشر.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ الْعَدْلُ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، حَدَّثَنِي الْجَلَّاحُ أَبُو كَثِيرٍ، أَنَّ ابْنَ سَلَمَةَ الْمُخْرُومِيَّ، حَدَّثَهُ، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَجَاءَهُ صَيَّادٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَنْطَلِقُ فِي الْبَحْرِ نُرِيدُ الصَّيْدَ فَيَحْمِلُ مَعَهُ أَحَدُنَا الْإِدَاوَةَ وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَأْخُذَ الصَّيْدَ قَرِيبًا، فَرُبَّمَا وَجَدَهُ كَذَلِكَ، وَرُبَّمَا لَمْ يَجِدِ الصَّيْدَ حَتَّى نَبْلُغَ مِنَ الْبَحْرِ مَكَانًا لَمْ نَظُنْ أَنْ نَبْلُغَهُ، فَلَعَلَّهُ يَحْتَلِمُ أَوْ يَتَوَضَّأُ، فَإِنْ اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ بِهَذَا الْمَاءِ فَلَعَلَّ أَحَدُنَا يَهْلِكُهُ الْعَطَشُ، فَهَلْ تَرَى فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنْ نَعْتَسِلَ بِهِ أَوْ نَتَوَضَّأَ بِهِ إِذَا حِفْنَا ذَلِكَ، فزَعِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اغْتَسِلُوا مِنْهُ وَتَوَضَّؤُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحَلِيُّ مَيْتُهُ.

وَقَدْ احْتَجَّ مُسْلِمٌ بِالْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ، وَقَدْ تَابَعَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَيَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ سَعِيدَ بْنَ سَلَمَةَ الْمُخْرُومِيَّ عَلَى رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ:

أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ زِيَادٍ الْعَدْلُ، حَدَّثَنَا جَدِّي، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ^(١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على يحيى بن سعيد، وقد اختلف عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: هشيم، عن يحيى بن سعيد، عن المغيرة بن أبي بردة، عن رجل من بني مدليج، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن المغيرة بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث: سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن المغيرة، عن أبيه.

تخريج الوجه الأول: هشيم، عن يحيى، عن المغيرة بن أبي بردة، عن رجل من بني مدليج، عن النبي ﷺ.

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي محمد بن زياد، عن جده، عن عمرو بن زرارة، عن

هشيم، عن يحيى، به.

وأخرجه القاسم بن سلام في الطهور^(١)، عن هُشَيْمٍ، عن يحيى، به، بنحوه، مختصراً جداً.

تخريج الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن يحيى، عن المغيرة بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

أخرجه الحاكم في مستدركه، كما هنا عن أبي الحسن محمد بن الحسن، عن علي بن عبد العزيز، عن حجاج بن منهل، عن حماد بن سلمة، عن يحيى، به، بنحوه.

وأخرجه الطحاوي في أحكام القرآن^(٢)، عن ابن خزيمة، عن حجاج. وأبو عاصم في الأحاد والمثاني^(٣)، عن هُدْبَةَ.

كليهما: (حجاج بن منهل، وهُدْبَةُ) عن حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، به، بنحوه، مختصراً جداً.

تخريج الوجه الثالث: سليمان بن بلال، عن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة، عن أبيه.

علقه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن سليمان بن بلال، عن يحيى، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- عبد الله بن محمد بن علي بن زياد، أبو محمد، النيسابوري.

سمع: ابن خزيمة، وجده لأمه أحمد بن إبراهيم بن عبد الله. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي.

قال الحاكم: "كان من العباد المجتهدين المحسنين المستورين الراغبين في صحبة الزهاد والصالحين". وأخرج

له وصحح حديثه. وقال الخليلي: "الثقة الرضى". وذكره ابن قطلوبغا في الثقات بسبب كلمة الخليلي.

توفي سنة ست وستين وثلاثمائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة على قول الخليلي، وعدم المعارض له.

٢- أحمد بن إبراهيم بن عبد الله، ابن بنت نصر بن زياد.

روى عن: عمرو بن زارة، وسلمة بن شبيب. وعنه: عبد الله بن محمد بن علي بن زياد، وأبو عمرو

الحيري، والمؤمل بن الحسن، وغيرهم.

حدث بمسند إسحاق بن راهويه، وأخرج له الحاكم، وقال: "صحيح الإسناد".

توفي سنة خمس وثلاثمائة^(٥). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

(١) الطهور، للقاسم بن سلام، كتاب الطهارة، باب الوضوء من ماء البحر، ح(٢٣٤)، ص(٢٩٦).

(٢) أحكام القرآن، للطحاوي، ح(٦١)، (٩٠/١).

(٣) الأحاد والمثاني، ح(٢٨١٨)، (٢٩١/٥).

(٤) المستدرك، كتاب فضائل القرآن، ح(١٠/٢٠٢٩)، (٧٣٨/١). والإرشاد، (٣٧٠/١). والأنساب، (٢٩٥/٣).

وتاريخ الإسلام، ت(١٩٤)، (٢٥٦/٨). والروض الباسم، ت(٥٢٢)، (٦٢٨/١).

(٥) المستدرك، كتاب فضائل القرآن، ح(٢٠/٢٠٣٩)، (٧٤١/١). والإرشاد، (٣٧٠/١). وتاريخ الإسلام،

ت(١٩٤)، (٢٥٦/٨). والأنساب، (٢٩٥/٣ و٢٩٦). والتقييد، ت(١٤٥)، (١٣٣/١).

٣- عَمْرُو بن زُرَّارة بن واقد، الكِلَابِيُّ، أبو محمد.

رَوَى عَنْ: سفيان بن عُيَيْنَةَ، وهشيم بن بشير. وعنه: البخاري، ومسلم، والنسائي.
قال النسائي، وأبو بكر مُحَمَّد بن النضر الجارودي: "ثقة". وقال أبو عمرو المستملي: "سمعت مُحَمَّد بن عبد الوهاب يقول: عَمْرُو بن زُرَّارة عندنا ثقة، ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. وخرج أبو عوانة، وابن حبان، والحاكم حديثه في صحاحهم. وقال الذهبي: "الثبت". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت".
مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، ثبت.

٤- هُشَيْم بن بشير بن قاسم بن دينار، أبو معاوية، السُّلَمِيُّ، الواسطي.

روى عَنْ: الزُّهْرِيِّ، ويحيى بن سعيد الأنصاري. وعنه: ابن المبارك، وعمرو بن زُرَّارة، ويحيى القطان.
قال وهب بن جرير: "قلنا لشعبة: نكتب عن هُشَيْم؟ قال: نعم، ولو حدثكم عن ابن عمر فصدّقوه". وقال ابن مهدي: "كان هُشَيْم أحفظ للحديث من سفيان الثوري". وقال ابن المبارك: "من غير الدهر حفظه، فلم يعرِّ حَفْظَ هُشَيْم". وقال العجلي: "ثقة، يُعَدُّ من الحفاظ، وكان يدلس". وسئل أبو حاتم عن هُشَيْم فقال: "لا يُسأل عنه في صدقه وأمانته وصلاحه". وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال ابن حبان: "كان مدلساً". وذكره ابن حبان في المشاهير، وقال: "من متقني الواسطيين وجملة مشايخها ممن كثرت عنايته بالآثار وجمعه للأخبار حتى حفظ وصنف وذاكر وحدث ونشر وبث". وقال الذهبي: "كَانَ رَأْسًا فِي الْحِفْظِ، إِلَّا أَنَّهُ صَاحِبُ تَدْلِيْسٍ كَثِيْرٍ". وقال ابن حجر: "ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال الخفي". وقال: "وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم". وكان أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، ويونس، وسيار، وأثبت الناس في حصين وأبي بشر. وهشيم مقدم على يزيد بن هارون، وجرير، ومقدم على أبي عوانة إلا ما كان من كتاب أبي عوانة.

تُوِّفِّي سنة ثلاثٍ وثمانين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال، ومقدم على غيره، وهو أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، وسيار أبي الحكم، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وفي حديثه عن الزهري لين.

(١) ثقات ابن حبان، (٤٨٧/٨). وتهذيب الكمال، ت (٤٣٦٨)، (٢٩/٢٢). وإكمال مغلطاي، ت (٤٠٩٧)، (١٧١/١٠). والتقريب، ت (٥٠٣٢)، ص (٤٢١). والسير، ت (٩٣)، (٤٠٦/١١).

(٢) الجرح والتعديل، ت (٤٨٦)، (١١٥/٩). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (٤٢٦)، ص (٢٣١). وتهذيب الكمال، ت (٦٥٩٥)، (٢٧٢/٣٠). وإكمال مغلطاي، ت (٤٩٦٠)، (١٥٦/١٢). والسير، ت (٧٦)، (٢٨٧/٨). وطبقات المدلسين، ت (١١١)، ص (٤٧). والتقريب، ت (٧٣١٢)، ص (٥٧٤). وتحفة اللبيب، ت (٥٠٦)، (١٣٣ و ٣٢/٢). والمشاهير، ت (١٤٠٢)، ص (٢٠٨).

٥- يَحْيَى بن سَعِيد بن قيس بن عَمْرُو، الأَنْصَارِي، أَبُو سَعِيد المدني.

رَوَى عَنْ: حميد الطويل، وعبد الله بن المغيرة بن أبي بردة. وعنه: هشام بن عروة، وهشيم بن بشير.
قال ابن سعد: "كَانَ ثَقَّةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، حُجَّةً، ثَبَاتًا". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "يَحْيَى يُوَازِي الزُّهْرِيَّ". وكان
القطان وابن المديني ومحمد بن عمار الموصلي يعظمونه جدا ويقدمونه على غيره، لثقتهم وحفظهم، حتى إن
القطان قدمه على الزهري. وقال هشام بن عروة: "العدل الرضى الأمين". وَقَالَ أَحْمَدُ: "أَثَبَتِ النَّاسَ". وَقَالَ
هو وابن مَعِين، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حَاتِمٍ، والعجلي، وغيرهم: "ثَقَّةً". وَقَالَ النَّسَائِيُّ، وابن حجر: "ثَقَّةٌ ثَبَتَ".
وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "ثَقَّةٌ مَأْمُونٌ". وقال الذهبي: "حجة". وذكره ابن حجر في الطبقة الأولى من
المدلسين. وحديثه عن محمد بن الحنفية مرسل.

مات سنة ثلاث وأربعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت حجة.

٦- المغيرة بن أبي بردة، الكناني.

قال المزي: "وَيُقَالُ: الْمَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، حِجَازِي، وَيُقَالُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْمَغِيرَةَ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ، الْكِنَانِي. رَوَى عَنْ: زِيَادِ بْنِ نَعِيمِ الْحَضْرَمِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثًا: الْبَحْرُ هُوَ الطُّهُورُ
مَاؤُهُ الْحَلُّ مَيْتَتُهُ. وَقِيلَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقِيلَ: عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُدَلَجٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَقِيلَ: غَيْرُ
ذَلِكَ".

رَوَى عَنْهُ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَسَعِيدُ بْنُ سَلْمَةَ الْمَخْزُومِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

قال أبو داود: "مَعْرُوفٌ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ثَقَّةٌ". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "مَنْ أَدْخَلَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَبَاهُ فَقَدْ وَهَمَ". وقال ابن البر: "مَجْهُولُ الْحَالِ، غَيْرُ مَعْرُوفٍ بِحَمْلِ الْعِلْمِ". وقال ابن
منده، والحاكم في صحيحيهما: واتفاق يحيى وسعيد على المغيرة مما يوجب شهرته. وقال البيهقي: "حديثه
هذا حديث صحيح، وإنما لم يُخْرَجِ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَهُ؛ لِإِخْتِلَافِ وَقَعِ فِي اسْمِهِ". ولما سئل الترمذي والبخاري
عن حديثه قالوا: "صحيح". وخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، وثبته أبو بكر بن المنذر. وقال
ابن منده: "قد تابع المغيرة على رواية حديث البحر: أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو هند في كتاب
الدارقطني، وسعيد بن المسيب في صحيح ابن حبان، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج". وقال ابن حجر:
"وثقه النسائي". وقال: "فَعَلِمَ بِهَذَا غَلَطٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ".

(١) ثقات ابن حبان، (٥٢١/٥). وتهذيب الكمال، ت(٦٨٣٦)، (٣٤٦/٣١). وإكمال مغطاي، ت(٦١٧٦)،
(٣٦٦/٢). وطبقات المدلسين، ت(٣٢)، ص(٢٧). وتحفة التحصيل، ص(٣٤٣). والتقريب، ت(٧٥٥٩)،
ص(٥٩١).

مات بعد سنة مائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، وثقه النسائي وغيره، وصحح الأئمة حديثه، وردوا على من جهَّله.

٧- الرَّجُلُ مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ. مُبْهَمٌ لَمْ أَعْرِفْهُ.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَارِثِ، أَبُو الْحَسَنِ، النِّسَابُورِيُّ.

سمع: علي بن عبد العزيز البغوي، والحسين بن محمد القباني. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي.

قال الحاكم: "كان صحيح السماع، مقبولاً في الرواية". وخرج له الحاكم وصحح حديثه.

توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه صدوق، على أقل أحواله.

٢- علي بن عبد العزيز، البغوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- حجاج بن المنهال، الأنماطي، أبو مُحَمَّد السلمي.

رَوَى عَنْ: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة. وعنه: البخاري، وعلي بن عبد العزيز البغوي.

قال أحمد، وابن سعد، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، ومسلمة الأندلسي، وابن خلفون، وابن قانع،

وابن حجر: ثقة، زاد أحمد: ما أرى به بأساً. وزاد العجلي: رجل صالح. وزاد ابن سعد: كثير الحديث. وزاد

ابن قانع: مأمون. وقال الذهبي: "الحجة". وقال مرة: "ثقة"^(٣). وخرج الحاكم حديثه وكذلك أبو عوانة،

وابن حبان. وذكره ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في الثقات. وقال الآجري: "قلت لأبي داود: أيما

أحب إليك: حجاج أو عفان في حماد؟"^(٤)، قال: إذا اختلفا فعفان، وحجاج أفضل الرجلين". وذكر ابن

معين أن أبا سلمة التبوذكي أتقن منه^(٥). وذكر ابن حجر أنه أحفظ من أسد بن موسى.

توفي سنة سبع عشرة ومائتين^(٦). والخلاصة أنه ثقة.

(١) التاريخ الكبير، ت(١٣٨٩)، (٣٢٣/٧). وتهذيب الكمال، ت(٦٨٣٦)، (٣٥٢/٢٨). وإكمال مغلطاي،

ت(٤٦٩٦)، (٣١٥/١١). والتقريب، ت(٦٨٢٩)، (٥٤٢). والتلخيص الحبير، (٩/١).

(٢) الأنساب، (٣/٥ و ٣٧١)، والروض الباسم، ت(١٠٤٨)، (١٢١٨/٢). والمستدرک، ح(٢٢٧/٢٣٥٦)،

(٦٩/٢) و ح(٨٩٠/٣٧٥٣)، (٥١١/٢)، طبعة العلمية.

(٣) السير، (٦٤٥/١٠).

(٤) ابن سلمة. ينظر: تهذيب الكمال، (١٦٦/٢٠).

(٥) السير، (٣٦٢/١٠).

(٦) ثقات ابن حبان، (٢٠٢/٨). وتهذيب الكمال، ت(١١٢٨)، (٤٥٧/٥). والسير، ت(٨٨)، (٣٥٢/١٠).

وإكمال مغلطاي، ت(١١٩٩)، (٤٠٢/٣). وتهذيب التهذيب، ت(٣٨٣)، (٢٠٦/٢). وتحفة اللبيب، ت(٢٨٩)،

٤- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفاناً وبهر وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٦- المغيرة بن عبد الله، عن أبيه.

لم أجد ترجمة هذا الراوي، ولا أبيه، والظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكنايني المذكور في الوجه الأول، وهو ثقة اختلف على يحيى بن سعيد في اسمه، وفي شيخه الذي روى عنه، وسيأتي تفصيل الأمر بعد قليل.

دراسة إسناد الوجه الثالث المعلق عند الحاكم في المستدرک:

١- سليمان بن بلال، أبو أيوب، القرشي. ثقة، مقدم على آخرين، أروى الناس عن يحيى بن سعيد الأنصاري. تقدم عند الحديث التاسع.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- عبد الله بن المغيرة، عن أبيه. لم أجد ترجمة هذا الراوي، ولا أبيه. والظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكنايني المذكور في الوجه الأول، وهو ثقة اختلف على يحيى بن سعيد في اسمه، وفي شيخه الذي روى عنه، وسيأتي تفصيل الأمر بعد ذلك.

النظر في الإعلال:

ظهر بعد التخرّيج ودراسة الأسانيد أن مدار الحديث على يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد اختلف عنه من ثلاثة أوجه على حد قول الحاكم:

الوجه الأول: رواه هشيم، عنه، عن المغيرة بن أبي بردة، عن رجل من بني مدلج، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: رواه حماد بن سلمة، عنه، عن المغيرة بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث: رواه سليمان بن بلال، عنه، عن عبد الله بن المغيرة، عن أبيه.

وقد تبين أن الحاكم لم يستوعب الخلاف على يحيى، فالخلاف عليه واسع، ومن أوجهه:

الوجه الرابع: رواه سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة، عن رجل

من بني مدلج، عن النبي ﷺ.

أخرجه البيهقي في معرفة السنن^(١)، عن أبي صالح بن أبي طاهر العنبري، عن يحيى بن منصور القاضي، عن محمد بن عمرو^(٢) [قشمرد، عن القعني، عن سليمان بن بلال، عن يحيى، به، بنحوه.

الوجه الخامس: رواه ابن عيينة، عن يحيى، عن المغيرة بن عبد الله أو عبد الله بن المغيرة، عن ناس من بني مدلج، عن النبي ﷺ.

علقه الدارقطني في العلل^(٣)، عن ابن عيينة، به، نحوه.

الوجه السادس: رواه الثوري وابن عيينة، عن يحيى، عن المغيرة بن عبد الله، عن ناس من بني مدلج، عن النبي ﷺ.

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(٤)، عن الثوري، وابن عيينة، عن يحيى، به، بنحوه.

الوجه السابع: رواه يحيى القطان، عن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة، عن رجل من بني مدلج، أن رجلاً منهم سأل النبي ﷺ.

علقه الدارقطني في العلل^(٥)، عن يحيى القطان، به، نحوه.

الوجه الثامن: رواه حماد بن زيد، عن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة، عن أبيه، عن رجل من بني مدلج، عن النبي ﷺ.

أخرجه البغوي في معجم الصحابة^(٦)، عن أبي الربيع الزهراني، عن حماد بن زيد، عن يحيى، به، نحوه مختصراً.

الوجه التاسع: رواه حماد بن زيد، عن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة، عن أبيه، عن رجل من بني مدلج اسمه عبد الله، عن النبي ﷺ.

علقه الدارقطني في العلل^(٧)، عن حماد، به، نحوه.

الوجه العاشر: رواه روح بن القاسم، عن يحيى، عن المغيرة بن عبد الله، أو عبد الله بن المغيرة، عن رجل من بني مدلج، عن النبي ﷺ.

(١) ح(٤٩٣)، (٢٢٩/١).

(٢) ورد في النسخة المطبوعة: "عمرة"، والصواب ما أثبتته. ينظر: تاريخ الإسلام، ت(٤٨٩)، (٨١٩/٦).

(٣) س(١٦١٤)، (١١/٩).

(٤) كتاب الطهارة، باب الوضوء من ماء البحر، ح(٣٢١)، (٩٤/١).

(٥) س(١٦١٤)، (١١/٩).

(٦) ح(١٧٥٧)، (٣٠١/٤).

(٧) س(١٦١٤)، (١١/٩).

علقه الدارقطني في العلل^(١)، عن روح، به، نحوه.

الوجه الحادي عشر: رواه بحر بن كنيز السقاء، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

علقه الدارقطني في العلل^(٢)، عن بحر، به، نحوه.

الوجه الثاني عشر: رواه يزيد بن هارون، عن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة، عن النبي ﷺ. أخرج القاسم بن سلام في الطهور^(٣)، عن يزيد بن هارون، عَنْ يَحْيَى، به، نحوه، مختصراً.

الوجه الثالث عشر: رواه يزيد بن هارون، عن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة، عن بعض بني مدلج، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في المسند^(٤)، عن يزيد بن هارون، عَنْ يَحْيَى، به، نحوه.

وتابع يزيد بن هارون زفر بن الهذيل، علقه الدارقطني في العلل^(٥)، عن زفر، عن يحيى، به، بنحوه.

الوجه الرابع عشر: رواه عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة، عن بعض بني مدلج، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف^(٦)، عن عبد الرحيم بن سليمان، عَنْ يَحْيَى، به، نحوه.

الوجه الخامس عشر: رواه الليث، عن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة، عن رجل من بني مدلج، عن النبي ﷺ.

ﷺ.

أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار^(٧)، عن المطلب بن شبيب، عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، به، نحوه.

دراسة إسناد الوجه الرابع عند البيهقي في المعرفة:

١- العنبر بن الطيب بن محمد بن عبد الله بن العنبري بن عطاء بن صالح، أبو صالح بن أبي طاهر، العنبري، النيسابوري، الشافعي، ابن بنت يحيى بن منصور القاضي.

(١)س(١٦١٤)، (١١/٩).

(٢)س(١٦١٤)، (١١/٩).

(٣)كتاب الطهارة، باب الوضوء من ماء البحر، ح(٢٣٥)، ص(٢٩٦).

(٤)أحاديث رجال من أصحاب النبي ﷺ، ح(٢٣٠٩٦)، (١٨٤/٣٨).

(٥)س(١٦١٤)، (١١/٩).

(٦)كتاب الطهارة، من رخص في الوضوء بماء البحر، ح(١٣٧٨)، (٢٣٧/١).

(٧)ح(٤٠٣٢)، (٢٠٣/١٠).

- حَدَّثَ عَنْ: جده لأمه أبي مُحَمَّدٍ يَحْيَى بن منصور. وعنه: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأكثر عنه. قال عبد الغافر الفارسي: "أصيل مشهور، بيته بيت الحديث والعلم، سمع أمالي جده قراءة عليه سنة تسع وأربعين وثلاثمائة". وقال ابن كثير: "من بيت العلم والفضيلة والحديث والرياسة". مات سنة عشرين وأربعمائة^(١). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.
- ٢- يحيى بن منصور بن يحيى بن عبد الملك، القاضي، أبو محمد، النيسابوري. رَوَى عَنْ: علي بن عبد العزيز البغوي، وأبي مسلم الكجِّي. وعنه: الحاكم، ويحيى بن إبراهيم المزكي. قال الحاكم: "وَلِي الْقَضَاءِ بِضَعَّ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ عُزِلَ بِأَبِي أَحْمَدَ الْحَنْفِيَّ، فِي سَنَةٍ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ، وَكَانَ مُحَدِّثَ نَيْسَابُورَ فِي وَقْتِهِ، وَحَمِدَ فِي الْقَضَاءِ، وَكَانَ يَحْضُرُ بِجَلْسَةِ الْحَقَّاطُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْرَمِ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ". وقال الذهبي: "كان غزير الحديث". وأكثر عنه الحاكم في مستدركه، وصحح سند حديثه^(٢). وهو ثقة على ما يظهر من ولايته القضاء مع حمده فيه وكونه محدث نيسابور، والله أعلم.
- ٣- محمد بن عمرو بن النضر، الحرشي، النيسابوري، الحافظ، قشُرد، ويُقال له: "كشُرد"، بالكاف. سَمِعَ: عبدان بن عثمان، والقعني، وجماعة. وتفرد عن حفص بن عبد الله السلمي. وعنه: دَعْلَجُ السجزي، ومحمد بن صالح بن هانئ، ويحيى بن محمد العنبري. أكثر عنه الحاكم في مستدركه، وقال الذهبي: "كَانَ صَدُوقًا، مَقْبُولًا". تُؤَيِّفُ سنة سبع وثمانين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه صدوق.
- ٤- عبد الله بن مسلمة، القعني. ثقة، حجة، مقدم على غيره في مالك. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٥- سليمان بن بلال، أبو أيوب، القرشي. ثقة، مقدم على آخرين، أروى الناس عن يحيى بن سعيد الأنصاري. تقدم عند الحديث التاسع.
- ٦- يحيى بن سعيد، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.
- ٧- عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة.
- ٨- رجل من بني مدج. لم أعرفه.

دراسة إسناد الوجه الخامس المعلق في علل الدارقطني:

- (١) السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي، ت (١٤٠)، ص (٥١٩).
- (٢) المستدرک، ح (٢٣٤)، (١٤١/١). وتاريخ الإسلام، ت (٣٨)، (٣٩/٨). والسير، ت (١٧)، (٢٨/١٦).
- (٣) المستدرک، (٦٤١/٩). وتاريخ الإسلام، ت (٤٨٩)، (٨١٩/٦). والمقتنى، ت (٤٤٢٢)، (٤١٤/١). وزوائد رجال المستدرک، ت (٦٦).

١- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبتُ الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- المغيرة بن عبد الله أو عبد الله بن المغيرة. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة.

٤- ناس من بني مدلج. لم أعرفهم.

دراسة إسناد الوجه السادس عند عبد الرزاق في المصنف:

١- الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

١- مقرون-ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبتُ الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- المغيرة بن عبد الله. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة.

٤- ناس من بني مدلج. لم أعرفهم.

دراسة إسناد الوجه السابع المعلق عند الدارقطني في العلل:

١- يحيى بن سعيد، القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة.

٤- رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ. لم أعرفه.

٥- رجل منهم. لم أعرفه.

دراسة إسناد الوجه الثامن عند البغوي في معجم الصحابة:

١- سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ حَمَادِ بْنِ سَعْدِ الْمَهْرِيِّ، أَبُو الرَّبِيعِ الْمِصْرِيِّ.

رَوَى عَنْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ، وَيَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ. وَعَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

قال أبو داود: "قَلَّ مِنْ رَأَيْتَ فِي فَضْلِهِ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثَقَّةٌ". وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ:

"ثَقَّةٌ مَكْثَرٌ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ حَدِيثًا وَاحِدًا". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سَمِعَ مِنْهُ أَبِي فِي الرَّحْلَةِ

الثانية، ورأيته ولم أكتب عنه". وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه. وكذلك الحاكم، وصحح سند حديثه.

توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة. وعدم كتابه ابن أبي حاتم عنه لا تضره، للاحتمال فيها.

٢- حماد بن زيد بن درهم. ثقة ثبت، أثبت الناس في أيوب، وعمرو بن دينار، وثابت البناني. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٤- عبد الله بن المغيرة. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة. ٥- عن أبيه. لم أعرفه.

٦- رجل من بني مدلج. لم أعرفه.

دراسة إسناد الوجه التاسع المعلق عند الدارقطني في العلل:

١- حماد بن زيد بن درهم. ثقة ثبت، أثبت الناس في أيوب، وعمرو بن دينار، وثابت البناني. تقدم عند الحديث الثالث.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة. ٤- أبوه. لم أعرفه.

٥- رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ، اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ. لم أعرفه.

دراسة إسناد الوجه العاشر المعلق عند الدارقطني في العلل:

١- رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيُّ العَنْبَرِيُّ، أبو غياث البَصْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: سهيل بن أبي صالح، وأبي الزبير المكي. وعنه: إسماعيل بن عليه، ويزيد بن زريع وهو راويته.

قال ابن المديني: "له نحو مائة وخمسين حديثاً". وَقَالَ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ

حجر: "ثقة". وقال الدارقطني عنه هو وابن عيينة: "حافظان ثقتان"^(٢). وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ليس به بأس".

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: "لم أر أحداً طلب الحديث وهو مسن أحفظ من روح بن القاسم". وذكره ابن حبان في

(١) ثقات ابن حبان، (٢٧٩/٨). وتهذيب الكمال، ت(٢٥٠٨)، (٤٠٩/١١). وإكمال مغلطاي، ت(٢١٦٧)،

(٥٦/٦). والنقريب، ت(٢٥٥١)، ص(٢٥١). والمسند ترك، ح(٧٢٣)، (٢٤/٢). والكاشف، ت(٢٠٨٣)،

(٤٥٩/١).

(٢) علل الدارقطني، س(١٢٣)، (٨١/٢).

الثقات، وقال: "كان حافظا متقنا". وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: "وثقه ابن نمير، وأبو جعفر السبتي، وغيرهما".

توفي فيما بين سنتي: (١٤١-١٥٠هـ)^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة.

٤- رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ. لم أعرفه.

دراسة إسناد الوجه الحادي عشر المعلق عند الدارقطني في العلل:

١- بحر بن كنيز، الباهلي، أَبُو الْفَضْلِ الْبَصْرِيُّ، المعروف بالسقاء.

رَوَى عَنْ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ. وَعَنْ: سَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ.

قال يزيد بن زريع: "كان لا شيء". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لا يكتب حديثه". وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"

كُلُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ". وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "متروك". وقال مرة: "ضعيف". وَقَالَ الْقَطَّانُ: "كان سفيان

الثوري يحدّثني عن الرجل، فإذا حدّثني عن الرجل يعلم أنني لا أرضاه كناه لي، فحدّثني يوما، قال: حدّثني أَبُو الْفَضْلِ، يَعْنِي بَحْرَ السَّقَاءِ". وقال النسائي: "ليس بثقة ولا يكتب حديثه". وقال ابن الجوزي: "هو عندهم

متروك بمرّة". وفي موضع آخر: "رفع حديثا لم يرفعه غيره، وهو موضوع". وذكره البرقي في طبقة من ترك

حديثه. وقال الجوزجاني: "ساقط". وقال علي بن الجنيد: "متروك". وقال ابن حبان: "كان ممن فحش

خطؤه وكثر وهمه، وهو يستحق الترك". وقال الذهبي: "تركوه". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "ضعيف". وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو

أَحْمَدَ: "ليس بالقوي عندهم". وقال البزار: "لم يكن بالقوي". وقال ابن سعد: "كان ضعيفا". وقال أبو

إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ: "ضعيف". وقال مرة: "معروف، وغيره أثبت منه". وقال الساجي: "ثروى عنه مناكير،

وليس هو عندهم بقوي في الحديث". وقال البخاري: "ليس هو عندهم بالقوي، يحدث عن قتادة بحديث

لا أصل له من حديثه ولا يتابع عليه". وقال أبو الحسن الكوفي: "لا بأس به". وذكره أبو العرب وابن

الجارود وأبو القاسم البلخي وأبو جعفر العقبلي في الضعفاء. وقال ابن عدي: "كُلُّ رِوَايَاتِهِ مُضْطَرِبَةٌ وَيُخَالِفُ

النَّاسَ فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا، وَالضَّعْفُ عَلَى حَدِيثِهِ بَيِّنٌ... كُلُّ مَا يُحَدَّثُ بِهِ وَمَا يَرَوُونَ أَصْحَابُ النُّسَخِ عَنْهُ

فَعَامَّةٌ ذَلِكَ أَسَانِيدُهَا وَمُتُونُهَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهُوَ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ". وقال البيهقي:

(١) ثقات ابن حبان، (٣٠٥/٦). وتهذيب الكمال، ت(١٩٣٨)، (٢٥٢/٩ وما بعدها). وإكمال مغلطاي،

ت(١٦٢٠)، (١٣/٥). وتاريخ الإسلام، ت(١٣٩)، (٨٦٣/٣). والتقريب، ت(١٩٧٠)، ص(٢١١).

"ضعيف لا يحتج بروايته". وقال أبو داود: "ضعف". وفي موضع آخر: "متروك". وقال ابن حجر: "ضعيف". وقال مرة: "متروك". وأخرج له الدارقطني في سننه والحاكم في مستدركه.

مَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَةَ^(١). والخلاصة أنه ضعيف على قول الأكثرين، ومعظم من رماه بالترك أئمة متشددون، وظاهر حال بحر السقاء الصلاح فمثله لا يتهم بالكذب، ولذا فوصفه بالضعف أقرب إلى بيان حاله، وقد روى عنه الثوري، وأخرج له الحاكم، والبيهقي، وأبو داود الطيالسي، وابن ماجه، والطبراني، والدارقطني، حتى ابن عدي الذي سرد كثيرا من مناكيره لم يصفه بالترك، والله أعلم.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة.

٤- أَبُو بُرْدَةَ. لم أعرفه.

دراسة إسناد الوجه الثاني عشر عند القاسم بن سلام في الطهور:

١- يزيد بن هارون. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة.

دراسة إسناد الوجه الثالث عشر عند أحمد في المسند:

١- يزيد بن هارون. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة.

٤- بعض بني مدلج. لم أعرفه.

دراسة إسناد متابعة زفر بن الهذيل ليزيد بن هارون معلقة عند الدارقطني في العلل:

١- زُفْرُ بْنُ الْهُذَيْلِ بْنِ قَيْسِ بْنِ سَلْمِ الْعَنْبَرِيِّ، أَبُو الْهُذَيْلِ.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٦٥٥)، (٤١٨/٢). والكامل، ت(٢٨٧/٤٤)، (٢٢٨/٢ وما بعدها). وتهذيب الكمال، ت(٦٣٩)، (١٢/٤ وما بعدها). وإكمال مغلطاي، ت(٦٧٥)، (٣٥٠/٢ و٣٥١). وتحفة اللبيب، ت(١٦٧)، (٣٠٧/١). والمغني، ت(٨٤٩)، (١٥٩/١). ومسند البزار، ح(٣٥٨٩)، (٦٣/٩). والسنن الكبرى، للبيهقي، ح(٥٩٦)، (١٩٤/١). وسنن الدارقطني، ح(١٢٧٣)، (١٣٤/٢). والمستدرک، ح(٢٩٠/٣١٧٣)، (٣٢٨/٢)، طبعة العلمية.

وُلِدَ سَنَةَ عَشْرِ وَمِائَةٍ. وَحَدَّثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ. وَعَنْهُ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْمَلَائِي.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ، وَابْنُ مَعِينٍ: ثِقَّةٌ، مَأْمُونٌ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، يَرُوي عَنْ: يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. رَوَى عَنْهُ: شَدَّادُ بْنُ حَكِيمِ الْبَلْخِيِّ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ. وَكَانَ زَفَرٌ مَتَقِنًا حَافِظًا قَلِيلَ الْخَطَأِ، لَمْ يَسْلُكْ مَسَلَكَ صَاحِبِهِ فِي قَلَّةِ التِّيْقِظِ فِي الرِّوَايَاتِ، وَكَانَ أَقْبَسَ أَصْحَابِهِ وَأَكْثَرَهُمْ رُجُوعًا إِلَى الْحَقِّ إِذَا لَاحَ لَهُ". وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ بِشَيْءٍ". وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ: "غَيْرُ مَرْضِي الْمَذْهَبِ وَالرَّأْيِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "كَانَ ثِقَّةً فِي الْحَدِيثِ". وَقَالَ مَرَّةً: "صَدُوقٌ".

مَاتَ زُفَرٌ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَّةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ، وَالْكَلَامُ فِيهِ بِسَبَبِ رَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَضُرُّهُ، إِذْ كَانَ رَجَاعًا إِلَى الْحَقِّ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَرْجُمَتِهِ، وَكَمَا صَرَحَ ابْنُ قَطْلُوبَغَا فِي ثِقَاتِهِ، وَقَدْ رَدَّ ابْنُ قَطْلُوبَغَا رَدًّا تَفْصِيلِيًّا عَلَى مَا قِيلَ فِيهِ، وَكَذَا ابْنُ حَجَرٍ.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. ثِقَّةٌ ثَبَتَ حُجَّةً. تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَغِيرَةِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ. الظَّاهِرُ أَنَّهُ هُوَ الْمَغِيرَةُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ الْكِنَانِيُّ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ. وَهُوَ ثِقَّةٌ.

٤- بَعْضُ بَنِي مَدْلَجٍ. لَمْ أَعْرِفْهُ.

دِرَاسَةُ إِسْنَادِ الْوَجْهِ الرَّابِعِ عَشَرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ:

١- عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، الْكِنَانِيُّ.

رَوَى عَنْ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَعَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَهِنَادُ بْنُ السَّرِيِّ. قَالَ وَكَيْعٌ: "مَا أَصَحَّ حَدِيثُهُ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ: "ثِقَّةٌ". زَادَ الْعَجَلِيُّ: "مَتَعَبِدٌ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: "ثِقَّةٌ صَدُوقٌ لَيْسَ بِحُجَّةٍ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَالِحُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "لَا بَأْسَ بِهِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ وَابْنُ شَاهِينَ وَابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْعَبْدِيُّ، رَاوِي كِتَابِ الطَّبَقَاتِ عَنْ الْهَيْثَمِ: "عَبْدُ الرَّحِيمِ لَمْ يَعْرِفْهُ الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيِّ". وَرَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(١) ثَقَاتُ ابْنِ حَبَانَ، (٣٣٩/٦). وَسُؤَالَاتُ الْبِرْقَانِيِّ، س(١٧٥)، ص(٨٠). وَالْعَبْرُ، (١٧٦). وَالْمِيْزَانُ، ت(٢٨٦٧)، (٧١/٢). وَاللِّسَانُ، ت(٣٢٠٧)، (٥٠١/٣). وَثَقَاتُ ابْنِ قَطْلُوبَغَا، ت(٣٩٩٥)، (٤/٣١٣) وَمَا بَعْدَهَا). وَتَحْفَةُ اللَّيْبِيِّ، ت(٤٥١)، (٣٠٦/٢).

مات سنة سبع وثمانين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، وإذا لم يعرفه الهيثم فقد عرفه غيره.

٢- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٣- عبد الله بن المغيرة. الظاهر أنه هو المغيرة بن أبي بردة الكناني، كما تقدم في الوجه الأول. وهو ثقة.

٤- بعض بني مدلج. لم أعرفه.

دراسة إسناد الوجه الخامس عشر عند الطحاوي في مشكل الآثار:

١- مُطَّلَبُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ حَيَّانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، المِصْرِيُّ.

سَمِعَ: عبد الله بن صالح كاتب الليث، ونعيم بن حماد، وغيرهما. وَعَنْهُ: الطبراني، وجماعة.

قال أبو سعيد بن يونس: "كان ثقة في الحديث". وبيّن ابن عديّ أن سائر أحاديثه عن أبي صالح

مستقيمة، إلا حديثا واحدا منكراً، وبين أنه لم ير له حديثاً منكراً غيره. وقال ابن الجوزي: "كان ثقة". وقال الهيثمي: "وثق على ضعف فيه". وقال ابن حجر: "أكثر الطبراني عنه، وهو صدوق".

توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ربما خالف. فليس هناك ما ينزله عن الثقة.

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، الجهنبي، مولاهم، أَبُو صَالِحٍ، المِصْرِيُّ، كاتب الليث بن سعد.

رَوَى عَنْ: إبراهيم بن سعد الزُّهْرِيُّ، وإسماعيل بن عياش الحمصي، والليث بن سعد. وَعَنْهُ: إبراهيم بن

الهيثم البلدي، وإبراهيم بن يَعْقُوبَ الْجَوْزَجَانِي، والفضل بن محمد الشَّعْرَانِي، وغيرهم.

قال سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: "قلت لأبي صالح: سمعت من الليث؟، قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يَحْيَى

بن سَعِيدٍ". وقال ابن المديني: "ضربت على حديث عبد الله بن صالح، وما أروي عنه شيئاً". وقال عَبْدُ

العَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ مِقْلَاصِ الْمِصْرِيِّ: "كنا نحضر شعيب بن الليث وأبو صالح يعرض عليّ حديث الليث،

فَإِذَا فرغنا قلنا: يا أبا صالح، نحدث بهذا عنك؟، فيقول: نعم". وقال أحمد بن صالح المِصْرِيُّ: "لا أعلم

أحدًا روى عن الليث عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح، وذكر أن أبا صالح أخرج دَرْجًا قد ذهب أعلاه ولم

يُدْرِ حديث مَنْ هو، فَقِيلَ لَهُ: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب". وقال أبو حاتم:

"سمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار، وسَعِيدُ بْنُ عَفِيرِ يَثْنِيَانَ عَلَى كَاتِبِ اللَّيْثِ". وقال أيضًا: "سمعت

عبد الملك بن شعيب بن الليث يَقُولُ: أَبُو صَالِحٍ ثَقَّةٌ، مَأْمُونٌ، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث

(١) ثقات ابن حبان، (٤١٢/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٤٠٧)، (٣٦/١٨ وما بعدها). وإكمال مغلطاي،

ت(٣٢٨٤)، (٢٦١/٨). والتقريب، ت(٤٠٥٦)، ص(٣٥٤). والكاشف، ت(٣٣٥٦)، (١/٦٥٠).

(٢) الكامل، (٢٢٥/٨). وتاريخ الإسلام، ت(٥٣٨)، (٨٣٧/٦). ولسان الميزان، ت(٧٧٨٥)، (٨٦/٨). ونث

النبال، ت(٣٣٩٦)، (١٣٧٦/٣). وإرشاد القاصي، ت(١٠٦٦)، ص(٦٤٨).

بحضرة أبي، وأبي يُحْضُهُ على التحديث". وَقَالَ أَيضًا: "سمعت يحيى بن مَعِين يَقُول: أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث فأجازها له، ويمكن أن يكون ابنُ أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج، يعني: إلى الليث". وَقَالَ أَيضًا: "الأحاديث التي أخرجها أَبُو صالح في آخر عُمره فأنكروها عَلَيْهِ أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان أَبُو صالح سليمَ الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزنُ أبي صالح وزنَ الكذب؛ كَانَ رجلاً صالحًا". وَقَالَ البُرْدَعِي: "قلتُ لأبي زرعة: أَبُو صالح كاتب الليث؟، فضحك، وَقَالَ: ذاك رجل حسن الحديث. قلت: أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب، وحكاية سَعِيد بن منصور قد عرفتها؟، قال: نعم، وشيء آخر، سمعت عَبْدَ العَزِيزِ بنِ عِمْرَانَ، يَقُول: قرأ علينا كتاب عقيل فإِذَا فِي أوله: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ عَقِيلٍ، فَإِذَا هُوَ كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث. قلت: فأى شيء حاله في يَحْيَى بنِ أَيُوب، ومعاوية بن صالح، والمشيحة؟، قال: كَانَ يكتب لليث، فالله أعلم". وَقَالَ مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الحَكَم: "سمعت أبي ما لا أحصي، وقد قيلَ له: إن يَحْيَى بن عبد الله بن بكير يقول في أبي صالح كاتب الليث شيئًا. فَقَالَ: قل له: هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده. فرجُلٌ كَانَ يخرج معه في الأسفار وإلى الريف، وهو كاتبه، فينكر على هذا أن يكون عنده ما لَيْسَ عنده غيره!". وَقَالَ عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سَأَلْتُ أَبِي عنه فَقَالَ: كَانَ أول أمره متماسكًا، ثم فسد بأخرة، وَلَيْسَ هو بشيء، قال: وسمعت أبي ذكره يومًا فذمه وكرهه إنه روى عن الليث، عَنْ ابنِ أَبِي ذئب كتابًا، أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليثُ سمع من ابن أبي ذئب شيئًا". وَقَالَ إسماعيل بن عبد الله سُمُويهِ، عَنْ عبد الله بن صالح: "صحبت الليث عشرين سنة لا نتغدى ولا نتعشى إلا مع الناس". وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن أبي صالح، كاتب الليث فقال: مصري، صدوق، أمين ما عَلِمْتُهُ". وَقَالَ: "سَأَلْتُ أَبَا زرعة عَنْهُ فَقَالَ: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث". وَقَالَ أَبُو إبراهيم القطان: "سمعت محمد بن يَحْيَى يَقُول: حُكِمَ اللهُ بيني وبين أبي صالح، شَغَلَنِي حُسن حديثه عن الاستكثار من سَعِيد بن عفير". وَقَالَ الفضل بن محمد الشعرائي: "ما رأيت عبد الله بن صالحٍ إلا وهو يحدث أو يسبح". وَقَالَ عبد المؤمن بنُ خَلْفٍ: "سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ صَالِحِ بنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي صالح، كاتب الليث فَقَالَ: كان يَحْيَى بن مَعِين يوثقه، وعندي كَانَ يكذب في الحديث". وَقَالَ النَّسَائِي: "لَيْسَ بثقة". وقال ابن حبان: "مُنكر الحديث جدًّا، يروي عن الأثباتِ مَا لا يشبه حديث الثَّقَاتِ، وَعِنْدَهُ المناكيرُ الكَثِيرَةُ عَنْ أقوامٍ مشاهير أئِمَّةٍ، وَكَانَ فِي نفسه صدوقًا... وَإِنَّمَا وَقَعَ المناكيرُ فِي حديثه من قِبَل جَارٍ لَهُ رجل سوء، سَمِعْتُ ابن خُرَيْمَةَ يَقُول: كَانَ لَهُ جَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ، فَكَانَ يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، وَيَكْتَبُ فِي قرطاسٍ بِحَطِّ يشبه خطَّ عبد الله بن صالح، ويطرح في دَارِهِ فِي وسط كتبه، فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أَنَّهُ خطه وسماعه؛ فَمَنْ ناحيته وَقَعَ المناكيرُ فِي أخباره". وَقَالَ ابن عدي: "هو

عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه، في أسانيده ومتونه غلطٌ، ولا يعتمد الكذب". وَقَالَ ابْنُ شَاهِينَ: "فِي كِتَابِ جَدِي عَنِ ابْنِ رَشْدِينَ -عَيْنِي: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رَشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ- قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ يَقُولُ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ: مَتَّعَهُمُ، لَيْسَ بِشَيْءٍ"، وَقَالَ فِيهِ قَوْلًا شَدِيدًا. وَقَالَ الْحَاكِمُ عَنِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْجَرَجَانِيِّ الْوَرَّاقِ، عَنِ أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَاضِي: "سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سُؤْيَمَانَ التَّسْتَرِي يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ الرَّازِي عَنْ حَدِيثِ زَهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسَيَّبِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- فِي الْفَضَائِلِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ؛ كَانَ خَالِدُ بْنُ بَجِيحٍ الْمِصْرِيُّ وَضَعَهُ وَدَلَّسَهُ فِي كِتَابِ اللَّيْثِ، وَكَانَ خَالِدُ بْنُ بَجِيحٍ هَذَا يَضَعُ فِي كِتَابِ الشُّيُخِ مَا لَمْ يَسْمَعُوا، وَيَدْلُسُ لَهُمْ، وَلَهُ غَيْرُ هَذَا. قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: فَمَنْ رَوَاهُ عَنِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ. قَالَ: هَذَا كَذَابٌ". قَالَ التَّسْتَرِي: "وَقَدْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الْعَسْكَرِيُّ حَدَّثَنِي بِهِ عَنْ كَاتِبِ اللَّيْثِ، وَابْنِ أَبِي مَرْيَمَ". قَالَ الْحَاكِمُ: "فَأَقُولُ: رَضِيَ اللَّهُ عَنِ أَبِي زُرْعَةَ؛ لَقَدْ شَفَى فِي عِلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيْنَ مَا خَفِيَ عَلَيْنَا، فَكُلُّ مَا أُتِيَ أَبُو صَالِحٍ كَانَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِذَا وَضَعَهُ غَيْرُهُ وَكَتَبَهُ فِي كِتَابِ اللَّيْثِ كَانَ الْمَذْنَبُ فِيهِ غَيْرُ أَبِي صَالِحٍ". وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: "كَاتِبُ اللَّيْثِ، كَبِيرٌ، لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ؛ لِأَحَادِيثَ رَوَاهَا يَخَالِفُ فِيهَا". وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: "هُوَ صَدُوقٌ، وَلَمْ يُثَبِّتْ عَلَيْهِ مَا يَسْقُطُ لَهُ حَدِيثُهُ، إِلَّا أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ". وَقَالَ الْذَّهَبِيُّ فِي السِّيَرِ: "قَدْ شَرَحْتُ حَالَهُ فِي مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ، وَلَيْتَنَاهُ. وَبِكُلِّ حَالٍ فَكَانَ صَدُوقًا فِي نَفْسِهِ، مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، أَصَابَهُ دَاءُ شَيْخِهِ ابْنِ هُبَيْعَةَ، وَتَهَاوَنَ بِنَفْسِهِ حَتَّى ضَعَّفَ حَدِيثَهُ، وَلَمْ يُتْرَكْ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي نَقَمُوهَا عَلَيْهِ مَعْدُودَةٌ"^(١) فِي سَعَةِ مَا رَوَى". وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ: "هُوَ صَاحِبُ حَدِيثٍ وَعِلْمٍ، مَكْثَرٌ، وَلَهُ مَنَاقِبٌ ... فِي الْجُمْلَةِ مَا هُوَ بَدُونَ نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ، وَلَا إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَلَا سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَحَدِيثُهُمْ فِي الصَّحِيحِينَ، وَلِكُلِّ مِنْهُمْ مَنَاقِبٌ تُغْتَفَرُ فِي كَثْرَةِ مَا رَوَى، وَبَعْضُهَا مَنَكْرٌ وَاهٍ، وَبَعْضُهَا غَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ، كَثِيرُ الْغَلَطِ، ثَبَتَ فِي كِتَابِهِ"^(٢)، وَكَانَتْ فِيهِ غَفْلَةٌ".

مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين^(٣). وخلاصة حاله كما قال ابن حجر: صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة؛ لأن عبارته كانت جامعة لأقوال النقاد فيه، ودالة على خلاصة حال عبد الله.

(١) إذا كانت هذه المناكير معدودة إلا أنها كثيرة كما قال ابن حجر: "كثير الغلط". اهـ. وهذا ما يدل عليه قول ابن حبان: "وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة". وقول ابن عدي: "إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط". اهـ. ولذلك كانت عبارة ابن حجر أقوى عندي من عبارة الذهبي.

(٢) مستند ابن حجر في ذلك كلمة ابن معين التي نقلها في تهذيب التهذيب، وهي: "هما ثبتمان: ثبت حفظ، وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب".

(٣) الجرح والتعديل، ت (٣٩٨)، (٨٦/٥). والضعفاء لأبي زرعة، ص (٤٩٢). والكامل، ت (١٠١٥/٤٨)،

٣- الليث بن سعد. ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- يَحْيَى بن سَعِيد، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم في الوجه الأول.

٥- عبد الله بن المغيرة. لم أعرفه.

٦- رجل من بني مدلج. لم أعرفه.

النظر في الخلاف:

الظاهر أن هذا الحديث مضطرب، وأن الاضطراب فيه من يحيى بن سعيد نفسه، فالرواة عنه هم:

١- هشيم بن بشير، الواسطي. ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال، ومقدم على غيره، وهو أعلم الناس

بحديث منصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، وسيار أبي الحكم، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وفي حديثه عن الزهري لين.

٢- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهر وحبان بن هلال.

٣- سليمان بن بلال. ثقة، مقدم على آخرين، أروى الناس عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

٤- سُفْيَانُ بن سَعِيد، أبو عبد الله، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس.

٥- سفیان بن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار.

٦- يحيى بن سعيد بن فروخ القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة.

٧- حماد بن زيد. ثقة ثبت، أثبت الناس في أيوب، وعمرو بن دينار، وثابت البناني.

٨- رَوْحُ بن القاسم التميمي العنبري، أبو غياث البَصْرِي. ثقة على قول الأكثرين.

٩- بحر بن كنيز، الباهلي، أبو الفضل البَصْرِي، المعروف بالسقاء. ضعيف على قول الأكثرين.

١٠- يزيد بن هارون. ثقة ثبت.

١١- زُفْرُ بن الهُدَيْلِ بن قَيْسِ بن سَلَمِ العَنْبَرِيِّ، أبو الهُدَيْلِ. ثقة على قول الأكثرين.

(٣٤٢/٥). والمجروحين، (٤٠/٢). وتاريخ دمشق، ت(٣٣٤٩)، (١٨٢/٢٩). وتهذيب الكمال، ت(٣٣٣٦)، (٩٨/١٥). وتاريخ الإسلام، ت(٢١١)، (٥٩٧/٥). والسير، ت(١١٥)، (٤٠٥/١٠). وميزان الاعتدال، ت(٤٣٨٣)، (٤٤٠/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٤٤٨)، (٢٥٦/٥). والتقريب، ت(٣٣٨٨)، ص(٣٠٨).

١٢- عبد الرحيم بن سُلَيْمان، الكِنَاني. ثقة على قول الأكثرين.

١٣- ليث بن سعد. ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير.

فكلهم ثقات إلا بحر بن كئيز صاحب الوجه الحادي عشر، وقد روى الحديث على أوجه مختلفة متباينة يصعب الجمع بينها، ولا يمكن تقديم رواية أحدهم على غيره بدون قرينة حتى أروى الناس عن يحيى وهو سليمان بن بلال، روى الحديث عنه على وجهين يبعد الجمع بينهما، ومن ثم فقد ذكر الدارقطني هذه الأوجه ولم يرجح بينها^(١)، وحكم الحافظ ابن حجر على الحديث بالاضطراب وأنه من يحيى^(٢). وإلى هذا يشير كلام البيهقي^(٣).

وقد صحح الحديث من طُرُقٍ أخرى جماعة من الأئمة: ابنُ خزيمة، وابن حبان، وابن المنذر، والخطابي، والطحاوي، وابنُ منده، والحاكم، وابن حزم، والبيهقي، وعبد الحق، وآخرون^(٤). اهـ.

وقد صححه البخاري فيما نقله الترمذي^(٥). و صححه الترمذي، وابن عبد البر^(٦)، والبيهقي^(٧)، وغيرهم^(٨).

التعليق على الحديث:

لا خلاف بين أهل العلم في طهارة ماء البحر وحل مَيْتَتِهِ، وهي ما مات من حيوانه، لكنهم اختلفوا في المراد بميتته، وهل تقتصر على السمك، أو تشمل كل ما في البحر، وكل ذلك مبسوط في كتب الفقه.

وقد كان بعض الصحابة رضي الله عنهم يخرجون للعمل أو السفر عن طريق البحر، فقالوا: إِنَّا نَزَكُبُ الْبَحْرَ، يعنون الْمِلْحَ، فإن توضعنا بِالْمَاءِ الْقَلِيلِ الَّذِي نَحْمَلُهُ لِلشَّرْبِ عَطِشْنَا، لِقَلَّةِ الْمَاءِ وَفَقْدِهِ، أَفَنَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟، فقال النبي ﷺ: هو الطَّهُورُ مَاؤُهُ، أي: الْمُطَهَّرُ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عَنِ تَطْهِيرِ مَائِهِ لَا عَنَ طَهَارَتِهِ، الْحِلُّ مَيْتَتِهِ، أي: الْحَلَالُ مَا مَاتَ فِيهِ مِنْ حَيَوَانَ الْبَحْرِ.

(١) علل الدارقطني، س(١٦١٤)، (١١/٩).

(٢) معرفة السنن والآثار، (٢٣١/١).

(٣) التلخيص الحبير، ح(١/١)، (٩/١).

(٤) تهذيب التهذيب، ت(٤٦٠)، (٢٥٦/١٠). والبدر المنير، تخريج الحديث رقم(١)، (٣٤٨/١).

(٥) العلل الكبير، للترمذي، ح(٣٣)، ص(٤١).

(٦) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ، ح(٦٩)، (١١١/١). والتمهيد،

(٢١٨/١٦).

(٧) نصب الراية، (٩٧/١).

(٨) البدر المنير، ح(١)، (٣٥٠/١).

وَالْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، تَحَدَّثَ عَنْ بَعْضِهَا الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فَقَالَ: "فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْوَاعٌ مِنَ الْعِلْمِ مِنْهَا أَنْ الْمَعْقُولَ مِنَ الطَّهْوَرِ وَالْغَسُولِ الْمُضْمَنَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الْآيَةَ، إِنَّمَا كَانَ عِنْدَ السَّامِعِينَ لَهُ وَالْمُخَاطَبِينَ بِهِ الْمَاءَ الْمَفْطُورَ عَلَى خَلْقَتِهِ السَّلِيمِ فِي نَفْسِهِ، الْخَلْيُ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمُؤَثِّرَةِ فِيهِ، أَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ ارْتَابُوا بِمَاءِ الْبَحْرِ، لَمَّا رَأَوْا تَغْيِيرَهُ فِي اللَّوْنِ وَمَلُوحَةَ الطَّعْمِ، حَتَّى سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَفْتَوْهُ عَنْ جَوَازِ التَّطْهِيرِ بِهِ. وَفِيهِ أَنْ الْعَالَمَ وَالْمَفْتِيَّ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ بِالسَّائِلِ حَاجَةً إِلَى مَعْرِفَةِ مَا وَرَاءَهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَتَضَمَّنُهَا مَسْأَلَتُهُ أَوْ تَتَّصِلُ بِمَسْأَلَتِهِ كَانَ مُسْتَحْبًّا لَهُ تَعْلِيمُهُ إِيَّاهُ، وَالزِّيَادَةَ فِي الْجَوَابِ عَنْ مَسْأَلَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَدْوَانًا فِي الْقَوْلِ وَلَا تَكْلُفًا لَمَّا لَا يَعْنِي مِنَ الْكَلَامِ، أَلَا تَرَاهُمْ سَأَلُوهُ عَنِ مَاءِ الْبَحْرِ حَسَبَ، فَأَجَابَهُمْ عَنْ مَائِهِ وَعَنِ طَعَامِهِ لَعَلَّمَهُ بِأَنَّهُ قَدْ يَعُوزُهُمُ الزَّادُ فِي الْبَحْرِ، كَمَا يَعُوزُهُمُ الْمَاءُ الْعَذْبُ، فَلَمَّا جَمَعْتَهُمُ الْحَاجَةَ مِنْهُمْ انْتَضَمَهُمَا الْجَوَابُ مِنْهُمْ لَهُمْ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ عِلْمَ طَهَارَةِ الْمَاءِ مُسْتَفِيزٌ عِنْدَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، وَعَلِمَ مَيْتَةَ الْبَحْرِ وَكُونَهَا حَلَالًا مُشْكِلٌ فِي الْأَصْلِ، فَلَمَّا رَأَى السَّائِلُ جَاهِلًا بِأَظْهَرِ الْأُمُورِ، غَيْرَ مُسْتَبِينٍ لِلْحُكْمِ فِيهِ، عَلِمَ أَنْ أَخْفَاهُمَا أَوْلَاهُمَا بِالْبَيَانِ، وَنَظِيرَ هَذَا قَوْلُهُ لِلرَّجُلِ الَّذِي أَسَاءَ الصَّلَاةَ بِحَضْرَتِهِ فَقَالَ لَهُ: صَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصِلْ، فَأَعَادَهَا ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَأْمُرُهُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ، إِلَى أَنْ سَأَلَهُ الرَّجُلُ أَنْ يَعْلَمَهُ الصَّلَاةَ، فَابْتَدَأَ فَعَلَّمَهُ الطَّهَارَةَ ثُمَّ عَلَّمَهُ الصَّلَاةَ وَذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ظَاهِرٌ تَشْتَهَرُ الْأَبْصَارُ، وَالطَّهَارَةَ أَمْرٌ يَسْتَخْلِي بِهِ النَّاسُ فِي سِتْرٍ وَخَفَاءٍ فَلَمَّا رَأَى ﷺ جَاهِلًا بِالصَّلَاةِ حَمَلَ أَمْرَهُ عَلَى الْجَهْلِ بِأَمْرِ الطَّهَارَةِ فَعَلَّمَهُ إِيَّاهَا.

وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا عَلَّمَهُمْ بِطَهَارَةِ مَاءِ الْبَحْرِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنْ فِي الْبَحْرِ حَيَوَانَاتٌ قَدْ يَمُوتُ فِيهَا وَالْمَيْتَةُ نَجَسٌ، احْتِيَاجٌ إِلَى أَنْ يَعْلَمَهُمْ أَنَّ حُكْمَ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْمَيْتَةِ حَلَالٌ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْمَيْتَاتِ، لِثَلَاثِ تَوَهُّمَاتٍ أَنْ مَاءَهُ يَنْجَسُ بِحُلُولِهَا إِيَّاهُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّمَكَ الطَّافِيَّ حَلَالٌ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا كَانَ مَوْتَهُ فِي الْمَاءِ وَبَيْنَ مَا كَانَ مَوْتَهُ خَارِجَ الْمَاءِ مِنْ حَيَوَانِهِ.

وَفِيهِ مُسْتَدَلٌّ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حُكْمَ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ إِذَا مَاتَتْ فِيهَا الطَّهَارَةُ، وَذَلِكَ بِقَضِيَّةِ الْعُمُومِ إِذَا لَمْ يَسْتَنَّ نَوْعًا مِنْهَا دُونَ نَوْعٍ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ مَا كَانَ لَهُ فِي الْبَرِّ مِثْلَ وَنَظِيرَ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ لِحْمِهِ، كَالْإِنْسَانَ الْمَائِيَّ وَالْكَلْبَ وَالْخَنْزِيرَ فَإِنَّهُ مُحْرَمٌ، وَمَا لَهُ مِثْلُ فِي الْبَرِّ يُؤْكَلُ فَإِنَّهُ مَأْكُولٌ.

وذهب آخرون إلى أن هذا الحيوان وإن اختلف صورها فإنها كلها سموك، والجريث يقال له: حية الماء، وشكله شكل الحيات، ثم أكله جائز، فعلم أن اختلافها في الصور لا يوجب اختلافها في حكم الإباحة، وقد استثنى هؤلاء من جملتها الضفدع، لأن النبي ﷺ نهى عن قتل الضفدع^(١).

(١) معالم السنن، (٤٣/١). وشرح النووي على مسلم، (٨٧/١٣). وفتح الباري، لابن حجر، (٦١٩/٩). وعون المعبود، (١٥٢/١).

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ عَشَرَ.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ الْعَدْلِيِّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ".

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا: أَبُو الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، فَذَكَرَهُ بِنَحْوِهِ.

رَوَاهُ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْهَالِ فَقَالَ فِيهِ: عَنْ شُعْبَةَ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ. وَهَذَا الْإِسْنَادُ صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ أَبَا الْمَلِيحِ اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ أُسَامَةَ، وَأَبُوهُ أُسَامَةُ بْنُ عَمِيرٍ صَحَابِيٌُّّ مِنْ بَنِي الْحَيَّانِ، مُخْرَجٌ حَدِيثُهُ فِي الْمَسَانِيدِ وَمُؤَيَّدٌ بِمُجَرَّجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم وقع من أحد الرواة عن محمد بن المنهال، ومن ثم فمدار الحديث على محمد بن المنهال واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أَبُو الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْهَالِ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شيخ من أهل البصرة، عن محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: أَبُو الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْهَالِ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، مرفوعاً:

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ كَمَا هُنَا، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى وَصَاحِبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْهَالِ، بِهِ. وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ.

تخريج الوجه الثاني: شيخ من أهل البصرة، عن محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، مرفوعاً:

علقه الحاكم كما هنا، عن شيخ من أهل البصرة، عن محمد بن المنهال، به. وحكم عليه بالوهم.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

(١)المستدرک، کتاب الطهارة، ح(٥١٤)، (٤٨٨/١).

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
 ٢- معاذ بن المنثى بن معاذ بن نصر بن حسان، أبو المنثى، العنبري، البصري، ثم البغدادي.
 سمع: القعني، ومسدد، ومحمد بن المنهال. وعنه: أبو القاسم الطبراني، ويحيى بن صاعد.
 قال الخليلي، والخطيب، والذهبي: "ثقة". وقال الدارقطني عنه وآخرين: "ثقات حفاظ". وأخرج له أبو
 عوانة، وأبو نعيم، والضياء، والحاكم وصحح سند حديثه.
 تُوِيَ سنة^(١) ثمانٍ وثمانين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٢ مقرون - محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس، أبو عبد الله، البجلي، الرازي.
 سمع: مسلم بن إبراهيم، والقعني، ومحمد بن كثير العبدي. وعنه: ابن أبي حاتم، وإسماعيل بن مجيد.
 ذكره ابن حبان وابن قطلوبغا في الثقات. وقال ابن أبي حاتم: "كتبنا عنه، وكان ثقة، صدوقاً". وقال
 الخليلي: "محدث، ابن محدث، ثقة، متفق عليه، عالم بالحديث، صاحب تصانيف". وقال: "ثقة، شرط
 الصحيح". وأخرج له الحاكم وصحح سند حديثه. وأخرج له أبو عوانة. وقال الذهبي: "الحافظ، المحدث،
 الثقة، المعمر، المصنف". وقال ابن حجر في حديث هذا أحد رجال سنده: "رجاله موثقون".
 توفي سنة أربع وتسعين ومائتين^(٣). وخلاصة حاله أنه ثقة.

٢ مقرون - يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي، البصري. أبو محمد القاضي.
 سمع: مسدد بن مسرهد، وشيبان بن فروخ. وعنه: ابن قانع، والطبراني.

قال الخطيب: "كان ثقة صالحاً عفيفاً مهيباً سديد الأحكام، ولي قضاء البصرة وواسط سنة ست
 وسبعين، وضم إليه قضاء الجانب الشرقي". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الفقيه الكبير، الثقة". وقال ابن

(١) ذكر ابن الجوزي أن معاذاً توفي في ربيع الأول من سنة (٢٠٨هـ)، والموجود في مصادر ترجمته أنه مات
 سنة (٢٨٨هـ). فيظهر أن ما ذكره ابن الجوزي وقع على سبيل الخطأ؛ لأن سنة (٢٠٨هـ) هي التي ولد فيها
 معاذ؛ كما ذكر الخطيب، ولأنه يروي عن القعني، ومسدد، فبيعد جداً أن يكون مات سنة (٢٠٨هـ).

(٢) سنن الدارقطني، ح (٣١٢٤)، (٧٥/٤). والمستدرک، ح (٦٤/٢٤٣٩)، (٩٥/٢). ومستخرج أبي نعيم،
 ح (١٢٠)، (١١٧/١). والإرشاد، ت (٢٣٨)، (٥٣٠/٤). وتاريخ الإسلام، ت (٥٣٩)، (٨٣٧/٦). وتاريخ بغداد،
 ت (٧٠٧٣)، (١٧٣/١٥). وسؤالات الحاكم للدارقطني، ص (١١٧). والسير، ت (٢٥٩)، (٥٢٧/١٣). والمنظّم،
 ت (١١٦٧)، (١٩٥/١٠). ومستخرج أبي عوانة، ح (٣٥)، (٢٨/١). والمختارة، ح (١٥١١)، (٣٤٢/٤).

(٣) ثقات ابن حبان، (١٥٢/٩). والمستدرک، كتاب الطهارة، ح (٥١٤ و٥١٥)، (٤٨٨/١). ومسند أبي عوانة،
 ح (٣٣٧١)، (٣٤٤/٢). والمختارة، ح (٧٦٣)، (٣٨١/٢). وثقات ابن قطلوبغا، ت (٩٤٩٦)، (٩٧/٨ و١٩٨).
 والجرح والتعديل، ت (١١١٤)، (١٩٨/٧). والإرشاد، ت (٤٤٦)، (٦٨٤ و٦٨٥). والسير، ت (٢٢٢)،
 (٤٤٩/١٣ وما بعدها). وتحفة اللبيب، ت (١٠٢٤)، (٤٠٣/٢).

حجر في حديث هذا أحد رجال سنده: "رجالہ ثقات". وأخرج له الحاكم، وصحح سند حديثه. وأخرج له أبو عوانة، وأبو نعيم، والضياء.

توفي سنة سبع وتسعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٣- مُحَمَّد بن المنهال، التميمي المجاشعي، أَبُو جعفر، ويُقال: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الضَّرِير البَصْرِيُّ الحَافِظ. روى عن: أَبِي داود الطيالسي، ويزيد بن زريع. وعنه: ومعاذ بن المثنى العنبري، ويوسف بن يعقوب القَاضِي.

قال العجلي: "ثقة، ولم يكن له كتاب: قلت له: لك كتاب؟، قال: كتابي صدري". وَقَالَ أَبُو حاتم: "كتب عنه علي بن المدني كتاب يزيد بن زريع". وَقَالَ أَيضًا: "ثقة، حافظ، كيس أحب إلي من أمية بن بسطام". وقال ابن معين: "ثقة، ولم أسمع منه شيئًا". وقال أبو محمد ابن الأخصر: "كان ثقة حافظًا". وقال ابن قانع، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "الحافظ الحجة... إمام ثبت". وَقَالَ أَبُو زرعة: "كان يحفظ حديث يزيد بن زريع". وفخّم أبو يعلى الموصلي أمره وذكر أنه كان أحفظ من كان بالبصرة في وقته، وأثبتهم في يزيد بن زريع.

مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، راوية يزيد بن زريع وأثبت الناس فيه.

٤- يزيد بن زريع العيشي، أَبُو معاوية البَصْرِيُّ.

روى عن: سعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري. وعنه: ابن المبارك، وابن مهدي.

قال يحيى القطان: "لم يكن ها هنا أحد أثبت من يزيد بن زريع". وَقَالَ أَحْمَدُ: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة". وَقَالَ: "ما أتقنه وما أحفظه، يا لك من صِحة حديث، صدوق متقن". وَقَالَ: "كل شيء رواه يزيد بن زريع عن سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَةَ فلا تبالي أن لا تسمعه من أحد، سماعه من سَعِيد قديم". وَقَالَ ابن مَعِين، وأبو حاتم والنسائي، وابن سعد، وابن حجر: ثقة. زاد ابن سعد: حجة، كثير الحديث. وزاد ابن حجر: ثبت. وَقَالَ ابن معين في رواية: "الصدوق الثقة المأمون". وَقَدَّمَهُ عَلَى عبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّي. وجعله من أثبت شيوخ البَصْرِيِّين. وَقَالَ ابن المبارك: "عن مثله فحدث". وَقَالَ بشر بن الحارث:

(١) تاريخ بغداد، ت(٧٥٨٢)، (٤٥٦/١٦). والسير، ت(٤٥)، (٨٥/١٤). وتحفة اللبيب، ت(١٣٩١)،

(٤٦٦/٢). ومسند أبي عوانة، ح(٧٨٤٦)، (٧٦/٥). والمستدرک، کتاب الطهارة، ح(٥١٤)، (٤٨٨/١).

ومستخرج أبي نعيم، ح(٩٠)، (١٠٥/١). والمختارة، ح(٢٩٩)، (٤٢٠/١).

(٢) ثقات ابن حبان، (٨٥/٩). وتهذيب الكمال، ت(٥٦٣٣)، (٥٠٩/٢٦). وإكمال مغطاي، ت(٤٣١٢)،

(٣٦٩/١٠). والتقريب، ت(٦٣٢٩)، ص(٥٠٩). وطبقات الحفاظ، للذهبي، ت(٤٥٤)، (٤٤٧/٢).

"كَانَ متقنا حافظا ما أعلم إني رأيت مثله ومثل صحة حديثه". وقال عفان "كان أثبت الناس". وقال ابن حجر أيضا: "أثبت من وهيب وابن عليه وبشر بن المفضل وعبد الوارث وكان يقول: التدليس كذب". توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت من أثبت البصريين ومقدم على غيره، وسمع من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط.

٥ - سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَةَ مهران، العدوي.

روى عن: قتادة، ويحيى بن سعيد الأنصاري. وعنه: ابن المبارك، ويحيى القطان.

قال أحمد: "لم يكن لسَعِيد بن أَبِي عَرُوبَةَ كتاب، إنما كان يحفظ ذلك كله، وزعموا أن سَعِيدًا قال: لم أكتب إلا تفسير قتادة، وذلك أن أبا معشر كتب إلي أن أكتبه". وَقَالَ ابن مَعِين، وابن سعد، وأبو زُرْعَةَ، والنَّسَائِي، والعجلي: ثقة. زاد أبو زُرْعَةَ: "مأمون". وزاد ابن سعد: كثير الحديث، ثم اختلط في آخر عمره. وَقَالَ أبو حاتم: "سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَةَ قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس، بحديث قتادة". وَقَالَ ابن مَعِين: "أثبت الناس في قتادة: سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَةَ، وهشام الدستوائي، وشعبة، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة بحديث، يعني: عن قتادة، فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره". وَقَالَ أبو داود الطيالسي: "كان سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَةَ أحفظ أصحاب قتادة". وَبَيَّن أبو زرعة أنه أحفظ من أبان العطار. وقال البزار: "يحدث عن جماعة، ولم يسمع منهم، ولم يقل: ثنا، ولا سمعت، فإذا قال: ثنا وسمعت كان مأمونا على ما قال". وذكره أبو محمد ابن الجارود وأبو جعفر العقيلي في الضعفاء. وقال الأزدي: "اختلط اختلاطا قبيحا". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "اختلط سنة خمس وأربعين، وبقي في اختلاطه خمس سنين، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أن لا يُتَّجَّح به إلا ما روى عنه القدماء قبل اختلاطه، مثل: ابن المبارك، ويزيد بن زريع، وذويهما، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بها". وقال النسائي: "من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء". وقال ابن قانع: "خلط في آخر عمره وكان أعرج يُرمى بالقدر". وقال ابن عدي: "من ثقات المسلمين وله أصناف كثيرة وحدث عنه الأئمة ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع منه بعد الاختلاط لا يُعْتَمَد عليه، وأرواهم عنه عبد الأعلى، وهو مقدم في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس عنه رواية، وكان ثبتا عن كل من روى عنه إلا من دلس عنهم، وأثبت الناس عنه ابن زريع وخالد بن الحارث ويحيى بن سعيد ونظراؤهم". وَبَيَّن يزيد بن زريع وابن معين أنه اختلط سنة ثلاث وأربعين، وقيل: اختلط سنة ثلاث وثلاثين. وقال ابن حجر: "والجمع بين القولين ما قال أبو بكر البزار: أنه ابتدأ به الاختلاط سنة ثلاث وثلاثين ومائة، ولم يستحکم

(١) ثقات ابن حبان، (٦٣٢/٧). وتهذيب الكمال، ت(٦٩٨٧)، (١٢٤/٣٢). وتهذيب التهذيب، ت(٦٢٦)، (٣٢٥/١١). وتحفة اللبيب، ت(٦١٢)، (١٥٦/٢).

ولم يُطبق به، واستمر على ذلك ثم استحکم به أخيراً، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحکام، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان^(١)، والله أعلم". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة". وقال: "أحفظ من معمر". وبين أن سماع عبد الأعلى السامي كان قبل اختلاطه، وسماع مكي بن إبراهيم، وأبي عاصم النبيل، ومحمد بن عبد الله الأنصاري كان بعد الاختلاط". وذكره الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين^(٢).

مات سنة ست وخمسين ومائة، وقيل: "سنة سبع"^(٣). والخلاصة أنه ثقة يدلس ويرسل وقد رمي بالقدر ولم يدع إليه، واختلط بأخرة، وهو أثبت الناس في قتادة، ومقدم على غيره، وتدليسه من المرتبة الثانية. ٦-قتادة. ثقة، ثبت، يدلس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر. ٧-أبو المليح بن أسامة، الهذلي.

روى عن: أبيه أسامة الهذلي، وأنس بن مالك، وأيوب السختياني، وقتادة. قال أبو زرعة، وابن سعد، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة اثني عشرة ومائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة.

٨-أسامة بن عمير بن عامر بن الأقيشر الهذلي، البصري^(٥). وعنه: ابنه أبو المليح بن أسامة. روى عن: النبي^(ﷺ).

(١) كان يقول: "اختلط قبل الهزيمة"، وهي هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسين، وكانت في أواخر سنة خمس وأربعين ومائة.

(٢) الظاهر أن ذلك لقلّة تدليسه في جنب ما روى، ولا يعني هذا عدم إعلال أحاديثه بالنعنة، فقد وجد ذلك من أئمة لكن ليس مطلقاً، بل حيث تقتضي القرينة كونه أرسل أو دلس، فعنعته في الغالب ليست ضارة، ومعظم أحاديثه في دواوين السنة بالنعنة، والله أعلم. ينظر: العلل الكبير للترمذي، ح(٦٤٦)، ص(٣٤٨). ومسند البزار، ح(٦٢٤)، (٢٢٧/٢). وعلل الدارقطني، س(٦٨)، (٢٧٥/١) و س(١١٠٥)، (٢٤٤/٦). والمختارة، ح(٣٧)، (١١٩/١). والسير، (٤١٥/٦).

(٣) ثقات ابن حبان، (٣٦٠/٦). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(١٢٤)، ص(٧٧). وتهذيب الكمال، ت(٢٣٢٧)، (٥/١١). وتهذيب التهذيب، ت(١١٠)، (٦٣/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٢٠١٦)، (٢٣٨/٥). وتحفة اللبيب، ت(٥٧٣)، (٤١٠/١). والمدلسين، لأبي زرعة ابن العراقي، ت(٢٠)، ص(٥١). وتحفة التحصيل، ص(١٢٥). والتبيين، ت(٢٣)، ص(٢٦). وطبقات المدلسين، ت(٥٠)، ص(٣١).

(٤) ثقات العجلي، ت(٢٢٦١)، (٤٢٩/٢). والاستيعاب، ت(٢٢)، (٧٨/١). وتهذيب الكمال، ت(٧٦٤٨)، (٣١٦/٣٤). والتقريب، ت(٨٣٩٠)، ص(٦٧٥). والكاشف، ت(٦٨٥٥)، (٤٦٤/٢).

قال العجلي: "من أصحاب النبي ﷺ". وقال الحاكم، وابن حجر: "صحابي". وقال ابن عبد البر: "له صحبة ورواية". وقال المزني: "له صحبة"^(١). والخلاصة أنه صحابي.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک معلقا:

- ١- شيخ من أهل البصرة. لم أعرفه.
- ٢- مُحَمَّد بن المنهال. ثقة، راوية يزيد بن زريع وأثبت الناس فيه. تقدم في الوجه الأول.
- ٣- يزيد بن زريع، أَبُو معاوية البَصْرِيّ. ثقة ثبت من أثبت البصريين ومقدم على غيره، وسمع من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط. تقدم في الوجه الأول.
- ٤- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- قتادة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٦- أَبُو المليح بن أسامة، الهذلي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.
- ٨- أسامة بن عُمَيْر، البَصْرِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. صحابي. تقدم في الوجه الأول.

النظر في الخلاف:

تبين أن مدار هذا الحديث على محمد بن المنهال واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه مرفوعا، رواه ثلاثة هكذا عن محمد بن المنهال، وهم:

١- أبو المثني العنبري، ثقة.

٢- محمد بن أيوب بن يحيى بن ضُرَيْس. ثقة.

٣- يوسف بن يعقوب بن إسماعيل. ثقة.

الوجه الثاني: محمد بن المنهال، عن يزيد، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، مرفوعا.

رواه شيخ من أهل البصرة، ولم أجد من أخرج هذه الرواية سوى الحاكم معلقة كما سبق في التخريج. وراويها لم أعرفه. وقد حكم الحاكم على هذا الشيخ بالوهم، والظاهر هو ما ذكره الحاكم، وذلك لأن هذا الشيخ خالفه الثلاثة السابقون وهم ثقات، فحتى لو كان هو في ذات الأمر ثقة، لكانوا باجتماعهم أرجح منه، والله أعلم.

(١) ثقات العجلي، ت(٦٢)، (٢١٧/١). وتهذيب الكمال، ت(٣١٩)، (٣٥٢/٢). والتقريب، ت(٣١٩)، ص(٩٨). والمستدرک، ح(٥١٥)، (٤٨٨/١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح عند الحاكم في المستدرک:

الحديث من تلك الطريق صحيح، ليس فيه إلا ما يخشى من تدليس قتادة، ولكن الحديث من رواية سعيد بن أبي عروبة عنه، وهو من أثبت الناس في قتادة، بالإضافة إلى أن هذا الحديث رواه شعبة عن قتادة^(١)، وشعبه كفى الناس تدليس قتادة، وقد صحح الحاكم الحديث كما هنا، وأخرج الضياء الحديث من رواية قتادة عن أبي المليح بالنعنة، بالإضافة إلى أن هذه النسخة وهي أحاديث قتادة عن أبي المليح عن أبيه هي مما أزم الدارقطني الشيخين بإخراجها، وقد أخرج مسلم أحاديث قتادة عن أبي المليح بالنعنة^(٢).
التعليق على الحديث:

قال الخطابي: "قد يحتج بنهيه ﷺ عن ذلك من يرى أن الدباغ لا يعمل إلا في جلد ما يؤكل لحمه، وهو قول الأوزاعي وسائر من حكينا قولهم... وتأويل الحديث عند غيرهم أن المنهي عنه أن يستعمل قبل الدباغ. وتأوله أصحاب الشافعي ومن ذهب مذهبه في أن الدباغ يُطهر جلود السباع ولا يطهر شعورها على أنه إنما نُهي عن استعمالها من أجل شعرها؛ لأن جلود النمر والحمر ونحوهما إنما تستعمل مع بقاء الشعر عليها، وشعر الميتة نجس عندهم، وقد يكون النهي عنها أيضاً من أجل أنها مراكب أهل الشرف والخيلاء. وقد جاء النهي عن ركوب جلود النمر نصاً، وقد ذكره أبو داود في هذا الباب، فأما إذا دُبغ الجلد وتُتف شعره فإنه ظاهرٌ على مذهبه ولا يُنكر تخصيص العموم بدليل يوجبُه"^(٣).
والخلاف في جواز استعمال جلود السباع بعد الدبغ مبسوط في كتب الفقه.

(١) من غير طريق محمد بن المنهال التي معنا في هذا الحديث. ينظر: المعجم الكبير، للطبراني، ح(٥٠٩)، (١٩٢/١).

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ح(٥٠٩)، (١٩٢/١). والمختارة، (١٨٣/٤). وصحيح مسلم، (١٢٦/١) و (١٤٦٠/٣). والإلزامات والتتبع، (٧١/١). وطبقات المدلسين، ص(٥٩).

(٣) المعالم، (٢٠٢/٤). وعون المعبود، (١٩٤/١١). والاستنكار، (٣٢٥/١٥). والحاوي، (٥٩/١). والمجموع، (٢٦٧/١).

الفصل الرابع.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الصلاة، وفيه حديثان.

الحديث العشرون.

قال الحاكم: "أخبرنا إسماعيل بن محمد بن الفضل الشَّعْرَانِيُّ، حدثنا جدِّي، حدثنا عمرو بن عَوْنِ الوَاسِطِيِّ، حدثنا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَالِثَةٍ. تَابَعَهُ رَقَبَةُ بْنُ مَصْفَلَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرِ. هَكَذَا اتَّفَقَ رَقَبَةُ وَهُشَيْمٌ عَلَى رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَخَالَفَهُمَا شُعْبَةُ وَأَبُو عَوَانَةَ، فَقَالَا: عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ بَشْرِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ.

أَمَّا حَدِيثُ شُعْبَةَ فَأَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ بِمَرَوْ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِوَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَالِثَةٍ، أَوْ رَابِعَةٍ، شَكَّ شُعْبَةُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ فَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْفُقَيْهِيُّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَالِثَةٍ" (١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي بشر، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: هشيم، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، بِهِ.

الوجه الثاني: شعبة، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ، بِهِ.

تخريج الوجه الأول: هشيم، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، بلفظ: "إِنِّي

لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَالِثَةٍ":

أخرجه الحاكم في المستدرک كما هنا، عن إسماعيل بن محمد بن الفضل، عن جدِّه، عن عمرو بن عَوْنِ.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢). وأخرجه الطبراني في الكبير (٣)، من طريق ابن أبي شيبة.

(١) المستدرک، کتاب الصلاة، ح (٧١٧)، (٢١/٢).

(٢) کتاب الصلاة، باب في العشاء الآخرة تُعجل أو تؤخر؟، ح (٣٣٥٠)، (٢٢٨/٢).

(٣) مسند النعمان بن بشير ﷺ، حديث حبيب بن سالم عنه، ح (١٧٤)، (١٣٧/٢١).

كليهما: عمرو بن عون، وابن أبي شيبة، عن هشيم، عن أبي بشر، به، غير أن لفظ ابن أبي شيبة: "كَانَ يُصَلِّيَهَا بَعْدَ سُقُوطِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ"^(١). ولفظ الحاكم والطبراني: "الثالثة".

وتابع هشيم رقة بن مصقلة، علقه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن رقة، عن أبي بشر، به. وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير^(٢)، عن عبدان بن أحمد، عن عثمان بن أبي شيبة، عن جرير، عن رقة بن مصقلة، عن أبي بشر، به، بلفظ: "كان رسول الله ﷺ يُصَلِّيَهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَالِثَةٍ".

تخريج الوجه الثاني: شعبة، عن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان: "إِنِّي لِأَعْلَمُ النَّاسَ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيَهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَالِثَةٍ":

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي العباس الخبوي، عن سعيد بن مسعود. وأخرجه أحمد في مسنده^(٣). وأخرجه الدارقطني في سننه^(٤)، عن الحسين بن إسماعيل، عن محمد بن عبد الملك الدقيقي. ثلاثتهم: (سعيد بن مسعود، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي) عن يزيد بن هارون، عن شعبة، عن أبي بشر، به، غير أن شعبة شك فقال: "الثالثة أو رابعة".

وتابع شعبة أبو عوانة، أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن علي بن عبد العزيز، عن محمد بن الفضل، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، به، بلفظه.

وأخرجه أحمد في مسنده^(٥)، عن عقان، وسريج. وأخرجه الدارمي في سننه^(٦)، عن يحيى بن حماد. وأخرجه أبو داود في سننه^(٧)، عن مسدد. وأخرجه النسائي في سننه^(٨)، عن عثمان بن عبد الله، عن عقان. وأخرجه الدارقطني في سننه^(٩)، عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، عن عبد الأعلى بن حماد.

(١) يظهر أن تصحيحاً حصل في مطبوعة المصنف، حيث إن جميع الروايات بلفظ: "الثالثة"، ولمَّا أخرجه الطبراني من طريق ابن أبي شيبة أخرجه باللفظ المعروف: "الثالثة"، ولم أجد لفظ: "الثانية" في أي مصدر غير المصنف، ولم يُشر إليه أحدٌ من الأئمة باعتباره خلافاً في لفظ الحديث، فلو كان موجوداً لأشاروا إليه كإشارتهم إلى شك شعبة، والله أعلم.

(٢) مسند النعمان بن بشير ﷺ، حديث حبيب بن سالم عنه، ح(١٧٦)، (١٣٩/٢١).

(٣) حديث النعمان بن بشير ﷺ، ح(١٨٣٩٦)، (٣٤٥/٣٠).

(٤) كتاب الصلاة، باب في صفة صلاة العشاء الآخرة، ح(١٠٥٩)، (٥٠٨/١).

(٥) حديث النعمان بن بشير ﷺ، ح(١٨٤١٥)، (٣٦٥/٣٠).

(٦) كتاب الصلاة، باب وقت العشاء، ح(١٢٤٧)، (٧٧٤/٢).

(٧) كتاب الصلاة، باب وقت عشاء الآخرة، ح(٤١٩)، (٣١٢/١).

(٨) كتاب المواقيت، باب الشفق، ح(٥٢٩)، (٢٦٤/١).

(٩) كتاب الصلاة، باب في صفة صلاة العشاء الآخرة، ح(١٠٥٨)، (٥٠٨/١).

كلهم: (محمد بن الفضل، وعفان، وسريج، ويحيى بن حماد، ومسدد، وعبد الأعلى بن حماد) عن أبي عوانة، عن أبي بشر، به، بلفظه. وفي رواية الدارمي قال: "قَالَ يَحْيَى: أَمْلَأُهُ عَلَيْنَا مِنْ كِتَابِهِ عَنْ بَشِيرِ بْنِ تَابِتٍ".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد بن المسيب، النيسابوري.

سمع: جدّه، وأباه، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي. وروى عنه: الحاكم.

قال الحاكم: "كان كثير السماع من جده وأبيه، وكان أحد المجتهدين في العبادة، وكنت أستخير الله في إخراجها في الصحيح، ف وقعت الخيرة على ذلك، والكلام فيه يطول، قرأت عليه نيماً وعشرين جزءاً بانتخابي من الأصول". وذكر الذهبي أنه قال: "ارتب في لقيته بعض الشيوخ". وذكر -أيضاً- أنه قال: "لم أرتب في شيء من أمره، إلا روايته عن عمير بن مرداس، فالله أعلم. وسألته: أين كتبت عن عمير؟ قال: لما رحلت إلى محمد بن أيوب، فلعله كما قال". وقال في العبر: "العابد، الثقة... رحل، وجمع، وخرج لنفسه".

توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة؛ وذلك كما صرح الذهبي، وكما هو ظاهر قول الحاكم: "و كنت أستخير الله في إخراجها في الصحيح، ف وقعت الخيرة على ذلك". ومعلوم أن الحاكم قال في مقدمة المستدرک: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان - رضي الله عنهما - أو أحدهما"^(٢). اهـ.

وقد أخرج له الحاكم ثمانية وثمانين حديثاً^(٣)، وصحح جملة منها^(٤). وأما ترتيب الإمام الحاكم في لقيه لقيه بعض الشيوخ فلا يضرب؛ لأن الحاكم نفسه لم يجزم بعدم اللقي، بدليل قوله: "فلعله كما قال".

٢- الفضل بن محمد بن المسيب، الحافظ، أبو محمد، البيهقي، الشعرائي.

سمع: إبراهيم بن المنذر الحزامي، وعمرو بن عون الواسطي. وعنه: ابن خزيمة، وحفيده إسماعيل.

سئل عنه الحسين القباني فرماه بالكذب". وقال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه بالرّي، وتكلموا فيه". وقال أبو عبد الله بن الأخرم: "صدوق، إلا أنه كان غالباً في التشيع. قيل له: فقد حدث عنه في الصحيح. قال: لأن كتاب مسلم ملاّن من حديث الشيعة". وقال الحاكم: "لم أر خلافاً بين الأئمة الذين سمعوا منه في

(١) الأنساب، (٤٣٢/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٢٥٠)، (٨٤٩/٧). والميزان، ت(٩٣٩)، (٢٤٧/١). والعبر، (٧٦/٢).

(٢) المستدرک، (٢١٤/١).

(٣) المستدرک، ح(٣١٢/٩).

(٤) المستدرک، ح(١٨٠)، (٣١٤/١) و ح(٤٧٥)، (٤٦٧/١) و ح(٦٠٤)، (٥٣٢/١).

ثَقَّتِهِ وَصِدْقِهِ". وقال: "ثقة، مأمون، لم يُطعن في حديثه بِحُجَّة". وقال ابنُ الجوزي: "وكان ثقة، صدوقاً". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الجوال". وقال ابنُ كثير: "وكان ثقةً، كبيرَ القدر، رحمه الله".

تُوِّفِي سنة اثنتين وثمانين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، على رأي الأكثرين الذين نقل عنهم الحاكم، لكنه رمي بالتشيع؛ وأما رمي الحسينِ القباني له بالكذب فيعارضه أقوال الأئمة.

٣- عمرو بن عَوْن بن أَوْس بن الجَعْد، أبو عثمان، الواسطي.

روى عَنْ: الحمَّادَيْن، وشريك القاضي، وهشيم. وَعَنْهُ: البخاري، وأبو داود، وأبو حاتم، وحلق.

أطب ابن معين في الثناء عليه. وقال يزيد بن هارون: "عليكم بعمرو بن عون". وقال أبو حاتم، ومسلمة، والعجلي، وابن حجر: ثقة، زاد أبو حاتم: حجة، وكان يحفظ حديثه. وزاد العجلي: كان رجلاً صالحاً. وزاد ابن حجر: ثبت. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "قَلَّ من رأيت أثبت منه". وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات. وقال الذهبي: "الحافظ، المجود، الإمام... كان عالماً بهشيم جداً". وقال: "الحافظ الثبت". وقال مغلطاي: "عرفه أبو أحمد بن عدي بصاحب هشيم".

مات سنة خمسٍ وعشرين ومائتين^(٢). وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت، عالم بهشيم.

٤- هشيم بن بشير. ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال، ومقدم على غيره، وهو أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، وسيار أبي الحكم، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وفي حديثه عن الزهري لين. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٥- أبو بشر، جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّة، إِيَّاس، اليشكري، الواسطي.

حَدَّثَ عَنْ: الشَّعْبِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَحَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ. وَعَنْهُ: الأعمش، وشعبة، وهشيم.

قَالَ شُعْبَةُ: "أَحَادِيثُ أَبِي بَشْرِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ ضَعِيفَةٌ". وقال ابن معين: "طعن عليه شعبة في

تفسيره، عن مجاهد، قال: من صحيفة". وَقَالَ الْقَطَّانُ: "كَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي بَشْرِ عَنْ مُجَاهِدٍ.

وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا". وذكر شعبة حديثاً وأنكر على أبي بشر روايته عن مجاهد فردّ عليه هشيم. وقال ابن مَعِين، وابن سعد، والعجلي، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة. زاد ابنُ سعد: كثير الحديث. وقال

(١) الجرح والتعديل، ت(٣٩٣)، (٦٩/٧). وسؤالات السجزي للحاكم، س(٢٢٤)، ص(١٨٤). والأنساب، (١١٥/٣) و(٤٣٢/٣). والمنظوم، ت(١٨٨٨)، (٣٥١/١٢). وتاريخ الإسلام، ت(٣٨٤)، (٧٩١/٦). والسير، ت(١٤٧)، (٣١٧/١٣). وتذكرة الحفاظ، (٦٢٦/٢)، ت(٦٥٤). والبداية والنهاية، (٦٦١/١٤).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٣٩٣)، (٢٥٢/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٤٢٣)، (١٧٧/٢٢). والسير، ت(١٤٨)، (٤٥٠/١٠). وتذكرة الحفاظ، ت(٤٣٤)، (٤٢٦/٢). والتقريب، ت(٥٠٨٨)، ص(٤٢٥). وإكمال مغلطاي، ت(٤١٥٩)، (٢٤٢/١٠).

ابن عدي: "له غرائب، وأرجو أنه لا بأس به". وَقَالَ أَحْمَدُ: "أَبُو بَشْرٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو وَأَوْثَقُ". وقال أبو الحسن الكوفي: "كان شعبة يضعف ابن أبي وحشية وليس كما يقول". وقال البرديجي: "كان ثقة، وهو من أثبت الناس في سعيد بن جبير". وذكره ابن حبان، وابن خلفون، وابن شاهين في الثقات، وقال ابن شاهين: "قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس". وقال الذهبي: "أحد الثقات". وقال: "صدوق معروف، ضَعَفَ يَحْيَى بن القطان روايته عن حبيب بن سالم خاصة". وقال ابن حجر: "ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد". وقال: "احتج به الجماعة لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب بن سالم". وقال: "تُكَلِّمُ فِيهِ لِلْإِسْرَالِ". مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة، مقدم على غيره، وهو من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وقد تكلم شعبة في حديثه عن مجاهد وحبيب بن سالم.

فأما تضعيف شعبة له فمردود بتوثيق الأئمة، وبكلام أبي الحسن الكوفي. وطعن شعبة على حديثه عن مجاهد مردودٌ بإنكار هشيم عليه، وبإخراج البخاري حديثه عن مجاهد محتجا به في التفسير، ثم إن ابن عدي لم يذكر له مما طعن عليه فيه سوى حديثين، وعبارات الأئمة في هذا تبين أنه طعن انفراد به شعبة ولم يوافقه عليه أهل العلم.

وأما كلام القطان وشعبة في حديثه عن حبيب للإرسال، فقد خرج الترمذي حديثاً لجعفر عن حبيب ثم قال: "وَأَبُو بَشْرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا أَيْضًا، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفُطَةَ". وقال البزار: "وأبو بشر لم يلق حبيب بن سالم". فروايته عنه منقطعة، والله أعلم^(٢).

٦- حبيب بن سالم، الأنصاري، مولى النعمان بن بشير وكتابه.

رَوَى عَنْ: النعمان بن بشير، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَنْ: جعفر بن أبي وحشية، وخالد بن عرفطة.

(١) مراسيل ابن أبي حاتم، ت(٣٩)، ص(٢٥). والجرح والتعديل، ت(١٩٢٧)، (٤٧٣/٢). والطبقات الكبير، ت(٤٠٢٨)، (٢٥٢/٩). وثقات العجلي، ت(٢٢٧)، (٢٧١/١). وثقات ابن حبان، (١٣٣/٦). والكامل، ت(٣٤٥/٢٠)، (٣٩١/٢). وتهذيب الكمال، ت(٩٣٢)، (٥/٥). وتاريخ الإسلام، ت(٤٤)، (٣٨٧/٣). وتحفة اللبيب، ت(٢٤٣)، (٣٢٥/١). وإكمال مغلطاي، ت(٩٨١)، (٢٠١/٣). والسير، ت(٢١١)، (٤٦٥/٥). والميزان، ت(١٤٨٩)، (٤٠٢/١) و ت(٩٩٩٦)، (٤٩٥/٤). والتقريب، ت(٩٣٠)، ص(١٣٩). وهدي الساري، ص(٣٩٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، بَابُ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾، [الانشقاق: ١٩]، ح(٤٩٤٠)، (١٦٨/٦). وتهذيب الكمال، ت(٩٣٢)، (٨/٥). والطبقات الكبير، ت(٤٠٢٨)، (٢٥٢/٩). والكامل، (٣٩١/٢). وسنن الترمذي، (١٢١/٣). وتحفة التحصيل، ص(٥٢). ومسند البزار، (٢٠٣/٨).

قَالَ الْبُخَارِيُّ: "فِيهِ نَظَرٌ". وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ: "فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ". وَذَكَرَ لَهُ ابْنُ عَدِي ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، ثُمَّ قَالَ: "وَلِحَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي أُمْلِيَتْهَا لَهُ قَدْ حُوْلِفَ فِي أَسَانِيدِهَا وَلَيْسَ فِي مُتُونِ أَحَادِيثِهِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بَلْ قَدْ اضْطَرَبَ فِي أَسَانِيدِ مَا يُرَوَى عَنْهُ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالذَّهَبِيُّ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ، وَابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ. وَخَرَجَ حَدِيثُهُ مُسَلَّمٌ مُتَابِعَةٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: "حَسَنٌ صَحِيحٌ". وَكَذَا خَرَجَ لَهُ ابْنُ حِبَانَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ. وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "لَا بَأْسَ بِهِ"^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّطِ بَيْنَ مَنْ ضَعَفَهُ وَمَنْ وَثَّقَهُ، فَيَحْتَمِلُ تَضَعِيفُهُ عَلَى مَا ضَبَطَهُ فِي أَسَانِيدِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي اضْطَرَبَ فِيهَا، وَتَوْثِيقُهُ عَلَى أَمَانَتِهِ وَصِدْقِهِ، وَصِحَّةِ الْمَتُونِ الَّتِي نَقَلَهَا، وَمَنْ ثُمَّ فَيَنْزِلُ عَنِ الثِّقَةِ إِلَى مَنْ لَا بَأْسَ بِهِ، خَاصَّةً وَأَنَّهُ كَانَ مَوْلَى النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَاتِبَهُ، وَلَا يُمْكِنُ لِلنُّعْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَسْتَكْتَبَ غَيْرَ أَمِينٍ صَدُوقٍ.

٧- النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ سَعْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَائِشَةَ. وَعَنْهُ: حَبِيبُ بْنُ سَالِمٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الصَّحَابَةِ. وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ، وَابْنُ حَجْرٍ: "لَهُ وَلَا بُوَيْهَ صَحْبَةٌ".

قُتِلَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِينَ^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ مِنْ صِغَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دراسة إسناد متابعه رقية بن مصقلة لهشيم عند الطبراني في معجمه الكبير:

١- عبدان بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الأهوازي. ثقة، ثبت^(٣).

٢- عثمان بن محمد بن أبي شيبه. ثقة، حافظ، له أوهام. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- جرير بن عبد الحميد، الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر. وعلى أبي الأحوص

في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- رقية بن مصقلة، العبدي. ثقة مأمون، قال الدارقطني: "لم يسمع من أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شيئاً"^(٤).

(١) صحيح مسلم، (٥٩٨/٢). وسنن الترمذي، ح(٥٣٣)، (٥٣٧/١). والإحسان، ح(١٥٢٦)، (٣٩٢/٤).

وصحيح ابن خزيمة (٣٥٨/٢). والتاريخ الكبير، ت، (٢٦٠٦)، (٣١٨/٢). والكامل، (٣١٤/٣). وتهذيب

الكمال، ت(١٠٨٥)، (٣٧٤/٥). وتاريخ الإسلام، ت(٣١)، (٢٥/٣). وإكمال مغلطاي، ت(١١٥٧)،

(٣٦٧/٣). والتقريب، ت(١٠٩٢)، ص(١٥١).

(٢) معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأبي نعيم، ت(٢٨٥٨)، (٢٦٥٨/٥). والاستيعاب، ت(٢٦١٤)، (١٤٩٦/٤). وتهذيب

الكمال، ت(٦٤٣٨)، (٤١١/٢٩). والتقريب، ت(٧١٥٢)، ص(٥٦٣).

(٣) تاريخ بغداد، ت(٤٩٠٨)، (١٦/١١). وتاريخ الإسلام، ت(٢٨١)، (١٠٤/٧). وتذكرة الحفاظ، ت(٧٠٩)،

(٦٨٨/٢). والسير، ت(٩٧)، (١٦٨/١٤).

(٤) ثقات العجلي، ت(٤٨٣)، (٣٦٣/١). والمشاهير، ت(١٣٢٧)، (١٩٨). وتهذيب الكمال، ت(١٩٢٣)،

٥- أَبُو بَشْرٍ، جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ. ثقة، مقدم على غيره، وهو من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وقد تكلم شعبة في حديثه عن مجاهد وحبیب بن سالم. تقدم قبل قليل.

٦- حبيب بن سالم، الأنصاري. لا بأس به. تقدم قبل قليل.

٧- النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة، الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه. من صغار الصحابة رضي الله عنهم. تقدم قبل قليل.
دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس، المروزي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- سعيد بن مسعود بن عبد الرحمن، أبو عثمان، المروزي.

روى عن: النضر بن شميل، ويزيد بن هارون. وعنه: محمد بن أحمد بن محبوب، ومحمد بن نصر المروزي.

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "كان صاحب حديث". وقال: "أحد الثقات". وأخرج

حديثه أبو عوانة، والحاكم وصحح حديثه.

توفي سنة إحدى وسبعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله، وأما توثيق الذهبي فسببه

-والله أعلم- أن الخليلي ترجم لراو قائلًا: "سعيد بن مسعود العامري، ثقة، سمع: النضر بن شميل، وأقرانه،

وروى عنه: القدماء من شيوخ مرو، وآخر من روى عنه: ابن محبوب، توفي سنة ستين ومائتين". وقال في

موضع آخر: "سعيد العامري، سمع: حماد بن سلمة، وشعبة، وغيرهما، سمع منه: شيوخ مرو: محمد بن

الليث، وأقرانه، سألت عنه الحاكم فقال: ثقة، وليس بكثير الرواية". فلعل الإمام الذهبي استند إلى هذا،

ولكن ليس هناك ما يؤيد كونه هو الراوي الذي معنا؛ فابن قطلوبغا الذي نقل هذا الكلام نقل أيضا قول

ابن أبي حاتم: "سعد بن مسعود المروزي، روى عن: إسحاق بن منصور السلولي، وروح بن عبادة، وخلف

بن تميم، ومحمد بن مصعب القرظساني. كتب إلى أبي وأبي زرعة وإلي ببعض حديثه، وهو صدوق".

وأیضا فالحاكم بین أن العامري ليس بكثير الرواية، والراوي الذي معنا هنا له روايات كثيرة جدا في

المستدرک^(٢)، فالواضح أن هؤلاء رواة مختلفون، ومن ثم فليس لدي قرينة لتوثيق هذا الراوي، والله أعلم.

٣- يزيد بن هارون. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.

(١/٢١٩). والسير، ت(٦٩)، (١٥٦/٦). وإكمال مغلطاي، ت(١٦٠٨) (٣٩٩/٤). والكاشف، ت(١٥٨٦)،

(١/٣٩٨). وجامع التحصيل، ت(١٩١)، ص(١٧٥). والتقريب، ت(١٩٥٤)، ص(٢١٠).

(١) ثقات ابن حبان، (٢٧١/٨). وتاريخ الإسلام، ت(٢٠٤)، (٥٤٩/٦). والسير، ت(١٨٤)، (٥٠٤/١٢).

وثقات ابن قطلوبغا، ت(٤٥٣٩)، (١٩/٥). ومستخرج أبي عوانة، ح(٤٥٦)، (١٥٨/١). والمستدرک، كتاب

الجمعة، ح(١٠٥٠)، (١٨٢/٢).

(٢) المستدرک، (٤٠٦/٩).

- ٤- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- أبو بشر، اليشكري. ثقة، مقدم على غيره، من أثبت الناس في سعيد بن جبير. تقدم في الوجه الأول.
- ٦- بشير بن ثابت، الأنصاري، مولى النعمان بن بشير.
- رَوَى عَنْ: حبيب بن سالم. وَعَنْهُ: جعفر بن أبي وحشية، وشعبة بن الحجاج.
- قال ابن معين، والذهبي: "ثقة". وذكره ابن حبان، وابن خلفون في الثقات^(١). والخلاصة أنه ثقة.
- ٧- حبيب بن سالم، الأنصاري. لا بأس به. تقدم في الوجه الأول.
- ٨- النعمان بن بشير رضي الله عنه. من صغار الصحابة رضي الله عنهم. تقدم في الوجه الأول.
- دراسة إسناد متابعة أبي عوانة لشعبة عند أبي داود في سننه:
- ١- مسدد بن مسرهد. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٢- أبو عوانة، الوضاح بن عبد الله اليشكري. والخلاصة أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي^(٢).
- ٣- أبو بشر، اليشكري. ثقة، مقدم على غيره، من أثبت الناس في سعيد بن جبير. تقدم في الوجه الأول.
- ٤- بشير بن ثابت، الأنصاري، مولى النعمان بن بشير. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ٥- حبيب بن سالم، الأنصاري. لا بأس به. تقدم في الوجه الأول.
- ٦- النعمان بن بشير رضي الله عنه. من صغار الصحابة رضي الله عنهم. تقدم في الوجه الأول.

النظر في الإعلال:

- تبين بعد التخريج ودراسة الأسانيد أن هذا الحديث مداره على أبي بشر واختلف عنه من وجهين، فرواه:
- ١- هشيم بن بشير. وهو ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال، ومقدم على غيره، وهو أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، وسيار أبي الحكم، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وفي حديثه عن الزهري لين.
- ٢- رقية بن مصقلة، العبدى. وهو ثقة مأمون، قال الدارقطني: "لم يسمع من أنس رضي الله عنه شيئاً".

(١) الجرح والتعديل، ت(١٤٤١)، (٣٧٢/٢). وتهذيب الكمال، ت(٧١٥)، (١٦٤/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٧٦٢)، (٤١٦/٢). وثقات ابن حبان، (٩٩/٦). والكاشف، ت(٦٠١)، (٢٧٠/١).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٦٦٨٨)، (٤٤١/٣٠). وإكمال مغلطاي، ت(٥٠٢٠)، (٢١٤/١٢). والكاشف، ت(٦٠٤٩)، (٣٤٩/٢). والتقريب، ت(٧٤٠٧)، ص(٥٨٠). وتحفة اللبيب، ت(٥٢٣)، (١٣٧/٢).

كلاهما: (هشيم، ورقية) عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، بِهِ.
ورواه:

١- شعبة. وهو ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم.

٢- أبو عوانة، الواضح بن عبد الله اليشكري. والخلاصة أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي.

كلاهما: (شعبة، وأبو عوانة) عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ، بِهِ. والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني؛ لاتفاق حفظ شعبة، وكتاب أبي عوانة على هذا الوجه، وإذا كان هشيم أعلم الناس بحديث جعفر بن أبي وحشية إلا إن كتاب أبي عوانة متقن غاية الإتقان، وهو مقدم على حفظ هشيم وشعبة وأمثالهما، وهذا الوجه الراجح أملاه أبو عوانة من كتابه كما سبق في رواية الدارمي، ومن ثم رجح أبو زرعة والترمذي هذا الوجه، ووافقهما ابن أبي حاتم، وكذا الحافظ ابن حجر^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الثاني الراجح بإسناد الحاكم:

الحديث بإسناد الحاكم من الوجه الراجح حسن؛ فحبيب بن سالم لا بأس به، وعليه مدار الطرق.

التعليق على الحديث:

يبين النعمان رضي الله عنه وقت صلاة العشاء، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلّيها لسقوط القمر لثالثة، قال العيني:

"اللام في الموضعين للتوقيت، أي: لوقت سقوط القمر لليلة ثالثة من الشهر؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ

الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(٢) أي: لوقت دلوها، وسقوط القمر: وقوعه للغروب. ويغرب القمر في الليلة

الثالثة من الشهر على مُضي ثنتين وعشرين درجةً من غروب الشمس ... ويغرب القمر في الليلة الثانية من

الشهر على مُضي ست عشرة درجة من غروب الشمس"^(٣). اهـ.

ومن ثم فيجب الالتزام بهذه الأوقات، كما قال الحق سبحانه: ﴿فَإِذَا فَضِيَّتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا

وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾^(٤).

(١) سنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب وقت العشاء، ح(١٢٤٧)، (٧٧٤/٢). وسنن الترمذي، (٢٠٩/١). وعلل

ابن أبي حاتم، س(٥٠٥)، (٤٤٨/٢). وإتحاف المهرة، ح(١٧٠٨٢)، (٥١٥/١٣).

(٢) سورة الإسراء، آية(٧٨).

(٣) شرح سنن أبي داود، للعيني، (٢٨٧/٢).

(٤) سورة النساء، آية(١٠٣).

وما في هذا الحديث هو بيان أول وقت جواز صلاة العشاء، ويعرف بمغيب الشفق، وهما شفقان الأحمر ثم الأبيض، وبين أهل العلم اختلاف في أيهما الذي يبدأ به وقت العشاء، والجماهير على أنه الأحمر. ولا تعارض بين الأحاديث التي تنص على تأخيرها، والتي تنص على تقديمها، لكون التقديم هو الأصل، والتأخير شرطه رسول الله ﷺ بعدم المشقة على هذه الأمة، ومن هنا كان اختلاف الأئمة في أفضلية التقديم أو التأخير على قولين، وقيل: بل كل أفضل في وقت دون غيره، حسب حالة الإنسان نشاطا وكسلا، واجتماع الناس من عدمه، والله أعلم^(١).

(١) الحاوي الكبير، (٢٣/٢). والمجموع، (٥٨/٣). والمغني، (٢٥/٢).

الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ابْنُ أَحْيَى رِشْدِينَ، وَأَبُو الطَّاهِرِ، قَالَا: أَنْبَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي خَزْمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا وَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: كَانَ رَجُلَانِ أَخَوَانِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ مِنَ الْآخَرِ، فَتُوِيَ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُهُمَا، ثُمَّ عَمَّرَ الْآخَرَ بَعْدَهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تُوِيَ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضِيلَةَ الْأَوَّلِ عَلَى الْآخَرِ، فَقَالَ: أَلَمْ يَكُنِ الْآخِرُ يُصَلِّي؟، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَانَ لَا بَأْسَ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَمَا يُدْرِيكُمْ مَاذَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَوَاتُهُ، إِنَّمَا مَثَلُ الصَّلَاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ جَارٍ بِبَابِ رَجُلٍ عَمَّرَ عَدْبٍ يَفْتَحِمُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ فَمَاذَا تَرَوْنَ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ^(١)؟، لَا تَدْرُونَ مَاذَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَاتُهُ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَمُ يُخْرِجَاهُ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يُخْرِجَا خَزْمَةَ بْنَ بُكَيْرٍ، وَالْعِلَّةُ فِيهِ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ مِصْرَ ذَكَرُوا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ؛ لِصِغَرِ سِنِّهِ، وَأَثَبَتْ بَعْضُهُمْ سَمَاعَهُ مِنْهُ^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الإمام الحاكم إلى علة الانقطاع في السند بين خزيمة بن بكير وأبيه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ بْنِ هَانِيٍّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عن أَبِي الرَّبِيعِ ابْنِ أَحْيَى رِشْدِينَ، وَأَبِي الطَّاهِرِ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، عن خَزْمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عن أبيه وناسٍ من الصحابة، مرفوعا. وأخرجه أحمد في مسنده^(٣)، عن هَارُونَ بْنِ مَعْرُوفٍ. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٤)، عن عيسى بن إبراهيم العافقي. وأخرجه من طريقه الضياء في المختارة^(٥). وأخرجه الطبراني في الأوسط^(٦)، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عن أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ.

(١) قال ابن عبد البر: "النَّهْرُ الْعَمْرُ: الْكَثِيرُ الْمَاءِ، وَالذَّرْنُ: الْوَسْخُ". التمهيد، (٢٤/٢١٩).

(٢) المستدرک، کتاب الصلاة، باب في فضل الصلوات الخمس، ح(٧٢٣)، (٢٤/٢).

(٣) أحاديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، ح(١٥٣٤)، (٣/١١٥).

(٤) كتاب الصلاة، باب في فضائل الصلوات الخمس، ح(٣١٠)، (١/١٦٠).

(٥) أحاديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، ح(٩٨٨)، (٣/١٩٣).

(٦) ح(٦٤٧٦)، (٦/٣٠٣).

كلهم: (أبي الربيع، وأبي الطاهر، وهارون بن معروف، وعيسى بن إبراهيم، وأحمد بن صالح) عن عبد الله بن وهب، به.

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عامر بن سعد، عن أبيه إلا بكبير بن عبد الله بن الأشج، ولا رواه عن بكبير إلا مخزومة، تفرد به ابن وهب. ورواه ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن صالح بن عبد الله بن أبي قزوة، عن عامر بن سعد، عن أبان بن عثمان، عن أبيه".

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم:

١- محمد بن صالح بن هانئ، أبو جعفر، الوراق، النيسابوري.

روى عن: إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل أبي محمد البستي القاضي، وعبد الصمد بن هارون بن عمرو بن حيان، والفضل بن محمد الشعراني، ومحمد بن إسماعيل بن مهرا. وعنه: الحاكم، وأبو بكر بن إسحاق، وأبو علي الحافظ.

قال الحاكم: "الثقة، المأمون". وأخرج له مصححا سند حديثه. وقال ابن الجوزي: "سمع الحديث الكثير، وكان له فهم وحفظ، وكان من الثقات الزهاد، لا يأكل إلا من كسب يده". وقال ابن كثير: "وكان يفهم، ويحفظ، وكان ثقة، زاهدا".

مات سنة أربعين وثلاثمائة^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة.

٢- محمد بن إسماعيل بن مهرا، أبو بكر الإسماعيلي النيسابوري.

روى عن: هشام بن عمار، وأبي الطاهر. وعنه: أبو عبد الله بن الأخرم، ومحمد بن صالح بن هانيء.

قال الحاكم: "ثقة مأمون". وأخرج له وصحح سند حديثه. وقال: "جمع حديث الزهري وجوده،

وكذلك حديث مالك، ويحيى بن سعيد، وموسى بن عتبة. وبقي مريضا ست سنين. عهدت مشايخنا لا يصححون سماع من سمع منه في المرض، فإنه كان لا يقدر أن يحرك لسانه إلا بلا. فكان إذا قيل له: كما قرأنا عليك، قال: لا لا لا، ويحرك رأسه بنعم. وأما عبد الله بن سعد، فحدثني أنه كان ما يقدر أن يحرك رأسه، وقال: لم يصح لي عنه إلا حديث واحد، فإني قرأته عليه غير مرة، إلى أن أشار بعينه إشارة، فهمتها عنه أن نعم". وقال ابن عساكر: "أحد الثقات الرحالين". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ الرحال، الثقة". وقال: "صدوق مشهور، ولكنه أسكت قبل موته بست سنين، فالأخذ عنه فيها ضعيف".

(١) تاريخ دمشق، ت(٦٠٦)، (١٠١/٨) و ت(٤٠٨٤)، (٢٦٠/٣٦) و ت(٥٦٢٦)، (٣٦٣/٤٨). وتاريخ الإسلام، ت(١٨٨)، (٩٠/٩). والمستدرک، ح(٧٢٣)، (٢٤/٢). والأنساب، (٩١/١). وطبقات الشافعية الكبرى، ت(١٤٠)، (١٧٤/٣). والمنتظم، ت(٢٥٣١)، (٨٦/١٤). والبداية والنهاية، (٢١٠/١٥). والروض الباسم، ت(٩٠٠)، (١٠٤٠/٢).

تُوِّفِي سنة خمسٍ وتسعين ومائتين^(١). وهو ثقة، أسكت قبل موته بست سنوات والأخذ عنه فيها

ضعيف. وإنزال الذهبي له عن الثقة لا مبرر له، ومعارض بقوله الآخر.

٣- سُليمان بن داود بن حماد بن سعد المهري، أبو الربيع الزهراني. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٤- عَبْدُ اللَّهِ بن وهب بن مسلم، القرشي، أَبُو مُحَمَّدٍ، المِصْرِي، الفقيه.

رَوَى عَنْ: الثوري، ومخرمة بن بكير. وعنه: أبو الطاهر أحمد بن عمرو، وسليمان بن داود المهري.

قال أحمد بن حنبل: "صحيح الحديث، يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح

حديثه وأثبتته. قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟، قال: قد يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما

روى عن مشايخه، وجدته صحيحاً". وَقَالَ أحمد بن صالح: "كَانَ ابْنُ وَهْبٍ يتساهل في المشايخ، ولو أخذ

مأخذ مالك في ذَلِكَ لكان خيراً لَهُ". وقال ابن سعد: "كثير العلم، ثقة فيما قال: حدثنا، وكان يدلس".

وقال ابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن حجر: "ثقة". زاد النسائي: "ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً

منكراً". وَقَالَ أبو زرعة: "نظرت في نحو ثلاثين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر وغير مصر، لا

أعلم أني رأيت لَهُ حديثاً لا أصل لَهُ، وَهُوَ ثقة". وقال الساجي: "صدوق، ثقة، وكان من العباد، وكان

يتساهل في السماع؛ لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حدثني فلان". وذكره

ابن حبان في الثقات، وقال: "وَكَانَ مِّنْ جَمْعٍ وصنف، وَهُوَ الَّذِي حفظ على أهل الحجاز ومصر

حديثهم^(٢) ما روي من الأسانيد والمقاطع، وَكَانَ من العباد". وقال ابن عدي: "من أجلة الناس، ومن

ثقافتهم، وحديث الحجاز ومصر وما والى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب، وجمع لهم مسندهم

ومقطوعهم، وقد تفرد عن غير شيخ بالرواية عنهم، مثل: عمرو بن الحارث، وحيوة بن شريح، ومعاوية بن

صالح، وسليمان بن بلال، وغيرهم من ثقات الناس ومن ضعفائهم، ومن يكون له من الأصناف مثل ما

ذكرته عنه ثقة أستغني أن أذكر له شيئاً، ولا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدث عنه ثقة من الثقات". وقال

الخليلي: "ثِقَّةٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مُخْرَجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ". وقيل لأبي حاتم: "ابن وهب أحب إليك أو عبد الله بن

نافع؟، قال: ابن وهب. قيل: ما تقول في ابن وهب؟، قال: صالح الحديث، صدوق، أحب إلي من الوليد

بن مسلم، وأصح حديثاً منه بكثير". وقال أحمد: "في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء". قال أبو

(١) تاريخ دمشق، ت(٦١٠٨)، (١٠٩/٥٢). والمغني، ت(٥٣٠٩)، (١٦٥/٢). والسير، ت(٦٠)، (١١٧/١٤).

والميزان، ت(٧٢٤٣)، (٤٨٥/٣). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٩٤٧٤)، (١٩٠/٨). والمستدرک، ح(٧٢٣)،

(٢٤/٢).

(٢) وردت الجملة في الثقات بلفظ: "ويحيى يجمع". وصوابها: "عني بجميع ما روي". وذلك؛ كما في ترجمة ابن

وهب من تهذيب الكمال، نقلاً عن الثقات.

عوانة: "صدق؛ لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره". وقال الذهبي: "وَعَبَدُ اللَّهِ حُجَّةً مُطْلَقًا، وَحَدِيثُهُ كَثِيرٌ فِي الصَّحَاحِ، وَفِي دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ، وَحَسْبُكَ بِالنِّسَائِيِّ وَتَعْنَتِهِ فِي النَّقْدِ حَيْثُ يَقُولُ: وَابْنُ وَهْبٍ ثِقَةٌ، مَا أَعْلَمُهُ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ حَدِيثًا مُنْكَرًا. قُلْتُ: أَكْثَرَ فِي تَوَالِيْفِهِ مِنَ الْمُقَاتِلِيعِ وَالْمَعْضَلَاتِ، وَأَكْثَرَ عَنِ ابْنِ سَمْعَانَ وَبَابَتِهِ، وَقَدْ تَمَعَّلَ بَعْضُ الْأَيْمَةِ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ فِي أَخْذِهِ لِلْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَتَرَخَّصُ فِي الْأَخْذِ، وَسَوَاءٌ تَرَخَّصَ وَرَأَى ذَلِكَ سَائِعًا، أَوْ تَشَدَّدَ، فَمَنْ يَرَوِي مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ وَيَنْدُرُ الْمُنْكَرُ فِي سَعَةِ مَا رَوَى فَالَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي الْإِثْقَانِ". وقال ابن حجر: "أعلم بحديث المصريين من غيره". وقال: "أعلم الناس بأسامة بن زيد الليثي". وقد ذكره ابن حجر في أولى المدلسين.

مات سنة سبع وتسعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، وبحديث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. وما ورد فيه من كلام لم يضره^(٢)، والتدليس الذي ذكره ابن سعد لعله يقصد به قوله في الإجازة: "حدثنا"^(٣).

٥- مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الأشج، القرشي، أبو المسور.

روى عن: أبيه، وعامر بن عبد الله بن الزبير. وعنه: ابن المبارك، وابن وهب.

قال مالك: "كان رجلا صالحا". وقال أبو حاتم: "سألت إسماعيل بن أبي أويس قلت: هذا الذي يقول مالك بن أنس: حَدَّثَنِي الثَّقَةُ، من هو؟، قال: مخزومة بن بكير بن الأشج". وقال أحمد: "ثقة، ولم يسمع من أبيه شيئا، إنما يروي من كتاب أبيه". وقال أيضا: "أخذ مالك كتاب مخزومة بن بكير، فنظر فيه فكل شيء يقول: بلغني عن سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، فهو من كتاب مخزومة". وقال ابن معين: "يقال: وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمعه". وقال: "ضعيف، وحديثه عن أبيه كتاب، ولم يسمعه منه". وقال أبو داود: "لم يسمع من أبيه إلا حديثا واحدا، وهو حديث الوتر". وقال النسائي: "ليس به بأس". وقال موسى بن سلمة: "أتيت مخزومة فقلت: حدثك أبوك؟، قال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه". وقال معن بن عيسى: "مخزومة سمع من أبيه،

(١) التاريخ الكبير، ت(٧١٠)، (٢١٨/٥). وثقات العجلي، ت(٩٩٠)، (٦٥/٢). وثقات ابن حبان، (٣٤٦/٨). والجرح والتعديل، ت(٨٧٩)، (١٨٩/٥). والكامل، ت(١٠١٣/٤٦)، (٣٣٦/٥). والإرشاد، ت(٩٧)، (٢٥٥/١). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٤٥)، (٢٧٧/١٦). والسير، ت(٦٣)، (٢٢٣/٩). وتاريخ الإسلام، ت(١٧٠)، (١١٤٣/٤). وتهذيب التهذيب، ت(١٤٠)، (٧١/٦). والتقريب، ت(٣٦٩٤)، ص(٣٢٨). وتحفة اللبيب، ت(٩٠٦)، (٥٠٢/١). وطبقات المدلسين، ت(١٧)، ص(٢٢).

(٢) وفق الباحث صالح الرفاعي بين كلام الإمام أحمد في حديثه عن ابن جريج وكلام الأئمة، وبين أنه يراد به حديث واحد. ينظر: الثقات الذين ضُغِفُوا في بعض شيوخهم، لصالح بن حامد الرفاعي، ص(١١٧).

(٣) طبقات المدلسين، ص(١٦).

وعرض عليه ربيعة أشياء من رأيِ سُليمان بن يسار". وقال ابن المديني: "لا أظن مخزومة سمع من أبيه كتاب سُليمان، لعله سمع الشيء اليسير، ولم أجد أحدا بالمدينة يخبرني عن مخزومة بن بكير أنه كان يقول في شيء من حديثه: سمعت أبي". وقيل لابن المديني: "أبما أحب إليك: يحيى بن سعيد أو مخزومة بن بكير؟"، فقال: يحيى في معني، ومخزومة في معني، وجميعا ثقتان، ويحيى أسند ومخزومة أكثر حديثا، ومخزومة ثقة". وقال أبو حاتم: "صالح الحديث". وقال ابن أبي أويس: "وجدت في ظهر كتاب مالك: سألت مخزومة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه، فحلف لي ورب هذه البنية -يعني المسجد- سمعت من أبي". وقال أبو حاتم: "إن كان سمعها من أبيه، فكل حديثه عن أبيه إلا حديثا يحدث به عن عامر بن عبد الله بن الزبير". وقيل لأحمد بن صالح: "كان مخزومة من ثقات الناس؟"، قال: نعم". وقال أبو أحمد بن عدي: "وعند ابن وهب، ومعن بن عيسى وغيرهما عن مخزومة أحاديث حسان مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يحتج بروايته من غير روايته عن أبيه، لأنه لم يسمع من أبيه ما روى عنه". وذكره في المشاهير وقال: "من متقني أهل المدينة ... في سماعه عن أبيه بعض النظر". وقال أحمد بن حنبل عن حماد بن خالد الخياط: "أخرج إلي مخزومة كتابا، فقال: هذه كتب أبي، لم أسمع من أبي شيئا". وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث". وقال مغلطاي: "ولو كان مخزومة ضعيفا لم يرضه مالك أن يأخذ عنه شيئا". وقال الساجي: صدوق وكان يدلس". وذكره أبو جعفر العقيلي، وأبو القاسم البلخي، وأبو العرب في الضعفاء. وكان يعقوب بن سفيان يحسن الثناء عليه. وقال البيهقي: "فِيْحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِمَا حُكِيَ عَنْهُ مِنْ إِنْكَارِهِ سَمَاعَ الْبَعْضِ دُونَ الْجَمِيعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". وقال العلاءي: "أخرج له مسلم عن أبيه عدة أحاديث، وكأنه رأى الوجدادة سببا للاتصال وقد انثقت ذلك عليه". وقال ابن حجر: "صدوق، وروايته عن أبيه ووجدادة من كتابه، قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلا".

مات سنة تسع وخمسين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، ومن ضعفه فقوله مردود بأقوال الأئمة وعدم ذكر سبب للتضعيف، وأما سماعه من أبيه فقد نفاه مطلقا جماعة، وأثبتته مطلقا جماعة، وأثبتته جماعة في أحاديث قليلة جدا، وهذا الرأي الثالث هو الراجح جمعا بين كلام الأئمة، وقد وردت عن مخزومة نفسه أقوال بالإثبات مطلقا، وأقوال بالنفي مطلقا، ووفق البيهقي بين الجميع بأنه أنكر سماع الجميع لا البعض، والظاهر أن مخزومة نفى سماع كتاب أبيه عن سليمان بن يسار ولم ينف السماع من أبيه مطلقا إذ

(١) الجرح والتعديل، ت (١٦٦٠)، (٣٦٣/٨). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (٣٩٨)، ص (٢٢٠). وتهذيب الكمال، ت (٥٨٢٩)، (٣٢٤/٢٧). والتقريب، ت (٦٥٢٦)، ص (٥٢٣). وجامع التحصيل، ت (٧٤٢)، ص (٢٧٥). وإكمال مغلطاي، ت (٤٤٦٠)، (١٠٧/١١). وطبقات المدلسين، ت (٢٧)، ص (٢٥). والمشاهير، ت (١١٠٢)، ص (١٦٨). ومعرفة السنن والآثار، (٣٦٩/١٢).

إن جل عبارات النفي وردة مقرونةً بذكر الكتاب، وهذا لا ينفى سماعه من والده من غير ذلك الكتاب، كما هو الظاهر من عبارات كل من: أبي داود، وابن المديني، وابن أبي أويس، وابن الخياط، أو أن مخزمة لم يعتبر ما سمعه مؤثراً أو قرينة للسمع؛ بسبب أن معظم رواياته وجادة، فالنسبة بين ما سمعه وما رواه وجادة لا تُبيح له التصريح بالسمع لثلاثتهم منها التعميم، وعلى كل حالٍ فغالب روايته عن أبيه وجادة وهي قوية في هذا الموطن، لأنها من الابن لكتب والده، وله به خصوصية، فالواسطة بينه وبين والده هي الكتاب المحفوظ المصون غير المطعون فيه، ولذا أكثر أرباب الصحاح من إخراج أحاديث مخزمة عن أبيه^(١)، والله أعلم.

٦- بُكَيْرُ بن عَبْدِ اللَّهِ بن الأشج، القرشي.

روى عن: سهيل بن أبي صالح، وعامر بن سعد بن أبي وقاص. وعنه: ابنه مخزمة، والليث بن سعد. قال ابن وهب: "ما ذكر مالكٌ بكيرَ بن الأشج إلا قال: كان من العلماء". وقال معن بن عيسى: "ما ينبغي لأحد أن يُفضّل أو يُفوق بكيرَ بن الأشج في الحديث". وقال أحمد بن حنبل: "ثقة صالح". وقال ابن مَعِين، وأبو حاتم، وابن حجر: "ثقة". وقال العجلي: "ثقة، لم يسمع منه مالك شيئاً، خرج قديماً إلى مصر، فنزل بها". وقال النسائي: "ثقة ثبت مأمون". وقال أحمد بن صالح: "إذا رأيت بكير بن عبد الله روى عن رجل فلا تسأل عنه، فهو الثقة الذي لا شك فيه". وقال ابن المديني: "لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وبكير بن عبد الله بن الأشج". وقال ابن المديني: "أدركه مالك ولم يسمع منه، وكان بكير سيء الرأي في ربيعة، فأظنه تركه من أجل ربيعة، وإنما عرف مالكٌ بكيرا بنظره في كتاب مخزمة". وفي كتاب علوم الحديث للحاكم: "لم يثبت سماعه من عبد الله بن الحارث بن جزء، وإنما روايته عن التابعين". وقال الجوزقاني: "لم يسمع من عائشة شيئاً". وقال الذهبي: "وكان من أوعية العلم، جُمع على ثقته وجلالته".

تُوِّفِي سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الذَّهَبِيُّ^(٢). والخلاصة أنه ثقة، لم يثبت سماعه من

عائشة وعبد الله بن الحارث بن جزء.

٧- عامر بن سعد بن أبي وقاص بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة، القرشي.

(١) صحيح مسلم، ح(٢٣٢/١٢)، (٢٠٨/١). وصحيح ابن خزيمة، ح(٢٨٢٧)، (٢٥٩/٤). ومسند أبي عوانة، ح(٧٦٣)، (٢٢٩/١). والإحسان، ح(٣٦٩٢)، (٥/٩). والمستدرک، ح(٣/١٦١١)، (٦٠٨/١)، طبعة العلمية. ومستخرج أبي نعیم، ح(٦٧٩)، (٣٥٣/١). والمختارة، ح(٩٩٠)، (١٩٦/٣).
(٢) ثقات العجلي، ت(١٧٨)، (٢٥٤/١). وتهذيب الكمال، ت(٧٦٥)، (٢٤٢/٤). وتاريخ الإسلام، ت(٣١)، (٣٧٩/٣). وإكمال مغطاي، ت(٨٠٦)، (٢٩/٣). والتقريب، ت(٧٦٠)، ص(١٢٨).

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَعَائِشَةَ، وَأُمَّ سَلَمَةَ رضي الله عنها. وَعَنْهُ: ابْنَا أَخَوَيْهِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَشْعَثُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَبُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِجِ.

قال ابن سعد: "كَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: "اتَّفَقُوا عَلَى تَوْثِيقِهِ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ: "ثِقَةٌ".
مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ.

٨- سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَهْيَبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ زُهْرَةَ بْنِ كِلَابِ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ لُأَيِّ رضي الله عنه.
أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، وَأَحَدُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَأَحَدُ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَالْحَدِيثِيَّةَ، وَأَحَدُ السُّنَّةِ أَهْلِ الشُّوَرَى.

رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَعَنْهُ: ابْنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ، وَبَنُوهُ: عَامِرٌ، وَعُمَرُ، وَمُحَمَّدٌ، وَمُصْعَبٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَائِشَةُ. وَتُوفِيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ صَحَابِي جَلِيلٌ مُبَشِّرٌ بِالْجَنَّةِ. وَأَمَّا النَّاسُ الْآخَرُونَ فَقَدْ وُصِفُوا بِكَوْنِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، وَمِنْ ثَمَّ فَلَا تَضُرُّ جَهَالَتَهُمْ.
النَّظَرُ فِي الْإِعْلَالِ:

بعد ما سبق من التخريج ودراسة الإسناد، والنظر في سماع مخزومة من أبيه تبين أن تصحيح الحاكم للحديث صحيح، وأن العلة التي أشار إليها الحاكم محتملة في الحديث، ولكنها غير ضارة، والحاكم يعل أحاديث مخزومة تارة بهذه العلة^(٣)، وتارة يصححها على شرط مسلم أو مطلقاً ولا يعله بها^(٤)، وتارة يذكر أنه يعلم العلة لكنها لا تكون عذراً له في ترك أحاديث مخزومة^(٥)، والله أعلم.

(١) الطبقات الكبير، ت(١٥٢٩)، (١٦٦/٧). ومعرفة الثقات، ت(٨٢٢)، (١١/٢). وثقات ابن حبان، (١٨٦/٥). وتهذيب الأسماء واللغات، ت(٢٧٨)، (٢٥٦/١). وتهذيب الكمال، ت(٣٠٣٨)، (٢١/١٤). والسير، ت(١٢٢)، (٣٤٩/٤). والتقريب، ت(٣٠٨٩)، ص(٢٨٧).

(٢) معرفة الصحابة، ت(٨)، (١٢٩/١) و ت(١٠٩٥)، (١٢٤١/٣). والإصابة، ت(٣٢٠٨)، (٢٨٦/٤). والسير، ت(٥)، (٩٢/١).

(٣) المستدرک، ح(٤٥/٧١٨)، (٣١٦/١)، طبعة العلمية.

(٤) المسـتدرک، ح(٣/١٦١١)، (٦٠٨/١) و ح(٩٧/١٧٠٥)، (٦٣٦/١) و ح(١٥٤/٢٢٨٣)، (٥٠/٢) و ح(٥٠٤/٤٩٠٦)، (٢٢١/٣)، طبعة العلمية.

(٥) المستدرک، ح(٧/٧٠٠٩)، (١٠٠/٤)، طبعة العلمية.

وما ذُكر من كون محمد بن إسماعيل بن مهران قد أُسكت قبل موته بست سنوات والأخذُ عنه فيها ضعيف، فلا يضر هنا، لأن الحاكم هو الذي بيّن هذا وهو الذي صحح الحديث، فالظاهر أنه اطلع على كون هذا الحديث روي عنه قبل إسكاته، والله أعلم.

وقد ذُكر في الحديث أمورٌ أخرى لا تؤثر، والله أعلم^(١). وقد سبق عند التخريج نقلُ تصحيح ابن خزيمة والضيء للحديث.

التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ فضل الصلاة، فيضرب لها مثلاً يُخبر فيه بأنّها تُكفّر ما قبلها من الذُّنوبِ إذا اجْتُنِبَتِ الكبائرُ.

وَيَدُلُّ هَذَا الْحَدِيثُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى أَنَّ الْعَذْبَ مِنَ الْمِيَاهِ أَشَدُّ إِنْقَاءً لِلدَّرَنِ مِنْ غَيْرِ الْعَذْبِ، كَمَا أَنَّ الْكَثِيرَ أَنْقَى مِنَ الْبَسِيرِ^(٢).

(١) التمهيد، (٢٤/٢١٩).

(٢) التمهيد، (٢٤/٢١٩). وفتح الباري لابن رجب، (٤/٢٢١). وشرح السندي على ابن ماجه، (٢/١٦٥).

الفصل الخامس.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الإمامة وصلاة الجماعة، وفيه عشرة أحاديث.

الحديث الثاني والعشرون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصَّفَّارُ، حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، حدثنا أبو معمرٍ.

وأخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا حرمي بن حفص، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، حدثنا إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم عليه السلام: إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ، فَلَا يُقْلَ هَكَذَا. وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُجْرَجَاهُ. وَقَدْ تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ عَنِ الْمَقْبَرِيِّ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

حدثناه أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، حدثنا مسدد. وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، حدثنا سعيد، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: إِذَا تَوَضَّأْتَ ثُمَّ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ فَلَا تُشَبِّكَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِكَ.

رواه شريك بن عبد الله، عن محمد بن عجلان فوهم في إسناده. أخبرناه أبو جعفر محمد بن علي الشيباني، بالكوفة، حدثنا أحمد بن حازم بن أبي عزة، حدثنا أبو غسان، حدثنا شريك، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِذَا كُنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا تَجْعَلَ أَصَابِعَكَ هَكَذَا. يَعْنِي مُشَبِّكَهَا" (١).

دراسة الحديث:

يبين الحاكم أن مدار الحديث على محمد بن عجلان، وأنه اختلف عليه في الإسناد على وجهين

أحدهما وهما:

الوجه الأول: يحيى القطان، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شريك النخعي، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: يحيى القطان، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن يحيى بن محمد بن يحيى،

عن مسدد.

(١)المستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٧٥٦)، (٤١/٢).

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ الْقَطِيعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

كليهما: (مسدد، وأحمد)، عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَانَ، عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، بِهِ. وصححه على شرط

مسلم.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(١)، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمٍ، عن يَحْيَى، عن ابن عجلان، به. وأخرجه

ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٢)، عن ابن خزيمة، بالإسناد السابق.

تخريج الوجه الثاني: شريك النخعي، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعا:

أخرج الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْبَانِيِّ، عن أَحْمَدَ بْنِ حَازِمِ بْنِ أَبِي عَزْرَةَ،

عن أَبِي عَسَّانَ، عن شَرِيكَ، عن ابن عجلان، به. وعلقه الترمذي في سننه^(٣)، عن شَرِيكَ، عَنِ ابْنِ

عَجَلَانَ، بِهِ، وَقَالَ: "وَحَدِيثُ شَرِيكَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ".

وتابع شريكا عبد العزيز الدراوردي، أخرجه الطبراني في الأوسط^(٤)، عن أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الخُلَوَائِيِّ، عن

عَتِيقِ بْنِ يَعْقُوبَ الزُّبَيْرِيِّ، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عن ابن عجلان، به، بمثله. وقال الطبراني: "لَمْ يَرَوْا

هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا الدَّرَاوَرْدِيُّ. وَرَوَاهُ النَّاسُ: عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ،

عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٢- يحيى بن محمد بن يحيى، حيكان. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٣- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٤- يحيى القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم

عند الحديث الثامن عشر.

٥- محمد بن عجلان، القرشي. صدوق يدلّس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقرئ. تقدم

عند الحديث الخامس.

٦- سعيد بن أبي سعيد، المقرئ. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي

ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

(١) كتاب الصلاة، باب النهي عن التشبيك بين الأصابع عند الخروج إلى الصلاة، ح(٤٤٠)، (٢٢٧/١).

(٢) كتاب الصلاة، باب فرض متابعة الإمام، ح(٢١٤٩)، (٥٢٣/٥).

(٣) أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع، (٤١٢/١).

(٤) ح(٨٣٨)، (٢٥٦/١).

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- مُحَمَّد بن علي بن دحيم بن كيسان، أبو جعفر، الشيباني، الكوفي.

حدّث عن: إبراهيم بن عبد الله العبسي، وأحمد بن حازم بن غرزة الغفاري. وعنه: الدارقطني، والحاكم. قال الذهبي: "كان ثقة صدوقاً". وصحح سند حديثه. وقال: "الشيخ، الثقة، المسند، الفاضل، محدّث الكوفة". وقال ابن حماد الكوفي: "كان شيخاً صالحاً صدوقاً قليل المعرفة بالحديث، كان سماعه في كتب أبيه". وأخرج له الضياء، والحاكم، وصحح حديثه.

توفي سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه صدوق، كما قال الحافظ محمد بن أحمد بن حماد الكوفي، وكلامه مقدم على قول الذهبي فهو معاصر ابن دحيم^(٢)، وعبارات الذهبي لم تتفق على التوثيق. ٢- أحمد بن حازم بن أبي غرزة، أبو عمرو الغفاري الكوفي.

سمِعَ: جَعْفَر بن عون، وَيَعْلَى بن عُبيدٍ. وَعَنْهُ: مطين، ومحمد بن علي بن دحيم الشيباني.

ذكره ابن حبان وابن قطلوبغا في الثقات، وقال ابن حبان: "كان متقناً". وقال مسلمة: "ثقة". وقال

الذهبي: "أحد الأثبات المجودين". وقال: "الحافظ المجود". وصحح سند حديثه. وقال: "الإمام، الحافظ، الصدوق". وقال ابن حجر معلقاً على حديث: "وأحمد بن حازم بن أبي غرزة من الحفاظ، فأظنّ الوهم فيه من شيخ الحكيم، والله أعلم".

تُوفِّي سنة ست وسبعين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة، ويحمل قول الذهبي: صدوق، على الديانة.

٣- مالك بن إسماعيل بن درهم، أبو غسان النهدي، مولاهم، الكوفي.

روى عن: ابن عيينة، وشريك النخعي. وعنه: البخاري، وأبو زرعة الرازي.

قال ابن معين لأحمد: "إن سرك أن تكتب عن رجل ليس في قلبك منه شيء، فاكتب عن أبي غسان".

وقال ابن معين: "ليس بالكوفة أتقن منه". وقال: "هو أجود كتاباً من أبي نعيم". وقال: "ثقة، وأهو أكيس من أحمد بن يونس". وقال ابن سعد: "وكان أبو غسان ثقة صدوقاً، متشيعاً شديداً التشيع". وقال يعقوب

(١) تاريخ الإسلام، ت(٧١)، (٤٩/٨). وطبقات الحفاظ، (٥٩٤/٢). والسير، ت(٢٣)، (٣٦/١٦). والمختارة،

ح(٦٦٩)، (٢٨٧/٢). والمستدرک، ح(٣٥/٤٧٥٧)، (٢٢٨/٤)، طبعة العلمية.

(٢) السير، (٤٦٧/١١) و ت(٢٣)، (٣٦/١٦) و ت(٣٢٤)، (٤٣٩/١٦).

(٣) ثقات ابن حبان، (٤٤/٨). وتاريخ الإسلام، ت(١٠)، (٤٧٩/٦). وطبقات الحفاظ، ت(٦١٧)، (٥٩٤/٢).

والسير، ت(١٢٠)، (٢٣٩/١٣). وثقات ابن قطلوبغا، ت(١٢٦)، (٣٠٢/١). وإتحاف المهرة، ح(١٤٦٢)،

(١٦٠/٢).

بْنِ شَيْبَةَ: "ثقة صحيح الكتاب". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "كَانَ ثِقَةً مَثْبُوتًا". وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: "أَبُو غَسَّانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ، أَبُو غَسَّانٍ مُحَدِّثٌ مِنْ أُمَّةِ الْمُحَدِّثِينَ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "كَانَ أَبُو غَسَّانٍ يَمْلِكُ عَلَيْنَا مِنْ أَصْلِهِ، وَكَانَ لَا يَمْلِكُ حَدِيثًا حَتَّى يَقْرَأَهُ، وَكَانَ يَنْحُو، وَلَمْ أَرِ بِالْكَوْفَةِ أَتَقَنَّ مِنْ أَبِي غَسَّانٍ لَا أَبُو نَعِيمٍ وَلَا غَيْرَهُ، وَأَبُو غَسَّانٍ أَتَقَنَّ مِنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورِ السُّلُولِيِّ، وَهُوَ مَتَقَنَّ ثِقَةً، وَكَانَ لَهُ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ وَعِبَادَةٌ وَصِحَّةٌ حَدِيثٌ وَاسْتِقَامَةٌ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "كَانَ صَاحِبَ الْكِتَابِ، جَيِّدَ الْأَخْذِ". وَقَالَ: "شَدِيدُ التَّشْيِيعِ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثِقَةٌ، وَكَانَ مَتَعْبِدًا، وَكَانَ صَاحِبَ الْكِتَابِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ، وَابْنُ شَاهِينَ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ مَتَقَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ".

مَاتَ سَنَةَ تِسْعِ عَشْرَةِ وَمِائَتَيْنِ^(١). وَالْخِلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ ثَبَتَ، صَاحِبَ الْكِتَابِ، وَمَقْدَمَ عَلَى غَيْرِهِ، وَأَمَّا تَشْيِيعُهُ فَغَيْرُ ضَارٍ لِقَلْبِهِ، وَكَوْنُهُ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ، كَمَا بَيْنَ الذَّهَبِيِّ فِي السَّيْرِ.

٤- أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، النَّحَعِيُّ، الْكُوفِيُّ.

رَوَى عَنْ: سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، وَمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَغَيْرِهِمَا. وَعَنْهُ: ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَوَكَيْعٌ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ. قَالَ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: "رُبَّمَا رَأَيْتُ شَرِيكًا يُخْطِئُ وَيُصَحِّفُ حَتَّى أَسْتَحِي". وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: "أَمَلَى عَلَيَّ شَرِيكٌ فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي". وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "شَرِيكٌ أَعْلَمُ مِنْ إِسْرَائِيلَ، وَإِسْرَائِيلُ أَقْلٌ خَطَّأَ مِنْهُ". وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ: "أَخْطَأَ شَرِيكٌ فِي أَرْبَعِمِائَةٍ حَدِيثٍ"^(٢). وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: "سَيِّئُ الْحِفْظِ، مُضْطَرَبٌ، مَائِلٌ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَدُوقٌ كَانَ لَهُ أَغَالِيطٌ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "ثِقَةٌ يَخْطِئُ عَلَى الْأَعْمَشِ، زَهِيرٌ وَإِسْرَائِيلُ فَوْقَهُ، قَالَ: وَإِسْرَائِيلُ أَصَحُّ حَدِيثًا مِنْهُ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ بَعْدَ شَرِيكٍ". وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ: "كَانَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ يَخْطِئُ فِيمَا رَوَى وَتَغْيِيرٌ عَلَيْهِ حَفْظُهُ، فَسَمَاعُ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ بِوَسْطِ لَيْسَ فِيهِ تَخْلِيطٌ مِثْلَ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ وَإِسْحَاقِ الْأَزْرَقِ وَسَمَاعِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ بِالْكَوْفَةِ فِيهِ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ وَكَانَ يَغْلَطُ كَثِيرًا". وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ: "كَانَ ثِقَةً". وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: "جَمَلَةٌ أَمْرُهُ أَنَّهُ صَدُوقٌ وَلِي الْقَضَاءُ فَتَغْيِيرٌ مَحْفُوظَةٌ". وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْإِشْبِيلِيُّ: "لَا يَحْتَجُّ بِهِ وَيَدْلَسُ". وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "أَخَافُ عَلَيْهِ التَّدْلِيسَ". وَنَسَبَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ إِلَى التَّدْلِيسِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي ثَانِيَةِ الْمَدْلَسِيِّينَ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: "اِخْتَلَفُوا فِي ثِقَتِهِ". وَقَالَ صَالِحُ جَزْرَةَ: "صَدُوقٌ، وَلَمَّا وَلِيَ الْقَضَاءَ اضْطَرَبَ

(١) ثَقَاتُ الْعَجَلِيِّ، ت (١٦٦٦)، (٢/٢٥٩). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت (٥٧٢٧)، (٢٧/٨٦). وَالسَّيْرِ، (١٠/٤٣٢). وَإِكْمَالُ مَغْلَطَايَ، ت (٤٣٨٠)، (١١/٥). وَتَحْفَةُ اللَّيْبِ، ت (٢٦٧)، (٢/٧٦). وَالتَّقْرِيبُ، ت (٦٤٢٤)، ص (٥١٦).

(٢) قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي التَّارِيخِ: "لَكِنَّهُ كَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، فَعَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: كَانَ عِنْدَ أَبِي عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَشْرَةَ آلَافٍ مَسْأَلَةً، وَعِنْدَهُ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَشْرَةَ آلَافٍ".

حفظه، وَقَلَّ ما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به". وذكره ابن شاهين في الثقات. وقال الترمذي: "كثير الغلط والوهم". وقال النسائي مرة: "ليس بالقوي". ومرة: "ليس به بأس". وذكره أبو العرب، وابن السكن، والبلخي في الضعفاء. وقال وكيع بن الجراح: "لم نر أحدا من الكوفيين مثل شريك". وفي كتاب المنتجالي: "كان صدوقا ثبتا صحيحا في قضائه، وقال وكيع: ما كتبت عنه بعد قضائه فهو عندي على حدة". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين". وقال الدارقطني: ليس بالقوي فيما ينفرد به". وقال الساجي: "وكان فقيها يعقل ويتشيع، ويقدم عليًّا على عثمان". ولما ذكره ابن خلفون في الثقات قال: "كان صدوقا إلا أنه مائل عن القصد غالي المذهب سيء الحفظ كثير الوهم مضطرب الحديث، قال ابن خلفون: تكلم في مذهبه وفي حفظه، وهو ثقة، قاله ابن السكري وغيره". وقال العجلي: "صدوق ثقة صحيح القضاء، ومن سمع منه قديما فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط، لأن الأخذ عنه كان شديدا لم يكن يمكن من نفسه". وقال يعقوب بن شيبه: "وَكَانَ شَرِيكَ مَأْمُونًا، ثِقَةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْعَلَطُ وَالْحَطَأُ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "شَرِيكَ ثِقَةٌ، يُخْطِئُ عَلَى الْأَعْمَشِ". وَقَالَ صَالِحُ جَزْرَةَ: "قَلَّ مَا يُحْتَاجُ إِلَى شَرِيكَ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي يُحْتَجُّ بِهَا. وَلَمَّا وَلى الْقَضَاءِ اضْطَرَبَ حِفْظُهُ". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن شريك يُحتج بحديثه؟، قال: كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحيانا". وقال ابن عدي: "ولشريك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف، وإنما ذكرت من حديثه وأخباره طرفا، وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أملت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتت فيه؛ من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئا مما يستحق أن يُنسب فيه إلى شيء من الضعف". وقال الذهبي في التاريخ: "اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَخَرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ مُتَابِعَةً، وَاحْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُ". وقال في السير: "أَحَدُ الْأَعْلَامِ، عَلَى لَيْنٍ مَا فِي حَدِيثِهِ ... تَوَقَّفَ بَعْضُ الْأَيْمَّةِ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِمَقَارِنِهِ". وذكره في ديوان الضعفاء. وقال في التذكرة: "كان شريك حسن الحديث، إماما، فقيها، ومحدثا مكثرا، ليس هو في الإتيان كحماد بن زيد. وقد استشهد به البخاري، وخرج له مسلم متابعا. وحديثه من أقسام الحسن". وقال ابن حجر: "صدوق، يخطيء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وقال: "صدوق تكلم فيه من قبل حفظه فحديث حسن لو انفرد ولم يخالف". وقدمه أحمد وابن معين في أبي إسحاق السبيعي على إسرائيل؛ لأنه سمع منه قديما قبل الاختلاط". وقدمه أحمد في السبيعي على زهير. وقدمه ابن معين وأبو حاتم على أبي الأحوص في منصور^(١). وقال ابن معين: "لم يكن شريك عند

(١) نقل مغلطاي عن ابن مهدي أنه قدم أبا الأحوص.

يجي^(١) بشيءٍ، وهو ثقة ثقة". وقال: "ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط ويذهب بنفسه على سُفْيَان وشعبة". وقال: "صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه". وقال أحمد بن حنبل مثل قول ابن معين الأخير. وهو أروى الناس عن الكوفيين أعلم بحدِيثهم من الثوري عند ابن المبارك. مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً^(٢).
 وخلاصة حاله أنه صدوق، تغير حفظه بعد ولايته القضاء، وقدم حديثه أصح وممن سمع منه قديما يجي بن آدم والأسود بن عامر ويزيد بن هارون وإسحاق الأزرق.

٥- ابن عجلان. صدوق يدلّس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٦- عجلان، مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، والد مُحَمَّد بن عجلان.

رَوَى عَنْ: زيد بن ثابت، وأبي هريرة. وعنه: بكير بن عبد الله بن الأشج، وابنه مُحَمَّد بن عجلان. قال أبو داود: "لم يرو عنه غير ابنه مُحَمَّد". وقال النسائي، وابن حجر: "لا بأس به". وقال النووي: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. واستشهد به البخاري في الصحيح. وأخرج له ابن خزيمة، وأبو عوانة، وابن حبان، والحاكم، وصحح سند حديثه^(٣). والخلاصة أنه لا بأس به. وتوثيق النووي مُعَارَضٌ بكلمة النسائي، ولعل النووي استند إلى كلمة أحمد بن صالح: "إذا رأيت بكير بن عبد الله روى عن رجل فلا تسأل عنه، فهو الثقة الذي لا شك فيه"^(٤). اه، ولكن هذه قاعدة عامة وعارضها قول خاص، فيقدم. وقول أبي داود معارضٌ بإثبات الأئمة رواه عنه غير ابنه.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة عبد العزيز الدراوردي لشريك عند الطبراني في الأوسط:

- (١) هو ابن سعيد القطان. وقد قيل له: "زعموا أن شريكا إنما خلط بأخرة. قال: ما زال مخطئا".
 (٢) الجرح والتعديل، ت (١٦٠٢)، (٣٦٥/٤). والعلل الكبير، ص (٧٠). والكامل، ت (٨٨٨/٨)، (١٠/٥). وتهذيب الكمال، ت (٢٧٣٦)، (٤٦٦/١٢). وتاريخ الإسلام، ت (١٢٩)، (٦٤٢/٤). والسير، ت (٣٧)، (٢٠٠/٨). وتقريب التهذيب، ت (٢٧٨٧)، ص (٢٦٦). وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (٢٣٢/١)، ت (٢١٨). وديوان الضعفاء، ت (١٨٧٨)، ص (١٨٧). وإكمال مغلطاي، ت (٢٣٨٢)، (٢٤٥/٦). وطبقات المدلسين، ت (٥٦)، ص (٣٣). وتحفة اللبيب، ت (٦٨٥)، (٤٤٠/١).
 (٣) ثقات ابن حبان، (٢٧٧/٥). وتهذيب الأسماء واللغات، ت (٣٩٧)، (٣٢٧/١). وتهذيب الكمال، ت (٣٨٧٨)، (٥١٦/١٩). والتقريب، ت (٤٥٣٤)، ص (٣٨٧). وصحيح ابن خزيمة، ح (١٨٥٩)، (١٧٧/٣). ومسنَد أبي عوانة، (٧٤/٤). والإحسان، (٢٧٨/٢). والمستدرک، ح (٩٤٢/٣٨٠٥)، (٥٢٨/٢)، طبعة العلمية.
 (٤) سبق ذلك عند ترجمة بكير في الحديث العشرين.

١- أحمد بن يحيى، الخلواني. ثقة^(١).

٢- عتيق بن يعقوب، الزبيري. ثقة^(٢).

٣- عبد العزيز بن محمد الدراوردي. صدوق، مقدم على أناس، وكان يحدث من كُتِبَ غيره فيخطيء، لكنه صحيح الكتاب، وقد تُكَلِّم في حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- ابن عجلان. صدوق يدلس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- عجلان، مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، والد محمد بن عجلان. لا بأس به. تقدم قبل قليل.

٦- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

بعد ما تقدم من التخريج ودراسة الأسانيد والمدار تبين أن مدار الحديث على ابن عجلان، وقد اختلف عنه من وجهين على ما ذكر الحاكم:

الوجه الأول: رواه يحيى القطان عنه، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

الوجه الثاني: رواه شريك النخعي وعبد العزيز الدراوردي عنه، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

وقد حكم الحاكم على شريك بالوهم، وكذلك الترمذي كما سبق عند التخريج، وبه صرح البيهقي^(٣).

وحكم الدارقطني بأن رواية القطان هي الأشبه بالصواب^(٤).

وما حكموا به هو الظاهر. فالقطان مقدم على شريك والدراوردي، فالقطان ثقة ثبت حجة. وشريك صدوق، تغير حفظه بعد قضاء الكوفة، وقدم حديثه أصح. وعبد العزيز بن محمد الدراوردي صدوق، مقدم على أناس، وكان يحدث من كُتِبَ غيره فيخطيء، لكنه صحيح الكتاب، وقد تُكَلِّم في حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري.

ويظهر أن هذا الحديث حدث به شريك في الاختلاط وأخذه عنه أبو غسان آنذاك، لأن أهل العلم

نصوا على أن رواية القُدَامِي عن شريك كيزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، والأسود بن عامر، ويحيى بن

(١) تاريخ بغداد، ت(٢٩٥٣)، (٤٥٧/٦). وتاريخ الإسلام، ت(٨٤)، (٩٠٥/٦). وثقات ابن قطلوبغا، (١٢٧/٢).

(٢) سؤالات البرقاني، ت(٣٩٦)، ص(١١٦). وتاريخ الإسلام، ت(٢٧٥)، (٦٣٠/٥). ولسان الميزان، ت(٥٠٩٨)، (٣٧٢/٥). وتحفة اللبيب، ت(٨٠٦)، (٣٦٤/٢).

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي، (٣٢٦/٣).

(٤) علل الدارقطني، (١٣٧/١١).

آدم روايتهم عن شريك كانت قبل ولاية القضاء، وهؤلاء متقدمون في الوفاة على أبي غسان، فهم قدامى بالنسبة له، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح:

الحديث من وجهه الراجح فيه علة أخرى، وهي الاختلاف على سعيد المقبري في إسناده فقد اختلف عنه من أوجه:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن كعب بن عجرة، مرفوعا:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(١)، عن الثوري، عن ابن عجلان، به، بلفظ: "إذا توضأت ثم خرجت عامدا إلى المسجد فلا تشبك بين أصابعك، فإنك في الصلاة".

وأخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن قُرَّان بن تَمَّامٍ. وعن يزيد بن هارون، عن شريك بن عبد الله.

وأخرجه ابن ماجه في سننه^(٣)، عن عَلْقَمَةَ بنِ عَمْرٍو الدَّارِمِيِّ، عن أَبِي بَكْرٍ بنِ عَيَّاشٍ.

وأخرجه الطبراني في الكبير^(٤)، عن يُوْسُفَ الْقَاضِي، عن مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ المَقْدَمِيِّ، عن خَالِدِ بنِ

الْحَارِثِ.

كلهم: (الثوري، وقُرَّان، وشريك، وأبي بكر بن عياش، وخالد بن الحارث) عن ابن عجلان، عن سعيد، به، بمثله وزيادة في رواية قران وخالد، وبنحوه وزيادة في رواية شريك وأبي بكر.

الوجه الثاني: ابن عجلان، عن سعيد، عن بعض بني كعب بن عجرة، مرفوعا:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(٥)، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، به، بلفظ: "إذا

توضأت فأحسنت وضوءك ثم عمدت إلى المسجد فإنك في صلاة فلا تشبك أصابعك".

الوجه الثالث: ابن عجلان ويزيد بن عبد الله بن قسيط، عن سعيد، عن بعض بني كعب بن عجرة، عن

كعب، مرفوعا:

أخرجه أحمد في مسنده^(٦)، عن مُحَمَّدِ بنِ بَكْرٍ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، عن ابن عجلان، به، بلفظ: "إذا

توضأت فأحسنت وضوءك ثم عمدت إلى المسجد فأنت في صلاة، فلا تشبك بين أصابعك".

(١) كتاب الصلاة، باب التشبيك بين الأصابع، ح(٣٣٣٤)، (٢٧٣/٢).

(٢) مسند الكوفيين، حديث كعب بن عجرة ؓ، ح(١٨١١٥)، (٤٢/٣٠) و ح(١٨١٣٠)، (٥٤/٣٠).

(٣) مسند الكوفيين، حديث كعب بن عجرة ؓ، ح(٩٦٧)، (٣١٠/١).

(٤) ح(٣٣٦)، (١٥٣/١٩).

(٥) كتاب الصلاة، باب التشبيك بين الأصابع، ح(٣٣٣٣)، (٢٧٢/٢).

(٦) مسند الكوفيين، حديث كعب بن عجرة ؓ، ح(١٨١١٤)، (٤١/٣٠).

وأخرجه الطبراني في الكبير^(١)، عن مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامِ الْمَسْتَمَلِيِّ، عن عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عن يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، به، بنحوه.

الوجه الرابع: ابن عجلان، عن سعيد، عن رجل، عن كعب، مرفوعاً:

أخرجه الترمذي في سننه^(٢)، عن قتيبة. وأخرجه الطوسي في مستخرجه^(٣)، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ طَرْحَانَ، عن قُتَيْبَةَ، عن اللَّيْثِ، عن ابْنِ عَجَلَانَ، عن سَعِيدٍ، به، بلفظ: "إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن بين أصابعه فإنه في صلاة".

الوجه الخامس: ابن عجلان، عن سعيد، أن رسول الله - ﷺ - قال لكعب بن عجرة:

أخرجه القاسم بن سلام في الطهور^(٤)، عن المروزي، عن الفواريري، عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عن سَعِيدٍ، به، بلفظ: "إذا توضأت ثم أتيت المسجد فلا تشبك بين أصابعك فإنك في صلاة".

الوجه السادس: ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه^(٥) عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْحَافِظِ، عن يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عن مُسَدَّدٍ. وعن أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ الْقَطِيعِيِّ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عن أَبِيهِ. وصححه على شرط مسلم. كليهما: (مسدد، وأحمد) عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عن ابْنِ عَجَلَانَ، عن سعيد، به، بلفظ: "إذا توضأت ثم دخلت المسجد فلا تشبكن بين أصابعك".

وتابع ابن عجلان إسماعيل بن أمية، أخرجه الحاكم في مستدركه^(٦)، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارِ، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْقَاضِي، عن أَبِي مَعْمَرٍ. وعن الْحُسَيْنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَيُّوبَ، عن أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، عن حَرَمِيِّ بْنِ حَفْصٍ. كليهما: (أبي معمر، وحرمي) عن عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد، به، بنحوه.

وأخرجه الدارمي في سننه^(٧)، عن الهيثم بن جميل، عن مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عن إسماعيل بن أمية، عن

سعيد، به، بنحوه.

(١) ح(٣٣٥)، (١٥٣/١٩).

(٢) أبواب الصلاة، بَاب مَا جَاءَ فِي كَرِهِيَةِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، ح(٣٨٦)، (٤١١/١).

(٣) أبواب الصلاة، بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْبِيكِ فِي الْمَسْجِدِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، ح(٣٦٢/٢٣٠)، (٣١٤/٢).

(٤) بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ تَكُونُ بَعْدَهُ الصَّلَاةُ، ح(٨)، ص(١٠٠).

(٥) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٧٥٧)، (٤٢/٢).

(٦) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٧٥٦)، (٤١/٢).

(٧) كتاب الصلاة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْأَشْتِيَاكِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، ح(١٤٤٦)، (٨٨٢/٢).

الوجه السابع: ابن عجلان، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عن أبي هريرة، مرفوعاً:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(١)، عن ابن جُرَيْجٍ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، به، بلفظ: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ يُرِيدُ الصَّلَاةَ، فَلَا يَزَالُ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى يَرْجِعَ، فَلَا تَقُولُوا هَكَذَا، ثُمَّ شَبَّكَ فِي الْأَصَابِعِ، إِحْدَى أَصَابِعِ يَدَيْهِ فِي الْأُخْرَى".

الوجه الثامن: أبو معشر، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، مرفوعاً:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(٢)، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عن سعيد، به، بلفظ: "مَا مِنْ رَجُلٍ يَتَوَضَّأُ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ يُرِيدُ الصَّلَاةَ، إِلَّا كَانَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يَفْضِي صَلَاتَهُ، فَلَا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فِي الصَّلَاةِ".
وتابع أبا معشر ابنُ أبي ذئب، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٣)، عن مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ، عن ابنِ أَبِي قُدَيْكٍ، عن ابنِ أَبِي ذئب، عن سعيد، به، نحوه.

الوجه التاسع: الضحاک بن عثمان، عن سعيد، عن أبي ثمامة البزي، عن كعب بن عجرة، مرفوعاً:
أخرجه البيهقي في السنن الكبرى^(٤)، عن أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَاضِي، عن أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّعَّانِيِّ، عن أَبِي مُوسَى الْهَرَوِيِّ، عن حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عن الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، به، أن كعباً قال لأبي ثمامة: "لَا تُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِكَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُشَبِّكَ بَيْنَ أَصَابِعِنَا فِي الصَّلَاةِ. فَقُلْتُ: إِنِّي لَسْتُ فِي صَلَاةٍ، قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ تَوَضَّأْتَ وَخَرَجْتَ تُرِيدُ الصَّلَاةَ؟، قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَأَنْتَ فِي صَلَاةٍ".

دراسة إسناد الوجه الأول عند عبد الرزاق:

١- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٣- كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، الْأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وعن: بلال بن رباح رضي الله عنه. وعنه: ابن عباس رضي الله عنهما، وسعيد المقبري.

(١) كتاب الصلاة، باب التشبيك بين الأصابع، ح(٣٣٣٢)، (٢/٢٧٢).

(٢) كتاب الصلاة، باب التشبيك بين الأصابع، ح(٣٣٣١)، (٢/٢٧١ و٢٧٢).

(٣) كتاب الصلاة، باب النهي عن التشبيك بين الأصابع عند الخروج إلى الصلاة، ح(٤٤٣)، (١/٢٢٨).

(٤) كتاب الجمعة، أبواب التبكير إلى الجمعة، باب لا يشبك بين أصابعه إذا خرج إلى الصلاة، ح(٥٨٨٤)، (٣/٣٢٦).

تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَشَهِدَ الْمَشَاهِدَ، وَهُوَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ الرَّخِصَةُ فِي فِدْيَةِ الْحَرَمِ إِذَا مَسَّهُ الْأَذَى. وقال ابن حجر: "صحابي مشهور".

مات سنة اثنتين وخمسين على قول الأكثرين^(١).

دراسة إسناد الوجه الثاني عند عبد الرزاق:

١- عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، أَبُو الْوَلِيدِ، وَأَبُو خَالِدٍ، الرَّومِيُّ.

رَوَى عَنْ: نَافِعٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، وَخَلْقٍ. وَعَنْهُ: السُّفْيَانَانِ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ.

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث". وقال ابن معين: "ليس بشيء في الزُّهْرِيِّ"^(٢). وقال في رواية:

"ثقة في كل ما روي عنه من الكتاب". وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: "لَمْ يَكُنْ ابْنُ جُرَيْجٍ عِنْدِي بِدُونِ مَالِكٍ فِي

نَافِعٍ". وقال ابن المديني: "أثبت في نافع من مالك". وقال أحمد: "إذا قال ابن جُرَيْجٍ: قال فلان، وقال

فلان، وأخبرت، جاء بمنكير، وإذا قال: أخبرني، وسمعت، فحسبك به". وقال: "عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ

أثبت الناس في عطاء"^(٣). وقال ابن جريج: "إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم أقل: سمعت".

وقال أبو حاتم: "صالح الحديث". وقال أبو زرعة: "من الأئمة". وقال ابن خراش: "كان صدوقاً". وقال

العجلي: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وَكَانَ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَقُرَّائِهِمْ، وَمُتَّفَعِيهِمْ،

وَكَانَ يُدَلِّسُ". وقال الذهلي: "إذا قال: حدثني وسمعت فهو يحتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من

أصحاب الزهري". وعده النسائي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري. وقال الدارقطني: "شر التدليس

تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح". وقال الذهبي: "مَعَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى

ثِقَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ كَانَ زُبْمًا دَلَّسٌ". وقال ابن حجر: "ثقة، فقيه، فاضل، وكان يدلس، ويرسل".

مات سنة خمسين ومائة على قول الأكثرين^(٤). والخلاصة أنه ثقة، على قول الأكثرين، ومقدم على

غيره، وكان يدلس، ويرسل، وفي سماعه من حبيب بن أبي ثابت خلاف. وهو من أثبت الناس في عطاء بن

(١) معرفة الصحابة ﷺ، لأبي نعيم، ت(٢٥٠٠)، (٢٣٧٠/٥). وتهذيب الكمال، ت(٤٩٧٥)، (١٧٩/٢٤).

والتقريب، ت(٥٦٤٣)، ص(٤٦١).

(٢) قال الذهبي: "كَانَ ابْنُ جُرَيْجٍ [يرى] - في النسخة المطبوعة من السير: يروي، والظاهر ما أثبتته - الرَّوَايَةَ

بِالِجَازَةِ، وَبِالْمُنَاوَلَةِ، وَيَتَوَسَّعُ فِي ذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ الدَّخْلُ فِي رَوَايَاتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَ عَنْهُ مُنَاوَلَةً،

وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ يَدْخُلُهَا النَّصْحِيْفُ، وَلَا سِيَّمَا فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، لَمْ يَكُنْ حَدَثٌ فِي الْخَطِّ بَعْدُ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ".

(٣) ابن أبي رباح.

(٤) الجرح والتعديل، ت(١٦٨٧)، (٣٥٦/٥). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(٢٣٣)، ص(١٣٣). وثقات ابن حبان،

(٩٣/٧). وتهذيب الكمال، ت(٣٥٣٩)، (٣٣٨/١٨). وتاريخ الإسلام، ت(٢٨١)، (٩١٩/٣). وإكمال مغطاي،

أبي رباح، وإذا قال: قال عطاء فقد سمعه. وحديثه عن الزهري وعطاء بن أبي مسلم الخراساني مضعف لتدليس، وما ذكره الذهلي من أنه إذا قال: حدثني وسمعت يحتج به، فغير قوي في صيغة: حدثني، لورود أقوال مصرحة بكونه يستخدم هذه الصيغة في الإجازة، وغيرها، أما سمعت فنعم، والله أعلم.

٢- ابن عجلان. صدوق يدللس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٤- بعض بني كعب بن عجرة، لم أعرفه، ولم يتبين في الطرق.

دراسة إسناد الوجه الثالث عند أحمد في المسند:

١- مُحَمَّد بن بَكْر بن عثمان البرساني.

روى عن: شعبة، وابن جريج. وعنه: أحمد، وابن المديني.

قَالَ ابْن مَعِين، وابن سعد، وابن قانع، وأبو داؤد، والعجلي، والذهبي: ثقة. وقال البيهقي: "وَهُوَ ثِقَّةٌ، مِمَّنْ إِذَا تَفَرَّدَ بِشَيْءٍ قُبِلَ مِنْهُ". وذكره ابن حبان في الثقات. وَقَالَ مُحَمَّد بن عبد الله بن عمار المؤصلي: "لم يكن صاحب حديث، تركناه لم نسمع منه". قال الخطيب: "يعني إنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته وهم: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي وأشباههما". وقال أحمد: "صالح الحديث". وقال أبو حاتم: "شيخ محله الصدق". وقال النسائي: "ليس بالقوي". وقال الذهبي في موضع: "صدوق". وقال ابن حجر: "صدوق قد يخطئ". وقال في سند حديث هذا أحد رواته: "هذا إسناد صحيح". وقال: "لينه النسائي بلا حجة". وقد أخرج له البخاري متابعة.

مات سنة ثلاث ومائتين على قول الأكثرين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، ولعل من

ضعفه نظر إلى عدم كونه مكثرا كبقية الحفاظ مع كونه أخطأ في أحاديث^(٢)، ولكن الأكثرية وثقوه مطلقا

ت(٣٣٥١)، (٣١٩/٨). والسير، ت(١٣٨)، (٣٢٥/٦). والتقريب، ت(٤١٩٣)، ص(٣٦٣). وطبقات المدلسين، ت(٨٣)، ص(٤١).

(١) ثقات ابن حبان، (٣٨/٩). والخلافيات، ح(٣٠٧٧)، (٢٢٤/٤). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٩٢)، (٥٣٠/٢٤). والسير، ت(١٤٨)، (٤٢١/٩). وتهذيب التهذيب، ت(٩٦)، (٧٧/٩). وتحفة اللبيب، ت(٩٤)، (٣٢/٢). والتقريب، ت(٥٧٦٠)، ص(٤٧٠). والميزان، ت(٧٢٧٧)، (٤٩٢/٣). وهدي الساري، ص(٤٣٧).

(٢) العلل الكبير للترمذي، ح(٢٤٨)، ص(١٤٤). وعلل ابن أبي حاتم، ح(١٠٣٢)، (٤٩٨/٣). وعلل الدارقطني، (١٦٦/١٣).

مما يدل على أن خطئه لم يؤثر في ثقته ولذا فساعةً يكون قوله أقوى^(١). ولذا فالحافظ قال: "قد يخطيء"، بصيغة التقليل. وله هو والذهبي في هذا الراوي قولان فيؤخذ بما وافق الأكثرين. ومن ضعفه فلا حجة له.

٢- ابن جريج، تقدم في الوجه الثاني عند عبد الرزاق، وهو ثقة، مقدم على غيره، وكان يدلّس، ويرسل، وفي سماعه من حبيب بن أبي ثابت خلاف. وهو من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، وإذا قال: قال عطاء فقد سمعه. وحديثه عن الزهري وعطاء بن أبي مسلم الخراساني مضعف إلا إذا قال: سمعت.

٣- ابن عجلان. صدوق يدلّس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٥- بعض بني كعب بن عجرة، لم أعرفه، ولم يتبين في الطرق.

٦- كعب بن عجرة رضي الله عنه، صحابي جليل، تقدم في الوجه الأول عند عبد الرزاق.

دراسة الإسناد المقرون ليزيد بن عبد الله بن قسيط عند الطبراني في الكبير:

١- محمد بن هشام بن البخترى، أبو جعفر، المعروف بابن أبي الدُميَك. صدوق على قول الأكثرين^(٢).

٢- علي بن المديني. إمام حافظ ثقة حجة، أعلم الناس بالعلل، وبحديث ابن عيينة، وأروى الناس عن يحيى القطان^(٣).

٣- سفيان بن عيينة بن أبي عمران. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلّس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- يزيد بن عبد الله بن قسيط، الليثي، أبو عبد الله. ثقة، تكلم فيه بلا حجة^(٤).

(١) علل الدارقطني، (٢٠٨/٦) و (٢١٥/٨).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني، ت (١٧٦)، ص (١٣٩). وميزان الاعتدال، ت (٦٠٧١)، (١٨٥/٣). ولسان الميزان، ت (٧٥٢٥)، (٥٦٣/٧). وتاريخ الإسلام، ت (٥١٦)، (٨٢٧/٦). وتاريخ بغداد، ت (١٧٤٠)، (٥٧٤/٤). والعبر، (٤١٧/١).

(٣) تهذيب الكمال، ت (٤٠٩٧)، (٥/٢١). والسير، ت (٢٢)، (٤١/١١). والتقريب، ت (٤٧٦٠)، ص (٤٠٣). وإكمال مغلطاي، ت (٣٨٢٢)، (٣٥٣/٩). وتحفة اللبيب، ت (١١٧٠)، (٥٨٦/١).

(٤) الجرح والتعديل، ت (١١٥٢)، (٢٧٣/٩). وتهذيب الكمال، ت (٧٠٥١)، (١٧٧/٣٢). وتهذيب التهذيب، ت (٦٥٥)، (٣٤٢/١١). وتحفة اللبيب، ت (٦٢٠)، (١٥٩/٢).

٤- مقرون-ابن عجلان. صدوق يدلّس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٦- بعض بني كعب بن عجرة، لم أعرفه، ولم يتبين في الطرق.

٧- كعب بن عجرة رضي الله عنه، صحابي جليل، تقدم في الوجه الأول عند عبد الرزاق.

دراسة إسناد الوجه الرابع عند الترمذي:

١- أبو رجاء، قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ جَمِيلِ بْنِ طَرِيفِ، الثَّقَفِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الْبَلْخِيُّ.

رَوَى عَنْ: إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَاللَيْثِ بْنِ سَعْدٍ. وَعَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَمُسْلِمَةُ بْنُ قَاسِمٍ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: ثِقَةٌ. زَادَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثَبَتَ". وَقَالَ

الْحَاكِمُ: "ثِقَةٌ مَأْمُونٌ". وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ: "كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ ثَبَتًا صَاحِبَ سَنَةِ وَجَمَاعَةٍ".

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "كَانَ مِنَ الْمُتَّقِينَ فِي الْحَدِيثِ وَالْمُتَبَحِّرِينَ فِي السَّنَنِ وَانْتِحَالِهَا". وَقَالَ

النَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ صَدُوقٌ". وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّارِ الْفَرِهْيَانِيِّ، وَابْنُ خَرَّاشٍ: "صَدُوقٌ". وَقَالَ ابْنُ

الْقَطَّانِ الْفَاسِيُّ: "لَا يَعْرِفُ لَهُ تَدْلِيْسٌ".

مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). وَالْخِلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ، وَلَا مُسْتَنْدَ لِمَنْ أَنْزَلَهُ إِلَى الصَّدُوقِ.

٢- ليث بن سعد. ثقة ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- محمد بن عجلان. صدوق يدلّس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٥- رجل، لم أعرفه، ولم يتبين من الطرق. ولكن الحافظ المزي يقول: "سعيد المقبري -أيضا- عن: رجل، عن كعب بن عجرة في النهي عن التشبيك. الرجل هو: أبي ثمامة الحنات (د)". اهـ.

(١) الجرح والتعديل، ت(٧٨٤)، (١٤٠/٧). وثقات ابن حبان، (٢٠/٩). وتاريخ بغداد، ت(٦٨٩٤)، (٤٨١/١٤). وتهذيب الكمال، ت(٤٨٥٢)، (٥٢٣/٢٣). والتقريب، ت(٥٥٢٢)، ص(٤٥٤). والسير، ت(٨)، (١٣/١١). وتهذيب التهذيب، ت(٦٣٩)، (٣٥٨/٨).

والظاهر أن طريق أبي داود الذي أحالنا إليه المزي ليس من رواية سعيد المقبري، ولكنه من رواية سعد بن إسحاق عن أبي ثمامة عن كعب بن عجرة، وعلى كل حال فأبو ثمامة هذا مجهول الحال^(١).

٦- كعب بن عجرة رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول عند عبد الرزاق.

دراسة إسناد الوجه الخامس عند القاسم بن سلام:

١- المرؤزي، لم أعرفه.

٢- عبيد الله بن عمر، القواريري. ثقة ثبت، من أعلم الناس بحديث البصرة. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- يحيى القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٤- محمد بن عجلان. صدوق يدلس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

دراسة إسناد الوجه السادس عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٢- يحيى بن محمد بن يحيى، حيكان. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٣- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٤- يحيى القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٥- محمد بن عجلان، القرشي. صدوق يدلس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٦- سعيد بن أبي سعيد، المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة إسماعيل بن أمية لابن عجلان عند الحاكم في المستدرک:

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الهدى في المشي إلى الصلاة، ح(٥٦٢)، (٤٢١/١). وثقات ابن حبان،

(٥٦٦/٥). والإحسان، ح(٢٠٣٦)، (٣٨٢/٥). وتهذيب الكمال، ت(٧٢٧٢)، (١٧٥/٣٣) و (٧٥/٣٥).

والتقريب، ت(٨٠٠٧)، ص(٦٢٧). والكاشف، ت(٦٥٥٢)، (٤١٥/٢). والمغني، ت(٧٣٦٧)، (٤٥٥/٢).

١- محمد بن عبد الله بن أحمد، الصفار. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن.

٢- أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهر، أبو العباس القاضي. ثقة ثبت، مقدم على أقرانه^(١).

٣- أبو معمر، عبد الله بن عمرو، المقعد. ثقة ثبت صحيح الكتاب، مُقَدَّمٌ في عبد الوارث، ورمي بالقدر^(٢).

٤- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- إسماعيل بن أمية، القرشي. ثقة، مقدم على أناس، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع^(٣).

٦- سعيد بن أبي سعيد، المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه السابع عند عبد الرزاق:

١- ابن جريج، تقدم في الوجه الثاني عند عبد الرزاق، وهو ثقة، مقدم على غيره، وكان يدلّس، ويرسل، وفي سماعه من حبيب بن أبي ثابت خلاف. وهو من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، وإذا قال: قال عطاء فقد سمعته. وحديثه عن الزهري وعطاء بن أبي مسلم الخراساني مضعف إلا إذا قال: سمعت.

٢- محمد بن عجلان. صدوق يدلّس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٤- رجل. لم أعرفه، ولم يتبين في الطرق.

٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه الثامن عند عبد الرزاق:

١- نجیح بن عبد الرحمن السندي، أبو معشر المدني، مولى بني هاشم.

(١) تاريخ الإسلام، ت(٦٢)، (٤٩٨/٦). والسير، ت(١٩٧)، (٤٠٧/١٣).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٣٤٤٩)، (٣٥٣/١٥). وتحفة اللبيب، ت(٨٦٠)، (٤٨٨/١).

(٣) ثقات العجلي، ت(٨٦)، (٢٢٤/١). وتهذيب الكمال، ت(٤٢٦)، (٤٥/٣). والمشاهير، ت(١١٤٢)،

ص(١٧٤). والكاشف، ت(٣٥٨)، (٢٤٤/١). وإكمال مغلطاي، ت(٤٦٧)، (١٥٤/٢). وتهذيب التهذيب،

ت(٥٢٤)، (٢٨٣/١). وتحفة اللبيب، ت(١١٣)، (٢٩١/١).

روى عن: حرب بن قيس، وسعيد بن أبي سعيد المقبري. وعنه: هشيم بن بشير، ويزيد بن هارون. قال يزيد بن هارون: "ثبت حديث أبي معشر وذهب حديث أبي جزء". وقال الفلاس: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، ويضعفه ويضحك إذا ذكره، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه". وقال ابن مهدي: "كان أبو معشر تعرف وتنكر". وقال أبو بكر الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: أبو معشر المدني يكتب حديثه؟ فقال: حديثه عندي مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به". وقال أحمد مرة: "يكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب في التفسير". وقال مرة: "كان صدوقا لكنه لا يقيم الإسناد، ليس بذاك". وقال ابن معين: "ليس بقوي في الحديث". وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سمعت أبي وذكر مغازي أبي معشر، فقال: كان أحمد بن حنبل يرضاه، ويقول: كان بصيرا بالمغازي". وقال أيضا: "سألت أبي عنه، فقال: كنت أهاب حديث أبي معشر حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه أحاديث، فتوسعت بعد في كتابة حديثه، وروى عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي معشر حديثا واحدا، وحديثه أبو نعيم عنه. قيل له: هو ثقة؟ قال: صالح، لين الحديث، محله الصدق". وقال ابن معين في رواية: "ضعيف، يكتب من حديثه الرقاق، وكان رجلا أميًّا، يثق أن يروى من حديثه المسند". وقال مرة: "أبو معشر السندي ليس بشيء، كان أميا". وقال جماعة عن يحيى بن معين: "ضعيف". زاد بعضهم: "إسناده ليس بشيء، يكتب رفاق الحديث من حديثه". وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: "أبو معشر السندي ليس بشيء، أبو معشر ربح. قال: وسمعت مرة أخرى يقول: ليس حديثه بشيء". وقال البخاري: "منكر الحديث". وقال أبو داود، والنسائي: "ضعيف". وقال الترمذي: "قد تكلم بعض أهل العلم في أبي معشر من قبل حفظه. قال محمد: لا أروي عنه شيئا". وقال صالح بن محمد الحافظ: "لا يسوى حديثه شيئا". وقال أبو زرعة: "صدوق في الحديث، وليس بالقوي". وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: "وسألت علي بن المدني عن أبي معشر المدني، فقال: كان شيخا ضعيفا ضعيفا، وكان يحدث عن محمد بن قيس، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن المقبري، وعن نافع بأحاديث منكرة". وقال عمرو بن علي: "وأبو معشر ضعيف، ما روى عن محمد بن قيس ومحمد بن كعب ومشايخه فهو صالح، وما روى عن المقبري، وهشام بن عروة، ونافع، وابن المنكر رديئة لا تكتب". وقال أبو بكر بن أبي خيثمة أيضا: سمعت محمد بن بكار ابن الريان يقول: قد كان أبو معشر تغير قبل أن يموت تغيرا شديدا حتى كان يخرج منه الريح ولا يشعر بها". وقال أبو أحمد بن عدي: "وقد حدث عنه الثوري، وهشيم، والليث بن سعد، وغيرهم من الثقات، وهو مع ضعفه يكتب حديثه". وقال الفضل بن هارون البغدادي: سمعت محمد بن أبي معشر، قال: كان أبي سنديا أحرم خياطا. قالوا: وكيف حفظ المغازي؟ قال: كان التابعون يجلسون إلى أستاذه فكانوا يتذاكرون المغازي فحفظ. وقال ابن حجر: "ضعيف أسن"

واختلط". وقال ابن سعد: "وكان كثير الحديث ضعيفا". وقال أبو داود أيضا: "له أحاديث مناكير". وذكره ابن البرقي فيمن احتُملت روايته في القصص ولم يكن متين الرواية. وقال الساجي: "منكر الحديث وكان أميا صدوقا إلا أنه يغلط". وقال ابن نمير: "كان لا يحفظ الأسانيد". وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالمتين عندهم". وقال الدارقطني: "ضعيف". وقال الخليلي: "أبو معشر له مكان في العلم والتاريخ وتاريخه احتج به الأئمة وضعفوه في الحديث، وكان ينفرد بأحاديث أمسك الشافعي عن الرواية عنه، وتغير قبل أن يموت بستين تغيرا شديدا". وقال ابن حبان: "وَكَانَ مِمَّنْ اخْتَلَطَ فِي آخِرِهِ عَمْرِهِ وَبَقِيَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ سَنَتَيْنِ فِي تَغْيِيرِ شَدِيدٍ لَا يَدْرِي مَا يَحْدُثُ بِهِ فَكَثُرَ الْمَنَاكِيرُ فِي رِوَايَتِهِ مِنْ قَبْلِ اخْتِلَاطِهِ فَبَطَلَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ". وقال أبو نعيم: "روى عن نافع وابن المنكدر وهشام بن عروة ومحمد بن عمرو الموضوعات، لا شيء". قال ابن حجر: "قلت: أفحش فيه القول، فلم يصب وصفه".

توفي سنة سبعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ضعيف، ويكتب من حديثه المغازي والرقاق للاعتبار، وحديثه عن المقبري وجماعة مضعف جدا.

٢- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٣- رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَالِمٍ. لم أعرفه، ولم يتبين.

٤- أبوه. لم أعرفه.

٥- جدُّه. لم أعرفه.

٦- كعب بن عجرة رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول عند عبد الرزاق.

دراسة إسناد متابعة ابن أبي ذئب لأبي معشر عند ابن خزيمة في صحيحه:

١- مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، القشيري، ثقة ثبت على قول الأكثرين ومحمد بن يحيى الذهلي أحفظ منه^(٢).

٢- محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، أبو إسماعيل، المدني. لا بأس به^(٣).

(١) المجروحين، (٦٠/٣). وتهذيب الكمال، ت(٦٣٨٦)، (٣٢٢/٢٩). وتهذيب التهذيب، ت(٧٥٨)،

(٤١٩/١٠). والتقريب، ت(٧١٠٠)، ص(٥٥٩). وتحفة اللبيب، ت(٤٥٢)، (١١٨/٢).

(٢) ثقات ابن حبان، (١٠٢/٩). وتهذيب الكمال، ت(٥٢٠٩)، (١٩٢/٢٥). والسير، ت(٧٤)، (٢١٤/١٢).

وتهذيب التهذيب، ت(٢٣٤)، (١٦٠/٩). والتقريب، ت(٥٨٧٦)، ص(٤٧٨).

(٣) ثقات ابن حبان، (٤٢/٩). والمعرفة والتاريخ، (١٦٥/٢). وسؤالات أبي داود للإمام أحمد، ت(٢١٠)،

ص(٢٢٦). وتاريخ الإسلام، ت(٢٥٩)، (١١٨٧/٤). وتهذيب التهذيب، ت(٦٢)، (٦١/٩). والتقريب،

ت(٥٧٣٦)، ص(٤٦٨). وتحفة اللبيب، ت(٩١)، (٣١/٢).

- ٣- مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب. ثقة، متكلم في حديثه عن الزهري، وقد رمي بالقدر ولم يثبت عليه، وحديثه عن البعض مرسل، وهو من أثبت الناس في سعيد المقبري بعد الليث^(١).
- ٤- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.
- ٥- رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَالِمٍ. لم أعرفه، ولم يتبين.
- ٦- أبوه. لم أعرفه.
- ٧- جدُّه. لم أعرفه.
- ٨- كعب بن عجرة رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول عند عبد الرزاق.

دراسة إسناد الوجه التاسع عند البيهقي:

- ١- أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص بن مسلم بن يزيد، القاضي أبو بكر. ولد سنة خمس وعشرين وثلاثمائة.
- سمع: محمد بن يعقوب الأصم، وأبا بكر بن أبي دارم. وعنه: روى عنه: البيهقي، والخطيب.
- قال الحافظ أبو بكر محمد بن منصور السمعاني في أماليه: "ثقة في الحديث". وقال عبد الغافر الفارسي: "أصابه وقْرٌ في أذنه في آخر عُمره، وكان يقرأ عليه مع ذلك ويحتاط إلى أن اشتد ذلك قريباً من سنتين أو ثلاث، فما كان يُحسن أن يسمع، وكان من أصحّ أقرانه سماعاً، وأوفرهم إتقاناً، وأتمهم ديانة واعتقاداً، صنّف في الأصول والحديث". وقال الذهبي: "كان شيخ خراسان علماً ورياسة وعُلوّ إسناد".
- توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، والظاهر أنه لم يُحدث بعد اشتداد مرضه.
- ٢- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٣- محمد بن إسحاق بن جعفر، الصغاني. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث السابع.
- ٤- إسحاق بن إبراهيم، أبو موسى الهروي، ثم البغدادي.
- روى عن: هُشَيْم، وابن عُيَيْنَةَ، وحفص بن غياث. وَعَنْهُ: عبد الله بن أحمد، والبعوي.

(١) الثقات، (٣٩٠/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٠٨)، (٦٣٠/٢٥). وتهذيب التهذيب، ت(٥٠٣)، (٣٠٣/٩).
 وتحفة اللبيب، ت(١٧٥)، (٥١/٢). والكاشف، ت(٥٠٠١)، (١٩٤/٢). ومراسيل ابن أبي حاتم، ص(١٩٦).
 وتحفة التحصيل، ص(٢٨٠).
 (٢) تاريخ الإسلام، ت(١)، (٣٥٧/٩).

سئل عنه الإمام أحمد فقال: "ذاك لي صديق وأعرفه قديماً، يُكتب". وأثنى عليه. وقال ابن معين: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. وكان أبو زرعة يظن أنه المتهم بحديث، ثم تراجع وقال: "أصحابنا البغداديون يقولون: هو رجل صالح". وغمزه ابن المديني.

توفي سنة ثلاث وثلاثين^(١). والخلاصة أنه ثقة، ولعل من غمزه غمزه لعدم معرفته به، كما يظهر من عمل أبي زرعة، وإلا فلم يتبين لِعَامِرِهِ حجة.

٥- حَفْصُ بْنُ غِيَاثِ بْنِ طَلْقِ، أَبُو عُمَرَ، النخعي، الكوفي.

رَوَى عَنْ: عاصم الأحول، وهشام بن عروة. وَعَنْهُ: أحمد بن حنبل، وابن المديني.

قال ابن معين، والنسائي، وابن خراش: "ثقة". وقال ابن معين: "حفص أثبت من عبد الواحد بن زياد، وهو أثبت من عبد الله بن إدريس". وقال ابن المديني: "كان يحيى^(٢) يقول: حفص ثبت. فقلت: إنه يهيم. فَقَالَ: كتابه صحيح. قال يحيى: لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة: حزام، وحفص، وابن أبي زائدة، كان هؤلاء أصحاب حديث. قال علي: فلما أخرج حفص كُتِبَهُ كان كما قال يحيى، إذا فيها أخبارٌ وألفاظٌ كما قال يحيى". وقال العجلي: "ثقة، مأمون، فقيه، وكان وكيع ربما سُئل عن الشيء فيقول: اذهبوا إلى قاضينا فاسألوه، وكان شيخاً عفيفاً، مسلماً". وقال يعقوب بن شيبه: "ثقة، ثبت إذا حدث من كتابه، ويُتقى بعض حفظه". وقال ابن خراش: "بلغني عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث. فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إليَّ عُمَرُ بْنُ حَفْصِ كِتَابِ أَبِيهِ عَنِ الْأَعْمَشِ، فَجَعَلَتْ أترحم على يَحْيَى، فَقَالَ لي: تنظر في كتاب أبي وترحم على يحيى؟، قلت: سمعته يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش، ولم أعلم حتى رأيت كتابه". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "ساء حفظه بعدما استقضيت، فمن كَتَبَ عنه من كتابه فهو صالحٌ، وإلا فهو كذا". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْخَوَارِي: "حدثت وكيعاً بحديثٍ فعجب، فَقَالَ: مَنْ جاء به؟، قلت: حفص بن غياث. قال: إذا جاء به أَبُو عُمَرَ فَأَيُّ شَيْءٍ نَقُولُ نَحْنُ!". وَقَالَ ابن أبي حاتم: "سُئِلَ أَبِي عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، وَأَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ، فَقَالَ: حفصٌ أتقن وأحفظ من أبي خالد الأحمر". وَقَالَ علي بن الحسين بن حبان: "وجدت في كتاب أبي بخط يده: قال أبو زكريا، يعني: يَحْيَى بن معين: جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه، لم يُخرج كتاباً، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه". وذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل أن حفصاً كان يدلّس. وقال ابن سعد: "كان ثقة، مأموناً، كثير الحديث،

(١) الجرح والتعديل، ت(٧١٧)، (٢/٢١٠). وتاريخ بغداد، ت(٣٣٣٢)، (٧/٣٥٢). وتاريخ الإسلام، ت(٥٥)، (٥/٧٩٢). والميزان، ت(٧٢١)، (١/١٧٨).

(٢) القطان.

يدلس". وقال أبو داود: "كان حفص - بأخرة - دخله نسيان، وكان يحفظ". وقال: "كان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث. قال: سمعت عيسى بن شاذان يقدم حفصًا، وكان بعضهم يقدم أبا معاوية". وقال داود بن رشيد: "كثير الغلط". وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي: "قلت لأبي عبد الله: من أثبت عندك شعبة أو حفص بن غياث؟، يعني في جعفر بن محمد، فقال: ما منهما إلا ثبت، وحفص أكثر رواية، والقليل من شعبة كثير". وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: "كان حفص بن غياث من المحدثين، فذكر له أنه ذكر أن حفصًا كثير الغلط، فقال: لا، ولكن كان لا يحفظ حسنًا، ولكن كان إذا حفظ الحديث فكان، أي: يقوم به حسنًا. قال: وكان لا يردُّ على أحد حرفًا يقول: لو كان قلبك فيه لفهمته. قال ابن عمار: وكان عسرًا في الحديث جدا". وقال: "كان عامة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع". وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره في المشاهير، وقال: "كان يهم في الأحايين". وبين الذهبي أنه حجة، والزيادة منه مقبولة. وقال ابن حجر: "ثقة، فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر". وقال: "من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه... اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش لأنه كان يميز ما صرح به الأعمش بالسماع ويبيِّن ما دلسه، نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال". وذكره الحافظ في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين وقال فيه: "أحد الثقات من أتباع التابعين، وصفه أحمد بن حنبل والدارقطني بالتدليس".

مات في آخر سنة أربع وتسعين ومائة^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة، تغير حفظه قليلاً بأخرة بعد ولايته القضاء، وكتابه صحيح. وهو مقدم على غيره، وهو أثبت أصحاب الأعمش. ومن وصفه بكثرة الغلط فكلامه معارض بكلام غيره، ويحمل هذا على حديثه المتأخر من حفظه. وولايته القضاء كانت لاحتياجه، ولم يثبت عليه بسببها خلل، اللهم إلا تغير الحفظ، ولكنه قد يحصل من أمور كثيرة غيرها، والله أعلم.

٦- الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام القرشي، الأسدي، الحزامي، أبو عثمان، الكبير. روى عن: سعيد المقبري، ويحيى بن سعيد الأنصاري. وعنه: ابن المبارك، وابن وهب، ويحيى القطان. قال أحمد، وابن معين، وابن المديني، وابن سعد، ومصعب الزبيري، وأبو داود، وابن بكير: "ثقة". زاد ابن سعد: "كثير الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال في المشاهير: "من المتقنين وأهل الورع في الدين". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو صدوق". وقال ابن نمير: "لا بأس به جائز".

(١) الجرح والتعديل، ت (٨٠٣)، (١٨٥/٣). وثقات ابن حبان، (٢٠٠/٦). والمشاهير، ت (١٣٧٠)، ص (٢٠٣). وتهذيب الكمال، ت (١٤١٥)، (٥٦/٧). وتهذيب التهذيب، ت (٧٢٥)، (٤١٥/٢). والتقريب، ت (١٤٣٠)، ص (١٧٣). والسير، ت (٦)، (٢٢/٩). وطبقات المدلسين، ت (٩)، ص (٢٠).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "ليس بقوي". وقال يعقوب بن شيبه: "صدوق، في حديثه ضعف". وقال ابن عبد البر: "كان كثير الخطأ ليس بحجة". وخرج أبو عوانة حديثه، والطوسي، وابن حبان، والحاكم. وقال الذهبي: "صدوق". وقال ابن حجر: "صدوق يهم". وقال في موضع: "صدوق". وقال في موضع عنه هو وآخرين: "ثقات". وقال في سند حديث هذا أحد رجاله: "إسناد صحيح".

مات سنة ثلاث وخمسين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة يخطيء. وذلك جمعا بين توثيق الأكثرين، وإثبات الخطأ له من ابن عبد البر، ولعل هذا الخطأ هو الذي دعا البعض لإنزاله عن الثقة، وإن كان ذلك الخطأ مع كثرته لم يعتبره الأكثرون مؤثرا لكونه كان كثير الحديث، والله أعلم.

٧- سعيد المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٨- أبو ثمامة، البزي.

لم أجد فيه إلا قول الذهبي: "مجهول، لا يعرف إلا بهذا الحديث، وفيه نكارة"^(٢). والظاهر أنه هو أبو ثمامة الحنطال المترجم قبل قليل، والخلاصة أنه مجهول الحال كأبي ثمامة كالحنطال.

٩- كعب بن عجرة رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول عند عبد الرزاق.

النظر في الإعلال:

ظهر بعد تخريج الأوجه ودراستها وحال المدار أن الخلاف كان على سعيد بن أبي سعيد المقبري^(٣)، وقد اختلف عنه من أوجه:

فروى ابنُ عجلان الأوجه كلها ما عدا الثامن والتاسع، وشاركه في الوجه الثالث يزيد بن عبد الله بن قسيط، وفي الوجه السادس إسماعيل بن أمية. ومن ثم فقد اتهم ابنُ خزيمة ابنُ عجلان بأنه وهم وخلط^(٤).

وروى الوجه الثامن أبو معشر وابنُ أبي ذئب. وروى الوجه التاسع الضحاك بن عثمان.

ومن ثم فالظاهر أن أقوى هذه الأوجه هو الوجه الثامن فراويه هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب. والخلاصة أنه ثقة، متكلم في حديثه عن الزهري، وقد رمي بالقدر ولم يثبت عليه،

(١) مشاهير علماء الأمصار، ت (١٠٥٧)، ص (١٦٣). وتهذيب الكمال، ت (٢٩٢٢)، (٢٧٢/١٣). والميزان، ت (٣٩٣٨)، (٣٢٤/٢). وإكمال مغلطاي، ت (٢٥٤٥)، (٢٠/٧). وتهذيب التهذيب، ت (٧٧٧)، (٤٤٦/٤). والتقريب، ت (٢٩٧٢)، ص (٢٧٩). وتحفة اللبيب، ت (٧٣٣)، (٤٥٦/١).

(٢) المهذب في اختصار سنن البيهقي، ح (٥٢٢٩)، (١١٥٩/٣).

(٣) شرح مشكل الآثار، (١٩٢/١٤). والإحسان، (٥٢٤/٥). والسنن الكبرى، للبيهقي، (٣٢٦/٣).

(٤) صحيح ابن خزيمة، (٢٢٨/١).

وحدِيثه عن البعض مرسل، وهو من أثبت الناس في سعيد المقبري بعد الليث. وعليه فتترجح روايته لخصوصيته في المقبري.

وقد أخرج هذا الوجه ابن خزيمة في صحيحه، عن مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ، عن ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عن ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، مرفوعاً.
الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من هذا الوجه ضعيف فيه: الرجل من بني سالم، وأبوه، وجدته، لم أعرفهم^(١). وللحديث طريق أخرى غير طريق المقبري، أخرجها ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٢)، عن أَبِي عَرُوبَةَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ مَعْدَانَ الْحَرَّانِيِّ، عن سُلَيْمَانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ. والبيهقي في سننه الكبرى^(٣)، عن أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ بِشْرَانَ، عن أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيِّ، عن الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عن عَمْرِو بْنِ قُسيَطٍ. كليهما: (سليمان بن عبيد الله، وعمرو بن قسيط) عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَحْسَنْتَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجْتَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا تُشَبِّكْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ فَإِنَّكَ فِي صَلَاةٍ. هذا لفظ ابن حبان. وقال البيهقي عقبه: "هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِنْ كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّقِّيُّ هَذَا حَفِظَهُ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ فِي مَا رَوَاهُ مِنْ ذَلِكَ بَعْدُ مُتَابِعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

دراسة طريق ابن حبان في صحيحه:

١- الحسين بن محمد بن مودود، أبو عَرُوبَةَ بْنُ أَبِي مَعْشَرَ، الْحَرَّانِيُّ. ثقة^(٤).

٢- مُحَمَّدُ بْنُ مَعْدَانَ بْنِ عَيْسَى بْنِ مَعْدَانَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَّانِيُّ. ثقة^(٥).

(١) صرح ابن خزيمة عقب الحديث قائلاً: "سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ هُوَ مِنْ بَنِي سَالِمٍ". اهـ، مشيراً بذلك إلى احتمال كونه هو المراد في الإسناد، ولكن يبقى أنه احتمال، ولا يصح هنا؛ لأنه سيترتب عليه خلل في السند، ويكون معناه: سعد بن إسحاق بن كعب، عن أبيه إسحاق، عن جده كعب، عن كعب. ولا يصح هذا. ومن ثم عاد ابن خزيمة، فَخَطَّأَ ابْنَ أَبِي ذُئْبٍ، وجعل الحديث من رواية أبي ثمامة، ولا أرى على تخطئة ابن أبي ذئب دليلاً، وعلى كل حال فحتى على رأي ابن خزيمة سيبقى الحديث ضعيفاً؛ لجهالة حال أبي ثمامة، والله أعلم. ينظر: صحيح ابن خزيمة، (١/٢٢٧).

(٢) ح(٢١٥٠)، (٥/٥٢٤).

(٣) ح(٥٨٨٥)، (٣/٣٢٦).

(٤) تاريخ الإسلام، ت(٣٦١)، (٧/٣٣٩). والسير، ت(٢٨٥)، (١٤/٥١٠). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٣٠١٧)، (٣/٤٤٠).

(٥) ثقات ابن حبان، (٩/١١٣). وتهذيب الكمال، ت(٥٦١٩)، (٢٦/٤٨٢). وإكمال مغلطاي، ت(٤٢٩٩)،

- ٣- سُليمان بن عبيد الله الأنصاري، أبو أيوب الخطاب الرقي. صدوق^(١)
- ٤- عبيد الله بن عمرو، أبو وهب، الرقي. ثقة، مقدم على غيره، وهو راوية زيد بن أبي أنيسة، وأحفظ أصحاب عبد الكريم الجزري^(٢).
- ٥- زيد بن أبي أنيسة، أبو أسامة، الجزري. ثقة^(٣).
- ٦- الحكم بن عتيبة، أبو محمد، الكوفي. ثقة، وروايته عن البعض مرسله، وهو أثبت أصحاب إبراهيم النخعي. وروايته عن مجاهد كتاب إلا ما قال: "سمعت". وتدليسه من المرتبة الثانية^(٤).
- ٧- عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عيسى، الكوفي. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله، وفي سماعه من بعضهم خلاف^(٥).
- ٨- كعب بن عجرة رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم قبل قليل.
- الحكم على الحديث من هذا الطريق:
- الحديث من هذا الطريق حسن، لحال سليمان بن عبيد الله الرقي.
- التعليق على الحديث:

- (١٠/٣٦١). والتقريب، ت(٦٣١١)، ص(٥٠٧).
- (١) ثقات ابن حبان، (٢٧٩/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٦١٩)، (٣٦/١٢). والتقريب، ت(٢٥٩١)، ص(٢٥٣). والمغني، ت(٢٦٠٤)، (٤٠٤/١). وأبو زرة الرازي وكتابه الضعفاء، (٣٧٦/٢). والإحسان ح(٢١٥٠)، (٥٢٤/٥). ومستخرج أبي عوانة، ح(٦٢٤٤)، (١١٩/٤). والضعفاء الكبير، (١٣١/٢).
- (٢) الطبقات الكبير، ت(٤٨٠٢)، (٤٩٠/٩). والجرح والتعديل، ت(١٥٥١)، (٣٢٨/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٧١)، (١٣٦/١٩). والسير، ت(٨٢)، (٣١٠/٨). وإكمال مغلطاي، ت(٣٤٧٣)، (٥٦/٩). والتقريب، ت(٤٣٢٧)، ص(٣٧٣). وتحفة اللبيب، ت(١٠٧٢)، (٥٤٧/١).
- (٣) الطبقات الكبير، ت(٤٧٨٧)، (٤٨٦/٩). ومعرفة الثقات، ت(٥٢٢)، (٣٧٦/١). وثقات ابن حبان، (٣١٥/٦). والضعفاء الكبير، ت(٥١٩)، (٧٤/٢). والجرح والتعديل، ت(٢٥١٧)، (٥٥٦/٣). وتهذيب الكمال، ت(٢٠٨٩)، (١٨/١٠). والسير، ت(٢٢)، (٨٨/٦). والتقريب، ت(٢١١٨)، ص(٢٢٢). وتهذيب التهذيب، ت(٧٢٩)، (٣٩٧/٣). وإكمال مغلطاي، ت(١٧٥٩)، (١٣٣/٥). وتحفة اللبيب، ت(٥٢٠)، (٣٩٥/١).
- (٤) الجرح والتعديل، ت(٥٦٧)، (١٢٣/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٤٣٨)، (١١٤/٧). وتهذيب التهذيب، ت(٧٥٦)، (٤٣٢/٢). وطبقات المدلسين، ص(٣٠)، ت(٤٣). والتقريب، ت(١٤٥٣)، ص(١٧٥). ومراسيل ابن أبي حاتم، ص(٤٨).
- (٥) ثقات ابن حبان، (١٠٠/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٩٤٣)، (٣٧٢/١٧). وتهذيب التهذيب، ت(٥١٥)، (٢٦٠/٦). ومراسيل ابن أبي حاتم، ص(١٢٥). وتحفة التحصيل، ص(٢٠٤). والتقريب، ت(٣٩٩٣)، ص(٣٤٩).

يرشد النبي ﷺ من خرج من بيته عامداً إلى المسجد، أي قاصداً إليه، ألا يُشَبَّكَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، أي لا يُدْخَلَنَّ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، فَإِنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَصْلِيِّ، وَالْحَدِيثُ فِيهِ كَرَاهَةُ التَّشْبِيكِ مِنْ وَقْتِ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ لِلصَّلَاةِ، وَفِيهِ أَنَّهُ يُكْتَبُ لِقَاصِدِ الصَّلَاةِ أَجْرُ الْمُصَلِّيِّ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ.

وقد وفق الشوكاني بين هذا الحديث وما قد يعارضه ظاهراً فقال: "قَدْ عَارَضَ حَدِيثَ الْبَابِ يَعْني

حَدِيثَ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ مَعَ مَا فِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِي تَشْبِيكِهِ ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ بَلْفُظٍ: ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ كَأَنَّه غَضْبَانٌ وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَفِيهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ، وَيُمْكِنُ الْجُمُوعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّ تَشْبِيكَهُ ﷺ فِي حَدِيثِ السَّهْوِ كَانَ لِاشْتِبَاهِ الْحَالِ عَلَيْهِ فِي السَّهْوِ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ وَقَفَ كَأَنَّه غَضْبَانٌ. وَتَشْبِيكَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى وَقَعَ لِقَصْدِ التَّشْبِيهِ لِتَعَاضُدِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، كَمَا أَنَّ الْبُنْيَانَ الْمَشْبُوكَ بَعْضُهُ بَعْضٌ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا. وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّشْبِيكِ لِلْعَبَثِ وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ وَمُقَدَّمَاتِهَا وَلَوْاحِقِهَا مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَشْيِ إِلَيْهِ، أَوْ يَجْمَعُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، يَعْني: صَاحِبَ الْمُتَّقَى، مِنْ أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ لِذَلِكَ نَادِرًا يَرْفَعُ التَّحْرِيمَ وَلَا يَرْفَعُ الْكِرَاهَةَ، وَلَكِنْ يَبْعُدُ أَنْ يَفْعَلَ ﷺ مَا كَانَ مَكْرُوهًا. وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّشْبِيكِ وَرَدَّ بِالْفَاقِظِ خَاصَّةً بِالْأُمَّةِ، وَفِعْلُهُ ﷺ لَا يُعَارِضُ قَوْلَهُ الْخَاصَّ بِهِمْ" (١).

الحديث الثالث والعشرون.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الضَّبِّيُّ البَغْدَادِيُّ بِأَصْبَهَانَ، حَدَّثَنَا مُحَاضِرُ بْنُ المَوْرِّعِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - كَانَ يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِسُورَةِ الأَعْرَافِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهِمَا.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِرسَالٌ وَلَمْ يُجْرَجَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث، ولم يبين موضعها، وسيظهر مراده من خلال الدراسة.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارِ، عن أَحْمَدِ بْنِ يُونُسَ الضَّبِّيِّ، عن مُحَاضِرِ بْنِ المَوْرِّعِ، عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، مرفوعا.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢)، من طريق محاضر، به، بلفظه. وعلقه البيهقي في سننه الكبرى (٣)، عن محاضر، به، بنحوه.

قال الحاكم: "صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِرسَالٌ". وقال ابن خزيمة: "لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ مُحَاضِرَ بْنَ المَوْرِّعِ فِي هَذَا الإِسْنَادِ، قَالَ أَصْحَابُ هِشَامٍ فِي هَذَا الإِسْنَادِ: عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَوْ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ. شَكَ هِشَامٌ... وَهَكَذَا رَوَاهُ وَكَيْعٌ، وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامٍ قَالَا: عَنْ زَيْدِ أَوْ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ"، اهـ. وبين البيهقي أن هذه الرواية ليست الصحيحة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤)، عن عبدة بن سليمان.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، عن مُحَمَّدِ بْنِ العَلَاءِ بْنِ كُرَيْبٍ، عن أَبِي أُسَامَةَ. وعلقه في

صحيحه (٥)، عن وكيع وشعيب بن إسحاق.

(١)المستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٧٨٦)، (٥٦/٢).

(٢)کتاب الصلاة، باب ذکر الدلیل علی أن النبی - ﷺ - إِمَّا كَانَ يَقْرَأُ بِطُولَى الطُّولِيَيْنِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِنَ المَغْرِبِ لَا فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، ح(٥١٧)، (٢٦٠/١).

(٣)کتاب الصلاة، أبواب القراءة، باب مَنْ لَمْ يُضَيِّقِ القِرَاءَةَ فِيهَا [أي المغرب] بِأَكْثَرِ مِمَّا ذَكَرْنَا، ح(٤٠٣٧)، (٥٤٩/٢).

(٤)کتاب الصلاة، باب ما يقرأ في المغرب، ح(٣٦٠٨)، (٢٧٧/٢).

(٥)کتاب الصلاة، باب ذکر الدلیل علی أن النبی - ﷺ - إِمَّا كَانَ يَقْرَأُ بِطُولَى الطُّولِيَيْنِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ

كلهم: (عبدة بن سليمان، وأبي أسامة، ووكيعة، وشعيب بن إسحاق) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، أو أبي أيوب، مرفوعاً، بمثله.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف^(١). وأحمد في مسنده^(٢)، عن محمد بن جعفر. والبخاري في صحيحه^(٣)، عن أبي عاصم.

كلهم: (عبد الرزاق، ومحمد بن جعفر، وأبي عاصم النبيل) عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت، به، بمعناه.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

١- أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن أحمد، الصقار. ثقة. تقدم في الحديث الثامن.

٢- أحمد بن يونس بن المسيب بن زهير بن عمرو الضبي، أبو العباس.

سمع: يعقوب بن إبراهيم الزهري، ومحاضر بن المورع. وعنه: ابن أبي حاتم، ومحمد بن عبد الله الصقار. قال ابن أبي حاتم: "محل الصدق". وقال أبو الشيخ: "قديم فلم يعرفوه وكتبوا في أمره إلى بغداد، فأنثوا عليه ووثقوه، وذكروا أن أباه كان له محل من السلطان". وقال الدارقطني: "ثقة". وفي رواية: "كثير الحديث من الثقات". وقال الذهبي: "الإمام، المحدث، القدوة... من كبار العلماء... مات بأصبهان، وكان من جلة المسندين بها".

توفي سنة ثمان وستين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة كما قال الدارقطني، وهو الظاهر من حاله كما نقل أبو الشيخ، ولذا قدمت كلمة الدارقطني على كلمة ابن أبي حاتم.

٣- محاضر بن المورع، أبو المورع، الهمداني.

روى عن: الأعمش، وهشام بن عروة. وعنه: أحمد بن حنبل، وأحمد بن يونس بن المسيب الضبي. قال أحمد: "سمعت منه أحاديث لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفلاً جداً". وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين، يكتب حديثه". وقال أبو سعيد الخدادي: "لا يُحسن يصدق فكيف يحسن يكذب!، كنا نوقفه على الخطأ في كتابه، فإذا بلغ ذلك الموضع أخطأ!". وقال أبو زرعة، والذهبي: "صدوق". وقال

من المغرب لا في ركعة واحدة، ح(٥١٧)، (٢٦٠/١).

(١) كتاب الصلاة، باب القراءة في المغرب، ح(٢٦٩١)، (١٠٧/٢).

(٢) مسند الأنصار، حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، ح(٢١٦٤١)، (٥٠٤/٣٥).

(٣) كتاب الأذان، باب القراءة في المغرب، ح(٧٦٤)، (١٥٣/١).

(٤) الجرح والتعديل، ت(١٨٣)، (٨١/٢). وطبقات المحدثين بأصبهان، (٥٠/٣). والسير (٢٢٦)، (٥٩٥/١٢).

وسؤالات الحاكم للدارقطني، ت(١)، ص(٨٤). وتاريخ بغداد، ت(٢٩٦٩)، (٤٧٣/٦).

النَّسَائِي: "ليس به بأس". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "قد روى عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر في أحاديثه حديثاً منكراً فأذكره، إذا روى عنه ثقة". وقال الذهبي مرة: "مستقيم الحديث". وقال المزي: "استشهد به البخاري". وقال ابن حجر: "روى له مسلم حديثاً واحداً متابعاً". وقال: "صدوق له أوهام". وقال ابن سعد: "كان ثقة صدوقاً ممتنعاً عن التحديث ثم حدث بعد". وقال ابن قانع: "ثقة". وقال مسلمة: "ثقة مشهور، وكان على رأي أهل الكوفة في النيذ".

مات سنة ست ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق، ولعل من ضعفه نظر إلى ما أخطأ فيه فقط، وأما من وثقه فلم يسبر حديثه، ومن جعله في مرتبة الصدوق فقد سبر أحاديثه، وتبين له أن الخطأ فيها لا ينزله عن رتبة الاحتجاج، وإلا فابن عدي يبين أنه سبر أحاديثه وأنها صالحة مستقيمة.

٤- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، أبو المنذر، المدني.

روى عن: أبيه، والزهري، ووهب بن كيسان. وعنه: أيوب السخيتاني، والثوري.

قال ابن سعد: "كان ثقةً، ثبتاً، كثير الحديث، حجةً". وقال العجلي: "كان ثقةً". وقال يعقوب بن شيبان: "ثبت، ثقة، لم يُنكر عليه شيءٌ إلا بعد ما صار إلى العراق؛ فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أن هشاماً يُسهّل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه، عن أبيه"^(٢). وقال أبو حاتم: "ثقة، إمام في الحديث". وقال ابن حُرَاشٍ: "بَلَعَنِي أَنَّ مَالِكًا نَقَمَ عَلَيَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ حَدِيثَهُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، وَكَانَ لَا يَرْضَاهُ". ثُمَّ قَالَ: "قَدِمَ الْكُوفَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَدِمَةً كَانَ يَقُولُ فِيهَا: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ. وَالثَّانِيَةَ، فَكَانَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ. وَقَدِمَ الثَّلَاثَةَ، فَكَانَ يَقُولُ: أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ"^(٣). وذكره ابن

(١) الجرح والتعديل، ت(١٩٩٦)، (٤٣٧/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٧٩٤)، (٢٥٨/٢٧). وإكمال مغلطاي، ت(٤٤٣٢)، (٨٩/١١). وتهذيب التهذيب، ت(٨١)، (٥١/١٠). وتحفة اللبيب ت(٢٨٢)، (٨١/٢). والعبر، (٢٧٤/١). وديوان الضعفاء، ت(٣٥٤٧)، ص(٣٣٧).

(٢) قال الذهبي في السير: "في حديث العراقيين عن هشام أوهام تُحتمل، كما وقع في حديثهم عن معمر أوهام".
(٣) قال الذهبي: "يعني: يرسل عن أبيه". ثم قال: "الرجل حجة مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطاً وتغيراً؛ فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر، وتنفص حده ذهنه، فليس هو في شيوخه كهُوَ في شبيبته، وما ثم أحد بمعضوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضرب الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في الموطأ، والصحيح، والسني. فقول ابن القطان: "إنه اختلط"، قول مردود مردول، فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم. فهذا شعبة - وهو في الذروة - له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك، رحمه الله عليهم".

حبان في الثقات، وقال: "وَكَانَ حَافِظًا، مَتَقِّنًا، وَرِعًا، فَاضِلًا". وقال الذهبي في الميزان: "حجة، إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبدًا، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطًا، وتغيَّرًا. نَعَم الرجلُ تَغَيَّرَ قليلاً، ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا؟، أهو معصوم من النسيان!، ولما قدم العراق في آخر عمره حدثت بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيع، ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان، وكذا قول عبد الرحمن بن خراش: كان مالك لا يرضاه، نقم عليه حديثه لأهل العراق، قدم الكوفة ثلاث مرات: قدمه كان يقول: حدثني أبي، قال: سمعت عائشة. والثانية فكان يقول: أخبرني أبي، عن عائشة. وقدام الثالثة فكان يقول: أبي، عن عائشة، يعني: يرسل عن أبيه". اهـ. وذكر ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين، وقال: تابعي صغير، مشهور، ذكره بذلك^(١) أبو الحسن القطان^(٢)، وأنكره الذهبي، وابن القطان^(٣)، فإن الحكاية المشهورة عنه أنه قدم العراق ثلاث مرات، ففي الأولى حدث عن أبيه فصرح بسماعه، وفي الثانية حدث بالكثير فلم يصرح بالقصة، وهي تقتضي أنه حدث عنه بما لم يسمعه منه، وهذا هو التدليس". وقال في التقريب: "ثقة، فقيه، ربما دلّس". وقال الدارمي: "قلت ليحيى بن معين: هشام بن عروة أحب إليك، عن أبيه، أو الزهري عنه؟، فقال: كليهما، ولم يفضل".

مات ببغداد، واختلّفوا في سنة وفاته، فقيل: "سنة ١٤٥ هـ"، وقيل: "سنة ١٤٦ هـ". ولا خلاف، فلعله مات في أواخر الأولى وأوائل الثانية^(٤). وخلاصة حاله أنه ثقة، أرسل عن البعض. وما قيل في تدليسه لأهل العراق فهو نادر جدًا لا يُعتَبَرُ به، ولذا ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى.

(١) يعني: بالتدليس.

(٢) هو ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبد الملك.

(٣) لعله الإمام يحيى بن سعيد القطان، فهو أحد الرواة عن هشام، ولا يقال: "إن ابن حجر قال: وابن القطان، ولم يقل: ويحيى القطان"، لأنني سأجيب بأن ابن حجر يُسمي يحيى القطان بابن القطان كما في ترجمة حجاج بن أرطاة في المرتبة الرابعة من طبقات المدلسين، حيث قال هناك: "وممن أطلق عليه التدليس: ابن المبارك، ويحيى بن القطان، ويحيى بن معين، وأحمد...". اهـ. فانظر كيف قال: "ابن القطان"، ولأننا لو قلنا بأنه ابن القطان الفاسي لحدث تعارض بين شطري الجملة، والله أعلم. ينظر: طبقات المدلسين، ت(١١٨)، ص(٤٩).

(٤) الطبقات الكبير، ت(٤٢٨٠)، (٣٢٣/٩). ومعرفة الثقات، ت(١٩٠٦)، (٣٣٢/٢). والجرح والتعديل، ت(٢٤٩)، (٦٣/٩). وثقات ابن حبان، (٥٠٢/٥). وتهذيب الكمال، ت(٦٥٨٥)، (٢٣٢/٣٠). وتذكرة الحفاظ، ت(١٣٨)، (١٤٤/١). والسير، ت(١٢)، (٣٤/٦). وميزان الاعتدال، ت(٩٢٣٣)، (٣٠١/٤). وطبقات المدلسين، ت(٣٠)، ص(٢٦). والتقريب، ت(٧٣٠٢)، ص(٥٧٣). وتحفة التحصيل، ص(٣٣٢).

٧- عُروَة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي، أبو عبد الله، القرشي.

روى عن: أبيه، وخالته عائشة، وأمه أسماء رضي الله عنها. وعنه: الزهري، وابناه: هشام، ويحيى.

قال الواقدي: "كان ثقة، كثير الحديث، فقيها، عالما، مأمونا، ثبتا". وقال العجلي، وابن حجر: "ثقة".

توفي سنة أربع وتسعين^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة، وروايته عن البعض مرسلة.

٦- زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوزان بن عمرو، الأنصاري، النجاري رضي الله عنه.

روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبي بكر، وعمر بن الخطاب، وعثمان رضي الله عنه. وعنه: سعيد بن المسيب، وطاوس.

قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهو ابن إحدى عشرة سنة، وكان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال الشعبي: "غلب زيد بن ثابت الناس على اثنين: الفرائض، والقرآن". وقال ابن حجر: "صحابي

مشهور".

توفي سنة خمس وأربعين^(٢). والخلاصة أنه أحد كتاب الوحي من الصحابة الكرام رضي الله عنهم.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد فيه علة الإرسال بين عروة بن الزبير وزيد بن ثابت، فقد قال العلامي: "وذكره ابن

المديني فيمن لم يثبت له لقاء زيد بن ثابت"^(٣).

ولكن الظاهر أن المشكلة ليست هنا، بل هناك مشكلة أخرى أدت إلى ظهور هذه العلة، وبيان ذلك

أن محاضر بن المورع خالف جميع أصحاب هشام، حيث روه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زيد بن

ثابت أو أبي أيوب، مرفوعا. وتفرد محاضر فرواه عن هشام، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، مرفوعا.

والراجح بلا شك هو رواية الجماعة، فمحاضر صدوق. وقد خالفه أربعة، ومنهم:

١- عبدة بن سليمان، الكلابي. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- وكيع. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

وعليه فالراجح هو رواية الحديث عن هشام بالشك.

(١) التاريخ الكبير، ت(١٣٨)، (٣١/٧). والطبقات الكبير، ت(١٥٥٤)، (١٧٧/٧). ومعرفة الثقات،

ت(١٢٢٩)، (١٣٣/٢). والجرح والتعديل، ت(٢٢٠٧)، (٣٩٥/٦). وثقات ابن حبان، (١٩٤/٥). وتهذيب

الكمال، ت(٣٩٠٥)، (١١/٢٠). وتاريخ الإسلام، ت(١٤٤)، (١١٣٩/٢). والتقريب، ت(٤٥٦١)، ص(٣٨٩).

وتحفة التحصيل، ص(٢٢٦).

(٢) الاستيعاب، ت(٨٤٠)، (٥٣٧/٢). وتهذيب الكمال، ت(٢٠٩١)، (٢٤/١٠). والتقريب، ت(٢١٢٠)،

ص(٢٢٢).

(٣) جامع التحصيل، ت(٥١٥)، ص(٢٣٦).

وهناك طريق أخرى للحديث أخرجها عبد الرزاق وأحمد والبخاري كما سبق عند التخريج من رواية ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مُليكة، عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت. وهذه الطريق تُبين أن الراجح في رواية هشام بن عروة هو روايته عن أبي أيوب الأنصاري، وذلك لأن الرواية الصحيحة عن عروة بن الزبير جاءت فيها واسطة بينه وبين زيد بن ثابت هي مروان بن الحكم، ومن ثم تكون العلة التي أشار إليها الإمام الحاكم جاءت عن طريق الخطأ في رواية الحديث من محاضر بن المورع، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من الوجه الراجح عن هشام بن عمار، والذي أخرج ابن أبي شيبة صحيح، فرواته هم:

- ١- عبدة بن سليمان، الكلبي. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٢- هشام بن عروة. ثقة، أرسل عن البعض. وقد تقدم قبل قليل.
- ٣- عروة بن الزبير. ثقة، روايته عن البعض مرسله. وقد تقدم قبل قليل.
- ٤- زيد بن ثابت أو أبو أيوب، وقد تبين من رواية البخاري وغيره أن الصواب بالنسبة لهذا الشك هو أبو أيوب، وهو
- ٥- خالد بن زيد بن كليب، أبو أيوب الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه ^(١). والخلاصة أنه من كبار الصحابة رضي الله عنهم.

التعليق على الحديث:

قال ابن الملك: "قرأ رسول الله ﷺ في صلاة المغرب سورة الأعراف، فَرَقَهَا في ركعتين؛ أي: قرأ بعضها في ركعة وبعضها الآخر في أخرى، وذلك يَحْتَمِلُ أنه ﷺ قرأ قليلاً منها في الركعة الأولى، فأدرك بذلك الركعة في الوقت، ثم قرأ باقيها في الثانية، ولا بأس بوقوع الثانية خارجةً منه. أو أطلق الراوي سورة الأعراف وأراد بعضها، هذا إن قلنا: إن وقت المغرب مضيق، وإلا كان ذلك لبيان الجواز واتساع الوقت، كما قال به قوم" ^(٢). اهـ، وما ذكره ابن الملك عليه في بعضه اعتراضات والمسألة بسطها القاري في مرقاة المفاتيح، والله أعلم ^(٣).

(١) الاستيعاب، ت (٦٠٠)، (٤٢٤/٢). وتهذيب الكمال، ت (١٦١٢)، (٦٦/٨). والتقريب، ت (١٦٣٣)، ص (١٨٨).

(٢) شرح المصابيح، (٥٠٥/١)، بتصرف.

(٣) مرقاة المفاتيح، (٥٢٩/٢). وتحفة الأحوزي، (٦١٥/١).

الحديث الرابع والعشرون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنُ عَيْسَى الْحَافِظُ الْمُزَكِّيُّ بِالطَّائِبَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْمَدِينَةَ كَثِيرَةُ الْهُوَامِّ وَالسَّبَاعِ، قَالَ: تَسْمَعُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَحَيَّ هَلَا^(١).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَمُتَّجِرًا، إِنْ كَانَ ابْنُ عَابِسٍ سَمِعَ مِنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الانقطاع في الحديث بين عبد الرحمن بن عابس وابن أم مكتوم.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن منصور بن عيسى، عن محمد بن إسحاق، عن علي بن سهل، عن زيد بن أبي الزرقاء، عن سفیان، عن عبد الرحمن بن عابس، عن ابن أم مكتوم، مرفوعا. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٣)، عن أبي أسامة.

(١) قال الخطابي: "قوله: حَيَّ هَلَا، كلمة حث واستعجال، قال لبيد: ولقد تسمع صوتي حيَّ هل". وقال ابن منظور: "الهامة: الدابة... الميم مشددة... والهوام: ما كان من خشاش الأرض نحو العقارب وما أشبهها، الواحدة هامة.. ولا يقع هذا الاسم إلا على المخوف من الأحناس... وقال شمر: ... والهوام: الحيات وكل ذي سم يقتل سمه، وأما ما لا يقتل ويسم فهو السوام، مشددة الميم، لأنها تسم ولا تبلغ أن تقتل مثل الزنبور والعقرب وأشباهاها، قال: ومنها القوام، وهي أمثال القناذ والفار واليرابيع والخنافس، فهذه ليست بهوام ولا سوام، والواحدة من هذه كلها هامة وسامة وقامة. وقال ابن بزرج: الهامة الحية والسامة العقرب. يقال للحية: قد همت الرجل، والعقرب: قد سمته، وتقع الهامة على غير ذوات السم القاتل...". اهـ. وقال أيضا: "السبع: يقع على ما له ناب من السباع ويعدو على الناس والدواب فيفتنرستها مثل الأسد والذئب والثمر والفهد وما أشبهها؛ والثعلب، وإن كان له ناب، فإنه ليس بسبع لأنه لا يعدو على صغار الموشى ولا يئيب في شيء من الحيوان، وكذلك الضبع لا تعد من السباع العادية، ولذلك وردت السنة بإباحة لحمها، وبأنها تجزى إذا أصيبت في الحرم أو أصابها المحرم، وأما الوعور وهو ابن آوى فهو سبع خبيث، ولحمه حرام لأنه من جنس الذئب إلا أنه أصغر جرما وأضعف بدنا؛ هذا قول الأزهرى، وقال غيره: السبع من البهائم العادية ما كان ذا مخلب... وسباع الطير التي تصيد". معالم السنن، (١/١٦٠). ولسان العرب، (٨/١٤٧) و(١٢/٦٢١).

(٢) المستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٨٢١)، (٢/٧٤).

(٣) كتاب الصلاة، باب من قال: إذا سمع المنادي فليجب، ح(٣٤٨٩)، (٢/٢٥٦).

وأخرجه أبو داود في سننه^(١). والنسائي في سننه الكبرى^(٢)، كلاهما عن هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، عن أبيه.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٣)، عن علي بن سهل الرَّمْلِيِّ، عن زيد بن أبي الزرقاء. وأخرجه النسائي في سننه الكبرى^(٤)، عن عبد الله بن محمد بن إسحاق، عن قاسم بن يزيد. وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى^(٥)، عن الحاكم، عن أحمد بن إسحاق الفقيه، عن علي بن عبد العزيز، عن محمد بن عمارة الموصلي، عن قاسم بن يزيد الجرمي.

ثلاثتهم: (أبي أسامة حماد بن أسامة، وزيد بن أبي الزرقاء، وقاسم بن يزيد)، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن عابس، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ابن أم مكتوم، مرفوعاً، بمثله، إلا رواية ابن أبي شيبة وأبي داود فبنحوه. وقال أبو داود: "كذا رواه القاسم الجرمي، عن سفيان، ليس في حديثه: حيّ هلاً".

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن منصور بن عيسى، أبو حامد، المزني، الطوسي، الفقيه الشافعي.

سمع: عبد الله بن شيرويه، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة. وعنه: الحاكم.

قال الحاكم: "الفقيه الأديب، ورد نيسابور مرات، وقلّ من رأيت من المشايخ أجمع منه، أكثر عن أهل خراسان، وجمع الأبواب والشيخ، وكان يفي بالمذاكرة، ولقد سمعت أبا النضر الفقيه يقول: ما رأيت في كورتنا هذه - يعني: الطابران - مثل أحمد بن منصور بن عيسى، وكان مُزَكِّي الناحية، ولقد وردت طوس، وأبو أحمد الحافظ بها على القضاء، فسمعتة يقول: إني لأتجح بأحمد بن منصور أن يكون رجوعي في السؤال عن الشيخ إليه". وقال الذهبي: "الشيخ الإمام الحافظ الناقد الأديب، بالغ الحاكم في تعظيمه". وقال السيوطي: "الإمام الحافظ الثقة". وأخرج له الحاكم مصححاً سند حديثه.

مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة^(٦). والخلاصة أنه ثقة كما قال السيوطي، ويؤيده وصفه بالمزكي،

والرجوع إليه في السؤال عن الشيخ.

(١) كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة، ح(٥٥٣)، (٤١٥/١).

(٢) كتاب المساجد، باب المحافظة على الصلوات الخمس حيث يُنادى بهن، ح(٩٢٦)، (٤٤٧/١).

(٣) كتاب الإمامة في الصلاة، باب أمر العُمَيَّان بِشُهُودِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، ح(١٤٧٨)، (٣٦٧/٢).

(٤) كتاب المساجد، باب المحافظة على الصلوات الخمس حيث يُنادى بهن، ح(٩٢٦)، (٤٤٧/١).

(٥) كتاب الصلاة، باب ما جاء من التشديد في ترك الجماعة، ح(٤٩٥٠)، (٨٢/٣).

(٦) تاريخ الإسلام، ت(١٧٢)، (٨١٨/٧). وطبقات الحفاظ، للذهبي، ت(٨٧٤)، (٩١١/٣). والسير، ت(٣١٤)،

(٥٣٦/١٥). وطبقات الحفاظ، للسيوطي، ت(٨٤٣)، ص(٣٧٢). والروض الباسم، ت(٢٠٩)، (٣٣٤/١).

٢- محمد بن إسحاق بن خزيمة. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٣- علي بن سهل بن قادم، أبو الحسن الرَّمْلِي.

رَوَى عَنْ: مروان بن معاوية الفزاري، والوليد بن مسلم. وَعَنْ: أبو داود، وأبو حاتم، وابن خزيمة.

قال أَبُو حاتم، وابن حجر: "صدوق". وَقَالَ النَّسَائِي: "ثقة". وقال الحاكم: "كان محدث أهل الرملة وحافظهم". وقال الذهبي: "الحجة".

مات سنة إحدى وستين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة كما قال النسائي، ولم أرَ لِمَنْ أنزله عنها حجة، خاصة وقد روى عنه أبو داود، وهو ممن قيل: "إنه لا يروي إلا عن ثقة".

٤- زَيْدُ بن أَبِي الزرقاء، واسمه: يَزِيدُ التَّغْلِبِيُّ، الموصلي، أبو مُحَمَّد.

رَوَى عَنْ: الثوري، وشريك. وَعَنْ: علي بن سهل الرملي، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي.

قال ابن مَعِين، وأحمد بن صالح: "ليس به بأس". وقال أحمد: "صالح، ليس به بأس". وذكره ابن جَبَّان في الثقات، وَقَالَ: "يُغْرِبُ". وقال أبو حاتم، والخليلي، وابن معين في رواية، وصفوان بن صالح الدمشقي، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: "كان رجلاً صالحاً فاضلاً". وقال الذهبي: "صدوق". وقال أحمد بن أبي رافع: "كان زيد يُلقب ما في الحديث من غلط وشك ويحدث بما لا شك فيه".

توفي سنة أربع وتسعين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة يُغْرِبُ. وذلك جمعاً بين قول مَنْ وثقه مطلقاً، ومن أنزله عن الثقة.

٥- سُفْيَانُ بنُ سَعِيدٍ، أبو عبد الله، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عابس بن ربيعة، النخعي، الكوفي.

رَوَى عَنْ: عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وعبد الرحمن بن أبي ليلي. وَعَنْ: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج.

قال ابن مَعِين، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم، والنَّسَائِي، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". وقال ابن خلفون:

"وثقه ابن نمير، وابن وضاح". وقال أبو زرعة ابن العراقي في حديثه عن ابن أم مكتوم: "وعدم سَمَاعِهِ مِنْهُ مَقْطُوعٌ بِهِ".

(١) الجرح والتعديل، ت(١٠٣٩)، (١٨٩/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٠٧٧)، (٤٥٤/٢٠). والتقريب،

ت(٤٧٤١)، ص(٤٠٢). والسير، ت(٨٥)، (٢٤١/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٥٥٢)، (٣٢٩/٧).

(٢) المعرفة والتاريخ، (٤٦١/٢). وتهذيب الكمال، ت(٢١٠٩)، (٧٠/١٠). وإكمال مغلطاي، ت(١٧٧٦)،

(١٥٨/٥). وتهذيب التهذيب، ت(٧٥٤)، (٤١٣/٣). والتقريب، ت(٢١٣٨)، ص(٢٢٣). وميزان الاعتدال،

ت(٣٠٠٨)، (١٠٣/٢).

مات سنة تسع عشرة ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٧-عمرو بن زائدة، ويُقال: "عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم بن رُوَاحَةَ"، ويُقال: "عبد الله"، ويقال: غير ذلك، والأول أكثر وأشهر، القرشي العامري المعروف بابن أم مكتوم الأعمى مؤذن النبي ﷺ. وهو ابن خال خديجة بنت خويلد أم المؤمنين، واسم أمه أم مكتوم عاتكة بنت عبد الله. هاجر إلى المدينة قبل مقدم النبي ﷺ.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ. وَعَنْهُ: عبد الله بن شداد بن الهاد، وعبد الرحمن بن أبي ليلى.

مات في آخر خلافة عمر ﷺ^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل، مؤذن النبي ﷺ.

النظر في الإعلال:

الحديث بهذا الإسناد متحققة فيه العلة التي أشار إليها الحاكم، وهي عدم سماع ابن عباس من ابن أم مكتوم ﷺ، فقد سبق في ترجمة عبد الرحمن بن عباس عن أبي زرعة ابن العراقي أن عدم سماع ابن عباس من ابن أم مكتوم مقطوعٌ به، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر^(٣).

ولكن الظاهر أن هذا الإسناد الذي نقله الحاكم فيه خلل، فقد سقط منه عبد الرحمن بن أبي ليلى بين عبد الرحمن بن عباس، وابن أم مكتوم، ويظهر ذلك من خلال التخريج السابق حيث إن ابن أبي شيبة، وأبا داود، والنسائي، وابن خزيمة، والبيهقي أخرجوا الحديث من طرق، عن حماد بن أسامة، وزيد بن أبي الزرقاء، وقاسم بن يزيد، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن عابس، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ابن أم مكتوم، مرفوعاً.

والحاكم أصلاً أخرج الحديث من طريق ابن خزيمة، والحديث عند ابن خزيمة بذكر ابن أبي ليلى. وقد أخرج البيهقي الحديث عن الحاكم نفسه من طريق أخرى إلى سفيان بذكر ابن أبي ليلى، ومن ثم فلا شك في سقوط ابن أبي ليلى من رواية الحاكم، وهذا ما حكم به ابن حجر، رحمه الله^(٤).

دراسة إسناد الحديث عند ابن خزيمة من الطريق الصحيحة:

(١) الجرح والتعديل، ت(١٢٧٤)، (٢٦٩/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٨٦٠)، (١٩٣/١٧). وتهذيب التهذيب، ت(٤٠٩)، (٢٠١/٦). والتقريب، ت(٣٩٠٧)، ص(٤٤٣). والكاشف، ت(٣٢٢٩)، (٦٣٢/١). وتحفة التحصيل، ص(١٩٩).

(٢) الاستيعاب، ت(١٦٦٩)، (٩٩٧/٣). وتهذيب الكمال، ت(٤٣٦٧)، (٢٦/٢٢). والتقريب، ت(٥٠٣١)، ص(٤٢١).

(٣) إتحاف المهرة، ح(١٣٤٤٣)، (٥٧٢/١٠).

(٤) إتحاف المهرة، ح(١٣٤٤٣)، (٥٧٢/١٠).

- ١- علي بن سهل بن قادم، الرملي. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ٢- زيد بن أبي الزرقاء، الموصلبي. ثقة، يغرب. تقدم قبل قليل.
- ٣- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم في الحديث الثاني.
- ٤- عبد الرحمن بن عابس بن ربيعة، النخعي. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ٥- عبد الرحمن بن أبي ليلى. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله، وفي سماعه من بعضهم خلاف. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
- ٦- ابن أم مكتوم رضي الله عنه. صحابي جليل، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم قبل قليل.

الحكم على الحديث من هذا الطريق:

الحديث فيه نفس العلة السابقة، حيث إن سماع ابن أبي ليلى من ابن أم مكتوم فيه نظر، فقد قال أبو زرعة ابن العراقي: "وَبِي سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ رِوَايَتُهُ عَنِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: وَسِنَّهُ لَا يَقْضِي لَهُ السَّمَاعُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ وَلَدَ لَسْتِ بَقِيْنٍ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ"^(١). وقال ابن حجر: "لم يسمع منه ابن عابس، ولا ابن أبي ليلى، ولا أبو زرعة، قاله ابن معين. والمعتمد في اتصال هذا الإسناد رواية عبد الله بن شداد، عنه"^(٢). قلت: الحديث الذي في سنن أبي داود هو حديثنا، وقد أخرجه ابن أبي شيبة، والنسائي، وابن خزيمة، والبيهقي، كما سبق.

ومن ثم فأبو زرعة ابن العراقي، وابن حجر، وقبلهما ابن القطان الفاسي^(٣) يقولون بانقطاع هذه الرواية. ولكن الأئمة أخرجوا الحديث، ولم يتكلم عليه أحد بتلك العلة، وقد ترجم المزي لابن أم مكتوم، وذكر رواية ابن أبي ليلى عنه ولم يُشر إلى الإرسال^(٤)، وذلك لأن الأمر يحتملُ سماع ابن أبي ليلى من ابن أم مكتوم، فابن أم مكتوم مات بعد القادسية في خلافة عمر رضي الله عنه^(٥)، ولما سُئِلَ أَبُو حَاتِمٍ عَنْ سَمَاعِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى مِنْ بَلَالٍ قَالَ: "كَانَ بَلَالٌ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ قَدِيمًا، فَإِنْ كَانَ رَأَاهُ كَانَ صَغِيرًا؛ فَإِنَّهُ وُلِدَ فِي بَعْضِ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَيُرْوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُدْخِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

(١) تحفة التحصيل، ص (١٩٩ و ٢٠٦).

(٢) إتحاف المهرة، ح (١٣٤٤٣)، (١٠/٥٧٢).

(٣) بيان الوهم، (٢/٥٥٢).

(٤) تهذيب الكمال، (٢٢/٢٧).

(٥) ثقات ابن حبان، (٣/٢١٥).

عُمَرَ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَبَعْضُهُمْ يُدْخِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَرَ كَعَبِ بْنِ عُجْرَةَ" (١). اهـ. وبلال مات سنة عشرين، وقيل: في طاعون عمواس، سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة (٢).

ومن ثم، فما دام أن أبا حاتم استبعد سماعه، وأجاز احتمال رؤيته، فيقال مثله في حق ابن أم مكتوم، بل يُستبعد الأمران: الرؤية والسماع معاً، وذلك لوفاة ابن أم مكتوم قبل بلال، فالقاديسية كانت نهاية سنة خمس عشرة، وبداية سنة ست عشرة (٣)، وعلى ما نُقل من ولادة ابن أبي ليلى قبل وفاة عمر رضي الله عنه (٤)، بست سنوات (٥) يكون ابن أم مكتوم مات قبل ولادة ابن أبي ليلى، ويظهر أن ما ذكره ابن القطان ومن معه هو الظاهر الراجح.

وما نقله العيني (٦) من اعتراضٍ على ابن القطان لا يقوى، وكذا ما صرح به الطحاوي (٧)، والله أعلم.

وللحديث طريق أشار إليها ابن حجر مبيناً خُلُوقها من تلك العلة فقال: "والمعتمد في اتصال هذا

الإسناد رواية عبد الله بن شداد، عنه" (٨). اهـ.

قلت: هذه الطريق أخرجها الإمام أحمد في مسنده (٩)، فقال: "حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ،

يَعْنِي: ابْنَ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْحُصَيْنُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، عَنِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ -

أَتَى الْمَسْجِدَ فَرَأَى فِي الْقَوْمِ رِقَّةً، فَقَالَ: إِنِّي لَأَهْمُّ أَنْ أَجْعَلَ لِلنَّاسِ إِمَامًا، ثُمَّ أَخْرَجَ فَلَا أَقْدِرُ عَلَى إِنْسَانٍ

يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَحْرَقْتُهُ عَلَيْهِ. فَقَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ

نَخْلًا، وَشَجَرًا، وَلَا أَقْدِرُ عَلَى قَائِدٍ كُلِّ سَاعَةٍ، أَيَسْعُنِي أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟ قَالَ: أَسْمَعُ الْإِقَامَةَ؟ قَالَ:

نَعَمْ، قَالَ: فَأَتَاهَا".

دراسة إسناد هذا الطريق:

(١) مراسيل ابن أبي حاتم، ص (١٢٦).

(٢) تهذيب الكمال، (٢٩٠/٤).

(٣) تهذيب الكمال، (٣٧٣/٢٢). وتاريخ الإسلام، (٨٤/٢).

(٤) كانت وفاته سنة ثلاث وعشرين. ينظر: تهذيب الكمال، (٣١٧/٢١).

(٥) تحفة التحصيل، ص (٢٠٦).

(٦) عمدة القاري، (١٦٢/٥).

(٧) شرح مشكل الآثار، (٨٦/١٣).

(٨) إتحاف المهرة، ح (١٣٤٤٣)، (٥٧٢/١٠).

(٩) مسند المكين، حديث عمرو ابن أم مكتوم رضي الله عنه، ح (١٥٤٩١)، (٢٤٥/٢٤).

١- عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه^(١).

٢- عبد العزيز بن مسلم، القَسْمَلِيُّ. ثقة ربما وهم. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- حصين بن عبد الرحمن، السلمي. ثقة، مقدم على غيره، تغير حفظه في الآخر، وهشيم بن بشير أعلم الناس بحديثه^(٢).

٥- عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي، أبو الوليد المدني. من كبار التابعين الثقات^(٣).

٦- ابن أم مكتوم رضي الله عنه. صحابي جليل، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم قريبا.

الحكم على هذا الطريق:

الحديث بهذا الإسناد صحيح، غير أننا لا نعرف هل كان سماع عبد العزيز بن مسلم من حصين بن عبد الرحمن قبل التغير أم بعده؟، ومن ثم فهذه علة تمنع التصحيح، ولكن يشهد لحديث ابن أم مكتوم حديث أبي هريرة عند مسلم في صحيحه^(٤)، ونصه: "أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ أَعْمَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَفُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ، فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى، دَعَاهُ، فَقَالَ: هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَجِبْ". اهـ.

ولا يقال: "إن حديث ابن أم مكتوم فيه سبب آخر، وهو كون المدينة كثير الهوام والسباع، ومن ثم يكون متنا الحديثين مختلفين فلا يشهد أحدهما للآخر"، لا يقال هذا؛ لأن حديث أبي هريرة وحديث ابن أم مكتوم ذكرا في حال رجل من الصحابة أعمى، فالغالب أنه ابن أم مكتوم، وحتى لو لم يكن هو فالعلة واحدة، وهي تحقق الضرر للأعمى في إتيانه المسجد بدون قائد، سواء كانت المدينة كثيرة الهوام والسباع، أو خالية منها؛ لأنه إن وجدت الهوام تحقق الضرر، وإن لم توجد تحقق أيضا من جهة كون الأعمى لا بد أن

(١) ثقات ابن حبان، (٤١٤/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٤٣١)، (٩٩/١٨). وتاريخ الإسلام، ت(٢٤١)، (١١١/٥). وتهذيب التهذيب، ت(٦٢٩)، (٣٢٧/٦). وتحفة اللبيب، ت(١٠٠١)، (٥٢٧/١).

(٢) ثقات العجلي، ت(٣١٧)، (٣٠٥/١). وتهذيب الكمال، ت(١٣٥٨)، (٥١٩/٦). ونهاية الاغتباط، ت(٢٦)، ت(٢٦)، ص(٨٨). والسير، ت(١٨٦)، (٤٢٢/٥). وتهذيب التهذيب، ت(٦٥٩)، (٣٨١/٢). وهدي الساري، ص(٣٩٨). وتحفة اللبيب، ت(٣٥٠)، (٣٥٣/١). والكواكب النيرات، ت(١٤)، ص(١٢٦).

(٣) تاريخ دمشق، ت(٣٣٤٠)، (١٤٠/٢٩). وتهذيب الكمال، ت(٣٣٣٠)، (٨١/١٥). وتحفة اللبيب، ت(٨٣٥)، (٤٨١/١). وإكمال مغلطاي، ت(٢٩٨٤)، (٣٩٩/٧). والكاشف، ت(٢٧٧٥)، (٥٦١/١). وتحفة التحصيل، ص(١٧٨).

(٤) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب يَجِبُ إِثْبَانُ الْمَسْجِدِ عَلَى مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ، ح(٦٥٣/٢٥٥)، (٤٥٢/١).

يتضرر بمسيره بدون قائد، لعله يقع في حفرة أو يصطدم بجدار أو غير هذا، ومن ثم فكلا الحديثين يشهد للآخر، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يخبر ابن أم مكتوم بكثرة الهوام أي المؤذيات من العقارب والحيات والسباع كالذئب أو الكلاب، فلما كان يسمع الأذان لم يرخص له رسول الله ﷺ في ترك الجماعة في المسجد.

قال النووي: "في هذا الحديث دلالة لمن قال: الجماعة فرض عين، وأجاب الجمهور عنه بأنه سأل: هل له رخصة في أن يصلّي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذره، قيل: لا. ويؤيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين، وأما ترخيصه له ثم رده وقوله: فأجب، فيحتمل أنه بوحى نزل في الحال، ويحتمل أنه تعيّر اجتهاده ﷺ إذا قلنا بالصحيح، وقول الأكثرين: إنه يجوز له الاجتهاد، ويحتمل أنه رخص له أولاً، وأراد أنه لا يجب عليك الحضور، إما للعذر وإما لأن فرض الكفاية حاصل بحضور غيره، وإما للأمرين، ثم ندبه إلى الأفضل فقال: الأفضل لك والأعظم لأجرك أن تجيب وتحضر فأجب". اهـ.

وقد اختلف الفقهاء في حضور الجماعة بين كونها سنة مؤكدة أو فرضاً على الكفاية أو فرضاً على الأعيان ما لم يكن هناك عذر، على مذاهب مبسطة بأدلتها في مظانها، والله أعلم^(١).

(١) شرح أبي داود، للعيني، (٢٧/٣). وسنن النسائي بشرح السيوطي، (١٠٩/٢). والحاوي الكبير، (٢٩٧/٢). والاستنكار، (٣١٦/٥). والمجموع، (٨٧/٤).

الحديث الخامس والعشرون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ."

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَمَمْ يُحَرِّجَاهُ، وَأُظُنُّ أَنَّهُ لِحِلَافٍ فِيهِ عَلَى قَتَادَةَ. أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ يَعْقُوبَ الْعَدْلُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ حَائِضٍ (١) إِلَّا بِخِمَارٍ (٢).

دراسة الحديث:

أشار الحاكم إلى علة الخلاف (٣) على قتادة بالوصل والإرسال مع إبدال راو بغيره، وأنه اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن صفية بنت الحارث، عن عائشة، موصولاً.

الوجه الثاني: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، مرسلاً.

تخريج الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن صفية بنت الحارث، عن عائشة،

موصولاً:

أخرجه الحاكم كما هنا، عن عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عن حَجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، به.

وأخرجه أبو داود في سننه (٤)، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عن حَجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ. وأخرجه ابن خزيمة في

صحيحه (٥)، عن هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبِي الْوَلِيدِ، وَالْحَجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦)، عن يحيى بن آدم.

(١) قال الخطابي: "يريد بالحائض المرأة التي قد بلغت سن الحيض، ولم يرد به المرأة التي هي في أيام

حيضها؛ فإن الحائض لا تصلي بوجه". معالم السنن، (١/١٨٠).

(٢) المستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٨٣٦)، (٢/٨٣).

(٣) تلخيص الحبير، (١/٥٠٥).

(٤) كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بغير خمار، ح(٦٤١)، (١/٤٧٨).

(٥) كتاب الصلاة، باب نفي قبول صلاة الحرة المدركة بغير خمار، ح(٧٧٥)، (١/٣٨٠).

(٦) كتاب الصلاة، ح(٦٢٧٦)، (٣/١٢٦).

وأخرجه ابن راهويه في مسنده^(١)، عن عبد الصمد بن عبد الوارث.
 وأخرجه الترمذي في سننه^(٢)، عن هناد، عن قبيصة.
 وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٣)، عن أبي خليفة، عن أبي الوليد الطيالسي.
 كلهم: (حجاج، ويحيى، وعبد الصمد، وقبيصة، وأبي الوليد) عن حماد بن سلمة، عن قتادة، به، بمثله.
 وقال الترمذي: "وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ".

تخريج الوجه الثاني: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، مرسلًا:
 أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن الحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عن عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ، عن سَعِيدٍ، عن قتادة، به.
 وعلقه أبو داود في سننه^(٤)، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به، بمثله.
 دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- عَلِيُّ بْنُ حَمَّشَادٍ بْنِ سَخْتُوَيْهِ بْنِ نَصْرٍ، أَبُو الْحَسَنِ، النَّيْسَابُورِيُّ، الْعَدْلُ. واسمُ حَمَّشَادٍ مُحَمَّدٌ. وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانَ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ. وَرَوَى عَنْ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَكِيزِلٍ، وَعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَعَنْهُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمِ.

قال أبو أحمد الحاكم: "ما رأيتُ في مشايخنا أثبتَ في الرواية والتصنيفِ من عليِّ بنِ حَمَّشَادٍ". وقال الحاكم: "كان من أتقنِ مشايخنا، وأكثرهم تصنيفًا". وأخرج له في المستدرک، ووصفه بالعدل. وقال عن حديثه: "صحيحٌ على شرطِ الشَّيْخَيْنِ، وَرَوَاهُ عَنْ أَحْرِهِمْ ثِقَاتٌ أَثْبَاتٌ". وقال الذهبي: "العدل، الثقة، الحافظ، الإمام، صاحبُ التصانيفِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى".

توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة^(٥). والخلاصة أنه ثقة.

٢- علي بن عبد العزيز، البغوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث.

(١) أحاديث عائشة رضي الله عنها، ح(١٢٨٥/٧٤٢)، (٦٨٨/٣).

(٢) أبواب الصلاة، باب ما جاء: لا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْخَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ، ح(٣٧٧)، (٤٠٢/١).

(٣) كتاب الصلاة، ذَكَرَ الزُّجْرَ عَنْ أَنْ تُصَلِّيَ الْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ مِنْ غَيْرِ خِمَارٍ يَكُونُ عَلَى رَأْسِهَا، ح(١٧١١)، (٦١٢/٤).

(٤) كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بغير خمار، ح(٦٤١)، (٤٧٨/١).

(٥) المستدرک، ح(٣٨/٣٨)، (٦١/١)، طبعة العلمية. وتاريخ الإسلام، ت(٢٦٢)، (٧١٩/٧). والسير،

ت(٢٢١)، (٣٩٨/١٥). والوافي، ت(٣٧)، (٥٤/٢١). والروض الباسم، ت(٦٠٩)، (١٠٩/١).

٣- حجاج بن المنهال، الأتماطي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٤- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- قتادة بن دعامة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٦- مُحَمَّدُ بْنُ سَيْرِينَ، أَبُو بَكْرٍ، الْأَنْصَارِيُّ، الْبَصْرِيُّ.

روى عن: أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنهما. وَعَنْهُ: قَتَادَةُ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ.

قال أحمد: "من الثقات". وقال ابن معين، والعجلي: "ثقة"، زاد العجلي: "وهو من أروى الناس عن شريح وعبيدة". وقال ابن سعد: "كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا، عَالِيًا، رَفِيعًا، فَقِيهًا، إِمَامًا، كَثِيرَ الْعِلْمِ، وَرِعًا". وقال هشام بن حسان: "أَصْدَقُ مَنْ أَدْرَكْتُ مِنَ الْبَشَرِ". وقال ابن حجر: "ثقة، ثبت، عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى"^(١). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة - ﷺ - مرسلة.

٧- صفية بنت الحارث بن طلحة بن أبي طلحة، العبدري.

روت عن: عائشة أم المؤمنين. وعنهما: قتادة، ومحمد بن سيرين.

ذكرها ابن حبان في ثقات التابعين. وقال ابن القيم عن حديثها هذا: "وَرَجَالَ إِسْنَادِهِ مُحْتَجَّ بِهِمْ فِي الصَّحِيحَيْنِ، إِلَّا صَفِيَّةَ بِنْتَ الْحَارِثِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ". وقال ابن حجر: "صحابة لها عن عائشة، وذكرها ابن حبان في التابعين". وقال في موضع: "قتل أبوها يوم بدر كافرا، وتزوجت هي بعد ذلك عبد الله بن خلف الخزاعي، فولدت له طلحة بن عبد الله المعروف بطلحة الطَّلحات وأخته رملة. ذكرها الزبير، ومقتضى ذلك أن يكون لها صحبة، لأن أهل مكة شهدوا حجة الوداع، ولم يبق بمكة حينئذ أحد إلا من كان مسلما، ولصفية هذه رواية عن عائشة في السنن، وكانت نزلت عليها في قصر بني خلف في وقعة الجمل. روى عنها محمد بن سيرين وغيره". وأخرج لها الترمذي وحسن حديثها، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وصحح حديثها^(٢). وخلاصة حالها أنها تابعة صدوقة على أقل أحوالها، وذلك لأن روايتها عن

(١) الجرح والتعديل، ت (١٥١٨)، (٢٨٠/٧). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (٣٤٣)، ص (١٨٦). وتهذيب الكمال، ت (٥٢٨٠)، (٣٤٤/٢٥). والتقريب، ت (٥٩٤٧)، ص (٤٨٣).

(٢) سنن الترمذي، ح (٣٧٧)، (٤٠٢/١). والإحسان، ح (١٧١١)، (٦١٢/٤). وصحيح ابن خزيمة، ح (٧٧٥)، (٣٨٠/١). وثقات ابن حبان، (٣٨٥/٤). والتاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، ت (٤٥٥)، ص (١٠٣). والتكميل في الجرح والتعديل، ت (٢٧٣٢)، (٢٦٢/٤). وتهذيب الكمال، ت (٧٨٧٢)، (٢٠٩/٣٥). والتقريب،

الصحابة رضي الله عنهم، وما استدل به الحافظ ابن حجر غايته أنه تصور عقلي يدخله الاحتمال والنظر، ولذا ذكرها ابن حبان ومحمد بن أحمد بن أبي بكر المقدمي في التابعين، وهو صريح كلام ابن القيم، وظاهر عمل المزي وابن كثير، والله أعلم.

٨- عائشة رضي الله عنها. أم المؤمنين، زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدمت عند الحديث الأول.
دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسن بن يعقوب بن يوسف، أبو الفضل، البخاري، العدل، ثم النيسابوري.

سمع: أبا حاتم الرازي، ويحيى بن أبي طالب. وعنه: أبو علي الحافظ، والحاكم، وابن منده.

أخرج له الحاكم، ووصفه بالعدل، وصحح حديثه. وقال الذهبي في السير: "الشيخ، الصدوق، النبيل".

توفي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة^(١). وخلاصة حاله أنه صدوق على أقل أحواله.

٢- يحيى بن أبي طالب، جعفر بن عبد الله بن الزرقان، أبو بكر، البغدادي.

سمع: علي بن عاصم، ويزيد بن هارون. وعنه: ابن أبي الدنيا، وابن صاعد، وإسماعيل الصفار.

قال ابن أبي حاتم: "كتبته عنه مع أبي، وسألت أبي عنه، فقال: محله الصدق". وقال أبو عبيد

الآجري: "خط أبو داود على حديث يحيى بن أبي طالب". وقال موسى بن هارون: "أشهد على يحيى بن

أبي طالب أنه يكذب"^(٢). وقال مسلمة: "ليس به بأس، تكلم الناس فيه". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس

بالمتمين". وقال الخطيب: "وروى الحاكم أبو عبد الله ابن البيع أنه سماع الدارقطني ذكر يحيى بن أبي طالب

فقال: لا بأس به عندي، ولم يطعن فيه أحد بحجة". وقال البرقاني: "أمرني الدارقطني أن أخرج له في

الصحيح". وقال الذهبي في السير: "الإمام، المحدث، العالم". وقال في العبر: "صحح الدارقطني حديثه".

وقال في الميزان: "والدارقطني فمن أخبر الناس به". ونقل ابن كثير عن الدارقطني أنه قال فيه: "ثقة". وقال

ابن حجر في حديث له: "رجاله ثقات". وقد قدمه الدارقطني على الحارث بن أبي أسامة.

مات سنة خمسٍ وسبعين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ليس بالمتمين. وذلك على رأي الأكثرين، وما ذكره

الذهبي من كون الدارقطني من أعلم الناس به غير مطابق للواقع، فمعاصرو هذا الراوي هم أبو حاتم، وابنه،

ت(٨٦٢٠)، ص(٧٤٩). والإصابة، ت(١١٥٣٧)، (٥٣٣/١٣). وتهذيب سنن أبي داود، (٣٣٦/١).

(١) المستدرک، ح(٢٤٢/٢٤٢)، (١٤٣/١)، طبعة العلمية. وتاريخ الإسلام، ت(٥٥)، (٧٨٠/٧). والسير،

ت(٢٤٤)، (٤٣٣/١٥).

(٢) قال الذهبي في السير: "يريد: في كلامه، لا في الرواية".

(٣) الجرح والتعديل، ت(٥٦٧)، (١٣٤/٩). وتاريخ بغداد، ت(٧٤٦٤)، (٣٢٣/١٦). والسير، ت(٢٤٢)،

(٦١٩/١٢). والعبر، (٣٩٦/١). وميزان الاعتدال، ت(٩٥٤٧)، (٣٨٦/٤). ولسان الميزان، ت(٨٤٧٥)،

وأبو داود، وموسى بن هارون الحمال، ومن ثم فهم أعلم به من الدارقطني، وإذا كان الدارقطني من أعلم الناس به فلماذا لم يدافع الذهبي عن كذبه في حديث الناس أليس هذا بطعن فيه!، وأما توثيق الحافظ ابن حجر فالظاهر أنه تبع فيه الدارقطني، وتقديم الدارقطني له على الحارث ما هو إلا نتيجة لتوثيق الدارقطني له، لأن الحارث صدوق عند الدارقطني، كما سبق في ترجمته في الحديث الخامس، وليس رأي الدارقطني ملزماً لبقية أهل العلم، ولم يترجح لي فكذلك ما نتج عنه أو بُني عليه، والله أعلم.

٣- عبد الوهاب بن عطاء، الخفاف، أبو نصر.

روى عن: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة. وعنه: يحيى بن أبي طالب، ويحيى بن معين. كان راوية سعيد بن أبي عروبة، ومن أعلم الناس به. وبين أبو داود أنه سمع من سعيد قبل الاختلاط. وكان يحيى القطان حسن الرأي فيه. وقال ابن معين، والدارقطني، والحسن بن سفيان: "ثقة". وقال ابن معين في رواية: "ليس به بأس". وفي رواية: "صدوق ثقة". وقال في رواية: "يكتب حديثه". وقال ابن سعد: "لزم سعيد بن أبي عروبة، وعُرف بصحبته، وكتب كتبه، وكان كثير الحديث، معروفاً صدوقاً". وقال أحمد: "ضعيف الحديث، مضطرب". وفي رواية أنه قال: "أما أنا فأحدث عنه". وقال زكريا بن يحيى الساجي: "صدوق، ليس بالقوي عندهم". وقال البخاري: "ليس بالقوي عندهم، وهو يُجتمَل". وقال النسائي: "ليس بالقوي". وفي رواية: "ليس به بأس". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، محله الصدق". وقدمه أبو زرعة على علي بن عاصم. وقال الذهبي: "الصدوق". وذكره ابن خلفون في ثقاته وقال: "قيل للبخاري: أيش حاله؟، فقال: يكتب حديثه. قيل له: يحتج به؟، قال: أرجو، إلا أنه كان يدلّس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير". وقال ابن عدي: "لا بأس به". وقال يحيى بن سعيد: "تكلم في مذهبه ونسب إلى التشيع". وقال عثمان بن أبي شيبة: "ليس بكذاب، ولكن ليس هو ممن يُتَّكَلُّ عليه". وقال البزار: "ليس بقوي، وقد احتمل أهل العلم حديثه". وذكره ابن حجر في ثلاثة المدلسين، وقال: "صدوق". وقال مرة: "صدوق، ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في العباس، يقال: دلّسه عن ثور". وقال في حديث هذا أحد رجال سنده: "رجال ثقّات".

مات سنة أربع ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق، ربما أخطأ، وهو راوية سعيد بن أبي عروبة، ومن أعلم الناس بحديثه. وهذا الحكمُ جمعاً بين كلام من وثقه مطلقاً، ومن ضعفه إذ يظهر أن من ضعفه لم يقصد

(٨/٤٥٢). وتحفة اللبيب، ت(١٣٥٢)، (٢/٤٥٩). والتكميل، ت(١٢٣٩)، (٢/٢٢٥).

(١) الجرح والتعديل، ت(٣٧٢)، (٦/٧٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٠٥)، (١٨/٥٠٩). وإكمال مغلطاي، ت(٣٤٠٩)، (٨/٣٧٧). والسير، ت(١٧١)، (٩/٤٥١). وتهذيب التهذيب، ت(٨٣٨)، (٦/٤٥٠). وتحفة اللبيب، ت(١٠٥٤)، (١/٥٤٢). وطبقات المدلسين، ت(٨٥)، ص(٤١). والتقريب، ت(٤٢٦٢)، ص(٣٦٨).

التضعيف المطلق، وإنما قصد تضعيفه في أشياء أخطأ فيها، ولكن جملة حاله الصدق، ويظهر هذا من عبارات البعض كالإمام البزار.

- ٤- سعيد بن أبي عروبة. ثقة، يدلّس ويرسل، وقد رُمي بالقدر ولم يدعُ إليه، واختلط بأخرة، وهو أثبت الناس في قتادة، ومقدم على غيره، وتدلّس منه من المرتبة الثانية. تقدم عند الحديث التاسع عشر.
- ٥- قتادة بن دعامة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٦- الحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ يَسَارٍ، أَبُو سَعِيدٍ، الْبَصْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَعَنْهُ: حُمَيْدُ الطَّوِيلِ، وَقَتَادَةُ. قال ابن المديني: "مُرْسَلَاتٌ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ شَبَّهَ الرِّيحَ، وَمُرْسَلَاتُ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ الثَّقَاتُ صَحَاحٌ، مَا أَقْلَ مَا يَسْقُطُ مِنْهَا". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "كُلُّ شَيْءٍ قَالَ الْحُسَيْنُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَدْتُ لَهُ أَصْلًا ثَابِتًا، مَا خَلَا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: قَالُوا: وَكَانَ الْحُسَيْنُ جَامِعًا عَالِمًا، رَفِيعًا، فَقِيهًا، ثَقَّةً، مَأْمُونًا، عَابِدًا، نَاسِكًا، كَثِيرَ الْعِلْمِ، فَصِيحًا، جَمِيلًا، وَسِيمًا، وَكَانَ مَا أَسْنَدَ مِنْ حَدِيثِهِ وَرَوَى عَنْ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ فَحَسَنَ حِجَّةً، وَمَا أُرْسِلَ مِنَ الْحَدِيثِ فَلَيْسَ بِحِجَّةٍ. وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثَقَّةٌ، فَقِيهٌ، فَاضِلٌ، مَشْهُورٌ، وَكَانَ يَرْسِلُ كَثِيرًا، وَيَدْلِسُ. قَالَ الْبَزَارُ: كَانَ يَرُوي عَنْ جَمَاعَةٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ فَيَتَجَوَّزُ وَيَقُولُ: حَدَّثَنَا وَخَطَبْنَا، يَعْنِي: قَوْمَهُ الَّذِينَ حَدَّثُوا وَخَطَبُوا بِالْبَصْرَةِ". وَقَالَ: "كَانَ يَرْسِلُ كَثِيرًا عَمَّنْ لَمْ يَلْقَهُمْ بِصِغَةِ: عَنْ، فَلَا تَحْمَلُ عَنْعَتَهُ عَلَى السَّمَاعِ". وَقَالَ: "مُرَاسِلُ الْحُسَيْنِ عِنْدَهُمْ وَاهِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ". وَقَالَ الْذَّهَبِيُّ: "وَقِيلَ: إِذَا أَعْرَضَ أَهْلُ الصَّحِيحِ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَقُولُ فِيهِ الْحُسَيْنُ: عَنْ فُلَانٍ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا قَدْ ثَبَّتَ لِقِيئِهِ فِيهِ لِفُلَانٍ الْمَعِينِ، لِأَنَّ الْحُسَيْنَ مَعْرُوفٌ بِالتَّدْلِيسِ، وَيُدْلِسُ عَنِ الضُّعَفَاءِ، فَيَبْقَى فِي النَّفْسِ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّا وَإِنْ ثَبَّتْنَا سَمَاعَهُ مِنْ سَمُرَةَ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَسْمَعْ فِيهِ غَالِبَ النُّسَخَةِ الَّتِي عَنْ سَمُرَةَ".

مات سنة عشر ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس. وهناك خلاف قوي في سماعه من بعض الرواة كسمرة. والظاهر أنه من أهل المرتبة الثالثة، وليست الثانية كما ذكر الحافظ ابن حجر، فالحسن البصري مشهور بالتدليس.

(١) الجرح والتعديل، ت (١٧٧)، (٤٠/٣). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (٥٤)، ص (٣١). وتهذيب الكمال، ت (١٢١٦)، (٩٥/٦). وتاريخ الإسلام، ت (٣٤)، (٢٥/٣). والتقريب، ت (١٢٢٧)، ص (١٦٠). وإكمال مغلطاي، ت (١٢٨٤)، (٧٨/٤). والسير، ت (٢٢٣)، (٥٦٣/٤). وطبقات المدلسين، ت (٤٠)، ص (٢٩). وتحفة اللبيب، ت (٣١٥)، (٣٤٤/١). والمدلسين، لابن العراقي، ت (٩)، ص (٤١). وتحفة التحصيل، ص (٦٧). وجامع التحصيل، ت (١٣٥)، ص (١٦٢).

النظر في الإعلال:

يظهر أن مدار الحديث على قتادة، وأنه اختلف عنه من وجهين:

فرواه حماد بن سلمة عن قتادة، عن ابن سيرين، عن صفية بنت الحارث، عن عائشة، موصولاً.

ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن الحسن، مرسلاً.

ولكن الوجه الثاني الذي رواه سعيد بن أبي عروبة في الطريق إليه يحيى بن أبي طالب، وخلاصة حاله كما تقدم قريباً أنه ليس بالمتين، فلا يمكن معارضة هذا الوجه بالوجه الأول الثابت، ولعل هذا هو سبب تعليق أبي داود لهذا الوجه، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الثابت حسن، فيه صفية بنت الحارث صدوقة، وأما تغير حماد بن سلمة بأخرة وتدليس وإرسال قتادة، فالظاهر أن هذه العلل لم تؤثر في هذا السند، وذلك لتحسين الترمذي للحديث، وتصحيح الحاكم وابن الملحق له^(١)، وإخراج ابن خزيمة، وابن حبان له في الصحيح، وقد سبق بيان كل ذلك عند التخريج.

التعليق على الحديث:

يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحَائِضِ الْمَرْأَةِ الَّتِي بَلَغَتْ، وَمُمْ يُرِيدُ الَّتِي هِيَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا؛ لِأَنَّ الْحَائِضَ لَا تُصَلِّي بِوَجْهِهِ، وَقَدْ يَرَادُ بِهَا مَنْ شَأْنُهَا الْحَيْضُ لِيَتَنَاوَلَ الصَّغِيرَةَ أَيْضًا، فَإِنَّ سِتْرَ رَأْسِهَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ صَلَاتِهَا أَيْضًا، وَالْحِمَارُ مَا يَسْتَرُ الرَّأْسَ، وَلِذَا يَقُولُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ: "وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَدْرَكَتْ فَصَلَّتْ وَشَيْءٌ مِنْ شَعْرِهَا مَكْشُوفٌ لَا يَجُوزُ صَلَاتُهَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، قَالَ: لَا يَجُوزُ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ وَشَيْءٌ مِنْ جَسَدِهَا مَكْشُوفٌ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ قِيلَ: إِنْ كَانَ ظَهْرُ قَدَمَيْهَا مَكْشُوفًا فَصَلَاتُهَا جَائِزَةٌ". اهـ.

ومن ثم فواجبُ ستر العورة في الصلاة؛ لأنه من شروط صحتها، ولا خلاف في هذا بين الفقهاء، لكن في تحديد العورة ذاتها خلافٌ بينهم، والله أعلم^(٢).

(١) البدر المنير، ح(١٧)، (١٥٥/٤).

(٢) عون المعبود، (٣٤٥/٢). وسنن الترمذي، (٤٠٢/١). والمجموع، (١٦٦/٣). والمبسوط، (٩٧/١) و(٢١٢).

والمغني، (٣٢٦/٢).

الحديث السادس والعشرون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ يُزَيْدٍ الدَّقَاقِيُّ، بِهَمْدَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: لَا يُوطَأُ أَحَدُ الْمَسَاجِدَ لِلصَّلَاةِ إِلَّا تَبَشَّشَ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ يُخْرَجُ مِنْ بَيْتِهِ كَمَا يَتَبَشَّشُ أَهْلُ الْعَائِبِ بِعَائِبِهِمْ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمْ"^(١). هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُجَرَّجَاهُ. وَقَدْ خَالَفَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ابْنَ أَبِي ذَيْبٍ، فَرَوَاهُ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيه، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَلْحَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَتَوَضَّأُ أَحَدُكُمْ فَيُحْسِنُ وُضوءَهُ وَيَسْبِغُهُ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ فِيهِ إِلَّا تَبَشَّشَ اللَّهُ بِهِ كَمَا يَتَبَشَّشُ أَهْلُ الْعَائِبِ بِعَائِبِهِمْ"^(٢).

دراسة الحديث:

مدار الحديث على سعيد المقبري، وقد اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: ابن أبي ذئب، عنه، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

الوجه الثاني: ليث بن سعد، عنه، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: عن سعيد المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عبدان بن يزيد، عن إبراهيم بن الحسين، عن آدم بن أبي إياس، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، به.

وأخرجه الطيالسي في مسنده^(٣). وأخرجه أحمد في مسنده^(٤)، عن أبي النضر، وابن أبي بكير.

وحجاج^(٥). وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٦)، عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب. وأخرجه ابن

(١) البش: فرح الصديق بالصدق، واللطف في المسألة والإقبال عليه، وقد بششت به أبش. وهذا مثل ضربته لتلقيه إياه ببره وتقريبه وإكرامه. ينظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، (١/١٣٠).

(٢) المستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح (٨٦٦)، (٩٥/٢).

(٣) أحاديث أبي هريرة ﷺ، ح (٢٤٥٥)، (٩٥/٤).

(٤) أحاديث أبي هريرة ﷺ، ح (٨٣٥٠)، (٩١/١٤).

(٥) أحاديث أبي هريرة ﷺ، ح (٩٨٤١)، (٥٢٣/١٥).

(٦) كتاب الصلاة، باب فضل انتظار الصلاة والجلوس في المسجد، ح (١٥٠٣)، (٣٧٩/٢).

حبان في صحيحه كما في الإحسان^(١)، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ.

كلهم: (آدم بن أبي إياس، وأبو داود الطيالسي، وأبو النضر، ويحيى بن بكير، وحجاج، وابن وهب، وعثمان بن عمر)، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، به، نحوه.
وتابع ابن أبي ذئب ابن عجلان، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٢)، عن بُنْدَارٍ، عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، به، بنحوه.

تخريج الوجه الثاني: الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن أحمد بن إبراهيم بن ملحان، عن يحيى بن بكير، عن الليث، عن سعيد المقبري، به.
وأخرجه أحمد في مسنده^(٣)، عن هاشم. وعن يونس، وحجاج^(٤). وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٥)، صحيحه^(٥)، عن الربيع بن سليمان، عن شعيب.

كلهم: (يحيى بن بكير، وهاشم، ويونس، وحجاج، وشعيب) عن الليث، عن سعيد المقبري، به، بمثله.
دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسن بن يزيد بن يعقوب بن عبد الله بن راشد، أبو علي، الدقاق، الهمداني، عبدان.
حدّث عن: ابن ديزيل، ومحمد بن صالح الأشج، وجماعة. وعنه: الحاكم، وصالح بن أحمد الحافظ.
قال أبو منصور ابن شيرويه في طبقاته: "كان صدوقاً". وأخرج له الحاكم، وصحح حديثه. وكذا أخرج له الضيأ في المختارة.
مات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة^(٦). والخلاصة أنه صدوق.

(١) كتاب الصلاة، ذُكِرَ نَظَرِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا بِالرُّؤْفَةِ وَالرَّحْمَةِ إِلَى الْمُوطِنِ الْمَكَانِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْخَيْرِ وَالصَّلَاةِ، ح(١٦٠٧)، (٤/٤٨٤).

(٢) كتاب الصلاة، بَابِ فَضْلِ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ، ح(٣٥٩)، (١/١٨٦).

(٣) أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح(٨٠٦٥)، (١٣/٤٢٧).

(٤) أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح(٨٤٨٧)، (١٤/١٨٨).

(٥) كتاب الإمامة في الصلاة، بَابِ ذِكْرِ فَرَجِ الرَّبِّ تَعَالَى بِمَشْيِ عَبْدِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ مُتَوَضِّئًا، ح(١٤٩١)، (٢/٣٧٤).

(٦) المستدرک، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٨٦٦)، (٢/٩٥). والمختارة، ح(٢٣٧٠)، (٦/٣٤٤). وتاريخ

٢- إبراهيم بن الحسين بن علي بن مهران بن ديزيل. والخلاصة أنه ثقة، مأمون، مُكثر عن عفان بن مسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

٣- آدم بن أبي إياس، العسقلاني.

رَوَى عَنْ: الليث بن سعد، وابن أبي ذئب. وَعَنْهُ: البخاري، والترمذي، والنسائي.

قال ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". زاد أبو حاتم: "مأمون". وقال أحمد: "كان مَكِينًا عند شعبة". وَقَالَ مرة: "كان من الستة أو السبعة الذين كانوا يضبطون الحديث عند شعبة". وَقَالَ النَّسَائِي: "لا بأس به".

مات سنة عشرين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، من أضبط الناس عن شعبة.

٤- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب. ثقة، متكلم في حديثه عن الزهري، وقد رمي بالقدر ولم يثبت عليه، وحديثه عن البعض مرسل، وهو من أثبت الناس في سعيد المقبري بعد الليث. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٥- سعيد بن أبي سعيد، المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٦- سَعِيد بن يسار، أبو الحباب المدني.

روى عن: أبي هريرة، وابن عمر، وعائشة رضي الله عنها. وعنه: سهيل بن أبي صالح، وسعيد المقبري.

قال ابن معين، وابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن سعد: كثير الحديث. وزاد ابن حجر: "متقن". وذكره ابن خلفون في ثقاته. وقال ابن عبد البر: "لا يختلفون في توثيقه". توفي سنة سبع عشرة ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة ابن أبي ذئب لابن عجلان عند ابن خزيمة في صحيحه:

١- محمد بن بشار، البَصْرِيُّ، بُندار. والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، لم يُتكلم فيه بحجة^(٣).

وتاريخ الإسلام، ت(٣٨٤)، (٥٤٩/٧). والروض الباسم، ت(٣١٠)، (٤٣٥/١).

(١) ثقات العجلي، ت(٥١)، (٢١٣/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٩٤)، (٣٠١/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٢٧)، (٢٦٩/٥). والتقريب، ت(١٣٢)، ص(٨٦).

(٢) ثقات العجلي، ت(٦٢٣)، (٤٠٧/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٣٨٥)، (١٢٠/١١). وإكمال مغلطاي، ت(٢٠٦٥)، (٣٧٥/٥). وتهذيب التهذيب، ت(١٧٢)، (١٠٢/٤). والتقريب، ت(٢٤٢٣)، ص(٢٤٣).

(٣) ثقات ابن حبان، (١١١/٩). والجرح والتعديل، ت(١١٨٧)، (١٠٢١٤/٧). وتاريخ بغداد، ت(٤٤٧)،

٢- يحيى بن سعيد، القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٣- محمد بن عجلان، القرشي. صدوق يدلس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- سعيد بن أبي سعيد، المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٦- سعيد بن يسار، أبو الحباب المدني. ثقة. تقدم قبل قليل.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع. دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- أحمد بن إبراهيم بن ملحان أبو عبد الله، البغدادي.

روى عن: يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، وعمر بن خالد الحراني. وَعَنْهُ: ابن قانع، والطبراني.

قال الدارقطني، والحاكم: "ثقة". وقال الذهبي: "الشَّيْخُ، المَحْدُّثُ، المَثْقَنُ، صاحب يحيى بن بكير". وقال مسلمة: "كان كثير الحديث صدوقاً".

مات سنة تسعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٣- يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، المخزومي، مولاهم، المصري، أبو زكريا.

روى عن: مالك، والليث، وابن هبيبة. وَعَنْهُ: محمد بن إسحاق الصَّاعِقِي، ومحمد بن إبراهيم البُوشَنَجِي.

قال أبو داود، وابن قانع: "ثقة". وقال الخليلي: "كان ثقة، وتفرد عن مالك بأحاديث". وذكره ابن

حبان في الثقات. وسئل أبو داود: مَنْ كان أثبت في الليث: يحيى بن بكير، أو أبو صالح؟، فقال: "سمعت

يحيى بن معين يقول: يحيى بن بكير أحفظ، وأبو صالح أكثر كُتُبًا". وقال البخاري: "ما روى يحيى بن بكير

عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيته"، وفي موضع آخر: "أهأبه"^(٢). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "يكتب حديثه، ولا

(٢/٤٥٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٨٦)، (٢٤/٥١١). والمغني، ت(٥٣٢٧)، (٢/١٦٨). والميزان،

ت(٧٢٦٩)، (٣/٤٩٠). والسير، ت(٥٢)، (١٢/١٤٤). وتهذيب التهذيب، ت(٨٧)، (٩/٧٠). والتقريب،

ت(٥٧٥٤)، ص(٤٦٩). وتحفة اللبيب، ت(٩٢)، (٢/٣١).

(١)سؤالات السجزي، ت(٧٧)، ص(١٠٢). وتاريخ بغداد، ت(٢٣٨٥)، (٥/١٨). والسير، ت(٢٦٦)،

(١٣/٥٣٣). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٢٦)، (١/٢٦٦).

(٢)قال ابن حجر في الهدى: "فهذا يدل على أنه ينتقي حديث شيوخه؛ ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى

يحتج به، وكان يفهم هذا الشأن". وقال النسائي: "ضعيف". وقال في موضع آخر: "ليس بثقة". وقال العجلي: "يكتب حديثه، وليس بالقوي". وقال الساجي: "قال ابن معين: سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرض حبيب كاتب الليث، وكان شرَّ عَرَضٍ، كان يقرأ على مالكٍ خطوط الناس، ويصَفِّحُ ورقتين وثلاثة، وقال يحيى: سألتني عنه أهل مصر فقلت: ليس بشيء". وقال: "صدوق، روى عن الليث فأكثر". وقال مسلمة: "يُتَكَلَّمُ فِيهِ؛ لَأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْ مَالِكٍ إِنَّمَا كَانَ بَعْرَضِ حَبِيبٍ، وَعَرَضُ حَبِيبٍ عِنْدَهُمْ ضَعِيفٌ". وقال الدارقطني: "كوفي، يُعْتَبَرُ بِهِ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى أَحَادِيثِهِ، وَلَا يَكَادُ يَرُوي عَنْ شَيْوَحِهِ غَيْرُهُ". وقال ابن عدي: "كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس في الليث، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد". وقال الباجي: "تكلم أهل الحديث في سماعه الموطأ من مالك بن أنس، سمعه بقراءة حبيب كاتب مالك، وهو ثبت في الليث". وقال الذهبي في السير: "الإمام، المحدث، الحافظ، الصدوق... كَانَ عَزِيزَ الْعِلْمِ، عَارِفًا بِالْحَدِيثِ وَأَيَّامِ النَّاسِ، بَصِيرًا بِالْفِتْوَى، صَادِقًا، دَيِّنًا، وَمَا أَدْرِي مَا لَاحَ لِلنَّسَائِيِّ مِنْهُ حَتَّى ضَعَّفَهُ؟، وَقَالَ مَرَّةً: لَيْسَ بِثِقَّةٍ. وَهَذَا جَرْحٌ مَرْدُودٌ؛ فَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا حَتَّى أُورِدَهُ". وقال في الكاشف: "كان صدوقًا، واسع العلم، مُفْتِيًّا". وقال ابن حجر: "ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك". وقال: "من كبار حفاظ المصريين، وأثبت الناس في الليث بن سعد المصري".

مات سنة إحدى وثلاثين، وله سبع وسبعون سنة^(١). والخلاصة أنه صدوق، تُكَلِّمُ فِي سَمَاعِهِ مِنْ مَالِكٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ فِي اللَّيْثِ وَأَثَبَتِ النَّاسَ فِيهِ.

٤- ليث بن سعد. ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- سعيد بن أبي سعيد، المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٦- أبو عبيدة.

روى عن: سعيد بن يسار. وعنه: سعيد المقبري.

خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث".

(١) الجرح والتعديل، ت(٦٨٢)، (١٦٥/٩). وثقات ابن حبان، ت(٢٦٢/٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٨٥٨)، (٤٠١/٣١). والسير، ت(٢١٠)، (٦١٢/١٠). والتقريب، ت(٧٥٨٠)، ص(٥٩٢). والكاشف، ت(٦١٩٣)، (٣٦٩/٢). والإرشاد، ت(١٠٠)، (٢٦٢/١). وإكمال مغلطاي، ت(٥١٥٣)، (٣٣٣/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٣٨٧)، (٢٣٧/١١). وهدي الساري، ص(٤٥٢). وتحفة اللبيب، ت(٥٧٣)، (١٤٨/٢).

أشار الدارقطني إلى جهالته فقال: "ورواه الليث بن سعد، عن المقبري، عن ابن عُبَيْدَةَ، أو أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَادَ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا بَجْهُولًا". وأخرج له أحمد، وابن خزيمة، والحاكم^(١). والخلاصة أنه مجهول، وإخراج ابن خزيمة له معارض بقول الدارقطني، والله أعلم.

٧- سعيد بن يسار. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الخلاف:

يظهر أن مدار الحديث على سعيد المقبري، وقد اختلف عليه من وجهين:

فرواه ابنُ أبي ذئب وابنُ عجلان عنه، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعا.

ورواه الليث بن سعد، عنه، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعا.

والظاهر - والله أعلم - أن الوجه الثاني هو الراجح، فالليث وابن أبي ذئب كلاهما من أثبت الناس في

المقبري، لكن الليث أرجح من ابن أبي ذئب عامة وفي المقبري خاصة، وأما متابعة ابن عجلان لابن أبي

ذئب على الوجه الأول فلا تقويه؛ لكون ابن عجلان اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري،

وهذا منها. ومن ثم قال الدارقطني: "وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ اللَّيْثُ قَدْ حَفِظَهُ مِنَ الْمُقْبَرِيِّ".

الحكم على الحديث من الوجه الراجح عند الحاكم:

الحديث ضعيف لجهالة أبي عبيدة، والله أعلم. ويغني عنه حديث أبي هريرة مرفوعا: صَلَاةُ الْجَمِيعِ تَزِيدُ

عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ، وَأَتَى الْمَسْجِدَ،

لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَإِذَا

دَخَلَ الْمَسْجِدَ، كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْسِبُهُ، وَتُصَلِّي - يَعْنِي عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ - مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي

يُصَلِّي فِيهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ"^(٢).

مع حديث أبي هريرة مرفوعا: "سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ

نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ

(١) مسند أحمد، ت (٨٠٦٥)، (٤٢٨/١٣). وصحيح ابن خزيمة، ح (١٤٩١)، (٣٧٤/٢). والمستدرک،

ح (٨٦٧)، (٩٦/٢). وعلل الدارقطني، س (٢٠٨٦)، (٩/١١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في مسجد السوق، ح (٤٧٧)، (١٠٣/١). وصحيح مسلم،

كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، ح (٦٤٩/٢٧٢)، (٤٥٩/١).

طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ، أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينَهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ" (١).

التعليق على الحديث:

في الحديث إثبات محبة الله سبحانه لمن يتوضأ فيحسن وضوئه ويسبغه ثم يأتي المسجد للصلاة فيه. وفيه فضل الوضوء وإسباغه. وفضل التردد على المساجد (٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ وَفَضْلَ الْمَسَاجِدِ، ح (٦٦٠)، (١٣٣/١). وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، ح (١٠٣١/٩١)، (٧١٥/٢).
 (٢) الأسماء والصفات، للبيهقي، (٤٢٢/٢). والإحسان، (٤٨٥/٤). وتفسير الثعالبي، (١٦٩/٣). وفتح الباري، لابن رجب، (٢٢٢/١). ومرقاة المفاتيح، (٣٦٠/٢). والتيسير بشرح الجامع الصغير، (٣٤٧/٢). وفيض القدير، (٤٣٨/٥). ومشكل الحديث، لابن فورك، ص (١٨٩). وصحيح ابن خزيمة، ح (١٤٩١)، (٣٧٤/٢).

الحديث السابع والعشرون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِذَا سَجَدَ رُئِيَ وَضَحُ إِبْطِيهِ ^(١).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا وَلَمْ يُجَرَّحَاهُ. وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ فَخَالَفَ عَبْدَ الْوَاحِدِ فِيهِ:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَدَدَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِذَا سَجَدَ لَوْ شَاءَتْ بِهِيْمَةٌ ^(٢) أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ ^(٣).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الخلاف على عبید الله بن عبد الله بن الأصم، وعليه فمدار الحديث على عبید الله بن عبد الله بن الأصم، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عبد الواحد بن زياد، عنه، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِذَا سَجَدَ رُئِيَ وَضَحُ إِبْطِيهِ".

الوجه الثاني: ابن عيينة، عنه، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِذَا سَجَدَ لَوْ شَاءَتْ بِهِيْمَةٌ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ".

تخريج الوجه الأول: عبد الواحد بن زياد، عن عبید الله بن عبد الله بن الأصم، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِذَا سَجَدَ رُئِيَ وَضَحُ إِبْطِيهِ".

(١) قال النووي: "قوله: حتى يُرى وَضَحُ إِبْطِيهِ. هو بفتح الصاد، أي: بياضهما". شرح النووي على مسلم، (٢١٢/٤).

(٢) وردت هذه الكلمة في بعض الروايات بلفظ: بهمة، وفي البعض الآخر بلفظ: بهيمة، والظاهر أن ورودها بلفظ: بهيمة، جاء على سبيل المبالغة، فالمتصور عقلا مرور البهمة دون البهيمة، لكن المبالغة تحتل اللفظين، يقول ابن منظور: "البهيمَةُ: كُلُّ ذَاتِ أَرْبَعِ قَوَائِمٍ مِنْ دَوَابِّ الْبَرِّ وَالْمَاءِ، وَالْجَمْعُ بِهِائِمٌ. وَالبهيمَةُ: الصَّغِيرُ مِنْ أَوْلَادِ الْعَنَمِ الضَّائِنِ وَالْمَعَزِّ وَالْبَقَرِ مِنَ الْوَحْشِ وَغَيْرِهَا، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، وَقُل: هُوَ بِهِمَةٌ إِذَا شَبَّ، وَالْجَمْعُ بِهِمٌ وَبِهِمٌ وَبِهِائِمٌ". لسان العرب، (٥٦/١٢).

(٣) المستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٩٢٧)، (١٢٤/٢).

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي بکر بن إسحاق، عن أبي المثني، عن مُسَدَّد، عن عبد الواحد بن زياد، عن عبید الله، به.

وتابع عبد الواحد ابن عيينة، أخرجه البزار في مسنده^(١)، عن أحمد بن عبدة، عن سفيان بن عيينة، عن عبید الله، به، بلفظه.

وقال البزار: "هكذا رواه عبید الله بن الأصم، عن عمه يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه جعفر بن برقان، عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم".

تخريج الوجه الثاني: ابن عيينة، عن عبید الله بن عبد الله بن الأصم، عن عمه، عن ميمونة، قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - إِذَا سَجَدَ لَوْ شَاءَتْ بِهَيْمَةَ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ":

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن علي بن عيسى، عن أحمد بن بخدة، عن سعيد بن منصور، عن سفيان بن عيينة، عن عبید الله، به.

وأخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن ابن عيينة. وأخرجه الدارمي في سننه^(٣)، عن يحيى بن حسان، عن ابن عيينة، وإسماعيل بن زكريا. وأخرجه مسلم في صحيحه^(٤)، عن يحيى بن يحيى، وابن أبي عمير، عن سفيان. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٥)، عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وعمر بن حفص الشيباني، عن سفيان.

كليهما: (سفيان بن عيينة، وإسماعيل بن زكريا) عن عبید الله، به، بلفظه عند مسلم غير أنه قال: بهمة، وبنحوه عند الباقيين.

وتابع ابن عيينة مروان الفزاري، أخرجه مسلم في صحيحه، عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن مروان، عن عبید الله، به، بمعناه^(٦).

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغي، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- معاذ بن المثني، أبو المثني، العنبري. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع عشر.

(١) ح(٩٣٨٢)، (٢٢٤/١٦).

(٢) حديث ميمونة رضي الله عنها، ح(٢٦٨٠٩)، (٣٩٠/٤٤).

(٣) كتاب الصلاة، باب التجافي في السجود، ح(١٣٧٠)، (٨٤٠/٢).

(٤) كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة، ح(٤٩٦/٢٣٧)، (٣٥٧/١).

(٥) كتاب الصلاة، باب وَضَعِ الْكَفَّيْنِ عَلَى الْأَرْضِ وَرَفْعِ الْمِرْفَقَيْنِ فِي السُّجُودِ، ح(٦٥٧)، (٣٢٩/١).

(٦) كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة، ح(٤٩٧/٢٣٨)، (٣٥٧/١).

٣- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٤- عبد الواحد بن زياد. ثقة، وفي بعض حديثه عن الأعمش مناكير. تقدم عند الحديث العاشر.

٥- عُبيد الله بن عبد الله بن الأصم، العامري.

رَوَى عَنْ: عمه يزيد بن الأصم. وعنه: ابن عُيَيْنَةَ، وعبد الواحد بن زياد.

ذكره ابن خلفون، وابن حبان في الثقات. وخرج مسلم حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، وابن

حبان، وابن خزيمة، وأبو عوانة، وأبو نعيم. وقال ابن حجر: "مقبول"^(١). والخلاصة أنه ثقة، فقد ذكره ابن

خلفون في الثقات، ولم أجد ما يعارض توثيقه، إلا كلمة ابن حجر، ويُرَدُّهَا عملُ الأئمة المذكورين.

٦- يزيد بن الأصم، العامري، أبو عوف، الكوفي.

أُمُّهُ بَرَزَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، أختُ ميمونة بنت الحارث، زوج النَّبِيِّ ﷺ.

رَوَى عَنْ: أَبِي هُرَيْرَةَ، وخالته ميمونة بنت الحارث، وأم الدرداء ﷺ. وَعَنْهُ: ابن أخيه عبد الله بن عبد الله

بن الأصم، وابن شهاب الزُّهْرِيُّ.

قال ابن سعد، والعجلي، وأبو زُرْعَةَ، والنَّسَائِيُّ، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن حجر: "يقال: له

رؤية، ولا يثبت". وقال ابن العراقي: "ذكره بعضهم في الصحابة، والصحيح أنه تابعي وحديثه مرسل". وقال

مغلطاي: "إذا نظرنا إلى وفاته وسننه تبين لنا عدم صحبته؛ فإن أبا عروبة، وابن حبان ذكرا وفاته سنة ثلاث

ومائة، وله ثلاث وسبعون سنة. وكذا ذكره غيرهما".

مات سنة ثلاث ومائة^(٢). والخلاصة أنه تابعي ثقة.

٧- أبو هريرة ﷺ. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة عبد الواحد بن زياد لابن عيينة عند البزار في مسنده:

١- أحمد بن عبدة، الضبي. ثقة، رُمِيَ بالنصب^(٣).

(١) ثقات ابن حبان، (١٤٢/٧). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٤٧)، (٦٥/١٩). وإكمال مغلطاي، ت(٣٤٥١)،

(٣٠/٩). والتقريب، ت(٤٣٠٤)، ص(٣٧٢). وصحيح مسلم، ح(٤٩٦/٢٣٧)، (٣٥٧/١) و ح(٥١١/٢٦٦)،

(٣٦٥/١). وصحيح ابن خزيمة، ح(٦٥٧)، (٣٢٩/١). ومستخرج أبي نعيم، ح(١٠٩٨)، (١٠٦/٢) و

ح(١١٧١)، (١٣٢/٢).

(٢) ثقات ابن حبان، (٥٣١/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٤٧)، (٨٣/٣٢). وتحفة التحصيل، ص(٣٤٨).

وتهذيب التهذيب، ت(٦٠٠)، (٣١٣/١١). والكاشف، ت(٦٢٨٠)، (٣٨٠/٢). والتقريب، ت(٧٦٨٦)،

ص(٥٩٩). والإنباء إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة ﷺ، لمغلطاي، ت(١١٠٢)، (٢٤٦/٢).

(٣) تهذيب الكمال، (٣٩٧/١). وإكمال مغلطاي، ت(٨٢)، (٨٠/١). وتحفة اللبيب، ت(١٧)، (٢٦٧/١).

٢- سفيان بن عيينة بن أبي عمران. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِ، العامري. ثقة. تقدم قبل قليل.

٤- يزيد بن الأصم، العامري، أبو عوف الكوفي. تابعي ثقة. تقدم قبل قليل.

٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- علي بن عيسى بن إبراهيم، أبو الحسن، الحيري. ثقة، مأمون. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- أحمد بن نَجْدَةَ بن العُزَيان، أبو الفضل الهروي.

سَمِعَ: سعيد بن منصور، وسعيد بن سليمان الواسطي. وَعَنْهُ: أبو إسحاق البزاز، وأبو محمد المزي

المعقل.

أخرج له الحاكم في المستدرک، وقال عن حديثه: "رُوِّتُهُ عَنْ آخِرِهِمْ ثِقَاتٌ". وقال الذهبي: "ثقة".

تُوِّفِي سَنَةَ سِتِّ وَتَسْعِينَ وَمِائَتِينَ^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة.

٣- سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان، الخراساني، المروزي.

روى عن: مالك، وابن عيينة. وَعَنْهُ: أبو داود، وأحمد بن نَجْدَةَ بن العريان الهروي.

كان أحمد بن حنبل يحسن الثناء عليه، ويقول: "من أهل الفضل والصدق". وكان مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ

البزار المعروف بصاعقة إذا حدث عنه أثني عليه وأطراه، وكان يُقُولُ: "كان ثبنا". وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

بن نمير، وابن سعد، وأبو حاتم، وابن خراش، وابن قانع، ومسلمة، والخليلي: "ثقة". زاد أبو حاتم: "من

المتقنين الأثبات". وزاد الخليلي: "متفق عليه". وزاد ابن قانع: "ثبت". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:

"من المتقنين الأثبات". وقال ابن القطان: "أحد الأثبات". وقال الحاكم: "هو راوية سفيان بن عيينة، وأحد

أئمة الحديث، له مصنفات كثيرة متفق على إخراجها في الصحيحين". وقال الذهبي: "كَانَ ثِقَةً، صَادِقًا، مِنْ

أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ". وقال ابن حجر: "ثقة، مصنف، وكان لا يرجع عمًا في كتابه؛ لشدة وثوقه به".

مات سنة سبعٍ وعشرين ومائتين^(٢). وخلاصة حاله أنه ثقة متقن، راوية ابن عيينة. وأما كونه يصير على

الخطأ فقد سبق الرد على مثل هذه التهمة عند ترجمة محمد بن عبيد بن أبي أمية في الحديث السادس.

(١) المستدرک، ح (٣١/١١٨١)، (٤٥٨/١). وتاريخ الإسلام، ت (٧٥)، (٨٩٨/٦).

(٢) الطبقات الكبير، ت (٢٤٨٤)، (٦٣/٨). ومعرفة الثقات، ت (٢٣٥)، (٢٧٥/١). والجرح والتعديل،

ت (٢٨٤)، (٦٨/٤). وتهذيب الكمال، ت (٢٣٦١)، (٧٧/١١). والسير، ت (٢٠٧)، (٥٨٦/١٠). والتقريب،

٤- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يُتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبتُ الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- عُبيد الله بن عبد الله بن الأصم، العامري. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٦- يزيد بن الأصم، العامري، أبو عوف الكوفي. تابعي ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٧- ميمونة بنت الحارث، الهلالية، زوج النبي ﷺ. صحابية جلييلة، من أمهات المؤمنين.

روت عن: النبي ﷺ. وعنهما: ابن عباس، ويزيد بن الأصم. وتوفيت سنة إحدى وخمسين^(١).

دراسة الإسناد المقرون لإسماعيل بن زكريا عند الدارمي في سننه:

١- يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، أَبُو زَكْرِيَا، التَّنِيسِيُّ. ثقة مأمون^(٢).

٢- سفيان بن عيينة بن أبي عمران. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبتُ الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٢ مقرون- إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا بْنِ مَرَّةَ الْخُلُقَائِيِّ، أَبُو زِيَادٍ، الْكُوفِيُّ. ليس به بأس^(٣).

٣- عُبيد الله بن عبد الله بن الأصم، العامري. ثقة، تقدم في الوجه الأول.

٤- يزيد بن الأصم، العامري، أبو عوف الكوفي. تابعي ثقة، تقدم في الوجه الأول.

٥- ميمونة بنت الحارث، الهلالية، زوج النبي ﷺ. صحابية جلييلة من أمهات المؤمنين. تقدمت قبل قليل.

ت(٩٩٤)، ص(١٤٤). وإكمال مغطاي، ت(٢٠٤٣)، (٣٦٠/٥).

(١) الاستيعاب، ت(٤٠٩٩)، (١٩١٤/٤). وتهذيب الكمال، ت(٧٩٣٦)، (٣٥/٣١٢). والتقريب، ت(٨٦٨٨)، ص(٧٥٣).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٦٨٠٩)، (٢٦٦/٣١). والسير، ت(١٥)، (١٢٧/١٠). وإكمال مغطاي، ت(٥١١٢)، (٢٩٦/١٢). والتقريب، ت(٧٥٢٩)، ص(٥٨٩).

(٣) صحيح ابن خزيمة، ح(٢٣٣١)، (٤٩/٤). ومسند أبي عوانة، ح(٦٥٨٣)، (٢٢١/٤). والإحسان، ح(٢٠٠٢)، (٣٤٢/٥). ومستخرج أبي نعيم، ح(٢٤٩٠)، (١٨٠/٣). والمستدرک، كتاب المناسك، ح(١٧٥٩)،

(٥٤٣/٢). والمختارة، ح(٤١١)، (٣٥/٢). وتاريخ بغداد، ت(٣٢٢٦)، (١٧٨/٧). وتهذيب الكمال، ت(٤٤٥)،

(٩٢/٣). وتهذيب التهذيب، ت(٥٥١)، (٢٩٧/١). وإكمال مغطاي، ت(٤٨٧)، (١٧١/٢). والميزان،

ت(٨٧٨)، (٢٢٨/١). وتحفة اللبيب، (١٩٩)، (٢٩٣/١). والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب رد حديثهم،

ت(١٧)، ص(٦٤). وتاريخ الإسلام، ت(١٣)، (٥٨٠/٤). وديوان الضعفاء، ت(٤٠١)، ص(٣٣). ومن تكلم

فيه وهو موثق، ت(٣٤)، ص(١٠٤).

النظر في الإعلال:

يظهر أن مدار الحديث على عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، واختلف عنه من وجهين:
 فرواه عبد الواحد بن زياد، وهو ثقة، في بعض حديثه عن الأعمش مناكير. وتابعه ابن عيينة، عنه، عَنْ
 عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا سَجَدَ رُئِيَ وَضَحَ إِبْطِيهِ".
 ورواه ابن عيينة، وإسماعيل بن زكريا، عنه، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ - إِذَا سَجَدَ لَوْ شَاءَتْ بِهَيْمَةَ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ".

والظاهر أن الوجهين مرويان عن ابن عيينة، لكن الراجح عنه منهما هو الوجه الثاني، لأن الوجه الأول
 من رواية أحمد بن عبدة الضبي وهو ثقة، والوجه الثاني من رواية سعيد بن منصور، وسعيد ثقة متقن راوية
 ابن عيينة، وتابع سعيدا في روايته عن ابن عيينة يحيى بن حسان وهو ثقة مأمون، وتابعه كذلك جملة من
 الثقات كالإمام أحمد، ويحيى بن يحيى، وابن أبي عمر، وسعيد بن عبد الرحمن، وعمر بن حفص، وغيرهم،
 فتقدم روايتهم بلا شك على رواية أحمد بن عبدة الضبي، ومن ثم يكون الراجح من الوجهين عن ابن عيينة
 هو الوجه الثاني.

وابن عيينة أوثق من عبد الواحد بن زياد، فمن ثم يكون الوجه الثاني هو الراجح مطلقا، خاصة وقد
 تابع ابن عيينة جعفر بن برقان متابعة قاصرة فوق المدار، وتابعه أيضا مروان الفزاري على الوجه الثاني،
 ومتابعتهما في صحيح مسلم^(١). وكذا تابعه إسماعيل بن زكريا عند الدارمي في سننه^(٢).

وقد أخرج مسلم وابن خزيمة الحديث من هذا الوجه. وعليه فهذه القرائن ترجح لنا الوجه الثاني.

الحكم على الحديث بإسناد الحاكم من الوجه الثاني الراجح:

الحديث بإسناد الحاكم من الوجه الثاني صحيح.

التعليق على الحديث:

يرشد الحديث إلى أنه ﷺ لَمْ يَكُنْ يَجْعَلُ شَيْئًا مِنْ فِخْدَيْهِ حَامِلًا لِإِبْطِنِهِ، بَلْ يَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ فِخْدَيْهِ حَتَّى
 لَوْ شَاءَتْ بِهَيْمَةُ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ. فَالْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّفْرِيجِ بَيْنَ الْفِخْدَيْنِ فِي السُّجُودِ
 وَرَفْعِ الْبَطْنِ عَنْهُمَا، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ فِي حَقِّ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، وَيَسْمَى التَّجَافِي فِي السُّجُودِ، وَهُوَ
 مُسْتَحَبٌّ فَهُوَ أَعْبَدُ عَنِ هَيْئَاتِ الْكَسَلِ. وَالْمَرْأَةُ لَا تَتَجَافَى بَلْ تَجْمَعُ نَفْسَهَا فَهَذَا مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَخَالَفُ
 فِيهَا الرَّجُلُ^(٣).

(١) كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة، ح(٤٩٧/٢٣٨) و ح(٢٣٩)، (٣٥٧/١).

(٢) كتاب الصلاة، باب التجافي في السجود، ح(١٣٧٠)، (٨٤٠/٢).

(٣) نيل الأوطار، (٢٨٦/٢). وإكمال المعلم، (٤٠٨/٢). والحاوي الكبير، (١٢٩/٢). والمبسوط، (٢٣/١).

الحديث الثامن والعشرون.

قال الحاكم: "حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، حدثنا أبو صالح الحكم بن موسى القنطري، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: أسوأ الناس سرقةً الذي يسرق صلاته، قالوا: يا رسول الله، كيف يسرق صلاته؟، قال: لا يئتم زكوعها ولا سجودها.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما لم يخرجاه؛ لخلاف فيه بين كاتب الأوزاعي والوليد بن مسلم.

حدثناه أبو بكر بن إسحاق، حدثنا عبيد بن عبد الواحد، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إن أسوأ الناس سرقةً الذي يسرق صلاته. قالوا: يا رسول الله، وكيف يسرق صلاته؟، قال: لا يئتم زكوعها وسجودها. كلاً الإسنادين صحيحان، ولم يخرجاه^(١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على الأوزاعي، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي زكريا العنبري، عن أبي عبد الله العبدي، عن الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به.

(١)المستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٩٣٢)، (١٢٦/٢).

وأخرجه أحمد في مسنده^(١)، عن مُحَمَّدِ بْنِ النَّوْشَجَانِ. وعن الحكم بن موسى^(٢). وأخرجه الدارمي في مسنده^(٣)، عن الْحَكَمِ بْنِ مُوسَى. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٤)، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَزَّازِ، عن الْحَكَمِ بْنِ مُوسَى. وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط^(٥)، عن مُوسَى بْنِ هَارُونَ، عن الْحَكَمِ بْنِ مُوسَى. كليهما: (محمد بن النوشجان، والحكم بن موسى) عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به، بلفظه عند جميعهم، إلا روايتي مسند أحمد فبمثله. وقال الطبراني: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ إِلَّا الْوَلِيدُ، وَلَا رَوَاهُ عَنِ الْوَلِيدِ إِلَّا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيِّ".

تخريج الوجه الثاني: عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن أَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عن عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عن هِشَامِ بْنِ عَمَارٍ، عن عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَشْرِينَ، عن الأوزاعي، به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه^(٦)، عن الْقَطَّانِ، عن هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، عن عبد الحميد. وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط^(٧)، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو أَبِي زُرْعَةَ، عن أَبِي الْجُمَاهِرِ، عن عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ حَبِيبٍ، عن الأوزاعي، به، بمثله عند ابن حبان، بلفظه عند الطبراني. وقال الطبراني: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا ابْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- يحيى بن محمد بن عبد الله بن العنبر، أبو زكريا، العنبري، النيسابوري.

سمِعَ: إبراهيم بن أبي طالب، والحسين بن محمد القباني. وعنه: أبو علي الحافظ، والحاكم أبو عبد الله.

(١) حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، ح (٢٢٦٤٢)، (٣١٩/٣٧).

(٢) حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، ح (٢٢٦٤٣)، (٣١٩/٣٧).

(٣) كتاب الصلاة، باب في الذي لا يتم الركوع والسجود، ح (١٣٦٧)، (٨٣٨/٢).

(٤) كتاب الصلاة، باب إتمام السجود والركوع عن انتقاصه وتسمية المنتقص ركوعه وسجوده سارقاً أو هو سارق من صلاته، ح (٦٦٣)، (٣٣١/١).

(٥) باب الميم، من اسمه موسى، ح (٨١٧٩)، (١٣٠/٨).

(٦) كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة، ذكر إثبات اسم السارق على الناقص الركوع والسجود في صلاته، ح (١٨٨٨)، (٢٠٩/٥).

(٧) باب العين، من اسمه عبد الرحمن، ح (٤٦٦٥)، (٥٩/٥).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ: "يَحْفَظُ مِنَ الْعُلُومِ مَا لَوْ كُتِّفْنَا حِفْظَ شَيْءٍ مِنْهَا لَعَجَزْنَا عَنْهُ، وَمَا أَعْلَمَ أُنِي رَأَيْتُ مِثْلَهُ". وَقَالَ الْحَاكِمُ: "اعْتَزَلَ أَبُو زَكْرِيَّا النَّاسَ، وَقَعَدَ عَنْ حَضُورِ الْمَحَافِلِ بَضْعَ عَشْرَةَ سَنَةً". وَأَكْثَرَ عَنْهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَصَحَّحَ سِنْدَ حَدِيثِهِ. وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ: "كَانَ أَدِيبًا، فَاضِلًا، عَارِفًا بِالتَّفْسِيرِ وَاللُّغَةِ". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: "مِنَ الْمَشَاهِيرِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الإِمَامُ، الثَّقَّةُ، الْمُسَرَّرُ، الْمُحَدِّثُ".

توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله، ولا أدري لم وثقه الذهبي.

٢- مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْعَبْدِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُوشَنجِيُّ.

روى عن: أحمد، ومسدود. وعنه: أبو عبد الله ابن الأحرم، وأبو زكريا العنبري.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كَانَ فِقْهِيًّا مَتَقِنًا". وَقَالَ الْحَاكِمُ: "روى عنه: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

الْبُخَارِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّنْعَائِيِّ". وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْمُظْفَرِ: "صَاحِبُ حَدِيثِ فَارِهِ كَيْسٍ". وَقَالَ

ابن خلفون: "إمام في الحديث وعلمه ورجاله". وقال الذهبي: "الإمام، العلامة، الحافظ، ذو الفنون، شيخ

الإسلام... شيخ أهل الحديث في عصره بنيسابور". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه".

مات نهاية سنة تسعين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة حافظ.

٣- الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي زَهَيْرٍ، أَبُو صَالِحٍ، الْقَنْطَرِيُّ.

روى عن: الهقل بن زياد، والوليد بن مسلم. وعنه: أحمد، وأبو زرعة، وابن أبي الدنيا.

قال ابن معين، والعجلي، وابن قانع: ثقة. وفي رواية: "ليس به بأس". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "ثقة كثير

الحديث... وكان رجلاً صالحاً ثبتاً في الحديث". وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ: "كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، ثَبَتًا فِي

الْحَدِيثِ". وَقَالَ جَزْرَةَ: "الثقة المأمون". وذكره ابن شاهين، وابن حبان في الثقات. وخرج حديثه في

صحيحه. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق". وقال مسلمة بن قاسم: "مجهول". وقال الذهبي: "الحجة". وقال مرة:

صدوق، صاحب حديث وله حديثان منكران: حديث الصدقات، وحديثه عن الوليد بن مسلم في الذي

يسرق من صلاته، فهذا إسناده ثقات، ولفظه منكر". وقال ابن حجر: "صدوق".

مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، أنكر عليه حديثان. ولعل

من أنزله عنها كان بسبب الحديثين الذين أنكرا عليه، ولا يضره جهل مسلمة به، والله أعلم.

(١) الأَنْسَابُ، (٣٧٧/١)، و(٢٤٩/٤). وتاريخ الإسلام، ت(١٥٦)، (٨١١/٧). والسير، ت(٣١١)،

(٥٣٤/١٥). والروض الباسم، ت(١١٦٧)، (١٣٤٨/٢). والمستدرک، ح(١٥٢/١٥٢)، (١١٢/١)، العلمية.

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٠٦٥)، (١٨٧/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٢٥)، (٣٠٨/٢٤). والسير، ت(٣٠٣)،

(٥٨١/١٣). والمعلم، ت(١٧٠)، ص(١٩٩). والتقريب، ت(٥٦٩٣)، ص(٤٦٥).

(٣) تاريخ بغداد، ت(٤٢٩١)، (١٢٦/٩). وتهذيب الكمال، ت(١٤٤٦)، (١٣٦/٧). والسير، ت(١)، (٥/١١).

٤ - الوليد بن مسلم، القرشي. ثقة، أثق على أنه لا يُحتج بحديثه إلا إذا صرح بالسماع؛ لشدة وكثرة تدليسه وتسويته. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٥ - عبد الرحمن بن عمرو بن يحمّد، أبو عمرو، الأوزاعي.

روى عن: عطاء بن أبي رباح، ويحيى بن أبي كثير. وعنه: شعبة، ومالك، ويعيش بن الوليد.

قال أحمد: "حديثه ضعيف". وقال البيهقي: "يريد أحمد بذلك بعض ما يُحتج به، لا أنه ضَعْفٌ في

الرواية، والأوزاعي إمام في نفسه، ثقة، لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع". وقال ابن سعد: "كان ثقة مأمونا صدوقا فاضلا خيرا كثير الحديث والعلم والفقه". وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة، ثبت، في روايته عن الزهري - خاصة - شيء". وقال الذهبي: "ثقة، وليس هو في الزهري كمالك، وعقيل". وقال ابن معين والعجلي وابن حجر: "ثقة". وقال ابن معين مرة: "الأوزاعي في الزهري ليس بذاك". وقال الفلاس: "ثبت". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من فقهاء أهل الشام وقرائهم وزهادهم".

توفي سنة سبع وخمسين ومائة^(١). وهو ثقة، وفي حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة.

٦ - يحيى بن أبي كثير، الطائي. ثقة ثبت يدلّس ويرسل، وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٧ - عبد الله بن أبي قتادة، الأنصاري.

رَوَى عَنْ: جابر بن عبد الله، وأبيه أبي قتادة رضي الله عنهما. وعنه: إسماعيل بن أبي خالد، ويحيى بن أبي كثير.

قال النَّسَائِي، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث". وذكره ابن

حبان وابن خلفون في الثقات. وخرج ابن حبان حديثه في صحيحه. وقال الذهبي: "كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَثِقَاتِهِمْ". وقال أبو زرعة في حديثه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "مرسل".

مات سنة خمس وتسعين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، قال أبو زرعة في حديثه عن عمر رضي الله عنه: "مرسل".

(٥/١١). وإكمال مغلطاي، ت(١٣٠٢)، (١٠٨/٤). والتقريب، ت(١٤٦٢)، ص(١٧٦). والميزان، ت(٢٣٠٤)، (٥٨٠/١).

(١) الجرح والتعديل، ت(١٢٥٧)، (٢٦٦/٥). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(٢٢٦)، ص(١٣٠). وتهذيب الكمال، ت(٣٩١٨)، (٣٠٧/١٧). وتاريخ الإسلام، ت(١٦٠)، (١٢٠/٤). والسير، ت(٤٨)، (١٠٧/٧). والميزان، ت(٤٩٢٩)، (٥٨٠/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٤٨٤)، (٢٣٨/٦). والتقريب، ت(٣٩٦٧)، ص(٣٤٧).

(٢) ثقات العجلي، ت(٩٤٩)، (٥١/٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٤٨٧)، (٤٤٠/١٥). وتاريخ الإسلام، ت(١١٧)،

٨- أبو قتادة، الحارث بن ربيعي، الأنصاري رضي الله عنه. صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفارسه. شهد أحدا والخندق وما بعد ذلك من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن: معاذ بن جبل رضي الله عنه. وعنه: ابنه عبد الله، ومحمد بن سيرين.

توفي سنة أربع وخمسين^(١). والخلاصة أنه صحابي جليل، فارس النبي صلى الله عليه وسلم.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أبو بكر بن إسحاق. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- عبید بن عبد الواحد بن شريك، أبو محمد البغدادي.

سمع: سعيد بن أبي مرزوم، وأبا الجماهر. وعنه: عبد الصمد الطستبي، وأبو بكر النجاد.

قال الدارقطني، والذهبي: "صدوق". وقال ابن المنادي: "أكثر الناس عنه، ثم أصابه أدنى تغيير في آخر أيامه، وكان على ذلك صدوقاً". وقال مسلمة: "ثقة". وقال أبو مزاحم: "كان أحد الثقات، ولم أكتب عنه في غيره شيئاً". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: "كان ثقة صدوقاً... فما ضره التغيير، والله الحمد". وقال في حديث هذا أحد رجال سنده: "رجاله ثقات".

توفي سنة خمس وثمانين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ولعل من أنزله عنها نظر إلى ما قيل في غيره، لكنه تغير لم يضر، والله أعلم.

٣- هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان، أبو الوليد، السلمي.

روى عن: مالك، ومسلم بن خالد الزنجي. وعنه: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم.

قال أحمد: "طيّاش، خفيف". وقال ابن معين، والعجلي: "ثقة". وقال العجلي في موضع: "صدوق".

وقال الدارقطني: "صدوق، كبير المحل". وقال أبو حاتم: "صدوق، لما كبر تغير، وكل ما دفع إليه قرأه، وكلما لئن تلقن، وكان قديماً أصح؛ كان يقرأ من كتابه". وقال البزار: "آفته أنه ربما لئن أحاديث". وقال أبو داود: "وأبو أيوب - يعني: سليمان ابن بنت شرحبيل - خير منه، يعني: من هشام، حدث هشام بأرجح من أربعمئة حديث، ليس لها أصل، مسندة كلها، كان فضلك يدور على أحاديث أبي مسهر وغيره، يلقنها هشاماً، ويقول هشام: حدثني، قد روي، فلا أبالي من حمل الخطأ". وقال النسائي: "لا بأس به". وقال

(٢/١١٢٤). وإكمال مغلطاي، ت(٣١٣١)، (٨/١٢٤). وتحفة التحصيل، ص(١٨٥). والتقريب، ت(٣٥٣٨)، ص(٣١٨).

(١) معرفة الصحابة رضي الله عنهم، لأبي نعيم، ت(٦١٦)، (٢/٧٤٩). وتهذيب الكمال، ت(٧٥٧٤)، (٣٤/١٩٤).

(٢) ثقات ابن حبان، (٨/٤٣٤). وتاريخ الإسلام، ت(٣٤٨)، (٦/٧٧٧). وتحفة اللبيب، ت(٨٠١)، (٢/٣٦٣).

وتاريخ بغداد، ت(٥٧٤٧)، (١٢/٣٩٢). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٧٥٢٢)، (٧/٥٠).

مسلمة بن قاسم: "تكلم فيه وهو جائر الحديث صدوق". وقال ابن سعد: "راوية الوليد بن مسلم". وقال ابن معين: "هشام بن عمار أحب إلي من ابن أبي مالك". وقال الذهبي: "صدوق، مكثراً، له ما ينكر". وقال ابن حجر: "صدوق، مقريء، كبر فصار يتلقن؛ فحديثه القديم أصح". وقال السخاوي: "ثقة أمين عند أئمة الحديث".

تُؤَيِّ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). والخلاصة أنه صدوق، لقن بأخرة فتلقن، وأما كلمة الإمام أحمد فقد بينها الذهبي^(٢).

٤ - عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، أَبُو سَعِيدِ الدَّمَشْقِيِّ، كاتب الأوزاعي. رَوَى عَنْ: الأوزاعي. وعنه: أَبُو الجماهر، وهشام بن عمار.

قال أحمد، والدارقطني: "ثقة". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "ثقة، حديثه مستقيم، وهو من المعدودين في أصحاب الأوزاعي". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "ثقة، كَانَ كَاتِبَ دِيوَانَ، ولم يكن صاحب حديث". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "ليس بذاك القوي". وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ: "جلس يَحْيَى بْنُ أَكْثَمِ هَا هُنَا، وَأشار إِلَى مَوْضِعٍ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقٍ، وعنده الناس، فَقَالَ: من أوثق أصحاب الأوزاعي عندكم؟، فجعلوا يذكرون الوليد، وعمر بن عبد الواحد، وغيرهم، وأنا ساكت، فَقَالَ: ما تقول يا أبا الوليد؟، فقلت: أوثق أصحابه كاتبه عبد الحميد فسكت". وقال ابن معين: "ليس به بأس". وَقَالَ العجلي: "لا بأس به". وَقَالَ دحيم: "ضعيف". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "سألت دحيما عنه، قلت: هو أحب إليك أو الوليد بن مزيد؟، قال: ابن أبي العشرين أحب إلي. قلت: كَانَ ابْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ صاحب حديث؟، فأومى برأسه، أي: لا". وَقَالَ البُخَارِيُّ: "ربما يُخَالَفُ فِي حديثه". وَقَالَ البخاري في رواية، والنسائي: "ليس بالقوي". وَقَالَ ابن عدي: "وعبد الحميد كما ذكره البُخَارِيُّ، يعرف بغير حديث لا يرويه غيره، وهو ممن يكتب حديثه". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٥٥)، (٦٦/٩)، بتصرف يسير. وتهذيب الكمال، ت(٦٥٨٦)، (٢٤٢/٣٠). وتاريخ الإسلام، ت(٥٧٥)، (١٢٧٢/٥). والسير، ت(٩٨)، (٤٢٠/١١). والمغني، ت(٦٧٥٥)، (٣٧٠/٢). والميزان، ت(٩٢٣٤)، (٣٠٢/٤). والتقريب، ت(٧٣٠٣)، ص(٥٧٣). وإكمال مغلطاي، ت(٤٩٥٣)، (١٥١/١٢). والكواكب النيرات، ت(٦٥)، ص(٤٢٤).

(٢) قال الذهبي: "أَمَا قَوْلُ الإِمَامِ فِيهِ: طَيَّاشٌ؛ فَلَأَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّلَنِي لِخَلْقِهِ بِخَلْقِهِ. فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ لَا يَنْبَغِي إِطْلَاقُهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا مَعْنَى صَحِيحٌ، لَكِنْ يَحْتَجُّ بِهَا الْخُلُوفِيُّ وَالْإِتِّحَادِيُّ. وَمَا بَلَغَنَا أَنَّهُ - ﷺ - نَجَّلَنِي لِشَيْءٍ إِلَّا بِجَبَلِ الطُّورِ، فَصَيَّرَهُ دَكًّا. وَفِي تَجْلِيهِ لِنَبِيِّنَا - ﷺ - اِخْتِلَافٌ أَنْكَرْتُهُ عَائِشَةُ، وَأَنْبَتَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَبِكُلِّ حَالٍ كَلَامُ الأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ يُحْتَمَلُ، وَطَيْئُهُ أَوْلَى مِنْ بَنِيهِ، إِلَّا أَنْ يَتَّفِقَ الْمُتَعَاصِرُونَ عَلَى جَرِّ شَيْخٍ، فَيُعْتَمَدُ قَوْلُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

"ربما أخطأ". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم". واستشهد به البخاري. وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"^(١). والخلاصة أنه صدوق، ربما أخطأ، وهو مقدم على بعض أصحاب الأوزاعي. ومن وثقه فلعله قصد عدالته لا حفظه، ومن ضعفه فلا حجة له، وكونه أخطأ في حديثه عن الأوزاعي مع أنه لا شيخ له سواه، ومع أنه كان كاتبه وله به خصوصية فهذا دليل على خلل في ضبطه يستدعي إنزاله من الثقة إلى الصدوق، والله أعلم.

٥- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسله. تقدم في الوجه الأول.

٦- يحيى بن أبي كثير، الطائي. ثقة ثبت يدلّس ويرسل، وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٧- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم عند الحديث الرابع.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على الأوزاعي، واختلف عنه من وجهين:

فرواه الوليد بن مسلم، عنه، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، مَرْفُوعًا.

ورواه عبد الحميد بن أبي العشرين، عنه، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا.

والوليد ثقة، اتفق على أنه لا يُحتج بحديثه إلا إذا صرح بالسماع؛ لشدة وكثرة تدليسه وتسويته.

وأما عبد الحميد فهو صدوق، ربما أخطأ، وهو مقدم على بعض أصحاب الأوزاعي.

وعليه فالظاهر أن الوجه الثاني هو الراجح؛ لأن عبد الحميد له خصوصية بالأوزاعي، فهو كاتبه، ومقدم

على بعض أصحابه، وهذا ما يشير إليه كلام ابن أبي حاتم، والدارقطني^(٢)، وأيضا فيحيى بن أبي كثير هو

راويته عبد الله بن أبي قتادة، ولو كان الحديث محفوظا عنه من رواية الأوزاعي لكان أسهل على عبد الحميد

بن أبي العشرين أن يسلك الجادة في هذا الطريق.

وأما تخريج الإمام أحمد، وابن خزيمة، وغيرهما لرواية الوليد بن مسلم فلعلها هي التي وصّلتهم، أو

ترجحت لديهم بقريئة كون الوليد من أروى الناس عن الشاميين والأوزاعي منهم، ولكن هذه القريئة ليست

(١) ثقات العجلي، ت(١٠١١)، (٧٠/٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٧١٠)، (٤٢٠/١٦). وتهذيب التهذيب،

ت(٢٢٤)، (١١٢/٦). والتقريب، ت(٣٧٥٧)، ص(٣٣٣).

(٢) علل ابن أبي حاتم، س(٤٨٧)، (٤٢١/٢). وعلل الدارقطني، س(١٠٣٣)، (١٤١/٦).

أقوى من قرينة الخصوصية لعبد الحميد، وقد خرج ابن حبان طريق عبد الحميد، ومن ثم فالعمل لدى كل فريق بما ترجح لديه بقرائنه، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف لما يُخشى من تَلَقُّنِ هشام بن عمار بأخرة، ولكن تابعه أبو الجماهر. دراسة إسناد متابعة أبي الجماهر لهشام بن عمار عند الطبراني:

- ١- عبد الرحمن بن عمرو، أبو زرعة، الدمشقي. ثقة، مقدم على أقرانه. تقدم عند الحديث الثامن.
- ٢- محمد بن عثمان، أبو الجماهر، التَّنُوخِي. ثقة على قول الأكثرين، مقدم على غيره^(١).
- ٣- عبد الحميد بن أبي العشرين. صدوق ربما أخطأ مقدم على بعض أصحاب الأوزاعي. تقدم قبل قليل
- ٤- الأوزاعي، ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلَةٌ. تقدم في الوجه الأول.
- ٥- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل، وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٦- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع. وعليه فالحديث من وجهه الراجح حسن لغيره بإسناد الحاكم، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يرشد النبي ﷺ الأمة إلى الاهتمام بشأن الصلاة والطمأنينة فيها، وشبّه من لا يُتمّ صلاته بالسارق؛ لأنه نقص من الطمأنينة والخشوع، وهذا السارق أسوأ ممن سرق غيره، فإنه سرق حق نفسه من الثواب وأبدل منه العقاب في الآخرة. وأكثر ما يفسد صلاة العامة تهاؤُنُهُم بالطمأنينة في الصلاة. لذا أمر المسيء صلاته بإعادتها، ففي حديث أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلًا، فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ وَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا".

والطمأنينة ركن واجب من أركان الصلاة عند جماهير الفقهاء، لا تصح الصلاة بدونه^(٢).

(١) ثقات ابن حبان، (٧٧/٩). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٦١)، (٩٧/٢٦). والسير، ت(١٤٦)، (٤٤٨/١٠).
وتهذيب التهذيب، ت(٥٦٢)، (٣٣٩/٩). والتقريب، ت(٦١٣٥)، ص(٤٩٦).
(٢) فيض القدير، (٥١٣/١). ومرقاة المفاتيح، (٥٥٨/٢). وصحيح البخاري، كتاب الأذان، بَابُ وُجُوبِ الْقِرَاءَةِ

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالْعَشْرُونَ.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ كَانَ أَكْمَلَهَا كُتِبَتْ لَهُ كَامِلَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُكْمِلْهَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِمَلَائِكَتِهِ: هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي تَطَوُّعًا تُكْمِلُوا بِهِ مَا ضَيَّعَ مِنْ فَرِيضَتِهِ؟، ثُمَّ الزَّكَاةُ مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ سَائِرُ الْأَعْمَالِ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ.

فَصَرَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ الْعَدْلِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ. وَأَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنَا حَمْدُونُ بْنُ أَحْمَدَ السَّمْسَارِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ. وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ.

حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلَيْطٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. قَدْ ذُكِرَ هَذَا الْخِلَافُ فِيهِ عَلَى حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ؛ لِيَعْلَمَ الْمُتَأَمِّلُ أَنَّ الَّذِي صَحَّحْنَاهُ حَدِيثُ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ لَيْسَ فِيهِ خِلَافٌ عَلَى حَمَّادٍ، وَسَائِرُ الرُّوَايَاتِ فِيهِ أَسَانِيدُ لِحَمَّادٍ، عَنْ غَيْرِ دَاوُدَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الخلاف على حماد بن سلمة في هذا الحديث، وعليه فمدار الحديث على حماد بن سلمة، وقد اختلف عنه من أوجه:

الوجه الأول: موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن زرارة بن أوفى، عن تميم الداري، مرفوعاً.

لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، ح(٧٥٧)، (١٥٢/١). وَالذَّخِيرَةَ، (٢٠٥/٢). وَالْحَاوِي الْكَبِيرَ، (١١٩/٢). وَالْمَجْمُوعَ، (٤٠٩/٣).

(١) الْمُسْتَدْرَكُ، كِتَابُ الْإِمَامَةِ وَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، ح(٩٨٢)، (١٤٩/٢).

الوجه الثاني: سليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة، عن الأزرق بن قيس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، مرفوعا.

الوجه الثالث: حجاج بن المنهال، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن رجل من بني سليط، عن أبي هريرة، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن زرارة بن أوفى، عن تميم الداري، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْحُرَيْبِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ، عن مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عن حماد، به. وأخرجه أبو داود في سننه^(١)، عن مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عن حماد، به، بمعناه.

وتابع موسى بن إسماعيل سليمان بن حرب، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا عن عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ الْعَدَلِيِّ، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، عن سُليمان بن حَرْبٍ، عن حماد، به. وأخرجه الدارمي في سننه^(٢)، عن سُليمان بن حَرْبٍ، عن حماد، به، بنحوه. وَقَالَ الدارمي: "لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ حَمَادٍ". قيل: للدارمي: "صَحَّ هَذَا؟"، قَالَ: "لَا".

وتابعه إبراهيم بن الحجاج، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي بَكْرٍ الشَّافِعِيِّ، عن خَمْدُونِ بْنِ أَحْمَدَ السَّمْسَارِ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عن حماد، به.

وتابعه الربيع بن يحيى، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْقَاضِي، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحُسَيْنِ، عن الرَّبِيعِ بْنِ يَحْيَى، عن حماد، به.

وتابعه عفان بن مسلم، أخرجه ابن ماجه في سننه^(٣)، عن الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ، عن عَفَّانَ، عن حماد، به، بنحوه.

وتابعه حجاج بن المنهال، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير^(٤)، عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عن حَجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ، عن حماد، به، بمثله مختصرا جدا.

تخريج الوجه الثاني: سليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة، عن الأزرق بن قيس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، مرفوعا:

(١) كتاب الصلاة، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُبْمَثُهَا صَاحِبُهَا تَنَمُّ مِنْ تَطَوُّعِهِ، ح(٨٦٦)، (١٥٠/٢).

(٢) كتاب الصلاة، بَابُ أَوْلَ مَا يَحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ح(١٣٩٥)، (٨٥٤/٢).

(٣) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَوَّلِ مَا يَحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ الصَّلَاةَ، ح(١٤٢٦)، (٤٥٨/١).

(٤) ح(١٢٥٥)، (٥١/٢).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عليّ بن حمّشاذ العَدْل، عن إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ.

وتابع سليمان بن حرب، إبراهيم بن الحجاج، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا عن أبي بكر الشافعي، عن حمّاد بن أحمد السَّمْسَار، عن إبراهيم بن الحجاج، عن حماد، به.

وتابعه الربيع بن يحيى، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عبد الرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم بن الحسين، عن الربيع بن يحيى، عن حماد، به.

تخريج الوجه الثالث: حجاج بن المنهال، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن رجل من بني سليط، عن أبي هريرة، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي الحسن محمد بن الحسن، عن عليّ بن عبد العزيز، عن حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، به.

وتابع حجاجاً عفان بن مسلم، أخرجه ابن ماجه في سننه^(١)، عن الحسن بن محمد بن الصباح، عن عَقَّان، عن حماد، به، بنحوه.

وتابعه موسى بن إسماعيل، أخرجه أبو داود في سننه^(٢)، عن موسى بن إسماعيل، عن حماد، به، بنحوه. وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى^(٣)، من طريق أبي داود السابق. وقال البيهقي: "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ اِخْتَلَفَ فِيهِ [عَلِيٌّ] ^(٤) الْحُسَيْنُ مِنْ أَوْجُهٍ كَثِيرَةٍ، وَمَا ذَكَرْنَا أَصْحُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين، أبو بكر، الشافعي.

سمع: مكّي بن عبدان، وابن أبي حاتم. وعنه: أبو عبد الله الحاكم.

قال الحاكم: "كان من أعيان فقهاء الشافعيين، كثير السماع والحديث". وقال السمعي: "كان فقيهاً فاضلاً شافعي المذهب". وقال الذهبي: "من كبار أئمة المذهب". وأخرج له الحاكم في المستدرك، وصحح سند حديثه.

(١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في أول ما يحاسب به العبد الصلاة، ح (١٤٢٦)، (٤٥٨/١).

(٢) كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: كُلُّ صَلَاةٍ لَا يَبْتَدِئُهَا صَاحِبُهَا تُنْتَمِ مِنْ تَطَوُّعِهِ، ح (٨٦٥)، (١٥٠/٢).

(٣) كتاب الصلاة، باب ما روي في إتمام الفريضة من التطوع في الآخرة، ح (٤٠٠١)، (٥٤٠/٢).

(٤) سقطت من مطبوعة السنن. ينظر: المذهب في اختصار سنن البيهقي، (٨١٢/٢).

توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٢- إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير، أبو إسحاق الحربي.

سَمِعَ: أبا سَلَمَةَ التَّبُودَكِي، ومَسَدَد بن مُسْرَهْد. وَعَنْهُ: ابن صاعد، وأبو بكر الشافعي.

ذكره ابن حبان في الثقات، وَقَالَ الخَطِيب: "كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزُّهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميِّزًا لعله". وَقَالَ الدَّارِقُطَنِي: "إمام مصنف، عالم بكل شيء، بارع في كل علم، صدوق". وفي رواية: "ثقة". وفي رواية: "كَانَ إمامًا، وَكَانَ يَقيسُ بِأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي زَهْدِهِ، وَعِلْمِهِ، وَوَرَعِهِ".

توفي سنة خمسٍ وثمانين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٣- موسى بن إسماعيل. ثقة، ثبت، مقدم على حجاج بن منهال. تقدم عند الحديث الثاني عشر.

٤- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْبَصْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: سَعِيدِ بْنِ الْمَسَيْبِ، وَزُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى. وَعَنْهُ: شُعْبَةُ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

قال الثوري: "من حفاظ البصريين". وَقَالَ أحمد: "ثقة، ثقة". وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة، ثبت". وَقَالَ

العجلي: "ثقة جيد الإسناد رفيع، وكان رجلا صالحا". وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث". وَقَالَ

النسائي، وَأَبْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ خَرَّاشٍ: "ثقة". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ: "هو أحب إلي من خَالِدِ

الخداء". وذكره ابن خلفون في الثقات. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "روى عن أنس خمسة أحاديث

لم يسمعها منه، وَكَانَ دَاوُدُ مِنْ خِيَارِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مِنَ الْمُتَّقِينَ فِي الرِّوَايَاتِ، إِلَّا إِنَّهُ كَانَ يَهْمُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ

حفظه، وَلَا يَسْتَحِقُّ الْإِنْسَانُ التَّرْكَ بِالْخَطَأِ الْيَسِيرِ يَخْطِئُ وَالْوَهْمَ الْقَلِيلَ يَهْمُ، حَتَّى يَفْحَشَ ذَلِكَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ

هَذَا مِمَّا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ الْبَشَرُ". وقال الذهبي: "الحافظ الثقة". وقال ابن حجر: "ثقة، متقن، كان يهتم

بأخرة". وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي: "سألت أحمد بن حنبل: مَنْ أثبت في الشعبي: داود بن

أبي هند أو إسماعيل بن أبي خالد؟، فقال: ما فيهما إلا ثبت، ولد داود أشياء يعرف بها على إسماعيل،

ولإسماعيل أشياء يعرف بها على داود". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن داود بن أبي هند وقره وعوف؟،

(١)المستدرک، ح(٢٩٩/٣١٨٢)، (٣٣١/٢). وتاريخ الإسلام، ت(١٤٥)، (٨٠٨/٧). والروض الباسم،

ت(٩٤٩)، (١٠٩٦/٢).

(٢)ثقات ابن حبان، (٨٩/٨). وتاريخ بغداد، ت(٣٠١٢)، (٥٢٢/٦). والسير، ت(١٧٣)، (٣٥٦/١٣).

فقال: داود أحب إلي، وهو أحب إلي من عاصم، ومن خالد الحذاء". وقال الحاكم: "لم يصح سماعه من أنس".

مات سنة أربعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، متقن، مقدم على غيره.

٦- زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى. ثقة، وفي سماعه من تميم الداري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن سلام خلافاً. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٧- تميم بن أوس، الداري.

كان نصرانياً، وكان إسلامه في سنة تسع من الهجرة. ورَوَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حديث الجساسة، وهذه منقبة عظيمة له.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ. وَعَنْهُ: زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى، ومحمد بن سيرين.

قال ابن حجر: "صحابي مشهور، سكن بيت المقدس بعد قتل عثمان، قيل: مات سنة أربعين"^(٢).

والخلاصة أنه صحابي جليل.

دراسة إسناد متابعة سليمان بن حرب لموسى بن إسماعيل عند الحاكم في مستدركه:

١- علي بن حمشاذ، العدل. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٢- إسماعيل بن إسحاق، القاضي. ثقة، متقن. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٣- سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ بن بَجِيلِ الْأَزْدِيِّ. ثقة مأمون، مقدم على غيره^(٣).

٤- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وجبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْبَصْرِيُّ. ثقة، متقن، مقدم على غيره. تقدم في قبل قليل.

٦- زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى. ثقة، وفي سماعه من تميم الداري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن سلام خلافاً. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

(١) تهذيب الكمال، ت(١٧٩٠)، (٤٦١/٨). وتاريخ الإسلام، ت(٧٢)، (٤٦٣/٣). والتقريب، ت(٦٦٦١)، ص(٥٣١). والسير، ت(١٥٨)، (٣٧٦/٦). وإكمال مغلطاي، ت(١٤٦٨)، (٢٦٩/٤).

(٢) الاستيعاب، ت(٢٣٥)، (١٩٣/١). وتهذيب الكمال، ت(٨٠٠)، (٣٢٦/٤). والتقريب، ت(٧٩٩)، ص(١٣٠).

(٣) سنن الدارقطني، (١٨٢/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٥٠٢)، (٣٨٤/١١). والسير، ت(٨١)، (٣٣٠/١٠). وإكمال مغلطاي، ت(٢١٦٤)، (٤٩/٦). والتقريب، ت(٢٥٤٥)، ص(٢٥٠).

٧- تميم بن أوس، الداري. والخلاصة أنه صحابي جليل. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة إبراهيم بن الحجاج لموسى بن إسماعيل عند الحاكم في مستدرکه:

١- أبو بكر الشافعي. صدوق. تقدم قبل قليل.

٢- حمدون بن أحمد، السمسار. لا بأس به^(١).

٣- إبراهيم بن الحجاج، السامي. ثقة، يهمل قليلاً^(٢).

٤- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت

البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفان وبهز وحبان

بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- داؤد بن أبي هند، أبو محمد، البصري. ثقة، متقن، مقدم على غيره. تقدم في قبل قليل.

٦- زرارة بن أوفى. ثقة، وفي سماعه من تميم الداري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن سلام خلاف. تقدم

عند الحديث الحادي عشر.

٧- تميم بن أوس، الداري رضي الله عنه. والخلاصة أنه صحابي جليل. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة الربيع بن يحيى لموسى بن إسماعيل عند الحاكم في مستدرکه:

١- عبد الرحمن بن الحسن، القاضي. متهم بالكذب^(٣).

٢- إبراهيم بن الحسين ابن ديزيل. ثقة، مأمون، مكث عن عفان بن مسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

٣- الربيع بن يحيى، البصري. صدوق، له أوهام^(٤).

٤- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت

البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفان وبهز وحبان

بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

(١)سؤالات الحاكم للدارقطني، ت(٩٢)، ص(١١٥). وتاريخ بغداد، ت(٤٢٥١)، (٥٣/٩).

(٢)تهذيب الكمال، ت(١٦١)، (٦٩/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٢٠٠)، (١١٣/١). وتحفة اللبيب، ت(٣٤)، (٢٧٣/١).

(٣)تاريخ الإسلام، ت(٥٧)، (٤٦/٨). والسير، ت(١١٨)، (١٦/١٥ و١٦). وتاريخ بغداد، ت(٥٣٨١)، (١١/٥٩١ وما بعدها). والمغني، ت(٣٥٥٤)، (٥٣٥/١). ولسان الميزان، ت(٤٦٢١)، (٥/٩٦ و٩٧). وميزان الاعتدال، ت(٤٨٥٢)، (٥٥٦/٢).

(٤)تهذيب الكمال، ت(١٨٧٣)، (١٠٦/٩). وتهذيب التهذيب، ت(٤٨٢)، (٢٥٢/٣). وتحفة اللبيب، ت(٤٧٥)، (٣٨٣/١).

- ٥- دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْبَصْرِيُّ. ثقة، متقن، مقدم على غيره. تقدم في قبل قليل.
- ٦- زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى. ثقة، وفي سماعه من تميم الداري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن سلام خلافًا. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٧- تميم بن أوس، الداري رضي الله عنه. والخلاصة أنه صحابي جليل. تقدم قبل قليل.
- دراسة إسناد متابعة عفان بن مسلم لموسى بن إسماعيل عند ابن ماجه في سننه:
- ١- الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ، الزعفراني. ثقة، راوية الشافعي^(١).
- ٢- عفان بن مسلم، الصَّفَّار. ثقة، ثبت، مقدم على غيره^(٢).
- ٣- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٤- دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْبَصْرِيُّ. ثقة، متقن، مقدم على غيره. تقدم في قبل قليل.
- ٥- زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى. ثقة، وفي سماعه من تميم الداري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن سلام خلافًا. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٦- تميم بن أوس، الداري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم قبل قليل.
- دراسة إسناد متابعة حجاج بن المنهال لموسى بن إسماعيل عند الطبراني في معجمه الكبير:
- ١- علي بن عبد العزيز، البغوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٢- حجاج بن المنهال، الأنماطي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.
- ٣- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٤- دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْبَصْرِيُّ. ثقة، متقن، مقدم على غيره. تقدم في قبل قليل.
- ٥- زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى. ثقة، وفي سماعه من تميم الداري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن سلام خلافًا. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

(١) تهذيب الكمال، ت(١٢٧٠)، (٣١٠/٦). وتحفة اللبيب، ت(٣٢٩)، (٣٤٨/١).

(٢) معرفة الثقات، ت(١٢٥٦)، (١٤٠/٢). والكامل، ت(١٥٥٠/٥٨٢)، (١٠٤/٧). وتهذيب الكمال، ت(٣٩٦٤)، (١٦٠/٢٠). وتاريخ الإسلام، ت(٢٧٣)، (٣٩٧/٥). والتقريب، ت(٤٦٢٥)، ص(٣٩٣). والسير، ت(٦٥)، (٢٤٢/١٠). وتحفة اللبيب، ت(١١٣٦)، (٥٦٦/١).

٦- تميم بن أوس، الداري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في مستدرکه:

١- علي بن حمشاذ، العدل. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٢- إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، البصري. ثقة، متقن. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٣- سُليمان بن حرب. ثقة مأمون، مقدم على غيره. تقدم قبل قليل.

٤- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- الأزرق بن قيس، الحارثي.

روى عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن عمر بن الخطاب. وعنه: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة.

قال ابن سعد، وابن معين، والنسائي، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". زاد الدارقطني:

"مأمون". وذكره ابن حبان في الثقات. وذكره في المشاهير، وقال: "من صالح أهل البصرة". وقال أبو حاتم: "صالح الحديث".

مات بعد سنة عشرين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٦- رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. لم أعرفه. ولا تضر جهالة الصحابي.

دراسة إسناد متابعة إبراهيم بن الحجاج لسليمان بن حرب عند الحاكم في المستدرک:

١- أبو بكر الشافعي. صدوق. تقدم قبل قليل.

٢- حمدون بن أحمد، السمسار. لا بأس به. تقدم قبل قليل.

٣- إبراهيم بن الحجاج، السامي. ثقة، يهمل قليلاً. تقدم قبل قليل.

٤- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- الأزرق بن قيس، الحارثي. ثقة. تقدم قبل قليل.

٦- رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. لم أعرفه. ولا تضر جهالة الصحابي.

(١) المشاهير، ت(٦٦٨)، ص(١١٦). وتهذيب الكمال، ت(٣٠٢)، (٣١٨/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٦)،

(٢٠٨/٣). وإكمال مغطاي، ت(٣٥٩)، (٤٢/٢). والتقريب، ت(٣٠٢)، ص(٩٧).

دراسة إسناد متابعة الربيع بن يحيى لسليمان بن حرب عند الحاكم في مستدرکه:

- ١- عبد الرحمن بن الحسن، القاضي. متهم بالكذب. تقدم قبل قليل.
- ٢- إبراهيم بن الحسين ابن ديزيل. ثقة، مأمون، مكث عن عفان بن مسلم. تقدم عند الحديث الثامن.
- ٣- الربيع بن يحيى، البصري. صدوق، له أوهام. تقدم قبل قليل.
- ٤- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفان وهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٥- الأزرق بن قيس، الحارثي. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ٦- رجل من أصحاب النبي ﷺ. لم أعرفه. ولا تضر جهالة الصحابي.

دراسة إسناد الوجه الثالث عند الحاكم في مستدرکه:

- ١- محمد بن الحسن بن الحسين، النيسابوري. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس عشر.
- ٢- علي بن عبد العزيز، البغوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٣- حجاج بن المنهال، الأنماطي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.
- ٤- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفان وهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٥- حميد بن تيرويه، الطويل، أبو عبدة بن أبي حميد، البصري. سمع: ابن أبي مليكة، والحسن البصري. وعنه: شعبة، ومالك، وحماد بن سلمة.

قال شعبة: "لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت، أو ثبته فيها ثابت". وقال حماد بن سلمة: "أخذ حميد كتب الحسن فنسخها، ثم ردها عليه". وقال معاذ بن معاذ: "كنا عند حميد الطويل، فأتاه شعبة، فقال: يا أبا عبدة، حديث كذا وكذا تشك فيه؟، فقال: إنه ليعرض لي أحياناً، فانصرف شعبة، فقال حميد: ما أشك في شيء منها، ولكنه غلام صلف أحببت أن أفسدها عليه". وقال حماد بن سلمة: "لم يدع حميد لثابت علماً إلا وعاه وسمعه منه". وقال: "عامه ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت". وقال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث، إلا أنه ربما دلس عن أنس". وقال ابن معين، والعجلي، والنسائي: "ثقة". وقال الدارمي: "قلت ليحيى بن معين: يونس بن عبدة أحب إليك في الحسن أو حميد؟، فقال: كلاهما. قلت: فحميد أحب إليك فيه، أو حبيب بن الشهيد؟، فقال: كلاهما. قال الدارمي: يونس أكبر من حميد بكثير". وقال ابن خراش: "ثقة، صدوق". وقال في موضع آخر: "في حديثه

شيء، يقال: إن عامة حديثه عن أنس إنما سمعه من ثابت". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "ثقة، لا بأس به". وقال: "أكبر أصحاب الحسن قتادة وحמיד". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وَكَانَ يُدَلِّسُ، سمع من أنس بن مالك ثمانية عشر حديثًا، وسمع الباقي من ثابت فدلس عنه". وَقَالَ ابن عدي: "وحميد له حديث كثيرٌ مستقيمٌ، فأغنى؛ لكثرة حديثه أن أذكر له شيئًا من حديثه، وقد حدث عنه الأئمة. وَأَمَّا مَا ذُكِرَ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَنَسٍ إِلَّا مَقْدَارَ مَا ذَكَرَ، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزها من كان يتهمه أنه عن ثابت عنه؛ لأنه قد روى عن أنس، وروى عن ثابت، عن أنس أحاديث فأكثر ما في بابهِ أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت، وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم". وقال أبو بكر البرديجي: "وأما حديث حميد فلا يحتج منه إلا بما قال: حدثنا أنس". وقال العلاءي: "فعلى تقدير أن يكون أحاديث حميد مدلسة فقد تبين الواسطة فيها، وهو ثقة، صحيح". وقال الذهبي: "ثقة، جليل، يدلس... وأجمعوا على الاحتجاج به إذا قال: سمعت". وقال ابن حجر في التقریب: "ثقة، مدلس، وعابه زائده؛ لدخوله في شيء من أمر الأمراء". وذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال: "صاحب أنس، مشهورٌ، كثيرُ التدليس عنه، حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت، وقتادة، ووصفه بالتدليس النسائي، وغيره، وقد وقع تصريحه عن أنس بالسمع وبالتحديث في أحاديث كثيرة في البخاري، وغيره". وقال: "من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم، إلا أنه كان يدلس حديث أنس، وكان سمع أكثره من ثابت وغيره من أصحابه عنه... وقد اعتنى البخاري في تخرجه لأحاديث حميد عن أنس بالطرق التي فيها تصريحه بالسمع فذكرها متابعة وتعليقًا". وقال: "البخاري لا يخرج من حديثه شيئًا إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح".

مات سنة اثنتين، ويقال: "ثلاث وأربعين ومائة"^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة، لا يحتج بحديثه عن أنس

إلا بما سلم من التدليس.

٦- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٧- رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِيطٍ. لم أعرفه.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

(١) الطبقات الكبير، ت(٤٠٢٢)، (٢٥١/٩). والجرح والتعديل، ت(٩٦١)، (٢١٩/٣). وثقات ابن حبان، (١٤٨/٤). ومعرفة الثقات، ت(٣٧٠)، (٣٢٥/١). والكامل، ت(٤٣٢/٦٣)، (٦٥/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٥٢٥)، (٣٥٥/٧). وميزان الاعتدال، ت(٢٣٢٠)، (٦١٠/١). وتهذيب التهذيب، ت(٦٥)، (٣٨/٣). والتقریب، ت(١٥٤٤)، ص(١٨١). وطبقات المدلسين، ت(٧١)، ص(٣٨). وتحفة اللبيب، ت(٣٩٠)، (٣٦٤/١).

دراسة إسناد متابعة عفان بن مسلم لحجاج عند ابن ماجه في سننه:

- ١- الحُسنُ بنُ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ. ثقة، راوية الشافعي. تقدم قبل قليل.
- ٢- عفان بن مسلم. ثقة ثبت مقدم على غيره. تقدم قبل قليل.
- ٣- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفان وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٤- حُمَيْدُ بْنُ تَيْرَوِيهِ، الطَّوِيلُ. ثقة، لا يحتج بحديثه عن أنس رضي الله عنه إلا بما سلم من التدليس. تقدم قبل قليل.
- ٥- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.
- ٦- رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَيْطٍ. لم أعرفه.
- ٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة موسى بن إسماعيل لحجاج عند أبي داود في سننه:

- ١- مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلٍ. ثقة، ثبت، مقدم على الحجاج بن منهال. تقدم عند الحديث الثاني عشر.
- ٢- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفان وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٣- حُمَيْدُ بْنُ تَيْرَوِيهِ، الطَّوِيلُ. ثقة، لا يحتج بحديثه عن أنس رضي الله عنه إلا بما سلم من التدليس. تقدم قبل قليل.
- ٤- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.
- ٥- رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَيْطٍ. لم أعرفه.
- ٦- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على حماد بن سلمة، وقد اختلف عنه من أوجه ذكر الحاكم منها ثلاثة: الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن زرارة بن أوفى، عن تميم الداري، مرفوعا. وقد روى هذا الوجه عنه أكثر الثقات، ومنهم:

- ١- موسى بن إسماعيل. ثقة، ثبت، مقدم على الحجاج بن منهال.
- ٢- سليمان بن حرب، أبو أيوب، البصري. ثقة مأمون، مقدم على غيره.
- ٣- عفان بن مسلم، الصَّقَّارُ. وخلاصة حاله أنه ثقة، ثبت، مقدم على غيره.
- ٤- حجاج بن المنهال، الأنماطي. ثقة.

٥- إبراهيم بن الحجاج. ثقة يهمل قليلا.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن الأزرق بن قيس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، مرفوعا. وقد روى هذا الوجه عنه:

١- سليمان بن حرب. ثقة مأمون، مقدم على غيره.

٢- إبراهيم بن الحجاج. ثقة يهمل قليلا.

الوجه الثالث: حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن رجل من بني سليط، عن أبي هريرة، مرفوعا. وقد روى هذا الوجه عنه:

١- حجاج بن المنهال. ثقة.

٢- عفان. ثقة ثبت مقدم على غيره.

٣- موسى بن إسماعيل. ثقة ثبت مقدم على الحجاج بن منهال.

وعليه فالراجح هو الوجه الأول؛ لكثرة من رواه من الثقات عن حماد، ومنهم موسى بن إسماعيل وهو الحكم في حديث حماد كما بين الحاكم، وقد روى الحديث بالوجه الأول والثالث والراجح عنه منهما هو روايته بالوجه الأول، وإذا كان بعض من تابعه قد ورد عنه أكثر من وجه، إلا أنه بعد النظر في الخلاف الفرعي عن كل راو منهم تحصلت النتيجة السابقة، والله أعلم.

الحكم على الحديث بإسناد الحاكم من الوجه الأول الراجح:

الحديث بإسناد الحاكم من الوجه الراجح فيه:

١- زرارة بن أوفى. متكلم في سماعه من تميم الداري، فقد قال الإمام أحمد: "ما أحسب لقي زرارة تميمًا؛ تميم كان بالشام وزرارة بصريٌّ كان قاضيها".

ومن ثم فعلى قرينة الإمام أحمد يكون هذا الإسناد منقطعاً، لكن وجدنا الإمام البخاري ينقل في تاريخه نصاً يثبت سماع زرارة من تميم فيقول: "وَقَالَ إِسْحَاقُ: سَأَلْتُ عَلِيًّا، فَقَالَ: أَخْبَرْنَا عَبْدَ الْأَعْلَى، قَالَ: أَخْبَرَنِي دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، حَدَّثَنِي تَمِيمُ الدَّارِيُّ"^(١).

وهذا النص الذي أورده الإمام البخاري فيه الحجّة في إثبات السماع بلا شك فرواته:

١- إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه. إمام، ثقة، حافظ، حجة^(٢).

(١) جامع التحصيل، ت (١٩٦)، ص (١٧٦). والتاريخ الكبير، (٤٣٩/٣).

(٢) تهذيب الكمال، ت (٣٣٢)، (٣٧٣/٢). والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب رد حديثهم، ت (١٥)، ص (٥٩). والتقريب، ت (٣٣٢)، ص (٩٩). وميزان الاعتدال، (١٨٣/١). والسير، ت (٧٩)، (٣٥٨/١١). والكواكب النيرات، ت (٤)، ص (٨١).

٢- عَلِيٌّ بْنُ الْمَدِينِيِّ. إمام حافظ ثقة حجة، أعلم الناس بالعلل، وبحديث ابن عيينة، وأروى الناس عن يحيى القطان. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٣- عبد الأعلى بن عبد الأعلى، أبو محمد، البصري. ثقة، من أثبت أصحاب ابن أبي عروبة، وسمع منه قبل الاختلاط^(١).

٤- داود بن أبي هند، البصري. ثقة متقن، مقدم على غيره. تقدم قبل قليل.

٥- زرارة بن أوفى، العامري. ثقة، وفي سماعه من البعض خلاف. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

وقد أشار الدارمي وغيره^(٢) إلى تفرد حماد بن سلمة برفع الحديث من بين ثقات أصحاب داود، وأن رفعه لا يصح، ومن ثم فالراجح وقف الحديث على تميم الداري لكن له حكم الرفع فهو مما لا يقال من قبيل الرأي أو القياس^(٣)، خاصة ومجموع الأحاديث في الباب يشهد له وقد حسنها جمع من أهل العلم^(٤)، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن الله لا يبخس أحداً عمله، ومن ثم يُكْمَلُ نَقَصَ الْفَرِيضَةِ مِنَ التَّطَوُّعِ. قال ابن عبد البر: "وَهَذَا عِنْدِي مَعْنَاهُ فِيمَنْ سَهَا عَنْ فَرِيضَةٍ وَنَسِيَهَا وَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَى أَنْ مَاتَ. وَأَمَّا مَنْ تَرَكَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً عَامِداً أَوْ نَسِيَهَا ثُمَّ ذَكَرَهَا فَلَمْ يُقِمَّهَا، فَهَذَا لَا يَكُونُ لَهُ فَرِيضَةٌ مِنْ تَطَوُّعٍ أَبَداً وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمَداً مِنَ الْكِبَائِرِ لَا يُكْفَرُهَا إِلَّا الْإِثْمَانُ بِهَا لِمَنْ كَانَ قَادِراً عَلَيْهَا، هِيَ تَوْبَتُهُ لَا يُجْزئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ". اهـ. وقد حمله بعض أهل العلم على العامد وغيره على تفصيل عندهم.

وقد ورد في بعض الأحاديث أن أول ما يحاسب عليه الناس الدماء، ولا تَعَارِضُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ صَاحِبَ الْمَفْهَمِ فَقَدْ قَالَ: "قَدْ يَسْبِقُ إِلَى الْوَهْمِ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مُتَعَارِضَةٌ مِنْ حَيْثُ الْأَوَّلِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ إِمَّا كَانَ يَلْزِمُ ذَلِكَ لَوْ أُرِيدَ بِكُلِّ أَوَّلٍ مِنْهَا أَنَّهُ أَوَّلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ، وَيُقْضَى فِيهِ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ مَا يَنْصُرُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا

(١) المشاهير، ت(١٢٦٨)، ص(١٩١). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٨٧)، (٣٥٩/١٦). وتهذيب التهذيب،

ت(١٩٩)، (٩٦/٧). والسير، ت(٦٩)، (٢٤٢/٩). وتحفة اللبيب، ت(٩١٦)، (٥٠٤/١).

(٢) سنن الدارمي، ح(١٣٩٥)، (٨٥٤/٢). والسنن الكبرى، للبيهقي، (٥٤٠/٢).

(٣) الاستنكار، (٣٤٨/٦). والتمهيد، (٧٩/٢٤).

(٤) سنن الترمذي، أبواب الصلاة، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ، (٥٣٥/١).

وسنن النسائي، كتاب الصلاة، بَابُ الْمُحَاسَبَةِ عَلَى الصَّلَاةِ، (٢٣٢/١). وشرح السنة، (١٥٩/٤). والمستدرک،

(٣٩٤/١)، العلمية. وفتح الباري لابن رجب، (١٤٢/٥).

أراد -والله أعلم- أن كل واحد من تلك الأوليات أوَّل بالنسبة إلى التي في بابه، فأول ما يحاسب به من أركان الإسلام الصلاة، وأول ما يحاسب به من المظالم الدماء، وأول ما يحاسب به مما ينتشر فيه صيئة فاعله تلك الأمور. وهذا أوَّل ما يقاربه ويناسبه، وهكذا تعتبر ما يردُّ عليك من هذا الباب، والله تعالى أعلم". اهـ، وهناك أوجه أخرى للجمع، والله أعلم^(١).

(١) الاستنكار، (٣٤٩/٦). والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (٧٤٧/٣). وشرح النووي على مسلم، (١٦٧/١١). وفتح الباري، لابن رجب، (١٤٤/٥).

الحديث الثلاثون.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ الْفَقِيه، حَدَّثَنَا أَبُو قِلَابَةَ. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي آخِرِينَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتِ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتِ الطَّيِّبَاتِ لِلَّهِ، السَّلَامِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّارِ. قَالَ الْحَاكِمُ: أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ ثِقَةٌ قَدْ احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ. وَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سَلْمَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَأَمَّا صِحَّتُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ:

فَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَخْطَبَةَ الصَّلْحِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْحَافِظَ يُوثِّقُ ابْنَ فَخْطَبَةَ، إِلَّا أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ، فَإِنَّهُ عِنْدَ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الحديث وهي خطأ ووهم ابن قحطبة في روايته عن المعتمر، ومن ثم فمدار الحديث على المعتمر، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن المعتمر، عن أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عن المعتمر، عن أبيه، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: عن المعتمر، عن أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعاً:

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢)، عن مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، بِهِ، بِمِثْلِ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ هُنَا.

وأخرجه الترمذي في علة الكبير (٣)، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنِ الْمُعْتَمِرِ، بِهِ، بِاللَّفْظِ الْمَتَقَدِّمِ مَخْتَصِراً.

وأخرجه النسائي في سننه الكبرى (٤)، عن محمد بن عبد الأعلى، عن المعتمر، به، بمثل اللفظ المتقدم.

(١)المستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٩٩٩)، (١٥٧/٢).

(٢)کتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في التشهد، ح(٩٠٢)، (٢٩٢/١).

(٣)أبواب الصلاة، باب ما جاء في التشهد، ح(١٠٥)، ص(٧٢).

(٤)ح(٧٦٥)، (٣٨٠/١).

تخريج الوجه الثاني: عن المعتمر، عن أبيه، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عليّ الحافظ، عن عبد الله بن قحطبة، عن محمد بن عبد الأعلى، عن المعتمر، به. وحكم الحاكم بوجه ابن قحطبة على المعتمر.

دراسة إسناد الوجه الأول عند ابن ماجه:

١- محمد بن زياد بن عبيد الله، الزياتي، أبو عبد الله البصري.

رَوَى عَنْ: فضيل بن عياض، ومعتمر بن سليمان. وعنه: ابن ماجه، وابن خزيمة.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ". وقال ابن عدي: "استشهد به البخاري". وقال ابن

منده: "ضعيف". وقال ابن عساكر: "روى عنه البخاري كالمقرون". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الثقة،

الجليل". وقال في موضع: "صدوق". وقال الذهبي في موضع، وابن حجر: "صدوق يخطئ". وقال ابن

حجر: "ذكره ابن منده، وابن حبان بلا حجة". وأخرج عنه ابن خزيمة في صحيحه. وأخرج له ابن حبان في صحيحه.

مات في حدود سنة خمسين ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق، ربما أخطأ. فقد وثقه ابن حبان، وقال:

"ربما أخطأ"، وأخرج له في الصحيح هو وابن خزيمة، واستشهد به البخاري، وأما تضعيف ابن منده فلا

حجة فيه، وكذا توثيق الذهبي فقد تعددت أقواله، ومن ثم فلا ينزل عن رتبة الصدوق مع اعتبار الخطأ الذي

أشار إليه ابن حبان، والتعبيرُ بعبارة ابن حبان: "ربما أخطأ"، أولى من تعبير الحافظ ابن حجر بقوله:

"يخطيء"؛ لأن الأولى تشعر بقلّة الخطأ، والأخرى تشعر باستمراره وكثرتة، والله أعلم.

٢- معتمر بن سليمان. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٣- أيمن بن نابل، المكّي.

رَوَى عَنْ: مجاهد بن جبر، وأبي الزبير المكّي. وعنه: عبد الرحمن بن مهدي، ومعتمر بن سليمان.

قال الثوري، وابن معين، والعجلي، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، والحسن بن علي بن نصر

الطوسي، والحاكم أبو عبد الله، وابن وضاح: "ثقة". وقال الترمذي: "ثقة عند أهل الحديث". وقال ابن

المديني: "ثقة، وليس بالقوي". وذكره ابن خلفون وابن شاهين في الثقات. وقال أبو بكر الأثرم: "سمعت أبا

عبد الله يسأل عن عبد العزيز بن أبي رواد، وأيمن بن نابل، فقال: هؤلاء قوم صالحون -يعني: في الحديث-

(١) ثقات ابن حبان، (١١٤/٩). وتهذيب الكمال، ت(٥٢٢١)، (٢٥٠/٢٥). والسير، ت(٥٩)، (١١٤/١١).

وتهذيب التهذيب، ت(٢٤٨)، (١٦٨/٩). وتحفة اللبيب، ت(١٢٤)، (٣٩/٢). والكاشف، ت(٤٨٥٣)،

(١٧١/٢). وصحيح ابن خزيمة، ح(٥١٣)، (٢٥٨/١) و ح(٢١٩٠)، (٣٣٠/٣). والإحسان، ح(٣٦٨٨)،

(٤٤٣/٨). وذيل ديوان الضعفاء، للذهبي، ت(٤١٥)، ص(٦٣).

فيما أرى". وقال الساجي: "صدوق". وقال النسائي: "لا بأس به". وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق، وإلى الضعف ما هو". وقال أبو حاتم: "شيخ". وقال ابن حبان في المجروحين: "كان يخطئ وينفرد بما لا يتابع عليه، والذي عندي: تنكب حديثه عند الاحتجاج - إلا ما وافق الثقات - أولى من الاحتجاج به ... وكان يخلط ويحدث على التوهم والحسبان". وقال الدارقطني: "ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، وخالفه الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وزكريا بن خالد عن أبي الزبير". وقال أبو أحمد بن عدي: "له أحاديث، وهو لا بأس به فيما يرويه، ولم أر أحدا ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها، صالحة". وقال المزني: "روى له البخاري متابعة". وقال الذهبي: "المحدث، الصدوق". وقال ابن حجر: "صدوق يهم"^(١). والخلاصة أنه لا بأس به، وهذا جمعا بين كلام النقاد فمن وثقه مطلقا لعله لم يطلع على أخطائه، ومن ضعفه بسببها فقد تشدد، والله أعلم.

٤ - مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ تَدْرُسَ، أَبُو الزُّبَيْرِ، الْمَكِّيُّ.

رَوَى عَنْ: ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَعَنْهُ: مَالِكُ، وَاللَيْثُ، وَابْنُ لَهْيَعَةَ، وَخَلْقٌ.

قيل لشعبة: "ما لك تركت حديث أبي الزبير؟"، قال: رأيتُه يَرِنُ وَيَسْتَرْجِعُ فِي الْمِيزَانِ". وَقَالَ اللَّيْثُ:

قَدِمْتُ مُكَّةَ فَجِئْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ فَدَفَعَ إِلَيَّ كِتَابَيْنِ وَأَنْقَلَبْتُ بِهِمَا، ثُمَّ قُلْتُ فِي نَفْسِي: لَوْ عَاوَدْتُهُ فَسَأَلْتُهُ: أَسْمِعْ هَذَا كُلَّهُ مِنْ جَابِرٍ؟، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: مِنْهُ مَا سَمِعْتُ مِنْهُ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثْتُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَعْلَمَ لِي عَلَى مَا سَمِعْتُ، فَأَعْلَمَ لِي عَلَى هَذَا الَّذِي عِنْدِي". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالنَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ"، زَادَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "ثَبَتٌ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ تَرَكَهُ لَشَيْءٍ زَعَمَ أَنَّهُ رَأَاهُ فَعَلَهُ فِي مَعَامَلَةٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ". وَقَالَ السَّاجِيُّ: "صَدُوقٌ حُجَّةٌ فِي الْأَحْكَامِ، قَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ النُّقْلِ، وَقَبْلَهُ وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِهِ". وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "تَكَلَّمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ، وَلَمْ يَأْتِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِحُجَّةٍ تَوْجِبُ جَرْحَهُ، وَقَدْ شَهِدُوا لَهُ بِالْحِفْظِ، وَهُوَ عِنْدِي مِنْ ثِقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَقَدْ كَانَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ يَشْهَدُ لَهُ بِالْحِفْظِ، وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِيهِ: يَحْتَاجُ إِلَى دَعَامَةٍ، فَإِنَّهُ ذَهَبَ فِي تَضْعِيفِهِ مَذْهَبَ ابْنِ عِيْنَةَ، بِلَا حُجَّةٍ، وَقَوْلُ أَيُّوبَ: ثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ أَبُو الزُّبَيْرِ، اخْتَلَفُوا فِيهِ فَقَالُوا: أَرَادَ بِذَلِكَ تَضْعِيفَهُ، وَقَالُوا: بَلْ أَرَادَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ وَالتَّرْفِيعَ، وَالتَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ أَشْبَهَ بِمَذْهَبِ أَيُّوبَ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَقَوْلُ شُعْبَةَ: لَا يَحْسَنُ يَصْلِي، فَهُوَ تَحَامُلٌ وَغَيْبِيَّةٌ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ، وَقَوْلُ ابْنِ جَرِيحٍ: مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنْ أَعِيشَ حَتَّى أَرَاهُ يَحْدُثُ، فَإِنَّهُمْ احْتَقَرُوهُ - فِيمَا قِيلَ - لِفَقْرِهِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ جَرِيحٍ بَعْدَ أَحَادِيثٍ، وَقَوْلُ مَعْمَرٍ: كَانَ

(١) ثقات العجلي، ت (١٣٤)، (٢٤١/١). وتعليقات الدارقطني على المجروحين، ت (٢٧)، ص (٥٨). وتهذيب الكمال، ت (٥٩٩)، (٤٤٧/٣). وإكمال مغلطي، ت (٦٣٢)، (٣١٢/٢). والتقريب، ت (٥٩٧)، ص (١١٧). والسير، ت (١٣٢)، (٣٠٩/٦). والبدر المنير، (٣١/٤).

أيوب إذا جاءه قنع رأسه، فليس بشيء لما كان يأتيه". وقال ابن القطان: "كل ما لم يصرح فيه بسماعه من جابر، أو لم يكن من رواية الليثي عنه فهو منقطع". وقال أحمد: "قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان؛ لأن أبا الزبير أعلم بالحديث منه، وأبو الزبير ليس به بأس". وقال الشافعي: "أبو الزبير يحتاج إلى دِعامَة". وكان أيوب السخيتاني يضعفه. وقال يعقوب بن شَيْبَةَ: "ثقة، صدوق، وإلى الضعف ما هو". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي من أبي سفيان". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن أبي الزبير؟ فقال: روى عنه الناس. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان من الحفاظ... ولم ينصف من قده فيه". وقال ابن عدي: "وروى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك؛ فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق، وثقة، لا بأس به". وقال المزني: "روى له الجماعة، إلا أن البخاري روى له مقروناً بغيره". وقال الذهبي: "وكان أبو محمد بن حزم يحتج من حديث أبي الزبير عن جابر بما رواه عنه الليث فقط؛ لكونه لم يحمل إلا ما سمعه من أبي الزبير بسماعه من جابر، ومع كون البخاري لم يحتج به، ما رأيت ذكره في كتابيه في الضعفاء". وقال الذهبي أيضاً: "وكان من الحفاظ الثقات، وإن كان غير أوثق منه". وقال في السير: "الإمام، الحافظ، الصدوق". وقال في التذكرة: "الحافظ، المكثّر، الصدوق... وقال غير واحد: هو مدلس، فإذا صرح بالسماع فهو حجة". وقال ابن حجر: "صدوق، إلا أنه يدللس". وقال في موضع: "ثقة". وقال في موضع: "وثقه الجمهور، وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره، ولم يرو له البخاري سوى حديث واحد في البيوع قرنه بعطاء عن جابر، وعلق له عدة أحاديث، واحتج به مسلم والباقون". وفي موضع: "لكنه - يعني: الإمام مسلماً - لا يخرج لأبي الزبير إلا ما صرح فيه بالسماع عن جابر، أو كان له فيه متابع، أو كان من رواية الليث".

مات سنة ثمان وعشرين ومائة^(١). وخلاصة حاله أنه إمام، حافظ، ثقة على الراجح من أقوال الأئمة، لكنه يدللس. إلا أن رواية الليث عنه مما سمعه من جابر، واختلّف في روايته عن: عبد الله بن عمرو، وابن عباس، وعائشة - رضي الله عنها - هل هي مرسلّة أو لا؟ وهو مقدم على أبي سفيان طلحة بن نافع.

(١) الجرح والتعديل، ت (٦٥)، (١٥١/١). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (٣٤٨)، ص (١٩٣). وثقات ابن حبان، (٣٥١/٥). والكامل، ت (١٦٢٩/٨)، (٢٨٤/٧). وتهذيب الكمال، ت (٥٦٠٢)، (٤٠٢/٢٦). وجامع التّحصيل، ت (٧١١)، ص (٢٦٩). وتحفة التّحصيل، ص (٢٨٧). وتذكرة الحفاظ، ت (١١٣)، (١٢٦/١). وتاريخ الإسلام، ت (٣٠٥)، (٥١٨/٣). والسير، ت (١٧٤)، (٣٨٠/٥). والتقريب، ت (٦٢٩١)، ص (٥٠٦). وإكمال مغلطاي،

٥- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه. أحد الصحابة الكرام. تقدم عند الحديث السادس عشر.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم:

١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَحْطَبَةَ بن مرزوق، الصَّلْحِيُّ.

روى عن: محمد بن عبد الأعلى، وعبد الله بن عباس الترقفي. وعنه: أبو علي الحافظ، وابن حبان.

وثقه أبو علي الحافظ، وأكثر عنه ابن حبان في صحيحه، وأخرج له الحاكم في المستدرک وصحح

حديثه^(١). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله، وخطئه في هذا الحديث لا ينزله عن التوثيق فما نجا من الخطأ بشر.

٣- محمد بن عبد الأعلى، الصنعاني، أبو عبد الله.

رَوَى عَنْ: ابن عيينة، ومعتمر بن سليمان. وعنه: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَحْطَبَةَ بن مرزوق الصلحي، وبقي بن

مخلد، وابن خزيمة، وأبو زرعة الرازي.

قال أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وابن حجر: "ثقة". وقال النسائي: "كتبنا عنه، وأثنى عليه خيرا". وقال في

موضع آخر: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات.

مات سنة خمس وأربعين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٤- معتمر بن سليمان. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٥- سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- أبو الزبير المكي. إمام، حافظ، ثقة على الراجح من أقوال أهل العلم، لكنه يدلس. إلا أن رواية الليث

عنه مما سمعه من جابر، واختلّف في روايته عن: عبد الله بن عمرو، وابن عباس، وعائشة رضي الله عنها - هل هي

مرسلة أو لا؟. تقدم قبل قليل.

٧- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه. أحد الصحابة الكرام. تقدم عند الحديث السادس عشر.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على المعتمر، وقد اختلف عنه من وجهين:

ت(٤٢٨٩)، (٣٣٦/١٠).

(١) ثقات ابن حبان، (٥١٣/٨) و (١٨/٩). والإحسان، ح(١٧٣٢)، (٢٣/٥) و ح(٧٠٢٢)، (٤٩٠/١٥) و

ح(٧٣٩٢)، (٤٠٣/١٦). والمستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(١٠٠٠)، (١٥٧/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٧٠)، (١٦/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥١٣/٨)، (٥٨١/٢٥). وتهذيب التهذيب،

ت(٤٧٩)، (٢٨٩/٩). والتقريب، ت(٦٠٦٠)، ص(٤٩١).

الأول: عن المعتمر، عن أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعا.

الثاني: عن المعتمر، عن أبيه، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعا.

وقد أخرج الوجه الثاني الحاكم من طريق ابن قحطبة عن محمد بن عبد الأعلى عن المعتمر، به، وقد حكم الحاكم على ابن قحطبة بالوهم، وهو الظاهر؛ فقد خالف النسائي ابن قحطبة فرواه عن محمد بن عبد الأعلى عن المعتمر بالوجه الأول.

وابن قحطبة صدوق، وأما النسائي فإمام، حافظ، ثقة ثبت، ناقد، مقدم على غيره^(١). ومن ثم فالراجح هو رواية الحديث عن المعتمر بالوجه الأول.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

يظهر أن الحديث من وجهه الراجح غير محفوظ؛ فقد قال الترمذي: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. هَكَذَا يَقُولُ أَيُّمُنُ بْنُ نَابِلٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. وَهُوَ خَطَأٌ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّوَّاسِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، مِثْلَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ"^(٢).

وقال النسائي: "لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ أَيُّمُنَ بْنَ نَابِلٍ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَأَيُّمُنُ عِنْدَنَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَالْحَدِيثُ خَطَأً، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ"^(٣).

وعليه فلا بد من تخريج الحديث عن المدار الأعلى وهو أبو الزبير فأقول:

هذا الحديث مداره الأعلى على أبي الزبير، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعا.

الوجه الثاني: الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبيرة، وطاوس، عن ابن عباس، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في المستدرک^(٤)، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن أسيد بن عاصم الأصبهاني،

عن بكر بن بكار، عن أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ

(١) السير، ت(٦٧)، (١٢٥/١٤). وتهذيب الكمال، ت(٤٨)، (٣٢٨/١). وتحفة اللبيب، ت(٧)، (٢٦٢/١). وإكمال مغطاي، ت(٥٤)، (٥٧/١).

(٢) العلل الكبير، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التشهد، ح(١٠٥)، ص(٧٢).

(٣) سنن النسائي، ح(١٢٨١)، (٤٣/٣).

(٤) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٩٩٨)، (١٥٦/٢).

كما يعلمنا السورة من القرآن: بِاسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ". قال أبو العباس: "فذكر الحديث وفي آخره: "اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار".

وأخرجه عن أحمد بن سلمان الفقيه، عن أبي قلابة. وعن أحمد بن إسحاق، عن أبي مسلم، عن أبي عاصم، عن أيمن، به، بمثله^(١). وأخرجه ابن ماجه في سننه^(٢)، عن مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عن الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عن أيمن، به، بمثله. وأخرجه الترمذي في علله الكبير^(٣)، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّبَّاحِ، عن الْمُعْتَمِرِ، عن أيمن، به، بلفظه، مختصراً. وأخرجه النسائي في الكبرى^(٤)، عن محمد بن عبد الأعلى، عن الْمُعْتَمِرِ، عن أيمن، به، بلفظه. وعن عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ، عن أَبِي عَاصِمٍ، عن أيمن، به، بمثله^(٥).

تخريج الوجه الثاني: الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، وطاوس، عن ابن عباس،

مرفوعاً:

أخرجه أحمد في مسنده^(٦)، عن يُونُسَ، وَحُجَيْنَ، عن اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ، فَكَانَ يَقُولُ: التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ - قَالَ حُجَيْنٌ: سَلَامٌ عَلَيْكَ - أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ". وأخرجه مسلم في صحيحه^(٧)، عن قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، ومحمد بن رمح بن المهاجر، عن الليث، عن أبي الزبير، به، بمثله.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- أسيد بن عاصم بن عبد الله، التَّقْفِي، أبو الحُسَيْن.

سَمِعَ: سَعِيدُ بْنُ عَامِرِ الضُّبَعِيِّ، وبكر بن بكار. وعنه: عبد الله بن الحسين بن بندار، وعبد الله بن

جعفر بن فارس.

(١) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ح(٩٩٩)، (١٥٧/٢).

(٢) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في التشهد، ح(٩٠٢)، (٢٩٢/١).

(٣) أبواب الصلاة، باب ما جاء في التشهد، ح(١٠٥)، ص(٧٢).

(٤) ح(٧٦٥)، (٣٨٠/١).

(٥) ح(١٢٠٥)، (٧٠/٢).

(٦) حديث ابن عباس ؓ، ح(٢٦٦٥)، (٤٠٧/٤).

(٧) كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ح(٤٠٣/٦٠)، (٣٠٢/١).

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سَمِعْنَا مِنْهُ، وَهُوَ ثِقَةٌ رَضِيَ". وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ النَّبِيلُ: "قَلْتُ لِأَبِي مَسْعُودِ بْنِ الْفَرَاتِ عَنْ مَنْ تَرَى أَنْ أَكْتُبَ؟"، قَالَ: عَنْ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، وَأَسِيدِ بْنِ عَاصِمٍ".
توفي سنة سبعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٣- بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ، أَبُو عَمْرٍو، الْقَيْسِيُّ، الْبَصْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، وَحَمزَةَ الزَّيَّاتِ، وَمِسْعَرَ. وَعَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْحُلَوَانِيِّ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْجَارُودِ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِثِقَةٍ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالنَّسَائِيُّ فِي مَوْضِعٍ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ". وَقَالَ السَّاجِي: "ضَعْفُهُ بَعْضُهُمْ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ سِوَى الْخَفِظِ لَهُ تَخْلِيطٌ". وَذَكَرَهُ الْعَقِيلِيُّ وَابْنُ الْجَارُودِ وَالسَّاجِي فِي الضَّعْفَاءِ. وَاتَّهَمَهُ الْعَقِيلِيُّ بِسُرْقَةِ حَدِيثٍ مِنْ شُعْبَةَ. وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "وَلَيْكِرُ بْنُ بَكَّارٍ أَحَادِيثُ حِسَانٌ غَرَائِبُ صَالِحَةٌ، وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ... وَلَيْسَ حَدِيثُهُ بِالْمُنْكَرِ جِدًّا". وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، وَأَشْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "رَبَّمَا أَحْطَأً". وَقَالَ ابْنُ الْقَطَانَ: "هُوَ إِلَى التَّقْوِيَةِ أَقْرَبُ، وَلَيْسَ بِأَقْوَى مَا يَكُونُ". وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: "لَهُ نَسْخَةٌ سَمِعْنَاهَا بَعَلُو فِيهَا مَنَاكِيرَ، ضَعَفُوهُ بِسَبَبِهَا". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: "وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الْحَاكِمُ مُتَابَعَةً". وَكَذَا أَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو نَعِيمٍ. وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ سِنْدَ حَدِيثِهِ، وَبَيْنَ أَنْ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْقَطَوَانِيُّ أَحْفَظُ وَأَوْثَقُ مِنْهُ^(٢). وَالْخِلَاصَةُ أَنَّهُ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَمَنْ ضَعَفَهُ جِدًّا فَفَقَدَ تَشَدُّدًا، وَمَنْ وَثَّقَهُ فَفَقَدَ تَسَاهُلًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَنَّهُ ضَعَفَ بِسَبَبِ مَنَاكِيرِ فِي حَدِيثِهِ، وَلَكِنَّهَا لَمْ تَصِلْ إِلَى حَدِّ التَّضْعِيفِ الشَّدِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤- أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ، الْمَكِّيُّ. لَا بَأْسَ بِهِ. تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ.

٥- أَبُو الزُّبَيْرِ، الْمَكِّيُّ. إِمَامٌ، حَافِظٌ، ثِقَةٌ عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَكِنَّهُ يَدْلَسُ. إِلَّا أَنَّ رِوَايَةَ اللَّيْثِ عَنْهُ مِمَّا سَمِعَهُ مِنْ جَابِرٍ، وَاخْتَلَفَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - هَلْ هِيَ مَرْسَلَةٌ أَوْ لَا؟. وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى أَبِي سَفْيَانَ طَلْحَةَ بْنِ نَافِعٍ. تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ.

٧- جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَحَدُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ. تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ السَّادِسِ عَشَرَ.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الإمام أحمد في المسند:

(١) الجرح والتعديل، ت(١٢٠٥)، (٣١٨/٢). وتاريخ الإسلام، ت(١٤٣)، (٣٠١/٦). وثقات ابن قطلوبغا، ت(١٦٩٨)، (٤٢٥/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٤٩٢)، (٣٨٢/٢). وثقات ابن حبان، (١٤٦/٨). وتاريخ الإسلام، ت(٥٤)، (٤١/٥). وتهذيب التهذيب، ت(٨٨٢)، (٤٧٩/١). وميزان الاعتدال، ت(١٢٧٤)، (٣٤٣/١). ولسان الميزان، ت(١٥٦٦)، (٣٣٩/٢). وأخبار أصبهان، (٢٢٤/١). والكامل، ت(٢٧٢/٢٩)، (١٩٩/٢). والمستدرک، (١٧١/١) و(١١٥/٣)، العلمية. ومستخرج أبي عوانة، (٩٣/١). ومستخرج أبي نعيم، (١٠٣/١).

١- يونس بن محمد بن مُسَلِّم، أبو محمد، البغداديُّ، المؤدّب.

سَمِعَ: ليث بن سعد، وعبد الله بن عُمَرَ العُمَرِيَّ. وَعَنْهُ: أحمد بن حنبل، وابن المدينيِّ.

قال ابن معين: "ثقة". وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: "ثقة ثقة". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق". وذكره ابنُ حِبَّانَ

فِي الثَّقَاتِ. وقال الذهبي في السير: "الإمام، الحافظ، الثَّقَّةُ". وقال ابن حجر: "ثقة، ثبت".

مات سنة ثمان ومائتين^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة على قول الأكثرين.

٢- الليث بن سعد. ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. تقدم عند الحديث

الخامس.

٣- أبو الزبير، المكي. إمام، حافظ، ثقة على الراجح من أقوال أهل العلم، لكنه يدلّس. إلا أن رواية الليث

عنه مما سمعه من جابر، واحتلّف في روايته عن: عبد الله بن عمرو، وابن عباس، وعائشة - رضي الله عنها - هل هي

مرسلة أو لا؟. وهو مقدم على أبي سفيان طلحة بن نافع. تقدم قبل قليل.

٤- سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ بْنِ هِشَامٍ، الأَسَدِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الكُوْفِيُّ.

سَمِعَ: ابْنَ عَبَّاسٍ، وَعَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ، وَابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: أَيُّوبُ السَّخِينِيُّ، وأبو الزبير المكي.

قال ابنُ عَبَّاسٍ، وَقَدْ أَنَاهُ أَهْلُ الكُوْفَةِ يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ: "أَلَيْسَ فِيكُمْ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ!!". وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ

النَّخَعِيُّ: "مَا خَلَفَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ بَعْدَهُ مِثْلَهُ". وقال ابن المديني: "لَيْسَ فِي أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُ سَعِيدِ

بْنِ جُبَيْرٍ. قِيلَ: وَلَا طَاوُؤُسٌ؟، قَالَ: وَلَا طَاوُؤُسٌ، وَلَا أَحَدٌ". وكان أعلم من مجاهد. وقال ابن أبي حاتم:

"سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ: سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، فَقَالَ: مُرْسَلٌ". وقال: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ سَعِيدُ

بُنْ جُبَيْرٍ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان فقيها عابدا ورعا فاضلا".

وَقَالَ أَبُو القَاسِمِ هبة الله بن الحسن الطبري: "هُوَ ثَقَّةٌ، إمام حجة على المسلمين". وقال الذهبي: "أحد

الأئمة الأعلام". وقال ابن حجر: "ثقة، ثبت، فقيه... وروايته عن عائشة، وأبي موسى ونحوهما مرسلة".

قتله الحجاج سنة خمس وتسعين^(٢). وهو ثقة، ثبت، فقيه، إمام، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلة.

٥- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

(١) الجرح والتعديل، ت (١٠٣٣)، (٢٤٦/٩). وتاريخ بغداد، (٧٦٢١)، (٥١٠/١٦). وتهذيب الكمال،

ت (٧١٨٤)، (٥٤٠/٣٢). وثقات ابن حبان، (٢٨٩/٩). والسير، ت (١٧٥)، (٤٧٣/٩). وتاريخ الإسلام،

ت (٤٣٤)، (٢٣٤/٥). وتهذيب التهذيب، ت (٨٦٣)، (٤٤٧/١١). والتقريب، ت (٧٩١٤)، ص (٦١٤).

(٢) ثقات ابن حبان، (٢٧٥/٤). والجرح والتعديل، ت (٢٩)، (٩/٤). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (١١٨)،

ص (٧٤). وتهذيب الكمال، ت (٢٢٤٥)، (٣٥٨/١٠). وتاريخ الإسلام، ت (٧٦)، (١١٠٠/٢). والتقريب،

ت (٢٢٧٨)، ص (٢٣٤). والسير، ت (١١٦)، (٣٢١/٤). وإكمال مغلطاي، ت (١٩١٥)، (٢٦٧/٥).

النظر في الخلاف:

تبين أن هذا الحديث مداره الأعلى على أبي الزبير، وقد اختلف عنه من وجهين:

فرواه أيمن بن نابل عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعاً.

ورواه الليث بن سعد عن أبي الزبير، عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مرفوعاً.

والراجح هو الوجه الثاني؛ فأيمن بن نابل لا بأس به، وأما الليث فهو ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن

أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. وقد تابع الليث على رواية الحديث من الوجه الثاني عبد الرحمن بن حميد

كما عند ابن أبي شيبة، وأحمد ومسلم^(١).

وقد حكم الأئمة بصحة الوجه الثاني^(٢). وأخرجوه في الصحيح^(٣).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح صحيح.

التعليق على الحديث:

هذه إحدى صيغ التشهد التي رويت عن النبي ﷺ، فِيهِ تَشَهُدُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَتَشَهُدُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَتَشَهُدُ

أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَتَشَهُدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ. وَأَتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهَا كُلِّهَا، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ

مِنْهَا عَلَى مَذَاهِبٍ، وَاخْتَلَفُوا كَذَلِكَ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ؟.

وَلَفْظُهُ التَّشَهُدُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِلسُّنْقِ بِالشَّهَادَةِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَالرَّسَالَةِ، وَالتَّحِيَّاتِ جَمْعُ تَحِيَّةٍ وَهِيَ الْمَلِكُ،

وَقِيلَ: الْبَقَاءُ، وَقِيلَ: الْعِظْمَةُ، وَقِيلَ: الْحَيَاةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

(١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصلاة، باب من كان يعلم التشهد ويأمر بتعليمه، ح(٣٠١٦)، (١٦٦/٢).

ومسند أحمد، حديث ابن عباس ﷺ، ح(٢٨٩٢)، (٧٠/٥). وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد في

الصلاة، ح(٦١)، (٣٠٣/١). والعلل الكبير، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التشهد، ح(١٠٥)، ص(٧٢).

(٢) العلل الكبير، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التشهد، ح(١٠٥)، ص(٧٢). وسنن النسائي، ح(١٢٨١)،

(٤٣/٣). وسنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب صِفَةِ التَّشَهُدِ وَوُجُوبِهِ وَاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ فِيهِ، ح(١٣٢٥)،

(١٥٩/٢).

(٣) صحيح مسلم، ح(٤٠٣/٦٠)، (٣٠٢/١). ومستخرج أبي عوانة، ح(٢٠٢٤)، (٥٤٠/١). وصحيح ابن

خزيمة، ح(٧٠٥)، (٣٤٩/١). والإحسان، ح(١٩٥٢)، (٢٨٢/٥) و ح(١٩٥٣)، (٢٨٣/٥). وسنن الترمذي،

(٣٢٠/١). ومسند البزار، ح(٥٠٤٧)، (٢٦٠/١١). وصحيح ابن خزيمة، ح(٧٠٥)، (٣٤٩/١). ومستخرج أبي

عوانة، ح(٢٠٢٤)، (٥٤٠/١). والمعجم الكبير للطبراني، ح(١٠٩٩٦)، (٤٦/١١). وسنن الدارقطني،

ح(١٣٢٥)، (١٥٩/٢).

(٤) التمهيد، (١٨٥/١٦). وشرح النووي على مسلم، (١١٥/٤). وشرح أبي داود للعيني، (٢٣٦/٤). والمجموع،

الحديث الحادي والثلاثون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب التاجر، حدثنا أبو النضر أحمد بن عتيق المروزي، حدثنا محمد بن سنان العوقبي، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن هيك، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: مَنْ صَلَّى رُكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلْيُصَلِّ الصُّبْحَ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ عَتِيقِ الْمُرُوزِيِّ هَذَا ثِقَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مَرَّةً أُخْرَى بِإِسْنَادٍ آخَرَ.

حدثناه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، حدثنا عمر بن علي الجوهري، حدثنا أبو النضر أحمد بن عتيق العتيقي، حدثنا محمد بن سنان العوقبي، حدثنا همام، عن قتادة، عن خلاس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: مَنْ صَلَّى رُكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلْيُتِمِّ صَلَاتَهُ. كَلَّا الْإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَانِ، فَقَدْ احْتَجَّ جَمِيعًا بِخِلَاسِ بْنِ عَمْرٍو شَاهِدًا^(١).

دراسة الحديث: هذا الحديث مداره على أحمد بن عتيق المروزي، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أبو العباس المحبوبي، عن أحمد بن عتيق، عن محمد بن سنان العوقبي، عن همام، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن هيك، عن أبي هريرة، مرفوعا.

الوجه الثاني: ابن علك المروزي، عن أحمد بن عتيق، عن محمد بن سنان العوقبي، عن همام، عن قتادة، عن خلاس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: أبو العباس المحبوبي، عن أحمد بن عتيق، عن محمد بن سنان، عن همام، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن هيك، عن أبي هريرة، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس المحبوبي، عن أحمد بن عتيق، به.

تخريج الوجه الثاني: عن أحمد بن عتيق، عن محمد بن سنان العوقبي، عن همام، عن قتادة، عن خلاس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن إبراهيم بن محمد، عن عمر بن علي، عن أحمد بن عتيق، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن أحمد بن محبوب، المروزي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- أحمد بن عتيق، أبو النصر، المرزوقي.

روى عن: عبید الله بن موسى، وغيره. وعنه: أهل مرو.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال هو والذهبي: "مستقيم الحديث". وقال الحاكم: "ثقة". وذكره ابن قطلوبغا في الثقات.

مات سنة أربع وسبعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الحاكم، ويؤيد هذا كلمة ابن حبان.

٣- محمد بن سنان، الباهلي، أبو بكر، العوقلي.

روى عن: هشيم بن بشير، وهمام بن يحيى. وعنه: البخاري، وأبو حاتم، ومحمد بن يحيى الذهلي.

قال ابن معين: "ثقة". وقال الدارقطني: "حجة، ثقة". وقال أبو حاتم: "صدوق". وقال عفان: "عن مثله فكتبوا". وقال الذهبي: "أحد الأثبات". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت".

مات قريبا من سنة اثنتين وعشرين ومائتين^(٢). وهو ثقة على قول الأكثرين، ولا مبرر لإنزاله عنها.

٤- همام بن يحيى بن دينار، العوزي، أبو عبد الله.

روى عن: قتادة، ونافع، والحسن البصري. وعنه: ابن المبارك، والثوري، ويزيد بن هارون.

قال عفان بن مسلم: "كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماما في كثير مما كان يحيى ينكره، فكف يحيى بعد عنه". وقال يزيد بن هارون: "كان همام قويا في الحديث". وقال أحمد: "ثبت في كل المشايخ". وقال: "ثقة، وهو أثبت من أبان في يحيى بن أبي كثير". وبين أنه أحفظ من أيوب أبي العلاء. وقال: "من سمع من همام بآخره فهو أجود؛ لأن همام أصابه في آخر عمره زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب، فكان قل ما يخطئ". وكان عبد الرحمن بن مهدي يرضاه، ويقول: "همام عندي في الصدق مثل ابن أبي عروبة". وقال ابن معين: "كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ولا يروي عن همام بن يحيى، وكان همام أفضل عندنا من أبان بن يزيد". وقال: "عباد بن عباد أحب إلي من همام". وقال: "همام قدرني". وقال: "ثقة، صالح، وهو في قتادة أحب إلي من حماد بن سلمة، وأحسنهم حديثا عن قتادة". وقال: "همام في قتادة أحب إلي من أبي عوانة، همام، ثم أبو عوانة، ثم أبان العطار، ثم حماد بن سلمة". وقال الدارمي: "قلت ليحيى بن معين: همام أحب إليك في قتادة أو أبان؟، قال: ما أفرهما، كلاهما ثقتان. قلت: فهمام أحب إليك عن قتادة أو أبو

(١) ثقات ابن حبان، (٥٢/٨). والمستدرک، (١٧٠/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٣٦)، (٤٨٩/٦). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٤١٤)، (٤٠٩/١).

(٢) التاريخ الكبير، ت(٣١٠)، (١٠٩/١). وسؤالات الحاكم للدارقطني، س(٤٦٤)، ص(٢٦٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٢٦٧)، (٣٢٠/٢٥). والتقريب، ت(٥٩٣٥)، ص(٤٨٢). والعبر، (٣٠٥/١).

عوانة؟ قال: همام أحب إلي من أبي عوانة". وَقَالَ ابن المديني، وذكر أصحاب قتادة: "كان هشام الدستوائي أرواهم عنه، وكان سَعِيد أعلمهم به، وكان شعبة أعلمهم بما سمع قتادة وما لم يسمع. قال: ولم يكن همام عندي بدون القوم في قتادة، ولم يكن ليحيى فيه رأي، وكان عبد الرحمن بن مهدي حسن الرأي فيه". وَقَالَ محمد بن عبد الله بن عمار: "سمعت يحيى بن سَعِيد القطان يقول: ألا تعجب من عَبْدَ الرحمن بن مهدي يقول: مَنْ فاته شعبةُ سمع من همام، وكان يحيى بن سَعِيد لا يعبأ بجماعة، فذكر فيهم هماما". وَقَالَ عَمْرُو بن علي: "الأثبات من أصحاب قتادة: ابن أَبِي عَرُوبَةَ، وهشام، وشعبة، وهمام". وَقَالَ ابن عدي: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بن يوسف أظنه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن أَحْمَدَ بن حنبل، عَنْ أَبِيهِ، قال: شهد يحيى بن سَعِيدَ فِي حَدِيثِهِ شَهَادَةً، وكان همام عَلَى الْعَدَالَةِ، يعني وأن هماما لم يعدله، فتكلم فيه يحيى لهذا". وَقَالَ ابن سعد: "كان ثقة، ربما غلط في الحديث". وقال العجلي: "ثقة". وقال الحاكم: "ثقة حافظ". وَقَالَ ابْنُ المَبَارَكِ: "همام ثبت في قتادة". وَقَالَ يزيد بن زريع: "همام حفظه ردي، وكتابه صالح". وَقَالَ أبو زرعة: "لا بأس به". وَقَالَ ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن همام، وأبان العطار من تقدم منهما؟، قال: همام أحب إلي ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط". وَقَالَ أيضًا: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْ هَمَامٍ، فَقَالَ: ثقة صدوق، في حفظه شيء، وهو في قتادة أحب إلي من حماد بن سلمة، ومن أبان العطار". وذكره ابْنُ جَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ ابن عدي: "وهمام أشهر وأصدق من أن يذكر له حديث، وأحاديثه مستقيمة عَنْ قَتَادَةَ، وهو مقدم في يحيى بن أَبِي كَثِيرٍ". وقال ابن المديني: "ليس بعد سعيد، وهشام، وشعبة أحد من أصحاب قتادة أحب إلي من همام، وهمام أسندهم للحديث". وقال أحمد بن هارون البرديجي: "همام عندي صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به، قال: وأبان العطار أمثل منه". وقال الساجي: "صدوق، سيئ الحفظ، ما حدث من كتاب فهو صالح، وما حدث من حفظه فليس بشيء". وقال الذهبي: "الإمام الحافظ الصدوق الحجة". وقال ابن حجر: "ثقة ربما وهم". وقال: "أحد الأثبات، قال الحسن بن علي الحلواني: سمعت عفان يقول: "كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان، كنا نخطئ كثيرًا فنستغفر الله، قلت: وهذا يقتضي أن حديث همام بأخرة أصح ممن سمع منه قديمًا، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل، وقد اعتمده الأئمة الستة، والله أعلم".

مات سنة أربع وستين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ربما وهم، وهو أثبت من أبان العطار في يحيى بن أبي كثير، وهو مقدم على غيره في قتادة، وحديثه بأخرة أقوى لرجوعه لكتابه.

(١) ثقات العجلي، ت(١٩١٨)، (٣٣٥/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٦٠٢)، (٣٠٢/٣٠). وتحفة اللبيب،

٥- قتادة بن دعامة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٦- النضر بن أنس بن مالك، الأنصاريّ، أبو مالك.

روى عن: أبيه أنس، وبشير بن نهيك. وعنه: حميد الطويل، وقتادة.

قال العجلي، والنسائي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة، له أحاديث"^(١).
والخلاصة أنه ثقة.

٧- بشير بن نهيك، السدوسي.

روى عن: بشير بن الخصاصية، وأبي هريرة. وعنه: النضر بن أنس بن مالك، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ.

قال ابن سعد، وأحمد، والعجلي، والنسائي، وابن حجر: "ثقة". وقال أبو حاتم: "لا يحتج بحديثه". وقال الذهبي: "كان صالحاً من الثقات. وشدّ أبو حاتم، فقال: لا يُحتجُّ به"^(٢). والخلاصة أنه ثقة، وقول ابن أبي حاتم معارض بأقوال الأئمة، وسماعه من أبي هريرة صحيح.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- إبراهيم بن محمد بن يحيى، المزكي. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٢- عمر بن أحمد بن علي بن عبد الرحمن، أبو حفص الجوهري، المعروف بابن علك، المروزي.

حدث عن: عباس الدوري، وأبي قلابة الرقاشي. وعنه: الدارقطني، وابن شاهين.

قال صالح بن أحمد الهمداني: "كان ثقة صدوقاً، يحسن الحديث، فقيها بمتون الأخبار، متقناً متيقظاً".

وقال الحاكم: "مشهور بطلب الحديث، وكان من الناسكين". وقال الخليلي: "ثقة عالم متفق عليه، روى

عنه الكبار، حافظ ديين". وقال الذهبي: "الشَّيْخُ الإمامُ الحافظُ الثَّقة".

توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة، حافظ.

ت(٥٠٧)، (١٣٤/٢). والسير، ت(٩٣)، (٢٩٦/٧). وإكمال مغلطاي، ت(٤٩٦٧)، (١٦٥/١٢).

(١) التاريخ الكبير، ت(١٢٨٤)، (٨٧/٨). وتهذيب الكمال، ت(٦٤١٧)، (٣٧٥/٢٩). وتهذيب التهذيب،

ت(٧٩٢)، (٤٣٥/١٠). والكاشف، ت(٥٨٢٨)، (٣٢٠/٢). والتقريب، ت(٧١٣١)، ص(٥٦١).

(٢) ثقات ابن حبان، (٧٠/٤). وتهذيب الكمال، ت(٧٣٠)، (١٨١/٤). وتاريخ الإسلام، ت(٢٣)، (١٠٦٦/٢).

وإكمال مغلطاي، ت(٧٧٧)، (٤٢٦/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٨٧٠)، (٤٧٠/١). وتحفة اللبيب، ت(١٩٤)،

(٣١٢/١). وتحفة التحصيل، ص(٣٨). وشرح علل الترمذي، (٥٢٨/١).

(٣) تاريخ بغداد، ت(٥٩١٣)، (٧٨/١٣). وطبقات علماء الحديث، ت(٧٩٣)، (٣٩/٣). والسير، ت(٩٧)،

٣-أحمدُ بنُ عتيقٍ، العتيقي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٤-محمدُ بنُ سنانٍ، العوقبي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٥-همّام بن يحيى. ثقة ربما وهم، وهو أثبت من أبان العطار في يحيى بن أبي كثير، وهو مقدم على غيره في قتادة، وحديثه بأخرة أقوى لرجوعه لكتابه. تقدم في الوجه الأول.

٦-قتادة بن دعامة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٧-خلّاسُ بن عمرو، البصريّ.

رَوَى عَنْ: أَبِي رَافِعِ الصَّائِغِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ. وَعَنْهُ: قَتَادَةُ، وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ.

قال أحمد: "روايته عن عليّ من كتاب". وقال: "ثقة، ثقة". وقال: "كان يحيى بن سعيد يتوقى أن يحدث عن خلّاس عن عليّ خاصة، وأظن أنه قد حدّثنا عنه بحديث". وقال أبو داود: "ثقة ثقة"، قيل: "سمع من عليّ؟"، قال: لا". وقال: "كانوا يخشون أن يكون خلّاس يحدث عن صحيفة الحارث الأعور". وقال ابن معين، والعجلي، وأحمد بن صالح، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن حجر: "وكان يرسل". وقال أبو حاتم: "يقال: وقعت عنده صحف عن عليّ، وليس بقوي". وقال ابن عديّ: "له أحاديث صالحة، ولم أر بعامة حديثه بأسا". وقال البيهقي: "روايته عن علي عند أهل العلم بالحديث غير قوية، يقولون: هي صحيفة". وقال ابن حبان: "منكر الحديث فيما يرويه"^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، حديثه عن جماعة مرسل وفي سماعه من بعضهم خلاف، وروايته عن علي عليه السلام من صحف وقعت له فهي رواية غير قوية؛ لأنه يخشى أنها صحيفة الحارث الأعور. ومن ضعفه فلعله قصد حديثه عن علي عليه السلام، وإلا فلا حجة في تضعيفه، والله أعلم.

٧-أبو رافع الصائغ، المدني. أدرك الجاهلية، ولم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

روى عن: أبي بن كعب، وأبي هريرة، وحفصة رضي الله عنها. وعنه: خلّاس بن عمرو، وقتادة.

(١٥/٢٤٣). وإتحاف المهرة، (١٤/٤١٤).

(١)التاريخ الكبير، ت(٧٦٤)، (٣/٢٢٧). وتهذيب الكمال، ت(١٧٤٤)، (٨/٣٦٤). والسير، ت(١٩٠)، (٤/٤٩١). وإكمال مغلطاي، ت(١٤٣١)، (٤/٢٣٦). وتحفة التحصيل، ص(٩٦). والتقريب، ت(١٧٧٠)، ص(١٩٧). وتحفة اللبيب، ت(٤٤٣)، (١/٣٧٧). والمجروحين، ص(٢٨٥).

قال ابن سعد، والعجلي، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن حجر: "ثبت". وقال أبو حاتم: "ليس به بأس". وقال الدارقطني: "لم يثبت سماعه من ابن مسعود رضي الله عنه"^(١). والخلاصة أنه ثقة، أدرك الجاهلية، ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم. ولم يثبت سماعه من ابن مسعود رضي الله عنه.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على مداره على أحمد بن عتيق المروزي، واختلف عنه من وجهين:

فرواه أبو العباس المحبوبي عنه، عن مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانِ الْعَوْقِيِّ، عن هَمَّامٍ، عن قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ بَشِيرِ بْنِ هَيْكٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً.

ورواه ابن علك المروزي عنه، عن مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانِ الْعَوْقِيِّ، عن هَمَّامٍ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ خِلَاسٍ، عَنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً.

ولا يظهر لي ترجيح بين الوجهين؛ فأبو العباس المحبوبي ثقة، تقدم عند الحديث الثاني. وابن علك

المروزي ثقة حافظ تقدم قبل قليل. وشيخهما وهو أحمد بن عتيق المروزي ثقة، تقدم قبل قليل.

ومن ثم فالحديث صحيح بالإسنادين لعدم ظهور وجه للترجيح، ووجود الحديث من الطريقتين معا عن

همام من غير رواية أحمد بن عتيق المروزي. فقد أخرج من الوجه الأول عن همام كل من: أحمد في مسنده^(٢)، والبزار في مسنده^(٣)، وابن خزيمة في صحيحه^(٤).

وأخرجه من الوجه الثاني عن همام: أحمد في مسنده^(٥)، والنسائي في الكبرى^(٦)، والدارقطني في سننه^(٧).

وعليه فلا مانع من صحة الحديث بالوجهين معا، ويقوي هذا ورود الحديث من الوجهين عن ابن علك

عن أحمد بن عتيق^(٨).

(١) ثقات العجلي، ت(١٨٦٦)، (٣١٩/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٤٦٧)، (١٤/٣٠). وإكمال مغلطاي،

ت(٤٨٦٢)، (٧٩/١٢). والتقريب، ت(٧١٨٢)، ص(٥٦٥). والكاشف، ت(٥٨٧١)، (٣٢٥/٢).

(٢) أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح(٨٠٥٦)، (٤٢١/١٣) و ح(٨٥٧٠)، (٢٣٨/١٤).

(٣) أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، حديث بشير بن نهيك عنه، ح(٩٥٥٤)، (٣٨/١٧).

(٤) كتاب الصلاة، باب الدليل على أن المذكر هذه الركعة مذكور لوقت الصلاة، ح(٩٥٥٤)، (٩٤/٢).

(٥) أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح(١٠٣٥٩)، (٢٣٥/١٦).

(٦) كتاب الصلاة، عدد صلاة الصبح، ح(٤٦٤)، (٢٥٩/١).

(٧) كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة بعد وقتها ومن دخل في صلاة فخرج وقتها قبل تمامها، ح(١٤٣٣)،

(٢٢٣/٢).

(٨) سنن الدارقطني، (٢٢٤/٢).

والحديث بإسناد الحاكم صحيح بالوجهين ليس فيه إلا ما يخشى من تدليس قتادة، ولكن صح تصريحه بالتحديث من خلاص في رواية المسند^(١)، وجاء عند الدارقطني في سننه^(٢) ما يشير إلى سماعه من النضر بن أنس، وقد أخرج ابن خزيمة هذه الطريق في صحيحه^(٣)، فزال ما يخشى من التدليس، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث دليل على أن من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح، أن صلاته لا تبطل، وهو قول أكثر أهل العلم، وقال أصحاب الرأي: تبطل صلاته، وأتفقوا على أن الشمس لو غربت وهو في صلاة العصر، أن صلاته لا تبطل^(٤).

(١) أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح (١٠٣٥٩)، (٢٣٥/١٦).

(٢) كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة بعد وقتها ومن دخل في صلاة فخرج وقتها قبل تمامها، ح (١٤٣٥)، (٢٢٤/٢).

(٣) كتاب الصلاة، باب الدليل على أن المذكر هذه الركعة مذكرك لوقت الصلاة والواجب عليه إتمام صلاته، ح (٩٥٥٤)، (٩٤/٢).

(٤) شرح السنة، (٢٤٩/٢). والحاوي الكبير، (٣٢/٢). والمغني، (١٧/٢).

الفصل السادس.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الجمعة، وفيه حديث واحد.

الحديث الثاني والثلاثون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد الخبزي بمرو، حدثنا سعيد بن مسعود، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا همام بن يحيى، حدثنا قتادة، عن قدامة بن وبرة الجعفي، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ قال: مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَنْصِفِ دِينَارٍ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرَجْ؛ لِخِلَافِ فِيهِ لِسَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ الْعَلَاءِ، فَإِنَّهُمَا قَالَا: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ قُدَامَةَ بْنِ وَبَرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُرْسَلًا. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجُمَاهِرِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

وَأَخْبَرَنَا أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَيُّوبَ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ قُدَامَةَ بْنِ وَبَرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ، أَوْ نِصْفِ دِرْهَمٍ، أَوْ صَاعِ حِنْطَةٍ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ. هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ الْعَنْبَرِيِّ، وَلَمْ يَزِدْنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ فِيهِ عَلَى الْإِسْرَالِ. أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالُوِيهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ هَمَّامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، وَخِلَافِ أَبِي الْعَلَاءِ إِيَّاهُ فِيهِ، فَقَالَ: هَمَّامٌ عِنْدَنَا أَحْفَظُ مِنْ أَيُّوبَ أَبِي الْعَلَاءِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة تعارض الوصل والإرسال، وعليه فمدار الحديث على قتادة، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: همام بن يحيى، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ، موصولا.

الوجه الثاني: سعيد بن بشير، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

تخريج الوجه الأول: همام، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ، موصولا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس الخبزي، عن سعيد بن مسعود، عن يزيد بن هارون، عن همام بن يحيى، عن قتادة، به.

(١) المستدرک، کتاب الجمعة، ح (١٠٥٠)، (١٨٢/٢).

وأخرجه الطيالسي في مسنده^(١)، عن همام، عن قتادة، به، بلفظه.
 وأخرجه أبو داود في سننه^(٢)، عن الحسن بن عليّ، عن يزيد بن هارون، به، بلفظه.
 وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٣)، عن عمران بن موسى بن جحاش، عن عثمان بن
 أبي شيبة، عن وكيع، عن همام، عن قتادة، به، بمثله. وعن أحمد بن عليّ بن المثنى، عن عليّ بن الجعد بن
 عبيد، عن همام، عن قتادة، به، بلفظه^(٤).

تخريج الوجه الثاني: عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، مرسلًا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن عبيد بن عبد الواحد، عن أبي
 الجماهر، عن سعيد بن بشير.

وعن أبي زكريّا العنبري، عن إبراهيم بن أبي طالب، عن أبي هشام محمد بن يزيد، عن إسحاق بن
 يوسف، عن أيوب أبي العلاء، كليهما: (سعيد بن بشير، وأيوب أبي العلاء)، عن قتادة، به.
 وأخرجه أبو داود في سننه^(٥)، عن محمد بن سليمان الأنباري، عن محمد بن يزيد، وإسحاق بن
 يوسف، عن أيوب أبي العلاء، عن قتادة، به، بنحوه. وقال: "سمعت أحمد بن حنبل، يسأل عن اختلاف
 هذا الحديث، فقال: همّاء عندي أحفظ من أيوب، يعني: أبا العلاء".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

- ١- محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس، المروزي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- سعيد بن مسعود، المروزي. صدوق. تقدم عند الحديث العشرين.
- ٣- يزيد بن هارون. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٤- همام بن يحيى بن دينار، العوزي. ثقة ربما وهم، وهو أثبت من أبان العطار في يحيى بن أبي كثير، وهو
 مقدم على غيره في قتادة، وحديثه بأخرة أقوى لرجوعه لكتابه. تقدم عند الحديث الحادي والثلاثين.
- ٤- قتادة بن دعامة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث
 الحادي عشر.
- ٥- قدامة بن وبرة، البصري.

(١) أحاديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، ح (٩٤٣)، (٢/٢٢٠).

(٢) أبواب الجمعة، باب كفارة من تركها، ح (١٠٥٣)، (٢/٢٨٥).

(٣) كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ح (٢٧٨٨)، (٧/٢٨).

(٤) كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ح (٢٧٨٩)، (٧/٢٩).

(٥) أبواب الجمعة، باب كفارة من تركها، ح (١٠٥٤)، (٢/٢٨٦).

رَوَى عَنْ: سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: قَتَادَةُ.

قال أحمد: "لا يعرف". وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه، وقال: "لا أقف على سماع قتادة من قدامة، ولست أعرف قدامة بن وبرة بعدالة ولا جرح". وقال الذهبي: "لا يعرف". وقال ابن حجر: "مجهول". وقال الدرامي: "قلت ليحيى بن معين: قدامة بن وبرة ما حاله؟، فَقَالَ: ثقة". وقال البخاري: "لم يصح سماعه من سمرة". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم عن الإسناد الذي هو فيه: "إسناد صالح". وأخرج له ابن حبان، والحاكم وصحح سنده حديثه^(١). والخلاصة أنه ثقة، لم يصحح البخاري سماعه من سمرة رضي الله عنه. وإذا كان الإمام أحمد لم يعرفه فقد عرفه ووثقه ابن معين، وحكم البخاري بعدم صحة سماعه من سمرة، ومن ثم فهو معروف لدى البخاري أيضا، ولو كان مجروحا لجرحه البخاري ولم يتعرض لإبطال السماع، وأخرج له ابن حبان والحاكم، وصحح حديثه.

٦- سَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبِ بْنِ هَلَالٍ، الْفَزَارِيُّ رضي الله عنه.

روى عن: النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَنْ: أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ. وَعَنْهُ: أَبُو قَلَابَةَ الْجَرْمِيُّ، وَقُدَامَةُ بْنُ وَبَرَةَ. قال ابن سيرين: "كان سمرة - ما علمت - عظيم الأمانة، صدوق الحديث، يحب الإسلام وأهله". وقال ابن عبد البر: "كان سمرة من الحفاظ المكثرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم". وقال الذهبي: "مِنْ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ، لَهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ". وقال ابن حجر: "صحابي مشهور، له أحاديث".
تُؤَيِّفُ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ، وَيُقَالُ: "فِي أَوَّلِ سَنَةِ سِتِينَ"^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل.
دراسة إسناد الوجه الثاني من طريقه عند الحاكم في المستدرک:

دراسة طريق سعيد بن بشير:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ. ثقة، تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٣- محمد بن عثمان، أبو الجماهر، التَّنُوحِيُّ. ثقة على قول الأكثرين، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

(١) الجرح والتعديل، ت(٧٢٧)، (١٢٧/٧). وتهذيب الكمال، ت(٤٨٦١)، (٥٥٥/٢٣). وعلل ابن أبي حاتم، (٢/٥٤٣ و٥٢٦). وتهذيب التهذيب، ت(٦٥١)، (٣٦٦/٨). والتقريب، ت(٥٥٣١)، ص(٤٥٤). والمستدرک، كتاب الجمعة، ح(١٠٥٠)، (١٨٢/٢). والإحسان، ح(٢٧٨٨)، (٢٨/٧). وصحيح ابن خزيمة، ح(١٨٦١)، (١٧٨/٣).

(٢) الاستيعاب، ت(١٠٦٣)، (٦٥٣/٢). وتهذيب الكمال، ت(١٥٨٥)، (١٣٠/١٢). وتاريخ الإسلام، ت(٣٤)، (٥٠٢/٢). والتقريب، ت(١٢٢٧)، ص(١٦٠). والسير، ت(٣٥)، (١٨٣/٣).

٤ - سَعِيد بن بشير الأزدي، أبو عَبْدِ الرحمن.

رَوَى عَنْ: قتادة، وابن شهاب الزهري. وَعَنْه: عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح.
 قَالَ شعبة: "صدوق الحديث". وَفِي رواية: "ذاك صدوق اللسان". وَفِي رواية: "هو مأمون خُذُوا عَنْهُ".
 وَقَالَ ابن عيينة: "كان حافظاً". وَقَالَ ابن سعد: "كان قدرياً". وَسَأَلَ أَبُو زُرْعَةَ الدمشقي دحيماً عَنْ قَوْل
 مَنْ أَدْرَكَ^(١) فِي سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، فَقَالَ: "يُوثِقُونَهُ". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "قُلْتُ لَدَحِيمٍ: مَا تَقُولُ فِي مُحَمَّدِ
 بْنِ رَاشِدٍ؟، فَقَالَ: ثِقَةٌ، وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى هَوَى. قُلْتُ: فَأَيْنَ هُوَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ؟، فَقَدِمَ سَعِيداً عَلَيْهِ".
 وَقَالَ أَيْضاً: "قُلْتُ لِأَبِي مَسْهَرٍ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ قَدْرِيًّا؟، قَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ!". وَقَالَ دَحِيمٌ: "كَانَ
 مَشِيخَتَنَا يَقُولُونَ: هُوَ ثِقَةٌ، لَمْ يَكُنْ قَدْرِيًّا". وَقَالَ الدارمي: "سَمِعْتُ دَحِيمًا يُوَثِّقُهُ". وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ فِي
 الثَّقَاتِ، وَقَالَ: هُوَ عِنْدِي فِي الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ". وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ سِنْدَ حَدِيثِهِ، وَقَالَ: "كَانَ إِمَامَ
 أَهْلِ الشَّامِ فِي عَصْرِهِ، إِلَّا أَنَّ الشَّيْخِينَ لَمَّا يُخْرِجَاهُ بِمَا وَصَفَهُ أَبُو مَسْهَرٍ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ، وَمِثْلَهُ لَا يَتْرَكَ بِهَذَا
 الْقَدْرِ". وَقَالَ الْبَزَارُ: "صَالِحٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، حَسَنُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "لَا أَرَى بِمَا يُرَوَى عَنْ سَعِيدِ
 بْنِ بَشِيرٍ بِأَسَا، وَلَعَلَّهُ يَهْمُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ وَيَغْلُطُ، وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْإِسْتِقَامَةُ، وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ
 الصِّدْقُ". وَخَرَجَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثًا لَهُ عَنْ قَتَادَةَ فِي التَّفْسِيرِ، وَقَالَ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ
 حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ". وَقَالَ أَبُو مَسْهَرٍ: "لَمْ يَكُنْ فِي جَنْدِنَا أَحْفَظَ مِنْهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، مَنْكَرُ الْحَدِيثِ".
 وَقَالَ أَبُو خَلِيدٍ عَتَبَةُ بْنُ حَمَّادٍ: "سَأَلَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: مَا الْغَالِبُ عَلَى عِلْمِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ؟،
 قُلْتُ لَهُ: التَّفْسِيرُ. قَالَ: خَذَ عَنْهُ التَّفْسِيرُ، وَدَعَا مَا سِوَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ كَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ". وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ
 حَنْبَلٍ، وَالْفَلَاسُ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَحْدُثُ عَنْهُ ثُمَّ تَرَكَهُ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ". وَقَالَ هُوَ وَابْنُ
 الْمَدِينِيِّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: ضَعِيفٌ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: "مَنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ
 بِشَيْءٍ، لَيْسَ بِقَوِيِّ الْحَدِيثِ، يَرَوِي عَنْ قَتَادَةَ الْمَنْكَرَاتِ". وَذَكَرَهُ أَبُو زُرْعَةَ فِي كِتَابِ: الضَّعْفَاءِ وَمَنْ تُكَلِّمُ
 فِيهِمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ: "مَحَلُّهُ الصِّدْقُ عِنْدَنَا. قِيلَ لَهُمَا: يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؟، قَالَا: يَحْتَجُّ
 بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَالدُّسْتَوَائِيِّ، هَذَا شَيْخٌ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سَمِعْتُ أَبِي يَنْكَرُ عَلَى
 مَنْ أَدْخَلَهُ فِي كِتَابِ الضَّعْفَاءِ، وَقَالَ: يَحُولُ مِنْهُ". وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "يَتَكَلَّمُونَ فِي حِفْظِهِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ". وَخَرَجَ
 الدَّارِقُطَنِيُّ حَدِيثًا لَهُ تَفَرَّدَ بِهِ سَعِيدٌ، وَقَالَ: "لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ". وَخَرَجَ لَهُ حَدِيثًا آخَرَ
 تَفَرَّدَ بِلَفْظِهِ سَعِيدٌ، وَقَالَ: "وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ". وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ". وَقَالَ
 السَّاجِيُّ: "حَدَّثَ عَنْ قَتَادَةَ بِمَنَاكِيرٍ، يَتَكَلَّمُونَ فِي حِفْظِهِ". وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: "كَانَ رَدِيءَ الْحِفْظِ فَاحْشَ

(١) يعني ماذا يقول الأئمة الذين أدركهم في سعيد بن بشير؟

الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه". وقال ابن القطان، وعبد الحق: "لا يحتج به". وقال الذهبي: "الإمام، المحدث، الصدوق، الحافظ". وقال ابن حجر: "صدوق فيه لين". وقال: "أفراده لا يحتج بها". وقال أبو حاتم: "لم يدرك الحكم بن عتيبة". مات سنة ثمان وستين ومائة^(١). والخلاصة أنه ضعيف - خاصة في روايته عن قتادة وعمرو بن دينار - لكنه يعتبر به، وروايته عن الحكم بن عتيبة مرسل. ولعل من وثقه قصد عدالته، ومن ضعفه قصد ضبطه، وأما قوله بالقدر، فالظاهر رجوعه عنه. والله أعلم.

٥- قتادة بن دعامة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٦- قدامة بن وبرة، البصري. ثقة، لم يصح البخاري سماعه من سمرة بن جندب رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

دراسة طريق أبي العلاء:

١- أبو زكريا، العنبري. صدوق تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٢- إبراهيم بن أبي طالب، محمد بن نوح بن عبد الله بن خالد، أبو إسحاق، النيسابوري.

سمّ: إسحاق بن إبراهيم، وعمرو بن زرارة، وعبد الله بن الجراح. وعنه: أبو يحيى الخفاف، وابن خزيمة. قال أبو علي النيسابوري الحافظ: "قال لي بعض مشايخنا: ألا تحضر مجلس إبراهيم بن أبي طالب فترى شمائله ومحاسنه؟، فأحضرني، فرأيت شيخاً لم ترّ عيناى مثله". وقال محمد بن يعقوب الحافظ: "إنما أخرجت مدينتنا هذه ثلاثة: محمد بن يحيى، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب". وقال الحاكم: "سمعت عبد الله بن سعيد يقول: "ما رأيت مثل إبراهيم بن أبي طالب، ولا رأى مثل نفسه". وقال: "إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال، جمع الشيوخ والعلم". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الجوّد، الزاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدثين في زمانه".

ثووي سنة خمس وتسعين ومائتين^(٢). وخلاصة حاله أنه ثقة، أحد أئمة العلل.

٣- محمد بن يزيد بن محمد بن كثير، أبو هشام، الرفاعي، قاضي بغداد.

روى عن: عبد الله بن نمير، وسعيد بن عامر الضبعي. وعنه: مسلم، وبقي بن مخلد، وابن أبي الدنيا.

(١) الجرح التعديل، ت(٢٠)، (٦/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٢٤٣)، (٣٤٨/١٠). والسير، ت(٩٧)، (٣٠٥/٧). وإكمال مغلطاي، ت(١٩١٠)، (٢٦٤/٥). وتحفة اللبيب، ت(٥٥٢)، (٤٠٤/١). وسنن الترمذي، ح(٣٢٣٠)، (٢٨٠/٥). وسنن الدارقطني، ح(٤٨٦)، (٢٤٦/١) و ح(٢٣٦٥)، (١٨٨/٣).

(٢) العبر، (٤٢٧/١). وتاريخ الإسلام، ت(٩٩)، (٩٠٩/٦). والسير، ت(٢٧٧)، (٥٤٧/١٣).

قال البرقاني: "ثقة، أمرني الدارقطني أن أخرج حديثه في الصحيح". وصحح الترمذي وأبو علي الطوسي، وأبو عبد الله الحاكم، وابن خزيمة، وابن حبان حديثه في صحاحهم. وقال ابن معين: "ما أرى به بأساً". وقال مسلمة، والعجلي: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطيء ويخالف". وقال البخاري: "رأيتهم مجتمعين على ضعفه". وقال النسائي: "ضعيف". وقال عثمان بن أبي شيبة: "يسرق حديث غيره فيرويه". وذكر نحوه ابن نمير. وقال: "كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب". وقال أبو حاتم: "ضعيف يتكلمون فيه، هو مثل مسروق بن المرزبان". وقال الدارقطني: "تكلم فيه أهل بلده". وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالقوي عندهم". وقال ابن عدي: "أنكر على أبي هشام أحاديث عن ابن إدريس وأبي بكر بن عياش، وغيرهما مما يطول ذكره". وقال ابن حجر: "ليس بالقوي".

مات سنة ثمان وأربعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ضعيف، تكلم فيه أهل بلده، ومعاصروه، وهم أعرف به، وبين ابن عدي كثرة مناكيره، ولعل من وثقه لم يطلع على مناكيره، وسرقاته.

٤- إسحاق بن يوسف بن مرداس، أبو مُحَمَّد الواسطي، المعروف بالأزرق. رَوَى عَنْ: أيوب أبي العلاء القصاب، والثوري. وعنه: أحمد، وابن معين.

قال أحمد: "إسحاق [يعني: الأزرق] وعباد بن العوام ويزيد [يعني: بن هارون]، كتبوا عن شريك بواسطة من كتابه". وقال: "سماع هؤلاء أصح عنه. قيل: إسحاق الأزرق ثقة؟، قال: إي والله ثقة". وقال ابن معين، وابن سعد، والعجلي، والبخاري، وابن حجر: ثقة. زاد ابن سعد: "وربما غلط". وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره في المشاهير، وقال: "من متقني الواسطيين". وقال الخطيب: "كان من الثقات المأمونين". وقال أبو حاتم: "صحيح الحديث، صدوق، لا بأس به". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الحجة". وبين يعقوب بن شيبة أنه من أعلم الناس بحديث شريك هو ومعاوية بن هشام.

مات سنة خمس وتسعين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، من أعلم الناس بحديث شريك.

٥- أيوب بن أبي مسكين، التميمي، أبو العلاء القصاب.

رَوَى عَنْ: سعيد بن أبي سعيد المقبري، وقتادة بن دعامة. وعنه: إسحاق الأزرق، ويزيد بن هارون.

(١) ثقات ابن حبان، (١٠٩/٩). وتهذيب التهذيب، ت(٨٦٣)، (٥٢٦/٩). وإكمال مغلطاي، ت(٤٣٦١)، (٣٩٤/١٠). والتقريب، ت(٦٤٠٢)، ص(٥١٤).

(٢) ثقات العجلي، ت(٧٦)، (٢٢١/١). وتهذيب الكمال، ت(٣٩٥)، (٤٩٦/٢). وتهذيب التهذيب، ت(٤٨٦)، (٢٥٧/١). والسير، ت(٥١)، (١٧١/٩). وثقات ابن حبان، (٥٢/٦). والمشاهير، ت(١٤٠٥)، ص(٢٠٨). والتقريب، ت(٣٩٦)، ص(١٠٤).

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "لا بأس به، وكان يزيد بن هارون لا يستخفه، أظنه قال: كان لا يحفظ الإسناد". وقال في موضع آخر: "رجل صالح، ثقة". وقال إسحاق الأزرق: "ما كان سفيان الثوري بأورع منه، وما كان أبو حنيفة بأفقه منه". وقال ابن سعد، والنسائي: "ثقة". وقال أبو حاتم: "لا بأس به، شيخ صالح يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال الدارقطني: "يعتبر به". وقال ابن عدي: "في حديثه بعض الاضطراب، ولم أجد في سائر أحاديثه شيئاً منكراً، ولهذا قال أحمد بن حنبل: لا بأس به؛ لأن أحاديثه ليست بالمناكير، وهو ممن يكتب حديثه". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يخطيء". وقال أبو داود: "كان يتفقه ولم يكن يجيد الحفظ للإسناد". وقال الحاكم أبو أحمد: "في حديثه بعض الاضطراب". وقال الذهبي: "صدوق". وقال في موضع: "صالح الحديث". وقال ابن حجر: "صدوق، له أوهام". وبين الإمام أحمد أن همام بن يحيى أحفظ منه، وأن العوام بن حوشب أوثق وأكثر حديثاً منه. مات سنة أربعين ومائة^(١). والخلاصة أنه صدوق له أوهام.

٦- قتادة بن دعامة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٧- قدامة بن وبرة، البصري. ثقة، لم يصحح البخاري سماعه من سمرة بن جندب رضي الله عنه. تقدم قبل قليل. النظر في الإعلال:

ظهر بعد التخرّيج، ودراسة الأسانيد أن مدار الحديث على قتادة، وقد اختلف عنه من وجهين:

فرواه، همام بن يحيى، عنه، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، موصولاً.

ورواه سعيد بن بشير، وأيوب أبو العلاء، عنه، عن قدامة بن وبرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلًا:

والظاهر أن الراجح هو رواية الحديث بالوجه الثاني حيث إن هماماً ثقة ربما وهم، وهو أثبت من أبان

الطار في يحيى بن أبي كثير، وهو مقدم على غيره في قتادة، وحديثه بأخرة أقوى لرجوعه لكتابه. وقد تقدم عند الحديث الحادي والثلاثين.

وقد خالفه:

١- سعيد بن بشير، وهو ضعيف - خاصة في روايته عن قتادة وعمرو بن دينار - لكنه يعتبر به، وروايته عن الحكم بن عتيبة مرسلة. تقدم قبل قليل.

٢- أيوب أبو العلاء، وهو صدوق له أوهام. تقدم قبل قليل.

(١) العلل لأحمد، (٤٢٤/١). وتهذيب الكمال، ت (٦٢٤)، (٤٩٢/٣). وتهذيب التهذيب، ت (٧٥٤)، (٤١١/١). والتقريب، ت (٦٢٣)، ص (١١٩). والمستدرک، (١٨٢/٢ أو ١٨٣). والمغني في الضعفاء، ت (٨٣٢)، (١٥٧/١). وديوان الضعفاء، ت (٥٣١)، ص (٤٣).

ومن ثم فرواية همام بن يحيى مقدمة؛ لأنه أقوى من هذين الراويين، ومقدم في قتادة على من هم أقوى من هذين الراويين. وهذا ما حكم به البخاري وأحمد^(١).

وأما رواية خالد بن قيس التي أشار إليها أبو داود فقال بعد تخريج الحديث من رواية همام: "وَهَكَذَا رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ [يعني: عن قتادة]، وَخَالَفَهُ فِي الْإِسْنَادِ وَوَافَقَهُ فِي الْمَثْنِ"^(٢).

أقول: هذه الرواية أخرجها ابن ماجه في سننه^(٣)، من طريق خالد بن قيس، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، مرفوعا، ولكنها مرجوحة بالنسبة لرواية همام، فخالد بن قيس ثقة على قول الأكثرين، قال الأزدي في روايته عن قتادة: "فيها مناكير"^(٤). وقد حكم البيهقي على خالد بالوهم في إسناد هذه الرواية^(٥).
الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح:

الحديث من وجهه الراجح بإسناد الحاكم ضعيف بسبب عنعنة قتادة، وهو مدلس، وكون قدامة بن وبرة لم يصح سماعه من سمرة، ولذا قال ابن خزيمة: "إِنَّ صَحَّ الْحَبْرُ، فَإِنِّي لَا أَقْفُ عَلَى سَمَاعِ قَتَادَةَ، عَنْ قُدَامَةَ بْنِ وَبَرَةَ"^(٦). وقال البخاري: "ولا يصح حديث قدامة في الجمعة"^(٧).

أقول: "صرح قتادة بالتحديث عند ابن حبان في صحيحه^(٨)، فيبقى الانقطاع بين قدامة وسمرة".

وأما قول أبي حاتم: "حديث سمرة، عن النبي ﷺ: من ترك الجمعة، فليتصدق بدينار: له إسناد صالح، همام يرفعه، وأيوب أبو العلاء يروي عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، لا يذكر سمرة. وهو حديث صالح الإسناد"^(٩).

فلعله أراد بصلاح الإسناد حال الرواة دون الاتصال، بدليل إشارته إلى الخلاف فيه، والله أعلم.

(١) سنن أبي داود، ح (١٠٥٣)، (٢٨٥/٢). والتاريخ الكبير، (١٧٧/٤).

(٢) أبواب الجمعة، باب كفارة من تركها، ح (١٠٥٣)، (٢٨٥/٢).

(٣) أبواب إقامة الصلوات، باب ما جاء فيمن ترك الجمعة من غير عذر، ح (١١٢٨)، (٣٥٧/١).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب كُتِبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ مُلُوكِ الْكُفَّارِ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ ﷻ، (١٣٩٨/٣)،

وكتاب اللباس والزينة، باب في اتِّخَاذِ النَّبِيِّ ﷺ خَائِمًا لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الْعَجَمِ، (١٦٥٧/٣). وتهذيب

الكمال، ت (١٦٤٥)، (١٥٣/٨). وتهذيب التهذيب، ت (٢١١)، (١١٢/٣). والتقريب، ت (١٦٦٨)، ص (١٩٠).

والكاشف، ت (١٣٤٨)، (٣٦٨/١).

(٥) السنن الكبرى، ح (٥٩٩٢)، (٣٥٢/٣).

(٦) صحيح ابن خزيمة، (١٧٧/٣).

(٧) التاريخ الكبير، (١٧٧/٤).

(٨) الإحسان، ح (٢٧٨٨)، (٢٨/٧).

(٩) علل ابن أبي حاتم، علل أخبار رويت في الجمعة، (٥٤٣ و٥٢٦/٢).

التعليق على الحديث:

في الحديث الأمر بالتصدق لمن ترك الجمعة بغير عذر، والأمر بالتصدق لدفع إثم التَّرك، فإن لم يجد الدينار فليصدق بنصفه. وقيل: هذا التصدق لا يرفع إثم التَّرك بالكليَّة ولكن يُرَجَى به تخفيف الإثم من باب إنَّ الحَسَنَاتِ يُدْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ لِإِسْتِحْبَابِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ التَّحْيِيرُ بَيْنَ الدَّرْهِمِ وَالنِّصْفِ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّوْبَةِ مَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا مَاحِيَةٌ لِلذَّنْبِ، وهذا كله ذكره شراح الحديث على فرض صحته لكنه ضعيف، ومن ثم فلا يجب شيء من ذلك، والله أعلم^(١).

(١) عون المعبود، (٣/٣٧٨). وشرح المصابيح لابن الملك، (٢/٢٢٦). ومرواة المفاتيح، (٣/٤٢١). والمجموع، والمجموع، (٤/٤٥٦).

الفصل السابع.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب
صلاة التطوع، وفيه حديثان.

الحديث الثالث والثلاثون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَنصُورٍ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَجَاءِ بْنِ السُّنْدِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَمُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَسْرُوقِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ الْجَعْفِيِّ، حَدَّثَنَا زَائِدَةٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَفُومَ بِاللَّيْلِ فَعَلَبَتْهُ عَيْنُهُ حَتَّى يُصْبِحَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ صَدَقَةً مِنْ رَبِّهِ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُمَا عَلَلَاهُ بِتَوْقِيفِ رُؤْيٍ عَنْ زَائِدَةَ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةٌ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ مِنْ قَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَهَذَا جَمًّا لَا يُوهُنُ فَإِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيِّ الْجَعْفِيِّ أَقْدَمَ وَأَحْفَظَ وَأَعْرَفَ بِحَدِيثِ زَائِدَةَ مِنْ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على زائدة، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: الحسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن أبي لُبَابَةَ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، مرفوعا.

الوجه الثاني: معاوية بن عمرو بن المهلب، عن زائدة، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن أبي لُبَابَةَ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، موقوفًا.

تخريج الوجه الأول: الحسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن أبي لُبَابَةَ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن يَحْيَى بْنِ مَنصُورٍ الْقَاضِي، عن أبي بكر بن السُّنْدِيِّ، عن أبي كُرَيْبٍ، وَمُوسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ الْجَعْفِيِّ، عن زائدة، به.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١)، عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي، عن حسين الجعفي، عن زائدة، به، بمثله. وأخرجه البزار في مسنده (٢)، عن حميد بن الربيع، عن حسين بن علي، عن زائدة، به. وقال: "هو حسن الإسناد من غريب حديث الأعمش، متصل الإسناد".

(١)المستدرک، کتاب صلاة التطوع، ح(١١٨٥)، (٢/٢٤٤).

تخريج الوجه الثاني: معاوية بن عمرو، عن زائدة، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبدة بن أبي لبابة، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء، موقوفاً:
أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن محمد بن أحمد بن النضر، عن معاوية بن عمرو، عن زائدة، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- يحيى بن منصور، القاضي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.
- ٢- محمد بن محمد بن رجاء بن السندي، أبو بكر، الحنظلي.
سمع: إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل. وعنه: محمد بن يعقوب بن الأخرم، ويحيى بن منصور.
قال ابن أبي حاتم: "صدوق". وقال الحاكم: "كان ثبناً، ديتاً، مقدماً في عصره". وقال أبو عبد الله ابن الأخرم: "رجاء بن السندي وابنه أبو عبد الله وابنه أبو بكر ثلاثهم ثقات".
توفي سنة ست وثمانين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة أحفظ من أبيه وجده. ولا أدري لم أنزله ابن أبي حاتم عن الثقة؟، والله أعلم.
- ٣- محمد بن العلاء بن كريب، أبو كريب، الهمداني، الحافظ.
روى عن: ابن المبارك، وابن عيينة. وعنه: بقي بن مخلد، ومطين.
قال أبو حاتم: "صدوق". وقال النسائي، ومسلمة بن قاسم، وابن حجر: "ثقة". وقال النسائي في موضع آخر: "لا بأس به". وقال ابن نمير: "ما بالعراق أكثر حديثاً من أبي كريب الهمداني، ولا أعرف بحديث بلدنا منه". وقال الذهبي: "الحافظ، الثقة، الإمام، شيخ المحدثين".
توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة، حافظ، من أعرف أهل زمانه بحديث العراق بعد أحمد، وابن راهويه. ولم أر لمن أنزله عن الثقة حجة.
- ٤- الحسين بن علي بن الوليد، الجعفي.

(١) كتاب الصلاة، باب ذكر النّاي قِيَامَ اللَّيْلِ فَيَغْلِبُهُ النَّوْمُ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ، ح(١١٧٢)، (١٩٥/٢).

(٢) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ح(٤١٥٣)، (٨٧/١٠).

(٣) تاريخ دمشق، ت(٦٩٤٠)، (١٦٢/٥٥). وتذكرة الحفاظ، للذهبي، ت(٧٠٦)، (٦٨٦/٢). والجرح والتعديل، ت(٣٧١)، (٨٧/٨). والسير، ت(٢٤٠)، (٤٩٢/١٣).

(٤) الجرح والتعديل، ت(٢٣٩)، (٥٢/٨). وثقات ابن حبان، (١٠٥/٩). وإكمال مغلطاي، ت(٤٢٤٥)، (٣٠٥/١٠). وتهذيب الكمال، ت(٥٥٢٩)، (٢٤٣/٢٦). والسير، ت(٨٦)، (٣٩٤/١١). والتقريب، ت(٦٢٠٤)، ص(٥٠٠).

روى عن: زائدة بن قدامة، وسليمان الأعمش. وعنه: أبو كريب، وأحمد، وابن معين.

قال ابن معين والعجلي، وابن حجر: "ثقة". زاد العجلي: "وكان صحيح الكتاب ... وكان من أروى الناس عن زائدة". وقال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرَوِّي: "ما رأيت أتقن من حسين الجعفي". وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال: قال عثمان بن أبي شيبة: بخ بخ ثقة صدوق". وقال الحاكم: "أَفْذَمُّ وَأَحْفَظُّ وَأَعْرَفُ بِحَدِيثِ زَائِدَةَ مِنْ غَيْرِهِ".

مات سنة ثلاث ومائتين^(١). وهو ثقة متقن، صحيح الكتاب، من أروى الناس عن زائدة بن قدامة.

٥- زائدة بن قدامة. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقنٌ لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- سليمان، الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل. أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه. وبالْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ. والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٧- حبيب بن أبي ثابت، الأسدي.

رَوَى عَنْ: عبدة بن أبي لبابة، وعطاء بن أبي رباح. وعنه: الثوري، والأعمش، وشعبة.

قال ابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن حجر: "وكان كثير الإرسال والتدليس". وقال أبو حاتم: "صدوق، ثقة". وذكره ابن خلفون، وابن شاهين، وابن حبان في الثقات، وقال ابن حبان: "كان مدلساً". وخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وقال: "يدلس". وقال أبو جعفر النحاس: "وكان مذهبه أنه قال: إذا حدثني رجل عنك بحديث، ثم حدثت به عنك كنت صادقاً". وقال أبو الفتح الأزدي: "وقد روي أن ابن عون تكلم في حبيب هذا ورماه. قال أبو الفتح: هذا خطأ من قائله، إنما قال ابن عون: ثنا حبيب بن أبي ثابت، وإسماعيل السدي، وهما جميعاً أعور. قال أبو الفتح: سمع من ابن عباس وابن عمر، وهو ثقة صدوق لا يلتفت إلى قول ابن عون فيه". وقال ابن عبد البر: "إمام ثقة من الأئمة العلماء الجلة". وقال ابن عدي: "ثقة حجة".

مات سنة تسع عشرة ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، كثير الإرسال والتدليس.

٨- عبدة بن أبي لبابة، الأسدي.

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٥٢)، (٥٥/٣). والمستدرک، ح(١١٨٥)، (٢٤٤/٢). وتهذيب الكمال، ت(١٣٢٤)،

(٤٤٩/٦). وتهذيب التهذيب، ت(٦١٦)، (٣٥٧/٢). والتقريب، ت(١٣٣٥)، ص(١٦٧).

(٢) التاريخ الكبير، ت(٢٥٩٢) (٣١٣/٢). وتهذيب الكمال، ت(١٠٧٩)، (٣٥٨/٥). وإكمال مغلطاي،

ت(١١٤٨)، (٣٥٥/٣). وتحفة اللبيب، ت(٢٧٨)، (٣٣٤/١). والسير، ت(١٣٧)، (٢٨٨/٥). وتحفة

التحصيل، ص(٥٩). وطبقات المدلسين، ت(٦٩)، ص(٣٧).

روى عن: سالم بن أبي الجعد، وسويد بن غفلة. وعنه: الأعمش، وشعبة، والثوري.

قال يعقوب بن سُفيان، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن خراش: "ثقة". زاد يعقوب: "من ثقات أهل الكوفة". وذكره ابن خلفون، وابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "أحد العلماء الأثبات".

مات في حُدُودِ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ^(١). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن البعض مرسلة.

٩- سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ بْنِ عَوْسَجَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَبُو أُمِيَّةٍ، الْكُوفِيُّ، مِنْ كِبَارِ الْمُخَضْرَمِينَ.

روى عن: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأبي الدرداء رضي الله عنه. وعنه: الشعبي، وعبد بن أبي لبابة.

قال ابن معين، والعجلي، والذهبي: "ثقة". وقال ابن حجر: "مخضرم من كبار التابعين".

مات سنة إحدى وثمانين^(٢). والخلاصة أنه ثقة من كبار المخضرمين، ولم يصح القول بصحته.

١٠- أَبُو الدَّرْدَاءِ، عُؤَيْرُ بْنُ مَالِكٍ، الْأَنْصَارِيُّ، الْخَزْرَجِيُّ.

روى عن: النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وعن: زيد بن ثابت، وعائشة أم المؤمنين. وعنه: أنس، وأبو أمامة، وجُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ.

مات سنة اثنتين وثلاثين^(٣). والخلاصة أنه صحابي جليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغي، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- محمد بن أحمد بن النضر، أبو بكر الأزدي.

سَمِعَ: جَدَّهُ مَعَاوِيَةَ بْنَ عَمْرٍو الْأَزْدِيَّ، وَالْقَعْنَبِيَّ. وَعَنْهُ: ابْنُ صَاعِدٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ.

قال عبد الله بن أحمد، ومحمد بن عبدوس: "ثقة، لا بأس به". وقال مسلمة، والذهبي: "ثقة".

مات سنة إحدى وتسعين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة، لا بأس به.

٣- معاوية بن عمرو بن المهلب بن عمرو بن شبيب، الأزدي، أبو عمرو.

(١) التاريخ الكبير، ت(١٨٧٧)، (١١٤/٦). وتهذيب الكمال، ت(٣٦١٨)، (٥٤١/١٨). وتاريخ الإسلام، ت(٢٢٢)، (٤٥٩/٣). وإكمال مغلطاي، (٣٤٢٤)، (٣٩١/٨). وتحفة التحصيل، ص(٢١٥). وجامع التحصيل، ت(٤٨١)، ص(٢٣١). وتحفة اللبيب، ت(١٠٥٩)، (٥٤٣/١).

(٢) التاريخ الكبير، ت(٢٢٥٥)، (١٤٢/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٦٤٧)، (٢٦٥/١٢). والكاشف، ت(٢١٩٧)، (٤٧٣/١). والسير، ت(٤٠)، (٩٣٩/٢). والمشاهير، ت(٧٣٩)، ص(١٢٥). والتقريب، ت(٢٦٩٥)، ص(٢٦٠).

(٣) معجم الصحابة رضي الله عنهم، لابن قانع، ت(٧٦٥)، (٢٥١/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٥٥٨)، (٤٦٩/٢٢).

(٤) تاريخ بغداد، ت(٢٥٩)، (٢٣٦/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٣٦٩)، (١٠٠٩/٦). والعبر، (٤٢١/١). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٩٤٠٣)، (١٥٩/٨).

روى عن: جرير بن حازم، وزائدة بن قدامة. وعنه: ابن ابنته مُحَمَّد بن أحمد بن النضر، وابن معين. قال أحمد: "صدوق ثقة". وقدمه على خلف بن تميم. وقال أبو حاتم، وابن حجر: "ثقة". مات سنة ثلاث عشرة ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة مقدم على غيره.

٤- زائدة بن قدامة. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- سليمان، الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل. أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه. وبالْحَكَم بن عتيبة. والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٦- حبيب بن أبي ثابت، ثقة، كثير الإرسال والتدليس.

٧- عبدة بن أبي لبابة، ثقة، روايته عن البعض مرسل.

٨- سويد بن غفلة، ثقة، من كبار المخضرمين، ولم يصح القول بصحته.

٩- أبو الدرداء رضي الله عنه، صحابي جليل، تقدم قبل قليل.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على زائدة، واختلف عنه من وجهين:

فرواه الحسين بن علي الجعفي عنه، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبدة بن أبي لبابة، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء، مرفوعاً.

ورواه معاوية بن عمرو بن المهلب عنه، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبدة بن أبي

لبابة، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء، موقوفاً.

والحسين بن علي الجعفي ثقة متقن، صحيح الكتاب، من أروى الناس عن زائدة بن قدامة.

ومعاوية بن عمرو بن المهلب، الأزدي ثقة.

وعليه فالراجح من الوجهين عن زائدة هو الوجه الأول؛ فالحسين بن علي أحفظ وأعرف بحديث زائدة

من غيره.

وهناك خلاف آخر في الحديث، وهو الخلاف على عبدة بن أبي لبابة، فقد روي عنه من أوجه:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن عبدة، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، مرفوعاً:

(١) التاريخ الكبير، ت(١٤٣٩)، (٣٣٤/٧). وتاريخ بغداد، ت(٧١٢٧)، (٢٦٠/١٥). وتهذيب الكمال، ت(٦٠٦٤)، (٢٠٧/٢٨). والتقريب، ت(٦٧٦٨)، ص(٥٣٨).

أخرجه ابن ماجه في سننه^(١)، والنسائي في الكبرى^(٢)، والبخاري في مسنده^(٣)، وابن خزيمة في صحيحه^(٤)، والحاكم في مستدركه^(٥) من طرق عن الحسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبدة بن أبي لبابة، عن سويد، به.

الوجه الثاني: الثوري وابن عيينة، عن عبدة، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء وأبي ذر رضي الله عنهما، موقوفا:

أخرجه النسائي في الكبرى^(٦)، من طريق الثوري، وابن عيينة، عن عبدة، عن سويد، به.

الوجه الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن عبدة، عن زر بن حبيش، عن أبي الدرداء، موقوفا: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٧)، من طريق جرير، عن الأعمش. وعلقه الدارقطني في علله^(٨)، عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن حبيب، عن عبدة، عن زر، به.

الوجه الرابع: الثوري، عن عبدة، عن زر بن حبيش، أو سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء، أو أبي ذر، موقوفا:

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٩)، من طريق الثوري، عن عبدة بن أبي لبابة، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في مستدركه:

- ١- يحيى بن منصور، القاضي. ثقة. تقدم في الحديث الثامن عشر.
- ٢- أبو بكر بن السندي. ثقة، أحفظ من أبيه وجدته. تقدم أنفا.
- ٣- محمد بن العلاء بن كريب. ثقة، حافظ، من أعراف أهل زمانه بحديث العراق بعد أحمد، وابن راهويه. تقدم أنفا.

(١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل، ح(١٣٤٤)، (٤٢٦/٢).

(٢) كتاب قيام الليل، باب من نوى أن يصلّي من الليل فعَلَبَتْهُ عَيْنُهُ، ح(١٤٦٣)، (١٧٨/٢).

(٣) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ح(٤١٥٣)، (٨٧/١٠).

(٤) كتاب الصلاة، باب ذكر النّأوي قيام الليل فيغلبه النوم على قيام الليل، ح(١١٧٢)، (١٩٥/٢).

(٥) المستدرک، كتاب صلاة التطوع، ح(١١٨٥)، (٢٤٤/٢).

(٦) كتاب قيام الليل، باب من نوى أن يصلّي من الليل فعَلَبَتْهُ عَيْنُهُ، ح(١٤٦٤)، (١٧٨/٢).

(٧) كتاب الصلاة، باب ذكر النّأوي قيام الليل فيغلبه النوم على قيام الليل، ح(١١٧٣)، (١٩٦/٢).

(٨) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ح(١٠٧٤)، (٢٠٦/٦).

(٩) كتاب الصلاة، باب ذكر النّأوي قيام الليل فيغلبه النوم على قيام الليل، ح(١١٧٤ أو ١١٧٥)،

(١٩٦/٢ أو ١٩٧).

- ٤- الحسين بن علي الجعفي. ثقة متقن، صحيح الكتاب، من أروى الناس عن زائدة بن قدامة. تقدم أنفا.
- ٥- زائدة بن قدامة، أبو الصلت. ثقة، ثبت. كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- سليمان بن مهران، الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالحكم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٧- حبيب بن أبي ثابت، الأسدي. ثقة، كثير الإرسال والتدليس. تقدم أنفا.
- ٨- عبدة بن أبي لبابة، الأسدي. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم أنفا.
- ٩- سويد بن غفلة، الكوفي. ثقة، من كبار المخضرمين، ولم يصح القول بصحته. تقدم أنفا.
- ١٠- عويمر بن مالك، أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم أنفا.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند النسائي في الكبرى:

- ١- سويد بن نصر بن سويد، المروزي. ثقة، راوية ابن المبارك. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٢- ابن المبارك، الحنظلي. حجة ثقة مأمون أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس.
- ٣- أبو عبد الله، الثَّورِيّ. ثقة، حجة، كان ربما دلّس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣(متابع)- سفيان بن عيينة بن أبي عمران. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلّس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٤- عبدة بن أبي لبابة، الأسدي. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم أنفا.
- ٥- سويد بن غفلة، الكوفي. ثقة، من كبار المخضرمين، ولم يصح القول بصحته. تقدم أنفا.
- ٦- عويمر بن مالك، أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم أنفا.
- ٦- أَبُو ذَرٍّ، الغَفَارِيّ رضي الله عنه، اسمه جُنْدُبُ بْنُ جُنَادَةَ. صحابي جليل ^(١).

دراسة إسناد الوجه الثالث عند ابن خزيمة في صحيحه:

- ١- يوسف بن موسى، أبو يعقوب الكوفي. صدوق ^(٢).
- ٢- جرير بن عبد الحميد، الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر. وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

(١) الإصابة، ت(٩٩٠٤)، (٢١٥/١٢). وتهذيب الكمال، ت(٧٣٥١)، (٢٩٤/٣٣).

(٢) ثقات ابن حبان، (٢٨٢/٩). وتهذيب الكمال، ت(٧١٥٩)، (٤٦٥/٣٢). والسير، ت(٧٦)، (٢٢١/١٢).

وتهذيب التهذيب، ت(٨٣٠)، (٤٢٥/١١). والتقريب، ت(٧٨٨٧)، ص(٦١٢).

٣- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٤- حبيب بن أبي ثابت، الأسدي. ثقة، كثير الإرسال والتدليس. تقدم أنفا.

٥- عبدة بن أبي لبابة، الأسدي. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم أنفا.

٦- زر بن حبيش. مخضرم، ثقة، من أثبت أصحاب ابن مسعود، قال الدارقطني: "لم يلق أنسا، ولا يصح له عنه رواية"^(١).

٧- عويمر بن مالك، أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم أنفا.

دراسة إسناد الوجه الرابع عند ابن خزيمة في صحيحه:

١- سلم بن جنادة بن سلم، العامري. صدوق^(٢).

٢- وكيع بن الجراح بن مليح. ثقة، وهو راوية الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- الثَّوْرِيّ. ثقة، حجة، كان ربما دلّس. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- عبدة بن أبي لبابة، الأسدي. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم أنفا.

٥- زر بن حبيش. مخضرم، ثقة، من أثبت أصحاب ابن مسعود، قال الدارقطني: "لم يلق أنسا، ولا يصح له عنه رواية"^(٣).

٥- سويد بن غفلة، الكوفي. ثقة، من كبار المخضرمين، ولم يصح القول بصحته. تقدم أنفا.

٦- عويمر بن مالك، أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم أنفا.

٦- أَبُو ذَرٍّ، الْغِفَارِيُّ رضي الله عنه. صحابي جليل، تقدم أنفا.

النظر في الخلاف على المدار الأعلى.

يظهر أن المدار الأعلى للحديث على عبدة بن أبي لبابة، وقد اختلف عنه من أربعة أوجه:

فرواه حبيب بن أبي ثابت عنه، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء، مرفوعا.

(١) ثقات ابن حبان، (٢٦٩/٤). وتهذيب الكمال، ت(١٩٧٦)، (٣٣٥/٩). وإكمال مغلطاي، ت(١٦٥٥)،

(٥٣/٥). وعلل الدارقطني، (٨٣/١٢). وجامع التحصيل، ص(١٧٧). والتقريب، ت(٢٠٠٨)، ص(٢١٥).

(٢) ثقات ابن حبان، (٢٩٨/٨). وتهذيب الكمال، ت(٢٤٢٦)، (٢١٨/١١). وإكمال مغلطاي، ت(٢٠٩٤)،

(٤٢٦/٥). وتهذيب التهذيب، ت(٢١٨)، (١٢٨/٤). والتقريب، ت(٢٤٦٤)، ص(٢٤٥). والاستغناء،

ت(١١٠٨)، (٩٢٣/٢). والكاشف، ت(٢٠١٠)، (٤٥٠/١). والمغني في الضعفاء، ت(٣٣٦٩)، (١٨٤/٢).

(٣) ثقات ابن حبان، (٢٦٩/٤). وتهذيب الكمال، ت(١٩٧٦)، (٣٣٥/٩). وإكمال مغلطاي، ت(١٦٥٥)،

(٥٣/٥). وعلل الدارقطني، (٨٣/١٢). وجامع التحصيل، ص(١٧٧). والتقريب، ت(٢٠٠٨)، ص(٢١٥).

ورواه الثوري وابن عيينة، عنه، عن سويد، عن أبي الدرداء وأبي ذر موقوفا.

ورواه حبيب بن أبي ثابت عنه، عن زر بن حبيش، عن أبي الدرداء، موقوفا.

ورواه الثوري، عنه، عن زر بن حبيش أو سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء أو أبي ذر، موقوفا.

والظاهر أن الراجح من هذه الأوجه هو الوجه الثاني الموقوف^(١) الذي اتفق عليه الثوري وابن عيينة؛ فالثوري

ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني. وابن عيينة ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع

منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يُتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن

الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

وأما حبيب بن أبي ثابت، الأسدي فهو ثقة، كثير الإرسال والتدليس. تقدم أنفا.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من الوجه الثاني صحيح موقوفا بإسناد النسائي، وقد ورد في معناه الحديث الصحيح: "إِنَّمَا

الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى"^(٢)، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن من نوى قيام الليل ثم غلبته عينه فنام، كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى، أَي أَجْرُ صَلَاةِ اللَّيْلِ. وَفِي هَذَا

الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْءَ يُجَازَى عَلَى مَا نَوَى مِنَ الْخَيْرِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْهُ كَمَا لَوْ أَنَّهُ عَمِلَهُ، وَأَنَّ النِّيَّةَ

يُعْطَى عَلَيْهَا كَالَّذِي يُعْطَى عَلَى الْعَمَلِ إِذَا حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَكَانَتْ نِيَّتُهُ أَنْ يَعْمَلَهُ وَلَمْ تَنْصَرِفْ

نِيَّتُهُ حَتَّى غُلِبَ عَلَيْهِ بِنَوْمٍ أَوْ نَسْيَانٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ الْمَوَانِعِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كُتِبَ لَهُ أَجْرُ ذَلِكَ

الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْهُ، فَضَلًّا مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً، جَازَى عَلَى الْعَمَلِ ثُمَّ عَلَى النِّيَّةِ إِنْ حَالَ دُونَ الْعَمَلِ حَائِلٌ^(٣).

(١) علل الدارقطني، حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ح(١٠٧٤)، (٢٠٦/٦). وصحيح ابن خزيمة، (١٩٦/٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، ح(١)، (٦/١).

(٣) حاشية السندي على ابن ماجه، (١٣٣/٢). والتمهيد، (٢٦٤/١٢). وفتح الباري، (٢٦/٣).

الحديث الرابع والثلاثون.

قال الحاكم: "وَأَمَّا إِرسَالُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِيهِ فَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَمَّةِ الْعَبَّاسِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. هَذَا الْإِرسَالُ لَا يُوْهُنُ وَصَلَ الْحَدِيثَ، فَإِنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثَّقَةِ أَوْلَى مِنَ الْإِرسَالِ عَلَى أَنَّ إِمَامَ عَصْرِهِ فِي الْحَدِيثِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ قَدْ أَقَامَ هَذَا الْإِسْنَادَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ وَوَصَلَهُ. أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ قُرَيْشٍ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الْحَكَمِ" (١).

دراسة الحديث:

يُشير الحاكم إلى تعارض الوصل والإرسال في حديث ابن عباس من طريق إبراهيم بن الحكم بن أبان، وعليه فمدار الحديث على إبراهيم بن الحكم بن أبان، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: محمد بن رافع، عن إبراهيم بن الحكم، عن أبيه، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

الوجه الثاني: إسحاق بن راهويه، عن إبراهيم بن الحكم، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، موصولًا.

وهذا الحديث هو حديث صلاة التسييح، وأما منته فقد أحال الحاكم به على رواية متقدمة ونصها:

"عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: يَا عَبَّاسُ، يَا عَمَّاهُ، أَلَا أُعْطِيكَ، أَلَا أَحْبَبْتُكَ، أَلَا أَفْعَلُ لَكَ، عَشْرَ خِصَالٍ إِذَا أَنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ذَنْبَكَ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، قَدِيمَهُ وَحَدِيثَهُ، خَطَأَهُ وَعَمْدَهُ، صَغِيرَهُ وَكَبِيرَهُ، سِرَّهُ وَعَلَانِيَتَهُ: أَنْ تُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، فَإِذَا فَرَغْتَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي أَوَّلِ رَكَعَةٍ قُلْتَ وَأَنْتَ قَائِمٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ تَرَكَعْتَ فَتَقُولُ وَأَنْتَ رَاكِعٌ عَشْرًا، ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، فَذَلِكَ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ تَفْعَلُ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ

(١)المستدرک، کتاب صلاة التطوع، ح(١٢١١)، (٢/٢٥٩).

تُصَلِّيَهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ فَافْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَفِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَفِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَفِي عُمْرِكَ مَرَّةً" (١).

تخريج الوجه الأول: محمد بن رافع، عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكرمة، عن النبي

ﷺ، مرسلًا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن علي بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي طالب، ومحمد بن إسحاق، عن محمد بن رافع، عن إبراهيم بن الحكم، به.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢)، عن محمد بن رافع، عن إبراهيم بن الحكم، به، بمثله.

تخريج الوجه الثاني: عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي

ﷺ، موصولًا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن قريش، عن الحسن بن سفيان، عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن إبراهيم بن الحكم، به.

وأخرجه البيهقي في الشعب (٣)، عن الحاكم، به، وقال: "وَقَدْ رَأَيْتُ حَدِيثَ إِسْحَاقِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مُرْسَلًا، وَالْمُرْسَلُ أَصَحُّ".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- علي بن عيسى بن إبراهيم، أبو الحسن، الحيري. ثقة، مأمون. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- إبراهيم بن أبي طالب، النيسابوري. ثقة، أحد أئمة العلل. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.

٣- محمد بن رافع بن أبي زيد، القشيري. ثقة ثبت على قول الأكثرين ومحمد بن يحيى الذهلي أحفظ منه. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٤- إبراهيم بن الحكم بن أبان، أبو إسحاق العدني.

روى عن: أبيه الحكم بن أبان. وعنه: إسحاق ابن راهويه، ومحمد بن يحيى الذهلي.

قال ابن معين: "ليس بشيء، ليس بثقة". وقال أحمد لابنه عبد الله: "وقت ما رأيناه لم يكن به بأس، ثم

قال أحمد: أظنه كان حديثه يزيد بعدنا، ولم يحمده". وقال البخاري: "سكنوا عنه". وقال النسائي: "ليس

بثقة، ولا يكتب حديثه". وقال الآجري: "سألت أبا داود عنه فقال: لا أحدث عنه، وسمعت أحمد يقول:

كان مرجئًا". وقال أبو الفتح الأزدي: "متروك الحديث ساقط". وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني:

(١) المستدرك، كتاب صلاة التطوع، ح(١٢٠٩)، (٢/٢٥٨).

(٢) كتاب الصلاة، باب صلاة التسبيح إن صح الخبر، ح(١٢١٦)، (٢/٢٢٤).

(٣) كتاب الصلاة، ح(٢٨١٧)، (٤/٤٦٤).

"ساقط". وقال الساجي: "ضعيف الحديث ليس بشيء". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "ليس بالقوي، وهو عندي ضعيف". وقال ابن حبان: "كَانَ يَخْطِئُ لَا يُعْجِبُنِي الْإِحْتِجَاجُ بِخَبْرِهِ إِذَا انْفَرَدَ". وقال في موضع: "ضعيف". وَقَالَ عَبْدِ الْأَهْوَازِيِّ: "سمعت عباس بن عبد العظيم يقول - وذكرنا له أو ذكر له إبراهيم بن الحكم بن أبان - فَقَالَ: كانت هذه الأحاديث في كتبه مرسلَةً، ليس فيها ابن عباس ولا أبو هُرَيْرَةَ، يعني أحاديث أبيه عن عكرمة". وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "وبلاؤه ما ذكره أنه كان يوصل المراسيل عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه". وقال الدارقطني: "ضعيف". وقال الفسوي: "لا يختلفون في ضعفه". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم". وقال الذهبي: "تركوه، وَقَلَّ مَنْ مَشَاهَ عَلَى ضَعْفِهِ". وقال في موضع: "متروك". وقال ابن حجر: "ضعيف ويروي التفسير عن عكرمة، وإنما ضعفه لأنه وصل كثيراً من الأحاديث بذكر ابن عباس، وقد روى عنه تفسيره عبد بن حميد". وخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في مستدركه، وصححه سنده^(١). والخلاصة أنه ضعيف جدا على قول الأكثرين، فقد وصل كثيرا من المراسيل، ولم يتابع على عامة حديثه، ولعل من ضعفه فقط لم يعلم مجمل حاله، وكلمة الإمام أحمد تُبين أن هذا الراوي قد تغير حاله إلى الأسوأ في نهاية أمره، فَيُفَسِّرُ اخْتِلَافُ الْحُكْمِ فِيهِ عَلَى هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥- الحكم بن أبان العدني، أبو عيسى، والد إبراهيم بن الحكم بن أبان.

رَوَى عَنْ: طَاوُسِ بْنِ كَيْسَانَ، وَعَكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وَعَنْ: ابْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَسَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

قال ابن مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ: "ثِقَةٌ". زاد العجلي: "صاحب سنة". وحكى ابنُ خَلْفُونَ تَوْثِيقَهُ عَنْ ابْنِ نَمِيرٍ وَابْنِ الْمَدِينِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. وذكره ابنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "رَبَّمَا أَخْطَأَ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْمَنَاقِيرُ فِي رِوَايَتِهِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ، وَإِبْرَاهِيمُ ضَعِيفٌ". وذكره في المشاهير، وقال: "وإنما وقعت المناكير في روايته من جهة ابنه إبراهيم بن الحكم". وقال ابن عيينة: "أتيت عدن فلم أر مثل الحكم بن أبان". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "صالح". وقال ابن خزيمة: "تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره".

وقال ابنُ عَدِي: "فيه ضعف". وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: "الحكم بن أبان، وحسام، يعني: ابن مِصْكَ، وأيوب بن سويد ارم بمؤلاء". وقال ابن حجر: "صدوق، عابد، له أوهام". وقال في موضع: "صدوق".

(١) المجروحين، (١١٤/١). وثقات ابن حبان، (١٨٦/٦). وتهذيب الكمال، ت(١٦٤)، (٧٤/٢). وإكمال مغلطي، ت(٢٠٢)، (١٩٦/١). وتحفة اللبيب، ت(٣٦)، (٢٧٣/١). والمغني في الضعفاء، ت(٦٤)، (٤٥/١). والمستدرک، (٣٤٦/٢)، طبعة العلمية. وديوان الضعفاء، ت(١٧٢)، ص(١٥).

مات سنة خمس وخمسين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، ومن ضعفه لم يذكر حجة، وقد بين ابن حبان أن المناكير في روايته بسبب ابنه، وكلمة ابن خزيمة مبهمَةٌ، وكلمة ابن المبارك معارضةٌ بأقوال غيره، خاصةً وهي غيرُ مبينةٍ السبب.

٦- عِكْرَمَةُ، الْبَرْبَرِيُّ، ثُمَّ الْمَدِينِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: الثوري، وعاصم الأحول.

قال حماد بن زيد: "قيل لأيوب: أكنتم أو كانوا يتهمون عكرمة؟، قال: أما أنا فلم أكن أتهمه". وقال حبيب بن أبي ثابت: "مرَّ عكرمة بعطاء، وسعيد بن جبير فحدثهم، فلما قام قلت لهما: تُنكران مما حدث شيئاً؟، قالوا: لا". وقال ابن معين: "حدثني من سمع حماد بن زيد يقول: سمعت أيوب، وسئل عن عكرمة: كيف هو؟، فقال أيوب: لو لم يكن عندي ثقةٌ لم أكتب عنه".

وقد أتهم عكرمةً بأنواعٍ من البدع، وأتهم بالكذب، ولكن قال ابن معين: "إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة، وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام". وقال ابن المديني: "لم يكن في موالي ابن عباس أغزر من عكرمة، كان عكرمة من أهل العلم". وقال البخاري: "ليس أحدٌ من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة". وقال العجلي، والنسائي: ثقة، زاد العجلي: بريءٌ مما يرميه الناس من الحرورية. وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن عكرمة: كيف هو؟، قال: ثقة، قلت: يُحتج بحديثه؟، قال: نعم، إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك؛ فلسبب رأيه، قيل: فموالي ابن عباس؟، قال: عكرمة أعلامهم". وقال ابن عدي: "لم أخرجها هنا من حديثه شيئاً؛ لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه، وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه في صحاحهم، وهو أشهر من أن احتاج أن أخرج له شيئاً من حديثه، وهو لا بأس به". وقال الحاكم أبو أحمد: "احتج بحديثه الأئمة القدماء، لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح". وقال ابن منداه: "أما حال عكرمة في نفسه فقد عدلته أئمة من نبلاء التابعين فمن بعدهم، وحدثوا عنه، واحتجوا بمفاريده في الصفات، والسنن، والأحكام، روى عنه زهاء ثلاثمائة رجلٍ من البلدان، منهم زيادةٌ على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورفعاتهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد لكثيرٍ أحدٍ من التابعين، على أن من جرحه من الأئمة لم يُمسك من الرواية عنه، ولم يستغنوا عن حديثه، وكان يُتلقى حديثه بالقبول، ويُحتج به قرناً بعد قرن، وإماماً بعد إمام، إلى وقت الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح، وميزوا ثابته من سقيميه، وخطأه من صوابه، وأخرجوا روايته وهم: البخاري، ومسلم، وأبو

(١) ثقات العجلي، ت (٣٣٣)، (٣١١/١). وتاريخ أسماء الثقات، ت (٢١٥)، ص (٦٢). وتهذيب الكمال، ت (١٤٢٢)، (٨٦/٧). وتهذيب التهذيب، ت (٧٣٦)، (٤٢٣/٢). وتحفة اللبيب، ت (٣٦٦)، (٣٥٧/١). وديوان الضعفاء، ت (١٠٧٠)، ص (٩٦). والمشاهير، ت (١٥٦١)، ص (٢٢٧).

داود، والنسائي فأجمعوا على إخراج حديثه، واحتجوا به، على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه، وقد أخرج عنه مقروناً، وعدله بعدما جرحه". وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: "قد أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، ويحيى بن معين، وأبو ثور، ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه، فقال: عكرمة عندنا إمام الدنيا، تعجب من سؤالي إياه، وحدثنا غير واحد أنهم شهدوا يحيى بن معين، وسأله بعض الناس عن الاحتجاج بعكرمة فأظهر التعجب". قال أبو عبد الله: "قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس، وملازمته إياه، وبأن غير واحد من العلماء قد رووا عنه، وعدلوه، قال: وكل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يُبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه". وذكر ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه أنه لم يسمع من عائشة. وقال في الجرح والتعديل: "إنه سمع منها". وعلق أبو زرعة العراقي فقال: "فهذا تناقض، ورجح سماعه منها؛ أن روايته عنها في صحيح البخاري. وقال العلاءي: قال علي بن المديني: لا أعلمه سمع من أحد من أزواج النبي - ﷺ - شيئاً. وقال الخطابي: لم يسمع من أم حبيبة بنت جحش. وقال الزكي المنذري: في سماعه من حممة بنت جحش نظر. وفي التهذيب أنه روى عن عبد الله بن رَوَاحَةَ مُرْسَلًا، وَهُوَ وَاضِحٌ الْإِزْسَالُ". اهـ. وقال أبو زرعة: "عكرمة عن أبي بكر، وعن علي مرسل". وقال أبو حاتم: "عكرمة لم يسمع من سعد بن أبي وقاص". وقال ابن حجر في التقريب: "ثقة، ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة". وقد ذكر في الهدي دفاع كثير من الأئمة عنه وتصنيفهم في الذب عن عكرمة، وذكر أقوال الفريقين فيه، وسرد أوجه الطعن عليه، ورد عليها وبينها^(١). وهو ثقة ثبت على الراجح من أقوال أهل العلم، تُكلم في سماعه من بعض الصحابة رضي الله عنهم.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١ - محمد بن عبد الله بن قريش، أبو بكر، الوراق، النيسابوري.
سمع: الحسن بن سفيان الفسوي، ومسدد بن قطن. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي.
قال الحاكم: "كان كثير الحديث ... صدوقاً في الرواية". وقال السمعاني: "كان من أهل العلم والصدق". وخرج له الحاكم، وصحح حديثه على شرط البخاري.
توفي سنة اثنتين وستين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه صدوق.

(١) الجرح والتعديل، ت(٣٢)، (٧/٧). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(٢٩٧)، ص(١٥٨). وتحفة التحصيل، ص(٢٣٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٠٠٩)، (٢٠/٢٦٤). وتهذيب التهذيب، ت(٤٧٥)، (٧/٢٦٣). والتقريب، ت(٤٦٧٣)، ص(٣٩٧). وهدي الساري، ص(٤٢٥).
(٢) المستدرک، (٢٨/٢)، طبعة العلمية. والروض الباسم، ت(٩٤٧)، (٢/١٠٩٢).

٢- الحَسَن بن سُفْيَان بن عامر، النَّسَوِيُّ، أَبُو العباس.

سمع: أحمد، وابن مَعِين، وابن راهويه. وعنه: ابن خُرَيْمَةَ، وابن حبان، وأبو عليّ الحافظ.

قال الدارقطني عنه وآخر: "ثقتان". وروى عنه ابن حبان فأكثر، وذكره في الثقات، وقال: "كان ممن رَحَلَ وَصَنَّفَ، وَحَدَّثَ عَلَى تَيْقُظْ، مع صحة الديانة والصّلافة في السنة". وقال الحاكم: "كان محدث خراسان في عصره، مقدّمًا في الثبوت والكثرة والفهم والأدب". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الثبوت". وقال: "ثقة مسند، ما علمت به بأسا". وقال ابن أبي حاتم: "صدوق". توفي سنة ثلاث وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٣- إسحاق بن إبراهيم، ابن راهويه. إمام، ثقة، حافظ، حجة. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٤- إبراهيم بن الحكم بن أبان. ضعيف جدا. تقدم في الوجه الأول.

٥- الحكم بن أبان. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٦- عكرمة، مولى ابن عباس رضي الله عنه. ثقة ثبت على الراجح من أقوال أهل العلم، وقد تكلم في سماعه من بعض الصحابة رضي الله عنهم. تقدم في الوجه الأول.

٧- عبد الله بن عباس رضي الله عنه. صحابي جليل، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث السابع.

النظر في الإعلال:

تبين بعد التخرّيج ودراسة الأسانيد أن مدار الحديث على إبراهيم بن الحكم بن أبان، وقد اختلف عنه من وجهين:

فرواه محمد بن رافع، عنه، عن أبيه، عن عكرمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلا.

ورواه إسحاق بن راهويه عنه، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، موصولا.

والراجح رواية إسحاق بن راهويه بالوجه الثاني؛ فهو إمام، ثقة، حافظ، حجة. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

وأما محمد بن رافع فهو ثقة ثبت على قول الأكثرين، والذهلي أحفظ منه. تقدم في الحديث الثاني

والعشرين. ومن ثم فرواية ابن راهويه أولى، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف جدا؛ لحال إبراهيم بن الحكم بن أبان، فهو ضعيف جدا.

(١) الجرح والتعديل، ت(٦٠)، (١٦/٣). وتاريخ دمشق، ت(١٣٣٩)، (٩٩/١٣). والسير، ت(٩٢)،

(١٥٧/١٤). ولسان الميزان، (٥٢/٣) و(٣٩/٨). والميزان، ت(١٨٥٣)، (٤٩٢/١).

وقد اختلف أهل العلم في حديث صلاة التساييح، فمنهم من حكم بوضع الحديث، ومنهم من صححه، ومنهم من حسنه بمجموع طرقه، ومنهم من ضعفه، والله أعلم^(١).

التعليق على الحديث:

هذه الصلاة سميت بذلك لكثرة التسييح فيها، ولها كيفية معينة سبقت في نص الحديث، والخلاف في جوازها ثابت، حتى قال ابن قدامة: "وَلَمْ يُثَبِّتْ أَحْمَدُ الْحَدِيثَ الْمَرْوِيَّ فِيهَا، وَلَمْ يَرَهَا مُسْتَحَبَّةً، وَإِنْ فَعَلَهَا إِنْسَانٌ فَلَا بَأْسَ؛ فَإِنَّ النَّوَافِلَ وَالْفَضَائِلَ لَا يُشْتَرَطُ صِحَّةُ الْحَدِيثِ فِيهَا"^(٢).

(١) ينظر: المستدرک، (٤٦٥/١)، طبعة العلمية. وشعب الإيمان، (١٢٣/٢). وإتحاف المهرة، (٤٨٤/٧). والفتوحات الربانية، (٣٠٤/٤). والنقد الصحيح، ح(٣)، ص(٣٠). وذكر صلاة التسييح، للخطيب البغدادي، ص(١٠). والمغني، (٥٥١/٢). والمجموع، (٥٤٦/٣).

(٢) فتح الباري، لابن حجر، (٢٠٦/١١). والمغني، (٥٥١/٢). والمجموع، (٥٤٦/٣).

الفصل الثامن.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
صلاة الخوف، وفيه حديث واحد.

الحديث الخامس والثلاثون.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنِي أَبُو عَمْرٍو بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الْمُثَرِّقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدِ السَّكُونِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْقَوْسِ، فَقَالَ: صَلَّى فِي الْقَوْسِ، وَاطْرَحَ الْقُرْنَ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ إِنْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ سَمِعَ مِنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَمَمْ يُجْرَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في هذا الحديث بين محمد بن إبراهيم، وسلمة بن الأكوع.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عمرو بن أبي جعفر، عن عبد الله بن محمد، عن إسحاق بن إبراهيم. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٢). وأخرجه ابن حبان في المجروحين^(٣)، عن السخيتياني، عن عثمان بن أبي شيبة. وأخرجه الطبراني في الكبير^(٤)، عن علي بن عبد العزيز، عن ابن الأصبهاني. وأخرجه الدارقطني في سننه^(٥)، عن يزيد بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الأشج.

كلهم: (ابن راهويه، وعبد الله بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن سعيد بن الأصبهاني، وأبو سعيد الأشج)، عن عقبة بن خالد، به، بمثله مع تقديم وتأخير في رواية الدارقطني.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن أحمد بن حمدان بن علي، أبو عمرو بن أبي جعفر، النيسابوري.

سمع من: أبي بكر بن خزيمه، وعبد الله بن شيرويه. وعنه: الحاكم، وأبو نعيم الحافظ.

قال الحاكم: "كان من القراء المجتهدين والنحاة، وله السماعات الصحيحة والأصول المتقنة". وقال

الخليلي: "ثقة عارف بهذا الشأن... سمعت الحاكم أبا عبد الله يثني عليه، ويوثقه". وقال السمعاني: "من

الثقات الأثبات". وقال رشيد الدين العطار: "من علماء الحديث، وأعيان أهل النقل وثقاتهم". وقال

(١)المستدرك، كتاب صلاة الخوف، ح(١٢٦٥)، (٢/٢٩٤).

(٢)كتاب الصلاة، باب في الصلاة في القوس والسيف، ح(٦٣١٥)، (٣/١٣٢).

(٣)ترجمة موسى بن محمد بن إبراهيم، (٢/٢٤١).

(٤)ح(٦٢٧٧)، (٧/٣١).

(٥)كتاب الصلاة، باب الصلوة في القوس والقرن والتعل، ح(١٤٨٦)، (٢/٢٥٣).

الذهبي: "الإمام المحدث الثقة". وقال في موضع: "محدث نيسابور، زاهد ثقة، قال ابن طاهر: كان يتشيع. قلت: ما كان الرجل - والله الحمد - غالبًا في ذلك، وقد أثنى عليه غير واحد". وقال: "تشيعه خفيف كالحاكم". وقال ابن الملقن: "إمام ثقة عارف بهذا الشأن".
توفي سنة ست وسبعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْرُوَيْه، النَّيْسَابُورِيِّ. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٣- ابن راهويه. إمام، ثقة، حافظ، حجة. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٤- عقبه بن خالد بن عقبه، السَّكُونِيُّ.

روى عن: مسعر بن كدام، وموسى بن محمد بن إبراهيم التيمي. وعنه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه.
قال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْ عَقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ. قُلْتُ: هُوَ ثَقَّةٌ؟". قَالَ: أُرْجُو إِنْ شَاءَ اللَّهُ."
وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: مِنَ الثَّقَاتِ، صَالِحِ الْحَدِيثِ، لَا بَأْسَ بِهِ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْجَارُودِيُّ: "شَيْخٌ كُوفِيٌّ، صَاحِبُ حَدِيثٍ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وَذَكَرَهُ فِي الْمَشَاهِيرِ، وَقَالَ: "مِنَ الْمُتَّقِينَ وَكَانَ فَاضِلًا". وَذَكَرَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "قَالَ عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ هُوَ عِنْدِي ثَقَّةٌ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ، صَاحِبُ حَدِيثٍ". وَقَالَ فِي سِنْدِ حَدِيثِ هَذَا أَحَدَ رِجَالِهِ: "رِجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ ثَقَاتٌ".

مات سنة ثمان وثمانين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة إن شاء الله.

٥- موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، التيمي، أبو محمد المدني.
روى عن: أبيه، وإسماعيل بن أبي حكيم. وعنه: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وموسى بن عبيدة الربذي.

قال ابن معين: "ضعيف الحديث". وقال في رواية: "ليس بشيء ولا يكتب حديثه". وقال البخاري: "عنده مناكير". وفي رواية: "منكر الحديث". وقال أبو داود: "كان أحمد يضعفه". وقال: "لا يكتب حديثه". وقال الجوزجاني: "ينكر الأئمة عليه حديثه". وقال أبو زرعة، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم، وابن حجر: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث وأحاديث عقبه بن خالد عنه من جنابة موسى ليس لعقبه فيها جرم". وقال ابن حبان: "يروى عن أبيه ما ليس من حديثه، فلست أدري أكان المتعمد

(١) الإرشاد، ت(٧٥٧)، (٨٥٠/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٢٦٢)، (٤٣١/٨). والروض الباسم ت(٧٣٤)، (٨٣٧/٢).

(٢) ثقات ابن حبان، (٢٤٨/٧). والمشاهير، ت(١٣٦٤)، ص(٢٠٣). وتهذيب الكمال، ح(٣٩٧٥)، (١٩٥/٢٠). وتهذيب التهذيب، ت(٤٣٣)، (٢٣٩/٧). وتحفة اللبيب، ت(١١٣٩)، (٥٦٧/١).

لذَلِكَ أَوْ كَانَ فِيهِ غَفْلَةٌ فَيَأْتِي بِالْمَنَاقِيرِ عَنِ أَبِيهِ وَالْمَشَاهِيرِ عَلَى التَّوَهُّمِ وَأَيْمًا كَانَ فَهُوَ سَاقِطُ الْاِحْتِجَاجِ".
وقال الدارقطني: "متروك". وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث وله أحاديث منكرة". وقال ابن حجر مرة:
"ضعيف".

توفي سنة إحدى وخمسين ومائة^(١). والخلاصة أنه منكر الحديث.

٦- مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ خَالِدٍ، الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَعَنْهُ: ابْنَةُ مُوسَى، وَيُحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ.
قال أحمد: "في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير أو منكرة". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيُّ،
وَابْنُ خَرَّاشٍ: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث". وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: "ثقة، يقوم حديثه
مقام الحجة". وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "حسن الحديث مستقيم الرواية ثقة إذا روى عنه ثقة، رأيت على حديثه
النور، وأما رواية أهل الكوفة عن ابنه عنه فليس بشيء؛ ابنه ضعيف منكر الحديث". وَقَالَ الْبُخَارِيُّ:
"صحيح الحديث". وقال ابن عدي: "هو عندي لا بأس به، ولا أعلم له شيئاً منكراً إذا حدث عنه ثقة".
وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "كان أحد الفقهاء الثقات". وقال ابن حجر: "ثقة له أفراد".
وعلق على كلمة الإمام أحمد فيه فقال: "المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا
متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة".

توفي سنة عشرين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، روايته عن جماعة مرسله.

٧- سلمة بن عمرو بن الأكوع، أبو عامر، المدني.

شهد بيعة الرضوان، وروى عن: النَّبِيِّ ﷺ، وعن: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ. وعنه: ابنه إياس، وزيد بن أسلم.
ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب. وقال الذهبي: "صاحب رسول الله ﷺ".
مات بالمدينة سنة أربع وسبعين^(٣). والخلاصة أنه صحابي جليل، من أهل بيعة الرضوان.

(١) المجروحين، (٢/٢٤١). وتهذيب التهذيب، ت(٦٥٣)، (١٠/٣٦٨). وإكمال مغلطاي، ت(٤٨١٩)،

(٣٥/١٢). وتحفة اللبيب، ت(٤١٩)، (٢/١١٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٠٤٢)، (٧/١٨٤). والمعرفة والتاريخ، (١/٤٢٦) و(٢/٤٦٦). وعلل الترمذي الكبير،
ص(٣١٨). وثقات ابن حبان، (٥/٣٨١). والكامل، ت(١٦٣٣/١٢)، (٧/٣٠١). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٢٣)،
(٢٤/٣٠١). وتاريخ الإسلام، ت(٢٣٦)، (٣/٣٠٦). وتحفة اللبيب، ت(٧٩)، (٢/٢٣). وجامع التحصيل،
ت(٦٦٤)، ص(٢٦١).

(٣) الاستيعاب، ت(١٠١٦)، (٢/٦٣٩). وتهذيب الكمال، ت(٢٤٦٢)، (١١/٣٠١). وتهذيب التهذيب،
ت(٢٦٢)، (٤/١٥٠). وتاريخ الإسلام، ت(٤٥)، (٢/٨١٧).

النظر في الإعلال:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، فيه موسى بن محمد بن إبراهيم، منكر الحديث وعليه مدار الطرق. وأما علة الإرسال فالظاهر أنها ليست متحققة هنا؛ لأن سماع محمد بن إبراهيم التيمي من سلمة بن الأكوع ممكن، ولم يرد أي نص ينفيه أو يشكك فيه، فمحمد توفي سنة عشرين ومائة عن أربع وسبعين سنة، ومعنى هذا أنه عاصر ثمانية وعشرين عامًا من حياة سلمة رضي الله عنه (١).

وقد صح أن محمدا سمع من عبد الرحمن بن عثمان التيمي المتوفي سنة ثلاث وسبعين، ورأى ابن عمر رضي الله عنه المتوفي سنة أربع وسبعين (٢).

ومن ثم فالحديث ضعيف؛ لضعف الراوي، لا لعله الإرسال، ولذا استدرك ابن حجر على قول الحاكم: "صحيح الإسناد، إن كان محمد سماع من سلمة". قال: "قلت: فكيف يصنع في ضعف موسى؟" (٣).

التعليق على الحديث:

هذا الحديث لم يصح؛ فلا يُعتمد عليه في الحكم الشرعي، ولكن معناه جواز الصلاة في القوس دون القرن، ومعنى الصلاة فيهما أن يصلي مُتَنَكِّبُهُمَا، والقوس آلة على شكل نصف دائرة تُرمى بها السهام، وهي عود مُنَحَنٍ يصل بين طرفيه وتر.

والقرن هو الجعبة التي تجتمع السهام، فإن كانت بغطاء، فهي جعبة، وإن كانت مكشوفة فهي قرن، قال الماوردي: "في نهيه عن الصلاة فيهما تأويلان: أحدهما: إنه نهى تحريم إذا كان ريش السهام نجسًا، لأنه في الأغلب يتخذ من ريش النسر، وهو غير مأكول، ولو كان الريش طاهرًا لم يتوجه إليه نهى. والثاني: إنه نهى كراهة إذا كان طاهرًا، لأنه يتخشش في ركوعه وسجوده باصطكاك السهام، فيقطع عنه عن الحشوع في الصلاة، فإن لم يتخشش لم يتوجه إليه نهى، فصار لحمله في صلاته ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون محرّمًا وهو إذا كان نجسًا. والثاني: أن يكون مكروهًا، وهو إذا كان طاهرًا يقطع عن الحشوع فيها. والثالث: أن يكون مباحًا، وهو ما خلا من هذين، والله أعلم بالصواب" (٤).

(١) تهذيب الكمال، (٣٠٥/٢٤).

(٢) تهذيب الكمال، (٣٤٠/١٥) و(٢٧٦/١٧). وتحفة التحصيل، ص(٢٧٣).

(٣) إتحاف المهرة، ح(٥٩٦٧)، (٥٧٧/٥).

(٤) لسان العرب، (١٨٥/٦) و(٦٤٢/١١) و(٣٣٩/١٣). ومعجم اللغة العربية المعاصرة، (١٨٧٠/٣). وتاريخ

ابن معين رواية الدوري، (٢٣١/٣). والمعجم الكبير، (٣١/٧). وإكمال المعلم، (٣٢٣/٦). والحاوي الكبير،

(٢٥١/١٥).

الفصل التاسع.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكم - رحمه الله - في كتاب
الجنائز، وفيه أربعة أحاديث.

الحديث السادس والثلاثون.

قال الحاكم: "أخبرني أبو بكر بن أبي نصر الداريزدي، بمرو، حدثنا أبو الموجه، حدثنا سعيد بن منصور، وعلي بن حجير، قال: حدثنا هشيم، أخبرنا يونس بن عبيد.

وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا إسماعيل، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ قال: لما حضر آدم ﷺ قال لبيته: انطلقوا فاجتئوا لي من ثمار الجنة، قال: فخرج بنوه فاستقبلتهم الملائكة فقالوا: أين تريدون يا بني آدم؟ قالوا: بعثنا أبونا لنحني له من ثمار الجنة، قالوا: ارجعوا فقد كفيتم. قال: فرجعوا معهم حتى دخلوا على آدم، فلما رأتهم حواء دعت منهم وجعلت تدنو إلى آدم وتلصق به، فقال لها آدم: إليك عني إليك عني، فمن قبلك أبيت خل بني وبين ملائكة ربي، قال: فقبضوا روحه، ثم غسلوه وحنطوه وكفنوه، ثم صلوا عليه، ثم حفروا له ثم دفنوه، ثم قالوا: يا بني آدم هذه سنتكم في موتاكم، فكذلكم فافعلوا".

هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وهو من النوع الذي لا يوجد للتابعي إلا الراوي الواحد، فإن عتي بن ضمرة السعدي ليس له راو غير الحسن، وعندي أن الشيخين عللاء بعلة أخرى، وهو أنه زوي عن الحسن، عن أبي، دون ذكر عتي.

أخبرناه أبو بكر بن عبد الله، أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمر بن مالك المعافري، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن الحسن، عن أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ قال: كان آدم رجلاً طويلاً، فذكر حديثاً طويلاً وفي آخره أنه قال: خلوا بيني وبين رسل ربي، فإنك أدخلت علي هذا، فقبضوا نفسه وغسلوه بالماء والسدر ثلاثاً، وكفنوه وصلوا عليه ودفنوه، ثم قالوا: هذه سنة بنيك من بعدك.

هذا لا يعلل حديث يونس بن عبيد، فإنه أعرف بحديث الحسن من أهل المدينة ومصر، والله أعلم^(١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن عتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب، مرفوعاً.

الوجه الثاني: يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن الحسن البصري، عن أبي بن كعب، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن عتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب،

مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن أبي نصر، عن أبي الموجه، عن سعيد بن منصور، عن هُشَيْم، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، به.

وتابع يونس بن عبيد ثابت البناني، أخرجه الحاكم في مستدركه^(١)، عن الحسين بن الحسن بن أيوب، عن أبي حاتم الرازي، عن موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن الحسن، به، بنحوه، مختصرا. وأخرجه الضياء في المختارة^(٢)، عن أبي زرعة اللثومي وأبي المجد الثقفني، عن الحسين بن عبد الملك الخلال، عن أبي الفضل الرازي، عن أبي القاسم بن فناكي، عن أبي بكر الروياني، عن علي بن حرب، عن روح بن أسلم، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، به، بنحوه، مختصرا.

تخريج الوجه الثاني: يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن الحسن البصري، عن أبي بن كعب، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن عبد الله، عن الحسن بن سفيان، عن هارون بن سعيد الأيلي، عن ابن وهب، عن عمر بن مالك المعافري، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن الحسن، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن أحمد بن محمد بن حاتم، أبو بكر بن أبي نصر، المرزوي.

حدّث عن: أبي الموجه، وأحمد بن محمد بن عيسى. وعنه: الحاكم، وعبد الجبار بن محمد الجراحي.

قال الحاكم: "وأما شيخنا أبو بكر بن أبي نصر فإني رحلت إلى مرو، وأول ما دخلتها سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة، وليس بها من يُقدّم عليه في الصدق والعدالة، وكان من مُركبها". وخرّج له في المستدرك، ووصفه بالعدل، وصحح سند حديثه، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ مُتَّجٍ بِجَمِيعِ رُؤَاتِهِ". توفي سنة ثمانين وثلاثمائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة.

٢- محمد بن عمرو، أبو الموجه. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٣- سعيد بن منصور. ثقة متقن، راوية ابن عيينة. تقدم عند الحديث السابع والعشرين.

(١) كتاب تواريخ المتقدمين، ذكر آدم عليه السلام، ح(٤٠٠٤)، (٥٩٥/٢)، العلمية.

(٢) أحاديث أبي بن كعب رضي الله عنه، ح(١٢٥٢)، (٢٠/٤).

(٣) المستدرك، ح(١/٤٤٦)، (٢٢٠/١) و ح(٢٨٩/٩٦٢)، (٣٩٣/١)، طبعة العلمية. والروض الباسم، ت(٧٧٦)، (٨٨٠/٢).

٤- هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، الواسطي. ثقة، ثبت، كثير التذليل، والإرسال، ومقدم على غيره، وهو أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، وسيار أبي الحكم، وحسين بن عبد الرحمن السلمي، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وفي حديثه عن الزهري لين. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٥- يونس بن عُبيد بن دينار، العبدي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

رَوَى عَنْ: الحسن البصري، وهشام بن عروة. وعنه: شعبة، وهشيم.

قال ابن سعد، وأحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وابن حجر: ثقة. زاد ابن سعد: كثير الحديث. وزاد ابن حجر: ثبت. وقال ابن حبان في الثقات: "كان من سادات أهل زمانه علما وفضلا وحفظا وإتقانا وسنة وبغضا لأهل البدع مع التقشف الشديد والفقه في الدين والحفظ الكثير". وَقَدَّمَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي الْحَسَنِ عَلَى ابْنِ عَوْنٍ وَقَتَادَةَ. ومقدم أيضا على هشام بن حسان، وسليمان التيمي. وقال الحاكم: "أعرف بحديث الحسن من أهل المدينة ومصر". وذكره ابن حجر في ثانية المدلسين. مات سنة تسع وثلاثين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، مقدم على غيره في الحسن البصري، وروايته عن البعض مرسله.

٦- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٧- عُيَيْبُ بْنُ ضَمْرَةَ، السَّعْدِيُّ.

روى عن: أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود. وعنه: الحسن البصري، وابنه عبد الله بن عتي السعدي. قال ابن سعد: "كَانَ ثِقَةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ". وقال العجلي، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج له في صحيحه هو وابن خزيمة، وصحح حديثه المنذري. وقال ابن المديني: مجهول... وحديث هذا الشيخ عتي بن ضمرة يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يُعرف. مات سنة سبع وأربعين^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، ولا يضره عدم معرفة ابن المديني به، فقد عرفه غيره من أهل العلم.

٨- أبي بن كعب بن قيس بن عُبيد بن زيد بن معاوية، الخزرجي، الأنصاري، أبو المنذر رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ. وعنه: سعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار.

(١) ثقات ابن حبان، (٦٤٧/٧). والمستدرک، کتاب الجنائز، ح(١٢٩٣)، (٣٠٩/٢). وتهذيب الكمال، ت(٧١٨٠)، (٥١٧/٣٢). وتهذيب التهذيب، ت(٨٥٥)، (٤٤٢/١١). وتحفة اللبيب، ت(٦٧٥)، (١٧١/٢). وتحفة التحصيل، ص(٣٥٦). وطبقات المدلسين، ت(٦٤)، ص(٣٦).

(٢) ثقات ابن حبان، (٢٨٦/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٧٨٨)، (٢٣٨/١٩). وإكمال مغطاي، ت(٣٥٧٩)، (١٣٤/٩). والتقريب، ت(٤٤٤٥)، ص(٣٨١).

شهد بدرا وغيرها، وكان ممن جمع القرآن على عهد النبي ﷺ^(١). والخلاصة أنه صحابي جليل.

دراسة إسناد متابعة ثابت البناني ليونس بن عبيد عند الحاكم في المستدرک:

١- الحُسَيْنُ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ أُيُوبَ. ثقة^(٢).

٢- محمد بن إدريس بن المنذر، أبو حاتم، الرّازي. إمام، حافظ، ثقة، ثبت^(٣).

٣- موسى بن إسماعيل. ثقة، ثبت، مقدم على الحجاج بن منهال. تقدم عند الحديث الثاني عشر.

٤- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل

وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهر

وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- ثَابِتُ بْنُ أَسْلَمَ البُنَانِيُّ. ثقة روايته عن البعض مرسله، وحماد بن سلمة أروى وأثبت الناس فيه^(٤).

٦- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٧- عُيَيْبُ بْنُ ضَمْرَةَ، السَّعْدِيُّ. ثقة. تقدم قبل قليل.

٨- أبي بن كعب رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمّد بن عبد الله بن محمّد بن شيرويه، أبو بكر بن عبد الله، التّيسابوري.

سمع: الحسن بن سفيان الفسوي، وابن خزيمة. وعنه: الحاكم، وأبو سعد الماليني.

قال أبو عبد الله القصار، والسمعاني، وابن نقطة، والذهبي: "ثقة". زاد الذهبي: "صدوق". وخرج له

الحاكم في المستدرک، وقال: "حديث صحيحٌ سنده ثقاتٌ رواه".

مات سنة ثمانين وثلاثمائة^(٥). والخلاصة أنه ثقة.

٢- الحسن بن سفيان، الفسوي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع والثلاثين.

(١) الاستيعاب، ت(٦)، (٦٥/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٧٩)، (٢٦٢/٢). والتقريب، ت(٢٨٣)، ص(٩٦).

(٢) تاريخ الإسلام، ت(٣١٤)، (٧٣٦/٧). والروض الباسم، ت(٣١٨)، (٤٤٣/١).

(٣) الجرح والتعديل، ت(١١٣٣)، (٢٠٤/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٥٠)، (٣٨١/٢٤). وتاريخ الإسلام،

ت(٣٥٣)، (٥٩٧/٦). وتقريب التهذيب، ت(٥٧١٨)، ص(٤٦٧).

(٤) الجرح والتعديل، ت(١٨٠٥)، (٤٤٩/٢). والكامل، ت(٣١٨/١٠)، (٣٠٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٨١١)،

(٣٤٢/٤). وتاريخ الإسلام، ت(٣٥)، (٣٨٢/٣). وإكمال مغلطاي، ت(٨٤٣)، (٦٣/٣). والتقريب، ت(٨١٠)،

ص(١٣٢). وتحفة التحصيل، ص(٤٢).

(٥) السير، ت(٢٩٠)، (٤٠٢/١٦). والروض الباسم، ت(٩٥١)، (١١٠٠/٢).

٣- هارون بن سعيد بن الهيثم بن محمد، أبو جعفر الأيلي.

رَوَى عَنْ: ابن عُيَيْنَةَ، وابن وهب. وَعَنْ: مسلم، والنسائي.

قال أبو حاتم: "شيخ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لا بأس به". وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَأَبُو سَعِيدِ بْنِ

يونس، وابن خلفون، وابن حجر: "ثقة". وقال مسلمة بن قاسم: "كان مقدما في الحديث فضلا". وذكره

ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "من ثقات المصريين وفقهائهم المشهورين". وأخرج عنه مسلم في

صحيحه مائة وخمسة عشر حديثا. وخرج حديثه ابن حبان في صحيحه، والحاكم، وأبو عوانة.

توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على رأي الأكثرين، والله أعلم.

٤- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة على قول الأكثرين، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، وبحديث المصريين من

غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

٥- عُمر بن مالك، المعافري، المصري.

رَوَى عَنْ: صفوان بن سليم، ويزيد بن عبد الله بن الهاد. وَعَنْ: عبد الله بن هُيَّعَةَ، وعبد الله بن وهب.

قال أبو زُرْعَةَ: "صالح الحديث". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لا بأس به، ليس بالمعروف". وقال أحمد بن صالح

المصري: "ثقة". وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وخرج ابن حبان حديثه في صحيحه، وأبو عوانة،

وروى له مسلم حديثا واحدا مقرونا. وقال ابن حجر: "لا بأس به"^(٢). والخلاصة أنه لا بأس به.

٦- يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، الليثي. ثقة، مُقَدَّمٌ عَلَى أَنَسٍ، وروايته عن عمير مولى أبي اللحم

مرسلة على ما صححه ابن حجر. تقدم عند الحديث السادس.

٧- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٨- أَبِي بِنُ كَعْبٍ رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على الحسن البصري، وقد اختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- يونس بن عبيد. وهو ثقة، مقدم على غيره في الحسن البصري، وروايته عن البعض مرسلة.

٢- ثَابِتُ بْنُ أَسْلَمَ الْبُنَائِيُّ. ثقة روايته عن البعض مرسلة، وحماد بن سلمة أروى وأثبت الناس فيه.

(١) ثقات ابن حبان، (٢٤٠/٩). والمعظم، ت(٤٦١)، ص(٥٥٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٥١٥)، (٩٠/٣٠).

وتاريخ الإسلام، ت(٥٧١)، (٢٢٣/٦). وتحفة اللبيب، ت(٤٨٨)، (١٢٦/٢). وتهذيب التهذيب، ت(١٢)،

(٦/١١). وإكمال معطاي، ت(٤٨٩٩)، (١٠٩/١٢).

(٢) التاريخ الكبير، ت(٧٤٥)، (١٣٦/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٠٣٤)، (١١٣/١٠). وتاريخ أسماء الثقات،

ت(٧١٧)، ص(١٣٦). وتهذيب التهذيب، ت(٨١٨)، (٤٩٤/٧). والتقريب، ت(٤٩٦١)، ص(٤١٦).

روياه عن الحسن، عن عتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب، مرفوعا.
ورواه:

١- يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد. وهو ثقة، مقدم على أناس، وروايته عن عمير مولى أبي اللحم
مرسلة على ما صححه ابن حجر. تقدم عند الحديث السادس.

رواه عن الحسن، عن أبي بن كعب، مرفوعا.

وقد رجح الحاكم الوجه الأول، وهو الظاهر لتقدم يونس على غيره في الحسن، خاصة وقد تابعه غيره،
والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح بإسناد الحاكم:

هذا الحديث صحيح ومداره على الحسن البصري، وهو ثقة، لكنه يرسل كثيرا، ويدلس، ولا يخشى من
تدليسه وإرساله هنا، فقد صححه الحاكم وأخرجه الضياء في المختارة".
التعليق على الحديث:

قال المناوي: "في الحديث أن الملائكة صلت على آدم عليه السلام أي بعد موته صلاة الجنازة فكبرت عليه
أربعا من التكبيرات... وفيه أن صلاة الجنازة ليست من خصائصنا، لكن حمله بعضهم على الأصل لا
الكيفية"^(١).

وفي الحديث أيضا جواز تحدث البشر مع الملك. وأن الملائكة هي التي باشرت غسل آدم عليه السلام
وتكفينه ودفنه. وأن هذه الأمور تعلمها بنو آدم من الملائكة.

وقد يرد على الحديث إشكال، حيث قال الله: ﴿وَإِنَّا عَلَيْنَهُمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبْنَا قُرْبَانًا فَتُقْبَلُ
مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ
لَتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدَيْ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ
فَتَكُونُ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (٢٩) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ
الْحَاسِرِينَ (٣٠) فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ
أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٢﴾

ووجه الإشكال هو أن الآية تُثبت نصًّا أن ابن آدم تعلم الدفن من الغراب، والحديث نصٌّ في تعلمه
من الملائكة.

(١) فيض القدير، (٢/٣٩٦).

(٢) سورة المائدة.

والجواب عن هذا هو أنه يحتمل أن يكون ابنُ آدم هذا المذكورُ في الآية ليس من صُلبه، ولكن من أبناء أبنائه، ويكون قد مر عليه الدهر حتى نُسيت طريقة الدفن كما نُسيت علة تصوير ود وسواغ ويعوث ويعوق ونسرا حتى عُبدوا من دون الله تعالى كما في قول الحق: ﴿وَقَالُوا لَا تَدْرُنَّ أَهْلَتَكُمْ وَلَا تَدْرُنَّ وِدًّا وَلَا سُوعًا وَلَا يَعُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾^(١).

يقول ابن عباس رضي الله عنه: "صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدُّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجُنْدَلِ، وَأَمَّا سُوعٌ كَانَتْ لِهُدَيْلٍ، وَأَمَّا يَعُوثٌ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِيَنِي عُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ عِنْدَ سَبْيَا، وَأَمَّا يَعُوقٌ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحَمِيرٍ لِأَلِ ذِي الْكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنْ انصُبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوَهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلِيَاكَ وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ"^(٢).

فقد يكون ما حدث من هذا القبيل، ولكن هذا الجواب يتنزل على قول من قال: إن ابن آدم في الآية ليس ابنه لصلبه، وأما على قول جماهير المفسرين الذين قالوا: إنه ابنه لصلبه فيكون الجواب أن نقول: لعل هذا الذي قتل أخاه لم يكن حاضرا وقت وفاة والده وأن من حضرهم الصالحون من بنيه فقط. أو لعله ظن أن للمقتول مواراة على غير صفة الميت خاصة، وأن الآية لم تذكر تكفيننا ولا تحنيطا ولا صلاة عليه، فيكون قد فهم هذا من قول الملائكة: سنتكم في موتاكم، وهذا قتيل. أو لربما نسي ابن آدم من هول الصدمة كيفية دفن أخيه لأنه كما ذكرت الآية ندم ندما شديدا؛ لأنه فعل فعلا لم يسبقه إليه أحد من قبله، ففعل هول الصدمة أنساه كيفية الدفن. أو تكون قصة القتل هذه حدثت قبل وفاة آدم عليه السلام وهو احتمال قوي على ما ذكره المفسرون من أن ذلك حدث في حياة آدم عليه السلام، والله أعلم^(٣).

(١) سورة نوح عليه السلام، آية (٢٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَدًّا وَلَا سُوعًا، وَلَا يَعُوثَ وَيَعُوقَ﴾، [نوح: ٢٣]، ح (٤٩٢٠)، (١٦٠/٦).

(٣) تفسير ابن كثير، (٨١/٣).

الحديث السابع والثلاثون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَيْشِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُيَمَّرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: جَاءَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُعَوِّدُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَجِئْتَ عَائِدًا، أَمْ شَامِتًا؟، فَقَالَ: بَلْ جِئْتُ عَائِدًا، فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنْ جِئْتَ عَائِدًا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَتَى أَخَاهُ عَائِدًا فَهُوَ فِي خُرَافَةِ الْجَنَّةِ^(١)، فَإِذَا جَلَسَ غَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ، وَإِنْ كَانَ غُدُوهُ صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ كَانَ مُمَسِيًّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ لِخِلَافِ عَلَى الْحَكَمِ فِيهِ:

أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ الْبَجَلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، قَالَ: عَادَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَرَأَيْتَا جِئْتَ أَمْ عَائِدًا؟، قَالَ: بَلْ عَائِدًا، فَقَالَ عَلِيٌّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُعَوِّدُ مَرِيضًا إِلَّا خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يُشَيِّعُونَهُ، إِنْ كَانَ مُصْبِحًا حَتَّى يُمْسِيَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مُمَسِيًّا شَيَّعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ مِنَ الْجَنَّةِ.

هَذَا مِنَ التَّوَعُّدِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ هَذَا لَا يُعَلَّلُ ذَاكَ، فَإِنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ أَحْفَظُ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ، وَالْأَعْمَشُ أَعْرَفُ بِحَدِيثِ الْحَكَمِ مِنْ غَيْرِهِ^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على الحكم بن عتيبة، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، مرفوعا.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الله بن نافع، عن علي، مرفوعا.

(١) قال ابن منظور: "الخُرَافَةُ: مَا خُرِفَ مِنَ النَّخْلِ... وَرُويَ أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

مَنْ عَادَ مَرِيضًا إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَصَدِيقًا لِكِتَابِهِ كَانَ مَا كَانَ قَاعِدًا فِي خِرَافِ الْجَنَّةِ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى:

عَائِدُ الْمَرِيضِ فِي خِرَافَةِ الْجَنَّةِ، أَيْ فِي اجْتِنَاءِ ثَمَرِهَا مِنْ خَرَفَتِ النَّخْلَةِ أَخْرَفُهَا، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: عَائِدُ الْمَرِيضِ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ، أَيْ مَخْرُوفٌ مِنْ ثَمَرِهَا، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ". لسان العرب، (٦٨/٩).

(٢) المستدرک، کتاب الجنائز، ح (١٣١١)، (٣١٨/٢).

تخريج الوجه الأول: الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن علي بن أبي طالب، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن عبد الله المزني، عن محمد بن عبد الله الحضرمي، عن محمد بن عبد الله بن نمير، وأبي كريب، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن الحكم، به. وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده^(١)، عن أبي خيثمة، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن الحكم، به، بمثله. وأخرجه الضياء في المختارة^(٢)، من طريق أبي يعلى.

تخريج الوجه الثاني: عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الله بن نافع، عن علي بن أبي طالب، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن الحسين بن علي الحافظ، عن علي بن عباس البجلي، عن محمد بن بشار، عن ابن أبي عدي، عن شعبة، عن الحكم، به. وأخرجه البيهقي في الكبرى^(٣)، عن عبد الله بن يوسف الأصبهاني، عن عبد الله بن محمد بن إسحاق الفاكهي، عن عبد الله بن أحمد بن زكريا، عن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن شعبة، عن الحكم، به، بمثله.

دراسة إسناد الحديث من الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

- ١- أحمد بن عبد الله، أبو محمد، المزني. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن.
- ٢- محمد بن عبد الله بن سليمان، مطين. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الرابع عشر.
- ٣- محمد بن عبد الله بن نمير. ثقة، حجة. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٤- أبو معاوية، الضرير. مرجح، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٥- سليمان بن مهران، الأعمش. ثقة ثبت، يدلس ويرسل. أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه. وبالْحكم بن عتيبة. والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٦- الحكم بن عتيبة، الكندي. ثقة، وروايته عن البعض مرسله، وهو أثبت أصحاب إبراهيم النخعي. وروايته عن مجاهد كتاب إلا ما قال: "سمعت". وتدليسه من المرتبة الثانية. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
- ٧- عبد الرحمن بن أبي ليلي. ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنه مرسله، وفي سماعه من بعضهم خلاف. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

(١) حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ح (٢٦٢)، (٢٢٧/١).

(٢) حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ح (٦٣٧)، (٢٦٠/٢).

(٣) كتاب الجنائز، باب فضل العيادة، ح (٦٥٨٥)، (٥٣٤/٣).

٨- عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه. أحدُ الصحابة رضي الله عنهم، ورابعُ الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثاني.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- أبو الحسن، عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ الْبَجَلِيُّ.

سَمِعَ: عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ، وَمُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ. وَعَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ النَّقَّاشُ الْمَفْسَّرُ، وَأَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ.

قال الدارقطني: "ثقة، صدوق". وفي رواية: "ثقة نبيل". وقال السمعاني: "كان يبيع الخمر بالكوفة".

وقال الذهبي: "الصدوق".

تُوِّفِيَ سَنَةَ عَشْرِ وَثَلَاثِمِائَةٍ^(١). والخلاصة أنه ثقة كما قال الدارقطني، ولعل الذهبي اختار القول بأنه

صدوق، نظراً لما جاء في إحدى الروايتين عن الدارقطني، ولكن الرواية الأخرى فيها الجزم بثقته مع عدم

وجود معارض، ولا ما يستدعي نزوله عنها، وأما كلمة السمعاني فيه فلم أجد ما يؤيدها، ولعل مراده بها

النبذ الذي كان يبيحه كثيرٌ من أهل الكوفة، وإلا فالخمر لا يستبيحها مسلم، فكيف بأحد رواة الحديث

وأربابه، وقد سبق مثل هذا في ترجمة كل من: إسماعيل ابن عليه في الحديث الأول، وسفيان الثوري في

الحديث الثاني، ومحاضر بن المورع في الحديث الثالث والعشرين، والله أعلم.

٣- محمد بن بشار، بُنْدَار. ثقة، لم يُتَكَلَّمْ فيه بحجة. تقدم عند الحديث السادس والعشرين.

٤- مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِي، أَبُو عَمْرُو الْبَصْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: حميد الطويل، وشعبة. وَعَنْهُ: أحمد بن حنبل، وابن معين، وبندار.

قال الفلاس: "سمعت عبد الرحمن بن مهدي وذكر ابن أبي عدي فأحسن عليهِ الثناء، وسمعت معاذ بن

معاذ يحسن عليهِ الثناء". وقال ابن معين عنه هو وغندر: "ثقتان". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وابن سعد،

والذهبي، وابن حجر: "ثقة".

مات سنة أربع وتسعين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، سمع من الجريري في اختلاطه. وقد نقل الذهبي أن

أبا حاتم قال مرة: "لا يحتج به". ولم أجد هذا القول، وقد قال ابن حجر: "فينظر في ذلك، وأبو حاتم عنده

عنت، وقد احتج به الجماعة". فإن صح هذا القول فهو معارض بقول أبي حاتم الآخر، والله أعلم.

(١)سؤالات الحاكم للدارقطني، ت(١٣٦)، ص(١٢٦). والسير، ت(٢٣٦)، (٤٣٠/١٤). وإرشاد القاضي،

ت(٦٨٣)، ص(٤٣٣).

(٢)الجرح والتعديل، ت(١٠٥٨)، (١٨٦/٧). وتاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص(٤٦). وتهذيب الكمال،

ت(٥٠٢٩)، (٣٢١/٢٤). وتحفة اللبيب، ت(٨١)، (٢٤/٢). والكاشف، ت(٤٧٠٠)، (١٥٤/٢). والميزان،

٥- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- الحكم بن عتيبة، الكندي. ثقة، وروايته عن البعض مرسله، وهو أثبت أصحاب إبراهيم النخعي. وروايته عن مجاهد كتاب إلا ما قال: "سمعت". وتدلّسه من المرتبة الثانية. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٧- عبد الله بن نافع الكوفي، أبو جعفر.

رَوَى عَنْ: أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وَعَنْهُ: الْحَكَمُ بْنُ عَتِيبَةَ.

ذَكَرَهُ ابْنُ جَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "صَدُوقٌ". وَكَذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ صَدُوقٌ.

٨- عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. أَحَدُ الصَّحَابَةِ عليهم السلام. وَرَابِعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم. تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ الثَّانِي.

النظر في الخلاف:

هذا الحديث مداره على الحكم بن عتيبة، واختلف عنه من وجهين:

فرواه الأعمش عنه، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، مرفوعا.

ورواه شعبة عنه، عن عبد الله بن نافع، عن علي، مرفوعا. والظاهر أن الوجه الأول هو الراجح

فالأعمش ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود عليه السلام، وبالحكم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

وشعبة ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

وقد نص الحاكم على هذا فقال: "فَإِنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ أَحْفَظُ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ، وَالْأَعْمَشُ أَعْرَفُ بِحَدِيثِ الْحَكَمِ مِنْ غَيْرِهِ"^(٢).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح بإسناد الحاكم:

الحديث من وجهه الراجح صحيح بإسناد الحاكم، وليس فيه إلا ما يخشى من تدليس الأعمش، لكن

عنعنته هنا وردت عن الحكم بن عتيبة، والأعمش أكثر عنه ومن أعلم الناس به، ومن ثم فثحمل عنعنته على الاتصال، عملا بالقاعدة التي أشار إليها الذهبي قائلا: "يدلس، وربما دلّس عن ضعيف، ولا يدرى به،

ت(٧٩٣٩)، (٦٤٧/٣). ويحيى بن معين وكتابه التاريخ، للدكتور أحمد محمد نور سيف، (٤/٤٦٦ و٢٨٥).

(١) ثقات ابن حبان، (٥٤/٧). وتهذيب الكمال، ت(٣٦١٠)، (٢١٢/١٦). والتقريب، ت(٣٦٦٠)، ص(٣٢٦).

(٢) المستدرک، كتاب الجنائز، ح(١٣١١)، (٣١٨/٢).

فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: عن، تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال^(١).
التعليق على الحديث:

في الحديث فضل زيارة المريض، وعند مسلم من حديث ثوبان، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا خُرْفَةُ الْجَنَّةِ؟، قَالَ: جَنَاهَا^(٢). وهذه الزيارة من حقوق المسلم، وهي سنة مؤكدة، ففي حديث أبي هريرة: "حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيطُ الْعَاطِسِ"^(٣). وفي الحديث أيضا أن الملائكة تصحب بني آدم، وإن لم يراهم بنو آدم^(٤).

(١) ميزان الاعتدال، ح(١٣١١)، (٢٢٤/٢).

(٢) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، ح(٤٢)، (١٩٨٩/٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، ح(١٢٤٠)، (٧١/٢).

(٤) الحاوي الكبير، (٣/٣). والمجموع، (١٠٣/٥). والمغني لابن قدامة، (٣٦١/٣).

الحديث الثامن والثلاثون.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَلِيلِ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ طَرِيفِ الْحَارِثِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ رَأَاهُ كَثِيْبًا، فَقَالَ لَهُ: مَا لَكَ لَعَلَّهُ سَاءَتْكَ إِمْرَةٌ ابْنِ عَمِّكَ؟، قَالَ: لَا، وَأَتَيْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَلِمَةٌ لَا يَقُولُهَا عَبْدٌ عِنْدَ مَوْتِهِ إِلَّا فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَتَهُ، وَأَشْرَقَ لَوْنُهُ. فَمَا مَنَعَنِي أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْهَا إِلَّا الْقُدْرَةَ عَلَيْهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لَأَعْرِفُهَا، فَقَالَ لَهُ طَلْحَةُ: وَمَا هِيَ؟، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: هَلْ تَعْلَمُ كَلِمَةً هِيَ أَعْظَمُ مِنْ كَلِمَةٍ أَمَرَ بِهَا عَمَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ طَلْحَةُ: هِيَ وَاللَّهِ هِيَ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُحْرَجْهُ، فَأَمَّا الْوَهْمُ الَّذِي أَتَى بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ مِسْعَرٍ... " (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الوهم في الحديث من محمد بن عبد الوهاب، وبيان هذا الوهم غير موجود في نسخ المستدرک التي بين أيدينا، لكن بينه الحافظ في إتحاف المهرة^(٢) فقال: "رواه محمد بن عبد الوهاب العباد، عن مسعر، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن يحيى بن طلحة، عن أمه سعدى". وعليه فمدار هذا الحديث على الشعبي، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: مطرف بن طريف، عن الشعبي، عن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعا.

الوجه الثاني: إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أمه سعدى، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: مطرف بن طريف، عن الشعبي، عن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعا.

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن مُحَمَّدُ بْنُ الْحَلِيلِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، عَنْ مِنْجَابِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ طَرِيفِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، بِهِ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي

(١)المستدرک، کتاب الجنائز، ح(١٣١٥)، (٣٢٠/٢). وقال المحقق: "بعده بياض في الأصل".

(٢)إتحاف المهرة، ح(١٥٤١٨)، (٢٠٥/١٢).

مسنده^(١)، عن إبراهيم بن مهدي، عن صالح بن عمر، عن مطرف بن طريف، عن الشعبي، به. وأخرجه النسائي في الكبرى^(٢)، عن علي بن حجر، عن علي بن مسهر، عن مطرف بن طريف، عن الشعبي، به، بنحوه.

تخريج الوجه الثاني: إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أمه سعدى رضي الله عنها، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعا.

أخرجه ابن ماجه في سننه^(٣)، عن هارون بن إسحاق الهمداني، عن محمد بن عبد الوهاب، عن مسعر، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن يحيى بن طلحة، عن أمه سعدى المربية قالت: "مر عمر بطلحة بعد وفاة رسول الله ﷺ فقال: ما لك كئيبا؟، أساءت لك امرؤ ابن عمك؟، قال: لا، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: إني لأعلم كلمة لا يقولها أحد عند موته إلا كانت نورا لصحيفته، وإن جسده وروحه ليجدان لها روحا عند الموت. فلم أسأله حتى توفيت، قال: أنا أعلمها، هي التي أراد عمه عليها، ولو علم أن شيئا أبغى له منها لامره".

وأخرجه البزار في مسنده^(٤). وأخرجه النسائي في الكبرى^(٥). وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٦)، عن عبد الله بن محمد بن سلم.

كلهم: (ابن ماجه، والبزار، والنسائي، وعبد الله بن محمد بن سلم)، عن هارون بن إسحاق، عن محمد بن عبد الوهاب، عن مسعر بن كدام، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، به، بنحوه عند البزار، وبمثله عند النسائي وابن حبان.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن الخليل بن إبراهيم، أبو عبد الله، الأصبهاني.

حدّث عن: موسى بن إسحاق القاضي، ويعقوب بن يوسف القزويني. وعنه: الحاكم.

خرج له الحاكم، ووصفه بالمعدّل، وصحح إسناد حديثه^(٧). والخلاصة أنه ثقة.

(١) حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، ح (١٣٨٦)، (٩/٣).

(٢) كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول عند الموت، ح (١٠٨٧٣)، (٤٠٣/٩).

(٣) كتاب الأدب، باب فضل لا إله إلا الله، ح (٣٧٩٥)، (١٢٤٧/٢).

(٤) حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، ح (٩٣٤)، (١٥٠/٣).

(٥) كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول عند الموت، ح (١٠٨٧٤)، (٤٠٤/٩).

(٦) كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، ح (٢٠٥)، (٤٣٤/١).

(٧) المستدرک، كتاب الدعاء، (٦٩٠/١)، طبعة العلمية. والروض الباسم، ت (٨٨٢)، (١٠١٨/٢).

٢- موسى بن إسحاق بن موسى، القاضي، أبو بكر، الأنصاري.

روى عَنْ: ابن المديني، وأبي نصر التمار. وَعَنْهُ: عبد الباقي بن قانع، وحبیب القزاز.

قَالَ ابن أبي حاتم: "كُتِبَتْ عَنْهُ، وَهُوَ ثِقَةٌ، صَدُوقٌ". وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ: "كَانَ فَصِيحًا، ثَبَتَا فِي

الْحَدِيثِ، كَثِيرُ السَّمَاعِ، مَحْمُودًا". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "وَكَانَ أَحَدَ الثَّقَاتِ الْمُسْنَدِينَ".

تُوفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ.

٣- مَنجَابُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ.

رَوَى عَنْ: ابن المبارك، وعلي بن مسهر. وَعَنْهُ: بقي بن مخلد، وموسى بن إسحاق القاضي.

قَالَ مُسَلِّمَةُ بْنُ قَاسِمٍ، وَالدَّهَبِيُّ: "ثِقَةٌ". وَأَمْرُ ابْنِ مَعِينٍ بِالْكِتَابَةِ عَنْهُ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ.

وَخَرَجَ لَهُ مُسَلِّمٌ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَ سِنْدَ حَدِيثِهِ.

مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ.

٤- علي بن مسهر، القرشي، أَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيِّ.

رَوَى عَنْ: عاصم الأحول، ومطرف بن طريف. وَعَنْهُ: أبو بكر بن أبي شيبة، ومنجاب بن الحارث.

قَالَ أَحْمَدُ: "صَالِحُ الْحَدِيثِ، أَثْبَتَ مِنْ أَبِي مَعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ فِي الْحَدِيثِ". وَقَالَ مَرَّةً: "يَشْبَهُ حَدِيثُهُ حَدِيثَ

أَصْحَابِ الْحَدِيثِ". وَقَالَ مَرَّةً: "صَالِحُ الْحَدِيثِ، صَدُوقٌ". وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ حَدِيثًا فَقِيلَ لَهُ: "رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ

مَسْهَرٍ"، فَقَالَ: "إِنْ عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ كَانَتْ كَتَبَهُ قَدْ ذَهَبَتْ فَكُتِبَ بَعْدُ، فَإِنْ كَانَ رَوَى هَذَا غَيْرُهُ، وَإِلَّا

فَلَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ". وَقَالَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ هُوَ وَيُحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ: "ثَقَاتَانِ". وَقَدَّمَهُ ابْنُ مَعِينٍ عَلَى

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ، وَأَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ، وَإِسْحَاقِ الْأَزْرَقِ. وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "صَاحِبُ سُنَّةٍ، ثِقَةٌ فِي الْحَدِيثِ ثَبَتَ

فِيهِ، صَالِحُ الْكِتَابِ، كَثِيرُ الرِّوَايَةِ عَنِ الْكُوفِيِّينَ". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "صَدُوقٌ، ثِقَةٌ". وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ تَفَرَّدَ بِهِ

عَلِيُّ فَقَالَ: "صَحِيحٌ، عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ ثِقَةٌ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ، وَابْنُ خَلْفُونَ، وَابْنُ

شَاهِينَ فِي الثَّقَاتِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الْمَشَاهِيرِ، وَقَالَ: "مَنْ مَتَّقَنِي أَهْلَ الْكُوفَةِ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ

ثِقَةً، كَثِيرُ الْحَدِيثِ". وَخَرَجَ الدَّارِقُطْنِيُّ حَدِيثَهُ، وَقَالَ: "رَوَاتُهُ كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ". وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

-يَعْنِي أَحْمَدَ- لَمَّا سُئِلَ عَنْهُ: لَا أَدْرِي كَيْفَ أَقُولُ؟، قَالَ: كَانَ قَدْ ذَهَبَ بَصْرَةَ فَكَانَ يَحْدِثُهُمْ مِنْ حِفْظِهِ".

(١) الجرح والتعديل، ت(٦١٣)، (١٣٥/٨). وتاريخ الإسلام، ت(٥٣١)، (١٠٥٨/٦). والسير، ت(٣٠٢)،

(٥٧٩/١٣). وتاريخ بغداد، ت(٦٩٧٤)، (٥١/١٥).

(٢) المعلم، ت(٢٨٢)، ص(٣٣٠). وتهذيب الكمال، ت(٦١٧٥)، (٤٩٠/٢٨). والكاشف، ت(٥٦٢٦)،

(٢٩٤/٢). وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر، (٩٣/١). والمستدرک، كتاب التفسير، (٤٣٦/٢)،

وقال الذهبي: "كان فقيها، محدثا ثقة". وقال ابن حجر: "ثقة له غرائب بعد أن أضر". وخرج حديثه الشيخان، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والضياء.

مات سنة تسع وثمانين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، والطعن فيه بسبب ذهاب كتبه بالدفن، لم يظهر إلا من الإمام أحمد، والظاهر أنه لم يؤثر حيث لم يطعن فيه ابن معين بهذا مع علمه به، بل قال: "قال عبد الله بن نمير: كَانَ علي بن مسهر يجهني، فيسألني كيف حديث كذا؟، قال يحيى: قال ابن نمير: كَانَ علي قد دفن كتبه. قال يحيى: وكان علي أثبت من ابن نمير"^(٢). فهذا النص يدل على تقديم ابن معين لعلي بن نمير حتى بعد ذهاب كتبه، ومن ثم فهو كان يحدث من حفظه وما ضر حافظا أن حدث من حفظه. وقد صحح أبو زرعة حديثه مع تفردده، وحسنه الترمذي مع غرابته، ولم أر طعنا من أي أحد في حديث من أحاديثه يمثل كلمة الإمام أحمد.

٥-مُطَرَّف بن طَرِيف الحارثي، أبو بكر، الكوفي.

رَوَى عَنْ: الأعمش، والشعبي. وعنه: الثوري، وابن عيينة، وعلي بن مسهر.

قال أحمد، وأبو حاتم، وابن عيينة، ويعقوب بن سفيان، وابن حجر: ثقة. وَقَالَ أبو داود: "قلت لأحمد: أصحاب الشعبي من أحبهم إليك؟، قال: ليس عندي فيهم مثل إسماعيل، يعني: ابن أبي خالد، قُلْتُ: ثم مَنْ؟، قال: مطرف. قُلْتُ: بيان؟، قال: بيان من الثقات، ولكن هؤلاء أروى عنه". وَقَالَ في موضع: "بيان فوق مطرف، ومطرف ثقة". وقدمه على ابن أبي السفر. وقال العجلي: "كان من أصحاب الشعبي، صالح الكتاب، ثقة، ثبت في الحديث، ما يذكر عنه إلا خيرا في المذهب". وذكره ابن شاهين في الثقات. وقال عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق، وليس بثبت". وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة، ثبت". وقال الذهبي: "أحد الأثبات المجودين". ولم يسمع من الحسن، ولا الضحاك بن مزاحم، ولا إبراهيم النخعي.

(١) ثقات العجلي، ت(١٣١٢)، (١٥٨/٢). والعلل، لأحمد، (٤١٣/١) و(٤٧٨/٢). وعلل ابن أبي حاتم، س(٢٨٣٣)، (٦٥٠/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤١٣٧)، (١٣٥/٢١). وصحيح البخاري، ح(٥١١)، (١٠٨/١). وصحيح مسلم، (٨٩/١). وسنن الترمذي، ح(٣٨١٥)، (١٤٣/٦). وعلل الدارقطني، (١٢٨/٥) و(٤١٣/١٤) و(٣١٦/١٥) و(٣١٦/١٥). وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (٧٥٥/٢). وصحيح ابن خزيمة، ح(١٤٧٤)، (٣٦٥/٢). والإحسان، ح(٢٢٤)، (٤٦٠/١). والمختارة، ح(١٣٤)، (٢٣٩/١). وإكمال مغلطاي، ت(٣٨٨١)، (٣٧٦/٩). وتهذيب التهذيب، ت(٦٢٣)، (٣٨٣/٧). والمشاهير، ت(١٣٥٧)، ص(٢٠٢). وسنن الدارقطني، ح(١٨٢)، (١٠٤/١). وطبقات الحفاظ، للذهبي، ت(٢٧٠)، (٢٩٠/١). والكاشف، ت(٣٩٦٧)، (٤٧/٢). والتقريب، ت(٤٨٠٠)، ص(٤٠٥).

(٢) تهذيب الكمال، (١٣٨/٢١).

مات سنة إحدى وأربعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن البعض مرسلة، وهو مقدم في الشعبي بعد إسماعيل بن أبي خالد.

٦- عامر بن شراحيل، الشَّعْبِيُّ، أَبُو عَمْرٍو.

رَوَى عَنْ: الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. وَعَنْهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَشَاهِيرِ، وَقَالَ: "مِنَ الْفُقَهَاءِ فِي الدِّينِ وَجِلَّةِ التَّابِعِينَ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "كَانَ إِمَامًا حَافِظًا فَقِيهًا مَتَفَنَّا ثَبَتْنَا مَتَقْنَا". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ: "إِذَا حَدَّثَ الشَّعْبِيُّ عَنْ رَجُلٍ فَسَمَّاهُ، فَهُوَ ثِقَةٌ يُتَجُّ بِحَدِيثِهِ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "مَرَّسِلُ الشَّعْبِيِّ صَحِيحٌ، لَا يَكَادُ يَرْسُلُ إِلَّا صَحِيحًا"^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، متقن، روايته عن البعض مرسلة.

٧- يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، الْقُرَشِيُّ التَّمِيمِيُّ الْمَدِينِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ طَلْحَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَنْهُ: عَامِرُ الشَّعْبِيِّ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ.

قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ السَّدُوسِيُّ: "ثِقَةٌ ثَبَتٌ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الْمَشَاهِيرِ. وَبَيْنَ أَبُو زُرْعَةَ أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرَّسِلَةٌ^(٣). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن عمر رضي الله عنه مرسلة.

٨- طَلْحَةَ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَمْرٍو، الْقُرَشِيُّ التَّمِيمِيُّ. أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَأَحَدُ السِّتَةِ أَصْحَابِ الشُّورَى.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ. وَعَنْهُ: ابْنَاهُ: إِسْحَاقُ، وَيَحْيَى.

مَاتَ سَنَةَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ^(٤). والخلاصة أنه صحابي جليل، مبشر بالجنة.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٤٤٨)، (٣١٣/٨). وتهذيب الكمال، ت(٦٠٠٠)، (٦٢/٢٨). وتاريخ الإسلام، ت(٤١٧)، (٩٨١/٣). وإكمال مغلطاي، ت(٤٥٩٤)، (٢٢٧/١١). وتحفة اللبيب، ت(٣٣٣)، (٩٢/٢). وجامع التحصيل، ت(٧٧٣)، ص(٢٨١).

(٢) ثقات ابن حبان، (١٨٥/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٠٤٢)، (٢٨/١٤). وتاريخ الإسلام، ت(١٠٦)، (٧٠/٣). والتقريب، ت(٣٠٩٢)، ص(٢٨٧). وإكمال مغلطاي، ت(٢٦٥٤)، (١٢٨/٧). وتهذيب التهذيب، ت(١١٠)، (٦٥/٥). والمشاهير، ت(٧٥٠)، ص(١٢٧). وتذكرة الحفاظ، ت(٧٦)، (٧٩/١). وجامع التحصيل، ت(٣٢٢)، ص(٢٠٤).

(٣) ثقات العجلي، ت(١٩٨٢)، (٣٥٤/٢). والمشاهير، ت(٥٢٦)، ص(٩٨). وتهذيب الكمال، ت(٦٨٥٠)، (٣٨٧/٣١). والكاشف، ت(٦١٨٧)، (٣٦٨/٢). وتحفة التحصيل، ص(٣٤٤). والتقريب، ت(٧٥٧٢)، ص(٥٩٢).

(٤) الاستيعاب، ت(١٢٨٠)، (٧٦٤/٢). وتهذيب الكمال، ت(٢٩٧٥)، (٤١٢/١٣).

٩- عمر بن الخطاب رضي الله عنه. أحد عظماء الصحابة، وثاني الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث التاسع.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک على ما ذكره ابن حجر في الإتحاف:

١- مُحَمَّد بن عبد الوهاب القنّاد الشُّكري، أبو يحيى، الكوفي.

رَوَى عَنْ: الثوري، ومسعر بن كدام. وَعَنْه: أَحْمَد بن أسد البجلي، وهارون بن إسحاق الهمداني.

قال أحمد: "ثقة، لم يكن به بأس". وَقَالَ أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وَقَالَ الحسن بن

الربيع البجلي: "الثقة المسلم". وقال الذهبي: "أحد العباد وثقات الزهاد". وقال العجلي: "من أفاضل أهل

الكوفة، وكان عسراً في الحديث".

مات سنة ثنتي عشرة ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٢- مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث، أَبُو سلمة الكوفي.

رَوَى عَنْ: الحكم بن عتيبة، والأعمش. وَعَنْه: الثوري، وابن المبارك.

قال يحيى القطان: "كان من أثبت الناس". وَقَدَّمَهُ على هشام الدستوائي. وَقَالَ الثوري: "كنا إذا اختلفنا

في شيء سألنا مسعراً عنه". وَقَالَ شعبة: "كنا نسمي مسعراً المصحف". وَقَالَ أبو نعيم الفضل بن دكين:

"مسعر أثبت ثم سفيان ثم شعبة". وَقَالَ: "كان مسعر شكّاً في حديثه، وليس يخطئ في شيء من حديثه

إلا في حديث واحد". وَقَالَ العجلي: "ثقة، ثبت في الحديث". وَقَالَ ابن عُيَيْنَةَ: "كان مسعر عندنا من

معادن الصدق". وَقَالَ أحمد: "كان ثقة خياراً حديثه حديث أهل الصدق". وَقَالَ ابن مَعِين: "ثقة". وَقَالَ

مُحَمَّد بن عبد الله بن عمار الموصلية: "حجة، ومن بالكوفة مثله!". وَقَالَ ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة

عنه، فقال: ثقة، وسئل أبي عن مسعر، وسفيان^(٢)، فقال: مسعر أتقن وأجود حديثاً وأعلى إسناداً، ومسعر

أتقن من حماد بن زيد". وَقَالَ أبو داود: "مسعر صاحب شيوخ، روى مسعراً عن مائة لم يرو عنهم سفيان".

وذكره ابن شاهين، وابن حبان في الثقات، وقال ابن حبان: "كان مرجئاً، ثبتاً في الحديث". وقال المنتجالي:

"كان ثقة ثبتاً في الحديث، وكان كثير الشك، وكان يُتَوَهَّم عليه شيء من الإرجاء، ولم يكن يتكلم فيه ولا

يظهره". وقال الذهبي: "الإمام الثبت شيخ العراق". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت". وقال أبو زرعة: "لم

يسمع من عاصم بن عبيد الله شيئاً".

(١) ثقات ابن حبان، (٤٤٣/٧). والمشاهير، ت(١٣٨٤)، ص(٢٠٣). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٣١)،

(٣٤/٢٦). وتاريخ الإسلام، (١٨٠/٥). وإكمال مغلطاي، ت(٤١٨٧)، (٢٦٢/١٠). والكاشف، ت(٥٠٢١)،

(١٩٧/٢). والتقريب، ت(٦١٠٥)، ص(٤٩٤).

(٢) يعني: الثوري.

مات سنة ثلاث وخمسين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت، حجة، مقدم على غيره، وروايته عن عاصم بن عبيد الله مرسله، وما قيل في إرجائه فلم يظهر منه ضرر، والله أعلم.

٣- إسماعيل بن أبي خالد، البجلي، أبو عبد الله الكوفي.

رَوَى عَنْ: الشعبي، وأبي إسحاق السبيعي. وعنه: شعبة، والقطان، وابن المبارك.

قال الثوري: "حفاظ الناس ثلاثة: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الملك بن أبي سليمان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهو - يعني إسماعيل - أعلم الناس بالشعبي، وأثبتهم فيه". وبيّن أحمد أنه أصح الناس حديثاً عن الشعبي. وقال ابن المديني: "قلت ليحيى بن سعيد: ما حملت عن إسماعيل عن عامر صحاح؟، قال: نعم". وقال ابن مهدي، وابن معين، والعجلي، والنسائي: "ثقة". وقال ابن عمار الموصلي: "حجة، إذا لم يكن إسماعيل حجة، فمن يكون حجة؟!". وقال يعقوب بن شيبة، وابن حجر: ثقة ثبت. وقال أبو حاتم: "لا أقدم عليه أحداً من أصحاب الشعبي، وهو ثقة". وقال الذهبي: "أجمعوا على إتقانه، والاحتجاج به، ولم يُبْزَرِ بِتَشْيِيعٍ، وَلَا بِدَعَاةٍ". وقال في موضع: "كان صالحاً ثباً حجة". ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين.

مات سنة ست وأربعين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بالشعبي، وأثبتهم فيه.

٤- عامر بن شراحيل، الشعبي. ثقة، ثبت، متقن، روايته عن البعض مرسله. تقدم في الوجه الأول.

٥- يحيى بن طلحة بن عبيد الله. ثقة، روايته عن عمر رضي الله عنه مرسله. تقدم في الوجه الأول.

٦- سَعْدَى بنت عوف بن خارجة بن سنان، المريّة، امرأة طلحة بن عبيد الله.

روت عن: النبي صلى الله عليه وآله، وعن زوجها، وعمر بن الخطاب. وعنها: محمد بن عمران الطلحي، وابنها يحيى.

ذكرها ابن حبان في ثقات التابعين. وذكرها أبو نعيم، وغيره في الصحابة. وقال ابن حجر: "وقد خالف

ابن حبان فذكرها في ثقات التابعين، ومن يسمع من عمر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله بأيام، وهي زوج طلحة، فهي

صحابية لا محالة". وقال المزي، وابن حجر في موضع آخر: "لها صحبة". وقال الذهبي: "صحابية"^(٣).

والخلاصة أنها صحابية.

(١) ثقات ابن حبان، (٥٠٧/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٩٠٦)، (٤٦١/٢٧). والسير، ت(٥٥)، (١٦٣/٧).

وتحفة التحصيل، ص(٣٠٠). وإكمال مغلطاي، ت(٤٥١٨)، (١٥٧/١١). والتقريب، ت(٦٦٠٥)، ص(٥٢٨).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٥٨٩)، (١٧٤/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٣٩)، (٦٩/٣). والسير، ت(٨٣)،

(١٧٦/٦). وتحفة اللبيب، ت(١١٦)، (٢٩٢/١). والعبر، (١٥٦/١). وطبقات المدلسين، ص(٢٨).

(٣) ثقات ابن حبان، (٣٥١/٤). ومعرفة الصحابة رضي الله عنهم، لأبي نعيم، ت(٣٩١٦)، (٣٣٦٣/٦). وأسد الغابة،

ت(٦٩٩١)، (١٤٢/٧). والاسـتيعاب، ت(٣٣٧٧)، (١٨٦٠/٤). والإصابة، ت(١١٤٢٦)، (٤٦٦/١٣).

النظر في الإعلال:

تبين بعد التخريج ودراسة الأسانيد أن مدار الحديث على الشعبي، واختلف عنه من وجهين: فرواه مطرف بن طريف عن الشعبي، عن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه. ورواه إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أمه سعدى. والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني؛ لأن إسماعيل بن أبي خالد البجلي ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بالشعبي، وأثبتهم فيه. وأما مطرف فهو ثقة ومقدم في الشعبي بعد إسماعيل. وما ذكره الحاكم من نسبة الوهم إلى محمد بن عبد الوهاب فلا دليل عليه ومحمد ثقة، فلا يُنسب إليه الوهم إلا بدليل، وقد أخرج الحديث من طريقه ابن حبان في صحيحه، كما سبق عند التخريج، وكذا ابن ماجه والنسائي والبخاري، ولم يشر أحد إلى هذا الذي ذكره الحاكم، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الثاني الراجح:

لم يذكر ابن حجر سنده كاملاً عند الحاكم، فسأحكم عليه بسند ابن ماجه.

دراسة إسناد الحديث من الوجه الثاني الراجح عند ابن ماجه في سننه:

١- هارون بن إسحاق بن محمد بن مالك بن زيد الهمداني.

رَوَى عَنْ: وكيع، ومحمد بن عبد الوهاب القناد. وَعَنْ: النَّسَائِي، وابن ماجه.

قال أبو حاتم، وابن حجر: "صدوق". وَقَالَ النَّسَائِي، والدارقطني، والذهبي: "ثقة". وقال النسائي مرة:

"نعم الشيخ كان وهو أحب إليّ من أبي سعيد الأشج وكان قليل الحديث". وَقَالَ ابن خزيمة: "كان من

خيار عباد الله". وذكره ابن حبان في الثقات. وخرج الحاكم حديثه في صحيحه. وقال ابن حجر في سند

حديث هذا أحد رواته: "رواته ثقات".

مات سنة ثمان وخمسين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، مُقَدَّم على غيره.

٢- محمد بن عبد الوهاب، القناد. ثقة. تقدم قبل قليل.

٣- مسعر بن كدام. ثقة ثبت، حجة، مقدم على غيره، وروايته عن عاصم بن عبيد الله مرسله. تقدم قريباً.

٤- إسماعيل بن أبي خالد، البجلي. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بالشعبي، وأثبتهم فيه. تقدم قريباً.

وتهذيب الكمال، ت (٧٨٥٨)، (١٩٥/٣٥). والتقريب، ت (٨٦٠٦)، ص (٧٤٨). والكاشف، ت (٧٠١٣)، (٥١٠/٢).

(١) ثقات ابن حبان، (٢٤١/٩). وتهذيب الكمال، ت (٦٥٠٦)، (٧٥/٣٠). وإكمال مغلطاي، ت (٤٨٩٤)،

(١٠٥/١٢). وتحفة اللبيب، ت (٤٨٥)، (١٢٥/٢). وتهذيب التهذيب، ت (٢)، (٢/١١). والكاشف، ت (٥٩٠٢)،

(٣٢٩/٢).

٥- عامر بن شراحيل، الشعبي. ثقة، ثبت، متقن، روايته عن البعض مرسلة. تقدم قريبا.

٦- يحيى بن طلحة بن عبيد الله. ثقة، روايته عن عمر رضي الله عنه مرسلة. تقدم قريبا.

٧- سعدى بنت عوف، المرية، رضي الله عنها. صحابية. تقدمت قريبا.

الحكم على الحديث من الوجه الثاني الراجح بإسناد ابن ماجه:

الحديث من وجهه الراجح صحيح بإسناد ابن ماجه.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن عمر مَرَّ بطلحة، فقال: مَا لَكَ مُكْتَبًا، أَي: كَتَبًا حَزِينًا، لعلك ساءتِكِ إمْرَةٌ ابن عمك

يعني: أبا بكر، وهي بِكْسَرِ الْهُمَزَةِ، أَي: إِمَارَتُهُ، أَي: أَمَا رَضِيَتْ بِخِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فأخبر عمر أن هذا

ليس سبب اكتسابه، ولكن عدم معرفته للكلمة المنجية، فأخبره عمر أنه يعرفها، وأنها لا إله إلا الله، الكلمة

التي طلب من عمه أن يقولها؛ ليشفع له بها عند الله.

ومن ثم فالحديث يفيد فضل لا إله إلا الله، وفيه سؤال المسلم أخاه عن سبب حزنه، ومساعدته له في

إزالته عنه، واغتنام الفرص في وقتها قبل فواته، وحرص الصحابة على خير الآخرة، والله أعلم^(١).

(١) سنن ابن ماجه بشرح السندي، (٤/٢٤٥).

الحديث التاسع والثلاثون.

قال الحاكم: "أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ موسى، حدثنا إسماعيلُ بنُ قُتَيْبَةَ، حدثنا أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ، حدثنا وَكَيْعٌ، عَنِ الصَّلْتِ بْنِ بَهْرَامَ، عَنِ الحَارِثِ بْنِ وَهْبٍ، عَنِ الصُّنَائِحِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَزَالُ أُمَّتِي - أَوْ هَذِهِ الْأُمَّةُ - فِي مُسْكَةٍ^(١) مِنْ دِينِهَا مَا لَمْ يَكُلُوا الجَنَائِزَ إِلَى أَهْلِهَا".

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإسْنَادِ إِنْ كَانَ الصُّنَائِحِيُّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ، فَإِنْ كَانَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَسِيلَةَ الصُّنَائِحِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ فِي سَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث من عبد الرحمن بن عسيلة.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى، عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ قُتَيْبَةَ، عَنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ وَكَيْعٍ، عَنِ الصَّلْتِ بْنِ بَهْرَامَ، عَنِ الحَارِثِ بْنِ وَهْبٍ، عَنِ الصُّنَائِحِيِّ، مرفوعاً. وأخرجه أبو نعيم في الحلية^(٣)، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الحَسَنِ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ عَمِّهِ. وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الحَضْرَمِيِّ، عَنِ هَارُونَ بْنِ إِسْحَاقَ. وأخرجه في معرفة الصحابة^(٤)، عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنِ يَحْيَى الحِمَّانِيِّ. كلهم: (أبو بكر بن أبي شيبَةَ، وهارون بن إسحاق، ويحيى الحماني)، عَنِ وَكَيْعٍ، بِهِ، بلفظه.

دراسة إسناد الحديث:

١- عبد الله بن محمد بن موسى بن كعب، أبو محمد، الكنعني، العلاف، الصيّدلاني، النيسابوري.

سمع: إسماعيل بن قتيبة، وتماماً. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي.

قال الحاكم: "محدث كثير الرّحلة، والسماع، صحيح السماع". ووصفه بالعدل، وخرج حديثه، وصح

سنده. وأخرج له الضياء في المختارة. وقال الذهبي: "المحدث العالم الصادق".

توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة^(٥). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

(١) يعني: تَمَسَّكَ واعتصام، أو بَقِيَّة. ينظر: لسان العرب، (٤٨٨/١٠).

(٢) المستدرک، کتاب الجنائز، ح(١٣٨٩)، (٣٥٦/٢).

(٣) ذكّر وكيع بن الجراح، (٣٧٤/٨).

(٤) ترجمة صنابح، (١٥٢٢/٣).

(٥) المستدرک، (١٩٤/١ و٣٢٥)، طبعة العلمية. والمختارة، ت(٢٤١٩)، (٣٣/٧). والسير، ت(٣٠٨)،

٢- إسماعيل بن قُتَيْبَةَ بن عبد الرحمن. ثقة. تقدم عند الحديث السادس.

٣- عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ.

رَوَى عَنْ: زَيْد بن الحُبَابِ، ووكيع بن الجراح. وعنه: البخاري، ومسلم.

قال العِجْلِيُّ، وأبو حاتم، وابن خراش، وابن قانع، وابن حجر: "ثقة". زاد العِجْلِيُّ: "وكان حافظاً

للحديث". وزاد ابن قانع: "ثبت". وقال أحمد: "صدوق". وقال مرة: "صدوق ثقة". وقدمه على أخيه

عثمان. وقدم ابن معين أخاه عثمان عليه. وقال أبو زرعة الرازي: "ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي

شَيْبَةَ". وذكره ابن شاهين، وابن حبان في الثقات، وقال ابن حبان: "كان متقناً حافظاً ديناً ممن كتب وجمع

وصنف وذاكر وكان أحفظ أهل زمانه بالمقاطيع". وقال الذهبي: "الحافظ، عديم النظير، الثبت، النحرير".

مات سنة خمس وثلاثين ومائتين^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة، متقن.

٤- وكيع بن الجراح بن مليح. ثقة، وهو راوية الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- الصَّلْتُ بْنُ بَهْرَمٍ، أَبُو هَاشِمٍ، الكُوفِيُّ.

روى عَنْ: أَبِي وَائِلٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ. وَعَنْهُ: السُّفْيَانَانِ، وَأَبُو أُسَامَةَ، وَالْحُرَيْثِيُّ، وَأَخْرَجُون.

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: "كَانَ أَصْدَقَ أَهْلِ الْكُوفَةِ". وقال أحمد، وابن معين، وأبو داود، وابن عمار، وابن

سعد: "ثقة". زاد ابن سعد: "إن شاء الله". وقال البخاري: "صدوق في الحديث كان يُذكر بالإرجاء".

وقال أبو حاتم: "صدوق، ليس له عيبٌ إلا الإرجاء". وكذا تكلم فيه أبو زرعة للإرجاء. وقال إسحاق بن

راهويه: "أخبرنا وكيع، ثنا الصلت بن بهرام وهو ثقة". وقال الدارقطني: "لا بأس به". وقال الأزدي: "إذا

روى عنه الثقات استقام حديثه، وإذا روى عنه الضعفاء خلطوا ولا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات،

وقال: "عزيز الحديث"^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، تكلم فيه للإرجاء.

٦- الحَارِثُ بن وهب.

(١٥/٥٣٠). والروض الباسم، ت(٥٢٧)، (١/٦٣٢).

(١) معرفة الثقات، ت(٩٦١)، (٢/٥٧). والجرح والتعديل، ت(٧٣٧)، (٥/١٦٠). وثقات ابن حبان،

ت(٣٥٨/٨). والعلل لأحمد، (٢/٩١). وتهذيب الكمال، ت(٣٥٢٦)، (١٦/٣٤). وإكمال مغلطاي، ت(٣١٦٦)،

(٨/١٦٧). وتاريخ الإسلام، ت(٢٢٦)، (٥/٨٥٧). وتذكرة الحفاظ، للذهبي، ت(٤٣٩)، (٢/٤٣٢). والتقريب،

ت(٣٥٧٥)، ص(٣٢٠).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٩٢٠)، (٤/٤٣٨). وثقات ابن حبان، (٦/٤٧١). وتاريخ الإسلام، ت(٢٢٨)،

(٣/٨٩٨). وتهذيب التهذيب، ت(٧٥٠)، (٤/٤٣٢). وسؤالات الآجري، س(٦٦)، ص(١٢٤). ولسان الميزان،

ت(٣٩٣٤)، (٤/٣٢٥).

روى عن: الصنابحي، وأبي عبد الرحمن السلمي. وعنه: الصلت بن بهرام.

قال إسحاق بن راهويه في مسنده: "أنا وكيع، ثنا الصلت بن بهرام ثقة، عن الحارث بن وهب ثقة".
 وخرج له الحاكم في المستدرک، وصحح سند حديثه. وذكر الهيثمي حديثه، وقال: "رجاله ثقات". وقال ابن حجر: "تابعي معروف بالرواية عن الصنابحي، أرسل حديثا فذكره الطبراني في الصحابة، وأخرج له حديثا رواه غيره من طريقه عن الصنابحي، وهو الصواب". وقال الحسيني، والبوصيري: "مجهول". وقال البخاري: "روى عن: الصنابحي، عن النبي ﷺ مُرْسَل". وقال أبو حاتم: "الحارث بن وهب، روى عن الصنابحي، وعن أبي عبد الرحمن السلمي عن النبي ﷺ، مرسل"^(١). وقال الحسيني: "قال البخاري: روايته عن الصنابحي مُرْسَلَة". وقال ابن رجب: "الحارث بن وهب، قال البخاري: روايته عن الصنابحي مرسلة، يعني: لم يسمع منه". ورد ابن حجر كلام الحسيني، وابن رجب، مبينا أن عبارتيهما تقتضي أن الحارث أرسل عن الصنابحي، وعبارة البخاري الموجودة في تاريخه تقتضي أن الإرسال من أجل الصنابحي عن النبي ﷺ^(٢).
 والخلاصة أنه تابعي، ثقة، روايته عن أبي عبد الرحمن السلمي مرسلة. وما ذكره الحسيني والبوصيري مردود بتوثيق ابن راهويه، والحاكم.

٧- الصنابحي.

اختلف أهل العلم في اسمه وكنيته ونسبته، والرواية عنه وأحاديثه اختلافا واسعا، ولم أجد مرجحا بين هذه الأقوال كلها^(٣)، والذي يراه الحافظ ابن حجر في الإصابة^(٤) أن الذي روى عنه الحارث بن وهب هو الصنابح بن الأعسر، وهو صحابي. وعليه فالحديث متصل، لا إرسال فيه، وهو حسن لحال شيخ الحاكم.

(١) قال ابن حجر في التعجيل: "وأما ابن أبي حاتم فقال: الحارث بن وهب عن الصنابحي وعن السلمي مُرْسَل، فهذا يَحْتَمَل أن يكون لفظ: مُرْسَل يَتَعَلَّق بالسلمي".

(٢) التاريخ الكبير، ت (٢٤٨٢)، (٢٨٤/٢). والمستدرک، كتاب الجنائز، ح (١٣٨٩)، (٣٥٦/٢). والجرح والتعديل، ت (٤٢٨)، (٩٢/٣). والإكمال، للحسيني، ت (١٢٥)، ص (٧٧). وتعجيل المنفعة، ت (١٦٦)، (٤١٣/١). وإتحاف الخيرة المهرة، (٤٥٥/١). والإصابة، ت (٢٠٦٠)، (٨٣/٣). وفتح الباري، لابن رجب، (٤٥٥/٤). ومجمع الزوائد، ح (٤١٥٢)، (١٠٤/٣).

(٣) معجم الصحابة ﷺ، للبغوي، (٣٦٩/٣). ومعرفة الصحابة ﷺ، لأبي نعيم، (١٥٢٢/٣). والاستيعاب، (٧٤٠/٢). وأسد الغابة، (٢٨١/٣). وفتح الباري لابن رجب، (٤٥٥/٤). وتعجيل المنفعة، (٤١٣/١). ومراسيل ابن أبي حاتم، ص (١٢١). وتاريخ دمشق، ت (٣٨٩٢)، (١١٧/٣٥). وتهذيب الكمال، ت (٢٩٠٣)، (٢٣٥/١٣). وإكمال مغلطاي، ت (٢٥٢٩)، (٣٩٨/٦).
 (٤) الإصابة، (٢٩١/٥).

لكن الحافظ ذكر هذا الحديث في إتحاف المهرة^(١) ضمن مسند الصنابحي، وقال: "فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ [يعني: الصنابح بن الأعسر، الصحابي] غَيْرُ وَاحِدٍ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ [يعني: الصنابحي، صاحب الحديث الذي معنا] عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُسَيْلَةَ، وَحَدِيثُهُ مُرْسَلٌ". وعليه فالحديث مرسل، ومن ثم فالحافظ ابن حجر الذي حاول الجمع والتوفيق هو نفسه تعارضت أقواله، فالله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن الأمة ستظل في تمسك بدينها واعتصام إلا إذا تركوا تجهيز الجنائز وإعدادها ودفنها إلى أهلها ولم يشاركوهم في ذلك، وهذا معنى يكلوا الجنائز إلى أهلها، على حد قول رسول الله ﷺ لعبد الرحمن بن سمرة: "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِّلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا"^(٢).

قال ابن حجر: "قَوْلُهُ: وَكُلْتَ إِلَيْهَا، بِضَمِّ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْكَافِ مُحْفَفًا وَمُشَدَّدًا وَسُكُونِ اللَّامِ، وَمَعْنَى الْمُحْفَفِ، أَيُّ صُرْفَ إِلَيْهَا، وَمَنْ وُكِّلَ إِلَى نَفْسِهِ هَلَكٌ، وَمَنْ فِي الدُّعَاءِ: وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي، وَوَكَّلَ أَمْرَهُ إِلَى فُلَانٍ صَرَفَهُ إِلَيْهِ وَوَكَّلَهُ بِالتَّشْدِيدِ اسْتَحْفَفَهُ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ طَلَبَ الْإِمَارَةَ فَأُعْطِيَهَا تَرَكْتُ إِعَانَتَهُ عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِ حِرْصِهِ"^(٣). والله أعلم.

(١) إتحاف المهرة، (٦/٣١٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ، وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، [المائدة: ٨٩]، ح (٦٦٢٢)، (٨/١٢٧).

(٣) فتح الباري لابن حجر، (١٣/١٢٤).

الفصل العاشر.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الزكاة، وفيه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأربعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمْرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقْرَةَ مِنَ الْبَقَرِ.

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ صَحَّ سَمَاعُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، مِنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ فَإِنِّي لَا أُتَقِنُهُ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين عطاء بن يسار ومعاذ بن جبل.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرک كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ، عن سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمْرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، مرفوعاً.

وأخرجه أبو داود في سننه (٢)، عن الربيع بن سليمان، عن ابن وهب. وأخرجه الدارقطني في سننه (٣)، عن أَبِي بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيِّ، عن الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عن ابن وهب. وعن الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عن الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَزَوِيِّ، عن يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ. وأخرجه ابن ماجه في سننه (٤)، عن عَمْرٍو بْنِ سَوَّادٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ.

كليهما: (ابن وهب، ويحيى بن حسان)، عن سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، به، بلفظه.

دراسة إسناد الحديث:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- الربيع بن سليمان، المرادي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.

(١) المستدرک، کتاب الزکاة، ح (١٤٥١)، (٣٨٨/٢).

(٢) کتاب الزکاة، باب صدقة الزرع، ح (١٥٩٩)، (٤٧/٣).

(٣) کتاب الزکاة، باب: لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ، ح (١٩٢٩)، (٤٨٦/٢).

(٤) کتاب الزکاة، باب ما تجب فيه الزکاة من الأموال، ح (١٨١٤)، (٥٨٠/١).

٣- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة على قول الأكثرين، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، وبحديث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

٤- سليمان بن بلال. ثقة، مقدم على آخرين، أروى الناس عن يحيى بن سعيد الأنصاري. تقدم عند الحديث التاسع.

٥- شريك بن عبد الله بن أبي نمر، القرشي، أبو عبد الله المدني.

رَوَى عَنْ: سعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار. وَعَنْ: بكير بن عبد الله بن الأشج، وسليمان بن بلال. قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ، وَالْعَجَلِيُّ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ، وَابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ ابْنُ خَلْفُونَ: "وَتَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِهِ وَنَسَبَ إِلَى الْقَدْرِ". وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: "رَبَّمَا أَخْطَأَ". وَذَكَرَهُ فِي الْمَشَاهِيرِ، وَقَالَ: "كَانَ رُبَّمَا يَهْمُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ". وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "عِنْدِي لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةٌ فَلَا بَأْسَ بِرِوَايَتِهِ إِلَّا أَنْ يَرَوَى عَنْهُ ضَعِيفٌ". وَخَرَجَ حَدِيثُهُ الشَّيْخَانُ وَابْنُ خَزِيمَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَابْنُ حَبَانَ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ. وَقَالَ السَّاجِيُّ: "كَانَ يَرَى الْقَدْرَ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "جَهْلَ عَلَيْهِ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ وَاتَّهَمَهُ بِالْوَضْعِ. وَقَدْ وَثَّقَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى عَنْهُ مِثْلُ مَالِكٍ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ لَيْسَ فِي الثَّبَتِ كَيْحِيَّ بْنَ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَفِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ مِنْ طَرِيقِهِ الْأَفْظُ، لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ". وَقَالَ مَرَّةً: "صَدُوقٌ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ يَخْطِئُ". وَقَالَ فِي حَدِيثِ هَذَا أَحَدَ رِجَالِ سَنَدِهِ: "رِجَالُهُ ثِقَاتٌ". وَقَالَ مَرَّةً: "فِيهِ مَقَالٌ". وَقَالَ مَرَّةً: "مُخْتَلَفٌ فِيهِ". وَقَالَ مَرَّةً: "اِحْتَجَّ بِهِ الْجَمَاعَةُ، إِلَّا أَنْ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَنْسَ حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ مَوَاضِعٌ شَاذَةٌ".

مات بعد سنة أربعين ومائة^(١). والخلاصة أنه صدوق، وأخطأه هي التي أنزلته عن درجة الثقة، فلعل من وثقه لم يطلع عليها، والله أعلم، وأما نسبته إلى القدر، فالظاهر أنه لم يكن داعية، وأنها لم تؤثر عليه.

٦- عطاء بن يسار، أبو محمد، المدني.

حدث عن: زيد بن ثابت، وابن عباس رضي الله عنهما. وعنه: شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وعمرو بن دينار.

قال ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) ثقات العجلي، ت (٧٢٦)، (٤٥٣/١). والمشاهير، ت (٥٨٦)، ص (١٠٥). وتهذيب الكمال، ت (٢٧٣٧)، (٤٧٥/١٢). وإكمال مغلطاي، ت (٢٣٨٣)، (٢٥٣/٦). وتحفة اللبيب، ت (٦٨٦)، (٤٤١/١). والسير، ت (٧٣)، (١٥٩/٦). ومن تكلم فيه وهو موثق، ت (١٥٩)، ص (٢٦١).

توفي سنة أربع وتسعين^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة، روايته عن البعض مرسله.
 ٧- معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ، الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن.
 شهد بدرًا والعقبة والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ.
 روى عن: النبي ﷺ. وعنه: عطاء بن يسار، وقيس بن أبي حازم.
 مات سنة ثمانٍ عشرة^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل.
 النظر في الإعلال:

الحديث ضعيف لإرساله، حيث إن عطاء بن يسار لم يسمع من معاذ بن جبل. فقد قال الترمذي،
 وعبد الحق: "لم يدرك معاذ بن جبل". وقال البرّار: "لا نعلم لعطاء من معاذ سماعاً". وقال أبو زرعة بن
 العراقي: "وما قالاه من عدم الإدراك؛ لأنّه ولد سنة تسع عشر ومات معاذ سنة ثمانٍ عشر"^(٣).
 التعليق على الحديث:

في الحديث أنّ الأصل أنّ تؤخذ الزكاة من المال الذي يجب فيه الزكاة، وقد يعدل عنه لموجب، وأما
 أخذ البعير من الإبل، أي إذا كانت كثيرة، وإلا ففيمًا دون خمس وعشرين يؤخذ الشياه، وفي هذه المسائل
 اختلاف في المذاهب، والله أعلم^(٤).

(١) مراسيل ابن أبي حاتم، ت (٢٩٣)، ص (١٥٦). وتهذيب الكمال، ت (٣٩٤٦)، (١٢٥/٢٠). وتاريخ الإسلام،
 ت (١٨٣)، (١٠٤/٣). وتهذيب التهذيب، ت (٣٩٩)، (٢١٧/٧). والتقريب، ت (٤٦٠٥)، ص (٣٩٢). وتحفة
 التحصيل، ص (٢٣٠).

(٢) الاستيعاب، ت (٢٤١٦)، (١٤٠٢/٣). وتهذيب الكمال، ت (٦٠٢٠)، (١٠٥/٢٨).

(٣) مراسيل ابن أبي حاتم، ت (٢٩٣)، ص (١٥٦). وتحفة التحصيل، ص (٢٣٠). وتنقيح التحقيق، لابن عبد
 الهادي، (٣٦/٣). والبدر المنير، (٥٣٤/٥). ومختصر استدراك الذهبي على الحاكم، ح (٩٤)، (٣١٢/١).
 والتلخيص الحبير، ح (٨٤٥)، (٣٢٩/٢).

(٤) عون المعبود، (٤٨٨/٤). وفيض القدير، (٤٣٢/٣). والحاوي الكبير، (١٠٠/٣). ومعالم السنن، (٤٢/٢).

الحديث الحادي والأربعون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، وأبو بكر محمد بن أحمد المزكي المروزيان بمرو، قالوا: أخبرنا أبو الموجة محمد بن عمرو، أخبرنا عبدان بن عثمان، أخبرنا عبد الله بن المبارك، أخبرني يونس بن يزيد.

وحدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق الفقيه، واللفظ له، أخبرنا أبو المثنى، حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ التي كتبت الصدقة وهو عند آل عمر بن الخطاب، قال ابن شهاب: أقرانيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عمر وسالم بن عبد الله حين أمر على المدينة، فأمر عماله بالعمل بها، ثم لم يزل الخلفاء يأمرون بذلك بعده، ثم أمر بها هشام فنتسخها إلى كل عامل من المسلمين، وأمرهم بالعمل بما فيها، ولا يتعدونها، وهذا كتاب تفسيره: لا يوجد في شيء من الإبل الصدقة حتى تبلغ خمس ذود، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة حتى تبلغ عشرة، فإذا بلغت عشرة فثلاثان حتى تبلغ خمس عشرة، فإذا بلغت خمس عشرة فربضة بنت مخاض^(١)، فإن لم تؤخذ بنت مخاض فابن لبون^(٢) حتى تبلغ خمسا وثلاثين، فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون حتى تبلغ خمسا وأربعين، فإذا كانت ستا وأربعين ففيها حقة^(٣) طروقة^(٤) الجمال حتى تبلغ ستين، فإذا كانت إحدى وستين ففيها جدعة^(٥) حتى تبلغ خمسا وسبعين، فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون حتى تبلغ تسعين، فإذا

(١) قال ابن منظور: "بنت المخاض وابن المخاض ما دخل في السنة الثانية؛ لأن أمه لحقت بالمخاض، أي: الحوامل". ينظر: لسان العرب، (٢٢٩/٧).

(٢) قال ابن منظور: "وابن لبون: ولد الناقة إذا كان في العام الثاني وصار لها لبن. الأصمعي وحمره: يقال لوألد الناقة إذا استكمل سنين وطعن في الثالثة ابن لبون، والأنثى ابنة لبون، والجماعات بنات لبون للذكر والأنثى؛ لأن أمه وضعت غيره فصار لها لبن، وهو نكرة ويعرف بالالف واللام". ينظر: لسان العرب، (٣٧٥/١٣).

(٣) قال ابن منظور: "الحق من أولاد الإبل: الذي بلغ أن يركب ويحمل عليه ويضرب، يعني أن يضرب الناقة ... وقيل: إذا بلغت أمه أو أن الحمل من العام المقبل فهو حق بين الحقة ... وقيل: الحق الذي استكمل ثلاث سنين ودخل في الرابعة ... والجمع أحق وحقاق، والأنثى حقة وحق أيضا". ينظر: لسان العرب، (٥٥/١٠).

(٤) قال ابن منظور: "المعنى: فيها ناقة حقة يطرق الفحل مثلها، أي: يضربها ويعلو مثلها في سنها، وهي فعولة بمعنى مفعولة، أي: مركوبة للفحل". ينظر: لسان العرب، (٢١٦/١٠).

(٥) قال ابن منظور: "الجدع: الصغير السن ... قال الأزهري: أما الجدع فإنه يختلف في أسنان الإبل والخيل

كَانَتْ إِحْدَى وَتَسْعِينَ فِيهَا حِقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْجَمَلِ حَتَّى تَبْلُغَ عِشْرِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً فِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً فِيهَا حِقَّتَانِ وَبِنْتُ لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسِينَ وَمِائَةً فِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتِّينَ وَمِائَةً فِيهَا أَرْبَعُ بَنَاتٍ لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَسِتِّينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَبْعِينَ وَمِائَةً فِيهَا حِقَّتَانِ وَابْنَتَا لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَثَمَانِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ تِسْعِينَ وَمِائَةً فِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَتِسْعِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْنِ فِيهَا أَرْبَعُ حِقَاقٍ، أَوْ خَمْسُ بَنَاتٍ لَبُونٍ أَيُّ السِّنِّينَ فِيهَا أَخَذَتْ عَلَى عِدَّةٍ مَا كَتَبْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، ثُمَّ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْإِبِلِ عَلَى ذَلِكَ يُؤْخَذُ عَلَى نَحْوِ مَا كَتَبْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْعَنَمِ صَدَقَةٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ شَاةً، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً فِيهَا شَاةٌ حَتَّى تَبْلُغَ عِشْرِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فِيهَا شَاتَانِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ، فَإِذَا كَانَتْ شَاةً وَمِائَتَيْنِ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِمِائَةً، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ شَاةٌ فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا ثَلَاثُ شِيَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِمِائَةَ شَاةٍ فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِمِائَةَ شَاةٍ فِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسِمِائَةَ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسِمِائَةَ شَاةٍ فِيهَا خَمْسُ شِيَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ سِتْمِائَةَ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتْمِائَةَ شَاةٍ فِيهَا سِتُّ شِيَاهٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ سَبْعِمِائَةَ شَاةٍ فِيهَا سَبْعُ شِيَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ ثَمَانِمِائَةَ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَمَانِمِائَةَ شَاةٍ فِيهَا ثَمَانُ شِيَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعِمِائَةَ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ تِسْعِمِائَةَ شَاةٍ فِيهَا تِسْعُ شِيَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ أَلْفَ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَلْفَ شَاةٍ فِيهَا عَشْرُ شِيَاهٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مَا زَادَتْ مِائَةٌ شَاةٌ شَاةٌ^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في هذا الحديث حيث قال قبله مباشرة: "وَيُصَحِّحُهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَرِيدٍ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَدْنَى إِرْسَالٍ، فَإِنَّهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ لِحَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ"^(٢).

وَالْبَقَرِ وَالشَّاءِ، وَيَبْغِي أَنْ يُفَسِّرَ قَوْلَ الْعَرَبِ فِيهِ تَفْسِيرًا مُشْبِعًا لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فِي أَضَاحِيهِمْ وَصَدَقَاتِهِمْ وَغَيْرِهَا، فَأَمَّا الْبُعِيرُ فَإِنَّهُ يُجْذَعُ لِاسْتِكْمَالِهِ أَرْبَعَةَ أَعْوَامٍ وَدُخُولِهِ فِي السَّنَةِ الْخَامِسَةِ، وَهُوَ قَبْلَ ذَلِكَ حِقٌّ؛ وَالذَّكْرُ جَذَعٌ وَالْأُنْثَى جَذَعَةٌ وَهِيَ الَّتِي أُوجِبَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي صَدَقَةِ الْإِبِلِ إِذَا جَاوَزَتْ سِتِّينَ، وَلَيْسَ فِي صَدَقَاتِ الْإِبِلِ سُنُّ فَوْقَ الْجَذَعَةِ، وَلَا يُجْزَى الْجَذَعُ مِنَ الْإِبِلِ فِي الْأَضَاحِيِّ. ينظر: لسان العرب، (٤٣/٨).

(١)المستدرک، کتاب الزکاة، ح(١٤٦٢)، (٣٩٦/٢).

(٢)المستدرک، کتاب الزکاة، (٣٩٥/٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس المحبوبي، وأبي بكر المزكي، عن أبي الموجّه، عن عبدان بن عثمان، عن ابن المبارك.

وعن أبي بكر بن إسحاق، عن أبي المثني، عن عبد الله بن محمد بن أسماء، عن ابن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، مرسلًا. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى^(١)، عن الحاكم بالإسناد الثاني. وأخرجه الدارقطني في سننه^(٢)، عن أبي بكر محمد بن عبد الله البزار، عن معاذ بن المثني أبي المثني، عن عبد الله بن محمد بن أسماء، عن ابن المبارك، به، بنحوه.

دراسة إسناده عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس، المروزي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- محمد بن عمرو، أبو الموجه. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٣- عبد الله بن عثمان، الملقب عبدان. ثقة، مأمون، راوية ابن المبارك، تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٤- عبد الله بن المبارك. حجة ثقة مأمون. وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس.

٥- يونس بن يزيد بن أبي النجاد، الأيلي، أبو يزيد.

روى عن: عكرمة، وسالم، ونافع. وعنه: جرير بن حازم، والليث، وابن وهب، وغيرهم.

قال ابن المباك، وابن مهدي: "كتابه صحيح". وقال ابن سعد: "كان خلوا الحديث، كثيره، وليس بحجة، ربما جاء بالشيء المنكر". وقال أحمد بن حنبل: "كثير الخطأ عن الزهري، وعقيل أقل خطأ منه". وسئل من أثبت الناس في الزهري؟ قال معمر، قيل له: فيونس؟ قال: روى أحاديث منكورة. وقال ابن معين: "أثبت الناس في الزهري: مالك ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وابن عيينة". وقدمه ابن معين على الأوزاعي في الزهري. وقال أحمد بن صالح: "نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحدًا". وقال العجلي، والنسائي: "ثقة". وقال أبو زرعة: "لا بأس به". وقال يعقوب بن شيبه: "صالح الحديث، عالم بحديث الزهري". وقال ابن خراش: "صدوق". وذكره ابن حبان في المشاهير، وقال: "من متقني أصحاب الزهري". وقال الذهبي: "الإمام، الثقة، المحدث... قد احتج به أرباب الصحاح أصلاً وتبعاً". وقال ابن حجر: "ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأً".

(١) كتاب الزكاة، باب إبانة قوله: "وفي كل أربعين ابنة لبون، وفي كل خمسين حقة"، ح(٧٢٥٧)، (١٥٣/٤).

(٢) كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم، ح(١٩٨٦)، (١٧/٣).

مات سنة تسع وخمسين ومائة^(١). وهو ثقة، ربما أخطأ أو وهم خاصة في حديث الزهري، وكتابه صحيح.

وكونه أخطأ أو وهم في حديث الزهري وغيره، فهذا قليل كما بين ابن حجر، وقد قال هو نفسه في الهدى: "وثقه الجمهور مطلقاً، وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه، أو يحدث من حفظه، فإذا حدث من كتبه فهو حجة... وقد وثقه أحمد مطلقاً، وابن معين، والعجلي، والنسائي، ويعقوب بن شيبة، والجمهور، واحتج به الجماعة"^(٢).

٦- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٧- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. ثقة ثبت أحد الفقهاء السبعة، وأثبت في أبيه من نافع، وروايته عن جماعة مرسله. تقدم عند الحديث التاسع.

النظر في الإعلال:

الحديث مرسل؛ حيث إن سالم لم يدرك النبي ﷺ، فأني له نقل نص الكتاب النبوي في الصدقات، لكن يشهد لمعظمه حديث أنس رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطَهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ، فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، فَمَا دُونَهَا مِنَ الْعَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوفَةٌ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَفِيهَا جَدَعَةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْغِي سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَبِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي صَدَقَةِ الْعَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَبِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ

(١) الجرح والتعديل، ت(١٠٤٢)، (٢٤٧/٩). والمشاهير، ت(١٤٥٢)، ص(٢١٤). وتهذيب الكمال، ت(٧١٨٨)، (٥٥١/٣٢). والسير، ت(١٢٦)، (٢٩٧/٦). والتقريب، ت(٧٩١٩)، ص(٦١٤). وتحفة اللبيب، ت(٦٨١)، (١٧٣/٢).

(٢) هدي الساري، ص(٤٥٥).

سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِي الرَّقَّةِ زُبُعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا" (١).

التعليق على الحديث:

في الحديث أنصبة الزكاة في ماشية الأنعام، ومقدار ما يخرج منها، وصفته، وقد سبق توضيح ألفاظه

قريباً.

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ح(١٤٥٤)، (١١٨/٢).

الحديث الثاني والأربعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْكَبِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ: عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، صَاعٌ^(١) مِنْ بُرٍّ^(٢)، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ. هَكَذَا أَسْنَدَهُ عَنْ عَلِيٍّ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ.

أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيزِ الْأَيْلِيِّ، حَدَّثَنَا سَلَامَةُ بْنُ رَوْحٍ، عَنْ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَأْمُرُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ فَيَقُولُ: صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ حِنْطَةٍ، أَوْ سُلْتٍ^(٣)، أَوْ زَبِيبٍ^(٤).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي إسحاق الهمداني، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق الهمداني، عن الحارث الأعور، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عتبة بن عبد الله بن عتبة، عن أبي إسحاق الهمداني، عن الحارث الأعور، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، موقوفاً.

تخريج الوجه الأول: أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق الهمداني، عن الحارث الأعور، عن علي عليه السلام، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْكَبِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، بِهِ.

(١) قال ابن منظور: "صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّهِمُ الْمَعْرُوفِ عِنْدَهُمْ". وقال أيضاً: "الْمُدُّ: ضَرْبٌ مِنَ الْمَكَايِيلِ وَهُوَ رُبُعُ صَاعٍ، وَهُوَ قَدْرُ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ ... وَقِيلَ: إِنَّ أَصْلَ الْمُدِّ مَقْدَرٌ بَأَن يَمُدَّ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِيمَا كَفَيْهِ طَعَامًا". ينظر: لسان العرب، (٤٠٠/٣) و (٢١٥/٨).

(٢) البر والقمح هما الحنطة". لسان العرب، (٥٦٥/٢).

(٣) السُّلْتُ بِالضَّمِّ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّعِيرِ؛ وَقِيلَ: هُوَ الشَّعِيرُ بِعَيْنَيْهِ؛ وَقِيلَ: هُوَ الشَّعِيرُ الْحَامِضُ؛ وَقَالَ اللَّيْثُ: السُّلْتُ شَعِيرٌ لَا قِشْرَ لَهُ، أَجْرَدٌ". لسان العرب، (٤٥/٢).

(٤) المستدرک، کتاب الزکاة، ح(١٥١٦)، (٤٢٩/٢).

وأخرجه الدارقطني في سننه^(١)، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَيْلَانَ، عن الْحُسَيْنِ بْنِ الصَّبَّاحِ، عن أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ، عن أَبِي إِسْحَاقَ الهمداني، به، بمثله، غير أنه قال: نصف صاع من بر. ووهم الدارقطني ابن غيلان في رفع هذا الحديث، ووهم ابن حجر أبا بكر بن عياش^(٢).

تخريج الوجه الثاني: عن أبي إسحاق الهمداني، عن الحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه، موقوفا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَزِيزِ الْأَيْلِيِّ، عن سَلَامَةَ بْنِ رُوْحٍ، عن عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، عن عَتْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عن أَبِي إِسْحَاقَ الهمداني، به.

وأخرجه الدارقطني في سننه^(٣)، عن أَبِي بَكْرِ النَّيْسَابُورِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَزِيزٍ، عن سَلَامَةَ بْنِ رُوْحٍ، عن عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، عن عَتْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عن أبي إسحاق، به، بمثله، وصحح وقفه^(٤).

دراسة إسناد الوجه الأول المرفوع عند الحاكم في المستدرک:

١- مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ، أَبُو الْفَضْلِ، الْهَاشِمِيُّ، الْمَزْكِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ.

سمع: إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَمَطِينًا، وَخَلْقًا. وعنه: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ، وَخَلْقًا. قال الحاكم: "أكبر شيوخ نيسابور في العدالة". وقال السمعاني: "محدث وقته، المزكي في عصره". وقال الذهبي: "من أكابر شيوخ نيسابور، وممن زكاه إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ومن المكثرين من كتابة الحديث، روى عنه الحاكم وغيره، وكان ثقة".

مات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة^(٥). والخلاصة أنه ثقة.

٢- أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو الْفَضْلِ، النَّيْسَابُورِيُّ.

سمع: ابن راهويه، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ. وعنه: أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي، وَأَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمٍ.

قال الخطيب: "المعدل ... أحد الحفاظ المتقنين". وقال الذهبي: "الحافظ، الحجّة، العدل، المأمون،

الجوّد". وخرج له الحاكم، وصحح سند حديثه.

توفي سنة ست وثمانين ومائتين^(٦). والخلاصة أنه ثقة، متقن.

(١) كتاب زكاة الفطر، ح(٢١١٣)، (٨٢/٣).

(٢) علل الدارقطني، س(٣٤٣)، (١٨٠/٣). وإتحاف المهرة، (٣١٤/١١).

(٣) كتاب زكاة الفطر، ح(٢١١٢)، (٨٢/٣).

(٤) سنن الدارقطني، كتاب زكاة الفطر، ح(٢١١٤)، (٨٢/٣).

(٥) الأنساب، (٢٧٦/٥). وتاريخ الإسلام، ت(٢٧٢)، (٨٥٦/٧). والروض الباسم، ت(٧٠٢)، (٨٠٢/٢).

(٦) الجرح والتعديل، ت(٦٩)، (٥٤/٢). وتاريخ بغداد، ت(٢١٤٢)، (٣٠٢/٥). والسير، ت(١٧٤)،

٣- الحُسن بن الصباح بن مُحَمَّد، أبو علي، البزار.

رَوَى عَنْ: مؤمِل بن إِسْمَاعِيل، ويعقوب بن إِسْحَاق الحضرمي. وَعَنْهُ: البُخَارِيُّ، وأبو داود، وابن صاعد. سئل أحمد فقال: "اكتب عنه؛ ثقة، صاحب سنة". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق". وَقَالَ النسائي: "ليس بالقوي". وَقَالَ مرة: "صالح". وذكره ابن حبان في الثقات. وخرج له البخاري في صحيحه، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وصحح سند حديثه. وقال الذهبي: "الحافظ، الحجة".
مات سنة تسع وأربعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، وإنزاله عنها لا مبرر له.

٤- أبو بكر بن عياش، الأسدي. ثقة ساء حفظه بأخرة، وكتابه صحيح. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- عَمْرُو بن عَبْدِ اللَّهِ بن عبيد، أَبُو إِسْحَاق، السَّبَّيْعِيُّ.

رَوَى عَنْ: زَيْدِ بنِ أَرْزَمٍ، وَالْبَرَاءِ بنِ عَازِبٍ. وَعَنْهُ: الأعمش، والسفيانان، وابنه يونس.

قدمه شعبة على مجاهد والحسن وابن سيرين، وقدمه أبو حاتم على أبي إسحاق الشيباني. وقدمه أحمد على السدي، وقال: "ثقة، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة". وقال عُبيدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو: "جئتُ بِمُحَمَّدِ بنِ سَوَّاقَةَ مَعِيَ شَفِيعًا عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ، فَقُلْتُ لِإِسْرَائِيلَ: اسْتَأْذِنْ لَنَا عَلَى الشَّيْخِ، فَقَالَ: صَلَّى بِنَا الشَّيْخُ الْبَارِحَةَ فَاخْتَلَطَ^(٢)، فَدَخَلْنَا فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ وَخَرَجْنَا". وَقِيلَ: "إِنَّمَا سَمِعَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنْهُ وَهُوَ مُخْتَلِطٌ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "زَكْرِيَّا بنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَزُهَيْرُ بنُ مُعَاوِيَةَ، وَإِسْرَائِيلُ حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، وَإِنَّمَا أَصْحَابُ أَبِي إِسْحَاقَ: شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، والعجلي، والنسائي: "ثِقَّةٌ". وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات، وقال ابن حبان: "كان مدلساً". وقال الذهبي: "ثِقَّةٌ، نبيل، شاخ، ونسبي، لم يُضعفه أحد، وسمع منه ابن عُيَيْنَةَ، وقد تغير شيئاً". وقال: "ثقة، تغير قبل موته؛ من الكبر، وساء حفظه". وقال ابن حجر: "ثقة، مكثر، عابد... اختلط بأخرة". اهـ. وقال: "لم أر في البخاري من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه كالثوري وشعبة، لا عن المتأخرين كابن عيينة وغيره، واحتج به الجماعة".
مات سنة سبع وعشرين ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة، يدلس ويرسل، وقد اختلط بأخرة.

(٣٧٣/١٣). والمستدرک، (٤٩٤/١)، طبعة العلمية.

(١) صحيح البخاري، ح(٤٥)، (١٨/١). وصحيح ابن خزيمة، ح(١٧٦٦)، (١٣٢/٣). والإحسان، ح(٣٧١٣)، (٣٠٤/١٦). والمستدرک، (٢٨٢/٤)، طبعة العلمية. وتهذيب الكمال، ت(١٢٣٩)، (١٩١/٦). والسير، ت(٦٩)، (١٩٢/١٢).

(٢) قال الذهبي في السير: "وَهُوَ ثِقَّةٌ حُجَّةٌ بِلَا نِزَاعٍ، وَقَدْ كَبِرَ وَتَغَيَّرَ حِفْظُهُ تَغْيِيرَ السِّنِّ، وَلَمْ يَخْتَلِطْ".
(٣) الطبقات الكبير، ت(٣٢٣٨)، (٤٣١/٨). والجرح والتعديل، ت(١٣٤٧)، (٢٤٢/٦). وثقات ابن حبان، (٦٥١/٥). ومعرفة الثقات، ت(١٣٩٤)، (١٧٩/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٤٠٠)، (١٠٢/٢٢). وإكمال

وأما ما أنكره الذهبي من كونه اختلط فمعارضٌ بنصِّ إسرائيل ابن ابنه يونس، وبنص ابن الصلاح وغيرهم على اختلاطه، وهم أعرفُّ به من الذهبي، ومنطوق عبارة إسرائيل يشير إلى الاختلاط، لا التغير والنسيان، إذ لا يمكن أن يحكم عليه إسرائيل بالاختلاط من مرة خطأ أو نسي فيها في الصلاة، ولا يمنع أصحابه عنه من مرة نسي فيها أيضا، وأصحابه لن يخرجوا بعد السلام عليه إلا من اختلاط حصل، أو خرف، ثم إنه ما من حجة للإمام الذهبي جاء بها على أنه تغير السن لا الاختلاط، والله أعلم.

٦- الحارث بن عبد الله بن كعب بن أسد الهمداني، أبو زهير، الأعرور.

روى عن: علي، وابن مسعود رضي الله عنهما. وعنه: الشعبي، وأبو إسحاق السبيعي.

قال الشعبي، وابن المديني، وأبو خيثمة، وأبو إسحاق السبيعي، وعلي بن الحسين بن الجنيد: كذاب. وقال أبو زرعة: "لا يحتج بحديثه". وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، ولا ممن يحتج بحديثه". وقال جرير بن عبد الحميد: "كان زيفا". وقال ابن حبان: "كان الحارث غالبا في التشيع، وأهيا في الحديث". وقال سعيد بن منصور: "كان ضعيفا جدا". وقال النسائي: "ليس به بأس". وقال أيضا: "ليس بالقوي". وقال الدارقطني: "ضعيف". وقال ابن عدي: "عامته ما يرويه غير محفوظ". وقال ابن معين، وابن نمير: "ثقة"، وقال ابن معين مرة: "ليس به بأس". وقال مرة: "ضعيف". وقال الدارمي: "لا يتابع يحيى بن معين على قوله في الحارث: أنه ثقة". وقال ابن خيثمة: "قيل ليحيى: يحتج بحديث الحارث؟، فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه". وقال ابن عبد البر: "وأظن الشعبي عوقب بقول إبراهيم فيه: كذاب؛ لقوله في الحارث: كذاب، ولم يبين من الحارث كذب، وإنما نُقم عليه إفراطه في حب علي، وتفضيله له على غيره، ومن ها هنا - والله أعلم - كذبه عامر، لأن الشعبي يذهب إلى غير مذهبه". وذكره ابن شاهين في المختلف فيهم ورجح ثقته، وقال أحمد بن صالح المصري: "ثقة، ما أحفظه وأحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب. قال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه". وذكره ابن خلفون في الثقات. وقال ابن سعد: "كان له قول سوء، وهو ضعيف في رأيه". وقال الذهبي: "شيعي لئب". وقال: "من كبار علماء التابعين على ضعف فيه. وحديث الحارث في السنن الأربعة. والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج

مغلطاي، ت (٤١٣٠)، (٢٠٣/١٠). والمغني، ت (٤٦٧١)، (٦٧/٢). وتاريخ الإسلام، ت (٢٥٤)، (٤٧٣/٣). والسير، ت (١٨٠)، (٣٩٢/٥). ومن نكلم فيه وهو موثق، ت (٤٠٠)، ص (٥٦٩). والتقريب، ت (٥٠٦٥)، ص (٤٢٣). وتحفة اللبيب، ت (١٢٥٨)، (٦٠٥/١). وطبقات المدلسين، ت (٩١)، ص (٤٢). والكواكب النيرات، ت (٤١)، ص (٣٤١). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (٢٦٥)، ص (٤٥ او ٤٦). وجامع التحصيل، ت (٣٩)، ت (١٠٨) و ت (٥٧٦)، ص (٢٤٥). وتحفة التحصيل، ص (٢٤٤). والمختلطين، ت (٣٥)، ص (٩٣).

به^(١) وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يُكذبه، ثم يروي عنه. والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته. وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم". وقال ابن حجر: "كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين". وقال مرة: "ضعيف". ومرة: "ضعيف جدا". ومرة: "والمراد بالرأي المذكور التشيع، وبسببه ضعف الجمهور، ثم رأيت عن أبي حاتم في حق الحارث شيئاً يصلح أن يُحمل تكذيب الشعبي عليه، قال: كان الحارث أعلم الناس، وكان يروي ذلك عن علي، ف قيل له: سمعت هذا كله من علي؟، فقال سمعت منه بعضاً وبعضه أقيس على قوله".

ثُوِيَّ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ^(٢). والخلاصة أنه شيعي لين، ومن كذبه قصد رأيه، أو نسبته إلى علي عليه السلام ما يقاس على قوله دون أن ينطق به، ومن وثقه قصد صدقه، والله أعلم.

٧- عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. أحدُ الصحابة عليهم السلام. تقدم عند الحديث الثاني.

دراسة إسناد الوجه الثاني الموقوف عند الحاكم في المستدرک:

١- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صُبَيْحٍ، أَبُو الْحَسَنِ، الْعُمَرِيُّ.

سمع: ابن خزيمة، وعبد الله بن محمد بن شيرويه. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي. خرج له الحاكم وصحح سند حديثه^(٣). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٢- محمد بن إسحاق بن خزيمة. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٣- مُحَمَّدُ بْنُ عُزَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْأَيْلِيُّ.

رَوَى عَنْ: سلامة بن روح، ويعقوب بن زهدم. وعنه: أبو داود، والنسائي، وأبو عوانة، وابن خزيمة.

قال النسائي: "لا بأس به". وقال في موضع: "صويلح". وفي موضع: "ضعيف، ليس بثقة". وقال أبو

أحمد الحاكم: "فيه نظر؛ سمعت محمد بن حمدون يحكي عن يعقوب الفسوي، قال: دخلت أيلة فسألت عن

كتب سلامة بن روح وحديثه من محمد بن عزيير، وجهدت به كل الجهد، فرعم أنه لم يسمع من سلامة

شيئاً، وليس عنده شيء من كتب سلامة، ثم حدث بعد ذلك بما ظهر عنه من حديثه". وذكره ابن شاهين

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: "لم يحتج به النسائي، وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة وآخر في اليوم والليلة متابعة".

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ت (٢٤٣٧)، (٢٧٣/٢). والسير، ح (٥٤)، (١٥٢/٤). والكاشف، ت (٨٥٩)،

(٣٠٣/١). وإكمال مغلطاي، ت (١٠٨١)، (٢٩٨/٣). وميزان الاعتدال، ت (١٦٢٧)، (٤٣٥/١). وتهذيب

التهذيب، ت (٢٤٨)، (١٤٥/٢). وتحفة اللبيب، ت (٢٦٥)، (٣٣٠/١).

(٣) المستدرک، (١٨٦/٣)، طبعة العلمية. والروض الباسم، ت (٩٥٢)، (١١٠٢/٢).

في الضعفاء، وقال: "كان أحمد بن صالح سيئ الرأي فيه". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "كَانَ صَدُوقًا". وقال مسلمة، وأبو جعفر العقيلي: "ثقة". وقال سعيد بن عثمان بن سعيد الأعناقى: "لقيته بأيلة، وكان ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "صدوق". وقال ابن حجر: "علق البخاري لسلامة بن روح شيئا وهو من رواية محمد هذا عنه". وقال: "فيه ضعف وقد تكلموا في صحة سماعه من عمه". وخرج له ابن خزيمة، والحاكم، وصحح سند حديثه.

توفي سنة سبع وستين ومائتين^(١). والخلاصة ثقة على قول الأكثرين، ومن ضعفه أو أنزله عن الثقة لم يبين الحجة. وما نقله محمد بن حمدون عن يعقوب الفسوي لم أجد ما يؤيده، بل هو معارض بالتوثيق الوارد في حق هذا الراوي، ومعارض أيضا بإخراج من اشترط الصحة له، وتصحيح الحاكم حديثه، وكونه من شيوخ ابن خزيمة الذين أكثر عنهم في صحيحه ونقل عنه روايات صرح فيها محمد بتحديث سلامة إياه، ولم أجد أحدا من علماء النقد صرح أو أشار إلى ما نقله أبو أحمد الحاكم عن ابن حمدون عن يعقوب، ولم يذكره أحد في المدلسين، فلعل محمد بن عزيز - إن صحت القصة - أخفى عن يعقوب الفسوي سماعه من سلامة لعل ما، أو لعل أحد رواة هذه القصة وهم في نفي وجود السماع أو الكتب أو في نفيهما معا، والله أعلم.

٤ - سلامة بن روح بن خالد، أبو روح الأيلي.

رَوَى عَنْ: عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ. وَعَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيزِ الْأَيْلِيِّ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى.

قال أحمد بن صالح: "سألت عنبسة بن خالد بن يزيد ابن أخي يونس بن يزيد عن سلامة، فقال: لم يكن له من السن ما يسمع من عقيل. قال: وسألت بأيلة عن سلامة، فأخبرني رجل من ثقافتهم أنه لم يسمع من عقيل وحديثه عن كتب عقيل". وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ: "قال لي إسحاق بن إسماعيل - يعني: الأيلي - ما سمعت سلامة قال قط: حَدَّثَنَا عَقِيلٌ، إِنَّمَا كَانَ يَقُولُ: قال عقيل، فقلت: ما حال سلامة؟، قال: الكتب التي يروي عن عقيل صحاح". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "ليس بالقوي، محله عندي محل الغفلة". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سألت أبا زرعة عن سلامة بن روح، فقال: أيلي ضعيف منكر الحديث، قلت: يكتب حديثه؟، قال: نعم يكتب على الاعتبار". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "سلامة بن روح كان كاتباً يضعون على أن الكتب كانت لابنه أو لأبيه". وقال مسلمة بن قاسم: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في

(١) صحيح ابن خزيمة، (٢٩/١). والمستدرک، (٣٣١/٣)، العلمية. وثقات ابن حبان، (١٣٧/٩). وتهذيب الكمال، ت (٥٤٦٥)، (١١٣/٢٦). وإكمال مغلطاي، ت (٤٢٠٩)، (٢٧٧/١٠). وتهذيب التهذيب، ت (٥٦٧)، (٣٤٤/٩). وتاريخ الإسلام، ت (٤٥٢)، (٤١٧/٦). والمغني، ت (٥٨١٩)، (٢٤١/٢). والنقريب، ت (٦١٣٩)، ص (٤٩٦).

الثقات، وَقَالَ: "مستقيم الحديث". وخرج حديثه ابن خزيمة، وأبو عوانة، والحاكم مصححا سند حديثه، واستشهد به البخاري وكل هذا من روايته عن عقيل. وقال ابن قانع: "ضعيف". وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمه، وإنما يحدث من كتبه". وقال البخاري: "سمع - يعني: روحا - من عقيل".

مات سنة ثمان وتسعين ومائة^(١). والخلاصة أنه صدوق له أوهام، مختلف في سماعه من عمه عُقَيْل، وعلى كلِّ فحديثه عن كتب عمه وهي صحاح.

٥ - عُقَيْل بن خالد بن عَقِيل، الأيلي.

رَوَى عَنْ: نافع مولى ابن عمر، وابن شهاب الزهري، وعنه سلامة بن روح، والليث بن سعد.

قال ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والنسائي، والعجلي: ثقة. زاد ابن معين: حجة. وَقَالَ ابن مَعِين:

"أثبت الناس في الزُّهْرِيِّ: مالك بن أنس، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن

عُيَيْنَةَ". وَقَالَ أبو زُرْعَةَ: "صدوق ثقة". وَقَالَ ابن أَبِي حَاتِمٍ: "سَأَلْتُ أَبِي: عقيل بن خالد أحب إليك أم

يونس؟، قال: عقيل أحب إلي من يونس، عقيل لا بأس به". وَقَالَ أيضا: سئل أبي عن عقيل ومعمر أيهما

أثبت؟، فقال: عقيل أثبت، كان صاحب كتاب. وكان الزُّهْرِيُّ يكون بأيلة، وللزهري هناك ضيعة، وكان

يَكْتُب عنه هناك". وقال عبد الله بن أحمد: "ذكر عند أبي أن يحيى بن سعيد قال: عقيل وإبراهيم بن سعد

كأنه يضعفهما، فقال: وأي شيء هذا؛ هؤلاء ثقات لم يخبرهم". وذكره ابن حبان في الثقات. وذكره في

المشاهير، وقال: "من مُتَقْنِي أصحاب الزهري". وقال العقيلي: "صدوق تفرد عن الزهري بأحاديث، قيل: لم

يسمع من الزهري^(٢) شيئا، إنما هو مناولة". وقال الذهبي: "كان إمامًا حَافِظًا ثَبَتًا ثَقَّةً". وقال ابن حجر:

"ثقة ثبت".

مات سنة إحدى وأربعين ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة متقن على قول الأكثرين، من أثبت أصحاب

الزهري، وهو صاحب كتاب.

(١) صحيح ابن خزيمة، (٢٩/١). والمستدرک، (٣٣١/٣)، طبعة العلمية. ومستخرج أبي عوانة، (٨٩/١). وثقات

ابن حبان، (٣٠٠/٨). وتهذيب الكمال، ت(٢٦٦٥)، (٣٠٤/١٢). وتهذيب التهذيب، (٣٤٤/٩). وإكمال

مغلطاي، ت(٢٣١٧)، (١٨٣/٦). ومغاني الأخيار، ت(٩٨٨)، (٤٦٥/١). والتقريب، ت(٢٧١٣)، ص(٢٦١).

(٢) الموجود في تهذيب التهذيب: السري، والصواب ما أثبتته، إذ الزهري هو المعروف من شيوخ عُقَيْل، وليس من

شيوخه من اسمه السري.

(٣) الجرح والتعديل، ت(٢٤٣)، (٤٣/٧). وتهذيب الكمال، ت(٤٠٠١)، (٢٤٢/٢٠). وتهذيب التهذيب،

ت(٤٦٧)، (٢٥٥/٧). وتاريخ الإسلام، ت(٣٠٦)، (٩٢٩/٣). والتقريب، ت(٤٦٦٥)، ص(٣٩٦). والمشاهير،

٦- عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، الهذلي.

رَوَى عَنْ: الشعبي، وأبي إسحاق السبيعي. وعنه: شعبة، ويونس بن بكير.

قال أحمد، وابن معين، وابن سعد، وابن حجر: ثقة. وقال أبو حاتم: "صالح الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٧- أَبُو إِسْحَاقَ، السَّبَّيْعِيُّ. ثقة، يدلّس ويرسل، وقد اختلط بأخرة. تقدم في الوجه الأول.

٨- الْحَارِثُ الْأَعْمُورُ. شيعي لين. تقدم في الوجه الأول.

٩- عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه. أحدُ الصحابة رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث الثاني.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي الهمداني، واختلف عنه من وجهين:

فرواه أبو بكر بن عياش عنه، عن الحارث الأعور، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مرفوعا.

ورواه عتبة بن عبد الله بن عتبة عنه، عن الحارث الأعور، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، موقوفا.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني الموقوف فأبو بكر بن عياش، الأسدي. ثقة ساء حفظه بأخرة،

وكتابه صحيح. تقدم عند الحديث الخامس. وأما عتبة بن عبد الله بن عتبة، الهذلي. فهو ثقة. تقدم قبل

قليل. فتقدم رواية عتبة ولعل هذا الحديث مما حدث به أبو بكر بأخرة وساء حفظه فيه، وقد صحح

الدارقطني الوقف كما سبق عند تخريج الحديث.

الحكم على الحديث من الوجه الثاني الراجح:

الحديث من وجهه الثاني الراجح بإسناد الحاكم ضعيف؛ فيه أبو إسحاق السبيعي مدلس وقد عنعن،

والحارث الأعور شيعي لين.

ويشهد لهذا الحديث ما جاء في الصحيحين^(٢) من حديث أبي سعيد الخدري قال: "كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ

الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ".

ت(١٤٥٤)، ص(٢١٤).

(١) التاريخ الكبير، ت(٢٥٩٤)، (٣٤٧/٦). وتهذيب الكمال، ت(٣٧٧٦)، (٣٠٩/١٩). وإكمال مغلطاي،

ت(٣٥٦٧)، (١٢٤/٩). وتحفة اللبيب، ت(١٠٩١)، (٥٥٠/١). والسير، ت(١٨٠)، (٣٩٢/٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب: صَدَقَةُ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ، ح(١٥٠٦)، (١٣١/٢). وصحيح مسلم،

كتاب الزكاة، باب زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ، ح(٩٨٥)، (٦٧٨/٢).

مع حديث ابن عمر عند الشيخين^(١)، ولفظ البخاري: "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ".

وعليه فيرتقي حديثُ الحاكم إلى الحسن لغيره، فهو وإن كان موقوفاً إلا أنه مما لا يقال من قبل الرأي، فله حكم المرفوع، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

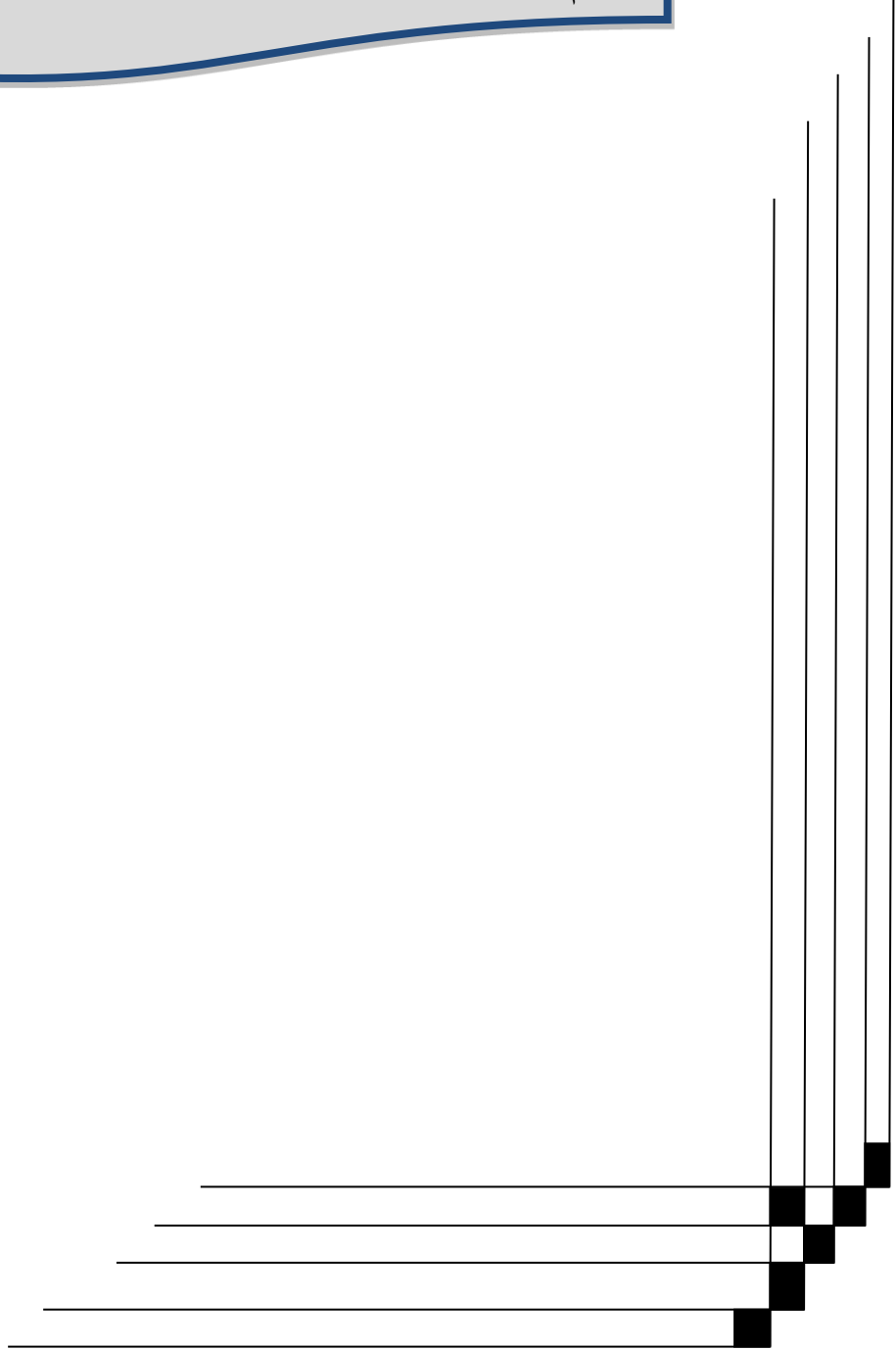
في الحديث الأمر بزكاة الفطر، وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة، وينبغي على الخطيب في عيد الفطر أن يبين للناس أحكامها المتعلقة بها. وهذه الزكاة فرض على من كان مسلماً حراً، فتجب عليه فيما زاد عن قوته وقوت من تلزمه نفقتهم يوم العيد وليلته، فشرط وجوبها الإسلام والمال، على اختلاف بين الفقهاء في هذا: هل يشترط في المزكي أو في المزكى عنه؟، وقال أبو حنيفة: إنها واجبة، وليست فرضاً، والخلاف في ذلك لفظي، لقول الجميع بإثم من تركها، وفي وجوبها على العبد في ماله أو مال سيده خلاف، وكُلُّ مَنْ لَزِمَتْهُ مُؤْنَةٌ أَحَدٍ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ تَزْكُوهَا أَدَّى زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْهُ، وفي بعض الحالات اختلاف الفقهاء كوجوب زكاة الزوجة على زوجها، والزكاة عن العبد الكافر، واختلفوا في وقت وجوبها، فقيل: تَجِبُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ. وَقِيلَ: إِنَّهَا تَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ؛ لِيَكُونَ جَامِعًا بَيْنَ آخِرِ شَيْءٍ مِنْ نَهَارِ رَمَضَانَ، وَأَوَّلِ شَيْءٍ مِنْ لَيْلِ شَوَّالٍ، وتُخْرَجُ هَذِهِ الزَّكَاةُ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ الْبَلَدِ أَوْ الشَّخْصِ الْمَزْكِيِّ عَلَى خِلَافِ بَيْنِ الْفُقَهَاءِ فِي أَيُّهُمَا الْمَعْتَبَرُ، ومقدارها صاع بالصاع النبوي، وذلك من أي قوت، وقيل: إذا أخرج برا فنصف صاع، فَأَمَّا قَدْرُ الصَّاعِ الْمُؤَدَّى، فَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، والمُدُّ ما يملأ كفي الرجل المعتدل غير مبسوطين ولا مقبوضين، والخلاف واسع وقوي في جواز إخراج القيمة في زكاة الفطر، وَمَصْرُفُ زَكَاةِ الْفِطْرِ مَصْرُفُ زَكَاةِ الْمَالِ فِي الْأَصْنَافِ الْمَذْكُورِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وقيل: بل الفقراء والمساكين خاصة، ويُخْرَجُهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَقَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وفي تقديمها خلاف بين الفقهاء ومسائل أخرى تتعلق بها مبسوط في كتب الفقه، والله أعلم^(٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، بَابُ فَرَضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ، ح (١٥٠٣)، (١٣٠/٢). وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ، ح (٩٨٤)، (٦٧٧/٢).

(٢) الحاوي الكبير، (٢/٤٨٢ و ٤٩٤) و (٣/٣٤٨). والمجموع، (٦/٦٠ وما بعدها). والمغني لابن قدامة، (٤/٢٨١).

الفصل الحادي عشر.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب
الصوم، وفيه حديثان.



الحديث الثالث والأربعون.

قال الحاكم: "أخبرني أحمد بن عثمان بن يحيى الأدمي المُرِّي ببغداد، وبكر بن محمد الصيرفي بمرو، قالوا: حدثنا أبو قلابة الرقاشي، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث. وحدثنا علي بن حمشاذ العدل، واللفظ له، حدثنا الحسين بن محمد بن زياد، حدثنا محمد بن المثنى العنزي، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: سمعت أبي يقول: حدثنا الحسين وهو المعلم، حدثنا يحيى بن أبي كثير، أن أبا عمرو الأوزاعي حدثه، أن يعيش بن الوليد حدثه، أن معدان بن أبي طلحة حدثه، أن أبا الدرداء حدثه، أن النبي ﷺ قاء فأفطر، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له، فقال: صدق، أنا صبت له وضوءه.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرجاه؛ لخلاف بين أصحاب عبد الصمد فيه، قال بعضهم: عن يعيش بن الوليد، عن أبيه، عن معدان، وهذا وهم من قائله؛ فقد رواه حرب بن شداد، وهشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير على الاستقامة^(١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على عبد الصمد، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أبو قلابة الرقاشي، عن عبد الصمد، عن أبيه، عن الحسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، مرفوعاً.
الوجه الثاني: أحمد بن حنبل، عن عبد الصمد، عن أبيه، عن الحسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد، عن أبيه، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، مرفوعاً.
تخريج الوجه الأول: أبو قلابة الرقاشي، عن عبد الصمد، عن أبيه، عن الحسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، مرفوعاً.
أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن عثمان بن يحيى، وبكر بن محمد الصيرفي، عن أبي قلابة الرقاشي، عن عبد الصمد، به.

وتابع أبو قلابة محمد بن المثنى، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن علي بن حمشاذ، عن الحسين بن محمد بن زياد، عن محمد بن المثنى، عن عبد الصمد، به.

(١)المستدرک، کتاب الصوم، ح(١٥٧٣)، (٤٥٧/٢).

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(١)، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عن عَبْدِ الصَّمَدِ، به، بلفظه. وصَوَّبَ هذا الوجه.

تخريج الوجه الثاني: أحمد بن حنبل، عن عبد الصمد، عن أبيه، عن الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن الْأَوْزَاعِيِّ، عن يَعِيشِ بْنِ الْوَلِيدِ، عن أبيه، عن مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عن أَبِي الدَّرْدَاءِ، مرفوعاً. أخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن عبد الصمد، به، بمثل لفظ الوجه الأول. وتابع أحمد الدارمي في سننه^(٣)، عن عَبْدِ الصَّمَدِ، به، بمثله.

وتابعه الفلاس، أخرجه النسائي في الكبرى^(٤)، عن عمرو بن علي، عن عبد الصمد، به، بمثله. وتابعه محمد بن المثنى، أخرجه النسائي في الكبرى^(٥)، محمد بن المثنى، عن عبد الصمد، به، بمثله. وتابعه محمد بن يحيى القطعي، والحسين بن عيسى البسطامي، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٦)، عنهما، عن عبد الصمد، به، بلفظه.

وتابعه إبراهيم بن مرزوق، أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار^(٧)، عن إبراهيم بن مرزوق، عن عبد الصمد، به، بمثله.

وتابعه العباس بن يزيد البحراني، أخرجه الدارقطني في سننه^(٨)، عن أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَدَمِيِّ، عن الْعَبَّاسِ بْنِ يَزِيدَ الْبَحْرَانِيِّ، عن عبد الصمد، به، بلفظه. وتابعه محمد بن عبد الملك الواسطي، أخرجه الدارقطني في سننه^(٩)، عن الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَاسِطِيِّ، عن عبد الصمد، به، بلفظه. دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في مستدرکه:

(١) كتاب الصيام، بابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ أَنَّ الْإِسْتِقَاءَ عَلَى الْعَمْدِ يُفْطِرُ الصَّائِمَ، ح(١٩٥٦)، (٢٢٤/٣).

(٢) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ح(٢٧٥٠٢)، (٤٩٢/٢٥).

(٣) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ح(١٧٦٩)، (١٠٧٨/٢).

(٤) كتاب الصيام، باب في الصائم يتقياً، ح(٣١٠٨)، (٣١٤/٣).

(٥) كتاب الصيام، باب في الصائم يتقياً، ح(٣١٠٩)، (٣١٥/٣).

(٦) كتاب الصيام، بابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ أَنَّ الْإِسْتِقَاءَ عَلَى الْعَمْدِ يُفْطِرُ الصَّائِمَ، ح(١٩٥٧)، (٢٢٥/٣).

(٧) مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قاء فأفطر، ح(١٦٧٥)، (٣٧٦/٤).

(٨) كتاب الطهارة، بابُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ كَالرُّعَافِ وَالْقَيْءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهِ، ح(٥٩٠)، (٢٨٩/١).

(٩) كتاب الطهارة، بابُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ كَالرُّعَافِ وَالْقَيْءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهِ، ح(٥٩٠)، (٢٨٩/١).

١- أحمد بن عثمان بن يحيى بن عمرو، أبو الحسين، الأدمي.

سمع: عباسا الدوري، وأبا قلابة الرقاشي. وعنه: الدارقطني، والحاكم.

قال الخطيب: "كان ثقة، حسن الحديث". وقال البرقاني: "ثقة". وقال السمعاني: "كان ثقة صدوقاً حسن الحديث". وقال الذهبي: "الشيخ الثقة المسند". وأخرج حديثه الحاكم في مستدرکه وصححه، وكذا خرج له الضياء.

توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة^(١). وخلاصة حاله أنه ثقة.

٢- أبو قلابة، الرقاشي. صدوق يخطيء، اختلط عند الخروج إلى بغداد. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

٤- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رُمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- الحسين بن ذكوان، المعلم، البصري.

روى عن: قتادة، ويحيى بن أبي كثير. وعنه: شعبة، وابن المبارك، وعبد الوارث بن سعيد.

قال ابن معين، وابن سعد، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، والبخاري، والذهبي: "ثقة". وقال الدارقطني:

"من الثقات". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو زرعة: "ليس به بأس". وقال العقيلي: "ضعيف

مضطرب الحديث، ثنا عبد الله بن أحمد، ثنا أبو بكر بن خلاد، سمعت يحيى وذكر حسينا المعلم فقال: فيه اضطراب"^(٢). وقال الذهبي مرة: "ضعفه العقيلي بلا حجة". وقال ابن حجر: "ثقة ربما وهم". وقال مرة:

"ثقة". وقال أبو حاتم: "سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟، قال: هشام

الدستوائي، ثم الأوزاعي، وحسين المعلم"^(٣). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين تكلم فيه بلا حجة، وهو وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير.

٦- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل، وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

(١) تاريخ بغداد، ت(٢٣٤٢)، (٤٩٠/٥). والسير، ت(٣٤١)، (٥٦٨/١٥). والدليل المغني لشيوخ الدارقطني، ت(٥٥)، ص(٩٩). والمختارة، ح(١٢٨)، (٨٠/١٣).

(٢) قال ابن حجر: "لعل الاضطراب من الرواة عنه، فقد احتج به الأئمة". وقال: "ألأنه القطان بلا قاذح".

(٣) الجرح والتعديل، ت(٢٣٣)، (٥٢/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٣٠٩)، (٣٧٢/٦). والميزان، ت(٢٠٠٠)، (٥٣٤/١). والسير، (١٤٧)، (٣٤٥/٦). وتهذيب التهذيب، ت(٥٥٩)، (٣٣٨/٢). وتحفة اللبيب، ت(٣٣٨)، (٣٥٠/١).

٧-الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٨- يعيش بن الوليد بن هشام بن معاوية، القرشي الأموي.

رَوَى عَنْ: معدان بن أبي طلحة، وأبيه الوليد بن هشام المعطي. وعنه: الأوزاعي، ويحيى بن أبي كثير. قال العجلي، والنسائي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٩- معدان بن طلحة، ويقال: "ابن أبي طلحة"^(٢)، الشامي.

رَوَى عَنْ: ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب، وأبي الدرداء ﷺ. وعنه: الوليد بن هشام المعطي، وابنه يعيش بن الوليد.

قال ابن سعد، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات^(٣). والخلاصة أنه ثقة.

١٠- أبو الدرداء ﷺ. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

دراسة إسناد متابعة محمد بن المثنى لأبي قلابة الرقاشي عند الحاكم في مستدرکه:

١- علي بن حمشاذ، العدل. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٢- الحسين بن محمد بن زياد، أبو علي النيسابوري القباني. ثقة^(٤).

٣- محمد بن المثنى بن عبيد. ثقة، ثبت صاحب كتاب من أثبت البصريين، ومقدم على أناس^(٥).

٤- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

٥- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، زمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٣٣٦)، (٣٠٩/٩). وتهذيب الكمال، ت(٧١٢٣)، (٤٠٤/٣٢). والتقريب، ت(٧٨٥٢)، ص(٦١٠). والكاشف، ت(٦٤٢٢)، (٣٩٨/٢).

(٢) قال ابن معين: "أهل الشام يقولون: ابن طلحة، وقتادة وهؤلاء يقولون: ابن أبي طلحة، وأهل الشام أثبت فيه".

(٣) ثقات العجلي، ت(١٧٥٦)، (٢٨٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٠٨٢)، (٢٥٦/٢٨). وتاريخ الإسلام، ت(١١٥)، (٨٨٤/٢). والكاشف، ت(٥٥٤٧)، (٢٧٩/٢). والتقريب، ت(٦٧٨٧)، (٥٣٩).

(٤) المعلم، ت(١٢٢)، ص(١٤٤). وتهذيب الكمال، ت(١٣٣٦)، (٤٧٦/٦). وتاريخ الإسلام، ت(٢٣١)، (٧٤٤/٦). والتقريب، ت(١٣٤٨)، ص(١٦٨). والسير، ت(٢٤٧)، (٤٩٩/١٣).

(٥) ثقات ابن حبان، (١١١/٩). وتهذيب الكمال، ت(٥٥٧٩)، (٣٥٩/٢٦). وإكمال مغطاي، ت(٤٢٧٧)، (٣٢٩/١٠). والتقريب، ت(٦٢٦٤)، ص(٥٠٥).

- ٦- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين تُكلم فيه بلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم قبل قليل.
- ٧- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٨- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٩- يعيش بن الوليد بن هشام بن معاوية، القرشي الأموي. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ١٠- معدان بن طلحة، الشامي. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ١١- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- دراسة إسناد الوجه الثاني عند الإمام أحمد في مسنده:
- ١- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.
- ٢- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السخيتاني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٣- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين تكلم فيه بلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم في الوجه الأول.
- ٤- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل، وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٥- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٦- يعيش بن الوليد. ثقة. تقدم في الوجه الأول.
- ٧- الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عُقبة بن أبي معيط، القرشي، الأموي.
- رَوَى عَنْ: عبد الله بن محيريز، ومعدان بن أبي طلحة اليعمري. وعنه: ابن عيينة، والأوزاعي.
- قال ابن معين، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: "لا بأس بحديثه". وَقَالَ
- أَيْضًا: "حَدَّثَنَا دَحِيمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ وَهُوَ ثَقَّةٌ
- عَدْلٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَشَاهِيرِ، وَقَالَ: "مِنَ الْمُتَّقِينَ"^(١). والخلاصة أنه ثقة، ويؤخذ من قول يعقوب بن سفيان ما وافق فيه الآخرين.

(١) ثقات العجلي، ت (١٩٥٠)، (٣٤٤/٢). وتهذيب الكمال، ت (٦٧٤٢)، (١٠٢/٣١). والتقريب، ت (٧٤٦١)،

- ٨- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم في الوجه الأول.
- ٩- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- دراسة إسناد متابعة الدارمي للإمام أحمد كما في سننه:
- ١- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.
- ٢- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٣- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين تكلم فيه بلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم في الوجه الأول.
- ٤- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٥- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٦- يعيش بن الوليد. ثقة. تقدم في الوجه الأول.
- ٧- الوليد بن هشام، الأموي. ثقة. تقدم في الوجه الثاني.
- ٨- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم في الوجه الأول.
- ٩- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- دراسة إسناد متابعة الفلاس للإمام أحمد كما عند النسائي في الكبرى:
- ١- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس. والخلاصة أنه ثقة حافظ^(١).
- ٢- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.
- ٣- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٤- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين تكلم فيه بلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم في الوجه الأول.

ص(٥٨٤). والمشاهير، ت(١٤٦١)، ص(٢١٥). والكاشف، ت(٦٠٩٦)، (٣٥٥/٢).

(١) الجرح والتعديل، ت(١٣٧٥)، (٢٤٩/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٤١٦)، (١٦٢/٢٢). وإكمال مغلطاي، ت(٤١٤٥)، (٢٣٢/١٠). وتحفة اللبيب، ت(١٢٦١)، (٦٠٦/١).

٥- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
٦- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٧- يعيش بن الوليد. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٨- الوليد بن هشام، الأموي. ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

٩- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١٠- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

دراسة إسناد متابعة محمد بن المثنى للإمام أحمد كما عند النسائي في الكبرى:

١- محمد بن المثنى. ثقة، ثبت صاحب كتاب من أثبت البصريين، ومقدم على أناس. تقدم في الوجه الأول.

٢- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

٣- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٤- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين تكلم فيه بلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم في الوجه الأول.

٥- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
٦- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٧- يعيش بن الوليد. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٨- الوليد بن هشام، الأموي. ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

٩- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١٠- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

دراسة إسناد متابعة القطعي، والبسطامي للإمام أحمد كما عند ابن خزيمة في صحيحه:

١- محمد بن يحيى بن أبي حزم، القطعي. ثقة^(١).

(١) تهذيب الكمال، ت(٥٦٨٢)، (٦٠٨/٢٦). وتهذيب التهذيب، ت(٨٣٧)، (٥٠٨/٩). والكاشف، ت(٥٢٠٨)،

- ١- مقرون-الحسين بن عيسى البسطامي. ثقة^(١).
- ٢- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.
- ٣- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٤- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين، تُكلم فيه بلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم في الوجه الأول.
- ٥- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٦- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٧- يعيش بن الوليد. ثقة. تقدم في الوجه الأول.
- ٨- الوليد بن هشام، الأموي. ثقة. تقدم في الوجه الثاني.
- ٩- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم في الوجه الأول.
- ١٠- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- دراسة إسناد متابعة إبراهيم بن مرزوق للإمام أحمد كما عند الطحاوي في مشكل الآثار:
- ١- إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، أبو إسحاق البصري. ثقة^(٢).
- ٢- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.
- ٣- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٤- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين تكلم فيه بلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم في الوجه الأول.

(٢٢٩/٢). والتقريب، ت(٦٣٨٢)، ص(٥١٢).

(١) تهذيب الكمال، ت(١٣٢٨)، (٤٦٠/٦). وتهذيب التهذيب، ت(٦٢١)، (٣٦٣/٢). والكاشف، ت(١١٠٢)،

(٣٣٤/١). والتقريب، ت(١٣٤٠)، ص(١٦٨).

(٢) ثقات ابن حبان، (٨٦/٨). وتهذيب الكمال، ت(٢٤٢)، (١٩٧/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٢٩٠)، (٢٩٠/١).

والتقريب، ت(٢٤٨)، ص(٩٤). والكاشف، ت(١٤٨)، (٣٥٤/١٢).

٥- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
٦- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٧- يعيش بن الوليد. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٨- الوليد بن هشام، الأموي. ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

٩- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١٠- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

دراسة إسناد متابعة العباس بن يزيد البحراني للإمام أحمد كما عند الدارقطني في سننه:

١- أحمد بن محمد بن إسماعيل، الآدمي. ثقة^(١).

٢- عباس بن يزيد بن أبي حبيب، البحراني، أبو الفضل. ثقة، ربما أخطأ^(٢).

٣- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

٤- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين، تُكلم فيه بلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم في الوجه الأول.

٦- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
٧- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٨- يعيش بن الوليد. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٩- الوليد بن هشام، الأموي. ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

١٠- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١١- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

(١) تاريخ بغداد، ت (٢٥٤٣)، (٥٦/٦). والدليل المغني، ت (٧٨)، ص (١١٦).

(٢) ثقات ابن حبان، (٥١١/٨). وتهذيب الكمال، ت (٣١٤٦)، (٢٦١/١٤). وتاريخ الإسلام، ت (٢٧٢)،

(١٠٠/٦). وإكمال مغلطاي، ت (٢٧٨٤)، (٢٢٣/٧). والتقريب، ت (٣١٩٤)، ص (٢٩٤). والكاشف،

ت (٢٦١٤)، (٥٣٧/١).

دراسة إسناد متابعة محمد بن عبد الملك الواسطي للإمام أحمد كما عند الدارقطني في سننه:

- ١- الحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، الحاملِي. ثقة^(١).
- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، أَبُو جَعْفَرٍ، الدَّقِيقِيُّ، الْوَاسِطِيُّ. ثقة^(٢).
- ٣- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.
- ٤- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شیوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٥- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين، تُكَلِّمُ فِيهِ بِلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم في الوجه الأول.
- ٦- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٧- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٨- يعيش بن الوليد. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٩- الوليد بن هشام، الأموي. ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

١٠- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١١- أَبُو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على عبد الصمد، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن عبد الصمد، عن أبيه، عن الحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن الْأَوْزَاعِيِّ، عن يَعِيشِ بْنِ الْوَلِيدِ، عن مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عن أَبِي الدَّرْدَاءِ، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عن عبد الصمد، عن أبيه، عن الحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن الْأَوْزَاعِيِّ، عن يَعِيشِ بْنِ الْوَلِيدِ، عن مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عن أَبِي الدَّرْدَاءِ، مرفوعاً.

والظاهر - والله أعلم - أن الراجح هو الوجه الثاني؛ فقد رواه من هم أكثر وأوثق فرواه عن عبد الصمد

جماعة منهم:

(١) السير، (١١٠)، (٢٥٨/١٥). وتحفة اللبيب، ت(٣٦٣)، (٢٩١/٢).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٥٤٢٧)، (٢٤/٢٦). وتهذيب التهذيب، ت(٥٢٤)، (٣١٧/٩). وتحفة اللبيب،

ت(١٨١)، (٥٣/٢).

- ١- أحمد بن حنبل. ثقة، ثبت، حجة. تقدم عند الحديث السادس.
 - ٢- عبد الله بن عبد الرحمن، الدارمي. ثقة حافظ متقن (١).
 - ٣- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس. ثقة حافظ.
 - ٤- محمد بن يحيى بن أبي حزم، القطعي. ثقة.
 - ٥- الحسين بن عيسى، البسطامي. ثقة.
 - ٦- إبراهيم بن مرزوق بن دينار. ثقة.
 - ٧- العباس بن يزيد، البحراني. ثقة ربما أخطأ.
 - ٨- محمد بن عبد الملك، أبو جعفر، الدقيقي، الواسطي. ثقة.
- وأما الوجه الأول فرواه عن عبد الصمد:

١- أبو قلابة، الرقاشي. صدوق يخطيء، اختلط عند الخروج إلى بغداد. تقدم عند الحديث الثاني.
وإذا كان محمد بن موسى قد ورد عنه الوجهان، إلا أنه لا محيد عن الوجه الذي توارد عليه أكثر الثقات، والله أعلم.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح وهم فيه حسين المعلم في زيادة الوليد والد يعيش بين ابنه يعيش ومعدان بن طلحة، فقد رواه حرب بن شداد وهشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير بدون ذكر الوليد، ومن ثم فالمدار الأعلى للحديث على يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد، عن أبيه، عن معدان بن طلحة، عن أبي الدرداء، مرفوعاً.

الوجه الثاني: حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد، عن معدان بن طلحة، عن أبي الدرداء، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد، عن أبيه، عن معدان بن طلحة، عن أبي الدرداء، مرفوعاً:

أخرجه الإمام أحمد وغيره كما سبق في تخريج الوجه الثاني عن المدار الأدنى، وقد تقدمت دراسة إسناده عند أحمد ورواته هم:

(١) ثقات ابن حبان، (٣٦٤/٨). وتهذيب الكمال، ت (٣٣٨٤)، (٢١٠/١٥). وإكمال مغطاي، ت (٣٠٣٣)، (٣٢/٨). والمعلم، ت (٣١١)، ص (٣٦٤). والتقريب، ت (٣٤٣٤)، ص (٣١١).

١- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

٢- عبد الوارث بن سعيد، العنبري. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٣- الحسين بن ذكوان. ثقة على قول الأكثرين تكلم فيه بلا حجة، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم هنا.

٤- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٥- الأوزاعي. ثقة، في حديثه عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٦- يعيش بن الوليد. ثقة. تقدم هنا.

٧- الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عُقبَة بن أبي معيط، القرشي الأموي. ثقة. تقدم هنا.

٨- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم هنا.

٩- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

تخرّيج الوجه الثاني: حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد، عن معدان بن طلحة، عن أبي الدرداء، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه^(١)، عن علي بن حمشاذ، عن هشام بن علي، عن عبد الله بن رجاء، عن حرب بن شداد، عن يحيى، به.

وتابع حرباً هشامٌ الدستوائي، أخرجه ابنُ أبي شيبة وأحمدُ والحاكم^(٢) من طرق عن هشام الدستوائي، عن يحيى، به.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرك:

١- علي بن حمشاذ، العدل. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٢- هشام بن علي بن هشام، السدوسي. ثقة^(٣).

(١) مسند البزار، حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ح (٤١٢٣)، (٦٠/١٠).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصوم، ح (٩٢٨٥)، (٦٣/٤). ومسند أحمد، حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ح (٢١٧٠١)، (٣١/٣٦). والمستدرك، كتاب الصوم، ح (٢٤/١٥٥٥)، (٥٨٩/١)، طبعة العلمية.

(٣) ثقات ابن حبان، (٢٣٤/٩). وتاريخ الإسلام، ت (٥٦٨)، (٨٤٣/٦). وسؤالات الحاكم للدارقطني، ت (٢٣٧)، ص (١٥٨).

٣- عبد الله بن رجاء. لا بأس به. تقدم عند الحديث السابع عشر.

٤- حرب بن شداد. ثقة، من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير. تقدم عند الحديث السابع عشر.

٥- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدللس ويرسل، وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٦- الأوزاعي. ثقة، في روايته عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٧- يعيش بن الوليد، القرشي. ثقة. تقدم أنفا.

٥- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم أنفا.

٦- عويمر بن مالك، أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

دراسة إسناد متابعة هشام الدستوائي لحرب عند ابن أبي شيبة في المصنف:

١- يزيد بن هارون. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- هشام بن أبي عبد الله، الدستوائي. ثقة ثبت حجة، من أثبت الناس في قتادة، وأثبتهم في يحيى بن أبي كثير. تقدم عند الحديث السابع عشر.

٣- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدللس ويرسل، وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٤- يعيش بن الوليد، القرشي. ثقة. تقدم أنفا.

٥- معدان بن طلحة. ثقة. تقدم أنفا.

٦- عويمر بن مالك، أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

النظر في الخلاف عن المدار الأعلى:

الظاهر أن الوجه الثاني هو الراجح فحسين المعلم راوي الوجه الأول وهو ثقة، من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير. تقدم قبل قليل.

ولكن خالفه راويا الوجه الثاني وهما هشام الدستوائي ثقة ثبت حجة، من أثبت الناس في قتادة، وأثبتهم في يحيى بن أبي كثير. تقدم عند الحديث السابع عشر.

وحرب بن شداد ثقة، من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير. تقدم عند الحديث السابع عشر.

ومن ثم تُقدم روايتهما على روايته، وهذا ما رجحه ابن خزيمة والحاكم^(١)، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح عند الحاكم في المستدرک:

الحديث صحيح، ولا يُخشى من تدليس يحيى فقد صرح بالتحديث، والله أعلم.

(١) المستدرک، (٤٥٧/٢). وصحيح ابن خزيمة، (٢٢٤/٣). وإتحاف المهرة، (٥٩٥/١٢).

التعليق على الحديث:

معنى الحديث كما يقول الترمذي: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ صَائِمًا مُتَطَوِّعًا، فَقَاءَ فَضَعْفَ فَأَفْطَرَ لِذَلِكَ، هَكَذَا زُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مُفَسَّرًا"، وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَقَاءَ عَمْدًا، فَلْيَقْضِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ" (١).

ومن ثم فالإمام الترمذي يوفق بينه وبين حديث من ذرعه القيء فلا شيء عليه ومن استقاء عمدا فليقض، بكون حديثنا الذي معنا هنا كان الفطر فيه بسبب الضعف، وليس لأن القيء يفطر الصائم، وهذا ما صرح به الطحاوي فقال: "فَقَالَ قَائِلٌ: هَذَا حَدِيثُ الْعُلَمَاءِ جَمِيعًا عَلَى خِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُفْطِرًا، فَكَانَ جَوَابَنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهَذِهِ الْآثَارِ مَا تَوَهَّمَهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي جَاءَ بِهِ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ يَقَعُ فِيهِ الْكِنَايَاتُ لِفَهْمِ الْمُخَاطَبِينَ بِمَا خُوِطِبُوا بِهِ مِنْهُ، وَمِرَادُ مُخَاطَبِهِمْ بِهِ فِيهِ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: قَاءَ فَأَفْطَرَ، أَي: قَاءَ فَضَعْفَ فَأَفْطَرَ، وَكَتَبَ عَنِ ضَعْفٍ، كَمَثَلِ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ فِي آيَةِ كَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِمَا كَفَرْتُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بِمَعْنَى: ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِمَا كَفَرْتُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ فَحَنَيْتُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ فَلَمْ يَحْنُثْ فِيهَا أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْكَفَّارَةَ فِيهَا إِنَّمَا تَجِبُ بِالْحَنْثِ فِيهَا لَا بِالْحَلْفِ بِهَا، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ فَضَالَةَ، وَلِكَيْ فُتِّتْ، وَلِكَيْ فُتِّتْ فَضَعُفْتُ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا قَدْ تَبَيَّنَ فِيهِ حُكْمُ الْقَيْءِ فِي الصِّيَامِ كَيْفَ هُوَ" (٢).

ويصح حملُه على أن حديثنا فيمن استقاء عمدا، ويكون قاء بمعنى استقاء، يدل على هذا تبويب ابن خزيمة في صحيحه (٣).

وَبَيَّنَ الْأئِمَّةُ خِلَافَ فِي نَقْضِ الْوَضْعِ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٤).

(١) سنن الترمذي، (٩١/٢).

(٢) شرح مشكل الآثار، (٣٨١/٤). وشرح معاني الآثار، (٩٦/٢). والسنن الكبرى للبيهقي، (٣٧٢/٤).

(٣) كتاب الصيام، بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ أَنَّ الْإِسْتِقَاءَ عَلَى الْعَمْدِ يُفْطِرُ الصَّائِمَ، ح (١٩٥٦)، (٢٢٤/٣). وشرح الزرقاني على الموطأ، (١٠٤/٢). والمجموع، (٣٣٨/٦). والمغني، (٣٦٨/٤).

(٤) الاستذكار، (١٣٦/٢). والحاوي الكبير، (٢٠٠/١). والمغني، (٢٤٧/١).

الحديث الرابع والأربعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرِيُّ بِمَرَوْ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ الْهَيَّاجِ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَعِيمِ السَّعْدِيِّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - بِالْعَرَجِ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ مِنَ الْحَرِّ، وَهُوَ صَائِمٌ. هَذَا حَدِيثٌ لَهُ أَصْلٌ فِي الْمَوْطَأِ، فَإِنْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ نَعِيمِ السَّعْدِيِّ حَفِظَهُ هَكَذَا فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

فَقَدْ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، فِيمَا قَرَأَ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ فِي سَفَرِهِ بِالْفِطْرِ عَامَ الْفَتْحِ، وَقَالَ: تَقَوُّوا لِعَدُوِّكُمْ. وَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: وَقَالَ الَّذِي حَدَّثَنِي: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَجِ^(١) يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ، أَوْ قَالَ: مِنَ الْحَرِّ^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على مالك بن أنس، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: محمد بن نعيم السعدي، عن مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعا.

الوجه الثاني: القعني، عن مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض الصحابة، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: محمد بن نعيم، عن مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّيْرِيِّ، عن عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ الْفَضْلِ،

وإِسْحَاقَ بْنِ الْهَيَّاجِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ نَعِيمِ السَّعْدِيِّ، عن مالك، به.

تخريج الوجه الثاني: القعني، عن مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض الصحابة،

مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْمُرُوزِيِّ، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى،

عن الْقَعْنَبِيِّ، عن مالك، به. وأخرجه أبو داود في سننه^(٣)، عن القعني، عن مالك، به، بمثله.

(١) قال النووي: "هُوَ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ وَبِالْجِيمِ، وَهِيَ قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ مِنْ عَمَلِ الْفَرَجِ، عَلَى نَحْوِ ثَمَانِيَةِ

وَسَبْعِينَ مِيلاً مِنَ الْمَدِينَةِ". شرح النووي على مسلم، (١٥/١٥).

(٢) المستدرک، کتاب الصوم، ح(١٥٩٨ و١٥٩٩)، (٤٧٠/٢).

(٣) کتاب الصيام، باب الصائم يصبُّ عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق، ح(٢٣٦٥)، (٤٥/٤).

وتابع القعنبى إسحاق بن عيسى، أخرجه أحمد في مسنده^(١)، عن إسحاق بن عيسى، عن مالك، به، بنحوه.

وتابعه عثمان بن عمر، أخرجه أحمد في مسنده^(٢) عن عثمان بن عمر، عن مالك، به، بنحوه..
وتابعه ابن مهدي، أخرجه أحمد في مسنده^(٣) عن عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك، به، بمثله.
دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- بكر بن محمد بن حمدان، أبو أحمد المرزوي.

سَمِعَ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ حَاتِمٍ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ. وَعَنْهُ: الْحَاكِمُ، وَابْنُ مَنَدَةَ.
قَالَ الْحَاكِمُ: "كَانَ مُخَدَّثَ خُرَّاسَانَ". وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ الْذَّهَبِيُّ: "مَا عَلِمْتُ أَنَّ بِهِ بَأْسًا".
توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة.

٢- عبد الصمد بن الفضل بن موسى، أبو يحيى البلخي.

سَمِعَ: مَكِّيَ بْنَ إِبرَاهِيمَ، وَخَالِدَ بْنَ مُحَمَّدٍ. وَعَنْهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْفَقِيهَ، وَجَمَاعَةٌ.
ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ، وَالْخَلِيلِيُّ: "ثِقَةٌ". زَادَ الْخَلِيلِيُّ: "مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ".
تُوفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ، وَقِيلَ: "سَنَةَ أَرْبَعٍ" وَثَمَانِينَ وَمِائَتِينَ^(٥). والخلاصة أنه ثقة.

٣- محمد بن نعيم، السعدي، البصري.

روى عن: مالك. وَعَنْهُ: إِسْحَاقُ بْنُ الْهِيَاجِ الْبَلْخِيُّ.

قال ابن حجر: "إسحاق بن الهياج البلخي، عن محمد بن نعيم، السعدي، البصري. وعنه بكر بن محمد بن حمدان، الصيرفي، شيخ الحاكم. ذكره الدارقطني من هذا الوجه، عن محمد بن نعيم، عن مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم - يصب الماء على رأسه بالعرج، وهو صائم، وقال: وهم فيه في موضعين، وهو في الموطأ عن مالك، عن سمي، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض

(١) مسند المكيين، حديث بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ح (١٥٩٠٣)، (٢٤١/٢٥).

(٢) مسند المدنيين، حديث رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ح (١٦٦٠٢)، (١٤٧/٢٧).

(٣) تنمة مسند الأنصار، أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ح (٢٣١٩١)، (٢٤٦/٣٨) و ح (٢٣٦٤٩)، (٥٦/٣٩).

(٤) الإرشاد، ت (٨٤٧)، (٩٢٢/٣). والسير، ت (٣٣٠)، (٥٥٤/١٥). وتاريخ الإسلام، ت (١٧٦)، (٨١٩/٧).

(٥) ثقات ابن حبان، (٤١٦/٨). وعلل الدارقطني، (١٣٨/٥). وسؤالات السلمي للدارقطني، س (٢٠٨)،

ص (٢٠٦). والإرشاد، ت (٨٦٦)، (٩٤٢/٣). وتاريخ الإسلام، ت (٣٣٦)، (٧٧٤/٦).

الصحابة غير مسمى^(١). والخلاصة أنه سيء الحفظ؛ وذلك لأنه يظهر أنه راو قليل الحديث جدا، ومع ذلك وهم في موضعين من هذا الحديث، كما نقل ابن حجر عن الدارقطني، وهو الظاهر من قول الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ لَهُ أَصْلٌ فِي الْمَوْطَأِ، فَإِنْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ نَعِيمِ السَّعْدِيِّ حِفْظَهُ هَكَذَا، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ".

٤- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- سُمِّي، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ الْمُخْزُومِيِّ الْمَدِينِيِّ.

سَمِعَ مِنْ: مَوْلَاهُ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ، وَأَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ. وَعَنْهُ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ.

قال أحمد، وأبو حاتم، والنسائي، وابن عبد البر، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن عبد البر: "ثبت، لا

يختلفون في عدالته وإمامته". وقال ابن خلفون: "ثقة حجة هو عندي فوق سهيل والعلاء بن عبد الرحمن،

وعبد الرحمن بن حرملة، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، وشريك بن عبد

الله بن أبي نمر، وأحب إلي في الحديث منهم". وقال ابن المديني: "قلت ليحيى بن سعيد: سُمِّي أثبت عندك

أو القعقاع؟، فقال: القعقاع أحب إلي منه". وقال الذهبي: "أحد الأثبات".

قتلته الحرورية سنة ثلاثين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة ثبت، مقدم على أناس.

٦- أبو صالح، السَّمَانُ، ذَكْوَانُ.

سَمِعَ: أَبَا هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: ابْنَةُ سَهَيْلٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَابْنُ شَهَابٍ، وَخَلْقٌ.

قال أحمد: "ثقة، ثقة، من أجل الناس، وأوثقهم". وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي،

والساجي: "ثقة"، زاد أبو زرعة: "مستقيم الحديث". وزاد أبو حاتم: "صالح الحديث يحتج به". وزاد

الساجي: "صدوق". وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث". وقال الحربي: "كان من الثقات". وذكره ابن

خلفون، وابن شاهين في الثقات. وقال ابن حجر: "ثقة، ثبت".

تُوِّفِيَ سنة إحدى ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن

بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلة.

(١) لسان الميزان، ت(١٠٧٧)، (٨٠/٢). ومجرد أسماء الرواة عن مالك، للرشيد العطار، ت(١٤٤٤)، ص(٣٥٩).

(٢) أسماء شيوخ مالك، ت(٨٧)، ص(٣٦٥). وتهذيب الكمال، ت(٢٥٩٠)، (١٤١/١٢). وتاريخ الإسلام، ت(١١٦)، (٦٧٠/٣). والتقريب، ت(٢٦٣٥)، ص(٢٥٦). وإكمال مغلطاي، ت(٢٢٤٨)، (١١٨/٦). وتهذيب التهذيب، ت(٤٠٧)، (٢٣٨/٤).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٢٠٣٩)، (٤٥٠/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٨١٤)، (٥١٣/٨). والسير، ت(١٠)،

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن أحمد، أبو بكر بن أبي نصر. ثقة. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.
 - ٢- أحمد بن محمد بن عيسى، القاضي. ثقة ثبت، مقدم على أقرانه. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
 - ٣- عبد الله بن مسلمة، القعني. ثقة، حجة، مقدم على غيره في مالك. تقدم عند الحديث الخامس.
 - ٤- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.
 - ٥- سمي، المخزومي. ثقة ثبت، مقدم على أنس، تقدم في الوجه الأول.
 - ٦- أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، المخزومي.
- رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: ابْنَاهُ: عَبْدُ الْمَلِكِ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَسُمِّيَ مَوْلَاهُ.
- قال ابن سعد، والعجلي، وابن حجر: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث. وقال ابن خراش: "أحد أئمة المسلمين". وقال عنه هو وإخوته: "كلهم أجلة ثقات". وذكره ابن حبان في الثقات، وفي المشاهير، وقال: "وكان من سادات قريش فقها وعلما وورعا وفضلا".

توفي سنة أربع وتسعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله.

٧- بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. جهالة الصحابي لا تضر^(٢).

دراسة إسناد متابعة إسحاق بن عيسى للقعني كما عند أحمد في مسنده:

- ١- إسحاق بن عيسى بن نجیح ابن الطباع، أبو يعقوب. صدوق^(٣).
- ٢- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٣- سمي، المخزومي. ثقة ثبت، مقدم على أنس، تقدم في الوجه الأول.
- ٤- أبو بكر بن عبد الرحمن، المخزومي. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله. تقدم قبل قليل.

(٥/٣٦ و٣٧). والتقريب، ت(١٨٤١)، ص(٢٠٣). وإكمال مغلطاي، ت(١٤٨٩)، (٤/٢٩٢). وجامع التحصيل، ت(١٨٠)، ص(١٧٤).

(١) ثقات العجلي، ت(٢٠٩٧)، (٢/٣٨٩). والمشاهير، ت(٤٣٤)، ص(٨٤). وتهذيب الكمال، ت(٧٢٤٣)، (٣٣/١١٢). وتاريخ الإسلام، ت(٢٤٦)، (٢/١١٩٣). والتقريب، ت(٧٩٧٦)، ص(٦٢٣). وتحفة التحصيل، ص(٣٥٨).

(٢) التمهيد، (٤٧/٢٢).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٨٠٦)، (٢/٢٣٠ و٢٣١). والثقات، لابن حبان، (٨/١١٤). وتاريخ الإسلام، ت(٣٤)، (٥/٢٧٣ و٢٧٤). وتقريب التهذيب، ت(٣٧٥)، ص(١٠٢).

٥- بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. جهالة الصحابي لا تضر.

دراسة إسناد متابعة عثمان بن عمر للقعني عند أحمد في مسنده:

١- عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ. ثقة، في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة^(١).

٢- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- سُمَيْيٌّ، المخزومي. ثقة ثبت، مقدم على أناس، تقدم في الوجه الأول.

٤- أبو بكر بن عبد الرحمن، المخزومي. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسلة. تقدم قبل قليل.

٥- بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. جهالة الصحابي لا تضر.

دراسة إسناد متابعة ابن مهدي للقعني عند أحمد في مسنده:

١- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان. ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- سُمَيْيٌّ، المخزومي. ثقة ثبت، مقدم على أناس، تقدم في الوجه الأول.

٤- أبو بكر بن عبد الرحمن، المخزومي. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسلة. تقدم قبل قليل.

٥- بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. جهالة الصحابي لا تضر.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على مالك بن أنس، واختلف عنه من وجهين:

فرواه جميع الرواة عن مالك، عن سُمَيْيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. ومنهم:

١- عبد الله بن مسلمة، القعني. وهو ثقة، حجة، مقدم على غيره في مالك. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- عبد الرحمن بن مهدي. وهو ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- إسحاق بن عيسى بن نجیح، ابن الطباع. صدوق.

٤- عثمان بن عمر بن فارس. ثقة، في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة.

وخالفهم محمد بن نعيم السعدي فرواه عن مالك، عن سمي، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض

الصحابة، مرفوعاً. والظاهر أن الراجح -والله أعلم- هو رواية الحديث بالوجه الثاني الذي رواه به الثقات

عن مالك، فهم أوثق من محمد بن نعيم السعدي فهو سيء الحفظ، والله أعلم^(٢).

(١) تاريخ بغداد، ت(٦٠٠٥)، (١٣/١٥٧). وإكمال مغلطاي، ت(٣٦٤٣)، (٩/١٧٥). والكاشف، ت(٣٧٢٧)،

(١١/٢). والسير، ت(٢١٦)، (٩/٥٥٧). والتقريب، ت(٤٥٠٤)، ص(٣٨٥). وتحفة اللبيب، ت(١١٠٥)،

(١/٥٥٤).

(٢) لسان الميزان، ت(١٠٧٧)، (٢/٨٠).

الحكم على الحديث من الوجه الثاني الراجح بإسناد الحاكم:

الحديث بإسناد الحاكم من الوجه الثاني الراجح صحيح، وجهالته الصحابي لا تضر، فليس فيه ما يخشى، اللهم إلا أمر واحد، وهو أن يكون بعض الصحابة الذين روى عنهم أبو بكر بن عبد الرحمن هو زيد بن ثابت أو أبو معقل الأسدي، فإنه قيل: "لم يدركهما"^(١)، ولكن الظاهر أنه لو كان واحدا منهما لتكلم الأئمة في هذا الحديث، ونصوا على إرساله، ويقوي هذا قول أبي بكر بن عبد الرحمن: "وَقَالَ الَّذِي حَدَّثَنِي"، فالله أعلم.

التعليق على الحديث:

فيه جواز الفطر والصوم في السفر، واستحباب الفطر عند المشقة أو الحاجة إلى الفطر كالتقوي للعدو، بل قد يجب إذا خيف الهلاك أو الضرر، ومن ثم فقوله: تقووا لعدوكم، بمنزلة التعليق للأمر، كأنه قيل: "لأجل أن تقووا لملاقاة عدوكم"، وضابط المسألة في الفطر والصوم في السفر هو جواز كليهما، مع الاختلاف في الأفضل منهما حسب حالة الإنسان، أما عند التجرد فقد اختلف الفقهاء أيضا في أيهما أولى، ومن ثم فلا تعارض بين الأحاديث المثبتة للصيام في السفر والأحاديث المثبتة للفطر فيه، أو الناهية عن الصيام، حيث يتنزل كل منها على حالة تُرجح ما دُكر في حديثها، والله أعلم^(٢).

(١) تحفة التحصيل، ص(٣٥٨).

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ، (٩٩/٢). والحاوي الكبير، (٣٦٧/٢). والمجموع، (٢٦٤/٦). والمغني، (٤٠٦/٤). وفتح الباري لابن حجر، (١٨٣/٤). وشرح النووي على مسلم، (٢٢٩/٧).

الفصل الثاني عشر.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب المناسك، وفيه حديثان.

الحديث الخامس والأربعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا الْأُسْتَاذُ الْإِمَامُ أَبُو الْوَلِيدِ، رَحِمَهُ اللَّهُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ غَالِبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَرِيضَتَانِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِمَا بَدَأْتَ. وَالصَّحِيحُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَوْلُهُ:

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْمُقَابِرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمَهَلَبِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ، قَالَ: صَلَاتَانِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِمَا بَدَأْتَ" (١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على ابن سيرين، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: إسماعيل بن مسلم، عن ابن سيرين، عن زيد بن ثابت، مرفوعاً.

الوجه الثاني: هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن زيد بن ثابت، موقوفاً.

تخريج الوجه الأول: إسماعيل بن مسلم، عن ابن سيرين، عن زيد بن ثابت، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي الوليد، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْذِرِ الْهَرَوِيِّ. وأخرجه الدارقطني في سننه (٢)، عن عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ رُسْتَمٍ.

كليهما: (محمد بن المنذر الهروي، وعلي بن الحسن بن رستم) عن مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ غَالِبٍ، عن مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، بِهِ، بِمِثْلِهِ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ.

تخريج الوجه الثاني: هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن زيد بن ثابت، موقوفاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي الوليد، عن مُحَمَّدِ بْنِ نُعَيْمٍ، عن يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ الْمُقَابِرِيِّ، عن عباد بن عباد، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، به.

وأخرجه الدارقطني في سننه (٣)، عن أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ مَنِيعٍ.

كليهما (محمد بن نعيم، وأبي القاسم بن منيع) عن يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ الْمُقَابِرِيِّ، عن عَبَّادِ بْنِ عَبَّادٍ، عن

هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عن ابن سيرين، به، بلفظه.

(١)المستدرک، کتاب المناسک، ح(١٧٥١)، (٥٤٠/٢).

(٢)کتاب الحج، باب المواقیت، ح(٢٧١٨)، (٣٤٦/٣).

(٣)کتاب الحج، باب المواقیت، ح(٢٧١٩)، (٣٤٦/٣).

دراسة إسناد الوجه الأول المرفوع عند الحاكم في المستدرک:

١- حسان بن محمّد بن أحمد بن هارون بن حسان، أبو الوليد، القرشي.

سمع: ابن خزيمة، وأبا بكر الإسماعيلي. وعنه: الحاكم، وابن منده.

قال الحاكم: "إمام أهل الحديث بخراسان في عصره". وقال الخليلي: "ثقة إمام، صنف على كتاب

مسلم، أثنى عليه الحاكم، وكان إسناده متقاربًا، لكنه في نفسه ثقة عالم".

توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٢- شكّر، محمّد بن المنذر بن سعيد السلمي، أبو عبد الرحمن.

سمع: أحمد بن منصور الرمادي، وأحمد بن عيسى المصري. وعنه: أبو الوليد حسان بن محمّد، وأبو

حامد بن الشريقي.

قال الدارقطني: "من حفاظ الحديث". وقال الحاكم: "أحد الرحالة المجودين في طلب الحديث". وقال

الخليلي، والذهبي: حافظ ثقة.

مات سنة ثلاث وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، حافظ.

٣- محمّد بن سعيد بن غالب البغدادي، أبو يحيى العطار الضير.

روى عن: محمد بن كثير الكوفي، ووهب بن جرير. وعنه: ابن ماجه، وابن أبي حاتم، ويحيى بن صاعد.

قال ابن أبي حاتم: "صدوق ثقة". وقال مسلمة، والخطيب، والذهبي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن قانع: "ضعيف". وقال ابن حجر، والذهبي مرة: صدوق.

مات سنة إحدى وستين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، ولم أجد لإنزاله عنها حجة،

وأما تضعيف ابن قانع فمعارض بأقوال الآخرين.

٤- محمد بن كثير القرشي الكوفي، أبو إسحاق.

روى عن: الحارث بن حصيرة، والليث بن أبي سليم. وعنه: ابن المديني، وابن معين.

قال أحمد: "خرقنا حديثه". وقال: "حدث عن ليث أحاديث كلها مقلوبة". وقال البخاري: "منكر

الحديث". وقال ابن معين: "شيعي ولم يكن به بأس". وقال ابن الجنيدي: "قلت ليحيى: إنه روى أحاديث

(١) تاريخ الإسلام، ت(٣٣٢)، (٨٧٤/٧). والروض الباسم، ت(٢٦٩)، (٣٩٣/١).

(٢) تاريخ دمشق، ت(٧٠٢٨)، (٣١/٥٦). والإرشاد، ت(٧٩٥)، (٨٧٦/٣). والسير، ت(١٢٣)، (٢٢١/١٤).

وتذكرة الحفاظ، ت(٧٤٩)، (٧٤٨/٢).

(٣) الجرح والتعديل، ت(١٤٥١)، (٢٦٦/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٢٤٥)، (٢٧٤/٢٥). وتهذيب التهذيب،

ت(٢٨٣)، (١٨٩/٩). وتاريخ الإسلام، ت(٤١٨)، (٤٠٤/٦). والتقريب، ت(٥٩١٢)، ص(٤٨٠).

منكرات، قال: ما هي؟، فذكرت له أحاديث، فقال: من روى هذا عنه؟، قلت: رجل من أصحابنا، فقال: إن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فأنا رأيت حديثه مستقيماً". وقال ابن المديني: "كتبنا عنه عجائب وخططت على حديثه". وقال ابن عدي: "الضعف على حديثه بين". وقال أبو حاتم، والعجلي: "ضعيف الحديث". وقال الساجي: "متروك الحديث". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم". وقال العقيلي: "في حديثه وهم". وقال الذهبي: شيخ لين، قواه ابن معين. وقال ابن حجر: "ضعيف"^(١). والخلاصة أنه ضعيف جدا؛ لأن من وصفه بهذا أقعد في هذا العلم وأعدل حكما من الآخرين الذين حكموا عليه بالضعف فقط، ولعل من حكم عليه بالضعف فقط لم يطلع على منكراته وأباطيله، كما يظهر من النقل عن ابن معين، والله أعلم.

٥ - إسماعيل بن مسلم، أبو إسحاق البصري.

رَوَى عَنْ: ابن شهاب الزهري، وابن سيرين. وعنه: محمد بن كثير الكوفي، ويزيد بن هارون. سئل القطان عنه، قيل له: كيف كان في أول أمره؟، قال: لم يزل مُخَلَّطًا، يُحَدِّثُنَا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب. وقال الثوري: "كان يخطئ في الحديث". وقال الفلاس: "كان ضعيفا في الحديث يهم فيه، وكان صدوقا يكثر الغلط، يحدث عنه من لا ينظر في الرجال". وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث". وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث مختلط، ليس بمتروك، يكتب حديثه. وقال ابن حبان، وأبو علي الحافظ، ويعقوب بن سفيان، وابن حجر: "ضعيف". وقال ابن حبان في موضع آخر: "يروى المناكير عن المشاهير ويقلب الأسانيد". وقال يعقوب بن سفيان في موضع آخر: "تعرف حديثه وتُنكر". وقال البزار: "ليس بالقوي". وقال ابن عدي: "أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنه ممن يكتب حديثه". وقال أبو إسحاق الحربي: "في حديثه شيء". وقال ابن خلفون: "أجمعوا على أنه ضعيف، وعند بعضهم متروك الحديث". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم". وقال أحمد: "منكر الحديث". وقال ابن معين: "ليس بشيء". وقال ابن المديني: "لا يكتب حديثه". وقال: "أجمع أصحابنا على ترك حديثه". وقال السعدي: "واهي الحديث جدا". وقال النسائي: "متروك الحديث". وقال في موضع آخر: "ليس بثقة". وقال ابن خزيمة لما خرج حديثه في صحيحه شاهدا: "أنا أبرأ من عهده". وقال الحاكم لما خرج له في المستدرک: "الشيخان تركا حديثه". وقال الجوزجاني: "واهي الحديث جدا". وقال ابن حجر مرة:

(١) التاريخ الكبير، ت (٦٨٣)، (٢١٧/١). والسير، (٣٨٣/١٠). وتهذيب التهذيب، ت (٦٨٥)، (٤١٨/٩).
ولسان الميزان، ت (٧٣٣٢)، (٤٥٨/٧). والتقريب، ت (٦٢٥٣)، ص (٥٠٤).

"متروك"، ومرة: "واه"، ومرة: "ضعيف جدا"^(١). والخلاصة أنه ضعيف الحديث، يُكتب حديثه على رأي الأكثرين، وأما ذكر سبط ابن العجمي له في المختلطين^(٢) ففيه نظر، والله أعلم.

٦- محمد بن سيرين، الأنصاري. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة -رضي الله عنهم - مرسلة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٧- زيد بن ثابت رضي الله عنه. أحد كتاب الوحي من الصحابة الكرام رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

دراسة إسناد الوجه الثاني الموقوف عند الحاكم في المستدرک:

١- أبو الوليد، القرشي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٢- محمد بن نعيم بن عبد الله، أبو بكر، النيسابوري، المدني.

سمع: إسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد. وعنه: البخاري، ومكي بن عبدان.

خرج له الحاكم في مستدرکه، وصحح سند حديثه.

ثُوِّفِي سنة تسعين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٣- يحيى بن أيوب المقابري. ثقة على قول الأكثرين. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- عبادة بن عباد، المَهَلِّي. ثقة، ربما وهم. تقدم عند الحديث الثالث.

٥- هشام بن حسان، أبو عبد الله، الأزدي.

روى عن: عكرمة، وابن سيرين، والحسن، وجماعة. وعنه: السفينان، والحمادان، وعبد الرزاق، وخلق.

قال سعيد بن أبي عروبة: "ما رأيت، أو ما كان أحدًا أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام". وقال

ابن سعد: "كان ثقة - إن شاء الله تعالى - كثير الحديث". وقال ابن معين: "لا بأس به". وفي رواية: "ثقة".

وقال ابن المديني: "ثبت". وقال العجلي، وعثمان بن أبي شيبة، والذهبي: "ثقة"، زاد العجلي: "حسن

الحديث". وقال أحمد: "صالح". وفي رواية: "لا بأس به، وما تكاد تُنكر عليه شيئًا إلا وجدت غيره قد رواه:

إما أيوب، وإما عوف". وقال أبو حاتم: "كان صدوقًا كان يثبت في رفع الأخبار عن محمد بن سيرين".

وقال مرة: "يُكتب حديثه". وقال ابن عدي: "حديثه عمّن يرويه مستقيم، ولم أر في أحاديثه مُنكرًا إذا

حدث عنه ثقة، وهو صدوق، لا بأس به". وقال أبو داود: "إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء؛ لأنه

(١) الجرح والتعديل، ت(٦٦٩)، (١٩٨/٢)، وتهذيب الكمال، ت(٤٨٣)، (١٩٨/٣). وإكمال مغطاي،

ت(٥٢٥)، (٢٠٤/٢). وتحفة اللبيب، ت(١٢٩)، (٢٩٩/١).

(٢) نهاية الاغتباط، ت(١٢)، ص(٦١).

(٣) المستدرک، (٥٠٥/٢)، طبعة العلمية. والأنساب، (٢٣٦/٥). وتاريخ الإسلام، ت(٥١٢)، (٨٢٦/٦).

كَانَ يُرْسَلُ، وَكَانُوا يَرُونَ أَنَّهُ أَخَذَ كِتَابَ حَوْشَبٍ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ، مِّنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي ابْنِ سَيْرِينَ، وَفِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ مَّقَالٌ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ: كَانَ يُرْسَلُ عَنْهُمَا".

مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً^(١). وَالْخِلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ، مِّنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي ابْنِ سَيْرِينَ، وَفِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ مَّقَالٌ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ: "كَانَ يُرْسَلُ عَنْهُمَا". وَلَعَلَّ مَنْ أَنْزَلَهُ عَنِ الثِّقَةِ كَانَ بِسَبَبِ مَا تُكَلِّمُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦- ابن سيرين. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة -رضي الله عنهم - مرسلة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٧- زيد بن ثابت رضي الله عنه. أحد كتاب الوحي من الصحابة الكرام رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على ابن سيرين، وقد اختلف عنه من وجهين:

فرواه إسماعيل بن مسلم، عن ابن سيرين، عن زيد بن ثابت، مرفوعاً.

ورواه هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن زيد بن ثابت، موقوفاً.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني الموقوف، وهذا ما حكم به الدارقطني والحاكم وغيره^(٢) فهشام بن

حسان ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين. وأما إسماعيل بن مسلم فضعيف الحديث، يكتب حديثه.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح الموقوف بإسناد الحاكم:

الحديث من الوجه الراجح حسن بإسناد الحاكم؛ لحال محمد بن نعيم النيسابوري، لكن تابعه أبو

القاسم البغوي ابن بنت أحمد بن منيع.

دراسة إسناد متابعة أبي القاسم البغوي عند الدارقطني في سننه:

١- أبو القاسم البغوي، ابن بنت أحمد بن منيع. ثقة ثبت تكلم فيه بلا حجة^(٣).

٢- يَحْيَى بن أيوب المقابري. ثقة على قول الأكثرين. تقدم عند الحديث الخامس.

(١) الجرح والتعديل، ت (٢٢٩)، (٥٤/٩). وتهذيب الكمال، ت (٦٥٧٢)، (١٨١/٣٠). وسؤالات الآجري،

س (٢٨٤)، ص (٤٠٥). وإكمال مغلطاي، ت (٤٩٤٢)، (١٣٨/١٢). والكمال، ت (٢٠٣٠/١٣)، (٤١٥/٨).

وميزان الاعتدال، ت (٩٢٢٠)، (٢٩٥/٤). والتقريب، ت (٧٢٨٩)، ص (٥٧٢). وهدي الساري، ص (٤٤٨).

وطبقات المدلسين، ت (١١٠)، ص (٤٧). وتحفة اللبيب، ت (٤٩٧)، (١٢٧/٢).

(٢) المستدرک، (٥٤٠/٢). والسنن الكبرى للبيهقي، (٥٧٣/٤). وتنقيح التحقيق للذهبي، (١٥/٢). والبدر المنير،

(٦٠/٦). والتلخيص الحبير، (٤٣٠/٢).

(٣) تاريخ بغداد، ت (٢٢٩)، (٣٢٥/١١). وتاريخ الإسلام، ت (٣٠٩)، (٣٢٣/٧). وإرشاد القاصي، ت (٦٠٤)،

ص (٣٩٠).

٣- عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ، الْمُهَلَّبِيُّ. ثقة، ربما وهم. تقدم عند الحديث الثالث.

٤- هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْأَزْدِيُّ. ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: "كان يرسل عنهما". تقدم قبل قليل.

٥- ابن سيرين. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة -رضي الله عنهم- مرسلة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٦- زيد بن ثابت رضي الله عنه. أحد كتاب الوحي من الصحابة الكرام رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين. وعليه فيرتقي حديث الحاكم إلى الصحيح لغيره، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يُيَسِّرُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَضُرُّهُ أَنْ يَحْجَّ أَوْ لَا أَوْ يَعْتَمِرَ، فَلَا يَجِبُ تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا، وَبَأَيِّهِمَا بَدَأَ الْإِنْسَانُ أَجْزَاءَهُ، خَاصَّةً وَأَنَّهُ يُمْكِنُ فَعْلُهُمَا تَتَابَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بِالْتَمَتُّعِ أَوْ الْقِرَانِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ الْبَعْضُ عَلَى أَنَّ حَكْمَهُمَا وَاحِدٌ بِسَبَبِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلَكِنْ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ غَيْرُ قَوِيٍّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، حَيْثُ قَدْ وَرَدَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَخْتَلِفَاتِ فِي الْحُكْمِ كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١)، وَالرَّفَثُ يُفْسِدُ الْحَجَّ، وَالْجِدَالُ لَا يُفْسِدُهُ، فَفَرَّقَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى اخْتِلَافِ أَحْكَامِهَا فِي أَنْفُسِهَا، وَأَنَّ أَدْلَةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَوَارَدَتْ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ الْعِمْرَةِ اسْتِدْلَالًا بِأَدْلَةٍ أُخْرَى مَعْرُوفَةٍ فِي مِظَانِهَا. وَلَعَلَّ وَصْفَهُمَا بِالصَّلَاةِ بِسَبَبِ اشْتِمَالِهَا عَلَى الدَّعَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

(١) سورة البقرة، آية (١٩٧).

(٢) أحكام القرآن، للطحاوي، (٢/٢١٨). والسنن الكبرى للبيهقي، (٤/٥٧٠). والحاوي الكبير، (٤/٢٤ و ٣٣ و ٤٤). والمغني، (٥/١٣ و ٨٢).

الحديث السادس والأربعون.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟، فَقَالَ: شَرِبْتُ مِنْ زَمْزَمَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَشَرِبْتَ مِنْهَا كَمَا يَنْبَغِي؟، قَالَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا أَبَا عَبَّاسٍ؟، قَالَ: إِذَا شَرِبْتَ مِنْهَا فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، وَتَنَفَّسْ ثَلَاثًا، وَتَضَلَّعْ^(١) مِنْهَا، وَإِذَا فَرَعْتَ فَاحْمَدِ اللَّهَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: آيَةٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ زَمْزَمَ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ إِنْ كَانَ عُثْمَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ"^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين عثمان بن الأسود، وعبد الله بن العباس.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن يعقوب الثقفي، عن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الصَّبَّاحِ، عن إسماعيل بن زكريَّا، عن عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عن ابن عباس، مرفوعا. وأخرجه البيهقي في الكبرى^(٣)، عن الحاكم بسنده، وزاد ابن أبي مليكة بين عثمان بن الأسود وابن عباس. وأخرجه الدارقطني في سننه^(٤)، عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، عن محمد بن بكار بن الرِّيَّانِ. وعن محمد بن مخلد، عن أحمد بن منصور الرمادي، عن محمد بن الصَّبَّاحِ. كليهما: (محمد بن بكار، ومحمد بن الصباح)، عن إسماعيل بن زكريَّا، عن عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس، مرفوعا، بلفظه.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرك:

١- أحمد بن يعقوب، الثقفي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو جعفر، البغدادي.

روى عن: سعدويه، وأحمد بن حنبل. وعنه: الطبراني، وعبد الباقي بن قانع.

(١) قال الخطابي: "تَضَلَّعَ، يريد الاستيفاء في الشرب، حتى روي فتمدد جنبه وضلوعه". معالم السنن، (٣٠٦/٤).

(٢) المستدرك، كتاب المناسك، ح(١٧٥٩)، (٥٤٣/٢).

(٣) كتاب الحج، باب سقاية الحاج والشرب منها ومن ماء زمزم، ح(٩٦٥٧)، (٢٤٠/٥).

(٤) كتاب الحج، باب ما جاء في شرب ماء زمزم، ح(٢٧٣٦)، (٣٥٣/٣).

قال ابن خراش، والحسين بن محمد بن حاتم، وأحمد بن عبد الله الفرائضي، والخطيب: "ثقة". وقال الذهبي، وابن العماد: "كان من الثقات".

تُوِّفِّي سنة ستِّ وتسعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة

٣- مُحَمَّد بن الصباح، الدُّولابي، أَبُو جعفر البغدادي.

رَوَى عَنْ: إِسْمَاعِيل بن زكريا، ويزيد بن هارون. وَعَنْه: البخاري، ومسلم، وأحمد بن يحيى الحلواني.

قال أحمد، والعجلي، ويعقوب بن شيبه، والذهبي، وابن حجر: "ثقة. زاد يعقوب: "كان عالما بهشيم".

وقال ابن معين: "ثقة مأمون". وَقَالَ أَبُو حاتم: "ثقة ممن يحتج بحديثه، حدث عَنْهُ أَحْمَد بن حنبل ويحيى بن

مَعِين، وكان أَحْمَد يعظمه". وَقَالَ تَمَام: "الثقة المأمون". وقال ابن عدي: "شيخ سُنِّي من الصالحين". وقال

مسلمة: "ثقة مشهور". وقال الذهبي مرة: "ثقة حجة". وقال ابن حجر مرة: "متفق على توثيقه".

مات سنة سبع وعشرين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة مأمون، عالم بهشيم بن بشير.

٤- إِسْمَاعِيل بن زَكْرِيَّا بن مرة، الخُلُقَانِي. ليس به بأس. تقدم عند الحديث السابع والعشرين.

٥- عُثْمَان بن الأسود بن موسى بن باذان، المَكِّي.

رَوَى عَنْ: طاوس بن كيسان، وسعيد بن جبير. وَعَنْه: إِسْمَاعِيل بن زكريا، والثوري، والقطان.

قَالَ يَحْيَى القَطَان: "كَانَ ثَقَّةً ثَبَاتًا". وَقَدَّمَهُ عَلَى عُمَرَ بنِ ذَرِّ، وَسَيْفِ بنِ سُلَيْمَانَ. وَقَالَ أَحْمَد، وابن

معين، وابن سعد، والعجلي، وابن حجر: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث. وزاد ابن حجر: ثبت. وَقَالَ أَبُو

حاتم: "ثقة لا بأس به". وذكره ابن حبان، وابن خلفون وابن شاهين في الثقات، وقال ابن خلفون: "وثقه

ابن نمير، وغيره". وقال ابن حبان في المشاهير: "من متقني أهل مكة... وكان متيقظًا". وصحح له الحاكم.

مات سنة خمسين ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة، متقن.

٦- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ﷺ. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

النظر في الإعلال:

(١) تاريخ بغداد، ت (٢٩٥٣)، (٤٥٧/٦). وتاريخ الإسلام، ت (٨٤)، (٩٠٥/٦). والعبير، (٤٣٢/١). وإرشاد

القاصي والداني، ت (٢٤٣)، ص (١٩٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت (١٥٦٩)، (٢٨٩/٧). وتهذيب الكمال، ت (٥٢٩٨)، (٣٨٨/٢٥). وتهذيب التهذيب،

ت (٣٦١)، (٢٢٩/٩). وتحفة اللبيب، ت (١٤٤)، (٤٤/٢). والكاشف، ت (٤٩١١)، (١٨٢/٢). والميزان،

ت (٧٦٩٥)، (٥٨٤/٣).

(٣) التاريخ الكبير، ت (٢١٩٩)، (٢١٣/٦). والمشاهير، ت (١١٨٤)، ص (١٧٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٧٩٤)،

(٣٤١/١٩). وإكمال مغلطاي، ت (٣٥٨٤)، (١٣٨/٩). والتقريب، ت (٤٤٥١)، ص (٣٨٢).

الظاهر أن العلة التي أشار إليها الحاكم موجودة في هذا السند؛ حيث إن سماع عثمان بن الأسود من ابن عباس مستبعد، فقد مات عثمان سنة خمسين ومائة، ومات ابن عباس على آخر ما قيل سنة سبعين من الهجرة، وعثمان بن الأسود مذكور في طبقة أتباع التابعين، ولذا يقول الذهبي مستدرجاً على الحاكم: "لا والله ما لحقه، توفي عام خمسين ومائة، وأكبر مشيخته سعيد بن جبير". بالإضافة إلى أن جميع الطرق فيها راو بين عثمان وابن عباس، والبيهقي رواه عن الحاكم بإثبات راو بين عثمان وابن عباس، فالله أعلم^(١).

الحكم على الحديث بإسناد الحاكم:

الحديث بهذا الإسناد الذي جاء به الحاكم ضعيف؛ لانقطاعه. لكنه حسن إذا اعتمدنا على سند البيهقي الذي نقله عن الحاكم، لوجود واسطة فيه بين عثمان وابن عباس هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة، التيمي، المكي^(٢). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسله.

التعليق على الحديث:

يرشد الحديث إلى بعض آداب الشرب من ماء زمزم، وأن الإنسان ينبغي عليه أن يتضع منها، فالشرب منها بركة، وسقيا الناس منها عملٌ صالح، كما عند البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء إلى السقاية فاستسقى، فقال العباس: يا فضل، اذهب إلى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرابٍ من عندها، فقال: اسقني، قال: يا رسول الله، إنهم يجعلون أيديهم فيه، قال: اسقني، فشرِب منه، ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها، فقال: اعملوا فإنكم على عملٍ صالح، ثم قال: لولا أن تغلبوا لنزلت، حتى أضع الحبل على هذه، يعني: عاتقه، وأشار إلى عاتقه^(٣). وفي حديث أبي ذر عند مسلم: "إنها مباركة، إنها طعام طعم"^(٤). قال النووي: "إنها طعام طعم، هو بضم الطاء وإسكان العين، أي: تشبع شاربها كما يشبعه الطعام"^(٥).

(١) ثقات ابن حبان، (١٨٩/٧). ومختصر استدرارك الذهبي، (١١١)، (٣٥١/١).

(٢) الطبقات الكبير، ت (٢٣٧٣)، (٣٣/٨). وثقات العجلي، ت (٩٧٧)، (٦٢/٢). والجرح والتعديل، ت (٤٦١)، (٩٩/٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٤٠٥)، (٢٥٦/١٥). والمشاهير، ت (٥٩٧)، ص (١٠٧). وتاريخ الإسلام، ت (١٤٩)، (٢٦٢/٣). وتذكرة الحفاظ، ت (٩٤)، (٩٩/١). والتقريب، ت (٣٤٥٤)، ص (٣١٢). وإكمال مغطاي، ت (٣٠٥٠)، (٤٦/٨). وتحفة التحصيل، ص (١٨١). وجامع التحصيل، ت (٣٨٠)، ص (٢١٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب سقاية الحاج، ح (١٦٣٥)، (١٥٦/٢).

(٤) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي ذر رضي الله عنه، ح (٢٤٧٣/١٣٢)، (١٩١٩/٤).

(٥) شرح النووي على مسلم، (٣٠/١٦).

الفصل الثالث عشر.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الدعاء، وفيه ثمانية أحاديث.

الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ.

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِنْ كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ، وَمَ يُخْرِجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وأبيه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ، عن وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، وَسَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ. وعن أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عن أَبِيهِ، عن غندر. ثلاثتهم: (وهب بن جرير، وسعيد بن عامر، ومحمد بن جعفر) عن شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عن أَبِي عُبَيْدَةَ بن عبد الله بن مسعود، عَنْ أَبِيهِ.

وأخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن عَقَّانَ، عن شُعْبَةَ. وأخرجه أيضا^(٣) عن عبد الله بن الوليد، عن سفيان. وأخرجه أيضا^(٤) عن أبي قطن، عن المسعودي.

ثلاثتهم: (شعبة، وسفيان، والمسعودي) عن أبي إسحاق، به، بمثله وزيادات في بعض الطرق.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، أبو إسحاق البصري. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.

٣- وهب بن جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي، أبو العباس البصري.

(١) المستدرک، کتاب الدعاء، ح (١٨٧٣)، (٢٦/٣).

(٢) حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ح (٣٨٩١)، (٧/٧).

(٣) حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ح (٤٣٥١)، (٣٦٦/٧).

(٤) حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ح (٤٣٥٦)، (٣٦٩/٧).

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ رَاهُوِيَةَ.

قال سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْقَزَّازِ الرَّازِي: "قلت لأحمد بن حَنْبَلٍ: أريد البصرة، عمن أكتب؟"، قال: عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، وَأَبِي عَامِرِ الْعَقْدِيِّ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ سَعْدٍ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: ثِقَةٌ. وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثِقَةٌ، كَانَ عَفَانَ يَتَكَلَّمُ فِيهِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "كَانَ يَخْطِئُ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صَدُوقٌ. قِيلَ لَهُ: وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، وَرُوحُ بْنُ عَبَادَةَ، وَعَثْمَانُ بْنُ عُمرَ؟"، قال: وَهْبٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُمَا، وَهَبُ صَالِحُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْآجُرِيُّ: "سمعت أبا داود يحدث عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، سَمِعَ يَخْبِي بِنِ أَبِي يُوْبٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي وَهْبِ الْجِيْشَانِيِّ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ رَوَى هَذَا عَنِ ابْنِ هَلِيعَةَ، طَلَبْتُهَا بِمِصْرَ فَمَا وَجَدْتُ مِنْهَا حَدِيثًا وَاحِدًا عِنْدَ يَخْبِي بْنِ أَيُوبٍ، وَمَا فَقدْتُ مِنْهَا حَدِيثًا وَاحِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ هَلِيعَةَ، أَرَاهَا صَحِيْفَةً اشْتَبَهَتْ عَلَيَّ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ".

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ليس به بأس". وقال الذهبي مرة: "ثقة محتج به، وقد ضعف في شعبة". وذكره في الميزان وكتب أول اسمه: (صح). وقال ابن حجر: "أحد الثقات، ذكره ابن عدي في الكامل، وأورد قول عفان فيه: إنه لم يسمع من شعبة، وقال أحمد عن ابن مهدي: ما كنا نراه عند شعبة، قال أحمد: وكان وهب صاحب سنة، قلت: احتج به الأئمة وأوردوا له من حديثه عن شعبة ما توبع عليه".

مات سنة ست ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، مقدم على غيره، ولعل من أنزله عن الثقة كان بسبب كلام عفان وغيره فيه لروايته عن شعبة، والحاصل أن البخاري أثبت في تاريخه سماعه من شعبة، وحديثه عن شعبة بالتحديث في الصحيحين وغيرهما، ومُثِبُّ السَّمَاعِ مُقَدِّمٌ عَلَيَّ نَافِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤- شعبة بن الحججاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- أَبُو إِسْحَاقَ، السَّبَّيْعِيُّ. ثقة يدللس ويرسل وقد اختلط بأخرة. تقدم عند الحديث الثاني والأربعين.

٦- أَبُو عُبَيْدَةَ، عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، الْهَنْدَلِيُّ.

رَوَى عَنْ: الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَعَنْهُ: مُجَاهِدٌ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ.

(١) التاريخ الكبير، للبخاري، ت(٢٥٧٨)، (١٦٩/٨). وصحيح البخاري، ح(٢٦٥٣)، (١٧١/٣) و ح(٤٣٨٧)، (١٧٣/٥). وصحيح مسلم، (١٠٥٩/٢). والإحسان، ح(١٤٠)، (٣٥٢/١). وتهذيب الكمال، ت(٦٧٥٣)، (١٢١/٣١). وتهذيب التهذيب، (١٦١/١١). وتحفة اللبيب، ت(٥٤٢)، (١٤٠/٢). والكاشف، ت(٦١٠٥)، (٣٥٦/٢). ومن تكلم فيه وهو موثق، ت(٣٦٩)، ص(٥٣٤). وميزان الاعتدال، ت(٩٤٢٤)، (٣٥٠/٤). ولسان الميزان، ت(٣٠٠١)، (٤٤٥/٩).

قال البخاري: "كثير الغلط". وقال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث". وقال ابن معين، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات. وخرج الحاكم حديثه عن أبيه وصححه، وكذا خرجه ابن حبان في صحيحه، وحسن له الترمذي أحاديث رواها عن أبيه، وخرج حديثه عن أبيه أيضا الدارقطني في سننه، وقال: "حديث حسن ورواته ثقات". وقال: "أَبُو عُبَيْدَةَ أَعْلَمُ بِحَدِيثِ أَبِيهِ وَمَدَّهَبِهِ وَفُتْيَاهُ مِنْ خَشْفِ بْنِ مَالِكٍ وَنُظْرَائِهِ". وذكر كلاما طويلا يقتضي ترجيح حديثه عن أبيه على حديث غيره عن أبيه. وسئل الدارقطني قيل له: "سَمِعَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ صَحِيحٌ؟"، قَالَ: يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ كَانَ صَغِيرًا بَيْنَ يَدَيْهِ". وقال عمرو بن مرة: "سألت أبا عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئا؟، قال: لا". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يَوْمَ مَاتَ أَبُوهُ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ". وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: "لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ، وَمَنْ يَسْمَعُ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا". وقال ابن حبان وابن شاهين: "لم يسمع من أبيه". وقال ابن أبي حاتم في المراسيل: "قلت لأبي: هل سمع أبو عبيدة من أبيه؟، قال: يقال: إنه لم يسمع. قلت: فإن عبد الواحد بن زياد يروي عن أبي مالك الأشجعي، عن عبد الله بن أبي هند، عن أبي عبيدة قال: خرجت مع أبي لصلاة الصبح، فقال أبي: ما أدري ما هذا، وما أدري عبد الله بن أبي هند من هو؟". وقال العجلي: "لم يسمع من أبيه"^(١). والخلاصة أنه ثقة، لا يصح سماعه من أبيه على الراجح، ولا من أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ومن صحح حديثه عن أبيه، فلعله قصد ثبوت الحديث، لا اتصال السند، ويشير إلى هذا قول ابن المديني: "وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه". وقول يعقوب بن شيبة: "إنما استجاز أصحابنا أن يُدخِلُوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر"^(٢). أو أن قبول هذه الأحاديث وتصحيحها جاء بمجموع الطرق، لذا يُحسن الترمذي رواية أبي عبيدة عن أبيه مع نصه على انقطاعها، والله أعلم.

(١) طبقات ابن سعد، ت (٣٠١٢)، (٣٢٩/٨). وسنن الترمذي، (١/٦٩ و ٢٢١ و ٣٩٣) و (٣٦٣/٢). والجرح والتعديل، ت (١٣٣٥)، (٤٠٣/٩). وسنن الدارقطني، (٤/٢٢٥). وعلمه، (٥/٣٠٨). وتهذيب الكمال، ت (٣٠٥١)، (٦١/١٤). وتهذيب التهذيب، ت (١٢١)، (٥/٧٥). والتقريب، ت (٨٢٣١)، ص (٦٥٦). وطبقات المدلسين، ت (١١٦)، ص (٤٨). وإكمال مغلطاي، ت (٢٦٦٣)، (٧/١٤٢). وتحفة التحصيل، ص (١٦٥).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (١/٥٤٤). وفتح الباري، لابن رجب أيضا، (٧/٣٤٢).

وأما ذكر ابن حجر له في الطبقة الثالثة من المدلسين، وقوله: "ثقة مشهور، حديثه عن أبيه في السنن، وعن غير أبيه في الصحيح، واختلف في سماعه من أبيه، والأكثر على أنه لم يسمع منه، وثبت له لقاءه وسماع كلامه، فروايته عنه داخلة في التدليس"^(١). اهـ.

فلا يُسلم له هذا؛ للخلاف في مسألة السماع، ولأنه حتى على القول بعدم السماع فالرواية مقبولة لثقة الواسطة كما ذكر ابنُ المدني، ويعقوب بن شيبه، ولأننا نسلم بهذه القاعدة التي ذكرها ابن حجر من ثبوت لقيه والده، وسماعه كلامه، ولكن هذا اللقي والكلام إذا قلنا بأنه في الحديث فهذا دليل لمن يرى سماعه من أبيه، ويجب على القائلين بعدم السماع أن يفرقوا بين ما صح سماعه، وما لم يصح، ولكن عباراتهم تنفي سماعه أي شيء من أبيه، وإذا قلنا بأنه كلام الحياة الطبيعي الكائن بين الأب وابنه فهذا لا دخل له في عملية التدليس أصلاً، ومن ثم فلا معنى لإدخال روايته في التدليس، والله أعلم.

٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

العلة التي أشار إليها الحاكم موجودة في الحديث؛ لأن الراجح عدم صحة سماع أبي عبيدة من أبيه، وعليه فالحديث ضعيف لانقطاعه، والله أعلم.

ولنا حديث عائشة في الصحيحين^(٢)، واللفظ للبخاري قالت: "مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةً بَعْدَ أَنْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾، [النصر: ١] إِلَّا يَقُولُ فِيهَا: سُبْحَانَكَ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي".

التعليق على الحديث:

في الحديث أن النبي ﷺ كان يعمل بما أمره الله به في كتابه العزيز، وأنه كان يقرأ القرآن ويعمل به، ولذا جاء في صحيحه مسلم^(٣) من حديث حذيفة عنه رضي الله عنه أنه كان إذا مرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ، وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ. يقول النووي: "فِيهِ اسْتِحْبَابُ هَذِهِ الْأُمُورِ لِكُلِّ قَارِيٍّ فِي الصَّلَاةِ وَعَبْرَتُهَا وَمَذْهَبُنَا اسْتِحْبَابُهُ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ"^(٤). ويرى بعض الفقهاء قصرَ هذا على صلاة النافلة وعدم استحبابه في الفريضة؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَرِيضَةٍ، مَعَ كَثْرَةِ مَنْ وَصَفَ قِرَاءَتَهُ فِيهَا^(٥).

(١) طبقات المدلسين، ت(١١٦)، ص(٤٨).

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سورة النصر، ح(٤٩٦٧)، (١٧٨/٦). وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، ح(٢١٩)، (٣٥١/١).

(٣) كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، ح(٧٧٢/٢٠٣)، (٥٣٦/١).

(٤) شرح النووي على مسلم، (٦٢/٦).

(٥) شرح النووي على مسلم، (٦٢/٦). والحاوي الكبير، (١٩٨/٢). والمغني، (٢٣٩/٢).

الحديث الثامن والأربعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ إِمْلاَةً، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونِ الرَّقِّيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْفَرِيَابِيِّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعَا ذِي النُّونِ إِذْ دَعَا وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ، إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، إِنَّهُ لَمْ يَدْعُ بِهَا مُسْلِمٌ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ بِهَا. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُجَرِّجْهُ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْفَرِيَابِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ كَذَلِكَ، وَهُوَ وَهُمْ مِنَ الرَّاوي:

حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَدْلُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَوْرِيَّةَ^(١) الرَّازِي، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْأَهْوَازِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْفَرِيَابِيِّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعَا ذِي النُّونِ إِذْ دَعَا وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ لَا يَدْعُو بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ"^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على محمد بن يوسف الفريابي، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: محمد بن علي بن ميمون، عن الفريابي، عن يونس بن أبي إسحاق، عن إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن جده، مرفوعا.

الوجه الثاني: عمر بن الخطاب الأهوازي، عن الفريابي، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: محمد بن علي بن ميمون، عن الفريابي، عن يونس بن أبي إسحاق، عن إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن جده، مرفوعا:

(١) ورد في سند الحديث: جوربة، والصواب: جورويه؛ فقد ورد هكذا في طبعة الميمان، بل إن محققي طبعة التأسيس أولدوه في فهرس الرواة باسم: جورويه. ينظر: المستدرک، کتاب الدعاء والتسبیح والتکبیر والتهلیل والذکر، ح(١٨٨٧)، (٣٢/٣). وفهرس الرواة، (٦٣٠/٩)، طبعة التأسيس. والمستدرک، کتاب الدعاء والتسبیح والتکبیر والتهلیل والذکر، ح(١٨٨٤)، (٤٩٢/٢)، الميمان.

(٢) المستدرک، کتاب الدعاء، ح(١٨٨٦ و١٨٨٧)، (٣٢/٣).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن محمد بن عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ، عن الْفَرِيَابِيِّ، به.

وتابع محمد بن علي بن ميمون محمد بن يحيى الذهلي، أخرجه الترمذي في سننه^(١)، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عن الفريابي، به، بمثله.

وتابعه حميد بن مخلد، أخرجه النسائي في الكبرى^(٢)، عن حُمَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن الفريابي، به، بمثله.

تخريج الوجه الثاني: عمر بن الخطاب الأهوازي، عن الفريابي، عن الثوري، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن جده، مرفوعا.

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُورُوبِهِ، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْأَهْوَازِيِّ، عن الفريابي، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَيْمُونٍ، الرَّقِّيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ.

روى عن: القعني، ومحمد بن يوسف الفريابي. وعنه: النسائي، وأبو حاتم، وأبو العباس الأصم.

قال النَّسَائِيُّ، وابن حجر: "ثقة". وقال النسائي في رواية: "صدوق، لا بأس به". وَقَالَ الْحَاكِمُ: "إمام

أهل الجزيرة في عصره ثقة، مأمون". وقال مسلمة: "كان ورعاً". وذكره ابن حبان في الثقات.

مات سنة ثمان وستين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة.

٣- مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ وَاقِدٍ. ثقة، مكث عن الثوري، ومقدم فيه على جماعة. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- يونس بن أَبِي إِسْحَاقَ، عمرو بن عبد الله، السَّبَّيْعِيُّ، الكوفيُّ.

رَوَى عَنْ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ومجاهد، والشعبي. وَعَنْهُ: ابنه عيسى، وابن المبارك، وسفيان الثوري.

قال ابن سعد: "ثقة إن شاء الله، وله أحاديث كثيرة". وَقَالَ ابن معين، والعجلي: "ثقة". وقال العجلي

مرة: "جائز الحديث". وقال ابن مهدي: "لم يكن به بأس". وَقَالَ النسائي: "ليس به بأس". وقال أبو

حاتم: "كان صدوقاً، إلا أنه لا يُتَّخَذُ بِحَدِيثِهِ". وقال يحيى القطان: "كانت فيه غفلة". وقال أحمد: "حديثه

(١) أبواب الدعوات، باب بدون ترجمة، ح(٣٥٠٥)، (٤٨٤/٥).

(٢) كتاب عمل اليوم والليلة، ذكر دعوة ذي النون عليه السلام، ح(١٠٤١٧)، (٢٤٣/٩).

(٣) مشيخة النسائي، ت(٨)، ص(٥٠). وثقات ابن حبان، (١٣٧/٩). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٨٦)،

(١٥٦/٢٦). وإكمال مغلطاي، ت(٤٢٢٢)، (٢٨٨/١٠). وتحفة اللبيب، ت(١٩٥)، (٥٦/٢).

مضطرب". وقال: "حديثه فيه زيادةٌ على حديث الناس". وسُئِلَ عنه أحمد فقال: "كذا، وكذا"^(١). وَقَالَ ابْنُ خَرَّاشٍ: "فِي حَدِيثِهِ لِينٌ". وذكره ابنُ حبان وابن شاهين في الثقات. وقال أبو أحمد الحاكم: "ربما وهم في روايته". وقال ابنُ عَدِي: "لَهُ أَحَادِيثُ حَسَانٌ". وقال الذهبي، والساجي: "صدوق". وقال الذهبي مرة: "صدوق يغرب". وقال ابن حجر: "صدوق، يهمل قليلاً"، وذكره في ثمانية المدلسين.

توفي سنة تسع وخمسين ومائة^(٢). والخلاصة على رأي الأكثرين أنه صدوق، يهمل قليلاً.

٥- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، الْقُرَشِيُّ، الرَّهْرِيُّ، الْمَدِينِيُّ.

روى عن: أبيه، عن جده سعد. وعنه: عيسى بن عبد الرحمن السلمي، ويونس بن أبي إسحاق.

قال النَّسَائِيُّ، والذهبي، وابنُ حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحاكم: "لم يسمع من أحد من الصحابة"^(٣). وخلاصة حاله أنه ثقة.

٦- مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَبُو الْقَاسِمِ، الرَّهْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه. وعنه: ابنه: إِبْرَاهِيمُ، وَإِسْمَاعِيلُ، وَالسَّيِّعِيُّ.

قال ابن سعد، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: ثقة، زاد ابن سعد: له أحاديث ليست بالكثيرة. وقال المزني: "أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم".

توفي سنة اثنتين وثمانين^(٤). وخلاصة حاله أنه ثقة، وحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل.

٧- سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. صحابي جليل مبشر بالجنة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

(١) قال الذهبي: "هي - بالاستقراء - كنايةٌ عن فيه لين".

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٠٢٤)، (٢٤٣/٩). والطبقات الكبير، ت(٣٤٣٧)، (٤٨٣/٨). وثقات ابن حبان، (٦٥٠/٧). ومعرفة الثقات، ت(٢٠٦٢)، (٣٧٧/٢). والكامل، ت(٢٠٨٥/٣٢)، (٥٢٥/٨). وتهذيب الكمال، ت(٧١٧٠)، (٤٨٨/٣٢). وتاريخ الإسلام، ت(٤٤١)، (٢٥٦/٤). والمغني، ت(٧٢٧١)، (٤٤٢/٢). والسير، ت(١٠)، (٢٦/٧). والميزان، ت(٩٩١٤)، (٤٨٢/٤). وتهذيب التهذيب، ت(٨٤٣)، (٤٣٣/١١). والتقريب، ت(٧٨٩٩)، ص(٦١٣). وطبقات المدلسين، ت(٦٦)، ص(٣٧). وديوان الضعفاء، ت(٤٨٣٦)، ص(٤٥٠).

(٣) التاريخ الكبير، ت(٩٩٩)، (٣١٩/١). والجرح والتعديل، ت(٤٠٦)، (١٢٩/٢). وثقات ابن حبان، (٤/٦). وتهذيب الكمال، ت(٢٢٨)، (١٧١/٢). والكاشف، ت(١٨٩)، (٢٢١/١). والتقريب، ت(٢٣٣)، ص(٩٣). وإكمال مغلطاي، ت(٢٧٦)، (٢٧٤/١).

(٤) الطبقات الكبير، ت(٣٠٤٢)، (٣٤١/٨). وثقات ابن حبان، (٣٥٤/٥). والجرح والتعديل، ت(١٤٢٧)، (٢٦١/٧). ومعرفة الثقات، ت(١٥٩٩)، (٢٣٩/٢). وتهذيب الكمال، ت(٥٢٣٨)، (٢٥٨/٢٥). وتاريخ الإسلام، ت(١٣٣)، (٩٩٤/٢). والسير، ت(١٢١)، (٣٤٨/٤). وتهذيب التهذيب، ت(٢٧٤)، (١٨٣/٩). والتقريب، ت(٥٩٠٤)، ص(٤٨٠).

دراسة إسناد متابعة محمد بن يحيى الذهلي لمحمد بن علي بن ميمون في سنن الترمذي:

- ١- محمد بن يحيى، الذهلي. والخلاصة أنه ثقة ثبت حافظ، أعلم الناس بحديث الزهري^(١).
- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ وَقْدٍ. ثقة، مكث عن الثوري، ومقدم فيه على جماعة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- يونس بن أبي إسحاق، عمرو بن عبد الله، السَّبْعِيُّ، الكوفيُّ. صدوق، يهم قليلاً. تقدم قبل قليل.
- ٤- إبراهيم بن مُحَمَّد بن سعد بن أبي وقاص، القرشي، الزُّهْرِيُّ، المدني. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ٥- مُحَمَّد بن سَعْد بن أَبِي وَقَّاصٍ، أَبُو الْقَاسِمِ، الزُّهْرِيُّ. ثقة، وحديثه عن النبي ﷺ مرسل. تقدم قبل قليل.
- ٦- سعد بن أبي وقاص ﷺ. صحابي جليل مبشر بالجنة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

دراسة إسناد متابعة حميد بن مخلد لمحمد بن علي بن ميمون عن النسائي في الكبرى:

- ١- حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الأزدي، أَبُو أَحْمَد بن زخويه النَّسَائِي. والخلاصة أنه ثقة ثبت^(٢).
- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ وَقْدٍ. ثقة، مكث عن الثوري، ومقدم فيه على جماعة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- يونس بن أبي إسحاق، عمرو بن عبد الله، السَّبْعِيُّ، الكوفيُّ. صدوق، يهم قليلاً. تقدم قبل قليل.
- ٤- إبراهيم بن مُحَمَّد بن سعد بن أبي وقاص، القرشي، الزُّهْرِيُّ، المدني. ثقة. تقدم قبل قليل.
- ٥- مُحَمَّد بن سَعْد بن أَبِي وَقَّاصٍ، أَبُو الْقَاسِمِ، الزُّهْرِيُّ. ثقة، وحديثه عن النبي ﷺ مرسل. تقدم قبل قليل.
- ٦- سعد بن أبي وقاص ﷺ. صحابي جليل مبشر بالجنة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَد بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، المعروف بأبي عمرو الصغير.
- سمع: أبا الحسن بن جوصا، وأبا عروبة الحراني، وأبا القاسم البَعَوِي. وعنه: الحاكم.
- قال الحاكم: "لقد كان كبيراً في العلوم والعدالة". ووثقه، وصحَّح حديثه^(٣). وقال الذهبي: "الحافظ، الإمام، الرَّحَّال". وذكره ابن قُطْلُوبغا في الثقات.
- توفي سنة ثنتين وخمسين وثلاثمائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة.

(١) ثقات ابن حبان، (١١٥/٩). وتهذيب التهذيب، ت(٨٤١)، (٥١١/٩). وتحفة اللبيب، ت(٢٥٤)، (٧٠/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٤٣٥١)، (٣٨٥/١٠).

(٢) تاريخ بغداد، ت(٤٢١٩)، (٢٤/٩). وتهذيب الكمال، ت(١٥٣٧)، (٣٩٢/٧). والسير، ت(٣)، (١٩/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٨٢)، (٤٨/٣). والكاشف، ت(١٢٥٦)، (٣٥٥/١). والتقريب، ت(١٥٥٨)، ص(١٨٢).

(٣) المستدرک، ح(٧٦٥)، (٤٥/٢) و ح(٣٩٩١)، (٥٣١/٤).

(٤) الإرشاد، ت(٧٥٢)، (٤٨٦/٣). وتاريخ دمشق، ت(٥٨٧٤)، (٧/٥١). وتاريخ الإسلام، ت(٦٥)، (٤٨/٨). والسير، ت(٣٥)، (٤٩/١٦). وثقات ابن قُطْلُوبغا، ت(٩٤١٩)، (١٦٥/٨).

٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُورُؤَيْهِ، أَبُو بَكْرٍ، الرَّازِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَعَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْأَهْوَازِيِّ. وَعَنْهُ: عَلِيُّ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ الْعَبَّاسِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُظْفَرِ. تُوفِّيَ بَعْدَ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةَ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ.

٣- عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، السَّجِسْتَانِيُّ، أَبُو حَفْصٍ.

رَوَى عَنْ: آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ يُوْسُفَ الْفَرِيَابِيِّ. وَعَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ. ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: "ثَقَّةٌ، وَلَمْ يَضَعْفُهُ أَحَدٌ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الْحَافِظُ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ". وَقَالَ مَرَّةً: "ثَقَّةٌ". مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثَقَّةٌ، حَافِظٌ.

٤- مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ وَاقِدٍ. ثَقَّةٌ، مَكْثَرٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَمَقْدَمٌ فِيهِ عَلَى جَمَاعَةٍ. تَقْدَمُ عِنْدَ الْحَدِيثِ الثَّانِي.

٥- الثَّوْرِيُّ. ثَقَّةٌ، حُجَّةٌ، كَانَ رِمَا دَلَسَ. تَقْدَمُ عِنْدَ الْحَدِيثِ الثَّانِي.

٦- يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، السَّبِيْعِيُّ. صَدُوقٌ، يَهْمُ قَلِيلاً. تَقْدَمُ أَنْفَا.

٧- أَبُو إِسْحَاقَ، السَّبِيْعِيُّ. ثَقَّةٌ، يَدْلَسُ وَيُرْسِلُ، اخْتَلَطَ بِأَحْرَةَ. تَقْدَمُ عِنْدَ الْحَدِيثِ الثَّانِي وَالْأَرْبَعِينَ.

٨- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ. ثَقَّةٌ. تَقْدَمُ أَنْفَا.

٩- مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ. ثَقَّةٌ، حَدِيثُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلٌ. تَقْدَمُ أَنْفَا.

١٠- سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه. صَحَابِيُّ جَلِيلٌ مَبْشَرٌ بِالْجَنَّةِ. تَقْدَمُ عِنْدَ الْحَدِيثِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ.

النظر في الخلاف:

هذا الحديث مداره على محمد بن يوسف الفريابي، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن يونس بن أبي إسحاق، عن إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه،

عن جدّه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عنه، عن سفيان الثوري، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن إبراهيم بن محمد بن

سعد، عن أبيه، عن جدّه، مرفوعاً.

والظاهر - والله أعلم - أن الراجح هو الوجه الأول، فقد رواه عن الفريابي:

١- محمد بن علي بن ميمون. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

(١) الأنساب، (١١٤/٢). وتاريخ بغداد، ت(٩٧٨)، (٤٥٢/٣). واللباب، (٣٠٧/١).

(٢) ثقات ابن حبان، (٤٤٧/٨). وتهذيب الكمال، (٤٢٢٦)، (٣٢٦/٢١). والكاشف، ت(٤٠٤٦)، (٦٠/٢).

وتاريخ الإسلام، ت(٣٣٦)، (٣٧٥/٦). وتحفة اللبيب، ت(١٢٠٧)، (٥٩٤/١). والتقريب، ت(٤٨٨٩)،

ص(٤١٢). ومجمع الزوائد، ح(٦٧٤٠)، (١٩٠/٤).

٢- محمد بن يحيى، الذهلي. ثقة ثبت حافظ، أعلم الناس بحديث الزهري.

٣- حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الأزدي، أبو أحمد بن زنجويه النسائي. ثقة ثبت.

أما الوجه الثاني فرواه:

١- عمر بن الخطاب الأهوازي، وهو وإن كان ثقة حافظاً، إلا أن الراوي عنه وهو محمد بن عبد الله بن جورويه مجهول الحال، ولذا حكم الحاكم على هذا الوجه بالوهم من الراوي، والظاهر أنه يقصد به محمد بن عبد الله بن جورويه. وعلى فرض صحة السند إليه فهو معارض بالوجه الآخر الذي رواه من هم أوثق وأحفظ من عمر، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح بإسناد الحاكم:

الحديث من وجهه الراجح حسن، فيه يونس بن أبي إسحاق، صدوق يهيم قليلاً، وعليه مدار الطرق.

التعليق على الحديث:

قال المباركفوري: "قَوْلُهُ: دَعْوَةُ ذِي النُّونِ، أَي: دُعَاءُ صَاحِبِ الحُوتِ، وَهُوَ يُؤْنَسُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إِذْ دَعَا، أَي: رَبَّهُ، وَهُوَ ظَرْفُ دَعْوَتِهِ، وَهُوَ فِي بَطْنِ الحُوتِ جُمْلَةً حَالِيَةً، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: دَعْوَةُ ذِي النُّونِ فَإِنَّهُ الضَّمِيرُ لِلشَّانِ، لَمْ يَدْعُ بِهَا، أَي: بِتِلْكَ الدَّعْوَةِ أَوْ بِهَذِهِ الكَلِمَاتِ فِي شَيْءٍ أَي: مِنَ الحَاجَاتِ، وَالتَّقْدِيرُ فَعَلَيْكَ أَنْ تَدْعُو بِهَذِهِ الدَّعْوَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَدْعُ بِهَا، إِخ" (١).

الحديث التاسع والأربعون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، حدثنا محمد بن شاذان الجوهري، حدثنا سعيد بن سليمان الواسطي، حدثنا فضيل بن مرزوق، حدثني أبو سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: قال عبد الله بن مسعود: قال رسول الله ﷺ: ما أصاب مسلماً قط هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك وابن أمتك، ناصيتي في يديك ماضٍ في حكمك، عدلٌ في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، وجلاء حزني، وذهب همي، إلا أذهب الله همه، وأبدله مكان حزنه فرجاً. قالوا: يا رسول الله، ألا نتعلم هذه الكلمات؟، قال: بلى، ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن. هذا حديث صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، فإنه مختلف في سماعه عن أبيه" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبيه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن بالويه، عن محمد بن شاذان الجوهري، عن سعيد بن سليمان الواسطي، عن فضيل بن مرزوق، عن أبي سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

وأخرجه أحمد في مسنده (٢)، عن يزيد بن هارون، عن فضيل بن مرزوق، به، بمثله.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

١- ابن بالويه، أبو بكر، محمد بن أحمد الجلاب. صدوق على أقل أحواله. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- محمد بن شاذان، أبو بكر البغدادي الجوهري.

روى عن: هؤذة بن خليفة، وزكريا بن عدي. وعنه: أبو بكر النجاد، وابن قانع، وجماعة.

قال الدارقطني، وأحمد بن كامل القاضي، وابن حجر: ثقة. زاد الدارقطني: صدوق. وزاد أحمد: مأمون.

مات سنة ست وثمانين ومائتين (٣). والخلاصة أنه ثقة.

(١) المستدرک، کتاب الدعاء، ح (١٩٠١)، (٤٠/٣).

(٢) حديث ابن مسعود ﷺ، ح (٤٣١٨)، (٣٤١/٧).

(٣) تاريخ بغداد، ت (٨٩٤)، (٣٢١/٣ و ٣٢٢). وتاريخ الإسلام، ت (٤٤٦)، (٨٠٦/٦). والتقريب، ت (٥٩٥٠)،

٣- سَعِيد بن سُلَيْمَانَ بن كِنَانَةَ، الضَّبِّي، أَبُو عُثْمَانَ، الواسطي، البَرَّاز، المعروف بسعدويه.

رَوَى عَنْ: عبد الله بن المبارك، وفضيل بن مرزوق. وَعَنْهُ: البُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَالِحُ جَزْرَةَ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ ابن سعد، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَابْنُ قَانِعٍ، وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَابْنُ حَجْرٍ: ثِقَةٌ. زَادَ ابْنُ سَعْدٍ: كَثِيرُ الْحَدِيثِ. وَزَادَ أَبُو حَاتِمٍ: مَأْمُونٌ، وَلَعَلَّهُ أَوْثَقُ مِنْ عَقَّانٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: "كَانَ صَاحِبَ تَصْحِيفٍ مَا شَتَّ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الْحَافِظُ، الثَّبْتُ".

تَوَفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ، مَأْمُونٌ، حَافِظٌ. وَأَمَّا كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِيهِ فَلَعَلَّهُ بِسَبَبِ إِجَابَتِهِ فِي الْمَحْنَةِ.

٤- فَضِيلُ بنِ مَرْزُوقٍ، الرَّقَاشِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، وَأَبِي سَلْمَةَ الْجُهَنِيِّ. وَعَنْهُ: سَعِيدُ بنِ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيِّ، وَسَفِيانُ الثَّوْرِيِّ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ عِينَةَ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالذَّهَبِيُّ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ شَدِيدُ

التَّشْيِيعِ". وَقَالَ مَرَّةً: "لَا بَأْسَ بِهِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "صَالِحُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "جَائِزُ الْحَدِيثِ صَدُوقٌ،

وَكَانَ فِيهِ تَشْيِيعٌ". وَقَالَ أَحْمَدُ: "لَا أَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:

"صَدُوقٌ، صَالِحُ الْحَدِيثِ، يَهْمُ كَثِيرًا، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ. قُلْتُ: يَحْتَجُّ بِهِ؟، قَالَ: لَا". وَقَالَ النَّسَائِيُّ:

"ضَعِيفٌ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "شَيْعِيٌّ غَيْرُ رَافِضِيٍّ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ يَهْمُ، وَرَمِيَ بِالتَّشْيِيعِ". وَقَالَ مَرَّةً:

"ضَعِيفٌ"^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ شَيْعِيٌّ صَدُوقٌ يَهْمُ.

٥- أَبُو سَلْمَةَ، الْجُهَيْتِيُّ.

يُرْوَى عَنْ: الْقَاسِمِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَعَنْهُ: الْفَضِيلُ بنِ مَرْزُوقٍ.

ص(٤٨٣).

(١) ثِقَاتُ ابْنِ حِبَانَ، (٢٦٧/٨). وَمَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ، ت(٥٩٦)، (٤٠٠/١). وَالطَّبَقَاتُ الْكَبِيرُ، ت(٤٣٤٥)،

(٣٤٢/٩). وَالْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، ت(١٠٧)، (٢٦/٤). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت(٢٢٩١)، (٤٨٣/١٠). وَالسَّيْرُ،

ت(١٥٧)، (٤٨١/١٠). وَالتَّقْرِيبُ، ت(٢٣٢٩)، ص(٢٣٧). وَإِكْمَالُ مَغَلْطَايَ، ت(١٩٨٢)، (٣٠٧/٥). وَفَتْحُ

الْبَارِي، (٤٠٥/١).

(٢) الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، ت(٤٢٣)، (٧٥/٧). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت(٤٧٦٩)، (٣٠٥/٢٣). وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ،

ت(٥٤٤)، (٢٩٨/٨). وَتَحْفَةُ اللَّيْبِ، ت(٢٢)، (٩/٢). وَتَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ت(٣٢٣)، (٤٧٨/٤). وَمِيزَانُ

الْإِعْتِدَالِ، ت(٦٧٧٢)، (٣٦٢/٣). وَالْكَاشِفُ، ت(٤٤٩٢)، (١٢٥/٢).

- ذكره ابن حبان في الثقات. وخرج له في صحيحه، والحاكم في مستدرکه وصحح حديثه. وقال الذهبي: "لا يُدرى من هو، ولا رواية له في الكتب الستة". وقال ابن حجر: "والحق أنه مجهول الحال، وابن حبان يذكر أمثاله في الثقات ويحتج به في الصحيح إذا كان ما رواه ليس بمنكر"^(١). والخلاصة أنه مجهول الحال.
- ٦- القاسم بن عبد الرحمن. ثقة ثبت، أرسل عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٧- عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. ثقة، دلس عن أبيه. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٨- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

العلة التي أشار إليها الحاكم موجودة في الحديث، لعدم تصريح عبد الرحمن بالسماع من أبيه، وهو يدل على فروايته لا تحمل على الاتصال إلا إذا صرح بالسماع كما سبق في ترجمته، والله أعلم.

وفي سند الحديث: فضيل بن مرزوق وهو شيعي صدوق يهم، وأبو سلمة الجهني وهو مجهول الحال، ومن ثم فهذه العلة تضعف الحديث، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

الحديث ضعيف، ولكن باب الدعاء من الأبواب الواسعة^(٢)، وللإنسان أن يدعو فيها بما شاء، بشرط ألا يدعو بإثم أو قطيعة رحم، ومن ثم فالله تعالى سيستجيب له إن شاء، ما دام قد التزم بما سبق، وبإطابة مطعمه^(٣)، وعند مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "لَا يَزَالُ يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمٍ، مَا لَمْ يَسْتَعْجَلْ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِسْتِعْجَالُ؟، قَالَ: يَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ وَقَدْ دَعَوْتُ، فَلَمْ أَرِ يَسْتَجِيبُ لِي، فَيَسْتَحْسِرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَدْعُ الدُّعَاءَ"^(٤).

(١) ثقات ابن حبان، (٦٥٩/٧). والمستدرک، (٤٠/٣). ومختصر استدرک الذهبي، (٤١٢/١). وميزان الاعتدال، ت (١٠٢٦٥)، (٥٣٣/٤). ولسان الميزان، ت (٨٨٨٦)، (٨٣/٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، ح (٨٣٥)، (١٦٧/١).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب قُبُولِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ وَتَرْبِيَّتِهَا، ح (١٠١٥/٦٥)، (٧٠٣/٢).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب بَيَانِ أَنَّهُ يُسْتَجَابُ لِلدَّاعِي مَا لَمْ يَعْجَلْ فَيَقُولُ: دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي، ح (٢٧٣٥/٩٢)، (٢٠٩٦/٤).

الْحَدِيثُ الْخَمْسُونَ.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي بِمَدَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَلَّابُ، وَأَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ الْقَطِيعِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبْرِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَكَلَّمَهُ فِي شَيْءٍ يُخْفِيهِ مِنْ عَائِشَةَ وَعَائِشَةُ تُصَلِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكَ بِالْكَوَامِلِ، أَوْ كَلِمَةً أُخْرَى، فَلَمَّا انْصَرَفَتْ عَائِشَةُ سَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهَا: قُولِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ مُحَمَّدٌ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم، وَأَسْأَلُكَ مَا قَضَيْتَ لِي مِنْ أَمْرٍ أَنْ تَجْعَلَ عَاقِبَتَهُ رُشْدًا.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُجْرَجْ لَهُ. وَقَدْ حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ الْخُرَّاسَانِيِّ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُكْرَمٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ^(١)، أَخْبَرَنَا أَبُو نَعَامَةَ الْعَدَوِيُّ عَمْرُو بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا جَبْرُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَوْه.

هَكَذَا قَالَ أَبُو نَعَامَةَ، وَشُعْبَةُ أَحْفَظُ مِنْهُ، وَإِذَا خَالَفَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ شُعْبَةَ ^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على جبر بن حبيب، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن جبر بن حبيب، عن أم كلثوم بنت أبي بكر، عن عائشة، مرفوعا.

الوجه الثاني: أبو نعامَةَ العدوي، عن جبر بن حبيب، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة،

مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: شعبة، عن جبر بن حبيب، عن أم كلثوم بنت أبي بكر، عن عائشة، مرفوعا:

(١) ورد في المستدرک: "عمرو"، والظاهر ما أثبتته، والله أعلم. ينظر: المستدرک، (١/١١٠)، طبعة العلمية.

وإتحاف المهرة، ح (٢٢٦٨٠)، (١٧/٤٩٣).

(٢) المستدرک، كتاب الدعاء، ح (١٩٣٨)، (٣/٥٧).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْقَاضِي، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحُسَيْنِ، عن
أَدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ، عن شعبة.

وعن أَبِي بَكْرٍ الْجَلَّابِ، وَأَبِي بَكْرٍ الْقَطِيعِيِّ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عن أبيه، عن مُحَمَّدِ بْنِ
جَعْفَرٍ، عن شُعْبَةَ، عن جبر، به.

وتابع شعبة حمادُ بن سلمة، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(١)، عن عفان، عن حماد بن سلمة، عن
جبر، به، بمثله.

تخريج الوجه الثاني: أبو نعامه العدوي، عن جبر بن حبيب، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن
عائشة، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ الْحُرَّاسَانِيِّ، عن الْحَسَنِ بْنِ مُكْرَمٍ، عن عُثْمَانَ بْنِ
عُمَرَ، عن أَبِي نَعَامَةَ الْعَدَوِيِّ، عن جبر، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- أبو بكر الجلاب، ابنُ بالويه. صدوق، تقدم عند الحديث الخامس. وقد تابعه:

١ (متابع)- أحمد بن جعفر بن حمدان، القطيعي. ثقة، تغير قليلا بأخرة. تقدم عند الحديث السادس.

٢- عبد الله بن أحمد بن حنبل. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث السادس.

٣- أحمد بن حنبل، الشيباني. ثقة، ثبت، حجة. تقدم عند الحديث السادس.

٤- غنْدَرٌ، محمد بن جعفر، أبو عَبْدِ اللَّهِ، البصريُّ.

سَمِعَ: ابنُ أَبِي عَرُوبَةَ، ومعمراً، وابنُ جُرَيْجٍ، وشعبة. وعنه: أحمد بن حنبل، ومحمد بن بشار بُنْدَارٌ.

قال ابن مهدي: "غُنْدَرٌ فِي شُعْبَةَ أَثْبَتَ مَعِيَ". وقال ابن المبارك: "إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ
فَكِتَابَ غُنْدَرٍ حَكَمَ بَيْنَهُمْ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "كَانَ أَصَحَّ النَّاسِ كِتَابًا". وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء
الله". وقال العجلي: "ثِقَّةٌ". وقال عمرو بن العباس: "كُتِبَتْ عَنْ غُنْدَرٍ حَدِيثُهُ كُلُّهُ، إِلَّا حَدِيثَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي
عَرُوبَةَ؛ فَإِنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ نَهَانِي أَنْ أَكْتُبَ عَنْهُ حَدِيثَ سَعِيدٍ، وَقَالَ: إِنَّ غُنْدَرًا سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ". وقال
أبو حاتم: "في غير حديث شعبة يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجَّ بِهِ". وقال ابن حبان: "كَانَ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ،
وَمِنْ أَصْحَابِهِمْ كِتَابًا عَلَى غَفْلَةٍ فِيهِ". وقال الذهبي: "الحُجَّةُ، الثَّبَتُ". وقال ابن حجر: "ثقة، صحيح
الكتاب، إلا أن فيه غفلة".

(١) كتاب الدعاء، باب ما علمه النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها أن تدعو به، ح(٢٩٨٣٥)، (٦١/١٠).

تُوِّفِي سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ وَمِائَةً^(١). والخلاصة أنه ثقة صحيح الكتاب فيه غفلة، وهو أثبت الناس في شعبة.

٤- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
٥- جبر بن حبيب.

رَوَى عَنْ: أم كلثوم بنت أبي بكر الصّدِّيق. وَعَنْهُ: شعبة بن الحجاج، وأبو نعامة العدوي.
قال ابن مَعِين، والنسائي، ومحمد بن ناصر السلامي، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في الثقات، وقال ابن خلفون: "وثقه ابن صالح وابن وضاح، وغيرهما"^(٢). والخلاصة أنه ثقة.
٦- أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، القرشية التَّيْمِيَّة.

روت عَنْ: أختها عائشة زوج النبي ﷺ. وعنهما: جبر بن حبيب، وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله. خرج لها مسلم في صحيحه، وابن خزيمة، وابن حبان. والحاكم مصححا سند حديثها. وقال ابن حجر: "ثقة"^(٣). والخلاصة أنها تابعة ثقة، أخطأ من ذكرها في الصحابة ﷺ.

٧- عائشة، أم المؤمنين، رضي الله عنها. أم المؤمنين، زوج رسول الله ﷺ. تقدمت عند الحديث الأول.
دراسة إسناد متابعة حماد بن سلمة لشعبة عند ابن أبي شيبة في مصنفه:

١- عفان بن مسلم، الصفار. ثقة، ثبت، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.
٢- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفان وبهر وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

(١) ثقات ابن حبان، (٥٠/٩). والجرح والتعديل، ت(١٢٢٣)، (٢٢١/٧). ومعرفة الثقات، ت(١٥٨٢)، (٢٣٥/٢). وتهذيب الكمال، ت(٥١٢٠)، (٥/٢٥). وتذكرة الحفاظ، ت(٢٨١)، (٣٠٠/١). وتاريخ الإسلام، ت(٨٩)، (٧١/٤). وتهذيب التهذيب، ت(١٢٩)، (٩٦/٩). والتقريب، ت(٥٧٨٧)، ص(٤٧٢). وفتح الباري، ص(٤٣٧/١). وتحفة اللبيب، ت(١٠١)، (٣٣/٢).

(٢) ثقات ابن حبان، (١٥٢/٦). وتهذيب الكمال، ت(٨٩٢)، (٤٩٣/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٩٣٦)، (١٥٩/٣). والتقريب، ت(٨٩١)، ص(١٣٧).

(٣) صحيح مسلم، (٤٤٢/١). وصحيح ابن خزيمة، (١٧٩/١). والمستدرک، ح(١٩٣٨)، (٥٧/٣). والإحسان، (١٥٠/٣). وتهذيب الكمال، ت(٨٠٠٢)، (٣٨٠/٣٥). والتقريب، ت(٨٧٥٨)، ص(٧٥٨). والإصابة، ت(١٢٣٧٧)، (٥٠٩/١٤).

٣- جبر بن حبيب. ثقة. تقدم قبل قليل.

٤- أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق. تابعة ثقة، أخطأ من ذكرها في الصحابة رضي الله عنهم. تقدمت قبل قليل.

٥- عائشة، أم المؤمنين، رضي الله عنها. أم المؤمنين، زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدمت عند الحديث الأول.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم، أبو محمّد، الخراساني.

حدّث عن: علي بن عبد العزيز البغوي، وأبي قلابة الرقاشي. وعنه: الدارقطني، والحاكم.

قال الدارقطني: "فيه لين". وخرج عنه الحاكم ووصفه بالعدل وصحح حديثه وقال: رواه عن آخرهم

ثقات أثبات. وخرج له الضياء. وقال الذهبي: "صدوق". وقال: "الشيخ، المحدث، المسند... وروى الكثير، وله أجزاء مشهورة تُروى".

مات سنة تسع وأربعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه صدوق، والظاهر أن اللين الذي أشار إليه الدارقطني

لم يُنزله إلى درجة الضعف، بسبب كثرة حديثه، فقد وثقه الحاكم، ولذا قال الذهبي: صدوق، توسط بين توثيق الحاكم وتضعيف الدارقطني، والله أعلم.

٢- الحسن بن مكرم، أبو علي، البغدادي.

سمع: يزيد بن هارون، وروح بن عبادة. وعنه: إسماعيل الصقار، وأبو بكر النجاد.

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخليلي، والخطيب، والذهبي: ثقة^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٣- عثمان بن عمر بن فارس. ثقة في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.

٤- عمرو بن عيسى بن سويد، أبو نعامه العدوي البصري.

روى عن: جبر بن حبيب، وحميد بن هلال. وعنه: وكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان.

قال أحمد، وابن معين، والنسائي، والعجلي: "ثقة"، زاد أحمد: "إلا أنه اختلط قبل موته". وقال أبو

حاتم: "لا بأس به". وقال ابن سعد: "كان ضعيفا". وذكره ابن شاهين وابن خلفون في الثقات. وقال

الذهبي، وابن حجر: صدوق، زاد ابن حجر: اختلط. وقال الذهبي مرة: "ثقة، قيل: تغير بآخره"^(٣).

(١) تاريخ بغداد، ت(٤٩٧٩)، (٦٧/١١). والمستدرک، (١٧٢/١) و (٦٤/٢)، طبعة العلمية. والمختارة،

(٦٨/٦). والمغني في الضعفاء، ت(٣١٠٤)، (٤٧٣/١).

(٢) ثقات ابن حبان، (١٨٠/٨). والإرشاد، (٣٤٤/١). وتاريخ بغداد، ت(٣٩٦٠)، (٤٦٨/٨). والسير،

ت(١٠٩)، (١٩٢/١٣).

(٣) ثقات العجلي، ت(١٤٠٠)، (١٨٢/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٤٢٤)، (١٨٠/٢٢). وإكمال مغلطاي،

ت(٤١٦٠)، (٢٤٣/١٠). والتقريب، ت(٥٠٨٩)، ص(٤٢٥). وتاريخ الإسلام، ت(٤٦٧)، (٢٦٧/٤).

والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، اختلط قبل موته، والظاهر أن هذا الاختلاط كان قبيل موته مباشرة فلم يؤثر على حديثه، والله أعلم.

٥- جبرُ بْنُ حَبِيبٍ. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٦- القاسم بن مُحَمَّد بن أَبِي بكر الصديق، أبو مُحَمَّد، ويُقال: "أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ"، المدني.

رَوَى عَنْ: رافع بن خديج، وعائشة أم المؤمنين. وعنه: ابنه عبد الرحمن بن القاسم، وأنس بن سيرين.

قال ابن سعد: "كان ثقة، وكان رفيعاً، عالماً، فقيهاً، إماماً، ورعاً، كثيرَ الحديث". وقال العجلي: "ثقة،

نزّه، رجل صالح". وقال الذهبي: "الحجة". وقال ابن حجر: "ثقة".

مات سنة ست ومائة، وقيل: "غير ذلك"^(١). والخلاصة أنه ثقة من أعلم الناس بحديث عائشة،

وحديثه عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم مرسل.

٧- عائشة. أم المؤمنين، زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدمت عند الحديث الأول.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على جبر بن حبيب، واختلف عنه من وجهين:

فرواه:

١- شعبة بن الحجاج. وهو ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم،

ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- حماد بن سلمة بن دينار. وهو ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد

الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه

عفاً وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

كلاهما عن جبر، عن أم كلثوم بنت أبي بكر، عن عائشة، مرفوعاً.

ورواه:

١- أبو نعام العدوي، وهو ثقة اختلط قبل موته، تقدم قبل قليل.

رواه عن جبر، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة، مرفوعاً.

والكاشف، ت(٤٢٠٨)، (٨٥/٢).

(١) معرفة الثقات، ت(١٥٠٠)، (٢١١/٢). والجرح والتعديل، ت(٦٧٥)، (١١٨/٧). وثقات ابن حبان،

(٣٠٢/٥). وتهذيب الأسماء واللغات، ت(٦٢)، (٥٥/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٨١٩)، (٤٢٧/٢٣). والسير،

ت(١٨)، (٥٣/٥). والتقريب، ت(٥٤٨٩)، ص(٤٥١). وتحفة التحصيل، ص(٢٦٠).

والظاهر أن الراجح هو الوجه الأول كما رجح الحاكم لتقدم شعبة على أبي نعام، وقد تابع شعبة حماد بن سلمة، وقد رجح الدارقطني هذا الوجه، والله أعلم^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح:

الحديث من وجهه الراجح صحيح بإسناد الحاكم.

التعليق على الحديث:

في الحديث بيان إحدى صيغ الدعاء الجامعة للخير فيه، والله أعلم.

(١) علل الدارقطني، س(٣٥٩٦)، (٢٤٥/١٤).

الحديث الحادي والخمسون.

قال الحاكم: "حدثنا عليُّ بنُ حمَّشادَ العَدْلُ، حدثنا إِسْمَاعِيلُ بنُ إِسْحَاقَ، حدثنا أبو الوَلِيدِ، حدثنا شُعْبَةُ.

وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بنُ جَعْفَرِ القَطِيعِيِّ، حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حدثنا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، حدثنا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُصَلِّي، فَقَالَ: سَلْ تُعْطَهُ يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَأَبْتَدَرْتُهُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ فَسَبَقَنِي إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: إِنَّ مِنْ دُعَائِي الَّذِي لَا أَكَاذُ أَدْعُو: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَبِيدُ، وَفُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْفَدُ، وَمُرَافَقَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَعْلَى جَنَّةِ الخُلْدِ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الإسْنَادِ إِذَا سَلِمَ مِنَ الإِرْسَالِ، وَمَمْ يُجْرَجَاهُ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ووالده.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عليِّ بنِ حمَّشادَ، عن إِسْمَاعِيلِ بنِ إِسْحَاقَ، عن أبي الوَلِيدِ، عن شُعْبَةَ.

وعن أَحْمَدَ بنِ جَعْفَرِ القَطِيعِيِّ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، عن أَبِيهِ، عن مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ، عن شُعْبَةَ، عن أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عن أَبِي عُبَيْدَةَ، عن أَبِيهِ.

وأخرجه أحمد في مسنده (٢)، عن يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة، عن أبي إسحاق، به، بمثله.

دراسة إسناد الحديث:

١- عليُّ بنُ حمَّشادَ العَدْلُ. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٢- إِسْمَاعِيلُ بنِ إِسْحَاقَ، القاضي. ثقة، متقن. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٣- هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي.

روى عن: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس. وعنه: ابن راهويه، وأبو زرعة الرازي.

قال أحمد: "متقن". وقال محمد بن مسلم بن وارة: "ما أراني أدركت مثله". وقال العجلي: "ثقة، ثبت

في الحديث". وقال أبو زرعة: "كان إماما في زمانه جليلا عند الناس". وقال أبو حاتم: "إمام، فقيه، عاقل،

(١)المستدرک، کتاب الدعاء، ح(١٦٤٥)، (٦١/٣).

(٢)حديث ابن مسعود ﷺ، ح(٣٦٦٢)، (١٧٧/٦).

ثقة، حافظ". وَسُئِلَ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، وَحِجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ، فَقَالَ: "أَبُو الْوَلِيدِ عِنْدَ النَّاسِ أَكْثَرُ، كَانَ يَقَالُ: سَمَاعُهُ مِنْ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ فِيهِ شَيْءٌ، كَأَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ بِأَخْرَةٍ، وَكَانَ حَمَادٌ سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً حِجَّةً ثَبَتًا". وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنِ الْأَخْضَرِ: "كَانَ ثِقَةً مَتَقْنَا". وَقَالَ ابْنُ قَانَعٍ: "ثِقَةٌ مَأْمُونٌ ثَبَتَ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ ثَبَتَ".

مات سنة سبع وعشرين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت حجة، تكلم في سماعه من حماد بن سلمة كأنه سمع منه بأخرة.

٤- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- أبو إسحاق، السبيعي. ثقة، يدللس ويرسل، اختلط بأخرة. تقدم عند الحديث الثاني والأربعين.

٦- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود. ثقة، لم يصح سماعه من أبيه، ولا من الصديق أبي بكر رضي الله عنهما، تقدم عند الحديث السابع والأربعين.

٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

العلة التي أشار إليها الحاكم موجودة في الحديث؛ لأن الراجح عدم صحة سماع أبي عبيدة من أبيه كما تقدم عند ترجمته، وعليه فالحديث ضعيف لانقطاعه، لكن يشهد له حديث ابن أبي شيبه عن معاوية بن عمرو، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعَبَدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَافْتَتَحَ سُورَةَ النَّسَاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَحَبَّ هَذَا الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ، فَلْيَقْرَأْ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ، ثُمَّ قَعَدَ، ثُمَّ سَأَلَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: سَلْ نُعْطُهُ، سَلْ نُعْطُهُ، قَالَ: فَمِيمًا سَأَلَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ إِيمَانًا لَا يَزِيدُ وَنَعِيمًا لَا يَنْقُذُ، وَمُرَافَقَةً نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي أَعْلَى حُنَّةِ الْحُلْدِ^(٢). وكذا حديث أحمد في مسنده^(٣)، عن أبي معاوية عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر بن الخطاب، بمعنى حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

دراسة إسناد الشاهد عند ابن أبي شيبه في مسنده:

١- معاوية بن عمرو بن المهلب، الأزدي. ثقة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

(١) ثقات العجلي، ت(١٩٠٤)، (٣٣٠/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٥٨٤)، (٢٢٦/٣). وإكمال مغلطاي،

ت(٤٩٥١)، (١٤٧/١٢). وتحفة اللبيب، ت(٥٠١)، (١٣٠/٢).

(٢) مسند ابن أبي شيبه، ح(٣٩٨)، (٢٦٥/١).

(٣) حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ح(١٧٥)، (٣٠٨/١).

٢- زائدة بن قدامة، أبو الصلت. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود، الكوفي. صدوق له أوهام^(١).

٤- زر بن حبيش. مخضرم ثقة، من أثبت أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٥- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد الشاهد عند أحمد في مسنده:

١- محمد بن خازم، أبو معاوية، الضرير. مرجيء، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان

وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.

٢- سليمان بن مهران، الأعمش. ثقة ثبت، يدللس ويرسل. أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالحكم

بن عتيبة. والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي الكوفي. ثقة، يرسل كثيرا^(٢).

٤- علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك، أبو شبلي النخعي الكوفي. ثقة، ثبت^(٣).

٥- عمر بن الخطاب رضي الله عنه. أحد عظماء الصحابة، وثاني الخلفاء الراشدين رضي الله عنه. تقدم عند الحديث التاسع.

وعليه فحديث الحاكم صحيح لغيره.

التعليق على الحديث:

في الحديث مكانة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وفضله، وحسن تلاوته القرآن الكريم وإتقانه إياها بإقرار

رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه إحدى صيغ الدعاء المأثورة.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٨٨٧)، (٣٤٠/٦). وتهذيب الكمال، ت(٣٠٠٢)، (٤٧٣/١٣). وإكمال مغلطاي،

ت(٢٦١٩)، (١٠٠/٧). وتحفة اللبيب، ت(٧٥٦)، (٤٦١/١).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٢٦٥)، (٢٣٣/٢). وتقريب التهذيب، ت(٢٧٠)، ص(٩٥).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٤٠١٧)، (٣٠٠/٢٠). وتقريب التهذيب، ت(٤٦٨١)، ص(٣٩٧).

الحديث الثاني والخمسون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا حَمَزَةُ بْنُ حَبِيبِ الزِّيَّاتِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي جَسَدِي، وَعَافِنِي فِي بَصَرِي، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادٌ إِنْ سَلِمَ سَمَاعُ حَبِيبٍ مِنْ عُرْوَةَ، وَمَنْ يُخْرِجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عبد الله الصَّفَّارِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ النَّضْرِ الزُّبَيْرِيِّ، عن بَكْرِ بْنِ بَكَّارٍ، عن حَمَزَةَ بْنِ حَبِيبِ الزِّيَّاتِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، مرفوعاً. وأخرجه الترمذي في سننه^(٢)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده^(٣)، كلاهما عن أبي كريب، عن معاوية بن هشام، عن حمزة بن حبيب، به، بلفظه.

دراسة إسناد الحديث:

١- محمد بن عبد الله بن أحمد، الصفار. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن.

٢- محمد بن النضر، الزُّبَيْرِيُّ.

لم أستطع تحديده هل هو مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ مُشْكَانَ الْهَلَالِيِّ، المعروف بممشاذ. أو مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ بْنِ حَبِيبِ الزُّبَيْرِيِّ. أو هما شخص واحد^(٤). وعلى كل حال فهو صدوق على أقل أحواله.

(١)المستدرک، کتاب الدعاء، ح(١٩٦٥)، (٧٠/٣).

(٢)کتاب الدعوات، باب [مهمل]، ح(٣٤٨٠)، (٤٦٥/٥).

(٣)ح(٤٦٩٠)، (١٤٥/٨).

(٤)الدعوات الكبير، ح(٢٩١)، (٣٧٤/١). وتهذيب الكمال، ت(٣٠٣٤)، (١٢/١٤). وذكر أخبار أصبهان،

(٢٠٩/٢). وطبقات المحدثين بأصبهان، (٢٧٦/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٤٩٩)، (١٢٤٨/٥) و ت(٤١٨)،

(٦٢٤/٦). وإتحاف المهرة، ح(٢٠٤)، (٣٢٣/١). والمستدرک، ح(٤٢١)، (٤٣٨/١) و ح(١٩٦٥)، (٧٠/٣) و

(٦٥٤/٩). والمستدرک، ح(٤٢١)، (٢٨٤/١)، طبعة الميمان. والمستدرک، ح(١٢٧/٤١٦)، (٢٠٨/١)،

٣- بكر بن بكار، أبو عمرو، القيسي. يكتب حديثه. تقدم عند الحديث الثلاثين.

٤- حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل، أبو عمار، الزيات.

روى عن: عمرو بن مرة، وحبيب بن أبي ثابت. وعنه: الثوري، ويحيى بن آدم، وبكر بن بكار.

قال ابن معين، وأحمد، والعجلي: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان رجلا صالحا عنده أحاديث وكان

صدوقا صاحب سنة". وقال النسائي: "ليس به بأس". وقال الساجي: "صدوق، سبب الحفظ، ليس بمتمن

في الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات، وفي المشاهير. وقال الذهبي: "حديثه لا ينحط عن رتبة الحسن".

وقال ابن حجر: "صدوق، زاهد، ربما وهم".

مات سنة ست وخمسين ومائة^(١). وخلاصة حاله أنه صدوق.

٥- حبيب بن أبي ثابت، الأسدي. ثقة، كثير الإرسال والتدليس. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٦- عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، روايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

٧- عائشة، أم المؤمنين، رضي الله عنها. أم المؤمنين، زوج رسول الله ﷺ. تقدمت عند الحديث الأول.

النظر في الإعلال:

العلة التي أشار إليها الحاكم موجودة في الحديث؛ لأن الراجح في مسألة سماع حبيب بن أبي ثابت من

عروة بن الزبير هو نفي السماع، ومن حاول إثباته اعتمد على إمكان اللقاء، وهو قرينة، لكنها ضعيفة إذا

قبولت بنفي الأئمة، وخاصة من هو أعلم الناس بحبيب كالثوري، فقد نفى هو وغيره هذا السماع، والله

أعلم^(٢). ولكن يشهد لبعض الحديث ما أخرجه الحاكم في المستدرک بسند حسن^(٣)، عن محمد بن صالح

بن هانئ، عن الحسين بن الفضل البجلي، عن عقان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو،

العلمية. والمستدرک، (١٢١/١)، الهندية. والمستدرک، ح(٤١٦)، (١٩٦/١)، الحرمين. وإتحاف المهرة،

ح(٢٠٤)، (٣٢٣/١) و ح(٢١٩٦٦)، (١١٤/١٧).

(١) الجرح والتعديل، ت(٩١٦)، (٢٠٩/٣). وثقات ابن حبان، (٢٢٨/٦). والمشاهير، ت(١٣٤١)، ص(٢٠٠).

وتهذيب الكمال، ت(١٠٥١)، (٣١٤/٧). والسير، ت(٣٨)، (٩٠/٧). وتهذيب التهذيب، ت(٣٧)، (٢٧/٣).

والتقريب، ت(١٥١٨)، ص(١٧٩).

(٢) سنن الترمذي، (٢٦٣/٢). ومراسيل ابن أبي حاتم، ص(١٩٢). وسنن الدارقطني، (٣٩٥/١). والخلافات

للبیهقي، (٢٧٠/١). وتهذيب الكمال، ت(١٠٧٩)، (٣٥٨/٥). وإكمال مغطاي، ت(١١٤٨)، (٣٥٥/٣).

والسير، ت(١٣٧)، (٢٨٨/٥). وتحفة التحصيل، ص(٥٩).

(٣) سنن الترمذي، ح(٣٦٠٤)، (٥٦٠/٥).

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَدْعُو فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِسَمْعِي وَبَصَرِي، وَاجْعَلْهُمَا الْوَارِثَ مِنِّي، اللَّهُمَّ انصُرْنِي عَلَى عَدُوِّي، وَأَرِنِي فِيهِ تَأْرِي" (١).

دراسة إسناد الشاهد عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن صالح بن هانيء، أبو جعفر. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.
- ٢- الحسين بن الفضل، البجلي. ثقة (٢).
- ٣- عفان بن مسلم، الصفار. ثقة، ثبت، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.
- ٤- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفان وبهر وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٥- محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي. صدوق له أوهام. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٦- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

التعليق على الحديث:

في الحديث إحدى صيغ الدعاء الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. يقول المباركفوري: "قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي جَسَدِي، أَي: فِي بَدَنِي، وَعَافِنِي فِي بَصَرِي، أَي: فِي عَيْنِي، وَالْمَعْنَى احْفَظْهُمَا عَنْ جَمِيعِ الْأَسْقَامِ وَالْأَمْرَاضِ، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنِّي، قَالَ الْجَزْرِيُّ فِي النَّهَائِيَّةِ: أَي أَبْقِ الْبَصَرَ صَحِيحًا سَلِيمًا إِلَى أَنْ أَمُوتَ، وَقِيلَ: أَرَادَ بَقَاءَهُ وَقُوَّتَهُ عِنْدَ الْكِبَرِ وَالْخِلَالِ الْقُوَى النَّفْسَانِيَّةِ، فَيَكُونُ الْبَصَرُ وَارِثًا سَائِرِ الْقُوَى وَالْبَاقِي بَعْدَهَا. انْتَهَى. لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ، أَي: الَّذِي لَا يَعْجَلُ بِالْعُقُوبَةِ فَلَا يُعَاجِلُ بِنِقْمَتِهِ عَلَى مَنْ قَصَرَ فِي طَاعَتِهِ، الْكَرِيمُ هُوَ الْجَوَادُ الْمُعْطِي الَّذِي لَا يَنْقُذُ عَطَاؤُهُ وَهُوَ الْكَرِيمُ الْمُطْلَقُ" (٣).

(١) المستدرک، ح (٢٦٣٠)، (١٥٤/٢)، العلمية.

(٢) الإرشاد، (٨١١/٢ و ٨١٢)، ت (٧١٢). والسير، ت (٢٠٢)، (١٣/١٤ وما بعدها). ولسان الميزان، ت (٢٥٩٣)، (٣/٢٠١ و ٢٠٢). والنقات، لابن قطلوبغا، ت (٣٠٠١)، (٣/٣٤ و ٤٣٥).

(٣) تحفة الأحوذی، (٢٤٧٢/٢).

الحديث الثالث والخمسون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عِصْمَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِي وَأَنَا أَدْعُو بِأَصَابِعِي فَقَالَ: أَحَدٌ، أَحَدٌ. وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا، فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مُعَاوِيَةَ فَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا إِنْ كَانَ أَبُو صَالِحٍ السَّمَانُ سَمِعَ مِنْ سَعْدٍ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن إبراهيم بن عِصْمَةَ، عن أبيه، عن يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عن أبي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، مرفوعاً. وأخرجه أبو داود في سننه^(٢)، عن زهير بن حرب، عن أبي معاوية، به. وأخرجه النسائي في الكبرى^(٣)، عن محمد بن عبد الله بن المبارك، عن أبي معاوية، به. وأخرجه أبو يعلى في مسنده^(٤)، عن أبي كريب، عن أبي معاوية، به، بمثله.

دراسة إسناد الحديث:

١- إبراهيم بن عِصْمَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو إِسْحَاقَ، النَّيْسَابُورِيُّ، الْعَدْلُ.

سَمِعَ: أَبَاهُ، وَالسَّرِيِّ بْنَ خُرَيْمَةَ، وَالْحُسَيْنَ بْنَ دَاوُدَ، وَالْمُسَيْبَ بْنَ زُهَيْرٍ. وَعَنْهُ: الْحَاكِمُ.

خرج الحاكم حديثه في مستدركه، وصحح سنده، ووصفه بالعدل. وكذا خرج له الضياء من طريق الحاكم. وقال مرة: "كانت أصوله صحاحًا، وسماعاته صحيحة، فوقع إليه بعض الوراقين، فزاد فيها أشياء قد برأ الله أبا إسحاق منها". وقال الذهبي: "أدخلوا في كتبه أحاديث، وهو في نفسه صادق".
تُوِّفِّي سنة ثنتين وأربعين وثلاثمائة^(٥). والخلاصة أنه صدوق في نفسه، زاد الوراقون في كتبه، فلا يُحتج إلا بما صححه عنه الحاكم. قال صاحب الروض الباسم: "هذا الراوي لا يُحتج به؛ لأنه أُدخِلت عليه بعضُ

(١)المستدرک، کتاب الدعاء، ح(١٩٩٠)، (٨٠/٣).

(٢)باب الدعاء، ح(١٤٩٩)، (٦١٥/٢).

(٣)باب النهي عن الإشارة بإصبعين، ح(١١٩٧)، (٦٦/٢).

(٤)حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، ح(٧٩٣)، (١٢٣/٢).

(٥)المستدرک، (٦٩٥/١)، طبعة العلمية. والمختارة، (١١٨/٢) و(١٥٠/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٥٠)،

الأحاديث ولم يميزها، وكونُ أصوله صحيحةً، وسماعته صحيحة، أي: أنه ليس بكذاب، ولا مجازف، فيدعي سماعَ ما لم يسمع، ولقاءَ مَنْ لم يلق، ولا يلزمُ من ذلك أن يكون ضابطاً، ولذا قال الحاكمُ مع وصفه بذلك: ولم يكن الحديثُ من شأنه، أي: لم يكن مميّزًا يقظاً ليعرفَ حديثه من حديثٍ غيره، وهذا طعنٌ في ضبطه". قلت: لكن يظهر أن ما رواه الحاكم كان من صحيح حديثه مما لم يُدخَل عليه، إذ الحاكم تلميذُه وعَلِم العلة في حديثه، فلا يمكن أن يستجيز لنفسه تصحيح ما أُدخِل على شيخه، والله أعلم.

٢- عصمة بن إبراهيم، أبو صالح، النيسابوري.

سَمِعَ: الْقَعْنَبِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى. وَعَنْهُ: إِبرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأحمد بن محمد الشَّرْقِي.

خرج له الحاكم في المستدرک، وصحح سند حديثه، وكذا خرج له الضياء. وقال الحاكم: "كان من الأبدال". وقال الذهبي: "العدل".

ثُوِّبَ سنة ثمانين ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٣- يحيى بن يحيى، النيسابوري. ثقة، ثبت، حجة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث السادس.

٤- أبو معاوية، الضرير. مرجح، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.

٥- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٦- ذكوان، أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسله. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.

٧- سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. صحابي جليل مبشر بالجنة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

النظر في الإعلال:

العلة التي أشار إليها الحاكم يظهر أنها غير منطبقة هنا، بدليل أن أبا صالح سمع من المعاصرين لسعد، وهو أيضا غير مدلس، فلا تُستنكر روايته عن سعد بالعنعنة، وقد ذكر ابن حاتم أنه روى عن سعد، ومع ذلك لم يُعلق ولم يذكرها في المراسيل، ولم يستنكرها أحد من الأئمة، وقد خرجها الضياء في المختارة، وصرح ابن عبد البر، والنووي، والمزي، والذهبي، وغيرهم بسماعه من سعد، والله أعلم^(٢).

(٧/٧٧٩). وميزان الاعتدال، ت(١٤٧)، (٤٨/١). ولسان الميزان، ت(٢٠٧)، (٣١٧/١). والروض الباسم، ت(١٤)، (١٥٩/١).

(١)المستدرک، (١/٦٩٥)، طبعة العلمية. والمختارة، (٢/١١٨). وتاريخ الإسلام، ت(٢٧٩)، (٦/٥٧٧).

(٢)الجرح والتعديل، ت(٢٠٣٩)، (٣/٤٥٠). وتهذيب الكمال، ت(١٨١٤)، (٨/٥١٣). ومراسيل ابن أبي حاتم،

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن، لحال إبراهيم بن عصمة وأبيه، وله متابعة عند أبي داود.

دراسة إسناد المتابعة عند أبي داود في السنن:

١- زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة. ثقة ثبت مأمون، مقدم على غيره^(١).

٢- أبو معاوية، الضرير. مرجيء، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالحكم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٤- ذكوان، أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلة. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.

٥- سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. صحابي جليل مبشر بالجنة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

وعليه فيرتقي حديث الحاكم بهذه المتابعة إلى الصحيح لغيره، ولا يكون فيه إلا ما يخشى من تدليس الأعمش، لكن هذا الجانب مضمون بتصحيح الحاكم، وتخريج الضياء للحديث في المختارة^(٢). وللحديث شاهد أخرجه الترمذي -وحسنه- عن مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، عن صَفْوَانَ بْنِ عَيْسَى، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَدْعُو بِإِصْبَعِيهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَحَدٌ أَحَدٌ"^(٣).
التعليق على الحديث:

في الحديث أن المسلم يُسن له إذا أشار بأصابعه عند الدعاء أن يشير بالسبابة فقط، إشارةً إلى

التوحيد، لأن معنى: أَحَدٌ أَحَدٌ، أَي: أَشْرُ بِوَاحِدَةٍ، لِيُؤَافِقَ التَّوْحِيدَ الْمَطْلُوبَ بِالْإِشَارَةِ"^(٤). قال الترمذي:

"وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: إِذَا أَشَارَ الرَّجُلُ بِإِصْبَعِيهِ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الشَّهَادَةِ لَا يُشِيرُ إِلَّا بِإِصْبَعٍ وَاحِدَةٍ"^(٥).

ص(٥٧). وعلل الدارقطني، (٣٩٧/٤). والسير، ت(١٠)، (٣٦/٥). والاستغناء، (٧٦٣/٢). والمختارة، (١٤٩/٣). وتهذيب الأسماء واللغات، (٢٤٤/٢). وإكمال مغطاي، ت(١٤٨٩)، (٢٩٢/٤). وجامع التحصيل، ت(١٨٠)، ص(١٧٤).

(١) تاريخ بغداد، ت(٤٥٥٠)، (٥٠٩/٩). وتهذيب الكمال، ت(٢٠١٠)، (٤٠٢/٩). والسير، ت(١٣٠)، (٤٨٩/١١). وإكمال مغطاي، ت(١٦٨٨)، (٨٣/٥). والتقريب، ت(٢٠٤٢)، ص(٢١٧).
(٢) ح(٩٤٧)، (١٤٩/٣).

(٣) سنن الترمذي، أبواب الدعوات، باب بدون ترجمة، ح(٣٥٥٧)، (٥٢٢/٥).

(٤) عون المعبود، (٣٦٦/٤).

(٥) سنن الترمذي، (٥٢٢/٥).

الحديث الرابع والخمسون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ الْأَزْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا كَثُرَ لَعْنُهُمْ^(١) فِيهِ فَقَالَ قَائِلٌ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَجَمَدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ ثُمَّ أَنْتُوبُ إِلَيْكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ. هَذَا الْإِسْنَادُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَدْ عَلَّلَهُ بِحَدِيثِ وَهَيْبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ مِنْ قَوْلِهِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على موسى بن عقبة، واختلف عنه من وجهين:
الوجه الأول: ابن جريج، عنه، عن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً.
الوجه الثاني: وهيب بن خالد، عنه، عن سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، موقوفاً.
تخريج الوجه الأول: ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر الشافعي، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَجِ الْأَزْرَقِيِّ، عن حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن ابن جُرَيْجٍ، عن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، به.
وأخرجه أحمد في مسنده^(٣)، عن حجاج بن محمد. وأخرجه الترمذي في سننه^(٤)، عن أبي عُبَيْدَةَ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عن حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ. وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُهَيْلٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ".
وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٥)، عن الْمُفَضَّلِ الْجُنْدِيِّ، عن عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، عن أَبِي قُرَّةٍ.

(١) قال ابن منظور: "اللَّغَطُ وَاللَّغَطُ: الْأَصْوَاتُ الْمُبْهَمَةُ الْمُخْتَلِطَةُ وَالْجَلْبَةُ لَا تُفْهَمُ ... اللَّغَطُ صَوْتُ وَضَجَّةٍ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ، وَقِيلَ: هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي لَا يَبِينُ". ينظر: لسان العرب، (٣٩١/٧).
(٢) المستدرک، کتاب الدعاء، ح (١٩٩٣)، (٨١/٣).
(٣) حديث أبي هريرة ﷺ، ح (١٠٤١٥)، (٢٦١/١٦).
(٤) أبواب الدعوات، باب ما يقول إذا قام من مجلسه، ح (٣٤٣٣)، (٤٣١/٥).
(٥) كتاب البر والإحسان، باب الصحبة والمجالسة، ذَكَرُ مَغْفِرَةَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا لِقَائِلٍ مَا وَصَفْنَا مَا كَانَ فِي ذَلِكَ

كليهما: (حجاج بن محمد، وأبي قرّة) عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، به، بمثله.
تخريج الوجه الثاني: وهيب بن خالد، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن كعب الأخبار،
موقوفا:

علقه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن وهيب، عن موسى بن عقبة، به.
دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في مستدرکه:

١- محمد بن عبد الله، أبو بكر الشافعي. صدوق. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٢- محمد بن الفرج بن محمود، الأزرق، أبو بكر.

روى عن: حجاج بن محمد الأعور، والواقدي. وعنه: عبد الصمد الطستبي، وأبو بكر الشافعي.

قال الدارقطني: "لا بأس به، يُطعن عليه في اعتقاده". وفي رواية: "ضعيف". وقال الخطيب: "أحاديثه
صحاح ورواياته مستقيمة، لا أعلم فيها ما يُستنكر، ولم أسمع أحداً من شيوخنا يذكره إلا بجميل، سوى ما
ذكرته عن البرقاني أنفاً، فالله أعلم". وذكره ابن حبان في ثقاته. وقال الذهبي: "صدوق، تكلم فيه الحاكم؛
لمجرد صحبته الحسين الكرابيسي، وهذا تعنت زائد... وقد وجدت له حديثاً منكراً". وقال ابن حزم:
"مجهول". وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم".

مات في آخر سنة إحدى وثمانين ومائتين^(١). والخلاصة أنه لا بأس به، وجهل ابن حزم به لا يضره؛ فقد
عرفه غيره، والحديث الذي استنكره الذهبي برأ ابن حبان محمداً منه، والله أعلم.
٣- حجاج بن محمد، أبو محمد، الأعور.

سمع: ابن جريج، وشعبة بن الحجاج. وعنه: يحيى بن معين، ومحمد بن الفرج الأزرق.

قال حجاج: "كل شيء، قلت: حدثنا ابن جريج فقد سمعته". وقال: "كل سماعي من ابن جريج
عرض إلا التفسير فإني سمعته سماعاً". وقال أحمد: "كان صحيح الأخذ". وقال: "ما كان أضبط حجاج،
وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف". وقال ابن المديني، والنسائي، ومسلمة بن قاسم، وابن قانع،
والعجلي: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة صدوقاً إن شاء الله، وكان قد تغير في آخر عمره حين رجع
إلى بغداد". وذكره ابن خلفون في الثقات. وقال الذهبي: "أحد الأثبات". وعلق على وصفه بالتغير فقال:
"ما هو تغير يضر... وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئاً أنكر عليه مع سعة علمه". وقال ابن

المجلس من لغو، ح (٥٩٤)، (٣٥٤/٢).

(١) تاريخ بغداد، ت (١٤٦٥)، (٢٦٨/٤). وتاريخ الإسلام، ت (٤٩٢)، (٨٢٠/٦). وتهذيب التهذيب، ت (٦٥١)،
(٣٩٩/٩). والتقريب، ت (٦٢٢٠)، ص (٥٠٢). والميزان، ت (٨٠٥١)، (٤/٤). ولسان الميزان، ت (٧٣٠١)،
(٤٣٨/٧).

حجر: "ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته". ونقل ابن حجر وغيره ما يثبت روايته في حال اختلاطه، وتلقين سنيد بن داود له، وإنكار الإمام أحمد وغيره لهذا.

مات سنة ست ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة مقدم على غيره، وهو أثبت أصحاب ابن جريج، وقد

اختلط بأخرة، ولم يضره إلا رواية سنيد بن داود عنه.

٤- ابن جريج. ثقة، مقدم على غيره، وكان يدلّس، ويرسل، وفي سماعه من حبيب بن أبي ثابت خلاف، وهو من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، وإذا قال: قال عطاء فقد سمعته، وحديثه عن الزهري وعطاء بن أبي مسلم الخراساني مضعف إلا إذا قال: "سمعت". تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٥- موسى بن عُقْبَةَ بن أَبِي عِيَّاشٍ، المَدِينِيُّ.

حَدَّثَ عَنْ: سهيل بن أبي صالح، وَالزُّهْرِيِّ. وَعَنْهُ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ.

كان مالك إذا سئل عن المغازي قال: "عَلَيْكُمْ بِمَغَازِي مُوسَى بن عُقْبَةَ؛ فَإِنَّهُ ثِقَّةٌ". وقال أحمد، وابن

سعد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والسمعاني، وابن حجر: ثقة، زاد أبو حاتم: صالح. وزاد ابن سعد:

كثير الحديث. وفي رواية عن ابن سعد: "كان ثقة ثبتا كثير الحديث". وفي رواية عن ابن معين: "ثقة، كانوا

يقولون في روايته عن نافع: فيها شيء". وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقال إبراهيم بن

طهمان، والذهبي: مِنَ الثَّقَاتِ. وقال عن مغازيه: "غَالِبُهَا صَحِيحٌ وَمُرْسَلٌ جَيِّدٌ".

مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ويحمل ما قيل في روايته عن نافع على معنى أنه

لَيْسَ هُوَ فِي الْقُوَّةِ عَنْ نَافِعٍ كَمَالِكٍ، وَلَا عُبَيْدِ اللَّهِ. وذلك كما بين الذهبي وابن حجر ولذا ذكره النسائي في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع.

٦- سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، السَّمَّانُ.

سَمِعَ: أَبَاهُ، وَعَبْدَ اللَّهِ بن دِينَارٍ، وَالزُّهْرِيَّ، وَجَمَاعَةً. وَعَنْهُ: موسى بن عقبة، والثوري، ومالك، وشعبة.

(١) تاريخ بغداد، ت (٤٢٩٥)، (١٤٢/٩). وتهذيب الكمال، ت (١١٢٧)، (٤٥١/٥). وتهذيب التهذيب،

ت (٣٧١)، (٢٠٥/٢) و ت (٤١٩)، (٢٤٤/٤). وطبقات الذهبي، ت (٣٢٩)، (٣٤٥/١). والسير، ت (١٦٩)،

(٤٤٧/٩). وإكمال مغلطاي، ت (١١٩٨)، (٤٠١/٣). ونهاية الاغتباط، ت (٢١)، ص (٨٣). والكواكب النيرات،

ص (٤٥٦). وتحفة اللبيب، ت (٦٤١)، (٤٣٠/١) و ت (٢٢٨)، (٣٣٧/١). والتقريب، ت (١١٣٥)، ص (١٥٣).

(٢) ثقات ابن حبان، (٤٠٤/٥). والجرح والتعديل، ت (٦٩٣)، (١٥٤/٨). وتهذيب الكمال، ت (٦٢٨٢)،

(١١٥/٢٩). وتاريخ الإسلام، ت (٤٣٣)، (٩٨٦/٣). والسير، ت (٣١)، (١١٤/٦). والتقريب، ت (٦٩٩٢)،

ص (٥٥٢). وتحفة اللبيب، ت (٤١٤)، (١١١/٢). وإكمال مغلطاي، ت (٤٨١٢)، (٢٩/١٢).

قال ابن عيينة: "كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبنا في الحديث". وقال العجلي، وابن سعد، وابن عبد البر، والنسائي، وابن حجر: "ثقة"، زاد ابن سعد: كثير الحديث. وقال النسائي في رواية: "ليس به بأس". وقال ابن عدي: "ثبت لا بأس به". وقال أحمد: "ما أصلح حديثه، هو أثبت من محمد بن عمرو". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يخطئ". وقال البخاري: "كان له أخ فمات فوجد عليه؛ فسأه حفظه". وقال أبو الفتح الأزدي: "صدوق إلا أنه أصابه برسام^(١) في آخر عمره فذهب بعض حديثه". وقال ابن معين، وأبو حاتم: "لا يُحتجُّ به". وقال ابن معين في رواية: "لم يزل أصحاب الحديث يتقون حديثه". وفي رواية: "ليس بذاك". وسئل عنه مرة فقال: "ضعيف". ومرة: "صويلح وفيه لين". وذكره ابن شاهين وابن خلفون في الثقات. وقال يعقوب بن سفيان: "ضعيف متروك الحديث". وقال الذهبي: "صدوق، احتجَّ به مُسَلِّمٌ، لا البُخاريُّ ... ما نَقَمُوا مِنْ سُهَيْلٍ إِلَّا أَنَّهُ مَرِضٌ وَنَسِيَ بَعْضَ حَدِيثِهِ ... وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ". وقال ابن حجر مرة: "صدوق، تغير حفظه بأخرة، روى له البخاري مقرونًا، وتعليقًا".

تُؤَيِّ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، أَوْ قَبْلَهَا بِبَيْسِيرٍ^(٢). والخلاصة أنه ثقة، تغير حفظه بأخرة.

٧- أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسله. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني الذي علقه الحاكم في مستدركه:

١- وهيب بن خالد بن عجلان، البصري، أبو بكر.

روى عن: منصور بن المعتمر، وموسى بن عقبة. وعنه: ابن علقمة، وعقمان، وعارم.

قال ابن مهدي: "كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال". وجعله ابن معين من أثبت شيوخ البصريين. وقال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث، حجة، وكان أحفظ من أبي عوانة، وكان يملئ حفظًا". وقال أبو داود الطيالسي، والعجلي: "ثقة"، زاد العجلي: "ثبت". وقال أبو داود: "تغير وهيب بن خالد، وكان ثقة". وقال أبو حاتم: "ما أنقى حديثه، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ أهل

(١) الجرح والتعديل، ت (١٠٦٣)، (٢٤٦/٤). وتهذيب الكمال، ت (٢٦٢٩)، (٢٢٣/١٢). وتاريخ الإسلام، ت (١١٩)، (٦٧٠/٣). وإكمال مغلطاي، ت (٢٢٨١)، (١٥٠/٦). وتحفة اللبيب، ت (٦٥٠)، (٤٣١/١). والتقريب، ت (٢٦٧٥)، ص (٢٥٩). والمختلطين، ت (٢١)، ص (٥٠).

(٢) الجرح والتعديل، ت (١٠٦٣)، (٢٤٦/٤). وتهذيب الكمال، ت (٢٦٢٩)، (٢٢٣/١٢). وتاريخ الإسلام، ت (١١٩)، (٦٧٠/٣). وإكمال مغلطاي، ت (٢٢٨١)، (١٥٠/٦). وتحفة اللبيب، ت (٦٥٠)، (٤٣١/١). والتقريب، ت (٢٦٧٥)، ص (٢٥٩). والمختلطين، ت (٢١)، ص (٥٠).

البصرة، وهو ثقة. ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه. وكان يقال: إنه يخلف حماد بن سلمة في كثرة حديثه عن المدنيين وغيرهم". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان مُتَقَنَّاً". وقال أحمد: "ليس به بأس". وقال الذهبي: "الحافظ، الثبت، الإمام". وقال ابن حجر: "ثقة، ثبت، لكنه تغير قليلاً بأخرة".

تُوِّجَ سَنَةَ خَمْسٍ وستين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، مقدم على أناس، تغير قليلاً بأخرة

٢- موسى بن عقبة بن أبي عياش. ثقة. تقدم أنفا.

٣- سهيل بن أبي صالح، السمان. ثقة، تغير حفظه بأخرة. تقدم أنفا.

٤- أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسله. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.

٥- كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأخبار، من مسلمة أهل الكتاب.

أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وأسلم على الراجح في خلافة عمر رضي الله عنه.

أرسل عن: النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وعائشة. وعنه: ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم.

قال معاوية بن أبي سفيان: "إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْ

كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ". وقال ابن حجر: "ثقة ... مخضرم".

مات سنة اثنتين وثلاثين^(٢). والخلاصة أنه مخضرم ثقة، والكذب الذي ذكره معاوية رضي الله عنه أوله أهل العلم

بأن مراده بالكذب عدم وقوع ما يخبر به أنه سيقع، لا أنه هو يكذب. ويكفيه رواية جماعة من الصحابة

رضي الله عنهم عنه، والله أعلم.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على موسى بن عقبة، واختلف عنه من وجهين:

فرواه ابن جريج، عنه، عن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً.

ورواه وهيب بن خالد، عنه، عن سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ، موقوفاً.

(١) ثقات ابن حبان، (٥٦٠/٧). والطبقات الكبير، ت(٤١٣٦)، (٢٨٨/٩). والجرح والتعديل، ت(١٥٨)، (٣٤/٩). ومعرفة الثقات، ت(١٩٥٨)، (٣٤٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٧٦٩)، (١٦٤/٣١). وتهذيب التهذيب، ت(٢٩٠)، (١٦٩/١١). وتاريخ الإسلام، ت(٤٢٣)، (٥٣٧/٤). وتذكرة الحفاظ، ت(٢٢٢)، (٢٣٥/١). والتقريب، ت(٧٤٨٧)، ص(٥٨٦).

(٢) صحيح البخاري، ح(٧٣٦١)، (١١٠/٩). والجرح والتعديل، ت(٩٠٦)، (١٦١/٧). وثقات ابن حبان، (٣٣٣/٥). والمشاهير، ت(٩١١)، ص(١٤٥). والإصابة، ت(٧٥٣٠)، (٣٤٢/٩). وتهذيب الكمال، ت(٤٩٨٠)، (١٨٩/٢٤). والتقريب، ت(٥٦٤٨)، ص(٤٦١). وتحفة التحصيل، ص(٢٧١).

ومن خلال قواعد الترجيح يظهر أن الوجه الثاني هو الراجح؛ لأن وهيباً ثقة ثبت مقدم على أناس،
تغير قليلاً بأخرة.

وأما ابن جريج فهو ثقة، مقدم على غيره، وكان يدلّس، ويرسل، تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
ومن ثم فلولا أن الحاكم علّق الوجه الراجح لرجحناه، ولكنه لم يصله فلا نستطيع الاعتماد عليه.
والظاهر أن الحاكم وهم في نقل هذا الإعلال عن البخاري.

وعلى كل حال فإعلال الحديث مختلف فيه، فقد أعله البخاري وأحمد والدارقطني، وصححه من الوجه
المرفوع الترمذي والحاكم وابن حبان وغيرهم، وقد أفاض ابن حجر في الحديث عنه، وبيان وجه الإعلال
ووجه التصحيح، والله أعلم^(١).

التعليق على الحديث:

في الحديث أن الإنسان يُستحب له أن يجتم أي مجلس بهذا الذكر، حتى يمحو الله ما كان فيه من زلل،
والله أعلم^(٢).

(١) المستدرک، ح (١٩٩٣)، (٨١/٣). وسنن الترمذي، ح (٣٤٣٣)، (٤٣١/٥). وتوضيح المشتبه، (٢٧٧/٩).
وإتحاف المهرة، (٥٥٩/١٤). والنكت على ابن الصلاح، (٧١٨/٢). وفتح الباري، (٥٤٤/١٣).
(٢) سنن النسائي بشرح السيوطي مع حاشية السندي، (٧٢/٣).

الفصل الرابع عشر.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب فضائل القرآن، وفيه ثلاثة أحاديث.

الحديث الخامس والخمسون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي، حدثنا أبو عُلَائِةَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ، حدثنا أبي، حدثنا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، اشْتَرَيْتُ مِقْسَمَ^(١) بَنِي فُلَانٍ فِي تَحْتٍ^(٢) فِيهِ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: أَفَلَا أُتْبِئُكَ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ رِجْحًا؟، قَالَ: وَهَلْ يُوجَدُ؟، قَالَ: رَجُلٌ تَعَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ فَتَعَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ.

إِنْ كَانَ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَفِظَ فِي إِسْنَادِهِ سَالِمٌ بَنُ أَبِي الْجَعْدِ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ غَيْرَ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ الْمُعْتَمِرِ خَالَفُوهُ فِيهِ:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْجَعْدِ، أَوْ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ^(٣).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على المعتمر بن سليمان، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن خالد، عن المعتمر، عن أبيه، عن قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، مرفوعا.

الوجه الثاني: الفلاس وأحمد بن المقدام، عن المعتمر، عن أبيه، عن قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْجَعْدِ، أَوْ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: عمرو بن خالد، عن المعتمر، عن أبيه، عن قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي جعفر البغدادي، عن أبي عُلَائِةَ، عن أبيه، عن المعتمر، به. وأخرجه البيهقي في الشعب^(٤)، عن الحاكم، بالإسناد السابق.

(١) المِقْسَمُ هو النصيب. لسان العرب، (٤٧٨/١٢).

(٢) التَّحْتُ: وِعَاءٌ تُصَانُ فِيهِ الثِّيَابُ. لسان العرب، (١٨/٢).

(٣) المستدرک، کتاب فضائل القرآن، ح (٢٠٧٠)، (١١٧/٣).

(٤) باب تعظيم القرآن، فصل في تعلم القرآن، ح (١٧٩٤)، (٣٤٠/٣).

تخريج الوجه الثاني: الفلاس وأحمد بن المقدام، عن المعتمر، عن أبيه، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْجَعْدِ أَوْ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عن عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ، عن المعتمر، به. وأخرجه البيهقي في الشعب^(١)، عن الحاكم، بالإسناد السابق.

وتابع الفلاس أحمد بن المقدام، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عن أحمد بن المقدام، عن المعتمر، به. وأخرجه البيهقي في الشعب^(٢)، عن الحاكم، بالإسناد السابق.

وتابعه عاصم بن النضر، أخرجه الطبراني في الأوسط^(٣)، عن إِبْرَاهِيمَ، عن عَاصِمِ بْنِ النَّضْرِ، عن المعتمر، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن محمد بن عبد الله بن حمزة بن جميل، أَبُو جَعْفَرٍ، البغدادي.

حَدَّثَ عَنْ: ابن أبي الدنيا، وأبي غُلاَثَةَ محمد بن عَمْرٍو. وَعَنْهُ: ابن مَنْدَه، والحاكم.

قَالَ الحاكم: "محدث عصره بخراسان، وأكثر مشايخنا رحلةً، وأثبتهم أصولاً". وقال الخطيب: "كان ثبناً، صحيح السماع، حسن الأصول". وقال أبو سعد الإدريسي: "كان ثقة في الحديث، فاضلاً". وقال الذهبي: كان ثقةً، ثبناً، رضى.

تُوِّفِّي سنة ست وأربعين وثلاثمائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة.

٢- محمد بن عَمْرٍو بن خالد بن فَرُوخِ بْنِ سَعِيدٍ، أبو غُلاَثَةَ الحِرَانيّ.

رَوَى عَنْ: أبيه، ويوسف بن عدي بن زريق بن إسماعيل. وَعَنْهُ: الطبراني، وأبو جعفر البغدادي.

قال ابن القطان: "كَانَ ثِقَةً، قَالَهُ أَبُو سَعِيدِ بْنِ يُونُسَ فِي كِتَابِهِ فِي تَارِيخِ الْمَصْرِيِّينَ". وأخرج له الحاكم مكثراً عنه، وصحح سند حديثه^(٥). والخلاصة أنه ثقة.

(١) باب تعظيم القرآن، فصل في تعلم القرآن، ح(١٧٩٤)، (٣/٣٤٠).

(٢) باب تعظيم القرآن، فصل في تعلم القرآن، ح(١٧٩٤)، (٣/٣٤٠).

(٣) ح(٢٨٧٢)، (٣/١٨٥).

(٤) تاريخ بغداد، ت(١٥٣٨)، (٤/٣٥٤). وتاريخ الإسلام، ت(٢٤٢)، (٧/٨٤١). والعبر، (٢/٧٤). والسير، ت(٣٢٥)، (١٥/٥٤٧).

(٥) المستدرك، (٤٧٢/٣)، طبعة العلمية. وتهذيب الكمال، ت(٧١٤٤)، (٣٢/٤٤٠). وتاريخ بغداد، ت(١٥٣٨)، (٤/٣٥٤). وبيان الوهم، ح(١٣١٥)، (٣/٥٣٥). وتاريخ الإسلام، ت(٤٧٣)، (٦/١٠٤٠).

٣- عَمْرُو بْنُ خَالِدِ بْنِ فَرْوُخِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، التَّمِيمِيُّ.

رَوَى عَنْ: حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَاللَيْثِ، وَابْنِ لَهْيَعَةَ. وَعَنْهُ: الْبَخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ أَبِي عُلَاثَةَ.

قال أبو حاتم: "صَدُوقٌ". وقال مسلمة، والعجلي، والدارقطني، وابن حجر: "ثقة"، زاد العجلي: "نَبَتْ". وزاد الدارقطني: "حجة". وقال الذهبي: "الْحَافِظُ، الْحُجَّةُ". وقال ابن حجر مرة: "أحد الثقات الأثبات".

مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت.

٤- معتمر بن سليمان. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٥- سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- قتادة. ثقة، ثبت، يدلس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٧- سالم بن أبي الجعد. ثقة، يرسل كثيرا. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٨- أبو أمامة الباهلي، صَدِيُّ بَنِ عَجَلَانَ بْنِ وَهَبِ بْنِ عَرِيْبٍ رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَنْ: عُمَرَ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَمُعَاذِ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، وَالْقَاسِمُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

تُوفِّيَ سَنَةَ سِتِّ وَتَمَانِينَ^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- علي بن عيسى بن إبراهيم، أبو الحسن، الحيري. ثقة، مأمون. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- إبراهيم بن أبي طالب. ثقة، أحد أئمة العلل. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.

٣- عمرو بن علي، الفلاس. ثقة حافظ. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.

٤- معتمر بن سليمان. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٥- سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- قتادة. ثقة، ثبت، يدلس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٧- أبو الجعد، مولى لبني ضبيعة.

روى عن: أبي أمامة رضي الله عنه. وعنه: قتادة^(٣). والخلاصة أنه مجهول العين.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٢٧٨)، (٢٣٠/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٣٥٦)، (٦٠١/٢١). والسير، ت(١٣٠)،

(٤٢٧/١٠). وتهذيب التهذيب، ت(٤٠)، (٢٥/٨). والتقريب، ت(٥٠٢٠)، ص(٤٢٠). وتحفة اللبيب،

ت(١٢٤٥)، (٦٠١/١).

(٢) معرفة الصحابة رضي الله عنهم، لأبي نعيم، ت(١٤٨٩)، (١٥٢٦/٣). وتهذيب الكمال، ت(٢٨٧٢)، (١٥٨/١٣).

(٣) مسند أحمد، (٥٠٧/٣٦). والمعجم الكبير للطبراني، (٣١١/٨). والمستدرک، (١١٧/٣).

وأما ابن أبي الجعدي فهو سالم بن أبي الجعد. ثقة، يرسل كثيرا. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٨- أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

دراسة إسناد متابعة أحمد بن المقدم للفلاس عند الحاكم في المستدرک:

١- علي بن عيسى بن إبراهيم، أبو الحسن، الحيري. ثقة، مأمون. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- إبراهيم بن أبي طالب. ثقة، أحد أئمة العلل. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.

٣- أحمد بن المقدم بن سليمان بن الأشعث، أبو الأشعث، البصري. ثقة^(١).

٤- معتمر بن سليمان. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٥- سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- قتادة. ثقة، ثبت، يدلس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٧- أبو الجعد، مولى لبني ضبيعة. مجهول العين. تقدم قبل قليل. وأما ابن أبي الجعدي فهو سالم بن أبي

الجعد. ثقة، يرسل كثيرا. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٨- أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

دراسة إسناد متابعة عاصم بن النضر للفلاس عند الطبراني في الأوسط:

١- إبراهيم بن أورمة، أبو إسحاق، الأصبهاني. ثقة^(٢).

٢- عاصم بن النضر بن المنتشر الأحول التيمي، أبو عمر البصري. ثقة^(٣).

٣- معتمر بن سليمان. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٤- سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- قتادة. ثقة، ثبت، يدلس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

٦- أبو الجعد، مولى لبني ضبيعة. مجهول العين. تقدم قبل قليل. وأما ابن أبي الجعدي فهو سالم بن أبي

الجعد. ثقة، يرسل كثيرا. تقدم عند الحديث السادس عشر.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٦٧)، (٧٨/٢). والمعلم، ت(١٨)، (٤٧). وتهذيب الكمال، ت(١١٠)، (٤٨٨/١).

والسير، ت(٧٥)، (٢١٩/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(١٤٠)، (٨١/١). والتقريب، ت(١١٠)، (٨٥). وتحفة

الليبي، ت(٢٢)، (٢٦٩/١). والكاشف، ت(٨٩)، (٢٠٤/١). والميزان، ت(٦٢٩)، (١٥٨/١).

(٢) السير، (١٤٥/١٣). وطبقات المحدثين بأصبهان، (١٨٦/٣).

(٣) ثقات ابن حبان، (٥٠٦/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٠٢٩)، (٥٤٥/١٣). وإكمال مغطاي، ت(٢٦٤٣)،

(١٢٢/٧). والتقريب، ت(٣٠٨٠)، ص(٢٨٦). والكاشف، ت(٢٥٢١)، (٥٢١/١). والمختارة، ح(٥٦١)،

(١٨١/٢).

٧- أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على المعتمر بن سليمان، وقد اختلف عنه من وجهين:

فرواه عمرو بن خالد بن فروخ. وهو ثقة ثبت، رواه عنه، عن أبيه، عن قتادة، عن ابن أبي الجعد، عن أبي أمامة، مرفوعا.

ورواه:

١- عمرو بن علي، الفلاس. ثقة حافظ. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.

٢- أحمد بن المقدم بن سليمان بن الأشعث، أبو الأشعث، البصري. ثقة.

٣- عاصم بن النضر بن المنتشر الأحول التيمي، أبو عمر البصري. ثقة^(١).

رووه عنه، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي الجعد، أو ابن أبي الجعد، عن أبي أمامة، مرفوعا.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني فقد رواه ثلاثة ثقات وأحدهم ثقة حافظ، فتقدم روايتهم على رواية

الثقة الثبت، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح بإسناد الحاكم:

الحديث من الوجه الثاني الراجح ضعيف للتردد بين راويين أحدهما مجهول، وعلى كل حال فالوجهان

ضعيفان، لعننة قتادة وشيخه، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن خير الآخرة أفضل من كنوز الدنيا، ومن خير الآخرة تعلم القرآن. وهذا ما دلت عليه

الأحاديث الصحيحة، ففي حديث عائشة مرفوعا: **مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ**

الْبَرَّةِ، وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ، وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أَجْرَانِ"^(٢). وفي حديث عثمان مرفوعا:

"خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ"^(٣).

(١) ثقات ابن حبان، (٥٠٦/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٠٢٩)، (٥٤٥/١٣). وإكمال مغطاي، ت(٢٦٤٣)،

(١٢٢/٧). والتقريب، ت(٣٠٨٠)، ص(٢٨٦). والكاشف، ت(٢٥٢١)، (٥٢١/١). والمختارة، ح(٥٦١)،

(١٨١/٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة النبأ، ح(٤٩٣٧)، (١٦٦/٦).

(٣) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ح(٥٠٢٧)، (١٩٢/٦).

الْحَدِيثُ السَّادِسُ وَالْخَمْسُونَ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا أُعَلِّمُكُمْ سُورَةَ مَا أَنْزَلْتُ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلَهَا؟، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ حَتَّى تَعْلَمَهَا. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقُمْتُ مَعَهُ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُنِي وَيَدِي فِي يَدِهِ فَجَعَلْتُ أَتْبَاطُ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَخْرُجَ قَبْلَ أَنْ يُخْبِرَنِي بِهَا، فَلَمَّا دَنَوْتُ مِنَ الْبَابِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، السُّورَةُ الَّتِي وَعَدْتَنِي؟، فَقَالَ: كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ؟، فَقَرَأْتُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فَقَالَ: هِيَ هِيَ، وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي الَّتِي قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، الَّذِي أُعْطِيتُ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُجْرَجْهُ. وَقَدْ اِخْتَلَفَ عَلَى الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِيهِ: فَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ.

أَمَّا حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَأَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ الْعَدْلُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

وَأَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ، مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَهُوَ يُصَلِّي فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ كَفَّهُ، قَالَ: فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى يَدِي، قَالَ: وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: إِنِّي أَرْجُو أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى تَعْلَمَ سُورَةَ مَا أَنْزَلَ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلَهَا، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتْبَاطُ فِي الْمَشْيِ رَجَاءَ ذَلِكَ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، السُّورَةُ الَّتِي وَعَدْتَنِي، قَالَ: كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ؟، قَالَ: فَقَرَأْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، حَتَّى آتَيْتُ عَلَى آخِرِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هِيَ هَذِهِ السُّورَةُ وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ الَّذِي أُعْطِيتُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ شُعْبَةَ فَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَاتِمِ الْمَرْزُوقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحِ الْمَدَائِنِيِّ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ

قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، حَتَّى خَتَمَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهَا السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيتُ" (١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على العلاء بن عبد الرحمن، وقد اختلف عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن العلاء بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ، موصولا.

الوجه الثاني: عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، مرسلا.

الوجه الثالث: عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ، موصولا.

تخريج الوجه الأول: عبد الحميد بن جعفر، عن العلاء، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ

ﷺ، موصولا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ، عن أَبِي

أَسَامَةَ، عن عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ الْعَلَاءِ، به.

وأخرجه في موضع آخر من المستدرك (٢)، عن محمد بن يعقوب، عن أحمد بن عبد الحميد، عن أَبِي

أَسَامَةَ، عن عبد الحميد، وصححه أيضا على شرط مسلم.

وتابع عبد الحميد بن جعفر عبد العزيز بن محمد، أخرجه الدارمي في سننه (٣)، عن نعيم بن حماد، عن

عبد العزيز بن محمد، عن العلاء، به، بنحوه.

وتابعه روح بن القاسم، أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٤)، عن عمران بن موسى، عن يزيد، عن روح

بن القاسم، عن العلاء، به، بنحوه.

وتابعه محمد بن جعفر، أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٥)، عن أَبِي طَاهِرِ الْفَقِيهِ، عن أَبِي عُثْمَانَ

الْبَصْرِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عن خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ، عن مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عن العلاء، به، بنحوه.

وتابعه إسماعيل بن جعفر، أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٦)، عن يحيى بن أيوب، عن إسماعيل بن

جعفر، عن العلاء، به، بنحوه.

(١)المستدرك، كتاب فضائل القرآن، ح(٢٠٧٤)، (١١٩/٣).

(٢)المستدرك، كتاب التفسير، سورة الحجر، ح(٤٨٨/٣٣٥١)، (٣٨٦/٢)، طبعة العلمية.

(٣)كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، ح(٣٤١٦)، (٢١٢٤/٤).

(٤)كتاب التفسير، سورة الأنفال، آية(٢٤)، ح(١١١٤١)، (١٠٨/١٠).

(٥)كتاب الصلاة، بَابُ تَعْيِينِ الْقِرَاءَةِ الْمُطْلَقَةِ بِالْفَاتِحَةِ، ح(٣٩٥٤)، (٥٢٥/٢).

(٦)أحاديث أبي هريرة ﷺ، ح(٦٤٢-٦٤٨٢)، (٣٦٧/١١).

تخريج الوجه الثاني: مالك، عن العلاء، عن أبي سعيد مؤلى عامر بن كزير، مراسلا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن الحسن بن يعقوب، عن يحيى بن أبي طالب، عن عبد الوهّاب بن عطاء، عن مالك بن أنس. وعن أبي عبد الله الصّفّار، عن إسماعيل بن إسحاق، عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن العلاء، به.

وأخرجه مالك في الموطأ^(١)، عن العلاء بن عبد الرحمن، به، بمثله.

تخريج الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي بن كعب، موصولا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر المرزوي، عن عبيد الله بن روح، عن شبابة بن سوار، عن شعبة، عن العلاء، به.

وأخرجه الطبري في تفسيره^(٢)، عن ابن المثنى، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن العلاء، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- الحسن بن علي بن عفان، العامري، أبو محمد. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- أبو أسامة، حماد بن أسامة. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث السادس.

٤- عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم، الأنصاري، الأوسي.

رَوَى عَنْ: العلاء بن عبد الرحمن، وهشام بن عروة. وَعَنْ: حماد بن أسامة، وابن المبارك، ويحيى القطان.

قال أحمد، وابن معين: "ثقة، ليس به بأس". وقال ابن معين: "كَانَ يَرَى الْقَدْرَ". وقال مرة: "لَيْسَ

بجديته بأس، وهو صالح". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ

الْحَدِيثِ". وقال الساجي: "ثقة صدوق". ونقل ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

الْقَطَّانُ: "كَانَ سَفِيَانًا يَحْمِلُ عَلَيْهِ، وَمَا أُدْرِي مَا كَانَ شَأْنُهُ وَشَأْنُهُ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "مَحَلُّهُ الصَّدَقُ". وَقَالَ

النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ". وقال النسائي:

"ليس بقوي". وقال الذهبي: "الثقة". وقال ابن حجر: "صدوق رمي بالقدر وربما وهم". وقال في حديث

هو أحد رواياته: "رجاله ثقات".

مات سنة ثلاث وخمسين ومائة^(٣). والخلاصة أنه صدوق، رمي بالقدر، وروايته عن أناس مرسله.

(١) كتاب الصلاة، باب ما جاء في أم القرآن، ح(٢٣١)، (١/٨٨).

(٢) سورة الحجر، الآية(٨٧)، (١٤/١١٦).

(٣) ثقات ابن حبان، (٧/١٢٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٧٠٩)، (١٦/٤١٦). وتهذيب التهذيب، ت(٢٢١)،

(١١١/٦). وتحفة اللبيب، ت(٩١٩)، (١/٥٠٤). ومن تكلم فيه وهو موثق، ت(٢٠٣)، ص(٣٢٠). وتحفة

٥- العلاءُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، أَبُو شَيْبَةَ، الْمَدِينِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ. وَعَنْهُ: شُعْبَةُ، وَمَالِكٌ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ.
 قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ: وَصَحِيفَةُ الْعَلَاءِ بِالْمَدِينَةِ مَشْهُورَةٌ، وَكَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، ثَبَتًا".
 وَقَالَ أَحْمَدُ: "ثِقَةٌ، لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا ذَكَرَهُ بِسُوءٍ". وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: "ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ:
 "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وَذَكَرَهُ فِي الْمَشَاهِيرِ، وَقَالَ: "كَانَ مَتَقِنًا رُبَّمَا وَهَمٌ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ
 بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وَالْعَلَاءُ نَسَخُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْوِيهَا عَنْهُ الثَّقَاتُ، وَمَا أَرَى بِهِ بَأْسًا".
 وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَالِحٌ، رَوَى عَنْهُ الثَّقَاتُ، وَلَكِنَّهُ أَنْكَرَ مِنْ حَدِيثِهِ أَشْيَاءً، وَهُوَ عِنْدِي أَشْبَهَ مِنَ الْعَلَاءِ ابْنَ
 الْمَسَيَّبِ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لَيْسَ بِذَا، لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَتَوَقَّعُونَ حَدِيثَهُ". وَقَالَ مَرَّةً: "لَيْسَ حَدِيثُهُ بِحِجَّةٍ". وَقَالَ
 أَبُو زُرْعَةَ: "لَيْسَ هُوَ بِأَقْوَى مَا يَكُونُ". وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: "مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرِدُ بِأَحَادِيثَ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهَا".
 وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الإِمَامُ، الْمُحَدَّثُ، الصَّدُوقُ... لَا يَنْزِلُ حَدِيثُهُ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ، لَكِنْ يُتَحَنَّبُ مَا أَنْكَرَ
 عَلَيْهِ". وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ، رُبَّمَا وَهَمٌ". وَقَالَ فِي سِنْدِ حَدِيثِ هَذَا أَحَدَ رِجَالِهِ: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ".
 وَقَالَ: "نَسَخَةُ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تُكَلِّمُ فِيهَا". وَقَالَ: "أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ مِنْ نَسَخَةِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَا لَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَقَالَ: إِنْ بَاقِيَ النُّسخَةُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ مَا خَرَجَ
 بَعْضُهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ، فَمَا كَانَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ لَا يَلْتَحِقُ أَفْرَادُهُ بِشَرْطِهِمَا".
 تُؤَيِّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ، أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثَ خَاصَةً أَحَادِيثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

٦- عبد الرحمن بن يعقوب، الجهني، المدني.

رَوَى عَنْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَنْهُ: ابْنُ الْعَلَاءِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ.
 قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ مَعَ الْأَعْرَجِ وَغَيْرِهِ مِنْ
 أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، قُلْتُ: هُوَ أَوْثَقُ أَوْ الْمَسَيَّبِ بْنُ رَافِعٍ؟، فَقَالَ:

التحصيل، ص (١٩٢).

(١) الجرح والتعديل، ت (١٩٧٤)، (٣٥٧/٦). والكامل، ت (١٣٧٢/٤٠٤)، (٣٧٢/٦). وثقات ابن حبان،
 (٢٤٧/٥). وثقات العجلي، ت (١٢٨٢)، (١٥٠/٢). وتهذيب الكمال، ت (٤٥٧٧)، (٥٢٠/٢٢). والمشاهير،
 ت (٥٨٥)، ص (١٠٥). والسير، ت (٨٦)، (١٨٦/٦). وتهذيب التهذيب، ت (٣٣٥)، (١٨٦/٨). والتقريب،
 ت (٥٢٤٧)، ص (٤٣٥). وتحفة اللبيب، ت (١٣٠٠)، (٦١٤/١).

ما أقرهما". وَقَالَ النَّسَائِي: "ليس به بأس". وذكره ابنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ^(١). والخلاصة أنه ثقة مقدم في أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

٨- أبي بن كعب، أبو المنذر رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.

دراسة إسناد متابعة عبد العزيز بن محمد لعبد الحميد بن جعفر عند الدارمي في سننه:

١- نُعَيْم بن حَمَّاد، أبو عبد الله، الخزاعي. صدوق، له أوهام^(٢).

٢- عبد العزيز بن محمد، الدراوردي. صدوق، مقدم على أناس، وكان يُحدث من كُتِبَ غيره فيخطيء،

لكنه صحيحُ الكتاب، وقد تُكلم في حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- العلاءُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. ثقة، أنكرت عليه أحاديث خاصة أحاديثه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

٤- عبد الرحمن بن يعقوب، الجهني، المدني. ثقة مقدم في أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

٦- أبي بن كعب، أبو المنذر رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.

دراسة إسناد متابعة روح بن القاسم لعبد الحميد عند النسائي في سننه الكبرى:

١- عمران بن موسى، القزاز. ثقة^(٣).

٢- يزيد بن زريع، البصري. ثقة ثبت من أثبت البصريين ومقدم على غيره، وسمع من ابن أبي عروبة قبل

الاختلاط. تقدم عند الحديث التاسع عشر.

٣- روح بن القاسم، التميمي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٤- العلاءُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. ثقة، أنكرت عليه أحاديث خاصة أحاديثه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

(١) ثقات العجلي، ت(١٠٩١)، (٩٢/٢). والجرح والتعديل، ت(١٣٤٨)، (٢٩٣/٨). وتهذيب الكمال، (٤٧٠/١٧) و ت(٣٩٩٧)، (١٨/١٨). وتهذيب التهذيب، ت(٥٨٤)، (٣٠١/٦). والكاشف، ت(٣٣٤٧)، (٦٤٩/١). والتقريب، ت(٤٠٤٦)، ص(٣٥٣).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٢١٢٥)، (٤٦٣/٨). وثقات ابن حبان، (٢١٩/٩). ومعرفة الثقات، ت(١٨٥٨)، (٣١٦/٢). والكامل، ت(١٩٥٩/٦)، (٢٥١/٨). وتهذيب الكمال، ت(٦٤٥١)، (٤٦٦/٢٩). والسير، ت(٢٠٩)، (٥٩٥/١٠). وتهذيب التهذيب، ت(٨٣١)، (٤٥٨/١٠). والتقريب، ت(٧١٦٦)، ص(٥٦٤).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٤٥٠٦)، (٣٦٠/٢٢). وتهذيب التهذيب، (٢٤٤)، (١٤١/٨).

- ٥- عبد الرحمن بن يعقوب، الجهني، المدني. ثقة مقدم في أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.
- ٦- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٧- أبي بن كعب، أبو المنذر رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.
- دراسة إسناد متابعة محمد بن جعفر لعبد الحميد عند البيهقي في سننه الكبرى:
- ١- محمد بن محمد بن محمش، أبو طاهر الفقيه. ثقة^(١).
- ٢- أبو عثمان، عمرو بن عبد الله بن ذرهم النيسابوري. صدوق على أقل أحواله^(٢).
- ٣- محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهراة العبدي، أبو أحمد. ثقة^(٣).
- ٤- خالد بن مخلد، القطواني. شيعي، صدوق، وأنكرت عليه أحاديث^(٤).
- ٥- محمد بن جعفر بن أبي كثير. ثقة^(٥).
- ٦- العلاء بن عبد الرحمن. ثقة، أنكرت عليه أحاديث خاصة أحاديثه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

- ٧- عبد الرحمن بن يعقوب، الجهني، المدني. ثقة مقدم في أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.
- ٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٩- أبي بن كعب، أبو المنذر رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.
- دراسة إسناد متابعة إسماعيل بن جعفر لعبد الحميد عند أبي يعلى الموصلي في مسنده:
- ١- يحيى بن أيوب، أبو زكريا، المقابري. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٢- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، الأنصاري. ثقة ثبت، مقدم على جماعة. تقدم عند الحديث الخامس.

(١) السير، ت(١٦٩)، (٢٧٦/١٧). والسلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي، ت(١٩٥)، ص(٦١١).

(٢) السير، ت(١٨٨)، (٣٦٤/١٥).

(٣) ثقات ابن حبان، (١٢٨/٩). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٣٠)، (٢٩/٢٦). وإكمال مغلطاي، ت(٤١٨٦)، (٢٦٠/١٠). وتحفة اللبيب، ت(١٨٣)، (٥٣/٢).

(٤) تهذيب الكمال، ت(١٦٥٢)، (١٦٣/٨). وتهذيب التهذيب، ت(٢٢١)، (١١٦/٣). وتحفة اللبيب، ت(٤٢٥)، (٣٧٢/١).

(٥) الجرح والتعديل، ت(١٢١٩)، (٢٢٠/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥١١٧)، (٥٨٣/٢٤). وتهذيب التهذيب، ت(١٢٦)، (٩٤/٩). والتقريب، ت(٥٧٨٤)، ص(٤٧١). وتحفة اللبيب، ت(١٠٠)، (٣٣/٢). والعبر، (٢٠٠/١).

٣- العلاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. ثقة، أنكرت عليه أحاديث خاصة أحاديثه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

٤- عبد الرحمن بن يعقوب، الجهني، المدني. ثقة مقدم في أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

٦- أبي بن كعب، أبو المنذر رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم:

١- الحسن بن يعقوب بن يوسف، العدل. صدوق. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٢- يحيى بن أبي طالب، البغدادي. ليس بالمتين. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٣- عبد الوهاب بن عطاء، الخفاف. صدوق، ربما أخطأ. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٤- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- العلاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. ثقة، أنكرت عليه أحاديث خاصة أحاديثه عن أبيه عن أبي هريرة. تقدم آنفاً.

٦- أَبُو سَعِيدٍ، مولى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عامرِ بْنِ كَرِيزٍ، الخزاعي.

رَوَى عَنْ: الحسن البَصْرِيِّ، وأبي هُرَيْرَةَ. وَعَنْهُ: العلاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ومحمد بن عجلان.

خرج له مسلم في صحيحه. وذكره ابنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وقال البزار: "لا نعلم روى عنه إلا داود بن

قيس". وقال الذهبي: "ثقة". وقال ابن حجر: "مقبول"^(١). والخلاصة أنه ثقة.

دراسة إسناد الوجه الثالث:

١- محمد بن أحمد، أبو بكر بن أبي نصر. ثقة، تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ، المدائني، أبو محمد.

سَمِعَ: يزيد بن هارون، وشبابة بن سوار. وَعَنْهُ: أبو سهل القطان، وأبو بكر الشافعي.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال هبة الله بن الحسن الطبري: "ثقة

صدوق". وقال الذهبي: "الشيخ الثقة".

تُوِّفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(٢). والخلاصة أنه ليس به بأس.

٣- شبابة بن سوار، الفزاري.

(١) الجرح والتعديل، ت (١٧٤٠)، (٣٧٦/٩). وصحيح مسلم، (١٩٨٦/٤). ومسند البزار، (٢٨٤/١٥). وتهذيب

الكمال، ت (٧٣٩٩)، (٣٥٨/٣٣). والكاشف، ت (٦٦٥٣)، (٤٣٠/٢). والتقريب، ت (٨١٣٢)، ص (٦٤٤).

(٢) تاريخ بغداد، ت (٥٠٤٠)، (١٢٢/١١). وثقات ابن حبان، (٣٦٦/٨). وتاريخ الإسلام، ت (٢٣٥)،

(٥٦٢/٦). والسير، ت (١)، (٥/١٣).

رَوَى عَنْ: الليث بن سعد، وشعبة بن الحجاج. وَعَنْهُ: إسحاق بن راهويه، وعبد الله بن روح. قال ابن معين، وابن قانع، وابن المديني، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". وقال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثقة. وَقَالَ ابن سعد: "كَانَ ثَقَّةً، صَالِحَ الْأَمْرِ فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ مَرَجًا". وقال الدارقطني عن حديثه: "إسناد صحيح ثابت". وذكره مسلم وابن المديني في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الثقات. وقال أَحْمَدُ: "تركته، لم أكتب عنه للإرجاء، فقليل له: يا أبا عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو معاوية؟ فقال: شِبَابَةٌ كَانَ دَاعِيَةً". وَقَالَ ابن المديني في رواية، والساجي، وابن خراش: صدوق. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق، يُكْتَبُ حديثه ولا يحتج به". وقال ابن عدي: "لا بأس به". وذكره ابن خلفون في الثقات. وخرج ابنُ خزيمة حديثه في صحيحه، وكذلك ابن حبان، والحاكم. وَحُكِيَ عن أَبِي زرعة أن شِبَابَةَ رَجَعَ عن الإرجاء. مات سنة أربع أو خمسين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة رُمي بالإرجاء والدعوة إليه، وقيل: رجع عنه. وأما من أنزله عن الثقة فسبب هذا الأحاديث التي أنكرت عليه، وهي قليلة جدا بالنسبة لمروياته ولا تستدعي إنزاله عن الثقة، والله أعلم.

- ٤- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- العلاء بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثقة، أنكرت عليه أحاديث خاصة أحاديثه عن أبيه عن أبي هريرة. تقدم آنفا.
- ٦- عبد الرحمن بن يعقوب، الجهني. ثقة، مقدم في أصحاب أبي هريرة.
- ٧- أبي بن كعب، أبو المنذر رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.

النظر في الإعلال:

تبين أن هذا الحديث مداره على العلاء بن عبد الرحمن، وقد اختلف عنه من ثلاثة أوجه:
فرواه:

- ١- عبد الحميد بن جعفر. وهو صدوق، رمي بالقدر، وروايته عن أناس مرسله. تقدم قبل قليل.
- ٢- عبد العزيز الدراوردي. وهو صدوق، مقدم على أناس، وكان يُحدث من كُتِبَ غيره فيخطيء، لكنه صحيح الكتاب، وقد تُكَلِّم في حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٣- روح بن القاسم، التميمي. وهو ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.
- ٤- مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. ثقة.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٧١٥)، (٣٩٢/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٦٨٤)، (٣٤٣/١٢). وتحفة اللبيب، ت(٦٦٧)، (٤٣٦/١). والسير، ت(١٩٧)، (٥١٣/٩). وإكمال مغطاي، ت(٢٣٣٦)، (٢٠٠/٦).

٥- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير. وهو ثقة ثبت، مقدم على جماعة. تقدم عند الحديث الخامس.

خمستهم: عن العلاء، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، موصولاً.

ورواه مالك بن أنس، الأصبحي. وهو ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث

الخامس.

رواه عَنْ العلاء، عن أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، مرسلاً.

ورواه شعبة بن الحجاج. وهو ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح

حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

رواه عَنْ العلاء، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، موصولاً.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الأول، فقد رواه ثلاثة من الثقات وشاركهم صدوقان. وقد مال ابن عبد

البر إلى ترجيحه قائلاً: "هو الأشبه عندي، والله أعلم"^(١). وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في الصحيح،

وكذا الضياء في المختارة^(٢)، والترمذي وصححه^(٣)، والحاكم وصححه كما سبق في التخريج، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من الوجه الراجح حسن بإسناد الحاكم، ويرتقى إلى الصحيح لغيره بحديث أبي سعيد بن

المعلّى رضي الله عنه^(٤)، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه^(٥).

التعليق على الحديث:

في الحديث فضل سورة الفاتحة وأنها من أعظم سور القرآن الكريم، بل من أعظم كلام الله تعالى المنزل

على رسله وأنبيائه^(٦).

(١) التمهيد، (٢١٨/٢٠).

(٢) صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب فَضْلِ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ مَعَ الْبَيَانِ أَنَّهَا السَّبْعُ الْمَثْنِي، وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلَهَا، ح(٥٠٠)، (٢٥٢/١). والإحسان، كتاب الرقائق، باب قراءة القرآن، ذَكَرَ الْبَيَانِ بَأَنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ مَقْسُومَةٌ بَيْنَ الْقَارِئِ وَبَيْنَ رَبِّهِ، ح(٧٧٥)، (٥٣/٣). والمختارة، ح(١٢٣٢)، (٤٣١/٣).

(٣) سنن الترمذي، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب، ح(٢٨٧٥)، (٥/٥).

(٤) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، ح(٤٤٧٤)، (١٧/٦).

(٥) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة الحجر، ح(٤٧٠٤)، (٨١/٦).

(٦) فتح الباري، (١٥٧/٨).

الحديث السابع والخمسون.

قال الحاكم: "وأما حديث عسل بن سفيان فأخبرناه أحمد بن سهل الفقيه، حدثنا صالح بن محمد بن حبيب، حدثنا أبو غسان مالك بن سعد، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا شعبة، عن عسل بن سفيان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال: ليس منا من لم يتغن^(١) بالقرآن. ورواه الحارث بن مرة الثقفني البصري، عن عسل بن سفيان، فقال: عن ابن عباس: حدثناه أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أخبرنا عبدان الأهوازي، حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا الحارث بن مرة، حدثنا عسل بن سفيان، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ليس منا من لم يتغن بالقرآن. ليس مستبعدًا من عسل بن سفيان الوهم، والحديث راجع إلى حديث سعد بن أبي وقاص، والله أعلم^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على عسل بن سفيان، وقد اختلف عنه من وجهين:
الوجه الأول: شعبة، عنه، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، مرفوعا.
الوجه الثاني: الحارث بن مرة، عنه، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، مرفوعا.
تخريج الوجه الأول: شعبة، عن عسل بن سفيان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعا:

(١) قال الخطابي: "هذا يتأول على وجوه أحدها: تحسين الصوت. والوجه الثاني: الاستغناء بالقرآن عن غيره، وإليه ذهب سفيان بن عيينة. ويقال: تغنى الرجل، بمعنى استغنى، قال الأعشى: وكنت امرأ زمتنا بالعراق ... عفيف المنازل طويل التغني، أي الاستغناء، وفيه وجه ثالث قاله ابن الأعرابي صاحبنا ... فقال: إن العرب كانت تتغن بالركبان إذا ركبت الإبل وإذا جلست في الأفنية، وعلى أكثر أحوالها، فلما نزل القرآن أحب النبي ﷺ أن يكون القرآن هجيراهم مكان التغني بالركبان. قال أبو داود: حدثنا ... عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ما أن الله لشيء ما أنن لنبي حسن الصوت يتغن بالقرآن يجهر به ... وقوله: يجهر به زعم بعضهم أنه تفسير لقوله يتغن به، قال وكل من رفع صوته بشيء مُعلنا به فقد تغنى به ... وهذا وجه رابع في تفسير قوله: ليس منا من لم يتغن بالقرآن". معالم السنن، (٢٩١/١).

(٢) المستدرک، کتاب فضائل القرآن، ذکر فضائل سور وآي متفرقة، ح(٢١٢٧ و٢١٢٨)، (١٤٤/٣).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن سهل الفقيه، عن صالح بن محمد بن حبيب، عن مالك بن سعد، عن روح بن عباد، عن شعبة، عن عسل، به.
وأخرجه البزار في مسنده^(١)، عن أحمد بن عبد الله السدوسي، عن روح بن عباد، عن شعبة، به، بلفظه.

تخريج الوجه الثاني: الحارث بن مرة، عن عسل بن سفيان، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن الحسين بن علي، عن عبدان الأهوازي، عن نصر بن علي الجهمي، عن الحارث بن مرة، عن عسل، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- أحمد بن سهل بن حمدويه، أبو نصر، البخاري.

روى عن: صالح بن محمد بن حبيب، وإبراهيم بن معقل النسفي. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الله غنجار. قال الحاكم: "إمام عصره ببخارى". وقال الخليلي: ثقة، متفق عليه، روى عنه حفاظ بخارى، وحدثنا عنه الحاكم أبو عبد الله، وأثنى عليه^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٢- أبو علي، صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب بن حسان، الأسدي، المعروف بجزرّة.

سمع: سعيد بن سليمان، وعلي بن الجعد. وعنه: خلف بن محمد الحيام، والهيثم بن كليب. قال الدارقطني: "كان ثقة، صدوقاً، حافظاً، عارفاً". وقال الخطيب: "كان صدوقاً ثبتاً أميناً". وقال أبو سعد الإدريسي: "ما أعلم في عصره بالعراق وخراسان في الحفظ مثله، دخل ما وراء النهر، فحدث مدّة من حفظه، وما أعلم أخذ عليه ممّا حدث خطأ، ورأيت أبا أحمد بن عدي يفخم أمره ويعظمه". وقال الخليلي: "حافظ، ذهن، عالم بهذا الشأن". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ الكبير، الحجة، محدث المشرق". توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة ثبت حافظ.

٣- مالك بن سعد بن عباد القيسي، أبو غسان.

روى عن: روح بن عباد، وأبي أحمد الزبيري. وعنه: النسائي، وابن خزيمة، وأبو حاتم الرازي.

(١) أحاديث عائشة رضي الله عنها، ح (١٨٠/٢٠٥)، (٢١٠/١٨).

(٢) الإرشاد، ت (٩٠٣)، (٩٧٤/٣). والروض الباسم، ت (٨٣)، (٢٢٤/١).

(٣) المؤتلف والمختلف، للدارقطني، (٢٠٦٧/٤). والإرشاد، (٩٦٧/٣). وتاريخ بغداد، ت (٤٨١٥)، (٤٣٩/١٠).

والسير، ت (١٢)، (٢٣/١٤). وثقات ابن قطلوبغا، ت (٥٢٥٤)، (٣٠٠/٥).

قال أبو حاتم: "شيخ". وقال مسلمة: "شيخ ضعيف". وقال النسائي: "شيخ أرجو أن يكون صدوقاً".
 وخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه. وقال الذهبي، وابن حجر: "صدوق"^(١). والخلاصة أنه صدوق.

٤- روح بن عبادة بن العلاء بن حسان بن عمرو، القيسي.

روى عن: شعبة، وابن جريج. وعنه: ابن حنبل، وابن راهويه.

قال ابن المديني: "نظرت لروح بن عبادة في أكثر من مائة ألف حديث كتبت منها عشرة آلاف".

وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله تعالى". وقال الخليلي، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وقال
 البزار: "ثقة مأمون". وقال الخطيب: كثير الحديث، ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: كان كثير الحديث جداً،
 صدوقاً. وقال ابن معين: "ليس به بأس صدوق".

مات سنة خمس ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، تكلم فيه بلا حجة، وسمع من ابن

أبي عروبة قبل الاختلاط، وهو مقدم فيه على أناس.

٥- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا
 عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- عسل بن سفيان التميمي، أبو قرّة البصري.

رَوَى عَنْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، وَعِطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ. وَعَنْهُ: رُوحُ بْنُ عَبَادَةَ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: "عنده مناكير". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "منكر الحديث". وقال أحمد: "ليس هو عندي قوي

الحديث". وَقَالَ النَّسَائِيُّ، وابن عبد الرحيم التبان: "ليس بالقوي". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين

عندهم". وقال ابن سعد، وابن حجر: فيه ضعف. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وابن حجر مرة: "ضعيف". وقال

العجلي: "ضعيف، يُكتب حديثه". وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "قليل الحديث، وهو مع ضعفه يكتب حديثه". وقال

يعقوب بن سفيان: "ليس متروك ولا هو حجة". وذكره ابن حبان في الثقات، وَقَالَ: "يخطيء ويخالف على

قلة روايته". وخرج حديثه في صحيحه. وخرجه الحاكم وقال: "ليس بمستبعد من عسل الوهم"^(٣). والخلاصة

أنه ضعيف يكتب حديثه.

(١) صحيح ابن خزيمة، (٤٢/١). وتهذيب الكمال، ت(٥٧٤١)، (١٤٣/٢٧). وتهذيب التهذيب، ت(١٩)،

(١٨/١٠). وإكمال مغلطاي، ت(٤٣٩٣)، (٤٥/١١). والكاشف، ت(٥٢٥٠)، (٢٣٥/٢). والنقيب،

ت(٦٤٣٩)، ص(٥١٧).

(٢) تاريخ بغداد، ت(٤٤٥٦)، (٣٨٥/٩). وتهذيب الكمال، ت(١٩٣٠)، (٢٣٨/٩). وإكمال مغلطاي،

ت(١٦١٥)، (٨/٥). وتحفة اللبيب، ت(٤٨٧)، (٣٨٦/١). والميزان، ت(٢٨٠٢)، (٥٨/٢).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٢٤٢)، (٤٢/٧). وتهذيب الكمال، ت(٣٩٢١)، (٥٢/٢٠). وإكمال مغلطاي،

٧- عبد الله بن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي مُلَيْكَةَ^(١). ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلّة. تقدم في الحديث السادس والأربعين.

٨- عائشة، أم المؤمنين، رضي الله عنها. أم المؤمنين، زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدمت عند الحديث الأول.
دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- عبدان بن أحمد، أبو محمد الأهوازي. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث العشرين.

٣- نصر بن علي بن نصر بن علي، الجهضمي، أَبُو عَمْرٍو البَصْرِيّ.

رَوَى عَنْ: ابن عيينة، وابن مهدي. وَعَنْه: بقي بن مخلد، وابن خزيمة، وعبدان بن أحمد الأهوازي.

قال أحمد: "ما به بأس". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَبِي حَفْصِ الصِّرْفِيِّ:

أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟، قال: نصر أحب إلي وأوثق منه وأحفظ منه. قلتُ لأبي: فما تقول في نصر بن علي؟،

قال: ثقة". وَقَالَ النَّسَائِيُّ، وابن خراش، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: ثبت. وقال النسائي في

رواية: "ثقة، ثقة". وقال مسلمة: "ثقة عند جميعهم". وقال ابن خلفون: "ثقة عندهم".

مات سنة خمسين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة ثبت.

٤- الحارث بن مرّة بن جُمَاعَةَ، الحَنْفِيُّ، اليمانيّ، أبو مرّة.

حَدَّثَ عَنْ: كُتَيْبِ بْنِ مَنفَعَةَ، وعسل بن سفيان. وَعَنْه: ابن المدينيّ، ونصر بن عليّ الجهضمي.

قال ابن مَعِين، وأبو داود: "ليس به بأس". وَقَالَ مَرَّةٌ: "صالح". وقال في رواية: "ثقة". وقال أبو حاتم:

"يُكْتَبُ حَدِيثُهُ". وذكره ابن خلفون وابن شاهين في الثقات. وقال الذهبي، وابن حجر: "صدوق"^(٣).

والخلاصة أنه ليس به بأس.

ت(٣٧٠٥)، (٢٣٦/٩). وتحفة اللبيب، ت(١١٢٤)، (٥٥٨/١).

(١) الطبقات الكبير، ت(٢٣٧٣)، (٣٣/٨). وثقات العجلي، ت(٩٧٧)، (٦٢/٢). والجرح والتعديل، ت(٤٦١)،

(٩٩/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٤٠٥)، (٢٥٦/١٥). والمشاهير، ت(٥٩٧)، ص(١٠٧). وتاريخ الإسلام،

ت(١٤٩)، (٢٦٢/٣). وتذكرة الحفاظ، ت(٩٤)، (٩٩/١). والتقريب، ت(٣٤٥٤)، ص(٣١٢). وإكمال

مغلطاي، ت(٣٠٥٠)، (٤٦/٨). وتحفة التحصيل، ص(١٨١). وجامع التحصيل، ت(٣٨٠)، ص(٢١٤).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٢١٥٩)، (٤٧١/٨). وتهذيب الكمال، ت(٦٤٠٦)، (٣٥٥/٢٩). والسير، ت(٤٧)،

(١٣٣/١٢). والمعلم، ت(٢٩٢)، ص(٣٣٩). والتقريب، ت(٧١٢٠)، ص(٥٦١).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٤١٨)، (٩٠/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٠٤٣)، (٢٨٠/٥). والتقريب، ت(١٠٤٨)،

ص(١٤٨). وإكمال مغلطاي، ت(١١٠٨)، (٣١٧/٣). والكاشف، ت(٨٧٣)، (٣٠٥/١).

٥- عِئْسَلُ بْنُ سُفْيَانَ. ضعيف يكتب حديثه. تقدم أنفا.

٦- ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ. ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسله. تقدم أنفا.

٧- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

النظر في الإعلال:

تبين من خلال ما تقدم أن مدار الحديث على عسل بن سفيان، وأنه اختلف عنه من وجهين:
فرواه:

١- شعبة بن الحجاج. وهو ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم.

رواه عن عسل، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعا.

ورواه الحارث بن مرة. وهو ليس به بأس. رواه عن عسل، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنهم، مرفوعا.

ولا شك أن الراجح هو الوجه الأول؛ فالحارث بن مرة لا يقارن بشعبة، ولكن الإمام الحاكم أشار إلى أن سبب العلة هو المدار، وليس الرواة عنه، فقال كما سبق عند التحريج: "لَيْسَ مُسْتَبْعَدًا مِنْ عِئْسَلِ بْنِ سُفْيَانَ الْوَهُمُ، وَالْحَدِيثُ رَاجِعٌ إِلَى حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ".
ومعنى هذه العبارة هو ما ذكره الحافظ ابن حجر فقال: "والمحفوظ حديث ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي هنيك، عن سعد" (١).

وكذا فقد بين الإمام أحمد وهم عسل في هذا الحديث، فقد سئل عنه فضعف عسلا، وقال: "لَيْسَ مِنْ هَذَا شَيْئًا، مَنْ قَالَ: عَنْ عَائِشَةَ فَقَدْ أَحْطَأَ" (٢). وذكره ابن عدي في كامله (٣) عند ترجمته لعسل.

الحكم على الحديث:

الحديث معل؛ لوهم عسل بن سفيان فيه، ويغني عنه حديث أبي هريرة عند البخاري (٤)، ولنفظه: "ليس منا من لم يتغن بالقرآن".

التعليق على الحديث:

(١) إتحاف المهرة، (٤٨/١٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروزي، نص (٢٥٠)، ص (١٠٦).

(٣) (٩٢/٧).

(٤) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوْ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، ح (٧٥٢٧)، (١٥٤/٩).

يرشد النبي ﷺ، المسلم إلى التغمي بالقرآن، وأن عدم التغمي به ليس من صفات المسلمين، لذا يقول ابن حبان: "مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: لَيْسَ مِنَّا، فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ يُرِيدُ بِهِ لَيْسَ مِثْلَنَا فِي اسْتِعْمَالِ هَذَا الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ لَا نَفْعَ لَهُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِثْلَنَا"^(١).

وقد تناول الأئمة هذا التغمي على وجوه سبق ذكرها، وأحدها: تحسين الصوت. والوجه الثاني: الاستغناء بالقرآن عن غيره. والوجه الثالث: أن يكون القرآن هجيراً مكان التغمي بالركبان. والوجه الرابع: رفع الصوت مُعَلِّناً بالقرآن.

وإن كان أقوى هذه الأوجه الأول والثاني^(٢).

(١) الإحسان، (١/٣٢٧).

(٢) معالم السنن، (١/٢٩١). وسنن أبي داود، (٢/٥٩٧ و٥٩٨). وشرح مشكل الآثار، (٣/٣٤٧). وشعب الإيمان، (٤/١٨٩). ومعرفة السنن والآثار، (١٤/٣٣٣). وشرح السنة، (٤/٤٨٤).

الفصل الخامس عشر.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب
البيوع، وفيه ثمانية أحاديث.

الحديث الثامن والخمسون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ خَالِهِ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ أَوْ أَفْضَلُ؟، قَالَ: عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ. حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَنْبَأَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْكَسْبِ أَفْضَلُ؟، قَالَ: كَسْبُ مَبْرُورٌ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَمُ يُخْرِجَاهُ. وَوَائِلُ بْنُ دَاوُدَ وَابْنُهُ بَكْرٌ ثِقَتَانِ، وَقَدْ ذَكَرَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَنَّ عَمَّ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ. وَإِذَا اِخْتَلَفَ الثَّوْرِيُّ وَشَرِيكٌ فَالْحُكْمُ لِلثَّوْرِيِّ. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، أَنْبَأَ الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ عَبَّائَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟، قَالَ: كَسْبُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ. وَهَذَا خِلَافٌ ثَالِثٌ عَلَى وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَيْنِ لَمْ يُخْرِجَا عَنِ الْمَسْعُودِيِّ وَمَحَلُّهُ الصَّدَقِ" (١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على وائل بن داود، وقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:
الوجه الأول: شريك، عنه، عن جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ خَالِهِ أَبِي بُرْدَةَ، مرفوعا.
الوجه الثاني: الثوري، عنه، عن سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمِّهِ، مرفوعا.
الوجه الثالث: المسعودي، عنه، عن عَبَّائَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ أَبِيهِ، مرفوعا.
تخريج الوجه الأول: شريك، عن وائل بن داود، عن جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرٍ، عن خاله أبي بردة، مرفوعا:
أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدِ الدُّورِيِّ، عن الْأَسْوَدِ بْنِ عَامِرٍ، عن شَرِيكٍ، عَنْ وَائِلِ، بِهِ. وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِ الْكَبْرَى (٢)، عن الحاكم بالإسناد السابق، وقال: هَكَذَا رَوَاهُ شَرِيكٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، وَغَلَطَ فِيهِ فِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا فِي قَوْلِهِ: جُمَيْعُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَالْآخَرُ فِي وَصْلِهِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ، عَنْ وَائِلٍ مُرْسَلًا".

(١)المستدرک، کتاب البيوع، ح(٢١٩٠)، (١٧٤/٣).

(٢)کتاب البيوع، باب إباحة التجارة، ح(١٠٣٩٧)، (٤٣٢/٥).

وأخرجه أحمد في مسنده^(١)، عن أسود بن عامر، عن شريك، عن وائل، به، بمثله.

تخريج الوجه الثاني: الثوري، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير، عن عمه، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن محمد بن يعقوب، عن العباس بن محمد، عن الأسود بن عامر، عن الثوري، عن وائل، به. وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى^(٢)، عن الحاكم، وقال: "وقال شريك: عن وائل بن داود، عن جميع بن عمير، عن خاله أبي بردة، وجميع خطأ. وقال المسعودي: عن وائل بن داود، عن عباية بن رافع بن خديج، عن أبيه، وهو خطأ. والصحيح رواية وائل، عن سعيد بن عمير، عن النبي ﷺ مرسلاً. قال البخاري: أسنده بعضهم وهو خطأ".

تخريج الوجه الثالث: المسعودي، عن وائل بن داود، عن عباية بن رافع، عن أبيه، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن محمد بن أحمد بن النضر، عن معاوية بن عمرو، عن المسعودي، عن وائل، به. وأخرجه الطبراني في الأوسط^(٣)، عن محمود بن علي، عن محمد بن عبد الرحيم، عن إسماعيل بن عمر، عن المسعودي، عن وائل، به، بمثله.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- عباس بن محمد بن حاتم، أبو الفضل، الدوري.

روى عن: الحسين بن علي الجعفي، والأسود بن عامر. وعنه: أبو داود، وأبو العباس الأصم.

قال النسائي، ومسلمة بن قاسم، وأبو محمد بن الأخضر، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وقال الخليلي: "متفق عليه"^(٤). وقال أبو حاتم، وابنه: "صدوق".

توفي سنة إحدى وسبعين ومائتين^(٥). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٣- الأسود بن عامر شاذان، أبو عبد الرحمن الشامي.

(١) حديث رافع بن خديج ﷺ، ح (١٥٨٣٦)، (١٥٧/٢٥).

(٢) كتاب البيوع، باب إباحة التجارة، ح (١٠٣٩٩)، (٤٣٣/٥).

(٣) ح (٧٩١٨)، (٤٧/٨).

(٤) قال ابن حجر: "يعني: على عدالته، وإلا فالشيخان لم يخرج له واحد منهما".

(٥) الجرح والتعديل، ت (١١٨٩)، (٢١٦/٦). وتهذيب الكمال، ت (٣١٤١)، (٢٤٥/١٤). والسير، ت (١٩٩)،

(٥٢٢/١٢). والتقريب، ت (٣١٨٩)، ص (٢٩٤). وتهذيب التهذيب، ت (٢٢٦)، (١٢٩/٥). وإكمال مغلطاي،

ت (٢٧٤٨)، (٢١٤/٧).

رَوَى عَنْ: الثوري، وابن المبارك، وشريك. وعنه: عباس الدوري، ويعقوب بن شيبة السدوسي.
قال أحمد، وابن المديني، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وقال ابن عبد الهادي: "أحد الثقات". وَقَالَ ابْنُ
مَعِينٍ: "لا بأس به". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق صالح". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ صَالِحَ الْحَدِيثِ".
مات سنة ثمان ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، ولا مسوغ لإزاله عنها، وقد سمع من شريك قبل ولاية
القضاء.

٤- شريك، النخعي. صدوق، تغير حفظه بعد قضاء الكوفة، وقدم حديثه أصح. تقدم عند الحديث الثاني.
٥- وائل بن داود، التميمي، أَبُو بَكْرٍ الكوفي.

رَوَى عَنْ: جميع بن عمير، وعمرو بن دينار. وعنه: شريك بن عبد الله، وشعبة، ويحيى القطان.
قال أحمد: "ثقة، ثقة". وقال العجلي، والخليلي، وابن حجر: "ثقة". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، والبنزار: "صالح
الحديث". وذكره ابن شاهين وابن حبان في الثقات. وذكره ابن حبان في المشاهير، وقال: "من المتقنين وكان
ثبتاً". وخرج ابن حبان حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، وقال عنه هو وابنه: "ثقتان". وأما أبو علي
الطوسي فحسن حديثه^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، تُكَلِّمُ فِي سَمَاعِهِ مِنْ ابْنِهِ بَكْرًا.
٦- جميع بن عمير بن عفاق، أَبُو الْأَسْوَدِ، الكوفي.

رَوَى عَنْ: أبي بردة بن نيار، وعائشة، وابن عمر رضي الله عنهما. وعنه: سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، ووائل بن داود.
قال البخاري، وأبو محمد ابن الجارود: "فيه نظر". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "مِنْ عُنُقِ الشَّيْخَةِ، محلّه الصدق،
صالح الحديث". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وما قاله البخاري كما قاله، في أحاديثه نظر، وعمامة ما يرويه لا يتابعه
عليه أحد". وقال الساجي: له أحاديث مناكير، وفيه نظر، وهو صدوق". وقال العجلي: "ثقة". وذكره ابن
حبان في الثقات. وقال في المجروحين: "كان رافضياً يضع الحديث". وقال ابن نمير: "من أكذب الناس".
وقال الذهبي: "واه". وقال في موضع: "روى الناس حديثه، وأحسبه صادقاً، وقد رماه بعضهم بالكذب فالله
تعالى أعلم". وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء ويتشيع". وقال: "له عند الأربعة ثلاثة أحاديث وقد حسن

(١) الجرح والتعديل، ت(١٠٧٩)، (٢/٢٩٤). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٣)، (٣/٢٢٦). وتاريخ الإسلام، ت(٣٨)،
(٥/٣٣). وتحفة اللبيب، (١/٤٤٠). والتقريب، ت(٥٠٣)، ص(١١١). وطبقات علماء الحديث، ت(٣٣٠)،
(١/٥٢١).

(٢) ثقات العجلي، ت(١٩٣٢)، (٢/٣٣٩). والمستدرک، (٢/١٣)، طبعة العلمية. والمشاهير، ت(١٣٣٦)،
ص(١٩٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٦٧٥)، (٣٠/٤٢٠). وإكمال مغلطاي، ت(٥٠١٠)، (١٢/٢٠٧). والتقريب،
ت(٧٣٩٤)، ص(٥٨٠). وتحفة التحصيل، ص(٣٣٦).

الترمذي بعضها"^(١). والخلاصة أنه يتشيع ومحل الصدق. ومن وثقه فلعله قصد عدالته، ومن كذبه فقد تشدد، والله أعلم.

٧- هانئ بن نيار بن عمرو بن عبّيد، أبو بردة رضي الله عنه، شهد بدرًا، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم.
 روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم. وعنه: البراء بن عازب، وجابر بن عبد الله، وجميع بن عمير.
 مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين، وقيل: "سنة خمس وأربعين"^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل.
 دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- العباس بن محمد، الدوري. ثقة. تقدم أنفا.

٣- الأسود بن عامر. ثقة، سمع من شريك قبل ولايته القضاء. تقدم أنفا.

٤- سفيان بن سعيد، الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- وائل بن داود. ثقة، تكلم في سماعه من ابنه بكر. تقدم أنفا.

٦- سعيد بن عمير بن نيار، المدني.

روى عن: البراء بن عازب، وأبي بردة بن نيار. وعنه: جعفر بن عبد الله بن الحكم، ووائل بن داود.

قال ابن معين: "لا أعرفه". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: "لا بأس

به". وخرج له الحاكم وصحح سند حديثه. وقال ابن حجر: "مقبول"^(٣). والخلاصة أنه لا بأس به، ومن عرفه حجة على من لم يعرفه.

٧- عمه، قيل: هو البراء بن عازب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث. وقيل: هو

هانئ بن نيار، أبو بردة. صحابي جليل. تقدم أنفا.

دراسة إسناد الوجه الثالث عند الحاكم في المستدرک:

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٢٠٨)، (٥٣٢/٢). وتهذيب الكمال، ت(٩٦٦)، (١٢٤/٥). وإكمال مغلطاي، ت(١٠١٦)، (٢٣٨/٣). والكاشف، ت(٨١٠)، (٢٩٦/١). وتهذيب التهذيب، ت(١٧٧)، (١١١/٢). وتحفة اللبيب، ت(٢٥٤)، (٣٢٨/١). والمغني في الضعفاء، ت(١١٧٨)، (٢٠٦/١).
 (٢) الاستيعاب، ت(٢٨٦٩)، (١٦٠٨/٤). وتهذيب الكمال، ت(٧٢٢١)، (٧١/٣٣). والتقريب، ت(٧٩٥٣)، ص(٦٢١).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٢٢٥)، (٥٢/٤). والمستدرک، (١٢/٢)، طبعة العلمية. والمعرفة والتاريخ، (١٠١/٣). وتهذيب الكمال، ت(٢٣٣٧)، (٢٥/١١). وإكمال مغلطاي، ت(٢٠٢٢)، (٣٣٦/٥). والتقريب، ت(٢٣٧٥)، ص(٢٤٠).

١- أبو بكر بن إسحاق. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- محمد بن أحمد بن النضر، الأزدي. ثقة، لا بأس به. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٣- معاوية بن عمرو بن المهلب، الأزدي. ثقة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٤- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، المسعودي.

رَوَى عَنْ: عطاء بن السائب، ووائل بن داود. وَعَنْهُ: شعبة، وابن المبارك.

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ: "سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنْ أَبِي عَمِيْسٍ وَالْمَسْعُودِيِّ أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟، قَالَ:

كِلَاهُمَا ثِقَةٌ، الْمَسْعُودِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَكْثَرُهُمَا حَدِيثًا". وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: "سَمِعْتُ وَكَيْعَ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ بِالْكُوفَةِ

قَدِيمًا، وَأَبُو نَعِيمٍ أَيْضًا، وَإِنَّمَا اخْتَلَطَ الْمَسْعُودِيُّ بِبَغْدَادَ. وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِالْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةَ، فَسَمَاعُهُ جَيِّدٌ". وَقَالَ

ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَعِثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: "ثِقَةٌ". وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ: "ثِقَةٌ. وَقَدْ كَانَ يَغْلَطُ فِيمَا يَرُوي

عَنْ عَاصِمٍ وَسَلْمَةَ وَالْأَعْمَشِ وَالصَّغَارِ، يَخْطِئُ فِي ذَلِكَ". وَكَانَ ابْنُ مَعِينٍ يَصْحَحُ لَهُ مَا رَوَى عَنِ الْقَاسِمِ

وَمَعْنٍ وَشَيْوَخِهِ الْكِبَارِ". وَفِي رِوَايَةٍ: "أَحَادِيثُهُ عَنِ الْأَعْمَشِ مَقْلُوبَةٌ وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ أَيْضًا، وَأَحَادِيثُهُ عَنْ عَوْنِ

وَعَنِ الْقَاسِمِ صَحَّاحٌ، وَأَمَّا عَنْ أَبِي حَصِينٍ وَعَاصِمِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ". وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: "كَانَ

ثِقَةً، فَلَمَّا كَانَ بِأَخْرَةَ اخْتَلَطَ، سَمِعَ مِنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَحَادِيثَ مُخْتَلِطَةً، وَمَا رَوَى

عَنْهُ الشُّيُوخُ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ". وَقَالَ مَعَاذُ بْنُ مَعَاذٍ: "رَأَيْتُ الْمَسْعُودِيَّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ يَطَالِعُ الْكِتَابَ، يَعْنِي

أَنَّهُ قَدْ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ". وَقَالَ: "قَدِمَ عَلَيْنَا الْمَسْعُودِيُّ الْبَصْرَةَ قَدَمَتَيْنِ، يَمْلِي عَلَيْنَا إِمْلاءً، ثُمَّ لَقِيتُ الْمَسْعُودِيَّ

بِبَغْدَادَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، فَجَعَلَ يَمْلِي عَلَيَّ، ثُمَّ أَدْنَى لِي فِي بَيْتِهِ، وَمَعِيَ عَبْدُ

اللَّهِ بْنُ عِثْمَانَ مَا يَنْكُرُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، قَالَ: ثُمَّ قَدِمْتُ عَلَيْهِ قَدِمَةً أُخْرَى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ، قَالَ:

فَقُلْتُ لِمَعَاذٍ: سَنَةٌ كَمْ؟، قَالَ: سَنَةٌ إِحْدَى وَسِتِّينَ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لِمَعَاذٍ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ: خَرَجْتَ قَبْلَ

أَنْ يَقْدَمَ سَفِيَانٌ؟، فَقَالَ مَعَاذٌ: قَبْلَ سَفِيَانَ بِسَنَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَقَالُوا: دَخَلَ عَلَيْهِ فَذَهَبَ بِبَعْضِ سَمَاعِهِ

فَأَنْكَرُوهُ لِذَلِكَ، قَالَ مَعَاذٌ: فَتَلَقَانَا يَوْمًا فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ، فَأَنْكَرَهُ، وَقَالَ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي. قَالَ:

ثُمَّ رَأَيْتُ رَجُلًا جَاءَهُ بِكِتَابِ عَمْرٍو بْنِ مَرَّةٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: كَيْفَ هُوَ فِي كِتَابِكَ؟، قَالَ: عَنْ عِلْقَمَةَ،

قَالَ: وَجَعَلَ يَلْحَظُ كِتَابَهُ. قَالَ مَعَاذٌ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ إِنَّمَا حَدَّثْتَنَاهُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَرَّةٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ. قَالَ: هُوَ عَنْ عِلْقَمَةَ. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَهُوَ إِلَى جَنْبِ مَعَاذٍ، وَذَلِكَ فِي صَفْرِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَمِائَةٍ:

آخِرُ مَا لَقِيتُ الْمَسْعُودِيَّ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ، ثُمَّ لَقِيتُهُ بِمَكَّةَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عِثْمَانَ ذَاكَ الْعَامِ مَعِيَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ يَحْيَى: فَلَمْ نَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ". وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ:

"كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَرِوَايَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْهُ صَحِيحَةٌ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ:

"لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: تَغَيَّرَ بِأَخْرَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ أَوْ سِنَتَيْنِ، وَكَانَ

أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه". وقال يعقوب بن شيبة: "كان ثقة صدوقاً، إلا أنه تغير بآخره". وقال ابن عمار: "كان ثبتاً قبل أن يختلط، ومن سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف". وقال العجلي: "ثقة إلا أنه تغير بآخره". وقال ابن خراش نحو ذلك. وقال ابن حبان: "اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك". وقال الدارقطني: "إذا حدّث عن أبي إسحاق، وعمرو بن مَرّة، والأعمش فإنه يغلط، وإذا حدّث عن مَعْن، والقاسم، وعون فهو صحيح؛ وهؤلاء هم أهل بيته". وقال الحاكم: "محلّه الصدق". وقال ابن حجر: "صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط". وبين أن إسماعيل بن عمر أبا المنذر أخذ عنه قبل الاختلاط.

مات سنة ستين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين قبل أن يختلط ببغداد، وحديثه عن أناس فيه غلط، وكان من أعلم الناس بحديث ابن مسعود رضي الله عنه.
 ٥- وائل بن داود. ثقة، تكلم في سماعه من ابنه بكر. تقدم أنفا.
 ٦- عبّاية بن رفاعه بن رافع بن خديج الأنصاري، أبو رفاعه.
 روى عن: جده رافع بن خديج، وعن أبيه. وعنه: عاصم بن كليب، ووائل بن داود.
 قال ابن مَعِين، والنسائي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة"^(٢). والخلاصة أنه ثقة، تكلم أبو زرعة في روايته عن عمر رضي الله عنه.

٧- رافع بن خديج بن رافع بن عدي، الأنصاري، الحارثي رضي الله عنه.
 شهد أحداً، والحدائق. وروى عن: النبي صلى الله عليه وسلم. وعنه: سعيد بن المسيّب، وابن ابنه عبّاية بن رفاعه.
 مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين^(٣). والخلاصة أنه صحابي جليل.
 النظر في الإعلال:

تبين أن هذا الحديث مداره على وائل بن داود، وقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:
 فالوجه الأول رواه شريك بن عبد الله، النخعي. وهو صدوق، تغير حفظه بعد قضاء الكوفة، وقدم حديثه أصح. تقدم عند الحديث الثاني.

(١) الجرح والتعديل، ت (١١٩٧)، (٢٥٠/٥). والمستدرک، (١٧٤/٣). وسؤالات السلمي، س (٢٧٧)، ص (٢٥٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٨٧٢)، (٢١٩/١٧). وتهذيب التهذيب، ت (٤٣٠)، (٢١٠/٦). والمختلطين، ت (٢٨)، ص (٧٢). وتحفة اللبيب، ت (٩٦٠)، (٥١٥/١).
 (٢) الجرح والتعديل، ت (١٥٤)، (٢٩/٧). وتهذيب الكمال، ت (٣١٤٩)، (٢٦٨/١٤). وجامع التحصيل، ت (٣٣٦)، ص (٢٠٧). والكاشف، ت (٢٦١٧)، (٥٣٧/١). والتقريب، ت (٣١٩٦)، ص (٢٩٤).
 (٣) الاستيعاب، ت (٧٢٧)، (٤٧٩/٢). وتهذيب الكمال، ت (١٨٣٣)، (٢٢/٩).

رواه عن وائل، عَنْ جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ خَالِهِ أَبِي بُرْدَةَ، مرفوعا.

والوجه الثاني رواه الثَّوْرِيُّ. وهو ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

رواه عن وائل، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمِّهِ، مرفوعا.

والوجه الثالث رواه المسعودي. وهو ثقة قبل أن يختلط ببغداد، وحديثه عن أناس فيه غلط، وكان من

أعلم الناس بحديث ابن مسعود رضي الله عنه. تقدم آنفا.

رواه عن وائل، عَنْ عَبَّائَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ أَبِيهِ، مرفوعا.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني؛ لتقدم الثوري على شريك والمسعودي، وأما تغير حفظ شريك

واختلاط المسعودي فغير معتبرين هنا؛ لكون الوجه الأول من رواية الأسود بن عامر وقد سمع من شريك قبل

التغير، وكون الوجه الثالث من رواية إسماعيل بن عمر كما عند الطبراني في الأوسط، وروايته عن المسعودي

قبل الاختلاط.

فالترجيح هنا بمحض حال الرواة، وقد حكم البيهقي نقلا عن البخاري وأحمد بغلط شريك والمسعودي

في روايتهما، كما تقدم عند التخريج^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الثاني الراجح:

الحديث من الوجه الراجح الذي رواه الثوري فيه علة أخرى أشار إليها البيهقي نقلا عن البخاري كما

تقدم عند التخريج، وهي الاختلاف على وائل بن داود في وصله وإرساله.

ومن ثم فمداؤ هذا الحديث على وائل بن داود، واختلف عنه في وصله وإرساله على وجهين:

الوجه الأول: الثوري، عنه، عن سعيد بن عمير، عن عمه، عن النبي ﷺ، موصولا.

الوجه الثاني: أبو معاوية، عنه، عن سعيد بن عمير، عن النبي ﷺ، مرسلا.

تخريج الوجه الأول الموصول: الثوري، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير، عن عمه، عن النبي

ﷺ:

أخرجه الحاكم في مستدركه^(٢)، عن أَبِي الْعَبَّاسِ الْأَصَمِ، عن العباس بن محمد، عن الْأَسْوَدِ بْنِ عَامِرٍ،

عن الثَّوْرِيِّ، عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ، به. وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى^(٣)، عن الحاكم، به. وقال: "وَالصَّحِيحُ

رِوَايَةُ وَائِلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. قَالَ الْبُخَارِيُّ: أَسْنَدُهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ خَطَأٌ".

تخريج الوجه الثاني المرسل: أبو معاوية، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير، عن النبي ﷺ:

(١) التاريخ الكبير، (٥٠٢/٣). وشعب الإيمان، (٤٣٤/٢).

(٢) كتاب البيوع، ح(٢١٩٠)، (١٧٤/٣).

(٣) كتاب البيوع، باب إباحة التجارة، ح(١٠٣٩٩)، (٤٣٣/٥).

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(١)، عن أبي معاوية، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير، قال: "سئل النبي ﷺ: أي الكسب أطيب؟، قال: عمل الرجل بيده، وكلُّ بيع مبرور".
وتابع أبا معاوية محمد بن عبيد، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى^(٢)، عن الحاكم، عن أبي العباس الأصم، عن عباس بن محمد، عن محمد بن عبيد، عن وائل بن داود، به، بلفظه. وقال: "هذا هو المحفوظ مُرسلاً".

وتابعه الثوري، أخرجه في الشعب^(٣)، عن أبي الحسين بن الفضل القطن، عن عبد الله بن جعفر بن درستويه، عن يعقوب بن سفيان، عن أبي نعيم، وقبيصة، كليهما عن سفيان، عن وائل، به، بلفظه، وقال: "هكذا جاء به مُرسلاً، وكذلك رواه جرير ومحمد بن عبيد، عن وائل مُرسلاً، قال البخاري: "وأسندهُ بعضُهُم وهو خطأ".

دراسة إسناد الوجه الأول الموصول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- العباس بن محمد الدوري. ثقة. تقدم أنفا.
- ٣- الأسود بن عامر. ثقة، سمع من شريك قبل ولايته القضاء. تقدم أنفا.
- ٤- سفيان بن سعيد، الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- وائل بن داود. ثقة، تكلم في سماعه من ابنه بكر. تقدم أنفا.
- ٦- سعيد بن عمير بن نيار، المدني. لا بأس به. تقدم أنفا.
- ٧- عمه، قيل: هو البراء بن عازب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث. وقيل: هو هانيء بن نيار، أبو بردة. صحابي جليل. تقدم أنفا.

دراسة إسناد الوجه المرسل عند ابن أبي شيبة في مصنفه:

- ١- أبو معاوية، الضرير. مرجيء، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٢- وائل بن داود. ثقة، تكلم في سماعه من ابنه بكر. تقدم أنفا.
- ٣- سعيد بن عمير بن نيار، المدني. لا بأس به. تقدم أنفا.

دراسة إسناد متابعة محمد بن عبيد لأبي معاوية عند البيهقي في السنن الكبرى:

- (١) كتاب البيوع والأفضية، باب الكسب، ح(٢٣٤٢٢)، (٧/٧٣٩).
- (٢) كتاب البيوع، باب إباحة التجارة، ح(١٠٣٩٨)، (٥/٤٣٣).
- (٣) باب التوكل بالله ﷻ، والتسليم لأمره تعالى في كل شيء، ح(١١٧١)، (٢/٤٣٤).

- ١- أبو عبد الله الحاكم. إمام حافظ، ثقة. تقدم في الفصل الأول، المبحث الأول، المطلب الثامن.
- ٢- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٣- العَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّورِيِّ. ثقة. تقدم أنفاً
- ٤- محمد بن عبيد، الطنافسي. ثقة. تقدم عند الحديث السادس.
- ٥- وائِلُ بْنُ دَاوُدَ. ثقة، تكلم في سماعه من ابنه بكر. تقدم أنفاً.
- ٦- سَعِيدُ بْنُ عُمَيْرِ بْنِ نَيْارِ، المدني. لا بأس به. تقدم أنفاً.

دراسة إسناد متابعة الثوري لأبي معاوية عند البيهقي في الشعب:

- ١- أَبُو الْحُسَيْنِ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْبَغْدَادِيِّ، الْقَطَّانُ. ثقة^(١).
- ٢- عبد الله بن جعفر بن درستويه. ثقة^(٢).
- ٣- يعقوب بن سُفْيَانَ، الفسوي. ثقة حافظ^(٣).
- ٤- الفضل بن دُكَيْنِ، أبو نعيم. ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- سُفْيَانَ بْنُ سَعِيدِ، أبو عبد الله، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- وائِلُ بْنُ دَاوُدَ. ثقة، تكلم في سماعه من ابنه بكر. تقدم أنفاً.
- ٧- سَعِيدُ بْنُ عُمَيْرِ بْنِ نَيْارِ، المدني. لا بأس به. تقدم أنفاً.

النظر في الخلاف على الوصل والإرسال:

تبين أن مدار الحديث في هذه الصورة من الخلاف على وائل بن داود، وأنه اختلف عنه من وجهين:
فرواه:

١- الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

رواه عن وائل، عن سعيد بن عمير، عن عمه، عن النبي ﷺ، موصولاً.

ورواه:

١- أبو معاوية، الضرير. وهو مرجح، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.

٢- سُفْيَانَ الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

(١) تاريخ بغداد، ت(٦٦٧)، (٤٤/٣). والسير، ت(٢٠٢)، (٣٣١/١٧).
(٢) تاريخ بغداد، ت(٤٩٩٨)، (٨٥/١١). والسير، ت(٣٠٩)، (٥٣١/١٥).
(٣) ثقات ابن حبان، (٢٨٧/٩). وتهذيب الكمال، ت(٧٠٨٨)، (٣٢٤/٣٢). والسير، ت(١٠٦)، (١٨٠/١٣).
والتقريب، ت(٧٨١٧)، ص(٦٠٨).

٣- جرير، لم يتبين لي من هو، والظاهر أنه جرير بن عبد الحميد. فهو ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- محمد بن عبيد، الطنافسي. وهو ثقة. تقدم عند الحديث السادس.

أرعتهم: (أبو معاوية الضير، والثوري، وجرير، ومحمد بن عبيد) عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير، عن النبي ﷺ، مرسلًا^(١).

والظاهر مما سبق أن سفيان روى الوجهين لكن الراجح عنه بعد النظر في الخلاف عليه هو الوجه المرسل لكثرة من رواه عنه من الثقات، وعليه فالراجح هو الوجه المرسل، ويكون الحديث ضعيفا لإرساله، والله أعلم.

ويشهد لبعض الحديث ما رواه البخاري في صحيحه^(٢) من حديث المقدم ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا فَطُ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ".

التعليق على الحديث:

يبين الحديث فضل كسب الرجل وعمله بيده، وأنه من أطيب الكسب، فالإنسان يبذل فيه مجهودا، بخلاف الكسب الطيب الذي يأتيه دون بذل مجهود، كالميراث أو الهبة أو غير ذلك، وذلك من الكسب الطيب كل بيع مبرور، والمُرَادُ بِالْمَبْرُورِ أَنْ يَكُونَ سَالِمًا مِنْ غِشٍّ وَخِيَانَةٍ، أَوْ مَقْبُولًا فِي الشَّرْعِ بِأَنْ لَا يَكُونَ فَاسِدًا وَلَا خَبِيثًا أَيْ رَدِيًّا، أَوْ مَقْبُولًا عِنْدَ اللَّهِ بِأَنْ يَكُونَ مُثَابًا بِهِ. وخص الرجل لآتته المحترف غالبا لا لإخراج غيره، وَالْيَدُ لَكُونَ أَكْثَرَ مَزَاوِلَةِ الْعَمَلِ بِهَا. وظاهر الحديث تساويهما في الأفضلية^(٣).

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم، س(٢٨٣٧)، (٦/٦٥٣). والبدر المنير، (٦/٤٣٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ، ح(٢٠٧٢)، (٣/٥٧).

(٣) عمدة القاري، (١٢/١٥٥). ومرقاة المفاتيح، (٦/٢٦). والتيسير، (١/١٨٧). وفيض القدير، (٢/٤٧).

الحديث التاسع والخمسون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْفَقِيه، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ.

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةِ الْوَاسِطِيِّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لِيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ عُبَارِهِ.

قَدْ اِخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنْ صَحَّ سَمَاعُهُ مِنْهُ فَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين الحسن وأبي هريرة رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي الوليد الفقيه، عن الحسن بن سفيان. وعن علي بن

عيسى، عن الحسين بن محمد بن زياد.

كليهما: (الحسن، والحسين) عن وهب بن ببيعة الواسطي، عن خالد بن عبد الله، عن داود بن أبي

هند، عن الحسن، عن أبي هريرة، مرفوعا.

وأخرجه ابن ماجه في سننه^(٢)، عن عبد الله بن سعيد، عن إسماعيل ابن علقمة، عن داود بن أبي هند،

عن سعيد بن أبي خيرة، عن الحسن، به، بمثله.

وأخرجه أحمد في مسنده^(٣)، عن هشيم، عن عبادة بن راشد، عن سعيد بن أبي خيرة، عن الحسن، به،

بنحوه.

دراسة إسناده الحديث:

١- حسان بن محمد، أبو الوليد، القرشي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والأربعين.

٢- الحسن بن سفيان النسوي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع والثلاثين.

٣- وهب بن ببيعة بن عثمان، أبو محمد، الواسطي.

روى عن: هشيم، ويزيد بن زريع، وخالد الطحان. وعنه: مسلم، وأبو داود، وبقي بن مخلد.

قال ابن معين، ومسلمة، والخطيب، والذهبي، وابن حجر: ثقة، زاد ابن معين: ولكنه سمع وهو صغير.

(١)المستدرک، کتاب البيوع، ح(٢١٩٤)، (١٧٥/٣).

(٢)كتاب التجارات، باب التغليظ في الربا، ح(٢٢٧٨)، (٧٦٥/٢).

(٣)حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح(١٠٤١٠)، (٢٥٨/١٦).

تُوِّفِي سنة تسع وثلاثين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة. وسماعه في الصغر ردّه الذهبي، وعلى كل فلم يؤثر عليه، وإلا لما وثقه الأئمة.

٤- خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْوَاسِطِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالطَّحَّانِ.

رَوَى عَنْ: دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ. وَعَنْهُ: ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَعَقَّانُ، وَوَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ، وَابْنُ سَعْدٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ: ثِقَةٌ، زَادَ أَبُو حَاتِمٍ: صَحِيحَ الْحَدِيثِ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الثَّبْتُ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ، ثَبِتَ".

مات سنة اثنتين وثمانين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، مقدم على أناس، ومتكلم في سماعه من الأعمش.

٥- دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، الْبَصْرِيُّ. ثِقَةٌ مَتَّقَنٌ، مَقْدَمٌ عَلَى غَيْرِهِ. تَقْدَمُ عِنْدَ الْحَدِيثِ التَّاسِعَ وَالْعِشْرِينَ.

٦- الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ. ثِقَةٌ، كَانَ يَرْسُلُ كَثِيرًا، وَيُدَلِّسُ. تَقْدَمُ عِنْدَ الْحَدِيثِ الْخَامِسَ وَالْعِشْرِينَ.

٧- أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. صَحَابِيُّ جَلِيلٌ، وَأَحَدُ الْمَكْتَبِينَ مِنَ الرَّوَايَةِ. تَقْدَمُ عِنْدَ الْحَدِيثِ الرَّابِعَ.

النظر في الإعلال:

قال الحاكم رحمه الله تعالى: "قَدْ اخْتَلَفَ أَيْمَتُنَا فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنَّ صَحَّ سَمَاعُهُ مِنْهُ فَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ"^(٣).

قلت: يشير الحاكم إلى مسألة سماع الحسن البصري من أبي هريرة، وأن أئمة اختلافوا فيها، والظاهر أن جماهير النقاد على أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولم يره، ولذا خطأ النقاد من أثبت صيغة التحديث بينهما^(٤).

ولا يقال: "من أثبت السماع حجة على نافية"؛ لأن النافي هنا علم كلام المثبت ثم نفاه، ومن ثم فهو عنده زيادة علم بأن السماع المثبت أثبت خطأ، والله أعلم.

(١) ثقات ابن حبان، (٢٢٩/٩). وتاريخ بغداد، ت(٧٢٧٦)، (٦٣٣/١٥). وتهذيب الكمال، ت(٦٧٥٠)، (١١٥/٣١). والسير، ت(١١٦)، (٤٦٢/١١). وإكمال مغلطاي، ت(٥٠٦٦)، (٢٥٦/١٢). والتقريب، ت(٧٤٦٩)، ص(٥٨٤).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٥٣٦)، (٣٤٠/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٦٢٥)، (٩٩/٨). والسير، ت(٧١)، (٢٧٧/٨). والتقريب، ت(١٦٤٧)، ص(١٨٩). وتحفة التحصيل، ص(٩١).

(٣) المستدرک، کتاب البيوع، ح(٢١٩٤)، (١٧٥/٣).

(٤) مراسيل ابن أبي حاتم، ت(٥٤)، ص(٣١). وتحفة التحصيل، ص(٦٧). وجامع التحصيل، ت(١٣٥)، ص(١٦٢). ونصب الراية، (٤٧٦/٢).

ومن ثم فالحديث ضعيف لانقطاعه، ولا يقويه حديث الطبراني الذي رواه في مسند الشاميين^(١) من طريق مكحول عن أبي هريرة قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَأْكُلُونَ فِيهِ الرَّبَا، النَّاجِي مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ الَّذِي يُصِيبُهُ غُبَارُهُ". ففي سنده راو متهم. والله أعلم.

التعليق على الحديث:

أظن والله أعلم أن هذا الكلام لا يصح نسبته إلى رسول الله ﷺ، حيث لا يمكن أن يصف رسول الله ﷺ من يصيبه غبار الربا بالنجاة، إذ ما هو معنى غبار الربا أصلاً، ومعلوم أن عملية الربا ملعون كل من شارك فيها، فإما أن يكون ملعوناً بمشاركته فيها، أو ناجياً بعدم المشاركة، لكن أن ينجو وقد أصابه غبار الربا فهذا يعني أنه شارك في هذه العملية ولو بالشهادة أو الحضور، أما لو أريد بالناجي الذي يصيبه الغبار من لا يشارك في العملية أصلاً، فلا معنى لذكر هذه النجاة وهذا الكلام، فهو مفهوم أصلاً بالفطرة والعقل، ودليل ما قلته هو تعارض أو اختلاف متن الحديث بين روايةٍ وأخرى، فروايةٌ تقول: الناجي منهم الذي يصيبه من غباره، فهو إذا ناج، بنص تلك الطرق، وطُرق أخرى تقول: فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ غُبَارِهِ، فهو إذا هالكٌ أو عاصٍ، ومن ثم فكل هذا يشكك في نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ. ولنا في هذا الباب قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا، فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٢). وحديث مسلم عن مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ، وَزُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكَلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيَهُ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ"^(٣). والله أعلم.

دراسة إسناد حديث جابر ﷺ في صحيح مسلم:

- ١- زهير بن حرب بن شداد. ثقة ثبت مأمون، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والخمسين.
- ٢- هشيم بن بشير، الواسطي. ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال، ومقدم على غيره، وهو أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، وسيار أبي الحكم، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وفي حديثه عن الزهري لين. تقدّم عند الحديث الثامن عشر.
- ٣- محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير، المكي. إمام، حافظ، ثقة على الراجح من أقوال أهل العلم، لكنه يدلّس. إلا أن رواية الليث عنه مما سمعه من جابر، واختلّف في روايته عن: عبد الله بن عمرو، وابن عباس،

(١) مسند الشاميين، ح (٥٧١)، (٣٢٤/١).

(٢) سورة البقرة، آية (٢٧٥).

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب لعن أكل الربا ومؤكله، ح (١٠٦-١٥٩٨)، (١٢١٩/٣).

وعائشة - رضي الله عنها - هل هي مرسلة أو لا؟ وهو مقدّم على أبي سفيان طلحة بن نافع. وقد تقدمت ترجمته عند الحديث الثلاثين.

٤- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه. أحد الصحابة الكرام. تقدم عند الحديث السادس عشر. ومن فالحديث صحيح ولا يخشى من عننة أبي الزبير؛ لتخريج مسلم للحديث بعد ما يشهد له جزئياً، وهو حديث ابن مسعود، وتصحيح البغوي له^(١).

الْحَدِيثُ السُّتُونُ.

قال الحاكم: "فَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَلِيٍّ السَّدُوسِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ."

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، وَأَبُو مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: عَهْدَةُ الرَّقِيقِ أَرْبَعُ لَيَالٍ^(١).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ عَلَى الْإِرْسَالِ؛ فَإِنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ^(٢).
دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين الحسن البصري، وعقبة بن عامر رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عن هِشَامِ بْنِ عَلِيٍّ، عن حَجَّاجِ بْنِ مِنْهَالٍ. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عن أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ، عن بُنْدَارٍ، وَأَبِي مُوسَى، عن مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ. كليهما: (حجاج بن منهل، ومعاذ بن هشام) عن هشام الدستوائي، عَنْ قَتَادَةَ، عن الحسن، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، مرفوعاً.

وأخرجه أحمد في مسنده^(٣)، عن عبد الصمد، عن هشام، به، بلفظه.

(١) قال الخطابي: "معنى عهدة الرقيق: أن يشتري العبد أو الجارية ولا يشترط البائع البراءة من العيب، فما أصاب المشتري من عيب في الأيام الثلاثة لم يُردَّ إلا ببينة، وهكذا فسره قتادة فيما ذكره أبو داود عنه ... وإلى هذا ذهب مالك بن أنس، وقال: هذا إذا لم يشترط البائع البراءة من العيب. قال: وعهدة السنَّة من الجنون والجذام والبرص فإذا مضت السنة فقد برىء البائع من العهدة كلها، قال: ولا عهدة إلا في الرقيق خاصة، وهذا قول أهل المدينة: ابن المسيب والزهري، أعني عهدة السنَّة في كل داء عضال، أي صعب، وكان الشافعي لا يعتبر الثلاث والسنَّة في شيء منها، وينظر إلى العيب، فإن كان مما يَحْدُثُ مثله في مثل المدة التي اشتراه فيها إلى وقت الخصومة، فالقول قول البائع مع يمينه، وإن كان لا يمكن حدوثه في تلك المدة رَدُّهُ على البائع. وضَعَفَ أحمد بن حنبل عهدة الثلاث في الرقيق، وقال: لا يثبت في العهدة حديثٌ. وقالوا: لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر شيئاً، والحديث مشكوك فيه، فمرة قال: عن سمرة، ومرة قال: عن عقبة". ينظر: معالم السنن، (١٤٦/٣).

(٢) المستدرک، کتاب البيوع، ح(٢٢٣٤)، (١٩٤/٣).

(٣) مسند الشاميين، حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، ح(١٧٣٥٨)، (٥٨٨/٢٨).

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

- ١- علي بن حمشاذ، العدل. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.
 - ٢- هشام بن علي السدوسي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.
 - ٣- حجاج بن المنهال، الأنماطي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.
 - ٤- هشام الدستوائي. ثقة ثبت حجة، من أثبت الناس في قتادة، وأثبتهم في يحيى بن أبي كثير. تقدم عند الحديث السابع عشر.
 - ٥- قتادة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
 - ٦- الحسن البصري. ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلّس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.
 - ٧- عقبة بن عامر بن عبس بن عمرو، الجهني، أبو حماد رضي الله عنه.
- رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: سَعِيدُ الْمَقْبَرِيِّ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.
- كان كثير الرواية عظيم الفضل، وقد ولي إمرة مصر لمعاوية رضي الله عنه، ولهُ معرفة بالقرآن والفرائض، وَكَانَ فصيحًا شاعرا.

مات سنة ثمان وخمسين، وُذِفِنَ بِالْمَقْطَمِ^(١). والخلاصة أنه صحابي جليل.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى الإرسال بين الحسن البصري وعقبة بن عامر، وقد نص الأئمة على أنه لم يسمع منه^(٢). وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه، وهو ما حكم به الأئمة^(٣).

التعليق على الحديث:

تقدم ذكر معنى الحديث وأقوال الفقهاء فيه، لكنه لم يثبت فلا يُعمل به كما قال الإمام أحمد فيما سبق نقله عنه. ومن ثم فالعمل يكون بما صح كحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا، أَوْ قَالَ: حَتَّى يَنْفَرَقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكٌ لهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا"^(٤).

(١) معرفة الصحابة رضي الله عنهم لأبي نعيم، ت(٢٢٤١)، (٤/٢١٥٠). وتهذيب الكمال، ت(٣٩٧٨)، (٢٠/٢٠٢).

وتاريخ الإسلام، ت(٦٠)، (٢/٥٢٣).

(٢) مراسيل ابن أبي حاتم، ص(٤٣). والمستدرک، (٣/١٩٤). وتحفة التحصيل، ص(٧٢). وجامع التحصيل، ت(١٣٥)، ص(١٦٢).

(٣) علل ابن أبي حاتم، (٣/٦٧٧). ومعالم السنن، (٣/١٤٧). والسنن الكبرى، للبيهقي، (٥/٥٢٩).

(٤) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب إذا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكُنْ تَمَّ وَنَصَحَا، ح(٢٠٧٩)، (٣/٥٨).

الحديث الحادي والستون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، وعلي بن حمشاذ العدل، ودعلج بن أحمد السجستاني، قالوا: أخبرنا هشام بن علي السيري، حدثنا عبد الله بن رجاء، أخبرنا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، حدثني صالح بن كيسان، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: نفس المؤمن معلقة^(١) بدينه حتى يقضى عنه. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ لرواية الثوري قال فيها: عن سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة. هو إبراهيم بن سعد على حفظه وإتقانه أعرف بحديث أبيه من غيره. حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباس بن محمد الدوري، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه.

وأخبرني أحمد بن سهل الفقيه بخارى، حدثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ. وأخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أخبرنا أحمد بن بشر بن سعيد المرزدي، قال: حدثنا محمد بن جعفر الوركاني، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه"^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على سعد بن إبراهيم، واختلف عنه من وجهين:
الوجه الأول: صالح بن كيسان، عنه، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، مرفوعاً.
الوجه الثاني: الثوري، عنه، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.
تخريج الوجه الأول: صالح بن كيسان، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، مرفوعاً:

(١) قال ابن الملك الرومي: "أي: لا يدخل الجنة، أو لا تدخل رُوْحُه بين أرواح الصالحين، أو لا تجد رُوْحُه اللذة ما دام عليه دين حتى يقضى عنه، أو يرضى غريمه". ينظر: شرح مصابيح السنة للبعوي، لابن الملك الرومي، (٤٥٥/٣).

(٢) المستدرک، کتاب البيوع، ح(٢٢٥٣)، (٢٠٣/٣).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، وعلي بن حمشاذ، ودعلاج بن أحمد، ثلاثتهم عن هشام بن علي، عن عبد الله بن رجاء، عن سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن صالح بن كيسان، عن سعد، به.

وتابع صالح بن كيسان إبراهيم بن سعد، أخرجه ابن ماجه في سننه^(١)، عن أبي مروان العثماني، عن إبراهيم، عن سعد، به، بلفظه. والحاكم أيضا في مستدركه^(٢)، من طريق إبراهيم بن سعد، عن سعد بن إبراهيم، به، بلفظه.

وتابعه زكريا بن أبي زائدة، أخرجه الترمذي في سننه^(٣)، عن محمود بن غيلان، عن أبي أسامة، عن زكريا بن أبي زائدة، عن سعد، به، بلفظه.

تخريج الوجه الثاني: الثوري، عن سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعا:

علقه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن سفيان الثوري، عن سعد، به.

وأخرجه أحمد في مسنده^(٤)، عن أبي داود الحفري. والدارمي في سننه^(٥)، عن محمد بن يوسف، عن سفيان. والبيهقي في سننه الكبرى^(٦)، عن جناح بن نذير، عن محمد بن دحيم، عن محمد بن الحسين، عن الفضل بن دكين، عن سفيان، عن سعد، به، بنحوه. وقال البيهقي: "كذلك رواه شعبه، وإبراهيم بن سعد، عن سعد".

وتابع الثوري إبراهيم بن سعد، أخرجه الترمذي في سننه^(٧)، عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن إبراهيم بن سعد، عن سعد، به، بلفظه. وقال الترمذي: "حديث حسن، وهو أصح من

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الصدقات، باب التشديد في الدين، ح(٢٤١٣)، (٨٠٦/٢).

(٢) المستدرک، كتاب البيوع، (٣٢/٢)، طبعة العلمية.

(٣) أبواب الجنائز، باب ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: نفس المؤمن معلقةً بدينه حتى يُقضى عنه، ح(١٠٧٨)، (٣٧٥/٢).

(٤) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح(٩٦٧٩)، (٤٢٥/١٥).

(٥) كتاب البيوع، باب ما جاء في التشديد في الدين، ح(٢٦٣٣)، (١٦٨٨/٣).

(٦) كتاب الجنائز، باب ما يُستحب لولي الميت من الابتداء بقضاء دينه، ح(٧١٠٠)، (١٠١/٤).

(٧) أبواب الجنائز، باب ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: نفس المؤمن معلقةً بدينه حتى يُقضى عنه، ح(١٠٧٩)، (٣٧٥/٢).

الأول". وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده^(١)، عن أبي مَعْمَرٍ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عن سعد، به، بلفظه. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى^(٢)، عن أبي عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عن الشَّافِعِيِّ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. وأخرجه عن أبي عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ بْنِ هَانِيٍّ، عن الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن أَبِي ثَابِتٍ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عن سعد، به، بلفظه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- أبو بكر بن إسحاق. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
 - ٢- هشام بن علفي، السيرافي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.
 - ٣- عبد الله بن رجاء. لا بأس به. تقدم عند الحديث السابع عشر.
 - ٤- سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، القرشي، أبو عمرو المدني.
- رَوَى عَنْ: صالح بن كيسان، وهشام بن عروة. وعنه: عبد الله بن رجاء، وعبد الصمد بن عبد الوارث. قال أبو حاتم: سألت يَحْيَى بْن مَعِينٍ عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، يَعْنِي: لَمْ يَعْرِفْهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ. وَقَالَ الْآجُرِيُّ: "سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْهُ فَقَالَ: كَانَ فِي لِسَانِهِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِ". وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ التَّبُودَكِيُّ: "مَا رَأَيْتُ كِتَابًا أَصَحَّ مِنْ كِتَابِهِ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "شَيْخٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَاهُ لِلزِّيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ. وَخَرَجَ أَبُو عَوَانَةَ حَدِيثَهُ فِي صَحِيحِهِ، وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ. وَقَالَ الْحَاكِمُ، وَالذَّهَبِيُّ: ثَقَّةٌ، زَادَ الْحَاكِمُ: مَأْمُونٌ. وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "ضَعَفَهُ بَعْضُهُمْ وَلَا بِأَسْ بِحَدِيثِهِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ صَدُوقٌ". وَقَالَ الْمَزْرِيُّ: "اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثًا، وَالنَّسَائِيُّ آخَرَ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ، صَحِيحُ الْكِتَابِ، يَخْطِئُ مِنْ حَفْظِهِ". وَقَالَ مَرَّةً: "صَدُوقٌ". وَقَالَ فِي سِنْدِ هَذَا أَحَدِ رَوَاتِهِ: "إِسْنَادُهُ لَا بِأَسْ بِهِ". وَقَالَ مَرَّةً: "صَدُوقٌ فِيهِ مَقَالٌ أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَمُسْلِمٌ مُسْتَشْهَدًا"^(٣). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ صَدُوقٌ صَحِيحُ الْكِتَابِ.

٥- صالح بن كيسان، المدني.

رَوَى عَنْ: عروة بن الزبير، ونافع مولى ابن عمر. وعنه: ابن عيينة، وابن جريج.

(١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح (١٨٦-٦٠٢٦)، (٤١٦/١٠).

(٢) كتاب النقليس، باب حلول الدين، ح (١١٢٦٧)، (٨١/٦).

(٣) الجرح والتعديل، ت (١١٧)، (٢٩/٤). وسؤالات السجزي، س (٧٦)، ص (١٠٢). وذيل ديوان الضعفاء،

ت (١٥٦)، ص (٣٥). وتهذيب الكمال، ت (٢٢٨٨)، (٤٧٧/١٠). وإكمال مغلطاي، ت (١٩٧٣)، (٣٠٤/٥).

وتحفة اللبيب، ت (٥٦٢)، (٤٠٧/١).

سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: "بخ بخ". وقال ابن معين، والواقدي، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن خراش، ويعقوب بن شيبة، وابن عبد البر، والذهبي، وابن حجر: ثقة، زاد يعقوب وابن حجر: ثبت. وزاد الواقدي: كثير الحديث. وزاد ابن عبد البر: حجة. وقال ابن معين في رواية: "ليس به بأس في الزُّهري". وقيل له: "معمر أحب إليك، يعني في الزُّهري أو صالح بن كيسان؟"، قال: معمر أحب إلي، وصالح ثقة. وفي رواية: "ليس في أصحاب الزُّهري أثبت من مالك، ثم صالح بن كيسان، ثم معمر، ثم يونس". مات بعد سنة أربعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت، مقدم على أناس، وهو في الطبقة الثانية من أصحاب نافع.

٦- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أبو إسحاق، الزُّهري، المدني. روى عن: أبيه، وأبي سلمة بن عبد الرحمن. وعنه: ابنه إبراهيم، وشعبه، ومسعر. قال ابن سعد، وأحمد، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، والساجي، والذهبي، وابن حجر: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث.

توفي سنة خمس وعشرين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة ثبت، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وروايته عن أناس مرسله.

٧- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم عند الحديث الرابع.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع. دراسة إسناد متابعة إبراهيم بن سعد لصالح بن كيسان عند ابن ماجه في سننه:

١- محمد بن عثمان بن خالد، أبو مروان، العثماني، المدني. صدوق^(٣).

(١) ثقات العجلي، ت(٧٥١)، (٤٦٥/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٨٣٤)، (٧٩/١٣). والسير، (٥/٩٦ و٤٥٤). وإكمال مغلطاي، ت(٢٤٦٩)، (٣٤١/٦). وتحفة اللبيب، ت(٧١١)، (٤٥١/١).

(٢) ثقات ابن حبان، (٤/٢٩٧). والجرح والتعديل، ت(٣٤٢)، (٧٩/٤). ومعرفة الثقات، ت(٥٥٨)، (١/٣٨٩). وتهذيب الكمال، ت(٢١٩٨)، (١٠/٢٣٨). وتاريخ الإسلام، ت(١١٩)، (٣/٤١٩). وتهذيب التهذيب، ت(٨٦٥)، (٣/٤٦٢). والكاشف، ت(١٨١٨)، (١/٤٢٧). والسير، ت(١٨٤)، (٥/٤١٨). والتقريب، ت(٢٢٢٧)، ص(٢٣٠). وتحفة التحصيل، ص(١٢٢).

(٣) الجرح والتعديل، ت(١١١)، (٨/٢٥). وثقات ابن حبان، (٩/٩٤). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٥٤)، (٢٦/٨١). وتاريخ الإسلام، ت(٤٦١)، (٥/١٢٣٦). وميزان الاعتدال، (٣/٦٤٠)، ت(٧٩٢٨). وتهذيب التهذيب، ت(٥٥٥)، (٩/٣٣٦). والتقريب، ت(٦١٢٨)، ص(٤٩٦).

٢- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة على قول الأكثرين، مقدم على أناس، وتكلم في حديثه عن الزهري، ومن طعن عليه فلا حجة له^(١).

٣- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة ثبت، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وروايته عن أناس مرسله. تقدم قبل قليل.

٤- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم عند الحديث الرابع.

٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع. دراسة إسناد متابعة زكريا بن أبي زائدة لصالح بن كيسان عند الترمذي في سننه:

١- محمود بن غيلان، العدوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- حماد بن أسامة، أبو أسامة، الكوفي. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث السادس.

٣- زكريا بن أبي زائدة، أبو يحيى. ثقة، يدلّس، وحديثه عن أبي إسحاق السبيعي رضي الله عنه؛ لسماعه منه بعد الاختلاط^(٢).

٤- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة ثبت، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وروايته عن أناس مرسله. تقدم قبل قليل.

٥- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم عند الحديث الرابع.

٦- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع. دراسة إسناد الوجه الثاني عند أحمد في المسند^(٣):

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٨٣)، (١٠١/٢). وثقات ابن حبان، (٧/٦). والمشاهير، ت(١١١٦)، ص(١٧٠). والكامل، (٣٩٩/١). وتهذيب الكمال، ت(١٧٤)، (٨٨/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٦)، (٧٩٦/٤). والسير، ت(٨١)، (٣٠٤/٨). ومن تكلم فيه وهو موثق، ت(٤)، ص(٦١). والتقريب، ت(١٧٧)، ص(٨٩). وإكمال مغلطاي، ت(٢١٢)، (٢٠٦/١).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٢٦٨٥)، (٥٩٣/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٩٩٢)، (٣٥٩/٩). ومعرفة الثقات، ت(٤٩٩)، (٣٧٠/١). والتقريب، ت(٢٠٢٢)، ص(٢١٦). وإكمال مغلطاي، ت(١٦٧٠)، (٦٤/٥). وطبقات المدلسين، ت(٤٧)، ص(٣١). وتحفة اللبيب، ت(٤٩٧)، (٣٨٨/١).

(٣) هذا الوجه علقه الحاكم عن الثوري؛ لذا عدلت عن دراسته بإسناد الحاكم المعلق إلى دراسته بإسناد أحمد الموصول.

١-عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ، أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

١-الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٢-سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة ثبت في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وروايته عن أناس مرسله. تقدم أنفا.

٣-عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، الْقُرَشِيُّ.

روى عن: أبيه، وإِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ. وعنه: سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، وهشيم.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صَالِحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ." وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ." وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "لَا بَأْسَ بِهِ." وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وَذَكَرَهُ فِي الْمَشَاهِيرِ، وَقَالَ: "كَانَ يَهْمُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ." وَقَالَ أَحْمَدُ: "صَالِحٌ ثَقَّةٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى." وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "صَدُوقٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَخَالِفُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ." وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "هُوَ عِنْدِي، صَالِحٌ صَدُوقٌ فِي الْأَصْلِ، لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِي يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ، يَخَالِفُ فِي بَعْضِ الشَّيْءِ." وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "مَتَمَّاسِكُ الْحَدِيثِ، لَا بَأْسَ بِهِ." وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "أَرْجُو أَنْ يَكُونَ لَا بَأْسَ بِهِ." وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ." وَضَعَفَهُ شُعْبَةُ. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: "أَحَادِيثُهُ وَاهِيَةٌ." وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "تَرَكَهُ شُعْبَةُ، وَلَيْسَ بِذَاكَ." وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: "لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ." وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ." وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: "لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ." وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ التَّبَّانُ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ." وَمَا ذَكَرَ الْحَاكِمُ حَدِيثَهُ فِي مُسْتَدْرَكَهِ قَالَ: لَمْ يَحْتَجُّ بِهِ. وَقَالَ الْمَزْيِيُّ: "اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ." وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ يَخْطِئُ." وَقَالَ مَرَّةً: "فِيهِ مَقَالٌ، لَكِنْ حَدِيثُهُ حَسَنٌ." وَمَرَّةً: "صَدُوقٌ، فِيهِ ضَعْفٌ."

قُتِلَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ صَدُوقٌ، يَخَالِفُ فِي بَعْضِ الشَّيْءِ. وَمَنْ ضَعَفَهُ قَصَدَ مَا خَالَفَ فِيهِ، وَمَنْ شَدَّدَ ضَعْفَهُ فَقَدْ تَشَدَّدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤-أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم عند الحديث الرابع.

٥-أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة إبراهيم بن سعد للثوري عند الترمذي في سننه:

١-محمد بن بشار، بن دار. ثقة، لم يُتَكَلَّمْ فِيهِ بِحُجَّةٍ. تقدم عند الحديث السادس والعشرين.

(١)ثقات العجلي، ت(١٣٤٩)، (١٦٨/٢). والمشاهير، ت(١٠٤٥)، ص(١٦١). والكامل، (٧٨/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٢٤٧)، (٣٧٥/٢١). وإكمال مغلطاي، (٣٩٩٢)، (٦٤/١٠). وتحفة اللبيب، ت(١٢١٥)، (٥٩٥/١).

- ٢- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان. ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة على قول الأكثرين، مقدم على أناس، وتكلم في حديثه عن الزهري، ومن طعن عليه فلا حجة له.
- ٤- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة ثبت في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وروايته عن أناس مرسله. تقدم أنفا.
- ٥- عمر بن أبي سلمة. صدوق يخالف في بعض الشيء. تقدم قبل قليل.
- ٦- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على سعد بن إبراهيم، واختلف عنه من وجهين:

فرواه:

- ١- صالح بن كيسان. ثقة ثبت، مقدم على أناس، وهو في الطبقة الثانية من أصحاب نافع. تقدم أنفا.
- ٢- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، مقدم على أناس، وتكلم في حديثه عن الزهري.
- ٣- زكريا بن أبي زائدة، أبو يحيى. ثقة، يدللس، وحديثه عن أبي إسحاق السبيعي رضي الله عنه؛ لسماعه منه بعد الاختلاط.

رووه عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، مرفوعا.

ورواه:

- ١- الثَّورِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دللس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- إبراهيم بن سعد. ثقة على قول الأكثرين، مقدم على أناس، وتكلم في حديثه عن الزهري، ومن طعن عليه فلا حجة له. تقدم قبل قليل.

رووه عن سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعا.

ومن ثم فالظاهر أن إبراهيم بن سعد روى الوجهين عن والده، لكن الراجح منهما هو الوجه الثاني الذي هو من رواية ابن مهدي عن إبراهيم بن سعد، عن والده، وتابعه عليه شعبة والثوري، وهو الراجح كما

نص عليه الأئمة، والله أعلم. وما اعتمد عليه الإمام الحاكم من ترجيح الوجه الأول لكونه من رواية إبراهيم عن والده، وهو أعرف بحديث أبيه من غيره، فإنما يسلم للحاكم هذا إذا لم يكن الوجه الثاني أيضا من رواية إبراهيم، أو كان من روايته لكنه لم يكن الراجح من الوجهين.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيفٌ بإسناد الحاكم لتعليقه، ولكن له طريقان متصلان صحيحان إلى الثوري، وهما طريق أحمد عن أبي داود الحفري، وطريق الدارمي عن الفريابي. والحفري ثقة تقدم عند الحديث الثاني، والفريابي ثقة، مكثر عن الثوري، ومقدم فيه على جماعة. تقدم عند الحديث الثاني. ومن ثم فالحديث من هذه الطرق حسن؛ لحال عمر بن أبي سلمة، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يرشد الحديث إلى سرعة سداد الديون عن الميت حتى يتنعم بنعيم الجنة في قبره، وقد تقدم بيان معناه، والله أعلم.

الحديث الثاني والستون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الجوهري ببغداد، حدثنا أبو الوليد محمد بن أحمد بن بزر، حدثنا محمد بن كثير المصيصي، حدثنا الأوزاعي. وحدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، حدثنا جاهر بن محمد العسائي بدمشق، حدثنا محمود بن خالد الدمشقي، حدثنا الفرابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حرام بن محيصة الأنصاري، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، قال: كانت له ناقة ضارية^(١)، فدخلت حائطاً، فأفسدت فيه فكلّم رسول الله ﷺ فيها، فقضى أنّ حفظ الحوائط بالنهار على أهلها، وأنّ حفظ الماشية بالليل على أهلها، وأنّ على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم. هذا حديث صحيح الإسناد على خلاف فيه بين معمر والأوزاعي، فإنّ معمرًا قال: عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن أبيه^(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: الأوزاعي، عنه، عن حرام بن محيصة، عن البراء بن عازب، مرفوعاً.

الوجه الثاني: معمر، عنه، عن حرام بن محيصة، عن أبيه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: الأوزاعي، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن البراء بن عازب، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن محمد بن علي الجوهري، عن محمد بن أحمد بن بزر، عن

محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي.

وعن أبي علي الحافظ، عن جاهر بن محمد العسائي، عن محمود بن خالد، عن الفرابي، عن الأوزاعي،

عن الزهري، به.

وتابع الأوزاعي عبد الله بن عيسى، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٣)، عن معاوية بن هشام، عن

سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن الزهري، به، بمثله.

تخريج الوجه الثاني: معمر، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن أبيه، مرفوعاً:

(١) أي: مُعْتَادَةٌ لِرْعِي زَرْعِ النَّاسِ. عون المعبود، (٤٨٤/٩).

(٢) المستدرک، کتاب البيوع، ح(٢٣٣٨)، (٢٤١/٣).

(٣) كتاب الرد على أبي حنيفة، مسألة ضمان ما أتلفته الماشية بالنهار، ح(٣٧٢٩٧)، (١٤٣/١٣).

علقه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن معمر، عن الزهري، به. وأخرجه الدارقطني في سننه^(١)، عن أبي بكر النَّيسَابُورِيِّ، عن أبي الأزهر، وأحمد بن يوسف السُّلَمِيِّ، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، به، بمثل لفظ الوجه الأول.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- مُحَمَّد بن أحمد بن علي بن مخلد بن أبان، أبو عبد الله، الجوهري.

روى عن: الحارث بن أبي أسامة وإبراهيم بن الهيثم البلدي. وعنه: الدَّارِقُطْنِي، وأبو عبد الله الحاكم. قال الدَّارِقُطْنِي: "شَيْخٌ كتبنا عنه". وقال مرة: "ضعيف". وقال مُحَمَّد بن أبي الفوارس: "ضعيف، كان يقال: في كتبه أحاديث مناكير، ولم يكن عندهم بذاك". وقال البرقاني: "لا بأس به".

مات سنة سبع وخمسين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه ضعيف.

٢- محمد بن أحمد بن الوليد بن محمد بن برد، أبو الوليد.

سمع: محمد بن كثير الصنعاني، ومحمد بن عيسى بن الطباع. وعنه: القاضي المحاملي، وأبو بكر الشافعي. قال النسائي: "صالح". وقال الدارقطني، ومسلمة: "ثقة". وقال الدارقطني في رواية: "صدوق". توفي سنة ثمان وسبعين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه صدوق.

٣- مُحَمَّد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي، أبو يوسف المصيبي.

روى عن: معمر، والأوزاعي. وعنه: علي بن ميمون الرقي، ومحمد بن أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي. قال ابن معين: "كان صدوقاً". وفي رواية: "ثقة". وقال الحسن بن الربيع: مُحَمَّد بن كثير اليوم أوثق الناس. وقال ابن سعد: "كان ثقة، ويذكرون أنه اختلط في آخر عمره". وقال عبد الله بن أحمد: "ذكر أبي مُحَمَّد بن كثير فضغفه جدا، وضعف حديثه عن معمر جدا، وقال: هو منكر الحديث، وقال: يروي أشياء منكراً". وقال صالح بن أحمد بن حنبل: "قال أبي: مُحَمَّد بن كثير لم يكن عندي ثقة". وقال ابن المديني: "لا أحب أن أراه". وقال البخاري: "لين جدا". وقال أبو داود: "لم يكن يفهم الحديث". وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً... وفي حديثه بعض الإنكار. وقال جزرة: "صدوق، كثير الخطأ". وقال ابن عدي: "له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة، أحاديث عداد لا يتابعه عليها أحد". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ ويغرب". وقال النسائي: "ليس بالقوي كثير الخطأ". وقال الساجي: "صدوق كثير الغلط".

(١) كتاب الحدود والديات، ح(٣٣١٣)، (١٩١/٤).

(٢) تاريخ بغداد، ت(١٦٧)، (١٦٥/٢). والدليل المغني، ت(٣٧٩)، ص(٣٤٤).

(٣) سوالات الحاكم للدارقطني، ت(٢١٧)، ص(١٥٢). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٩٤٠٩)، (١٦١/٨). وتاريخ بغداد، ت(٢٦٢)، (٢٣٨/٢).

وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم". وقال الذهبي: "صدوق اختلط بآخرة". وقال مرة: "حسن الحديث". وقال ابن حجر: "صدوق كثير الغلط".

مات سنة ست عشرة ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق كثير الغلط، ومن وثقه لعله لم يطلع على مناكيره، أو قصد عدلته، ومن ضعفه جدا فقد تشدد، والله أعلم.

٤- الأوزاعي. ثقة، في روايته عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٥- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٦- حرام بن سعد بن مَحِيصَةَ بن مسعود، الأنصاري.

رَوَى عَنْ: البراء بن عازب، وأبيه محيصة. وعنه: الزُّهْرِيُّ.

قال ابن سعد، والذهبي، وابن حجر: ثقة، زاد ابن سعد: قليل الحديث. وخرج الحاكم وابن حبان حديثه، وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات. وذكره ابن حبان في المشاهير، وقال: "من المتقين". توفي سنة ثلاث عشرة ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٧- البراء بن عازب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث.

دراسة إسناد متابعة عبد الله بن عيسى للأوزاعي عند ابن أبي شيبة في مصنفه:

- ١- معاوية بن هشام، الأسدي. والخلاصة أنه صدوق، له أوهام وكان من أعلمهم بحديث شريك^(٣).
- ٢- سُفْيَانُ بن سعيد، أبو عبد الله، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- عَبْدُ اللَّهِ بن عيسى بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي لَيْلَى الأنصاري. والخلاصة أنه ثقة فيه تشيع^(٤).

(١) الجرح والتعديل، ت(٣٠٩)، (٦٩/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٥٧٠)، (٣٢٩/٢٦). وتهذيب التهذيب، ت(٦٨٣)، (٤١٥/٩). والكامل، ت(١٧٣٢/١١١)، (٥٠٠/٧). والتقريب، ت(٦٢٥١)، ص(٥٠٤). والعبر، (٢٩٢/١). والكاشف، ت(٥١٢٦)، (٢١٢/٢).

(٢) ثقات ابن حبان، (١٨٤/٤). وتهذيب الأسماء واللغات، ت(١١٥)، (١٥٥/١). والمشاهير، ت(٥٤٩)، ص(١٠١). وتهذيب الكمال، ت(١١٥٤)، (٥٢٠/٥). وتاريخ الإسلام، ت(٤٧)، (٢٢٢/٣). وإكمال مغلطاي، ت(١٢٢٣)، (٢١/٤). والتقريب، ت(١١٦٣)، ص(١٥٥).

(٣) الجرح والتعديل، ت(١٧٥٩)، (٣٨٥/٨). وثقات ابن حبان، (١٦٦/٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٠٦٧)، (٢١٨/٢٨). وإكمال مغلطاي، ت(٤٦٥٠)، (٢٧٧/١١). وتحفة اللبيب، ت(٣٤٩)، (٩٤/٢).

(٤) ثقات العجلي، ت(٩٤٥)، (٥١/٢). وتهذيب الكمال، ح(٣٤٧٣)، (٤١٢/١٥). وإكمال مغلطاي، (٣١١٢)،

٤- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٥- حرام بن سعد بن مُحِيصَةَ بن مسعود، الأنصاري. ثقة. تقدم أنفا.

٦- البراء بن عازب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث.
دراسة إسناد الوجه الثاني عند الدارقطني في سننه^(١):

١- عبد الله بن محمد بن زياد، أبو بكر النَّيسَابُورِي. ثقة حافظ^(٢).

٢- أحمد بن الأزهر بن منيع، أبو الأزهر، النيسابوري. صدوق صحيح الكتاب^(٣).

٣- عبد الرزاق بن همام. ثقة، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. تقدم عند الحديث السادس.

٤- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهلهم. تقدم عند الحديث الثالث.

٥- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٦- حرام بن سعد بن محيصة، الأنصاري. ثقة. تقدم أنفا.

٧- سعد بن مُحِيصَةَ بن مسعود، الأنصاري.

روى عن: النبي ﷺ، ويقال: "مرسل". وعن: أبيه. وعنه: ابنه حرام بن سعد.

روى له أبو داود في كتاب التفرّد حديثاً علقه عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن حرام بن

سعد، عن أبيه في قصة ناقة البراء بن عازب، وقال: لم يتابع عبد الرزاق على قوله: عن أبيه. وقال أبو نعيم:

"له ولأبيه صحبة". وخرج الحديث الذي معنا، وقال: "رَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ، وَلَمْ يَقُولُوا: عَنْ"

(١/١١٠). وتهذيب التهذيب، ت(٦٠٤)، (٣٥٢/٥). والتقريب، ت(٣٥٢٣)، ص(٣١٧). والكاشف، (٢٩٠٠)،

(١/٥٨٣). والمغني في الضعفاء، (١/٤٩٨)، ت(٣٢٩٣).

(١) هذا الوجه علقه الحاكم ومن ثم عدلت عن دراسته إلى دراسة إسناد الدارقطني.

(٢) السير، ت(٣٤)، (١٥/٦٥). والدليل المغني، ت(٢٥٩)، ص(٢٥٤).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٦)، (١/٢٥٥). وإكمال مغلطاي، ت(٦)، (١/١٥). وتهذيب التهذيب، ت(٦)، (١/١١).

والتقريب، ت(٥)، ص(٧٧).

أبيه". وقال ابن حجر: "قيل: له صحبة أو رؤية، وروايته مرسله"^(١). والخلاصة أنه مختلف في صحبته، والظاهر عدمها.

النظر في الخلاف:

هذا الحديث مداره على الزهري، وقد اختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- الأوزاعي. ثقة، في روايته عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

وفي الطريق الذي سبقت دراسته ضعف، لكن له طريق أخرى صحيحة عند الحاكم أيضا، ورواها هم:

١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- جَمَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، الْعَسَائِي. ثقة^(٢).

٣- مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، أَبُو عَلِي، الدمشقي. ثقة^(٣).

٤- الفريابي. ثقة، مكث عن الثوري، ومقدم فيه على جماعة. تقدم عند الحديث الثاني.

فهذه الطريق صحيحة إلى الأوزاعي، وقد تابع الأوزاعي على هذا الوجه:

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيِّ. والخلاصة أنه ثقة فيه تشيع.

روياه عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن البراء بن عازب، مرفوعا.

ورواه:

١- معمر. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة،

وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم عند الحديث الثالث.

رواه عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن أبيه، مرفوعا.

ومن ثم فعلى الظاهر يكون الراجح هو الوجه الثاني؛ لأن معمرًا من أثبت الناس في الزهري، ولكن يبدو

أن عبد الرزاق وهم فيه على معمر، فقد قال أبو داود: "لم يتابع عبد الرزاق على قوله: عن أبيه". وقال أبو

نعيم: "رَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ، وَلَمْ يَقُولُوا: عَنْ أَبِيهِ". وقد سبق نقله قريبا، فيترجح الوجه الأول.

(١) معجم الصحابة ﷺ، لابن قانع، ت(٢٨٦)، (٢٥١/١). ومعرفة الصحابة ﷺ، لأبي نعيم، ت(١١٢٣)،

(٣/١٢٧٤). وتهذيب التهذيب، ت(٨٩٥)، (٤٨١/٣). والتقريب، ت(٢٢٥٤)، ص(٢٣٢). والإصابة،

ت(٣٢١٢)، (٢٩٧/٤). وتعجيل المنفعة، (٥٧٤/١).

(٢) تاريخ دمشق، ت(١٠٦٨)، (٢٤٨/١١). والسير، ت(٢٢٢)، (٤٠٦/١٤).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٥٨١٣)، (٢٩٥/٢٧). وإكمال مغلطاي، ت(٤٤٤٩)، (٩٨/١١).

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح:

الحديث من وجهه الراجح صحيح.

التعليق على الحديث:

أهل المَواشي بهم ضرورةٌ إلى إرسالِ مواشيهم لترعى بالنَّهارِ، ولأهلِ الزَّرْعِ حُقوقٌ في أن لا تُتلفَ عليهم زُرُوعُهُمْ، والأغلبُ عندهم أن من له الزَّرْعُ يتعاهدهُ بالنَّهارِ، ويحفظُهُ عَمَّنْ أَرَادَهُ؛ لِانْتِشَارِ البَهَائِمِ لِلرَّعْيِ وَغَيْرِهِ، فَجَعَلَ حِفْظُ ذَلِكَ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّصَرُّفِ فِي المَعَاشِ وَالرَّعْيِ وَحِفْظِ الأَمْوَالِ وَإِرسَالِ الدَّوَابِّ وَالْمَواشِي، وَإِذَا أَتَلَفَتْ بِالنَّهَارِ مِنَ الزَّرْعِ شَيْئًا فَصَاحِبُ الزَّرْعِ إِنَّمَا أُوتِيَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، حَيْثُ لَمْ يَحْفَظْهُ فِي الوَقْتِ الَّذِي الأَعْلَبُ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُمْ يَحْفَظُونَهُ فِيهِ مِمَّنْ أَرَادَهُ، إِذْ لَوْ مُنِعَ النَّاسُ مِنْ تَرْكِ مَواشيهم لِلرَّعْيِ مِنْ أَجْلِ الزَّرْعِ لَلْحَقَّتْهَا فِي ذَلِكَ مَضَرَّةٌ وَمَشَقَّةٌ، فَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ فَقَدْ جَاءَ الوَقْتُ الَّذِي يَرْجِعُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَى مَوْضِعِهِ، وَيَرْجِعُ أَهْلُ الزَّرْعِ إِلَى مَنَازِلِهِمْ وَيُرُدُّ أَهْلُ المَاشِيَةِ مَاشِيَتَهُمْ إِلَى مَواضِعِهِمْ لِيَحْفَظُوهَا فِيهَا، فَإِذَا تَرَكُوهَا لَيْلًا حَتَّى أَفْسَدَتْ، فَالجِنَايَةُ مِنَ أَهْلِ المَواشِي لَا مِنْ أَهْلِ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّ الأَعْلَبَ أَنَّ النَّاسَ لَا يَحْفَظُونَ زُرُوعَهُمْ بِاللَّيْلِ؛ لِاسْتِعْنَائِهِمْ عَنْ ذَلِكَ، وَعَلِمِهِمْ أَنَّ المَواشِي بِاللَّيْلِ تُرَدُّ إِلَى أَمَاكِنِهَا، فَإِذَا فَرَطَ صَاحِبُ المَاشِيَةِ فِي رَدِّهَا إِلَى مَنزِلِهِ أَوْ فَرَطَ فِي ضَبْطِهَا وَحَبْسِهَا عَنِ الإِنْتِشَارِ بِاللَّيْلِ حَتَّى أَتَلَفَتْ شَيْئًا فَعَلِيهِ ضَمَانُ ذَلِكَ، إِلا أَنْ تَكُونَ المَاشِيَةُ ضَالَّةً أَوْ نَافِرَةً فَلَا يَتَهَيَّأُ لِصَاحِبِهَا ضَمُّهَا وَلَا رَدُّهَا إِلَى مَكَانِهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزِمُهُ ضَمَانُ مَا أَتَلَفَتْ بِاللَّيْلِ كَمَا لَا يَلْزِمُهُ ضَمَانُ مَا أَتَلَفَتْ بِالنَّهَارِ، وَأَمَّا السَّائِقُ وَالرَّايِبُ وَالقَائِدُ فَإِنَّهُمْ يَضْمُونُ مَا أَصَابَتْ الدَّابَّةُ اسْتِدْلالًا بِحَدِيثِ البَرَاءِ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي مَعْنَى مَا أَتَلَفَتْ بِاللَّيْلِ، لِأَنَّ الرَّايِبَ يَتَهَيَّأُ لَهُ حِفْظُ الدَّابَّةِ فَعَلِيهِ حِفْظُهَا وَلَا مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ سَائِقُهَا وَقَائِدُهَا، وَالأَعْلَبُ أَنَّ النَّاسَ إِذَا رَكِبُوا أَوْ سَاقُوا أَوْ قَادُوا مَنَعُوا الدَّابَّةَ مِمَّا أَرَادَتْ مِنْ إِتْلَافٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فَإِنَّمَا أُوتُوا مِنْ قِبَلِ أَنفُسِهِمْ فَعَلِيهِمُ الضَّمَانُ إِلا أَنْ تَكُونَ الدَّابَّةُ قَدْ غَلَبَتِ الرَّايِبَ أَوْ القَائِدَ أَوْ السَّائِقَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا غَرْمَ عَلَيْهِ وَلَا ضَمَانَ يَلْزِمُهُ لِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ عَنْ حِفْظِ مَا أَمَرَ بِحِفْظِهِ وَلَمْ يُمْكِنْهُ الدَّفْعُ، وَحَبْرُ البَرَاءِ بِنِ عَازِبِ هَذَا فِي طَرِحِ الضَّمَانِ عَنْ أَهْلِ المَواشِي فِيمَا أَتَلَفَتْ مَاشِيَتَهُمْ مِنْ زُرُوعِ النَّاسِ نَهَارًا، إِنَّمَا مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ إِذَا أُطْلِقَتْ لِلرَّعْيِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا صَاحِبُهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ تَرعى وَمَعَهَا صَاحِبُهَا فَلَمْ يَمْنَعْهَا مِنْ زُرْعِ غَيْرِهِ وَقَدْ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ حَتَّى أَتَلَفَتْهُ فَعَلِيهِ الضَّمَانُ، لِأَنَّهُ لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي مَنَعِهَا، وَهُوَ فِي مَعْنَى الرَّايِبِ وَالسَّائِقِ^(١).

(١) التمهيد، (١١/٨٦). والحاوي الكبير، (١٣/٤٦٨).

الحديث الثالث والستون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَنبَأَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَنبَأَ الشَّافِعِيَّ، أَنبَأَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: حَضَرْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَتَاهُ رَجُلَانِ تَبَايَعَا سِلْعَةً فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَخَذْتُ بِكَذَا وَكَذَا. وَقَالَ الْآخَرُ: بَعْتُ بِكَذَا وَكَذَا. فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فِي مِثْلِ هَذَا قَالَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مِثْلِ هَذَا فَأَمَرَ الْبَائِعَ أَنْ يُسْتَخْلَفَ، ثُمَّ يُخَيَّرَ الْمُتَبَاعَ، إِنْ شَاءَ أَحَدٌ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِنْ كَانَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ حَفِظَ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عُمَيْرٍ، فَقَدْ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِي آخِرِهِ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَخْبَرْتُ عَنْ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَقَالَ حَجَّاجُ الْأَعْوَرُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُبَيْدٍ^(١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على ابن جريج، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: سعيد بن سالم القداح، عنه، عن إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، مرفوعا.

الوجه الثاني: هشام بن يوسف، عنه، عن إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: سعيد بن سالم، عن ابن جريج، إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ. وعن أَبِي بَكْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، عن أبيه.

كليهما: (الربيع بن سليمان، وأحمد بن حنبل)، عن الشَّافِعِيَّ، عن سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، به. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى^(٢)، عن عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ الصَّفَّارِ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عن أبيه، عن الشَّافِعِيَّ، عن سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، به، بمثله.

(١)المستدرک، کتاب البيوع، ح(٢٣٣٩)، (٢٤٢/٣).

(٢)کتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعين، ح(١٠٨٠٧)، (٥٤٣/٥).

تخريج الوجه الثاني: عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الملك بن عبيد، عن أبي عبيدة، عن أبيه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن هشام بن يوسف، عن ابن جريج، به.

وتابع هشام حجاج الأعور، علقه الحاكم كما هنا أيضاً، عن أحمد بن حنبل، عن حجاج الأعور، عن ابن جريج، به^(١). وأخرجه النسائي في سننه^(٢)، عن إبراهيم بن الحسن، ويوسف بن سعيد، وعبد الرحمن بن خالد، ثلاثهم عن حجاج، عن ابن جريج، به، بمثله.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- الربيع بن سليمان، المرادي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٣- محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، أبو عبد الله، الشافعي.

رَوَى عَنْ: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة. وَعَنْهُ: إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل.

قال إبراهيم الحريري: "سألت أحمد عن الشافعي فقال: حديث صحيح، ورأي صحيح". وقال أحمد:

"سمعت الموطأ من الشافعي، لأني رأيته فيه ثبوتاً". وقال العجلي: "كان يتشيع وهو ثقة". وقال النسائي:

"كان الشافعي عندنا أحد العلماء، ثقة مأموناً". وقال إسحاق بن راهويه: "ما تكلم أحد بالرأي - وذكر

الأوزاعي، والثوري، وأبا حنيفة، ومالكاً - إلا والشافعي أكثر اتباعاً وأقل خطأ منه، الشافعي إمام". وقال

ابن معين: "ليس به بأس". وقال مرة: "ثقة". وقال أبو زرعة: "ما عند الشافعي حديث فيه غلط". وقال

أبو داود: "ما أعلم للشافعي حديثاً خطأ". وقال أبو حاتم: "صدوق".

مات سنة أربع ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة ثبت حجة.

٤- سعيد بن سالم، القداح، أبو عثمان المكي.

رَوَى عَنْ: الثوري، وابن جريج. وَعَنْهُ: ابن عيينة، والشافعي.

قال ابن معين: "ليس به بأس". وفي رواية: "ثقة". وقال الدارمي: "ليس بذاك في الحديث". وقال أبو

زرعة: "هو عندي إلى الصدق ما هو". وقال أبو حاتم: "محله الصدق". وقال أبو داود: "صدوق". وقال

(١) السنن الكبرى، للبيهقي، (٥/٥٤٣).

(٢) كتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعين في الثمن، ح (٤٦٤٩)، (٧/٣٠٣).

(٣) الجرح والتعديل، ت (١١٣٠)، (٧/٢٠١). وتاريخ الإسلام، ت (٣١٣)، (٥/١٤٦). وتهذيب التهذيب،

ت (٣٩)، (٩/٢٥).

النَّسَائِيُّ: "ليس به بأس". وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشَّافِعِيَّ كثير الرواية عنه، كتب عنه بمكة عن ابْنِ جُرَيْجٍ، والقاسمِ بنِ معن، وغيرهما، وهو عندي صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث". واهمه أبو داود والبخاري وغيرهما بالإرجاء. وقال ابن حبان: "يهم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبةً حتى خرج بها عن حد الاحتجاج به". وقال يعقوب بن سفيان: "كان له رأي سوء، وكان داعية مرغوبا عن حديثه وروايته". وقال ابن السمعاني: "يهم في الحديث، وليس به بأس". وقال العجلي: "ليس بحجة في الحديث". وقال الساجي: "ضعيف". وذكره ابن خلفون في الثقات. وقال ابن وضاح: "صالح لا بأس به". وقال ابن حجر: "صدوق يهم".

مات قبل المائتين^(١). والخلاصة أنه لا بأس به، داعية إلى الإرجاء.

٥- ابن جريج. ثقة، مقدم على غيره، وكان يدلس، ويرسل، وفي سماعه من حبيب بن أبي ثابت خلاف، وهو من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، وإذا قال: قال عطاء فقد سمعه، وحديثه عن الزهري وعطاء بن أبي مسلم الخراساني مضعفٌ إلا إذا قال: "سمعت". تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٦- إسماعيل بن أمية. ثقة، مقدم على أناس، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٧- عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرِ بْنِ سُؤَيْدِ بْنِ جَارِيَةَ، الكوفيُّ.

رَوَى عَنْ: جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَجُنْدُبِ الْبَجَلِيِّ، وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ. وَعَنْهُ: الثَّوْرِيُّ، وَزَائِدَةُ، وَإِسْرَائِيلُ.

قال ابن نمير: "كان ثقةً، ثبتا في الحديث". وقال ابن معين: "ثقة، إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين". وفي رواية: "مخلط". وَقَالَ العجلي: "ثقة... وهو صالح الحديث، روى أكثر من مائة حديث، وهو ثقة في الحديث". وَقَالَ أبو حاتم: "ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغير حفظه قبل موته". وقال أحمد: "مضطرب الحديث جدا مع قلة روايته، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها". وقال النَّسَائِيُّ: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان مدلسا". وقال الذهبي: "الثقة". وقال ابن حجر: "ثقة، فصيح، عالم، تغير حفظه، وربما دلس". وقال العلاءي: "ذكر بعض الحفاظ أن اختلاطه احتُمِّلَ لأنه لم يأت فيه بحديث منكر".

مَاتَ سَنَةَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ^(٢). والخلاصة أنه ثقة، غلط في أحاديث، وكان ربما دلس.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٢٨)، (٣١/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٢٧٩)، (٤٥٤/١٠). وإكمال مغلطاي،

ت(١٩٥٢)، (٢٩٨/٥). والتقريب، ت(٢٣١٥)، ص(٢٣٦).

(٢) ثقات العجلي، ت(١١٣٨)، (٢١٥/٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٥٤٦)، (٣٧٠/١٨). وتاريخ الإسلام،

ت(١٦٣)، (٦٨٨/٥). والتقريب، ت(٤٢٠٠)، ص(٣٦٤). وتهذيب التهذيب، ت(٨٦٢)، (٤١١/٦). والجرح

٨- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود. ثقة، لم يصح سماعه من أبيه، ولا من الصديق أبي بكر رضي الله عنهما. تقدم عند الحديث التاسع والأربعين.

٩- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- عبد الله بن أحمد بن حنبل. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث السادس.

٣- أحمد بن حنبل، الشيباني. ثقة، ثبت، حجة. تقدم عند الحديث السادس.

٤- هشام بن يوسف، الصنعائي، الفقيه، أبو عبد الرحمن.

رَوَى عَنْ: ابن جُرَيْج، وَمَعْمَر، وَالثَّوْرِيِّ. وَعَنْهُ: ابن المَدِينِيِّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه، وابن مَعِين.

قال ابن مَعِين: "لم يكن به بأس، كان هو أضببط عن ابن جُرَيْج من عبد الرزاق". وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ:

"هشام بن يوسف أثبت من عبد الرزاق في حديث ابن جُرَيْج، وكان أقرأ لكتب ابن جُرَيْج من عبد الرزاق،

وكان أعلم بحديث سفیان من عبد الرزاق، وهو ثقة". وَقَالَ عبد الرزاق: "إن حدثكم القاضي -يعني:

هشام بن يوسف- فلا عليكم أن لا تكتبوا عن غيره". وَقَالَ أبو حاتم، والحاكم، والخليلي، والعجلي، وابن

حجر: "ثقة"، زاد أبو حاتم: متقن. وزاد الحاكم: مأمون. وزاد الخليلي: متفق عليه، روى عنه الأئمة كلهم.

وَقَالَ ابن أبي حاتم: "سمعت أبا زرعة وسألته عن هشام بن يوسف، ومحمد بن ثور، وعبد الرزاق، فَقَالَ:

كان هشام أصحابهم كتابا من اليمانيين. قال: وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ مرة أخرى: كان هشام أكبرهم وأخطهم

وأتقن". وقال الذهبي: "الإمام، الثَّابِتُ، قَاضِي صَنَعَاءِ الِیَمَنِ، وَفَقِيهٌهَا".

تُوِّفِي سنة سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً^(١). والخلاصة أنه ثقة صحيح الكتاب، مقدم على أناس، وروايته عن أبي

بكر بن أبي مریم مرسلة.

٥- ابن جريج. ثقة، مقدم على غيره، وكان يدلّس، ويرسل، وفي سماعه من حبيب بن أبي ثابت خلاف،

وهو من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، وإذا قال: قال عطاء فقد سمعه، وحديثه عن الزهري وعطاء بن

أبي مسلم الخراساني مضعف إلا إذا قال: "سمعت". تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

والتعديل، ت(١٧٠٠)، (٣٦٠/٥). وثقات ابن حبان، (١١٦/٥). وطبقات المدلسين، ت(٨٤)، ص(٤١).

والمختلطين، ت(٣٠)، (٧٦). وتحفة اللبيب، ت(١٠٣٨)، (٥٣٨/١). والميزان، ت(٥٢٣٥)، (٦٦٠/٢).

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٧١)، (٧٠/٩). وسؤالات السجزي للحاكم، س(٢٢١)، ص(١٨٢). وتهذيب الكمال،

ت(٦٥٩٢)، (٢٦٥/٣٠). والسير، ت(٢٢١)، (٥٨٠/٩). والنقريب، ت(٧٣٠٩)، ص(٥٧٣). وإكمال

مغلطاي، ت(٤٩٥٧)، (١٥٤/٢).

٦- إسماعيل بن أمية، القرشي. ثقة، مقدم على أناس، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٧- عبد الملك بن عبيد، ويُقال: "ابن عبيدة".

روى عن: أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وخُرَيْبِقَ بِنْتِ الحُصَيْنِ أختِ عِمْرانِ بنِ حصين. وعنه: إسماعيل بن أمية، ويزيد بن عياض.

قال ابن حجر: "مجهول الحال"^(١). والخلاصة أنه مجهول الحال.

٨- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود. ثقة، لم يصح سماعه من أبيه، ولا من الصديق أبي بكر رضي الله عنهما. تقدم عند الحديث التاسع والأربعين.

٩- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد متابعة حجاج الأعمور لهشام بن يوسف عند النسائي في سننه:

١- إبراهيم بن الحسن، المقسمي. ثقة^(٢).

٢- حجاج بن محمد، الأعمور. ثقة مقدم على غيره، أثبت أصحاب ابن جريج، اختلط بأخرة ولم يضره إلا رواية سنيد بن داود عنه. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.

٣- ابن جريج. ثقة، مقدم على غيره، وكان يدلّس، ويرسل، وفي سماعه من حبيب بن أبي ثابت خلاف، وهو من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، وإذا قال: قال عطاء فقد سمعته، وحديثه عن الزهري وعطاء بن أبي مسلم الخراساني مضعف إلا إذا قال: "سمعت". تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٤- إسماعيل بن أمية، القرشي. ثقة، مقدم على أناس، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٥- عبد الملك بن عبيد، ويُقال: "ابن عبيدة". مجهول الحال. تقدم قبل قليل.

٦- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود. ثقة، لم يصح سماعه من أبيه، ولا من الصديق أبي بكر رضي الله عنهما. تقدم عند الحديث التاسع والأربعين.

٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

هذا الحديث مداره على ابن جريج، وقد اختلف عنه من وجهين:

(١) الجرح والتعديل، ت(١٦٩٣)، (٣٥٩/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٥٤٣)، (٣٦٣/١٨). والتقريب، ت(٤١٩٧)، ص(٣٦٤).

(٢) تهذيب الكمال، ت(١٦٣)، (٧٢/٢). وتحفة اللبيب، ت(٣٥)، (٢٧٣/١).

فرواه سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي عبيدة، عن أبيه، مرفوعا.

وسعيد بن سالم. لا بأس به، داعية إلى الإرجاء. تقدم قبل قليل.

ورواه:

١- هشام بن يوسف، الصنعاني. وهو ثقة صحيح الكتاب، مقدم على أناس، وروايته عن أبي بكر بن أبي مریم مرسله. تقدم قبل قليل.

٢- حجاج بن محمد، الأعمور. ثقة مقدم على غيره، أثبت أصحاب ابن جريج، اختلط بأخرة ولم يضره إلا رواية سنيد بن داود عنه. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.

كلاهما عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الملك بن عبيد، عن أبي عبيدة، عن أبيه،

مرفوعا.

ومن ثم فالراجح هو الوجه الثاني، وهو ما رجحه الأئمة^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة حال عبد الملك بن عبيد، والانقطاع. لكن هناك طرق

أخرى بمجموعها يتقوى الحديث ويصير حسنا لغيره كما بين أهل العلم^(٢).

التعليق على الحديث:

قال الشوكاني: "وقد استدلل بالحديث من قال: إنَّ القَوْلَ قَوْلُ البَائِعِ إِذَا وَقَعَ الإِخْتِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُشْتَرِي فِي أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ المُتَعَلِّقَةِ بِالعَقْدِ، وَلَكِنْ مَعَ يَمِينِهِ، كَمَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الآخِرَةِ. وَهَذَا إِذَا لَمْ يَقَعِ التَّرَاضِي بَيْنَهُمَا عَلَى التَّرَادُّ، فَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى ذَلِكَ جَارَ بِلا خِلافٍ، فَلا يَكُونُ لَهُمَا خِلاصٌ عَنِ النَّزاعِ إِلا التَّفاسُخُ أَوْ حَلْفَ البَائِعِ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الفَرْقِ بَيْنَ بَقَاءِ المَبِيعِ وَتَلْفِهِ؛ لِمَا عَرَفْتِ مِنْ عَدَمِ انْتِهَاضِ الرِّوَايَةِ المُصَرَّحِ فِيهَا بِاشْتِراطِ بَقَاءِ المَبِيعِ لِلاحتِجاجِ، وَالتَّرَدُّدِ مَعَ التَّلْفِ مُمكِنٌ بِأَنَّ يَرْجِعَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا بِمِثْلِ المِثْلِيِّ وَقيَمَةِ القِيَمِيِّ، إِذا تَقَرَّرَ لَكَ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ كَوْنِ القَوْلِ قَوْلَ البَائِعِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ إِلى العَمَلِ بِهِ فِي جَمِيعِ صُورِ الإِخْتِلَافِ أَحَدٌ فِيمَا أَعْلَمُ، بَلْ اِخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ اِخْتِلافًا طَوِيلًا عَلَى حَسَبِ ما هُوَ مَبْسُوطٌ فِي الفُرُوعِ، وَوَقَعَ الإِنْتِفاقُ فِي بَعْضِ الصُّورِ وَالإِخْتِلَافُ فِي بَعْضٍ، وَسَبَبُ الإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ ما سَيَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: البَيِّنَةُ عَلَى المُدْعَى وَاليَمِينُ عَلَى المُدْعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّه يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى أَنَّ اليَمِينَ عَلَى المُدْعَى عَلَيْهِ وَالبَيِّنَةُ عَلَى المُدْعَى مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما بَائِعًا

(١) معرفة السنن والآثار، (١٤٠/٨). والتلخيص الحبير، (٧٣/٣).

(٢) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، (٧٥/٤). والبدر المنير، (٥٩٣/٦). ونصب الراية، (١٠٧/٤).

وَالْآخَرُ مُشْتَرِيًا أَوْ لَا، وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ
فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ مُدَّعِيًا أَوْ مُدَّعَى عَلَيْهِ، فَبَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، فَيَتَعَارَضَانِ
بِاعْتِبَارِ مَادَّةِ الْإِتِّفَاقِ، وَهِيَ حَيْثُ يَكُونُ الْبَائِعُ مُدَّعِيًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يُرْجَعَ فِي التَّرْجِيحِ إِلَى الْأُمُورِ
الْحَارِجِيَّةِ" (١).

وفي الحديث بيان أن عمل رسول الله ﷺ لم يكن مقتصرًا على الدعوة الوعظية، بل كان ﷺ قاضيًا في
هذه الأمة العظيمة.

(١) نيل الأوطار، (٢٥٤/٥). وينظر أيضا: الحاوي الكبير، (٢٩٦/٥). والمجموع، (١٤٧/١٢).

الحديث الرابع والستون.

قال الحاكم: "حدثنا أبو الوليد الفقيه، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، ويحيى بن محمد بن صاعد، قالوا: حدثنا عبد الله بن عمران العابدی، حدثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يُعْلَقُ الرَّهْنُ لَهُ غَنْمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُجْرَحْهُ لِخِلَافٍ فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، وَقَدْ تَابَعَ مَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ:

أَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ فَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْمُرَاقِي قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْعَصَائِرِيُّ، بِحَلَبَ، حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادٍ نَحْوَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ فَحَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ بْنِ سُفْيَانَ الطَّائِي، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارِ الْحَمِصِيِّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُعْلَقُ الرَّهْنُ، لِصَاحِبِهِ غَنْمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ.

وَقَدْ قِيلَ: عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرَّازِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ الْأَصَمُّ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُعْلَقُ الرَّهْنُ، الرَّهْنُ لِمَنْ رَهْنَهُ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ

فَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الدِّيَّاجِيِّ بِبَعْدَادَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ الرَّاسِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مَيْسَرَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يُعْلَقُ الرَّهْنُ حَتَّى يَكُونَ لَكَ غَنْمُهُ، وَعَلَيْكَ غَرْمُهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ فَحَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ،

حدثنا الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ، لَهُ غُنْمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ فَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَفِيدُ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ زَكَرِيَّا الشُّسْتَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّوَّاسُ، حَدَّثَنَا كُدَيْرُ أَبُو يَحْيَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ، لَكَ غُنْمُهُ، وَعَلَيْكَ غُرْمُهُ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الخلاف بين أصحاب الزهري في الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: زياد بن سعد، عنه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، موصولا.

الوجه الثاني: معمر بن راشد، عنه، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلا.

تخريج الوجه الأول: زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، موصولا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي الوليد الفقيه، عن إبراهيم بن أبي طالب، ويحيى بن محمد بن صاعد، كليهما عن عبد الله بن عمران العابدِي، عن سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، به. وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٢)، عن آدم بن موسى، عن الحسين بن عيسى، عن إسحاق بن الطباع، عن ابن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، به، بلفظه.

وأخرجه الدارقطني في سننه (٣)، عن أبي محمد بن صاعد، عن عبد الله بن عمران العابدِي، عن سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، به، بلفظه. وقال: "زياد بن سعد أحد الحقاظ الثقات، وهذا إسناد حسن متصل".

وتابع زيادا مالك بن أنس، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي علي، وأبي محمد المراغي،

كليهما عن علي بن عبد الحميد العضايري، عن مجاهد بن موسى، عن معن بن عيسى، عن مالك بن أنس، عن الزهري، به.

وتابعه ابن ذئب، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن عوف بن سفيان الطائي، عن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، عن إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، به.

(١)المستدرک، کتاب البيوع، ح(٢٣٥٠)، (٢٤٧/٣).

(٢)کتاب الرهن، ذکر ما يحکم للراهن والمرتهن في الرهن إذا كان حیوانا، ح(٥٩٣٤)، (٢٥٨/١٣).

(٣)کتاب البيوع، ح(٢٩٢٠)، (٤٣٧/٣).

وتابعه سليمان بن أبي داود، أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن الحسين بن عليّ، عن أبي الطيّب محمد بن جعفر الديباجيّ، عن محمد بن خالد بن يزيد الراسبيّ، عن أحمد بن عبد الله بن ميسرة، عن سليمان بن أبي داود، عن الزهري، به.

وتابعه محمد بن الوليد الزبيدي، أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن إبراهيم بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد الإسفرايينيّ، عن عمران بن بكّار، عن عبد الله بن عبد الجبار، عن إسماعيل بن عيّا، عن الزبيديّ، عن الزهري، به.

وتابعه معمر بن راشد، أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن محمد بن عبد الله الحفید، عن موسى بن زكريّا التستريّ، عن محمد بن يزيد الرّوّاس، عن كدير أبي يحيى، عن معمر، عن الزهري، به.

تخريج الوجه الثاني: معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلًا:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(١)، عن معمر، عن الزهري، به، بلفظ: "لَا يُعَلَّقُ الرَّهْنُ مِمَّنْ رَهْنَهُ".

وتابع معمرًا ابن أبي ذئب، أخرجه عبد الرزاق أيضًا^(٢) عن الثوري، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، به، بلفظه وزيادة. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٣)، عن وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، به، بمثله وزيادة.

وتابعه مالك بن أنس، أخرجه البزار في مسنده معلقًا^(٤)، عن مالك، عن الزهري، به، بمثله وزيادة. ورجح البزار هذا الوجه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- حسان بن محمد، أبو الوليد، القرشي. ثقة. تقدم عند الحديث السابع والأربعين.
- ٢- إبراهيم بن أبي طالب. ثقة، أحد أئمة العلل. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.
- ٣- عبد الله بن عمران بن رزين بن وهب الله، العبادي، أبو القاسم. روى عن: ابن عيينة، وعبد العزيز بن أبي حازم. وعنه: أبو حاتم الرازي، وابن أبي الدنيا، وابن صاعد. قال أبو حاتم، وابن حجر: "صدوق". وذكره ابن حان في الثقات، وقال: "يخطئ ويخالف". مات سنة خمس وأربعين ومائتين^(٥). والخلاصة أنه صدوق.

(١) كتاب البيوع، باب الرهن لا يُغلق، ح(١٥٠٣٣)، (٢٣٧/٨).

(٢) المصنف، كتاب البيوع، باب الرهن لا يغلق، ح(١٥٠٣٤)، (٢٣٨/٨).

(٣) كتاب البيوع والأفضية، باب الرجل يرهن الرجل فيهلك، ح(٢٣١٢٧)، (٦٧٩/٧).

(٤) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، (١٩٤/١٤).

(٥) ثقات ابن حبان، (٣٦٣/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٤٦٢)، (٣٧٨/١٥). وتهذيب الكمال، ت(٥٩١)،

٤- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يُتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني، أبو عبد الرحمن.

رَوَى عَنْ: ابن شهاب الزهري، وأبي الزبير المكي. وَعَنْهُ: ابن عُيَيْنَةَ، ومالك بن أنس.

قال ابن عُيَيْنَةَ: "كان عالما بحديث الزُّهْرِيِّ". وفي رواية: "كان أثبت أصحاب الزُّهْرِيِّ". وقال أحمد،

وابن مَعِين، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم، والنسائي، والخليلي، وابن حجر: "ثقة". زاد النَّسَائِيُّ، وابن حجر:

"ثبت". وقال الخطيب: "كان ثقة عالما بحديث الزهري". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من

الحفاظ المتقنين". وذكره ابن خلفون في ثقاته، وقال: "وثقه مالك بن أنس -وقال: كان له هيبة وصلاح -

وسفيان بن عيينة، وأحمد بن صالح". وقال الدارقطني: "أحد الحفاظ الثقات". وقال البيهقي: "من الثقات".

وذكره ابن شاهين في الثقات^(١). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، قال ابن عيينة: "كان أثبت أصحاب الزهري".

٦- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث

الثامن.

٧- سَعِيدُ بْنُ الْمَسِيَّبِ بْنِ حَزْنِ بْنِ أَبِي وَهَبٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْقُرَشِيُّ.

سَمِعَ: عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأبا هريرة رضي الله عنه. وَعَنْهُ: الزُّهْرِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: "هُوَ -وَاللَّهِ- أَحَدُ الْمُفْتِينَ". وَقَالَ قَتَادَةُ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ".

وكذا قال محكول، والزُّهْرِيُّ. وقال القاسم بن محمد: "سَيِّدُنَا وَعَالِمُنَا". وقال ابن المديني: "لا أَعْلَمُ فِي

التَّابِعِينَ أَوْسَعَ عِلْمًا مِنْهُ، هُوَ عِنْدِي أَحَلُّ التَّابِعِينَ". وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَيْرُهُ: "مُرْسَلَاتُ سَعِيدِ بْنِ

الْمَسِيَّبِ صِحَاحٌ". وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: "قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: سَعِيدُ بْنُ الْمَسِيَّبِ عَنْ عُمَرَ حُجَّةٌ؟، قَالَ: هُوَ

عِنْدَنَا حُجَّةٌ، قَدْ رَأَى عُمَرَ، وَسَمِعَ مِنْهُ، إِذَا لَمْ يُقْبَلْ سَعِيدُ عَنْ عُمَرَ فَمَنْ يُقْبَلُ!". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "ثقة،

إمام". وقال الواقدي: "وكان سعيد جامعاً ثقة كثيراً الحديث ثبتاً فقيهاً مفتياً مأموناً ورعاً عالياً رفيعاً". وقال

أبو حاتم: "ليس في التابعين أنبل من سعيد بن المسيب، وهو أثبتهم في أبي هريرة". وقال الذهبي: "ثقة

(٥/٣٤٢). والتقريب، ت(٣٥١٠)، ص(٣١٦).

(١) ثقات العجلي، ت(٥٠٩)، (٣٧٣/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٠٤٨)، (٤٧٤/٩). وإكمال مغلطاي،

ت(١٧٢٤)، (١٠٨/٥). والتقريب، ت(٢١٨٠)، ص(٢١٩). وسنن الدارقطني، (٤٣٨/٣). والسنن الصغير،

للبيهقي، (٢٩٠/٢).

حجة فقيهه". وقال ابن حجر: "أحد العلماء الأثبات، الفقهاء، الكبار... اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل".

تُؤَيِّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ^(١). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف، والله أعلم.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة مالك بن أنس لزياد بن سعد عند الحاكم في المستدرک:

١- جعفر بن محمد بن الحارث أبو مُحَمَّدٍ المَرَاغِيّ. ثقة^(٢).

٢- عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، الْعَضَائِرِيُّ. ثقة^(٣).

٣- مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى بْنِ فَرْوَجٍ، الْخُوَارِزْمِيُّ. ثقة^(٤).

٤- مَعْنُ بْنُ عِيسَى بْنِ يَحْيَى بْنِ دِينَارٍ، أَبُو يَحْيَى، الْمَدِينِيُّ، الْقَزَّازُ. ثقة، ثبت^(٥).

٥- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.

٦- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٧- سَعِيدُ بْنُ الْمَسِيَّبِ. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم قبل قليل.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة ابن أبي ذئب لزياد بن سعد عند الحاكم في المستدرک:

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٦٢)، (٥٩/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٣٥٨)، (٦٦/١١). والتقريب، ت(٢٣٩٦)، ص(٢٤١). وتهذيب التهذيب، ت(١٤٥)، (٨٤/٤). وإكمال مغلطي، ت(٢٠٤٠)، (٣٥١/٥). وتحفة اللبيب، ت(٢٧)، (٢٢٤/١). والكاشف، ت(١٩٦٠)، (٤٤٤/١). وتحفة التحصيل، ص(١٢٨). وجامع التحصيل، ت(٢٤٤)، ص(١٨٤).

(٢) الأنساب، (٢٤٦/٥). وتاريخ الإسلام، ت(١٨٢)، (٩٧/٨). والروض الباسم، ت(٢٥٨)، (٣٨٥/١).

(٣) تاريخ بغداد، ت(٦٣٤٨)، (٤٨٠/١٣). والسير، ت(٢٣٨)، (٤٣٢/١٤). والبداية والنهاية، (١٩/١٥).

(٤) تهذيب الكمال، ت(٥٧٨٤)، (٢٣٦/٢٧). وتهذيب التهذيب، ت(٧٠)، (٤٤/١٠). والتقريب، ت(٦٤٨٣)، ص(٥٢٠).

(٥) الجرح والتعديل، ت(١٢٧١)، (٢٧٧/٨ و٢٧٨). والطبقات الكبير، ت(٢٢٨٦)، (٦١٥/٧). وثقات ابن

حبان، (١٨١/٩). وتهذيب الكمال، ت(٦١١٥)، (٣٣٦/٢٨). وتذكرة الحفاظ، (٣٣٢/١)، ت(٣١٤). والسير، ت(٩١)، (٣٠٤/٩). والتقريب، ت(٦٨٢٠)، ص(٥٤٢).

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفِ بْنِ سُفْيَانَ، الطَّائِي. ثقة، من أعراف الناس بحديث الشام^(١).
- ٣- عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ، الحمصي. ثقة^(٢).
- ٤- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، أَبُو عَتَبَةَ الحمصي. صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، ويدلس^(٣).
- ٥- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب. ثقة، متكلم في حديثه عن الزهري، وقد رمي بالقدر ولم يثبت عليه، وحديثه عن البعض مرسل، وهو من أثبت الناس في سعيد المقبري بعد الليث. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
- ٦- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.
- ٧- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم قبل قليل.
- ٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.
- دراسة إسناد متابعة سليمان بن أبي داود لزياد بن سعد عند الحاكم في المستدرک:
- ١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٢- أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ، الدِّيَّاجِي. ثقة^(٤).
- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، الرَّاسِي. صدوق على أقل أحواله^(٥).
- ٤- أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ، الحراني. ضعيف جدا^(٦).
-
- (١) تهذيب الكمال، ت(٥٥٢٧)، (٢٣٦/٢٦). وإكمال مغلطاي، ت(٤٢٤٣)، (٣٠٤/١٠). وتهذيب التهذيب، ت(٦٣٢)، (٣٨٣/٩). والتقريب، ت(٦٢٠٢)، ص(٥٠٠).
- (٢) تهذيب الكمال، ت(٣٨١٥)، (٣٧٧/١٩). وتهذيب التهذيب، ت(٢٥٤)، (١١٨/٧). والتقريب، ت(٤٤٧٢)، ص(٣٨٣).
- (٣) تهذيب الكمال، (١٦٣/٣). وتهذيب التهذيب، ت(٥٨٤)، (٣٢١/١). وتحفة اللبيب، ت(١٢٨)، (٢٩٦/١). وطبقات المدلسين، ت(٦٨)، ص(٣٧).
- (٤) تاريخ بغداد، ت(٤٨٥)، (٥٠٦/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٢٦٧)، (٣١٢/٧).
- (٥) المستدرک، (٥٩/٢)، طبعة العلمية. وتنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، (١٣/٤). وإتحاف المهرة، (٣٨٣/٢).
- (٦) الكامل، ت(١٦)، (٢٨٩/١). ولسان الميزان، ت(٥٦٨)، (٤٩٧/١).

٥- سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، الحراني. ضعيف جدا^(١).

٦- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٧- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم قبل قليل.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة محمد بن الوليد الزبيدي لزياد بن سعد عند الحاكم في المستدرک:

١- إبراهيم بن محمد بن يحيى، المزكي. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، الإسفَرَايِينِي. ثقة^(٢).

٣- عِمْرَانُ بْنُ بَكَّارٍ، الكَلَاعِي. ثقة^(٣).

٤- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْجُبَّارِ، الخبائري. صدوق^(٤).

٥- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ. صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، ويدلس. تقدم قبل قليل.

٦- مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَامِرٍ، الزُّبَيْدِي. ثقة، ثبت، من كبار أصحاب الزهري^(٥).

٧- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٨- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم قبل قليل.

٩- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

(١) الضعفاء، لأبي زرعة، ت(١٠١)، (٨٠٨/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٧٨)، (٦٦/٤). ولسان الميزان، ت(٣٦٠٨)، (١٥٠/٤). وتحفة اللبيب، ت(٥١٦)، (٣١٧/٢).

(٢) السير، ت(٣١٣)، (٥٤٧/١٤).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٤٤٨٢)، (٣١١/٢٢). وتهذيب التهذيب، ت(٢١٥)، (١٢٤/٨). والتقريب، ت(٥١٤٦)، ص(٤٢٩).

(٤) تهذيب الكمال، ت(٣٣٧٠)، (١٨٩/١٥). وتهذيب التهذيب، ت(٤٨٨)، (٢٨٨/٥). والتقريب، ت(٣٤٢١)، ص(٣١٠).

(٥) الجرح والتعديل، ت(٤٩٤)، (١١١/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٦٧٣)، (٥٨٦/٢٦). وإكمال مغلطاي، (٤٣٤٠)، (٣٨٢/١٠). والتقريب، ت(٦٣٧٢)، ص(٥١١).

دراسة إسناد متابعة معمر بن راشد لزياد بن سعد عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن عبد الله، الحفيد. صدوق^(١).
- ٢- موسى بن زكريا، التستري. متروك^(٢).
- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، الرَّوَّاسِ. صدوق على أقل أحواله^(٣).
- ٤- كدير بن يحيى، البصري. أشار ابن عدي إلى لينه^(٤).
- ٥- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٦- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.
- ٧- سَعِيدُ بْنُ الْمَسِيْبِ. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم قبل قليل.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني المرسل عند عبد الرزاق في المصنف:

- ١- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٢- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.
- ٣- ابن المسيب. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم عند الحديث الرابع والستين.

دراسة إسناد متابعة ابن أبي ذئب لمعمر عند عبد الرزاق في مصنفه:

- (١) المستدرک، (٢٦٠/١) و (٢/٣٤٥ و ٤٠٥ و ٥١٦) و (١٣٤/٣)، طبعة العلمية. والأنساب، (٢/٢٤٠).
- (٢) سؤالات الحاكم للدارقطني، س (٢٢٧)، ص (١٥٦). والإرشاد، (٢/٥٢٧). وميزان الاعتدال، ت (٨٨٦٤)، (٢٠٥/٤). ولسان الميزان، ت (٧٩٩٧)، (٨/١٩٨).
- (٣) زوائد رجال المستدرک، ت (١٢٩).
- (٤) الكامل، (٨/٢٧٩). ولسان الميزان، ت (٦٢١٨)، (٦/٤١٩).

- ١- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب. ثقة، متكلم في حديثه عن الزهري، وقد رمي بالقدر ولم يثبت عليه، وحديثه عن البعض مرسل، وهو من أثبت الناس في سعيد المقبري بعد الليث. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
- ٣- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

دراسة إسناد متابعة مالك بن أنس لمعمر عند البزار في مسنده معلقاً^(١):

- ١- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٢- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين، فرواه من الوجه الموصول:

- ١- زياد بن سعد، وهو ثقة، ثبت، قال ابن عيينة: "كان أثبت أصحاب الزهري". تقدم قبل قليل.
- ٢- مالك بن أنس. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، الزُّبَيْدِيُّ. ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري. وأما متابعة سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ الْحَرَّانِيِّ، فلا تنفع لكونه ضعيفاً جداً. وكذلك متابعة ابن أبي ذئب لكونه متكلم في حديثه عن الزهري. وكذلك متابعة معمر لكونها من رواية التستري وهو متروك.
- ورواه من الوجه المرسل:

- ١- معمر بن راشد. وهو ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٢- مالك بن أنس. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس. وأما متابعة ابن أبي ذئب فلا تنفع لكونه متكلم في حديثه عن الزهري. وقد تبين لي بعد البحث أن الوجه الثاني هو الراجح، لأن طرق الوجه الأول متكلم في ثلاثة منها، إما من جهة ضعف الراوي عن الزهري أو ضعف

(١) السند المعلق ضعيف لكنني درستُه هنا، لأن البزار رجَّح به، ومن ثم فهذه قرينة ضمنية منه بصحة السند المحذوف، فلو كان فيه ضعف لما رجح به، والله أعلم.

الطريق إليه، وما صح منها فقد تكلم فيه أيضا من جهة كون الثابت والراجح عن الراوي عن المدار كمالك مثلا الإرسال، أو من جهو حدوث خطأ في السند فيما تحت الراوي عن الزهري، والخلاصة أن ترجيح الإرسال في الحديث وإعلال الوصل هو ما عليه جماهير أهل العلم، ومن ثم قال ابن عبد البر: "وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة، فإنهم يعللونها، وهو مع هذا حديث لا يرفعه أحد منهم، وإن اختلفوا في تأويله ومعناه"^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من مراسيل سعيد بن المسيب، وفي قبولها خلاف^(٢)، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

قال الخطابي: "فأما قوله: لا يُغلق الرهن، معناه أنه لا يستغلق ولا ينعقد حتى لا يُفك^(٣)، والغلق الفكك، وحقيقته أن الرهن وثيقة في يد المرتهن يُترك في يده إلى غاية يكون مرجعها إلى الراهن، وليس كالبيع يستغلق فيملك حتى لا يفك. وقوله: الرهن من صاحبه، معناه الرهن لصاحبه، والعرب تضع من موضع اللام ... وإذا كان الرهن من ملك صاحبه كان تلقه من ملكه دون ملك المرتهن. وفي قوله: له غنمه، دليل على أنه يملك من غنمه، وهو ذرّه وولده وسائر منافعه ما لا يملك من الأصل في الحال، ولولا ذلك لم يكن لهذا التفصيل معنى، ولا كان فيه فائدة، إذ كان معلوما أن الفروع تابعة في الملك لأصولها ولا حجة في الحكم بها.

وفيه دليل على أن المنافع غير داخله في الرهن. وفيه دليل أن استدامة القبض ليس بشرط في الرهن، وذلك أن الراهن لا يركبها إلا وهي خارجة من قبض المرتهن غير أنه لا يركبها إلا نهارا ويردها بالليل إلى المرتهن ولا يسافر بها. وقد اختلف الفقهاء فيما يحدث للرهن من نماء أو نتاج وثمره، هل يدخل في الرهن أم لا؟ فقال أصحاب الرأي: الولد والنتاج والثمره رهن مع الأصل، إلا أنهم فرقوا بين الرهن والولد في الضمان، فقالوا: الرهن مضمون والولد الحادث بعد الرهن غير مضمون. وقال الشافعي: النماء المتميز من الرهن لا يدخل في الرهن.

(١) مسند الزيار، (١٩٤/١٤). والتمهيد، (٤٢٥/٦). وسنن البيهقي الكبرى، (٦٧/٦). والمطلى، (٩٨/٨). وعلل الدارقطني، (١٦٨/٩). وكامل ابن عدي، (٢٧٩/٨). ونصب الراية، (٣٢١/٤). والتلخيص الحبير، (٨٤/٣).
(٢) شرح معاني الآثار، (١٠١/٤).

(٣) يعني: أن المرهون لا يستحقه المرتهن ولا يملكه إذا لم يؤد الراهن ما عليه في الوقت المعين. ولذا يقول البغوي: "معناه: لا يستغلق بحيث لا يعود إلى الراهن، بل متى أدى الحق للمرتهن به، افتك وعاد إلى الراهن".
شرح السنة، (١٨٥/٨).

وفي قوله: وعليه عُرمه، دليل على أن الرهن غير مضمون، وفيه دليل على أن مؤنته على الراهن، ومعنى العُرم النقص ههنا.

وقد اختلف الناس في هذا، فقال الشافعي وأحمد بن حنبل: هو غير مضمون. وقال مالك: هو غير مضمون فيما يظهر هلاكه من عقار وحيوان ونحوهما، وما كان مما لا يظهر فهو مضمون. وقال أصحاب الرأي: إن كان الرهن أكثر مما رهن به فهلك فهو بما فيه، والمرتهن أمين في الفضل، وإن كان أقل رد عليه النقصان، وكذلك قال سفيان الثوري، وهو قول النخعي، واحتجوا بما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الرهن: يترادان الفضل فإن أصابته جائحة برئ. وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ضمان الرهن حديث، وقد روى شريح والحسن والشعبي: ذهب الرهان بما فيها^(١).

(١) معالم السنن، (١٦٢/٣). وشرح معاني الآثار، (١٠٣/٤). والسنن الصغير، (٢٩٠/٢). وشرح السنة، (١٨٦/٨). والحاوي الكبير، (٣/٦).

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ وَالسُّتُونَ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْعَبْدِيُّ. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بِالْوَيْهِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مَيْمُونِ الْحَرْبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانَ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ آتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ كَافَيْتُمُوهُ، وَمَنْ اسْتَجَارَكُمْ^(١) بِاللَّهِ فَأَجِرُوهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ لِلْخِلَافِ الَّذِي بَيْنَ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ فِيهِ"^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الخلاف على الأعمش في سند الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على الأعمش، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: الواضح اليشكري، عنه، عن مجاهد، عن ابن عمر، مرفوعاً.

الوجه الثاني: أبو عبيدة بن معن، عنه، عن إبراهيم التيمي، عن مجاهد، عن ابن عمر، مرفوعاً:

تخريج الوجه الأول: الواضح بن عبد الله، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن محمد بن يعقوب الشَّيْبَانِيُّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ

الْعَبْدِيِّ. وعن أَبِي بَكْرٍ بْنِ بِالْوَيْهِ، عن إِسْحَاقَ بْنِ الْحُسَيْنِ، عن سُرَيْجِ بْنِ النُّعْمَانَ، عن أَبِي عَوَانَةَ.

وأخرجه أيضاً في موضع آخر^(٣) عن أَبِي الْعَبَّاسِ الْخُبُوبِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الطَّرْسُوسِيِّ، عن مُسْلِمِ

بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن أَبِي عَوَانَةَ، عن الْأَعْمَشِ، به.

وتابع الواضح جرير بن عبد الحميد، أخرجه الحاكم في مستدركه^(٤)، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عن عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عن زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، عن جرير، عن الْأَعْمَشِ، به. وأخرجه ابن حبان في صحيحه

(١) الجار والمجير والمعيد واحد. وَمَنْ عَادَ بِاللَّهِ أَي اسْتَجَارَ بِهِ أَجَارَهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَجَارَهُ اللَّهُ لَمْ يُوصَلْ إِلَيْهِ، وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ، أَي يُعِيدُ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ: ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾، الجن (٢٢)؛ أَي لَنْ يَمْنَعَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ. والجار والمجير: هُوَ الَّذِي يَمْنَعُكَ وَيُجِيرُكَ. واستجاره من فلان فأجاره منه. وأجاره الله من العذاب: أنقذه. لسان العرب، (١٥٥/٤)، بتصرف.

(٢) المستدرک، کتاب البيوع، ح (٢٤٠٤)، (٢٧١/٣).

(٣) كتاب الزكاة، ح (٧٦/١٥٠٢)، (٥٧٢/١)، طبعة العلمية.

(٤) كتاب الزكاة، ح (٧٦/١٥٠٢)، (٥٧٢/١)، طبعة العلمية.

كما في الإحسان^(١)، عن الحسن بن سفيان، عن عثمان بن أبي شيبة، عن جرير، عن الأعمش، به، بمثله، مع تقدم وتأخير وزيادة. وقال ابن حبان: "قَصَّرَ جَرِيرٌ فِي إِسْنَادِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيَّ فِيهِ".
 وتابعه عبد العزيز القسملبي، أخرجه الحاكم في مستدركه^(٢)، عن مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِيٍّ، عن السَّرِيِّ بْنِ خُرَيْمَةَ، عن مُعَلَّى بْنِ أَسَدٍ، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، عن الأعمش، به.
 تخريج الوجه الثاني: أبو عبيدة بن معن، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن مجاهد، عن ابن عمر، مرفوعا:

أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٣)، عن أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زُهَيْرٍ، عن عَلِيِّ بْنِ مُسْلِمٍ، عن مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مَعْنٍ، عن أَبِيهِ، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن مجاهد، عن ابن عمر قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ".
 دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ حَبِيبٍ. ثقة. تقدم عند الحديث السادس والخمسين.
- ٣- سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ مِرْوَانَ، الجوهري.
 رَوَى عَنْ: ابْنِ عَيْنَةَ، وهشيم، وأبو عوانة الوضاح. وعنه: البخاري، وأحمد، وأبو زرعة.
 قال الدارقطني: "ثقة مأمون". وقال ابن سعد، وابن معين، وابن نمير، والعجلي، وأبو داود، وأبو حاتم، والخطيب، وابن حجر: "ثقة"، زاد أبو داود: غلط في أحاديث. وقال النسائي: "ليس به بأس". وقال ابن حجر مرة: "ثقة يهم قليلا".
 مات سنة سبع عشرة ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة، غلط في أحاديث.
- ٤- الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

(١) كتاب الزكاة، نِكْرُ الْأَمْرِ بِالْمُكَافَأَةِ لِمَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ، ح(٣٤٠٨)، (١٩٩/٨).

(٢) كتاب الزكاة، ح(٧٦/١٥٠٢)، (٥٧٢/١)، طبعة العلمية.

(٣) كتاب الزكاة، نِكْرُ الْأَمْرِ بِالْمُكَافَأَةِ لِمَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ، ح(٣٤٠٩)، (٢٠٠/٨).

(٤) ثقات العجلي، ت(٥٥٦)، (٣٨٨/١). وتهذيب الكمال، ت(٢١٩٠)، (٢١٨/١٠). وإكمال مغلطاي،

ت(١٨٦١)، (٢١٨/٥). وتحفة اللبيب، ت(٥٤١)، (٤٠١/١). والمعلم، ت(٤٤٤)، ص(٥٣٣).

٥- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٦- مجاهد بن جبر، المكي، أبو الحجاج.

رَوَى عَنْ: عبد الله بن عُمَرَ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما. وَعَنْ: أيوب السخيتاني، والأعمش. قَالَ قَتَادَةُ: "أَعْلَمُ مَنْ بَقِيَ بِالتَّفْسِيرِ مُجَاهِدٌ". وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ: "قُلْتُ لِلْأَعْمَشِ: مَا بَالُهُمْ يَتَّفِقُونَ تَفْسِيرَ مُجَاهِدٍ؟، قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَسْأَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ: "ثَقَّةٌ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "ثِقَّةٌ، فَفِيهِ، عَالِمٌ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثَقَّةٌ، إِمَامٌ فِي التَّفْسِيرِ، وَفِي الْعِلْمِ". مات سنة ثلاث ومائة^(١). وهو ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله باتفاق، وفي بعضها خلاف.

٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

دراسة إسناد متابعة جرير بن عبد الحميد للوضاح عند الحاكم في مستدرك

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغي، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- عبد الله بن أحمد بن حنبل. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث السادس.

٣- زهير بن حرب بن شداد. ثقة ثبت مأمون، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والخمسين.

٤- جرير بن عبد الحميد، الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٦- مجاهد. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله باتفاق، وفي بعضها خلاف. تقدم قبل قليل.

٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

دراسة إسناد متابعة عبد العزيز القسمللي للوضاح عند الحاكم في مستدركه:

١- محمد بن صالح بن هاني، أبو جعفر. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

٢- السري بن خزيمة، الأبيوردي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن بعد المائة.

٣- مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، العمي. ثقة ثبت^(٢).

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم، ت(٣٧٣)، ص(٢٠٣). وتاريخ دمشق، ت(٧٢١١)، (١٧/٥٧). وجامع النَّحْصِيل، ت(٧٣٦)، ص(٢٧٣). والسير، ت(١٧٥)، (٤٤٩/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٤٤٢٥)، (٧٦/١١). وتهذيب التهذيب، ت(٦٨)، (٤٢/١٠). والتقريب، ت(٦٤٨١)، ص(٢٥٠).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٦٠٩٧)، (٢٨٢/٢٨). وإكمال مغلطاي، ت(٤٦٧١)، (٢٩٥/١١). وتهذيب التهذيب،

٤- عبد العزيز بن مسلم. ثقة، ربما وهم. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالحكم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٦- مجاهد. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسلّة باتفاق، وفي بعضها خلاف. تقدم قبل قليل.

٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند ابن حبان في صحيحه:

١- أحمد بن يحيى بن زهير، أبو جعفر التستري.

سمع: أبا كريب، ومحمد بن عمّار الرّازي. وعنه: ابن حبان، وأبو القاسم الطبراني.

قال الحاكم: "سمعتُ جعفر بن أحمد المرّاعي يقول: أنكر عبّان الأهوازي حديثًا ممّا عرض عليّ لابن

زهير. فدخل عليّ وقال: هذا أصلي، ولكن من أين لك ابن عون، عن الزّهرّي، عن سالم؟، فما زال

عبّان يعتذر إليّ ويقول: يا أبا جعفر، إنما استغربت حديثك". وقال ابن مندّة: "ما رأيت في الدنيا أحفظ

من أبي إسحاق بن حمزة، وسمعتة يقول: ما رأيت في الدنيا أحفظ من أبي جعفر التستري. وقال التستري: ما

رأيت في الدنيا أحفظ من أبي زُرعة الرّازي. وقال أبو زُرعة: ما رأيت في الدنيا أحفظ من أبي بكر بن أبي

شيبه". وقال ابن المقرئ: "تاج المحدثين". وقال السمعاني: "كان مكثراً من الحديث معروفاً بالطلب". وقال

ابن عبد الهادي: "الحافظ الحجة العلامة الزاهد، برع في هذا الشأن". وقال الذهبي: "كان حجة حافظاً

كبير الشأن"^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٢- علي بن مسلم بن سعيد، الطوسي، أبو الحسن.

روى عن: إسماعيل بن عليّة، ومحمد بن أبي عبّيدة بن معن المسعودي. وعنه: البخاري: وأبو داود.

قال النسائي: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان في الثقات. وخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم

حديثه. وقال الدارقطني، وأبو جعفر العجلي، وابن حجر: "ثقة".

مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٣- محمد بن أبي عبّيدة بن معن بن عبّد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، المسعودي، الكوفي.

روى عن: أبيه. وعنه: أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبه.

ت(٤٣٢)، (١٠/٢٣٦). والتقريب، ت(٦٨٠٢)، ص(٥٤٠).

(١) تاريخ الإسلام، ت(٤٥٤)، (٧/١٥٢). وإرشاد القاصي، ت(٢٤٦)، ص(١٩٤).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١١١٥)، (٦/٢٠٣). وتهذيب الكمال، ت(٤١٣٦)، (٢١/١٣٢). وإكمال مغلطاي،

ت(٣٨٧٩)، (٩/٣٧٦). وتحفة اللبيب، ت(١١٨١)، (١/٥٨٩). والمعلم، ت(٣٩٢)، ص(٤٧٠).

قال ابن مَعِين: "ليس لي به علم". وفي رواية: "ثقة". وذكره ابن حَبَّان في الثقات. وخرج له في

صحيحه. وخرج له الحاكم في مستدركه، وصحح سند حديثه. وقال ابن عدي: "له غرائب وإفرادات، ولا بأس به عندي". وقال ابن حجر: "ثقة".

مات سنة خمس ومائتين^(١). والخلاصة أنه لا بأس به عملاً بالاحتياط.

٤- عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَعْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، الهذلي.

رَوَى عَنْ: الْأَعْمَشِ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِي. وَعَنْهُ: ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَابْنُ مُحَمَّدٍ.

قال ابن مَعِين، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وخرج أبو عوانة حديثه في صحيحه^(٢). وهو ثقة.

٥- الْأَعْمَشِ. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلمُ الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٦- إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ شَرِيكَ، التَّمِيمِيّ.

رَوَى عَنْ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَابْنَ أَبِي لَيْلَى. وَعَنْهُ: الْأَعْمَشِ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَامِرِ الثَّعْلَبِيّ.

قال ابن مَعِين، وأبو زرعة، والمنتجالي، وابن حجر: "ثقة". زاد أَبُو زُرْعَةَ: "مرجئ". وزاد المنتجالي: "رجل

صالح". وزاد ابن حجر: يرسل ويدلّس. وقال أحمد: "كان مرجئاً". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صالح الحديث". وذكره

ابن حبان، وابن خلفون في الثقات، وقال ابن خلفون: "كان رجلاً صالحاً فاضلاً، ومن المجتهدين في

العبادة، إلا أنه تُكَلِّمُ في مذهبه". وذكره ابن حبان في المشاهير.

مات سنة اثنتين وتسعين^(٣). والخلاصة أنه ثقة دلس، وروايته عن البعض مرسله.

٧- مجاهد. ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسله باتفاق، وفي بعضها خلاف. تقدم عند الحديث

الخامس والستين.

٨- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع.

النظر في الإعلال:

(١) الجرح والتعديل، ت(٧٥)، (١٧/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٥١)، (٧٥/٢٦). وتهذيب التهذيب، ت(٥٥٠)،

(٣٣٤/٩). والتقريب، ت(٦١٢٥)، ص(٤٩٥). والمستدرک، (٥٢٣/٢). والإحسان، كتاب الزكاة، زَكْرُ الْأَمْرِ بِالْمُكَافَأَةِ لِمَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ، ح(٣٤٠٩)، (٢٠٠/٨).

(٢) الجرح والتعديل، (١٧٢٥)، (٣٦٨/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٥٦٣)، (٤١٧/١٨). وإكمال مغلطاي،

ت(٣٣٧٣)، (٣٤٩/٨). والكاشف، ت(٣٤٨٣)، (٦٧٠/١). والتقريب، ت(٤٢١٨)، ص(٣٦٥).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٤٧٤)، (١٤٥/٢). وتهذيب الكمال، ت(٢٦٤)، (٢٣٢/٢). وإكمال مغلطاي،

ت(٣١٥)، (٣٠٩/١). والمشاهير، ت(٧٤٩)، ص(١٢٧). والتقريب، ت(٢٦٩)، ص(٩٥).

تبين أن مدار الحديث على الأعمش، وأنه اختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

٣- جرير بن عبد الحميد. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- عبد العزيز بن مسلم. ثقة، ربما وهم. تقدم عند الحديث الخامس.

ثلاثتهم عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر، مرفوعا.

ورواه أبو عبيدة بن معن، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن مجاهد، عن ابن عمر، مرفوعا.

وأبو عبيدة بن معن، ثقة، تقدم قبل قليل. ومن ثم فالراجح هو رواية الحديث من وجهه الأول^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث صحيح بإسناد الحاكم وإذا كان مداره على الأعمش، وقد عنعن في جميع الطرق، فالظاهر أن عنعنته لا تضر هنا ولا يخشى منها فقد صححه الحاكم، خاصة وأنه يشهد لمعظم الحديث صريح القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾، سورة الضحى، آية (١٠). وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتًا. وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾، سورة النساء، آية (٨٦). وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾، سورة التوبة، آية (٦).

التعليق على الحديث:

قال الحكيم الترمذي: "الاستعاذة بالله تعالى دخول في مأمنه وحرمة، ولو أن أحدا التجأ إلى ملك من ملوك الدنيا لهاب طالبه أن يتكلف منه أذى، ولكف عنه إعظاما لمن التجأ إليه، ولو التجأ إلى حرم الله لاستحق أن يكف عنه حتى يخرج منه، فكيف بمن دخل في عياده وصيره ملجأ وكهفا ومفرعا، ولو أن ملكا التجأ إليه أحد من طالب يطلبه بسوء لم يرض الملك أن يتكلف الطالب منه بعد ذلك مكروها، وعد ذلك منقصة أن يخذله، ووجد على طالبه بسوء بعد أن صيره المطلوب ملجئا، وكان ذلك من الطالب جرأة على الملك واستخفافا بحقه وتضييعا لحرمة، فكيف بمالك الملوك، فلو أن رجلا له حرمة وجاه وقدر، فزع هذا

(١) علل الدارقطني، س(٢٨٠١)، (٣٧٤/١٢).

المطلوب إليه فأوى إلى حجره أو دخل في قميصه تحرزاً من هذا الطالب بسوءٍ لكف طالبه عنه، واستحي من ذلك الجليل أن يتناوله من قربه بسوء، فكيف بمن دخل في عياذ الله، وكذلك قوله: من استجار بالله فأجبروه، فهو من الاستعاذة قد دخل في جواره، وجاز الله لا يُؤذَى، وقوله: من سألكم بالله فأعطوه، فالسؤال بالله بوجهه أن يقول: سؤالي هذا بلساني في الظاهر، ولكن في الباطن كان يؤدي إلى أن يقول: أسأل ربي أن يسألك هذه الحاجة، فكأنه صيرَّ الربَّ هو السائل بينه وبين صاحبه، فالله لا يرد هذا إذا سأل بحق، فإذا سأل بباطل فإنه لم يسأل بالله، إنما يسأل بالشيطان" (١).

(١) نوادر الأصول، للحكيم الترمذي، ص (٨٠٤).

الفصل السادس عشر.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الجهاد، وفيه حديث واحد.

الْحَدِيثُ السَّادِسُ وَالسُّتُونَ.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: إِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الشَّهَادَاتِ أَنْ تَقُولَ: قُتِلَ فُلَانٌ شَهِيدًا، فَإِنَّ الرَّجُلَ يُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا، وَيُقَاتِلُ وَهُوَ جَرِيءُ الصَّدْرِ، وَلَكِنْ سَأَحَدْتُكُمْ عَلَى مَا تَشْهَدُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى قَامَ فَحَمِدَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ لَقُوا الْمُشْرِكِينَ، فَاقْتَطَعُوهُمْ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَإِنَّهُمْ قَالُوا: رَبَّنَا بَلِّغْ قَوْمَنَا أَنَّا قَدْ رَضِينَا، وَرَضِيَ عَنَّا رَبُّنَا فَأَنَا رَسُولُهُمْ إِلَيْكُمْ، إِنَّهُمْ قَدْ رَضُوا وَرَضِيَ عَنْهُمْ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ إِنْ سَلِمَ مِنَ الْإِرْسَالِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ مَشَائِكُنَا فِي سَمَاعِ أَبِي عُبَيْدَةَ مِنْ أَبِيهِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وأبيه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن محمد العنزي، عن عثمان بن سعيد الدارمي، عن محبوب بن موسى، عن أبي إسحاق الفزاري، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبيدة، عن أبيه، مرفوعا. وأخرجه أحمد في مسنده (٢)، عن روح، عن حماد. وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٣)، عن أبي خيثمة، عن جرير.

ثلاثتهم: (أبو إسحاق الفزاري، وحماد، وجرير) عن عطاء بن السائب، به، بنحوه مختصرا عند أحمد، ويمثله وزيادة عند الموصلي.

دراسة إسناد الحديث:

١- أحمد بن محمد العنزي. صدوق. تقدم عند الحديث الرابع.

٢- عثمان بن سعيد، الدارمي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع.

٣- محبوب بن موسى، أبو صالح.

(١)المستدرک، کتاب الجهاد، ح(٢٥٦١)، (٣/٣٤٩).

(٢)حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، ح(٣٩٥٢)، (٧/٦٤).

(٣)حديث ابن مسعود ﷺ، ح(٥٣٧٦/٤١٠)، (٩/٢٥٥).

روى عن: أبي إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الفزاري، وابن المبارك. وعنه: أبو داود، وعثمان الدارمي.
قال العجلي: "ثقة صاحب سنة". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "هو أحب إلي من المسيب بن واضح". وَقَالَ أَبُو
داود: "ثقة لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب". وذكره ابن حبان في الثقات، وَقَالَ: "متقن فاضل".
وقال الدارقطني: "صويلح وليس بالقوي". وقال الذهبي: "ثقة". وقال ابن حجر: "صدوق". ومرة: "ثقة
صالح".

مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، من أعلم الناس بأبي
إسحاق الفزاري.

٤- إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث بن أسماء بن خارجة، أبو إسحاق، الفزاري.

رَوَى عَنْ: الأعمش، وعطاء بن السائب. وعنه: الثوري، وابن المبارك.

قال ابن معين: "ثقة ثقة". وَقَالَ النسائي، وأبو حاتم: ثقة مأمون. وَقَالَ العجلي: "كان ثقة رجلاً
صالحاً صاحب سنة... وكان كثير الحديث". وَقَالَ الأوزاعي: "الصادق المصدوق". وذكره ابن حبان في
الثقات. وكذا ابن خلفون، وقال: "كان إماماً من أئمة المسلمين، وفقهياً من فقهاءهم، كان الثوري وابن
عبيدة والفضيل بن عياض والأوزاعي يرفعون به جداً لعلمه وفضله ودينه". وقال ابن سعد: "كان ثقة فاضلاً
صاحب سنة وغزو، كثير الخطأ في حديثه". وقال ابن خراش: "صدوق". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ".
مات سنة خمس وثمانين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة مأمون.

٥- عطاء بن السائب بن زيد، أبو يزيد، الثَّقَفِيُّ.

رَوَى عَنْ: طائوس، وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود. وعنه: الأعمش، وسليمان التيمي، والثوري.
قال أحمد: "ثقة، ثقة، رجل صالح، من سمع منه قديماً كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن
بشيء، سمع منه قديماً: شعبة، وسفيان، وسمع منه حديثاً: جرير، وخالد بن عبد الله، وإسماعيل - يعني: ابن
عُلَيْيَّة - وعلي بن عاصم^(٣)، فكان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها". وقال أيوب السخيتاني،

(١) ثقات العجلي، ت(١٦٨٨)، (٢٦٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٥٧٩٦)، (٢٦٥/٢٧). وتهذيب التهذيب،
ت(٨٥)، (٥٢/١٠). وإكمال مغلطاي، ت(٤٤٣٣)، (٩٠/١١). والكاشف، ت(٥٣٠٣)، (٢٤٣/٢). وتحفة
الليبي، ت(٢٨٣)، (٨١/٢).

(٢) ثقات العجلي، ت(٣٨)، (٢٠٥/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٢٥)، (١٦٧/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٢٧٤)،
(٢٦٩/١). وتحفة التحصيل، ص(١٧). والتقريب، ت(٢٣٠)، ص(٩٢).

(٣) وقد سمع أبو عوانة من عطاء في الصحة وفي الاختلاط جميعاً فلا يُحتج بحديثه إلا إن تميز، وقيل: إن أبا
عوانة كان لا يعقل ذا من ذا. وممن سمع منه حديثاً: هشيم ومحمد بن فضيل بن غزوان وابن جريح والبصريين

ويعقوب بن سفيان: "ثقة"، زاد يعقوب: حجة. وقال ابن سعد: "كان ثقة، وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تغير حفظه بآخره، واختلط في آخر عمره". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ثَقَّةٌ فِي حَدِيثِهِ الْقَدِيمِ إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ، وَرَوَايَةُ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَشُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ عَنْهُ جَيِّدَةٌ". وقال العجلي: "كان شيخا ثقة قديما ... بأخرة كان يتلقن إذا لقنوه في الحديث، لأنه كان غير صالح الكتاب". وقال الساجي: "صدوق ثقة، لم يتكلم الناس في حديثه القديم". وقال شعبة: "ما حدثك عطاء بن السائب من رجاله عن زاذان وميسرة وأبي البختری فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه^(١) فكتبه". وذكره ابن حبان في المشاهير، وقال: "كان يهيم في الشيء بعد الشيء". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "كَانَ مَحَلُّهُ الصَّدُقِ قَدِيمًا قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ، صَالِحٌ مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ ثُمَّ بِأَخْرَةِ تَغْيِيرِ حِفْظِهِ، فِي حَدِيثِهِ تَخَالِيطٌ كَثِيرٌ". وقال الطبراني: "ثقة، اختلط في آخر عمره". وقال ابن حجر: "فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري، وشعبة^(٢)، وزهيرًا، وزائدةً، وحماد بن زيد، وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يُتَوَقَّفُ فيه، إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم، والظاهر أنه سَمِعَ منه مرتين: مرةً مع أيوب كما يوميء إليه كلام الدارقطني، ومرةً بعد ذلك لما دَخَلَ إليهم البصرة^(٣)، وسمع منه مع جرير وذويه، والله أعلم". وقال: "صدوق، اختلط".

مات سنة ست وثلاثين ومائة^(٤). والخلاصة أنه ثقة، اختلط بأخرة، وسماع المتقدمين منه صحيح، ومن أنزله عن الثقة فقد تشدد، أو قصد حديثه في الاختلاط.

٥- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود. ثقة، لم يصح سماعه من أبيه، ولا من الصديق رضي الله عنهما. تقدم عند الحديث السابع والأربعين.

٦- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

الذين سمعوا منه في المرة الأخيرة. ومن اختلف في سماعه في أي المرحلتين كان حماد بن سلمة.

(١) قال أبو إسحاق الحربي: "بلغني أن شعبة قال: إذا حدث عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع بين اثنين فائقه، قال أبو إسحاق: وكان تغير في آخر عمره، فإذا حدث عن واحد فاقبلوه، وإذا قرن بين رجلين فائقوه".

(٢) استثنى يحيى القطان حديثين كان شعبة يقول: "سمعتهما بأخرة عن زاذان". ومن سمع منه قديما وهيب.

(٣) قدمها مرتين، مرة منهما في آخر عمره فحديث أهلها عنه في المرة الأخيرة فيه تخاليط.

(٤) الجرح والتعديل، ت (١٨٤٨)، (٣٣٢/٦). وتهذيب الكمال، (٣٩٣٤)، (٨٦/٢٠). وإكمال مغلطاي، ت (٣٧١٥)، (٢٤٥/٩). والمشاهير، ت (١٣٢٥)، ص (١٩٨). والكواكب النيرات، ت (٣٩)، ص (٣١٩). والميزان، ت (٥٦٤١)، (٧٠/٣). وتهذيب التهذيب، ت (٣٨٥)، (٢٠٦/٧). والتقريب، ت (٤٥٤٩)، ص (٣٩١). والمختلطين، ت (٣٣)، ص (٨٢).

العلة التي أشار إليها الحاكم موجودة في الحديث؛ لأن الراجح عدم صحة سماع أبي عبيدة من أبيه، وعليه فالحديث ضعيف لانقطاعه، ولكن يشهد لمعناه عدة أحاديث منها حديث الشيخين من رواية سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ التَّمَى هُوَ وَالْمَشْرُكُونَ، فَاقْتَتَلُوا، فَلَمَّا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَسْكَرِهِ، وَمَالَ الْآخَرُونَ إِلَى عَسْكَرِهِمْ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، لَا يَدْعُ لَهُمْ شَادَّةً وَلَا فَادَّةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بِسَيْفِهِ، فَقَالَ: مَا أَجْزَأُ مِنَّا الْيَوْمَ أَحَدٌ كَمَا أَجْزَأُ فُلَانٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا صَاحِبُهُ، قَالَ: فَخَرَجَ مَعَهُ كَلَّمَا وَقَفَ وَقَفَ مَعَهُ، وَإِذَا أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ، قَالَ: فَجَرِحَ الرَّجُلُ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ، وَدُبَابَهُ بَيْنَ تَدْيِيهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَى سَيْفِهِ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتَ آتِنَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَأَعْظَمَ النَّاسُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: أَنَا لَكُمْ بِهِ، فَخَرَجْتُ فِي طَلْبِهِ، ثُمَّ جَرِحَ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ فِي الْأَرْضِ وَدُبَابَهُ بَيْنَ تَدْيِيهِ ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ" (١). اللفظ للبخاري.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "افْتَتَحْنَا خَيْبَرَ، وَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، إِنَّمَا عَنَمْنَا الْبَقْرَ وَالْإِبِلَ وَالْمَتَاعَ وَالْحَوَائِطَ، ثُمَّ انْصَرَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الثُّرَيِّ، وَمَعَهُ عَبْدٌ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مِدْعَمٌ، أَهْدَاهُ لَهُ أَحَدُ بَنِي الضَّبَابِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَحُطُّ رَحَلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ، حَتَّى أَصَابَ ذَلِكَ الْعَبْدَ، فَقَالَ النَّاسُ: هَبْنِيَا لَهُ الشَّهَادَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَصَابَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَعَانِمِ، لَمْ تُصَبَّهَا الْمَقَاسِمُ، لَتَشْتَعِلَ عَلَيْهِ نَارًا. فَجَاءَ رَجُلٌ حِينَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِشِرَاكٍ أَوْ بِشِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: هَذَا شَيْءٌ كُنْتُ أَصَبْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شِرَاكٌ - أَوْ شِرَاكَانِ - مِنْ نَارٍ" (٢).

التعليق على الحديث:

يحذر النبي ﷺ المسلمين من الشهادة على الغيب الذي لا يعرفونه، مثل أن يشهد الإنسان أن فلانا من الشهداء مجرد أنه قُتل في الحرب، والمراد بهذا النهي هو الشهادة على وجه القطع والجزم، وهذا لا يجوز

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب لا يقول: فلان شهيد، ح(٢٨٩٨)، (٣٧/٤). وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأن من قتل نفسه بشيءٍ عُدَّ به في النار، وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ح(١١٢/١٧٩)، (١٠٦/١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ح(٤٢٣٤)، (١٣٨/٥). وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، ح(١١٤/١٨٢)، (١٠٨/١).

إلا لمن أخبر عنه الله ورسوله ﷺ بالشهادة، ولكن هناك أحاديث كثيرة فيها التصريح بأن الصحابة وصفوا فلانا بأنه شهيد^(١)، وغير ذلك من الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض مع حديثنا، والحقيقة أنه لا تعارض، وأن الأحاديث الناهية يراد بها ألا يشهد الإنسان على سبيل الجزم والقطع إلا بنص من وحي، ولكن إذا شهد الإنسان لفلان بالشهادة باعتبار ظاهر الحال وعلى سبيل ظنّ الخير فلا مانع من ذلك والأدلة على هذا كثيرة من صحيح السنة.

ولذا يقول الحافظ ابن حجر: "قَوْلُهُ: بَابٌ لَا يُقَالُ: فَلَانٌ شَهِيدٌ. أَيُّ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ بِذَلِكَ إِلَّا إِنْ كَانَ بِالْوَحْيِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى حَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: تَقُولُونَ فِي مَعَارِيزِكُمْ: فَلَانٌ شَهِيدٌ، وَمَاتَ فَلَانٌ شَهِيدًا، وَلَعَلَّهُ قَدْ يَكُونُ قَدْ أَوْقَرَ رَاحِلَتَهُ، أَلَا لَا تَقُولُوا ذَلِكَ، وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ... وَعَلَى هَذَا، فَالْمُرَادُ النَّهْيُ عَنِ تَعْيِينِ وَصْفِ وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ بِأَنَّهُ شَهِيدٌ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الإِجْمَالِ ... مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا يُطَّلَعُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالْوَحْيِ، فَمَنْ نَبَتَ أَنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُعْطِيَ حُكْمَ الشَّهَادَةِ، فَقَوْلُهُ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ، أَيُّ: فَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ أَعْلَمَهُ اللَّهُ، فَلَا يَنْبَغِي إِطْلَاقُ كَوْنِ كُلِّ مَقْتُولٍ فِي الْجِهَادِ أَنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... فَلَا يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَقْتُولٍ فِي الْجِهَادِ أَنَّهُ شَهِيدٌ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ هَذَا^(٢)، وَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ يُعْطَى حُكْمَ الشُّهَدَاءِ فِي الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ، وَلِذَلِكَ أَطْبَقَ السَّلَفُ عَلَى تَسْمِيَةِ الْمَقْتُولِينَ فِي بَدْرٍ وَأُحُدٍ وَغَيْرِهِمَا شُهَدَاءَ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ الْحُكْمِ الظَّاهِرِ الْمَبْنِي عَلَى الظَّنِّ الْعَالِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(٣).

(١) صحيح البخاري، ح(١٣٩٢)، (١٠٣/٢) و ح(٢٣٩٥)، (١١٧/٣) و ح(٢٤٨٠)، (١٣٦/٣) و ح(٢٧٨١)، (١٤/٤) و ح(٢٨٢٩)، (٢٤/٤) و ح(٤٠٧٨)، (١٠٢/٥) و ح(٤٧٥٧)، (١٠٧/٦). وصحيح مسلم، ح(١٤٠/٢٢٥)، (١٢٤/١).

(٢) يعني: غل شيئا، أو قتل نفسه استعجالا للموت، أو غير ذلك من الكبائر.

(٣) فتح الباري، (٩٠/٦).

الفصل السابع عشر.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
قتال أهل البغي، وفيه حديث واحد.

الحديث السابع والستون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، قَوْمٌ يُحْسِنُونَ الْقِيْلَ، وَيُسَيِّئُونَ الْفِعْلَ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يُرَدَّ عَلَى فُوقِهِ، شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتْلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَيَسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا سِيَمَاهُمْ؟، قَالَ: التَّحْلِيْقُ.

لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ قَتَادَةُ مِنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفَقِيهَ بِالطَّابَرَانِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ بِهَرَاةَ، وَعَبِيدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكِ بِنِعْدَادَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَمَاهِرِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّنُوخِيِّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ بِشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَلِيِّ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَثَلُهُمْ مَثَلُ رَجُلٍ يَرْمِي رَمِيَّةً، فَيَتَوَخَّى السَّهْمَ حَيْثُ وَقَعَ، فَأَخَذَهُ فَنَظَرَ إِلَى فُوقِهِ، فَلَمْ يَرِ بِهِ دَسْمًا وَلَا دَمًا، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى رِيشِهِ، فَلَمْ يَرِ بِهِ دَسْمًا وَلَا دَمًا، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى نَصْلِهِ فَلَمْ يَرِ بِهِ دَسْمًا وَلَا دَمًا، كَمَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّسَمِ وَالِدَمِّ، كَذَلِكَ لَمْ يَتَعَلَّقْ هَؤُلَاءِ بِشَيْءٍ مِنَ الْإِسْلَامِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الاختلاف على قتادة في هذا الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على قتادة، واختلف

عنه من وجهين:

الوجه الأول: الأوزاعي، عنه، عَنْ أَنَسِ بْنِ سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مرفوعاً.

الوجه الثاني: سعيد بن بشير، عنه، عَنْ عَلِيِّ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مرفوعاً.

تخریج الوجه الأول: عن قتادة، عَنْ أَنَسِ بْنِ سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عن بِشْرِ بْنِ بَكْرٍ،

عن الْأَوْزَاعِيِّ، عن قتادة، به.

(١)المستدرک، کتاب قتال أهل البغي، ح(٢٦٨٦)، (٤١٣/٣).

وأخرجه أحمد في مسنده^(١)، عن أبي المغيرة، عن الأوزاعي. وأخرجه أبو داود في سننه^(٢)، عن نصر بن عاصم الأنطاكي، عن الوليد ومبشر بن إسماعيل الحلبي، عن الأوزاعي، عن قتادة، به، بنحوه.
تخريج الوجه الثاني: عن قتادة، عن عليّ الناجي، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، مرفوعاً:
أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي النضر الفقيه، عن عثمان بن سعيد الدارمي، وعبيد بن عبد الواحد بن شريك، كليهما عن أبي الجماهر التنوخي، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، به.
وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط^(٣)، عن عبد الله بن الحسين، عن محمد بن بكّار، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- الربيع بن سليمان، المرادي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٣- بشر بن بكر، التنيسي، أبو عبد الله.

رَوَى عَنْ: سعيد بن عبد العزيز التنوخي، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي. وعنه: الربيع بن سليمان، وعبد الله بن وهب.

قال الحاكم: "ثقة مأمون". وقال أبو زرعة، والدارقطني، والعجلي، والعقيلي، وغيرهم: "ثقة". وقال الحافظ أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدي المعروف بالمنتجالي: "كان يعرف براوية الأوزاعي وهو ثقة". وقال أبو حاتم: "ما به بأس". وقال الدارقطني في رواية: "ليس به بأس، ما علمت إلا خيراً". وذكره ابن خلفون وابن حبان في الثقات. وخرج له ابن حبان والحاكم. وقال مسلمة: "يروي عن الأوزاعي أشياء انفرد بها، وهو لا بأس به إن شاء الله تعالى". وقال ابن حجر: "ثقة، يغرب". ومرة: "أحد الثقات". ومرة: "صدوق"^(٤). والخلاصة أنه ثقة، راوية الأوزاعي، ولا أعلم حجة من أنزله عن الثقة، والله أعلم.

٤- الأوزاعي. ثقة في روايته عن الزهري كلاماً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٥- قتادة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

(١) حديث أنس بن مالك ﷺ، ح(١٣٣٣٨)، (٥١/٢١).

(٢) كتاب السنة، باب في قتل الخوارج، ح(٤٧٦٥)، (١٤٣/٧).

(٣) ح(٤٣٦٩)، (٣٣٧/٤).

(٤) ثقات العجلي، ت(١٥٣)، (٢٤٦/١). وتهذيب الكمال، ت(٦٧٩)، (٩٥/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٧٢٢)،

(٣٩٠/٢). والكاشف، ت(٥٧١)، (٢٦٧/١). وتحفة اللبيب، ت(١٨٠)، (٣٠٩/١).

٦- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.
٦- أبو سعيد الخدري رضي الله عنه. صحابي جليل، مُكثر من الرواية. تقدم عند الحديث السابع عشر.
دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- أبو النَّضْر، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٢- عثمان بن سعيد بن خالد، الدارمي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٣- أبو الجماهر، التنوخي. ثقة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٤- سعيد بن بشير، الأزدي. ضعيف - خاصة في روايته عن قتادة وعمرو بن دينار - لكنه يعتبر به، وروايته عن الحكم بن عتيبة مرسله. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.
- ٥- قتادة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٦- أَبُو الْمُتَوَكَّلِ، النَّاجِي، البَصْرِيُّ، اسْمُهُ عَلِيُّ بْنُ دُوَادٍ.
حَدَّثَ عَنْ: أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: قَتَادَةُ، وَحُمَيْدٌ، وَخَالِدُ الْحَدَّاءِ.
قال ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، والبزار، وابن حجر: "ثقة". وقال الذهبي في السير: "مُحَدَّثٌ، إِمَامٌ ... مُتَّفَقٌ عَلَى ثِقَتِهِ".
ثُوْبِيُّ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَمِائَةٍ^(١). والخلاصة أنه ثقة، قال أبو حاتم: "لم يسمع من عمر رضي الله عنه".

٧- أبو سعيد، الخدري رضي الله عنه. صحابي جليل، مكثّر من الرواية. تقدم عند الحديث السابع عشر.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على قتادة، واختلف عنه من وجهين:
فرواه الأوزاعي عن قتادة، عَنْ أَنَسِ وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مرفوعاً.
ورواه سعيد بن بشير عن قتادة، عَنْ عَلِيِّ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مرفوعاً.
والأوزاعي ثقة، في روايته عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

وأما سعيد بن بشير فضعيف - خاصة في روايته عن قتادة وعمرو بن دينار - لكنه يعتبر به، وروايته عن الحكم بن عتيبة مرسله. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.

(١) الجرح والتعديل، ت (١٠١٤)، (١٨٤/٦). وثقات ابن حبان، (١٦١/٥). ومعرفة الثقات، ت (٢٢٤١)، (٤٢٤/٢). وتهذيب الكمال، ت (٤٠٦٦)، (٤٢٥/٢٠). وتاريخ الإسلام، ت (٣٠٠)، (١٩٦/٣). والسير، ت (٤)، (٨/٥). وتهذيب التهذيب، ت (٥٣٩)، (٣١٨/٧). والتقريب، ت (٤٧٣١)، ص (٤٠١). وتحفة التحصيل، ص (٢٣٤). وإكمال مغلطي، ت (٣٧٨٠)، (٣١٦/٩).

ومن ثم فالظاهر أن الراجح هو الوجه الأول.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، فيه فتادة مدلس ولم يصرح. لكن يشهد له ما أخرجه البخاري من أحاديث في باب قَتْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمَلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ^(١). وفي باب ذكر الخوارج وصفاتهم^(٢).
التعليق على الحديث:

يخبر النبي ﷺ ببعض ما سيكون في أمته من بعده، كظهور الخوارج، وقد تحدث الشراح عن هذا الحديث ومن ذلك ما ذكره ابن الملك فقال: "قوم يُحْسِنُونَ الْقِيلَ، بكسر القاف، مصدر، مثل: القول. ويُسيئون الفعل، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لا يجاوز تراقيهم، جمع: تَرْقُوتَةٌ، وهو عظم بين ثُغْرَةِ النحر والعاتق. يَمْزُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ؛ أي: كمروقه منها. لا يرجعون؛ أي: إلى طاعة الله ورسوله، حتى يرتدَّ السهمُ على فُوقِهِ، بضم الفاء، موضع الوتر من السهم؛ يعني: لا يرجعون إلى الدِّينِ وإلى الطاعة أبدًا، كما لا يرجع السهم إلى فُوقِهِ حين رُمِيَ، علق ﷺ رجوعهم إليه على مُحَالٍ؛ مبالغة في إصرارهم على ما هم عليه، وقطعًا لطمع رجوعهم إلى صلاح، والمراد بهؤلاء القوم الخوارج. هم شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، وهما بمعنى، كَرَّرَ مبالغةً للمعنى الذي أراد، وهو استيعاب أصناف الخلق، نحو زيد خيرُ الناسِ والبشرِ. وقال ابن عمر ﷺ: إنهم انطلقوا إلى آياتٍ نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين. طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ؛ لأنه غازٍ. وقتلوه؛ لأنه شهيدٌ. يدعون إلى كتاب الله، وليسوا منا في شيء، وفيه تنبيه على شدة العلاقة بينه ﷺ وبين كتاب الله تعالى. مَنْ قَاتَلَهُمْ؛ أي: من أمتي. كان أولى بالله منهم؛ أي: من باقي أمتي. قالوا: يا رسول الله! ما سِيَمَاهُمْ؟، أي: ما علامتهم؟، قال: التحليق؛ وهو الحلق والاستئصال للشعر، دُكِرَ بصيغة التفعيل؛ لتعريف مبالغتهم في حلق رؤوسهم وإكثارهم منه، ولا يَلْزَمُ منه مَدْمَةٌ في نفس الحلق؛ فإنه من شعائر الله وأنساكه، وسَمَّتِ عباده الصالحين. وقيل: المراد: تحليق القوم وإجلاسهم حلقًا حوله"^(٣).

(١) صحيح البخاري، (١٦/٩).

(٢) صحيح مسلم، (٧٤٠/٢).

(٣) شرح مصابيح السنة، (١٧٦/٤). وينظر أيضا: فتح الباري، لابن حجر، (٦٩/٨) و(٢٩١/١٢) و(٥٣٧/١٣). وعون المعبود، (١٠٨/١٣). وسنن النسائي مع شرح السيوطي، (١١٩/٧).

الفصل الثامن عشر.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب
النكاح، وفيه حديث واحد.

الحديث الثامن والستون.

قال الحاكم: "حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا الأصبهاني، حدثنا محمد بن بكير الحضرمي، حدثنا خالد بن عبد الله، حدثنا أبو إسحاق الشيباني، عن أبي بكر بن حفص، عن محمد بن سعد، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: ثلاث من السعادة، وثلاث من الشقاوة، فمن السعادة: المرأة تراها تُعجبك، وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون وطيةً فتلحِقك بأصحابك، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق، ومن الشقاوة: المرأة تراها فتسوءك، وتحمل لسانها عليك، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون قطوفاً^(١)، فإن ضربتها أتعبتك، وإن تركتها لم تلحِقك بأصحابك، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق.

هذا حديث صحيح الإسناد من خالد بن عبد الله الواسطي إلى رسول الله ﷺ تفرد به محمد بن بكير، عن خالد إن كان حفظه فإنه صحيح على شرط الشيخين"^(٢).

دراسة الحديث: يشير الحاكم إلى علة الوهم من محمد بن بكير^(٣). ولم يوضح الحاكم وجه الوهم، والظاهر أنه يعني به ما ذكره الدارقطني في العلل^(٤) فقد سُئل عن هذا الحديث فقال: "ورواه أبو إسحاق الشيباني، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن محمد بن سعد، عن أبيه. قال ذلك محمد بن بكير الحضرمي، عن خالد الواسطي، عن الشيباني. وخالفه سعيد بن منصور، فرواه عن خالد مرسلاً، لم يذكر فيه سعداً". ومن ثم فيكون مدار الحديث على خالد الواسطي، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: محمد بن بكير، عنه، عن أبي إسحاق الشيباني، عن أبي بكر بن حفص، عن محمد بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، موصولاً.

الوجه الثاني: سعيد بن منصور، عنه، عن أبي إسحاق الشيباني، عن أبي بكر بن حفص، عن محمد بن سعد، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

تخريج الوجه الأول الموصول: محمد بن بكير، عن خالد الواسطي، عن أبي إسحاق الشيباني، عن أبي بكر بن حفص، عن محمد بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، موصولاً:

(١) بطيئة السير". التيسير بشرح الجامع الصغير، (٤٧٦/١).

(٢) المستدرک، کتاب النکاح، ح (٢٧٢١)، (٤٣٣/٣).

(٣) مختصر استدراك الذهبي على الحاكم، ح (٢٣٢)، (٦٢٧/٢).

(٤) س (٦٢٤)، (٣٥٦/٤).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بُطَّةَ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَكْرِيَّا، عن مُحَمَّدِ بْنِ بُكَيْرٍ، عن خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، به.

تخريج الوجه الثاني المرسل: سعيد بن منصور، عن خالد الواسطي، عن أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيَّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عن النبي ﷺ، مرسلًا:

علقه الدارقطني في سننه كما تقدم، عن سعيد بن منصور، عن خالد، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بُطَّةَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْوَلِيدِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. حَدَّثَ عَنْ: أَبِيهِ، وَعَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَكْرِيَّا. وَعَنْهُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ. قَالَ الْحَاكِمُ: "وَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ الْمَشَايخِ حَدِيثًا وَسَمَاعًا، وَمِنْ بَيْتِ الْحَدِيثِ". وَرَوَى لَهُ الْحَاكِمُ مَائَتَيْنِ وَسِتَّةَ وَثَمَانِينَ حَدِيثًا، وَصَحَّ بَعْضُهَا^(١).

مات سنة أربع وأربعين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله، والله أعلم.

٢- عبد الله بن محمد بن زكريا، أبو محمد، الأصبهاني.

سَمِعَ: أَبَا الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيَّ، وَسَهْلَ بْنَ بَكَارٍ. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ بْنُ بُنْدَارِ الشَّعَارِ، وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِي. قَالَ أَبُو الشَّيْخِ، وَالدَّهْبِيُّ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِي: "مَقْبُولُ الْقَوْلِ، مِنْ الثَّقَاتِ". تُوفِّيَ سَنَةَ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَمَائَتَيْنِ^(٣). والخلاصة أنه ثقة.

٣- محمد بن بُكَيْرٍ بْنِ وَاصِلِ بْنِ مَالِكٍ، الحضرمي.

رَوَى عَنْ: شَرِيكَ، وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ. وَعَنْهُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَكْرِيَّا، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَالِبِ بْنِ حَرْبٍ.

قال محمد بن غالب بن حرب: "الثقة". وقال يعقوب بن شَيْبَةَ: "شيخ، ثقة، صدوق". وقال أبو حاتم:

"صدوق عندي، يغلط أحيانًا". وذكره ابنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِي: "صاحب غرائب". وقال ابن حجر: "صدوق، يخطيء".

توفي بعد سنة عشرين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة، يغلط أحيانًا.

(١) المستدرك، (٢/١٩١ و ٥١٥) و (٣/٥٥) و (٩/٦٠٤).

(٢) ذكر أخبار أصبهان، (٢/٢٨٢). وتاريخ الإسلام، ت (١٣٥)، (٧/٨٠٢). والروض الباسم، ت (٧١٨)، (٢/٨٢١).

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان، (٣/٣٧٣). وأخبار أصبهان، (٢/٦١). وتاريخ الإسلام، ت (٣١٩)، (٦/٧٦٩).

(٤) الجرح والتعديل، ت (١١٨٦)، (٧/٢١٤). وثقات ابن حبان، (٩/٨٢). وطبقات المحدثين بأصبهان،

٤- خالد بن عبد الله، الطحان. ثقة، ثبت. مقدم على أناس، ومتكلم في سماعه من الأعمش. تقدم عند الحديث التاسع والخمسين.

٥- سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، أَبُو إِسْحَاقَ، الشَّيْبَانِيُّ.

رَوَى عَنْ: إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ. وَعَنْهُ: شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَخَالِدُ الطَّحَّانِ.

قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "رأيت أحمد بن حنبل يعجبه حديث الشيباني، وقال: هو أهل أن لا ندع له شيئاً". وقال ابن معين، والنسائي، وابن حجر: "ثقة". وقال ابن معين في رواية: "ثقة حجة". وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق، صالح الحديث". وقال العجلي: "كان ثقة من كبار أصحاب الشعبي". وقال ابن عبد البر: "ثقة عند جميعهم".

مات سنة تسع وثلاثين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٦- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، الْمَدِينِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ حَفْصِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ. وَعَنْهُ: شُعْبَةُ، وَابْنُ جَرِيحٍ.

قال النسائي، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان راويًا لعروة".

وقال ابن عبد البر: "كان من أهل العلم والثقة أجمعوا على ذلك"^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٧- محمد بن سعد بن أبي وقاص. ثقة، حديثه عن النبي ﷺ مرسل. تقدم عند الحديث الثامن والأربعين.

٨- سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. صحابي جليل مبشر بالجنة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الدارقطني في العلل:

علقه الدارقطني والمعلق من قسم الضعيف، ولم يرجح به، ومن ثم فلا حاجة بنا إلى دراسته، والله أعلم.

النظر في الإعلال:

قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ مِنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَفَرَّدَ بِهِ

مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ خَالِدٍ، إِنْ كَانَ حَفِظَهُ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"^(٣).

(١/٨٩). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٩٨)، (٥٤٣/٢٤). وتاريخ الإسلام، ت(٣٥٢)، (٦٦٨/٥). والتقريب،

ت(٥٧٦٥)، ص(٤٧٠).

(١) الاستغناء، ت(٣٧٦)، (٣٨٨/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٥٢٥)، (٤٤٤/١١). وإكمال مغلطاي،

ت(٢١٨٢)، (٦٥/٦). والتقريب، ت(٢٥٦٨)، ص(٢٥٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٥٧)، (٣٦/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٢٢٨)، (٤٢٣/١٤). وتحفة اللبيب، ت(٨١١)،

(٤٧٦/١). وإكمال مغلطاي، ت(٢٨٨٦)، (٣٠٨/٧).

(٣) المستدرک، کتاب النکاح، ح(٢٧٢١)، (٤٣٣/٣).

وهو هنا يشير إلى علة احتمال الوهم من محمد بن بكير في وصل الحديث، والذي دعاه إلى هذا ما ذكره الدارقطني في العلل^(١) فقد سُئِلَ عن هذا الحديث فقال: "وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ خَالِدِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ. وَخَالَفَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، فَرَوَاهُ عَنْ خَالِدٍ مُرْسَلًا، لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَعْدًا".

وسعيد بن منصور ثقة متقن، راوية ابن عيينة. تقدم عند الحديث السابع والعشرين. ومحمد بن بكير ثقة يغلط أحيانا. تقدم قبل قليل.

وإسناد الرواية المرسلة معلق، لا يمكننا الاعتماد عليه، والظاهر أن هذه المخالفة لا تعني غلط أو وهم محمد بن بكير، خاصة وقد أخرج حديثه هذا موصولاً من طريق آخر ابن حبان في صحيحه^(٢). ومن ثم فالحديث بإسناد الحاكم حسن، ففيه شيخ الحاكم وهو صدوق.

التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ أن السعادة هي راحة البال وطمأنينة النفس، وأن الشقاوة قلق وتوتر، ويذكر لكل منهما صورا، يقول المناوي: "ثلاثة من السعادة وثلاثة من الشقاوة، فمن السعادة المرأة الصالحة. أي: الدَّيْنَةُ العفيفة الجميلة. التي تراها فتعجبك وتغيبُ عنها فتأمنها على نفسها؛ لكونها من الحافظات فزوجهن إلا على أزواجهن، ومَالِكٌ، فلا تخون بسرقة ولا تبذير. والدابئة، التي تكون وطيفة، أي: سريعة المشي سهلة الانقياد. فتلحقك بأصحابك بلا تعب في الإحاث. والدارُ تكون واسعة كثيرة المرافق، بالنسبة لحال ساكنها. ومن الشقاوة المرأة السوء، وهي التي تراها فتسوؤك؛ لقبح أفعالها أو ذاتها. وتحملُ لسانها عليك، بالبذاءة. وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك، والدابئة تكون قَطُوفًا، بفتح القاف، بطيئة السير، فإن ضربتها؛ لتسرع بك أتعبتك، وإن تركتها، أي: تركت ضربها، لم تلحقك بأصحابك، أي: رُفَقَتِكَ بل تُخَلِّفَكَ عنهم. والدارُ تكون ضيقة قليلة المرافق، بالنسبة لحال ساكنها وعياله"^(٣).

(١)س(٦٢٤)، (٣٥٦/٤).

(٢)الإحسان، كتاب النكاح، ذَكَرُ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ فِي الدُّنْيَا، ح(٤٠٣٢)، (٣٤٠/٩).

(٣)التيسير بشرح الجامع الصغير، (٤٧٦/١).

الفصل التاسع عشر.

الأحاديث التي أعلَّها الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ - في كتابِ

التفسير، وفيه أحد عشر حديثًا.

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالسُّتُونَ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْبَخْتَرِيِّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَاكِرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيِّ، حَدَّثَنَا مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، عَنْ مَعْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ لِحَمْسِ آيَاتٍ مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يضاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] و ﴿إِنْ بَحْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] و ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] و ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] و ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِنْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وأبيه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرِ الْعَبْدِيِّ، عن مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، عَنْ مَعْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، موقوفاً.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢)، عن الحاكم، به، بلفظه.

دراسة إسناد الحديث:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- عبد الله بن محمد بن شاكر، أبو البختري، البغدادي.

سمع: الحسين بن علي الجعفي، ومحمد بن بشر العبدي. وعنه: القاضي المحاملي، وابن أبي حاتم.

قال مسلمة، والذهبي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ". وقال الدارقطني:

"صَدُوقٌ، ثِقَّةٌ". وقال أبو حاتم: "شيخ". وقال ابن أبي حاتم، وابن عبد البر: "صدوق".

(١)المستدرک، کتاب التفسیر، ح(٣٢٣٦)، (١٤٩/٤).

(٢)باب تعظیم القرآن، ذکر السبع الطوال، ح(٢٢٠٢)، (٧٥/٤).

تُؤْفِي سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). والخلاصة أنه صدوق عملا بالأحوط.

٣- محمد بن بشر، العبدى. ثقة، روايته عن مجاهد بن رومي مرسله. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- مسعر بن كدام. ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره، روايته عن عاصم بن عبيد الله مرسله. تقدم عند الحديث الثامن والثلاثين.

٥- معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، الكوفي.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَخِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَعَنْهُ: الثَّوْرِيُّ، وَمَسْعَرُ بْنُ كَدَامٍ.

قال ابن معين، وابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن سعد:

قليل الحديث. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَالِحٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي الثَّقَاتِ^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، قيل: "لم يسمع من أبيه".

٦- عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. ثقة، دلس عن أبيه. تقدم عند الحديث العاشر.

٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال والحكم على الحديث:

أشار الحاكم إلى علة الإرسال، وجميع الطرق عنن فيها عبد الرحمن، ولذا فالحديث بهذا السند ضعيف.

ويؤيد الانقطاع رواية البيهقي في الشعب^(٣)، قال: "أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِ بْنِ قَتَادَةَ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ^(٤)، حَدَّثَنَا

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَسْعَرٍ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ: وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ:

"إِنَّ فِي النَّسَاءِ لِحَمْسِ آيَاتٍ مَا يَسْتُرُنِي بِهِنَّ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ إِذَا مَرُّوا بِهَا يَعْرِفُونَهَا، ثُمَّ

ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾ [النساء: ١١٠] الآية".

(١) الجرح والتعديل، ت (٧٤٨)، (١٦٢/٥). وثقات ابن حبان، (٣٦٦/٨). والاستغناء، ت (٤٧٢)، (٤٧٠/١). والسير، ت (١٩)، (٣٣/١٣). وسؤالات الحاكم للدارقطني، ت (١١٧)، ص (١٢١). وثقات ابن قطلوبغا، ت (٦١٤٤)، (١١١/٦).

(٢) ثقات العجلي، ت (١٧٦٧)، (٢٩١/٢). وتهذيب الكمال، ت (٦١١٤)، (٣٣٣/٢٨). وإكمال مغلطاي، ت (٤٦٨٦)، (٣١١/١١). وتحفة التحصيل، ص (٣١١). والكاشف، ت (٥٥٧٦)، (٢٨٤/٢). وتحفة اللبيب، ت (٣٦٨)، (٩٩/٢).

(٣) باب تعظيم القرآن، ذكر السبع الطوال، ح (٢٢٠٣)، (٧٥/٤).

(٤) الصواب: أبو منصور. ينظر: شعب الإيمان، (١٥٠/١) و (١٥٧/٢) و (١٧٤). والسير، ت (٢٤٠)، (٣٣١/١٦). والعبر، (١٣٩/٢).

ووجه الدلالة كونه جعل صيغة التحمل بين عبد الرحمن ووالده هي قال، ورواية البيهقي هذه صحيحة

فرواتها هم:

- ١- أَبُو نَصْرِ بْنِ قَتَادَةَ، عمر بن عبد العزيز بن عمر. صدوق^(١).
- ٢- أبو منصور، العباس بن الفضل بن زكريا. ثقة^(٢).
- ٣- أحمد بن نجدة بن العريان. ثقة. تقدم عند الحديث السابع والعشرين.
- ٤- سعيد بن منصور بن شعبة. ثقة متقن، راوية ابن عيينة. تقدم عند الحديث السابع والعشرين.
- ٥- سفيان بن عيينة بن أبي عمران. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٦- مسعر بن كدام. ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره، روايته عن عاصم بن عبيد الله مرسلة. تقدم عند الحديث الثامن والثلاثين.
- ٧- معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. ثقة على قول الأكثرين، قيل: "لم يسمع من أبيه". تقدم قبل قليل.
- ٨- عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. ثقة، دلس عن أبيه. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٩- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن الصحابة كانوا يتدبرون القرآن ويفهمون معانيه، وتقديمهم لأمر الآخرة على زخرف الدنيا. وأن مغفرة الله أهم عندهم من كل شيء. وهذه الآيات الخمس التي ذكرها ابن مسعود رضي الله عنه تتحدث عن رحمة الله وغفرانه.

(١) السلسبيل النقي، ت(١٣٩)، ص(٥١٣).

(٢) السير، ت(٢٤٠)، (٣٣١/١٦). والعبر، (١٣٩/٢).

الحديث السبعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَخْبَرَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَجِيحٍ، عَنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْغُزُو الرِّجَالَ وَلَا نَغُزُو وَلَا نُقَاتِلُ فَنُسْتَشْهِدَ، وَإِنَّمَا لَنَا نِصْفُ الْمِيرَاثِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ كَانَ كَانَ سَمِعَ مُجَاهِدٌ مِنْ أُمِّ سَلَمَةَ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين مجاهد بن جبر، وأم سلمة رضي الله عنها.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرک كما هنا، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنِ قَبِيصَةَ، عَنِ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَجِيحٍ، عَنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، مَرْفُوعًا. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوِيَةَ، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدَيْهِمَا (٢)، عَنِ ابْنِ عِيْنَةَ، بِهِ، بِمِثْلِهِ. وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ (٣)، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عِيْنَةَ، بِهِ، بِمِثْلِهِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنِ ابْنِ أَبِي بَجِيحٍ، عَنِ مُجَاهِدٍ، مُرْسَلًا، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَذَا وَكَذَا".

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٢- محمد بن عبد الوهاب، العبدى. ثقة. تقدم عند الحديث السادس والخمسين.
- ٣- قَبِيصَةُ بِنْتُ عُقْبَةَ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عَقْبَةَ، أَبُو عَامِرٍ، الْكُوفِيُّ. رَوَى عَنْ: شَعْبَةَ، وَإِسْرَائِيلَ. وَعَنْهُ: الْبَخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَخَلْقٌ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ثِقَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ، لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيُّ؛ فَإِنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ وَهُوَ صَغِيرٌ". وَقَالَ هَارُونَ الْحَمَالُ: "سَمِعْتَهُ يَقُولُ: جَالَسْتُ الثَّوْرِيَّ وَأَنَا ابْنُ سِتِّ عَشْرَةَ سَنَةً ثَلَاثَ سِنِينَ". وَقَالَ أَحْمَدُ:

(١) المستدرک، کتاب التفسیر، ح(٣٢٣٧)، (١٥٠/٤).

(٢) مسند ابن راهويه، حديث أم سلمة رضي الله عنها، ح(٥٦-١٨٧٠)، (١٠٣/٤). ومسند أحمد، حديث أم سلمة رضي الله عنها، ح(٢٦٧٣٦)، (٣٢٠/٤٤).

(٣) أبواب تفسير القرآن، سورة النساء، ح(٣٠٢٢)، (١١٨/٥).

"كثير الغلط، وكان رجلاً صالحاً، ثقة، لا بأس به"^(١). وقال العجلي: "ثقة رجل صالح، وكان يخطئ عن سفيان كما يخطئ الناس، وكان صدوقاً". وقال أبو حاتم، وابن خراش، وابن حجر: "صدوق". زاد ابن حجر: "ربما خالف". وقال الذهبي: "ثقة".

مات سنة خمس عشرة ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، اختلفوا في قبول حديثه عن الثوري، ومن تكلم فيه أو أنزله عن الثقة، فالظاهر أن سبب ذلك روايته عن الثوري في صغره، والله أعلم.

٤- سفيان بن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- عبد الله بن أبي نجيح، يسار، أبو يسار، المكي.

رَوَى عَنْ: مجاهد، وعكرمة مولى ابن عباس. وَعَنْه: شعبة، والثوري، وابن عيينة.

قال الواقدي، وأحمد، وابن معين، وأبو زُرْعَةَ، والنسائي، والعجلي، ويعقوب السدوسي، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد الواقدي: كثير الحديث. وزاد ابن حجر: رمي بالقدر وربما دلس. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صالح الحديث". وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "كَانَ يُتَّهَمُ بِالْإِعْتِرَالِ، وَالْقَدْرِ". وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "كَانَ يَرَى الْإِعْتِرَالَ". وقال القطان: "من زُؤوس الدعاة". وقال الواقدي: "كان ثقة، كثير الحديث". وذكره النسائي فيمن كان يدلس. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة^(٣). وهو ثقة، متهم بالدعوة إلى الاعتزال والقدر، ومختلف في روايته التفسير عن مجاهد. رُؤِي بالتدليس لما قيل في روايته التفسير عن مجاهد ولم يسمعه منه، والمسألة خلافية.

(١) قال ابن حجر في الهدي: "هذه الأمور نسبية، وإلا فقد قال أبو حاتم: "لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يُعَيَّرُهُ، سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري. وذكر القصة، وقال أبو داود: كان قبيصة لا يحفظ، ثم حفظ بعد، وقال الفضل بن سهل: وكان قبيصة يحدث بحديث سفيان على الولاء درساً درساً حفظاً. وقال محمد بن عبد الله بن نمير لما قيل له: إن قبيصة كان صغيراً حين سمع من سفيان: لو حدثنا قبيصة عن النخعي لقلنا منه. وقال النسائي: ليس به بأس". ينظر: فتح الباري لابن حجر، (٤٣٦/١).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٧٢٢)، (١٢٦/٧). ومعرفة الثقات، ت(١٥١١)، (٢١٥/٢). وثقات ابن حبان، (٢١/٩). وتهذيب الكمال، ت(٤٨٤٣)، (٤٨١/٢٣). والمعلم، ت(٤٢٠)، ص(٥٠٤). وتاريخ الإسلام، ت(٣٣٠)، (٤٢٧/٥). والسير، ت(٢٥٤)، (٤٤٣/١٥). والتقريب، ت(٥٥١٣)، ص(٤٥٣).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٩٤٧)، (٢٠٣/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٦١٢)، (٢١٥/١٦). والسير، ت(٣٨)، (١٢٥/٦). وتحفة اللبيب، ت(٨٩٩)، (٥٠٠/١). وطبقات المدلسين، ت(٧٧)، ص(٣٩). وتهذيب التهذيب، ت(١٠١)، (٥٤/٦). وتحفة التحصيل، ص(١٩٠). ونزل النبأ، ت(٤٠٣١)، ص(١٦٢٩).

٦- مجاهد. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله باتفاق، وفي بعضها خلاف. تقدم عند الحديث الخامس والستين.

٧- أم سلمة، هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله، المخزومية. أم المؤمنين زوج رسول الله ﷺ. روت عن: النبي ﷺ. وعنها: الأسود بن يزيد، وشهز بن حوشب. وتوفيت سنة إحدى وستين^(١).
النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى علة الإرسال بين مجاهد وأم سلمة، وقد حكم بإرساله الإمام الترمذي، ولكن الحافظ ابن حجر اعتمد على قرينة الاحتمال، فقال معترضاً على الحاكم: "ما يمنعه من السماع منها، وقد صح سماعه من علي بن أبي طالب، ومات قبلها بعشرين سنة". والظاهر عدم سماع مجاهد من أم سلمة هذا الحديث بالذات، وإن كان قد يصح سماعه منها لأحاديث أخرى، وبهذا التوفيق يجتمع كلام أهل العلم، فالحافظ ابن حجر يثبت السماع العام، والترمذي نفى سماع هذا الحديث، ولذا قال: "هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ"^(٢)، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنِ ابْنِ أَبِي بَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، مُرْسَلًا، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَذَا وَكَذَا"^(٣). اهـ. فهو لم ينف السماع العام، بل في هذا الحديث بقرينة الطريق الأخرى، وإلا فالترمذي من عادته نفى السماع العام بين راويين إذا صح، كما هو الظاهر لمن تصفح السنن. وعليه فالحديث ضعيف لإرساله.
التعليق على الحديث:

فيه نهي عن تمني ما عند الغير، يقول المباركفوري: "لَيْلًا يُؤَدِّي إِلَى التَّحَاسُدِ وَالتَّبَاغُضِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْآيَةِ، قَالَ: وَلَا يَتَمَنَّي الرَّجُلُ فَيَقُولُ: لَوْ أَنَّ لِي مَالَ فُلَانٍ وَأَهْلَهُ، فَنَهَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَسْأَلُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَالضَّحَّاكُ نَحْوَ هَذَا، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْآيَةِ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ: لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلًا أَتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ فَيَقُولُ رَجُلًا: لَوْ أَنَّ لِي مِثْلَ مَا لِفُلَانٍ لَعَمِلْتُ مِثْلَهُ فَهُمَا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ، فَإِنَّ هَذَا شَيْءٌ غَيْرٌ مَا نَهَتْ عَنْهُ الْآيَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ حَضَّ عَلَى تَمَنِّي مِثْلَ نِعْمَةِ هَذَا، وَالْآيَةُ نَهَتْ عَنْ تَمَنِّي عَيْنِ نِعْمَةِ هَذَا، يَقُولُ: وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ، أَيُّ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَكَذَا الدِّيْنِيَّةِ"^(٤).

(١) معرفة الصحابة ﷺ، لأبي نعيم، ت(٣٧٥٠)، (٣٢١٨/٦). والاستيعاب، ت(٤١٦٠)، (١٩٣٩/٤). وأسد الغابة، (٧٣٤٣)، (٢٧٨/٧). وتاريخ الإسلام، ت(١٣٠)، (٧٤١/٢).
(٢) أي: منقطع. تحفة الأحوذى، (٢٢٢٠/٢).
(٣) سنن الترمذي، (١١٨/٥). وإتحاف المهرة، (١٦٠/١٨).
(٤) أي: منقطع. تحفة الأحوذى، (٢٢٢٠/٢).

الحديث الحادي والسبعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّعْرَانِيِّ، حَدَّثَنَا جَدِّي، حَدَّثَنَا أَبُو ثَابِتٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلْهَمَ إِبْرَاهِيمُ الْحَلِيلَ عليه السلام هَذَا اللَّسَانَ الْعَرَبِيَّ الْهَامًّا. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ كَانَ الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَفِظَهُ مُتَّصِلًا عَنْ أَبِي ثَابِتٍ فَقَدْ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَمِّي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُرْسَلًا نَحْوَهُ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى احتمال وهم الفضل الشعرائي في وصل الحديث، ومن ثم فمداره على إبراهيم بن سعد، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أبو ثابت المدني، عنه، عن الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ موصولا.

الوجه الثاني: يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عنه، عن الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلا.

تخريج الوجه الأول: أبو ثابت المدني، عن إبراهيم بن سعد، عن الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ موصولا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن إسماعيل بن محمد بن الفضل، عن جدّه، عن أبي ثابِتِ الْمَدِينِيِّ، عن إِبْرَاهِيمِ بْنِ سَعْدٍ، بِهِ.

وأخرجه البيهقي في الشعب^(٢)، عن الحاكم، به، بلفظه دون قوله: "الخليل".

تخريج الوجه الثاني: يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن إبراهيم بن سعد، عن الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عَلِيٍّ الْحَافِظِ، عن أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ الزُّهْرِيِّ، عن عمّه، عن إبراهيم بن سعد، به، بنحوه.

(١)المستدرک، کتاب التفسیر، ح(٣٣٥٧)، (٢١٠/٤).

(٢)تعظیم النبی ﷺ، فصل في الصلاة على النبي ﷺ، ح(١٥٠٤)، (١٦٤/٣).

وأخرجه البيهقي في الشعب^(١)، عن الحاكم، به، بنحوه. وقال: "هو المحفوظ".

دراسة إسناد الوجه الأول الموصول عند الحاكم في المستدرک:

١- إسماعيل بن محمد بن الفضل، الشعراي. ثقة. تقدم عند الحديث العشرين.

٢- الفضل بن محمد، الشعراي. ثقة، رمي بالشيعة. تقدم عند الحديث العشرين.

٣- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، أَبُو ثَابِتٍ، المدني.

رَوَى عَنْ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ. وَعَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ.

قال الدارقطني: "ثقة حافظ". وفي رواية: "ثقة مأمون". وقال ابن أبي عاصم: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

شَيْبٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ أَبُو ثَابِتٍ ثِقَةٌ". وخرج له الحاكم وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ

الشَّيْخَيْنِ، فَإِنَّ أَبَا ثَابِتٍ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، وَأَبُو صَخْرٍ حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الْبَجَلِيُّ عَمَّارُ

الدُّهْنِيُّ، وَكُلُّهُمْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُجَرِّحَاهُ". وقال أبو حاتم: "صدوق"^(٢). وذكره ابن حبان في الثقات. وقال

ابن حجر: "ثقة"^(٣). والخلاصة أنه ثقة، ولا أعلم حجة لمن أنزله عنها.

٤- إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، الزُّهْرِيُّ. والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين،

مُقَدَّمٌ عَلَى أَنَسٍ، وَتَكَلَّمَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ. تقدم عند الحديث الحادي والستين.

٥- الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، المعروف بالصادق.

رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَنَافِعٍ. وَعَنْهُ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَشُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ.

قال ابن سعد: "كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويُستضعف، سُئِلَ مَرَّةً: سمعت هذه الأحاديث من

أبيك؟ فقال: نعم. وسئل مرة، فقال: إنما وجدتها في كتبه"^(٤). وَقَالَ الْقَطَّانُ: "فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ، مُجَالِدٌ

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ"^(٥). وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ". زاد أبو حاتم: لا يسأل عن

(١) تعظيم النبي ﷺ، فصل في الصلاة على النبي ﷺ، ح(١٥٠٥)، (١٦٤/٣).

(٢) نسبها ابن عبد البر إلى أبي زرعة أيضا، ولكنها لم ترد عنه في أي مصدر، والله أعلم.

(٣) الجرح والتعديل، ت(١٠)، (٣/٨). والآحاد والمثاني، (٣٢٥/٥). والمستدرک، (٢٢/٣)، طبعة العلمية.

والاستغناء، ت(٥٠٥)، (٤٩٤/١). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٣٦)، (٤٦/٢٦). وإكمال مغلطاي، ت(٤١٩٢)،

(٢٦٦/١٠). والمعلم، ت(٢٣٠)، ص(٢٦٣). والتقريب، ت(٦١١٠)، ص(٤٩٤).

(٤) قال ابن حجر: "يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنه سمعه، وفيما لم

يسمعه أنه وجد، وهذا يدل على تثبته".

(٥) قال الذهبي: "هَذِهِ مِنْ زَلَّاتِ يَحْيَى الْقَطَّانِ، بَلْ أَجْمَعَ أَيْمَةٌ هَذَا الشَّانِ عَلَى أَنَّ جَعْفَرَ أَوْثَقُ مِنْ مُجَالِدٍ، وَلَمْ

مثله. وفي رواية لابن معِينٍ: "ثِقَّةٌ، مَأْمُونٌ". وقال الساجي: "كان صدوقًا، مأمونًا، إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم". وذكره ابن شاهين، وابن حبان في الثقات، وقال ابن حبان: "كان من سادات أهل البيت فقهاً، وعلمًا، وفضلاً، يُحْتَجُّ بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه؛ لأن في حديثه ولده عنه مناكير كثيرة، وإنما مرض القول فيه من مرض من أئمتنا؛ لما رأوا في حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه^(١) مثل: ابن جريج، والثوري، ومالك، وشعبة، وابن عيينة، وهب بن خالد، ودونهم فرأيت أحاديث مستقيمة، ليس فيها شيء يُخالف حديث الأئمة، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه، ولا من حديث أبيه، ولا من حديث جده، ومن الحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره". وقال ابن عدي: "من ثقات الناس". وذكره ابن شاهين في الثقات. وقال: عثمان بن أبي شيبة: "ثقة إذا روى عنه الثقات". وقال البيهقي: "جعفر ممن عرفت حاله وثقته وشهرته بالعلم والدين". وقال الذهبي: "ثقة، صدوق، ما هو في الثبوت كشعبة، وهو أوثق من سهيل، وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب وخوهر. وغالب رواياته عن أبيه مراسيل". وقال ابن حجر: "صدوق".

توفي سنة ثمان وأربعين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، بعض روايته عن أبيه وجادة.

٧- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر، الباق.

روى عن: أم سلمة، وابن عباس، وابن عمر، وجابر رضي الله عنه. وعنه: جعفر الصادق، وعمرو بن دينار.

قال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث، وليس يروي عنه من يحتج به". وقال العجلي، وابن حجر:

"ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "وكان أحد من جمع العلم، والفقه، والشرف، والديانة، والثقة، والسؤدد".

توفي سنة أربع عشرة ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسل.

يَلْتَقُوا إِلَى قَوْلِ يَحْيَى.

(١) هكذا في المطبوع، ولعل صواب العبارة: "من رواية الثقات عنه".

(٢) الطبقات الكبير، ت(٢١٢٥)، (٥٤٣/٧). والجرح والتعديل، ت(١٩٨٧)، (٤٨٧/٢). وثقات ابن حبان، (١٣١/٦). والكمال، ت(٣٣٤/٩)، (٣٥٦/٢). وإكمال مغلطاي، ت(١٠٠١)، (٢٢٧/٣). وتهذيب الكمال، ت(٩٥٠)، (٧٤/٥). والسير، ت(١١٧)، (٢٥٥/٦). وتهذيب التهذيب، ت(١٥٦)، (١٠٣/٢). والتقريب، ت(٩٥٠)، ص(١٤١).

(٣) ثقات ابن حبان، (٣٤٨/٥). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(٣٤٠)، ص(١٨٥). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٧٨)، (١٣٦/٢٦). وتاريخ الإسلام، ت(٢٤١)، (٣٠٨/٣). وتهذيب التهذيب، ت(٥٨٠)، (٣٥٠/٩). والتقريب، ت(٦١٥١)، ص(٤٩٧). ومعرفة الثقات، ت(١٦٣٠)، (٢٤٩/٢). وتحفة التحصيل، ص(٢٨٢).

٨- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه. أحد الصحابة الكرام. تقدم عند الحديث السادس عشر.

دراسة إسناد الوجه الثاني المرسل عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن، النسائي.

سَمِعَ: إسحاق بن راهويته، وهشام بن عمار. وَعَنْهُ: أبو علي النيسابوري، وأبو القاسم الطبراني.

وصفه الطحاوي، وأبو علي النيسابوري، وغيرهما بأنه إمام من أئمة المسلمين. وسئل الدارقطني عنه هو

وابن خزيمة، فقال: "لا أقدم على النسائي أحدا وإن كَانَ ابْن خزيمة إماما ثبتا معدوم النظر". وقال أبو

سعيد بن يونس: "كان إماما في الحديث ثقة ثبتا حافظا". وقال السمعاني: "أحد أئمة الدنيا في الحديث،

والمرجوع إليه في علم الصحيح والسقيم". وقال مسلمة: "كان ثقة عالما بالحديث، وكان يُرمى بالتشيع".

وقال الخليلي: "حافظ متفق عليه، ورضيه الحفاظ". وقال ابن القطان: "هو أعلم أهل الحديث". وقال

الذهبي: "الإمام، الحافظ، الثَّابِتُ، شَيْخُ الإِسْلَامِ، نَاقِدُ الحَدِيثِ". وقال ابن حجر: "قدمه قومه من الحذاق

لشدة تحريه، وثبته في نقد الرجال، ومعرفة ذلك على مسلم بن الحجاج".

توفي سنة ثلاث وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره.

٣- عُبيد الله بن سَعْدِ بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي.

رَوَى عَنْ: أخيه إبراهيم، وأبيه سعد، وعمه يعقوب بن إبراهيم بن سعد. وعنه: البخاري، والنسائي.

قال أبو حاتم: "شيخ". وَقَالَ ابْن أَبِي حَاتِمٍ: "صدوق". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لا بأس بِهِ". وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ،

والحافظ أبو محمد بن الأخصر، والخطيب، والذهبي، وابن حجر: ثقة.

مات سنة ستين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، ولا أدري لمن أنزله عنها حجة.

٤- يعقوب بن إبراهيم بن سعد. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع.

٥- إبراهيم بن سعد. ثقة مقدم على أناس تُكلم في حديثه عن الزهري. تقدم عند الحديث الحادي والستين.

٦- الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٧- جعفر بن محمد، الصادق. ثقة، بعض روايته عن أبيه وجادة. تقدم قبل قليل.

٨- محمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر، الباقر. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسلة. تقدم قبل قليل.

(١) تهذيب الكمال، ت(٤٨)، (٣٢٨/١). والسير، ت(٦٧)، (١٢٥/١٤). وتحفة اللبيب، ت(٧)، (٢٦٢/١).

وإكمال مغلطاي، ت(٥٤)، (٥٧/١).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٥٠٩)، (٣١٧/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٣٧)، (٤٦/١٩). وتاريخ الإسلام،

ت(٣٣٤)، (١١٩/٦). وإكمال مغلطاي، ت(٣٤٤٢)، (٢١/٩). والتقريب، ت(٤٢٩٤)، ص(٣٧١).

النظر في الإعلال:

لا يظهر لي ترجيح بين الوجهين من خلال التخريج ودراسة الإسناد، لكن رجح البيهقي الإرسال وإليه يشير كلام الحاكم، ولعلهما اعتمدا على كون الإسناد المرسل أوثق رجالا من إسناد الوجه الموصول.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الثاني الراجح ضعيف لإرساله.

التعليق على الحديث:

لما تحدث العلماء عن لغة إبراهيم عليه السلام ذكروا أنها السريانية والعبرانية، وأما العربية فهي لغة إسماعيل عليه السلام، وهذا ما تدل عليه الأحاديث الصحيحة، ففي صحيح البخاري في قصة زمزم وتوطن الناس حولها قال النبي ﷺ وهو يحكي عن نشأة نبي الله إسماعيل عليه السلام: "يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ، لَوْ تَرَكْتُ زَمْرَمَ، أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ تَعْرِفْ مِنَ الْمَاءِ، لَكَانَتْ زَمْرَمُ عَيْنًا مَعِينًا، قَالَ: فَشَرِبْتُ وَأَرْضَعْتُ وَلَدَهَا، فَقَالَ لَهَا الْمَلِكُ: لَا تَخَافُوا الضَّيْعَةَ، فَإِنَّ هَا هُنَا بَيْتَ اللَّهِ، يَبْنِي هَذَا الْعُلَامُ وَأَبُوهُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَهْلَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ مُرْتَفِعًا مِنَ الْأَرْضِ كَالرَّابِيَةِ، تَأْتِيهِ السُّيُولُ، فَتَأْخُذُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، فَكَانَتْ كَذَلِكَ حَتَّى مَرَّتْ بِهِمْ رُقُقَةٌ مِنْ جُرْهُمَ، أَوْ أَهْلُ بَيْتِ مَنْ جُرْهُمَ، مُقْبِلِينَ مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ، فَنَزَلُوا فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ فَرَأَوْا طَائِرًا عَائِفًا، فَقَالُوا: إِنَّ هَذَا الطَّائِرَ لَيَدُورُ عَلَى مَاءٍ، لَعَهْدُنَا بِهَذَا الْوَادِي وَمَا فِيهِ مَاءٌ، فَأَرْسَلُوا جَرِيًّا أَوْ جَرِيَّتَيْنِ فَإِذَا هُم بِالْمَاءِ، فَرَجَعُوا فَأَخْبَرُوهُمْ بِالْمَاءِ فَأَقْبَلُوا، قَالَ: وَأُمُّ إِسْمَاعِيلَ عِنْدَ الْمَاءِ، فَقَالُوا: أَتَأْذِنِينَ لَنَا أَنْ نَنْزِلَ عِنْدِكَ؟، فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا حَقَّ لَكُمْ فِي الْمَاءِ، قَالُوا: نَعَمْ، فَأَلْفَى ذَلِكَ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ وَهِيَ تُحِبُّ الْإِنْسَ، فَنَزَلُوا وَأَرْسَلُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ فَنَزَلُوا مَعَهُمْ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِهَا أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْهُمْ، وَشَبَّ الْعُلَامُ وَتَعَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ مِنْهُمْ، وَأَنْفَسَهُمْ وَأَعْجَبَهُمْ حِينَ شَبَّ، فَلَمَّا أَدْرَكَ زَوْجُوهُ امْرَأَةً مِنْهُمْ"^(١). اهـ، فهذا نص في أن إسماعيل عليه السلام تعلم العربية من قبيلة جرهم، ولو كان والده إبراهيم عربيا لما احتاج إلى تعلمها من غيره، ولا يقال: لعل والده كان عربيا وأمه لم تكن عربية وهو قد نشأ مع أمه بعيدا عن أبيه، لأننا نقول: هذا احتمال لا دليل عليه، لأنه يترتب عليه أن إبراهيم عليه السلام كان يخاطب هاجر بالسريانية، فلماذا إذا ألهمه الله لسان العربية، وهو لم يستخدمه حتى مع زوجته، ومن ثم فحمل الأمر على ظاهره دون تأويلات أولى، وإن كان الظاهر أيضا أن إبراهيم عليه السلام كان يجيد أكثر من لغة، بدليل ذات الحديث ففيه أنه لما ماتت هاجر وجاء بعد زواج ابنه إسماعيل من قبيلة جرهم العربية تحدث مع زوج ابنه، والظاهر أنه تحدث معها بالعربية، ومن ثم فكون إبراهيم كان قد أعطاه الله ووهبه لسان العرب أو العجم، أو كليهما معا لا ضرر فيه ولا استحالة، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب بدون ترجمة، ح(٣٣٦٤)، (٤/١٤٢).

الحديث الثاني والسبعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْوَلِيدِ الْفَقِيه، حَدَّثَنَا حُشْنَامُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي غَنْبِيَةَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: كَانَ لِيَعْقُوبُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَخٌ مُؤَاخِيًا فِي اللَّهِ، فَقَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: يَا يَعْقُوبُ، مَا الَّذِي أَذْهَبَ بَصْرَكَ؟، وَمَا الَّذِي قَوَّسَ ظَهْرَكَ؟، قَالَ: فَقَالَ: أَمَا الَّذِي أَذْهَبَ بَصْرِي فَالْبُكَاءُ عَلَى يَوْسُفَ، وَأَمَا الَّذِي قَوَّسَ ظَهْرِي فَالْحُزْنُ عَلَى ابْنِي بِنْيَامِينَ، قَالَ: فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا يَعْقُوبُ، إِنَّ اللَّهَ يُفْرِئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي، تَشْكُونِي إِلَى غَيْرِي؟، قَالَ: فَقَالَ يَعْقُوبُ: إِنَّمَا أَشْكُو بَنِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ، فَقَالَ جَبْرِيلُ: أَعْلَمَ مَا تَشْكُو يَا يَعْقُوبُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ يَعْقُوبُ: أَيُّ رَبِّ، أَمَا تَرَحَّمُ الشَّيْخَ الْكَبِيرَ، أَذْهَبَتْ بَصْرِي، وَقَوَّسَتْ ظَهْرِي، فَارْزُدْ عَلَيَّ رِيحَانِي أَسْمُهُ شَمًّا قَبْلَ الْمَوْتِ، ثُمَّ اصْنَعْ لِي مَا أَرَدْتُ، قَالَ: فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُفْرِئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكَ: أَنْبَشِرْ، وَلِيَفْرَحْ قَلْبُكَ، فَوَعِزَّتِي لَوْ كَانَا مَيِّتَيْنِ لَنَشَرْتُهُمَا فَاصْنَعْ طَعَامًا لِلْمَسَاكِينِ، فَإِنَّ أَحَبَّ عِبَادِي إِلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمَسَاكِينُ، وَتَدْرِي لِمَ أَذْهَبْتُ بَصْرَكَ، وَقَوَّسْتُ ظَهْرَكَ، وَصَنَعْتُ إِخْوَهُ يَوْسُفَ بِهِ مَا صَنَعُوا؟، إِنَّكُمْ دَبَّحْتُمْ شَاءَهُ، فَأَتَاكُمْ مَسْكِينٌ يَتِيمٌ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمْ تُطْعِمُوهُ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَ: فَكَانَ يَعْقُوبُ بَعْدَ إِذَا أَرَادَ الْعَدَاءَ أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى: أَلَا مَنْ أَرَادَ الْعَدَاءَ مِنَ الْمَسَاكِينِ، فَلْيَتَعَدَّ مَعَ يَعْقُوبَ، وَإِذَا كَانَ صَائِمًا أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى: أَلَا مَنْ كَانَ صَائِمًا مِنَ الْمَسَاكِينِ فَلْيُفْطِرْ مَعَ يَعْقُوبَ. هَكَذَا فِي سَمَاعِي بِحِطِّ يَدَيَّ: حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَطْلُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَهُمَا مِنَ الرَّاوي؛ فَإِنَّهُ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، ابْنُ أُخِي أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَقَدْ أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الحَنْظَلِيُّ هَذَا الحَدِيثَ فِي التَّفْسِيرِ مُرْسَلًا: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا العَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا زَافِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: كَانَ لِيَعْقُوبُ أَخٌ مُؤَاخِيًا. فَذَكَرَ الحَدِيثَ بِنَحْوِهِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم أحد الرواة في نسب راو من السند، وإلى الخلاف في الوصل والإرسال.

تخريج الوجه الأول الموصول: أبو بكر بن أبي شيبة، عن يحيى بن عبد الملك، عن حفص بن عمر، عن

أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم، موصولاً:

(١)المستدرک، کتاب التفسیر، ح(٣٣٧١)، (٢١٧/٤).

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي الوليد الفقيه، عن خُشْنَمِ بْنِ بَشْرٍ، عن أبي بكر بن أبي شَيْبَةَ، عن يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، به. وأخرجه البيهقي في الشعب^(١)، عن الحاكم، به. وتابع أبا بكر بن أبي شيبة الحسن بن عرفة، أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره^(٢)، عن الحسن بن عرفة، عن يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، به، بنحوه مختصراً.

تخريج الوجه الثاني المرسل: زافر بن سليمان، عن يحيى بن عبد الملك، عن أنس بن مالك، عن النبي

ﷺ، مرسلًا:

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي زكريا العنبري، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، عن إسحاق بن راهويه، عن عمرو بن مُحَمَّدٍ، عن زافر بن سليمان، عن يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، به. وأخرجه البيهقي في الشعب^(٣)، عن الحاكم، به.

دراسة إسناد الوجه الأول الموصول عند الحاكم:

١- حسان بن محمد، أبو الوليد، القرشي. ثقة. تقدم عند الحديث السابع والأربعين.

٢- خُشْنَمِ بْنِ بَشْرٍ بن العنبر، أبو محمد، النيسابوري.

حدث عن: هشام بن عمار، ودحيم الدمشقيين. وعنه: حسان بن محمد، ومحمد بن جعفر بن مطر. قال الحاكم: "شيخ حسن الحديث، مفيد في الشاميين إلا أنه قليل الحديث، سألت أبا الحسن أحمد بن الخضر الشافعي عن خُشْنَمِ فَقَالَ: ثقة ثبت صاحب أصول".
تُوِّفِّي سنة إحدى وتسعين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة.

٣- عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة. ثقة، متقن. تقدم عند الحديث التاسع والثلاثين.

٤- يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حميد بن أبي غنينة، أبو زكريا الكوفي.

رَوَى عَنْ: الثوري، والأعمش، وهشام بن عروة. وعنه: أحمد، وابن راهويه، وأبو بكر بن أبي شيبة.

قال ابن سعد، وأحمد، وابن مَعِين، وأبو داود، والعجلي، والدارقطني، والذهبي: ثقة. زاد ابن سعد:

صالح الحديث. وقال عنه ابن مأكولا مع آخرين: "ثقات". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان

وابن شاهين في الثقات. وقال ابن عدي: "بعض حديثه لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وهو ممن يكتب حديثه". وقال ابن

حجر: "صدوق له أفراد". وقال مرة: "أحد الثقات".

(١) كتاب الزكاة، باب ما جاء في كراهية رد من جاء سائلاً، ح(٣١٣١)، (٨٥/٥).

(٢) سورة يوسف، الآية (٨٦)، ح(١١٩٠١)، (٢١٨٨/٧).

(٣) كتاب الزكاة، باب ما جاء في كراهية رد من جاء سائلاً، ح(٣١٣٢١)، (٨٦/٥).

(٤) تاريخ دمشق، ت(١٩٦١)، (٣٧٩/١٦). وتاريخ الإسلام، ت(١٩٥)، (٩٤٢/٦).

مات سنة سبع وثمانين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٥- حَفْصُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي الزَّيْبِرِ.

يروى عَنْ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي غَنِيَةَ.

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الأزدي: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ مَجْهُولٌ". وقال الذهبي: "لا

يُعرف"^(٢). والخلاصة أنه مجهول العين.

٦- أَنَسُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النُّضْرِ رضي الله عنه. صحابي جليل، خادِمُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

دراسة إسناد متابعة الحسن بن عرفة لأبي بكر بن أبي شيبة عند ابن أبي حاتم في تفسيره:

١- الْحَسَنُ بْنُ عُرْفَةَ بْنِ يَزِيدِ، الْعَبْدِيُّ. صدوق^(٣).

٢- يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَمِيدِ بْنِ أَبِي غَنِيَةَ، أَبُو زَكْرِيَا الْكُوفِيُّ. ثقة. تقدم قبل قليل.

٣- حَفْصُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي الزَّيْبِرِ. مجهول العين. تقدم قبل قليل.

٤- أَنَسُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النُّضْرِ رضي الله عنه. صحابي جليل، خادِمُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

دراسة إسناد الوجه الثاني المرسل عند الحاكم في المستدرک:

١- يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ، أَبُو زَكْرِيَا، الْعَنْبَرِيُّ. صدوق. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ بَشَّارِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، النَّيْسَابُورِيُّ.

سَمِعَ: يَحْيَى بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ، وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ. وعنه: أَبُو حَامِدِ ابْنِ الشَّرْقِيِّ، وَمُؤَمَّلُ بْنُ الْحَسَنِ.

كان يُورَقُ التفسير لإسحاق بن راهويه. وقال الذهبي، وابن عبد الهادي: "ثقة". وأكثرَ الحاكم من

تخريج حديثه فروى له مائة وواحدا وأربعين حديثا، وصحح سنده.

توفي سنة ست وثمانين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة، وهو الظاهر لكونه موقر ابن راهويه، إذ لا يمكن

أن يستأمن ابن راهويه إلا ثقة عارفا، والله أعلم.

(١) الطبقات الكبير، ت(٣٥٤٩)، (٥٥٠/٨). ثقات العجلي، ت(١٩٨٨)، (٣٥٥/٢). وتهذيب الكمال،

ت(٦٨٧٥)، (٤٤٦/٣١). وتهذيب التهذيب، ت(٤٠٥)، (٢٥٢/١١). والكاشف، ت(٦٢٠٦)، (٣٧٠/٢).

وإكمال مغلطاي، ت(٥١٦٥)، (٣٤٤/١٢). وتحفة اللبيب، ت(٥٧٩)، (١٥٠/٢).

(٢) ثقات ابن حبان، (١٥٣/٤). وضعفاء ابن الجوزي، ت(٩٤٣)، (٢٢٤/١). وميزان الاعتدال، ت(٢١٥٦)،

(٥٦٦/١). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٣٠٩٧)، (٤٦٨/٣). ولسان الميزان، ت(٢٦٦٧)، (٢٣٦/٣).

(٣) الجرح والتعديل، ت(١٢٨)، (١٢٣/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٢٤٣)، (٢٠١/٦). وتهذيب التهذيب،

ت(٥٢٣)، (٢٩٣/٢). والسير، ت(١٦٣)، (٥٤٧/١١). وتحفة اللبيب، ت(٣٢٣)، (٣٤٦/١).

(٤) المستدرک، (٢٨٦/٩). والمستدرک، (٣٠٣/٢)، طبعة العلمية. وطبقات علماء الحديث، (٣٥٨/٢). وتاريخ

٣- ابن راهويه. إمام، ثقة، حافظ، حجة. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٤- عمرو بن محمد، القرشي، مولاهم، أبو سعيد الكوفي.

روى عن: سفیان الثوري، ويونس بن أبي إسحاق. وعنه: ابن راهويه، وابن المديني.

قال أحمد، والنسائي، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة"، زاد العجلي: جائر الحديث. وقال ابن

معين: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في الثقات، وقال ابن خلفون: "هو

عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين".

مات سنة تسع وتسعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٥- زافر بن سليمان، الإيادي، أبو سليمان.

روى عن: إسرائيل بن يونس، ويحيى بن عبد الملك. وعنه: الحسن بن عرفة، وابن معين.

قال أحمد، وابن معين، وأبو داود: "ثقة". وفي رواية عن أحمد: "رأيت ولم أكتب عنه". وقال البخاري:

"عنده مراسيل وهم". وقال النسائي: "عنده حديث منكر عن مالك". وقال في موضع آخر: "ليس بذلك

القوي". وقال الساجي: "كثير الوهم". وقال ابن عدي: "كان أحاديثه مقلوبة الإسناد، مقلوبة المتن، وعامة

ما يرويه لا يتابع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه". وقال أبو حاتم: "محل الصدق". وقال العجلي: "يكتب

حديثه وليس بالقوي". وقال ابن حبان: "كثير الغلط في الأخبار، واسع الوهم في الآثار على صدق فيه،

والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات والتكبر عما انفرد به من الروايات". وذكره

ابن خلفون في الثقات، وقال: "هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين". وقال ابن حجر: "صدوق كثير

الأوهام". وقال مرة: "ضعيف"^(٢). والخلاصة أنه محل الصدق، ولعل من وثقه لم يسبر حاله في رواياته.

٦- يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنينة. ثقة. تقدم آنفا.

٧- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

النظر في الإعلال:

الإسلام، ت(٤٦٥)، (٨١١/٦). وتذكرة الحفاظ، ت(٦٧٢)، (٦٤٩/٢). والسير، ت(٢٢٨)، (٤٦٠/١٣).

(١) ثقات العجلي، ت(١٤٠٦)، (١٨٥/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٤٤٤)، (٢٢٠/٢٢). وإكمال مغلطاي،

ت(٤١٧٨)، (٢٥٤/١٠). والتقريب، ت(٥١٠٨)، ص(٤٢٦). والكاشف، ت(٤٢٢٦)، (٨٧/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٢٨٢٥)، (٦٢٤/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٩٤٧)، (٢٦٧/٩). وإكمال مغلطاي،

ت(١٦٢٨)، (٢٥/٥). وتحفة اللبيب، ت(٤٨٨)، (٣٨٦/١).

أما العلة الأولى وهي وهم أحد الرواة في نسب راو من السند بين كونه: حفص بن عمر بن أبي الزبير، وهو مجهول العين، أز حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة. وهو ثقة^(١). فهذا التوهيم من الحاكم لا مستند له فلا يمكن العمل به، وإلا فليصرح الحاكم بالراوي الذي يُحتملُ وهمه، وسبب هذا الظن. وأما علة الاختلاف بين الوصل والإرسال، فمدار الحديث على ابن أبي غنية، واختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- أبو بكر بن أبي شيبة. ثقة، متقن. تقدم عند الحديث التاسع والثلاثين.

٢- الحسن بن عرفة بن يزيد، العبدي. وهو صدوق.

روياه، عن يحيى بن عبد الملك، عن حفص بن عمر، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، موصولا.

ورواه زافر بن سليمان، عن يحيى بن عبد الملك، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، مراسلا. وزافر بن سليمان، الإيادي. محله الصدق. تقدم قبل قليل. ومن ثم فالراجح هو الوصل، والله أعلم^(٢).

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

الحديث ضعيف، فحفص بن عمر مجهول العين. قال ابن كثير: "حديث غريب، فيه نكارة"^(٣).

التعليق على الحديث:

هذا الحديث فيه نكارة كما بيّن ابن كثير، والظاهر أنه يقصد النكارة في المتن، ففي الحديث أن الذي أذهب بصره وقوس ظهره الحزن على بنيه، ثم بعدها يقول: إن سبب ذلك عدم إطعام المسكين من الشاة، ولماذا يطلب ردّ ريجانته، أليسا ريجانتي، وكيف يكون أخوه مؤاخيا له وهو لا يعلم ما ضرّه، فهذه الأمور من البدهيات التي يعرفها أي جار أو صديق، فكيف يسأل عنها ذلك الأخ المؤاخى في الله!، ثم إن يعقوب الكلبى لم يشك الله إلى أحد، ولكنه أخبر عن سبب ما به، ولا يمكن لنبي مثله أن يطلب من الله طلبا كهذا، بل يعزم المسألة^(٤)، ولا يمكن لنبي أيضا أن يأتيه مسكينٌ يتيم فيرده وهو صائم، فهذا قد يخجل منه البخلاء، فكيف يفعله الأنبياء وأبناء الأنبياء، أليس منهم رجلٌ رشيد، كل هذا يدل على نكارة المتن مع ما في سنده من ضعف، والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل، ت(٧٥٩)، (١٧٧/٣). وتاريخ دمشق، ت(١٦٦٩)، (٤٢٥/١٤). وتهذيب الكمال، ت(١٤٢٠)، (٨٠/٧). والتقريب، ت(١٤٣٦)، (١٧٤/١). والتراجم الساقطة من إكمال مغلطاي، ت(١٥٨)، ص(٢٦٠). والإحسان، ح(٨٩٣)، (١٧٥/٣). والمختارة، ح(١٨٨٤)، (٢٥٦/٥). والمستدرک، (٦٧٥/١) و(٣٧٨/٢)، طبعة العلمية.

(٢) شعب الإيمان، للبيهقي، (٨٧/٥).

(٣) التفسير، (٤٠٦/٤).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له، ح(٦٣٣٨)، (٧٤/٨).

الحديث الثالث والسبعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا صَلَّى رَفَعَ بَصْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَنَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢] فَطَاطَأَ رَأْسَهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ لَوْلَا خِلَافٌ فِيهِ عَلَى مُحَمَّدٍ فَقَدْ قِيلَ عَنْهُ: مُرْسَلًا، وَمَمْ يُخْرِجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الخلاف في الوصل والإرسال، ومن ثم فمدار الحديث على ابن سيرين، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، موصولاً.

الوجه الثاني: عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلاً.

تخريج الوجه الأول: أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، موصولاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي سعيد الثَّقَفِيِّ، عن أبي شعيب الحرَّانِيِّ، عن أبيه، عن ابن عُليَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، بِهِ.

تخريج الوجه الثاني: عبد الله بن عون، عن ابن سيرين، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلاً:

علقه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن ابن سيرين، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٢)، عن هشيم، عن ابن عون، به، بنحوه. وأخرجه أبو داود في

المراسيل^(٣)، عن أحمد بن يونس، عن أبي شهاب، عن ابن عَوْنٍ، به، بنحوه. وأخرجه البيهقي في السنن

الكبرى^(٤)، عن الحاكم، عن محمد بن يعقوب، عن أحمد بن عبد الجبار، عن يونس بن بكير، عن عبد الله

بن عَوْنٍ، به، بنحوه. وقال: "الصَّحِيحُ هُوَ الْمُرْسَلُ".

(١)المستدرک، کتاب التفسیر، ح(٣٥٢٩)، (٢٩٢/٤).

(٢)کتاب الصلاة، باب في الرجل يرفع بصره إلى السماء في الصلاة، ح(٦٣٧٧)، (١٤٥/٣).

(٣)باب في القراءة، ح(٤٧)، ص(١٥٣).

(٤)کتاب الصلاة، باب لا يجاوز بصره موضع سجوده، ح(٣٥٣٩)، (٤٠١/٢).

وتابع ابن عون أيوب، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(١)، عن مَعْمَرٍ، عَنَ أَيُّوبَ، عن ابن سيرين، به، بنحوه. وأخرجه البيهقي أيضا^(٢) عن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ قَتَادَةَ، عن الْعَبَّاسِ بْنِ الْفَضْلِ الضُّبِّيِّ، عن أَحْمَدَ بْنِ بَجْدَةَ، عن سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِتْرَاهِيمَ، عَنَ أَيُّوبَ، عن ابن سيرين، به، بنحوه. وعلقه في سننه الكبرى^(٣)، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن سيرين، به، بمثله.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- أحمد بن يعقوب، أبو سعيد، الثقفي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٢- عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، الحراني. ثقة، له أخطاء. تقدم في الحديث الخامس.
- ٣- الحسن بن أحمد بن أبي شعيب. ثقة يغرب، راوية مسكين بن بكير الحراني. تقدم في الحديث الخامس.
- ٤- ابن عُليّة. حجة، ثبت، أحفظ من جماعة من الثقات ومقدم عليهم. تقدم عند الحديث الأول.
- ٥- أيوب السختياني. ثقة، ثبت حجة، مقدم على غيره في نافع. تقدم عند الحديث السادس.
- ٦- ابن سيرين. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة -رضي الله عنه- مرسلة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.
- ٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني المرسل من رواية الحاكم عند البيهقي في السنن الكبرى:

- ١- أبو عبد الله الحاكم. إمام حافظ، ثقة. تقدم في الفصل الأول، المبحث الأول، المطلب الثامن.
 - ٢- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
 - ٣- أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَيْرٍ، الكوفي.
- حَدَّثَ عَنْ: أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، ويونس بن بكير. وَعَنْهُ: ابن أبي الدنيا، وأبو العباس الأصم.
- قَالَ الْأَصْمُ: "سمعت أبا عبيدة السري بن يحيى، وسأله أبي عن العطاردي فوثقه". وقال مطين: "كان يكذب". وقال أبو حاتم الرازي: "ليس بقوي". وقال ابنه: "كُتِبَ عَنْهُ، وَأَمْسَكَتْ عَنْ التَّحْدِيثِ عَنْهُ لَمَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "رُبَّمَا خَالَفَ، لَمْ أَرِ فِي حَدِيثِهِ شَيْئًا يَجِبُ أَنْ يُعَدَلَ بِهِ عَنِ سَبِيلِ الْعُدُولِ إِلَى سَنَنِ الْمُجْرُوحِينَ". وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم، تركه أبو العباس ابن عقدة. وقال مسلمة بن قاسم: "لا بأس به، حدث من فروع فتكلم فيه". وقال أبو محمد بن الأخضر: "ثقة لا بأس به". وقال الخليلي: "ليس في حديثه مناكير، لكنه روى عن القدماء فاتهموه لذلك". وضحح الحاكم حديثه في مستدرکه. وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "رَأَيْتُ أَهْلَ الْعِرَاقِ مَجْمَعِينَ عَلَى ضَعْفِهِ ... عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَوَرَّعُ أَنْ يَحْدِثَ عَنْ كُلِّ

(١) كتاب الصلاة، باب رفع الرجل بصره إلى السماء، ح(٣٢٦٢)، (٢٥٤/٢).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب لا يجاوز بصره موضع سجوده، ح(٣٥٣٩)، (٤٠٢/٢).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب لا يجاوز بصره موضع سجوده، ح(٣٥٤٢)، (٤٠٢/٢).

أحد، ولا يُعرف له حديثٌ منكرٌ رواه، وإِنَّمَا ضَعَّفُوهُ؛ لأنه لم يلقَ مَنْ يحدث عنهم". وقال الدارقطني: "لا بأس به، قد أتى عليه أبو كُرَيْبٍ". وفي رواية: "اختلف فيه شيوخنا ولم يكن من أهل الحديث". وقال الخطيب: "كَانَ أَبُو كَرِيبٍ مِنَ الشُّيُوخِ الكِبَارِ الصَّادِقِينَ الأَبْرَارِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ السَّرِيِّ بنِ يَحْيَى شَيْخٌ جَلِيلٌ أَيْضًا، ثِقَةٌ، مِنْ طَبَقَةِ العُطَارِدِيِّ، وَقَدْ شَهِدَ لَهُ أَحَدُهُمَا بِالسَّمَاعِ، وَالأَخْرَ بِالْعَدَالَةِ، وَذَلِكَ يَفِيدُ حُسْنَ حَالَتِهِ، وَجَوَازَ رِوَايَتِهِ؛ إِذْ لَمْ يَثْبِتْ لغيرهما قَوْلٌ يُوجِبُ إِسْقَاطَ حَدِيثِهِ، وَاطَّرَحَ خَبْرَهُ. فَأَمَّا قَوْلُ الحَضْرَمِيِّ فِي العُطَارِدِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَكْذِبُ، فَهُوَ قَوْلٌ جَمَلٌ يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفٍ وَبَيَانٍ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ بِهِ وَضَعَ الحَدِيثَ فَذَلِكَ مَعْدُومٌ فِي حَدِيثِ العُطَارِدِيِّ، وَإِنْ عَنَى أَنَّهُ رَوَى عَمَّنْ لَمْ يُدْرِكْهُ فَذَلِكَ -أَيْضًا- بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ أَبَا كَرِيبٍ شَهِدَ لَهُ أَنَّهُ سَمِعَ مَعَهُ مِنْ يُونُسَ بنِ بُكَيْرٍ، وَثَبَّتْ -أَيْضًا- سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بنِ عِيَاشٍ، فَلَا يُسْتَنَكِرُ لَهُ السَّمَاعُ مِنْ حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ، وَابْنِ فُضَيْلٍ، وَوَكَيْعٍ، وَأَبِي مَعَاوِيَةَ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ بنَ عِيَاشٍ تَقَدَّمَ هُمْ جَمِيعًا فِي المَوْتِ، وَأَمَّا ابْنُ إِدْرِيسٍ فَتَوَفَّى قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ بَسَنَةَ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ سَمَاعُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ وَالِدَهُ كَانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَكْرٌ بِهِ، وَقَدْ رَوَى العُطَارِدِيُّ عَنَ أَبِيهِ، عَنَ يُونُسَ بنِ بَكَيْرٍ أَوْرَاقًا مِنْ مَغَازِي ابْنِ إِسْحَاقَ، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ فَاتَهُ سَمَاعُهَا مِنْ يُونُسَ فَسَمِعَهَا مِنْ أَبِيهِ عَنَّهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ لِلصَّدَقِ، وَتَثْبُتِهِ فِي الرِّوَايَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". اهـ. وقال الذهبي: "حَدِيثُهُ مُسْتَقِيمٌ، وَضَعْفُهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ". وقال ابن حجر: "ضعيفٌ، وسَمَاعُهُ لِلسَّيْرَةِ صَحِيحٌ". وقال: "هُوَ فِي الأَصْلِ صَدُوقٌ، لَكِنْ لَهُ أَوْهَامٌ". وقال في سِنْدِ حَدِيثِ هَذَا أَحَدَ رِجَالِهِ: "إِسْنَادٌ حَسَنٌ".

مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه لا بأس به، والله أعلم.

٤ - يونس بن بكير بن واصل، الحافظ، أبو بكر، الشيباني، الكوفي.

رَوَى عَنَ: الأعمش، وابن إسحاق، وهشام بن عروة. وَعَنَهُ: ابن معين، وأحمد بن عبد الجبار.

قال ابن معين، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وعبيد بن يعيث: "ثقة". وقال ابن معين في رواية: "كان صدوقًا". وفي رواية: "كان ثقةً، صدوقًا، إلا أنه كان مع جعفر بن يحيى البرمكي، وكان موسرًا، فقال له رجل: إنهم يرمونه بالزندقة؛ لكذا وكذا. فقال: كذب. ثم قال يحيى: رأيت ابني أبي شيبَةَ أتياه فأقصاهما، وسألاه كتابًا فلم يعطهما، فذهبا يتكلمان فيه". وقال ابن عمار: "هو اليوم ثقةٌ عند أصحاب الحديث". وقال ابن المديني: "كُتِبَتْ عَنَّهُ، وَلَيْسَ أُحَدِّثُ عَنَّهُ". وقال أحمد: "ما كان أزهدَ الناس فيه، وأنفَرَهُمْ عنه،

(١) الجرح والتعديل، ت(٩٩)، (٦٢/٢). وثقات ابن حبان، (٤٥/٨). والكامل، ت(٣٠/٣٠)، (٣١٣/١). وتاريخ بغداد، ت(٢٢٧٣)، (٤٣٤/٥). وتهذيب الكمال، ت(٦٥)، (٣٧٨/١). وإكمال مغلطاي، ت(٦٨)، (٧٢/١). والمغني، للذهبي، ت(٣٤٠)، (٨٥/١). وتاريخ الإسلام، ت(٣٠)، (٤٨٥/٦). وتحفة اللبيب، ت(١٤)، (٢٦٦/١). والتقريب، ت(٦٤)، ص(٨١). ونتل النبال، (٣٠٠/٤).

وقد كتبت عنه". وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ: "يُنْبَغِي أَنْ يُثَبَّتَ فِي أَمْرِهِ". وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ بَكِيرٍ: أَي شَيْءٍ يُنْكَرُ عَلَيْهِ؟، فَقَالَ: "أَمَا فِي الْحَدِيثِ فَلَا أَعْلَمُهُ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "مَحَلُّهُ الصَّدَقُ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ". وَقَالَ مَرَّةً: "ضَعِيفٌ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "لَيْسَ هُوَ عِنْدِي حِجَّةً؛ يَأْخُذُ كَلَامَ ابْنِ إِسْحَاقَ فَيُوصِلُهُ بِالْأَحَادِيثِ، سَمِعَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بِالرِّيِّ". وَقَالَ السَّاجِيُّ: "كَانَ صَدُوقًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ السُّلْطَانَ وَكَانَ مَرَجًا". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ لَهُ عِدَّةً أَحَادِيثَ غَرَائِبَ: "وَلْيُوْنُسَ بْنِ بُكَيْرٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْغَرَائِبِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ وَثَّقَهُ الْأَثَمَةُ مِثْلَ: ابْنِ مَعِينٍ، وَابْنِ ثَمِيرٍ، وَغَيْرِهِمَا". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "وَمَا يَنْقَمُ عَلَيْهِ التَّشْيِيعُ، وَرَوَايَةُ مُسْلِمٍ لَهُ فَفِي الشُّوَاهِدِ لَا فِي الْأَصُولِ... وَقَدْ اسْتَشْهَدَ الْبُخَارِيُّ بِهِ". وَقَالَ: "الإمام، الحافظ، الصدوق، صاحب المغازي والسير". وقال ابن حجر: "صدوق، يخطيء".

مات سنة تسع وتسعين ومائة^(١). والخلاصة أنه محلله الصدوق.

٥- عبد الله بن عون بن أرطبان، المزني.

رَوَى عَنْ: الحسن البصري، وابن سيرين. وعنه: معاذ بن المثني، ويحيى القطان.

قَالَ مَعَاذُ بْنُ مَعَاذٍ: "سَمِعْتُ ابْنَ عَوْنٍ يَقُولُ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَبْطَنَ بِالْحَسَنِ مِنَّا، وَاللَّهُ لَقَدْ أَتَيْتَ مَنْزِلَهُ فِي يَوْمٍ حَارٍ وَلَيْسَ هُوَ فِي مَنْزِلِهِ، فَنَمَتَ عَلَيَّ سَرِيرُهُ فَلَقَدْ انْتَبَهتُ وَإِنَّهُ لِيُرُوحُنِي". وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: "لَوَدِدْتُ إِنِّي لَزِمْتَهُ حَتَّى أَمُوتَ أَوْ يَمُوتَ". وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: "مَا كَانَ بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِالسَّنَةِ مِنْ ابْنِ عَوْنٍ". وَقَالَ شُعْبَةُ: "لَأَنْ أَسْمَعَ مِنْ ابْنِ عَوْنٍ حَدِيثًا يَقُولُ: أَظُنُّهُ قَدْ سَمِعْتُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ ثِقَةٍ يَقُولُ: قَدْ سَمِعْتُ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ وَرِعًا". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ ثَبَتَ". وَقَالَ مَرَّةً: "ثِقَةٌ مَأْمُونٌ". وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ خُلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ قَالَ: "مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الْفَضْلَاءِ الْأَخْيَارِ". وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ قَالَ: "كَانَ مِنْ سَادَاتِ أَهْلِ زَمَانِهِ عِبَادَةَ وَفَضْلًا وَوَرَعًا وَنَسْكًَا وَصَلَابَةً فِي السَّنَةِ وَشِدَّةً عَلَيَّ أَهْلِ الْبِدْعِ". وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: "ثِقَةٌ صَحِيحُ الْكِتَابِ".

مات سنة وخمسين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة ثبت عالم بالحسن البصري، وروايته عن أناس مرسله.

٦- ابن سيرين. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة - ﷺ - مرسله. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

دراسة إسناد متابعة أيوب لابن عون عند عبد الرزاق في مصنفه:

(١) الجرح والتعديل، ت(٩٥٥)، (٢٣٦/٩). والكامل، ت(٢٠٨٤/٣١)، (٥٢١/٨). وثقات ابن حبان، (٦٥١/٧). وتهذيب الكمال، ت(٧١٧١)، (٤٩٣/٣٢). وتاريخ الإسلام، ت(٣٦٨)، (١٢٥٨/٤). والسير، ت(٧١)، (٢٤٥/٩). وتهذيب التهذيب، ت(٨٤٤)، (٤٣٤/١١). والتقريب، ت(٧٩٠٠)، ص(٦١٣).
(٢) ثقات ابن حبان، (٣/٧). وتهذيب الكمال، ت(٣٤٦٩)، (٣٩٤/١٥). وإكمال مغلطاي، ت(٣١٠٨)، (١٠٥/٨). والتقريب، ت(٣٥١٩)، ص(٣١٧). وجامع التحصيل، ت(٣٨٩)، ص(٢١٥).

١- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم عند الحديث الثالث.

٢- أيوب السخيتاني. وهو ثقة، ثبت حجة، مقدم على غيره في نافع. تقدم عند الحديث السادس.

٣- ابن سيرين. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة -رضي الله عنهم - مرسلة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين
النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على ابن سيرين، وأنه اختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- أيوب السخيتاني. وهو ثقة، ثبت حجة، مقدم على غيره في نافع. تقدم عند الحديث السادس.

رواه عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، موصولا. ولا يقال: رواه ابن عون أيضا من هذا الطريق أخرجه البيهقي في الكبرى^(١)، فمدارها على محمد بن يونس الكديمي. وهو متهم بالوضع^(٢).
ورواه:

١- أيوب السخيتاني. وهو ثقة، ثبت حجة، مقدم على غيره في نافع. تقدم عند الحديث السادس.

٢- عبد الله بن عون بن أرطبان. وهو ثقة ثبت عالم بالحسن البصري، وروايته عن أناس مرسلة.
روياه أيضا عن ابن سيرين، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلا.

ومن ثم فالحديث مروى من طريق أيوب بالوجهين، والراجح منهما عن أيوب هو الوجه المرسل، وهو أيضا الوجه الثابت عن ابن عون، ومن ثم فهو الراجح على الإطلاق، وبهذا قال أهل العلم^(٣).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، لإرساله، ولنا في هذا الباب حديث البخاري في صحيحه^(٤) عن أنس قال: "قال النبي صلى الله عليه وسلم: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ، فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: لَيَنْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ".

(١) كتاب الصلاة، باب لا يجاوز بصره موضع سجوده، ح(٣٥٤٠)، (٤٠٢/٢).

(٢) الكامل، ت(١٧٨٠/١٥٩)، (٥٥٣/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٧٢١)، (٦٦/٢٧). وتاريخ بغداد، ت(١٨٤٢)، (٦٨٨/٤). وتاريخ الإسلام، ت(٥٣٠)، (٨٣٣/٦). وميزان الاعتدال، ت(٨٣٥٣)، (٧٤/٤). وإكمال مغلطاي، ت(٤٣٧٧)، (٤٠١/١٠). وتهذيب التهذيب، ت(٨٨٤)، (٥٣٩/٩). وتحفة اللبيب، ت(٢٦٦)، (٧٥/٢).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، (٤٠١/٢). ومختصر تلخيص المستدرک، (٨٧٧/٢).

(٤) كتاب الأذان، باب رَفَعِ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، ح(٧٥٠)، (١٥٠/١).

وكذا حديث مسلم في صحيحه^(١) عن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ".

التعليق على الحديث:

ينهى النبي ﷺ عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة، يقول الحافظ ابن حجر: "اختلف في المراد بِذَلِكَ، فَقِيلَ: هُوَ وَعِيدٌ، وَعَلَى هَذَا فَالْفِعْلُ الْمَذْكُورُ حَرَامٌ، وَأَفْرَطُ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى أَنَّهُ يَخْشَى عَلَى الْأَبْصَارِ مِنَ الْأَنْوَارِ الَّتِي تَنْزِلُ بِهَا الْمَلَائِكَةُ عَلَى الْمُصَلِّينَ، كَمَا فِي حَدِيثِ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ الْآتِي فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ ... وَهُوَ خَبْرٌ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ"^(٢).

(١) كتاب الصلاة، باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة، ح(٤٢٨/١١٧)، (٣٢١/١).

(٢) فتح الباري، (٢٣٤/٢). والمغني لابن قدامة، (٣٩٢/٢).

الحديث الرابع والسبعون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، حدثني الأعمش، عن رجلٍ قد سماه، عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ في قوله عَلَى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢] قال: السابقُ والمُقْتَصِدُ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا، ثُمَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ. وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَاتُ عَنِ الْأَعْمَشِ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ فَرُوِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: ذَكَرَ أَبُو ثَابِتٍ، عَنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه. وَقِيلَ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه. وَقِيلَ: عَنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ، عَنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ. وَإِذَا كَثُرَتِ الرَّوَايَاتُ فِي حَدِيثٍ ظَهَرَ أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الاختلاف على الأعمش في إسناد الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على الأعمش، واختلف عنه من أوجه:

الوجه الأول: عنه، عن رجلٍ قد سماه، عن أبي الدرداء، مرفوعا.

الوجه الثاني: عنه، ذكر أبو ثابتٍ، عن أبي الدرداء، مرفوعا.

الوجه الثالث: عنه، عن أبي ثابتٍ، عن أبي الدرداء، مرفوعا.

الوجه الرابع: عنه، عن رجلٍ من ثقيفٍ، عن أبي الدرداء، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: عن الأعمش، عن رجلٍ قد سماه، عن أبي الدرداء، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي زكريا العنبري، عن محمد بن عبد السلام، عن ابن راهويه،

عن جرير، عن الأعمش، به.

تخريج الوجه الثاني: عن الأعمش، ذكر أبو ثابتٍ، عن أبي الدرداء، مرفوعا:

علقه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن الثوري، عن الأعمش، به.

تخريج الوجه الثالث: عن الأعمش، عن أبي ثابتٍ، عن أبي الدرداء، مرفوعا:

علقه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن الثوري، عن الأعمش، به.

تخريج الوجه الرابع: عن الأعمش، عن رجلٍ من ثقيفٍ، عن أبي الدرداء، مرفوعا:

(١)المستدرک، کتاب التفسیر، ح(٣٦٣٨)، (٣٤٨/٤).

علقه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن شعبة، عن الأعمش، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في مستدرکه:

- ١- يحيى بن محمد، أبو زكريا، العنبري. صدوق. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٢- محمد بن عبد السلام بن بشار، النيسابوري. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني والسبعين.
- ٣- ابن راهويه. إمام، ثقة، حافظ، حجة. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.
- ٤- جرير بن عبد الحميد، الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٦- رَجُلٌ قَدْ سَمَّاهُ. هذا الرجل مجهول بالنسبة إلينا وإن كان قد سماه للراوي عنه.
- ٧- عويمر بن مالك، أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

دراسة إسناد الوجه الثاني المعلق عند الحاكم في المستدرک:

- ١- الثَّوْرِيّ. ثقة، حجة، كان ربما دلّس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٣- أَبُو ثَابِتٍ.

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وأشار إلى الاختلاف في حديثه، وقال أبو حاتم: "قالوا: ثابت، وأبو ثابت". وقال ابن عبد البر: "أظنه الذي روى عنه أبو راشد الحبراني. ذكره الحاكم. وفيه نظر". وذهب الهيثمي إلى أنه ثابت بن عبيد الأنصاري. ولا دليل على ما قاله، خاصة وأن ثابت بن عبيد لا يقال له: "أبو ثابت"، فَمَنْ إذا أبو ثابت !!!^(١). والخلاصة أنه مجهول العين.

٤- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

دراسة إسناد الوجه الثالث المعلق عند الحاكم في المستدرک:

- ١- الثَّوْرِيّ. ثقة، حجة، كان ربما دلّس. تقدم عند الحديث الثاني.

(١) تاريخ البخاري الكبير، ت(١٣٧)، (١٨/٩). والجرح والتعديل، ت(١٥٧٨)، (٣٥٢/٩). والاستغناء، ت(١٤٢٣)، (١٠٩٦/٢). ومجمع الزوائد، (١٥٤/٧). وتهذيب الكمال، ت(٨٢٢)، (٣٦٢/٤). وإكمال مغطاي، ت(٨٥٤)، (٧٧/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٢٥)، (٢١٥/٣).

٢- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- أبو ثابت. مجهول العين. تقدم قبل قليل.

٤- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

دراسة إسناد الوجه الرابع المعلق عند الحاكم في المستدرک:

١- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- رَجُلٌ مِنْ ثَقِيفٍ. مجهول.

٤- أبو الدرداء رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

النظر في الإعلال:

لا يظهر لي ترجيح بين هذه الأوجه، فكلّها من رواية الثقات الأثبات عن الأعمش، ولا قرينة للترجيح إلا كون الثوري أعلم الناس بالأعمش، لكن حتى الثوري ورد عنه وجهان، بل أكثر من ذلك، فهناك أوجه لم يذكرها الحاكم، لكن كلها تدور على مجهول، ومن ثم فالحديث ضعيف^(١). وأما كونهم في الجنة فهو المنصوص عليه في الآية التي تليها، ومشار إليه في صدر الآية حيث وصفهم الله بأنهم من اصطفاهم من عباده، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

قال ابن كثير: "يَقُولُ تَعَالَى: ثُمَّ جَعَلْنَا الْقَائِمِينَ بِالْكِتَابِ الْعَظِيمِ الْمُصَدِّقَ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكُتُبِ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا، وَهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ، ثُمَّ قَسَمَهُمْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ فَقَالَ تَعَالَى: فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ الْمُفْرَطُ فِي فِعْلٍ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ الْمُرتَكِبِ لِبَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ. وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ، هُوَ الْمُؤَدِّي لِلْوَاجِبَاتِ التَّارِكِ لِلْمُحَرَّمَاتِ، وَقَدْ يَتْرُكُ بَعْضَ الْمُسْتَحَبَّاتِ وَيَفْعَلُ بَعْضَ الْمَكْرُوهَاتِ. وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ لِلْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، التَّارِكِ لِلْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ وَبَعْضِ الْمُبَاحَاتِ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ثُمَّ أَوْثَقْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا، قَالَ: هُمْ أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم وَرَثَتُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ كِتَابٍ أَنْزَلَهُ، فَظَالِمُهُمْ يُعْفَرُ لَهُ، وَمُقْتَصِدُهُمْ يُجَاسَبُ حِسَابًا

(١) تاريخ البخاري الكبير، ت(١٣٧)، (١٨/٩). ومسند أحمد، (٢٧/٣٦) و(٤٩٧/٤٥). وتفسير الطبري، (٣٧٥/١٩).

يَسِيرًا، وَسَابِقُهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ... وَكَذَا رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الْمُصْطَفَيْنَ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ عَوْجٍ وَتَقْصِيرٍ. وَقَالَ آخَرُونَ: بَلِ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَلَا مِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْوَارِثِينَ لِلْكِتَابِ ... وَالصَّحِيحُ أَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ جَرِيرٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ، وَكَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ طُرُقٍ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا^(١).

(١) تفسير ابن كثير، (٥٤٦/٦).

الحديث الخامس والسبعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ التُّسْتَرِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: مَا مِنْ دَاعٍ دَعَا رَجُلًا إِلَى شَيْءٍ إِلَّا كَانَ مَوْفُوفًا مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَازِمًا لَهُ يُقَادُ مَعَهُ. ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَقَفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤].

هَكَذَا حَدَّثَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ التُّسْتَرِي، وَلَوْ جَازَ لَنَا قَبُولُهُ مِنْهُ لَكِنَّا نَصَحَّحُهُ عَلَى شَرِّطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَكِنَّا نَقُولُ أَنَّ صَوَابَهُ:

مَا أَخْبَرَنَا أَبُو زَكْرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثَ بْنَ أَبِي سُلَيْمٍ يُحَدِّثُ عَنْ بَشْرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: مَنْ دَعَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ إِلَى شَيْءٍ، وَإِنْ دَعَا رَجُلًا رَجُلًا كَانَ مَوْفُوفًا مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَازِمًا لَهُ يُقَادُ مَعَهُ، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ﴿وَقَفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤].

قَالَ الْحَاكِمُ: فَقَدْ بَانَ بِرَوَايَةِ إِمَامِ عَصْرِهِ أَبِي يَعْقُوبَ الْحَنْظَلِيَّ أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا بِإِسْنَادٍ مَا^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى خلاف على المدار في إسناد الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على المعتمر، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عبيد بن معاذ، عنه، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعا.
الوجه الثاني: إسحاق بن راهويه، عنه، عن لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عن بَشْرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: عبيد الله بن معاذ، عن المعتمر، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عُمَرَ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَصْرِيِّ، عن الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ التُّسْتَرِي، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، عن الْمُعْتَمِرِ، به.

تخريج الوجه الثاني: إسحاق بن راهويه، عن المعتمر، عن لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عن بَشْرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعا:

(١)المستدرک، کتاب التفسیر، ح(٣٦٥٦)، (٤/٣٥٦).

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي زكريّا العنبري، عن محمد بن عبد السلام، عن إسحاق بن إبراهيم، عن المعتمر، به.

وتابع ابن راهويه مسدّد، أخرجه البخاري في تاريخه الكبير^(١)، عن مسدّد، عن المعتمر، به، بمعناه. وتابعه أحمد بن عبدة الضبي، أخرجه الترمذي في سننه^(٢)، عن أحمد بن عبدة الضبي، عن المعتمر، به، بمعناه. وقال: "حديث غريب".

وتابعه أبو جعفر النفيلى، أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره^(٣)، عن أبيه، عن النفيلى، عن المعتمر، به، بمعناه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- عمر بن جعفر بن عبد الله بن أبي السري، أبو حفص الورّاق، الحافظ، البصري.

حدّث عن: عبدان الأهوازي، وزكريّا السّاجي. وعنه: الدّارقطني، والحاكم.

قال محمد بن أبي الفوارس: "حدث بشيء يسير، وكانت كتبه رديئة". وقال الخطيب: "كان أبو الحسن الدارقطني تتبع خطأ عمر البصري فيما انتقاه على أبي بكر الشافعي خاصة، وعمل فيه رسالة إلى طاهر بن محمد الحاركي، ونظرت في الرسالة، واعتبرتها، فرأيت جميع ما ذكره أبو الحسن من الأوهام يلزم عمر غير موضعين، أو ثلاثة، وجمع أبو بكر بن الجعابي أوهام عمر فيما حدث به، ونظرت في ذلك، فرأيت أكثرها قد حدث بها عمر على الصواب، بخلاف ما حكى عنه الجعابي.

وسمعت أبا بكر البرقاني، وذاكرته بخطأ عمر البصري، وتبع الحفاظ عليه، فقال: لم أزل أسمع الناس، يقولون: إن عمر ممن وفق في الانتخاب، وكان الناس يكتبون بانتخابه كثيرا، وسمعته أيضا يقول: كان عمر قد انتخب علي ابن الصواف، أحسبه قال: نحو من عشرين جزءا، فقال الدارقطني: ينتخب علي ابن الصواف هذا القدر حسب؟، هو ذا أنتخب عليه تمام المائة جزء، ولا يكون فيما انتخبه حديث واحد مما انتخبه عمر، ففعل ذلك. وسمعت غير البرقاني يذكر أن هذه القصة كانت في الانتخاب على أبي بكر الشافعي، لا ابن الصواف، وذلك أشبه والله أعلم". وقال رشيد الدين العطار: "أحد الحفاظ المشهورين سكن بغداد وانتخب على جماعة من الشيوخ وكتب الناس بإفادته عنهم وسمعوا عليه بانتخابه... إلا أن أبا محمد السبيعي والدارقطني تكلموا فيه". وقال الذهبي: "انتخب الكثير على البعّاددة، وكان صدوقا إن شاء الله، وله أخطاء وأوهام، وقد كان الدارقطني يتبع خطأه فيما انتقاه على أبي بكر الشافعي خاصة". وقال

(١)ت(١٧٧٨)، (١٦/٢).

(٢)أبواب التفسير، سورة الصافات، ح(٣٢٢٨)، (٢٧٩/٥).

(٣)سورة الصافات، ح(١٨١٥٧)، (٣٢٠٧/١٠).

مرة: "صدوق". وقال مرة: "ثقة، كذَّبه أبو مُحَمَّد السبيعي". وقال مرة: "الإمام المحدث، مفيد بَعْدَاد، حمل النَّاس بانتخابه على الشيوخ كثيرًا، وكان الدَّارُفُطْنِي يتبع خطاه في انتخابه على الشَّافعي، وعمل في ذلك رسالة في خمس كراريس، وبَيَّن أغاليطه في أشياء عديدة يخالف فيها أصول أبي بكر الشَّافعي، فتأملتها، فرأيت فعله فعلًا تَعَقُّلًا، لا يعي ما ينتخب، فيصَحِّف ويُسقط من الإسناد، وبدون ذلك يُصَغِّف المحدث". وقال مرة: "لم يكن بالمتقن". وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: "مُتَّهَم".

مات سنة سبع وخمسن وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه محله الصدوق.

٢- الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ، التُّسْتَرِيُّ.

روى عن: عبيد الله بن معاذ. وعنه: عمر بن جعفر.

خرج له الحاكم، وأشار إلى خطأ روايته^(٢). والخلاصة أنه مجهول العين.

٣- عُبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان، العنبري، أبو عمرو البَصْرِيَّ.

رَوَى عَنْ: معتمر بن سُلَيْمَانَ، ووكيع بن الجراح. وعنه: بقي بن مخلد، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان.

قال أبو حاتم، ومسلمة، وابن قانع، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "كَانَ يَحْفَظُ نَحْوَ عَشْرَةِ

آلاف". وذكره ابنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وقال إبراهيم بن الجنيدي: "سمعت ابن معين يقول: ابن أبي سمينة،

وشباب، وعبيد الله بن معاذ بن معاذ ليسوا أصحاب حديث، ليسوا بشيء، والمثنى بن معاذ لا بأس به".

مات سنة سبع وثلاثين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة حافظ، وقول ابن معين معارض بتوثيق الأئمة

وروايتهم.

٤- معتمر بن سليمان. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٥- سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أبو زكريا، العنبري. صدوق. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

(١) تاريخ بغداد، ت (٥٩٤٩)، (١٠١/١٣). والسير، ت (١٢٦)، (١٧٢/١٦). والدليل المغني، ت (٣٤١)، ص (٣١١).

(٢) المستدرک، (٣٥٦/٤). وتاريخ بغداد، (٢٨٨/٩). ولسان الميزان، ت (٢٢٣٢)، (٢٣/٣). وميزان الاعتدال، ت (١٨١٥)، (٤٨٠/١). وإتحاف المهرة، (٤٣٣/١).

(٣) الجرح والتعديل، ت (١٥٨٤)، (٣٣٥/٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٦٨٥)، (١٥٨/١٩). والسير، ت (٨١)، (٣٨٤/١١). وإكمال مغلطاي، ت (٣٤٨٤)، (٦٥/٩). والتقريب، ت (٤٣٤١)، ص (٣٧٤).

٢- محمد بن عبد السلام بن بشار، النيسابوري. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني والسبعين.

٣- ابن راهويه. إمام، ثقة، حافظ، حجة. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٤- معتمر بن سليمان. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٥- ليث بن أبي سُلَيْم بن زَينم القرشي، أَبُو بَكْر، الكوفي.

روى عن: بشر صاحب أنس بن مالك، ومجاهد بن جبر. وعنه: شعبة، ومعتمر بن سليمان.

قال أحمد: "مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس". وقال: "مَا رَأَيْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ أَسْوَأَ رَأْيًا فِي

أَحَدٍ مِنْهُ فِي لَيْثٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ، وَهَمَامَ، لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَرِاجِعَهُ فِيهِمْ". وَسئَلُ جَرِيرَ عَن لَيْثٍ،

وَعَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنَ أَبِي زَيْدَادٍ، فَقَالَ: "كَانَ يَزِيدٌ أَحْسَنَهُمْ اسْتِقَامَةً فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ عَطَاءٌ، وَكَانَ

لَيْثٌ أَكْثَرَ تَحْلِيظًا". وَقَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ نَحْوَ قَوْلِ جَرِيرٍ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ضَعِيفٌ إِلَّا أَنَّهُ يَكْتُبُ

حَدِيثَهُ". وَفِي رِوَايَةٍ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَضَعَفَهُ ابْنُ عِينَةَ وَوَكَيْعٌ وَابْنُ مَهْدِيٍّ. وَقِيلَ لِعَيْسَى بْنِ يُونُسَ: "لَمْ لَمْ

تَسْمَعُ مِنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ؟"، قَالَ: قَدْ رَأَيْتَهُ وَكَانَ قَدْ اخْتَلَطَ، وَكَانَ يَصْعَدُ الْمَنَارَةَ ارْتِفَاعَ النَّهَارِ فَيُؤْذَنُ".

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "يُكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَكَانَ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ". وَقَالَ مَرَّةً هُوَ وَأَبُو زُرْعَةَ: "لَيْثٌ لَا يَشْتَغَلُ بِهِ، هُوَ

مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ رَجُلًا صَالِحًا عَابِدًا، وَكَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ، يُقَالُ: كَانَ يَسْأَلُ

عَطَاءً وَطَاوَسًا وَمُجَاهِدًا عَنِ الشَّيْءِ فَيَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَيُرْوَى أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ". وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ:

"اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ فَكَانَ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَيَرْفَعُ الْمَرَاثِيلَ، وَيَأْتِي عَنِ الثَّقَاتِ بِمَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِمْ". وَقَالَ

الْبُخَارِيُّ: "صَدُوقٌ يَهُمُّ". وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ". وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: "مَجْمَعٌ

عَلَى سُوءِ حِفْظِهِ". وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: "يُضْعَفُ حَدِيثُهُ". وَقَالَ الْبَزَارِيُّ: "كَانَ أَحَدَ الْعِبَادِ إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَهُ اخْتِلَاطٌ

فَاضْطَرَبَ حَدِيثَهُ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِهَذَا وَإِلَّا فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَرَكَ حَدِيثَهُ". وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ:

"صَدُوقٌ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: "صَدُوقٌ وَلَكِنْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ". وَقَالَ السَّاجِيُّ:

"صَدُوقٌ فِيهِ ضَعْفٌ، كَانَ سَيِّئَ الْحِفْظِ كَثِيرَ الْغَلْطِ". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "لَهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ،

وَقَدْ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ ثِقَاتِ النَّاسِ، وَمَعَ الضَّعْفِ الَّذِي فِيهِ يُكْتُبُ حَدِيثَهُ". وَقَالَ

الدَّارِقُطِيُّ: "صَاحِبُ سَنَةِ، يُخْرِجُ حَدِيثَهُ، إِنَّمَا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ الْجَمِيعَ بَيْنَ عَطَاءٍ وَطَاوَسٍ وَمُجَاهِدٍ حَسَبًا". وَقَالَ

الْمَزِيُّ: "اسْتَشْهَدُ بِهِ الْبُخَارِيُّ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "بَعْضُ الْأَثِمَةِ يُحْسِنُ لِلَّيْثِ، وَلَا يَبْلُغُ حَدِيثُهُ مَرْتَبَةَ الْحَسَنِ، بَلْ

عِدَادُهُ فِي مَرْتَبَةِ الضَّعِيفِ الْمَقَارِبِ، فَيُرْوَى فِي الشَّوَاهِدِ وَالْأَعْتِبَارِ، وَفِي الرَّغَائِبِ، وَالْفَضَائِلِ، أَمَّا فِي الْوَاجِبَاتِ،

فَلَا". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ اخْتَلَطَ جَدًّا وَلَمْ يَتَمَيَّزْ حَدِيثُهُ فَتُرِكَ". وَقَالَ مَرَّةً: "صَدُوقٌ ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ

الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ". وَقَالَ مَرَّةً: "اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَنَسَبَ إِلَى الضَّعْفِ، فَأَمَّا مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ

الْإِخْتِلَاطِ فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ". وَقَالَ مَرَّةً: "ضَعِيفٌ لِسُوءِ حِفْظِهِ وَإِخْتِلَاطِهِ".

مات سنة ثمان وثلاثين ومائة^(١). والخلاصة أنه صدوق سيء الحفظ وقد اختلط.

٦- بشر. غير منسوب، وقيل: "ابن دينار".

روى عن: أنس بن مالك. وعنه: ليث بن أبي سليم، ومحمد بن عثمان.

ذكره ابن حبان في الثقات. وخرج الترمذي حديثه، وقال: "غريب". وخرج الحاكم حديثه. وقال

الذهبي: "لا شيء". وقال مرة: "لا يعرف". وقال ابن حجر، والخزرجي: "مجهول". وقال مغلطاي: "وقول

من قال من المتأخرين: لا يعرف، قصورٌ منه كعادته"^(٢). والخلاصة أنه لا يعرف، ووصف مغلطاي هذا

القول بالقصور لا وجه له، وإلا فأى مرتبة سينزله مغلطاي، وإن كان قول الذهبي قصورا فلماذا لم يصرح

مغلطاي بالاستقامة والكمال؟!، والله أعلم.

٧- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

دراسة إسناد متابعة مسدد لابن راهويه عند البخاري في تاريخه الكبير:

١- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٢- معتمر بن سليمان. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٣- ليث بن أبي سُلَيْم. صدوق سيء الحفظ وقد اختلط. تقدم قبل قليل.

٤- بشر. غير منسوب، وقيل: "ابن دينار". لا يعرف، تقدم قبل قليل.

٥- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

دراسة إسناد متابعة أحمد بن عبدة الضبي لابن راهويه عند الترمذي في سننه:

١- أحمد بن عبدة، الضبي. ثقة، رمي بالنصب. تقدم عند الحديث السابع والعشرين.

٢- معتمر بن سليمان. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٣- ليث بن أبي سُلَيْم. صدوق سيء الحفظ وقد اختلط. تقدم قبل قليل.

٤- بشر. غير منسوب، وقيل: "ابن دينار". لا يعرف. تقدم قبل قليل.

(١) المجروحين، (٢٣١/٢). وتهذيب الكمال، ت(٥٠١٧)، (٢٧٩/٢٤). والسير، ت(٨٤)، (١٧٩/٦). وتهذيب

التهذيب، ت(٨٣٣)، (٤٦٥/٨). ونهاية الاغتيال، ت(٨٧)، ص(٢٩٥). والكواكب النيرات، ت(٣٤)،

ص(٤٩٣). وتحفة اللبيب، ت(٧٧)، (٢١/٢).

(٢) ثقات ابن حبان، (٦٩/٤). وسنن الترمذي، (٥/٩٩١ و٢٧٩). وتهذيب الكمال، ت(٧١٤)، (١٦٢/٤).

والكاشف، ت(٦٠٠)، (٢٧٠/١). وإكمال مغلطاي، ت(٧٦١)، (٤١٥/٢). وميزان الاعتدال، ت(١٢٣١)،

(٣٢٧/١). وتهذيب التهذيب، ت(٨٥١)، (٤٦٢/١). والتقريب، ت(٧١٠)، ص(١٢٤). وخلاصة تذهيب تهذيب

الكمال، للخزرجي، ص(٥٠).

٥- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

دراسة إسناد متابعة أبي جعفر النفيلى لابن راهويه عند ابن أبي حاتم في تفسيره:

١- محمد بن إدريس، أبو حاتم الرازي. إمام حافظ ثقة ثبت. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.

٢- أبو جَعْفَر، النفيلى. وهو ثقة ثبت حافظ، مقدم على أناس^(١).

٣- معتمر بن سليمان. ثقة، أروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٤- ليث بن أبي سُليْم. صدوق سيء الحفظ وقد اختلط. تقدم قبل قليل.

٥- بشر. غير منسوب، وقيل: "ابن دينار". لا يعرف. تقدم قبل قليل.

٦- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على المعتمر، واختلف عنه من وجهين:

فرواه عبيد الله بن معاذ عن المعتمر، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعاً.

وعبيد الله ثقة حافظ. تقدم قبل قليل.

ورواه:

١- ابن راهويه. وهو إمام، ثقة، حافظ، حجة. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٢- مسدد بن مسرهد، البصري. وهو ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٣- أحمد بن عبدة، الضبي. ثقة، رمي بالنصب.

٤- أبو جَعْفَر، النفيلى. وهو ثقة ثبت حافظ، مقدم على أناس.

رووه عن المعتمر، عن ليث بن أبي سُليْم، عن بِشْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعاً.

ومن ثم فالوجه الراجح هو الثاني، وذلك على التسليم بصحة وثبوت الوجه الأول، لكنه غير ثابت عن

العنبري، فالطريق إليه ضعيف.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، لضعف ليث بن أبي سليم، وجهالة شيخه، ولكن ورد في القرآن

الكريم، وفي صحيح السنة أن الإنسان يُسَجَّلُ في صحفه ما دعا الناس إليه، إن خيراً فخييراً، وإن شراً فشرّاً،

وأنه يحمل كحسناتهم أو كسيئاتهم حسب ما دعا إليه، فالحق سبحانه يقول في سورة النحل، آية (٢٥):

﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾، ويقول في

(١) الجرح والتعديل، ت (٧٣٥)، (١٥٩/٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٥٤٥)، (٨٨/١٦). والمعلم، ت (٣٠٣)،

ص (٣٥٠). وإكمال مغلطاي، ت (٣١٨٤)، (١٨٤/٨). والتقريب، ت (٣٥٩٤)، ص (٣٢١).

سورة العنكبوت: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (١٢) وَلِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَنْتَ لَا تَعْتَصِمُ إِلَّا ظَهْرُكَ وَمَنْ عَصَاكَ فَلْيُصْرَبْ بِسَبْيَتِهِ ذُرِّيَّتَهُ وَإِنْ سَأَلْتَهُمْ لِيَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾، وأما الأحاديث فكثيرة خرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما^(١) ومن ثم فالمعنى صحيح دون كونهم يقادون معهم فلم أجد ما يقويه، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

قال المباركفوري: "قَوْلُهُ: دَعَا، أَي: أَحَدًا إِلَى شَيْءٍ، أَي: مِنَ الشَّرْكِ وَالْمَعْصِيَةِ إِلَّا كَانَ، أَي: الدَّاعِي لَازِمًا لَهُ، أَي: لِلشَّيْءِ الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ ... وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ، أَي: احْبِسُوهُمْ عِنْدَ الصَّرَاطِ حَتَّى يُسْأَلُوا عَنْ أَعْمَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ الَّتِي صَدَرَتْ عَنْهُمْ فِي الدَّارِ الدُّنْيَا"^(٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب إِنْ مَن دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، أَوْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً، (١٠٣/٩). وصحيح مسلم، كتاب العلم، باب مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً وَمَنْ دَعَا إِلَى هُدًى أَوْ ضَلَالَةٍ، (٢٠٥٩/٤).

(٢) تحفة الأحوذى، ص (٢٣٤٤).

الحديث السادس والسبعون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو بكر محمد بن القاسم بن سليمان الدهلي، حدثنا الحسن بن إسماعيل بن صبيح الشكري، حدثني أبي، حدثنا ابن عيينة، عن أبي سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾، الدخان: [٣٨]، قال ابن عباس: سئل رسول الله ﷺ: في كم خلقت السموات والأرض؟، قال: خلق الله أول الأيام يوم الأحد، وخلق الأرض في يوم الأحد ويوم الاثنين، وخلق الجبال وشقت الأنهار، وعرس في الأرض الثمار وقدر في كل أرض قوتها يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ ففضاهن سبع سماوات في يومين وأوحى في كل سماء أمرها ﴿فصلت: [١٢] في يوم الخميس ويوم الجمعة، وكان آخر الخلق في آخر الساعات يوم الجمعة، فلما كان يوم السبت لم يكن فيه خلق فقالت اليهود فيه ما قالت، فأنزل الله ﷻ تكذيبها ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ ق: [٣٨].

هذا حديث قد أرسله عبد الرزاق^(١)، عن ابن عيينة، عن أبي سعد، ولم يذكر فيه: ابن عباس وكتبناه متصلاً من هذه الرواية، والله أعلم^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الخلاف على ابن عيينة في هذا الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على ابن عيينة، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: إسماعيل بن صبيح، عنه، عن أبي سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، موصولاً.

الوجه الثاني: معمر، عنه، عن أبي سعد، عن عكرمة، مرسلًا.

تخريج الوجه الأول: إسماعيل بن صبيح، عن ابن عيينة، عن أبي سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، موصولاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا عن أبي بكر الدهلي، عن الحسن بن إسماعيل بن صبيح، عن أبيه، عن ابن عيينة، به.

(١) كذا فيما بين يدي من نسخ، والصواب والله أعلم: قد أرسله عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن عيينة، لأنه الموجود في مصنف عبد الرزاق كما سيتضح عند التخريج.

(٢) المستدرک، کتاب التفسیر، ح(٣٧٢٨)، (٤/٣٩١).

تخرّيج الوجه الثاني: معمر، عن ابن عيينة، عن أبي سعد، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، مرسلًا:

علقه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن عيينة، به.

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره^(١)، عن معمر، عن ابن عيينة، به. غير أنه قال: "عن أبي سعيد".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن القاسم بن سليمان بن عبد الكريم، أبو بكر، الذهلي، البغدادي.

روى عن: الحسن بن إسماعيل بن صبيح، وجعفر الفريابي. وعنه: الحاكم، ويوسف بن عمر القواس.

قال الدارقطني: "ما كان شيئاً".

توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه ليس بشيء.

٢- الحسن بن إسماعيل بن صبيح، اليشكري.

روى عن: أبيه. وعنه: محمد بن القاسم بن سليمان.

خرج له الحاكم في مستدركه^(٣). والخلاصة أنه مجهول العين.

٣- إسماعيل بن صبيح، اليشكري.

روى عن: حماد بن سلمة، وعمرو بن خالد الواسطي. وعنه: ابنه الحسن، ومحمد بن العلاء الهمداني.

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو بكر بن عياش: "قدم هارون الرشيد الكوفة، فأرسل إليّ: حدث

المأمون، فحدثته نيفا وأربعين حديثاً، فقال لي رجل معه: يا أبا بكر، تريد أن أعيد ما حدثت؟، قلت:

نعم، فأعادها كلها ما أسقط منها حرفاً، فقلت: من أنت؟، فقال المأمون: هذا إسماعيل بن صبيح،

فقلت: القوم كانوا أعلم بك حين وضعوك هذا الموضوع". وخرج له ابن ماجه، والضياء. وقال الذهبي:

"ثقة". وقال: "كان ذا قوة حافظاً". وقال ابن حجر: "صدوق".

مات سنة سبع عشرة ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة، فقد أثنى عليه أبو بكر بن عياش، وبين أنه ذو

مكانة في دولة هارون الرشيد مما يدل على شهرته في الوسط العلمي، والرجل روى عنه كثيرون، ولا مطعن

فيه، والله أعلم.

(١) سورة الدخان، (٢/٢١٠).

(٢) تاريخ بغداد، ت (١٤٩٥)، (٤/٣٠٧). والروض الباسم، ت (١٠٢٤)، (٢/١١٩١).

(٣) المستدرك، (٤/٣٩١).

(٤) سنن ابن ماجه، (١/١٩٥ و ٢٩٠). والمختارة، (١٠/١٣٥) و (١١/٣١٢). وتهذيب الكمال، ت (٤٥٣)،

(٣/١١١). والكاشف، ت (٣٨٣)، (١/٢٤٦). وتاريخ الإسلام، ت (٤٢)، (٥/٢٧٨). والتقريب، ت (٤٥٣)،

ص (١٠٨).

٤- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يُتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبتُ الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- أبو سَعْد البَقَال، الكوفيُّ. اسْمُهُ: سَعِيدُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ.

روى عَنْ: عكرمة مولى ابن عباس، وأبي الزبير المكي. وَعَنْ: سفيان الثوري، وسفيان بن عُيَيْنَةَ. قَالَ حماد بن أسامة: "كان ثقة". وقال أبو زرعة: "لين الحديث مدلس، قيل: هو صدوق؟، قال: نعم، كان لا يكذب". وقال الساجي: "صدوق فيه ضعف". وبين أحمد أنه كان ضعيفا عند ابن عيينة. وقال النسائي، والعجلي: "ضعيف". وقال النسائي مرة: "ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه". وقال ابن عدي: "هو في جملة ضعفاء الكوفة الذين يُجمع حديثهم ولا يترك". وَقَالَ ابْن مَعِين: "ليس بشيء"، زاد في رواية: "لا يكتب حديثه". وَقَالَ الفلاس: "ضعيف الحديث، متروك الحديث". وقال البخاري: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم: "لا يحتج بحديثه". وقال: "فيه تدليس ما أقره من أبي جَنَاب". وقال ابن حبان: "كثير الوهم فاحش الخطأ". وقال عُمَرُ بْنُ حفص بن غياث: "ترك أبي حديث أبي سعد البَقَال". وقال الدارقطني: "متروك". وروى له البُخَارِيُّ فِي الأدب المفرد، وكذا التِّرْمِذِيُّ وابن ماجه والدارقطني في السنن، وخرج له الحاكم وصحح سند حديثه، وكذا خرج له الضياء، وأبو عوانة. وقال ابن حجر: "ضعيف مدلس". وقال: "ضعفه الجمهور؛ لأنه كان يدلس، وتغير بأخرة". وذكره في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين^(١).

والخلاصة أنه ضعيف، مدلس.

٦- عكرمة. ثقة ثبت على الراجح من أقوال أهل العلم، تُكلم في سماعه من بعض الصحابة رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث الرابع والثلاثين.

٧- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهم. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني المرسل عند عبد الرزاق في المصنف:

١- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم عند الحديث الثالث.

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٦٤)، (٦٢/٤). والمستدرک، (٣٣٥/٤)، طبعة العلمية. وسنن الدارقطني، (٢٩٩/٣). ومستخرج أبي عوانة، (٨٣/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٣٥١)، (٥٢/١١). وتهذيب التهذيب، ت(١٣٧)، (٧٩/٤). وجامع التحصيل، ت(٦٧)، (١١٢). وتحفة اللبيب، ت(٥٨٠)، (٤١٢/١).

٢- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبتُ الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- أبو سعد البقال. ضعيف، مدلس. تقدم قبل قليل.

٤- عكرمة. ثقة ثبت على الراجح من أقوال أهل العلم، تُكلم في سماعه من بعض الصحابة رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث الرابع والثلاثين.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على ابن عيينة، واختلف عنه من وجهين:

فرواه إسماعيل بن صبيح عن ابن عيينة، عَنْ أَبِي سَعْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، موصولا.

ورواه معمر عن ابن عيينة، عن أبي سعد، عن عكرمة، مرسلا.

والظاهر أن الوجه الأول غير ثابت عن المدار فشيخ الحاكم، وشيخ شيخه متكلم فيهما، ومن ثم فالوجه الثاني هو الثابت، ولكنه أيضا ضعيف، لضعف أبي سعد البقال، والله أعلم^(١).

والثابت في صحيح مسلم^(٢) هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: "أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَقَالَ: خَلَقَ اللَّهُ عَلَيْكَ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ".

ولكن هذا الحديث نفسه مخالفٌ في متنه لحديث الحاكم، ومُتَكَلِّمٌ في رفعه فأعللَ رفعه جماعة منهم البخاري، والثابت في القرآن هو خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، فالله أعلم^(٣).

التعليق على الحديث:

يكفي ما ورد في القرآن من أن الله تعالى خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام دون تعب،

كما سبق نقله، والله أعلم.

(١) فتح الباري، (٥٥٨/٨).

(٢) كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، ح (٢٧/٢٧)، (٢١٤٩/٤).

(٣) تاريخ البخاري الكبير، (٤١٣/١). والأسماء والصفات، (٢٥٠/٢). وتفسير ابن كثير، (٢١٥/١). وفيض القدير، (٤٤٨/٣).

الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالسَّبْعُونَ.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيُّ بِالْكُوفَةِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ وَتَبَّ إِلَى ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ﴾ [المسد: ٤٥ و ٤٥] قَالَ: فَقِيلَ لِامْرَأَةٍ أَبِي هَبٍ: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ هَجَاكَ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَاءِ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، عَلَى مَا تَهْجُونِي؟، قَالَ: فَقَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا هَجَوْتُكَ مَا هَجَاكَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: فَقَالَتْ: هَلْ رَأَيْتَنِي أَحْمَلُ حَطَبًا أَوْ رَأَيْتَ فِي جِيدِي حَبْلًا مِنْ مَسَدٍ؟، ثُمَّ انْطَلَقَتْ، فَمَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّامًا لَا يُنْزِلُ عَلَيْهِ فَأَتَتْهُ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، مَا أَرَى صَاحِبَكَ إِلَّا قَدْ وَدَّعَكَ وَقَلَاكَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ١-٣].

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ كَمَا حَدَّثَنَا هَذَا الشَّيْخُ إِلَّا أَنِّي وَجَدْتُ لَهُ عِلَّةً:

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِثْلَهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ ^(١).

دراسة الحديث:

أشار الحاكم إلى علة في الحديث وهي إبدال راوٍ بآخر، ومن ثم فمدار الحديث على عبيد الله بن موسى، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: محمد بن علي بن عفان، عنه، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم.

الوجه الثاني: أحمد بن مهراّن الأصبهاني، عنه، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن يزيد بن زيد.

تخريج الوجه الأول: محمد بن علي بن عفان، عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق،

عن زيد بن أرقم:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن إسحاق بن محمد الهاشمي، عن محمد بن علي بن عفان، به.

تخريج الوجه الثاني: أحمد بن مهراّن الأصبهاني، عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق،

عن يزيد بن زيد:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عبد الله الصفار، عن أحمد بن مهراّن، به.

(١)المستدرک، کتاب التفسیر، ح(٣٩٩٣)، (٤/٥٣٢).

دراسة إسناد الوجه الأول:

١- إسحاق بن محمد بن خالد، أبو أحمد، الهاشمي.

حدّث عن: محمد بن علي بن عفان العامري، وعيسى بن مهران القيسي. وعنه: الحاكم. خرج له الحاكم عدة أحاديث وصحح بعضها، وقال في واحد منها: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا". وقال ابن حجر: "الحمل فيه عليه بلا ريب". وقال الذهبي: "روى عنه الحاكم واتهمه"^(١). والخلاصة أنه صدوق وهم، فقد خرج له الحاكم وصحح بعض حديثه، وحمله عهدة حديث منها، والظاهر أن المراد بقوله: "الحمل فيه على شيخنا"، الاتهام بالوهم لا الكذب كما ظن صاحب سبط ابن العجمي^(٢)، والله أعلم.

٢- أبو جعفر، محمد بن علي بن عقّان، الكوفي.

سمع: الأعمش، والحسن بن عطية. وقرأ القرآن على عبيد الله بن موسى بن أبي المختار بآدام. وعنه: زكريّا بن يحيى الشافعي، وعليّ بن كاس القاضي.

قال الدارقطني: "الحسن وأخوه محمد ثقتان". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "المحدّث، الثّقة ... وثّقه الدّارقطني".

توفيّ سبع وسبعين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة.

٣- عبيد الله بن موسى. ثقة، غال في التشيع، وكان يضطرب في حديث الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، الهمداني السبيعي.

روى عن: جده أبي إسحاق، وهشام بن عروة. وعنه: ابن مهدي، وعبيد الله بن موسى.

قال إسرائيل: "كنت أحفظ حديث أبي إسحاق، كما أحفظ السورة من القرآن". وقال أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن نمير، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: تكلم فيه بلا حجة. وقال العجلي مرة: "جائز الحديث". وقال أحمد في رواية: "إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بآخرة". وقال ابن سعد: "كان ثقة، وحدث عنه الناس حديثا كثيرا، ومنهم من يستضعفه". وقال ابن معين: "كان إسرائيل لا يحفظ، ثم حفظ بعد". وقال يعقوب بن شيبّة: "صالح الحديث، وفي حديثه لين". وقال في موضع: "ثقة

(١)المستدرک، (١/٩٧ و٦٣٦) و(٢/٦٠ و٦٢ و٥٧٣) و(٣/١٨٠ و١٩٣) و(٤/٢١٨). والمغني في الضعفاء،

ت(٥٨١)، (١/١٢٢). ولسان الميزان، ت(١٠٦٨)، (٢/٧٦). والروض الباسم، ت(٢٣٢)، (١/٣٥٨).

(٢)السنن الكبرى، للبيهقي، ح(١٢٠٢٢)، (٦/٢٩٩). والكشف الحثيث، ت(١٢٥)، ص(٦٥).

(٣)المستدرک، (٩/٦٣٨). وتاريخ الإسلام، ت(٢٥٠)، (٥/٣٩٠). و ت(٤٠٠)، (٦/٦١٥). وتهذيب التهذيب،

(٢/٣٠٢). وثقات ابن حبان، (٩/١٤١). والسير، ت(١٦)، (١٣/٢٧). وغاية النهاية، ت(٣٢٧٠)، (٢/١٨١).

صدوق، وليس بالقوي في الحديث، ولا بالساقط". وَقَالَ ابن المديني: "ضعيف". وَقَالَ النَّسَائِي: "ليس به بأس". وذكره ابن شاهين، وابن خلفون وابن حبان في الثقات، وقال ابن خلفون: "هو عندي في الطبقة الثانية من المحدثين". وقال ابن مهدي: "قلت لسفيان الثوري: أكتب عن إسرائيل؟، قال: نعم، اكتب عنه فإنه صدوق أحق". وَقَالَ أبو حاتم: "ثقة صدوق، من أتقن أصحاب أبي إسحاق". وقال الترمذي: "ثبت في أبي إسحاق". وقال ابن معين: "زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم في أبي إسحاق قريب من السواء إنما أصحاب أبي إسحاق سفيان وشعبة". وقال حجاج الأعمور: "قلنا لشعبة: حدثنا حديث أبي إسحاق قال: سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني". وقال ابن مهدي: "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري". وقال ابن عدي: "هو ممن يحتج به". وقال ابن حجر مرة: "تحامل عليه القطان والحمل على شيخه أبي يحيى". وقال: "سماعه من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه لأنه جده وكان خصيصًا به". وقال: "من أثبت الناس في جده".

مات سنة اثنتين وستين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، صدوق، من أثبت الناس في جده أبي إسحاق، ولعل من ضعفه كان بسبب سوء حفظه في بداية أمره كما بين ابن معين.

٥- أبو إسحاق، السبيعي. ثقة، يدللس ويرسل، اختلط بأخرة. تقدم عند الحديث الثاني والأربعين.
٦- زَيْدُ بن أَرْقَمِ بن زَيْدِ بن قَيْسِ بن النعمان، الأنصاري، الخزرجي رضي الله عنه.
غزا مع النَّبِيِّ ﷺ سبع عشرة غزوة. وروى عن: النَّبِيِّ ﷺ، وعن: علي بن أبي طالب. وعنه: أبو إسحاق، السبيعي، وعطاء بن أبي رباح.

قال ابن حجر: "صحابي مشهور، أول مشاهده الخندق".

مات سنة ثمان وستين^(٢). والخلاصة أنه أحد الصحابة الكرام.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أبو عبد الله، الصفار. صدوق. تقدم عند الحديث السابع.

٢- أحمد بن مهران بن خالد، اليزدي، الأصبهاني.

(١) ثقات العجلي، ت (٨٠)، (٢٢٢/١). والمشاهير، ت (١٣٤٣)، ص (٢٠٠). وتهذيب الكمال، ت (٤٠٢)، (٥١٥/٢). وإكمال مغلطاي، ت (٤٤٤)، (١٢٨/٢). وتهذيب التهذيب، ت (٤٩٦)، (٢٦١/١). وتحفة اللبيب، ت (١٠٠)، (٢٨٨/١). ومن تكلم فيه وهو موثق، ت (٣٢)، ص (١٠١). وجامع التحصيل، ت (٢٩)، ص (١٤٤). وتحفة التحصيل، ص (٢٦). وننل النبال، ص (١٧١٤).

(٢) الاستيعاب، ت (٨٣٧)، (٥٣٥/٢). وتهذيب الكمال، ت (٢٠٨٧)، (٩/١٠). والتقريب، ت (٢١١٦)، ص (٢٢٢).

روى عَنْ: عبيد الله بن موسى، وخالد بن مخلد. وَعَنْهُ: سَعِيد بن يعقوب، وأبو بكر المنكدري.
قال أبو نعيم الأصبهاني: "كَانَ لَا يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا إِلَى الصَّلَاةِ". وخرج له ابن منده، وقال: "هَذَا
إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى رَسْمِ مُسْلِمٍ وَالْجَمَاعَةِ إِلَّا الْبُخَارِيَّ". وخرج له الحاكم في المستدرک، وصحح سند
حديثه، وكذا خرج له الضياء في المختارة.

تُوْفِّي سنة أربع وثمانين ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٣- عُبيد الله بن موسى. ثقة، غال في التشيع، وكان يضطرب في حديث الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- إِسْرَائِيل. ثقة، صدوق، من أثبت الناس في جده أبي إسحاق. تقدم قبل قليل.

٥- أبو إسحاق، السبيعي. ثقة، يدللس ويرسل، اختلط بأخرة. تقدم عند الحديث الثاني والأربعين.

٦- يزيد بن زيد.

روى عن: خَوْلَةَ بنت الصَّامِت. روى عَنْهُ: أَبُو إِسْحَاق السَّبِيعِي.

قال البخاري: "إن لم يكن هذا يزيد بن زيد الجوني فلا أدري من هو". وقال ابن حبان: "لست أعرفه
بعدالة وَلَا جرح إِلَّا أَنَّهُ رَوَى أَشْيَاءَ مَنَاقِبٍ لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهَا عَلَى قَلَّةِ رِوَايَتِهِ فَهُوَ عِنْدِي يَتَنَكَّبُ عَنِ الْإِحْتِجَاجِ
بِمَا أَنْفَرَدَ مِنَ الرِّوَايَاتِ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا لَمْ يُكَلِّفْ عِبَادَهُ أَخْذَ دِينِهِ عَمَّنْ لَيْسَ يَعْرِفُ بَعْدَالَه". وقال الذهبي:
"لا نعرفه"^(٢). والخلاصة أنه مجهول العين.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على عبيد الله بن موسى، وأنه اختلف عنه من وجهين، فرواه محمد بن علي
بن عفان، عنه، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم.

ورواه أحمد بن مهراَن الأصبهاني، عنه، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن يزيد بن زيد.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الأول لأن محمد بن علي ثقة، وأما أحمد بن مهراَن فصدوق، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

(١) ثقات ابن حبان، (٥٢/٨). والإيمان، لابن منده، (٣٦٩/١). والمستدرک، (١٣١/١) و(٤٩٦/٢)،

طبعة العلمية. وأخبار أصبهان، (٩٥/١). والمختارة، (١٣٠/٦). وتاريخ الإسلام، ت(٩٠)، (٦٩٥/٦).

(٢) التاريخ الكبير، ت(٣٢١٣)، (٣٣٢/٨). والمجروحين، (١٠٣/٣). وميزان الاعتدال، ت(٩٦٩٩)،

(٤٢٥/٤). ولسان الميزان، (٨٥٦٢)، (٤٩٥/٨).

الحديث من وجهه الراجح حسن، لحال شيخ الحاكم، والله أعلم. وقد ورد في الصحيح عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، قال: "اِحْتَبَسَ جَبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ، فَزَلَّتْ: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٢] (١).

التعليق على الحديث:

في الحديث إيذاء امرأة أبي لهب لرسول الله ﷺ وتطاولها عليه، وحسن خلقه ﷺ معها، ودفاع الحق سبحانه عنه، ورده كيدها، قال الحافظ ابن كثير: "مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ. وَهَذَا قَسَمٌ مِنْهُ تَعَالَىٰ بِالضُّحَىٰ وَمَا جَعَلَ فِيهِ مِنَ الضِّيَاءِ. وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ، أَيُّ سَكَنَ فَأَظْلَمَ وَأَدْهَمَ ... وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ، أَيُّ مَا تَرَكَ، وَمَا قَلَىٰ، أَيُّ وَمَا أَبْغَضَكَ" (٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب التهجد، بَابُ تَرْكِ الْقِيَامِ لِلْمَرِيضِ، ح(١١٢٥)، (٤٩/٢). وصحيح مسلم، كتاب الجهاد، بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَدَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ، ح(١٧٩٧/١١٤)، (١٤٢١/٣).
(٢) تفسير ابن كثير، (٤٢٥/٨).

الحديث الثامن والسبعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] قَالَ: هِيَ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ يُرَاءُونَ بِصَلَاتِهِمْ وَيَمْنَعُونَ زَكَاتَهُمْ.

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ مُرْسَلٌ، فَإِنَّ مُجَاهِدًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ ^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث بين مجاهد بن جبر، وعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عن ابْنِ أَبِي عُمَرَ، عن سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عن علي، موقوفاً.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ^(٢)، عن الحاكم، به، بلفظه. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ^(٣)، عن ابْنِ عُيَيْنَةَ، به، بلفظه، دون قوله: "يرأون...".

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرك:

١- علي بن عيسى، أبو الحسن، الحيري. ثقة، مأمون. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٢- إبراهيم بن أبي طالب. ثقة، أحد أئمة العلل. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.

٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

روى عن: ابن عيينة، وعبد الرزاق بن همام. وعنه: مسلم، والترمذي، وابن ماجه.

سئل أحمَد: عمن نكتب؟، فقال: "أما بمكة فابن أبي عُمَرَ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "كان رجلاً صالحاً، وكان

به غفلة، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابْنِ عُيَيْنَةَ، وكان صدوقاً". وذكره ابن حَبَّانٍ في

الثقات. وقال مسلمة بن قاسم: "لا بأس به". وقال السمعاني: "كان ثقة". وقال ابن حجر: "صدوق،

صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة". وقال مرة: "ثقة، حافظ".

مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين ^(٤). والخلاصة أنه صدوق.

(١) المستدرك، كتاب التفسير، ح(٤٠٢٥)، (٥٥١/٤).

(٢) كتاب الزكاة، باب ما ورد في تفسير الماعون، ح(٧٧٩٤)، (٣٠٨/٤).

(٣) كتاب الزكاة، باب قوله تعالى: "ويمنعون الماعون"، ح(١٠٧١٣)، (٣٢٩/٤).

(٤) الجرح والتعديل، ت(٥٦٠)، (١٢٤/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٦٩١)، (٦٣٩/٢٦). وإكمال مغلطاي،

٤- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- عبد الله بن أبي نجيح، المكي. ثقة، متهم بالاعتزال والقدر والدعوة إليهما، ومختلف في روايته التفسير عن مجاهد. تقدم عند الحديث السابعين.

٦- مجاهد. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله باتفاق، وفي بعضها خلاف. تقدم عند الحديث الخامس والستين.

٧- علي بن أبي طالب عليه السلام. أحد الصحابة عليهم السلام. ورابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثاني.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث بين مجاهد بن جبر، وعلي بن أبي طالب عليه السلام. ورواية مجاهد عن علي عليه السلام ^(١)، مختلف في اتصالها، وهي مرسله على قول الجماهير. وعليه فالحديث ضعيف. والذي صح في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ^(٢)، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عبد الله، **﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾** [الماعون: ٧] قال: هُوَ مَا تَعَاوَنَ النَّاسُ بَيْنَهُمُ الْقَاسُ، وَالْقَدْرُ، وَالذَّلْوُ، وَأَشْبَاهُهَا".

دراسة إسناد رواية ابن مسعود عند ابن أبي شيبة في مصنفه:

١- محمد بن خازم، أبو معاوية، الضرير. مرجيء، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.

٢- سليمان بن مهران، الأعمش. ثقة ثبت، يدلس ويرسل. أعلم الناس بأقوال ابن مسعود عليه السلام، وبالحكم بن عتيبة. والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- إبراهيم بن يزيد، التيمي. ثقة دلس، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الخامس والستين.

٤- الحارث بن سويد، الكوفي. ثقة، ثبت، من أصحاب ابن مسعود عليه السلام ^(٣).

ت(٤٣٥٣)، (٣٩٠/١٠). وتحفة اللبيب، ت(٢٥٦)، (٧١/٢).

(١) مراسيل ابن أبي حاتم، ت(٣٧٣)، ص(٢٠٣). وجامع التَّحْصِيل، ت(٧٣٦)، ص(٢٧٣). وزوائد رجال المستدرک، ت(٣٣).

(٢) كتاب الزكاة، باب قوله تعالى: **﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾** [الماعون: ٧]، ح(١٠٧١١)، (٣٢٨/٤).

(٣) تهذيب الكمال، ت(١٠٢٢)، (٢٣٥/٥). وإكمال مغلطاي، ت(١٠٧٨)، (٢٩٣/٣). وتهذيب التهذيب،

٥- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

ولا يخشى مما في هذا السند من تدليس أو إرسال، فله متابعة وشاهد،

أما المتابعة فأخرجها النسائي في السنن الكبرى^(١)، قال: "أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، كُنَّا نَعُدُّ الْمَاعُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَارِيَةً الدَّلْوِ وَالْقَدْرِ".

دراسة إسناد متابعة شقيق للحارث بن سويد عند النسائي في الكبرى:

١- قتيبة بن سعيد، أبو رجاء. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٢- الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

٣- عاصم بن بهدلة، الكوفي. صدوق له أوهام. تقدم عند الحديث الحادي والخمسين.

٤- شقيق بن سلمة، أبو وائل، الأسدي. ثقة ثبت روايته عن البعض مرسله، وكان أعلم الكوفيين بحديث ابن مسعود رضي الله عنه^(٢).

٥- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

وأما الشاهد فهو حديث الطبراني قال: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي تَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] قَالَ: الْعَارِيَةُ"^(٣). وقد أخرج الضياء من هذه الطريق^(٤).

دراسة إسناد الشاهد عند الطبراني في الكبير:

١- علي بن عبد العزيز، البغوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث.

٢- الفضل بن دُكَيْنٍ، أبو نعيم. ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

ت(٢٤٤)، (١٤٣/٢). والتقريب، ت(١٠٢٥)، ص(١٤٦).

(١) كتاب التفسير، سورة الماعون، باب قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧]، ح(١١٦٣٧)، ص(٣٤٥/١٠).

(٢) ثقات العجلي، ت(٧٣٧)، (١/٤٩٥). وتهذيب الكمال، ت(٢٧٦٧)، (١٢/٥٤٨). وتحفة التحصيل، ص(١٤٨). والتقريب، ت(٢٨١٦)، ص(٢٦٨).

(٣) المعجم الكبير، ح(١٢٣٥٣)، (١٢/٢٢).

(٤) ح(١٤١)، (١٠/١٤١).

- ٣- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٤- حبيب بن أبي ثابت، الأسدي. ثقة، كثير الإرسال والتدليس. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- ٥- سعيد بن جبير. ثقة، ثبت، فقيه، إمام، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسله. تقدم عند الحديث الثلاثين.

٦- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

التعليق على الحديث:

تبين أن حديث علي رضي الله عنه ضعيف، وأن الصحيح هو حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما وهو الذي كان معروفاً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الماعون هو ما تعاون الناس بينهم الفأس، والقدر، والدلو، وأشباهه مما يُعار للمنفعة، ومن ثم فهذه الأمور يعيرها الناس فيما بينهم ولا يمنعونها، وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصْرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ، فَلْيُعِدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ، فَلْيُعِدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ، قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ" (١).

(١) صحيح مسلم، كتاب اللقطة، باب استحباب المؤساة بفضول المال، ح(١٨-١٧٢٨)، (٣/١٣٥٤).

الحديث التاسع والسبعون.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ بْنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: قُرِيءَ عَلَيَّ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَأَنَا شَاهِدٌ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿مَا أَعْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ٢] قَالَ: كَسَبُهُ وَلَدُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عُيَيْنَةَ سَمَاعَهُ فِيهِ، ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ حَبِيبٍ^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة سقوط راو من السند في طريق، وثبوته في طريق أخرى.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ أَحْمَدِ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى بن ماسرجس، النيسابوري، أبو بكر، الماسرجسي.

سمع: الحسين بن الفضل، والفضل بن محمد الشُعْراني. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السُّلَمِي.

قال الحاكم: "أحد رؤساء خراسان، وأفصحهم، وأحسنهم بياناً... وقد بنى نيسابور داراً لأهل الحديث، وكان يجري عليهم الأرزاق. وكان أبو عليّ الحافظ يتولى قراءة التاريخ لأحمد بن حنبل عليه". وخرج له الحاكم، وصحح سند حديثه. وقال الذهبي: "الإمام، رئيس نيسابور". وقال عن ابنه أحمد: "من بيت علم ورواية، وكان رجلاً صالحاً".

توفي سنة خمسين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٢- الفضل بن محمد بن المسيب. ثقة، رمي بالتشيع. تقدم عند الحديث العشرين.

٣- أحمد بن حنبل. ثقة، ثبت، حجة. تقدم عند الحديث السادس.

٤- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة، ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني، ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

(١) المستدرك، كتاب التفسير، ج(٤٠٣٣)، (٥٥٧/٤).

(٢) المستدرك، (١/٦٦٠)، طبعة العلمية. وتاريخ الإسلام، ت(٣٨٢)، (٧/٨٩٧) و(٨/٢٢٥). والسير، ت(١٠)، (٢٣/١٦).

٥- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٦- عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أبو عبد الله، المدني.

رَوَى عَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَالنَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رضي الله عنه. وعنه: الزهري، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان. قَالَ الْوَاقِدِيُّ: "كَانَ ثِقَةً فَقِيهَا كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". زَادَ أَبُو زُرْعَةَ: "مَأْمُونٌ". وَزَادَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثَبَتٌ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "حِجَّةٌ". مات دون المائة، سنة أربع وتسعين، وقيل: "سنة ثمان". وقيل غير ذلك^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت، روايته عن البعض مرسله.

٧- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

النظر في الإعلال:

يشير الحاكم إلى أن ابن عيينة لم يسمع الحديث من الزهري، وأنه سمعه من عمر بن حبيب كما بين الإمام أحمد. وعمر هذا هو عمر بن حبيب، المكي، وهو ثقة^(٢). ومن ثم فالحديث حسن. وقد ورد من طريق أخرى أخرجها عبد الرزاق في تفسيره^(٣)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: "كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ يَوْمًا فَجَاءَ بَنُو أَبِي لَهَبٍ يَخْتَصِمُونَ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ بَيْنَهُمْ، فَأَقْتَلُوا عِنْدَهُ فِي الْبَيْتِ، فَقَامَ يَحْجُزُ بَيْنَهُمْ فَدَفَعَهُ بَعْضُهُمْ، فَوَقَعَ عَلَى الْفِرَاشِ فَغَضِبَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: "أَخْرِجُوا عَنِّي الْكَسْبَ الْحَبِيثَ، ﴿مَا أَعْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ٢]، يَعْنِي: وَلَدَهُ". وهي طريق حسنة فقد رواها:

١- معمر بن راشد ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهلها. تقدم عند الحديث الثالث.

(١) التاريخ الكبير، للبخاري، ت(١٢٣٩)، (٣٨٥/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٥٣)، (٧٣/١٩). وتاريخ الإسلام، ت(١٤٠)، (١١٣٧/٢). وتحفة التحصيل، ص(٢١٧). والنقريب، ت(٤٣٠٩)، ص(٣٧٢). وإكمال مغلطاي، ت(٣٤٥٧)، (٣٣/٩).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٥٥٢)، (١٠٤/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٢١٠)، (٢٨٨/٢١). وإكمال مغلطاي، ت(٣٩٥٤)، (٣٤/١٠). وتحفة اللبيب، ت(١٢٠٢)، (٥٩٣/١). ومختصر استدراك الذهبي، (٩٩٢/٢). (٣) تفسير سورة المسد، (٤٠٦/٢).

- ٢- عَبْدُ اللَّهِ بن عثمان بن خثيم، أَبُو عثمان، المكي. وهو صدوق^(١).
 ٣- أَبُو الطُّفَيْلِ، عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ، الليثي. من صغار الصحابة رضي الله عنه^(٢).
 ٧- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

التعليق على الحديث:

يبين ابن عباس رضي الله عنه أن الولد من كسب أبيه. يقول السندي: "الطَّيِّبُ الْحَلَالُ، فَالْتَّفَصِيلُ فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى بُعْدِهِ عَنِ الشُّبُهَاتِ وَمَظَانِّهَا، وَالْكَسْبُ: السَّعْيُ فِي تَحْصِيلِ الْوَرِقِ وَغَيْرِهِ، وَالْمُرَادُ الْمَكْسُوبُ الْحَاصِلُ بِالطَّلَبِ وَالْجِدِّ فِي تَحْصِيلِهِ بِالْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ، وَوَلَدُ الْإِنْسَانِ مِنْ كَسْبِهِ، أَي: مِنَ الْمَكْسُوبِ الْحَاصِلِ بِالْجِدِّ وَالطَّلَبِ وَمُبَاشَرَةِ الْأَسْبَابِ، وَمَالُ الْوَلَدِ مِنْ كَسْبِ الْوَلَدِ فَصَارَ مِنْ كَسْبِ الْإِنْسَانِ بِوَاسِطَةِ، فَجَارَ لَهُ أَكْلُهُ، وَالْفُقَهَاءُ قَيَّدُوا ذَلِكَ بِمَا إِذَا احتَاجَ إِلَى مَالِ الْوَلَدِ فَيَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ"^(٣).

(١) معرفة النقات، ت(٩٣١)، (٤٦/٢). وسنن النسائي، (٢٤٧/٥). والجرح والتعديل، ت(٥١٠)، (١١١/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٤١٧)، (٢٧٩/١٥). وثقات ابن حبان، (٣٤/٥). والكامل، ت(٩٨٢/١٥)، (٢٦٦/٥). وتهذيب التهذيب، ت(٥٣٦)، (٣١٤/٥). وإكمال مغطاي، ت(٣٠٦١)، (٥٨/٨). والتقريب، ت(٣٤٦٦)، ص(٣١٣). وتحفة اللبيب، ت(٨٥١)، (٤٨٥).

(٢) ثقات ابن حبان، (٢٩١/٣). والكامل، ت(١٢٦٤/٢٩٧)، (١٦١/٦). وتهذيب الكمال، ت(٣٠٦٤)، (٧٩/١٤). وتاريخ الإسلام، ت(٢٦٤)، (١٢٠١/٢). والسير، ت(٩٧)، (٤٦٧/٣). والإصابة، ت(١٠١٩٦)، (٣٨٣/١٢).

(٣) سنن ابن ماجه بشرح السندي، (٥/٣). والحاوي الكبير، (٤٧٨/١١). والمغني، (٣٧٣/١١).

الفصل العشرون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
تواريخ المتقدمين، وفيه حديث واحد.

الْحَدِيثُ الثَّمَانُونَ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجُبَّارِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا أُبْطِئَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَحْيُ جَزَعٌ مِنْ ذَلِكَ جَزَعًا شَدِيدًا، فَقُلْتُ مِمَّا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ: لَقَدْ فَلَاكَ رُبُّكَ لَمَّا يَرَى مِنْ جَزَعِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ؛ لِإِرْسَالِ فِيهِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث بين عروة بن الزبير وخديجة زوج النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس الأصم، عن أحمد بن عبد الجبار، عن يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن خديجة، به. وأخرجه البيهقي في الدلائل (٢)، عن الحاكم، به، بمثله. وقال: "فِي هَذَا الْإِسْنَادِ انْقِطَاعٌ، فَإِنْ صَحَّ فَقَوْلُ خَدِيجَةَ يَكُونُ عَلَى طَرِيقِ السُّؤَالِ أَوْ الْاهْتِمَامِ بِهِ".

دراسة إسناد الحديث:

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
 - ٢- أحمد بن عبد الجبار بن محمد بن عمير. لا بأس به. تقدم عند الحديث الثالث والسبعين.
 - ٣- يونس بن بكير بن واصل. محله الصدق. تقدم عند الحديث الثالث والسبعين.
 - ٤- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، أرسل عن البعض. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.
 - ٥- عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، روايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.
 - ٦- خديجة بنت خويلد بن أسد، الأَسَدِيَّةُ، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ.
- سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ فِي زَمَانِهَا، أُمُّ أَوْلَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَأَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ، وَصَدَّقَهُ قَبْلَ كُلِّ أَحَدٍ. وَمِنْ كَرَامَتِهَا عَلَيْهِ - ﷺ - أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ امْرَأَةً قَبْلَهَا، وَجَاءَهُ مِنْهَا عِدَّةُ أَوْلَادٍ، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا قَطُّ، وَلَا تَسَرَّى إِلَى أَنْ قَضَتْ نَحْبَهَا، فَوَجَدَ لِقُدْهَا، فَإِنَّهَا كَانَتْ نِعَمَ الْقَرِينِ.
- مَاتَتْ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ (٣). والخلاصة أنها صحابية جليلة، أم المؤمنين، وزوج رسول الله ﷺ.

(١)المستدرک، کتاب تواریخ المتقدمین من الأنبياء والمرسلین، ح(٤٢٦٦)، (١١١/٥).

(٢)بَابُ فُنُورِ الْوَحْيِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَتْرَةً، (٦٠/٧).

(٣)الاستيعاب، ت(٣٣١١)، (١٨١٧/٤). والسير، ت(١٦)، (١٠٩/٢).

النظر في الإعلال:

الظاهر الذي لا مرية فيه أن رواية عروة بن الزبير عن خديجة رضي الله عنها مرسله، فقد توفيت قبل الهجرة بثلاث سنوات، وقد ولد عروؤه سنة ثلاث وعشرين على أقدم تاريخ. ورواية عروة عن أناس ماتوا بعد خديجة رضي الله عنها مرسله^(١). وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لإرسال فيه. قال ابن كثير: "فإنه حديث مُرْسَلٌ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، وَلَعَلَّ ذِكْرَ خَدِيجَةَ لَيْسَ مَحْمُوظًا أَوْ قَالَتْهُ عَلَى وَجْهِ التَّأْسُفِ وَالتَّحْزُنِ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ"^(٢).

التعليق على الحديث:

الحديث ضعيف، والصحيح فيه ما جاء عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، قال: "اِحْتَبَسَ حَبْرِيٌّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٢]"^(٣).

قال الحافظ ابن كثير: "مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ. وَهَذَا قَسَمٌ مِنْهُ تَعَالَىٰ بِالضُّحَىٰ وَمَا جَعَلَ فِيهِ مِنَ الضِّيَاءِ. وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ، أَيُّ سَكَنَ فَأَظْلَمَ وَأَدْلَمَ... وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ، أَيُّ مَا تَرَكَ، وَمَا قَلَىٰ، أَيُّ وَمَا أَبْغَضَكَ"^(٤).

(١)المستدرک، (١١١/٥). وتاریخ الإسلام، (١١٣٩/٢). ومراسیل ابن أبی حاتم، ص(١٤٩).

(٢)تفسیر ابن کثیر، (٤٢٥/٨).

(٣)صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب تَرَكَ الْقِيَامَ لِلْمَرِيضِ، ح(١١٢٥)، (٤٩/٢). وصحيح مسلم، كتاب

الجهاد، باب مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَدَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ، ح(١٧٩٧/١١٤)، (١٤٢١/٣).

(٤)تفسیر ابن کثیر، (٤٢٥/٨).

الفصل الحادي والعشرون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الهجرة، وفيه حديث واحد.

الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالْثَمَانُونَ.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، قَالَ: ذَكَرَ رِجَالٌ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَأَنَّهُمْ فَضَّلُوا عُمَرَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَيْلَةٌ مِنْ أَبِي بَكْرٍ خَيْرٌ مِنْ آلِ عُمَرَ، وَلَيَوْمٍ مِنْ أَبِي بَكْرٍ خَيْرٌ مِنْ آلِ عُمَرَ، لَقَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَنْطَلِقَ إِلَى الْغَارِ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَجَعَلَ يَمْشِي سَاعَةً بَيْنَ يَدَيْهِ، وَسَاعَةً خَلْفَهُ حَتَّى فَطِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا لَكَ تَمْشِي سَاعَةً بَيْنَ يَدَيَّ وَسَاعَةً خَلْفِي؟، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَذْكَرُ الطَّلَبَ فَأَمْشِي خَلْفَكَ، ثُمَّ أَذْكَرُ الرَّصَدَ، فَأَمْشِي بَيْنَ يَدَيْكَ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، لَوْ كَانَ شَيْءٌ أَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ بِكَ دُونِي؟، قَالَ: نَعَمْ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا كَانَتْ لِيَتَكُونَنَّ مِنْ مِلْمَةٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِكَ دُونِي^(١)، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْغَارِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَكَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَتَّى أَسْتَبْرِيَّ لَكَ الْغَارَ، فَدَخَلَ وَاسْتَبْرَأَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي أَعْلَاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَبْرِيَّ الْجُحْرَةَ، فَقَالَ: مَكَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَتَّى أَسْتَبْرِيَّ الْجُحْرَةَ، فَدَخَلَ وَاسْتَبْرَأَ، ثُمَّ قَالَ: انزِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَنَزَلَ، فَقَالَ عُمَرُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِيَتَلَكَ اللَّيْلَةَ خَيْرٌ مِنْ آلِ عُمَرَ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، لَوْلَا إِسْرَافُ فِيهِ، وَلَمْ يُجَرَّحَاهُ^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث بين ابن سيرين وعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن موسى بن الحسن بن عبَّاد، عن عَفَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ، عن السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى، عن مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عن عمر، به. وأخرجه ابن بطة في الإبانة^(٣)، عن أبي صالح محمد بن أحمد، عن أبي الأحوص، عن أحمد بن عبد الله بن يونس، عن السري بن يحيى، به، بنحوه.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- موسى بن الحسن بن عبَّاد بن أبي عبَّاد، أبو السري، النسائي.

(١) كذا في المطبوعة، والصواب: بي دونك، كما يظهر من السياق، ويؤيده لفظ الحديث عند ابن بطة.

(٢) المستدرک، كتاب الهجرة، ح(٤٣٢٠)، (١٤٤/٥).

(٣) ذكر فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب قصة أبي بكر مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الغار، ح(١٣٣)، (٥٣١/١).

سمع: عفان بن مسلم، والقعني. وعنه: أحمد بن سلمان النجاد، وعبد الباقي بن قانع.
قَالَ الدارقطني: "لا بأس به". وقال الخطيب، ومحمد بن أبي الفوارس: "ثقة".

توفي سنة سبع وثمانين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على رأي الأكثرين، والله أعلم.

٣- عفان بن مسلم، الصفار. ثقة، ثبت، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٤- السري بن يحيى بن إياس بن حرملة، البصري.

رَوَى عَنْ: ثابت البناني، والحسن البصري. وعنه: حماد بن زيد، وابن المبارك، وابن وهب.

قال شعبة: صدوق، أو من أصدق الناس، أو نحوه. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ: كَانَ ثَقَّةً. وَقَالَ القطن:

"كَانَ ثَقَّةً، وَكَانَ ثَبَاتًا". وَقَالَ أحمد: "ثقة ثقة". وَقَالَ ابن مَعِين، والنسائي، وابن نمير، والمنتجالي: "ثقة".

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "من الثقات". وَقَالَ أَبُو حاتم: "صدوق، ثقة، لا بأس به، صالح الحديث". وذكره ابن

خلفون وابن حبان وابن شاهين في الثقات. وذكره الأزدي في الضعفاء، وقال: "حديثه منكر". وقال ابن

عبد البر: "هو أوثق من الأزدي بمائة مرة". وقال ابن حجر: "ثقة، أخطأ الأزدي في تضعيفه".

مات سنة سبع وستين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة ثبت.

٥- ابن سيرين. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة -رضي الله عنه- مرسلة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٦- عمر بن الخطاب رضي الله عنه. أحد عظماء الصحابة، وثاني الخلفاء الراشدين رضي الله عنه. تقدم عند الحديث التاسع.

النظر في الإعلال:

الظاهر أن رواية محمد بن سيرين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرسلة؛ فقد وُلِدَ بعد وفاته^(٣). وعليه

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لإرساله، ولكنه يتقوى بعدة أحاديث في الصحيحين^(٤) تبين تقدم أبي بكر

وكونه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغار في رحلة الهجرة.

(١) تاريخ بغداد، ت(٦٩٦٩)، (٤٧/١٥).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٢١٧)، (٢٨٣/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢١٩٥)، (٢٣٢/١٠). وتهذيب التهذيب،

ت(٨٥٩)، (٤٦٠/٣). وإكمال مغلطاي، ت(١٨٦٤)، (٢٢١/٥). والتقريب، ت(٢٢٢٣)، ص(٢٣٠).

(٣) مراسيل ابن أبي حاتم، ت(٣٤٣)، ص(١٨٦). وتحفة التحصيل، ص(٢٧٨). وتهذيب الكمال،

(٣٥٣/٣٥).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة، ح(٢٢٦٣)، (٨٨/٣). وكتاب

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب المهاجرين، ح(٣٦٥٣)، (٤/٥). وكتاب فضل أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم،

ح(٣٦٥٥)، (٤/٥). وكتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، ح(٣٩٠٥)، (٥٨/٥) و ح(٣٩٢٢)،

(٦٥/٥).

والحق سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي
الْعَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْزِنِ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ
كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة، آية (٤٠).

التعليق على الحديث:

يبين الحديث مكانة النبي ﷺ عند أصحابه، وفضل أبي بكر ﷺ ووجه الشدائد لرسول الله ﷺ، وهذه
مسألة لا شك فيها، ويكفي لإثباتها الآية المتقدمة، والله أعلم.

الفصل الثاني والعشرون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
المغازي والسرايا، وفيه حديث واحد.

الحديث الثاني والثمانون.

قال الحاكم: "أخبرنا أحمد بن كامل القاضي، حدثنا الحسين بن علي بن عبد الصمد البزاز الفارسي، حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، حدثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان آخر ما تكلم به: جلال ربي الرفيع فقد بلغت، ثم قضى ﷺ.
 هذا حديث صحيح الإسناد، إلا أن هذا الفارسي وأهم فيه على محمد بن عبد الأعلى؛ فقد حدثناه أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا الثفيلي، حدثنا زهير، وغيره، عن سليمان التيمي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان آخر وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت: الصلاة الصلوة، مرتين، وما زال يُعزَّزُ بها في صدره وما يفيض بها لسانه.

قد اتفقا على إخراج هذا الحديث، وعلى إخراج حديث عائشة: آخر كلمة تكلم بها: الرفيق الأعلى" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم أحد رجال السند في متن الحديث، وذلك لأن مدار الحديث على سليمان التيمي، واختلف عليه في متنه على لفظين:

اللفظ الأول: "كان آخر ما تكلم به: جلال ربي الرفيع فقد بلغت، ثم قضى".

اللفظ الثاني: "كان آخر وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت: الصلاة الصلوة، مرتين، وما ملكت أيمانكم".

تخريج الحديث بلفظ: "كان آخر ما تكلم به: جلال ربي الرفيع فقد بلغت، ثم قضى".

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن كامل، عن الحسين بن علي بن عبد الصمد، عن محمد بن عبد الأعلى، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعا.

تخريج الحديث بلفظ: "كان آخر وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت: الصلاة الصلوة، مرتين، وما ملكت أيمانكم".

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي الحسن العنزي، عن عثمان بن سعيد الدارمي، عن الثفيلي، عن زهير، عن سليمان التيمي، عن أنس، مرفوعا.

(١)المستدرک، کتاب المغازی والسرایا، ح(٤٤٤١)، (٥/٢١٧).

دراسة إسناد الحديث باللفظ الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، أبو بكر، البغدادي، القاضي.

روى عن: محمد بن سعد العوفي، ومحمد بن مسلمة الواسطي. وعنه: الدارقطني، ويحيى بن إبراهيم المزكي. قال ابن رزقويه: "لم تر عينا مثله". وقال الدارقطني: "كان متساهلاً؛ ربما حدث من حفظه بما ليس في كتابه، وأهلكه العجب، كان يختار لنفسه، ولا يقلد أحداً، وكان لا يعد لأحد وزناً من الفقهاء وغيرهم، أملى كتاباً في السنن، وتكلم على الأخبار". وقال الخطيب: "كان من العلماء بالأحكام، وعلوم القرآن، والنحو، والشعر، والتواريخ، وله في ذلك مصنفات". وقال الذهبي: "الشيخ، الإمام، العلامة، الحافظ... وكان من بحور العلم، فأخمله العجب". وقال في الميزان: "وكان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه؛ فيهم". وذكره ابن قطلوبغا في الثقات.

توفي سنة خمسين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه يظهر أن هذا الراوي ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وهم.

٢- الحسين بن علي بن عبد الصمد، البرز، الفارسي.

روى عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني. وعنه: أحمد بن كامل القاضي.

روى له الحاكم حديثاً في مستدرکه، وقال: "صحيح الإسناد، إلا أن هذا الفارسي وأهم فيه"^(٢). والخلاصة أنه صدوق، بهم. وذلك نظراً لأن الظاهر قلته حديثه مع كونه وهم فيه، والله أعلم.

٣- محمد بن عبد الأعلى، الصنعاني. ثقة. تقدم عند الحديث الثلاثين.

٤- معتمر بن سليمان. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٥- سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

دراسة إسناد الحديث باللفظ الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن محمد بن عبدوس بن سلمة، العنزي. صدوق. تقدم عند الحديث الرابع.

٢- عثمان بن سعيد بن خالد، الدارمي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع.

٣- عبد الله بن محمد بن علي بن نقييل، أبو جعفر، النفيلى. ثقة ثبت حافظ، مقدم على أناس. تقدم عند الحديث الخامس والسبعين.

(١) تاريخ بغداد، ت (٢٤٧٧)، (٥٨٧/٥). والسير، ت (٣٢٣)، (٥٤٤/١٥). وميزان الاعتدال، ت (٥٢١)،

(١٢٩/١). وثقات ابن قطلوبغا، ت (٥٥٥)، (٤٦٦/١). والدليل المغني، ت (٧١)، ص (١١٠).

(٢) المستدرک، (٢١٧/٥).

٤ - زهير بن معاوية، أبو خيثمة، الكوفي.

رَوَى عَنْ: سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وَسُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ. وَعَنْهُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيِّ، وَيَحْيَى الْقَطَانَ.
 قَالَ مَعَاذُ بْنُ مَعَاذٍ: "وَاللَّهِ مَا كَانَ سَفِيَانٌ أَثْبَتَ مِنْ زَهِيرٍ فَإِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ مِنْ زَهِيرٍ فَلَا أُدْرِي أَلَّا
 أَسْمَعُهُ مِنْ سَفِيَانٍ". وَقَالَ شَعِيبُ بْنُ حَرْبٍ: "كَانَ زَهِيرٌ أَحْفَظَ مِنْ عِشْرِينَ مِثْلَ شَعْبَةَ". وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ:
 "عَلَيْكَ بِزَهِيرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ فَمَا بِالْكَوْفَةِ مِثْلَهُ". وَقَالَ أَحْمَدُ: "كَانَ مِنْ مَعَادِنِ الصَّدَقِ". وَقَالَ: "زَهِيرٌ فِيمَا رَوَى
 عَنِ الْمَشَائِخِ ثَبَتَ بَخْ بَخٍ، وَفِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ لَيْنٍ، سَمِعَ مِنْهُ بِأَخْرَةٍ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَالْبَزَارُ، وَأَبُو
 زُرْعَةَ: "ثِقَةٌ". زَادَ أَبُو زُرْعَةَ: "إِلَّا أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ بَعْدَ الْإِخْتِلَافِ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "زَهِيرٌ أَحَبُّ إِلَيْنَا
 مِنْ إِسْرَائِيلَ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ. قِيلَ لَهُ: فَزَائِدَةُ وَزَهِيرٌ؟ قَالَ: زَهِيرٌ أَتَقَنَّ مِنْ زَائِدَةَ وَمَا
 أَشْبَهَ حَدِيثَهُ بِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَهُوَ أَحْفَظُ مِنْ أَبِي عَوَانَةَ، وَهُمَا يُوَازِيَانِ إِذَا حَدَّثَا مِنْ كِتَابَيْهِمَا لَمْ
 أَبَالْ بِأَيِّهِمَا بَطِشْتُ، وَإِذَا حَدَّثَا مِنْ حِفْظِهِمَا فَزَهِيرٌ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَزَهِيرٌ ثِقَةٌ مَتَقَنَّ صَاحِبُ سَنَةِ، تَأَخَّرَ سَمَاعُهُ
 مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَزَهِيرٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَخَالِدِ الْوَاسِطِيِّ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثِقَةٌ
 مَأْمُونٌ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ ثَبَتَ". وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَنْجُوْبِهِ: "كَانَ حَافِظًا مَتَقَّنًا، وَكَانَ أَهْلُ الْعِرَاقِ
 يَقْدَمُونَهُ فِي الْإِتْقَانِ عَلَى أَقْرَانِهِ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً ثَبَتْنَا مَأْمُونًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ
 فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيْبَانِيُّ: "هُوَ أَحَدُ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثَبَتَ صَاحِبُ سَنَةِ". وَقَالَ
 ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ ثَبَتَ، إِلَّا أَنْ سَمَاعَهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِأَخْرَةٍ".

مات سنة سبع وسبعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت حافظ، مقدم على أناس، وقد سمع من

السببي بأخرة.

٥ - سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.

٦ - أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

النظر في الإعلال:

الظاهر أن الراجح هو الطريق الثاني فرواتها ثقات، في مقابل أن الحسين بن علي الفارسي يهمل، وهو

أحد رجال الطريق الأولى، وهذا ما اعتمد عليه الحاكم في ترجيح اللفظ الثاني، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح بإسناد الحاكم حسن، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

(١) مشاهير علماء الأمصار، ت (١٤٨٢)، ص (٢١٨). وتهذيب الكمال، ت (٢٠١٩)، (٤٢٠/٩). وإكمال

مغلطاي، ت (١٦٩٧)، (٩١/٥). وتحفة اللبيب، ت (٥٠٥)، (٣٩١/١).

يقول السندي: "قوله: الصَّلَاةُ، أَيِ الزُّمُوهَا وَاهْتَمُّوا بِشَأْنِهَا وَلَا تَغْفُلُوا عَنْهَا، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، مِنْ الْأَمْوَالِ، أَيِ: أَدُّوا زَكَاتَهَا وَلَا تُسَاحُوا فِيهَا، وَهَذَا هُوَ الْمُوَافِقُ لِقِرَانِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْمُتَعَارَفَ فِي عُرْفِ الطُّرُقِ وَالشَّرْعِ قِرَانُهُمَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَصِيَّةً بِالْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ، أَيِ: أَدُّوا حُقُوقَهُمْ وَحُسِّنْ مَلَكَتِهِمْ، فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ لَفْظِ مَا مَلَكَتِ الْأَيْمَانُ فِي عُرْفِ الْقُرْآنِ هُمُ الْعَبِيدُ وَالْإِمَاءُ، قَوْلُهُ: حَتَّى مَا يَفِيضُ بِهَا لِسَانُهُ، أَيِ: مَا يَجْرِي وَلَا يَسِيلُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ لِسَانُهُ، مِنْ فَاضَ الْمَاءُ إِذَا سَالَ وَجَرَى، حَتَّى لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِفْصَاحِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ"^(١).

ومن ثم ففي الحديث مكانة الصلاة وأهميتها، وحرص رسول الله ﷺ على هذه الأمة ونجاتها، وحبها لها الدين وخدمته له حتى آخر لحظة من عمره ﷺ.

(١) سنن ابن ماجه بشرح السندي، (٢/٢٨٢).

الفصل الثالث والعشرون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
معرفة الصحابة رضي الله عنهم، وفيه سبعة وعشرون حديثا.

الحديث الثالث والثمانون.

قال الحاكم: "وقد حدّثنيهِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْفَقِيهِ، حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدُونَ بْنِ خَالِدٍ، حدّثنا عَلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ النَّقِيلِيِّ، حدّثنا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ، حدّثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: افْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَبِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ. هَذَا حَدِيثٌ مِنْ أَجْلِ مَا رُوِيَ فِي فَصَائِلِ الشَّيْخَيْنِ، وَقَدْ أَقَامَ هَذَا الْإِسْنَادَ عَنِ الثَّوْرِيِّ وَمِسْعَرٍ أَبُو يَحْيَى الْحَمَّانِيُّ، وَأَقَامَهُ -أَيْضًا- عَنْ مِسْعَرٍ وَكَيْعٍ وَحَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْأُبْلِيُّ، ثُمَّ قَصَرَ بِرَوَايَتِهِ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ الْحَمِيدِيُّ وَعَمِيرُهُ، وَأَقَامَ الْإِسْنَادَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ، فَثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَا صِحَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنْ لَمْ يُخْرِجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على مسعر، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، مرفوعا.

الوجه الثاني: أشار إليه الحاكم هنا، ولم يخرجها، ولم أجد تخريجها.

تخريج الوجه الأول: عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَقِيهِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدُونَ بْنِ خَالِدٍ، عن عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ النَّقِيلِيِّ، عن إِسْحَاقِ بْنِ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ، عن ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، به.

وعلقه الحاكم كما هنا، عن أَبِي يَحْيَى الْحَمَّانِيِّ، وَوَكَيْعٍ، وَحَفْصِ بْنِ عُمَرَ، عن مسعر به.

وأخرجه الطبراني في الأوسط^(٢)، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عن يَحْيَى الْحَمَّانِيِّ، عن أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عن مسعر، به، بمثله.

وأخرجه الحاكم في مستدركه^(٣)، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقِ الْفَقِيهِ، وَعَلِيِّ بْنِ حَمَشَادَ الْعَدْلِ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّيْدَلَانِيِّ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقِ الْبَعَوِيِّ، وَأَبِي أَحْمَدَ بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّيْرَفِيِّ، عن أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْحَارِثِ، عن أَبِي إِسْمَاعِيلَ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْأَيْلِيِّ.

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة ﷺ، ح(٤٥١٠)، (٢٤٧/٥).

(٢)ح(٥٨٤٠)، (٧٦/٦).

(٣)ح(٤٤٥١/٤٩)، (٧٩/٣)، طبعة العلمية.

وأخرجه أيضا^(١) عن أحمد بن الحسن بن عبد الله، عن محمد بن عبدوس بن كامل، عن هناد بن السري، عن وكيع، عن مسعر، به، بمثله.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن عبيد الله بن محمد بن الحسن، أبو بكر بن عبيد، النيسابوري، الفقيه.

روى عن: محمد بن حمدون بن خالد، ومكي بن عبدان. وعنه: الحاكم، وأحمد بن موسى بن مردويه. صحح الحاكم حديثه في المستدرک، ووصفه بالفقيه^(٢). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٢- محمد بن حمدون بن خالد، النيسابوري، أبو بكر.

سمع: ابن وارة، وعباسا الدورى. وعنه: محمد بن صالح بن هانى، وأبو عليّ الحافظ.

قال الحاكم: "كان من الثقات الأثبات". وقال الخليلي: "حافظ كبير". وقال الذهبي: "أحد الثقات الرحالين".

توفي سنة عشرين وثلاثمائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة.

٣- علي بن عثمان بن محمد بن سعيد، النقيلي.

روى عن: آدم بن أبي إياس العسقلاني، ويعلى بن عبيد الطنافسي. وعنه: النسائي، وأبو بكر محمد بن أحمد بن حمدون بن خالد.

قال النسائي، ومسلمة: "ثقة". وقال النسائي في موضع: "صالح، لا بأس به". وذكره ابن حبان في

الثقات. وقال الذهبي: "صدوق". وقال ابن حجر: "لا بأس به".

توفي سنة اثنتين وسبعين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة كما قال مسلمة، ويؤخذ من قول النسائي ما وافق فيه غيره، والله أعلم.

٤- إسحاق بن عيسى بن نجیح، أبو يعقوب، ابن الطباع.

سمع: مالكا، وابن هبيبة، وجريير بن حازم. وعنه: أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع.

(١) المستدرک، ح (٥١/٤٤٥٣)، (٧٩/٣)، طبعة العلمية.

(٢) المستدرک، (٢٤٧/٥). والروض الباسم، ت (٩٧٣)، (١١٢٤/٢).

(٣) الإرشاد، ت (٧٣٧)، (٨٣٤/٣). وتاريخ الإسلام، ت (٤٧٩)، (٣٧٤/٧). وطبقات علماء الحديث، ت (٧٦٣)، (٥١٦/٢).

(٤) ثقات ابن حبان، (٤٧٦/٨). وتهذيب الكمال، ت (٤١٠٧)، (٦٧/٢١). وإكمال مغلطاي، ت (٣٨٣٣)،

(٣٦٣/٩). والتقريب، ت (٤٧٦٩)، ص (٤٠٣). والكاشف، ت (٣٩٤)، (٤٤/٢).

قال البخاري: "مشهور الحديث". وقال أبو حاتم: "مُحَمَّدٌ أَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، وَهُوَ صَدُوقٌ". وقال جزرة: "لا بأس به، صدوق". وقال الخليلي: "إسحاق ومحمد ولدَا عيسى ثقتان متفق عليهما". وقال الذهبي: "ثقة". وقال ابن حجر: "صدوق".

مات سنة خمس عشرة ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق على رأي الأكثرين.

٥- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة، ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٦- مسعر بن كدام، الكوفي. ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره، روايته عن عاصم بن عبيد الله مرسله. تقدم عند الحديث الثامن والثلاثين.

٧- عبد الملك بن عمير. ثقة، غلط في أحاديث، وكان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثالث والستين.

٨- رُبَيْعِي بن حِرَاش، العبسي، أبو مرثم. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٩- حُدَيْفَةُ بن اليمَان بن جابر بن أُسَيْد، أَبُو عبد الله، العبَسِيُّ رضي الله عنه.

صاحب سِرِّ رسول الله ﷺ، وأحد المهاجرين رضي الله عنهم.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: رُبَيْعِي بن حِرَاش، وَزُرَّ بن حُبَيْش.

مات سنة ست وثلاثين^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل.

الحكم على الحديث من الوجه المذكور:

الحديث حسن بإسناد الحاكم، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يوصي النبي ﷺ أمته أن يَقْتَدُوا بِأبي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَيَهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارِ بن يَاسِرٍ، وَيَسِيرُوا بِسِيرَتِهِ،

وَيَأْخُذُوا بِعَهْدِ ابنِ أُمِّ عَبْدِ، أي وصيته وقوله الذي يعهد به إليهم ويوصيهم به ويرشدهم إليه، وهو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وَكَانَ الْإِقْتِدَاءُ أَعَمَّ مِنَ الْإِهْتِدَاءِ حَيْثُ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ، بِخِلَافِ الْإِهْتِدَاءِ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ^(٣).

(١) الجرح والتعديل، ت (٨٠٦)، (٢٣٠/٢). وثقات ابن حبان، (١١٤/٨). وتاريخ الإسلام، ت (٣٤)،

(٥/٢٧٣ و ٢٧٤). والنقريب، ت (٣٧٥)، ص (١٠٢). وإكمال مغطاي، ت (٤١٤)، (١٠٦/٢).

(٢) معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ت (٥٦٦)، (٦٨٦/٢). وتهذيب الكمال، ت (١١٤٧)، (٤٩٥/٥).

(٣) شرح مشكل الآثار، (٢٥٦/٣). وقوت المغتذي، (١٠٢٧/٢). وشرح المصابيح، لابن الملك، (٥٠٦/٦).

ومرقاة المفاتيح، (٣٧١/١١). وفيض القدير، (٥٦/٢).

الحديث الرابع والثمانون.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْهُ سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ، وَقَدْ رَأَى أَصْحَابُهُ جَمِيعًا أَنْ يَسْتَخْلِفَ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُجَرَّحْهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ أَصَحُّ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ فِيهِ إِرسَالًا: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُجُوبِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم اجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ إِلَى سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ فِي بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَتَيْتُ أُمَّ سَلَمَةَ فَقُلْتُ لَهَا: بَايَعَ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الشاهد السابق بين الشعبي وابن مسعود رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه، عن أبي العباس المجبوبي، عن سعيد بن مسعود، عن يزيد بن هارون، به. دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرك:

- ١- محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس، المروزي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- سعيد بن مسعود، المروزي. صدوق. تقدم عند الحديث العشرين.
- ٣- يزيد بن هارون. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٤- داود بن أبي هند، البصري. ثقة متقن، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.
- ٥- الشعبي. ثقة، ثبت، متقن، روايته عن البعض مرسلة. تقدم عند الحديث الثامن والثلاثين.
- ٦- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

رواية الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه مرسلة (٢). فالحديث ضعيف؛ ومثته صحيح، فلا شك في اجتماع المسلمي على بيعة أبي بكر، وعملهم بها في أقطار الإسلام كلها، ويكفيها الواقع والنصوص الصحيحة الممهدة لهذا الحدث (٣).

(١) المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ح (٤٥٢١)، (٢٥٢/٥).

(٢) المستدرك، (٢٥٢/٥). ومراسيل ابن أبي حاتم، ص (١٦٠). وجامع التحصيل، ت (٣٢٢)، ص (٢٠٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة، ح (٦٦٤)، (١٣٣/١). وكتاب فضائل

التعليق على الحديث:

في الحديث أن بيعة الصديق كانت عن علم واتفاق من صحابة رسول الله ﷺ.

الحديث الخامس والثمانون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامِ بْنِ أَبِي الدُّمَيْكِ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: أَيْ الْجَنَّةِ بَرُّقٌ؟، قَالَ: نَعَمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ عُثْمَانَ لَيَتَحَوَّلُ مِنْ مَنْزِلٍ إِلَى مَنْزِلٍ فَتَبْرُقُ لَهُ الْجَنَّةُ. إِنْ كَانَ الْحُسَيْنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ هَذَا حِفْظُهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الوهم من الحسين بن عبد الله حيث تفرد بالحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن محمد بن هشام بن أبي الدُمَيْكِ، عن الحسين بن عبید الله، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد، مرفوعاً. وأخرجه ابن عدي في الكامل^(٢)، عن عبید الله بن عثمان بن محمد، عن الحسين بن عبید الله العجلي، به. وقال: "وهذا باطل بهذا الإسناد".

دراسة إسناد الحديث:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
٢- محمد بن هشام، المعروف بابن أبي الدُمَيْكِ. صدوق على قول الأكثرين. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٣- الحسين بن عبید الله، أبو علي، العجلي.

رَوَى عَنْ: مالك، وعبد العزيز بن أبي حازم. وَعَنْهُ: إسحاق الحتلي، وعبید الله العثماني.
ذكر له ابن عدي حديثين، ثم قال: "والحسين بن عبید الله العجلي يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ بَاطِلَانِ بِأَسَانِيدِهِمَا، وَلَا يُبَلَّغُ عَنْهُ غَيْرُهُمَا". وقال الدارقطني: "كان يضع الحديث". وقال الخطيب: "كان غير ثقة". وقال الذهبي: "كان ممن يضع الحديث"^(٣). والخلاصة أنه يضع الحديث.

(١)المستدرک، ح(٤٥٩٦)، (٢٨٤/٥).

(٢)ت(٤٩٤/١٢٥)، (٢٣٩/٣).

(٣)الكامل، ت(٤٩٤/١٢٥)، (٢٣٩/٣). وتاريخ بغداد، ت(٤٠٧٦)، (٥٩٦/٨). والمغني، ت(١٥٤٣)،

(٢٥٦/١). وتاريخ الإسلام، ت(١٠٩)، (٨١٢/٥).

- ٤- عبد العزيز بن أبي حازم. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني عشر.
- ٥- أبو حازم، المدني. ثقة، روايته عن الصحابة مرسلة، إلا سهل بن سعد. تقدم عند الحديث الثاني عشر.
- ٦- سَهْلُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، أَبُو الْعَبَّاسِ، السَّاعِدِيُّ رضي الله عنه.
- رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ. وَعَنْهُ: ابْنُهُ عَبَّاسٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَأَبُو حَازِمٍ الْأَعْرَجُ، وَآخَرُونَ.
- مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ صَحَابِي جَلِيلٌ.

النظر في الإعلال:

العلة التي أشار إليها الحاكم لا يُعولُ عليها على ما هو الظاهر من كلام أهل العلم، فإن الحسين العجلي يضع الحديث. وعليه مدارُ طرق الحديث.

وقد حكم عليه ابنُ عدي بالبطلان، وابن الجوزي، والذهبي بالوضع^(٢).

التعليق على الحديث:

الحديث ضعيف جدا لا يعول عليه.

(١) معرفة الصحابة رضي الله عنه لأبي نعيم، ت(١١٨٥)، (١٣١٢/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٨٦)، (١١١٢/٢).

(٢) مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم، ح(٥٢٣)، (١٢٦٤/٣). وزوائد رجال المستدرك، ت(١١٧).

الحديث السادس والثمانون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ الْفَقِيه، وَأَبُو الْحَسَنِ الْعَنْزِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ ربه الْجُرْجُسِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُرِي اللَّيْلَةَ رَجُلًا صَالِحًا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نِيطٌ^(١) بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنِيطَ عُمَرُ بِأَبِي بَكْرٍ، وَنِيطَ عُثْمَانُ بِعُمَرَ، فَلَمَّا قُومْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا: أَمَّا الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنْ نَوَاطِئِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ فَهُمْ وُلَاةُ هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ.

قَالَ الدَّارِمِيُّ: فَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ يَسْنَدُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالنَّاسُ يُحَدِّثُونَ بِهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا، إِنَّمَا هُوَ عَمْرُ بْنُ أَبَانَ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ابْنٌ يُقَالُ لَهُ: عَمْرُو^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم أحد الرواة في اسم شيخه، والخلاف في الوصل والإرسال، ومن ثم فمدار

الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن عمرو بن أبان بن عثمان، عن جابر، عن النبي ﷺ، موصولاً.

الوجه الثاني: عنه، عن من سمع جابر بن عبد الله، مرسلًا.

تخريج الوجه الأول: محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عمرو بن أبان بن عثمان، عن جابر،

عن النبي ﷺ، موصولاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي النَّضْرِ الْفَقِيه، وَأَبِي الْحَسَنِ الْعَنْزِي، عَنِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، عَنِ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ ربه، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهِ.

وأخرجه أبو داود في سننه^(٣)، عَنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، بِهِ، بِمِثْلِهِ. وَقَالَ

أَبُو دَاوُدَ: "وَرَوَاهُ يُوسُفُ، وَشُعَيْبٌ لَمْ يَذْكُرَا عَمْرُو بْنَ أَبَانَ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ كَمَا فِي

الإحسان^(٤)، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، وَحُمَّدِ بْنِ الْمَصْفِيِّ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهِ، بِمِثْلِهِ.

(١) قال الخطابي: "نيط معناه عُقٌّ، والنوط التعليق، والتنوط التعلق". معالم السنن، (٤/٣٠٥).

(٢) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة ﷺ، ح(٤٦٠٩)، (٥/٢٩٠).

(٣) کتاب السنة، باب في الخلفاء، ح(٤٦٣٦)، (٧/٣٦).

(٤) مناقب الصحابة ﷺ، ذَكَرَ الْخَبْرَ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ الْخَلِيفَةَ بَعْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ

تخريج الوجه الثاني: يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، مرسلاً: أخرج نعيم بن حماد في الفتن^(١)، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، قال: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: "رَأَى رَجُلًا صَالِحًا اللَّيْلَةَ كَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ نِيطَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نِيطَ عُمَرُ بِأَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ نِيطَ عُثْمَانُ بِعُمَرَ، قَالَ جَابِرٌ: فَلَمَّا قُتِلْنَا: الرَّجُلُ الصَّالِحُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَؤُلَاءِ وُلاَهُ الْأَمْرُ مِنْ بَعْدِهِ".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، أَبُو النضر. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.
 - ٢- عثمان بن سعيد بن خالد، الدارمي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع.
 - ٣- يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، الجرجسي، أَبُو الْفَضْلِ.
- سَمِعَ: بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ. وَعَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَأحمد، وعثمان الدارمي.
- قال أحمد: "لا إله إلا الله ما كان أثبتة، ما كان فيهم مثله"، يعني: أهل حمص. وقال ابن معين: "ثقة صاحب حديث". وقال العجلي: "ثقة وكان كيساً". وقال حيوة بن شريح: "أنا ويزيد بن عبد ربه صاحباً بقية؛ من خالفنا عطب". وقال أبو حاتم: "كان صدوقاً أيقظ من حيوة بن شريح". وقال أبو بكر بن أبي داود: "ثقة أوثق من روى عن بقية". وقال الذهبي: "الإمام الحافظ الثبت". وقال ابن حجر: "ثقة".
- تُوِّبِي سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ^(٢). والخلاصة أنه ثقة، مقدم في بقية بن الوليد على غيره.
- ٤- مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، الخولاني، أبو عبد الله، الحمصي، المعروف بالأبرش، كاتب الزبيدي.
- رَوَى عَنْ: الْأَوْزَاعِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزبيدي. وَعَنْهُ: هشام بن عمار، ويزيد بن عبد ربه الجرجسي.
- قال أحمد: "ليس به بأس"، وقدمه على بقية. وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى: بقية بن الوليد كيف حديثه؟ قال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو محمد بن حرب؟ قال: ثقة وثقة. وقال العجلي، وعثمان الدارمي، ومحمد بن عوف الطائي، والنسائي، وابن حجر: "ثقة". وقال أبو حاتم: "صالح الحديث".
- مات سنة أربع وتسعين ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

عَنْهُمَا، ح (٦٩١٣)، (٣٤٣/١٥).

(١) نَسْمِيَةُ مَنْ يَمْلُكُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ح (٢٦٢)، (١١٠/١).

(٢) ثقات العجلي، ت (٢٠٢١)، (٣٦٥/٢). وتهذيب الكمال، ت (٧٠١٩)، (١٨٢/٣٢). والسير، ت (٢٤٣)، (٦٦٧/١٠). والتقريب، ت (٧٧٤٥)، ص (٦٠٣).

(٣) الجرح والتعديل، ت (١٢٩٩)، (٢٣٧/٧). وتهذيب الكمال، ت (٥١٣٨)، (٤٤/٢٥). وتحفة اللبيب، ت (١٠٥)، (٣٤/٢).

٥- مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَامِرٍ، الزُّبَيْدِيُّ. ثقة، ثبت، من كبار أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الرابع والستين.

٦- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٧- عَمْرُو بْنُ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، القرشي.

رَوَى عَنْ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي غَطَفَانَ بْنِ طَرِيفٍ. وَعَنْهُ: عَبَادِلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَالزُّهْرِيُّ.

ذكره ابن حبان في موضعين من الثقات وقال في أحدهما: "وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نَيْطَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّ عُمَرَ نَيْطَ بِأَبِي بَكْرٍ، فَلَا أَذْرِي أَسْمَعُ مِنْهُ أَمْ لَا". وخرج ابن حبان، والحاكم حديثه. وقال ابن حجر: "مقبول"^(١). والخلاصة أنه مجهول الحال، شك ابن حبان في سماعه من جابر.

٨- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه. أحد الصحابة الكرام. تقدم عند الحديث السادس عشر.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند نعيم بن حماد في الفتن:

١- ابن المبارك. حجة ثقة مأمون. وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس.

٢- يونس بن يزيد، الأيلي. ثقة، ربما أخطأ أو وهم، خاصة في حديث الزهري. ولكن كتابه صحيح. تقدم عند الحديث الحادي والأربعين.

٣- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٤- مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ. مجهول. لعله عمرو بن أبان بن عثمان، وهو أيضاً مجهول الحال، شك ابن حبان في سماعه من جابر.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

فرواه مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَامِرٍ، الزُّبَيْدِيُّ. وهو ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث

الرابع والستين.

رواه عن الزهري، عن عمرو بن أبان بن عثمان، عن جابر، عن النبي ﷺ، موصولاً.

ورواه:

(١) ثقات ابن حبان، (١٦٩/٥) و (٢١٦/٧). وتهذيب الكمال، ت (٥٦٧٣)، (٥٨٦/٢٦). وإكمال مغلطاي، ت (٤٠٥٢)، (١٢٥/١٠). والتقريب، ت (٤٩٨٥)، ص (٤١٨).

١- يونس بن يزيد، الأيلي. ثقة، ربما أخطأ أو وهم، خاصة في حديث الزهري. ولكن كتابه صحيح. تقدم عند الحديث الحادي والأربعين.

رواه عن الزهري، عن من سمع جابر بن عبد الله، مرسلاً.

ومن ثم فيظهر أن الراجح هو الوجه الأول، لتقدم الزبيدي في الزهري، ولذا قال الدارقطني: "ويشبه أن يكون الزبيدي حفظ إسناده"^(١).

وهناك متابعة من شعيب بن أبي حمزة ليونس لكنها معلقة^(٢) لا يمكننا الاعتماد على إسنادهما.

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح:

الحديث من وجهه الأول بإسناد الحاكم، فيه عمرو بن أبان بن عثمان وهو مجهول الحال، شك ابن حبان في سماعه من جابر.

وأما العلة الأخرى التي أشار إليها الحاكم من كون عمرو بن أبان اسمه عمر، فلم أجد ما يؤيدها إذ قد ترجم له جميع العلماء بعمرو، فالله أعلم.

التعليق على الحديث:

الحديث لم يصح، والذي صح في الباب يصح ويشهد لجزء من المتن ولا يقال: إن الواقع يشهد لكل المتن، لأن الواقع أصلاً وقع بعد صدور الحديث على فرض صدوره فعلاً، فلا يشهد الواقع لما كان قبل الواقع.

وأما ما صح في الباب فهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ فِي صَعِيدٍ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ فَزَنَعَ دُنُوبًا أَوْ دُنُوبَيْنِ، وَفِي بَعْضِ نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَعْفِرُ لَهُ ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ فَاسْتَحَالَتْ بِيَدِهِ غَرْبًا، فَلَمْ أَرْ عَبْرِيًّا فِي النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بَعْظَنَ"^(٣).
وفيه إشارة إلى ولادة الأمر من بعد رسول الله ﷺ^(٤). والله أعلم.

(١)س(٣٢٥٨)، (٣٦٩/١٣).

(٢)سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في الخلفاء، ح(٤٦٣٦)، (٣٦/٧). وعلل الدارقطني، س(٣٢٥٨)، (٣٦٩/١٣).

(٣)صحيح البخاري، كتاب المناقب، بابُ عَلامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلامِ، ح(٣٦٣٣)، (٢٠٥/٤). وصحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، ح(٢٣٩٣-١٩)، (١٨٦٢/٤).

(٤)فتح الباري، لابن حجر، (٣٨/٧).

الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْثَمَانُونَ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِيٍّ، وَأَبُو سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَسِيْبِ الشُّعْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ شَيْبَةَ الْحِزَامِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَثْرِي إِذَا رَفَعْتُ رَأْسِي وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا السُّجُودُ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا آتَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِلَّا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَدْ خَالَفَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ فِي إِسْنَادِهِ:

حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّاهِدُ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السُّلَمِيُّ. وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ الْعَدْلِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبَزَّازِيُّ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدِ الْبَيْهَقِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْحُوْرَاءِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فِي الْوَثْرِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا آتَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ" (١).

دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على موسى بن عقبة، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عنه، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، مرفوعاً.

الوجه الثاني: محمد بن جعفر بن أبي كثير، عنه، عن أبي إسحاق، عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْحُوْرَاءِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، مرفوعاً:

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٤٨٦٤)، (٤٠٧/٥).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ بْنِ هَانِيٍّ، وَعَمْرُو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ، عن الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ، عن أَبِي بَكْرٍ الْحَزَامِيِّ، عن ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، به.

تخريج الوجه الثاني: محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن بريد بن أبي مريم، عن أبي الحوزاء، عن الحسن بن علي، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عبد الله الصَّغَر، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ السُّلَمِيِّ. وعن عَلِيِّ بْنِ حَمَّاشِ الْعَدَلِ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبَزَّارِ، وَالْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَيْهَقِيِّ، ثلاثتهم: السلمي، والبزار، والبيهقي، عن ابن أبي مريم، عن مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن صالح بن هانيء، أبو جعفر. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

٢- الفضل بن محمد، الشعرائي. ثقة، روي بالثبوت. تقدم عند الحديث العشرين.

٣- عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه. صدوق يخطيء. تقدم عند الحديث التاسع.

٤- محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك. لا بأس به. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٥- إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش، أبو إسحاق، المدني.

رَوَى عَنْ: الزُّهْرِيِّ، وعمه موسى بن عقبة. وَعَنْ: ابن مهدي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك.

قال ابن معين، والنسائي، وابن شاهين، وابن خلفون، وابن حجر: "ثقة". وقال الدارقطني: "ما علمت إلا خيراً، أحاديثه صحاح نقيه". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لا بأس به". وقال أبو داود: "ليس به بأس". وقال ابن سعد: "حدث عن نافع وعائشة بنت سعد حديثاً صالحاً". وذكره ابن شاهين وابن حبان في الثقات. وقال الساجي، والأزدي: "فيه ضعف".

مات في آخر ولاية المهدي^(١). والخلاصة أنه ثقة تكلم فيه بلا حجة.

٦- موسى بن عقبة بن أبي عياش. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.

٧- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، أرسل عن البعض. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

٨- عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، روايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

٩- عائشة، أم المؤمنين، رضي الله عنها. أم المؤمنين، زوج رسول الله ﷺ. تقدمت عند الحديث الأول.

(١) الجرح والتعديل، ت (٥١١)، (١٥٢/٢). وتاريخ أسماء الثقات، ت (١٨)، ص (٢٩). وتهذيب الكمال، ت (٤١٥)، (١٧/٣). وإكمال مغلطاي، ت (٤٥٧)، (١٤٣/٢). وتحفة اللبيب، ت (١٠٦)، (٢٩٠/١).

١٠- الحسن بن علي بن أبي طالب، القرشي الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ.
رَوَى عَنْ: جده رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وعن: أبيه عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وَعَنْهُ: الشعبي، وعائشة رضي الله عنها.
مات سنة تسع وأربعين^(١). والخلاصة أنه صحابي جليل، سبط رسول الله ﷺ.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- أبو عبد الله، الصفار. صدوق. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- محمد بن إسماعيل بن يوسف، السلمي. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع.
- ٣- سعيد بن أبي مریم. ثقة، ثبت. تقدم في الحديث الخامس.
- ٤- مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. ثقة. تقدم عند الحديث السادس والخمسين.
- ٥- موسى بن عقبة بن أبي عياش. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.
- ٦- أبو إسحاق، السبيعي. ثقة، يدلّس ويرسل، اختلط بأخرة. تقدم عند الحديث الثاني والأربعين.
- ٧- بريد بن أبي مریم، واسمه مالك بن ربيعة، البصريّ.

رَوَى عَنْ: أنس بن مالك رضي الله عنه، وأبي الحوراء ربيعة بن شيبان. وَعَنْهُ: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثقة". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صالح".
مات سنة أربع وأربعين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، قيل: "لم يسمع من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه".

٨- ربيعة بن شيبان السعدي، أبو الحوراء البصريّ.

رَوَى عَنْ: الحسن بن علي بن أبي طالب. وَعَنْهُ: بريد بن أبي مریم، وثابت بن عمارة الحنفي.
قال النَّسَائِيُّ، وَالْعَجَلِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثقة". وَأَلْزَمَ الدَّارِقُطِيُّ الشَّيْخِينَ إِخْرَاجَ حَدِيثِهِ عَنِ الْحَسَنِ. وَقَالَ
ابن عبد البر: "ليس به بأس عندهم". وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات. وخرج ابن حبان حديثه في

(١) معرفة الصحابة رضي الله عنهم، لأبي نعيم، ت (٥٦٠)، (٦٥٤/٢). وتهذيب الكمال، ت (١٢٤٨)، (٢٢٠/٦). والتقريب، ت (١٢٦٠)، ص (١٦٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت (١٦٩٣)، (٤٢٦/٢). وتهذيب الكمال، ت (٦٦٠)، (٥٢/٤). وإكمال مغلطاي، ت (٧٠٣)، (٣٧٢/٢). والكاشف، ت (٥٥٣)، (٢٦٥/١). وتحفة اللبيب، ت (١٧٦)، (٣٠٨/١). وتحفة التحصيل، ص (٣٦).

صحيحه، وكذلك الحاكم. وقال ابن حبان في المشاهير: "من صالحى أهل البصرة، لا يوجد له راو ثقة إلا يزيد بن أبي مرثم"^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٩- الحسن بن علي رضي الله عنه. صحابي جليل، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في الوجه الأول.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على موسى بن عقبة، واختلف عنه من وجهين:

فرواه إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن موسى بن عقبة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن الحسن بن علي، مرفوعا.

ورواه محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن بريد بن أبي مرثم، عن أبي الحوزاء، عن الحسن بن علي، مرفوعا.

وإسماعيل بن إبراهيم ثقة، وكذلك محمد بن جعفر بن أبي كثير، ولكن يظهر أن هناك خلافا آخر على موسى بن عقبة لم يذكره الحاكم، وبيانه كما يلي:

الوجه الأول: إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن موسى بن عقبة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن الحسن بن علي، مرفوعا.

الوجه الثاني: محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن بريد بن أبي مرثم، عن أبي الحوزاء، عن الحسن بن علي، مرفوعا. وقد تقدم تخريجهما.

الوجه الثالث: يحيى بن عبد الله بن سالم، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن علي، عن الحسن بن علي، مرفوعا.

أخرجه النسائي في سننه الكبرى^(٢)، عن محمد بن سلمة، عن ابن وهب، عن يحيى بن عبد الله بن سالم، عن موسى بن عقبة، به.

دراسة إسناد الوجه الثالث عند النسائي في سننه الكبرى:

١- محمد بن سلمة بن عبد الله بن أبي فاطمة، المرادي.

روى عن: عبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم. وعنه: مسلم، وأبو داود، وغيرهما.

(١) الجرح والتعديل، ت(٢١٢٦)، (٤٧٤/٣). والمشاهير، ت(٧٠٠)، ص(١٢٠). وسؤالات السلمي، ص(١٧٢). وتهذيب الكمال، ت(١٨٧٧)، (١١٧/٩). وإكمال مغطاي، ت(١٥٦١)، (٣٤٩/٤). وتحفة اللبيب، ت(٤٧٦)، (٣٨٣/١).

(٢) كتاب قيام الليل، باب الدعاء في الوتر، ح(١٤٤٧)، (١٧٢/٢).

قال أبو سعيد بن يونس: "كان ثبتا في الحديث، ذكره النسائي يوما ونحن عنده فقال: كان ثقة ثقة".
وقال مسلمة: "ثقة". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت".

توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت.

٢- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، ومحدث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

٣- يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الله المدني.

روى عن: موسى بن عقبة، وهشام بن عروة. وعنه: ابن وهب، والليث بن سعد.

قال النسائي: "مستقيم الحديث". وذكره ابن جبان في الثقات، وقال: "ربما أغرب". وخرج أبو عوانة

حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، وابن حبان. وقال الساجي: "غير صدوق". وقال ابن معين: "هو

ضعيف الحديث صدوق". وقال الدارقطني: "ثقة". وقال الذهبي، وابن حجر: "صدوق".

توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة^(٢). والخلاصة أنه صدوق.

٤- موسى بن عقبة بن أبي عياش. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.

٥- عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، القرشي الهاشمي، أخو أبي جعفر الباقر.

روى عن: عم أبيه الحسن بن علي بن أبي طالب، وأبيه علي بن الحسين بن علي. وعنه: موسى بن

عقبة، ويزيد بن أبي زياد.

ذكره ابن جبان في الثقات، وخرج حديثه هو والحاكم وكذا الترمذي وقال: "حسن صحيح غريب".

وقال ابن حجر: "مقبول". وقال مرة: "لا يعرف"^(٣). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله، وروايته عن

جده علي بن أبي طالب عليه السلام مرسله، وتكلم ابن حجر في اتصال روايته عن الحسن بن علي.

٦- الحسن بن علي عليه السلام. صحابي جليل، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم في الوجه الأول.

وعليه فالظاهر أن الوجه الثاني هو الراجح فراويه أوثق من راوي الوجه الثالث، وأما الوجه الأول ففي

الطريق إليه راو ضعيف، ولولاه لكان الوجه الأول أرجح الأوجه لكون إسماعيل أوثق من محمد بن جعفر

(١) تهذيب الكمال، ت (٥٢٥٤)، (٢٨٧/٢٥). وتهذيب التهذيب، ت (٢٩٥)، (١٩٣/٩). والتقريب، ت (٥٩٢١)، ص (٤٨١).

(٢) الجرح والتعديل، ت (٦٧٤)، (١٦٢/٩). وتهذيب الكمال، ت (٦٨٦١)، (٤٠٨/٣١). وإكمال مغلطاي، ت (٥١٥٦)، (٣٣٨/١٢). والكاشف، ت (٦١٩٦)، (٣٦٩/٢). والتقريب، ت (٧٥٨٤)، ص (٥٩٢).

(٣) تهذيب الكمال، ت (٣٤٣٤)، (٣٢١/١٥). وإكمال مغلطاي، ت (٣٠٧٣)، (٧٣/٨). وتحفة التحصيل، ص (١٨٣). وتهذيب التهذيب، ت (٥٥٧)، (٣٢٤/٥). وتحفة اللبيب، ت (٨٥٥)، (٤٨٦/١).

على ما يظهر من مقارنة الأقوال فيهما، وكونه أخص بالمدار من محمد فهو ابن أخي موسى بن عقبة، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الثاني الراجح حسن؛ لحال شيخ الحاكم، وقد تابع أبو الأحوص موسى بن عقبة عليه كما عند الترمذي في سننه^(١).

دراسة إسناد متابعة أبي الأحوص لموسى بن عقبة عند الترمذي في سننه:

- ١- قتيبة بن سعيد، أبو رجاء. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
- ٢- سلام بن سليم، أبو الأحوص، الكوفي. ثقة، متقن، كأبي بكر بن عياش، ودون زائدة وزهير. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- أبو إسحاق، السبيعي. ثقة، يدلّس ويرسل، اختلط بأخرة. تقدم عند الحديث الثاني والأربعين.

٤- بريد بن أبي مريم، واسمه مالك بن ربيعة، البصري. ثقة على قول الأكثرين، قيل: "لم يسمع من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه". تقدم قبل قليل.

٥- ربيعة بن شيان السعدي، أبو الحوراء البصري. ثقة. تقدم قبل قليل.

٦- الحسن بن علي رضي الله عنه. صحابي جليل، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم قبل قليل.

وبهذه المتابعة يرتقي حديث الحاكم إلى الصحيح لغيره.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم علم الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه دعاء القنوت في الوتر: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ.

يقول الماوردي: "أما القنوت في اللّعة فهو الدعاء بالخير والشر، يُقال: قنّت فلان على فلان إذا دعا عليه، وقنّت له إذا دعا له بخير، لكن صار القنوت بالعرف مستعملاً في دعاء مخصوص، وهو عندنا سنة في صلاة الصبح أبداً، وفي الوتر في النصف الأخير من شهر رمضان"^(٢).

ويقول الترمذي: "ولا نعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت في الوتر شيئاً أحسن من هذا. واختلف أهل العلم في القنوت في الوتر. فرأى عبد الله بن مسعود القنوت في الوتر في السنة كلها، واختار القنوت قبل الركوع، وهو قول بعض أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، وإسحاق، وأهل الكوفة، وقد

(١) كتاب الوتر، باب ما جاء في القنوت في الوتر، ح(٤٦٤)، (١/٤٧٨).

(٢) الحاوي الكبير، (٢/١٥٠).

رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا فِي النَّصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَكَانَ يَقْنُتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَخْمَدُ^(١).

ويقول البغوي: "وَإِنْ كَانَ إِمَامًا فَيَذْكُرُ بِالْفِطْرِ الْجَمْعِ: اللَّهُمَّ اهْدِنَا، وَعَافِنَا، وَتَوَلَّنَا، وَبَارِكْ لَنَا، وَقِنَا، وَلَا يَخْصُ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ"^(٢).

وقال ابن الملك: "اللهم اهديني فيمن هديت؛ أي: اجعلي ممن هديتهم إلى الصراط المستقيم. وعافني فيمن عافيت؛ أي: عافيتهم، من المعافاة، التي هي دفع السوء. وتولني فيمن توليت؛ أي: توليتهم؛ يعني: أحببتهم، من تولي، إذا أحب أحدًا، أو ممن تقوم بحفظ أمورهم، من تولي العمل، تقلده. وبارك لي فيما أعطيت؛ أي: أوقع البركة فيما أعطيتني من خير الدارين. وقني شر ما قضيت؛ فإنك تقضي ولا يقضي عليك، إنه لا يذل من واليت. من الموالاتة، ضد المعاداتة. تباركت ربنا؛ أي: زدت في الخير، من البركة، وهي النماء والزيادة. وتعاليت؛ أي: ارتفعت عن مشابهة كل شيء"^(٣).

(١) سنن الترمذي، (٤٧٨/١).

(٢) شرح السنة، (١٢٩/٣).

(٣) شرح مصابيح السنة لابن الملك، (١٨٦/٢). ومرقاة المفاتيح، (٣١١/٣). والمغني لابن قدامة، (٥٨٠/٢).

الحديث الثامن والثمانون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الرَّاهِدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْسِمُ عَلَيْكَ أَنْ أَلْقَى الْعَدُوَّ عَدَاً فَيَقْتُلُونِي، ثُمَّ يَبْقُرُوا^(١) بَطْنِي، وَيَجْدَعُوا^(٢) أَنْفِي وَأُذُنِي، ثُمَّ تَسْأَلُنِي بِمَ ذَاكَ؟، فَأَقُولُ: فِيكَ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَبْرَّ^(٣) اللَّهُ آخِرَ قَسَمِهِ كَمَا أَبْرَّ أَوْلَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ لَوْلَا إِرسَالٌ فِيهِ"^(٤).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الإرسال في الحديث بين سعيد بن المسيب وعبد الله بن جحش رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الرَّاهِدِ، عن عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ، عن أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، به.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة^(٥)، عن الحاكم، به، بلفظه.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات^(٦)، عن عَفَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَمُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، كليهما، عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عن عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أن رجلا سمع عبد الله بن جحش، به، بنحوه.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

١- مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، التَّيْسَابُورِيُّ، الرَّاهِدِيُّ، أَبُو بَكْرٍ.

سَعْيٌ: محمد بن عمرو الحرشي، وعمران بن موسى. وَعَنْهُ: ابنُ صاعد، والحاكم.

(١) بَقَرْتُ بَطْنَهُ إِنَّمَا هُوَ شَقَقْتَهُ وَقَتَحْتُهُ. لسان العرب، (٧٤/٤).

(٢) قال ابن منظور: "الْجَدْعُ الْقَطْعُ، وَقِيلَ: هُوَ الْقَطْعُ الْبَائِنُ فِي الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ وَالشَّفَةِ وَالْيَدِ وَتَحْوِهَا، جَدَعَهُ يَجْدَعُهُ جَدْعًا فَهُوَ جَادِعٌ. وَحَمَارٌ مُجْدَعٌ مَقْطُوعُ الْأُذُنِ". لسان العرب، (٤١/٨).

(٣) أَبْرَّ فَلَانٌ قَسَمَ فَلَانَ وَأَحْنَنُهُ، فَأَمَا أَبْرَهُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ أَجَابَهُ إِلَى مَا أَقْسَمَ عَلَيْهِ، وَأَحْنَنَهُ إِذَا لَمْ يُجِبْهُ. وَفِي الْحَدِيثِ: بَرَّ اللَّهُ قَسَمَهُ وَأَبْرَهُ بَرًّا، بِالْكَسْرِ، وَإِبْرَارًا أَيَّ صَدَقَهُ". لسان العرب، (٥٣/٤).

(٤) المستدرک، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ح (٤٩٧١)، (٤٥٤/٥).

(٥) (٢٤٩/٣).

(٦) (٨٥/٣).

قال الدَّارِقُطِيُّ: "فاضل، ثقة". وقال الحاكم: "ثقة، مأمون". وقال الخطيب: "وكان ثقة، فهماً، صنف أبواباً وشيوخاً".

تُوِّفِّي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٢- علي بن الحسين بن الجُنَيْد، أبو الحسن، الرّازي.

سَمِعَ: هشام بن عمّار، وأحمد بن صالح المصري. وَعَنْهُ: ابن أبي حاتم، وأحمد بن إسحاق الصبغي.

قَالَ ابن أبي حاتم: "صدوق ثقة". وقال الخليلي: "هو حافظ علم مالك، صاحب ديانة". وقال الذهبي:

"كان واسع الرّحلة، بصيراً بهذا الفنّ، خبيراً بالرجال والعلل". وقال: "الإمام الحافظ الحجّة... كان من أئمة هذا الشأن"^(٢). والخلاصة أنه ثقة، خبير بالعلل والرجال، وحافظ لحديث مالك بن أنس.

٣- أحمد بن صالح المصْرِي، أبو جعفر.

رَوَى عَنْ: أسد بن موسى المصْرِي، وابن عُيَيْنَةَ. وَعَنْهُ: عثمان الدارمي، وعلي بن الحسين بن الجنيد.

قال الفضل بن دكين: "ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى"، يريد أحمد بن

صَالِح. وَقَالَ أبو زرعة الدمشقي: "قدمت العراق فسألني أحمد بن حنبل: من خلفت بمصر؟، قلت: أحمد

بن صالح، فسُرّ بذكره، وذكر خيراً، ودعا الله له". وَسُئِلَ أحمد: "من أعرف الناس بأحاديث ابن شهاب؟،

قال: أحمد بن صالح المصْرِي، ومحمد بن يحيى النَّيْسَابُورِي". وَقَالَ يَعْقُوب بن سفيان: "كتبت عن ألف

شيخ وكسّر، كلهم ثقات ما أحد منهم أتخذ عند الله حجة إلا رجلين: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن

حنبل بالعراق". وَقَالَ البُخَارِيُّ: "ثقة صدوق، ما رأيت أحدا يتكلم فيه بحجة، كان أحمد بن حنبل وعلي

وابن نمير وغيرهم يشبتون أحمد بن صالح، كان يحيى يَقُول: سلوا أحمد فإنه أثبت". وَقَالَ مُحَمَّد بن عبد الله

بن نمير: "حدّثنا أحمد بن صالح، وإذا جاوزت الفرات، فليس أحد مثله". وَقَالَ العجلي: "ثقة صاحب

سنة". وَقَالَ أَبُو حَاتِم: "ثقة". وقال ابن عدي: "كان النَّسَائِي سئ الرأي فيه، وينكر عَلَيْهِ أحاديث..."

وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث وخاصة لحديث الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عَنْهُ البخاري،

مع شدة استقصائه، ومحمد بن يحيى واعتمادهما عَلَيْهِ في كثير من حديث الحجاز وعلى معرفته، وحدث عَنْهُ

من حدث من الثقات واعتمدوه حفظاً وإتقاناً، وكلاماً ابن مَعِين فيه تحامل، وأما سوء نَسَائِي عَلَيْهِ،

فسمعت مُحَمَّد بن هارون بن حسان البرقي يَقُول: هذا الخراساني يتكلم في أحمد بن صالح، وحضرت مجلس

أحمد بن صالح، وطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن يتكلم فيه... وهذا أحمد بن حنبل قد أثني عَلَيْهِ،

(١) عَلَّل الدارقطني، س(٤٢٤)، (٥٣/٤). وسؤالات السجزي للحاكم، س(٢٤٦)، ص(١٩٦). وتاريخ بغداد،

ت(٧٧٨)، (١٧١/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٦٨)، (٧٨٥/٧). والدليل المغني، ت(٤٣٢)، ص(٣٩٠).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٩٨١)، (١٧٩/٦). وتاريخ الإسلام، ت(٣٠٩)، (٩٨٥/٦). والسير، ت(٧)، (١٦/١٤).

فالقول ما قاله أحمد لا ما قاله غيره ... وأحمد بن صالح من أجله الناس ... ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره". وقال مسلمة بن قاسم: "الناس يجمعون على ثقة أحمد بن صالح لعلمه وخيره وفضله، وأن أحمد بن حنبل وغيره كتبوا عنه ووثقوه. وكان سبب تضعيف النسائي له أن أحمد بن صالح رحمه الله كان لا يحدث أحدا حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة، وكان يحدثه ويبدل له علمه، وكان يذهب في ذلك مذهب زائدة بن قدامة، فأثنى النسائي لسمع منه، فدخل بلا إذن، ولم يأت به رجلين يشهدان له بالعدالة، فلما رآه في مجلسه أنكره، وأمر بإخراجه، فضعفه النسائي لهذا". وقال أبو بكر الخطيب: "احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح سوى أبي عبد الرحمن النسائي، فإنه ترك الرواية عنه، وكان يطلق لسانه فيه، وليس الأمر على ما ذكر النسائي. ويقال: كان آفة أحمد بن صالح الكبر، وشراسة الخلق، ونال النسائي منه جفاءً في مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري". وقال: "من متقني أصحاب ابن وهب".

توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، ثبت، حافظ، من متقني أصحاب ابن وهب، تكلم فيه بلا حجة.

٤- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- يحيى بن سعيد، الأنصاري. ثقة ثبت حجة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٦- سعيد بن المسيب. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم عند الحديث الرابع والستون.

٧- عبد الله بن جحش بن رباب بن يعمر، الأسدي رضي الله عنه.

روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم. وعنه: سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن المسيب ولم يسمع منه كما قال ابن عبد

البر.

(١) الجرح والتعديل، ت(٤٢)، (٥٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٩)، (٣٤٠/١). وتحفة اللبيب، ت(٨)، (٢٦٣/١).

كَانَ صِهْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أُخْتُهُ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ تَحْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمِّمَةً بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ.

قال ابن حبان، وابن أبي حاتم: "له صحبة". وقال ابن إسحاق: "هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرًا". قتل يوم أحد^(١). والخلاصة أنه صحابي جليل.

النظر في الإعلال:

لا شك في إرسال هذا الحديث، فإن عبد الله بن جحش قتل يوم أحد، وسعيد بن المسيب ولد في خلافة عمر رضي الله عنه، ويدل على هذا الإرسال رواية ابن سعد في الطبقات.

وللحديث شاهد أخرجه الحاكم، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكيم، عن ابن وهب، عن أبي صخر، عن يزيد بن زبير بن قيس الليثي، عن إسحاق بن سعد بن أبي وقاص، حدثني أبي أن عبد الله بن جحش قال يوم أحد: "ألا تأتي ندعو الله، فخلوا في ناحية، فدعا سعد فقال: يا رب إذا لقينا القوم غدا، فلقي رجلاً شديداً بأسه شديداً حرده، فأقاتله فيك ويقاتلني، ثم ارزقني عليه الظفر حتى أقتله، وأخذ سلبه، فقام عبد الله بن جحش ثم قال: اللهم ارزقني غداً رجلاً شديداً حرده، شديداً بأسه، أقاتله فيك ويقاتلني، ثم يأخذني فيجدع أنفي وأذني، فإذا لقيتك غداً قلت: يا عبد الله فيم جدع أنفك وأذنك؟، فأقول: فيك وفي رسولك، فيقول: صدقت. قال سعد بن أبي وقاص: يا بني كانت دعوته عبد الله بن جحش خيراً من دعوتي، لقد رأيته آخر النهار، وإن أذنه وأنفه لمعلقان في خيط"^(٢).

دراسة إسناد هذا الطريق عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم. ثقة^(٣).

٣- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، وبحديث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

٤- حميد بن زياد بن أبي المخارق المدني. ليس به بأس^(٤).

(١) ثقات ابن حبان، (٢٣٧/٣). ومعرفة الصحابة رضي الله عنهم، لأبي نعيم، ت(١٥٩٢)، (١٦٠٦/٣). والاستيعاب،

ت(١٤٨٤)، (٨٧٧/٣). والإصابة، ت(٤٦٠٤)، (٥٧/٦).

(٢) كتاب الجهاد، ح(٣٤/٢٤٠٩)، (٨٦/٢)، طبعة العلمية.

(٣) الجرح والتعديل، ت(١٦٣٠)، (٣٠٠/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٣٥٤)، (٤٩٧/٢٥). والتقريب،

ت(٦٠٢٨)، ص(٤٨٨). وتهذيب التهذيب، ت(٤٣٣)، (٢٦٠/٩).

(٤) ثقات العجلي، ت(٣٦٢)، (٣٢٣/١). وتهذيب الكمال، ت(١٥٢٦)، (٣٦٦/٧). وتهذيب التهذيب، ت(٦٩)،

٥- يزيد بن عبد الله بن قسيط. ثقة، تكلم فيه بلا حجة. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٦- إسحاق بن سعد بن أبي وقاص، القرشي. ثقة^(١).

٧- سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. صحابي جليل، مبشر بالجنة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

وعليه فيرتقي حديث عبد الله بن جحش إلى الحسن لغيره بهذا الطريق.

التعليق على الحديث:

في الحديث حب الصحابة رضي الله عنهم للآخرة، ورغبتهم في الشهادة في سبيل الله تعالى. وفيه جواز الدعاء

بأمور الدنيا كما دعا سعد رضي الله عنه بأخذ سلب الكافر. وفيه علو مكانة عبد الله بن جحش رضي الله عنه عند الله

تعالى. وفيه تمثيل المشركين بشهداء أحد رضي الله عنه، مما يدل على أن حروب أهل الشرك والكفر ليست حروب

دفاع كما يدعون، ولكنها حروب عداً وانتقام. والله أعلم.

(٣/٤١). وتحفة اللبيب، ت(٣٩١)، (١/٣٦٥). وسنن الترمذي، (٤/٢٨). والمستدرک، (٢/٨٦)، العلمية.

(١) التاريخ الكبير، ت(١٢٣٨)، (١/٣٨٧). وثقات العجلي، ت(٦٦)، (١/٢١٨). والجرح والتعديل، ت(٧٦٣)،

(٢/٢٢١). وثقات ابن حبان، (٤/٢١). والمستدرک، (٢/٨٦)، طبعة العلمية.

الحديث التاسع والثمانون.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدثنا أبي، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي زرعة^(١) عمرو بن جابر، عن سليمان بن مهران، عن شقيق بن سلمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن معاوية دخل على أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة فوجده يبكي، فقال: ما يبكيك؟، أوجع أو حرص على الدنيا؟، فقال: كلا، إني سمعت رسول الله ﷺ عهد إلي عهداً، فقلت: ما هو؟، قال: قال رسول الله ﷺ: لعلك يدرك زماناً وسيجمعون جمعاً وأنت فيه، وإني قد كنت فيه، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

في الحديث وهم فاحش، وهو أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة استشهد قبل أن يسلم معاوية، وإنما قال معاوية هذا القول لعنه أبي هاشم بن عتبة بن ربيعة يوم صفين. حدثنا بصحة ما ذكرته أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، حدثنا أبو بكر ابن بنت معاوية بن عمرو، حدثنا جدي، حدثنا زائدة، عن منصور، عن أبي وائل قال: دخل معاوية على أبي هاشم فذكر القصة بمثله^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم من أحد رجال السند في متن الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على أبي وائل واختلف عنه في متنه على لفظين:

الوجه الأول: أن معاوية قال هذا لأبي حذيفة بن عتبة.

الوجه الثاني: أن معاوية قال هذا لأبي هاشم بن عتبة.

تخريج حديث أبي حذيفة ﷺ:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي جعفر البغدادي، عن يحيى بن عثمان بن صالح، عن أبيه، عن ابن لهيعة، عن أبي زرعة بن عمرو بن جابر، عن سليمان بن مهران، عن شقيق بن سلمة، عن ابن عباس، عن أبي حذيفة بن عتبة، به.

تخريج حديث أبي هاشم ﷺ:

(١) في المطبوع: أبي زرعة بن عمرو بن جابر، والصواب ما أثبتته، إذ لا وجود للمذكور. ينظر: إتحاف المهرة، (٧٧/١٤).

(٢) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة ﷺ، ح(٥٠٦٦)، (٤٩٤/٥).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن بالويه، عن أبي بكر ابن بنت معاوية بن عمرو، عن جدّه، عن زائدة، عن منصور، عن أبي وائل، عن أبي هاشم، به.
وأخرجه محمد بن يوسف الفريابي في كتابه حديث الثوري^(١)، عن منصور، عن أبي وائل، به، بنحوه.
وتابع منصور الأعمش، أخرجه الترمذي في سننه^(٢)، عن محمود بن غيلان، عن عبد الرزاق، عن سفيان، عن منصور، والأعمش، عن أبي وائل، به، بنحوه. وقال: "وقد رواه زائدة، وعبيد بن حميد، عن منصور، عن أبي وائل، عن سمرة بن سهم، قال: دخل معاوية على أبي هاشم، فذكر نحوه. وفي الباب عن بريدة الأسلمي، عن النبي ﷺ".

دراسة إسناد حديث أبي حذيفة رضي الله عنه عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن محمد بن عبد الله، أبو جعفر، البغدادي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والخمسين.
- ٢- يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان القرشي السهمي، أبو زكريا المصري. روى عن: أبيه، ويحيى بن عبد الله بن بكير. وعنه: ابن ماجه، ومحمد بن محمد بن عبد الله بن حمزة. قال أبو سعيد بن يونس: "كان عالما بأخبار البلد وموت العلماء، وكان حافظا للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره". وقال مسلمة: "كان يتشيع، وكان صاحب وراقة، يحدث من غير كتبه فطعن عليه". وقال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه". وقال الذهبي: "هذا جرح غير مفسر، فلا يطرح به مثل هذا العالم". وقال: "حافظ أخباري، له ما ينكر". وقال: "صدوق إن شاء الله". وقال ابن حجر: "صدوق رمي بالتشيع، ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله". توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة له مناكير، وقد رمي بالتشيع.
- ٣- عثمان بن صالح بن صفوان، السهمي، أبو يحيى، المصري. روى عن: ابن لهيعة، والليث بن سعد. وعنه: ابنه يحيى، وابن معين. قال أبو حاتم: "كان عثمان بن صالح شيخا صالحا، سليم الناحية. قيل له: كان يلقي؟، قال: لا، فقيل له: ما حاله؟، قال: شيخ". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان راويا لابن وهب". وقال الدارقطني: "ثقة". وقال ابن رشددين: "رأيت عند أحمد بن صالح متروكا". وقال أبو زرعة: "لم يكن عندي

(١) ح(٢٣٠)، ص(١٣٧).

(٢) أبواب الزهد، باب مهمل، ح(٢٣٢٧)، (١٥٤/٤).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٧٢١)، (١٧٥/٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٨٨٣)، (٤٦٢/٣١). وإكمال مغلطاي، ت(٥١٧١)، (٣٤٧/١٢). والسير، ت(١٧١)، (٣٥٤/١٣). والتقريب، ت(٧٦٠٥)، ص(٥٩٤). وإرشاد القاصي، ت(١١٢٩)، ص(٦٨٦).

ممن يكذب، ولكن كان يكتب مع خالد بن نجيح فبُلوأ به، كان يملي عليهم ما لم يسمعوا". وقال ابن خلفون: "ليس به بأس، روى عنه جماعة من أئمة الحديث وحفاظهم". وقال ابن حجر: "صدوق". وقال في حديث هذا أحد رجال سنده: "إسناده صحيح". وقال معلقا على كلام أبي زرعة: "هذا بعينه جرى لعبد الله بن صالح كاتب الليث، وخالد بن نجيح هذا كان كذابا وكان يحفظ بسرعة وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه وأرادوا كتابة ما سمعوه اعتمدوا في ذلك على إملاء خالد عليهم، إما من حفظه أو من الأصل، فكان يزيد فيه ما ليس فيه، فدخلت فيهم الأحاديث الباطلة من هذه الجهة، وقد ذكر الحاكم أن مثل هذا بعينه وقع لقتيبة بن سعيد مع جلاله قتيبة. وأما ما رواه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين عن أحمد بن صالح أنه ترك عثمان بن صالح فلا يقدر فيه.

أما أولاً: فابن رشدين ضعيف لا يُوثقُ به في هذا. وأما ثانياً: فأحمد بن صالح من أقران عثمان فلا يُقبل قوله فيه إلا ببيان واضح. والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميز صحيح حديثهم من سقيمهم وتكلم فيهم غيره أنه لا يدعى أن جميع أحاديثهم من شرطه فإنه لا يُخرج لهم إلا ما تبين صحته، والدليل على ذلك أنه ما أخرج لعثمان هذا في صحيحه سوى ثلاثة أحاديث أحدها متبوعة في تفسير سورة البقرة".

مات سنة تسع عشرة ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، أدخل عليه من أحد الكذابين.

٤ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَيْعَةَ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ فُرْعَانَ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمِصْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: الْأَعْرَجِ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَأَبِي الْأَسْوَدِ. وَعَنْهُ: ابْنُ وَهْبٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ. قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: "حَدَّثَنِي - وَاللَّهِ - الصَّادِقُ الْبَارُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَيْعَةَ". وَقَالَ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ: "قَالَ لِي ابْنُ وَهْبٍ وَرَأَيْتُ لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ ابْنِ هَيْعَةَ: إِيَّيْ لَسْتُ كَعَبْرِي فِي ابْنِ هَيْعَةَ فَأَكْتُبُهَا، وَقَالَ لِي: حَدِيثُهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ، مَا رَفَعَهُ لَنَا ابْنُ هَيْعَةَ فِي أَوَّلِ عُمُرِهِ قَطُّ". وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ صَالِحِ السَّهْمِيِّ: "حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ قَاضِي مِصْرَ قَالَ: أَنَا حَمَلْتُ رِسَالَةَ اللَّيْثِ إِلَى مَالِكٍ، فَجَعَلَ مَالِكٌ يَسْأَلُنِي عَنْ ابْنِ هَيْعَةَ وَأَخْبِرُهُ بِحَالِهِ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَلَيْسَ يَذْكُرُ الْحَجَّ؟، فَسَبَقَ إِلَيَّ قَلْبِي أَنَّهُ يُرِيدُ مُشَافَهَتَهُ وَالسَّمَاعَ مِنْهُ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ضَعِيفَ الْحَدِيثِ". وَفِي رِوَايَةٍ: "لَا يُخْتَجُّ بِهِ". وَفِي رِوَايَةٍ: "لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِي". وَقَالَ أَحْمَدُ: "مَا كَانَ مُحَدِّثُ مِصْرَ إِلَّا ابْنُ هَيْعَةَ". وَقَالَ: "مَنْ كَانَ بِمِصْرَ مِثْلَ ابْنِ هَيْعَةَ فِي كَثْرَةِ حَدِيثِهِ وَضَبْطِهِ وَإِتْقَانِهِ". وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: "كَانَ ابْنُ هَيْعَةَ صَحِيحَ الْكِتَابِ، طَلَابًا

(١) ثقات ابن حبان، (٤٥٣/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٨٢٤)، (٣٩١/١٩). وإكمال مغطاي، ت(٣٦١٩)، (١٥٢/٩). وتهذيب التهذيب، ت(٢٦٤)، (١٢٢/٧). والمعلم، ت(٤٠٠)، ص(٤٨١). وتحفة اللبيب، ت(١٠٩٨)، (٥٥١/١).

لِلْعِلْمِ". وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: "لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ". وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعِ الْقُدَمَاءِ مِنْ ابْنِ هَيْعَةَ فَقَالَ: "أَوَّلُهُ
وَأَخْرَجُهُ سَوَاءً، إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ وَابْنَ وَهْبٍ كَانَا يَتَّبِعَانِ أُصُولَهُ فَيَكْتَبَانِ مِنْهُ، وَهَؤُلَاءِ الْبَاقُونَ كَانُوا يَأْخُذُونَ
مِنَ الشَّيْخِ، وَكَانَ ابْنُ هَيْعَةَ لَا يَضْبُطُ، وَلَيْسَ مِمَّنْ يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ مَنْ أَجْمَلَ الْقَوْلَ فِيهِ". وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: "مَا
أَعْتَدْتُ بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ هَيْعَةَ إِلَّا سَمَاعَ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَنَحْوَهُ". وَقَالَ: "كَتَبَ إِلَيَّ ابْنُ هَيْعَةَ كِتَابًا، فَإِذَا
فِيهِ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، فَقَرَأْتُهُ عَلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ كِتَابَهُ عَنْ ابْنِ هَيْعَةَ فَإِذَا فِيهِ: حَدَّثَنِي
إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرَوَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. وَقَالَ: لَا أَجْمَلُ عَنْ ابْنِ هَيْعَةَ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا". وَقَالَ النَّسَائِيُّ:
"ضَعِيفٌ". وَقَالَ الْفَلَّاسُ: "احْتَرَقَتْ كِتَابُهُ، فَمَنْ كَتَبَ عَنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ مِثْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ
الْمَقْرِيءُ أَصْحَابُ الَّذِينَ كَتَبُوا بَعْدَ مَا احْتَرَقَتْ الْكُتُبُ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "سَمِعْتُ سَعِيدَ
بْنَ أَبِي مَرْزُومٍ يَقُولُ: حَضَرْتُ ابْنَ هَيْعَةَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ وَقَوْمٌ مِنَ الْبَرَبَرِ يَقْرَءُونَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورٍ
وَالْأَعْمَشِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِكَ. قَالَ: بَلَى، هَذِهِ أَحَادِيثُ قَدْ مَرَّتْ عَلَى
مَسَامِعِي. فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "كَانَ ابْنُ هَيْعَةَ لَا يَضْبُطُ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ". وَقَالَ ابْنُ
أَبِي حَاتِمٍ: "سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ ابْنِ هَيْعَةَ، وَالْإِفْرِيقِيِّ، أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكُمَا؟. فَقَالَا: جَمِيعًا ضَعِيفَانِ،
بَيْنَ الْإِفْرِيقِيِّ وَابْنِ هَيْعَةَ كَثِيرٌ، أَمَا ابْنُ هَيْعَةَ فَأَمْرُهُ مُضْطَرَّبٌ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ عَلَى الْإِعْتِبَارِ. قُلْتُ لِأَبِي: إِذَا
كَانَ مَنْ يَرُوي عَنْ ابْنِ هَيْعَةَ مِثْلَ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَابْنِ وَهْبٍ يُحْتَجُّ بِهِ؟، قَالَ: لَا". وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: "ابْنُ هَيْعَةَ
لَا نُورَ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ، وَلَا يُعْتَدَّ بِهِ". وَقَالَ مُسْلِمٌ: "تَرَكَ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى، وَوَكَيْعٌ".
وَقَالَ قُتَيْبَةَ: "قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَحَادِيثُكَ عَنْ ابْنِ هَيْعَةَ صِحَاحٌ. فَقُلْتُ: لَأَنَا كُنَّا نَكْتُبُ مِنْ كِتَابِ
ابْنِ وَهْبٍ، ثُمَّ نَسَمَعُهُ مِنْ ابْنِ هَيْعَةَ". وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "وَكَانَ شَيْخًا، صَالِحًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ عَنْ
الضُّعْفَاءِ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ، ثُمَّ احْتَرَقَتْ كِتَابُهُ فِي سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ، قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَكَانَ أَصْحَابَنَا
يَقُولُونَ: إِنْ سَمَاعٌ مَنِ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ مِثْلَ الْعِبَادَةِ فَسَمَاعُهُمْ صَحِيحٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ احْتِرَاقِ
كِتَابِهِ فَسَمَاعُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَكَانَ ابْنُ هَيْعَةَ مِنَ الْكُتَّابِينَ لِلْحَدِيثِ وَالْجَمَاعِينَ لِلْعِلْمِ وَالرَّحَالِينَ فِيهِ". وَقَالَ
أَيْضًا: "قَدْ سَبَرْتُ أَخْبَارَ ابْنِ هَيْعَةَ مِنْ رِوَايَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ فَرَأَيْتُ التَّخْلِيطَ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ
مَوْجُودًا، وَمَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَثِيرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى الْإِعْتِبَارِ، فَرَأَيْتُهُ يُدَلِّسُ عَنْ قَوْمٍ ضَعْفَى عَلَى
قَوْمٍ رَأَاهُمْ ابْنُ هَيْعَةَ ثِقَاتٍ، فَأَلْزَقَ تِلْكَ الْمَوْضُوعَاتِ بِهِمْ". وَقَالَ: "وَأَمَّا رِوَايَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ بَعْدَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ
فَفِيهَا مَنَاكِبُ كَثِيرَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لَا يُبَالِي مَا دَفَعَ إِلَيْهِ قِرَاءَةً، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِهِ أَوْ غَيْرِ حَدِيثِهِ،
فَوَجَبَ التَّنَكُّبُ عَنْ رِوَايَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْهُ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَدْلُوسَةِ عَنِ الضُّعْفَاءِ
وَالْمُتْرُوكِينَ، وَوَجَبَ تَرْكُ الْإِحْتِجَاجِ بِرِوَايَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ بَعْدَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِمَّا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ". وَقَالَ
ابْنُ عَدِيٍّ: "وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَيْعَةَ لَهُ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَالْحَدِيثِ أَضْعَافٌ مَا ذَكَرْتُمْ، وَحَدِيثُهُ أَحَادِيثُ حَسَانٍ، وَمَا

قد ضعفه السلفُ هو حسنُ الحديث، يكتب حديثه، وقد حدث عن الثقات: الثَّوْرِيِّ، وشُعْبَةَ، ومالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد". وقال كما نقل الذهبي: "مُفْرَطٌ فِي التَّشْيِيعِ". فقال الذهبي: "وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَبْلَهُ رَمَاهُ بِالتَّشْيِيعِ". وقال ابن عدي أيضًا: "وهذا الذي ذكرت لابن لهيعة من حديثه وبينت، جزءًا من أجزاء كثيرة مما يرويه ابن لهيعة عن مشايخه، وحديثه حسن، كأنه يستبان عَمَّن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه". وقال الذهبي: "سَائِرُ النُّقَادِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ". وقال: "ولم يكن - على سعة علمه - بالمتقن، حدث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقرئ، وطائفةٌ قبل أن يكثر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يُصححُه، ولا يرتقي إلى هذا ... يُروى حديثه في المتابعات، ولا يُحتجُّ به". وقال ابن حجر: "صدوق ... خلط بعد احتراق كتبه، وروايته ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعضُ شيءٍ مقرونٌ". وذكره في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين، وقال: "اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في روايته، وقال ابن حبان: كان صالحًا ولكنه كان يدلس عن الضعفاء". اهـ.

وقد اُحْتَرَقَ مَنْزِلُ ابْنِ لَهَيْعَةَ وَكُتِبَتْهُ سَنَةٌ سَبْعِينَ وَمِائَةً. وقيل: "سنة تسعٍ وستينٍ ومائة". وقال أهل مصر: "ما احترق لابن لهيعة كتابٌ قط". وقال الذهبي: "الظاهرُ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَرَقْ إِلَّا بَعْضُ أَصُولِهِ". مات سنة أربعٍ وسبعينٍ ومائة^(١). والخلاصة أنه ضعيف مدلس يُعتبر به، خاصة رواية العبادلة عنه: (ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ).

٥ - عمرو بن جابر، الحضرمي، أبو زُرْعَةَ.

رَوَى عَنْ: سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وكثير بن مرة. وعنه: عبد الله بن لهيعة، وعكرمة بن عمار. سئل عنه ابن لهيعة فقال: "شيخ منا أحمق، كَانَ يَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ". وقال أحمد: "بلغني أن عمرو بن جابر كَانَ يَكْذِبُ". وقال: "روى عن جابر أحاديث مناكير". وقال الجوزجاني: "غير ثقة على جهل وحمق". وقال النسائي: "ليس بثقة". وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، عنده نحو عشرين حديثًا". وقال ابن حبان: "يُنْفَرِدُ عَنْ جَابِرٍ بِأَشْيَاءَ لَيْسَتْ مِنْ حَدِيثِهِ، لَا يَجِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِخَبْرِهِ وَلَا الرَّوَايَةُ عَنْهُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّعَجُّبِ". وقال الأزدي: "كذاب". وقال ابن عدي: "في بعض ما يرويه مناكير، وبعضها مشاهير إلا أنه في جملة الضعفاء، وفي جملة من كَانَ يَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ، وكان الناس يرمونه من الوجهين

(١) التاريخ الكبير، ت(٥٧٤)، (١٨٢/٥). والضعفاء الكبير، ت(٨٦٧)، (٢٩٣/٢). والجرح والتعديل، ت(٦٨٢)، (١٤٥/٥). والمجروحين، (١١/٢). والكامل، ت(٩٧٧/١٠)، (٢٣٧/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٥١٣)، (٤٨٧/١٥). وتاريخ الإسلام، ت(١٥٩)، (٦٦٨/٤). وتذكرة الحفاظ، (٢٣٧/١)، ت(٢٢٤). والسير، ت(٤)، (١١/٨). والتقريب، ت(٣٥٦٣)، ص(٣١٩). وطبقات المدلسين، ت(١٤٠)، ص(٤٥).

جميعاً: من قوله في علي، ومن ضعفه في رواياته". وقال ابن يونس: "في رواية ضمام بن إسماعيل عنه نظر". وقال أحمد في رواية: "ابن لهيعة يُروى عنه أحاديث مناكير". وذكره البرقي فيمن ضعف بسبب التشيع وهو ثقة. وذكره يعقوب بن سفيان في جملة الثقات. وصحح الترمذي حديثه. وقال العجلي: "ثقة، وكان يغلو في التشيع". وقال ابن حجر: "ضعيف، شيعي". وقال: "حديثه صالح في الشواهد، وإن كان بعضهم قد ضعفه"^(١). والخلاصة أنه شيعي، ضعيف يعتبر به، وفي رواية ابن لهيعة وضمَام بن إسماعيل عنه نظر. والظاهر أن من كذبه قصد بدعته.

٦- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل. أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٧- شقيق بن سلمة، أبو وائل، الأسدي. ثقة ثبت روايته عن البعض مرسله، وكان أعلم الكوفيين بحديث ابن مسعود رضي الله عنه. تقدم عند الحديث الثامن والسبعين.

٨- ابن عباس رضي الله عنهما. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

٩- أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، القرشي، البدري.

روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم. وعنه: ابن عباس رضي الله عنهما.

أَحَدُ السَّابِقِينَ. أَسْلَمَ قَبْلَ دُخُولِهِمْ دَارَ الْأَرْقَمِ. وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ مَرَّتَيْنِ.

اسْتَشْهَدَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل من السابقين وأحد البدرين رضي الله عنهما.

دراسة إسناده حديث أبي هاشم عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن أحمد، الجلاب، ابن بالويه. صدوق. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- محمد بن أحمد بن النضر، الأزدي. ثقة، لا بأس به. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٣- معاوية بن عمرو بن المهلب، الأزدي. ثقة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٤- زائدة بن قدامة. ثقة، ثبت. كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلّس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- أبو وائل. ثقة ثبت روايته عن البعض مرسله، أعلم الكوفيين بحديث ابن مسعود رضي الله عنه، تقدم قبل قليل.

(١) ثقات العجلي، ت(١٣٧٠)، (١٧٣/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٣٣٤)، (٥٥٩/٢١). وإكمال مغلطاي، ت(٤٠٦٨)، (١٣٨/١٠). والمجروحين، (٦٨/٢). وتهذيب التهذيب، ت(١٣)، (١١/٨). وتحفة اللبيب، ت(١٢٤٢)، (٦٠١/١).

(٢) الاستيعاب، ت(٢٩١٤)، (١٦٣١/٤). والمستدرک، (٤٩٤/٥). والسير، ت(١٣)، (١٦٤/١).

٧- أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف، القرشي رضي الله عنه.

قال المزني: "له صحبة. وقد أسلم يوم الفتح، وسكن الشام. روى حديثه أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي، عن سمرّة بن سهم رجل من قومه، عنه. وقيل: عن أبي وائل، عن أبي هاشم، ليس بينهما أحد. روى عنه: أبو هريرة. وكان فاضلاً، كان أبو هريرة إذا ذكره قال: ذلك الرجل الصالح"^(١). والخلاصة أنه صحابي جليل، أسلم يوم الفتح.

دراسة متابعة الأعمش لمنصور عند الترمذي في سننه:

- ١- محمود بن غيلان، العدوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- عبد الرزاق بن همام. ثقة، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. تقدم عند الحديث السادس.
- ٣- سُفْيَانُ بن سعيد، أبو عبد الله، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٤- سليمان بن مهران، الأعمش. ثقة ثبت، يدلس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالحكم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٥- أبو وائل. ثقة ثبت روايته عن البعض مرسله، أعلم الكوفيين بحديث ابن مسعود رضي الله عنه، تقدم قبل قليل.
- ٦- أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة رضي الله عنه. صحابي جليل، أسلم يوم الفتح. تقدم قبل قليل.

النظر في الإعلال:

قضى الحاكم بالوهم على حديث أبي حذيفة، وهو الظاهر، فالسند فيه:

- ١- يحيى بن عثمان بن صالح. ثقة له مناكير، وقد رمي بالتشيع.
 - ٢- عثمان بن صالح بن صفوان. ثقة، أدخل عليه من أحد الكذابين.
 - ٣- عبد الله بن لهيعة بن عقبة، المصري. ضعيف مدلس يعتبر به، خاصة رواية العبادلة عنه: (ابن المبارك، وابن وهب، والمقري).
 - ٤- عمرو بن جابر، الحضرمي. شيعي، ضعيف يعتبر به، وفي رواية ابن لهيعة وضمَام بن إسماعيل عنه نظر. وقد تقدمت تراجمهم قبل قليل، ومن ثم فهذا السند ضعيف لا يقوى لمعارضة سند حديث أبي هاشم، والوهم الموجود سببه أحد هؤلاء الرواة.
- وأما القرينة التاريخية التي اعتمد عليها الإمام الحاكم وأشار إليها بقوله: "وَهُوَ أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ بن عُتْبَةَ بن رَيْعَةَ اسْتَشْهَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ مُعَاوِيَةَ".

(١) الاستيعاب، ت(٣٢٠٥)، (١٧٦٧/٤). وتهذيب الكمال، ت(٧٦٧٨)، (٣٥٩/٣٤).

فهذه القرينة لا اعتماد عليها؛ لأن الظاهر عدم صحتها، فالمعروف في كتب التراجم أن استشهاد أبي حذيفة كان بعد وفاة النبي ﷺ، ومعاوية ؓ أسلم في حياة النبي ﷺ، والله أعلم.

وأما عن الوجه الراجح فقد أشار الترمذي إلى وجود علة في الوجه الراجح وهو حديث أبي هاشم، حيث رواه الأعمش وتابعه منصور من طريق الثوري عنه عن أبي وائل عن أبي هاشم بن عتبة، كما تقدم في تخريج الوجه الثاني.

ورواه جرير بن عبد الحميد وزائدة وعبيدة بن حميد^(١) عن منصور، عن أبي وائل، عن سمرة بن سهم، عن أبي هاشم بن عتبة.

وهذا الوجه أخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن معاوية بن عمرو، عن زائدة، عن منصور، عن أبي وائل به. وتابع زائدة جرير بن عبد الحميد، أخرجه ابن ماجه في سننه^(٣)، عن مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، عن جرير، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، به. وأخرجه ابن حبان في صحيحه^(٤)، عن أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى، عن أبي خَيْثَمَةَ، عن جرير بن عبد الحميد، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، به.

دراسة إسناد هذا الوجه عند أحمد في المسند:

- ١- معاوية بن عمرو بن المهلب، الأزدي. ثقة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- ٢- زائدة بن قدامة، أبو الصلت. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٤- أبو وائل. ثقة ثبت روايته عن البعض مرسله، أعلم الكوفيين بحديث ابن مسعود ؓ. تقدم قبل قليل.
- ٥- سمرة بن سهم، الأسدي.

رَوَى عَنْ: معاوية بن أبي سفيان، وأبي هاشم بن عتبة بن ربيعة خال معاوية. وَعَنْ: أبو وائل الأسدي. قال ابن المديني: "مجهول لا أعلم روى عنه غير أبي وائل". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "تابعي، لا يعرف، فلا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة، ولا انتفت عنه الجهالة". وقال ابن حجر: "مجهول"^(٥). والخلاصة أنه مجهول.

(١) رواية عبيدة علقها الترمذي كما سبق ولم أجد من أخرجه موصولة.

(٢) حديث أبي هاشم بن عتبة ؓ، ح(٢٢٤٩٦)، (١٦٨/٣٧).

(٣) كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا، ح(٤١٠٣)، (١٣٧٤/٢).

(٤) ح(٦٦٨)، (٤٤٢/٢).

(٥) تهذيب الكمال، ت(٢٥٨٦)، (١٣٤/١٢). وميزان الاعتدال، ت(٣٥٥٠)، (٢٣٤/٢). والتقريب،

٦- أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة، القرشي رضي الله عنه. صحابي جليل، أسلم يوم الفتح. تقدم قبل قليل.
دراسة إسناد متابعة جرير بن عبد الحميد لزائدة عند ابن ماجه في سننه:

١- مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، الجَرَجَرِيُّ. صدوق^(١).

٢- جرير بن عبد الحميد، الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- أبو وائل. ثقة ثبت روايته عن البعض مرسله، أعلم الكوفيين بحديث ابن مسعود رضي الله عنه. تقدم قبل قليل.

٥- سمرة بن سهم. مجهول. تقدم قبل قليل.

٦- أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة، القرشي رضي الله عنه. صحابي جليل، أسلم يوم الفتح. تقدم قبل قليل.
النظر في هذا الخلاف:

ظهر أن هذا الوجه بزيادة سمرة بن سهم رواه منصور والوجه الثاني بدون سمرة رواه الأعمش ومنصور

ومن ثم فالوجهان رواهما منصور لكن بدون سمرة رواه الثوري عن منصور وبزيادة سمرة رواه جرير وزائدة.

والثوري ثقة حجة كان ربما دلس. وأما زائدة فهو ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من

شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي.

وجرير ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر. وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس

بن بكير في هشام بن عروة.

ومن ثم فيكون الراجح من الوجهين عن منصور هو الوجه الذي فيه زيادة سمرة. ويكون هذا الوجه هو

الراجح في الحديث لتقدم منصور على الأعمش وأهل الكوفة، وهذا ما رجحه الدارقطني^(٢)، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، لحال سمرة بن سهم.

التعليق على الحديث:

فيه ذم الحرص على الدنيا، والقناعة منها بالقليل^(٣).

ت(٢٦٣١)، ص(٢٥٦).

(١) تهذيب التهذيب، ت(٣٦١)، (٢٢٩/٩). والتقريب، ت(٥٩٦٥)، ص(٤٨٤).

(٢) علل الدارقطني، س(١٢٠١)، (٤٥/٧).

(٣) تحفة الأحوذى، ص(١٨٥٥).

الحديثُ التسعون.

قال الحاكم: "سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ، سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدِ الدُّورِيِّ، سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَبُو حُدَيْفَةَ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ اسْمُهُ حِسْلٌ، أَنَا أَحْشَى أَنَّهُ وَهَمٌ فِيهِ، فَإِنَّ الْيَمَانَ وَالِدُ حُدَيْفَةَ يُلَقَّبُ بِحِسْلٍ، وَقِيلَ: إِنَّ اسْمَهُ عِيسَلٌ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم يحيى بن معين في اسم أبي حذيفة رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن العباسِ بْنِ مُحَمَّدِ الدُّورِيِّ، عن ابنِ مَعِينٍ، به.

دراسة إسناد الحديث:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- عباس بن محمد، الدوري. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن والخمسين.

٣- ابن معين. ثقة، ثبت، مأمون. تقدم عند الحديث الثامن.

النظر في الإعلال:

يظهر أن الوهم حصل للحاكم نفسه في نقل متن الرواية، حيث إن الموجود في تاريخ ابن معين رواية الدوري^(٢) الذي هو مصدر رواية الحاكم ما يلي: "سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: أَبُو حُدَيْفَةَ اسْمُهُ حِسْلٌ بن جابر". وعليه فما نقله الحاكم عن ابن معين من تسمية أبي حذيفة بن عتبة بحسل، ليس هو المنقول في المصدر الأصلي، بل هذه تسمية اليمان والد حذيفة، والمعروف في تسمية أبي حذيفة بن عتبة أنه هشيمٌ أو مقسم، والخلاف في مثل هذه الأمور يسيرٌ، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

لا بد من دراسة ونقد متون التاريخ والسير، وهذا ما عمل به أهل العلم كما أشار إليه الحاكم في هذا الموضوع، ومن ذلك رد الحافظ الذهبي على أبي إسماعيل الهروي قوله باختلاط ابن عيينة قال: "هَذَا لَا نُسَلِّمُهُ، فَأَيِّنْ إِسْنَادُكَ بِهِ؟"^(٣). والأدلة على استعمال الأئمة لهذه القاعدة كثيرة، وليس هذا مجال ذكرها.

(١) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ح(٥٠٦٩)، (٤٩٥/٥).

(٢) ت(٢٥٨٣)، (٥٢٨/٣).

(٣) السير، (٤٦٩/٨).

الحديث الحادي والتسعون.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنِي أَبُو نُعَيْمٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْغِفَارِيُّ بِمَرَوْ، حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْحَافِظُ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَذْكُرُ عَنْ أَبِي الْيَقْظَانَ وَغَيْرِهِ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ أَسْلَمَ قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. هَذَا وَهُمْ مِنْ قَائِلِهِ؛ فَقَدْ قَدَّمْتُ الرَّوَايَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الَّذِي دَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى أَسْلَمَ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم في متن الرواية.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي نُعَيْمٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْغِفَارِيِّ، عن عَبْدَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانَ، به.

دراسة إسناد الحديث:

١- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَصْرٍ، أَبُو نُعَيْمٍ، الْغِفَارِيُّ.

سمع: عبدان بن محمد بن عيسى، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي. وعنه: الحاكم، وأحمد بن سعيد المعداني. قال السمعي: "شيخ عالم عابد دَيِّنٌ، أكثر الحاكم أبو عبد الله الحافظ الرواية عنه في كتبه". توفي سنة ستين وثلاثمائة (٢). والخلاصة أنه صدوق، والله أعلم.

٢- عَبْدَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْمُرُوزِيُّ.

سمع: بُنْدَارًا، وَعَلِيَّ بْنَ حَجْرٍ. وَعَنْهُ: أَبُو نُعَيْمٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغِفَارِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ حَمْشَادٍ. قال الخطيب: "كان ثقة حافظًا". وقال الذهبي: "ثقة". توفي سنة ثلاثٍ وتسعين ومائتين (٣). وهو ثقة.

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ قُتَيْبَةَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الدِّينُورِيُّ.

حدث عن: ابن رَاهُويَةَ، وَأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ. وَعَنْهُ: عُبيدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَكْرِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ

جَعْفَرِ بْنِ دُرُسْتُويه.

قال مسلمة: صدوق من أهل السنة. وقال الخطيب: "كان ثقة دَيِّنًا فاضلاً". وقال ابن حزم: "كان

ثقة في دينه وعلمه". وقال السلفي: "كان ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة". وقال البيهقي: "كان يرى

(١) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ح (٥١٧٠)، (٥٣٥/٥).

(٢) المستدرک، (٥٣٥/٥). والروض الباسم، ت (٩١٨)، (١٠٦١/٢).

(٣) تاريخ الخطيب، ت (٥٧٨١)، (٤٤٧/١٢). وتاريخ الإسلام، ت (٢٤٠)، (٩٦٠/٦).

رأي الكرامية". وقال الخليلي: "عالم، جامع، مشهور بالتحو واللغة، وله في الحديث محل، وفي التاريخ مشهور بذلك، قال أبو الحسن القطان: رأيته في أول رحلتي ببغداد، ولم يتبين لي محله فلم أكتب عنه، فلما رجعت من اليمن ورأيت كتبه ندمت على ذلك فكتبتها عن أبي بكر المفسر عنه". وقال مسعود السجزي: "سمعت الحاكم يقول: أجمعت الأمة على أن القتيبي كذاب". قال الذهبي: "وهذه مجازفة بشعة من الحاكم، وما علمت أحدا أنهم ابن قتيبة في نقله، مع أن أبا بكر الخطيب قد وثقه، وما أعلم أحدا اجتمعت الأمة على كذبه إلا مسيلمة والدجال، غير أن ابن قتيبة كثير النقل من الصحف كذاب الإخباريين، وقل ما روى من الحديث... قال حماد بن هبة الله الحراني: سمعت أبا طاهر السلفي ينكر على الحاكم في قوله: لا تجوز الرواية عن ابن قتيبة، ويقول: ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة، لكن الحاكم قصده لأجل المذهب". وقال: "صدوق قليل الرواية". وقال العراقي: "كثير الغلط".

توفي سنة ست وسبعين ومائتين^(١). وهو صدوق، ومن وثقه قصد الديانة لا الحفظ، ولم يثبت اتهامه.

٤- أبو اليقظان، عامر بن حفص، العجيفي، الأخباري، الملقب بسحيم.

روى عن: جويرية بن أسماء، وربيع بن عبد الله بن الجارود. وعنه: محمد بن صالح بن مهران.

خرج له الحاكم في المستدرک رواية تاريخية، وأشار إلى وهم أحد رواها^(٢). والخلاصة أنه مجهول.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى وهم حصل في متن الرواية، والظاهر أنه من أبي اليقظان ومن شاركه الرواية، وذلك لإطباق مصادر ترجمة خالد بن سعيد على أنه أسلم بعد أبي بكر رضي الله عنه، وعند البخاري في صحيحه من حديث عمارة قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وما معه، إلا خمسة أعبد، وامرأتان وأبو بكر". ومن ثم فقد أسلم أبو بكر قبل خالد؛ لأن خالدًا ليس بعبد، ولأدلة كثيرة غير هذا، والله أعلم^(٣).

التعليق على الرواية:

هذا الكلام من الحاكم يؤكد القاعدة السابقة من أنه لا بد من ضرورة نقد متون الروايات التاريخية

وروايات الجرح والتعديل ما أمكننا السبيل إلى ذلك، خاصة إذا بدا بينها تعارض.

(١) تاريخ الخطيب، ت (٥٢٦٢)، (٤١١/١١). والإرشاد، ت (٣٦٦)، (٦٢٦/٢). وتاريخ الإسلام، ت (٢٤٨)، (٥٦٥/٦). وثقات ابن قلوبغا، ت (٦٢٠٩)، (١٣٥/٦). وميزان الاعتدال، ت (٤٦٠١)، (٥٠٣/٢). ولسان الميزان، ت (٤٤٦٠)، (٨/٥).

(٢) المستدرک، (٥٣٥/٥). وتهذيب الكمال، (١٧٣/٥) و (٥٧/٩) و (٣٨٢/٢٥).

(٣) الطبقات الكبير، (٨٨/٤). والاستيعاب، ت (٥٩٩)، (٤٢٠/٢). والسير، ت (٤٨)، (٢٥٩/١). وتاريخ دمشق، ت (١٨٨٠)، (٦٧/١٦). وصحيح البخاري، ح (٣٦٦٠)، (٥/٥).

الحديث الثاني والتسعون.

قال الحاكم: "أخبرني أحمد بن يعقوب، حدثنا موسى بن زكريا، حدثنا خليفة بن خياط قال: أبو جندل بن سهيل بن عمرو، اسمه عبد الله بن سهيل بن عمرو بن عبد شمس بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر بن لؤي، وأم أبي جندل فاختة من بني نوفل بن عبد مناف، شهد بدرًا وكان مع المشركين، فلما نزل ببدر هرب إلى رسول الله ﷺ، واستشهد يوم اليمامة. هكذا وجدت وفاته في تاريخ شيبان، وأظنه وأهله في وقت وفاته، فقد حدثنا أبو عبد الله الأصبهاني، حدثنا الحسن، حدثنا الحسين، حدثنا محمد بن عمر قال: أبو جندل بن سهيل بن عمرو أسلم قديمًا بمكة فحبسه أبوه سهيل بن عمرو وأوثقه في الحديد ومنعه الهجرة، فلما نزل رسول الله ﷺ المدينة وأتاه سهيل بن عمرو فقاضاه على ما قاضاه عليه، أقبل أبو جندل يرسف^(١) في قيوده إلى رسول الله ﷺ فرده رسول الله ﷺ إلى أبيه؛ لأن الصلح كان بينهم، ثم أفلت بعد ذلك، فلحق بأبي بصير وهو بالعيص^(٢) وقد جمع إليه جماعة من المسلمين، وكانوا كلما مرت بهم عير لثريش اعترضوها فقتلوا من قدروا عليه منهم، وأخذوا ما قدروا عليه من متاعهم، فلم يزل أبو جندل مع أبي بصير حتى مات أبو بصير، فقدم أبو جندل ومن كان معه من المسلمين المدينة على عهد رسول الله ﷺ، فلم يزل يعزوه معه ويجاهد بعده في سبيل الله حتى مات بالشام في طاعون عمّاس، سنة ثمان عشرة، في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه"^(٣).

دراسة الحديث:

أشار الحاكم إلى وهم خليفة بن خياط في تاريخ وفاة أبي جندل.

تخريج الحديث الأول:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن يعقوب، عن موسى بن زكريا، عن خليفة بن

خياط، به.

(١) قال ابن منظور: "رسف: الرسف والرسيق والرسان: مشي المقيد. رسف في القيد يرسف ويرسف رسفا ورسيفا ورسفانا: مشي مشي المقيد، وقيل: هو المشي في القيد رويدا، فهو راسف... وفي حديث الحديث: فجاء أبو جندل يرسف في قيوده؛ الرسف والرسيق مشي المقيد إذا جاء يتحامل برجله مع القيد". لسان العرب، (١١٨/٩).

(٢) قال ابن منظور: "العيص أيضا: اسم موضع قرب المدينة على ساحل البحر له ذكر في حديث أبي بصير". لسان العرب، (٦٠/٧).

(٣) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ح (٥٢٩٦)، (٥٧٩/٥).

تخريج الحديث الثاني:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عبد الله الأصبهاني، عن الحسن بن الجهم، عن الحسين بن الفرّج، عن الواقدي، به.

دراسة إسناد الحديث الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن يعقوب، أبو سعيد، الثقفي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- موسى بن زكريا، التستري. متروك. تقدم عند الحديث الرابع والستين.

٣- خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط، أبو عمرو، البصري.

رَوَى عَنْ: إسماعيل ابن عليّة، وبشر بن المفضل. وعنه: البخاري، وأبو يعلى الموصلي، وبقي بن مخلد.

قال ابن أبي حاتم: "انتهى أبو زرعة إلى أحاديث كان أخرجها في فوائده عن شباب العصفري، فلم يقرأها علينا، فضربنا عليها وتركنا الرواية عنه". وقال أبو حاتم: "لا أحدث عنه، هو غير قوي، كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد، فأتيت أبا الوليد وسألته عنها فأنكرها، وقال: ما هذه من حديثي، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفري! فعرفه وسكن غضبه". وقد غمزه ابن المديني. وقال الدارقطني: "ما أعرفه". وقال مسلمة: "لا بأس به". وقال ابن عدي: "مستقيم الحديث، صدوق، من متيقظي رواة الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان متقنا عالما بأيام الناس وأنسابهم". وقال الذهبي: "صدوق". وقال ابن حجر: "صدوق، ربما أخطأ، وكان أخبارياً علامة".

مات سنة أربعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق، ربما أخطأ.

دراسة إسناد الحديث الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن أحمد بن بطة بن إسحاق، أبو عبد الله. صدوق. تقدم عند الحديث الثامن والستين.

٢- الحسن بن الجهم بن جبلة بن مصقلة، أبو علي، الأصبهاني.

روى عن: إسماعيل بن عمرو، وعبد الله بن عمران. وعنه: أحمد بن بندار الشَّعَّار، وعبد الرحمن بن

محمد بن مهزم.

قال أبو الشيخ: "أدركته وعزمت غير مرة أن أذهب إليه فلم يتفق... وكان عنده كتاب المعازي عن

الواقدي، سمعه من الحسين بن الفرّج". وصحح الحاكم حديثه على شرط الشيخين.

توفي سنة تسعين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه صدوق.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٧٢٨)، (٣٧٨/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٧١٩)، (٣١٤/٨). وإكمال مغلطاي،

ت(١٤٠٧)، (٤/٢١٥). والكاشف، ت(١٤٠٩)، (٣٧٥/١). وتحفة اللبيب، ت(٤٣٩)، (٣٧٦/١).

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان، (٣/٣٩٠). والمستدرک، (٧/٣)، العلمية. والأنساب، (٥/٥٥٩). وتاريخ

٣_ الحسين بن الفرج، أبو عليّ، وقيل: "أبو صالح"، البغداديّ.

روى عن: ابن عُيَيْنَةَ، وشُعَيْب بن حرب. وعنه: أحمد بن الهيثم بن خالد، والحسن بن الجهم.
قال ابن مَعِين: "ذاك نعرفه، يسرق الحديث". وقال: "كذاب، صاحب سُكْر، شاطر". وقال أبو زرعة:
"لا شيء، لا أحدث عنه". وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: "كتب عنه أبي بالبصرة أيام أبي الوليد، وبالرّي،
ثم تركه ولم يقرأ عليّ حديثه".

توفي فيما بين سنتي: (٢٣١هـ) و(٢٤٠هـ)^(١). والخلاصة أنه يسرق الحديث.

٤_ أبو عبد الله، محمد بن عمر بن واقد، الواقدي.

روى عن: الثوري، ومالك. وعنه: محمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن سعد بن منيع.
قال الشافعي: "كُتِبَ الواقدي كذب". وقال ابن المدينيّ: "رَوَى الْوَاقِدِيُّ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ غَرِيبٍ".
وقال: "الهيثم بن عديّ أوثق عندي من الواقديّ"^(٢)، وَلَا أَرْضَاهُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا فِي الْأَنْسَابِ، وَلَا فِي
شَيْءٍ". وقال ابن مَعِين: "ليس بشيء". وقال أحمد: "كذاب". وقال البخاري، والنسائي: "متروك"
الحديث، زاد البخاري: "تركه أحمد، وابن ميمر، وابن المبارك، وإسماعيل بن زكريّا". وقال البخاري أيضاً: "ما
عندي للواقديّ حَرْفٌ، وَمَا عَرَفْتُ مِنْ حَدِيثِهِ فَلَا أَفْنَعُ بِهِ". وقال النسائي مرّة: "المعروفون بوضع الحديث
على رسول الله - ﷺ - أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقديّ ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد
بن سعيد بالشام". وقال أبو زرعة: "ترك الناس حديثه". وقال: "ليس على يعقوب الزهري قياس، يعقوب
الزهري، وابن زبالة، والواقديّ، وعمر بن أبي بكر المؤملي يقارئون في الضعف في الحديث، وهم وأهون".
وقال مسلم: "متروك". وقال ابن حبان: "كان ممن يحفظ أيام الناس وسيهم، وكان يزوي عن الثقات
المقلوبات، وعن الأثبات المعضلات حتى زُيِّمَ سبق إلى القلب أنّه كان المتعمد لذلك". وقال ابن عدي:
"وهذه الأحاديث التي أمليتها للواقديّ والتي لم أذكرها كلها غير محفوظة، ومن يزوي عنه الواقديّ من
الثقات فتلك الأحاديث غير محفوظة عنهم إلا من رواية الواقديّ، والبلاء منه، ومثون أخبار الواقديّ غير
محافظة، وهو بين الضعف". وقال الذهبي في المعني: "جُمِعَ على تركه". وقال في التاريخ: "وحاصل الأمر أنّه
جُمِعَ على ضعفه، وأجود الروايات عنه رواية ابن سعد في الطبقات؛ فإنّه كان يختار من حديثه بعض

الإسلام، ت(٢٠٢)، (٧٣٥/٦). وإرشاد القاصي، ت(٣٥٤)، (٢٥٥/٢).

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٨٤)، (٦٢/٣). والضعفاء لأبي زرعة، ص(٣٥١). وتاريخ الإسلام، ت(١١٠)،
(٨١٢/٥). وديوان الضعفاء، ت(١٠٠٧)، ص(٩٠). وميزان الاعتدال، (٥٤٥/١)، ت(٢٠٤٠). ولسان
الميزان، ت(٢٥٩٢)، (٢٠٠/٣).

(٢) قال الذهبي في السير، في ترجمة الواقدي، تعليقا على هذا الكلام: "أجمعوا على ضعف الهيثم".

الشيء". وقال في السير: "قلت: لا شيء للواقدي في الكتب الستة إلا حديث واحد عند ابن ماجه: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَيْخٌ لَنَا، فَمَا جَسَرَ ابْنُ مَاجَهَ أَنْ يُفْصِحَ بِهِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لَوْهِنِ الْوَاقِدِيِّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ". ثم ختم ترجمته بقوله: "وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ، ونورد آثاره من غير احتجاج، أما في الفرائض فلا ينبغي أن يذكر؛ فهذه الكتب الستة، ومسنده أحمد، وعامة من جمع في الأحكام نراهم يترخصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء، بل ومتروكين، ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئاً، مع أن وزنه عندي أنه مع ضعفه يكتب حديثه ويروى؛ لأني لا أتهمه بالوضع، وقول من أهدره فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه؛ كيزيد، وأبي عبيد، والصاعاني، والحري، ومعن، وتمام عشرة محدثين، إذ قد انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة، وأن حديثه في عداد الواهي، رحمه الله". وقال ابن حجر: "متروك مع سعة علمه". ومرة: "لا يحتج به إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟". ومرة: "ضعيف". ومرة: "ليس بحجة، وقد تعصب مغلطي للواقدي فنقل كلام من قواه ووثقه، وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه، وهم أكثر عدداً وأشد إتقاناً وأقوى معرفة به من الأولين، ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه، وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه، ولا يقال: فكيف روى عنه؟! لأننا نقول: رواية العدل ليست بمجرد توثيقها، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي، وثبت عنه أنه قال: ما رأيت أكذب منه". وقال مرة: "لو قبلنا قوله في المغازي مع ضعفه، فلا يرد به الأحاديث الصحيحة". ومرة: "ما كان يستحي من الكذب فسبحان من خذله حتى روى هذه الأشياء المتناقضة".

وقال ابن المبارك: "كنت أقدم المدينة فما يفيدني ويدلني على الشيوخ إلا الواقدي". وقال إبراهيم بن جابر الفقيه: "سمعت محمد بن إسحاق الصغاني يقول، وذكر الواقدي فقال: والله لولا أنه عندي ثقة ما حدثت عنه". وقال مضعب بن عبد الله، وسئل عن الواقدي فقال: "ثقة، مأمون". وسئل معن بن عيسى عنه فقال: "أنا أسأل عن الواقدي !!، الواقدي يسأل عني". وقال جابر بن كزدي: "سمعت يزيد بن هارون يقول: الواقدي ثقة". وقال إبراهيم الحري: "سمعت أبا عبيد يقول: الواقدي ثقة". وقال: "من قال: إن مسائل مالك، وابن أبي ذئب تؤخذ عن أوثق من الواقدي فلا تُصدق". وقال يعقوب بن شيبة: "حدثنا عبيد بن أبي الفرج قال: حدثني يعقوب مولى آل أبي عبيد الله قال: سمعت الدراوردي وذكر الواقدي، فقال: ذاك أمير المؤمنين في الحديث. قال يعقوب: وحدثني مفضل قال: قال الواقدي: لقد كانت ألواحي تضيع فأوتى بها من شهرتها بالمدينة، يُقال: هذه ألواح ابن واقد". وقال محمد بن سلام الجمحي: "الواقدي عالم دهره". وقال إبراهيم الحري: "الواقدي أمين الناس على أهل الإسلام؛ كان أعلم الناس بأمر الإسلام، فأما الجاهلية فلم يعلم فيها شيئاً". وقال مضعب بن عبد الله: "والله ما رأينا مثل الواقدي قط". وقال الخطيب: "هو ممن طبقت شرق الأرض وغربها ذكره".

مات سنة سبع ومائتين^(١). والخلاصة أنه ضعيف جدا على رأي الأكثر والأعلم كما قال ابن حجر.
النظر في الإعلال:

بين ابن عبد البر سبب الخلاف بين خليفة بن خياط والواقدي في وفاة أبي جندل، وهو أن خليفة تحدث عن عبد الله بن سهيل، وليس هو أبو جندل، بل هو أخوه وهذا مات في الإمامة، وأما أبو جندل فمات في طاعون عمّواس، قال ابن عبد البر: "وقد غلّط طائفة ألفت في الصحابة في أبي جندل هذا، فقَالُوا: اسمه عبد الله بن سهيل، وإنه الذي أتى مع أبيه سهيل إلى بدر، فأنحاز من المشركين إلى المسلمين، وأسلم وشهد بدرًا مع رسول الله ﷺ، وهذا غلط فاحش. وعبد الله بن سهيل ليس بأبي جندل، ولكنه أخوه، كان قد أسلم بمكة قبل بدر، ثم شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ على ما ذكرنا من خبره في بابه، واستشهد بالإمامة في خلافة أبي بكر. وأبو جندل لم يشهد بدرًا ولا شيئًا من المشاهد قبل الفتح. قال موسى بن عُقبة: لم يزل أبو جندل وأبوه مجاهدين بالشام حتى ماتا، يعني: في خلافة عمر"^(٢).
ومن ثم فلا تعارض، والله أعلم.

(١) الضعفاء لأبي زرعة، ص (٣٥٢)، وص (٥١١). وإكمال مغلطاي، ت (٤٢٢٧)، (٢٩٠/١٠). والضعفاء الكبير، ت (١٦٦٦)، (١٠٧/٤). والتاريخ الكبير، ت (٥٤٣)، (١٧٨/١). والمجروحين، (٢٩٠/٢). والكامل، ت (١٧١٩/٩٨)، (٤٨٠/٧). وتاريخ بغداد، ت (١٢٠٣)، (٥/٤). وتاريخ الإسلام، ت (٣٣٤)، (١٨٢/٥). والسير، ت (١٧٢)، (٤٥٤/٩). والتقريب، ت (٦١٧٥)، ص (٤٩٨). وتحفة اللبيب، ت (١٩٩)، (٥٧/٢).
(٢) الطبقات الكبير، ت (٧٣٤)، (٩٣/٥). والاستيعاب، ت (٢٨٩٨)، (١٦٢١/٤). وثقات ابن حبان، (٤٥٢/٣). وأسد الغابة، ت (٥٧٧٥)، (٥٣/٦). وتاريخ الإسلام، (١٠٤/٢). والإصابة، (٩٧٢٣)، (١١٢/١٢).

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالتَّسْعُونَ.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي نَصْرٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى الْقَاضِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، فِيمَا قَرَأَ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: كَيْفَ صَنَعْتَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فِي اسْتِئْطَامِ الرُّكْنِ؟، يَعْنِي: الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتَلَمْتُ وَتَرَكْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَبْتَ.

لَسْتُ أَشْكُ فِي لِقْيِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَإِنْ كَانَ سَمِعَ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَمَ يُجَرِّجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين عروة بن الزبير وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن أبي نصر، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به. وأخرجه مالك في الموطأ^(٢). وأخرجه عبد الرزاق في المصنف^(٣)، عن معمر. كلاهما: مالك، ومعمر، عن هشام، به، بمثله.

دراسة إسناده الحديث:

- ١- محمد بن أحمد، أبو بكر بن أبي نصر. ثقة. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.
- ٢- أحمد بن محمد بن عيسى، البرقي. ثقة ثبت، مقدم على أقرانه. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.
- ٣- عبد الله بن مسلمة، القعني. ثقة، حجة، مقدم على غيره في مالك. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٤- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٥- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، أرسل عن البعض. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.
- ٦- عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

النظر في الإعلال:

جزم الحاكم بلقي عروة بن الزبير عبد الرحمن بن عوف، ولكنه شك في سماعه هذا الحديث منه.

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة رضي الله عنه، ح(٥٤٢٨)، (٤٧/٦).

(٢)کتاب الحج، باب الاستلام في الطواف بالبيت، ح(١٢٨٧)، (٤٩٩/١).

(٣)کتاب المناسک، باب الزحام على الركن، ح(٨٩٠١)، (٣٤/٥).

والظاهر أن الحاكم يعني باللقي المعاصرة، لا المقابلة والاجتماع، فإن عروة ولد سنة ثلاث وعشرين على أقدم تاريخ، وعبد الرحمن بن عوف توفي سنة اثنتين وثلاثين^(١)، ومن ثم فعروة لم يحضر من حياة عبد الرحمن إلا تسع سنوات، وهذا يستلزم حمل اللقي على ما ذكرته، والله أعلم.

ورواية عروة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسله وقد توفي علي بعد عبد الرحمن بزمن^(٢).
ومن ثم فالحديث بهذا الإسناد ضعيف للإرسال، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

الحديث ضعيف لا تقوم به حجة، والله أعلم.

(١) تهذيب الكمال، (٣٢٩/١٧). وتاريخ الإسلام، (١١٣٩/٢).

(٢) مراسيل ابن أبي حاتم، ص (١٤٩). وتهذيب الكمال، (٤٨٨/٢٠).

الحديث الرابع والتسعون.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الْوَرَّاقُ حمدان، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَضِيتُ لِأُمَّتِي مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ.

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ، وَلَهُ عِلَّةٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَإِسْرَائِيلَ بْنِ يونس عن منصور، أما حديث سفيان الثوري:

فَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ الْفَقِيه، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ.

وأما حديث إسرائيل:

فَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ جَمِيعًا، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَضِيتُ لِأُمَّتِي مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الاختلاف على منصور بن المعتمر، ومن ثم فمدار الحديث عليه، واختلف عنه من

وجهين:

الوجه الأول: زائدة، عنه، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعود، عن النبي ﷺ، موصولاً:

الوجه الثاني: الثوري، عنه، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن النبي ﷺ، مرسلًا:

تخريج الوجه الأول: زائدة، عن منصور، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعود، عن النبي ﷺ،

موصولاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن أَبِي جَعْفَرٍ الْوَرَّاقِ، عن يَحْيَى بْنِ يَعْلَى الْحَارِثِيِّ، عن زَائِدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، به.

وأخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٢)، عن الحاكم، به، بلفظه.

تخريج الوجه الثاني: الثوري، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن النبي ﷺ، مرسلًا:

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة ﷺ، ح(٥٤٨١)، (٦/٦٥).

(٢)بَابُ أَقْوَابِ الصَّحَابَةِ ﷺ إِذَا تَفَرَّقُوا فِيهَا وَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَكْبَرِ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، ح(٩٦)، ص(١٣٨).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، عن إِبْرَاهِيمِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عن أَبِي كُرَيْبٍ، عن وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ. وعن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّقَّارِ، عن أَحْمَدِ بْنِ مِهْرَانَ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عن إِسْرَائِيلَ. كليهما: الثوري، وإسرائيل عَنْ مَنْصُورٍ، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- محمد بن علي بن عبد الله بن مهران بن أيوب، أبو جَعْفَرٍ، البَعْدَادِيُّ، حَمْدَانَ، الوَزَّاقِ. سَمِعَ: أحمد بن حنبل، وقبيصة بن عقبة. وعنه: أبو العباس بن سريج، ويحيى بن محمد بن صاعد. قَالَ الدارقطني، والخطيب، وابن حجر: "ثقة". وقال الذهبي، والسيوطي: "الحافظ، المتقن". تُؤَيِّدُ سنة اثنتين وسبعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة.
- ٣- يَحْيَى بن يَعْلَى بن الحارث بن حرب، المحاربي، أَبُو زكريا، الكوفي. رَوَى عَنْ: زائدة بن قدامة، وأبيه يَعْلَى بن الحارث المحاربي. وعنه: البخاري، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بن مسلم بن وارة. قال أَبُو حاتم، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات. ونقل ابن خلفون أن ابن حبان قال فيه: "ثقة". وقال البزار: "يغلط في الأسانيد". وقال العجلي: "ضعيف، عبد الرحمن أرفع منه". مات سنة ست عشرة ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، وقول أبي حاتم فيه مقدم على قول غيره.
- ٤- زائدة بن قدامة. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلّس، وقُدِّمَ على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- زيد بن وهب، الجهني. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

(١) تاريخ الإسلام، ت(٣٩٩)، (٦/٦١٥). وتاريخ بغداد، ت(١٢٧٧)، (٤/١٠٢)، وت(٤٢٤٤)، (٩/٤٨). وتذكرة الحفاظ، ت(٦١٤)، (٢/٥٩٠). وثقات ابن حبان، (٩/١٤٣). وسؤالات السلمي، س(٣٧١)، ص(٣٠١). والسير، ت(٣٦)، (١٣/٤٩). وطبقات الحفاظ، للسيوطي ت(٦٠٠)، ص(٢٦٨). وتحفة اللبيب، ت(١١٣٦)، (٢/٤٢٢). وزوائد رجال الحاكم، ت(٥٥).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٨٢١)، (٩/١٩٦). وتهذيب الكمال، ت(٦٩٤٩)، (٣٢/٤٦). وإكمال مغلطاي، ت(٥٢٢٤)، (١٢/٣٨٧). والمعلم، ت(٤٨٩)، ص(٥٨٩). والكاشف، ت(٦٢٧١)، (٢/٣٧٩). وتحفة اللبيب، ت(٦٠٠)، (٢/١٥٤).

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن موسى بن عمران، الفقيه، أبو الحسن.
 سمع: إبراهيم بن أبي طالب، والحسن بن سفيان، وغيرهما. وعنه: الحاكم.
 قال ابن حجر: "وكان له فهم، ولكنه كان مغفلاً ذكره الحاكم".
 مات سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه مغفل. ووصفه بأنه صاحب فهم لا يستدعي كونه ضابطاً للرواية؛ إذ إن الحاكم قد وصفه بالفقيه ففهمه يراؤ به الفقه، ولا يراد به الضبط للرواية؛ لأنه قال: "كان مغفلاً".

٢- إبراهيم بن أبي طالب. ثقة، أحد أئمة العلل. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.

٣- محمد بن العلاء بن كريب. ثقة، حافظ، من أعرف أهل زمانه بحديث العراق بعد أحمد، وابن راهويه. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٤- وكيع بن الجراح بن مليح. ثقة، وهو راوية الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

٧- القاسم بن عبد الرحمن. ثقة ثبت، أرسل عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد متابعة إسرائيل للثوري عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن أحمد بن عمرو، أبو عبد الله، الصفار. صدوق. تقدم عند الحديث السابع.

٢- أحمد بن مهران بن خالد، الأصبهاني. صدوق. تقدم عند الحديث السابع والسبعين.

٣- عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى. ثقة، غال في التشيع، وكان يضطرب في حديث الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- إسرائيل بن يونس. ثقة، صدوق، من أثبت الناس في جده أبي إسحاق. تقدم عند الحديث السابع

والسبعين.

٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- القاسم بن عبد الرحمن. ثقة ثبت، أرسل عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على منصور بن المعتمر، واختلف عنه من وجهين:

(١) المستدرك، (٤/٢٨٢ و ٢٨٣ و ٣٤١ و ٣٤٢). ولسان الميزان، ت(٧٤٧٦)، (٧/٥٤١). والروض الباسم، ت(١٠٨٨)، (٢/١٢٥٩).

فرواه زائدة عن منصور، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعود، عن النبي ﷺ موصولا.
وزائدة بن قدامة. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن
لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.
ورواه:

- ١- الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- إسرائيل بن يونس. وهو ثقة، صدوق، من أثبت الناس في جده أبي إسحاق. تقدم عند الحديث السابع والسبعين.

روياه عَنْ منصور، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن النبي ﷺ، مرسلا.
والظاهر أن هناك خلافا فرعيا على زائدة، على النحو التالي:
الوجه الأول عن زائدة: رواه يحيى بن يعلى المحاربي، عن زائدة، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ، موصولا^(١). وقد سبق تخريجه ودراسته في الوجه الأول عن منصور. ويحيى بن يعلى بن الحارث ثقة.
تقدم قبل قليل.

الوجه الثاني عن زائدة: رواه معاوية بن عمرو الأزدي، عن زائدة، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ، عن النبي ﷺ، مرسلا^(٢).

دراسة إسناد الوجه الثاني عن زائدة عند الطبراني في المعجم الكبير:

- ١- محمد بن أحمد بن النضر، الأزدي. ثقة، لا بأس به. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- ٢- معاوية بن عمرو ثقة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- ٣- زائدة بن قدامة. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن
لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٤- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- القاسم بن عبد الرحمن. ثقة ثبت، أرسل عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث العاشر.
ومن ثم فالإرسال هو أقوى الوجهين عن زائدة، لأن معاوية بن عمرو يقدم على يحيى بن يعلى^(٣).
وقد رواه ابن عيينه، عن أبي العميس، عن القاسم مرسلا^(٤)، ومن ثم يترجح الإرسال.

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ح(٥٤٨١)، (٦٥/٦).

(٢)المعجم الكبير، ح(٨٤٥٨)، (٧٧/٩). ومعرفة الصحابة لأبي نعیم، ح(٤٤٨٣)، (١٧٧٠/٤).

(٣)علل الدارقطني، س(٨٢٠)، (٢٠١/٥).

(٤)المعرفة والتاريخ، (٥٤٩/٢). والسير، (٤٧٩/١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، لإرساله، ويشهد لمعناه حديث حُدَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اقتدوا بالذَّيْنِ بَعْدِي أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ" (١).

دراسة إسناد الشاهد عند الحميدي في مسنده:

١- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- زائدة بن قدامة. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- عبد الملك بن عمير. ثقة، غلط في أحاديث، وكان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثالث والستين.

٤- رُبَيْعِي بن حِرَاش. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- حُدَيْفَةَ بن اليمان رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثمانين.

وعليه فالشاهد بهذا الإسناد صحيح، والحديث من رواية الحميدي عن ابن عيينة وهو راويته ومن أثبت الناس فيه، وكان البخاري إذا وجد الحديث عنده لا يعدوه إلى غيره (٢).

التعليق على الحديث:

تقدم التعليق على حديث حذيفة في الحديث الثالث والثمانين.

(١) مسند الحميدي، ح(٤٥٤)، (٤١٣/١).

(٢) تحفة اللبيب، ت(٨٢٤)، (٤٧٨/١).

الحديث الخامس والتسعون.

قال الحاكم: "أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أخبرنا إسماعيل بن فتيبة، حدثنا يحيى بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم، وأبو بكر بن أبي شيبة، قالوا: أخبرنا جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن المطلب بن ربيعة، قال: جاء العباس إلى رسول الله ﷺ وهو مغضب، فقال: ما شأنك؟، فقال: يا رسول الله، ما لنا ولقرئش؟، فقال: ما لك ولهم؟، قال: يلقي بعضهم بعضاً بوجوه مشرقة، فإذا لقونا لقونا بغير ذلك، قال: فعضب رسول الله ﷺ حتى استدر^(١) عرق بين عينيه، قال: فلما أسفر^(٢) عنه، قال: والذي نفس محمد بيده لا يدخل قلب امرئ الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله، قال: ثم قال: ما بال رجال يؤذوني في العباس، عم الرجل صنو^(٣) أبيه.

هذا حديث رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن يزيد بن أبي زياد، وي زيد وإن لم يخرجاه فإنه أحد أركان الحديث في الكوفيين.

حدثناه أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السمك الزاهد ببغداد، حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن العباس بن عبد المطلب، قال: قلت: يا رسول الله، إن قرئشاً إذا لقي بعضها بعضاً لئوها يبشر^(٤) حسن، وإذا لقونا لقونا بوجوه لا نعرفها، قال: فعضب رسول الله ﷺ غضباً شديداً، وقال: والذي نفس محمد بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله.

قد ذكرت في مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما طرقات في فضائل أهل بيت رسول الله ﷺ ويئنت علل هذا الحديث بذكر المطلب بن ربيعة ومن أسقطه من الإسناد، فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الموضوع^(٥).

دراسة الحديث:

(١) استدر اللبئ والدمع ونحوهما: كثر. تاج العروس، (٢٧٩/١١).

(٢) يعني: انكشف وذهب. لسان العرب، (٣٧٠/٤).

(٣) قال الخطابي: "وقوله: صنو أبيه، معناه أن العم شقيق الأب، وأصل ذلك في النخلتين تخرجان من أصل واحد، يقال: صنو وصنوان وفتو وفتوان، وقيل ما جاء من الجمع على هذا البناء". معالم السنن، (٥٥/٢).

(٤) الطلاقة والفرح. لسان العرب، (٦١/٤).

(٥) المستدرک، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، ح (٥٥٣١)، (٩٠/٦).

يشير الحاكم إلى علة في الحديث، وهي سقوط ذكر المطلب بن ربيعة من السند، ومن ثم فمدار

الحديث على يزيد بن أبي زياد، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: جرير، عنه، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،

مرفوعا.

الوجه الثاني: إسماعيل بن أبي خالد، عنه، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،

مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبي زياد، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْمُطَّلِبِ

بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ قُتَيْبَةَ، عَنِ يَحْيَى بْنِ

يَحْيَى، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثَلَاثَتِهِمْ، عَنِ جَرِيرِ، عَنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، بِهِ.

وتابع جريرا أبو عوانة، أخرجه الترمذي في سننه^(١)، عن قُتَيْبَةَ، عَنِ أَبِي عَوَانَةَ، عَنِ يَزِيدَ، بِهِ، بنحوه.

وقال الترمذي: "حسن صحيح".

تخريج الوجه الثاني: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،

مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي عَمْرٍو بْنِ السَّمَاكِ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْصُورٍ،

عَنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، بِهِ.

وأخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ يَزِيدَ، بِهِ، بلفظه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- إسماعيل بن قتيبة. ثقة. تقدم عند الحديث السادس.

٣- يحيى بن يحيى، النيسابوري. ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث السادس.

٤- جرير بن عبد الحميد، الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص

في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- يزيد بن أبي زياد، الكوفي.

(١) أبواب المناقب، مناقب العباس بن عبد المطلب ﷺ، ح (٣٧٥٨)، (١٠٨/٦).

(٢) حديث العباس ﷺ، ح (١٧٧٢)، (٢٩٤/٣).

رَوَى عَنْ: إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَثَابِتِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ.
 قَالَ شُعْبَةُ: كَانَ رَفَاعًا. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ: "كَانَ مِنْ أُمَّةِ الشَّيْعَةِ الْكَبَارِ". وَقَالَ أَحْمَدُ: "لَمْ يَكُنْ
 بِالْحَافِظِ". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "حَدِيثُهُ لَيْسَ بِذَاكَ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ". وَفِي رِوَايَةٍ: "لَيْسَ
 بِالْقَوِيِّ". وَفِي ثَلَاثَةٍ: "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، فَقِيلَ لَهُ: أَيَّمَا أَحَبِّ إِلَيْكَ: هُوَ أَوْ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ؟، فَقَالَ: مَا
 أَقْرَبَهُمَا". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "جَائِزُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ بِأَخْرَجَةٍ يُلقَنُ". وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: "أَكْرَمَ بِهِ"^(١). وَقَالَ أَبُو
 زُرْعَةَ: "لَيْسَ بِحَدِيثِهِ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "لَا أَعْلَمُ أَحَدًا
 تَرَكَ حَدِيثَهُ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ". وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "مِنْ شَيْعَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَمَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ".
 وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: كَانَ صَدُوقًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَبُرَ سَاءَ حِفْظُهُ وَتَغْيِيرُهُ، وَكَانَ يَلْقَنُ مَا لَقَنَ، فَوَقَعَتِ الْمُنَاكِرُ فِي
 حَدِيثِهِ، فَسَمِعَ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ التَّغْيِيرِ صَحِيحًا". وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ". وَقَالَ
 يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: "وَيَزِيدُ وَإِنْ كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ؛ لِتَغْيِيرِهِ فَهُوَ عَلَى الْعَدَالَةِ وَالثَّقَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ الْحَكَمِ
 وَمَنْصُورٍ". وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ: "ثِقَةٌ، وَلَا يَعْجَبُنِي قَوْلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً
 فِي نَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ فَجَاءَ بِالْعَجَائِبِ". وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: "فِي الْقَلْبِ مِنْهُ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ:
 "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ". وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "لَا يُجْرَجُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ؛ ضَعِيفٌ، يَخْطِئُ كَثِيرًا، وَيَلْقَنُ إِذَا لَقَنَ". وَقَالَ
 الْبَزَارِيُّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا بِالثَّابِتِ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ بِحَدِيثٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالثَّقَلِ". وَقَالَ
 الذَّهَبِيُّ: "أَحَدُ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ الْمَشَاهِيرِ عَلَى سُوءِ حِفْظِهِ". وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: "ضَعِيفٌ، كَبُرَ فَتْغِيرُهُ وَصَارَ
 يَتَلْقَنُ، وَكَانَ شَيْعِيًّا". وَقَالَ مَرَّةً: "صَدُوقٌ، فِيهِ ضَعْفٌ". وَذَكَرَهُ فِي ثَلَاثَةِ الْمُدَلِّسِينَ.

توفى سنة ست وثلاثين ومائة^(٢). والخلاصة أنه صدوق شيعي يدلس، كبر فتغير وصار يتلقن.

٦- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، الْقَرَشِيُّ.

روى عن: العباس بن عبد المطلب، وعبد الله بن العباس. وعنه: مولاة يزيد بن أبي زياد، والزهرري.

قال ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي: "ثقة". زاد ابن المديني: "لم يسمع من ابن مسعود". وقال الواقدي: "كان ثقة كثير الحديث". وقال يعقوب بن سفيان، ويعقوب بن شيبة: "ثقة".

(١) قال ابن حجر في التهذيب: "قلت: وقال ابن المبارك: ارم به، كذا هو في تاريخه، ووقع في أصل المزي: أكرم به، وهو تحريف، وقد نقله على الصواب: أبو محمد بن حزم في المحلى، وأبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء له".

(٢) الجرح والتعديل، ت(١١١٤)، (٢٦٥/٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٩٩١)، (١٣٥/٣٢). وتهذيب التهذيب، ت(٦٣٠)، (٣٢٩/١١). والتقريب، ت(٧٧١٧)، ص(٦٠١). وتحفة اللبيب، ت(٦١٥)، (١٥٧/٢). وطبقات المدلسين، ت(١١٢)، ص(٤٨). ومسند البزار، (١٣٢/٦).

ثقة". وقال ابن عبد البر: "أجمعوا على أنه ثقة". وقال ابن خراش: "من أجلة المسلمين". وقال الآجري: قلت لأبي داود: الزُّهْرِيُّ سمع من عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؟ قال: لا، سمع من بَنِيهِ من عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، ومن عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ".

توفي سنة تسع وسبعين^(١). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن البعض مرسلة.

٧- عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، القرشي، ابن ابن عم رسول الله ﷺ. وأمه أم الحكم بنت الزبير بن عبد المطلب. وكان جده الحارث أكبر ولد عبد المطلب، وبه كان يكنى. روى عن: النبي ﷺ، وعن علي بن أبي طالب. وعنه: عبد الله بن الحارث بن نوفل، ومحمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل.

قال ابن البرقي: "له ثلاثة أحاديث". وقال العسكري: "المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، هكذا نسبه النسابون، وأصحاب الحديث يختلفون في اسمه، فمرة يروون: المطلب بن ربيعة، ومرة يروون: عبد المطلب بن ربيعة". وقال ابن عبد البر: "كان فيما ذكر أهل السير على عهد رسول الله ﷺ رجلا، ولم يغير رسول الله ﷺ اسمه فيما علمت. سكن المدينة، ثم انتقل إلى الشام في خلافة عمر رضي الله عنه، ونزل دمشق". وقال البغوي: "عبد المطلب، ويقال: المطلب، لا أعلمه روى غير ثلاثة أحاديث". وقال الطبراني: "الصواب المطلب". وقال ابن حبان، والمزي، والذهبي: "له صحبة". وقال ابن حجر: "صحابي". مات سنة ثنتين وستين^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل.

٨- العباس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو الفضل رضي الله عنه، عم النبي ﷺ. وُلِدَ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ بسنتين أو ثلاث، وحضر بدرًا فأسره المسلمون، ثم أسلم بعد أن فدَى نفسه وقدم مكة.

روى عن: النبي ﷺ. وعنه: نافع بن جبير بن مطعم، وعبد الله بن الحارث بن نوفل. تُوفِّيَ سنة اثنتين وثلاثين^(٣). والخلاصة أنه صحابي جليل، عم النبي ﷺ.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٣٦)، (٣٠/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٢١٦)، (٣٩٦/١٤). وإكمال مغلطاي، ت(٢٨٧٥)، (٢٩٣/٧). وجامع التحصيل، ت(٣٤٤)، ص(٢٠٨). وتحفة التحصيل، ص(١٧١).
(٢) الجرح والتعديل، ت(٣٥٧)، (٦٨/٦). والاستيعاب، ت(١٧٠٤)، (١٠٠٦/٣). والعبر، (٤٩/١). والإصابة، ت(٥٢٧٨)، (٥٩٧/٦). والتقريب، ت(٤١٦٢)، ص(٣٦١). وتهذيب الكمال، ت(٣٥١٢)، (٢٧٨/١٨). وإكمال مغلطاي، ت(٣٣٢٤)، (٢٩٩/٨). وثقات ابن حبان، (٣١٠/٣). ومعرفة الصحابة، لأبي نعيم، ت(١٩٢٦)، (١٨٨٤).
(٣) الاستيعاب، ت(١٣٧٨)، (٨١٠/٢). وتهذيب الكمال، ت(٣١٢٩)، (٢٢٥/١٤). وتاريخ الإسلام،

دراسة إسناد متابعة أبي عوانة لجريير عند الترمذي في سننه:

- ١- قتيبة بن سعيد، أبو رجاء. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
- ٢- الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.
- ٣- يزيد بن أبي زياد، الكوفي. صدوق شيعي يدلّس، كبر فتغير وصار يتلقن. تقدم قبل قليل.
- ٤- عبد الله بن الحارث بن نوفل. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم قبل قليل.
- ٥- عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث. صحابي جليل. تقدم قبل قليل.
- ٦- العباس بن عبد المطلب بن هاشم رضي الله عنه. صحابي جليل، عم النبي صلى الله عليه وآله. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد، أبو عمرو، ابن السماك، البغدادي. حدث عن: أبي قلابة الرقاشي، وعبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي. وعنه: الدارقطني، والحاكم. قال الدارقطني: "كان من الثقات". وقال عمر بن أحمد الواعظ: "الثقة المأمون". وقال ابن الفضل القطان: "كان ثقة صدوقاً صالحاً". وقال الخطيب. "كان ثقة ثبتاً". وقال السمعاني، وابن الجوزي، وابن كثير: كان ثقة صدوقاً مكثراً من الحديث. وقال الذهبي. "الشيخ الإمام المحدث المكثّر الصادق، مسند العراق، جمع فأوعى، وكتب العالي والنازل والسمين والهزيل". وقال أيضاً: "صدوق في نفسه، لكنه روايته لتلك البلايا عن الطيور، كوصية أبي هريرة، فالآفة فيه من فوق، أما هو فوثقته الدارقطني". وذكر له الذهبي حديثاً ثم قال: "وهذا الإسناد ظلمات، وينبغي أن يُعْمَرَ ابنُ السماك لروايته لهذه الفضائح". وقال مرة: "شيخ". وقال ابن حجر رداً على الذهبي: "ولا ينبغي أن يُعْمَرَ ابنُ السماك بهذا، ولو فتح المؤلف على نفسه ذكر من روى خبراً كذباً آفته من غيره ما سلم معه سوى القليل من المتقدمين فضلاً عن المتأخرين، وإني لكثير التألم من ذكره لهذا الرجل في هذا الكتاب بغير مستند ولا سلف، وقد عظمه الدارقطني ووصفه بكثرة الكتابة والجد في الطلب، وأطراه جداً".

مات سنة أربع وأربعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، تكلم فيه بلا حجة.

- ٢- عبد الرحمن بن محمد بن منصور، أبو سعيد، الحارثي، البغدادي.

(٢٠٢/٢).

(١) تاريخ بغداد، ت(٦٠٤٥)، (١٩٠/١٣). والسير، ت(٢٥٥)، (٤٤٤/١٥). ولسان الميزان، ت(٥١٠١)، (٣٧٣/٥). والدليل المغني، ت(٢٨٤)، ص(٢٧١).

سَمِعَ: يَحْيَى بن سعيد القطان، ووهب بن جرير. وَعَنْهُ: ابن صاعد، وأبو جعفر بن البخترى.
 قَالَ ابنُ أَبِي حاتم: "كُتِبَتْ عَنْهُ مَعَ أَبِي، تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: شَيْخٌ." وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ:
 "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ." وَقَالَ ابن عدي: "حَدَّثَ بِأَشْيَاءَ لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا." وَكَانَ مُوسَى بن هَارُونَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ.
 وَقَالَ مُسْلِمَةُ بن قاسم: "ثِقَةٌ مَشْهُورٌ." وَقَالَ الخليلي: "صَدَّقُوهُ".

مات سنة إحدى وسبعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ليس بالقوي كما عليه أرباب النقد.

٣- يحيى بن سعيد، القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٤- إسماعيل بن أبي خالد، البجلي. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بالشعبي، وأثبتهم فيه. تقدم عند الحديث الثامن والثلاثين.

٥- يزيد بن أبي زياد، الكوفي. صدوق شيعي يدلّس، كبر فتغير وصار يتلقن. تقدم في الوجه الأول.

٦- عبد الله بن الحارث. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم في الوجه الأول.

٧- العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي جليل، عم النبي صلى الله عليه وآله. تقدم في الوجه الأول.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على يزيد بن أبي زياد، وقد اختلف عنه من وجهين:

فرواه:

١- جرير بن عبد الحميد. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

كلاهما عن يزيد بن أبي زياد، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ

المطلب، مرفوعا.

ورواه:

(١) الجرح والتعديل، ت(١٣٤٧)، (٢٨٣/٥). والإرشاد، ت(٢٣٠)، (٥٠٨/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٢٥٩)، (٥٦٩/٦). والميزان، ت(٤٩٥٨)، (٥٨٦/٢). ولسان الميزان، ت(٤٦٨٤)، (١٢٧/٥).

١- إسماعيل بن أبي خالد. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بالشعبي، وأثبتهم فيه. تقدم عند الحديث الثامن والثلاثين.

رواه عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، مَرْفُوعًا.
ومن ثم فالراجح هو الوجه الأول.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الأول الراجح مداره على يزيد بن أبي زياد، وهو صدوق شيعي يدلّس، كبر فتغير وصار يتلقن. وقد حكم البزار بضعف الحديث^(١).

التعليق على الحديث:

الحديث ضعيف، لكن ورد قوله: عم الرجل صنو أبيه في حديث أبي هريرة عند مسلم^(٢).

(١) مسند البزار، (١٣٢/٦).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب في تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَمَنْعِهَا، ح(٩٨٣/١١)، (٦٧٦/٢).

الحديث السادس والتسعون.

قال الحاكم: "حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، حدثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو أن رجلين أتيا عمرو بن العاص يختصمان في دم عمارة بن ياسر وسلبه^(١)، فقال عمرو: خليا عنه فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: اللهم أولعت^(٢) قرينش بعمارة، قاتل عمارة وسالبه في النار. تفرد به عبد الرحمن بن المبارك وهو ثقة مأمون، عن معتمر، عن أبيه، فإن كان محفوظاً فإنه صحيح على شرط الشيخين، ولم يُجرأه. وإنما رواه الناس، عن معتمر، عن ليث، عن مجاهد"^(٣).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى احتمال وهم عبد الرحمن بن المبارك بسبب تفرده، ومن ثم فمدار الحديث على معتمر بن سليمان، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عبد الرحمن بن المبارك، عن المعتمر، عن أبيه، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: مسدد، عن المعتمر، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: عبد الرحمن بن المبارك، عن المعتمر، عن أبيه، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن محمد بن يعقوب، عن يحيى بن محمد بن يحيى، عن عبد الرحمن بن المبارك، عن المعتمر، به.

تخريج الوجه الثاني: عن المعتمر، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه مسدد في مسنده كما في المطالب العالية^(٤)، عن المعتمر، به، بلفظ: "أتى عمرو بن العاص رضي الله عنه رجلان يختصمان في دم عمارة وسلبه، فقال عمرو رضي الله عنه: خليا عنه، وأتركا، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: أولعت قرينش بعمارة، قاتل عمارة وسالبه في النار".

(١) السلب هو ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من قزبه، مما يكون عليه ومعه من ثياب وسلاح ودابة، وهو فعل بمعنى مفعول، أي مسلوب. والسلب، بالتحريك: المسلوب، وكذلك السليب. لسان العرب، (١/٤٧١).

(٢) أغروا به. لسان العرب، (٨/٤١٠).

(٣) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٥٧٧٢)، (٦/١٨٣).

(٤) ح(٤٤١٥)، (١٨/١٦٥).

وتابع مسددا العباس بن الوليد، أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني^(١)، عن العباس بن الوليد، عن المعتمر، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٢- يحيى بن محمد بن يحيى، حَيْكَانَ. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٣- عبد الرَّحْمَن بن المبارك بن عبد الله، العيشي.
رَوَى عَنْ: إسماعيل ابن علي، ويحيى القطان. وعنه: البخاري، وأبو داود.
قال أبو حاتم، والعجلي، والبزار، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وقال أبو سليمان داود بن محمد البغدادي: "كان من ثقات أهل البصرة ونبلائهم". وقال ابن المديني: "من ثقات المسلمين".
مات سنة ثمان وعشرين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة.
- ٤- معتمر بن سليمان. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.
- ٥- سليمان بن طرخان، التيمي. ثقة، أرسل ودلس عن البعض. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- مجاهد. ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله باتفاق، وفي بعضها خلاف. تقدم عند الحديث الخامس والستين.
- ٧- عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل، القُرَشِيُّ، رضي الله عنه.
من علماء الصحابة، كَتَبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - الكثير، وَرَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ رضي الله عنه. وعنه:
حَفِيدُهُ شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمَسِيْبِ، وَوَهْبُ بْنُ مُنْبِهٍ، وَخَلْقٌ.
أَسْلَمَ قَبْلَ أَبِيهِ رضي الله عنه، وَلَمْ يَكُنْ أَصْغَرَ مِنْ أَبِيهِ إِلَّا بِأَثْنَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَقِيلَ: "بِإِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً".
قال ابن حجر: "أحد السابقين المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة الفقهاء".
تُوْفِّي سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ^(٣). والخلاصة أنه صحابي جليل فقيه مكثر من الرواية.
دراسة إسناد الوجه الثاني عند مسدد في مسنده:

- ١- معتمر بن سليمان. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

(١) ح(٨٠٣)، (١٠٢/٢).

(٢) ثقات العجلي، ت(١٠٧٤)، (٨٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٩٤٦)، (٣٨٢/١٧). والمعلم، ت(٣٢٧)،

ص(٣٨١). والكاشف، ت(٣٣٠٣)، (٦٤٢/١). والتقريب، ت(٣٩٩٦)، ص(٣٤٩).

(٣) الاستيعاب، ت(١٦١٨)، (٩٥٦/٣). وتهذيب الكمال، ت(٣٤٥٠)، (٣٥٧/١٥). وتاريخ الإسلام، ت(٥٥)،

(٦٦٦/٢). والتقريب، ت(٣٤٩٩)، ص(٣١٥). والإصابة، ت(٤٨٦٩)، (٣٠٨/٦).

٢- ليث بن أبي سليم، الكوفي. صدوق سيء الحفظ، وقد اختلط. تقدم عند الحديث الخامس والسبعين.
 ٣- مجاهد. ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلة باتفاق، وفي بعضها خلاف. تقدم عند الحديث الخامس والستين.

٤- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه. صحابي جليل فقيه مكثر من الرواية. تقدم قبل قليل.
 دراسة إسناد متابعة العباس بن الوليد لمسدد عند ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني:
 ١- عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ نَصْرٍ، النرسي. ثقة^(١).

٢- معتمر بن سليمان. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.
 ٣- ليث بن أبي سليم، الكوفي. صدوق سيء الحفظ، وقد اختلط. تقدم عند الحديث الخامس والسبعين.
 ٤- مجاهد. ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلة باتفاق، وفي بعضها خلاف. تقدم عند الحديث الخامس والستين.

٥- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه. صحابي جليل فقيه مكثر من الرواية. تقدم قبل قليل.
 النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على معتمر بن سليمان، واختلف عنه من وجهين:
 فرواه عبد الرحمن بن المبارك، وهو ثقة. تقدم قبل قليل.
 رواه عن المعتمر، عن أبيه، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، مرفوعا.
 ورواه:

١- مسدد بن مسرهد، البصري. وهو ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
 ٢- عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ نَصْرٍ، النرسي. ثقة^(٢).

روياه عن المعتمر، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، مرفوعا.
 والظاهر أن الوجه الثاني هو الراجح، والله أعلم.
 الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

(١) الجرح والتعديل، ت(١١٧٧)، (٢١٤/٦). وتهذيب الكمال، ت(٣١٤٥)، (٢٥٩/١٤). وإكمال مغلطاي، (٢٧٧٢)، (٢٢١/٧). والمعلم، ت(٣٦٣)، ص(٤٢٥). والكاشف، ت(٢٦١٣)، (٥٣٧/١). والتقريب، ت(٣١٩٣)، ص(٢٩٤).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١١٧٧)، (٢١٤/٦). وتهذيب الكمال، ت(٣١٤٥)، (٢٥٩/١٤). وإكمال مغلطاي، (٢٧٧٢)، (٢٢١/٧). والمعلم، ت(٣٦٣)، ص(٤٢٥). والكاشف، ت(٢٦١٣)، (٥٣٧/١). والتقريب، ت(٣١٩٣)، ص(٢٩٤).

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، فمداره على ليث بن أبي سليم وهو صدوق سيء الحفظ وقد
اختلط، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

الحديث لم يصح، والصحيح فيه حديث: "وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ
إِلَى النَّارِ" (١).

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، ح(٤٤٧)، (٩٧/١).

الحديث السابع والتسعون.

قال الحاكم: "حدَّثني عليُّ بنُ عيسى الحِيرِيُّ، ومُحمَّد بنُ موسى الصَّيدَلانيُّ، قالَا: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ أبي طالبٍ، حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ، ويعقُوبُ الدَّورقيُّ، قالَا: حدَّثنا وكيعٌ، عن سُفيانَ، عن عَمَّارِ بنِ أبي معاويةَ الدهنِيِّ، عن سالمِ بنِ أبي الجعدِ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ابنُ سُمَيَّةَ ما عَرَضَ عَلَيْهِ أَمْرانِ قَطُّ إِلَّا أَخَذَ بِالرَّشْدِ^(١) مِنْهُمَا.

صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ كَانَ سَالِمٌ بِنُ أَبِي الْجَعْدِ سَمِعَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ"^(٢).
دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين سالم بن أبي الجعد، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عليِّ بنِ عيسى الحِيرِيِّ، ومُحمَّد بنِ موسى الصَّيدَلانيِّ، كليهما، عن إبراهيمِ بنِ أبي طالبٍ، عن أبي كُرَيْبٍ، ويعقُوبِ الدَّورقيِّ، كليهما عن وكيعٍ، عن سُفيانَ، عن عَمَّارِ بنِ أبي معاويةَ الدهنِيِّ، عن سالمِ بنِ أبي الجعدِ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، به. وأخرجه أحمد في مسنده^(٣)، عن وكيعٍ، عن سُفيانَ، عن عَمَّارِ، عن سالمِ، به، بمثله.

دراسة إسناد الحديث:

١- علي بن عيسى بن إبراهيم، أبو الحسن، الحيري. ثقة، مأمون. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- إبراهيم بن أبي طالب. ثقة، أحد أئمة العلال. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.

٣- محمد بن العلاء بن كريب. ثقة، حافظ، من أعراف أهل زمانه بحديث العراق بعد أحمد، وابن راهويه. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٤- وكيع بن الجراح بن مليح. ثقة، وهو راوية الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- الثَّورِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- عمار بن معاوية، ويُقال: "ابن أبي معاوية"، الدهني.

(١) الرُّشْدُ والرَّشْدُ والرَّشَادُ: نَقِيضُ الْعَيِّ. رَشَدَ الْإِنْسَانُ، بِالْفَتْحِ، يَرَشُدُ رُشْدًا، بِالضَّمِّ، وَرَشِدًا، بِالْكَسْرِ، يَرَشُدُ رَشْدًا وَرَشَادًا، فَهُوَ رَاشِدٌ وَرَشِيدٌ، وَهُوَ نَقِيضُ الضَّلَالِ، إِذَا أَصَابَ وَجْهَ الْأَمْرِ وَالطَّرِيقِ ... وَالطَّرِيقُ الْأَرَشْدُ نَحْوُ الْأَقْصَدِ. لسان العرب، (١٧٥/٣).

(٢) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٥٧٧٥)، (١٨٤/٦).

(٣) حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ح(٣٦٩٣)، (٢٢٠/٦).

رَوَى عَنْ: سالم بن أبي الجعد، وسعيد بن جبير. وعنه: الثوري، وابن عيينة.
قال البخاري، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والفلاس: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات،
وقال: "ربما أخطأ وكان راويا لسعيد بن جبير". وقال يعقوب بن سفيان: "لا بأس به". وقال العقيلي:
"نسب إلى التشيع". وقال ابن حجر: "صدوق يتشيع".
مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الجمهور، يتشيع وقد اختلف في سماعه
من سعيد بن جبير.

٧- سالم بن أبي الجعد. ثقة، يرسل كثيرا. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٨- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

الظاهر أن رواية سالم بن أبي الجعد عن ابن مسعود رضي الله عنه مرسله على ما صرح به أهل العلم^(٢).
وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، لانقطاعه. ولكن له شاهد عند الإمام أحمد في مسنده^(٣)، عن
أبي أحمد، عن عبد الله بن حبيب، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن يسار، قال: "جاء رجل فوقع في
علي، وفي عمارة رضي الله تعالى عنهما عند عائشة، فقالت: أمّا عليّ، فليست فائلة لك فيه شيئا، وأمّا
عمارة، فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يُخَيَّرُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَرْشَدَهُمَا".
دراسة إسناد الشاهد عند الإمام أحمد في مسنده:

١- محمد بن عبد الله بن الزبير، أبو أحمد. ثقة، ثبت، قد يخطيء في حديث الثوري^(٤).

٢- عبد الله بن حبيب بن زبيعة، السلمي^(٥). ثقة روايته عن أناس مرسله.

٣- حبيب بن أبي ثابت، الأسدي. ثقة، كثير الإرسال والتدليس. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

(١) الجرح والتعديل، ت(٢١٧٥)، ج(٣٩٠/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤١٧١)، ج(٢٠٨/٢١). وإكمال مغلطاي،

ت(٣٩٠٩)، ج(٣٩٨/٩). وتحفة التحصيل، ص(٢٣٦). وتحفة اللبيب، ت(١١٨٩)، ج(٥٩٠/١).

(٢) مراسيل ابن أبي حاتم، ص(٨٠). وتحفة التحصيل، ص(١٢٠).

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها، ح(٢٤٨٢٠)، ج(٣٢٢/٤١).

(٤) الجرح والتعديل، ت(١٦١١)، ج(٢٩٧/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٣٤٣)، ج(٤٧٦/٢٥). وتهذيب التهذيب،

ت(٤٢٠)، ج(٢٥٤/٩ و٢٥٥). والمقتضى، ت(١٠٢)، ج(٥٩/١). والتقريب، ت(٦٠١٧)، ص(٤٨٧). وهدي

الساري، ص(٤٣٩ و٤٤٠ و٤٦٣).

(٥) ثقات العجلي، ت(٨٧١)، ج(٢٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٢٢٢)، ج(٤٠٨/١٤). والتقريب، ت(٣٢٧١)،

ص(٢٩٩). وإكمال مغلطاي، ت(٢٨٨١)، ج(٢٩٩/٧). وتحفة التحصيل، ص(١٧١). وجامع التحصيل،

ت(٣٤٧)، ص(٢٠٨).

- ٤ - عطاء بن يسار، أبو محمد، المدني. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم عند الحديث الأربعين.
- ٥ - عائشة، أم المؤمنين، رضي الله عنها. أم المؤمنين، زوج رسول الله ﷺ. تقدمت عند الحديث الأول.
- وعليه فهذا الشاهد ليس فيه إلا ما يخشى من التدليس، ومن ثم فيكون الحديث بانضمام الطريقتين حسنا لغيره، والله أعلم.
- التعليق على الحديث:

في الحديث فضل ومكانة عمار بن ياسر رضي الله عنه، وبيان لحسن اختياره حيث يختار الأرشد وهو الأقرب للصواب، والأحب إلى الله تعالى^(١).

(١) التيسير بشرح الجامع الصغير، (١٤٧/٢). والتنوير شرح الجامع الصغير، (٣٤٠/٧).

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالتَّسْعُونَ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَاتَ يَوْمَ مَاتَ وَهُوَ يُحِبُّ رَجُلًا أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ أَبَدًا^(١)، قَالُوا: إِنَّا كُنَّا نَرَاهُ يُحِبُّكَ وَيَسْتَعِينُ بِكَ وَيَسْتَعْمِلُكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِحُبِّي، وَلَكِنْ كَفَى بِهِ وَكُنَّا نَرَاهُ يُحِبُّ رَجُلًا، قَالَ: وَمَنْ ذَلِكَ؟، قَالَ: عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، قَالُوا: فَذَلِكَ فَتَيْلُكُمْ يَوْمَ صِفِّينَ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ كَانَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ سَمِعَهُ مِنْ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فَإِنَّهُ أَدْرَكَهُ بِالْبَصْرَةِ بِلَا شَكٍّ^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين الحسن البصري، وعمرو بن العاص رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ بْنِ هَانِيٍّ، عَنِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، بِهِ. وأخرجه ابن سعد في الطبقات^(٣)، عن مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ، بِهِ، بِنَحْوِهِ. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى^(٤)، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ مُعَاذِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ، بِهِ، بِنَحْوِهِ.

دراسة إسناد الحديث

- ١- محمد بن صالح بن هانيء، أبو جعفر. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.
- ٢- يحيى بن محمد بن يحيى، حيكان. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٣- عبيد الله بن معاذ بن معاذ، العنبري. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والسبعين.
- ٤- معاذ بن المثني، أبو المثني، العنبري. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع عشر.

(١) معنى الجملة أنه يرجو أن يدخل الله الجنة كل من مات رسول الله ﷺ وهو يحبهم، وهذا ما أوضحته رواية النسائي.

(٢) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٥٧٨٨)، (١٩٠/٦).

(٣) (٢٤٣/٣).

(٤) كتاب المناقب، ذكر عمار بن ياسر رضي الله عنه، ح(٨٢١٦)، (٣٥٨/٧).

٥- عَبْدُ اللَّهِ بن عون بن أَرْطَبَانَ. ثقة ثبت عالم بالحسن البصري، وروايته عن أناس مرسله. تقدم عند الحديث الثالث والسبعين.

٦- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٧- عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ بن وائل بن هاشم، القرشي رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: النبي ﷺ، وعن: عائشة أم المؤمنين. وعنه: ابنه عبد الله، وعروة بن الزبير.

قدم على النبي ﷺ مُسْلِماً سنة ثمان قبل الفتح بأشهر مع خالد بن الوليد، وعثمان بن طلحة، وقيل:

"أسلم بين الحديبية وخيبر".

مات سنة نيف وأربعين، وقيل: "بعد الخمسين"^(١). والخلاصة أنه صحابي جليل.

النظر في الإعلال:

الظاهر - والله أعلم - أن رواية الحسن البصري عن عمرو بن العاص رضي الله عنه مرسله فابن المديني يصرح بأنه

لم يسمع منه شيئا، وإدراكه إياه لا يستلزم السماع منه، والله أعلم^(٢).

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لإرساله، لكن له طريق أخرى صحيحة أخرجها الإمام أحمد في

مسنده^(٣)، عن عَقَّان، عن الأَسْوَدِ بْنِ شَيْبَانَ، عن أَبِي نُؤَيْلِ بْنِ أَبِي عَقْرِبٍ قَالَ: "جَزَعِ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ

عِنْدَ الْمَوْتِ جَزَعًا شَدِيدًا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا هَذَا الْجَزَعُ، وَقَدْ

كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُدْنِيكَ وَيَسْتَعْمَلُكَ؟، قَالَ: أَيُّ بُيِّ، قَدْ كَانَ ذَلِكَ، وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ ذَلِكَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا

أَدْرِي أَحَبُّمَا كَانَ ذَلِكَ، أَمْ تَأَلَّفَا يَتَأَلَّفَانِي، وَلَكِنِّي أَشْهَدُ عَلَى رَجُلَيْنِ أَنَّهُ قَدْ فَارَقَ الدُّنْيَا وَهُوَ يُحِبُّهُمَا: ابْنُ سُمَيْةَ،

وَابْنُ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا حَدَّثَهُ وَضَعَ يَدَهُ مَوْضِعَ الْغِلَالِ مِنْ ذَنْبِهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَمَرْتَنَا فَنَرَكُنَا، وَنَهَيْتَنَا فَرَكَبْنَا، وَلَا

يَسْعُنَا إِلَّا مَغْفِرَتُكَ، وَكَانَتْ تِلْكَ هَجِيرَاهُ حَتَّى مَاتَ".

دراسة طريق الإمام أحمد في المسند:

١- عفان بن مسلم. ثقة، ثبت، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٢- الأسود بن شيبان، السدوسي. والخلاصة أنه ثقة^(٤).

(١) الاستيعاب، ت (١٩٣١)، (٣/١١٨٤). وتهذيب الكمال، ت (٤٣٨٨)، (٧٨/٢٢). والتقريب، ت (٥٠٥٣)، ص (٤٢٣).

(٢) مراسيل ابن أبي حاتم، ص (٤١). وفتح الباري، (٨٠/١٢). ومختصر استدراك الذهبي، (٢١٠٤/٤).

(٣) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، ح (١٧٧٨١)، (٣١٩/٢٩).

(٤) ثقات العجلي، ت (١٠٠)، (١/٢٢٨). وتهذيب الكمال، ت (٥٠٢)، (٣/٢٢٤). وتهذيب التهذيب، ت (٦١٨)،

(١/٣٣٩). والتقريب، ت (٥٠٢)، ص (١١١).

٣- أبو نوفل بن أبي عقرب، البكري. والخلاصة أنه ثقة^(١). وعليه فحديث الحاكم حسن لغيره بهذا الطريق.
التعليق على الحديث:

في الحديث فضل ومكانة عمار بن ياسر رضي الله عنه، ومحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم له، وندم عمرو بن العاص رضي الله عنه على ما مضى في هذه الدنيا، وخشيته رضي الله عنه من لقاء الله تعالى، ورجائه أن يدخل الله تعالى الجنة كل من مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحبهم، فأخبره من حوله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبه، وأخبر عمرو بشدة حبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم شهد لعمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحبه حبا شديدا، فقبل له: هذا من قتلتموه يوم صفين في القتال الذي دار بينكم وبين علي رضي الله عنه، وهذه الشهادة من عمرو رضي الله عنه اعتراف منه بالحق وشهادة بالندم والتوبة الصادرة منهم عما حدث من قتال، وأنهم في حقيقة الأمر ما قاتلوا غيظا ولا كرها ولا حقدا ولا طمعا أو حرصا، ولكن اجتهدوا في الحق والبحث عنه والدفاع عنه رضي الله عنه جميعا، وألحقنا بهم في الآخرة، آمين.

(١) الجرح والتعديل، (١٧٣٥)، (٣٧٩/٨). وتهذيب الكمال، ت(٧٦٧٧)، (٣٥٧/٣٤). والكاشف، (٦٨٧٧)، (٤٦٨/٢). والتقريب، ت(٨٤٢١)، ص(٦٧٩).

الحديث التاسع والتسعون.

قال الحاكم: "أخبرني أبو علي الحافظ، وهارون بن أحمد الجرجاني، قالا: حدثنا علي بن الحسن بن سلم الحافظ الأصبهاني، حدثنا محمد بن أبي يعقوب، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي عمارة، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: ملئ عمارة إيماناً إلى مشاشه^(١).

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن كان محمد بن أبي يعقوب حفظه، عن عبد الرحمن بن مهدي. فإن أبا علي الحافظ، أخبرني، قال: وحدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا أبو موسى، حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي عمارة، عن عمرو بن شرحبيل، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ... نحوه^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة وهم الراوي في تحديد الصحابي، ومن ثم فمدار الحديث على عبد الرحمن بن مهدي، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: محمد بن أبي يعقوب، عنه، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي عمارة، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: أبو موسى الزمن، عنه، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي عمارة، عن عمرو بن شرحبيل، عن رجل من الصحابة رضي الله عنه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: محمد بن أبي يعقوب، عن ابن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي عمارة، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي علي الحافظ، وهارون بن أحمد، كليهما عن علي بن الحسن بن سلم، عن محمد بن أبي يعقوب، عن ابن مهدي، به.

تخريج الوجه الثاني: أبو موسى الزمن، عن ابن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي عمارة، عن عمرو بن شرحبيل، عن رجل من الصحابة رضي الله عنه، مرفوعاً:

(١) رؤوس العظام كالمرفقين والكفين والركبتين. قال الجوهري: والمشاشة واحدة المشاش، وهي رؤوس العظام اللينة التي يمكن مضغها؛ ومنه الحديث: ملئ عمارة إيماناً إلى مشاشه. والمشاشة: ما أشرف من عظم المنكب. لسان العرب، (٣٤٧/٦).

(٢) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح (٥٧٩١)، (١٩٢/٦).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عليّ الحافظ، عن مُحَمَّد بن إِسْحَاق، عن أبي موسى، عن ابن مهدي، به.

وتابع أبا موسى الزمن إسحاق بن منصور، والفلاس، أخرجه النسائي في سننه^(١)، عن إسحاق بن مَنْصُورٍ، وَعَمْرُو بن عَلِيٍّ، كليهما عن ابن مهدي، به، بلفظه.
دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- عَلِيُّ بنِ الحَسَنِ بنِ سَلَمٍ، الأَصْبَهَانِيُّ.

سَمِعَ مُحَمَّد بنَ يَحْيَى الذُّهَلِيِّ، وَأَحْمَد بنَ الفُرَاتِ. وَعَنْهُ: أَبُو الشَّيْخِ، وَأَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ: "كَانَ مِنْ أَحْفَظِ مَشَايخِنَا". وقال أبو الشيخ: "كَانَ صَحِيحَ الْحَدِيثِ،

صَاحِبَ مَعْرِفَةٍ، وَكَانَ حَسَنَ الْحَدِيثِ". وقال ابن عبد الهادي: "الحافظ الثقة". وقال الذهبي: "الحافظ العالم الثبت".

تُوفِّيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٣- مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن مَنْصُورٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي يَعْقُوبٍ، الكرماني.

رَوَى عَنْ: ابن مهدي، ووكيع بن الجراح. وعنه: البخاري، وعمر بن الخطاب السجستاني.

قال ابن معين، والدارقطني، وابن حجر: "ثقة". وقال أبو حاتم: "مجهول". وقال الذهبي: "صدوق،

مشهور من شيوخ البخاري".

مات سنة أربع وأربعين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ثقة. وجهل أبي حاتم به لا يضره فقد عرفه غيره ووثقوه.

٤- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان. ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- سُفْيَان، الثَّوْرِيُّ^(٤). ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- سليمان بن مهران. ثقة ثبت، يدلس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالحكم بن عتيبة،

والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

(١) كِتَابُ الْإِيمَانِ وَشَرَائِعِهِ، تَفَاضُلُ أَهْلِ الْإِيمَانِ، ح (٥٠٠٧)، (١١١/٨).

(٢) طَبَقَاتُ الْمُحَدِّثِينَ بِأَصْبَهَانَ، (٥٤٠/٣). والسير، ت (٢٢٦)، (٤١١/١٤). وطبقات علماء الحديث، ت (٧٥٦)، (٥٠٧/٢).

(٣) ثَقَاتُ ابْنِ حَبَانَ، (٩٩/٩). وتهذيب الكمال، ت (٥٠٥٦)، (٤٠٣/٢٤). وتهذيب التهذيب، ت (٥٠)،

(٣٨/٩). والتقريب، ت (٥٧٢٤)، ص (٤٦٧). وميزان الاعتدال، ت (٨٣٣٧)، (٧٠/٤).

(٤) لم أجد قرينة تحدد كونه الثوري أو ابن عيينة إلا ما في البداية والنهاية. ينظر: البداية والنهاية، (٦٥١/١٠).

٧- عريب بن حميد، أبو عمار، الكوفي.

رَوَى عَنْ: حذيفة بن اليمان، وعمرو بن شرحبيل. وَعَنْهُ: الأعمش، وطلحة بن مصرف.
قال أحمد، وابن معين، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يروى المراسيل"^(١).
والخلاصة أنه ثقة.

٨- عمرو بن شرحبيل، الهمداني، أبو ميسرة.

رَوَى عَنْ: عبد الله بن مسعود، والنعمان بن بشير. وَعَنْهُ: أبو إسحاق السبيعي، وأبو عمار الهمداني.
قال ابن معين، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات، وقال ابن حبان: "كان
من العباد".

مات سنة ثلاث وستين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٩- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- محمد بن إسحاق بن خزيمة. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٣- أبو موسى، الزمن. ثقة، ثبت صاحب كتاب من أثبت البصريين، ومقدم على أناس. تقدم عند الحديث
الثالث والأربعين.

٤- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان. ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- سُفْيَان، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- سليمان بن مهران. ثقة ثبت، يدلس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالحكم بن عتيبة،
والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٧- أبو عَمَّارٍ، الكوفي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٨- عمرو بن سُرخبيل. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٩- رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. لا تضر جهالته.

دراسة إسناد متابعة إسحاق بن منصور، والفلاس لأبي موسى الزمن عند النسائي في سننه:

(١) الجرح والتعديل، ت(١٧٣)، (٣٢/٧). وتهذيب الكمال، ت(٣٩١٧)، (٤٦/٢٠). وتحفة اللبيب، ت(١١٢١)،
(٥٥٨/١).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٣٢٠)، (٢٣٧/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٣٨٣)، (٦٠/٢٢). وإكمال مغطاي،
ت(٤١١٣)، (١٨٥/١٠). والتقريب، ت(٥٠٤٨)، ص(٤٢٢).

١- إسحاق بن منصور، الكوسج. ثقة ثبت^(١).

١ (مقرون) - عمرو بن علي، الفلاس. ثقة حافظ. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.

٢- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان. ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- سُفْيَان، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- سليمان بن مهران. ثقة ثبت، يدلس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالحكم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٥- أبو عَمَّارٍ، الكوفي. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٦- عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلٍ. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٧- رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. لا تضر جهالته.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على ابن مهدي، واختلف عنه من وجهين:

فرواه محمد بن أبي يعقوب، وهو ثقة. تقدم قبل قليل.

رواه عن ابن مهدي، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ شَرْحِبِيلٍ، عَنْ ابْنِ

مسعود، مرفوعاً.

ورواه:

١- أبو موسى الزمن. ثقة، ثبت صاحب كتاب من أثبت البصريين، ومقدم على أناس. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.

٢- عمرو بن علي، الفلاس. ثقة حافظ.

٣- إسحاق بن منصور، الكوسج. ثقة ثبت.

رواه عن ابن مهدي، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ شَرْحِبِيلٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ

الصحابة رضي الله عنهم، مرفوعاً.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني، لكثرة روايته وأوثوقيتهم وأحفظيتهم، وعلى كل حال فالخلاف في

جهالة الصحابي لا يضر، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

(١) تهذيب الكمال، ت(٣٨٣)، (٤٧٤/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٤٢١)، (١١٢/٢). والتقريب، ت(٣٨٤)، ص(١٠٣).

الحديث من وجهه الراجح صحيح بإسناد الحاكم، ليس فيه إلا ما يخشى من تدليس الأعمش،
والظاهر أنه غير ضار هنا، بدليل تصحيح الإمام الحاكم وغيره^(١)، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث فضل عمار بن ياسر رضي الله عنه، وشدة إيمانه حتى أخبر النبي ﷺ بأنه مُلِيء كله إيماناً، أي: دخل
الإيمان في قلبه ورسخ في صدره حتى سرى إلى عروقه وعظامه الظاهرة في سائر الجسد^(٢).

(١) فتح الباري لابن حجر، (٩٢/٧).

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير، (١٤٧/٢). والتنوير شرح الجامع الصغير، (٣٤٠/٧).

الْحَدِيثُ الْمِائَةُ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالِكًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَا الْبَدَّاحِ بْنَ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ مِنَ الْعَدِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ. صَحِيحُ الْإِسْنَادِ جَوْدَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَرَلَّقَ غَيْرُهُ فِيهِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ. فَسَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّورِيِّ، يَقُولُ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يَقُولُ فِي حَدِيثِ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: يَزْمُونَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَزْمُوا الْجَمَارَ لَيْلًا. قَالَ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَزْمُوا الْجَمَارَ لَيْلًا. قَالَ يَحْيَى: وَكَانَ سُفْيَانُ إِذَا حَدَّثَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: ذَهَبَ عَلَيَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ، قَالَ الْحَاكِمُ: وَقَدْ أَسْنَدَ أَبُو الْبَدَّاحِ بْنُ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ حَدِيثًا آخَرَ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الاختلاف بين مالك وغيره في سياق متن الحديث عن المدار، ومن ثم فمداره على عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ مِنَ الْعَدِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ. وقد اختلف عنه في سياق متن الحديث على وجهين:

الوجه الأول ولفظه: أَنَّهُ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ مِنَ الْعَدِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ.

الوجه الثاني ولفظه: أَنَّهُ رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَزْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا.

تخريج الوجه الأول: بلفظ: أَنَّهُ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ مِنَ الْعَدِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ.

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَا

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٥٨٩٤)، (٢٣٦/٦).

الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ مِنَ الْعَدِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ.

وأخرجه أحمد في مسنده^(١)، عن ابن مهدي، عن مالك، به، بلفظ: "رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنِ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ الْعَدَ، أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعَدِ الْيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ".

وأخرجه ابن ماجه في سننه^(٢)، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عن عَبْدِ الرَّزَّاقِ. وعن أَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ. كليهما: عبد الرزاق، وابن مهدي، عن مالك، به، بلفظ: "رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ، أَنْ يَزْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمِيَّ يَوْمَيْنِ بَعْدَ النَّحْرِ، فَيَزْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا - قَالَ مَالِكُ: ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا - ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ".

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، عن يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عن ابْنِ وَهْبٍ، عن مَالِكٍ، به، بلفظ:

"رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَزْمُونَ الْعَدَ أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعَدِ لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ". وَقَالَ: "أَبُو الْبَدَّاحِ هُوَ ابْنُ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، وَمَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ، وَعَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ هَذَا هُوَ الْعَجَلَانِيُّ صَاحِبُ قِصَّةِ اللَّعَانِ الْمَذْكُورِ فِي خَبَرِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ"^(٣).

تخريج الوجه الثاني بلفظ: أنه رخص للرعاة أن يرموا يوما ويدعوا يوما.

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ

الدُّورِيِّ، عن يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن

عدي، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ رخص للرعاة أن يرموا يوما ويدعوا يوما.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٤)، وأحمد في مسنده^(٥)، كلاهما عن سفيان بن عيينة، به، بلفظه عند

ابن أبي شيبة. ومثله عند أحمد.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

(١) حديث عاصم بن عدي رضي الله عنه، ح (٢٣٧٧٥)، (١٩٢/٣٩).

(٢) كتاب المناسك، باب تأخير رمي الجمار من عذر، ح (٣٠٣٧)، (١٠١٠/٢).

(٣) كتاب المناسك، باب ذكر الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما رخص للرعاة في ترك رمي الجمار يوماً ويرعوا يوماً في يومين من أيام التشريق، اليوم الأول يرعوا فيه، ويذموا يوم الثاني، ثم يرموا يوم النفر، لا أنه رخص لهم في ترك رمي الجمار يوم النحر، ولا يوم النفر الآخر، وإنما يجمعون بين رمي أول يوم من أيام التشريق واليوم الثاني فيرمونها في أحد اليومين، إما يوم الأول وإما يوم الثاني من أيام التشريق، ح (٢٩٧٩)، (٣٢٠/٤).

(٤) كتاب الحج، باب في الرعاء كيف يرمون ؟، ح (١٤٢٩٢)، (٣٧٩/٥).

(٥) حديث عاصم بن عدي رضي الله عنه، ح (٢٣٧٧٤)، (١٩١/٣٩).

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، الْمِصْرِيُّ. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن والثمانين.
- ٣- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة على قول الأكثرين، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، ومحدث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.
- ٤- مالك بن أنس، الأصمحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٥- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، الْأَنْصَارِيُّ.
- رَوَى عَنْ: أَبِيهِ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ شَهَابِ الزَّهْرِيِّ. وَعَنْهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ.
- قال مالك بن أنس: "كَانَ كَثِيرَ الْأَحَادِيثِ، وَكَانَ رَجُلَ صِدْقٍ". وَقَالَ أَحْمَدُ: "حَدِيثُهُ شَفَاءٌ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ ثَبَتٌ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ثِقَةً فَقِيهًا مُحَدِّثًا مَأْمُونًا حَافِظًا، وَهُوَ حِجَّةٌ فِيمَا نَقَلَ وَحَمَلَ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ، وَابْنُ خَلْفُونَ، وَابْنُ شَاهِينَ فِي الثَّقَاتِ.
- توفي سنة خمس وثلاثين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت.
- ٦- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الأنصاري.
- روى عن: سالم بن عبد الله بن عمر، وأبي البداح بن عاصم بن عدي. وعنه: الزهري، وعمرو بن دينار.
- قال ابن مَعِينٍ، وَابْنُ خِرَاشٍ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ.
- مات سنة عشرين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن أناس مرسل^(٣).
- ٧- أبو البداح بن عاصم بن عدي، الأنصاري.
- روى عن: أبيه عاصم بن عدي. وَعَنْهُ: ابْنُهُ عَاصِمٌ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ.
- قال الواقدي: "كان ثقة، قليل الحديث". وقال الذهبي، وابن حجر: "ثقة".
- توفي سنة عشر ومائة، وقيل: "بعد ذلك"^(٤). والخلاصة أنه ثقة.

(١) ثقات ابن حبان، (١٦/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣١٩٠)، (٣٤٩/١٤). وإكمال مغلطاي، ت(٢٨٢٩)، (٢٦٩/٧). والتقريب، ت(٣٢٣٩)، ص(٢٩٧).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٤٩٢)، (٣٣٧/٩). وتهذيب الكمال، ت(٧٢٥٤)، (١٣٧/٣٣). وتحفة التحصيل، ص(٣٥٨). والتقريب، ت(٧٩٨٨)، ص(٦٢٤).

(٣) ينظر أيضا: مختصر استدراك الذهبي، ح(٧٠٧ و١٠٤٣).

(٤) الجرح والتعديل، ت(١٥٦٢)، (٣٤٨/٩). وتهذيب الكمال، ت(٧٢١٩)، (٦٥/٣٣). والكاشف، ت(٦٥٠٧)،

٨- عاصم بن عدي بن الجعد بن العجلان، العجلاني.

روى عن: النبي ﷺ. وعنه: عامر الشعبي، وابنه أبو البداح.

قال المزي: "له صحبة"^(١). والخلاصة أنه صحابي جليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- عباس بن محمد، الدوري. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن والخمسين.

٣- يحيى بن معين بن عون. ثقة، ثبت، مأمون. تقدم عند الحديث الثامن.

٤- ابن عيينة. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الأنصاري.

روى عن: الزهري، وأبيه أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وعنه: الثوري، وابن عيينة، وشعبة.

قال الواقدي: "كان ثقة وله أحاديث". وقال أبو حاتم: "صالح ثقة". وقال النسائي، وابن حجر:

"ثقة". وقال أحمد: "ليس به بأس". وقال الذهبي: "من الثقات".

مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٦- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. ثقة، روايته عن أناس مرسله. تقدم في الوجه الأول.

٧- أبو البداح. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٨- عاصم بن عدي بن الجعد بن العجلان. صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى الاختلاف بين مالك وغيره في سياق متن الحديث عن المدار، وهو عبد الله بن أبي

بكر بن محمد بن عمرو بن حزم:

فرواه مالك بن أنس، عنه، عن أبيه، عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه، عن رسول الله أنه

رخص لرعاء الإبل في البيئوتة يرمون يوم النحر، ثم يرمون من الغد، ثم يرمون يوم النفر.

(٢/٤٠٧). والتقريب، ت(٧٩٥١)، ص(٦٢١).

(١) الاستيعاب، ت(١٣٠٩)، (٧٨١/٢). وتهذيب الكمال، ت(٣٠١٥)، (٥٠٧/١٣).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١١٧٦)، (٢١٢/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٠٩٦)، (٥٣٩/٢٤). وتهذيب التهذيب،

ت(١٠٠)، (٨٠/٩). وتاريخ الإسلام، ت(٢٤٧)، (٧٢٦/٣). والتقريب، ت(٥٧٦٣)، ص(٤٧٠).

ورواه ابن عيينة، عنه، عن أبيه، عن أبي البداح بن عدي، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ رخص للرعاة أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً.

ومالك بن أنس ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.

وابن عيينة ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس. ومن ثم فمالك أرجح من ابن عيينة خاصة وقد صرح ابن عيينة بعدم ضبطه للمتن، وترجيح الوجه الأول هو ما عليه النقاد، والله أعلم^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الأول الراجح بإسناد الحاكم صحيح.

التعليق على الحديث:

في الحديث بيان حكم من أحكام مناسك الحج، فالأصل أن الحاج يبيت بمنى ليالي الرمي على خلاف بين الفقهاء في وجوب ذلك المبيت أو استحبابه، ولكن يجوز لرعاة الإبل وأهل السقاية أن يدعوا المبيت ليالي منى ويرموا يوماً ويدعوا يوماً ثم يرموا ما فاتهم، فإن أقام الرعاة إلى أن تغرب الشمس لم يجز لهم ترك المبيت، وإن أقام أهل السقاية إلى أن تغرب الشمس جاز لهم ترك المبيت، لأن حاجة أهل السقاية بالليل موجودة وحاجة الرعاة لا توجد بالليل لأن الرعي لا يكون بالليل. يقول الخطابي: "أراد بيوم النفر هاهنا النفر الكبير، وهذا رخصة رخصها رسول الله ﷺ للرعاة؛ لأنهم مضطرون إلى حفظ أموالهم، فلو أخذوا بالمقام والمبيت بمنى ضاعت أموالهم، وليس حكم غيرهم في هذا كحكمهم. وقد اختلف الناس في تعيين اليوم الذي يُرمى فيه، فكان مالك يقول: يرمون يوم النحر، وإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من الغد، وذاك يوم النفر الأول، يرمون لليوم الذي مضى ويرمون ليومهم ذلك، وذلك أنه لا يقضي أحد شيئاً حتى يجب عليه. وقال الشافعي نحو من قول مالك، وقال بعضهم: هم بالخيار إن شاءوا قَدَّمُوا وإن شاءوا أخرُوا"^(٢).

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (١٥٢/٣). والمستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٥٨٩٤)، (٢٣٦/٦).

وسنن الترمذي، (٢٧٨/٢). وشرح معاني الآثار، ح(٤٠٠٠)، (٢٢٢/٢).

(٢) معالم السنن، (٢١٢/٢). والمجموع، (٢٢٢/٨). والمغني، (٣٧٨/٥).

الحديث الحادي بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْوَلِيدِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ قُرَيْشٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحْسَنُ الشُّرَايِئَةِ؟، فَقُلْتُ: لَا. قَالَ: فَتَعَلَّمَهَا، فَإِنَّهُ يَأْتِينَا كُتُبٌ، فَتَعَلَّمْتُهَا فِي سَبْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا. قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانَتْ تَأْتِيهِ كُتُبٌ لَا يَشْتَهِي أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهَا إِلَّا مَنْ يَنْقُ بِهِ. صَحِيحٌ إِنْ كَانَ ثَابِتُ بْنُ عُبَيْدٍ سَمِعَهُ مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَمَنْ يُخْرِجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين ثابت بن عبيد وزيد بن ثابت رضي الله عنهما.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي الوليد، وأبي بكر بن قريش، كليهما عن الحسن بن سفيان، عن قتيبة بن سعيد، عن جرير، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد، عن زيد بن ثابت، مرفوعاً. وأخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن جرير، عن الأعمش. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كما في الإحسان^(٣)، عن محمد بن إسحاق بن إبراهيم، عن يوسف بن موسى، عن جرير، عن الأعمش، به، بنحوه.

دراسة إسناده الحديث:

- ١- حسان بن محمد، أبو الوليد، القرشي. ثقة. تقدم عند الحديث السابع والأربعين.
- ٢- الحسن بن سفيان، النسوي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع والثلاثين.
- ٣- قتيبة بن سعيد، أبو رجاء. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
- ٤- جرير بن عبد الحميد، الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- سليمان بن مهران، الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَمِ بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٦- ثابت بن عبيد، الأنصاري، مولى زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ح(٥٩٠٣)، (٢٣٩/٦).

(٢)حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، ح(٢١٥٨٧)، (٤٦٣/٣٥).

(٣)مناقب الصحابة رضي الله عنهم، ذكر زيد بن ثابت رضي الله عنه، ح(٧١٣٦)، (٨٤/١٦).

رَوَى عَنْ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَالْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: الثَّوْرِيُّ، وَالْأَعْمَشُ، وَمُسْعَرٌ.
 قَالَ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ
 الْحَدِيثِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ، وَابْنُ شَاهِينَ، وَابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ ابْنُ خَلْفُونَ: "وَثِقَةٌ ابْنُ صَالِحٍ وَابْنُ
 وَضَّاحٍ". وَقَالَ الْحَرَبِيُّ: "ثِقَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَالِحُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "أَظُنُّ رِوَايَتَهُ عَنْ
 مَوْلَاهُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مُنْقَطِعَةً"^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ.

٧- زيد بن ثابت رضي الله عنه. أحد كتاب الوحي من الصحابة الكرام رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

النظر في الإعلال:

الظاهر أن رواية ثابت بن عبيد عن مولاه زيد بن ثابت متصلة، فالبخاري رحمه الله صرح بسماعه منه،
 وابن سعد يصرح بلقائه إياه^(٢).

وعليه فالحديث صحيح ليس فيه إلا ما يخشى من تدليس الأعمش، والظاهر أنه مأمون هنا فقد
 صححه الحاكم وخرجه ابن حبان في الصحيح، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث حسن إدارة وقيادة النبي صلى الله عليه وسلم لشؤون أمته، وأنه صلى الله عليه وسلم كان قائدا عظيما بجوار كونه نبيا كريما،
 وأنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ بالأسباب، فقد كان يرأسل من على غير لغة العرب، ومن ثم أمر زيد بن ثابت بتعلم
 اللغة السريانية، ليكون ترجمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهلها، ومن ثم تعلمها زيد رضي الله عنه في فترة وجيزة، ومن ثم ففي
 الحديث جواز تعلم اللغات الأخرى، وأن في ذلك مصلحة أمن شرّ الأعداء، لكن يلحظ أن تعلم هذه
 اللغات يكون بقدر الحاجة، فلا يليق أن يتعلم جميع الناس لغة غيرهم في حين يتركوا لغتهم العربية دون
 إتقان، ولا يليق أن يكونوا متقنين للغات غيرهم، مع تحريف لغتهم ولحنهم فيها، فلا إفراط ولا تفريط في
 هذه المسألة، فرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستدع جماعات لتعلم تلك اللغات، ولكن استدعى من تقوم وتُقتضى به
 الحاجة والمصلحة، وذلك من حكمته صلى الله عليه وسلم.

يقول الطحاوي: "فَتَأْمَلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ فَوَجَدْنَا مَا كَانَ يَرِدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ كُتُبِ يَهُودٍ

بِالسُّرْيَانِيَّةِ، إِنَّمَا كَانَ يَقْرَأُ لَهُ الْيَهُودُ الَّذِينَ كَانُوا يَحْضُرُونَهُ، وَهُمْ غَيْرُ مَأْمُونِينَ عَلَى كِتْمَانِهِ بَعْضَ مَا فِيهِ،

(١) الجرح والتعديل، ت(١٨٣٢)، (٤٥٤/٢). وتهذيب الكمال، ت(٨٢٢)، (٣٦٢/٤). وإكمال مغلطاي،
 ت(٨٥٤)، (٧٧/٣). وتحفة اللبيب، ت(٢١٧)، (٣١٩/١). والكاشف، ت(٦٨٩)، (٢٨٢/١). وتاريخ الإسلام،
 ت(٢٥)، (٢١٥/٣).

(٢) التاريخ الكبير، ت(٢٠٧٧)، (١٦٦/٢). والمعرفة والتاريخ، (٢٢٥/١). والطبقات الكبير، ت(٣١٧٠)،
 (٤١١/٨).

وَعَبَّرَ مَأْمُونِينَ عَلَى تَحْرِيفِ مَا فِيهِ إِلَى مَا يُرِيدُونَ، وَكَانَ مَا يَنْفُذُ مِنْ كُتُبِهِ إِلَى الْيَهُودِ جَوَابًا لِكُتُبِهِمْ لَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ فَتَحْتَاجُ الْيَهُودُ الْوَارِدَةَ عَلَيْهِمْ إِلَى مَنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ لِيَقْرَأَهُ عَلَيْهِمْ؛ إِذْ كَانُوا لَا يُحْسِنُونَ الْعَرَبِيَّةَ، فَلَعَلَّهُ أَنْ يُحْرِفَ مَا فِي كُتُبِهِ إِلَيْهِمْ إِلَى مَا يُرِيدُ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ مِنْ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَا خَفَاءَ بِهِ، وَفِي قُلُوبِهِمْ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ مَا فِيهَا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنًا أَنْ يَتَعَلَّمَ لَهُ السُّرْيَانِيَّةَ لِيَقْرَأَ كُتُبَهُمْ إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ قِرَاءَةً، فَيَأْمَنَ بِهَا كِتْمَانَ مَا فِيهَا، وَيَأْمَنَ بِهَا تَحْرِيفَ مَا فِيهَا، وَيَكُونُ كِتَابُهُ ﷺ إِذَا وَرَدَ عَلَى الْيَهُودِ وَرَدَ عَلَيْهِمْ كِتَابٌ يَقْرَأُهُ عَامَّتُهُمْ، يَأْمَنُ فِيهِ مِنْ كِتْمَانِ بَعْضِ مَا فِيهِ، وَمِنْ تَحْرِيفِ مَا فِيهِ إِلَى غَيْرِ مَا كَتَبَ بِهِ، فَهَذَا وَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ ﷻ نَسَأَلُهُ التَّوْفِيقَ" (١).

(١) شرح مشكل الآثار، (٢٨١/٥). وفتح الباري لابن حجر، (١٨٦/١٣).

الحديث الثاني بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ الْعَدْلُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي أَمْرِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذٌ، أَلَا إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، أَلَا وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ.

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُجْرِحَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ إِذْ مَا اتَّفَقَا بِإِسْنَادِهِ هَذَا عَلَى ذِكْرِ أَبِي عُبَيْدَةَ فَقَطُّ، وَقَدْ ذَكَرْتُ عِلَّتَهُ فِي كِتَابِ التَّلْخِيسِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة في الحديث وأنه بيَّنها في كتابه التلخيص ولم أجد هذا الكتاب، والظاهر أنه مفقود، ولا أدري ما هذه العلة التي يقصدها، فالله أعلم.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عن أَبِي الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ، كليهما عن مُسَدَّدٍ، عن عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عن خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ، مرفوعاً. وأخرجه الطيالسي في مسنده (٢)، عن وَهَيْبٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، به، بنحوه. وأخرجه أحمد في مسنده (٣)، عن وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ، به، بنحوه. وأخرجه ابن ماجه في سننه (٤)، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عن عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْمُجِيدِ، عن خَالِدِ، بمثله وزيادة. وأخرجه الترمذي في سننه (٥)، عن محمد بن بشار، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس، به، بمثله مع تقديم وتأخير. وقال الترمذي: "حسن صحيح".

دراسة إسناد الحديث:

١ - علي بن حمَّاد، العدل. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

(١) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة ﷺ، ح (٥٩٠٦)، (٢٤٠/٦).

(٢) حديث أنس ﷺ، (٢٢١٠)، (٥٦٧/٣).

(٣) حديث أنس ﷺ، (١٢٩٠٤)، (٢٥٢/٢٠).

(٤) كتاب الإيمان وفضائل الصحابة ﷺ، باب فضائل زيد بن ثابت ﷺ، ح (١٥٤)، (٥٥/١).

(٥) أبواب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل ﷺ، ح (٣٧٩١)، (١٢٧/٦).

٢- معاذ بن المثني، أبو المثني، العنبري. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع عشر.

٣- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٤- عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبّيد الله بن الحكم بن أبي العاص، الثقفي.

رَوَى عَنْ: حميد الطويل، وخالد الحذاء. وَعَنْهُ: مسدد، وابن معين.

قال ابن مهدي: "أربعة أمرهم في الحديث واحد: جرير بن عبد الحميد، وعبد الوهاب الثقفي، ومعتز

بن سُلَيْمان، وعبد الأعلى الشامي، كانوا يحدثون من كتب الناس ولا يحفظون ذلك الحفظ". وَقَالَ أَحْمَد:

"عبد الوهاب الثقفي أثبت من عبد الأعلى الشامي، الثقفي أعرف وأوثق عند أصحابه من عبد الأعلى".

وَقَالَ عثمان الدارمي: "سألت يحيى بن مَعِين، قلت: فالثقفي؟، قال: ثقة. قلت: هو أحب إليك في أيوب

أو عبد الوارث؟، قال: عبد الوارث. قلت: ما قال وهيب في أيوب؟، قال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو

الثقفي؟، قال: ثقة، وثقة". وَقَالَ ابن مَعِين في رواية: "اختلط بأخرة". وَقَالَ عقبه بن مكرم العمي: "اختلط

قبل موته بثلاث سنين، أو أربع سنين". وَقَالَ ابن سعد: "كان ثقة وفيه ضعف". وقال العجلي، وابن

حجر: "ثقة"، زاد ابن حجر: "اختلط قبل موته بثلاث سنين". وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات.

ونقل العجلي أنه لما اختلط حجبه أهله فلم يرو في الاختلاط شيئاً. لكن هناك أقوال تثبت تحديده حال

الاختلاط، كقول الفلاس: "اختلط حتى كان لا يعقل، وسمعته يقول وهو مختلط: حدثنا محمد بن عبد

الرحمن بن ثوبان".

توفي سنة أربع وتسعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة اختلط بأخرة، واختلف في تحديده حال الاختلاط

من عدمه، وكتابه عن يحيى بن سعيد الأنصاري من أصح الكتب.

٥- خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ، البَصْرِيُّ الحَدَّاءُ. ثقة يرسل أشار حمادُ بنُ زيدٍ إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام.

تقدم عند الحديث الأول.

٦- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، أَبُو قِلَابَةَ الجَرْمِيُّ. ثقة، كثير الإرسال. تقدم عند الحديث الأول.

٧- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح ليس فيه إلا ما يخشى من إرسال بعض الرواة، ولكن صححه الحاكم كما هنا،

والترمذي وغيرهما^(٢).

(١) الجرح والتعديل، ت(٣٦٩)، (٧١/٦). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٠٤)، (٥٠٣/١٨). وإكمال مغلطاي،

ت(٣٤٠٨)، (٣٧٥/٨). وتحفة اللبيب، ت(١٠٥٣)، (٥٤١/١). والكواكب النيرات، ت(٣٨)، (٣١٤).

(٢) سنن الترمذي، (١٢٧/٦). والإحسان، (٧٤/١٦). والمختارة، (٢٢٦/٦).

التعليق على الحديث:

في الحديث بيان لفضائل بعض الصحابة رضي الله عنهم، فأزحمهم بالأمة أبو بكر الصديق، وأشدُّهم في أمر الله عمر بن الخطاب، وأصدقُهم حياءً عثمان بن عفان، وأقرأهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأعلمهم بالفرائض والمواريث زيد بن ثابت، وأعلمهم بالأحكام الفقهية وبالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأميرُ هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه. وليست هذه الفضائل محصورة في هؤلاء فقط، بل وصفهم النبي صلى الله عليه وسلم بما غلب عليهم من الأوصاف، والمراد أنهم ممن حاز قصب السبق فيها^(١).

(١) شرح السنة، (١٣٢/١٤). والمفهم، (٢٩٣/٦). وشرح المصابيح، لابن الملك، (٤٤٦/٦). والتيسير، (١٣٦/١).

الحديث الثالث بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، حدثنا هلال بن العلاء الرقي، حدثنا علي بن سعيد، حدثنا عبید اللہ بن عمرو، عن عبد الملك بن عمير، عن ربي بن حراش قال: قال عبد الله بن الطفيل ابن أخي عائشة رضي الله عنها لأُمّها: إِنَّهُ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ لَقِيَ رَهْطًا مِنَ النَّصَارَى، فَقَالَ: إِنَّكُمْ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ الْمَسِيحَ ابْنُ اللَّهِ، فَقَالَ: وَأَنْتُمْ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنْتُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. قَالَ: ثُمَّ لَقِيَ نَاسًا مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَزِيزَ ابْنُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنْتُمْ تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، فَآتَى النَّبِيَّ ﷺ فَحَدَّثَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حَدَّثْتَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَحَدًا؟، فَقَالَ: نَعَمْ. فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَنْتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ أَخَاكُمْ قَدْ رَأَى مَا بَلَّغَكُمْ، فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

خالفه حماد بن سلمة، عن عبد الملك بن عمير، حدثنا علي بن حمشاد العدل، حدثنا علي بن عبد العزيز، وأبو مسلم قالوا: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا حماد بن سلمة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربي بن حراش، عن الطفيل بن عبد الله بن سخره أخي عائشة لأُمّها، فقال: رأيت فيما يرى النائم، فذكر الحديث بمثله سواء. هذا أولى بالمحفوظ من الأول^(١).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مداره على عبد الملك بن عمير، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عبید اللہ بن عمرو، عنه، عن ربي بن حراش، عن عبد الله بن الطفيل ابن أخي عائشة، به.
الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عنه، عن ربي بن حراش، عن الطفيل بن عبد الله بن سخره أخي عائشة، به.

تخريج الوجه الأول: عبید اللہ بن عمرو، عنه، عن ربي بن حراش، عن عبد الله بن الطفيل ابن أخي عائشة، به.

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أحمد بن سلمان الفقيه، عن هلال بن العلاء الرقي، عن علي بن سعيد، عن عبید اللہ بن عمرو، عن عبد الملك، به.

تخريج الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عنه، عن ربي بن حراش، عن الطفيل بن عبد الله بن سخره أخي عائشة، به.

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة ﷺ، ح(٦٠٧٢)، (٣٠٣/٦).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا عن عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبِي مُسْلِمٍ، عن حَجَّاجِ بْنِ مَنْهَالٍ، عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، به.

وتابع حماد بن سلمة شعبه، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير^(١)، عن الْعَبَّاسِ بْنِ الْفَضْلِ، عن أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ، عن شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- أحمد بن سلمان، أبو بكر النجاد. صدوق. تقدم عند الحديث الثاني عشر.

٢- هلال بن العلاء بن هلال بن عُمَرَ، أَبُو عُمَرَ، الرَّقِّي.

رَوَى عَنْ: القعني، وابن المديني. وعنه: النَّسَائِي، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ النُّجَادِ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَالدَّهْمِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "صدوق". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "صالح". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "ليس به

بأس، روى أحاديث منكورة عَنْ أَبِيهِ، فَلَا أُدْرِي الرَّيْبَ مِنْهُ أَوْ مِنْ أَبِيهِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ.

مات سنة ثمانين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه صدوق.

٣- عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ.

روى عن: عبيد الله بن عمرو الرقي. وعنه: هلال بن العلاء الرقي.

خرج له الحاكم في المستدرك، وأشار إلى أن الرواية المخالفة لروايته هي المحفوظة^(٣). والخلاصة أنه مجهول

العين، والله أعلم.

٤- عبيد الله بن عمرو، الرقي. ثقة، مقدم على غيره، وهو راوية زيد بن أبي أنيسة، وأحفظ أصحاب عبد الكريم الجزري. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٥- عبد الملك بن عمير. ثقة، غلط في أحاديث، وكان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثالث والستين.

٦- رَبِيعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ، الْعَبْسِيُّ، أَبُو مَرِيَمَ. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٧- عبد الله بن الطفيل بن عبد الله بن الحارث بن سَخْبَرَةَ، الْأَزْدِيُّ.

قال ابن حجر: "ذكره ابن حبان، والباوردي في الصحابة. وقد مضى ذكر أبيه، وأنه أخو عائشة لأمها.

وفي صحيح البخاري ما يقتضي أن عبد الله هذا كان رجلا في زمن النبي ﷺ ففي غزوة الرّجيع من طريق

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة في حديث الهجرة، وفيه: وكانت لأبي بكر منحة، وكان عامر بن فهيرة

(١) حديث طفيل بن سخبرة رضي الله عنه، ح (٨٢١٤)، (٣٨٨/٨).

(٢) الجرح والتعديل، ت (٣١٨)، (٧٩/٩). وتهذيب الكمال، ت (٦٦٢٩)، (٣٤٦/٣٠). والكاشف، ت (٦٠٠٥)،

(٣٤٢/٢). وإرشاد القاصي، ت (١١٠٤)، ص (٦٧١). والتقريب، ت (٧٣٤٦)، ص (٥٧٦).

(٣) المستدرك، (٣٠٣/٦).

غلاما لعبد الله بن الطفيل بن سخبرة أخي عائشة لأمها يروح بها ويغدو عليهم ويصبح فيدلج إليها ثم يسرح فلا يفطن به أحد".

والظاهر أن أخوا عائشة لأمها شخص واحد وأنه صحابي اختلف في اسمه: هل هو عبد الله بن الطفيل، أو الطفيل بن عبد الله؟، والظاهر أو الأكثرون على الثاني. أو تكون رواية الصحيح مقلوبة. وأن رواية الحاكم التي فيها: ابن أخي عائشة لأمها، إنما هو اجتهاد من أحد رواة السند، أو من الحاكم نفسه، ولعل الخلل فيه من الراوي المجهول، ومن ثم لا يكون بين روايتي الحاكم اختلاف إذا قلنا بهذا الجمع، والله أعلم^(١).

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- علي بن حمشاذ، العدل. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.
- ٢- علي بن عبد العزيز، البغوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث.
- ٣- حجاج بن المنهال، الأنماطي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.
- ٤- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفاناً وبهز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٥- عبد الملك بن عمير. ثقة، غلط في أحاديث، وكان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثالث والستين.
- ٦- ربيعة بن حراش، العبسي، أبو مريم. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٧- الطفيل بن عبد الله بن سخبرة، الأزدي.

رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا. وَعَنْهُ: ربيعة بن حراش.

قال المزني: "له صحبة، وهو أخو عائشة زوج النبي ﷺ لأمها". وقال ابن السكن: يقال: له صحبة. وقال الذهبي، وابن حجر: "صحابي"^(٢). والخلاصة أنه صحابي.

دراسة إسناد متابعة شعبة لحمامد بن سلمة عند الطبراني في معجمه الكبير:

- (١) ثقات ابن حبان، (٢٣٣/٣). والمستدرک، (٣٠٣/٦). والاستيعاب، (٤٧٧/٢). والإصابة، ت(٤٢٧٢)، (٤٠٠/٥). و ت(٤٧٩٢)، (٢٢٠/٦). وجامع الأصول، لابن الأثير، (٥٧٥/١٢). وصحيح البخاري، (١٠٦/٥). وفتح الباري، (٣٩٠/٧).
- (٢) التاريخ الكبير، ت(٣١٥٨)، (٣٦٣/٤). والاستيعاب، ت(١٢٧٢)، (٧٥٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٢٩٦٦)، (٣٨٩/١٣). وإكمال مغلطاي، ت(٢٥٨٤)، (٦٣/٧). والكاشف، ت(٢٤٦٨)، (٥١٣/١). والتقريب، ت(٣٠١٨)، ص(٢٨٢).

- ١- العباس بن الفضل بن يونس، أبو الفضل، الأسفاطي. صدوق^(١).
 - ٢- أبو الوليد، الطيالسي. ثقة ثبت حجة، تكلم في سماعه من حماد بن سلمة كأنه سمع منه بأخرة. تقدم عند الحديث الحادي والخمسين.
 - ٣- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
 - ٤- عبد الملك بن عمير. ثقة، غلط في أحاديث، وكان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثالث والستين.
 - ٦- رُبَيعي بن حِرَاش، العبسي، أبو مريم. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
 - ٧- الطفيل بن عبد الله بن سخرية، الأزدي. صحابي. تقدم قبل قليل.
- النظر في الإعلال:

تبين أن مدار هذا الحديث على عبد الملك بن عمير، واختلف عنه من وجهين:
 فرواه عبيد الله بن عمرو الرقي، وهو ثقة، مقدم على غيره، وهو راوية زيد بن أبي أنيسة، وأحفظ
 أصحاب عبد الكريم الجزري. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
 رواه عن عبد الملك، عن ربيعي بن حراش، عن عبد الله بن الطفيل ابن أخي عائشة، به.
 ورواه:

- ١- حماد بن سلمة، وهو ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل
 وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهرز
 وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
 - ٢- شعبة بن الحجاج، وهو ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم،
 ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
 رواه عن عبد الملك، عن ربيعي بن حراش، عن الطفيل بن عبد الله بن سخرية أخي عائشة، به.
 والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني^(٢) فرواته أرجح من راوي الوجه الأول، والطريق إلى الوجه الأول لم
 يصح ففيه راو مجهول، وهناك متابعات أخرى للوجه الثاني^(٣) تزيده قوة، والله أعلم.
- الحكم على الحديث من الوجه الراجح:
 الحديث من الوجه الثاني الراجح صحيح.

(١)سؤالات الحاكم، ت(١٤٣)، ص(١٢٩). وتاريخ الإسلام، ت(٢٩٧)، (٧٦١/٦).

(٢)الأسماء والصفات، للبيهقي، (٣٦٤/١). والمختارة، (١٤٢/٨).

(٣)معرفة الصحابة لأبي نعيم، (١٥٦٦/٣).

التعليق على الحديث:

في الحديث إثبات الرؤيا الصادقة، وأنها ليست خاصة بالأنبياء، بل يراها غيرهم، وأنها تكون رسالة من الله تعالى لمن يراها تشتمل على تبشير أو تنبيه وتحذير، وأن هذه الرؤيا قد لا تحتاج إلى تأويل وتعبير فقد تكون ظاهرة معلومة مفهومة كما في هذه الرؤيا، وفي الحديث أن المسلم ينبغي عليه إذا أراد نصح إنسان أو إرشاده إلى خطأ عنده أن يسبق ذلك بما يودد ويحبب كلامه إلى المدعو فيثني عليه بما فيه من خير ثم يبين له أن هناك شيئاً ينبغي تغييره ليكتمل الخير، فذلك أدعى لقبول نصحه أو على الأقل إلى عدم رد هذا النصح بالإساءة، وفيه كذلك أن اليهود والنصارى الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ غير موحدين مع كونهم من أهل الكتاب، فهم من أهل الكتاب ومشركون بالله في ذات الوقت، ولا يعني كونهم أهل كتاب إيمانهم بالله تعالى، ولا يعني إشراكهم بالله كونهم ليسوا أهل كتاب، وفيه أيضاً أن أمة محمد ﷺ خير الأمم، حيث صحح نبيها لأتباعه خطئهم، وأمرهم بتوحيد الله فالتزموا بهذا، أما اليهود والنصارى فظلوا على ما هم عليه من باطل، وفيه أن رسول الله ﷺ لا يعلم الغيب إلا إذا أطلعه الله عليه، وأنه قد يحدث في زمنه ما لا يعلمه ﷺ ولا يعتبر هذا إقرار إلا إذا علمه رسول الله ﷺ فأقره^(١).

(١) معالم السنن، (٤/١٣١). وفيض القدير، (٤/٥٠٩). والتنوير، (٨/٥٤). وشرح مشكل الآثار، (١/٢١٨).

الحديث الرابع بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، حدثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، حدثنا مصعب بن عبد الله، فذكر نسب حكيم بن حزام وزاد فيه: وأمه فاختة ابنة زهير بن أسد بن عبد العزى، وكانت ولدت حكيمًا في الكعبة وهي حامل، فضربتها المخاض^(١)، وهي في جوف الكعبة، فولدته فيها فحملت في نطع^(٢)، وغسل ما كان تحتها من الثياب عند حوض زمزم، ولم يولد قبله، ولا بعده في الكعبة أحد.

وهم مصعب في الحرف الأخير، فقد تواترت الأخبار أن فاطمة بنت أسد ولدت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في جوف الكعبة^(٣).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم مصعب بن عبد الله الزبيري في قوله: "لم يولد قبله ولا بعده في الكعبة أحد".

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن محمد بن أحمد بن بالويه، عن إبراهيم بن إسحاق الحربي، عن مصعب بن عبد الله، به.

دراسة إسناد الحديث:

١- محمد بن أحمد، الجلاب، ابن بالويه. صدوق. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- إبراهيم بن إسحاق، الحربي. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٣- مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت، الزبيري.

سَع: مالكا، وعبد العزيز الدراوردي. وعنه: إبراهيم الحربي، وأبو يعلى الموصلي.

قال أحمد: "مستثبت". وقال ابن معين، والدارقطني، ومسلمة بن قاسم، وأبو بكر بن مردويه، والذهبي:

"ثقة". زاد الذهبي: "عُمر للوقف". وقال ابن حجر: "صدوق عالم بالنسب". وقال مرة: "لا يقاوم

الحفاظ".

(١)المخاضُ وجع الولادة وهو الطلق. لسان العرب، (٢٢٨/٧).

(٢)قال ابن منظور: "النطع والنطع والنطع والنطع من الأدم: معرُوفٌ". وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة:

"نطع/ نطع/ نطع [مفرد]: ج أنطاع وأنطع ونطوع: بساطٌ من جلد يُفرش تحت المحكوم عليه بالقتل". لسان

العرب، (٣٥٧/٨). ومعجم اللغة العربية المعاصرة، (٢٢٢٨/٣).

(٣)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٦١٧٥)، (٣٣٧/٦).

توفي سنة ست وثلاثين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة.

النظر في الإعلال:

العلة التي أشار إليها الحاكم يظهر أنها غير موجودة في هذا النص، وإثبات الحاكم لها عن طريق قوله بتواتر ضدها غير مُسَلَّم له، إذ لم يُقَمِّ الدليل عليه، بل رد العلماء صحة ما قال به الحاكم، فضلا عن تواتره، ومن ثم فهذه الرواية صحيحة لا علة فيها، والله أعلم^(٢).

التعليق على الحديث:

ثبوت ولادة حكيم بن حزام رضي الله عنه في الكعبة، وأن قريشا كانت تستخدم ماء زمزم لغير الشرب، ولا مانع من ذلك، فقد صحَّ أن جبريل عليه السلام فرَّج صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثمَّ عَسَلَهُ بِمَاءِ زَمَزَمَ. وصحَّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر باستخدامها في إيراد الحمى^(٣). وصحَّ أن أبا ذر لما ضربه أهل مكة أتاها فَعَسَلَ عَنْهُ الدَّمَاءَ وَشَرِبَ مِنْ مَائِهَا^(٤).

(١) ثقات ابن حبان، (١٧٥/٩). وتهذيب الكمال، ت(٥٩٨٧)، (٣٤/٢٨). وإكمال مغلطاي، ت(٤٥٨٢)، (٢١٦/١١). وتحفة اللبيب، ت(٣٢٩)، (٩١/٢). والكاشف، ت(٥٤٦٧)، (٢٦٨/٢).
(٢) صحيح مسلم، (١١٦٤/٣). والإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن، (٢٠/٧). وتدريب الراوي، للسيوطي، (٨٨٠/٢). وتهذيب الأسماء واللغات، (١٦٦/١).
(٣) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الإِسْرَاءِ؟، ح(٣٤٩)، (٧٨/١). وكتاب بدء الخلق، باب صِفَةِ النَّارِ، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ، ح(٣٢٦١)، (١٢٠/٤).
(٤) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب مِنْ فَضَائِلِ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، ح(١٣٢-٢٤٧٣)، (١٩١٩/٤).

الحديث الخامس بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو الطيب محمد بن عبد الله الشعيري، حدثنا محمد بن حمش بن عاصم العدل، حدثنا حفص بن عبد الله، حدثني إبراهيم بن طهمان، عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن عمرو بن أم مكتوم، قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إني شيخ كبير ضير^(١) البصر شاسع^(٢) الدار، وليس لي قائد يلائمني وبني وبين المسجد شجر وأنهار، فهل لي من عذر أن أصلي في بيتي، فقال: هل تسمع النداء؟، قلت: نعم، قال: فأتمها^(٣).

قال الحاكم رحمه الله: لا أعلم أحدا قال في هذا الإسناد: عن عاصم، عن زر، غير إبراهيم بن طهمان، وقد رواه زائدة وشيبان النخوي وحماد بن سلمة وأبو عوانة وغيرهم عن عاصم، عن أبي رزين عن ابن أم مكتوم،

أما حديث زائدة فحدثناه أبو بكر بن بالويه، حدثنا محمد بن أحمد بن النضر، حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا زائدة، عن عاصم، عن أبي رزين،

وأما حديث شيبان فأخبرناه أبو بكر بن إسحاق، أخبرنا بشر، حدثنا الحسن بن موسى الأشيب،

حدثنا شيبان، عن عاصم، عن أبي رزين،

وأما حديث حماد بن سلمة فحدثناه محمد بن صالح بن هاني، حدثنا السري بن خزيمة، حدثنا موسى

بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، وحماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي رزين^(٤).

دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن زر بن حبيش، عن ابن أم مكتوم، مرفوعا.

الوجه الثاني: عنه، عن أبي رزين، عن ابن أم مكتوم، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن أم مكتوم، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي الطيب الشعيري، عن حمش بن عاصم، عن حفص بن

عبد الله، عن إبراهيم بن طهمان، عن عاصم، به.

(١) أي أعمى. لسان العرب، (٤/٤٨٣).

(٢) أي بعيدها. لسان العرب، (٨/١٨١).

(٣) قال الخطابي: "لا يلائمني، أي لا يوافقني ولا يساعدي". معالم السنن، (١/١٥٩).

(٤) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٦٨٣٧)، (٦/٥٩٠).

تخريج الوجه الثاني: عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن أم مكتوم، مرفوعاً:
أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن بالويه، عن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن النَّصْر، عن مُعَاوِيَةَ
بن عَمْرٍو، عن زائِدة، عن عاصم، به.

وتابع زائدة شيبان، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن بشر، عن
الحسن بن موسى الأشيب، عن شيبان، به. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(١)، عن نصر بن مَرْزُوق، عن
أسد، عن شيبان، عن عاصم، به، بنحوه.

وتابعه أبو عوانة وحماد بن سلمة، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّد بن صَالِح بن هَانِي،
عن السري بن خزيمة، عن موسى بن إسماعيل، عن أبي عوانة، وحماد بن سلمة.
وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٢) عن مُحَمَّد بن الحسن بن تَسْنِيم، عن مُحَمَّد بن بكر، عن حماد بن
سلمة، عن عاصم، به، بنحوه.

وتابعه حماد بن زيد، أخرجه أبو داود في سننه^(٣)، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن
عاصم، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن محمد بن عبد الله، الشَّعْبِي، أبو الطَّيْب، النَّيْسَابُورِي.

روى عن: محمش بن عصام، والسري بن خزيمة. وعنه: الحاكم.

أخرج له الحاكم، وصحح سند حديثه^(٤). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٢- محمش بن عصام، أبو عمرو، النَّيْسَابُورِي، المعدل.

روى عن: حفص بن عبد الله، ومكي بن إبراهيم. وعنه: عمرو بن عبد الله الزاهد، وأبو الطَّيْب محمد

بن عبد الله.

خرج له الحاكم، وصحح حديثه على شرط الشيخين^(٥). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٣- حفص بن عبد الله بن راشد، أبو عمرو، السُّلَمِي، النَّيْسَابُورِي.

(١) كتاب الإمامة في الصلاة، باب أمر العُمَيَّان بِشُهُودِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، ح (١٤٨٠)، (٣٦٨/٢).

(٢) كتاب الإمامة في الصلاة، باب أمر العُمَيَّان بِشُهُودِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، ح (١٤٨٠)، (٣٦٨/٢).

(٣) كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة، ح (٥٥٢)، (٤١٤/١).

(٤) المستدرك، (٦٥٠/٢)، و (٥٥٤/٤)، طبعة العلمية. وتاريخ الإسلام، ت (٣٦٢)، (٧٥٠/٧)، و ت (٤٢٨)،

(٦٢٨/٦). والروض الباسم، ت (١٠٦٣)، (١٢٣٠/٢).

(٥) المستدرك، (٦٨٣/٢)، طبعة العلمية. وتاريخ الإسلام، ت (٤٢٨)، (٦٢٨/٦).

روى عَنْ: إبراهيم بن طهمان، وعُمَر بن ذَر. وَعَنْه: قَطَن بن إبراهيم، ومحمش بن عصام.
قال أحمد بن سلمة النيسابوري: "كان كاتباً لإبراهيم بن طهمان". وقال أبو حاتم: "هو أحسن حالاً
من حفص بن عبد الرحمن". وقال النسائي: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي،
وابن حجر: "صدوق".

تُوِّفِي سنة تسع ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق، مقدم على غيره، وكان كاتب إبراهيم بن طهمان.

٤ - إبراهيم بن طهمان بن شعبة، أبو سعيد، الخراساني.

روى عَنْ: عاصم بن بهدلة، وعاصم بن سليمان الأحول. وَعَنْه: حفص بن عبد الله، وخالد بن نزار.
قال أحمد، وابن راهويه، وأبو داود، وأبو حاتم، والدارقطني: "ثقة". زاد الدارقطني: "وإنما تكلم فيه
بسبب الإرجاء". وقال يحيى بن أكثم: "كان من أنبل من حدثت بخراسان والعراق والحجاز، وأوثقهم
وأوسعهم علماً". وقال الدارمي: "كان ثقةً في الحديث". وقال ابن المبارك: "صحيح الحديث". وقال ابن
معين، والعجلي: "لا بأس به". وقال أبو حاتم في رواية: "صدوق، حسن الحديث". وقال جزرة: "ثقة،
حسن الحديث". وقال ابن خراش: "صدوق في الحديث، وكان مرجئاً". وقال ابن خلفون في الثقات:
"ضعفه بعضهم، وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين". وقال البزار: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان
في الثقات، وقال: "وقد روى أحاديث مستقيمةً تُشبه أحاديث الأئمة، وقد تفرد عن الثقات بأشياء
معضلات". وقال ابن عمار الموصلي: "ضعيف مضطرب الحديث". وقال الذهبي: "من ثقات الأئمة".
وقال ابن حجر: "الحق فيه أنه ثقة، صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان
داعيةً إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه، والله أعلم". وقال مرة: "ثقة، يُعرب، وتكلم فيه؛ للإرجاء، ويقال:
رجع عنه".

مات سنة ثلاثٍ وستين ومائة^(٢). والخلاصة أنه: ثقة، تكلم فيه؛ للإرجاء، وقيل: "رجع عنه".

٥ - عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود، الكوفي. صدوق له أوهام. تقدم عند الحديث الحادي
والخمسين.

٦ - زر بن حبيش. مخضرم ثقة، من أثبت أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

(١) الجرح والتعديل، ت (٧٥٢)، (١٧٥/٣). وتهذيب الكمال، ت (١٣٩٣)، (١٨/٧). وثقات ابن حبان،
(١٩٩/٨). والكاشف، ت (١١٤٨)، (٣٤١/١). والتقريب، ت (١٤٠٨)، ص (١٧٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت (٣٠٧)، (١٠٧/٢). وتهذيب الكمال، ت (١٨٦)، (١٠٨/٢). وتاريخ الإسلام، ت (٥)،
(٣٠٠/٤). وثقات ابن حبان، (٢٧/٦). وتهذيب التهذيب، ت (٢٣١)، (١٢٩/١). والتقريب، ت (١٨٩)،
ص (٩٠). وإكمال مغلطاي، ت (٢٢٧)، (٢٢٠/١).

٧- ابن أم مكتوم رضي الله عنه. صحابي جليل، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک من رواية زائدة:

١- ابنُ بالويه. صدوق. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- محمد بن أحمد بن النضر، الأزدي. ثقة، لا بأس به. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٣- معاوية بن عمرو بن المهلب، الأزدي. ثقة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٤- زائدة بن قدامة، أبو الصلت. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن

عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبعي. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- عاصم بن بهدلة، الكوفي. صدوق له أوهام. تقدم عند الحديث الحادي والخمسين.

٦- مسعود بن مالك، أبو رزين، الأسدي.

رَوَى عَنْ: ابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعمرو بن أم مكتوم رضي الله عنه. وَعَنْه: الأعمش، وعاصم بن

أبي النجود.

قال أبو زُرْعَةَ، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابنُ حَبَّانٍ في الثقات، وقال: "من مُتَّفِعِي أَهْلِ

الكوفة".

مات سنة خمس وثمانين^(١). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن أناس مرسلة.

٧- ابن أم مكتوم رضي الله عنه. صحابي جليل، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

دراسة إسناد متابعة شيبان لزائدة عند الحاكم في مستدرکه:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغي، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- بِشْرُ بْنُ مُوسَى، الأسدي. ثقة^(٢).

٣- حسن بن موسى، الأشيب. ثقة ضابط عن شعبة، في الطبقة الثالثة من أصحابه. تقدم عند الحديث

السابع عشر.

٤- شيبان بن عبد الرحمن، النحوي. ثقة، مقدم على آخرين، ومن أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير. تقدم

عند الحديث السابع عشر.

(١) ثقات العجلي، ت (١٧١٣)، (٢٧٦/٢). وثقات ابن حبان، (٤٤١/٥). وتهذيب الكمال، ت (٥٩١٢)،

(٤٧٧/٢٧). وإكمال مغطاي، ت (٤٥٢٣)، (١٦٣/١١). والتقريب، ت (٦٦١٢)، ص (٥٢٨). ومراسيل ابن أبي

حاتم، ت (٣٧٢)، ص (٢٠٢). وجامع التحصيل، ص (٢٧٨). وتحفة التحصيل، ص (٣٠١).

(٢) تاريخ بغداد، ت (٣٤٧٦)، (٥٦٩/٧). والسير، ت (١٧٠)، (٣٥٢/١٣). وتحفة اللبيب، ت (٢٤٠)،

(٢٦٨/٢). وثقات ابن قطلوبغا، ت (١٩٩٣)، (٤٤/٣).

٥-عاصم بن بهدلة، الكوفي. صدوق له أوهام. تقدم عند الحديث الحادي والخمسين.

٦- مسعود بن مالك، أبو رزين، الأسدي. ثقة، روايته عن أناس مرسله. تقدم قبل قليل.

٧- ابن أم مكتوم رضي الله عنه. صحابي جليل، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

دراسة إسناد متابعة أبي عوانة وحماد بن سلمة لزائدة عند الحاكم في مستدرکه:

١- محمد بن صالح بن هانيء، أبو جعفر. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

٢- السري بن خزيمة بن معاوية الحافظ، أبو محمد الأبيوردی. ثقة^(١).

٣- موسى بن إسماعيل. ثقة، ثبت، مقدم على الحجاج بن منهل. تقدم عند الحديث الثاني عشر.

٤- الواضح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

٤ مقرون- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد

الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهر وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥-عاصم بن بهدلة، الكوفي. صدوق له أوهام. تقدم عند الحديث الحادي والخمسين.

٦- مسعود بن مالك، أبو رزين، الأسدي. ثقة، روايته عن أناس مرسله. تقدم قبل قليل.

٧- ابن أم مكتوم رضي الله عنه. صحابي جليل، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

دراسة إسناد متابعة حماد بن زيد لزائدة عند أبي داود في سننه:

١- سليمان بن حرب. ثقة مأمون، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٢- حماد بن زيد. ثقة ثبت، أثبت الناس في أيوب، وعمرو بن دينار، وثابت البناني. تقدم عند الحديث الثالث.

٣-عاصم بن بهدلة، الكوفي. صدوق له أوهام. تقدم عند الحديث الحادي والخمسين.

٥- مسعود بن مالك، أبو رزين، الأسدي. ثقة، روايته عن أناس مرسله. تقدم قبل قليل.

٦- ابن أم مكتوم رضي الله عنه. صحابي جليل، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار هذا الحديث على عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه من وجهين:

(١) ثقات ابن حبان، (٣٠٢/٨). وتاريخ الإسلام، ت(١٩٨)، (٥٤٧/٦). والسير، ت(١٢٨)، (٢٤٥/١٣).

فرواه: إبراهيم بن طهمان، وهو ثقة، تُكلم فيه؛ للإرجاء، وقيل: "رجع عنه".
رواه عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن أم مكتوم، مرفوعاً.
ورواه:

١- زائدة بن قدامة. وهو ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي.

٢- شيبان بن عبد الرحمن، النحوي. وهو ثقة، مقدم على آخرين، ومن أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير.

٣- أبو عوانة، الواضح بن عبد الله، اليشكري. وهو ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط أو وهم، خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي.

٤- حماد بن سلمة بن دينار. وهو ثقة، مُقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهر وحبان بن هلال.

٥- حماد بن زيد بن درهم. وهو ثقة ثبت، أثبت الناس في أيوب، وعمرو بن دينار، وثابت البناني. روه عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن أم مكتوم، مرفوعاً.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني لكون روايته أكثر عدداً وأوثق، والله أعلم^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح فيه انقطاع بين أبي رزين، وابن أم مكتوم^(٢). ولكن يشهد لحديث ابن أم مكتوم حديث أبي هريرة عند مسلم في صحيحه^(٣)، ونصه: "أتى النبي ﷺ رجلٌ أعمى، فقال: يا رسول الله، إنّه ليس لي قائدٌ يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له، فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى، دعاه، فقال: هل تسمع النداء بالصلاة؟، قال: نعم، قال: فأجب". اهـ.

التعليق على الحديث:

في الحديث وجوب حضور الجماعة في المسجد، وهذه المسألة مختلف فيها بين أهل العلم، ولكل أدلته، يقول الخطابي: "في هذا دليل على أن حضور الجماعة واجب، ولو كان ذلك ندبا لكان أولى من يسعه

(١) معرفة الصحابة ﷺ، لأبي نعيم، (٣/١٦٥٩) و (٤/١٩٩٩).

(٢) جامع التحصيل، ص (٢٧٨). وتحفة التحصيل، ص (٣٠١).

(٣) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب يجب إثيان المسجد على من سمع النداء، ح (٦٥٣/٢٥٥)، (١/٤٥٢).

التخلف عنها أهل الضر والضعف، ومن كان في مثل حال ابن أم مكتوم. وكان عطاء بن أبي رباح يقول: ليس لأحد من خلق الله في الحضر والقربة رخصة إذا سمع النداء في أن يدع الصلاة. وقال الأوزاعي: لا طاعة للوالدين في ترك الجمعة والجماعات سمع النداء أو لم يسمع. وكان أبو ثور يوجب حضور الجماعة، واحتج هو أو غيره ممن أوجبه بأن الله سبحانه أمر أن يُصلى جماعة في حال الخوف ولم يعذر في تركها، فعقل أنها في حال الأمن أوجب. وأكثر أصحاب الشافعي على أن الجماعة فرض على الكفاية لا على الأعيان، وتأولوا حديث ابن أم مكتوم على أنه لا رخصة لك إن طلبت فضيلة الجماعة وأنت لا تُحرز أجرها مع التخلف عنها بحال. واحتجوا بقوله ﷺ: صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة^(١). ومن ثم فالجماعة للجمعة فرض عين، أما لباقي الصلوات ففيها خلاف بين فرض العين والكفاية والسنة المؤكدة^(٢).

(١) معالم السنن، (١/١٥٩).

(٢) الحاوي الكبير، (٢/٢٩٧). والمغني، (٣/٥).

الْحَدِيثُ السَّادِسُ بَعْدَ الْمِائَةِ.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَضْلِ الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ الْعَدْلِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنِ الْمَكِّيِّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، حَدَّثَنِي ذَكْوَانُ أَبُو عَمْرٍو، مَوْلَى عَائِشَةَ، أَنَّ دُرْجًا قَدِمَ إِلَى عُمَرَ مِنَ الْعِرَاقِ وَفِيهِ جَوْهَرٌ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: تَدْرُونَ مَا ثَمَنُهُ؟، قَالُوا: لَا، وَلَمْ يَدْرُوا كَيْفَ يَفْسِمُونَهُ، فَقَالَ: تَأْذُنُونَ أَنْ أُبْعَثَ بِهِ إِلَى عَائِشَةَ لِحُبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا؟، فَقَالُوا: نَعَمْ، فَبَعَثَ بِهِ إِلَيْهَا، فَفَتَحَتْهُ فَقَالَتْ: مَاذَا فُتِحَ عَلَيَّ ابْنِ الْخَطَّابِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ لَا تُبْقِنِي لِعَطِيَّتِهِ لِقَابِلٍ^(١).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِذَا صَحَّ سَمَاعُ ذَكْوَانَ أَبِي عَمْرٍو وَمُؤَيَّزُ جَاهُ"^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الإرسال بمعنى أن ذكوان لم يدرك زمن عمر رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن الحسن بن يعقوب، عن يحيى بن أبي طالب، عن زيد بن الحباب، عن عمر بن سعيد بن أبي حسين، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ذكوان أبي عمرو، عن عائشة. وأخرجه أحمد في فضائل الصحابة^(٣)، عن زيد بن الحباب، به، بنحوه.

دراسة إسناد الحديث:

١- الحسن بن يعقوب بن يوسف، العدل. صدوق. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٢- يحيى بن أبي طالب، البغدادي. ليس بالمتين. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٣- زيد بن الحباب بن الرزيان، أبو الحسين.

رَوَى عَنْ: أَيُّمَنَ بْنِ نَابِلٍ، وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ الرَّيِّعِ بْنِ سِيرَةَ. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالِدَارِقُطِيُّ، وَابْنُ مَأْكُولٍ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ ابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ: "هُوَ ثِقَةٌ، قَالَهُ أَبُو جَعْفَرِ السَّبْتِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمَصْرِيِّ، وَزَادَ: كَانَ مَعْرُوفًا بِالْحَدِيثِ صَدُوقًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَأْنِفُ أَنْ يُخْرِجَ كِتَابَهُ، فَكَانَ يَمْلِي مَنْ حَفِظَهُ، فَرِمَا وَهَمَ فِي الشَّيْءِ، وَكَانَ رَاوِيَةً عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ وَالثُّورِيِّ وَحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، وَكَانَ صَاحِبَ سَنَةِ، وَكَانَ مَحْتِاجًا فَقِيرًا مُتَعَفِّفًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي

(١) عَامٌ قَابِلٌ، أَي: مُقْبِلٌ. وَالْقَابِلَةُ: اللَّيْلَةُ الْمُقْبِلَةُ، وَكَذَلِكَ الْعَامُ الْقَابِلُ. لِسَانَ الْعَرَبِ، (١١/٥٣٩).

(٢) الْمُسْتَدْرَكُ، كِتَابُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ، ح(٦٨٩٤)، (٧/٢٦).

(٣) ح(١٦٤٢)، (٢/٨٧٥).

الثقات، وقال: "وَتَقَهُ عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ". وقال ابن معين في رواية: "كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس". وَقَالَ أَحْمَدُ: "كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، مَا نَفَذَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا بِالصَّلَاحِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا". وقال في رواية: "كَانَ صَدُوقًا، وَكَانَ يَضْبِطُ الْأَلْفَاظَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، وَلَكِنْ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا". وقال أبو حاتم: "صدوق، صالح الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كَانَ مِمَّنْ يَخْطِئُ، يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ إِذَا رَوَى عَنْ الْمَشَاهِيرِ، وَأَمَّا رِوَايَتُهُ عَنْ الْجَاهِلِ فَقِيهًا الْمَنَاطِرِ". وقال ابن يونس: "كان جوالاً في البلاد في طلب الحديث، وكان حسن الحديث". وقال ابن قانع: "صالح". وقال ابن عدي: "له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يُشكُّ في صدقه، والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث، يستغرب بذلك الإسناد^(١)، وبعضه يرفعه ولا يرفعه، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها". وقال الذهبي: "الحافظ، الثقة". وقال في التذكرة: "ثقة، وغيره أقوى منه". وقال في الميزان: "العابد، الثقة، صدوق، جوال". وقال ابن حجر: "صدوق، يخطيء في حديث الثوري".

توفي سنة ثلاث ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة، يخطيء إذا حدث من حفظه، وفي بعض حديثه عن

الثوري كلام، وهو راوية معاوية بن صالح والثوري وحسين بن واقد.

٤- عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حَسِينٍ، الْقُرَشِيُّ.

رَوَى عَنْ: طَاوُوسِ بْنِ كَيْسَانَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِكِيَّةٍ. وَعَنْهُ: الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ.

قال أحمد، وابن معين، والنسائي، وابن حجر: "ثقة". زاد أحمد: "من أمثل من يكتبون عنه". وَقَالَ أَبُو

حاتم: "صدوق". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر مرة: "أوثق من شبيب بن شيبة"^(٣).

والخلاصة أنه ثقة، مقدم على غيره.

٥- ابن أبي مليكة. ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسله. تقدم عند الحديث السابع والخمسين.

٦- ذكوان، أبو عمرو، مولى عائشة أم المؤمنين.

(١) يعني: له أحاديث تُستغرب عن سفيان الثوري من جهة إسنادهَا.

(٢) العليل لأحمد، ت(١٦٨٠)، (٩٦/٢). والجرح والتعديل، ت(٢٥٣٨)، (٥٦١/٣). وثقات ابن حبان،

(٢٥٠/٨). والكامل، ت(٧٠٧/٢٢)، (١٦٥/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٠٩٥)، (٤٠/١٠). والسير، ت(١٢٦)،

(٣٩٣/٩). وتذكرة الحفاظ، (٣٥٠/١)، ت(٣٣٨). وميزان الاعتدال، (١٠٠/٢)، ت(٢٩٩٧). وتهذيب التهذيب،

ت(٧٣٨)، (٤٠٤/٣). والتقريب، ت(٢١٢٤)، ص(٢٢٢). وإكمال معطاي، ت(١٧٦٦)، (١٤٤/٥).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٥٨٣)، (١٠٠/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٢٤٢)، (٣٦٤/٢١). وتحفة اللبيب،

ت(١٢١٤)، (٥٩٤/١).

رَوَى عَنْ: مولاته عائشة رضي الله عنها. وَعَنْ: عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُليكة، وأبو يزيد المدني. قال أبو زُرْعَةَ، والعجلي: "ثقة". وذكره ابن حَبَّان في الثقات، وفي المشاهير. مات سنة ثلاث وستين^(١). والخلاصة أنه ثقة.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى أن ذكوان أبا عمرو مولى عائشة لم يشهد الحادثة، أي لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. والظاهر أنه لم يدرك القصة، فقد ذكره مسلمٌ في الطبقة الأولى من أهل المدينة، وهي طبقة سعيد بن المسيب، وقد حكم الذهبي في أكثر من موضع بإرساله، والله أعلم^(٢).

التعليق على الحديث:

الحديث لم يثبت لكنه يشير إلى زهد الصحابة في الدنيا، فزهد عمر رضي الله عنه في المال هو وأصحابه وأرسلوه إلى زوج النبي ﷺ، فزهدت هي الأخرى فيه، وفيه أيضا مكانة عائشة عند رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحابة بذلك، وأنهم لم يحابوا في دينهم أحدا؛ حيث لم يحاب عمرُ ابنته حفصة وهي زوج رسول الله، ولكنه أرسل إلى عائشة وقدمها على ابنته، والله أعلم.

(١) ثقات العجلي، ت (٤٣٤)، (٣٤٥/١). والمشاهير، ت (٥٣٣)، ص (٩٩). وتهذيب الكمال، ت (١٨١٥)، (٥١٧/٨). وإكمال مغلطاي، ت (١٤٩٠)، (٢٩٣/٤). والتقريب، ت (١٨٤٢)، ص (٢٠٣).
(٢) إكمال مغلطاي، ت (١٤٩٠)، (٢٩٣/٤) و (٣١/٩). والسير، (١٩٠/٢). ومختصر استدراك الذهبي، (٢٣٧٤/٥).

الْحَدِيثُ السَّابِعُ بَعْدَ الْمِائَةِ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: بَيْنَمَا أَنَا بِمَكَّةَ أَتَجَهَّرُ لِلْحُقُوقِ بِأبي لَقَيْتَنِي هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَقَالَتْ: يَا بِنْتَ مُحَمَّدٍ، أَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّكَ تُرِيدِينَ اللَّحُوقَ بِأبيكِ؟، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا أَرَدْتُ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: أَيُّ ابْنَةِ عَمٍّ، لَا تَفْعَلِي إِنْ كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ فِي مَتَاعٍ مِمَّا يُرْفَقُ بِكَ فِي سَفَرِكَ وَتَبْلُغِينَ بِهِ إِلَى أَبِيكَ فَإِنَّ عِنْدِي حَاجَتَكَ. قَالَتْ زَيْنَبُ: وَاللَّهِ مَا أَرَاهَا قَالَتْ ذَلِكَ إِلَّا لِتَفْعَلَ، وَلَكِنِّي خِفْتُهَا، فَأَنْكَرْتُ أَنْ أَكُونَ أُرِيدُ ذَلِكَ، فَتَجَهَّرْتُ فَلَمَّا فَرَعْتُ مِنْ جَهَازِي قَدِمَ حَمَوِي^(١) كِنَانَةُ بْنُ الرَّبِيعِ أَخُو زَوْجِي، فَقَدَّمَ لِي بَعِيرًا فَرَكِبْتُهُ وَأَخَذَ قَوْسَهُ^(٢) وَكِنَانَتَهُ^(٣) فَخَرَجَ بِي نَهَارًا يَفُودُهَا، وَهِيَ فِي هَوْدَجٍ^(٤) لَهَا، فَتَحَدَّثَ بِذَلِكَ رِجَالُ قُرَيْشٍ، فَخَرَجُوا فِي طَلَبِهَا حَتَّى أَذْرَكُوهَا بِذِي طُوًى^(٥)، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَبَقَ إِلَيْهَا هَبَّارُ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَّى وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ قَيْسِ الْفِهْرِيِّ لِقَرَابَةِ مَنْ بَنِي أَبِي عُبَيْدٍ بِإِفْرِيقِيَّةَ^(٦)

(١) حَمُو الْمَرَأَةِ وَحَمُوهَا وَحَمَاهَا: أَبُو زَوْجِهَا وَأَخُو زَوْجِهَا، وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ قَبْلِهِ. يُقَالُ: هَذَا حَمُوهَا وَرَأَيْتَ حَمَاهَا وَمَرَرْتُ بِحَمِيهَا، وَهَذَا حَمٌّ فِي الْإِنْفِرَادِ. وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ الزَّوْجَ مِنْ ذِي قَرَابَتِهِ فَهُمُ أَحْمَاءُ الْمَرَأَةِ، وَأُمُّ زَوْجِهَا حَمَاتُهَا، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ: أَبُوهُ أَوْ أَخُوهُ أَوْ عَمُّهُ فَهُمُ الْأَحْمَاءُ، وَالْأُنْثَى حَمَاءَةٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ، (١٤/١٩٧).
(٢) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: "الْقَوْسُ مَعْرُوفَةٌ، عَجْمِيَّةٌ وَعَرَبِيَّةٌ. الْجَوْهَرِيُّ: الْقَوْسُ يَذْكَرُ وَيؤنثُ، فَمَنْ أَنْثَ قَالَ فِي تَصْغِيرِهَا: قُؤَيْسَةٌ، وَمَنْ ذَكَرَ قَالَ: قُؤَيْسٌ. وَفِي الْمَثَلِ: هُوَ مِنْ خَيْرِ قُؤَيْسٍ سَهْمًا. ابْنُ سَيِّدَةَ: الْقَوْسُ الَّتِي يُرْمَى عَنْهَا، أَنْثَى، وَتَصْغِيرُهَا قُؤَيْسٌ، بَعْضُ هَاءٍ، شَدَّتْ عَنِ الْقِيَّاسِ، وَلَهَا نَطَائِرٌ قَدْ حَكَاهَا سَبِيؤِيَّةٌ، وَالْجَمْعُ أَقُوسٌ وَأَقْوَّاسٌ وَأَقْيَاسٌ". وَفِي مَعْجَمِ اللُّغَةِ الْمَعَاوِرِ: "آلَةٌ عَلَى شَكْلِ نِصْفِ دَائِرَةٍ تُرْمَى بِهَا السَّهْمُ، وَهِيَ عَوْدٌ مُنْحَنٌ يَصِلُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ وَتَرٌّ (تَذْكَرُ وَتؤنثُ)". لِسَانُ الْعَرَبِ، (٦/١٨٥). وَمَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاوِرِ، (٣/١٨٧٠).
(٣) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: "الْكِنَانَةُ: جَعْبَةُ السَّهَامِ تُتَّخَذُ مِنْ جُلُودٍ لَا خَشَبَ فِيهَا أَوْ مِنْ خَشَبٍ لَا جُلُودَ فِيهَا. اللَّيْثُ: الْكِنَانَةُ كَالْجَعْبَةِ غَيْرَ أَنَّهَا صَغِيرَةٌ تُتَّخَذُ لِلنَّبْلِ. ابْنُ دُرَيْدٍ: كِنَانَةُ النَّبْلِ إِذَا كَانَتْ مِنْ أَدَمٍ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ خَشَبٍ فَهُوَ جَفِيرٌ. الصَّحَّاحُ: الْكِنَانَةُ الَّتِي تُجْعَلُ فِيهَا السَّهَامُ". لِسَانُ الْعَرَبِ، (١٣/٣٦١).
(٤) مَا يُوَضَعُ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ لِتَرْكَبَ الْمَرَأَةُ فِيهِ، كَالرَّحْلِ لِلرَّجُلِ. أَوْ مَحْمَلٌ لَهُ قُبَّةٌ يُوَضَعُ عَلَى ظَهْرِ الْجَمَلِ لِتَرْكَبَ فِيهِ النِّسَاءُ. مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاوِرِ، (٢/١٥٩٣) وَ(٣/٢٣٣٢).
(٥) مَوْضِعٌ عِنْدَ مَكَّةَ. مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ، (٤/٤٥).

(٦) إِفْرِيقِيَّةٌ: بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَهُوَ اسْمُ بِلَادٍ وَاسِعَةٍ وَمَمْلَكَةٍ كَبِيرَةٍ قِبَالَةَ جَزِيرَةِ صَقْلِيَّةٍ، وَيَنْتَهِي آخِرُهَا إِلَى قِبَالَةِ جَزِيرَةِ الْأَنْدَلُسِ، وَالْجَزِيرَتَانِ فِي شَمَالِيهَا، فَصَقْلِيَّةٌ مُنْحَرِفَةٌ إِلَى الشَّرْقِ وَالْأَنْدَلُسُ مُنْحَرِفَةٌ عَنْهَا إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ ... وَقَالَ

يُرْوَعُهَا^(١) هَبَّارٌ بِالرُّمَحِ^(٢) وَهِيَ فِي هَوْدَجِهَا، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ حَامِلًا فِيمَا يَزْعُمُونَ، فَلَمَّا رِبَعَتْ طَرَحَتْ ذَا بَطْنِهَا، فَبَرَكَ^(٣) حَمُوهَا وَنَثَلَ^(٤) كِنَانَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: لَا يَدْنُو مِنِّي رَجُلٌ إِلَّا وَضَعْتُ فِيهِ سَهْمًا، فَتَكَلَّكِل^(٥) النَّاسُ عَنْهُ، وَآتَى أَبُو سُفْيَانَ فِي جِلَّةٍ^(٦) مِنْ فُرَيْشٍ فَقَالَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ، كُفِّ عَنَّا نَبْلَكَ^(٧) حَتَّى نُكَلِّمَكَ، فَكَفَّفَ فَأَقْبَلَ أَبُو سُفْيَانَ حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّكَ لَمْ تُصِبْ، خَرَجْتَ بِالْمَرْأَةِ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ عَلَانِيَةً وَقَدْ عَرَفْتَ مُصِيبَتَنَا وَنَكْبَتَنَا^(٨) وَمَا دَخَلَ عَلَيْنَا مِنْ مُحَمَّدٍ، فَيَظُنُّ النَّاسُ وَقَدْ أُخْرِجَ بِابْنَتِهِ إِلَيْهِ عَلَانِيَةً عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ بَيِّنٌ أَظْهَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ عَنْ ذُلِّ أَصَابَتِنَا عَنْ مُصِيبَتِنَا الَّتِي كَانَتْ، وَأَنَّ ذَلِكَ ضَعْفٌ بِنَا وَرَهَقٌ^(٩)، وَلَعَمْرِي^(١٠) مَا لَنَا بِجَبْسِهَا عَنْ أَبِيهَا حَاجَةٌ، وَلَكِنْ ارْجِعْ بِالْمَرْأَةِ حَتَّى إِذَا هَدَأَ الصَّوْتُ وَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنَا قَدْ رَدَدْنَاهَا

أبو عبيد البكري الأندلسي: حدّ إفريقية طولها من برقة شرقا إلى طنجة الخضراء غربا، وعرضها من البحر إلى الرمال التي في أول بلاد السودان، وهي جبال ورمال عظيمة متصلة من الشرق إلى الغرب. معجم البلدان، (٢٢٨/١).

(١) قال ابن منظور: "الرُّوعُ والرُّوَاعُ والتَّرُّوعُ: الفَرْعُ، رَاعَنِي الأَمْرُ يَرُوعُنِي رُوعًا". لسان العرب، (١٣٥/٨).
(٢) قال ابن منظور: "الرُّمَحُ: مِنَ السَّلَاحِ مَعْرُوفٌ، وَاحِدُ الرَّمَاكِ، وَجَمْعُهُ أَرْمَاحٌ". وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: "رُمَحٌ [مفرد]: ج أَرْمَاحٍ ورَمَاحٌ: قضيب طويل في رأسه سِنَانٌ أو حَرَبَةٌ يُطَعَنُ بِهَا". لسان العرب، (٤٥٢/٢). ومعجم اللغة العربية المعاصرة، (٩٤٠/٢).

(٣) قال ابن منظور: "بَرَكَ: أَلْقَى بَرَكَهَ بِالْأَرْضِ وَهُوَ صَدْرُهُ". لسان العرب، (٣٩٦/١٠).
(٤) نَثَلَ كِنَانَتَهُ نَثَلًا: اسْتَخْرَجَ مَا فِيهَا مِنَ النَّبْلِ. لسان العرب، (٦٤٥/١١).

(٥) لم أعرف معناها بعد البحث، والظاهر من السياق أنها تعني: تفرق وذهب، أو تأخر ورجع.
(٦) قال ابن منظور: "قَوْمٌ جِلَّةٌ: ذَوُو أَخْطَارٍ؛ عَنِ ابْنِ دُرَيْدٍ. وَمَشِيخَةٌ جِلَّةٌ أَي مَسَانٌ، وَالْوَاحِدُ مِنْهُمْ جَلِيلٌ. وَجَلَّ الرَّجُلُ جَلَالًا، فَهُوَ جَلِيلٌ: أَسَنٌ وَاحْتِنَاكَ". لسان العرب، (١١٧/١١).

(٧) النَّبْلُ: السَّهْمُ، وَقِيلَ: السَّهَامُ الْعَرَبِيَّةُ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، فَلَا يُقَالُ: نَبْلَةٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: سَهْمٌ وَنَشَابَةٌ؛ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَاحِدَتُهَا نَبْلَةٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ إِلَّا السَّهْمُ". لسان العرب، (٦٤٢/١١).

(٨) النَّكْبَةُ، وَهُوَ مَا يُصِيبُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْحَوَادِثِ. لسان العرب، (٧٧٣/١).
(٩) الرهق: السفه أو الحمق أو الجهل أو الذلة. لسان العرب، (١٢٩/١٠).

(١٠) العَمْرُ والعُمْرُ والعُمُرُ: الْحَيَاةُ. يُقَالُ: قَدْ طَالَ عَمْرُهُ وَعُمْرُهُ، لُعْتَانٍ فَصِيحَتَانِ، فَإِذَا أَقْسَمُوا فَقَالُوا: لَعَمْرُكَ فَتَحُوا لَا غَيْرُ، وَالْجَمْعُ أَعْمَارٌ. وَسُمِّيَ الرَّجُلُ عَمْرًا تَقَاؤُلًا أَنْ يَبْقَى. وَالْعَرَبُ تَقُولُ فِي الْقَسَمِ: لَعَمْرِي وَلَعَمْرُكَ، يَرْفَعُونَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَيُضْمِرُونَ الْحَبَرَ كَأَنَّهُ قَالَ: لَعَمْرُكَ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي أَوْ مَا أَحْلَفُ بِهِ ... وَقِيلَ: الْعَمْرُ هَاهُنَا الدِّينُ؛ وَأَيًّا كَانَ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ إِلَّا مَفْتُوحًا". لسان العرب، (٦٠١/٤).

فَسَلَّمَهَا^(١) سِرًّا فَأَلْحَقَهَا بِأَبِيهَا. قَالَ: فَفَعَلَ، فَرَجَعَ فَأَقَامَتْ لِيَالِي حَتَّى إِذَا هَدَأَ الصَّوْتُ خَرَجَ بِهَا لَيْلًا حَتَّى سَلَّمَهَا إِلَى زَيْنِدِ بْنِ حَارِثَةَ وَصَاحِبِهِ، فَقَدِمَا بِهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. هَذَا حَدِيثٌ فِيهِ إِزْسَالٌ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَزَيْنَبَ ﷺ، وَأَوْلَاةٌ لِحَاكِمَتُهَا بِصَحْتِهِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ زُوِيَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ مُحْتَصَرًا^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الإرسال بين عبد الله بن أبي بكر، وزينب بنت رسول الله ﷺ.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن أحمد بن عبد الجبار، عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن حدثه، عن زَيْنَبِ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير^(٣)، عن عبد الله بن الحسن، عن أبي جعفر الثَّقَلِيِّ، عن محمد بن سَلَمَةَ، عن ابن إسحاق، به، بنحوه.

دراسة إسناد الحديث:

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصب. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- أحمد بن عبد الجبار بن محمد، الكوفي. لا بأس به. تقدم عند الحديث الثالث والسبعين.
- ٣- يونس بن بكير بن واصل، الكوفي. محله الصدق. تقدم عند الحديث الثالث والسبعين.
- ٤- محمد بن إسحاق. صدوق، يرسل، ويدلس، وقد زُمِيَ بالتشيع والقدر. تقدم عند الحديث الأول.
- ٥- عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث المائة.
- ٦- زينب بنت رسول الله ﷺ. وكانت أكبر بناته ﷺ، بلا خلاف، وكانت من المهاجرات. ولدت زينب بنت رسول الله ﷺ في سنة ثلاثين من مولد النبي ﷺ، وماتت في سنة ثمان من الهجرة^(٤). والخلاصة أنها صحابية جلييلة، أكبر بنات رسول الله ﷺ.

النظر في الإعلال:

(١) السَّلُّ: انتزاع الشيء وإخراجه في رفق، سَلَّهُ يَسْلُهُ سَلًّا وَاسْتَلَّهُ فَانْسَلَّ وَاسْتَلَّتْهُ أَسْلُهُ سَلًّا. والسَّلُّ: سَلُّكَ الشَّعْرَ مِنَ الْعَجِينِ وَنَحْوِهِ. لسان العرب، (٣٣٨/١١).

(٢) المستدرک، کتاب معرفة الصحابة ﷺ، ح (٧٠٢٦)، (٧٩/٧).

(٣) مسند النساء، ذكر زينب بنت رسول الله ﷺ، ح (١٠٥٠)، (٤٢٦/٢٢).

(٤) الاستيعاب، ت (٣٣٦٠)، (١٨٥٣/٤). والسير، ت (٢٨)، (٢٤٦/٢).

الإرسال ظاهر في السند، ومن ثم فالحديث ضعيف بسبب جهالة الراوي عن زينب رضي الله عنها. وقد ذكر له الحاكم شاهداً، فقال: "أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْمُقْرِي بِعَدَادَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ خَرَجَتْ ابْنَتُهُ زَيْنَبُ مِنْ مَكَّةَ مَعَ كِنَانَةَ أَوْ ابْنِ كِنَانَةَ، فَخَرَجُوا فِي أَرْهَاهَا فَأَدْرَكَهَا هَبَارُ بْنُ الْأَسْوَدِ، فَلَمْ يَزَلْ يَطْعُنُ بِعَيْرِهَا بِرُحْمِهِ حَتَّى صَرَغَهَا وَأَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا وَأَهْرَاقَتْ دَمًا، فَحَمِلَتْ فَاشْتَجَرَ فِيهَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو أُمَيَّةَ فَقَالَتْ بَنُو أُمَيَّةَ: نَحْنُ أَحَقُّ بِهَا، وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ عَمِّهِمْ أَبِي الْعَاصِ فَصَارَتْ عِنْدَ هِنْدِ بِنْتِ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَكَانَتْ تَقُولُ لَهَا هِنْدُ: هَذَا بِسَبَبِ أَبِيكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ: أَلَا تَنْطَلِقُ فَتَجِئِي بِزَيْنَبَ؟، قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَخُذْ خَاتَمِي فَأَعْطِهَا إِيَّاهُ، فَانْطَلَقَ زَيْدٌ وَتَرَكَ بِعَيْرَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَتَلَطَّفُ حَتَّى لَقِيَ رَاعِيًا فَقَالَ: لِمَنْ تَرَعَى؟، قَالَ: لِأَبِي الْعَاصِ قَالَ: فَلِمَنْ هَذِهِ الْعَنَمُ؟، قَالَ: لِزَيْنَبَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ، فَسَارَ مَعَهُ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ لَهُ: هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ شَيْئًا تُعْطِيهَا إِيَّاهُ وَلَا تَذْكُرُهُ لِأَحَدٍ، قَالَ: نَعَمْ، فَأَعْطَاهُ الْخَاتَمَ، فَانْطَلَقَ الرَّاعِي فَأَدْخَلَ غَنَمَهُ وَأَعْطَاهَا الْخَاتَمَ فَعَرَفْتُهُ فَقَالَتْ: مَنْ أَعْطَاكَ هَذَا؟، قَالَ: رَجُلٌ، قَالَتْ: وَأَيْنَ تَرَكْتَهُ؟، قَالَ: بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَسَكَتَتْ حَتَّى إِذَا جَاءَ اللَّيْلُ خَرَجَتْ إِلَيْهِ فَلَمَّا جَاءَتْهُ قَالَ لَهَا: ارْجِي، قَالَتْ: لَا وَلَكِنْ ارْكَبِ أَنْتَ بَيْنَ يَدَيِ، فَرَكِبَ وَرَكِبَتْ وَرَاءَهُ حَتَّى أَتَتْ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: هِيَ أَفْضَلُ بَنَاتِي أُصِيبَتْ فِي، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، فَانْطَلَقَ إِلَى عُرْوَةَ فَقَالَ: مَا حَدِيثُ بَلْعِي عَنْكَ تُحَدِّثُ بِهِ تَنْقُصُ بِهِ حَقَّ فَاطِمَةَ، قَالَ عُرْوَةُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ لِي مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَإِنِّي أَنْتَقِصُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَقًّا هُوَ لَهَا، وَأَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ لَكَ أَنْ لَا أُحَدِّثَ بِهِ أَبَدًا. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ"^(١).

دراسة إسناد الشاهد عند الحاكم في مستدركه:

- ١- أحمد بن عثمان بن يحيى، الآدمي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.
- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ حَمَادِ بْنِ وَقْدِ. ثقة مأمون^(٢).
- ٣- سعيد بن الحكم، المعروف بابن أبي مريم. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٤- يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْغَافِقِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، الْمَصْرِيُّ. صدوق يخطيء إذا حدث من حفظه^(٣).

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة ﷺ، ذکر بنات رسول الله ﷺ، ح(٧٠٢٧)، (٨٠/٧).

(٢)تاریخ بغداد، ت(١٧٤٢)، (٥٧٥/٤). وتهذيب الكمال، ت(٥٦٦٨)، (٥٧١/٢٦). وإكمال مغلطاي،

ت(٤٣٣٦)، (٣٧٨/١٠). والتقريب، ت(٦٣٦٧)، ص(٥١١).

(٣)تقاة العجلي، ت(١٩٦٢)، (٣٤٧/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٧٩٢)، (٢٣٣/٣١). وإكمال مغلطاي،

٥- يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد. ثقة، مقدم على آخرين، وروايته عن عمير مولى أبي اللحم مرسلة على ما صححه ابن حجر. تقدم عند الحديث السادس.

٦- عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَامِ، القرشي. ثقة^(١).

٧- عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

٨- عائشة رضي الله عنها. أم المؤمنين، زوج رسول الله ﷺ. تقدمت عند الحديث الأول.

وعليه فيرتقي الحديث إلى الحسن لغيره بهذا الشاهد.

التعليق على الحديث:

سبق بيان الكلمات الغريبة في الحديث، وخلصته أنه يحكي قصة هجرة زينب بنت رسول الله ﷺ، وما حدث من أهل زوجها ونصرتهم لها مع خلاف الدين، وهذا ديدنٌ كثير من أشراف العرب، الحفاظ على العرض والنسب واحترام المرأة والالتزام بشيم الأخلاق حتى مع كفرهم، وفيه أيضا أن المشركين آذوا رسول الله وأهله بلا سب وبدون تقدّم عداً منه لهم، ومن هؤلاء هبار بن الأسود وغيره، ومن ثم فتأديب رسول الله لهم بعد ذلك كان من قبيل أخذ الحق، وليس من قبيل الاعتداء كما يدعي البعض أنهم غزاهم في بدر اعتداء، إنما أباحت لهم أنفسهم التّفوّه بهذا؛ لأنهم تناسوا ما كان قبل بدر فحكموا بالباطل.

ت(٥٠٩٧)، (٢٨٧/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٣١٥)، (١٨٦/١١). وتحفة اللبيب، ت(٥٥٠)، (١٤٣/٢).
 (١) الجرح والتعديل، ت(٦٣٤)، (١١٧/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٢٦٨)، (٤١٣/٢١). وإكمال مغلطاي، ت(٤٠٠٩)، (٨١/١٠). والتحفة اللطيفة، ت(٣٢٧٢)، (٣٤٠/٣). وتاريخ الإسلام، ت(١٩٥)، (١١٥/٣).
 وتحفة اللبيب، ت(١٢٢١)، (٥٩٦/١). وصحيح البخاري، ح(٥٩٣٠)، (١٦٤/٧). وصحيح مسلم، (٨٤٧/٢).
 والمستدرک، ح(٧٠٢٦)، (٧٩/٧).

الحديث الثامن بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ السَّمَاكُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أُمِّ الْحَكَمِ بِنْتِ الزُّبَيْرِ أَنَّهَا نَأَوَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ كَتِفًا مِنْ لَحْمٍ فَأَكَلَ مِنْهَا ثُمَّ صَلَّى."

قَدْ وَهَمَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْإِسْمِ فَقَالَ: أُمُّ حَكِيمٍ، كَمَا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عِصْمَةَ الْعَدْلُ، حَدَّثَنَا السَّرِيُّ بْنُ خُرَيْمَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، عَنْ أُمِّ حَكِيمِ ابْنَةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَتْ: أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدِي عَظْمًا فَجَاءَ بِلَالٌ فَأَذَّنَهُ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى وَمَ يَتَوَضَّأُ^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الوهم في اسم الصحابية، ومن ثم فلا بد من تخريج الروایتين.

تخريج الرواية الأولى: عن أُمِّ الْحَكَمِ بِنْتِ الزُّبَيْرِ أَنَّهَا نَأَوَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ كَتِفًا مِنْ لَحْمٍ فَأَكَلَ مِنْهَا ثُمَّ صَلَّى.

أخرجها الحاكم في مستدركه كما هنا، عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ السَّمَاكُ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَارِثِيِّ، عن مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، عن أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أُمِّ الْحَكَمِ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، به. وأخرجها أحمد في مسنده^(٢)، عن مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، به، بمثله. وأخرجها ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني^(٣)، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عن مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، به، بمعناه.

تخريج الرواية الثانية: عَنْ أُمِّ حَكِيمِ ابْنَةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَتْ: أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدِي عَظْمًا فَجَاءَ بِلَالٌ فَأَذَّنَهُ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى وَمَ يَتَوَضَّأُ^(٤).

أخرجها الحاكم في مستدركه كما هنا، عن إِبْرَاهِيمِ بْنِ عِصْمَةَ الْعَدْلِ، عن السَّرِيِّ بْنِ خُرَيْمَةَ، عن مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، عَنْ أُمِّ حَكِيمِ ابْنَةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، به. وأخرجها الطبراني في الكبير^(٤)، عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عن حَجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ، عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، به، بمثله.

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٧١١١)، (١١٩/٧).

(٢)حديث أم حكيم بنت الزبير، ح(٢٧٣٥٦)، (٣٤٥/٤٥).

(٣)حديث أم حكيم بنت الزبير، ح(٣١٦٢)، (٤٦٧/٥).

(٤)حديث أم حكيم بنت الزبير بن عبد المطلب، ح(٢١٣)، (٨٤/٢٥).

دراسة إسناد الرواية الأولى:

- ١- عثمان بن أحمد، أبو عمرو، ابن السماك. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والتسعين.
- ٢- عبد الرحمن بن محمد بن منصور، الحارثي. ليس بالقوي. تقدم عند الحديث الخامس والتسعين.
- ٣- معاذ بن هشام بن أبي عبد الله، الدستوائي، البصري.
رَوَى عَنْ: أبيه، وشعبة بن الحجاج. وعنه: أحمد، وابن راهويه.
قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "صدوق، وليس بحجة". وقال في رواية: "ليس بذاك القوي". وقال الدارمي: "قلت ليحيى: معاذ بن هشام أثبت في شعبة أو غندر؟، فقال: ثقة وثقة". وَقَالَ الْآجِرِيُّ: "قلتُ لأبي داود: معاذ بن هشام عندك حجة؟، قال: أكره أن أقول شيئاً، كَانَ يَحْيَى لَا يَرْضَاهُ". قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: "لا أدري من يحيى: يحيى بن معين، أو يحيى القطان، وأظنه يحيى القطان". وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال ابن حبان: "كان من المتقين". وقال ابن عدي: "ولمعاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة حديث كثير، ولمعاذ عن غير أبيه أحاديث صالحة، وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق". وقال ابن قانع: "ثقة مأمون". وقال الذهبي: "الثقة". وقال مرة: "صدوق، صاحب حديث ومعرفة". وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم". وقال مرة: "ثقة صاحب غرائب".
مات سنة مائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، ربما وهم.
- ٤- هشام، الدستوائي. ثقة ثبت حجة، من أثبت الناس في قتادة، وأثبتهم في يحيى بن أبي كثير. تقدم عند الحديث السابع عشر.
- ٥- قتادة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٦- إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، القرشي.
رَوَى عَنْ: أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَدَّتِهِ أُمِّ الْحَكَمِ بِنْتِ الزَّيْبِرِ. وَعَنْهُ: حميد الطويل، وقاتادة بن دعامة.
قَالَ الْعَجَلِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثقة"^(٢). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن النبي ﷺ مرسلة.
- ٧- أم الحكم، ويُقال: "أم حكيم"، صفية بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم، القرشي.
روت حديثاً عن: النبي ﷺ. وعنهما: إسحاق بن عبد الله بن الحارث.

(١) الجرح والتعديل، ت(١١٣٣)، (٢٤٩/٨). وتهذيب الكمال، ت(٦٠٣٨)، (١٣٩/٢٨). وإكمال مغلطاي، ت(٤٦٢٦)، (٢٥٣/١١). وتحفة اللبيب، ت(٣٤٤)، (٩٣/٢). والسير، ت(١١٩)، (٣٧٢/٩). والميزان، ت(٨٦١٥)، (١٣٣/٤).

(٢) ثقات العجلي، ت(٦٩)، (٢١٩/١). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٥)، (٤٤٢/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٤٠٦)، (٩٨/٢). وتحفة التحصيل، ص(٢٤). والكاشف، ت(٣٠٦)، (٢٣٧/١). والتقريب، ت(٣٦٥)، ص(١٠١).

قال ابن سعد: "هي أم الحكم". وَقَالَ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاظٍ: "حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ لِلزَّيْبِرِ ابْنَةً غَيْرَ ضِبَاعَةَ، وَقَالَ: ضِبَاعَةُ هِيَ أُمُّ حَكِيمٍ". وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ: وَهَذَا وَهَمٌّ فَقَدْ ذَكَرَ الزَّيْبِرُ بْنُ بَكَارٍ لِلزَّيْبِرِ اثْنَتَيْنِ: ضِبَاعَةَ، وَأُمَّ حَكِيمٍ، وَذَكَرَ أَنَّ أُمَّ حَكِيمٍ كَانَتْ تَحْتَ رِبْعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَوَلَدُهُ مِنْهَا، وَضِبَاعَةُ كَانَتْ تَحْتَ الْمُقَدَّادِ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "أُمُّ الْحَكْمِ بِنْتُ الزَّيْبِرِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ الْهَاشِمِيَّةِ، وَيُقَالُ: أُمُّ حَكِيمٍ، يُقَالُ: اسْمُهَا صَفِيَّةٌ، وَقِيلَ: عَاتِكَةٌ، وَقِيلَ: هِيَ ضِبَاعَةُ الْمُتَقَدِّمَةِ صَحَابِيَّةٌ لَهَا حَدِيثٌ". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: "فَتَلَخَّصَ أَنَّ الَّتِي رَوَى عَنْهَا إِسْحَاقُ لَيْسَتْ أُمُّ حَكِيمِ بِنْتُ الزَّيْبِرِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ صَاحِبَةُ التَّرْجَمَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ"^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهَا صَحَابِيَّةٌ جَلِيلَةٌ رَوَى عَنْهَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، وَاخْتُلِفَ فِي اسْمِهَا. وَمَا نَقَلَهُ ابْنُ حَجْرٍ مِنْ كَوْنِهَا لَيْسَتْ أُمُّ حَكِيمِ بِنْتُ الزَّيْبِرِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ مُرَدُّودٌ بِمَا فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ لِأَبِي نَعِيمٍ، حَيْثُ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَرْجَمَةِ ابْنَةِ الزَّيْبِرِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، وَالرَّوَايَةُ عَنْهَا هُوَ إِسْحَاقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دراسة إسناد الرواية الثانية:

- ١- إبراهيم بن عصفرة. صدوق في نفسه، زاد الوراقون في كتبه، فلا يُحتج إلا بما صححه عنه الحاكم. تقدم عند الحديث الثالث والخمسين.
- ٢- السري بن خزيمة بن معاوية الحافظ، أبو محمد الأبيوردی. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس بعد المائة.
- ٣- موسى بن إسماعيل، التبوذكي. ثقة، ثبت، مقدم على الحجاج بن منهال. تقدم عند الحديث الثاني عشر.
- ٤- حماد بن سلمة بن دينار. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهرٌ وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٥- عمار بن أبي عمار، مولى بني هاشم، أبو عبد الله، المكِّي. رَوَى عَنْ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. وَعَنْهُ: حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، وَشُعْبَةُ. قَالَ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ: "ثَقَّةٌ". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ: "ثَقَّةٌ، لَا بَأْسَ بِهِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "كَانَ يَخْطِيءُ". وَذَكَرَهُ فِي الْمَشَاهِيرِ، وَقَالَ: "كَانَ يَهْمُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ". وَذَكَرَهُ

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٣٦٨)، (٤٦٢/٩). والاستيعاب، ت(٤١٤٣)، (١٩٣٣/٤). ومعرفة الصحابة، لأبي نعيم، (٣٤٨١/٦). وتهذيب الكمال، ت(٧٩٦٩)، (٣٤٧/٣٥). والتقريب، ت(٨٧٢٢)، ص(٧٥٦). وتهذيب التهذيب، ت(٢٩٣٦)، ص(٤٦٣/١٢). والإصابة، ت(١٢١١٤)، (٣٣١/١٤). وإتحاف المهرة، (٢٤٩/١٨).

ابن شاهين في الثقات. وقال النسائي: "ليس به بأس". وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"^(١). والخلاصة أنه ليس به بأس.

٦- أمُّ حَكِيمِ ابْنَةُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، الظاهر أنها أم الحكم الصحابية المتقدمة في الوجه الأول.

النظر في الإعلال:

لا يظهر للإعلال الذي ذكره الإمام الحاكم وجهًا، بل يظهر أن هذه الصحابية هي تلك، اختلف فقط في اسمها، والله أعلم.

الحكم على الرواية الأولى بإسناد الحاكم:

رواية الحاكم الأولى في إسنادها عبد الرحمن بن محمد الحارثي، ليس بالقوي ولكنها تقوى بمتابعة

الإمام أحمد في المسند، وكذا الرواية الثانية.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن أكل اللحم لا ينقض الوضوء، وهو مذهب جماهير الفقهاء، إلا لحم الجُرُورِ يَفْتَحُ الْجِيمِ

وَهُوَ حَلْمُ الْإِبِلِ، ففيه خلاف كبير بين الفقهاء^(٢).

(١) الجرح والتعديل، ت(٢١٦٧)، (٣٨٩/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤١٦٧)، (١٩٨/٢١). وإكمال مغلطي، ت(٣٩٠٥)، (٣٩٦/٩). والتقريب، ت(٤٨٢٩)، ص(٤٠٨). والمشاهير، ت(٦٣٤)، ص(١١١).
(٢) الحاوي الكبير، (٢٠٥/١). والمجموع، (٦٥/٢). والمغني، (٢٥٠/١).

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ بَعْدَ الْمِائَةِ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو هَالَلٍ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَعَلْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَخَّارَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَاطَّلَعَ فِي جَوْفِهَا فَقَالَ: حَسِبْتُهُ حَمًّا. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ إِنْ كَانَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ سَمِعَ مِنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَمْ يُحَرِّجَاهُ، وَفِيهِ الْبَيَانُ الْوَاضِحُ لِمَحَبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّحْمَ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وجابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس الأصم، عن الربيع بن سليمان، عن أسد بن موسى، عن محمد بن سليم، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه أحمد في مسنده (٢)، عن عبد الصمد، عن محمد بن سليم، به بنحوه، وزيادة.

دراسة إسناد الحديث:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- الربيع بن سليمان، المرادي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، الأموي، أسد السنة، المصري.

رَوَى عَنْ: شُعْبَةَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَلِيمٍ. وَعَنْهُ: الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِي، وَهَشَامُ بْنُ عَمَارٍ.

قال العجلي، والبخاري، والنسائي، وابن قانع، وابن يونس: "ثِقَّةٌ". زاد النسائي: "ولو لم يصنف كان خيراً له". وزاد العجلي: "وكان صاحب سنة". ونقل عن ابن يونس أنه قال: "رَوَى أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً، وَكَانَ ثِقَّةً، وَأَحْسَبُ الْآفَةَ مِنْ غَيْرِهِ". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخليلي: "يُلَقَّبُ بِحَيَّاطِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ حَيَّاطًا الْكَفَنَ لِلسُّنَّةِ، يَرْوِي عَنْ مَالِكٍ، مِصْرِيٍّ، صَالِحٍ". وقال ابن حزم: "منكر الحديث". وقال في موضع: "ضعيف". وقال عبد الحق: "لا يحتج به عندهم". وقال المزي: "روى له البخاري في الصحيح استشهاداً". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الثقة، ذو التصانيف". وقال ابن حجر: "صدوق، يعرب، فيه نصب". وقال

(١)المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ح(٧٢٩١)، (١٩٩/٧).

(٢)حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ح(١٤٥٨١)، (٤٣٧/٢٢).

مرة: "وثقوه، وأشار النسائي إلى خطئه، وليس له عند البخاري سوى موضع واحد". وقال ابن وضاح: "أسد، وعلي بن معبد، وزهير بن عباد نظراء موثقون، وأسدٌ أعلاهم".

تُوِّفِي سنة اثنتي عشرة ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة، يغرب. وأما قول ابن حجر: "فيه نصب"، فلم أجد ما يدل عليه، خاصة وأنه اشتهر بكونه خياط السنة؛ حيث كان يخيّط لأهل السنة أكفانهم كما بين الخليلي؛ مما يدل على الأريحية، والميل، والراحة القلبية من أهل السنة له، ولو كان فيه أدنى نصب لما حصل على هذا اللقب؛ لأن النصب كان سيكون سبباً منفراً لأهل السنة عنه، ويؤيده ما نُقِلَ عن العجلي.

٤- مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ، أَبُو هَلَالٍ، الرَّاسِي.

رَوَى عَنْ: مطر الوراق، وأبي الزبير المكي. وعنه: أسد بن موسى، ووكيع بن الجراح.

قال الفلاس: "كان يَحْتَجِي لا يحدث عنه، وكانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يحدث عنه، وسمعت يزيد بن زريع يقول:

عدلت عن أبي بكر الهذلي وأبي هلال عمدا". وَقَالَ عثمان الدارمي: "قلت ليحيى بن مَعِين: حماد بن سلمة أحب إليك في حديث قتادة أو أبو هلال؟، فقال: حماد أحب إليّ، وأبو هلال صدوق". وَقَالَ مرة: "ليس

به بأس، وليس بصاحب كتاب". وَقَالَ ابن أبي حاتم: "أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، وسمعت أبي

يقول: يُحْوَلُ منه". وَقَالَ أبو داود: "ثقة، ولم يكن له كتاب، وأبو هلال فوق عمران القطان". وَقَالَ

النسائي: "ليس بالقوي". وقال ابن سعد: "فيه ضعف". وقال أحمد: "يُحْتَمَلُ في حديثه، إلا أنه يخالف في

قتادة، وهو مضطرب الحديث". وقال الساجي: "رُوِيَ عنه حديثٌ منكر". وقال البزار: "احتمل الناس

حديثه وهو غير حافظ". وقال ابن عدي بعد أن ذكر له أحاديث غير محفوظة: "وله غير ما ذكرت وفي

بعض رواياته ما لا يوافق عليه الثقات، وهو ممن يُكْتَبُ حديثه". وقال ابن حجر: "صدوق فيه لين".

مات سنة سبع وستين ومائة^(٢). والخلاصة أنه صدوق، ضَعْفٌ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ.

٥- إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، الْأَنْصَارِيُّ.

(١) التاريخ الكبير، ت(١٦٤٥)، (٤٩/٢). والجرح والتعديل، ت(١٢٨٠)، (٣٣٨/٢). وثقات ابن حبان،

(١٣٦/٨). والإرشاد، (٢٦٣/١)، ت(١٠٢). ومعرفة الثقات، ت(٧٩)، (٢٢٢/١). ومسند البزار، (٥٦/١٠).

والمحلى، س(٦٤١)، (٢٢٣/٥). والأحكام الوسطى، لعبد الحق الإشبيلي، (١١٢/٤). وتهذيب الكمال،

ت(٤٠٠)، (٥١٢/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٤٤٢)، (١٢٦/٢). وتحفة اللبيب، ت(٩٨)، (٢٨٨/١). وتاريخ

الإسلام، ت(٣٦)، (٢٧٥/٥). والسير، ت(٢٦)، (١٦٢/١٠). وتهذيب التهذيب، ت(٤٩٤)، (٢٦٠/١).

والتقريب، ت(٣٩٩)، ص(١٠٤).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٤٨٤)، (٢٧٣/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٢٥٦)، (٢٩٢/٢٥). وتهذيب التهذيب،

ت(٣٠١)، (١٩٥/٩). وتحفة اللبيب، ت(٤٢/٢)، (١٣٣).

رَوَى عَنْ: عمه أنس بن مالك، وأبيه عبد الله بن أبي طلحة. وَعَنْ: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة. قال ابن معين، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي: "ثقة". زاد ابن معين في رواية: "حجة". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ الْوَاقِدِيِّ: "كَانَ أَهْيَأَ مِنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَثْبَتَ، وَكَانَ مَالِكٌ لَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ أَحَدًا... وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وقال أحمد: "هو فَحْلُ الْحَدِيثِ". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان مقدماً في رواية الحديث والإتقان".

توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة ثبت، روايته عن جدته أم سليم مرسلة.

٦- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه. أحد الصحابة الكرام. تقدم عند الحديث السادس عشر. النظر في الإعلال:

الظاهر -والله أعلم- أن رواية إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، محتملة الاتصال حسب التاريخ^(٢)، ولكن على كل حال فالحديث ضعيف لأن مداره على أبي هلال الراسبي، وهو ضعيف من قبل حفظه، وأما محبة النبي صلى الله عليه وسلم اللحم فمعروفة من خلال ما ورد في الصحيحين^(٣). التعليق على الحديث:

الحديث ضعيف لكن الجزء الثاني منه وهو محبة النبي صلى الله عليه وسلم للحم صحيحة، وأما الجزء الأول فيدل على استعمال النبي صلى الله عليه وسلم للفخار، وهذا أمر معروف من خلال الواقع الحياتي للناس، والله أعلم.

(١) ثقات العجلي، ت(٧٠)، (٢١٩/١). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٦)، (٤٤٤/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٤٠٧)، (٩٩/٢). وتحفة التحصيل، ص(٢٥). والتقريب، ت(٣٦٧)، ص(١٠١).
(٢) تاريخ الإسلام، (٢/٧٩٧ و٩٤٩) و(٣/٦١٢).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الأدم، ح(٥٤٣٠)، (٧٧/٧). وصحيح مسلم، كتاب العنق، باب إنما الولاء لمن أعتق، (٢/١١٤٤)، وكتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء، (٣/١٥٦٣).

الفصل الرابع والعشرون.

الأحاديث التي أَعْلَمُهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ - في كتابِ
الأطعمة، وفيه حديث واحد.

الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ بَعْدَ الْمِائَةِ.

قال الحاكم: "حدثنا أبو بكر بن إسحاق، حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا حماد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ عَمْرٌ^(١) فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ. فإِذَنْ سَهِيلٌ لَمْ يَسْمَعَهُ مِنْ أَبِيهِ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنَ الْأَعْمَشِ. أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ الْفَقِيهَ بِبَغْدَادٍ قَالَ: قَرِيءٌ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ، حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبَبٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ عَمْرٌ فَعَرَضَ لَهُ عَارِضٌ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ. هَذِهِ الْأَسَانِيدُ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ وَمَنْ يُحَرِّجَاهُ"^(٢).

دراسة الحديث:

مدارُ هذا الحديث على سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة، عنه، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

الوجه الثاني: إبراهيم بن طهمان، عنه، عن الأعمش، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن علي بن عبد العزيز، عن حجاج بن منهال، عن حماد، عن سهيل بن أبي صالح، به. وأخرجه البخاري في الأدب المفرد^(٣)، عن موسى، عن حماد بن سلمة، عن سهيل، به، بنحوه وزيادة.

وتابع حماداً زهيرٌ، أخرجه أحمد في مسنده^(٤)، عن أبي كامل، عن زهير، عن سهيل، به، بنحوه، وزيادة.

وتابعه خالد بن عبد الله، أخرجه الدارمي في سننه^(٥)، عن عمرو بن عون، عن خالد، عن سهيل، به،

بمثله وزيادة. وأخرجه ابن حبان في صحيحه^(٦)، عن أبي خليفة، عن مسدد بن مسرهد، عن خالد بن عبد الله، عن سهيل، به، بلفظه، وزيادة.

(١) قال ابن الملك: "عَمْرٌ، بفتح الغين المعجمة والميم: دَسَمُ اللَّحْمِ وَزُهُومَتُهُ". شرح مصابيح السنة، (٤/٥٦٥).

(٢) المستدرک، کتاب الأَطْعَمَةِ، ح (٧٤٠٠)، (٧/٢٤٧).

(٣) باب من نام وبیده عَمْرٌ، ح (١٢٢٠)، ص (٣١٥).

(٤) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ح (٧٥٦٩)، (١٦/١٣).

(٥) كتاب الأَطْعَمَةِ، باب الوضوء بعد الطعام، ح (٢١٠٧)، (٢/١٣١٠).

(٦) كتاب الزينة والتطيب، باب آداب النوم، ذَكَرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ مِنَ إِزَالَةِ الْعَمْرِ مِنْ يَدِهِ عِنْدَ إِزَادَتِهِ

وتابعه عبد العزيز بن المختار، أخرجه ابن ماجه في سننه^(١)، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عن سهيل، به، بنحوه وزيادة.

تخريج الوجه الثاني: عن سهيل، عن الأعمش، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن سلمان، عن عبد الملك بن محمد الرقاشي، عن

محمد بن محجب، عن إبراهيم بن طهمان، عن سهيل، به.

وأخرجه البزار في مسنده^(٢)، عن أحمد بن المعلى الأدمي، عن مُحَمَّدِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عن إبراهيم بن طهمان،

عن سهيل بن أبي صالح، به، بمثله. وقال: "وهذا الكلام لا يُعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي

هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا منصور بن أبي الأسود، وسهيل بن أبي صالح، عن الأعمش"

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- علي بن عبد العزيز، البغوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- حجاج بن المنهال، الأنماطي. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٤- حماد بن سلمة. ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت

البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وجبان

بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٥- سهيل بن أبي صالح، السمان. ثقة، تغير حفظه بأخرة. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.

٦- ذكوان، أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة

رضي الله عنه مرسله. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة زهير لحمام بن سلمة عند أحمد في مسنده:

١- أبو كامل الخراساني. ثقة مأمون مقدم على آخرين، وكان أثبت الناس في زهير بن معاوية. تقدم عند

الحديث الثالث عشر.

٢- زهير بن معاوية، أبو خيثمة، الكوفي. ثقة ثبت حافظ، مقدم على أناس، وقد سمع من السبيعي بأخرة.

تقدم عند الحديث الثاني والثمانين.

النُّومَ بِاللَّيْلِ، ح(٥٥٢١)، (٣٢٩/١٢).

(١) كتاب الأطعمة، باب من بات وفي يده ريح غمر، ح(٣٢٩٧)، (١٠٩٦/٢).

(٢) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ح(٩٢٢٧)، (١٣٦/١٦).

- ٣- سهيل بن أبي صالح، السمان. ثقة، تغير حفظه بأخرة. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.
- ٤- ذكوان، أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنه مرسلة. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.
- ٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.
- دراسة إسناد متابعة خالد بن عبد الله لحماض بن سلمة عند الدارمي في سننه:
- ١- عمرو بن عون، الواسطي. ثقة ثبت، عالم بهشيم. تقدم عند الحديث العشرين.
- ٢- خالد بن عبد الله، الطحان. ثقة، ثبت. مقدم على أناس، ومتكلم في سماعه من الأعمش. تقدم عند الحديث التاسع والخمسين.
- ٣- سهيل بن أبي صالح، السمان. ثقة، تغير حفظه بأخرة. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.
- ٤- ذكوان، أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنه مرسلة. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.
- ٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.
- دراسة إسناد متابعة عبد العزيز بن المختار لحماض بن سلمة عند ابن ماجه في سننه:
- ١- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ. صدوق^(١).
- ٢- عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، الأنصاري. ثقة، يخطيء^(٢).
- ٣- سهيل بن أبي صالح، السمان. ثقة، تغير حفظه بأخرة. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.
- ٤- ذكوان، أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنه مرسلة. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.
- ٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.
- دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:
- ١- أحمد بن سلمان، أبو بكر النجاد. صدوق. تقدم عند الحديث الثاني عشر.
- ٢- أبو قلابة، الرقاشي. صدوق يخطيء، اختلط عند الخروج إلى بغداد. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ مَجْبَبِ بْنِ إِسْحَاقَ، القرشي، أبو همام.

(١) تهذيب الكمال، ت(٥٤٢٤)، (١٩/٢٦). وتهذيب التهذيب، ت(٥٢١)، (٣١٦/٩). والتقريب، ت(٦٠٩٨)، ص(٤٩٤).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٣٤٧١)، (١٩٥/١٨). وتهذيب التهذيب، ت(٦٧٨)، (٣٥٥/٦). وتحفة اللبيب، ت(١٠١٣)، (٥٣٠/١).

رَوَى عَنْ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَالثَّوْرِي. وَعَنْهُ: أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي، وَبِنْدَار.

قال أبو حاتم: "صَالِحُ الْحَدِيثِ، صَدُوقٌ، ثِقَةٌ فِي الْحَدِيثِ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ، وَمُسْلِمَةُ بْنُ قَاسِمٍ، وَالْحَاكِمُ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "هُوَ عِنْدَهُمْ حَسَنُ الْحَدِيثِ صَدُوقٌ".
مات سنة إحدى وعشرين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٤- إبراهيم بن طهمان. ثقة، تكلم فيه؛ للإرجاء، وقيل: "رجع عنه". تقدم عند الحديث الخامس بعد المائة.

٥- سهيل بن أبي صالح، السمان. ثقة، تغير حفظه بأخرة. تقدم عند الحديث الرابع والخمسين.

٦- الأعمش. ثقة ثبت، يدلّس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، وَالثَّوْرِيَّ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِهِ هُوَ. تقدم عند الحديث الثالث.

٧- ذكوان، أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلة. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار هذا الحديث على سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه من وجهين:
فرواه:

١- حماد بن سلمة، وهو ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهرز وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- زهير بن معاوية، أبو خيثمة، الكوفي. ثقة ثبت حافظ، مقدم على أناس، وقد سمع من السبيعي بأخرة. تقدم عند الحديث الثاني والثمانين.

٣- خالد بن عبد الله، الطحان. ثقة، ثبت. مقدم على أناس، ومتكلم في سماعه من الأعمش. تقدم عند الحديث التاسع والخمسين.

٤- عبد العزيز بن المختار، الأنصاري. ثقة يخطيء.

رووه عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعا.

(١)سؤالات السجزي، ت(١٤٥)، ص(١٤٤). والاستغناء، ت(١١٨٢)، (٩٧٠/٢). وتهذيب الكمال، ت(٥٥٨٠)، (٣٦٥/٢٦). وإكمال مغلطاي، ت(٤٢٧٨)، (٣٣٠/١٠). وتحفة اللبيب، ت(٢٢٤)، (٦٣/٢). والكاشف، ت(٥١٣٥)، (٢١٤/٢).

ورواه إبراهيم بن طهمان. ثقة، تكلم فيه؛ للإرجاء، وقيل: "رجع عنه". تقدم عند الحديث الخامس بعد المائة. رواه عن سهيل، عن الأعمش، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً. والظاهر أن الراجح هو الوجه الأول، لرجحان رواته من حيث الثقة والعدد، وسهيل بن أبي صالح لم يتهمه أحد بالتدليس، ومن ثم فلا أحد لما أشار إليه الحاكم وجهًا، ويبعد أن يكون هؤلاء الأربعة أصحاب الوجه الأول قد أخطئوا على سهيل، وأصاب عنه إبراهيم بن طهمان. بل يجوز كون سهيل قد سمعه بالوجهين، فقد أخرج الترمذي الحديث من رواية الأعمش عن أبي صالح، وحسنه^(١)، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الأول الراجح صحيح بإسناد الحاكم، ولا يُخشى من تغير حماد بن سلمة؛ فقد تابعه ثقات آخرون، وليس هناك إلا ما يُخشى من تغير سهيل بن أبي صالح بأخرة، والظاهر أنها علة غير مؤثرة هنا، فقد صحح الحاكم الحديث، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والله أعلم. التعليق على الحديث:

في الحديث تحذير من النبي ﷺ للمسلمين، وتوجيه لهم بأن يغسلوا أيديهم من زهومة الطعام قبل النوم، حتى لا تؤذيهم الهوام والأمراض، ومن ثم ففي الحديث دعوة إلى النظافة^(٢).

(١) سنن الترمذي، ح (١٨٦٠)، (٤٣٦/٣).

(٢) شرح مصابيح السنة، (٥٦٥/٤). والمفهم، (٢٩٩/٥).

الفصل الخامس والعشرون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الأشربة، وفيه حديث واحد.

الحديث الحادي عشر بعد المائة.

قال الحاكم: "حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا علي بن الحسن، حدثنا عبد الله بن الوليد، حدثنا سفيان.

وحدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، حدثنا أبو عبد الله البوشنجي، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمى، عن علي بن أبي طالب قال: دعانا رجل من الأنصار قبل أن تحرم الحمر فتقدم عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم المغرب فقرا: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، فالتبس عليه فيها، فنزلت: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣].

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد اختلف فيه على عطاء بن السائب من ثلاثة أوجه هذا أولها وأصحها.

والوجه الثاني حدثناه أبو زكريا العنبري، حدثنا أبو عبد الله البوشنجي، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن علي بن أبي طالب أنه كان هو وعبد الرحمن ورجل آخر يشربون الحمر فصلى بهم عبد الرحمن بن عوف فقرا: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، فخلط فيها، فنزلت: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣].

والوجه الثالث حدثناه أبو زكريا العنبري، حدثنا أبو عبد الله البوشنجي، حدثنا مسدد بن مسرهد، أخبرنا خالد بن عبد الله، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، أن عبد الرحمن صنع طعاما قال: فدعا ناسا من أصحاب النبي ﷺ فيهم علي بن أبي طالب ﷺ فقرا: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢، ١]، ونحن عابدون ما عبدتم. فأنزل الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣].

هذه الأسانيد كلها صحيحة، والحكم للحديث سفيان الثوري؛ فإنه أحفظ من كل من رواه عن عطاء بن السائب" (١).

دراسة الحديث:

أشار الحاكم إلى علة الاختلاف على عطاء بن السائب في متن الحديث، ومن ثم فمدار هذا الحديث على عطاء بن السائب، واختلف عنه في متنه على ثلاثة أوجه:

(١)المستدرک، کتاب الأشربة، ح(٧٤٢٥)، (٧/٢٥٩).

الوجه الأول: عنه، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: "دَعَانَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَبْلَ أَنْ تُحْرَمَ الْحُمْرُ فَتَقَدَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَصَلَّى بِهِمُ الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ فِيهَا، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]."

الوجه الثاني: عنه، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَرَجُلٌ آخَرُ يَشْرَبُونَ الْحُمْرَ فَصَلَّى بِهِمُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فَخَلَطَ فِيهَا، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣].

الوجه الثالث: عنه، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ صَنَعَ طَعَامًا قَالَ: فَدَعَا نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِيهِمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢، ١] وَنَحْنُ عَابِدُونَ مَا عَبَدْتُمْ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣].

تخریج الوجه الأول: عن عطاء بن السائب، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: "دَعَانَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَبْلَ أَنْ تُحْرَمَ الْحُمْرُ فَتَقَدَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَصَلَّى بِهِمُ الْمَغْرِبَ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ فِيهَا، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]."

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ. وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيِّ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُوشَنجِيِّ، عن أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عن وَكَيْعٍ. كليهما: عبد الله بن الوليد، ووكيع، عن الثوري، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، به.

تخریج الوجه الثاني: عن عطاء بن السائب، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَرَجُلٌ آخَرُ يَشْرَبُونَ الْحُمْرَ فَصَلَّى بِهِمُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فَخَلَطَ فِيهَا، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣].

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أَبِي زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيِّ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُوشَنجِيِّ، عن أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عن الثوري، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، به.

وأخرجه الطبري في تفسيره^(١)، عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن، عن سفيان، عن عطاء، به. وأخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة^(٢)، عن الحسن بن أبي بكر، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن ابن ناجية، عن بُنْدَارٍ، عن ابن مهدي، عن سُفْيَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، به، بمثله. وأخرجه الضياء

(١) سورة النساء، الآية (٤٣)، (٤٥/٧).

(٢) ص (٣٨٢).

في المختارة^(١)، عن عليّ بن حمزة بن عليّ بن طلحة، عن هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيباني، عن محمد بن محمد بن إبراهيم، عن محمد بن عبد الله بن إبراهيم، عن عبد الله بن محمد بن ناجية، عن بNDAR، عن عبد الرحمن، عن سفيان، عن عطاء بن السائب، به، بمثله.

وأخرجه أبو داود في سننه^(٢)، عن مسدد، عن يحيى، عن سفيان، عن عطاء، به، بمثله، غير أنه ذكر أن عليا كان الإمام. وأخرجه الضياء في المختارة^(٣)، من طريق أبي داود السابقة، به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى^(٤)، عن عمرو بن علي، عن ابن مهدي، عن سفيان، عن عطاء، به، بمثله، وذكر أن الإمام هو علي.

وأخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة^(٥)، عن محمد بن موسى بن الفضل، عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، عن إبراهيم بن مزروق، عن أبي حذيفة، عن سفيان، عن عطاء، به، بنحوه، وذكر أن الإمام كان عليا.

تخريج الوجه الثالث: عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، أن عبد الرحمن صنع طعامًا قال: فَدَعَا نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١، ٢]، وَنَحْنُ عَابِدُونَ مَا عَبَدْتُمْ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣].

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي زكريا العنبري، عن أبي عبد الله البوشنجي، عن مسدد بن مسرهد، عن خالد بن عبد الله، عن عطاء بن السائب، به.

وأخرجه عبد بن حميد كما في المنتخب^(٦)، عن عبد الرحمن بن سعد، عن أبي جعفر الرّازي، عن عطاء بن السائب، به، بنحوه. وأخرجه الترمذي في سننه^(٧)، عن عبد بن حميد، به. وقال: "حسن صحيح غريب". وأخرجه الضياء في المختارة^(٨)، من طريق عبد بن حميد، به.

(١) ح(٥٦٨)، (١٨٩/٢).

(٢) كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، ح(٣٦٧١)، (٥١٥/٥).

(٣) ح(٥٦٧)، (١٨٨/٢).

(٤) كتاب التفسير، سورة النساء، ح(١١٠٤١)، (٦٥/١٠).

(٥) ص(٣٨٢).

(٦) حديث علي بن أبي طالب ﷺ، ح(٨٢)، (١٢١/١).

(٧) أبواب تفسير القرآن، سورة النساء، ح(٣٠٢٦)، (١٢٠/٥).

(٨) ح(٥٦٦)، (١٨٧/٢).

وأخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة^(١)، عن عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّقَّارِ، عن يَحْيَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّرْقَانَ، عن علي بن عاصم، عن عطاء بن السائب، به، بنحوه. ونص على أن الإمام كان علياً.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٢- علي بن الحسن بن موسى بن ميسرة، الهلالي.
رَوَى عَنْ: عبد الله بن الوليد العدني، وعبد الله بن يزيد المقرئ. وعنه: أبو داود، وابن الأخرم، وأبو زرعة. قال أبو حامد ابن الشرقي: "الثقة المأمون". وقال الخليلي: "ثقة متفق عليه". وقال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَاءِ: "ثقة صدوق". وذكره ابنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وقال الذهبي: "صدوق". وقال في موضع: "الإمام، القُدْوَةُ، المَحْدَثُ، المَأْمُونُ". وقال ابن حجر: "ثقة".
مات سنة سبع وستين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، ولم أجد لانزله عنها مبرراً.
- ٣- عبد الله بن الوليد بن ميمون بن عبد الله، القرشي، المعروف بالعدني.
رَوَى عَنْ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وسفيان الثوري. وعنه: أحمد، ومؤمل بن إهاب.
قال حرب بن إِسْمَاعِيلَ: "قلت لأحمد بن حنبل: عبد الله بن الوليد العدني، كيف حديثه؟، قال: سمع من سُفْيَانَ - وجعل يُصَحِّحُ سَمَاعَهُ - ولكن لم يكن صاحب حديث، وحديثه حديث صحيح، وكان ربما أخطأ في الأسماء، وقد كتبتُ عنه أنا كثيراً". وقال الدارقطني: "ثقة مأمون". وقال العقيلي: "ثقة معروف". وذكره ابنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "مستقيم الحديث". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "صدوق". وَقَالَ ابنُ عَدِي: "ما رأيت في حديثه شيئاً منكراً، فأذكره". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "يكتب حديثه، ولا يحتج به". وَقَالَ ابن معين: "لا أعرفه، لم أكتب عنه شيئاً". ونقل الساجي أن ابن معين ضعفه. وقال البخاري: "مقارب". وقال الأزدي: "يهم في أحاديث وهو عندي وسط". وقال الذهبي: "شيخ". وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"^(٣).
والخلاصة أنه ثقة ربما أخطأ.

(١)ص(٣٨١).

(٢)الجرح والتعديل، ت(٩٩١)، (١٨١/٦). والإرشاد، ت(٧١٨)، (٨١٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٤٠٤٣)، (٣٧٤/٢٠). والتقريب، ت(٤٧٠٧)، ص(٣٩٩). والكاشف، ت(٣٨٩٦)، (٣٧/٢). والسير، ت(٢٠١)، (٥٢٦/١٢).

(٣)الجرح والتعديل، ت(٨٧٥)، (١٨٨/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٦٤٣)، (٢٧١/١٦). وتهذيب التهذيب، ت(١٣٨)، (٧٠/٦). والكاشف، ت(٣٠٤٦)، (٦٠٦/١). والتقريب، ت(٣٦٩٠)، ص(٣٢٨).

- ٤- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- عطاء بن السائب. ثقة، اختلط بأخرة، وسماع المتقدمين منه صحيح. تقدم عند الحديث السادس والستين.
- ٦- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ، السَّلْمِيُّ. ثقة روايته عن أناس مرسلة. تقدم عند الحديث السابع والتسعين.
- ٧- عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. أحدُ الصحابة رضي الله عنه. ورابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي صلى الله عليه وآله. تقدم عند الحديث الثاني.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- يحيى بن محمد، أبو زكريا، العنبري. صدوق. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٢- محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله، البوشنجي. ثقة، حافظ. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٣- أحمد بن حنبل، الشيباني. ثقة، ثبت، حجة. تقدم عند الحديث السادس.
- ٤- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان. ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- عطاء بن السائب. ثقة، اختلط بأخرة، وسماع المتقدمين منه صحيح. تقدم عند الحديث السادس والستين.
- ٧- أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ. ثقة، روايته عن أناس مرسلة. تقدم قبل قليل.
- ٨- عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام. أحدُ الصحابة رضي الله عنه. ورابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي صلى الله عليه وآله. تقدم عند الحديث الثاني.

دراسة إسناد الوجه الثالث عند الحاكم في المستدرک:

- ١- يحيى بن محمد، أبو زكريا، العنبري. صدوق. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٢- محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله، البوشنجي. ثقة، حافظ. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.
- ٣- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٤- خالد بن عبد الله، الطحان. ثقة، ثبت. مقدم على أناس، ومتكلم في سماعه من الأعمش. تقدم عند الحديث التاسع والخمسين.
- ٥- عطاء بن السائب. ثقة، اختلط بأخرة، وسماع المتقدمين منه صحيح. تقدم عند الحديث السادس والستين.
- ٦- أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ. ثقة، روايته عن أناس مرسلة. تقدم قبل قليل.
- النظر في الإعلال:

تبين أن مدار هذا الحديث على عطاء بن السائب، واختلف عنه في متنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن عطاء، عن أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: "دَعَانَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَبْلَ أَنْ نُحْرَمَ الْحُمْرَ فَتَقَدَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَصَلَّى بِهِمُ الْمَغْرِبَ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ فِيهَا، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]."

وهذا الوجه رواه عبد الله بن الوليد ووكيع، عن الثوري، عن عطاء، وفيه أن الإمام عبد الرحمن.

الوجه الثاني: عن عطاء، عن أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَرَجُلٌ آخَرُ يَشْرَبُونَ الْحُمْرَ فَصَلَّى بِهِمُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فَخَلَطَ فِيهَا، فَنَزَلَتْ ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣].

وهذا الوجه رواه ابن مهدي، عن الثوري، عن عطاء، وفيه أن الإمام عبد الرحمن. غير أن هناك روايات عن القطان، وابن مهدي وأبي حذيفة عن الثوري، عن عطاء وفيها أن الإمام عليا.

الوجه الثالث: عنه عطاء، عن أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ صَنَعَ طَعَامًا قَالَ: فَدَعَا نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِيهِمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢، ١]، وَنَحْنُ عَابِدُونَ مَا عَبَدْتُمْ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣].

وهذا الوجه رواه عنه: خالد بن عبد الله، وأبو جعفر الرازي، وعلي بن عاصم، وظاهر رواية خالد وأبي جعفر أن الإمام علي، وهو ما نُصِّ عليه في رواية علي بن عاصم.

ومن ثم فالظاهر أن الإمام الحاكم رجَّح رواية الثوري القائلة بأن الإمام عبد الرحمن، لأن الثوري أحفظ من كل من رواه عن عطاء وذكروا أن الإمام علي.

ولكن هذا الحكم ناقص في الظاهر بالنسبة إليّ، لأن الثوري نفسه ورد عليه خلاف في تحديد الإمام، ومن ثم فلا بد من دراسة الخلاف على الثوري نفسه، وترجيح أحد الوجهين عنه، ثم مقارنته بالخلاف عن المدار الأعلى، وهو عطاء بن السائب، فقد يظهر كون الرجح من الخلاف عن الثوري أن الإمام هو علي، ويكون ذلك موافقا لروايات الآخرين ممن رووه عن عطاء.

دراسة الخلاف في الحديث على سفيان الثوري:

ظهر أن للحديث مدارا أدنى على سفيان الثوري، وأنه اختلف عنه في متنه من وجهين:

الوجه الأول: فيه أن الإمام هو عبد الرحمن بن عوف.

أخرجه الحاكم في مستدركه كما سبق هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عن عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ الْوَلِيدِ.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُوشَنجِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ وَكَيْعٍ.
وَعَنْ أَبِي زَكْرِيَّا الْعَنْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُوشَنجِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ.
ثَلَاثَتُهُمْ: (عبد الله بن الوليد، ووكيع، وابن مهدي)، عن الثوري، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ
الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ وَفِيهِ أَنْ الْإِمَامَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

الوجه الثاني: فيه أن الإمام هو علي بن أبي طالب.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ^(١)، عَنْ مُسَدَّدٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ
الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَعَاهُ وَعَبَدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ فَسَقَاهُمَا قَبْلَ
أَنْ تُحْرَمَ الْخَمْرُ، فَأَمَّهُمْ عَلِيٌّ فِي الْمَغْرِبِ، فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فَخَلَطَ فِيهَا، فَنَزَلَتْ ﴿لَا تَقْرَبُوا
الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣].

وأخرجه الضياء في المختارة^(٢)، من طريق أبي داود، به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى^(٣)، عن عمرو بن علي، عن ابن مهدي.

وأخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة^(٤)، عن مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ
يَعْقُوبَ الْأَصَمِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ أَبِي حُدَيْفَةَ.

ثَلَاثَتُهُمْ: (القطان، وابن مهدي، وأبي حذيفة) عن سُفْيَانَ، عَنْ عَطَاءِ، بِهِ.

دراسة إسناد الوجه الأول إلى المدار الأدنى عند الحاكم في مستدرکه:

سبقت دراسته عند دراسة الوجه الأول كالتالي:

١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٢- علي بن الحسن، الهلالي. ثقة. تقدم قبل قليل.

٣- عبد الله بن الوليد، العدني. ثقة ربما أخطأ. تقدم قبل قليل.

٤- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- عطاء بن السائب. ثقة، اختلط بأخرة، وسماع المتقدمين منه صحيح. تقدم عند الحديث السادس
والستين.

٦- عبد الله بن حبيب، السلمى. ثقة روايته عن أناس مرسله. تقدم عند الحديث السابع والتسعين.

(١) كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، ح(٣٦٧١)، (٥١٥/٥).

(٢) ح(٥٦٧)، (١٨٨/٢).

(٣) كتاب التفسير، سورة النساء، ح(١١٠٤١)، (٦٥/١٠).

(٤) ص(٣٨٢).

٧-عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. أَحَدُ الصَّحَابَةِ عليهم السلام. وَرَابِعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله. تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ الثَّانِي.

دراسة إسناد الوجه الثاني إلى المدار الأدنى عند أبي داود في سننه:

- ١-مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٢-يحيى القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.
- ٣-سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٤-عطاء بن السائب. ثقة، اختلط بأخرة، وسماع المتقدمين منه صحيح. تقدم عند الحديث السادس والستين.
- ٥-عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ، السَّلْمِيُّ. ثقة روايته عن أناس مرسله. تقدم عند الحديث السابع والتسعين.
- ٦-عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. أَحَدُ الصَّحَابَةِ عليهم السلام. وَرَابِعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله. تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ الثَّانِي.

النظر في الخلاف عن المدار الأدنى:

ظهر أن المدار الأدنى للحديث على سفيان الثوري، وأنه اختلف عنه في متنه من وجهين:
الوجه الأول: فيه أن الإمام هو عبد الرحمن بن عوف.
وقد رواه عن الثوري:

- ١-عبد الله بن الوليد، وهو ثقة ربما أخطأ. تقدم قبل قليل.
- ٢-وكيع بن الجراح. وهو ثقة راوية الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣-عبد الرحمن بن مهدي. وهو ثقة ثبت مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.
الوجه الثاني: فيه أن الإمام هو علي بن أبي طالب.
وقد رواه عن الثوري:

- ١-يحيى القطان. وهو ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.
- ٢-عبد الرحمن بن مهدي. وهو ثقة ثبت مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣-موسى بن مسعود، أبو حذيفة، النهدي. صدوق سيء الحفظ، يصحف. تقدم عند الحديث الثاني.
والظاهر هنا أن الحديث ورد عن ابن مهدي بالوجهين عن الثوري، ولا مرجح بينهما، أي بين وجهي ابن مهدي.

ومن ثم فالظاهر أن الراجح من الوجهين عن الثوري نفسه هو الوجه الأول الذي رواه راوية الثوري وكيعٌ. ومن هنا تبين صحة ما قال به الحاكم، ويبقى الترجيح بين ما عقده هو، أي الترجيح بين رواية الثوري، عن عطاء بن السائب وفيها أن الإمام عبد الرحمن بن عوف، ورواية خالد بن عبد الله، وأبي جعفر الرازي، وعلي بن عاصم، عن عطاء بن السائب، وفيها أن الإمام علي، وبيان ذلك أن رواي الوجه الأول هو ١-الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

وأما رواية الوجه الثاني فهم:

١-خالد بن عبد الله، الطحان. وهو ثقة، ثبت. مقدم على أناس، ومتكلم في سماعه من الأعمش. تقدم عند الحديث التاسع والخمسين.

٢-علي بن عاصم بن صهيب. وهو صدوق، كثير الغلط، يخطيء ويصر، ورُمي بالتشيع^(١).

٣-أبو جعفر الرازي. والخلاصة أنه صدوق، سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة ونحوه^(٢).

ومن ثم فالثوري هو أحفظ من رواه عن عطاء كما بين الحاكم، ويكون الوجه الأول الذي رجحه الحاكم هو الراجح، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الأول الراجح بإسناد الحاكم:

الحديث من وجهه الراجح بإسناد الحاكم صحيح، ليس فيه إلا ما يخشى من اختلاط عطاء بأخرة، لكن سماع الثوري منه صحيح قبل الاختلاط.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن الخمر كانت مباحة في أول الإسلام على ما كان عليه العرب قبل الإسلام، وأن تحريمها تأخر فترة، وأنه قد التُمست له أسباب تكون أدعى لقبول المدعويين لتحريمه القاطع، والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٠٩٢)، (١٩٨/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٠٦٤)، (٥٠٤/٢٠). وتهذيب التهذيب، ت(٥٧١)، (٣٤٤/٧). والتقريب، ت(٤٧٥٨)، ص(٤٠٣). وتحفة اللبيب، ت(١١٦٩)، (٥٨٦/١).
(٢) تاريخ بغداد، ت(٥٧٩٦)، (٤٦١/١٢). وتهذيب الكمال، ت(٧٢٨٤)، (١٩٢/٣٣). وتهذيب التهذيب، ت(٢٢١)، (٥٦/١٢). وتحفة اللبيب، ت(٧٠٤)، (١٨١/٢).

الفصل السادس والعشرون.

الأحاديث التي أَعْلَمُهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رحمهُ اللهُ - في كتابِ
البر والصلة، وفيه أربعة أحاديث.

الحديث الثاني عشر بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو جعفر البغدادي، حدثنا يحيى بن عثمان المصري، حدثنا عمران بن هارون أبو موسى الرملي، وهو ابن أبي عمران، حدثنا أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر، حدثني داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَيَعْمُرُ بِالْقَوْمِ الزَّمَانَ وَيُكْتِرُ لَهُمُ الْأَمْوَالَ وَمَا نَظَرَ إِلَيْهِمْ مُنْذُ خَلَقَهُمْ بَعْضًا لَهُمْ. قالوا: كَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: بِصَلَاتِهِمْ لِأَرْحَامِهِمْ.

قال الحاكم رحمه الله: عمران بن أبي عمران الرملي من زهاد المسلمين وعبادهم، فإن كان حفظ هذا الحديث عن أبي خالد الأحمر، فإنه غريب صحيح^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى احتمال وهم عمران بن أبي عمران في هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي جعفر البغدادي، عن يحيى بن عثمان المصري، عن عمران بن هارون الرملي، عن أبي خالد الأحمر، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس مرفوعا. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان^(٢)، عن الحاكم، به. وأخرجه عنه أيضا، عن عبد الله بن جعفر بن درستويه، عن يعقوب بن سفيان القارسي، عن عمران بن هارون، به، بنحوه.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير^(٣)، عن يحيى بن عثمان بن صالح، ومطلب بن شعيب الأزدي، وأبي الجارود مسعود بن محمد الرملي، ثلاثتهم عن عمران بن هارون الرملي، به، بمثله. وأخرجه أبو نعيم في الحلية^(٤)، عن الطبراني، به، بمثله. وقال: "هذا حديث غريب من حديث داود والشعبي، تفرد به عمران الرملي عن أبي خالد". وأخرجه الضياء في المختارة^(٥)، من طريق الطبراني، به، بمثله.

دراسة إسناد الحديث:

١- محمد بن محمد بن عبد الله، أبو جعفر، البغدادي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والخمسين.

(١) المستدرک، کتاب البر والصلوة، ح(٧٤٨٨)، (٢٩٢/٧).

(٢) باب بر الوالدين، صلة الرحم، ح(٧٥٩٦)، (٣٤١/١٠).

(٣) ح(١٢٥٥٦)، (٨٥/١٢).

(٤) (٣٣١/٤).

(٥) ح(٧٠)، (٧٧/١١).

٢- يحيى بن عثمان بن صالح. ثقة له مناكير، وقد رمي بالتشيع. تقدم عند الحديث التاسع والثمانين.

٣- عمران بن هارون، الرملي، أبو موسى.

روى عَنْ: ابن لهيعة، وأبي خالد الأحمر. وَعَنْهُ: موسى بن سهل الرملي، وأبو زرعة، وأبو حاتم.

قال أبو زرعة: "صدوق". وقال ابن يونس: "في حديثه لين". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:

"يخطيء ويخالف"^(١). والخلاصة أنه صدوق، في حفظه لين.

٤- سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٥- داود بن أبي هند، البصري. ثقة متقن، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٦- الشعبي. ثقة، ثبت، متقن، روايته عن البعض مرسلة. تقدم عند الحديث الثامن والثلاثين.

٧- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على عمران بن هارون، وهو صدوق في حفظه لين، ومن ثم توقف الحاكم في

قبول الحديث على التأكد من عدم وهم عمران فيه، والظاهر والله أعلم أنه قد حفظه، فالحديث أخرجه

الضياء في المختارة، وله شاهد عند ابن حبان وغيره، ولفظه الشاهد عند ابن حبان أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ

أَعَجَلَ الطَّاعَةَ نُؤَابًا صِلَةُ الرَّحِمِ، حَتَّىٰ إِنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ لَيَكُونُوا فَجْرَةً فَتَنَّمُوا أَمْوَالَهُمْ وَيَكْثُرُ عَدَدُهُمْ إِذَا

تَوَاصَلُوا، وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَتَوَاصَلُونَ فَيَحْتَاجُونَ"^(٢).

ويؤيده أيضا المعنى العام لمجموعة من الأحاديث الصحيحة، وهي:

١- حديث ابن عباس عند الشيخين^(٣)، وفيه أن عمر رضي الله عنه قال: "ثُمَّ رَفَعْتُ بَصْرِي فِي بَيْتِهِ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ

فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثَةٍ، فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ فَلْيُوسِّعْ عَلَيَّ أُمَّتِكَ، فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ،

وَأَعْطُوا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، وَكَانَ مُتَكَبِّرًا فَقَالَ: أَوْفِي شَكِّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، أَوْلَيْتَ قَوْمٌ عَجَّلَتْ

لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا". اللفظ للبخاري.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٧٠٤)، (٣٠٧/٦). وتاريخ الإسلام، ت(٣١٣)، (٦٤٩/٥). ولسان الميزان،

ت(٥٧٦٨)، (١٨٣/٦).

(٢) الإحسان، كتاب البر، باب صلة الرحم، ح(٤٤٠)، (١٨٢/٢). والمعجم الأوسط، ح(١٠٩٢)، (١٩/٢).

وشعب الإيمان، ح(٧٦٠١)، (٣٤٥/١٠).

(٣) صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، بابُ الغُرْفَةِ وَالْعُلْيَةِ الْمُشْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا،

ح(٢٤٦٨)، (١٣٣/٣). وصحيح مسلم، كتاب الطلاق، بابُ فِي الْإِيْلَاءِ، وَأَعْتِزَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْيِيرِهِنَّ وَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾، [التحریم: ٤]، ح(٣٤)، (١١١/٢).

٢- حديث الشيخين^(١) عن حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّهُ قَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنُّتُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ صَلَاةٍ، وَعَتَاقَةٍ، وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟"، قَالَ حَكِيمٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَسَلِمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ". اللفظ للبخاري.

٣- حديث الشيخين^(٢) عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحْمَةً". اللفظ للبخاري.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن الله يعجل للكافر طيباته وخيراته في الدنيا. ولا يقال: "هذا من الظلم، إذ من الأولى أن يدخر لهم هذا الثواب للأخرة، كما يفعل بالمؤمنين"، لأني أقول: "هم لم يؤمنوا أصلاً باليوم الآخر، ولم يعترفوا به، إذ لو اعترفوا به لكان داعياً لهم إلى الإسلام والإيمان، فلما أنكروا اليوم الآخر وكفروا به، عجلت لهم طيباتهم في الدنيا التي آمنوا بها، ولم يكن ظلماً أن يُجرموا ادخار الثواب ليوم لا يؤمنون أصلاً بوجوده، والله أعلم".

وهذا الجواب على حد ما ورد في الصحيح: "اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ، كَتَبُوا هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالُوا: لَا نُقَرُّ بِهَا، فَلَوْ نَعَلِمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ، لَكِنَّ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ"^(٣).

ووجه الاستدلال أن رسول الله ﷺ عاملهم على ما أقروا واعترفوا به، وكذلك الله تعالى عاملهم على ما أقروا واعترفوا به، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، بَابُ شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرَبِيِّ وَهَبْتِهِ وَعَتَقَهُ، ح (٢٢٢٠)، (٨١/٣). وصحيح

مسلم، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ حُكْمِ عَمَلِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَهُ، ح (١٢٣/١٩٤)، (١١٣/١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب البيوع، بَابُ مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرِّزْقِ، ح (٢٠٦٧)، (٥٦/٣). وصحيح مسلم،

كتاب البر، بَابُ صَلَاةِ الرَّجْمِ وَتَحْرِيمِ قَطِيعَتِهَا، ح (٢٥٥٧/٢٠)، (١٩٨٢/٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الصلح، بَابُ: كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا مَا صَالِحَ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ، وَفُلَانٌ بِنِ فُلَانٍ، وَإِنْ لَمْ

يُنْسَبُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ، ح (٢٦٩٩)، (١٨٤/٣).

الحديث الثالث عشر بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَيَّاشٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَبْصَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم امْرَأَةً مَعَهَا صَبِيَّتَانِ قَدْ حَمَلَتْ إِحْدَاهُمَا وَهِيَ تَقُودُ الْأُخْرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: وَالِدَاتُ حَامِلَاتُ رَحِيمَاتٍ لَوْلَا مَا يَأْتِينَ إِلَى أَرْوَاجِهِنَّ لَدَخَلَ مُصَلِّيَاتُهُنَّ الْجَنَّةَ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَجْرِحَاهُ، وَقَدْ أَعْضَلَهُ شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ (١)، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ، أُنْبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ بَالُوِيهَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، قَالَ: ذُكِرَ لِي عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَمَعَهَا وَلَدَانِ فَأَعْطَاهَا ثَلَاثَ تَمْرَاتٍ، فَأَعْطَتْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَمْرَةً تَمْرَةً، ثُمَّ إِنَّ أَحَدَ الصَّبِيِّينِ بَكَى فَشَقَّتْهَا فَأَعْطَتْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النُّصْفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: وَالِدَاتُ رَحِيمَاتُ بِأَوْلَادِهِنَّ لَوْلَا مَا يَصْنَعْنَ بِأَرْوَاجِهِنَّ دَخَلَ مُصَلِّيَاتُهُنَّ الْجَنَّةَ" (٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الخلاف في إسناد الحديث على وجهين:

الوجه الأول: الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، ذُكِرَ لَهُ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن حميد بن عيَّاش الرملي، عن مؤمَّل بن إسماعيل، عن سُفْيَانِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهِ.

(١) الظاهر أن كلمة: "عن الأعمش"، لا معنى لها هنا؛ لدليل بقية الكلام وتخريج الحديث، وعليه فالظاهر أن الصواب: وقد أعضله شعبة، بدون زيادة. أو وقد أعضله ووصله الأعمش. أو وقد أعضله شعبة، عن منصور. والله أعلم. ينظر: إتحاف المهرة، (٢١٧/٦).

(٢) المستدرک، کتاب البر والصلة، ح(٧٥٣٧)، (٣١٥/٧).

وأخرجه ابن ماجه في سننه^(١)، عن مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، عن مُؤَمَّلٍ، عن سُفْيَانَ. وأخرجه أبو نعيم في الحلية^(٢)، عن أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ زَكْرِيَّا، عن أَبِي حُدَيْفَةَ، عن سُفْيَانَ، عن الْأَعْمَشِ، به. تخريج الوجه الثاني: مَنْصُورٌ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، ذُكِرَ لَهُ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه، مرفوعاً: أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ، عن أَبِي الْوَلِيدِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، كليهما عن شُعْبَةَ. وعن أَبِي بَكْرٍ بْنِ بَالُوِيه، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عن أَبِيهِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عن شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، به.

وأخرجه أحمد في مسنده^(٣)، عن مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وحجاج، عن شُعْبَةَ، عن منصور، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- حميد بن عياش، الرملي، أبو الحسن.

روى عن: ضمرة بن ربيعة، ومؤمل بن إسماعيل. سمع منه: ابن أبي حاتم. وروى عنه: أبو عوانة في

مستخرجه.

قال ابن أبي حاتم: "صدوق". وخرج له الحاكم، وصحح سند حديثه^(٤). والخلاصة أنه صدوق.

٣- مؤمل بن إسماعيل، القرشي، أبو عبد الرحمن.

رَوَى عَنْ: سفیان الثوري، وسفيان بن عُيَيْنَةَ. وَعَنْ: أحمد، وابن المديني.

قال ابن مَعِينٍ، وابن راهويه: "ثقة". وقال عثمان بن سعيد: "قلت ليحيى بن معين: أي شيء حال المؤمل

في سفیان ؟، فقال: هو ثقة. قلت: هو أحب إليك أو عبيد الله ؟، فلم يفضل أحداً على الآخر". وَقَالَ

أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ". وقال الساجي: "صدوق كثير الخطأ، وله أوهام يطول

ذكرها". وقال ابن سعد: "ثقة كثير الغلط". وقال ابن قانع: "صالح يخطئ". وقال الدارقطني: "ثقة كثير

الخطأ". وَقَالَ الْآجِرِيُّ: "سألت أبا داود عن مؤمل بن إسماعيل، فعظمه ورفع من شأنه إلا أنه يهمل في

الشيء". وذكره ابن حَبَّانٍ في الثقات، وقال: "ربما أخطأ". وقال يعقوب بن سفیان: "شيخ جليل سنيّ.

(١) كتاب النكاح، باب في المرأة تؤذي زوجها، ح(٢٠١٣)، (٦٤٨/١).

(٢) (١٣١/٧).

(٣) حديث أبي أمامة رضي الله عنه، ح(٢٢١٧٣)، (٥٠٨/٣٦).

(٤) الجرح والتعديل، ت(٩٩٩)، (٢٢٧/٣). ومستخرج أبي عوانة، (٣٠٩/٢). والمستدرک، (٦٠١/٢)، طبعة العلمية.

سمعت سليمان بن حرب يحسن الثناء، كان مشيختنا يوصون به إلا أن حديثه لا يشبه حديث أصحابه وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه، فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه وهذا أشد فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكننا نجعل له عذرا". وقال محمد بن نصر المروزي: "إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويثبت فيه لأنه كان سيء الحفظ كثير الغلط". وقيل: "دفن كتبه فكان يحدث من حفظه، فكثير خطؤه". وقال البخاري: "منكر الحديث". وقال المزي: "استشهد به البخاري". وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ". وقال مرة: "في حديثه عن الثوري ضعف".

مات سنة ست ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق، سيء الحفظ.

٤- سفيان. هو الثوري^(٢). وهو ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- سليمان بن مهران، الأعمش. ثقة ثبت، يدلس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود رضي الله عنه، وبالْحَكَم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو. تقدم عند الحديث الثالث.

٦- سالم بن أبي الجعد. ثقة، يرسل كثيرا. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٧- صُدَيِّ بنُ عجلان، أبو أمامة، الباهلي رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الخامس والخمسين.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- إسماعيل بن إسحاق. ثقة، متقن. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٣- أبو الوليد، الطيالسي. ثقة ثبت حجة، تكلم في سماعة من حماد بن سلمة كأنه سمع منه بأخرة. تقدم عند الحديث الحادي والخمسين.

٤- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- سالم بن أبي الجعد. ثقة، يرسل كثيرا. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٧- صدي بن عجلان، أبو أمامة، الباهلي رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الخامس والخمسين.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى الخلاف في إسناد الحديث على وجهين:

(١) الجرح والتعديل، ت(١٧٠٩)، (٣٧٤/٨). وتهذيب الكمال، ت(٦٣١٩)، (١٧٦/٢٩). وتهذيب التهذيب،

ت(٦٨٢)، (٣٨٠/١٠). وتحفة اللبيب، ت(٤٢٩)، (١١٤/٢).

(٢) حلية الأولياء، (١٣١/٧).

فرواه الثوري عن الأعمش، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه، مرفوعاً.
ورواه شعبة عن منصور، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، ذُكِرَ لَهُ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه، مرفوعاً.
والثوري ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

وشعبة ثقة، ثبت، أثبت أصحاب فتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

ومن ثم فالوجهان متكافئان في القوة، ويظهر أن هناك خلافاً على منصور، وخلاصته أن هذا الحديث روي عن منصور من وجهين:

الوجه الأول هو نفس الإسناد الذي جاء به الأعمش، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه، مرفوعاً.

وهذا الوجه رواه عن منصور:

١- شريك النخعي. وهو صدوق، تغير حفظه بعد قضاء الكوفة، وقدم حديثه أصح. تقدم عند الحديث الثاني والعشرون^(١).

٢- سلام بن سليم. وهو ثقة، متقن، كأبي بكر بن عياش، ودون زائدة وزهير. تقدم عند الحديث الثاني^(٢).
٣- زياد بن عبد الله بن الطفيل، البكائي^(٣). وهو صدوق فيه لين، ثبت في مغازي ابن إسحاق^(٤).
٤- مُحَمَّد بن ميمون، أَبُو حمزة، السكري^(٥). وهو ثقة، صحيح الكتاب، تكلم النسائي في روايته المتأخرة؛ لذهاب بصره في آخر عمره، وتكلم أبو حاتم في اتصال روايته عن بكير بن الأحنس^(٦).

(١) مسند أحمد، حديث أبي أمامة رضي الله عنه، ح (٢٢٢١٩)، (٥٥٢/٣٦).

(٢) مسند الطيالسي، حديث أبي أمامة رضي الله عنه، ح (١٢٢٢)، (٤٤٩/٢).

(٣) الضعفاء لأبي زرعة، (٣٦٨/٢). وتهذيب الكمال، ت (٢٠٥٣)، (١٨٥/٩). وإكمال مغلطاي، ت (١٧٣٠)، (١١٤/٥). وتحفة اللبيب، ت (٥١٢)، (٣٩٣/١).

(٤) مسند أحمد، حديث أبي أمامة رضي الله عنه، ح (٢٢٣١١)، (٦٤٩/٣٦).

(٥) الجرح والتعديل، ت (٣٣٨)، (٨١/٨). وتهذيب الكمال، ت (٥٦٥٢)، (٥٤٤/٢٦). وتهذيب التهذيب، ت (٧٩٣)، (٤٨٦/٩). والمشاهير، ت (١٥٨١)، ص (٢٢٩). وإكمال مغلطاي، ت (٤٣٢٤)، (٣٧٣/١٠).

وتحفة التحصيل، ص (٢٩٠). وتحفة اللبيب، ت (٢٤٨)، (٦٩/٢). والإرشاد، ت (٨٠٤)، ص (٨٨٤). وتاريخ أسماء النقات، ت (١٢١٩)، ص (٢٠٣). وسؤالات السلمى، ت (٣٧٠)، ص (٣٠٠).

(٦) شعب الإيمان، ح (٨٣٢٤)، (١٥٢/١١).

والوجه الثاني عن منصور هو ما رواه شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، ذكر له عن أبي أمامة، مرفوعا.

وشعبة ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

ومن ثم فالظاهر أن الوجه الأول هو الصحيح، لاجتماع الثقات عليه، إلا شعبة، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من الوجه الأول الراجح ضعيف؛ لأن سالما لم يسمع من أبي أمامة، وإن كان قد أدركه^(١).

ورحمة الأمهات شيء فطري لا يحتاج لإثبات، وإن كانت السنة مليئة بما يدل عليه، ومنها حديث الشيخين^(٢) واللفظ للبخاري من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "قَدِمَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ سَبِيًّا، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبِيِّ قَدْ تَحَلَّبُ تَدْيَهَا تَسْقِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبِيِّ أَخَذَتْهُ، فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: أَتُرُونَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟، قُلْنَا: لَا، وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ لَا تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: لَلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوْلِدِهَا".

ويؤيد ما فعله بعض النساء في أزواجهن حديث البخاري عن ابن عباس قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أُرِيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ، يَكْفُرْنَ، قِيلَ: أَيْكُفُرْنَ بِاللَّهِ؟، قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ"^(٣).

ويؤيد ما فعلته مع ولديها حديث الشيخين^(٤) عن النعمان بن بشير، واللفظ للبخاري، قال: "أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً، فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟، قَالَ: لَا، قَالَ: فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ، قَالَ: فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ". وكذلك حديث الشيخين^(٥) عن عائشة قالت: "دَخَلَتْ امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا

(١) تحفة التحصيل، ص (١٢٠). وطبقات المدلسين، ت (٤٨)، ص (٣١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رَحْمَةِ الْوَالِدِ وَتَقْبِيلِهِ وَمُعَانَقَتِهِ، ح (٥٩٩٩)، (٨/٨). وصحيح مسلم، كتاب الرقاق، باب فِي سِعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهَا سَبَقَتْ غَضَبَهُ، ح (٢٧٥٤)، (٤/٢١٠٩).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير وكفر دون كفر، ح (٢٩)، (١٥/١).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب الإسهاد في الهبة، ح (٢٥٨٧)، (٣/١٥٨). وصحيح مسلم، كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، ح (١٦٢٣)، (٣/١٢٤٢).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب اتقوا النار ولو بشق تمره والقليل من الصدقة، ح (١٤١٨)، (٢/١١٠).

فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَسَمَّيْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ، فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ". اللفظ للبخاري.

التعليق على الحديث:

في الحديث رحمة الأمة بأبنائها، قال المناوي: "حاملات، يعني النساء. والدات مرضعات رحيمات بأولادهن، أي: لا يزلن كذلك، فهن خيرات مباركات. لولا ما يأتين إلى أزواجهن، أي: من كفران العشرة ونحوه. دخل مصليا تهن الجنة، في إفهامه أن غير مصليا تهن لا يدخلنها، وهو وارد على منهج الزجر والتهويل والتخويف، وإلا فكل من مات على الإسلام لا بد أن يدخلها، أو لا يدخلنها حتى يطهرن بالنار إن لم يعف عنهن، وسبب الحديث أن النساء ذُكرن عنده فذكره^(١).

(٢/١١٠). وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب فضل الإحسان إلى البنات، ح(١٢٧/٢٦٢٩)،
(٤/٢٠٢٧).
(١) فيض القدير، (٣/٣٦٨).

الحديث الرابع عشر بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسِ الْبَجَلِيِّ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ الْبَحْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرُؤُوسِهَا وَهِيَ لَا تَسْتَعْنِي عَنْ زَوْجِهَا. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ حَفِظَهُ الْعَبَّاسُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ يَقُولُ: الْخَفُوضُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ مَا حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمَسِيْبِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرُؤُوسِهَا وَلَا تَسْتَعْنِي عَنْهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة وهم الراوي على شعبة في رفع الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على شعبة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عنه، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، موقوفاً.

تخريج الوجه الأول: عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في المستدرک كما هنا، عن أبي عليّ الحافظ، عن عليّ بن العباس، عن العباس بن يزيد، عن معاذ بن هشام، عن شعبة، به.

وتابع معاذ ابن المبارك، أخرجه ابن أبي الدنيا في العيال^(٢)، عن أحمد بن جميل، عن ابن المبارك، عن

شعبة، به، بمثله. وأخرجه البزار في مسنده^(٣)، عن بشر بن خالد، عن يعمر بن بشر، عن ابن المبارك، عن

شعبة، به، بمثله. وقال: "لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ".

تخريج الوجه الثاني: عنه، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، موقوفاً:

أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي بكر محمد بن إسحاق، عن أبي موسى، عن محمد بن

جعفر، عن شعبة، به.

(١)المستدرک، کتاب البر والصلة، ح(٧٥٤١)، (٣١٧/٧).

(٢)باب حق الرجل على زوجته، ح(٥٣٣)، (٧٢٦/٢).

(٣)حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، ح(٢٣٤٨)، (٣٤٠/٦).

وتابع غندرا عمرو بن مرزوق، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد^(١)، عن عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ، عن قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ، عن أَحْمَدَ بْنِ زُهَيْرٍ، عن عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ، عن شُعْبَةَ، به، بمثله.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٢- علي بن العباس، أبو العباس، البجلي. ثقة. تقدم عند الحديث السابع والثلاثين.
- ٣- عَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ، البحراني، أَبُو الْفَضْلِ. ثقة، ربما أخطأ. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.
- ٤- معاذ بن هشام بن أبي عبد الله، الدستوائي. ثقة، ربما وهم. تقدم عند الحديث الثامن بعد المائة.
- ٥- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- قتادة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٧- سعيد بن المسيب. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم عند الحديث الرابع والستين.
- ٨- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه. صحابي جليل فقيه أكثر من الرواية. تقدم عند الحديث السادس والتسعين.

دراسة إسناد متابعة ابن المبارك لمعاذ بن هشام عند ابن أبي الدنيا في العيال:

- ١- أحمد بن جميل، المروزي. صدوق^(٢).
- ٢- ابن المبارك. وهو حجة ثقة مأمون أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس.
- ٣- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- قتادة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٧- سعيد بن المسيب. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم عند الحديث الرابع والستين.
- ٨- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه. صحابي جليل فقيه أكثر من الرواية. تقدم عند الحديث السادس والتسعين.

(١) (٣/٣٢٧).

(٢) الجرح والتعديل، ت (٢٣)، (٤٤/٢). وتاريخ بغداد، ت (١٩٧٣)، (٥/١٢١).

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

- ١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٢- محمد بن إسحاق بن خزيمة. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس عشر.
- ٣- أبو موسى، الزّمن. ثقة، ثبت صاحب كتاب من أثبت البصريين، ومقدم على أناس. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.
- ٤- غندر. ثقة، صحيح الكتاب، فيه غفلة، وهو أثبت الناس في شعبة. تقدم عند الحديث الخمسين.
- ٥- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- قتادة بن دعامة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٧- سعيد بن المسيب. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسلّة، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم عند الحديث الرابع والستين.
- ٨- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه. صحابي جليل فقيه أكثر من الرواية. تقدم عند الحديث السادس والتسعين.

دراسة إسناد متابعة عمرو بن مرزوق لغندر عند ابن عبد البر في التمهيد:

- ١- عَبْدُ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ. ثقة، راوية قاسم بن أصبغ وأوثق النَّاسِ فِيهِ. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٢- قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، القرطبي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث عشر.
- ٣- أحمد بن زهير بن حرب بن شداد. ثقة مأمون^(١).
- ٤- عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، الباهلي. ثقة على قول الأكثرين، له أوهام، أكثر عن شعبة ومن المقدمين فيه^(٢).
- ٥- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٦- قتادة بن دعامة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ت(٥٧)، (٥٢/٢). وسؤالات الحاكم للدارقطني، ت(١١)، ص(٨٨). وتاريخ بغداد، ت(٢١١٠)، (٢٦٥/٥). وتذكرة الحفاظ، ت(٦١٩)، (٥٩٦/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٤٥٦)، (٢٦٣/٦). وتهذيب الكمال، ت(٤٤٤٦)، (٢٢٤/٢٢). وتهذيب التهذيب، ت(١٦٠)، (٩٩/٨). وتحفة اللبيب، ت(١٢٦٨)، (٦٠٧/١).

٧- سعيد بن المسيب. ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر رضي الله عنه - خلاف. تقدم عند الحديث الرابع والستين.

٨- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه. صحابي جليل فقيه مكثر من الرواية. تقدم عند الحديث السادس والتسعين.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى علة وهم الراوي على شعبة في رفع الحديث، وقد تبين أن مدار الحديث على شعبة واختلف عنه من وجهين:
فرواه:

١- معاذ بن هشام. وهو ثقة، ربما وهم. تقدم عند الحديث الثامن بعد المائة.

٢- ابن المبارك. وهو حجة ثقة مأمون أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس. رواه عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً.
ورواه:

١- غندر. ثقة، صحيح الكتاب، فيه غفلة، وهو أثبت الناس في شعبة. تقدم عند الحديث الخمسين.

٢- عمرو بن مرزوق. ثقة على قول الأكثرين، له أوهام، مكثر عن شعبة ومن المقدمين فيه. رواه عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو، موقوفاً.
والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني الموقوف، لأن راوييه مقدمان في شعبة، وهذا الترجيح هو ما نص عليه أبو علي الحافظ، وإليه يشير كلام البزار، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح بإسناد الحاكم صحيح.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن الله تعالى يغضب على المرأة التي لا تؤدي حق شكر زوجها مع أنها لا تستغني عنه. ولذا قال النبي ﷺ كما عند البخاري، عن ابن عباس قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أُرِيتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ، يَكْفُرْنَ، قِيلَ: أَيَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟، قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ" (١).

فعليةن أن يتقين الله في أزواجهن، وعلى الأزواج أن يعاملوهن بالحسنى والمعروف.

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير وكفر دون كفر، ح(٢٩)، (١٥/١).

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ عَشَرَ بَعْدَ الْمِائَةِ.

قال الحاكم: "حدثنا أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْحَبْرِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ حَبِيبٍ، حدثنا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، حدثنا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام بِالْمَدِينَةِ فَمَرَّ عَلَيْهِ شَيْخٌ يُقَالُ لَهُ: شَرْحِبِيلُ أَبُو سَعْدٍ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ يَا أبا سَعْدٍ؟، قَالَ: مِنْ عِنْدِ أَمِيرِ الْمَدِينَةِ حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ، قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الْقَوْمَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْرِكُ ابْنَتَيْنِ فَيُحْسِنُ إِلَيْهِمَا مَا صَحَبَتَاهُ أَوْ صَحَبَهُمَا إِلَّا أَدْخَلَتْهُ الْجَنَّةَ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ. وَقَدْ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَفِيدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ شَرْحِبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ. هَذَا وَهُمْ؛ فَإِنَّ شَرْحِبِيلَ هَذَا هُوَ أَبُو سَعْدٍ شَرْحِبِيلُ بْنُ سَعْدٍ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم من أحد الرواة في تسمية شيخ فطر بن خليفة، ومن ثم فمدار الحديث على فطر، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: يعلى بن عبيد، عنه، عن شرحبيل أبي سعد، عن ابن عباس، مرفوعا.

الوجه الثاني: أبو نعيم الفضل، عنه، عن شرحبيل بن مسلم، عن ابن عباس، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: يعلى بن عبيد، عن فطر بن خليفة، عن شرحبيل أبي سعد، عن ابن عباس،

مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْحَبْرِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ حَبِيبٍ، عن يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ، عن فِطْرٍ، به.

وتابع يعلى أبو معاوية الضرير، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٢)، عن أبي معاوية، عن فطر، به، بنحوه.

وتابعه محمد بن عبيد، أخرجه أحمد في مسنده^(٣)، عن محمد بن عبيد، عن فطر، به، بنحوه. وأخرجه

الضياء في المختارة^(٤)، من طريق الإمام أحمد، به.

(١)المستدرک، کتاب البر والصلوة، ح(٧٥٥٥)، (٣٢٢/٧).

(٢)کتاب الأدب، باب العطف على البنات، ح(٢٥٨٢٥)، (٣٩٧/٨).

(٣)حديث ابن عباس عليه السلام، ح(٢١٠٤)، (١٥/٤).

(٤)حديث ابن عباس عليه السلام، ح(٤٥٠)، (٤٢٥/١٠).

وتابعه ابن المبارك، أخرجه ابن ماجه في سننه^(١)، عن الحسين بن الحسن، عن ابن المبارك، عن فطر، به، بمثله.

وتابعه جرير بن عبد الحميد، أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده^(٢)، عن زهير، عن جرير بن عبد الحميد، عن فطر، به، بمثله. وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٣)، عن أبي يعلى. وأخرجه الضياء في المختارة^(٤)، من طريق أبي يعلى الموصلي.

تخريج الوجه الثاني: أبو نعيم الفضل، عن فطر بن خليفة، عن شرحبيل بن مسلم، عن ابن عباس، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَفِيدِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ فِطْرٍ، بِهِ.

دراسة إسناد الوجه الأول:

١- مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، أَبُو الطَّيِّبِ، الْخِطَّاطُ، النَّيْسَابُورِيُّ.

روى عن: سهل بن عمار العتكي، ومحمد بن عبد الوهاب بن حبيب. وعنه: أبو عبد الله الحاكم، وأبو الحسن مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ دَاوُدَ.

خرج له الحاكم في المستدرك، وصحح سند حديثه^(٥). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ حَبِيبٍ. ثقة. تقدم عند الحديث السادس والخمسين.

٣- يَعْلى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، الطَّنَافِيسِيُّ. ثقة وفي حديثه عن الثوري خاصة كلام. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- فطر بن خليفة، القرشي، أبو بكر.

رَوَى عَنْ: شرحبيل بن سعد، وعامر الشعبي. وعنه: ابن المبارك، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

قال أحمد: "ثقة، صالح الحديث". وَقَالَ: "كان فطر عند يحيى بن سعيد ثقة". وقال أبو زرعة

الدمشقي: "سمعت أبا نعيم يرفع من فطر ويوثقه ويذكر أنه كان ثبتا في الحديث". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ثقة".

وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثقة، حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ليس به بأس. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ

(١) كتاب الأدب، باب برِّ الوالد والإحسان إلى البنات، ح(٣٦٧٠)، (١٢١٠/٢).

(٢) حديث ابن عباس رضي الله عنه، ح(٢٥٧١/٢٤٤)، (٤٤٥/٤).

(٣) كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصبر، ذكر البيان بأن الجنة إنما تجب لمن مات له ابنتان وقد أحسن صحبتها في حياته، ح(٢٩٤٥)، (٢٠٧/٧).

(٤) حديث ابن عباس رضي الله عنه، ح(٤٤٩)، (٤٢٤/١٠).

(٥) المستدرك، كتاب البر والصلة، ح(٧٥٥٥)، (٣٢٢/٧). والروض الباسم، ح(٩٨١)، (١١٤٢/٢).

آخر: "ثقة، حافظ، كيس". وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله تعالى، ومن الناس من يستضعفه". وقال الساجي: "صدوق ثقة، ليس بمتقن". وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، كان يَحْيَى بن سَعِيد يرضاه، ويجسن القول فيه، ويحدث عنه". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة عند الكوفيين، وهو متماسك، وأرجو أنه لا بأس به". وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: "كنا نمرُّ على فطر وهو مطروح لا نكتب عنه". وقال السعدي: "زائع غير ثقة". وقال الدارقطني: "زائع ولم يحتج به البخاري". وقال أبو بكر بن عياش: "ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه". وقال ابن أبي خيثمة: "سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت فطرا لأنه يروي أحاديث فيها إزرء على عثمان". وقال ابن حجر: "صدوق، رمي بالتشيع".

مات سنة خمس، أو ست وخمسين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، رمي بالتشيع، وروايته عن أناس مختلف فيها بين الإرسال والاتصال.

٥- شرحبيل بن سعد، أبو سعد، المدني.

رَوَى عَنْ: ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنه. وَعَنْهُ: زيد بن أبي أنيسة، وفطر بن خليفة. قال ابن أبي ذئب: "كَانَ مُتَّهَمًا". وَقَالَ مالك: "ليس بثقة". وَقَالَ ابن مَعِين: "ليس بشيء، ضعيف". وَقَالَ في رواية: "ضعيف يكتب حديثه". وَقَالَ ابن سعد: "كان شيخا قديما... وبقي إلى آخر الزمان حتى اختلط واحتاج حاجة شديدة، وله أحاديث وليس يُحتج به". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "فيه لين". وَقَالَ النَّسَائِي: "ضعيف". وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "ضعيف، يُعتبر به". وَقَالَ ابن عدي: "له أحاديث وليست بالكثيرة، وفي عامة ما يرويه إنكار، على أنه قد حدث عنه جماعة من أهل المدينة من أئمتهم وغيرهم إلا مالك بن أنس فإنه كره الرواية عنه، وكفى عَنْ اسمه في الحديثين اللذين ذكرتهما، وهو إلى الضعف أقرب". وذكره ابن حبان في الثقات. وخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وابن حبان، والحاكم. وقال الحاكم: "روى عنه مالك بعد أن كان يسيء الرأي فيه". وقال الساجي: "فيه ضعف ليس بذلك". وفي موضع آخر: "ضعيف". وقال ابن حجر: "صدوق، اختلط بأخرة".

مات سنة ثلاث وعشرين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ضعيف يعتبر به، وقد اختلط بأخرة، وفي سماعه من أناس خلاف.

(١) ثقات ابن حبان، (٣٠٠/٥). وتهذيب الكمال، ت(٤٧٧٣)، (٣١٢/٢٣). وتهذيب التهذيب، ت(٥٤٨)، (٣٠٠/٨). وتحفة اللبيب، ت(٢٥)، (٩/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٤٨٦)، (٣٣٨/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٧١٤)، (٤١٣/١٢). وإكمال مغلطاي، ت(٢٣٦٤)، (٢٢٧/٦). وتحفة التحصيل، ص(١٤٥). وتحفة اللبيب، ت(٦٧٩)، (٤٣٩/١). ونهاية الاغتيال،

٦- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

دراسة إسناد متابعة أبي معاوية الضرير ليعلى بن عبيد عند ابن أبي شيبة في مصنفه:

١- أبو معاوية، الضرير. مرجيء، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.

٢- فطر بن خليفة. ثقة، رمي بالتشيع، وروايته عن أناس مختلف فيها بين الإرسال والاتصال. تقدم قبل قليل.

٣- شرحبيل بن سعد. ضعيف يعتبر به، وقد اختلط بأخرة، وفي سماعه من أناس خلاف. تقدم قبل قليل.

٤- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

دراسة إسناد متابعة محمد بن عبيد ليعلى بن عبيد عند أحمد في مسنده:

١- محمد بن عبيد، الطنافسي. وهو ثقة. تقدم عند الحديث السادس.

٢- فطر بن خليفة. ثقة، رمي بالتشيع، وروايته عن أناس مختلف فيها بين الإرسال والاتصال. تقدم قبل قليل.

٣- شرحبيل بن سعد. ضعيف يعتبر به، وقد اختلط بأخرة، وفي سماعه من أناس خلاف. تقدم قبل قليل.

٤- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

دراسة إسناد متابعة ابن المبارك ليعلى بن ماجه في سننه:

١- الحُسَيْنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بن حرب. صدوق^(١).

٢- ابن المبارك. حجة ثقة مأمون. وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس.

٣- فطر بن خليفة. ثقة، رمي بالتشيع، وروايته عن أناس مختلف فيها بين الإرسال والاتصال. تقدم قبل قليل.

٤- شرحبيل بن سعد. ضعيف يعتبر به، وقد اختلط بأخرة، وفي سماعه من أناس خلاف. تقدم قبل قليل.

٥- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

دراسة إسناد متابعة جرير بن عبد الحميد ليعلى بن يعلى الموصلي في مسنده:

١- زهير بن حرب بن شداد. ثقة ثبت مأمون، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والخمسين.

ت(٥١)، (١٦٧).

(١) تهذيب الكمال، ت(١٣٠٤)، (٣٦١/٦). وتهذيب التهذيب، ت(٥٩٣)، (٣٣٤/٢). والتقريب، ت(١٣١٥)، ص(١١٦).

٢- جرير بن عبد الحميد، الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر. وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- فطر بن خليفة. ثقة، رمي بالتشيع، وروايته عن أناس مختلف فيها بين الإرسال والاتصال. تقدم قبل قليل.

٤- شرحبيل بن سعد. ضعيف يعتبر به، وقد اختلط بأخرة، وفي سماعه من أناس خلاف. تقدم قبل قليل.

٥- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني:

١- محمد بن عبد الله بن دينار، أبو عبد الله، النيسابوري.

سمع: السري بن خزيمه، وأحمد بن محمد بن نصر. وعنه: الحاكم، وأبو حفص ابن شاهين.

قال الحاكم: "كان يصوم النهار ويقوم الليل، ويصبر على الفقر، ولا يأكل إلا من كسب يده،

ويتصدق بما فضل من قوته، ما رأيت في مشايخ أهل الرأي أعبد ولا أكثر اجتهادًا منه، وكان يحج في كل عشر سنين، ويغزو في كل ثلاث سنين". وقال الخطيب: "كان ثقة". وقال الذهبي: "الإمام الفقيه المأمون الزاهد العابد، عظمه الحاكم وبجله".

توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٢- أحمد بن محمد بن نصر، أبو نصر النيسابوري.

سمع: أبا نعيم، وبشر بن الوليد. وعنه: محمد بن ياسين بن النضر، وأحمد بن هارون الفقيه.

خرج له الحاكم، وصحح سند حديثه.

توفي سنة ثمانين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٣- الفضل بن دكين، أبو نعيم. ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- فطر بن خليفة، القرشي. ثقة، رمي بالتشيع، وروايته عن أناس مختلف فيها بين الإرسال والاتصال. تقدم عند الحديث الخامس عشر بعد المائة.

٥- شرحبيل بن مسلم بن حامد، الخولاني، الشامي.

روى عن: تميم الداري، وثوبان، وأبي أمامة الباهلي رضي الله عنه. وعنه: إسماعيل بن عياش، وحريز بن عثمان.

(١) تاريخ بغداد، ت(١٠٠٥)، (٤٧٤/٣). والروض الباسم، ت(٩٤٠)، (١٠٨٣/٢).

(٢) المستدرک، (٤٨/٢)، طبعة العلمية. وتاريخ الإسلام، ت(٥٧)، (٤٩٥/٦).

قال أحمد: "من ثقات الشاميين". وقال: "ما روى ابنُ عَيَّاشَ وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ شَيْخِ أَوْثِقٍ مِنْ شَرْحِبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ ابْنُ خَلْفُونَ: "وَتَقَهُ ابْنُ مُنَيَّرٍ". وَقَالَ الْآجُرِيُّ: "سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَرْضَاهُ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ: "ضَعِيفٌ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ مَرَّةً: "صَدُوقٌ فِيهِ لِينٌ"^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ثِقَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ.

٦- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على فطر بن خليفة، وأنه اختُلف عنه من وجهين، فرواه:

- ١- يَغْلَى بْنُ عُيَيْدٍ، الطَّنَافِسيِّ. وهو ثقة وفي حديثه عن الثوري خاصة كلام. تقدم عند الحديث الخامس.
 - ٢- أبو معاوية، الضرير. وهو مرجح، وهو ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.
 - ٣- محمد بن عبيد، الطننيسي. وهو ثقة. تقدم عند الحديث السادس.
 - ٤- ابن المبارك. وهو حجة ثقة مأمون. وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس.
 - ٥- جرير بن عبد الحميد، الضبي. وهو ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر. وعلى أبي الأحوص في حصين. وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.
- خمسهم عن فطر بن خليفة، عن شرحبيل أبي سعد، عن ابن عباس، مرفوعا.
- ورواه أبو نعيم الفضل. وهو ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.
- رواه عن فطر بن خليفة، عن شرحبيل بن مسلم، عن ابن عباس، مرفوعا.
- والظاهر أن الراجح هو الوجه الأول؛ لكون من رَوَاهُ أَكْثَرَ عَدَدًا وَأَوْثَقَ صِفَةً مِنْ رَاوِيِ الْوَجْهِ الثَّانِي.
- الحكم على الحديث من الوجه الراجح:**

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، فمداره على شرحبيل بن سعد، وهو ضعيف يعتبر به، وقد اختلط بأخرة، وفي سماعه من أناس خلاف.

ولكن يشهد له حديث أنس عند مسلم في صحيحه^(٢) أنه قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ، وَضَمَّ أَصَابِعَهُ".

(١)سؤالات أبي داود لأحمد، ت(٢٩١)، ص(٢٦٢). وتاريخ ابن معين، رواية الدوري، ت(٥١٢١)، (٤/٤٢٩). وتهذيب الكمال، ت(١٧٢١)، (١٢/٤٣٠). وإكمال مغطاي، ت(٢٣٦٩)، (٦/٢٣٢). وتحفة التحصيل، ص(١٤٦).

(٢)صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب فضل الإحسان إلى البنات، ح(٢٦٣١/١٤٩)، (٤/٢٠٢٧).

وكذلك حديث الشيخين^(١) عن عائشة قالت: "دَخَلَتْ امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَسَمَّيْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ، فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ". اللفظ للبخاري. وبهما يرتقي إلى الحسن لغيره، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن مَنْ يَعُول البنات، ويرعاهن ويحسن تربيتهن له الثواب العظيم عند الله تعالى^(٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب اتقوا النار ولو بشق تمرة والقليل من الصدقة، ح(١٤١٨)، (١١٠/٢).
 وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب فضل الإحسان إلى البنات، ح(٢٦٢٩/١٢٧)، (٢٠٢٧/٤).
 (٢) إكمال المعلم، (١١٠/٨). وشرح المصابيح، لابن الملك، (٢٨٩/٥).

الفصل السابع والعشرون.

الأحاديث التي أَعْلَمُهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رَحْمَةُ اللَّهِ - فِي كِتَابِ
الطَّبِّ، وَفِيهِ حَدِيثَانِ.

الْحَدِيثُ السَّادِسُ عَشَرَ بَعْدَ الْمِائَةِ.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدَانَ الْجَلَّابُ بِحَمْدَانَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^(١) الْحَرَّازُ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَذْوِيَةَ نَتَدَاوَى بِهَا وَرُقَى بِهَا^(٢)، أَتَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟، قَالَ: إِنَّهَا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَمُتَّجِرًا. وَقَدْ رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ.

حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، أَنَّ أَبَا حِزَامَةَ بْنَ يَعْمَرَ أَحَدَ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ دَوَاءً نَتَدَاوَى بِهِ وَرُقَى نَسْتَرْقِيهَا وَنُقَى نَتَقِيهِ، هَلْ يَرُدُّ ذَلِكَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ"^(٣).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الاختلاف على الزهري، ومن ثم فمدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من

وجهين:

الوجه الأول: صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن حكيم بن حزام، مرفوعاً.
الوجه الثاني: عمرو بن الحارث ويونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي حزام بن يعمر، عن أبيه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن حكيم بن حزام، مرفوعاً:
أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عبد الرحمن بن حمدان الجلاب، عن إسحاق بن أحمد، عن إسحاق بن سليمان، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، به.

(١) كذا ورد، والصواب: "إسحاق بن أحمد"، كما في بقية الأسانيد. ينظر: المستدرک، (١/٣٦٤ و ٦١٠) و (٢/٦٤ و ٢٥٩)، طبعة العلمية.

(٢) الرُقَى جمع رقية، وهي ما يُفْرَأُ لطلب الشفاء، والاسترقاء طلب الرقية، والنُقَى جمع نقاة، وهو اسم ما يُلْتَجَى به الناس خوف الأعداء، كالترس، من وقى يقي وقايةً إذا حفظ. سنن ابن ماجه بشرح السندي، (٤/٨٨).

(٣) المستدرک، كتاب الطب، ح (٧٦٣٦)، (٧/٣٦٦).

وأخرجه أيضا في موضع آخر من مستدركه^(١)، عن أحمد بن كامل القاضي، وبكر بن محمد الصيرفي، كليهما عن أبي قلابة، عن إبراهيم بن حميد، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، به، بمثله. وتابع صالحا معمر، أخرجه الحاكم في مستدركه، عن محمد بن يعقوب الحافظ، عن يحيى بن محمد بن يحيى، عن مسدد، عن يزيد بن زريع، عن معمر، عن الزهري، به، بمثله. وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ثم لم يُجرحه، وقال مسلم في تصنيفه فيما أخطأ معمر بالبصرة: أن معمرًا حدث به مرتين، فقال مرة: عن الزهري، عن ابن أبي خزيمة، عن أبيه". قال الحاكم: "وعندي أن هذا لا يُعَلَّه، فقد تابع صالح بن أبي الأخضر معمر بن راشد في حديثه عن الزهري، عن عروة وصالح، وإن كان في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري، فقد يُستشهد بمثله"^(٢).

تخريج الوجه الثاني: عمرو بن الحارث ويونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي خزيمة بن يعمر، عن أبيه، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن بحر بن نصر، عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد، عن الزهري، به. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى^(٣)، عن أبي زكريا بن أبي إسحاق المزكي، وأبي بكر أحمد بن الحسن، كليهما عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن بحر بن نصر، عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد، عن الزهري، به، بنحوه. وصحح البيهقي هذا الوجه. وتابعهما ابن عيينة، أخرجه الترمذي في سننه^(٤)، عن ابن أبي عمير، عن سُفيان. وقال: "حديث حسن". وأخرجه أيضا عن سعيد بن عبد الرحمن، عن سُفيان، عن الزهري، به، بنحوه. وقال الترمذي أيضا: "وقد روي عن ابن عيينة كلتا الروايتين، وقال بعضهم: عن أبي خزيمة، عن أبيه، وقال بعضهم: عن ابن أبي خزيمة، عن أبيه، وقال بعضهم: عن أبيه، وقد روى غير ابن عيينة هذا الحديث، عن الزهري، عن أبي خزيمة، عن أبيه، وهذا أصح ولا نعرف لأبي خزيمة عن أبيه غير هذا الحديث"^(٥).

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- عبد الرحمن بن حمدان بن المرزبان، أبو محمد، الجلاب.

(١) كتاب الإيمان، ح(٨٨/٨٨)، (٨٦/١)، طبعة العلمية.

(٢) كتاب الإيمان، ح(٨٧/٨٧)، (٨٥/١)، طبعة العلمية.

(٣) كتاب الضحايا، باب إباحة الرقية بكتاب الله ﷻ وبما يعرف من ذكر الله، ح(١٩٥٩٨)، (٥٨٧/٩).

(٤) أبواب الطب، باب ما جاء في الرقى والأدوية، ح(٢٠٦٥)، (٥٨١/٣).

(٥) أبواب الطب، باب ما جاء في الرقى والأدوية، ح(٢٠٦٥)، (٥٨٢/٣).

سمع: أبا حاتم الرازي، وإسحاق بن أحمد بن مهران الخزاز. وعنه: الحاكم، وأبو عبد الله بن منده.
قال الحاكم: "ثقة ثبت". وقال مرة: "ثقة". وقال صالح بن أحمد الهَمْدَانِي: "سماع القدماء منه أصح؛
ذهب عَامَّةُ كُتُبِهِ فِي الْمِحْنَةِ، وَكُفَّ بَصَرُهُ". وقال شيرويه الديلمي: "كان صدوقًا قدوة". وقال الذهبي:
"الإمام المحدث القدوة، أحد أركان السُّنَّةِ بِهَمْدَانَ".

توفي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، تغير بآخره. وأما المحنة التي أشار إليها ياقوت
فلم أعرفها، وليست هي محنة الإمام أحمد، فقد كانت قبل ذلك الزمن، والله أعلم.

٢- إسحاق بن أحمد بن مهران، الرازي، أبو يعقوب.

رَوَى عَنْ: أَبِي الْحَسَنِ الْقَطَّانِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّازِيِّ.

خرج الحاكم حديثه، وقال: "صحيح الإسناد". وقال الذهبي: هو ثقة، لكنه غير حافظ.

مات سنة خمس وسبعين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله، وتوثيقه يراد به جانب
الديانة، والله أعلم.

٣- إسحاق بن سُلَيْمَانَ، الرازي، أبو يحيى.

رَوَى عَنْ: الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَنَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ.

أثنى عليه الإمام أحمد. وَقَالَ النَّسَائِيُّ، وَالْخَلِيلِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثقة". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كان
ثقة، له فضلٌ في نفسه وورع". وقال ابن وضاح: "ثقة ثبت في الحديث متعبد كثير الحديث". وَقَالَ مُحَمَّدُ
بْنُ سَعِيدِ الْأَصْبَهَانِيِّ: "كان ثقة". وَقَالَ أَبُو الْأَزْهَرِ: "كان من خيار المسلمين". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثقة، رجل
صالح". وذكره ابن خلفون في الثقات. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق، لا بأس به". وقال ابن قانع: "صالح".
وقال الذهبي: كان ثقة، حُجَّةً.

مات سنة تسع وتسعين ومائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة.

٤- صالح بن أبي الأخضر، اليمامي، مولى هشام بن عبد الملك.

رَوَى عَنْ: الزَّهْرِيِّ، وَنَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ. وَعَنْهُ: بَشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ، وَوَكَيْعُ بْنُ الْجِرَاحِ.

قال أحمد: "يُستدل به، ويعتبر به". وذكر مرةً للإمام أحمد فلم يرضه، وقال: كان يحيى بن سعيد لا

يحدث عنه. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ليس بالقوي". وقال: "ضعيف، زمعة بن صالح أصلح منه". وَقَالَ: "محمد بن

(١) تاريخ الإسلام، ت(٦١)، (٧/٧٨٢). والروض الباسم، ت(٤٢٦)، (١/٥٤٥).

(٢) المستدرک، (٢/٢٥٩ و٢٧٧)، طبعة العلمية. والإرشاد، (٢/٦٦٥). وتاريخ الإسلام، ت(١٠٢)، (٦/٥١٢).

(٣) ثقات العجلي، ت(٦٧)، (١/٢١٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٥٦)، (٢/٤٢٩). وإكمال مغلطاي، (٤٠٠)،

(٢/٩٢). وتاريخ الإسلام، ت(١٦)، (٤/١٠٦٨). والتقريب، ت(٣٥٧)، ص(١٠١).

أبي حفصة أحب إلي من صالح بن أبي الأخضر". وَقَالَ العجلي: "يكتب حديثه وليس بالقوي". وَقَالَ أبو زرعة: "ضعيف الحديث، وكان عنده عن الزُّهْرِيِّ كتابان، أحدهما عرض والآخر مناولة فاختلطا جميعا فلا يُعْرَفُ هذا من هذا". وَقَالَ أبو حاتم: "الين الحديث". وَقَالَ البُخَارِيُّ، والنسائي: "ضعيف". وَقَالَ البخاري أيضا: "لين". وَقَالَ: "ليس بشيءٍ عن الزُّهْرِيِّ". وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: "يضعف في الحديث، ضعفه يحيى القطان وغيره". وقال الدارقطني: "لا يعتبر به؛ لأن حديثه عن ابن شهاب عرض وكتاب وسماع. قيل له: تميز بينهما؟، فقال: لا". وَقَالَ الجوزجاني: "اتهم في أحاديثه". وقال ابن حبان: "يروي عن الزهري أشياء مقلوبة، روى عنه العراقيون اختلط عليه ما سمع من الزهري مما وجد عنده مكتوبا فلم يكن يميز هذا من ذلك، ومن اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع ثم لم يرع عن نشرها بعد علمه ما اختلط عليه منها حتى نشرها وحدث بها، ولا يتيقن سماعها لبالحري أنه لا يحتج به في الأخبار؛ لأنه في معنى من يكذب وهو شك ويقول شيئا وهو يشك في صدقه، والشاك في صدق ما يقول لا يكون صادقا". وَقَالَ ابن عدي: "في بعض أحاديثه ما ينكر وهو في الضعفاء الذين يكتب حديثهم". وقال العجلي: "لا بأس به". وقال الساجي: "صدوق يهمل، ليس بحجة". وقال الذهبي: "صالح الحديث". وقال ابن حجر: "ضعيف يعتبر به". وذكره في المرتبة الخامسة من المدلسين^(١). والخلاصة أنه ضعيف يعتبر به.

٥- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن.

٦- عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، روايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

٧- حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد، القرشي.

أسلم عام الفتح. وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَنْهُ: عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب.

توفي سنة أربع وخمسين، وقيل: "بعدها"^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل.

دراسة إسناد متابعة معمر لصالح بن أبي الأخضر عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٢- يحيى بن محمد بن يحيى، حيكان. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٣- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

(١) ثقات العجلي، ت(٧٤٥)، (٤٦٣/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٧٩٥)، (٨/١٣). وإكمال مغلطاي،

ت(٢٤٣٤)، (٣١٧/٦). وتحفة اللبيب، ت(٧٠٢)، (٤٤٨/١). وميزان الاعتدال، ت(٣٧٦٩)، (٢٨٨/٢).

(٢) الاستيعاب، ت(٥٣٥)، (٣٦٢/١). وتهذيب الكمال، ت(١٤٥٤)، (١٧٠/٧). والتقريب، ت(١٤٧٠)،

ص(١٧٦).

٤- يزيد بن زريع، البصري. ثقة ثبت من أثبت البصريين ومقدم على غيره، وسمع من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط. تقدم عند الحديث التاسع عشر.

٥- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم عند الحديث الثالث.

٦- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٧- عروة بن الزبير بن العوام. ثقة، روايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

٨- حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- بحر بن نصر بن سابق، الخولاني، أبو عبد الله، المصري.

روى عن: عبد الله بن وهب، وأسد بن موسى. وعنه: ابن أبي حاتم، ومحمد بن يعقوب الأصم.

قال ابن خزيمة، وابن حجر: "ثقة". وقال الطحاوي: "سمعت يونس بن عبد الأعلى وذكر بحر بن نصر

فوثقه". وقال مسلمة: "كان ثقة، فاضلاً، مشهوراً". وقال الحاكم: "الثقة المأمون". وقال ابن أبي حاتم:

"كتبنا عنه بمصر، وهو صدوق، ثقة". وقال الذهبي: "الإمام، المحدث، الثقة".

توفي سنة سبع وستين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٣- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة على قول الأكثرين، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، وبحديث المصريين من

غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

٤- عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله، الأنصاري، أبو أمية.

روى عن: أيوب بن موسى القرشي، والزهري. وعنه: أسامة بن زيد الليثي، وعبد الله بن وهب.

قال ابن سعد: "كان ثقة، إن شاء الله". وقال ابن معين، والعجلي، وأبو زُرعة، والنسائي، وابن عبد البر،

والخطيب، وابن حجر: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: "كان يحيى بن معين يوثقه جداً". وقال النسائي أيضاً:

"الذي يقول مالك في كتابه: الثقة عن بكير، يشبه أن يكون عمرو بن الحارث". وقال ابن وهب: "سمعت

(١) الجرح والتعديل، ت(١٦٦٠)، (٤١٩/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٤١)، (١٦/٤). وإكمال مغلطاي،

ت(٦٧٧)، (٣٥٢/٢). والأنساب، (٢٥٦/٣). والسير، ت(١٨٢)، (٥٠٢/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٧٧٥)،

(٤٢٠/١). والتقريب، ت(٦٣٩)، ص(١٢٠).

من ثلاثمائة شيخ وسبعين شيخا، فما رأيت أحدا أحفظ من عمرو بن الحارث، وذلك أنه كان قد جعل على نفسه يتحفظ كل يوم ثلاثة أحاديث". وقال ابن الأخرم: "عزيز الحديث جدا مع علمه وثبته". وقال الساجي: "صدوق ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من الحفاظ المتقنين ومن أهل الورع في الدين". وقال أحمد: "ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد، لا عمرو بن الحارث، ولا أحد، وقد كان عمرو بن الحارث عندي^(١) ثم رأيت له أشياء مناكير". وقال: "يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطئ". وقال أبو حاتم الرازي: "أحفظ وأتقن من ابن لهيعة". وقال الذهبي: "الحافظ، الثبت". وقال مرة: "حجة له غرائب".

مات سنة ثمان وأربعين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، مقدم على غيره، تكلم أحمد في حديثه عن قتادة. ٤ مقرون - يونس بن يزيد، الأيلي. ثقة، ربما أخطأ أو وهم، خاصة في حديث الزهري. ولكن كتابه صحيح. تقدم عند الحديث الحادي والأربعين. ٥ - الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٦ - أبو خزيمة بن يعمر، السعدي، أحد بني سعد بن الحارث بن هذيم.

روى حديثه: الزهري، عن ابن أبي خزيمة، عن أبيه. وقد اختلف فيه على الزهري، فقليل عنه، هكذا، وقليل: عنه، عن أبي خزيمة، عن أبيه.

قال المزني، وابن كثير، والذهبي، وابن حجر: "صحابي". وقال ابن عبد البر: "من التابعين لا من الصحابة، على أن حديثه هذا مختلف فيه جداً"^(٣). والخلاصة أنه تابعي، وأما ما نقلته عن المزني ومن بعده

(١) يعني: كان عندي مقاربا لليث؛ بدليل قول أحمد في رواية: "ليس فيهم، يعني أهل مصر أصح حديثاً من الليث، وعمرو بن الحارث يقاربه".

(٢) ثقات العجلي، ت (١٣٧١)، (١٧٣/٢). والجرح والتعديل، ت (١٢٥٢)، (٢٢٥/٦). وثقات ابن حبان، (٢٢٨/٧). وتاريخ دمشق، ت (٥٣٢٤)، (٤٥٥/٤٥). وتهذيب الكمال، ت (٤٣٤١)، (٥٧٠/٢١). وإكمال مغلطاي، ت (٤٠٧٤)، (١٤٤/١٠). وتاريخ الإسلام، ت (٣٣١)، (٩٣٧/٣). والسير، ت (١٥٠)، (٣٤٩/٦). والتقريب، ت (٥٠٠٤)، ص (٤١٩). وتهذيب التهذيب، ت (٢٢)، (١٤/٨). والكاشف، ت (٤١٣٨)، (٧٤/٢).

(٣) المعرفة والتاريخ، (٤١٢/١). ومعرفة الصحابة ﷺ، لأبي نعيم، ت (٣٠٩٧)، (٢٨١٩/٥) و ت (٣١٧٧)، (٢٨٧١/٥). وتهذيب الكمال، ت (٧٣٤١)، (٢٧٩/٣٣). والتقريب، ت (٨٠٧٧)، ص (٦٣٦). والكاشف، (٦٦٠٥)، (٤٢٣/٢). والتكميل، ت (١٩٨٧)، (١٦٥/٣). والاستيعاب، (١٥٩٠/٤ و ١٦٤٠). والإنابة، ت (١١٥١)، (٢٦٨/٢). وثقات ابن حبان، (٤٤٩/٣).

فهو في حق يعمر والد أبي خزامة هذا، لكن لأن هذا الحديث فيه اختلافٌ، وقد ورد في بعض طرقه: عن ابن أبي خزامة، عن أبيه، فقد نصوا على أن أباه وهو أبو خزامة هو الصحابي، وفي بعض الطرق: عن أبي خزامة، عن أبيه، ومن ثم فأبو خزامة هو نفسه الصحابي، وهو يعمر التالي، وأما ابنه فهو تابعي، وهو الذي قيل فيه في بعض الطرق: أبو خزامة، فذاتُ الصحابي واحدة، وذاتُ ولده واحدة، والخلافُ في التسمية، والله أعلم.

٧- يَعْمَر، والد أبي خزامة رضي الله عنه.

قال ابن حبان: "له صحبة"^(١). والخلاصة أنه صحابي رضي الله عنه.

دراسة إسناد متابعة ابن عيينة لعمرو ويونس عند الترمذي في سننه:

١- محمد بن يحيى بن أبي عمر، العدني. صدوق. تقدم عند الحديث الثامن والسبعين.

٢- سفيان بن عيينة بن أبي عمران. ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبتُ الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسلَةٌ. تقدم عند الحديث الثامن.

٦- أَبُو خِزَامَةَ بن يَعْمَر، السعدي. تابعي. تقدم قبل قليل.

٧- يَعْمَر، والد أبي خزامة رضي الله عنه. صحابي. تقدم قبل قليل

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف، يعتبر به. تقدم قبل قليل.

٢- معمر بن راشد. وهو ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهلتهما. تقدم عند الحديث الثالث.

روياه عن الزهري، عن عروة، عن حكيم بن حزام، مرفوعاً.

(١) المعرفة والتاريخ، (٤١٢/١). ومعرفة الصحابة رضي الله عنهم، لأبي نعيم، ت(٣٠٩٧)، (٢٨١٩/٥) و ت(٣١٧٧)، (٢٨٧١/٥). وتهذيب الكمال، ت(٧٣٤١)، (٢٧٩/٣٣). والتقريب، ت(٨٠٧٧)، ص(٦٣٦). والكاشف، (٦٦٠٥)، (٤٢٣/٢). والتكميل، ت(١٩٨٧)، (١٦٥/٣). والاستيعاب، (١٥٩٠/٤ و ١٦٤٠). والإنابة، ت(١١٥١)، (٢٦٨/٢). وثقات ابن حبان، (٤٤٩/٣).

ورواه:

١- عمرو بن الحارث. وهو ثقة مقدم على غيره، تكلم أحمد في حديثه عن قتادة. وقد تقدم قبل قليل.
٢- يونس بن يزيد، الأيلي. ثقة، ربما أخطأ أو وهم، خاصة في حديث الزهري. ولكن كتابه صحيح. تقدم عند الحديث الحادي والأربعين.

٣- سفيان بن عيينة بن أبي عمران. وهو ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار. تقدم عند الحديث الخامس.

ثلاثتهم عن الزهري، عن أبي خزيمة بن يعمر، عن أبيه، مرفوعا.

والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني، وهو الذي صححه ورجحه أهل العلم كما تقدم عند التخريج، ولا يقال: إن معمرا أثبتهم في الزهري، فقد حكم مسلم عليه بالخطأ في هذا الحديث، وهو من رواية يزيد بن زريع عنه، ويزيد بصري، والله أعلم^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح صحيح بإسناد الحاكم.

التعليق على الحديث:

يبين النبي ﷺ جواز طلب العلاج، وأن ما يستخدمه الإنسان من رقى وأدوية يتداوى بها، لا تُعارض الاعتماد على الله والتوكل عليه، فهي من قدر الله وما تدفعه أيضا من قدر الله، يَعْنِي كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ الدَّاءَ قَدْرَ زَوَالِهِ بِالِدَوَاءِ. يقول الإمام أحمد: "هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْأَسْبَابَ الَّتِي بَيَّنَّهَا اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ وَأَذِنَ فِيهَا، وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْمُسَبَّبَ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَمَا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَنْفَعَةِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهَا بِتَقْدِيرِ اللَّهِ وَجَلَّ، وَأَنَّهُ إِنْ شَاءَ حَرَمَهُ تِلْكَ الْمَنْفَعَةَ مَعَ اسْتِعْمَالِهِ السَّبَبِ، فَتَكُونُ ثِقَتُهُ بِاللَّهِ وَجَلَّ وَعَمَتَادُهُ إِلَيْهِ فِي إِصْصَالِ تِلْكَ الْمَنْفَعَةِ إِلَيْهِ مَعَ وُجُودِ السَّبَبِ"^(٢).

يقول النووي: "وَيُسْتَحَبُّ التَّدَاوِي لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ فِي التَّدَاوِي، وَإِنْ تَرَكَ التَّدَاوِي تَوَكُّلاً فَهُوَ فَضِيلَةٌ"^(٣).

(١) علل ابن أبي حاتم، (٢٩٣/٦). وعلل الدارقطني، (٢٥١/٢).

(٢) شعب الإيمان، للبيهقي، (٤٢٦/٢). وسنن ابن ماجه بشرح السندي، (٨٨/٤). والإحسان، (٤٦٥/١٣).

(٣) المجموع، (٩٨/٥). وينظر: فتح الباري، (٣٥٥/١) و(٣٧٣/٧) و(١٤٧/٨) و(١٠٥/١٠) و(١٣٣).

الحديث السابع عشر بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُكْرَمٍ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ الْبَحْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرَقَ النَّسَاءَ فَقَالَ: تُوْحَدُ أَلَيْهَ كَبْشٍ عَرَبِيٍّ وَلَيْسَتْ بِالصَّغِيرَةِ وَلَا بِالْكَبِيرَةِ فَتَذَابُ فَتَشْرَبُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: لَقَدْ أَلْعَقْتَهُ لِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ كُلُّهُمْ يَبْرءُونَ مِنْهُ^(١).

هَذِهِ الْأَسَانِيدُ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَقَدْ أَعْضَلَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، فَقَالَ: عَنْ أَخِيهِ مَعْبُدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِيهِ، وَالْقَوْلُ عِنْدَنَا فِيهِ قَوْلُ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الاختلاف على أنس بن سيرين في سند الحديث على وجهين:

الوجه الأول: حبيب بن الشهيد، عنه، عن أنس بن مالك، مرفوعاً.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عنه، عن أخيه معبد، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: حبيب بن الشهيد، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي عليٍّ الحافظ، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُكْرَمٍ، عَنْ الْعَبَّاسِ

بْنِ يَزِيدَ الْبَحْرَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ أَنَسِ، بِهِ.

وتابع حبيبا هشام بن حسان، أخرجه الحاكم في مستدركه^(٣)، عن عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى الْعَنْبَرِيِّ،

عَنْ مُسَدَّدٍ، عَنْ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، بِهِ.

تخريج الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن أنس بن سيرين، عن أخيه معبد، عن رجل من الأنصار، عن

أبيه، مرفوعاً:

علقه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، بِهِ.

(١) عِرْقُ النَّسَاءِ، كَالْعَصَا، عِرْقٌ يَخْرُجُ مِنَ الْوَرِكِ فَيَسْتَنْبِطُ الْفَخْذَ، وَالْأَفْصَحُ النَّسَاءُ لَا عِرْقَ لِلنِّسَاءِ ... سُمِّيَ بِهِ

لِأَنَّ أُمَّه يُنْسَى سِوَاهُ. فيض القدير، (١٦٢/٤).

(٢) المستدرک، کتاب الطب، ح(٧٦٦٦)، (٣٧٩/٧).

(٣) المستدرک، کتاب الطب، ح(٧٦٦٥)، (٣٧٩/٧).

وأخرجه أحمد في مسنده^(١)، عن ابن مهدي. وعن عفان، عن حماد بن سلمة، عن أنس، به، بنحو لفظ الوجه الأول^(٢).

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٢- محمد بن الحسين بن مكرم، أبو بكر، البغدادي.

سَمِعَ: بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْكِنْدِيِّ، وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي مَزَاحِمٍ. وَعَنْهُ: الطَّبْرَانِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ فَهْدٍ: "مَا قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ بَغْدَادَ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مَكْرَمٍ

بِحَدِيثِ الْبَصْرَةِ خَاصَّةً، وَلَا أَعْرَفُ مِنْهُ". وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "ثَقَّةٌ".

مات سنة تسع وثلاثمائة^(٣). والخلاصة أنه ثقة عارف بحديث البصريين.

٣- الْعَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ، الْبَحْرَانِيُّ. ثَقَّةٌ رُبَّمَا أَحْطَأَ. تَقَدَّمَ عِنْدَ الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِينَ.

٤- عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ، الْأَنْصَارِيُّ.

روى عن: حبيب بن الشهيد. وعنه: عثمان بن طلوت، والعباس بن يزيد، وحفص بن محبوب.

ذكره ابن حبان في الثقات، وخرج الحاكم حديثه، وصحح سنده على شرط الشيخين. وكذا خرج له

الضياء في المختارة. وقال البزار: "بَصْرِيٌُّّ مَشْهُورٌ"^(٤). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٥- حبيب بن الشهيد، الأزدي، أبو محمد.

رَوَى عَنْ: أَنْسِ بْنِ سَيْرِينَ، وَهَشَامِ بْنِ عِمَارٍ. وَعَنْهُ: عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ.

قال أحمد: "ثقة، مأمون، وهو أثبت من حميد الطويل". وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ: "كَانَ ثَبَاتًا، ثَقَّةً، وَهُوَ

عِنْدِي يَقُومُ مَقَامَ يُونُسَ، وَابْنِ عَوْنٍ، وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَأَبُو حَاتِمٍ،

وَالنَّسَائِيُّ، وَالْعَجَلِيُّ، وَالدَّارِقُطِيُّ: "ثَقَّةٌ". وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: "كَانَ مِنْ رَفْعَاءِ النَّاسِ، وَإِنَّمَا رَوَى مِائَةَ حَدِيثٍ".

وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله تعالى". وذكره ابن خلفون، وابن شاهين في الثقات.

مات سنة خمس وأربعين ومائة^(٥). والخلاصة أنه ثقة مقدم على غيره، وروايته عن البعض مرسلة.

(١) حديث رجل من الأنصار، ح(٢٠٧٤٢)، (٣٤٦/٣٤).

(٢) حديث رجل من الأنصار، ح(٢٠٧٤٣)، (٣٤٧/٣٤).

(٣) تاريخ بغداد، ت(٦٣٧)، (٢١/٣). وتاريخ الإسلام، ت(٤٣٧)، (١٤٨/٧).

(٤) ثقات ابن حبان، (٤٢٢/٨). والمستدرک، (٣٧٩/٧). ومسنند البزار، (٢٦٣/١٣). والمختارة، (٣٨٧/٤).

(٥) ثقات العجلي، ت(٢٦٠)، (٢٨٣/١). وتهذيب الكمال، ت(١٠٩٠)، (٣٧٨/٥). وإكمال مغلطاي،

ت(١١٦٠)، (٣٦٧/٣). والتقريب، ت(١٠٩٧)، ص(١٥١).

٦- أنس بن سيرين، الأنصاري، مولى أنس بن مالك رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: أنس بن مالك، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم. وَعَنْهُ: حبيب بن الشهيد، وشعبة بن الحجاج. قال ابن مَعِين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث. مات سنة ثمانٍ عشرة ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة، قال ابن المديني: "لم يرو عن القاسم -يعني: ابن محمد بن أبي بكر- شيئاً".

٧- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن.

دراسة إسناد متابعة هشام بن حسان لحبيب بن الشهيد عند الحاكم في المستدرک:

١- علي بن حمشاذ، العدل. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٢- معاذ بن المثني، أبو المثني، العنبري. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع عشر.

٣- مسدد بن مسرهد. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٤- معتمر بن سليمان. ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري. تقدم عند الحديث الخامس عشر.

٥- هشام بن حسان، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: "كان يرسل عنهُمَا". تقدم عند الحديث الخامس والأربعين.

٦- أنس بن سيرين. ثقة، قال ابن المديني: "لم يرو عن القاسم -يعني: ابن محمد بن أبي بكر- شيئاً".

٧- أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه. صحابي جليل، خادم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثامن

دراسة إسناد الوجه الثاني عند أحمد في المسند:

١- ابن مهدي. ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- حماد بن سلمة بن دينار. وهو ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد

الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه

عفانٌ وبهر وحبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

٣- أنس بن سيرين، الأنصاري. ثقة، قال ابن المديني: "لم يرو عن القاسم -يعني: ابن محمد بن أبي بكر-

شيئاً". تقدم عند الحديث السابع عشر بعد المائة.

٤- معبد بن سيرين، الأنصاري، مولى أنس بن مالك رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ. وَعَنْهُ: أنس بن سيرين، ومحمد بن سيرين.

(١) ثقات العجلي، ت (١٢٢)، (٢٣٦/١). وتهذيب الكمال، ت (٥٦٦)، (٣/٣٤٦). وإكمال مغطاي، ت (٦٠١)،

(٢/٢٧٦). والتقريب، ت (٥٦٣)، ص (١١٥).

ذكره ابنُ جَبَّانٍ في الثقات. وقال ابن سعد، والعجلي، وابن حجر: ثقة. وقال ابن معين: "يعرف وينكر". وقال ابن حجر مرة: "تردد ابن معين في بعض حديثه". وقال أيضا: "احتج به الشيخان وأبو داود والنسائي، وليس هو بالكثر، ما له في البخاري غير حديثين". وقال ابن أبي خيثمة: "أبنا محمد بن سلام قال: قد سمع معبد بن سيرين من أنس بن مالك"^(١). وهو ثقة على قول الأكثرين، واحتجاج الأئمة به.

٥- رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ. مجهول.

٦- عَنْ أَبِيهِ. مجهول.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على أنس بن سيرين، وقد اختلف عنه على وجهين، فرواه:

- ١- هشام بن حسان. وهو ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: "كان يرسل عنهما". تقدم عند الحديث الخامس والأربعين.
- ٢- حبيب بن الشهيد. وهو ثقة مقدم على غيره، وروايته عن البعض مرسله. تقدم قبل قليل.

كلاهما عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك، مرفوعا.

ورواه حماد بن سلمة عن أنس بن سيرين، عن أخيه معبد، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، مرفوعا. وحماد ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وجبان بن هلال. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

وقد رجح الحاكم الوجه الأول كما سبق نقله عنه قريبا، وهو الظاهر لكون هشام وحبيب أثبت

باجتماعهما من حماد، مع كون هشام من أثبت الناس في ابن سيرين، وقد أخرج هذا الوجه الضياء في المختارة، من طريق الإمام أحمد^(٢).

ولكن أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني رجحوا الوجه الثاني، وهم أقعد في الإعلال من غيرهم، والله

أعلم^(٣).

(١) ثقات العجلي، (١٧٥٢)، (٢٨٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٠٧٣)، (٢٣٥/٢٨). وإكمال مغطاي، ت(٤٦٥٤)، (٢٨١/١١). وتهذيب التهذيب، ت(٤٠٨)، (٢٢٤/١٠). وتحفة اللبيب، ت(٣٥٤)، (٩٥/٢). وتحفة التحصيل، ص(٣١٠).

(٢) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ح(١٥٥٤)، (٣٨٥/٤).

(٣) علل ابن أبي حاتم، س(٢٢٦٤)، (٦٩٣/٥)، وس(٢٥٣٦)، (٢٩٢/٦). وعلل الدارقطني، س(٢٣٤٠)، (٥/١٢).

الحكم على الحديث من الوجهين:

الحديث من الوجه الأول حسن بإسناد الحاكم، ومن الوجه الثاني ضعيف؛ لجهالة الرجل الأنصاري، وأبيه، ولكن يشهد له حديث الطبراني عن ابن عباس قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْكُمَاهُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَنَعَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعِرْقِ النَّسَاءِ أَلِيَّةً كَبِشٍ"^(١).

دراسة إسناد الشاهد عند الطبراني في الكبير:

- ١- الحُسن بن غليب بن سَعِيد بن مهران، المِصْرِي^(٢). والخلاصة أنه ليس به بأس.
- ٢- مهدي بن جعفر، الرملي^(٣). والخلاصة أنه صدوق، ربما أخطأ.
- ٣- عَبْدُ الْجَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ^(٤). والخلاصة أنه ثقة أخطأ في أحاديث، وكان مرجئاً، ونسب إلى التدليس، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج.
- ٤- ابن جريج. ثقة، مقدم على غيره، وكان يدلّس، ويرسل، وفي سماعه من حبيب بن أبي ثابت خلاف. وهو من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، وإذا قال: قال عطاء فقد سمعه. وحديثه عن الزهري وعطاء بن أبي مسلم الخراساني مضعف إلا إذا قال: "سمعت". تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.
- ٥- عبد الله بن عثمان بن خثيم، المكي. صدوق. تقدم عند الحديث التاسع والسبعين.
- ٦- سعيد بن جبیر. ثقة، ثبت، فقيه، إمام، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلّة. تقدم عند الحديث الثلاثين.

٧- ابن عباس رضي الله عنهما. صحابي. تقدم عند الحديث السابع.

ومن ثم فيرتقي الحديث إلى الحسن لغيره، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث بيان أحد الأدوية العربية القديمة، وهو دواء عرق النسا الذي يُؤلم الإنسان المأ شديداً، وعلاجه بإذابة آلية شاة أعرابية، تُذاب ثم تجزأ ثلاثة أجزاء ثم يُشرب على الريق كل يوم جزء، وقد وصفه

(١) ح(١٢٤٨١)، (٦٣/١٢).

(٢) مشيخة النسائي، ت(٦٠)، ص(٨٥). وتهذيب الكمال، ت(١٢٦٤)، (٣٠٠/٦). والتقريب، ت(١٢٧٦)، ص(١٦٣).

(٣) الجرح والتعديل، ت(١٥٥٦)، (٣٣٨/٨). وثقات ابن حبان، (٢٠١/٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٢٢٢)، (٥٨٨/٢٨). وتهذيب التهذيب، ت(٥٧١)، (٣٢٦/١٠). والتقريب، ت(٦٩٣٠)، ص(٥٤٨).

(٤) الجرح والتعديل، ت(٣٤٠)، (٦٤/٦). وتهذيب الكمال، ت(٣٥١٠)، (٢٧١/١٨). وتهذيب التهذيب، ت(٧٢١)، (٣٨١/٦). وتحفة اللبيب، ت(١٠٢٨)، (٥٣٤/١). وطبقات المدلسين، ت(٨٢)، ص(٤١).

أنس بن مالك رضي الله عنه لثلاثمائة نفس، كلهم عافاه الله تعالى، قال المناوي: "وهذا خطاب لأهل الحجاز ونحوهم؛ فإن هذا العلاج ينفعهم، إذ المرض يحدث من بيس، وقد يحصل من مادة غليظة لزجة، وفي الألية إنضاج وتلين، والمرض يحتاجها، وخص الشاة الأعرابية لقله فضولها ولطف جوهرها وطيب مرعاها"^(١). وإذا كان هذا الدواء هو المتاح في زمن رسول الله ﷺ فلا يعني اقتصار المسلمين عليه الآن، بل يمكن علاجه عن طريق الأعشاب والطرق البدوية القديمة، أو عن طريق الطب البديل حديثا، عن طريق المسكنات والأدوية الكيماوية، وإن كان الأفضل هو العلاج بالأعشاب والعلاج البدوي؛ لأنه أقل ضررا من الأدوية الكيماوية، لكن قد تكون هناك بعض الحالات المرضية لا يمكنها الاستجابة السريعة للدواء العربي، بل تحتاج إلى تدخل سريع بالطب البديل الحديث، فلا مانع إذا من استخدامه، والمسألة منضبطة بما يقرره الطبيب المسلم العارف الثقة الذي يحترم أمانة العلم وتقوى الله تعالى، مع اعتبار قاعدة لا ضرر ولا ضرار، فهذه المسألة من أمور الدنيا، وقد روى مسلم في صحيحه، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ مرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ، قَالَ: فَخَرَجَ شَيْصًا، فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: مَا لِنَخْلِكُمْ؟، قَالُوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ"^(٢)، والله أعلم.

(١) فيض القدير، (١٦٢/٤). والتيسير، (٧٨/٢). والتنوير، (٥١٢/٦).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي، حديث (٢٣٦٣)، (١٨٣٦/٤).

الفصل الثامن والعشرون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الأضاحي، وفيه حديث واحد.

الحديث الثامن عشر بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: إِنَّا نَكَرَهُ النَّقْصَ فِي الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ، فَقَالَ لَهُ الْبَرَاءُ: أَكْرَهُ لِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ وَلَا تُحَرِّمُهُ عَلَيَّ النَّاسِ. قَالَ الْبَرَاءُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْبَعٌ لَا تَجْزِي فِي الضَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرَتَهَا، وَالْمَكْسُورَةُ بَعْضُ قَوَائِمِهَا بَيْنَ كَسْرَتِهَا، وَالْمَرِيضَةُ بَيْنَ مَرَضَتِهَا، وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تَنْقَى ^(١).

وحَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ - عَقِبَهُ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ. قَالَ الرَّبِيعُ فِي كِتَابِهِ بِالْإِسْنَادَيْنِ: قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ.

حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَمُؤَيَّدٌ بِمِثْلِهِ، إِنَّمَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ ^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزٍ، عَنِ الْبَرَاءِ، وَهُوَ فِيمَا أُخِذَ عَلَى مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِاخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ فِيهِ وَأَصْحُهُ حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ إِنْ سَلِمَ ^(٣) مِنْ أَيُّوبِ بْنِ سُؤَيْدٍ ^(٤).
دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الاختلاف في سند الحديث على أوجه ثلاثة أشار هو إليها، وهي:

الوجه الأول: الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، مرفوعا.
الوجه الثاني: الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْبَرَاءِ، مرفوعا.
الوجه الثالث: سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزٍ، عَنِ الْبَرَاءِ، مرفوعا.
تخريج الوجه الأول: الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنِ الْبَرَاءِ، مرفوعا:

(١) قال ابن الملك: "والعجفاء أي: المهزولة. التي لا تنقي أي: لا تنقي لعظامها، والنقي المخذ، يقال: أنقت الناقة: إذا سمنت وصار في عظامها النقي. والحديث يدل على أن العيب الخفي في الضحايا معفو عنه". شرح مصابيح السنة، (٢/٢٦٧).

(٢) هذا الحديث لم يخرج الإمام مسلم. نصب الراية، (٤/٢١٤).

(٣) الموجود في المطبوعة: أن سلم بن أيوب بن سويد، ولا معنى لها، والصواب ما أثبتته، بدليل السياق، ورأي الحاكم في أيوب كما سيأتي عند ترجمته. ينظر: مختصر استدراك الذهبي، (٦/٢٨٠٦).

(٤) المستدرك، كتاب الأضاحي، ح(٧٧٣٤)، (٧/٤٠٩).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن الربيع بن سليمان، عن أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، به.

تخريج الوجه الثاني: الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن البراء، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن الربيع، عن أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، به.

تخريج الوجه الثالث: سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، مرفوعا:

علقه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن سليمان، به. وأخرجه في موضع آخر من مستدركه موصولا^(١)،

عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن هارون بن سليمان الأصم، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة. وعن مكرم بن أحمد القاضي، عن يحيى بن أبي طالب، عن يزيد بن هارون، وزيد بن الحباب، عن شعبة، قال سمعت سليمان بن عبد الرحمن يقول: "سمعت عبيد بن فيروز، يقول: قلت للبراء رضي الله عنه: حدثني عما كره أو نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأضاحي، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا بيده ويدي أقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم: أزع لا يجزين في الأضاحي: العوزاء البيئ عورها، والمرضة البيئ مرضها، والعرجاء البيئ عرجها، والكسيب التي لا تنقى" قال: قلت فإني أكره أن يكون نقص في الأذن والقرن. قال: فما كرهت فدعه، ولا تحرمه على غيرك". اهـ واللفظ للطريق الأولى، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح، ولم يُخرجاه لِقلةِ رواياتِ سليمان بن عبد الرحمن، وقد أظهر علي بن المديني فضائله وإتقانه".

وأخرجه الترمذي في سننه^(٢)، عن هناد، عن ابن أبي زائدة، عن شعبة، عن سليمان، به، بنحوه. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم".

وتابع شعبة يزيد بن أبي حبيب، أخرجه الترمذي في سننه^(٣)، عن علي بن حجر، عن جرير بن حازم، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سليمان، به، بمعناه.

وتابعه عمرو بن الحارث والليث بن سعد، أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار^(٤)، عن يونس بن عبد الأعلى، عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد، عن سليمان، به، بنحوه مع تقديم وتأخير.

(١) كتاب المناسك، ح(١٧١٨/١١٠)، (١/٦٤٠)، العلمية.

(٢) أبواب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، ح(٤٩٧م)، (٣/١٦٢).

(٣) أبواب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، ح(٤٩٧)، (٣/١٦٢).

(٤) كتاب الصيد والذبائح والأضاحي، باب العيوب التي لا يجوز الهدايا والضحايا إذا كانت بها، ح(٦١٨٧)،

وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(١)، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَمٍ، عن حَرَمَلَةَ بْنِ يَحْيَى، عن ابن وَهْبٍ، عن عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ، عن سليمان، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- الربيع بن سليمان، المرادي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- أيوب بن سويد، الرملي.

رَوَى عَنْ: سفيان الثوري، والأوزاعي. وعنه: بقية بن الوليد، والربيع بن سليمان المرادي.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ليس بشيء، يَسْرِقُ الأحاديث". وقال ابن المبارك: "ارم به". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ليس

بثقة". وقال أبو بكر الإسماعيلي: "فيه نظر، ولكنه ليس في حال عبد الله كاتب الليث بن سعد". وقال

الجوزجاني: "واهي الحديث، وهو بعد متماسك". وقال أحمد، وأبو داود، وابن قانع، والساجي، وابن حجر:

"ضعيف". وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "يتكلمون فيه". وقال ابن يونس: "تكلموا فيه". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لين الحديث".

وذكره ابن حبان في الثقات، وَقَالَ: "كان رديء الحفظ، يخطئ، يُتَقَى حديثه من رواية ابنه مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ

عنه، لأن أخباره إذا سُرِبَتْ من غير رواية ابنه عنه وَجِدَ أَكْثَرُهَا مستقيمة". وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "له حديث

صالح عن شيوخ معروفين منهم: يونس بن يزيد بنسخة الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وابن جريج،

والأوزاعي، والثوري، وغيرهم. ويقع في حديثه ما يوافق الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقونه عليه، ويكتب

حديثه في جملة الضعفاء". وقال الحاكم: "من لم يحتج به، إلا أنه من جملة مشايخ الشام". وقال أبو أحمد

الحاكم: "ليس بالقوي عندهم". وقال مسلمة بن قاسم: "ثقة". وخرج ابن حبان، وابن خزيمة والحاكم

حديثه. وقال ابن حجر مرة: "صدوق يخطئ".

مات سنة ثلاث وتسعين ومائة^(٢). وهو ضعيف يعتبر به، ويُتَقَى حديثه من رواية ابنه محمد عنه.

٤- الأوزاعي. ثقة، في روايته عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن

والعشرين.

٥- عبد الله بن عامر، الأسلمي، أبو عامر.

(١٦٨/٤).

(١) كتاب الأضحية، نَكَرُ الْخِصَالِ الَّتِي إِذَا كَانَتْ فِي الْأُضْحِيَّةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَحَّى بِهَا، ح(٥٩٢١)،

(٢٤٣/١٣).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٨٩١)، (٢٤٩/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦١٦)، (٤٧٤/٣). وإكمال مغلطاي،

ت(٦٥٧)، (٣٣٥/٢). وتحفة اللبيب، (١٥٩)، (٣٠٥/١).

رَوَى عَنْ: سهيل بن أبي صالح، وابن شهاب الزهري. وَعَنْهُ: الأوزاعي، وعبد العزيز بن أبي حازم. قال أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر: "ضعيف". زاد أبو حاتم: "ليس بالمتروك". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ليس بشيء، ضعيف". وَقَالَ البُخَارِيُّ: "يتكلمون في حفظه". وقال في رواية: "ذهب الحديث". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كان كثير الحديث، يستضعف". وقال السعدي: "يضعف حديثه". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم". وقال أبو إسحاق الحربي: "غيره أوثق منه". وقال ابن عدي: "لا يتابع في بعض هذه الأخبار التي ذكرتها عنه". وقال ابن حبان: "كان يقلب الأسانيد والمتون ويرفع المراسيل". وذكر ابن خلفون تضعيفه عن جماعة ثم قال: وقال ابن بكير: "ثقة". وقال ابن حجر مرة: "ضعيف لكنه ليس بمتروك وحديثه حسن في المتابعات".

مات سنة خمسين أو إحدى وخمسين ومائة^(١). والخلاصة أنه ضعيف يعتبر به.

٦- يزيد بن أبي حبيب، أبو رجاء، المصري.

رَوَى عَنْ: عبد الله بن الحارث بن جزء، وسعيد بن أبي هند. وَعَنْهُ: ابن إسحاق، والليث، وابن هبيرة. قال أبو زرعة، والعجلي: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: "الحجة". وقال ابن حجر: "ثقة، فقيه، كان يرسل".

مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ^(٢). والخلاصة أنه ثقة، يرسل.

٧- البراء بن عازب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في مستدركه:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- الربيع بن سليمان، المرادي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- أيوب بن سويد. ضعيف يعتبر به، ويُتَقَى حديثه من رواية ابنه محمد عنه. تقدم عند الحديث الثامن عشر بعد المائة.

(١) الجرح والتعديل، ت(٥٦٣)، (١٢٣/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٣٥٥)، (١٥٠/١٥). وإكمال مغلطاي، ت(٣٠١٢)، (٩/٨). وتحفة اللبيب، ت(٨٣٩)، (٤٨٣/١). والكاشف، ت(٢٧٩٨)، (٥٦٤/١).
(٢) الجرح والتعديل، ت(١١٢٢)، (٢٦٧/٩). وثقات ابن حبان، (٥٤٦/٥). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت(٤٤١)، ص(٢٣٩). وتهذيب الكمال، ت(٦٩٧٥)، (١٠٢/٣٢). والسير، ت(١٠)، (٣١/٦). والتقريب، ت(٧٧٠١)، ص(٦٠٠). وتهذيب التهذيب، ت(٦١٤)، (٣١٩/١١). وتحفة التحصيل، ص(٣٤٩). وجامع التحصيل، ت(٨٩١)، ص(٣٠٠).

٤- الأوزاعي. ثقة، في روايته عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسلة. تقدم عند الحديث الثامن والعشرين.

٥- يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت يدلّس ويرسل، وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة. تقدم عند الحديث الرابع.

٦- أبو سلمة بن عبد الرحمن. ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب. تقدم عند الحديث الرابع.

٧- البراء بن عازب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث.

دراسة إسناد الوجه الثالث عند الحاكم في المستدرک من الطريق الموصولة عن شعبة:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- هارون بن سليمان بن داود بن بهرام. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٣- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان. ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَيْسَى، الدمشقي الكبير، أَبُو عَمْرٍو.

رَوَى عَنْ: عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزٍ، وَالْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَعَنْهُ: زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ.

قال أحمد: "ما أحسن حديثه عن البراء في الضحايا". وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي،

وابن حجر: "ثقة". زاد أبو حاتم: "صدوق مستقيم الحديث، لا بأس به". وقال الحاكم: "كبير السن

والحل". وقال: "أظهر علي بن المديني فضله وإتقانه". وذكره ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في

الثقات. وخرج ابن حبان حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٦- عُبَيْدُ بْنُ فَيْرُوزٍ، الشيباني.

رَوَى عَنْ: الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ. وَعَنْهُ: سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدمشقي، والقاسم أبو عبد الرحمن.

قال أبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". زاد أبو حاتم: "لا بأس به". وذكره ابن حبان

في الثقات. وخرج حديثه في صحيحه. وصححه أيضا أبو علي الطوسي. ولما ذكره ابن خلفون في الثقات

قال: "هو ثقة، قاله ابن عبد الرحيم"^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

(١) تهذيب الكمال، ت(٢٥٤٥)، (٣٢/١٢). وإكمال مغلطاي، ت(٢٢٠٦)، (٧٦/٦). وتهذيب التهذيب،

ت(٣٥٥)، (٢٨/٤). والتقريب، ت(٢٥٨٩)، ص(٢٥٣).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٩١)، (٤١١/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٧٣٢)، (٢٢٧/١٩). وإكمال مغلطاي،

ت(٣٥٣٣)، (٩٨/٩). والتقريب، ت(٤٣٨٨)، ص(٣٧٨).

٧- البراء بن عازب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث.

دراسة إسناد متابعة يزيد بن أبي حبيب لشعبة عند الترمذي في سننه:

١- عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، المروزي. ثقة حافظ^(١).

٢- جرير بن حازم، البصري. ثقة، مقدم على أناس وقد حجب عن التحديث في الاختلاط، نُكِّم في حديثه عن قتادة، وكان صاحب كتاب لكنه حدث بمصر من حفظه فوهم، ووصف بالتدليس في حديث^(٢).

٣- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ. صدوق، يرسل، ويدلس، رُمِيَ بالتشيع والقدر. تقدم عند الحديث الأول.

٤- يزيد بن أبي حبيب، المصري. وهو ثقة يرسل. تقدم قبل قليل.

٥- سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَيْسَى، الدمشقي الكبير، أَبُو عَمْرٍو. ثقة. تقدم قبل قليل.

٦- عُبَيْدُ بْنُ فَيْرُوزٍ، الشيباني. ثقة. تقدم قبل قليل.

٧- البراء بن عازب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث.

دراسة إسناد متابعة عمرو بن الحارث والليث بن سعد لشعبة عند الطحاوي في شرح معاني الآثار:

١- يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، المصري. ثقة حافظ^(٣).

٢- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، وبحديث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.

٣- عمرو بن الحارث بن يعقوب. ثقة مقدم على غيره، تكلم أحمد في حديثه عن قتادة. تقدم في الحديث السادس عشر بعد المائة.

٣ مقرون- الليث بن سعد. ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَيْسَى، الدمشقي الكبير، أَبُو عَمْرٍو. ثقة. تقدم قبل قليل.

٥- عُبَيْدُ بْنُ فَيْرُوزٍ، الشيباني. ثقة. تقدم قبل قليل.

(١) تهذيب الكمال، ت (٤٠٣٦)، (٣٥٥/٢٠). وإكمال مغلطاي، ت (٣٧٥٩)، (٢٨٦/٩). وتهذيب التهذيب، ت (٥٠٣)، (٢٩٣/٧). والتقريب، ت (٤٧٠٠)، ص (٣٩٩).

(٢) تهذيب الكمال، ت (٩١٣)، (٥٢٤/٤). وإكمال مغلطاي، ت (٩٥٥)، (١٨٠/٣). والتقريب، ت (٩١١)، ص (١٣٨). وطبقات المدلسين، المرتبة الأولى، ت (٧)، ص (٢٠).

(٣) تهذيب الكمال، ت (٧١٧٨)، (٥١٣/٣٢). وتهذيب التهذيب، ت (٧٥٣)، (٤٤٠/١١). وتحفة اللبيب، ت (٦٧٤)، (١٧١/٢).

٦- البراء بن عازب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى الاختلاف في سند الحديث على أوجه ثلاثة:

فرواه أيوب بن سويد عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن البراء بن عازب، مرفوعا.

ورواه أيوب بن سويد أيضا عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن البراء، مرفوعا.

وأيوب ضعيف يعتبر به، ويُنقَى حديثه من رواية ابنه محمد عنه. وقد تقدم آنفا.

ورواه:

١- شعبة، وهو ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم.

٢- يزيد بن أبي حبيب، المصري. وهو ثقة يرسل.

٣- عمرو بن الحارث بن يعقوب. وهو ثقة مقدم على غيره، تكلم أحمد في حديثه عن قتادة.

٤- الليث بن سعد، المصري. وهو ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير.

أرعتهم عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، مرفوعا.

والظاهر أن الراجح هو رواية الحديث من الوجه الثالث، والله أعلم^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح صحيح.

التعليق على الحديث:

في الحديث بيان لما لا يصح في الأضحية وللعيوب التي يجب اجتنابها فيها، وأن كراهة الإنسان لشيء

لا يستلزم حرمة، فالكراهة والتحريم لا يكون إلا بنص من الشارع.

ومن الأمور التي لا تصح في الأضحية العوزاء البين عوزها، والمكسورة بعض قوائمها بين كسرهما،

والمريضة بين مرضها، والعجفاء التي لا تنقى.

ومن ثم فالعيوب الخفيفة معفو عنها، أما العيوب التي توكس الثمن وتُخلفها عن الصحاح، فهذه لا يجوز

التضحية بأضحيتها^(٢).

(١) علل ابن أبي حاتم، س(١٦٠٧ و١٦٠٨)، (٥١٦/٤). والعلل الكبير، للترمذي، ص(٢٤٧).

(٢) شرح مصابيح السنة، (٢٦٧/٢). وشرح السنة، (٣٤٠/٤). والحاوي الكبير، (٨٠/١٥). والمغني،

الفصل التاسع والعشرون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكيم - رحمه الله - في كتاب
التوبة والإنابة، وفيه حديث واحد.

الحديث التاسع عشر بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، حدثنا محمد بن عبد الوهاب، أخبرنا جعفر بن عون، أخبرنا هشام بن سعد، حدثنا زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن البيلماني، قال: سمعت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تاب إلى الله قبل أن يموت بيوم قبل الله منه. قال: فحدثت بذلك رجلاً آخر من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: أنت سمعت ذلك؟، قلت: نعم، قال: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: من تاب إلى الله قبل أن يموت ينصف يوم قبل الله منه. فحدثت بذلك رجلاً آخر فقال: أنت سمعت ذلك؟، قلت: نعم، قال: فأشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: من تاب إلى الله قبل أن يموت بصحوة قبل الله منه. قال: فحدثت بذلك رجلاً آخر من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: أنت سمعت ذلك؟، قلت: نعم، قال: فأشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: من تاب إلى الله قبل أن يعرعر^(١) قبل الله منه.

هكذا رواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن زيد بن أسلم.

أخبرنا أبو بكر محمد بن المؤمل، حدثنا الفضل بن محمد الشعري، حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن البيلماني، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، سمع رسول الله ﷺ يقول: والذي نفسي بيده، ما من إنسان يتوب قبل أن يموت بيوم إلا قبل الله توبته، فأخبرت بذلك رجلاً من أصحاب النبي ﷺ فذكر مثل حديث هشام سواً، فحدثناه أبو جعفر محمد بن خزيمة بن فضالة الكشي، من أصل كتابه، حدثنا فتح بن عمرو الكشي، حدثنا المؤمل بن إسماعيل، حدثنا سفيان الثوري، قال: كتبت إلى عبد الرحمن بن البيلماني، أسأله عن حديث يحدث به عن أبيه، فكتب إلي أن أباه حدثه أنه جلس إلى نفر من أصحاب النبي ﷺ فقال أحدهم: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تاب إلى الله قبل موته بسنة تاب الله عليه، فقال له آخر: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟، قال: نعم، قال: وأنا قد سمعته، قال آخر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تاب إلى الله قبل موته بشهر تاب الله عليه، قال آخر: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟، قال: نعم، قال: وأنا قد سمعته، قال آخر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تاب إلى الله قبل موته بيوم تاب الله عليه، قال آخر: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟، قال: نعم، قال: وأنا قد سمعته، قال آخر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تاب إلى الله قبل موته بساعة تاب الله عليه. فقال آخر: أنت سمعته من رسول

(١) أي: ما لم تبلغ روحه حلقومه، فتكون بمنزلة الشيء يعرعر به. شرح السنة، (٩١/٥).

اللَّهُ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا قَدْ سَمِعْتُهُ، فَقَالَ آخَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ تَابَ إِلَى اللَّهِ قَبْلَ الْعَزْغَةِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ ﷺ وَإِنْ كَانَ أَحْفَظَ مِنَ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ سَمَاعَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ ابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ وَلَا زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، إِنَّمَا ذَكَرَ إِجَارَةً وَمُكَاتَبَةً، فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلٌ مَنْ قَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الخلاف في سياق سند الحديث على وجهين أحدهما عند الثوري، والآخر عند هشام بن سعد، وعبد العزيز الدراوردي كما يلي:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن البيلماني، عن رجل من الصحابة ﷺ، مرفوعا.

الوجه الثاني: عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن نفر من الصحابة ﷺ، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن البيلماني، عن رجل من الصحابة ﷺ، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عن جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، عن هَشَامِ بْنِ سَعْدٍ. وعن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ، عن الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّعْرَانِيِّ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمْرَةَ، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، كليهما: هشام بن سعد، وعبد العزيز الدراوردي، عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، به. وأخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن أسباط، عن هشام بن سعد.

وأخرجه أبو العباس الأصم في جزء له^(٣)، عن العباس بن الوليد، عن عقبة بن علقمة، عن مسلم بن

خالد.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة^(٤)، عن أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَمْدَانَ، عن الْحُسَيْنِ بْنِ سُفْيَانَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ

بَكَّارٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ بُجَيْحٍ.

كلهم: (هشام بن سعد، وعبد العزيز الدراوردي، ومسلم بن خالد، وعبد الله بن جعفر بن نجيح)، عن

زيد بن أسلم، به، بنحوه مع اختصار في بعض الطرق.

تخريج الوجه الثاني: عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن نفر من الصحابة ﷺ، مرفوعا:

(١)المستدرک، کتاب التوبة والإنابة، ح(٧٨٧٢)، (٤٧٢/٧).

(٢)أحاديث رجال من أصحاب النبي ﷺ، ح(٢٣٠٦٨)، (١٦٦/٣٨).

(٣)مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم، ح(٥٢)، ص(٦٦).

(٤)ح(٧٢٤٧)، (٣١٤٨/٦).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ حُرَيْمَةَ بْنِ قُتَيْبَةَ، عن فتح بن عمرو الكشي، عن مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري أنه كتب إلى ابن البيلمي، فكتب إليه ابن البيلمي، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، الشَّيْبَانِيُّ. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٢- محمد بن عبد الوهاب، العبدي. ثقة. تقدم عند الحديث السادس والخمسين.

٣- جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث، أبو عون، المخزومي.

روى عن: هشام بن عروة، وهشام بن سعد. وعنه: إسحاق بن زاهويه، ومحمد بن عبد الوهاب العبدي.

قال ابن معين، وابن سعد، وعبد الباقي بن قانع، والعجلي، والذهبي: "ثقة". زاد ابن سعد: "كثير

الحديث". وقال أحمد: "رجل صالح، ليس به بأس". وقال محمد بن عبد الوهاب العبدي: "قال لي أحمد بن

حنبل: أين تريد؟ قلت: الكوفة. قال: عليك بجعفر بن عون". وقال أبو حاتم، وابن حجر: "صدوق".

وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون في الثقات، وقال ابن خلفون: "وثقه ابن صالح وابن وضاح،

زاد ابن صالح: وكان رجلاً صالحاً صاحب سنة وتعبداً". وذكره ابن حبان في المشاهير.

مات سنة ست ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

٤- هشام بن سعد المدني، أبو عباد.

روى عن: زيد بن أسلم، والزهري. وعنه: جعفر بن عون، وسفيان الثوري.

قال أحمد: لم يكن بالحافظ. وقال في رواية: "هشام بن سعد كذا وكذا، كان يحيى بن سعيد لا يروي

عنه". وفي رواية: "ليس هو مُحْكَم الحديث". وقال ابن معين: "ضعيف، وداود بن قيس أحب إلي منه".

وقال في رواية: "صالح، ليس بمتروك الحديث". وفي رواية: "ليس بذاك القوي". وفي رواية: "ليس بشيء،

كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه". وقال العجلي: "جائر الحديث، حسن الحديث". وقال أبو زرعة:

"شيخ محله الصدق، وكذلك محمد بن إسحاق وهكذا هو عندي، وهشام أحب إلي من محمد بن

إسحاق". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد". وقال أبو

داود: "هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم". وقال النسائي: "ضعيف". وقال في موضع آخر:

"ليس بالقوي". وقال ابن عدي: "مع ضعفه يُكْتَبُ حَدِيثُهُ". وقال المزي: "استشهد به البخاري في

(١) الجرح والتعديل، ت(١٩٨١)، (٤٨٥/٢). وتهذيب الكمال، ت(٩٤٨)، (٧٠/٥). والتقريب، ت(٩٤٨)،

ص(١٤١). وإكمال مغلطاي، ت(٩٩٩)، (٢٢٦/٣). ومشاهير علماء الأمصار، ت(١٣٨٠)، ص(٢٠٥).

وثقات العجلي، ت(٢٢٥)، (٢٧/١). والكاشف، ت(٧٩٦)، (٢٩٥/١). والطبقات الكبير، ت(٣٥٦٠)،

الصحيح". وقال ابن سعد بعدما رماه بالتشيع: "كان كثير الحديث يستضعف". وقال ابن المديني: "صالح، ولم يكن بالقوي". وقال الساجي: "صدوق، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وأما ابن مهدي فحدث". وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع". وقال: "لم أرَ أحدًا يتوقف عن حديثه لعله توجب التوقف، وقد صححه الترمذي والحاكم". وقال: "قد ضُغِف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم فحديثه في مرتبة الحسن، لاسيما مع ماله من الشواهد". وقال: "غير ضابط".

مات سنة ستين ومائة^(١). والخلاصة أنه ليس بالقوي.

٥- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْعَدَوِيُّ، الْمَدِينِيُّ.

روى عَنْ: أَبِيهِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ. وَعَنْهُ: سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ. قَالَ أَحْمَدُ، وَابْنُ سَعْدٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ خَرَّاشٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَابْنُ حَجْرٍ: ثِقَةٌ. زَادَ ابْنُ حَجْرٍ: كَانَ يَرْسُلُ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "أَحَدُ ثِقَاتِ الْمُسْلِمِينَ". وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "مِنَ الثِّقَاتِ".

مات سنة ست وثلاثين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، يرسل.

٦- عبد الرحمن، ابن البَيْلَمَانِيِّ.

رَوَى عَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ. وَعَنْهُ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لِين". وَذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي الثِّقَاتِ، وَقَالَ: "لَا يَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ شَيْءٌ مِنْ حَدِيثِهِ إِذَا كَانَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ، لِأَنَّ ابْنَ يَضَعُ عَلَى أَبِيهِ الْعَجَائِبَ". وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ". وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: "مَنْكَرُ الْحَدِيثِ، يَرُوي عَنْ ابْنِ عَمْرِو بَوَاطِيلٍ". وَقَالَ صَالِحُ جَزْرَةَ: "حَدِيثُهُ مَنْكَرٌ، وَلَا يَعْرِفُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إِلَّا مِنْ سُرَّقٍ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ضَعِيفٌ"^(٣). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، يُعْتَبَرُ بِهِ، إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: رِوَايَتُهُ عَنِ الصَّحَابَةِ مَرْسَلَةٌ إِلَّا سُرَّقٌ.

٧- رجل من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. لا تضر جهالته.

(١) الجرح والتعديل، ت (٢٤١)، (٦١/٩). وتهذيب الكمال، ت (٦٥٧٧)، (٢٠٤/٣٠). وإكمال مغلطاي، ت (٤٩٤٧)، (١٤٣/١٢). وتحفة اللبيب، ت (٤٩٩)، (١٢٩/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت (٢٥١١)، (٥٥٥/٣). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (٩٧)، ص (٦٣ و٦٤). وتهذيب الكمال، ت (٢٠٨٨)، (١٢/١٠). وتهذيب التهذيب، ت (٧٢٨)، (٣٩٥/٣). وإكمال مغلطاي، ت (١٧٥٨)، (١٢٩/٥). والتقريب، ت (٢١١٧)، ص (٢٢٢). وتحفة اللبيب، ت (٥١٩)، (٣٩٥/١).

(٣) الجرح والتعديل، ت (١٠١٨)، (٢١٦/٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٧٧٤)، (٨/١٧). وتهذيب التهذيب، ت (٣٠٣)، (١٥٠/٦). والتقريب، ت (٣٨١٩)، ص (٣٣٧).

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن حاتم بن خزيمه بن قتيبة بن محمد، الكشي.

حدّث عن: عبد بن حميد، وفتح بن عمرو الكشيّين. وعنه: الحاكم.

كذبه الحاكم، ووافقه الذهبي^(١). والخلاصة أنه متهم بالكذب.

٢- فتح بن عمرو، الكشيّ، الوراق.

يروى عن: يزيد بن هارون، ووهب بن جرير. وعنه: أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان.

قال ابن حبان: "مستقيم الحديث". وقال أبو حاتم: "صدوق"^(٢). والخلاصة أنه صدوق.

٣- المؤمّل بن إسماعيل. صدوق سيء الحفظ. تقدم عند الحديث الثالث عشر بعد المائة.

٤- سُفيان الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- عبد الرحمن، ابن البيلماني. ضعيف، يعتبر به، إلا من رواية ابنه محمد، وقيل: "روايته عن الصحابة

مرسلة إلا سُرق". تقدم أنفا.

٦- والد عبد الرحمن بن البيلماني. لم أجد له ترجمة، والظاهر أن الحديث من رواية سفيان عن محمد بن عبد

الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، وهو عبد الرحمن، وليس كما ساقه الحاكم هنا، ولعل خلا حدث في سند

الحاكم، فليس للثوري رواية عن عبد الرحمن، وإنما روايته عن ولده محمد، والله أعلم^(٣).

٧- رجل من الصحابة رضي الله عنه، لا تضر جهالته.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى الخلاف في سياق سند الحديث على وجهين:

الوجه الأول رواه:

١- هشام بن سعد، أبو عباد، المدني. وهو ليس بالقوي. تقدم أنفا.

٢- عبد العزيز الدراوردي. وهو صدوق، مقدم على أناس، وكان يُحدث من كُتب غيره فيخطيء، لكنه

صحيح الكتاب، وقد تُكلم في حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري. تقدم عند الحديث الخامس.

٣- مسلم بن خالد، الزنجي. وهو صدوق، كثير الغلط^(٤).

(١) المغني، ت(٥٣٦٥)، (١٧٣/٢). والروض الباسم، ت(٨٣٦)، (٩٥٧/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(٥١٦)، (٩١/٧). وثقات ابن قلوبغا، ت(٨٨١٤)، (٤٩٣/٧).

(٣) إتحاف المهرة، (٥٣٨/١٦).

(٤) الجرح والتعديل، ت(٨٠٠)، (١٨٣/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٩٢٥)، (٥٠٨/٢٧). وإكمال مغلطاي،

ت(٤٥٣٥)، (١٧١/١١). وتحفة اللبيب، ت(٣١٥)، (٨٩/٢).

٤ - عبد الله بن جعفر بن نجیح. وهو ضعيف^(١).

كلهم عن زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن البيلماني، عن رجل من الصحابة، مرفوعا. والوجه الثاني رواه الثوري عن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن نفر من الصحابة رضي الله عنهم، مرفوعا. والثوري ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني. لكن في الطريق إليه شيخ الحاكم وهو متهم بالكذب.

وعلى فرض التسليم للحاكم بثقة شيخه، فيكون الظاهر على ما عند الحاكم أن الراجح هو الوجه الثاني، ولكن يظهر بعد البحث أنه لا علة أصلا، وأن ما رواه الثوري هو نفسه ما رواه أصحاب الوجه الأول، وأن الخلل إنما حدث في سند الحاكم، والصواب أن الحديث من رواية الثوري، عن ابن عبد الرحمن البيلماني، عن أبيه، عن نفر من الصحابة، مرفوعا.

وهذا ما بينه الحافظ ابن حجر بقوله: "الذي عندي في هذا أن رواية سفيان إنما هي عن ابن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه؛ فتكون رواية محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني متابعة لرواية زيد بن أسلم عنه، ولا يكون هناك مخالفة. ومحمد بن عبد الرحمن ضعيف، قد لحقه الثوري، أما أبوه فليس للثوري عنه رواية، والله أعلم"^(٢).

ويؤيد ما ذكره الحافظ رواية الحديث من طرق أخرى عن الثوري، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أبيه، به، ففعل الخلل في سند الحاكم من المؤمل فإنه سيء الحفظ، أو من شيخ الحاكم فهو متهم بالكذب، والله أعلم^(٣).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهيه ضعيف؛ لضعف ابن البيلماني، وعلى كل حال فالقرآن الكريم نص قاطع في قبول التوبة من العبد قبل أن يأتيه الموت، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ الشُّوَّءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (١٧) وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾. سورة النساء. وقال سبحانه: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْعَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ

(١) الجرح والتعديل، ت(١٠٢)، (٢٢/٥). وتهذيب الكمال، ت(٣٢٠٦)، (٣٧٩/١٤). وإكمال مغلطاي،

ت(٢٨٥٤)، (٢٨٦/٧). وتحفة اللبيب، ت(٨٠٧)، (٤٧٥/١).

(٢) إتحاف المهرة، (٥٣٨/١٦).

(٣) تفسير ابن المنذر، ح(١٤٨٤)، (٦٠٦/٢). ومعرفة الصحابة، لأبي نعيم، ح(٧٢٤٦)، (٣١٤٨/٦).

المُسْلِمِينَ (٩٠) الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٩١) فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَعَافِلُونَ ﴿١﴾. سورة يونس.

وفي حديث أحمد قال: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، وَعِصَامُ بْنُ خَالِدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُعْرَغْ" (١).

دراسة إسناد حديث الإمام أحمد في المسند:

١- عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، الحمصي. ثقة ثبت (٢).

٢- عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان. ليس به بأس، رمي بالقدر، وأنكرت عليه أحاديث. وأرسل عن البعض. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٣- ثابت بن ثوبان، الشامي. ثقة، مقدم في أصحاب مكحول (٣).

٤- مكحول بن أبي مُسْلِمٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الشامي. ثقة يرسل (٤).

٥- جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ، الحضرمي. ثقة من كبار التابعين (٥).

٦- عبد الله بن عمر رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث التاسع. فالحديث حسن، وقد حسنه الترمذي (٦).

التعليق على الحديث:

في الحديث سعة رحمة الله تعالى، وأنه فتح باب التوبة للعبد ما لم يغرغر وتصل روحه إلى حلقة أو يعاين ملك الموت ويتيقن نهاية حياته (٧).

(١) تفسير ابن المنذر، ح (١٤٨٤)، (٦٠٦/٢). ومعرفة الصحابة، لأبي نعيم، ح (٧٢٤٦)، (٣١٤٨/٦).

(٢) تهذيب الكمال، ت (٤١١٦)، (٨١/٢١). والتقريب، ت (٤٧٧٩)، ص (٤٠٤).

(٣) تهذيب الكمال، ت (٨١٢)، (٣٤٩/٤). وتهذيب التهذيب، ت (٣)، (٤/٢). والتقريب، ت (٨١١)، ص (١٣٢).

(٤) معرفة الثقات، ت (١٧٨٤)، (٢٩٦/٢). والجرح والتعديل، ت (١٨٦٧)، (٤٠٧/٨). وثقات ابن حبان،

(٥/٤٤٧ و ٤٤٦/٥). وتهذيب الكمال، ت (٦١٦٨)، (٤٦٤/٢٨). وميزان الاعتدال، ت (٨٧٤٩)، (١٧٧/٤). ومن

تكلم فيه وهو موثَّق، ت (٣٤٦)، ص (٥٠٦). ومراسيل ابن أبي حاتم، ت (٣٨٢)، ص (٢١١). والتقريب،

ت (٦٨٧٥)، ص (٥٤٥). وطبقات المدلسين، ت (١٠٨)، ص (٤٦). وسنن الترمذي، ح (٣٥٧٣)، (٥٣٣/٥).

(٥) تهذيب الكمال، ت (٩٠٥)، (٥٠٩/٤). وإكمال مغلطاي، (٩٤٨)، (١٧٠/٣). وتهذيب التهذيب، ت (١٠٣)،

(٦٤/٢). وتحفة اللبيب ت (٢٣٥)، (٣٢٣/١).

(٦) سنن الترمذي، ح (٣٥٣٧)، (٥٠٧/٥).

(٧) مرقاة المفاتيح، (٢٥٠/٥). والتيسير، (٢٧٥/١).

الفصل الثالثون.

الأحاديث التي أَعْلَمُهَا الإمامُ الحَاكِمُ - رَحْمَةُ اللهِ - فِي كِتَابِ
الأَدَبِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ.

الحديثُ العشرون بعد المائة.

قال الحاكم: "فَحَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقِ الْبَصْرِيِّ، بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: الْعَاطِسُ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَيَقُولُ الَّذِي يُشَمِّتُهُ: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ وَيُرُدُّ عَلَيْهِ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِالْكُمِ. هَذَا مِنْ أَوْهَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيِّ الْفَقِيهِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ، فَلَوْلَا مَا ظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَوْهَامِ لَمَا نَسَبَهُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ إِلَى سُوءِ الْحِفْظِ وَبَيَانِ مَا ذَكَرْتُهُ:

ما أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ أَبِي، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُولُوا لَهُ: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ، وَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِالْكُمِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى واضطرابه، وعليه مدار الحديث، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عنه، عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، مرفوعاً.
الوجه الثاني: يحيى القطان، عنه، عن أخيه، عن أبيه، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، مرفوعاً.
تخريج الوجه الأول: شعبة، عن ابن أبي ليلى، عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن إِبْرَاهِيمِ بْنِ مَرْزُوقِ، عن سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، عن شُعْبَةَ، عن ابن أبي ليلى، به.
وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢)، عن محمد بن بشار، عن سعيد بن عامر، عن شعبة، عن ابن أبي ليلى، به، ومثله. وقال النسائي: "مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ".

(١)المستدرک، کتاب الأدب، ح(٧٩٠١)، (٤٨٦/٧).

(٢)کتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا عطس، ح(٩٩٧٠)، (٩٠/٩).

تخريج الوجه الثاني: يحيى القطان، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب،

مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن أبي المثني، عن مسدد، عن يحيى بن سعيد، عن ابن أبي ليلى، به.

وتابع القطان أبو عوانة، أخرجه النسائي في السنن الكبرى^(١)، عن أبي داود، عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، عن محمد، به، بمثله إلا الجملة الأخيرة فبلفظ المغفرة.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- إبراهيم بن مرزوق، الأموي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.

٣- سعيد بن عامر، أبو محمد، الضبعي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.

٤- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، الأنصاري، أبو عبد الرحمن.

رَوَى عَنْ: أخيه عيسى، والشعبي، وأبي الزبير المكي، وعطاء بن أبي رباح. وَعَنْهُ: شريك، وشعبة، ووكيع.

قال أحمد: "كان يحيى بن سعيد يضعف ابن أبي ليلى". وَقَالَ أحمد أيضا: "كان سئ الحفظ، مضطرب

الحديث، كان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، في حديثه اضطراب". وَقَالَ: "ضعيف، وفي عطاء

أكثر خطأ". وَقَالَ ابن مَعِين: "ليس بذاك". وَقَالَ شعبة: "ما رأيت أحدا أسوأ حفظا من ابن أبي ليلى".

وَقَالَ: "أفادني ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة". وَقَالَ أبو زُرْعَةَ: "صالح ليس بأقوى ما يكون". وَقَالَ

أبو حاتم: "محل الصدق، كان سئ الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يثبتهم بشيء من الكذب إنما

يُنكِرُ عليه كثرة الخطأ، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، وابن أبي ليلى والحجاج بن أرطاة ما أقرَّبَهُمَا". وقال ابن

المديني: "كان سئ الحفظ واهي الحديث". وَقَالَ النَّسَائِي: "ليس بالقوي". وقال ابن حبان: "كان فاحش

الخطأ رديء الحفظ فكثرت المناكير في روايته، تركه أحمد ويحيى". وقال مرة: "تالف". وقال الدارقطني: "كان

رديء الحفظ كثير الوهم". وقال ابن جرير الطبري: "لا يحتج به". وقال أبو أحمد الحاكم: "عامه أحاديثه

مقلوبة". وقال الساجي: "كان سئ الحفظ، لا يتعمد الكذب، فكان يُمدح في قضائه، فأما في الحديث

فلم يكن حجة". وَقَالَ العجلي: "كان فقيها صاحب سنة، صدوقا، جائر الحديث". وقال يعقوب بن

(١) كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا عطس، ح(٩٩٦٩)، (٩٠/٩).

سفيان: "ثقة عدل، في حديثه بعضُ المقال، لئنُ الحديثُ عندهم". وقال ابن حجر: "صدوق، سيء الحفظ جدًّا".

مات سنة ثمان وأربعين ومائة^(١). والخلاصة أنه صدوق سيء الحفظ خاصة في حديث عطاء بن أبي رباح، وروايته عن أبيه مرسلة.

٦- عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، الأنصاري.

رَوَى عَنْ: زر بن حبيش الأَسدي، وأبيه عبد الرحمن. وَعَنْه: ابنه عبد الله، وأخوه محمد.

قال ابن معين، وابن حجر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يُعتَبَرُ حَدِيثُهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْهُ". وقال في المشاهير: "مِنِ الْمُتَقَنِينَ"^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٧- عبد الرحمن بن أبي ليلى. ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلة، وفي سماعه من بعضهم خلاف. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٨- خالد بن زيد، أبو أيوب، الأنصاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والعشرين.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- معاذ بن المثني، أبو المثني، العنبري. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع عشر.

٣- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٤- يحيى بن سعيد، القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٥- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. صدوق سيء الحفظ خاصة في حديث عطاء بن أبي رباح، وروايته عن أبيه مرسلة. تقدم قبل قليل.

٦- عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. ثقة. تقدم قبل قليل.

٧- عبد الرحمن بن أبي ليلى. ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلة، وفي سماعه من بعضهم خلاف. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

(١) ثقات العجلي، ت(١٦١٨)، (٢٤٣/٢). والمشاهير، ت(١٣١٠)، ص(١٩٦). وثقات ابن حبان، (٢٣٠/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٤٠٦)، (٦٢٢/٢٥). وتهذيب التهذيب، ت(٥٠١)، (٣٠١/٩). وتحفة اللبيب، ت(١٧٤)، (٥٠/٢). وتحفة التحصيل، ص(٢٨١).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٥٥٧)، (٢٨١/٦). والمشاهير، ت(١٣١٠)، ص(١٩٦). وثقات ابن حبان، (٢٣٠/٧). وتهذيب الكمال، ت(٤٦٣٨)، (٦٢٩/٢٢). والتقريب، ت(٥٣٠٧)، ص(٤٣٩).

٨- عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام. أَحَدُ الصَّحَابَةِ عليه السلام. وَرَابِعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله.
تقدم عند الحديث الثاني.

دراسة إسناد متابعة أبي عوانة للقطان عند النسائي في السنن الكبرى:

١- أبو داود، السجستاني. ثقة، ثبت، إمام. تقدم عند الحديث الثاني عشر.

٢- يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، الْبَصْرِيُّ. ثقة، من أروى الناس عن أبي عوانة^(١).

٣- أَبُو عَوَانَةَ. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

٤- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. صدوق سيء الحفظ خاصة في حديث عطاء بن أبي رباح، وروايته عن أبيه مرسله. تقدم قبل قليل.

٥- عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. ثقة. تقدم قبل قليل.

٦- عبد الرحمن بن أبي ليلى. ثقة، روايته عن بعض الصحابة عليه السلام مرسله، وفي سماعه من بعضهم خلاف. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

٧- عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام. أَحَدُ الصَّحَابَةِ عليه السلام. وَرَابِعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله.
تقدم عند الحديث الثاني.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى وهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى واضطرابه، وهو مدار الحديث، واختلف عنه من وجهين، فرواه:

شعبة. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني. رواه عن محمد بن عبد الرحمن، عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، مرفوعاً.
ورواه:

١- يحيى بن سعيد، القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

(١) تهذيب الكمال، ت(٦٨١٥)، (٢٧٦/٣١). وإكمال مغلطاي، ت(٥١١٦)، (٢٩٩/١٢). والتقريب، ت(٧٥٣٥)، ص(٥٨٩).

٢- أبو عوانة. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

روياه، عن أخيه، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، مرفوعا.
والاضطراب فيه والخلل ليس من الرواة عن المدار، ولكن من المدار نفسه^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث مضطرب، بسبب سوء حفظ ابن أبي ليلى، ولكن يشهد لمعناه حديث أبي هريرة مرفوعا عند البخاري^(٢): "إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصَلِّحُ بِالْكُفْمِ".

التعليق على الحديث:

في الحديث أدب من آداب الإسلام، وهو تشميت العاطس. قال النووي: "وَأَمَّا تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ فَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَيُقَالُ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُعْجَمَةِ، لُعْنَانِ مَشْهُورَتَانِ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: قَالَ اللَّيْثُ: التَّشْمِيتُ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ لِلْعَاطِسِ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَقَالَ ثَعْلَبٌ: يُقَالُ: سَمَّتِ الْعَاطِسَ وَسَمَّتَهُ إِذَا دَعَوْتَ لَهُ بِالْهُدَى وَقَصَدْتَ السَّمْتَ الْمُسْتَقِيمَ، قَالَ: وَالْأَصْلُ فِيهِ السَّيْنُ الْمُهْمَلَةُ فَقُلِبَتْ شَيْئًا مُعْجَمَةً، وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحْكَمِ: تَسْمِيتُ الْعَاطِسِ مَعْنَاهُ هَذَاكَ اللَّهُ إِلَى السَّمْتِ، قَالَ: وَذَلِكَ لِمَا فِي الْعَاطِسِ مِنَ الْإِنْرِعَاجِ وَالْقَلْبِقِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَعَيْرُهُ: الشَّيْنُ الْمُعْجَمَةُ عَلَى اللَّغْتَيْنِ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: يُقَالُ مِنْهُ: سَمَّتَهُ وَسَمَّتَ عَلَيْهِ إِذَا دَعَوْتَ لَهُ بِخَيْرٍ، وَكُلُّ دَاعٍ بِالْخَيْرِ فَهُوَ مَشْمَتٌ وَمَسَمَتِ الْعَاطِسَ سَنَةً، وَهُوَ سَنَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ إِذَا فَعَلَ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ سَقَطَ الْأَمْرُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَسْمَعَ قَوْلَ الْعَاطِسِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ"^(٣).

(١) الكامل، (٣٩٦/٧). وعلل الدارقطني، س(٤٠٣)، (٢٧٦/٣). والمستدرک، (٤٨٦/٧). والسنن الكبرى للنسائي، (٩٠/٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب إذا عطس كيف يشمت، ح(٦٢٢٤)، (٤٩/٨).

(٣) شرح صحيح مسلم، (٣١/١٤). وينظر: المجموع، (٤٧٣/٤). وفتح الباري، لابن حجر، (٦٠٣/١٠).

الحديث الحادي والعشرون بعد المائة.

قال الحاكم: "فَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلِ بْنِ خَلْفِ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا أَبُو قَلَابَةَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ.
وَحَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْفَقِيه، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّي، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبِيضُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلْيَقُلْ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَلْيَقُلْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ.

هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَرْفَعَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ غَيْرَ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ تَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهِ عَنْهُ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ وَأَبِيضُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ، وَالصَّحِيحُ فِيهِ رَوَايَةُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْمُتَّقِنِ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ.

حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عِيَّاشِ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيَّاسِ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَحْبُوبِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو حُدَيْفَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ.

هَذَا الْمُخْفُوظُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ إِذْ لَمْ يُسْنِدْهُ مَنْ يُعْتَمَدُ رَوَايَتُهُ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الاختلاف على المدار في رفع الحديث ووقفه، ومن ثم فمدار الحديث على عطاء بن السائب، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: جعفر بن سليمان، عنه، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه،

مرفوعاً.

الوجه الثاني: الثوري، عنه، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، موقوفاً.

تخريج الوجه الأول: عَنْ عَطَاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، مرفوعاً:

(١) المستدرک، کتاب الأدب، ح(٧٩٠٣)، (٤٨٧/٧).

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن كامل بن خلف، عن أبي قلابة الرقاشي، عن أبيه، عن جعفر بن سليمان، عن عطاء بن السائب، به. وأخرجه النسائي في سننه الكبرى^(١)، عن الفضل بن سهل الأعرج، عن محمد بن عبد الله الرقاشي، عن جعفر بن سليمان، عن عطاء، به، بنحوه. وقال: "وهذا حديثٌ مُنكَرٌ، وَلَا أَرَى جَعْفَرَ بْنَ سُلَيْمَانَ إِلَّا سَمِعَهُ مِنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ بَعْدَ الْإِخْتِلَافِ، وَدَخَلَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ الْبَصْرَةَ مَرَّتَيْنِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ آخِرَ مَرَّةٍ فَفِي حَدِيثِهِ شَيْءٌ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدِيثُهُ عَنْهُ صَحِيحٌ".

وتابع جعفرًا أبيض بن أبان، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن هارون الفقيه، عن علي بن عبد العزيز، ومحمد بن أيوب الرازي، عن أحمد بن عبد الله بن يونس، عن أبيض بن أبان القرشي، عن عطاء بن السائب، به.

تخريج الوجه الثاني: عن عطاء، عن أبي عبد الرحمن السلمى، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، موقوفًا: أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن حميد بن عياش الرملي، عن مؤمل بن إسماعيل. وعن أبي عبد الله الصقار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي نعيم. وعن أبي العباس الخبوي، عن أحمد بن سيار، عن محمد بن كثير. وعن أبي بكر بن إسحاق، عن محمد بن غالب، عن أبي حذيفة. أربعتهم: مؤمل، وأبو نعيم، ومحمد بن كثير، وأبو حذيفة، عن الثوري، عن عطاء، به. وتابع الثوري أبو عوانة، أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار^(٢)، عن أحمد بن داود، عن سهل بن بكار، عن أبي عوانة، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرك:

١- أحمد بن كامل بن خلف. ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وهم. تقدم عند الحديث الثاني والثمانين.

٢- أبو قلابة، الرقاشي. صدوق يخطيء، اختلط عند الخروج إلى بغداد. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم، الرقاشي.

رَوَى عَنْ: بشر بن المفضل، وجعفر بن سليمان. وعنه: البخاري، وابنه أبو قلابة.

قال محمد بن يحيى الذهلي: "كان متقنًا". وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة ثبت". وقال العجلي، وابن

حجر: "ثقة". وقال أبو حاتم: "الثقة الرضى". وقال النسائي: "ليس به بأس".

(١) كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول العاطس إذا شمت، ح(٩٩٨١)، (٩٤/٩).

(٢) (١٧٦/١٠).

مات قبل سنة عشرين ومائتين^(١). والخلاصة أنه ثقة متقن على قول الأكثرين.

٤ - جعفر بن سُلَيْمان، الضبعي، أبو سليمان.

روى عن: ابن جريج، وعطاء بن السائب. وعنه: ابن مهدي، ومسدد.

قال ابن مَعِين، والعجلي: "ثقة". وقال يزيد بن هارون: "كان يتشيع، وكان ثقة". وقال ابن المديني:

"ثقة عندنا". وقال: "أكثر عن ثابت، وكتب مراسيلَ وفيها أحاديث مناكير، عن ثابت، عن النبي ﷺ".

وقال ابن سعد: "كان ثقة، وبه ضعف، وكان يتشيع". وقال ابن حبان: "من الثقات المتقنين في الروايات،

غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه". وقال السعدي: "روى أحاديث

مناكير، وهو ثقة متمسك". وقال السمعاني: "كان ثقة متقنا، وكان يبغض الشيخين". وقال أحمد: "لا

بأس به، قيل له: إن سُلَيْمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه؟، فقال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه،

كان ينهى عن عبد الوارث ولا ينهى عن جعفر، إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي،

وأهل البصرة يغلون في علي، فقلت: عامة حديثه رفاق؟، قال: نعم، كان قد جمعها، وقد روى عنه عبد

الرَّحْمَنِ وغيره، إلا أنني لم أسمع من يَحْيَى عنه شيئا، فلا أدري سمع منه أم لا". وقال ابن عدي: "ولجعفر

حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف بالتشيع... وأرجو أنه لا بأس به، والذي

ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي، فقد روى أيضا في فضل الشيخين،

وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان فيه منكرًا، فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن

يُقبل حديثه". وقال البزار: "لم نسمع أحدا يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته،

وأما حديثه فمستقيم". وقال الساجي: "لم يسب الشيخين قط". وقال ابن شاهين: "إنما تكلم فيه لعله

المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار بقوله: جعفر بن سليمان ضعيف". وقال ابن الجوزي:

"في بعض حديثه منكر". وقال الحاكم: "الذي عندنا أنه صدوق، وإنما أتى من النصب". وقال ابن حجر:

"صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع". وقال مرة: "في حفظه شيء".

مات سنة ثمان وسبعين ومائة^(٢). والخلاصة أنه صدوق، كان يتشيع.

٥ - عطاء بن السائب. ثقة، اختلط بأخرة، وسمع المتقدمين منه صحيح. تقدم عند الحديث السادس

والستين.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٦٥٧)، (٣٠٥/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٣٧٤)، (٥٥١/٢٥). وتحفة اللبيب،

ت(١٦٦)، (٤٨/٢).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٩٥٧)، (٤٨١/٢). وتهذيب الكمال، ت(٩٤٣)، (٤٣/٥). وإكمال مغلطاي،

ت(٩٩٣)، (٢١٨/٢). وتهذيب التهذيب، ت(١٤٥)، (٩٥/٢). وتحفة اللبيب، ت(٢٤٨)، (٣٢٦/١).

٦- أبو عبد الرحمن، السلمي. ثقة، روايته عن أناس مرسلة. تقدم عند الحديث الحادي عشر بعد المائة.

٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد متابعة أبيض بن أبان لجعفر عند الحاكم في مستدركه:

١- أحمد بن هارون بن إبراهيم، الفقيه. صدوق^(١).

٢- علي بن عبد العزيز، البغوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- أحمد بن عبد الله بن يونس، الكوفي. ثقة متقن^(٢).

٤- أبيض بن أبان بن المغيرة، الكوفي. وهو لا بأس به، سمع من عطاء بن السائب بعد اختلاطه^(٣).

٥- عطاء بن السائب. ثقة، اختلط بأخرة، وسمع المتقدمين منه صحيح. تقدم عند الحديث السادس والستين.

٦- أبو عبد الرحمن، السلمي. ثقة، روايته عن أناس مرسلة. تقدم عند الحديث الحادي عشر بعد المائة.

٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرك:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- حميد بن عياش، أبو الحسن، الرملي. صدوق. تقدم عند الحديث الثاني عشر بعد المائة.

٣- مؤمل بن إسماعيل، القرشي. صدوق، سيء الحفظ. تقدم عند الحديث الثالث عشر بعد المائة.

٤- سفيان بن سعيد، أبو عبد الله، الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- عطاء بن السائب. ثقة، اختلط بأخرة، وسمع المتقدمين منه صحيح. تقدم عند الحديث السادس والستين.

٦- أبو عبد الرحمن، السلمي. ثقة، روايته عن أناس مرسلة. تقدم عند الحديث الحادي عشر بعد المائة.

٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد متابعة أبي عوانة للثوري عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار:

(١) الروض الباسم، ت(٢١٧)، (٣٤٥/١).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٦٤)، (٣٧٥/١). وإكمال مغلطاي، ت(٦٧)، (٦٩/١). وتحفة اللبيب، ت(١٣)، (٢٦٦/١).

(٣) الجرح والتعديل، ت(١١٦٩)، (٣١٢/٢). وثقات ابن حبان، (٨٦/٦). وطبقات المحدثين بأصبيهان، (١٦٢/٤). ولسان الميزان، ت(٣٦٣)، (٣٩٣/١). وسؤالات السلمي، ص(٨٨). وشرح مشكل الآثار، (١٧٥/١٠).

- ١- أحمد بن داؤد بن موسى، المكي. ثقة^(١).
- ٢- سهل بن بكّار، القيسي. ثقة، ربما وهم^(٢).
- ٣- الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.
- ٤- عطاء بن السائب. ثقة، اختلط بأخرة، وسماع المتقدمين منه صحيح. تقدم عند الحديث السادس والستين.
- ٦- أبو عبد الرحمن، السلمي. ثقة، روايته عن أناس مرسله. تقدم عند الحديث الحادي عشر بعد المائة.
- ٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على عطاء بن السائب، واختلف عنه من وجهين، فرواه:

- ١- جعفر بن سليمان، الضبعي. وهو صدوق، كان يتشيع. تقدم قبل قليل.
- ٢- أبيض بن أبان بن المغيرة، الكوفي. وهو لا بأس به، سمع من عطاء بن السائب بعد اختلاطه. رواه عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً. ورواه:

- ١- الثوري. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط أو وهم، خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.
- روياه عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، موقوفاً. والظاهر أن الراجح هو الوجه الثاني؛ لكون من رواه موثق ممن روى الوجه الأول، وكون الوجه الأول صدر من عطاء بعد اختلاطه، وهذا ما رجحه جمع من أهل العلم^(٣).

(١) تاريخ الإسلام، ت(٢٩)، (٦/٦٧٣). ومغاني الأخيار، ت(٤٥)، (١/٢٩). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٢١٩)، (١/٣٣٣).

(٢) تهذيب الكمال، ت(٢٦٠٥)، (١٢/١٧٤). وتهذيب التهذيب، ت(٤٢٣)، (٤/٢٤٧). وتحفة اللبيب، ت(٦٤٣)، (١/٤٣٠).

(٣) المستدرک، (٧/٤٨٧). وسنن النسائي الكبرى، (٩/٩٤). وعلل ابن أبي حاتم، (٥/٦٢٨). وعلل الدارقطني،

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح في سنده مؤمل بنُ إسماعيل، وهو سيء الحفظ، لكن ساق الحاكم عدة أسانيد أخرى صحيحة، منها الإسناد الثالث ورواته كلهم ثقات إلى سفيان، وقد تقدمت ترجمتهم في الحديث الثاني، ومن ثم فالحديث صحيح موقوفاً، وسماعُ سفيان من عطاء كان قبل الاختلاط، ورواية أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود قال شعبة بإرسالها، لكن وهمُّ أحمد وأثبت أبو عمرو الداني أخذه عن ابن مسعود، فالراجحُ سماعُه منه، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

تقدم الحديث عن تشميت العاطس في الحديث السابق.

الحديث الثاني والعشرون بعد المائة.

قال الحاكم: "حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، حدثنا محمد بن أحمد بن النضر، حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا زائدة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن رجل من النخع قال: كنا مع سالم بن عبيد في سفر فذكر الحديث بطوله، مثل حديث الثوري.
رواه جرير بن عبد الحميد، عن منصور على الوهم فأسقط الرجل المجهول النخعي بين هلال بن يساف، وسالم بن عبيد.

حدثنا الأستاد أبو الوليد، حدثنا إبراهيم بن علي، حدثنا يحيى بن يحيى، قال: وحدثنا محمد بن نعيم، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف قال: كنا مع سالم بن عبيد في سفر فعطس رجل من القوم فقال: السلام عليكم، فقال سالم: السلام عليك وعلى أمك، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا عطس أحدكم فليحمد الله وليقل من عنده: يرحمك الله، وليرد عليهم: يغفر الله لنا ولكم. الوهم في رواية جرير هذه ظاهر فإن هلال بن يساف لم يدرك سالم بن عبيد ولم يره، وبينهما رجل مجهول^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم جرير بن عبد الحميد على منصور بن المعتمر في سند الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على منصور، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: زائدة، عنه، عن هلال بن يساف، عن رجل من النخع، عن سالم بن عبيد، مرفوعا.

الوجه الثاني: جرير بن عبد الحميد، عنه، عن هلال بن يساف، عن سالم بن عبيد، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: زائدة بن قدامة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن رجل من النخع، عن

سالم بن عبيد، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن بالويه، عن محمد بن أحمد بن النضر، عن

معاوية بن عمرو، عن زائدة، عن منصور، به.

وتابع زائدة الثوري، أخرجه الحاكم أيضا^(٢) عن محمد بن عبد الله الزاهد، عن أسيد بن عاصم، عن

الحسين بن حفص. وعن إبراهيم بن حاتم الحيري، عن محمد بن إسحاق الصنعاني، عن محمد بن جعشم

(١)المستدرک، کتاب الأدب، ح(٧٩٠٦)، (٤٨٩/٧).

(٢)المستدرک، کتاب الأدب، ح(٧٩٠٥)، (٤٨٨/٧).

الصَّنْعَانِيَّ. وعن أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عن أَبِي المَثَنِيِّ، عن مُسَدَّدٍ، عن يَحْيَى، ثلاثتهم، عن سَفْيَانَ، عن منصور، به، بمثله وزيادات.

وتابعه أبو عوانة، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير^(١)، عن بَشْرِ بْنِ مُوسَى، عن يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ، عن أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، به، بمثله وزيادات.

تخريج الوجه الثاني: جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن سالم بن عبيد، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن الأُسْتَاذِ أَبِي الوَلِيدِ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ، عن يَحْيَى بْنِ يَحْيَى. وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نُعَيْمٍ، عن إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. كليهما: يحيى بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم، عن جرير، عَنْ مَنْصُورٍ، به.

وتابع جريرا الثوري، أخرجه الترمذي في سننه^(٢)، عن مُحَمَّدِ بْنِ غَيْلانَ، عن أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ، عن سَفْيَانَ، به، بمثله.

وتابعه إسرائيل، أخرجه النسائي في السنن الكبرى^(٣)، عن أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عن عُبيدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ. وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٤)، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الأَزْدِيِّ، عن إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عن إِسْرَائِيلَ، عن منصور، به، بمثله. وتابعه أبو عوانة، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير^(٥)، عن أَحْمَدَ بْنِ خُلَيْدِ الحُلَيْبِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الطَّبَّاعِ، عن أَبِي عَوَانَةَ، به، بمثله.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن أحمد، الجلاب، ابنُ بالويه. صدوق. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٢- محمد بن أحمد بن النضر، الأزدي. ثقة، لا بأس به. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- ٣- معاوية بن عمرو بن المهلب، الأزدي. ثقة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.
- ٤- زائدة بن قدامة، أبو الصلت. ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.

(١) ح(٦٣٦٩)، (٦٦/٧).

(٢) أبواب الأدب، باب ما جاء كيف يُشَمَّت العاطس؟، ح(٢٧٤٠)، (٤٥٦/٤).

(٣) كتاب عمل اليوم والليلة، ما يَقُولُ العاطِسُ إِذَا شَمَّتْ؟، ح(٩٩٨٣)، (٩٥/٩).

(٤) كتاب البر، تشميت العاطس، ذَكَرَ مَا يُجِيبُ بِهِ العاطِسُ مَنْ يُشَمُّهُ بِمَا وَصَفْنَا، ح(٥٩٩)، (٣٦١/٢).

(٥) ح(٦٣٦٨)، (٦٦/٧).

٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلّس وقُدِّمَ على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- هلال بن يسّاف، الأشجعي، أبو الحسن.

روى عن: البراء بن عازب، وسمرة بن جندب، وأبي الدرداء رضي الله عنه. وعنه: منصور بن المعتمر، وأبو إسحاق السبيعي.

قال ابن معين، والعجلي، وابن حجر: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث"^(١). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن البعض مرسلة.

٧- رَجُلٌ. مجهولٌ.

٨- سَالِمٌ بن عُبَيْدٍ، الأشجعي رضي الله عنه.

رَوَى عَنْ: النبي صلى الله عليه وسلم. وعن: عُمَرُ بن الخطاب رضي الله عنه. وعنه: نَيْبُ بن شَرِيْطٍ، وهلال بن يسّاف.

قال ابن عبد البر، والمزي: "له صُحْبَةٌ، وكان من أهل الصفة"^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل، من أهل الصفة.

دراسة إسناد متابعة الثوري لزائدة عند الحاكم في المستدك:

١- محمد بن أحمد بن بطة بن إسحاق، أبو عبد الله. صدوق. تقدم عند الحديث الثامن والستين.

٢- أسيد بن عاصم، الأصبهاني. ثقة. تقدم عند الحديث الثلاثين.

٣- الحسين بن حفص بن الفضل^(٣). صدوق، وكان من المختصين بالثوري.

٤- الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلّس. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلّس وقُدِّمَ على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- هلال بن يسّاف، الأشجعي، أبو الحسن. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم قبل قليل.

٧- رَجُلٌ. مجهولٌ. تقدم قبل قليل.

(١) ثقات العجلي، ت(١٩١٥)، (٣٣٤/٢). وتهذيب الكمال، ت(٦٦٣٤)، (٣٥٣/٣٠). والكاشف، ت(٦٠١٠)،

(٣٤٣/٢). وإكمال مغلطاي، ت(٤٩٨٧)، (١٨١/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(١٤٤)، (٨٦/١١). وتحفة

الليبي، ت(٥١٢)، (١٣٥/٢). وتحفة التحصيل، ص(٣٣٤). وجامع التحصيل، ص(٢٩٥).

(٢) الاستيعاب، ت(٨٧٩)، (٥٦٦/٢). وتهذيب الكمال، ت(٢١٥٤)، (١٦٢/١٠). والتقريب، ت(٢١٨١)،

ص(٢٢٧).

(٣) الجرح والتعديل، ت(٢٢٤)، (٥٠/٣). وثقات ابن حبان، (١٨٦/٨). وصحيح مسلم، (٤/٢٠٥٠ و٢٠٥٢).

والإحسان، (٤٢٠/١). وسنن الدارقطني، (١٢٤/٣). والمستدرک، (٤٨٥/١)، طبعة العلمية. وتهذيب الكمال،

ت(١٣٠٨)، (٣٦٩/٦). والسير، ت(٩٠)، (٣٥٦/١٠). والتقريب، ت(١٣١٩)، ص(١٦٦).

٨- سالم بن عبيد، الأشجعي رضي الله عنه. صحابي جليل، من أهل الصفة. تقدم قبل قليل.
دراسة متابعة أبي عوانة لزائدة عند الحاكم في المستدرک:

١- بشر بن موسى، الأسدي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس بعد المائة.

٢- يحيى بن إسحاق، السَّيْلِحِيّ. ثقة^(١).

٣- الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلّس وقُدّم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- هلال بن يساف، الأشجعي، أبو الحسن. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم قبل قليل.

٧- رجل. مجهول. تقدم قبل قليل.

٨- سالم بن عبيد، الأشجعي رضي الله عنه. صحابي جليل، من أهل الصفة. تقدم قبل قليل.
دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- حسان بن محمد، أبو الوليد، القرشي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس والأربعين.

٢- إبراهيم بن علي بن محمد بن آدم، أبو إسحاق، الذُّهَلِيّ.

سَمِعَ: يحيى بن يحيى، وابن راهويه. وَعَنْهُ: محمد بن صالح بن هانئ، وعلي بن حمشاذ.

قال الحاكم: "سألت أبا زكريا العنبري وعلي بن حمشاذ عنه فوثّقه". وخرج له الحاكم حديثا، وأشار إلى أن روايته -ومنهم إبراهيم- أئمة أثبات. وخرج له حديثا ثانيا، وقال: "صحيح الإسناد على شرط مسلم".
تُوِّفِي سنة ثلاثٍ وتسعين ومائتين^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٣- يحيى بن يحيى، النيسابوري. ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث السادس.

٤- جرير بن عبد الحميد، الضبي. ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدلّس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- هلال بن يساف. ثقة روايته عن البعض مرسلة. تقدم قبل قليل.

٧- سالم بن عبيد، الأشجعي رضي الله عنه. صحابي جليل من أهل الصفة. تقدم قبل قليل.

(١) تهذيب الكمال، ت(٦٧٨١)، (١٩٥/٣١). وإكمال مغلطاي، ت(٥٠٨٨)، (٢٧٨/١٢). وتهذيب التهذيب، ت(٣٠٣)، (١٧٦/١١). والنقريب، ت(٧٤٩٩)، ص(٥٨٧). وتحفة اللبيب، ت(١٣٤١)، (٤٥٧/٢).
(٢) المستدرک، (١٤٢/١) و (١٨٣/٢)، طبعة العلمية. وتاريخ الإسلام، ت(١٠٣)، (٩١٣/٦).

دراسة إسناد متابعة الثوري لجريير عند الترمذي في سننه:

- ١- محمود بن غيلان، العدوي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٢- أبو أحمد، الزبيري. ثقة ثبت، قد يخطيء في حديث الثوري. تقدم عند الحديث السابع والتسعين.
- ٣- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أبو عبد الله، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٤- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٥- هِلَالُ بْنُ يَسَافٍ. ثقة روايته عن البعض مرسله. تقدم قبل قليل.
- ٦- سالم بن عبيد، الأشجعي رضي الله عنه. صحابي جليل من أهل الصفة. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد متابعة إسرائيل لجريير عند النسائي في السنن الكبرى:

- ١- أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، أبو الحسين الرَّهَآوِيُّ. ثقة حافظ^(١).
- ٢- عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، العبسي. ثقة، غال في التشيع، وكان يضطرب في حديث الثوري. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، السبيعي. ثقة، صدوق، من أثبت الناس في جده أبي إسحاق. تقدم عند الحديث السابع والسبعين.

- ٤- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.
 - ٥- هِلَالُ بْنُ يَسَافٍ. ثقة روايته عن البعض مرسله. تقدم قبل قليل.
 - ٦- سالم بن عبيد، الأشجعي رضي الله عنه. صحابي جليل من أهل الصفة. تقدم قبل قليل.
- دراسة إسناد متابعة أبي عوانة لجريير عند الطبراني في معجمه الكبير:

- ١- أَحْمَدُ بْنُ خُلَيْدٍ، الحُلَيْيِّ. ثقة^(٢).
- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، ابن الطَّبَّاعِ. ثقة مدلس، كان من أعلم الناس بحديث هشيم^(٣).
- ٣- الواضح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.
- ٤- منصور بن المعتمر. ثقة، ثبت، لا يدللس وقدم على غيره من أهل الكوفة. تقدم عند الحديث الثاني.

(١) تهذيب الكمال، ت(٤٤)، (٣٢٠/١). والتقريب، ت(٤٣)، ص(٨٠).

(٢) السير، ت(٢٣٥)، (٤٨٩/١٣). وإرشاد القاصي، ت(١٠١)، ص(١١٢).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٥٥٣٤)، (٢٥٨/٢٦). وطبقات المدلسين، ت(٩٩)، ص(٤٤). وتحفة اللبيب،

ت(٢٠٨)، (٦٠/٢).

٥- هَالَالُ بْنُ يَسَافٍ. ثقة روايته عن البعض مرسلة. تقدم قبل قليل.

٦- سالم بن عبيد، الأشجعي رضي الله عنه. صحابي جليل من أهل الصفة. تقدم قبل قليل.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على منصور بن المعتمر، وأنه اختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- زائدة بن قدامة. وهو ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وهو ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- الوضاح بن عبد الله. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

ثلاثتهم عن منصور، عن هلال بن يساف، عن رجل من النخع، عن سالم بن عبيد، مرفوعا.

ورواه:

١- جرير بن عبد الحميد، الضبي. وهو ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وهو ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- إسرائيل بن يونس. ثقة صدوق، من أثبت الناس في جده أبي إسحاق. تقدم عند الحديث السابع والسبعين.

٤- الوضاح بن عبد الله. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

كلهم عن منصور، عن هلال بن يساف، عن سالم بن عبيد، مرفوعا. والظاهر أن الحديث رواه

بالوجهين كلٌّ من الثوري وأبي عوانة، وبعد دراسة الخلاف الفرعي عليهما تبين أن الراجح هو رواية الحديث عنهما من الوجه الأول؛ لكثرة وثقة من رووه عنهما في مقابل رواة الوجه الثاني عنهما^(١). ومن ثم فيكون

الخلاف على منصور كالتالي:

(١) تاريخ البخاري الكبير، (١٠٧/٤). والمعجم الكبير، ح(٦٣٦٨ و٦٣٦٩)، (٦٦/٧). والمستدرک، ح(١٨/٧٦٩٦)، (٢٩٧/٤)، طبعة العلمية. وسنن الترمذي، (٢٧٤٠)، (٤٥٦/٤). وعمل اليوم والليلة للنسائي، ح(٢٢٨)، ص(٢٤٢).

رواة الوجه الأول:

١- زائدة بن قدامة. وهو ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وهو ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- الوضاح بن عبد الله. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين. ثلاثتهم عنه، عن هلال بن يساف، عن رجل من النخع، عن سالم بن عبيد، مرفوعا.

رواة الوجه الثاني:

١- جرير بن عبد الحميد، الضبي. وهو ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر، وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- إسرائيل بن يونس. ثقة صدوق، من أثبت الناس في جده أبي إسحاق. تقدم عند الحديث السابع والسبعين. كلاهما عنه، عن هلال بن يساف، عن سالم بن عبيد، مرفوعا. ومن ثم يترجح الوجه الأول.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، فيه راو مجهول. وهو أيضا من الوجه الثاني ضعيف؛ فيه انقطاع بين هلال بن يساف وسالم بن عبيد، وهذا ما بينه الحاكم كما سبق قريبا.

ويغني عنه حديث أبي هريرة، مرفوعا عند البخاري^(١): "إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصَلِّحْ بِالْكُفْمِ".

التعليق على الحديث:

تقدم الحديث عن تميم العاطس في الحديث قبل السابق وأما قوله: السلام عليك وعلى أمك، فلم أجد ما يقويه، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب إِذَا عَطَسَ كَيْفَ يُشَمَّتُ، ح(٦٢٢٤)، (٤٩/٨).

الفصل الحادي والثلاثون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الرقاق، وفيه ثلاثة أحاديث.

الحديث الثالث والعشرون بعد المائة.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمٍ الْمُرُوزِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُوَجِّهِ، أَخْبَرَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: مَا يَنْتَظِرُ أَحَدُكُمْ إِلَّا غَنَى مُطْعِيًا، أَوْ فَقْرًا مُنْسِيًا، أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا، أَوْ هَرَمًا مُفْنِدًا، أَوْ مَوْتًا مُجْهَرًا، أَوْ الدَّجَالَ، وَالدَّجَالُ شَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ، أَوْ السَّاعَةَ، وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ^(١).

قَالَ الْحَاكِمُ: إِنْ كَانَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ سَمِعَ مِنَ الْمُقْبَرِيِّ، فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَمُجَرَّجَاهُ^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الانقطاع بين معمر بن راشد، وسعيد المقبري.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن الحسن بن حليم المروزي، عن أبي الموجه، عن عبدان، عن عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا.

دراسة إسناد الحديث:

- ١- الحسن بن محمد بن حليم، الحلبي. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٢- محمد بن عمرو، أبو الموجه. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٣- عبد الله بن عثمان بن جبلة، عبدان. ثقة، مأمون. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٤- ابن المبارك. حجة ثقة مأمون. وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس.
- ٥- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهلها. تقدم عند الحديث الثالث.

(١) الغنى المطغي، هو المجاوز للحد. والفقر المنسي هو الذي يجعل صاحبه مدهوشاً، فينسيه الطاعة من الجوع والعري والتردد في طلب القوت. والمرض المفسد هو ما يفسد البدن لشدته، أو الدين للكسل الحاصل به. والهزم المفند هو الذي يبلغ صاحبه إلى الفند، وهو ضعف الرأي. والموت المجهز هو القاتل بغتة. شرح مصابيح السنة، (٣٩٣/٥).

(٢) المستدرک، کتاب الرقاق، ح(٨١١٩)، (٥٨٥/٧).

٦- سعيد بن أبي سعيد، المقبري. ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه. تقدم عند الحديث الرابع عشر.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى علة الانقطاع بين معمر بن راشد وأبي سعيد المقبري، والظاهر -والله أعلم- أن معمر عاصر المقبري لكن لم يُحدِّث عنه، حيث لم أجد له عنه روايةً مباشرةً بدون واسطة، اللهم إلا هذا الحديث، وحديثاً رواه ابن حبان في صحيحه^(١).

فأما حديث ابن حبان فقد تكلم عنه الحافظ ابن حجر وبين انقطاعه^(٢). وأما حديثنا هذا فالظاهر أيضاً انقطاعه؛ حيث لم يروه من طريق معمر عن سعيد إلا الحاكم، وأخرجه غيره من أهل العلم^(٣) من طريق معمر، عن مَنْ سمع المقبري، عن المقبري. وبهذه الزيادة أيضاً أخرجه البيهقي عن الحاكم عن أبي عبد الله الصفار بإسناده إلى ابن المبارك^(٤). وهذا يثبت انقطاعه، وضَعْفُهُ أيضاً بسبب جهالة الراوي الذي سمع منه معمر، ولم أجد ما يقويه.

التعليق على الحديث:

في الحديث الحرص على المبادرة بالتوبة قبل فوات الأوان، وحدوث المشاغل. قال ابن الملك: "خرج هذا الكلام مخرج التوبيخ على تقصير المكلفين في أمر دينهم؛ أي: متى تعبدون ربكم؟، فإنكم إن لم تعبدوه مع قلة الشواغل وقوة البدن، فكيف تعبدونه مع كثرة الشواغل وتخاذل القوى؟، لعل أحدكم ما ينتظر إلا غنىً مُطغياً، أطغاه المال، جعله طاغياً؛ أي: مجاوزاً للحد من البطر والغرور به. أو فقراً مُنسياً: وهو الذي يجعل صاحبه مدهوشاً، فينسيه الطاعة من الجوع والعري والتردد في طلب الثوت. أو مرضاً مُفسداً: وهو ما يُفسد البدن لشدة، أو الدين للكسل الحاصل به. أو هرمًا مُفندا. وهو الذي يبلغ صاحبه إلى الفند، وهو ضعف الرأي، يقال: أفندَه الكبر: إذا جعل رأيه ضعيفاً. أو موتاً مُجهزاً، بالتحفيف؛ أي: قاتلاً بغتةً بحيث لا يقدر على التوبة. أو الدجال؛ فالدجال شرٌّ غائبٌ يُنتظر، أو الساعة؛ والساعة أدهى؛ أي: أشدُّ الدواهي وأفظعها. وأمراً؛ أي: أشدُّ مرارةً من القتل ومن جميع الشدائد"^(٥).

(١) ح(٣١٥)، (١٦/١٢).

(٢) فتح الباري، لابن حجر، (٥٨٣/٩).

(٣) الزهد لابن المبارك، ح(٧)، ص(٥١). والزهد لهناد، ح(٥٠٤)، (٢٨٩/١). وسنن الترمذي، (١٤١/٤).

(٤) شعب الإيمان، ح(١٠٠٨٩)، (١٤٨/١٣).

(٥) شرح مصابيح السنة، (٣٩٣/٥). وشرح السنة، (٢٢٥/١٤). ومرقاة المفاتيح، (٣٧٠/٩). وفيض القدير،

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ بُنْدَارٍ الرَّاهِدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَوْنٍ النَّسَوِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ أَبُو ثَمِيلَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِذَا أَبْغَضَ الْمُسْلِمُونَ عُلَمَاءَهُمْ وَأَظْهَرُوا عِمَارَةَ أَسْوَاقِهِمْ وَتَنَاجَوْا عَلَى جَمْعِ الدَّرَاهِمِ، رَمَاهُمُ اللَّهُ عز وجل بِأَرْبَعِ خِصَالٍ: بِالْقَحْطِ^(١) مِنَ الزَّمَانِ، وَالْجَوْرِ مِنَ السُّلْطَانِ، وَالْخِيَانَةِ مِنَ وِلَاةِ الْأَحْكَامِ، وَالصَّوْلَةِ^(٢) مِنَ الْعَدُوِّ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ إِنْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ سَمِعَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام"^(٣).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الانقطاع بين عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ وعلي بن أبي طالب عليه السلام.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَلِيِّ بْنِ بُنْدَارٍ، عن أَبِي جَعْفَرِ النَّسَوِيِّ، عن أَبِي ثَمِيلَةَ، عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، مرفوعاً. وقال العراقي: "أخرجه أبو مَنْصُورِ الدِّلمِي بِإِسْنَادٍ فِيهِ جَهَالَةٌ، وَهُوَ مُنْكَرٌ"^(٤).

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

١- علي بن بندار بن الحسين، أبو الحسن.

(٣/١٩٥).

(١) قال ابن منظور: "القحط: احتباس المطر. وَقَدْ قَحَطَ وَقَحِطَ، وَالْفَتْحُ أَعْلَى، قَحَطًا وَقَحَطًا وَقُحُوطًا. وَقُحِطَ النَّاسُ، بِالْكَسْرِ، عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لَا غَيْرَ قَحَطًا وَأُقْحِطُوا، وَكَرِهَهَا بَعْضُهُمْ. وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: لَا يُقَالُ: قُحِطُوا وَلَا أُقْحِطُوا. وَالْقَحْطُ: الْجَدْبُ لِأَنَّهُ مِنْ أَثَرِهِ... وَقَالَ شَمْرٌ: قُحُوطِ الْمَطَرِ أَنْ يَحْتَبَسَ وَهُوَ مُحْتَجَجٌ إِلَيْهِ". لسان العرب، (٣٧٤/٧).

(٢) قال ابن منظور: "صَالَ عَلَى قَرْنِهِ صَوْلًا وَصِيَالًا وَصُؤُولًا وَصَوْلَانًا وَصَالًا وَمَصَالَةً: سَطًا... وَصَالَ عَلَيْهِ إِذَا اسْتَطَالَ. وَصَالَ عَلَيْهِ: وَتَبَّ صَوْلًا وَصَوْلَةً... وَالْمُصَاوَلَةُ: الْمُؤَابَهَةُ، وَكَذَلِكَ الصِّيَالُ وَالصِّيَالَةُ. وَالْفَحْلَانُ يَتَّصَوُلَانِ أَي يَتَوَاتَبَانِ. اللَّيْتُ: صَالَ الْجَمَلُ يَصُولُ صِيَالًا وَصَوْلًا وَهُوَ جَمَلٌ صُؤُولٌ، وَهُوَ الَّذِي يَأْكُلُ رَاعِيَهُ وَيُوَاتِبُ النَّاسَ فَيَأْكُلُهُمْ... وَالصَّوْلَةُ: الوْتْبَةُ. وَصَالَ الْفَحْلُ عَلَى الْإِبِلِ صَوْلًا، فَهُوَ صُؤُولٌ". لسان العرب، (٣٨٧/١١).

(٣) المستدرک، ح(٨١٣٦)، (٧/٥٢٩).

(٤) تخريج أحاديث الإحياء، ح(٣٩٤٣)، (٢/١٠٨٨).

سَمِعَ: محمد بن إبراهيم البوشنجي، وأبا خليفة الجمحي. وَعَنْهُ: أبو عبد الرحمن السلمي، والحاكم. قال الحاكم: كان من الثقات في الرواية. وقال أبو عبد الرحمن السلمي: "مِنْ جِلَّةِ الْمَشَايخِ بَنِي سَابُورَ، وَكَانَ ثِقَةً".

توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة، وقيل: "سنة تسع"^(١). والخلاصة أنه ثقة.

٢- محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي عون، أبو جعفر، النسوي.

حدث عن: علي بن حجر المروزي، وأحمد بن إبراهيم الدورقي. وعنه: عبد الباقي بن قانع، وإسماعيل بن علي الخطيبي.

قال الخطيب: "كان ثقة". وقال الذهبي: "الحافظُ، المحدثُ، الثَّقَّةُ".

مات سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة.

٣- أَبُو ثُمَيْلَةَ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، الْمُرُوزِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، وَالْفَضِيلِ بْنِ عِيَّاضٍ. وعنه: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَوْنٍ، وَأَبُو رَجَاءٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدِيهِ السَّنْجِيُّ.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطيء، وَيُخَالِفُ". وقال الذهبي: "لا يُعْرَفُ". وقال ابن حجر:

"رَوَى لَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ حَدِيثًا مَنْكَرًا مِنْ رِوَايَتِهِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى، وَعَنْهُ صَالِحُ بْنُ كَامِلٍ، وَضَعْفُهُ".

توفي سنة خمسين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه ضعيف.

٤- أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، الْأَسَدِيُّ. ثقة ساء حفظه بأخرة، وكتابه صحيح. تقدم عند الحديث الخامس.

٥- عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ، أَبُو حُصَيْنٍ، الْأَسَدِيُّ، الْكُوفِيُّ.

رَوَى عَنْ: جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ. وَعَنْهُ: شُعْبَةُ، وَزَائِدَةُ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ.

قال ابن معين، ويعقوب بن شيبه، وأبو حاتم، وابن خراش، والنسائي، والعجلي: "ثقة". وقال يعقوب

بن سفيان: "ثقة، ثقة". وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: "أَرْبَعَةٌ بِالْكَوْفَةِ لَا يُخْتَلَفُ فِي حَدِيثِهِمْ، فَمَنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِمْ فَهُوَ

مُخْطِئٌ، لَيْسَ هُمْ، مِنْهُمْ: أَبُو حُصَيْنِ الْأَسَدِيِّ". وَقَالَ: "لَمْ يَكُنْ بِالْكَوْفَةِ أَثْبَتَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، فَبَدَأَ بِمَنْصُورٍ، وَأَبُو

(١) تاريخ دمشق، ت(٤٨٢٠)، (٢٨٥/٤١). وتاريخ الإسلام، ت(٢٢٢)، (١١٦/٨). والروض الباسم، ت(٥٩٧)، (٦٩٤/١).

(٢) تاريخ بغداد، ت(١٤٢)، (١٤٩/٢). وتاريخ الإسلام، ت(٤٧٨)، (١٥٩/٧). والسير، ت(٢٤٠)، (٤٣٣/١٤).

(٣) ثقات ابن حبان، (١٠٧/٩). وثقات ابن قطلوبغا، ت(١٠٠٩٠)، (٤١١/٨). ولسان الميزان، ت(٧٠٤٨)، (٢٧٥/٧). ومختصر استدرارك الذهبي على المستدرک، (٣٠٣٧/٦). وزوائد رجال المستدرک، ت(٢٦).

حصين، وسلمة بن كهيل، وعمرو بن مرة". وقال ابن عبد البر: "أجمعوا على أنه ثقة حافظ". وقال الذهبي: "وَكَانَ مِنْ أَرْكَانِ الْمُحَدِّثِينَ وَثِقَاتِهِمْ، عُثْمَانِيًّا، صَالِحًا، خَيْرًا". وقال ابن حجر: "ثقة، ثبت، سني، وربما دلس". وقال: "روايته عن الصحابة عند ابن حبان مرسله، وهو الذي يظهر لي".

ثُوِّبِي سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ^(١). والخلاصة أنه ثقة، ثبت مقدم على أناس، وهو من أثبت أصحاب الشعبي، ومن أثبت الكوفيين، وقيس بن الربيع من أروى الناس عنه. وروايته عن الصحابة مختلف في اتصالها. وأما قول ابن حجر: "وربما دلس". فلم أجد من قال بها غيره، ولم أعلم مستنده فيها إلا شيئاً ذكره المزي فقال: "وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ: كَانَ أَبُو حَصِينٍ يَسْمَعُ مِنِّي ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُرْوَاهُ". ففعل هذا هو مستند ابن حجر، حيث إن معنى الكلام -والله أعلم- أن أبا حصين كان يسمع الحديث من الأعمش ثم يحدث به عن شيخ الأعمش ويسقط الأعمش، فهذا معنى الكلام؛ بدليل قول الأعمش: "ثم يذهب فيرويه". يعني: بإسقاطي. لأنه لو كان مراد الأعمش إثبات أن عثمان كان يتعلم منه لقال: "كان أبو حصين يسمع مني". وعلى كل حال فلم يتهم أحد أبا حصين بالتدليس، حتى ابن حجر نفسه لم يذكره في طبقات المدلسين، وعبارته تدل على القلة القليلة جداً، فلفظها: "وربما دلس".

٦- ابن أبي مليكة. ثقة، روايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسله. تقدم عند الحديث السابع والخمسين.

٧- علي بن أبي طالب. أحد الصحابة رضي الله عنهم، ورابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم. تقدم عند الحديث الثاني.

النظر في الإعلال.

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ فيه: محمد بن عبد ربه بن سليمان، وهو ضعيف. وفي السند علة أخرى وهي احتمال الانقطاع الذي أشار إليه الحاكم.

ولم أجد بعد البحث رواية لابن أبي مليكة عن علي رضي الله عنه، بل وجدت أن روايته عن عمر، وعن عثمان مرسله، فاحتمال الانقطاع في روايته عن علي رضي الله عنه - قوي^(٢). خاصة وأن الترمذي بين أنه لم يدرك طلحة

(١) معرفة الثقات، ت (١٢١٣)، (١٢٩/٢). والجرح والتعديل، ت (٨٨٣)، (١٦٠/٦). وتاريخ دمشق، ت (٤٦٠٧)، (٣٩٧/٣٨). وتهذيب الكمال، ت (٣٨٢٨)، (٤٠١/١٩). وتهذيب التهذيب، ت (٢٦٩)، (١٢٦/٧). وإكمال مغلطاي، ت (٣٦٢٣)، (١٥٦/٩). وتاريخ الإسلام، ت (٢٢٤)، (٤٦٠/٣). والتقريب، ت (٤٤٨٤)، ص (٣٨٤).

(٢) تهذيب الكمال، (٤٢٢/١٣) و (٤٨٨/٢٠). وتحفة التحصيل، ص (١٨١). وجامع التحصيل، ت (٣٨٠)، ص (٢١٤).

بن عبید اللہ، وطلحہ مات قبل علی بأربع سنوات. وقد نص الذہبی علی أن هذا الحدیث منکر منقطع^(١).
وقد سبق عند التخریج بیان حکم العراقی علیہ بأنه منکر، وفي سنده جهالةٌ. وعليه فالحدیث ضعیف.
التعلیق علی الحدیث:

الحدیث ضعیف، لكنه یرشد إلى الزهد فی الدنیا، وعدم الانشغال بها عن الدین.

(١) مختصر استدراك الذهبی، ح(١٠٢٣)، (٣٠٣٧/٦).

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي نَصْرٍ الْمُرُوزِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الرَّيَّاحِيُّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحِبُّوا الْفُقَرَاءَ وَجَالِسُوهُمْ وَأَحِبَّ الْعَرَبَ مِنْ كُلِّ قَلْبِكَ، وَلْيُرِدْكَ عَنِ النَّاسِ مَا تَعْلَمُ مِنْ قَلْبِكَ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُجَرِّحَاهُ، إِنْ كَانَ عُمَرُ الرَّيَّاحِيُّ سَمِعَ مِنْ حَجَّاجِ بْنِ الْأَسْوَدِ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الانقطاع في الحديث بين عمر الرياحي وحجاج بن الأسود.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن أبي نصر المرزوي، عن محمد بن غالب، به. دراسة إسناد الحديث:

١- محمد بن أحمد، أبو بكر بن أبي نصر. ثقة. تقدم عند الحديث السادس والثلاثين.

٢- محمد بن غالب بن حرب، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- عمر بن عبد الوهاب بن رياح بن عبدة، الرياحي، أبو حفص البصري.

رَوَى عَنْ: معتمر بن سليمان، ويزيد بن زريع. وعنه: عباس الدوري، ومحمد بن غالب بن حرب.

قال أبو حاتم: "ثقة، مأمون، صدوق". وقال النسائي، وابن حجر: "ثقة".

مات سنة إحدى وعشرين ومائتين (٢). والخلاصة أنه ثقة.

٤- حججاج بن أبي زياد، الأسود.

رَوَى عَنْ: شهر بن حوشب، وأبي نصر العبدوي. وعنه: حماد بن سلمة، وعيسى بن يونس.

قال أبو داود، وابن معين، وأحمد: "ثقة". زاد أحمد: رجل صالح، ما أرى به بأسا. وقال أبو حاتم: "صالح الحديث". وقال الذهبي: "صدوق". مات سنة بضع وأربعين ومائة (٣). وهو صدوق، ومن وثقه قصد ديانته.

٥- محمد بن واسع بن جابر، الأزدي، أبو بكر.

رَوَى عَنْ: الحسن البصري، وذكوان أبي صالح السمان. وعنه: الحسن بن دينار، والثوري.

(١) المستدرک، کتاب الرقاق، ح (٦٠٤)، (٨١٦١/٧).

(٢) ثقات ابن حبان، (٤٤٥/٨). وتهذيب الكمال، ت (٤٢٨١)، (٤٥١/٢١). والتقريب، ت (٤٩٤٤)، ص (٤١٥).

(٣) سؤالات الآجري، ص (٣٣٩). والسير، (٣١)، (٧٦/٧). وثقات ابن قلوبغا، ت (٢٦٢٠)، (٢٩٧/٣).

قال موسى بن هارون: "كان ناسكًا تقيا ورعًا عابدًا رفيحًا جليلاً ثقة". وقال العجلي: "ثقة، رجل صالح". وقال أبو حاتم: "روى عن سالم عن ابن عُمر حديثنا منكراً، وهو رجل صالح من العباد". وقال الدارقطني: "عابد، ثقة، ولكن ثلبي برواة ضعفاء". وقال سلام بن أبي مطيع: "حدث رجل أيوب يوماً بحديث، فقال أيوب: من حدثك بهذا؟ قال: مُحَمَّد بن واسع. قال: بخ. ثم قال: عمن؟ قال: عن فلان. قال: لا تروه". وقال ابن حجر: "ثقة عابد".

مات سنة عشرين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، حكم ابنُ المدني بانقطاع روايته عن الصحابة، وأما ما ضعف من حديثه فبسبب الرواة عنه.

٦- ذكوان، أبو صالح، السمان. ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنه مرسلة. تقدم عند الحديث الرابع والأربعين.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

الظاهر والله أعلم أن هذه الرواية منقطعة؛ إذ بيّن وفاتي عمر وحجاج أكثر من ثمانين عاماً، ومعظم رواية عمر عن أناس ماتوا بعد وفاة حجاج بزمن طويل، مثل إبراهيم بن سعد، وجويرية بن أسماء، وعامر بن أبي عامر الخزاز، ومعتمر بن سُلَيْمان، ويزيد بن زريع، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

الحديث ضعيف، ولكن قال المناوي: "أحبوا الفقراء، أي ذوي المسكنة والحاجة من المسلمين. وجالسوهم فإن مجالستهم رحمة ورفعة في الدارين، ولما خاطب الحاضرين بما ذكر، خص بعضهم لما علمه من حاله من البغض، فعلم أن ذلك كله واجب على كل مسلم مكلف حر. وأحب العرب، حبا صادقاً بأن يكون بقلبك، لا بمجرد اللسان، وليردك، أي ليمنعك، عن احتقار الناس وإزدرائهم وتتبع عيوبهم وعوراتهم، ما تعلم من نفسك، من معاييبها ونقائصها فاشتغل بتطهير نفسك عن أقبح أنواع حماقة، ولا عيب أعظم من الحمق، ولو أراد الله بك خيراً لبصرك بعيوب نفسك وجهلك. ثم إن كنت صادقاً في ظنك فاشكر الله تعالى عليه ولا تفسده بثلب الناس والتمضمض بأعراضهم فإنه من أعظم العيوب، ذكره الغزالي وقيل للحسن: إن الحجاج ذكرك بسوء فقال: علم بما في نفسي فنطق عن ضميري وكل امرئ بما كسب رهين"^(٢).

(١) ثقات ابن حبان، (٣٦٦/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٦٦٩)، (٥٧٦/٢٦). وتحفة التحصيل، ص(٢٩٠). وإكمال مغلطاي، ت(٤٣٣٨)، (٣٧٩/١٠). والتقريب، ت(٦٣٦٨)، ص(٥١١).
(٢) فيض القدير، (١٧٩/١).

الفصل الثاني والثلاثون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الفرائض، وفيه ثلاثة أحاديث.

الحديث السادس والعشرون بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد الخبوي، بمرو، حدثنا الفضل بن عبد الجبار، حدثنا النضر بن شمیل، أخبرنا عوف بن أبي جميلة، عن سليمان بن جابر الهجري، عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: تعلموا القرآن وعلموه الناس، وتعلموا الفرائض وعلموه الناس، فإني امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن، حتى يختلف الأثنان في الفريضة لا يجدان من يقضي بها. هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه. وله علة عن أبي بكر بن إسحاق، عن بشر بن موسى، عن هودّة بن خليفة، عن عوف:

حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أخبرنا بشر بن موسى، أخبرنا هودّة بن خليفة، حدثنا عوف، عن رجل، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: تعلموا الفرائض وعلموه الناس فإني امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض حتى يختلف الأثنان في الفريضة فلا يجدان أحدا يفصل بينهما. قال الحاكم: وإذا اختلفا فالحكم للنضر بن شمیل" (١).

دراسة الحديث:

أشار الحاكم إلى الاختلاف على الراوي، ورجح أحد الوجهين، ومن ثم فمدار الحديث على عوف بن أبي جميلة، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: النضر بن شمیل، عنه، عن سليمان بن جابر الهجري، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعا.
الوجه الثاني: هودّة بن خليفة، عنه، عن رجل، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعا.
تخريج الوجه الأول: النضر بن شمیل، عن عوف بن أبي جميلة، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس الخبوي، عن الفضل بن عبد الجبار، عن النضر بن شمیل، عن عوف، به.

وتابعه عمرو بن حمران، أخرجه الدارقطني في سننه (٢)، عن الحسين بن إسماعيل، وأحمد بن علي بن العلاء، كليهما عن يوسف بن موسى، عن عمرو بن حمران، عن عوف، به، بمثله.

(١)المستدرک، کتاب الفرائض، ح(٨١٦٤)، (٥/٨).

(٢)کتاب الفرائض، ح(٤١٠٣)، (٥/١٤٣).

تخريج الوجه الثاني: هوذة بن خليفة، عن عوف بن أبي جميلة، عن رجل، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن بشر بن موسى، عن هوذة بن خليفة، عن عوف، به.

وتابع هوذة أبو أسامة، أخرجه الترمذي في سننه^(١)، عن الحسين بن حريث، عن أبي أسامة، عن عوف، به، بمعناه.

وتابعه عبد الواحد بن واصل، أخرجه الطيالسي في مسنده^(٢)، عن عبد الواحد بن واصل، عن عوف، به، بنحوه. غير أنه قال: "بلغني عن سليمان بن جابر".

وتابعه ابن المبارك، أخرجه النسائي في سننه الكبرى^(٣)، عن إبراهيم الخليل، عن ابن المبارك، عن عوف، به، بنحوه. غير أنه قال: "أخبرنا عوف، قال: بلغني عن سليمان بن جابر".

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس، المروزي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- الفضل بن عبد الجبار، الباهلي.

روى عن: أبي نعيم. وعنه: أهل مرو. وذكره ابن حبان في الثقات. وخرج له الحاكم، وصحح سند حديثه. وكذا خرج له أبو عوانة. ومات سنة ثمان وثمانين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٣- النضر بن شميل. ثقة مقدم على غيره، وهو من أروى الناس عن شعبة. تقدم عند الحديث الثاني.

٤- عوف بن أبي جميلة، الأعرابي، أبو سهل.

روى عن: الحسن البصري، وسليمان بن جابر. وعنه: شعبة، وابن المبارك.

قال أحمد: "ثقة، صالح الحديث". وقال ابن معين، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن حجر: "رمي بالتشيع وبالقدر". وقال النسائي: "ثقة، ثبت". وقال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث ... وكان يتشيع". وقال

أبو حاتم: "صدوق، صالح". وقال ابن المبارك: "كانت فيه بدعتان: قدري، شيعي".

مات سنة ست وأربعين ومائة^(٥). والخلاصة أنه ثقة رمي بالتشيع وبالقدر.

(١) أبواب الفرائض، باب ما جاء في تعليم الفرائض، ح (٢٠٩١)، (٥٩٨/٣).

(٢) حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ح (٤٠٣)، (٣١٨/١).

(٣) كتاب الفرائض، باب الأمر بتعليم الفرائض، ح (٦٢٧٢)، (٩٧/٦).

(٤) ثقات ابن حبان، (٨/٩). والمستدرک، (٢٢٣/٢)، طبعة العلمية. ومستخرج أبي عوانة، (٨٧/١).

(٥) الجرح والتعديل، ت (٧١)، (١٥/٧). وتهذيب الكمال، ت (٤٥٤٥)، (٤٣٧/٢٢). وتهذيب التهذيب،

٥- سُليمان بن جابر، الهَجْرِي.

رَوَى عَنْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقِيلَ: "عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ". وَعَنْهُ: عَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ، وَقِيلَ: "بَيْنَهُمَا رَجُلٌ". وَقَدْ خَرَجَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَهُ عِلَّةٌ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "لَا يَعْرِفُ". وَقَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ: "مَجْهُولُ الْعَيْنِ وَالْحَالِ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "مَجْهُولٌ"^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ مَجْهُولٌ.

٦- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد متابعة عمرو بن حمران للنضر عند الدارقطني في سننه:

١- الحسين بن إسماعيل، المحاملي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.

٢- يوسف بن موسى، القطان. صدوق. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

٣- عمرو بن حمران، البصري. ليس به بأس^(٢).

٤- عوف بن أبي جميلة. ثقة رمي بالتشيع وبالقدر. تقدم قبل قليل.

٥- سُليمان بن جابر، الهَجْرِي. مجهول. تقدم قبل قليل.

٦- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة، الأسدي. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس بعد المائة.

٣- هوزة بن خليفة بن عبد الله بن عبد الرحمن، أبو الأشهب، البصري.

رَوَى عَنْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ، وَعَوْفِ الْأَعْرَابِيِّ. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَبِشْرُ بْنُ مُوسَى الْأَسَدِيِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: "مَا كَانَ أَصْلَحَ حَدِيثَهُ". وَقَالَ: "أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَدُوقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ". وَقَالَ: "مَا أَضْبَطَ

هَذَا الْأَصْمَ عَنْهُ" يَعْنِي: هُوَذَا عَنْ عَوْفٍ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "هُوَ عَنْ عَوْفٍ ضَعِيفٍ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ،

وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي ثِقَاتِهِ، وَفِي الْمَشَاهِيرِ.

ت(٣٠١)، (١٦٦/٨). والتقريب، ت(٥٢١٥)، ص(٤٣٣).

(١) الجرح والتعديل، ت(٤٦٧)، (١٠٥/٤). والمستدرک، (٥/٨). وتهذيب الكمال، ت(٢٤٩٨)، (٣٧٨/١١).

والميزان، ت(٣٤٣٥)، (١٩٨/٢). والبدر المنير، (١٨٦/٧). والتقريب، ت(٢٥٤١)، ص(٢٥٠).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٢٦٣)، (٢٢٧/٦). ومسند البزار، (٢٨/٩). وتاريخ الإسلام، ت(٢٢٤)، (١١٧٥/٤).

والمختارة، (١٣٠/٧).

مات سنة خمس عشرة ومائتين^(١). والخلاصة أنه صدوق. وما ذكره الإمام ابن معين من ضعف حديثه عن عوف فمعارضٌ بكلام الإمام أحمد.

٤- عَوْفُ بن أَبِي جميلة. ثقة رمي بالتشيع وبالقدر. تقدم قبل قليل.

٥- رَجُلٌ. مجهول.

٦- سُلَيْمَانُ بن جَابِرٍ. مجهولٌ. تقدم قبل قليل.

٧- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد متابعة أبي أسامة لهوذة عند الترمذي في سننه:

١- الحسين بن حريث، الخزاعي. ثقة^(٢).

٢- حماد بن أسامة، أبو أسامة، الكوفي. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث السادس.

٣- عَوْفُ بن أَبِي جميلة. ثقة رمي بالتشيع وبالقدر. تقدم قبل قليل.

٤- رَجُلٌ. مجهول.

٥- سُلَيْمَانُ بن جَابِرٍ. مجهولٌ. تقدم قبل قليل.

٦- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد متابعة عبد الواحد بن واصل لهوذة عند الطيالسي في مسنده:

١- عَبْدُ الواحد بن واصل، أبو عُبَيْدة، البصري. والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، صحيح الكتاب^(٣).

٢- عَوْفُ بن أَبِي جميلة. ثقة رمي بالتشيع وبالقدر. تقدم قبل قليل.

٣- رَجُلٌ. مجهول.

٤- سُلَيْمَانُ بن جَابِرٍ. مجهولٌ. تقدم قبل قليل.

٥- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

دراسة إسناد متابعة ابن المبارك لهوذة عند النسائي في سننه الكبرى:

١- إِبْرَاهِيمُ بن عبد الله، الحَلَّال. صدوق^(٤).

(١) مشاهير علماء الأمصار، ت (١٢٨٨)، ص (١٩٤). وتهذيب الكمال، ت (٦٦٢٠)، (٣٠/٣٢٠). والكاشف،

ت (٥٩٩١)، (٢/٣٤٠). والتقريب، ت (٧٣٢٧)، ص (٥٧٥).

(٢) تهذيب الكمال، ت (١٣٠٣)، (٦/٣٥٨). والتقريب، ت (١٣١٤)، ص (١٦٦).

(٣) الجرح والتعديل، ت (١٢٧)، (٦/٢٤). وتهذيب الكمال، ت (٣٥٩٣)، (١٨/٤٧٣). وإكمال مغلطاي،

ت (٣٣٩٧)، (٨/٣٦٧). وتحفة اللبيب، ت (١٠٥٠)، (١/٥٤١).

(٤) تهذيب الكمال، ت (١٨٩)، (٢/١١٩). وإكمال مغلطاي، ت (٢٣٠)، (١/٢٢٩). والتقريب، ت (١٩٢)،

٢- عبد الله بن المبارك. حجة ثقة مأمون. وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس.

٣- عَوْفُ بن أَبِي جميلة. ثقة رمي بالتشيع وبالقدر. تقدم قبل قليل.

٤- رَجُلٌ. مجهول.

٥- سُلَيْمَانُ بن جَابِرٍ. مجهولٌ. تقدم قبل قليل.

٦- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث العاشر.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على عوف بن أبي جميلة، واختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- النضر بن شميل. ثقة، مقدم على غيره، وهو من أروى الناس عن شعبة. تقدم في الحديث الثاني.

٢- عمرو بن حمران. ليس به بأس. روياه عن عوف، عن سُلَيْمَانَ بن جَابِرٍ، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً.

ورواه: هوزة بن خليفة. صدوق. تقدم قبل قليل. وحماد بن أسامة، الكوفي. ثقة، ثبت. تقدم عند

الحديث السادس. وعبد الواحد بن واصل. ثقة على قول الأكثرين، صحيح الكتاب. وابن المبارك. حجة

ثقة مأمون. وهو أثبت أصحاب الأوزاعي. تقدم عند الحديث السادس. روه عن عوف، عن رجل، عن

سليمان بن جابر، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً. والراجح الوجه الثاني فرواه أوثق من رواة الوجه الأول^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، لجهالة سليمان الهجري، والراوي عنه. وفي الصحيحين^(٢) ما يدل

على قبض العلم وقيلته، وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً، وفيه: "حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا".

التعليق على الحديث:

في الحديث تعلم علم الفرائض أي المواثيق، وقيل: ما فرضه الله تعالى على عباده، وقيل: المراد بها:

السُّنَنُ المشتملة على الأوامر والنواهي، والصحيح: أنه أراد بها جميع ما يجب على الناس معرفته، وإنما حث

على تعلمها؛ لأن العقاب لا يتعلق إلا بها ... ومعنى قوله: مقبوض؛ أي: ساقبض^(٣).

ص(٩٠).

(١) علل الدارقطني، (٧٩/٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ؟، ح(١٠٠)، (٣١/١). وصحيح مسلم، كتاب العلم،

باب رَفَعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ وَالْفِتَنِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، ح(٢٦٧٣/١٣)، (٢٠٥٨/٤).

(٣) شرح مصابيح السنة لابن الملك، (٢١٩/١). ومرقاة المفاتيح، (٤٥٩/١ و٤٨٥). وفيض القدير، (٢٥٤/٣).

الحديث السابع والعشرون بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، وَهُوَ الَّذِي أَرَى النَّدَاءَ أَنَّهُ: الَّذِي تَصَدَّقَ عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ تُوَفِّيَا فَرَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ مِيرَاثًا. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَمَنْ يُجَرِّجَاهُ"^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين أبي بكر بن عمرو بن حزم وعبد الله بن زيد رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس الأصم، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، عن ابن وهبٍ، عن عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، موقوفا.

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار^(٢)، عن أَبِي زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عن أبي العباس الأصم، به. وأخرجه النسائي في سننه^(٣)، عن يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عن ابن وهب، به. وأخرجه الدارقطني في سننه^(٤)، عن مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدُوِيهِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ آدَمَ، عن سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرٍو، عن أبي بكر بن محمد، به.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع والتسعين.
- ٣- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة على قول الأكثرين، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، ومحدث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.
- ٤- عمرو بن الحارث بن يعقوب. ثقة، مُقَدَّمٌ على غيره، تكلم أحمد في حديثه عن قتادة. تقدم عند الحديث السادس عشر بعد المائة.

(١) المستدرک، کتاب الفرائض، ح(٨٢٣٠)، (٣١/٨).

(٢) کتاب الزکاة، باب کراهية ابتیاع ما تصدق به من یدی من تصدق علیه، ح(٨٣٥١)، (١٦٠/٦).

(٣) کتاب الفرائض، باب میراث الولد الواحد المنفرد، ح(٦٢٧٩)، (١٠١/٦).

(٤) کتاب الأُحْبَاسِ، بَابُ وَقْفِ الْمَسَاجِدِ وَالسَّقَايَاتِ، ح(٤٤٥٣)، (٣٥٩/٥).

٥- سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ، اللَّيْثِيُّ، أَبُو الْعَلَاءِ، الْمِصْرِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، وَهَشَامِ بْنِ عَرُوةَ. وَعَنْهُ: سَعِيدُ الْمَقْبَرِيِّ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ. قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً، إِنْ شَاءَ اللَّهُ". وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "ثِقَةٌ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لَا بَأْسَ بِهِ". وَقَالَ السَّاجِيُّ: "صَدُوقٌ، كَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: مَا أُدْرِي أَيُّ شَيْءٍ حَدِيثُهُ؟، يَخْلُطُ فِي الْأَحَادِيثِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ فِي الْمَشَاهِيرِ: "وَكَانَ أَحَدَ الْمُتَقِينَ، وَأَهْلَ الْفَضْلِ فِي الدِّينِ". وَخَرَجَ ابْنُ خَزِيمَةَ حَدِيثَهُ، وَقَالَ: "هَذَا إِسْنَادٌ ثَابِتٌ لَا ارْتِيَابَ فِي صِحَّتِهِ". وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "هَذَا حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ، وَهُمَا جَمِيعًا ثِقَتَانِ مِنَ الثَّقَاتِ الْمَصْرِيِّينَ". وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "رَوَاتِهِ ثَقَاتٌ". وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "رَوَاتِهِ ثَقَاتٌ، مَجْمَعٌ عَلَى عَدَالَتِهِمْ وَمُحْتَجٌّ بِهِمْ". وَقَالَ الْخَطِيبُ: "هَذَا إِسْنَادٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ تَعْلِيلٌ؛ لِاتِّصَالِ إِسْنَادِهِ وَثِقَةِ رَجَالِهِ". وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: "كَانَ رَجُلًا صَالِحًا". وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ". وَقَالَ الْذَّهَبِيُّ: "أَحَدُ الثَّقَاتِ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ، لَمْ أَرِ لِابْنِ حَزْمٍ فِي تَضْعِيفِهِ سَلْفًا، إِلَّا أَنَّ السَّاجِيَّ حَكَى عَنِ أَحْمَدَ أَنَّهُ اخْتَلَطَ". وَقَالَ مَرَّةً: "ثِقَةٌ ثَبَتَ، ضَعْفَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَحْدَهُ". مَاتَ سَنَةَ تِسْعِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً^(١). وَهُوَ ثِقَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ، وَرَوَاتُهُ عَنْ أَنَسٍ مَرْسَلَةٌ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ حَجْرٍ: "إِلَّا أَنَّ السَّاجِيَّ حَكَى عَنِ أَحْمَدَ أَنَّهُ اخْتَلَطَ". فَهَذَا لَا يَعْنِي أَنَّهُ اخْتَلَطَ الْاِخْتِلَاطَ الْمَعْرُوفَ؛ لِأَنَّ لَفْظَ السَّاجِيِّ: "صَدُوقٌ، كَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: مَا أُدْرِي أَيُّ شَيْءٍ، يَخْلُطُ فِي الْأَحَادِيثِ". أَه. فَهَذَا هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ حَجْرٍ نَفْسُهُ فِي تَهْذِيبِهِ، وَكَذَلِكَ نَقَلَهُ مَغْلَطَايَ فِي الْإِكْمَالِ. وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ مُطْلَقٍ، وَلَا تَعْنِي أَنَّهُ اخْتَلَطَ الْاِخْتِلَاطَ الْاِصْطِلَاحِيَّ. وَهَذَا التَّضْعِيفُ الْمَطْلُوقُ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَارِضُهُ تَوْثِيقُ بَقِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمَذْكُورِينَ. وَعَارِضُهُ كَذَلِكَ رِوَايَةُ الْأُئِمَّةِ لَهُ كَمَا قَالَ الْمَرْيُ: "رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ". وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْهَدْيِ: "وَثِقَهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالدَّارِقُطِيُّ، وَآخَرُونَ. وَشَدَّ السَّاجِيُّ فَذَكَرَهُ فِي الضَّعْفَاءِ، وَنَقَلَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أُدْرِي أَيُّ شَيْءٍ حَدِيثُهُ؟، يَخْلُطُ فِي الْأَحَادِيثِ. وَتَبَعَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ السَّاجِيَّ فَضَعَّفَ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هَلَالٍ مُطْلَقًا، وَلَمْ يُصِبْ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، احْتَجَّ بِهِ الْجَمَاعَةُ". وَقَالَ: "ذَكَرَهُ السَّاجِيُّ بِلا حِجَّةٍ، وَلَمْ يَصِحَّ عَنِ أَحْمَدَ تَضْعِيفُهُ"^(٢).

(١) معرفة الثقات، ت(٦٢٠)، (٤٠٦/١). والطبقات الكبير، ت(٤٨٩١)، (٥٢١/٩). والجرح والتعديل، ت(٣٠١)، (٧١/٤). وثقات ابن حبان، (٣٧٤/٦). ومشاهير علماء الأمصار، ت(١٥٢٥)، ص(٢٢٣). وتهذيب الكمال، ت(٢٣٧٢)، (٩٤/١١). والسير، ت(١٢٨)، (٣٠٣/٦). وإكمال مغلطي، ت(٢٠٥٢)، (٣٦٤/٥). وتهذيب التهذيب، ت(١٥٩)، (٩٤/٤). والتقريب، ت(٢٤١٠)، ص(٢٤٢). وتحفة اللبيب، ت(٥٨٣)، (٤١٣/١). وجامع التحصيل، ت(٢٤٥)، ص(١٨٥).
(٢) فتح الباري لابن حجر، (٤٠٦/١ و٤٦٢).

٦- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. ثقة، روايته عن أناس مرسله. تقدم عند الحديث المائة.

٧- عبد الله بن زيد بن عبد ربه، الأنصاري، أبو مُحَمَّد، المدني.

شهد العقبة وبدرا، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ.

رَوَى عَنْ: النَّبِيِّ ﷺ. وَعَنْهُ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ.

مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ صَحَابِي جَلِيلٌ.

النظر في الإعلال:

رواية أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الظاهر أنها مرسله^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لعلّة الإرسال. وله طرق أخرى مرسله، لكن يشهد لمعناه عدة أحاديث

صححها أهل العلم فيرتقي بها إلى الحسن لغيره^(٣)، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

قال الترمذي: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ وَرِثَهَا حَلَّتْ لَهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ شَيْءٌ جَعَلَهَا لِلَّهِ، فَإِذَا وَرِثَهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَصْرِفَهَا فِي مِثْلِهِ"^(٤).

قلت: وجه المنع عند المانعين هو ما ذكره صاحب المفهم فقال: "غير أنه لا يليق بمكارم الأخلاق أن

يعود في شيء خرج عنه على وجه المعروف، ولا بأهل الدين أن يرجعوا في شيء خرجوا عنه الله تعالى بوجه،

فكان مكروها من هذا الوجه"^(٥). وقال ابن الملك: "قيل: يجب صرفها إلى فقير؛ لأنها صارت لله، فلا تصير

ملكاً له"^(٦).

(١) الاستيعاب، ت(١٥٣٩)، (٩١٢/٣). وتهذيب الكمال، ت(٣٢٨٢)، (٥٤٠/١٤). والتقريب، ت(٣٣٣٢)، ص(٣٠٤).

(٢) تهذيب الكمال، (٣٧/٣٣ و١٤٢). وتحفة التحصيل، ص(٣٥٨). ومختصر استدراك الذهبي، ح(١٠٤٣ و٧٠٧).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصيام، بَابُ قَضَاءِ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ، ح(١١٤٩/١٥٧)، (٨٠٥/٢). ومعرفة السنن

والآثار، (١٦٠/٦). وسنن الدارقطني، (٣٥٨/٥). ومسند أحمد، حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ﷺ،

ح(٦٧٣١)، (٣٤٣/١١). وسنن الترمذي، (٤٧/٢).

(٤) سنن الترمذي، (٤٧/٢).

(٥) المفهم، (٥٨٠/٤).

(٦) شرح المصابيح لابن الملك، (٤٩٩/٢).

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالْعَشْرُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ.

قال الحاكم: "وأصح ما روي في طرق هذا الحديث ما حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ تَصَدَّقَ بِحَائِطٍ، فَأَتَى أَبَوَاهُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا كَانَتْ قِيمَ وَجُوهِنَا^(١) وَمَ يَكُنْ لَنَا شَيْءٌ غَيْرُهُ، فَدَعَا عَبْدَ اللَّهِ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَبِلَ صَدَقَتَكَ وَرَدَّهَا عَلَيَّ أَبَوَيْكَ، قَالَ بَشِيرٌ: فَتَوَارَثْنَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ. وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُهُ صَحِيحًا عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، فَإِنِّي لَا أَرَى بِبَشِيرِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا تَرَكَ الشَّيْخَانِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فِي الْأَذَانِ وَالرُّؤْيَا الَّتِي قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ لِتَقَدُّمِ مَوْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ اسْتَشْهَدَ بِأَحَدٍ، وَقِيلَ: بَعْدَ ذَلِكَ بِبَسِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين بشير بن محمد وعبد الله بن زيد.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيِّ، عن يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عن مُسَدَّدٍ، عن عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْمُجِيدِ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، مرفوعاً.

وأخرجه الدارقطني في سننه^(٣)، عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَشَّرٍ، وَيَزْدَادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكَاتِبِ،

كليهما عن أَبِي مُوسَى مُحَمَّدِ بْنِ الْمَثْنِيِّ، عن عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْمُجِيدِ، به، بمثله، وقال: "مرسل".

وأخرجه الضياء في المختارة^(٤)، عن فرحة بنت فراطاش بن طنطاش الظفريّة، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ

عَمَلِ السَّمَرْقَنْدِيِّ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عن الْحُسَيْنِ بْنِ

إِسْمَاعِيلِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَبَّاسِ، عن عبد الوهَّاب التَّقْفِيّ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، به، بمثله.

(١) يعني: قوام عيشنا وعماده. المستدرک، کتاب الفرائض، ح(٧٣/٨٠٢٠)، (٣٨٧/٤)، العلمية. ولسان العرب، (٤٩٩/١٢).

(٢) المستدرک، کتاب الفرائض، ح(٨٢٣٢)، (٣٢/٨).

(٣) کتاب الأحباس، بَابُ وَقْفِ الْمَسَاجِدِ وَالسَّقَايَاتِ، (٣٥٧/٥).

(٤) ح(٣٤٩)، (٣٨٠/٩).

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني^(١)، عن يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، به، بنحوه.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرك:

- ١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٢- يحيى بن محمد بن يحيى، حيكان. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٣- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.
- ٤- عبد الوهاب بن عبد المجيد، الثقفى. ثقة اختلط بأخرة، واختلف في تحديثه حال الاختلاط من عدمه، وكتابه عن يحيى بن سعيد الأنصاري من أصح الكتب. تقدم عند الحديث الثاني بعد المائة.
- ٥- عبيد الله بن عمر بن حفص. ثقة، ثبت، حجة، مقدم على غيره في بعض الشيوخ. تقدم عند الحديث السادس.

٦- بشير بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، الأنصاري.

روى عن: جده عبد الله. وعنه: عبيد الله بن عمر بن حفص.

- وَقَدْ عَلَى عَمْرٍو بِنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَضَى عَنْهُ دِينَهُ. وَخَرَجَ الْحَاكِمُ حَدِيثَهُ وَصَحَّحَ سَنَدَهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، مَشِيرًا إِلَى اِحْتِمَالِ الْإِرْسَالِ بَيْنَ بَشِيرٍ وَجَدِهِ. وَكَذَا خَرَجَ لَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَقَالَ: "مُرْسَلٌ؛ بَشِيرُ بْنُ مُحَمَّدٍ لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ". وَخَرَجَ لَهُ الضِّيَاءُ فِي الْمُخْتَارَةِ^(٢). وَهُوَ صَدُوقٌ رَوَيْتَهُ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْسَلَةً.
- ٧- عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث السابع والعشرين بعد المائة.

النظر في الإعلال:

العلة التي أشار إليها الحاكم علة صحيحة وموجودة، ومن ثم فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه، لكن يشهد لبعض معناه وهو رفع الحرج عن عادات إليه صدقته ميراثا الحديث السابق، وعدة أحاديث أخرى ترقيه إلى الحسن لغيره^(٣)، وأما الجزء الآخر وهو كون النبي صلى الله عليه وسلم أبطل الصدقة لحاجة الوالدين إليها فلم

(١) ح(١٩٤٠)، (٤٧٧/٣).

(٢) المستدرك، (٣٢/٨). وسنن الدارقطني، (٣٥٧/٥). وتاريخ دمشق، ت(٩٢١)، (٣٠٣/١٠). والمختارة، (٣٨٢/٩).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصيام، بَابُ قَضَاءِ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ، ح(١١٤٩/١٥٧)، (٨٠٥/٢). ومعرفة السنن والآثار، (١٦٠/٦). وسنن الدارقطني، (٣٥٨/٥). ومسند أحمد، حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، ح(٦٧٣١)، (٣٤٣/١١).

أجد ما يقويه، اللهم إلا أن يكون المراد أنه أراد التصدق بها على غير والديه فاحتاجها والداه فأخبرنا رسول الله فأمره بالتصدق بها عليهما دون غيرهما فلا مانع من ذلك، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

تقدم الحديث عن بعض معناه في الحديث السابق، والبعض الآخر لم أجد ما يقويه.

الفصل الثالث والثلاثون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الحدود، وفيه حديثان.

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالْعَشْرُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ.

قال الحاكم: "وقد روى مالك بن أنس في الموطأ حديث المرجومة بإسناد أحشى عليه الإرسال، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّهَا زَنْتٌ وَهِيَ حُبْلَى، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْهَبِي حَتَّى تَضَعِي، فَذَهَبَتْ فَلَمَّا وَضَعَتْ جَاءَتْهُ، فَقَالَ: اذْهَبِي حَتَّى تُرَضِعِيهِ، فَلَمَّا أَرْضَعْتَهُ جَاءَتْهُ، فَقَالَ: اذْهَبِي حَتَّى تَسْتَوْدِعِيهِ، فَلَمَّا اسْتَوْدَعْتَهُ جَاءَتْهُ فَأَقَامَ عَلَيْهَا الْحَدَّ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، إِنْ كَانَ زَيْدُ بْنُ طَلْحَةَ التَّمِيمِيُّ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَإِنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِ الْمَدِينِيِّينَ" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين زيد بن طلحة والنبي ﷺ.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكيم، عن ابن وهب، عن مالك بن أنس، عن يعقوب بن زيد بن طلحة التميمي، عن أبيه، مرفوعاً. دراسة إسناد الحديث:

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع والتسعين.
- ٣- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة على قول الأكثرين، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، وبحديث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.
- ٤- مالك بن أنس، الأصبحي. ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٥- يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة، أبو يوسف، قاضي المدينة. روى عن: سعيد المقبري، وعمرو بن شعيب، والزُّهري. وعنه: سفيان بن عُيينة، ومالك بن أنس. قال أبو زُرْعَةَ، والنَّسَائِيُّ: "ثقة". وقال أبو حاتم: "ليس به بأس، شيخ لا يحتج به". وذكره ابن حبان في الثقات (٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.

(١)المستدرک، کتاب الحدود، ح(٨٢٩٨)، (٦١/٨).

(٢)الجرح والتعديل، ت(٨٦٤)، (٢٠٧/٩). وتهذيب الكمال، ت(٧٠٨٧)، (٣٢٣/٣٢). والتقريب، ت(٧٨١٦)، ص(٦٠٨).

٦- زَيْدُ بْنُ طَلْحَةَ، أَبُو يَعْقُوبَ، التَّمِيمِيُّ.

روى عَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ الْمُقْبَرِيِّ. وَعَنْهُ: ابْنُهُ يَعْقُوبُ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.
قال ابن معين: "ثقة". وقال أبو حاتم: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر:
"تابعي صغير، أرسل شيئاً"^(١). والخلاصة أنه ثقة، حديثه عن النبي ﷺ مرسل.
النظر في الإعلال:

الحديث فيه علة الإرسال؛ فرواية زيد بن طلحة عن النبي ﷺ مرسلة، ومن ثم فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، ولكن يشهد له حديث مسلم في صحيحه^(٢) عن بريدة قال: "جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي، فَقَالَ: وَيْحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: فِيمَ أَطَهَّرَكَ؟، فَقَالَ: مِنَ الرَّزِي، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبِي جُنُونٌ؟، فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: أَشْرَبَ خَمْرًا؟، فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهَ، فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمْرٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَزَيْتَ؟، فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ، قَائِلٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكَ، لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةٌ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَاعِزٍ، أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: افْتُنِي بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَلَبِثُوا بِذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ، فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: فَقَالُوا: عَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ، قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي، فَقَالَ: وَيْحَكَ ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: أَرَاكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟، قَالَتْ: إِنَّهَا حُبَلَى مِنَ الرَّزِي، فَقَالَ: أَنْتِ؟، قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهَا: حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ، قَالَ: فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، قَالَ: فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتِ الْعَامِدِيَّةُ، فَقَالَ: إِذَا لَا نَزْجُمَهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: فَرَجَمَهَا".

دراسة إسناد الشاهد عند مسلم في صحيحه:

(١) الجرح والتعديل، ت(٢٥٦٢)، (٣/٥٦٥). وثقات ابن حبان، (٤/٢٤٩). وتاريخ الإسلام، ت(١١٤)، (٣/٤١٥). والإصابة، ت(٣٠٣٩)، (٤/١٦٩). وثقات ابن قطلوبغا، ت(٤١٥٩)، (٤/٣٨١).
(٢) كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ح(١٦٩٥/٢٢)، (٣/١٣٢١).

الحديثُ الثلاثون بعد المائة.

قال الحاكم: "أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمُحْبُوبِيِّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمَ يُجَرِّجَاهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعِ الْحَافِظُ، بِبَغْدَادَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُنْذِرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَالِبِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، مُؤَدِّنُ مَسْجِدِ الْبُصْرَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ^(١). قَالَ الْحَاكِمُ: أَنَا أَخْشَى أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ الْهَيْثَمِ أَرَادَ الْإِسْنَادَ الْأَوَّلَ كَمَا رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى وهم عثمان بن الهيثم في ذكر إسناد الحديث، ومن ثم فمدار الحديث على هشام بن حسان، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: يزيد بن هارون، عنه، عن الحسن، عن سمرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عثمان بن الهيثم، عنه، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول: يزيد بن هارون، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن سمرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس المحبوبي، عن سعيد بن مسعود، عن يزيد بن هارون، عن هشام، به. وأخرجه أحمد في مسنده^(٣)، عن يزيد بن هارون، عن هشام، به، بلفظه. وتابع يزيد بن هارون ابن أبي عدي وعبد الأعلى، أخرجه الروياني في مسنده^(٤)، عن محمد بن بشَّار، عن ابن أبي عدي. وعن نصر بن علي، عن عبد الأعلى. كليهما، عن هشام، به، بلفظه.

(١) قال ابن الملك: "ومن جدع عبده؛ أي: قطع أطرافه... قيل: هذا على سبيل الزجر؛ ليرتدعوا ولا يقدموا على ذلك... وقيل: منسوخ". شرح مصابيح السنة، (٤/١٣٤).

(٢) المستدرک، کتاب الحدود، حديث (٨٣١٢)، (٨/٦٧).

(٣) حديث سمرَةَ بن جندب رضي الله عنه، ح (٢٠١٩٧)، (٣٣/٣٦٢).

(٤) حديث سمرَةَ بن جندب رضي الله عنه، ح (٧٩٧ و٨٠٧)، (٢/٤٩ و٤٥).

تخرّيج الوجه الثاني: عثمان بن الهيثم، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً:

أخرجه الحاكم في مستدرّكه كما هنا، عن عبد الباقي بن قانع، عن محمد بن يحيى بن المنذر، ومحمد بن غالب بن حرب، كليهما عن عثمان بن الهيثم، عن هشام، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرّك:

- ١- محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس، المروزي. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
 - ٢- سعيد بن مسعود. صدوق. تقدم عند الحديث العشرين.
 - ٣- يزيد بن هارون. ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.
 - ٤- هشام بن حسان، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: "كان يرسل عنهما". تقدم عند الحديث الخامس والأربعين.
 - ٥- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيراً، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.
 - ٦- سمرة بن جندب بن هلال، الفزاري رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.
- دراسة إسناد متابعة ابن أبي عدي ليزيد بن هارون عند الروياني في مسنده:

- ١- محمد بن بشار، بندار. ثقة، لم يتكلم فيه بحجة. تقدم عند الحديث السادس والعشرين.
 - ٢- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي. ثقة، سمع من الجريفي في اختلاطه. تقدم عند الحديث السابع والثلاثين.
 - ٣- هشام بن حسان، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: "كان يرسل عنهما". تقدم عند الحديث الخامس والأربعين.
 - ٥- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيراً، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.
 - ٦- سمرة بن جندب بن هلال، الفزاري رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.
- دراسة إسناد متابعة عبد الأعلى ليزيد بن هارون عند الروياني في مسنده:

- ١- نصر بن علي بن نصر، الجهضمي. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث السابع والخمسين.
- ٢- عبد الأعلى بن عبد الأعلى، البصري. ثقة، من أثبت أصحاب ابن أبي عروبة، وسمع منه قبل الاختلاط. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.
- ٣- هشام بن حسان، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: "كان يرسل عنهما". تقدم عند الحديث الخامس والأربعين.
- ٥- الحسن بن أبي الحسن، البصري. ثقة، كان يرسل كثيراً، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.
- ٦- سمرة بن جندب بن هلال، الفزاري رضي الله عنه. صحابي. تقدم عند الحديث الثاني والثلاثين.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق، أبو الحسين، الأموي.

سَمِعَ: الحارث بن أبي أسامة، وإبراهيم الحري. وَعَنْهُ: الدارقطني، وأحمد بن علي البَادَا.

قال الدارقطني: "كان يحفظ، ولكنه كان يُخْطِئ ويصير على الخطأ". ورَوَى عنه حديثاً في السُّنَنِ، وقال: "رجاله كلهم ثقات". وقال أبو بكر بن عبدان: "لا يدخل في الصحيح". وقال البرقاني: "أما البغداديون فيوثقونهم، وهو عندي ضعيف". وقال مرة: "في حديثه نُكْرَةٌ". وقال ابن حزم: "وقد اختلط عقله قبل موته بسنة، وهو بالجملة مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَتَرَكَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ^(١) جُمْلَةً". وقال: "وهو راوي كلِّ بَلِيَّةٍ وَكَذْبَةٍ". وقال الخطيب: "حدَّثني الأزهرى، عن أبي الحسن بن الفرات قال: كان ابن قانع قد حَدَّثَ به اختلاطاً قبل أن يموت بنحو من سنتين، فتركنا السماع منه، وسمع منه قوم في اختلاطه". وقال: "لا أدري لأي شيء ضعفه البرقاني؟، وقد كان عبد الباقي من أهل العلم والدراية والفهم، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونهم، وقد كان تعيّر في آخر عمره". وقال ابن فتحون: "لم أر أحداً ممن يُنسب إلى الحفظ أكثر أوهماً منه، ولا أظلم أسانيد، ولا أنكر مُثَوِّناً، وعلى ذلك فقد روى عنه الجليلُ ووصفوه بالحفظ منهم: أبو الحسن الدارقطني، فمن دونه". وقال ابن الجوزي: "وكان من أهل العلم، والفهم، والثقة، غير أنه تعيّر في آخر عمره". وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، البار، الصدوق إن شاء الله، القاضي ... وكان واسع الرحلة كثير الحديث بصيراً به". وقال: "فيه ضعف؛ لأوهامه". وقال ابن كثير: "وكان من أهل الثقة والأمانة والحفظ، ولكنّه تعيّر في آخر عمره".

توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة، تغير بأخرة؛ وذلك لأنه قد وثقه الدارقطني، وابن الجوزي، وابن كثير، ونقل الخطيب توثيقه عن شيوخه، واستنكر على البرقاني تضعيفه، بل نقل البرقاني توثيقه عن البغداديين، واستنكر ابن حجر ما قاله ابن حزم في حقه. وأما من ضعّفه، فلم يذكر سبباً غير كونه يُخْطِئ ويصير على الخطأ، وكونه يُخْطِئ مع حفظه لا يستدعي تضعيفه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ أحد، ولكن يجب علينا أن نحذر من أخطاءه، والظاهر أن هذه الأخطاء كانت بسبب تغيره بأخرة. وأما

(١) قال ابن حجر: "ما أعلم أحداً تركه، وإنما صح أنه اختلط فتجنّبوه".

(٢) سنن الدارقطني، (٣٣٥/١). والمحلى، (١٦٨/٦) و (٣٨/٧). والمننظم، ت (٢٦٢٢)، (١٤/١٤٧). والبداية والنهاية، (٢٥٩/١٥). وتاريخ بغداد، ت (٥٧٢٨)، (٣٧٥/١٢). وتاريخ الإسلام، ت (٢٠)، (٣٣/٨). والسير، ت (٣٠٣)، (٥٢٦/١٥). وذيول ديوان الضعفاء، ت (٢١٦)، ص (٤٢). ولسان الميزان، ت (٤٥٣٨)، (٥٠/٥). والمختلطين، ت (٢٧)، ص (٧٠).

كونه يصير على الخطأ فلم يذكره غير الخطيب، ولعل عبد الباقي كان يرى أن رأيه هو الصواب، وأن ترك الصواب المتمثل في رأيه لا يحق له، فكان يُصِرُّ على ما يراه هو صوابًا ويراه غيره خطأً، والله أعلم.

٢- محمد بن يحيى بن المنذر، أبو سليمان، البصري.

روى عن: أبي عاصم النبيل، وسعيد بن عامر الضبي. وعنه: سليمان الطبراني، وفاروق الخطابي.

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الدارقطني: "لا بأس به". وقال الذهبي: "تفرد في زمانه بالرواية عن

الضبي وغيره". وقال: "ما علمت بعد فيه جرًا".

توفي سنة تسعين ومائتين^(١). والخلاصة أنه لا بأس به.

٢- مقرونا: محمد بن غالب بن حرب، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٣- عثمان بن الهيثم بن جهم، أبو عمرو، المؤذن.

روى عن: هشام بن حسان، ومبارك بن فضالة. وعنه: البخاري، وأسيد بن عاصم، وتمتام.

قال أبو حاتم: "كان صدوقًا، غير أنه - بأخرة - كان يتلقن ما يُلقن"^(٢). وقال الساجي: "صدوق،

ذكر عند أحمد بن حنبل فأومأ إلى أنه ليس بثبت". وقال ابن قانع: "صالح". وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الدارقطني: "صدوق، كثير الخطأ". وقال الذهبي في من تكلم فيه: "صدوق، قال أبو حاتم: كان

بآخره يُلقن، وقال الدارقطني: يخطيء". وقال ابن حجر: "ثقة، تغير؛ فصار يتلقن".

مات سنة عشرين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه صدوق، لقن بأخرة فتلقن.

٤- هشام بن حسان، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛

لأنه قيل: "كان يرسل عنهما". تقدم عند الحديث الخامس والأربعين.

٥- ابن سيرين. ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة - رضي الله عنه - مرسلة. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

٦- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

(١) تاريخ الإسلام، ت(٥٢٥)، (٨٣٠/٤). وثقات ابن حبان، (١٥٣/٩). وسؤالات الحاكم للدارقطني،

ت(١٩٤)، ص(١٤٥). والسير، ت(٢٠٤)، (٤١٨/١٣). والعبير، (٤١٨/١ و٤١٩).

(٢) علق الذهبي في السير، فقال: "يعني: أنه كان يُحدِّثهم بالحديث، فينوّف فيه، وينعظ، فيزدون عليه، فيقول.

ومثل هذا غص عن رتبة الحفظ؛ لجواز أن فيما رُدَّ عليه زيادة أو تغييرًا يسيرًا، والله أعلم".

(٣) الجرح والتعديل، ت(٩٤٢)، (١٧٢/٦). وثقات ابن حبان، (٤٥٣/٨). وتهذيب الكمال، ت(٣٨٦٩)،

(٥٠٢/١٩). والسير، ت(٤٩)، (٢٠٩/١٠). ومن تكلم فيه وهو موثق، ت(٢٤٠)، ص(٣٦٩). وتهذيب

التهذيب، ت(٣١٢)، (١٥٧/٧). والتقريب، ت(٤٥٢٥)، ص(٣٨٧). وإكمال مغطاي، ت(٣٦٥٨)، (١٩١/٩).

تبين أن مدار الحديث على هشام بن حسان، واختلف عنه من وجهين، فرواه:

- ١- يزيد بن هارون. وهو ثقة ثبت. تقدم عند الحديث الخامس.
 - ٢- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي. ثقة، سمع من الجريري في اختلاطه. تقدم عند الحديث السابع والثلاثين.
 - ٣- عبد الأعلى بن عبد الأعلى، البصري. ثقة، من أثبت أصحاب ابن أبي عروبة، وسمع منه قبل الاختلاط. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين. ثلاثتهم عن هشام، عن الحسن، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، مرفوعا. ورواه عثمان بن الهيثم عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا. وعثمان صدوق تلقن بأخرة. ومن ثم فالظاهر أن الراجح هو الوجه الأول بلا شك. وقول الحاكم: "أخشى أن عثمان بن الهيثم أراد الإسناد الأول كما رواه يزيد بن هارون". هذه الكلمة يؤيدها رواية الحديث من طريق الفضل بن الحباب، وعلي بن عبد العزيز، كليهما عن عثمان بن الهيثم، عن هشام، عن الحسن، عن سمرة، مرفوعا^(١). وقد اعترض الحافظ ابن حجر على الحاكم فقال: "ما أظن الخطأ فيه إلا من عبد الباقي"^(٢). فالله أعلم بمن يتحمل عهدة الخطأ منهما، وكلاهما عنه غير مضمون.
- وهذا الحديث ضعيف؛ لأن الحسن لم يسمعه من سمرة كما ورد في إحدى الطرق عند أحمد قال: "حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمْرَةَ - وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَا، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعَنَا"^(٣).
- فهذا تصريح من أحد الرواة بالانقطاع. وقد اختلف أهل العلم في سماع الحسن من سمرة على مذاهب أربعة ذكرها ابن الملقن في البدر المنير^(٤)، وذكر منها مذهب علي بن المديني أنه سمع منه مطلقاً. وإذا كان ابن الملقن ذكر أن هذا مذهب ابن المديني، فإن البخاري قد قال بقبول هذا الحديث - كما بين الترمذي في العلل^(٥) - عملاً منه بما ذهب إليه علي من إثبات سماع الحسن من سمرة، وعلى هذا بنى من ذهب إلى قبول الحديث كالترمذي^(٦)، والحاكم^(٧).

(١) المعجم الكبير، ح(٦٩٣٧)، (٢٧٢/٧). ومعجم الصحابة، لابن قانع، (٣٠٥/١).

(٢) إتحاف المهرة، ح(١٩٩١٨)، (٥٧٢/١٥).

(٣) مسند أحمد، حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، ح(٢٠١٠٤)، (٢٩٦/٣٣).

(٤) البدر المنير، ح(١٢٦)، (٦٨/٤).

(٥) ح(٤٠١)، ص(٢٢٣).

(٦) سنن الترمذي، ح(١٤١٤)، (٨٢/٣).

(٧) المستدرک، كتاب الحدود، ح(٨٣١١)، (٦٧/٨).

ولكن ردت طائفةٌ أخرى من أهل العلم^(١) هذا الحديث؛ لعدم اعتمادهم رأي ابن المديني، وضعفوا الحديث؛ للانقطاع، خاصةً وأنه قد ورد التصريح بعدم سماع الحسن لهذا الحديث بعينه من سمرّة، وهو الظاهر - إن شاء الله - حتى وإن قلنا بثبوت السماع؛ لأن هذا الحديث سيخرج بهذا النص المثبت للانقطاع، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث قتل السيد بعبد، وهذه مسألة خلافية بين الفقهاء، فمنهم من يرى أن السيد يقتل بعبد، ومنهم من يمنعه، ويُضعف الحديث، أو يؤوله فيقول: "يُراد به التحذير والتخويف ولا يعمل به"، أو يقول: "المراد بالعبد: العتيق، فعيل بمعنى مفعول، وغير ذلك، والله أعلم"^(٢).

(١) السنن الكبرى، ح(٦٩١٣)، (٣٣١/٦).

(٢) معالم السنن، (٣٣٩/٣). والاستذكار، (٢٥٣/٢٥). والمفهم، (٣٨/٥). وقوت المغتذي، (٣٩٤/١). ومرقاة المفاتيح، (٣٠/٧). وفيض القدير، (١٤١/٣). والحاوي الكبير، (١٤٥/٧). والمغني، (٤٧٤/١١).

الفصل الرابع والثلاثون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الفتن، وفيه ستة أحاديث.

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرنا أحمد بن عثمان بن يحيى بن عمرو البزاز ببغداد، حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله بحك شريطته^(١) من أهل الأرض، فيبقى عجاج^(٢) لا يعرفون معروفًا، ولا ينكرون منكرًا. هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، إن كان الحسن سبعة من عبد الله بن عمرو"^(٣).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين الحسن البصري وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أحمد بن عثمان بن يحيى، عن أبي قلابة الرقاشي، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن همام، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عمرو، مرفوعا. وأخرجه أحمد في مسنده^(٤)، عن عبد الصمد، به.

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

- ١- أحمد بن عثمان بن يحيى، الآدمي. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.
- ٢- أبو قلابة، الرقاشي. صدوق يخطيء، اختلط عند الخروج إلى بغداد. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- عبد الصمد بن عبد الوارث. ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه. تقدم عند الحديث الرابع والعشرين.
- ٤- همام بن يحيى، بن دينار، العوزي. ثقة ربما وهم، وهو أثبت من أبان العطار في يحيى بن أبي كثير، وهو مقدم على غيره في قتادة، وحديثه بأخرة أقوى لرجوعه لكتابه. تقدم عند الحديث الحادي والثلاثين.
- ٥- قتادة. ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في شيوخهم. تقدم عند الحديث الحادي عشر.
- ٦- الحسن البصري. ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس. تقدم عند الحديث الخامس والعشرين.

(١) قال ابن الأثير: "يعني: أهل الخير والدين. والأشراف من الأضداد يقع على الأشراف والأزدال. قال الأزهرى: أظنه شريطته أي الخيار، إلا أن شمرا كذا رواه". النهاية، (٤٦٠/٢).

(٢) قال ابن الأثير: "العجاج: العوغاء والأزادل ومن لا خير فيه. واحد: عجاجة". النهاية، (١٨٥/٣).

(٣) المستدرک، كتاب الفتن، ح (٨٥٦٠)، (١٨٦/٨).

(٤) حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، ح (٦٩٦٤)، (٥٥١/١١).

٧- عبد الله بن عمرو. صحابي جليل فقيه مكثّر من الرواية. تقدم عند الحديث السادس والتسعين.
النظر في الإعلال:

لا يصح سماع الحسن البصري من عبد الله بن عمرو على ما ذكره ابنُ المديني، وأبو حاتم، وابن حبان^(١)، وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، لانقطاعه.

ويشهد لمعناه حديثان عند مسلم^(٢)، وفي أولهما: "فَيَنْقَى شِرَارُ النَّاسِ فِي حِقَّةِ الطَّيْرِ وَأَخْلَامِ السَّبَاعِ، لَا يَعْرِفُونَ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُونَ مُنْكَرًا".

وفي الآخر: "فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ آبَاتِهِمْ، فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَقْتَلِي شِرَارَ النَّاسِ، يَتَهَارِجُونَ فِيهَا تَهَارِجَ الْحُمْرِ، فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ"^(٣).
دراسة إسناد الشاهد الثاني عند مسلم في صحيحه:

١- زهير بن حرب بن شداد. ثقة ثبت مأمون، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث الثالث والخمسين.

٢- الوليد بن مسلم، القرشي. ثقة على قول الأكثرين، أثق على أنه لا يُحتج بحديثه إلا إذا صرح بالسماع؛ لشدة وكثرة تدليسه وتسويته. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٣- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ. ثقة^(٤).

٤- يَحْيَى بْنُ جَابِرٍ، الطَّائِي. ثقة روايته عن أناس مرسل^(٥).

٥- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، الحضرمي. ثقة، روايته عن أناس مرسل^(٦).

٦- جبير بن نفير، الحضرمي. ثقة، من كبار التابعين. تقدم عند الحديث التاسع عشر بعد المائة.

٧- النَّوَّاسُ بْنُ سَمْعَانَ، الْكِلَابِيُّ رضي الله عنه. صحابي^(٧).

التعليق على الحديث:

(١) مراسيل ابن أبي حاتم، ص (٤١). وإكمال مغطاي، (٨٨/٤). وتحفة التحصيل، ص (٦٧). وجامع التحصيل، ت (١٣٥)، ص (١٦٢).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفتن، باب خروج الدجال، ح (٢٩٤٠)، (٤/٢٢٥٨).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، ح (٢٩٣٧)، (٤/٢٢٥٠).

(٤) تهذيب الكمال، ت (٣٩٩٢)، (٥/١٨). وإكمال مغطاي، (٢٥١/٨). وتحفة اللبيب، ت (٩٨٨)، (١/٥٢٣).

(٥) تهذيب الكمال، ت (٦٧٩٩)، (٢٤٨/٣١). والتقريب، ت (٧٥١٨)، ص (٥٨٨). وتحفة التحصيل، ص (٣٤١).

(٦) تهذيب الكمال، ت (٣٧٨٢)، (٢٦/١٧). وتحفة التحصيل، ص (١٩٦). والتقريب، ت (٣٨٢٧)، ص (٣٣٨).

(٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، (٢٧٠١/٥). وتهذيب الكمال، ت (٦٤٨٦)، (٣٧/٣٠).

في الحديث كثرة الفتن في نهاية الزمان وبعد الناس عن الدين، حتى تقوم الساعة على شرار الخلق.

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة.

قال الحاكم: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَقَّانَ الْعَامِرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو الْقُقَيْمِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي أُمَّتِي خَسْفٌ وَمَسْحٌ وَقَذْفٌ (٢).
إِنْ كَانَ أَبُو الزُّبَيْرِ سَمِعَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (٣)، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ" (٤).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين أبي الزبير، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن الحسن بن علي بن عقان، عن عبد الله بن نُمَيْرٍ، عن الحسن بن عمرو القُقَيْمِيِّ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً. وأخرجه أحمد في مسنده (٥)، عن عبد الله بن نمير. وأخرجه ابن ماجه في سننه (٦)، عن أبي كُرَيْبٍ، عن أبي مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ. كلهم: (عبد الله بن نمير، وأبو معاوية، ومحمد بن فضيل)، عن الحسن بن عمرو، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً، بمثل لفظ الحاكم.

(١) جاء في نُسَخِ المستدرک: "عمر"، وهو ابن الخطاب، والصواب إن شاء الله: "عمرو"، وهو ابن العاص. ينظر: المستدرک، (٤/٤٩٢)، طبعة العلمية. وإتحاف المهرة، (٩/٦٢١). وميزان الاعتدال، (٤/٣٨).
(٢) قال ابن الملك: "يكون في أمتي خسف، وهو أن يدخل الله أحداً في الأرض كقارون. ومسح: وهو أن يغير الله صورة إنسان على غير صورته كما فعلَ بقوم من بني إسرائيل فجعلهم قردة وخنازير. وذلك؛ أي: الخسف والمسح في المكذِبين بالقدر، وإنما عاقبهم الله بهما؛ لأنهم بإضافتهم الكوائن إلى غير الله محقوا خلق الله ومسحوا صور خلقه، فجازاهم الله بمسحٍ ومسح. وقيل: معناه: إن يكن الخسف والمسح في أمتي كانا في المكذِبين بالقدر؛ لأن هذه الأمة مأمونةٌ منهما، وقيل: محمول على الزجر والوعيد". شرح المصابيح، (١/١٢٥).

(٣) عبد الله بن عمرو، على الصواب إن شاء الله.

(٤) المستدرک، كتاب الفتن، ح (٨٥٩٦)، (٨/٢٠٢).

(٥) حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، (١١/٧٣).

(٦) كتاب الفتن، باب الخسوف، ح (٤٠٦٢)، (٢/١٣٥٠).

دراسة إسناد الحديث عند الحاكم في المستدرک:

- ١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.
- ٢- الحسن بن علي بن عفان، العامري. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.
- ٣- عبد الله بن نمير بن عبد الله بن أبي حية، الكوفي.
- رَوَى عَنْ: هشام بن عروة، والأعمش، وأشعث بن سوار. وَعَنْهُ: ابن معين، والحسن بن علي بن عفان. قال ابن معين، والذهبي، وابن حجر: "ثقة". وقال العجلي: "ثقة صالح الحديث صاحب سنة". وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث، صدوق". وقال أبو حاتم: "كان مستقيم الأمر". مات سنة تسع وتسعين ومائة^(١). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين.
- ٤- الحسن بن عمرو، الفُقَيْمِي، الكوفي.
- رَوَى عَنْ: الحكم بن عتيبة، وأبي الزبير المكي. وعنه: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن نمير. قال ابن المديني: "قلت ليحيى بن سعيد: أيما أعجب إليك: الحسن بن عبيد الله أو الحسن بن عمرو؟ قال: الحسن بن عمرو أثبتهما". وَقَالَ أَحْمَد، وابن معين، والعجلي، والنسائي، والذهبي: "ثقة". وقال ابن المديني: "ثقة صدوق". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لا بأس به، صالح". وقال الدارقطني: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: "ثقة ثبت". توفي سنة اثنتين وأربعين ومائة^(٢). والخلاصة أنه ثقة على قول الأكثرين، مُقَدَّمٌ على غيره.
- ٥- محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير، المكي. إمام، حافظ، ثقة على الراجح من أقوال أهل العلم، لكنه يدلّس. إلا أن رواية الليث عنه مما سمعه من جابر، واحتلّف في روايته عن: عبد الله بن عمرو، وابن عباس، وعائشة - رضي الله عنها - هل هي مرسلّة أو لا؟ وهو مقدم على أبي سفيان طلحة بن نافع. تقدم عند الحديث الثلاثين.
- ٦- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه. صحابي جليل فقيه مكثّر من الرواية. تقدم عند الحديث السادس والتسعين.

(١) الطبقات الكبير، ت(٣٥٥٣)، (٥١٦/٨). والتاريخ الكبير، ت(٧٠٠)، (٢١٦٤/٥). والجرح والتعديل، ت(٨٦٩)، (١٨٦/٥). وثقات ابن حبان، (٦٠/٧). ومعرفة الثقات، ت(٩٨٦)، (٦٥/٢). والسير، ت(٧٠)، (٢٤٤/٩). وتاريخ الإسلام، ت(١٦٩)، (١١٤٢/٤). وتهذيب التهذيب، ت(١٠٩)، (٥٧/٦). والتقريب، ت(٣٦٦٨)، ص(٣٢٧).

(٢) الجرح والتعديل، ت(١٠٧)، (٢٥/٣). وتهذيب الكمال، ت(١٢٥٦)، (٢٨٣/٦). وتهذيب التهذيب، ت(٥٣٦)، (٣١٠/٢). والكاشف، ت(١٠٥٤)، (٣٢٨/١). والتقريب، ت(١٢٦٧)، ص(١٦٢).

النظر في الإعلال:

رواية أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو مختلف في إرسالها:

فقد قال بإرسالها: ابن معين، وابن عيينة، وأبو حاتم، ولم أجد ما يقوي اتصالها إلا كون المزني ذكر روايته عنه المشعرة بالاتصال، والله أعلم^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لانقطاعه، ولكن وردت عدة أحاديث في أسانيد كل منها كلام، لكنها بمجموعها تشهد لوقوع هذا الأمر في الأمة^(٢)، ووقوع الخسف بخصومه في هذه الأمة ثابت في عدة أحاديث في الصحيحين، والله أعلم^(٣).

التعليق على الحديث:

في الحديث بيان بعض ما يحدث من أمور في الأمة المحمدية من خسف ومسح وقذف وقد مضى بيان معناها^(٤).

(١) مراسيل ابن أبي حاتم، ت (٣٤٨)، ص (١٩٣). وتهذيب الكمال، (٤٠٣/٢٦ و ٤٠٨). وإكمال مغلطاي، (٣٨٣/١٠). وجامع التَّحْصِيل، ت (٧١١)، ص (٢٦٩). وتحفة التحصيل، ص (٢٨٧).

(٢) المنتخب من مسند عبد بن حميد، ح (٤٥١)، (٣٦٥/١). وسنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب الخسوف، ح (٤٠٥٩)، (١٣٤٩/٢). وسنن الترمذي، أبواب القدر، باب بدون ترجمة، ح (٢١٥٢)، (٢٧/٤). ويا ب ما جاء في الخسف، ح (٢١٨٥)، (٥٤/٤). وَيَابُ مَا جَاءَ فِي عَلامَةِ حُلُولِ الْمَسْخِ وَالْخَسْفِ، ح (٢٢١٢)، (٧٢/٤). والإحسان، كتاب التاريخ، بَابِ إِخْبَارِهِ ﷺ عَمَّا يَكُونُ فِي أُمَّتِهِ مِنَ الْفِتَنِ وَالْحَوَادِثِ، ح (٦٧٥٩)، (١٦٢/١٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب مَا دُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ، ح (٢١١٨)، (٦٥/٣). وصحيح مسلم، كتاب الفتن، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، ح (٢٨٨٢)، (٢٢٠٨/٤). ويا ب في الآيات التي تكون قبل الساعة، ح (٢٩٠١)، (٢٢٢٥/٤).

(٤) قوت المغتذي، (٥١٧/١). ومراقبة المفاتيح، (٢٨٤/١).

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرنا الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، حدثنا يحيى بن أبي طالب، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، أخبرنا سعيد بن إياس الجريفي، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: يوشك أهل العراق أن لا يحيى إليهم درهم ولا قفيز^(١)، قالوا: مم ذلك يا أبا عبد الله؟ قال: من قبل العجم، يمنعون ذلك، ثم سكت هنيهة^(٢)، ثم قال: يوشك أهل الشام أن لا يحيى إليهم دينار، ولا مئد^(٣)، قالوا: مم ذلك؟ قال: من قبل الروم يمنعون ذلك، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: يكون في أمي خليفة يحيى المال حنيا^(٤) لا يعده عدا، ثم قال: والذي نفسي بيده، ليعودن الأمر كما بدأ، ليعودن كل إيمان إلى المدينة كما بدأ منها حتى يكون كل إيمان بالمدينة، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: لا يخرج رجل من المدينة رغبة عنها إلا أبدها الله خيرا منه، وليسمعن ناس برخص^(٥) من أسعار وريف^(٦) فيتبعونه، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون.

هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذه السياقة، إنما أخرج مسلم حديث داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ: يكون في آخر الزمان خليفة يعطي المال لا يعده عدا. وهذا له علة فقد حدثناه علي بن عيسى، حدثنا الحسين بن محمد بن زياد، حدثنا أبو موسى، ومحمد بن

(١) قال ابن منظور: "القفيز من المكابيل معروف، وهو ثمانية مكايبك عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعا، وقيل: هو مكيال تتواضع الناس عليه، والجمع أفرزة وفقران. وفي التهذيب: القفيز مقدار من مساحة الأرض". لسان العرب، (٣٩٥/٥).

(٢) يعني: قليلا من الزمن. لسان العرب، (٣٦٦/١٥).

(٣) المئد: ضرب من المكابيل وهو ربع صاع، وهو قدر مد النبي ﷺ... والجمع أمداد ومدد ومداد كثيرة ومددة... والمئد في الأصل ربع صاع، وإنما قدره به لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة. قال ابن الأثير: ويروى بفتح الميم، وهو الغاية؛ وقيل: إن أصل المئد مقدر بأن يمد الرجل يديه فيملا كفيه طعاما". لسان العرب، (٤٠٠/٣).

(٤) المراد - والله أعلم - أنه يفرقه بيديه، ويكثر العطاء. لسان العرب، (١٦٤/١٤).

(٥) الرخص ضد الغلاء، رخص السعر يرخص رخصا، فهو رخيص. لسان العرب، (٤٠/٧).

(٦) الريف الخصب والسعة في المأكول، والجمع أرياف فقط. والريف: ما قارب الماء من أرض العرب وغيرها، والجمع أرياف وريوف. لسان العرب، (١٢٨/٩).

بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ، أَوْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَكُونُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلِيفَةٌ يَفْسِمُ الْمَالَ لَا يَعُدُّهُ عَدًّا^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الاختلاف على المدار، ومن ثم فمدار الحديث على داود بن أبي هند، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: ابن أبي عدي، عنه، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: عبد الوهاب بن عبد المجيد، عنه، عن أبي نضرة، عن جابر، أو أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

تخريج الوجه الأول: ابن أبي عدي، عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، عن

النبي ﷺ.

علقه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وأخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عن داود بن أبي هند، به، بمثله، مختصراً.

وتابع ابن أبي عدي أبو معاوية الضرير، أخرجه مسلم في صحيحه^(٣)، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن

أبي معاوية، عن داود بن أبي هند، به، بمثله مختصراً.

تخريج الوجه الثاني: عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن جابر، أو أبي

سعيد، عن النبي ﷺ.

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى، عن الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ، عن أبي

مُوسَى، وَمُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ، كليهما عن عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْمُجِيدِ، عن دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، به.

وعلقه الدارقطني في عله^(٤)، عن عبد الوهاب، عن داود، به، بمثله.

دراسة إسناد الوجه الأول عند أحمد في المسند:

١- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي. ثقة، سمع من الجريري في اختلاطه. تقدم عند الحديث السابع والثلاثين.

٢- داود بن أبي هند، البصري. ثقة متقن، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

(١)المستدرک، کتاب الفتن، ح(٨٦٢١)، (٢١٦/٨).

(٢)حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، ح(١١٠١٢)، (٥٤/١٧).

(٣)كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ مَكَانَ الْمَيِّتِ مِنْ الْبَلَاءِ، (٢٢٣٥/٤).

(٤)س(٢٣١٧)، (٣٢٩/١١).

٣- أَبُو نَضْرَةَ، الْعَبْدِيُّ، الْمُنْذِرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قُطَيْبَةَ، الْعَوْفِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ، وَسَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ.
قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَّةً، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَخْتَجُّ بِهِ"^(١). وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَّةٌ". وَقَالَ أَحْمَدُ: "مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا". وَسُئِلَ أَبُو حَاتِمٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، وَعَطِيَةَ الْعَوْفِيَّ فَقَالَ: "أَبُو نَضْرَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ"^(٢). وَقَالَ الْمَزْيِيُّ: "اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، وَرَوَى لَهُ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَفِي الْأَدَبِ، وَرَوَى لَهُ الْبَاقُونَ". وَذَكَرَهُ الْعَلَاءِيُّ فِي جَامِعِ التَّحْصِيلِ، وَنَسَبَ إِلَى الْمَزْيِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "رَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي ذَرٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وَغَيْرَهُمَا مِنْ قَدَمَاءِ الصَّحَابَةِ، وَذَلِكَ مَرْسَلٌ". وَلَكِنْ رَدَّ عَلَيْهِ وَابْنُ الدِّينِ أَبُو زُرْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيُّ، وَقَالَ: "مَا حَكَاهُ الْعَلَاءِيُّ عَنِ التَّهْذِيبِ مِنْ أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي ذَرٍّ مَرْسَلَةٌ لَمْ أَرَهُ فِيهِ". أَهْ كَلَامُ ابْنِ الْعِرَاقِيِّ.

وَوَجَدْتُ الذَّهَبِيَّ قَدْ نَقَلَ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ^(٣) أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي ذَرٍّ مَرْسَلَةٌ، فَهَذَا الْقَوْلُ مُخْتَلَفٌ فِي نَسَبَتِهِ إِلَى الْمَزْيِيِّ، وَإِنْ صَحَّ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ تَرَجَّمُوا لِأَبِي نَضْرَةَ، حَتَّى الذَّهَبِيُّ نَفْسُهُ لَمْ يَعْتَدِ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ الْأُخْرَى، وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ ابْنُ حَجْرٍ فِي التَّهْذِيبِ مَعَ اهْتِمَامِهِ فِيهِ بِنَقْلِ كُلِّ مَا قِيلَ فِي الرَّوَايَةِ، أَوْ عَلَى الْأَقْلِ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ. وَنَسَخَةُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا التَّصْرِيحُ بِرِوَايَتِهِ عَنْ عَلِيٍّ -رضي الله عنه- دُونَ تَقْيِيدِ الْإِرْسَالِ.
تُوُوِيَّ سَنَةَ ثَمَانٍ وَمِائَةٍ^(٤). وَخِلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ.

(١) بَيَّنَّ ابْنُ حَجْرٍ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ أَنَّ كَلِمَةَ ابْنِ سَعْدٍ هَذِهِ الَّتِي جَعَلَتْ ابْنَ عَدِي يَذْكُرُهُ فِي الْكَامِلِ، وَهِيَ الَّتِي جَعَلَتْ الْبُخَارِيُّ لَا يَحْتَجُّ بِهِ فَقَالَ: "وَكَذَا أوردَهُ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ، وَقَالَ: "كَانَ عَرِيفًا لِقَوْمِهِ، وَأَطْنُ ذَلِكَ لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ سَعْدٍ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْتَجُّ بِهِ الْبُخَارِيُّ".

(٢) قَالَ أَبُو حَاتِمٍ، عَنْ عَطِيَةَ الْعَوْفِيِّ كَمَا فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، ت(٢١٢٥)، (٣٨٢/٦): "ضَعِيفَ الْحَدِيثِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَأَبُو نَضْرَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَطِيَةَ". أَهْ. كَلَامُ أَبِي حَاتِمٍ، وَعَلَيْهِ فَأَبُو نَضْرَةَ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ صَدُوقًا عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ، بَلْ هُوَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَصَلَ إِلَى دَرَجَةِ الصَّدُوقِ لَصَرَّحَ بِهَا أَبُو حَاتِمٍ وَلَمْ يَقَارِنَهُ بِرَاوٍ ضَعِيفٍ. فَهُوَ يُسْتَشْهَدُ بِهِ عِنْدَهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) تَهْذِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ، ت(٦٩٣٢)، (١٠٣/٩).

(٤) الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، ت(١٠٨٨)، (٢٤١/٨). وَالتَّطَبُّقَاتِ الْكَبِيرِ، ت(٣٩٠٩)، (٢٠٧/٩). وَثِقَاتِ ابْنِ حَبَانَ، (٤٢٠/٥). وَالْكَامِلِ، ت(١٨٤٨/٢٢٧)، (٩٣/٨). وَتَارِيخِ الْإِسْلَامِ، ت(٣٠٥)، (١٩٨/٣). وَالسِّيَرِ، ت(٢١٤)، (٥٢٩/٤). وَمِيزَانَ الْعَدَالِ، ت(٨٧٦٢)، (١٨١/٤). وَالْكَاشِفِ، ت(٥٦٣٢)، (٢٩٥/٢). وَمَنْ نُكَلِّمُ فِيهِ وَهُوَ مُوثَّقٌ، ت(٤٠٥)، ص(٥٧٤). وَتَهْذِيبِ الْكَمَالِ، ت(٦١٨٣)، (٥٠٨/٢٨). وَجَامِعِ التَّحْصِيلِ، ت(٨٠٠)، ص(٢٨٧). وَتَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ، ت(٥٢٧)، (٣٠٢/١٠). وَالتَّقْرِيبِ، ت(٦٨٩٠)، ص(٥٤٦). وَتَحْفَةَ التَّحْصِيلِ،

٤- أبو سعيد، الخدري رضي الله عنه. صحابي جليل، مكثر من الرواية. تقدم عند الحديث السابع عشر.

دراسة إسناد متابعة أبي معاوية الضرير لابن أبي عدي عند مسلم في صحيحه:

١- عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة. ثقة، متقن. تقدم عند الحديث التاسع والثلاثين.

٢- أبو معاوية، الضرير. مرجح، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- داود بن أبي هند، البصري. ثقة متقن، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٤- أبو نصر، العبدي، المنذر بن مالك بن قطة، العوفي. ثقة. تقدم قبل قليل.

٤- أبو سعيد، الخدري رضي الله عنه. صحابي جليل، مكثر من الرواية. تقدم عند الحديث السابع عشر.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- علي بن عيسى بن إبراهيم، أبو الحسن، الحيري. ثقة، مأمون. تقدم عند الحديث الخامس.

٢- الحسين بن محمد بن زياد، أبو علي النيسابوري القباني. ثقة. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.

٣- أبو موسى، الزمن. ثقة، ثبت صاحب كتاب من أثبت البصريين، ومقدم على أناس. تقدم عند الحديث الثالث والأربعين.

٤- عبد الوهاب بن عبد الجيد، الثقفي. ثقة اختلط بأخرة، واختُلف في تحديته حال الاختلاط من عدمه،

وكتابه عن يحيى بن سعيد الأنصاري من أصح الكتب. تقدم عند الحديث الثاني بعد المائة.

٥- داود بن أبي هند، البصري. ثقة متقن، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٦- أبو نصر، العبدي. ثقة. تقدم قبل قليل.

٧- جابر بن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه. أحد الصحابة الكرام رضي الله عنهم. تقدم عند الحديث السادس عشر.

٧- أبو سعيد، الخدري رضي الله عنه. صحابي جليل، مكثر من الرواية. تقدم عند الحديث السابع عشر.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على داود بن أبي هند، واختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي. ثقة، سمع من الجريفي في اختلاطه. تقدم عند الحديث السابع والثلاثين.

٢- أبو معاوية، الضرير. وهو مرجح، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره. تقدم عند الحديث الثالث.

روياه عن داود، عن أبي نصر، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ورواه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن داود، عن أبي نضرة، عن جابر، أو أبي سعيد، عن النبي ﷺ. وعبد الوهاب ثقة اختلط بأخرة، واختلف في تحديده حال الاختلاط من عدمه، وكتابه عن يحيى بن سعيد الأنصاري من أصح الكتب. تقدم عند الحديث الثاني بعد المائة.

وهناك وجه ثالث لم يذكره الحاكم، لكن أشار إليه الدارقطني، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وجابر، به^(١).

وعبد الوارث. ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شیوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني. تقدم عند الحديث الثالث عشر.

والظاهر أن الوجه الأول أرجح من الوجهين الأخيرين، وقد رجحه الدارقطني^(٢).

الحكم على الحديث من الوجه الرابع:

الحديث من وجهه الرابع علقه الحاكم ولكنه متصل صحيح من رواية الإمام أحمد والإمام مسلم، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

في الحديث معجزة من معجزات النبي ﷺ أخبر فيها عن خليفة سيكون في آخر الزمان يعطي المال بدون عد ولا حساب. وقد اجتهد من اجتهد في تحديده، فقليل: إنه عمر بن عبد العزيز، وقيل: إنه المهدي، وليس على هذا ما تقوم به الحجة، والله أعلم^(٣).

(١) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فينمئى أن يكون مكان الميت من الأبناء، ح(٢٩١٤/٢٩١٣)، (٤/٢٢٣٥). وعلل الدارقطني، س(٢٣١٧)، (١١/٣٢٩).

(٢) علل الدارقطني، س(٢٣١٧)، (١١/٣٢٩).

(٣) شرح مصابيح السنة، لابن الملك، (٥/٥٣٩). والمفهم، (٧/٢٥٢). ومرقاة المفاتيح، (١٠/٧٨).

الحديثُ الرابع والثلاثون بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرني محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن عيَّاش بن أبي ربيعة، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَجِيءُ رِيحٌ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ يُقْبَضُ فِيهَا رُوحُ كُلِّ مُؤْمِنٍ.

صحيح، إن كان نافع سمع من عيَّاش المخزومي فإنه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" (١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال بين نافع وعيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن محمد بن علي بن عبد الحميد، عن إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن عيَّاش بن أبي ربيعة، مرفوعاً.

وأخرجه أحمد في مسنده (٢). وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣)، عن سلمة بن شبيب.

كلهم: إسحاق بن إبراهيم، وأحمد، وسلمة بن شبيب، عن عبد الرزاق، به.

دراسة إسناده الحديث:

١- مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، الصَّنْعَانِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

سمع: إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدَّبْرِيِّ، وعلي بن المبارك الصنعاني. وعنه: الحاكم.

أكثر عنه الحاكم، وصحح سند حديثه.

توفي قبل سنة أربع مائة (٤). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.

٢- إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ، أَبُو يَعْقُوبَ، الدَّبْرِيُّ، الصَّنْعَانِيُّ.

قال الذهبي: "سمع: مصنّفات عبد الرزاق سنة عشرة منه باعتناء والده إبراهيم، وكان صحيح السماع".

وروى عنه: أبو عوانة، وأبو القاسم الطَّبْرَائِيُّ.

(١) المستدرک، کتاب الفتن، ح (٨٦٢٦)، (٢١٨/٨).

(٢) حديث عيَّاش بن أبي ربيعة، ح (١٥٤٦٣)، (٢٠٥/٢٤).

(٣) ذكُرَ عيَّاش بن أبي ربيعة، ح (٦٩١)، (٢١/٢).

(٤) المستدرک، (٧١٧/١)، طبعة العلمية. وتاريخ الإسلام، ت (٣٨٤)، (٨٣٥/٨). والروض الباسم، ت (٩٩١)،

(١١٥٥/٢).

قَالَ ابن عَدِيٍّ: "استصغر في عبد الرزاق، أحضره أبوه عنده وَهُوَ صغير جدًا، فكان يقول: قرأنا على عبد الرزاق، أي: قرأ غيره؛ وحدث عنه بحديث منكر". وقال الذهبي ردا على ابن عدي: "ساق له حديثًا واحدًا من طريق ابن أنعم الإفريقي يحتمل مثله، فأين الأحاديث^(١) الذي ادعى أنها له مناكير. والدبيري صدوق محتج به في الصحيح^(٢)، سمع كتبًا، فأداها كما سمعها". وقال: "سمع من عبد الرزاق كتبه وَهُوَ ابن سبع سنين أو نحوها، وروى عنه أحاديث مُنكَرَةٌ فَوَقَعَ التَّرَدُّدُ فِيهَا: هَلْ هِيَ من قبل الدبيري وَأَنْفَرَدَ بِهِ، أَوْ هِيَ مَحْضُوظَةٌ مِمَّا أَنْفَرَدَ بِهِ عبد الرزاق، وَقَدْ احتج بالدبيري جماعة من الحفاظ كَأبي عوانة وَغَيْرِهِ". وَقَالَ الحاكم: "سألت الدارقطني عن الدبيري: أيدخل في الصحيح؟، قَالَ: أي والله، هُوَ صدوق، ما رأيت فيه خلافاً". وقال ابن الصلاح: "وقد وجدت فيما روى الدبيري، عن عبد الرزاق أحاديث أستكرها جدا فأحلت أمرها على الدبيري لأن سماعه منه متأخر جدا، والمناكير التي تقع في حديث الدبيري إنما سببها أنه سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه، فما يوجد من حديث الدبيري عن عبد الرزاق في مصنفات عبد الرزاق فلا يَلْحَقُ الدبيري منه تبعاً إلا إن صحف أو حرف، وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه منه في حالة الاختلاط، والله أعلم". وقال مسلمة: "كان لا بأس به، وكان العقيلي يصحح روايته وأدخله في الصحيح الذي ألفه". وقال ابن حجر في حديث هذا أحد رجال سنده: "رجاله ثقات أثبات معروفون".

تُوِّفِّي سنة خمسٍ وثمانين ومائتين^(٣). والخلاصة أنه صدوق، تُكَلِّمُ في حديثه عن عبد الرزاق.

٣- عبد الرزاق الصنعاني. ثقة، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. تقدم عند الحديث السادس.

٤- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهلها. تقدم عند الحديث الثالث.

٥- أيوب السخيتاني. ثقة، ثبت حجة، مقدم على غيره في نافع. تقدم عند الحديث السادس.

٦- نافع. ثقة، ثبت، مقارن بسالم، وروايته عن بعض الصحابة رضي الله عنهم مرسلة. تقدم عند الحديث السادس.

٧- عياش بن أبي ربيعة، المخزومي رضي الله عنه.

هو أحد المستضعفين الذين كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يدعو لهم في الصلاة، وهاجر إلى الحبشة، ثُمَّ إلى المدينة.

(١) صرح ابن عدي بنكاره حديث واحد لا أحاديث كما نقل الحافظ الذهبي رحمه الله.

(٢) يقصد صحيح أبي عوانة، والله أعلم.

(٣) الكامل، (١/٥٦٠). والمغني، ت (٥٣٩)، (١/١١٦). وتاريخ الإسلام، ت (١٣٥)، (٦/٧١٤). وتحفة اللبيب، ت (١٦٨)، (٢/٢٥٦).

رَوَى عَنْ: النبي ﷺ. وَعَنْهُ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَنَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ.

استشهد باليمامة، وقيل: "باليرموك"، وقيل: "مات سنة خمس عشرة" (١). والخلاصة أنه صحابي جليل.

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى علة الإرسال بين نافع وعياش بن أبي ربيعة رضي الله عنه، والظاهر -والله أعلم- أنه لم يسمع منه، وهو ما ذهب إليه المزي وغيره، ويؤيده أن أهل العلم حكموا بالإرسال على رواية نافع عن أناس ماتوا بعد عياش بن أبي ربيعة -رضي الله عنه- بزمن طويل، وقد بينوا أن نافعا أدرك أبا لبابة، ولكن بين وفاة أبي لبابة ووفاة عياش ما يزيد عن عشرين عاما، ومن ثم فلا شك في انقطاع تلك الرواية (٢).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث ضعيف؛ لانقطاعه، والله أعلم، ولكن يشهد لمعناه حديث النواس بن سمعان في قصة الدجال، وفيه: "فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ آبَاتِهِمْ، فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ، يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارِجَ الْحُمْرِ، فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ" (٣).

دراسة إسناد الشاهد عند مسلم في صحيحه:

تقدمت دراسة هذا الشاهد في الحديث الحادي والثلاثين بعد المائة. ورواته ثقاة إلى الصحابي، ومن ثم فالحديث صحيح لغيره بهذا الشاهد.

التعليق على الحديث:

في الحديث أن الله يرسل ريحا طيبة بين يدي الساعة فتقبض روح كل مؤمن ومن ثم لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق (٤).

(١) الاستيعاب، ت(٢٠٠٩)، (٣/١٢٣٠). وتهذيب الكمال، ت(٤٥٩٩)، (٢٢/٥٥٤). والتقريب، ت(٥٢٦٨)، ص(٤٣٦).

(٢) مراسيل ابن أبي حاتم، ص(٢٢٥). وتهذيب الكمال، (١٩/٤٥٤) و(٣٤/٢٣٣). وجامع التحصيل، ص(٢٩٠). وتحفة التحصيل، ص(٣٢٥).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، ذكر الدجال وصفته وما معه، ح(١١٠-٢٩٣٧)، (٤/٢٢٥٠).

(٤) فيض القدير، (٣/٢٣١).

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة.

قال الحاكم: "حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباس بن محمد الدوري، حدثنا أبو داود الطيالسي، حدثنا شعبة، عن سماك بن حرب، قال: سمعت مالك بن ظالم يحدث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: هلاك أمتي على يدي أعيلمه من قرئش.

هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه لخلاف بين شعبة، وسفيان الثوري فيه:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، حدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا سفيان.

وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن سماك، حدثني عبد الله بن ظالم، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: سمعت أبا القاسم رضي الله عنه يقول: إن فساد أمتي على يدي أعيلمه سفهاء من قرئش. فسمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب يقول: سمعت الحسين بن محمد القبايني، يقول: سمعت عمرو بن علي، يقول: الصحيح مالك بن ظالم ^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى الخلاف على المدار في تسمية شيخه، ومن ثم فمدار الحديث على سماك بن حرب، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عنه، عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة، مرفوعا.

الوجه الثاني: الثوري، عنه، عن عبد الله بن ظالم، عن أبي هريرة، مرفوعا.

تخريج الوجه الأول: شعبة، عن سماك، عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة، مرفوعا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن العباس بن محمد الدوري، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن سماك بن حرب، به. وأخرجه الطيالسي في مسنده ^(٢)، عن شعبة، عن سماك، به، بلفظه، وزيادة كلمة.

(١)المستدرک، کتاب الفتن، ح(٨٢٩وما بعده)، (٣٢٧/٨).

(٢)ح(٢٦٣٠)، (٢٤٤/٤).

وتابع شعبة زكريا بن أبي زائدة، أخرجه ابن راهويه في مسنده^(١)، عن أبي أسامة، عن ابن أبي زائدة، عن سماك، به، بنحوه. وأخرجه البزار في مسنده^(٢)، عن رزق الله بن موسى، عن أبي أسامة، عن زائدة بن قدامة^(٣)، عن سماك، به، بلفظه.

وتابعه أبو عوانة الوضاح، أخرجه ابن حبان في ثقاته^(٤)، عن محمد بن عبد الله بن الجنيد، عن قتيبة بن سعيد، عن أبي عوانة، عن سماك، به، بنحوه.

تخريج الوجه الثاني: الثوري، عن سماك، عن عبد الله بن ظالم، عن أبي هريرة، مرفوعا: أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن يحيى بن محمد بن يحيى، عن مسدد، عن يحيى بن سعيد. وعن أحمد بن جعفر القطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن ابن مهدي. كليهما: القطان، وابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن سماك، به.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في مستدرکه:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

٢- عباس بن محمد، الدوري. ثقة. تقدم عند الحديث الثامن والخمسين.

٣- سُلَيْمان بن داود بن الجارود، أبو داود، الطيالسي.

روى عن: الثوري، وشعبة. وعنه: أحمد بن حنبل، وعباس الدوري.

قال الفلاس، وابن المديني: ما رأيت أحفظ من أبي داود الطيالسي. وقال هو والعجلي، والنسائي:

"ثقة". وقال ابن مهدي: "أصدق الناس". وقال النعمان بن عبد السلام: "ثقة مأمون". وقال أحمد: "ثقة

صدوق". فقيل له: "إنه يخطئ؟"، فقال: "يحتمل له". وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث، وربما

غلط". وقال أبو حاتم: "صدوق كان كثير الخطأ، وهو أحفظ من أبي أحمد". وقال الخطيب: "كان حافظا

مكثرا، ثقة ثبتا". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ، غلط في أحاديث".

توفي بالبصرة سنة ثلاث ومائتين^(٥). والخلاصة أنه ثقة، غلط في أحاديث، وهو من المقدمين في شعبة.

(١) ح(٣٦٢)، (٣٥٨/١).

(٢) ح(٩٦٦٩)، (١٠٧/١٧).

(٣) الظاهر أن شيخ أبي أسامة في هذا الطريق وطريق ابن راهويه شخص واحد هو إما زكريا بن أبي زائدة، أو زائدة بن قدامة، وقد ورد السند في كل طريق بلفظ مختلف، ولم أجد ما يحدد لي الصواب، اللهم إلا كون ابن راهويه أقوى من رزق الله بن موسى، فالله أعلم.

(٤) (٣٨٧/٥).

(٥) الجرح والتعديل، ت(٤٩١)، (١١١/٤). وتهذيب الكمال، ت(٢٥٠٧)، (٤٠١/١١). وتهذيب التهذيب،

٤- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.

٥- سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية، أبو المغيرة الكوفي.

روى عن: الحسن البصري، وسعيد بن جبير. وعنه: الثوري، وشعبة.

قال الثوري: "ما سقط لسماك بن حرب حديث". وَقَالَ أَحْمَدُ: "سماك أصح حديثا من عبد الملك بن عُمَيْر، وذلك أن عبد الملك يَخْتَلِفُ عليه الحفاظُ". وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ: "مضطرب الحديث". وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ثقة، وكان شعبة يضعفه، وكان يقول في التفسير: عكرمة، ولو شئت أن أقول له: ابن عباس لقاله، قال يحيى: فكان شعبة لا يروي تفسيره إلا عن عكرمة، يعني: لا يذكر فيه: عن ابن عباس". وَسُئِلَ عَنْهُ: ما الذي عابه؟، قال: "أسند أحاديث لم يُسندها غيره". ثم قال يحيى: "وسماك ثقة". وَقَالَ ابْنُ عِمَارِ الموصلي: "يقولون: أنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه". وَقَالَ العجلي: "جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس، وكان الثوري يضعفه بعض الضعف، وكان جائز الحديث لم يترك حديثه أحد ولم يرغب عنه أحد". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صدوق ثقة". وَقَالَ يعقوب بن شيبَةَ: "قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟، فقال: مضطربة، سُفِيَان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس: إسرائيل وأبو الأحوص". وَقَالَ ابن المبارك: "ضعيف في الحديث". وقال يعقوب بن شيبَةَ: "روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المثبتين. ومن سمع من سماك قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرة". وَقَالَ جزرة: "يضعف". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ليس به بأس، وفي حديثه شيء". وَقَالَ ابْنُ خَرَّاشٍ: "في حديثه لين". وقال النسائي: "كان ربما لُقِنَ فإذا انفرد بأصل لم يكن حجةً، لأنه كان يلحن فيتلحن". وقال البزار: "كان رجلا مشهورا لا أعلم أحدا تركه، وكان قد تغير قبل موته". وذكره ابن شاهين، وابن خلفون في الثقات، وقال ابن خلفون: "تكلم في حفظه وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين". وقال ابن حبان في الثقات: "يخطئ خطأ كثيرا". وقال أبو أحمد الحاكم: "ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله، وقد حدث عنه الأئمة وهو من كبار تابعي الكوفة، وأحاديثه حسان عمن روى عنه، وهو صدوق لا بأس به". وقال المنتجالي: "ثقة لم يترك أحاديثه أحد". وقال الدارقطني: "إذا حدث عنه شعبة والثوري، وأبو الأحوص فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شريك، وحفص بن جميع، ونظرائهم ففي بعضها نكارة". وقال أبو محمد بن حزم: "كان يقبل التلقين،

شَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَعْبَةٌ وَغَيْرُهُ، وَهَذِهِ جَرْحَةٌ ظَاهِرَةٌ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "ثِقَةٌ سَاءَ حِفْظُهُ". وَقَالَ: "صَدُوقٌ صَالِحٌ". وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ عَكْرَمَةَ خَاصَّةً مُضْطَرِبَةٌ، وَقَدْ تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ، فَكَانَ رُبَّمَا تَلْقَنَ". مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً^(١). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ صَدُوقٌ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ عَكْرَمَةَ خَاصَّةً مُضْطَرِبَةٌ، وَقَدْ تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ، فَكَانَ رُبَّمَا تَلْقَنَ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ أَنَاسٍ مَرْسَلَةٌ.

٦- مالك بن ظالم.

رَوَى عَنْ: أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: سَمَّاكُ بْنُ حَرْبٍ.

أَخْرَجَ حَدِيثَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، مَعَ بَيَانِ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ^(٢). وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ صَدُوقٌ عَلَى أَقْلِ أَحْوَالِهِ.

٧- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة زكريا بن أبي زائدة لشعبة عند ابن راهويه في مسنده:

١- حماد بن أسامة، أبو أسامة، الكوفي. ثقة، ثبت. تقدم عند الحديث السادس.

٢- زكريا بن أبي زائدة، أبو يحيى. ثقة، يدلس، وحديثه عن أبي إسحاق السبيعي كَيِّنٌ؛ لسماعه منه بعد الاختلاط. تقدم عند الحديث الحادي والستين.

٣- سَمَّاكُ بْنُ حَرْبٍ. صَدُوقٌ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ عَكْرَمَةَ خَاصَّةً مُضْطَرِبَةٌ، وَقَدْ تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ، فَكَانَ رُبَّمَا تَلْقَنَ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ أَنَاسٍ مَرْسَلَةٌ. تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ.

٤- مالك بن ظالم. صدوق. تقدم قبل قليل.

٥- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد متابعة أبي عوانة الوضاح لشعبة عند ابن حبان في ثقاته:

١- محمد بن عبد الله بن الجنيد، البستي. صدوق^(٣).

٢- قتيبة بن سعيد، أبو رجاء. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني والعشرين.

(١) ثقَاتُ ابْنِ حَبَانَ، (٣٣٩/٤). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ت(٢٥٧٩)، (١١٥/١٢). وَإِكْمَالُ مَغْطَايَ، ت(٢٢٣٨)،

(١٠٩/٦). وَتَحْفَةُ اللَّيْبِ، ت(٦٣٦)، (٤٢٨/١). وَجَامِعُ التَّحْصِيلِ، ت(٢٦٥)، ص(١٩١). وَالْكَاشِفُ،

ت(٢١٤١)، (٤٦٥/١). وَالْمِيزَانُ، ت(٣٥٤٨)، (٢٣٢/٢).

(٢) الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، ت(٩٣٥)، (٢١١/٨). وَثِقَاتُ ابْنِ حَبَانَ، (٣٨٧/٥). وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ت(٢٣)،

(١٨/١٠). وَتَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ، ت(٩٩٢)، (٢٢٥/٢).

(٣) ثِقَاتُ ابْنِ حَبَانَ، (١٥٥/٩). وَثِقَاتُ ابْنِ قَطْلُوبِغَا، ت(٩٩٨٠)، (٣٧٠/٨). وَالْمَجْرُوحِينَ، (٢٣٦/١).

٣-الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.

٤- سماك بن حرب. صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، وروايته عن أناس مرسله. تقدم قبل قليل.

٥- مالك بن ظالم. صدوق. تقدم قبل قليل.

٦- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٢- يحيى بن محمد بن يحيى، حيكان. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٣- مسدد بن مسرهد، البصري. ثقة. تقدم عند الحديث العاشر.

٤- يحيى القطان. ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.

٥- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أبو عبد الله، الثَّوْرِيُّ. ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

٦- سماك بن حرب. صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، وروايته عن أناس مرسله. تقدم في الوجه الأول.

٧- عبد الله بن ظالم، التميمي.

رَوَى عَنْ: سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ. وَعَنْهُ: سَمَّاكُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ.

خرج الترمذي، وابن حبان، والحاكم حديثه، وقال الترمذي: "حسن صحيح". وذكره ابن خلفون في

الثقات. وقال العجلي: "ثقة". وقال البخاري: "لا يصح حديثه". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال

الذهبي: "وثق". وقال ابن حجر: "صدوق، لينه البخاري"^(١). والخلاصة أنه صدوق، وكلام البخاري قصد به حديثا بعينه، لا جنس حديثه، والله أعلم.

٨- أبو هريرة رضي الله عنه. صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية. تقدم عند الحديث الرابع.

النظر في الإعلال:

(١) ثقات العجلي، ت (٩١٣)، (٣٩/٢). والكامل، (٣٧٠/٥). وتهذيب الكمال، ت (٣٣٤٩)، (١٣٤/١٥). والكاشف، ت (٢٧٩٢)، (٥٦٤/١). وميزان الاعتدال، ت (٤٣٩٣)، (٤٤٨/٢). والتقريب، ت (٣٤٠٠)، ص (٣٠٨). وإكمال مغلطاي، ت (٣٠٠٨)، (٤١٦/٧). وتهذيب التهذيب، ت (٤٦٢)، (٢٦٩/٥).

تبين أن مدار الحديث على سماك بن حرب، واختلف عنه من وجهين، فرواه:

- ١- شعبة بن الحجاج. ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. تقدم عند الحديث الثاني.
 - ٢- الوضاح بن عبد الله، اليشكري. ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي. تقدم عند الحديث العشرين.
 - ٣- زكريا بن أبي زائدة (على الراجح). والخلاصة أنه ثقة، يدلس، وحديثه عن أبي إسحاق السبيعي ليين؛ لسماعه منه بعد الاختلاط. تقدم عند الحديث الحادي والستين.
- وحتى لو كان هو زائدة بن قدامة، أبو الصلت. فهو أيضا ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي. تقدم عند الحديث الثاني.
- رووه عن سماك، عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة، مرفوعا.
- ورواه الثوري عن سماك، عن عبد الله بن ظالم، عن أبي هريرة، مرفوعا. والثوري ثقة، حجة، كان ربما دلس. تقدم عند الحديث الثاني.

ومن ثم فالظاهر أن الراجح هو الوجه الأول، وهو ما نقله الحاكم عن الفلاس كما سبق، والله أعلم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف لتغير سماك بأخرة، ولكن يشهد له حديث البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ الصَّادِقَ المِصْدُوقَ، يَقُولُ: هَلَاكَ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ مَرْوَانُ: غِلْمَةٌ؟، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ شِئْتَ أَنْ أُسَمِّيَهُمْ بَنِي فُلَانٍ، وَبَنِي فُلَانٍ" (١).

التعليق على الحديث:

في الحديث بيان أن هلاك الأمة سيكون على يد سفهاء من قريش فسبحان الذي جعل نجاحها في بداية أمرها وخروجها من ظلامها إلى نورها على يد خير قريش وأفضلها نبي الإسلام محمد (٢).

(١) كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ح(٣٦٠٥)، (١٩٩/٤).

(٢) فتح الباري لابن حجر، (٩/١٣). وإكمال المعلم، (٤٦٠/٨). وفيض القدير، (٣٥٤/٦).

الحديث السادس والثلاثون بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النخوي ببغداد، حدثنا عبد الكريم بن الهيثم وأخبرني أبو محمد المزني واللفظ له، حدثنا علي بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرني شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني طلحة بن عبد الله بن عوف، عن أبي بكره أخي زياد لأمه. وأخبرني محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعائي، بمكة حرسها الله، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن أبي بكره أخي زياد لأمه، قال: أكثر الناس في شأن مسيلمة الكذاب قبل أن يقول فيه رسول الله ﷺ، ثم قام رسول الله ﷺ فأتى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، في شأن هذا الرجل فقد أكثرتم في شأنه، فإنه كذاب من ثلاثين كذاباً يخرجون قبل الدجال، وإنه ليس بلد إلا يدخله رعب المسيح إلا المدينة، على كل نقب من نقابها يومئذ ملكان يذبان عنها رعب المسيح.

قد احتج مسلم بطلحة بن عبد الله بن عوف، قد أعضل معمر وشعيب بن أبي حمزة هذا الإسناد، عن الزهري، فإن طلحة بن عبد الله لم يسمعه من أبي بكره، إنما سعه من عياض بن مسافع، عن أبي بكره هكذا، رواه يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، عن الزهري:

أما حديث يونس فحدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا بحر بن نصر، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يونس، عن الزهري، أن طلحة بن عبد الله بن عوف حدثه، عن عياض بن مسافع، عن أبي بكره، أخي زياد لأمه، قال: لما أكثر الناس في شأن مسيلمة الكذاب قبل أن يقول رسول الله ﷺ فيه ما قال، قام رسول الله ﷺ فأتى على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد فقد أكثرتم في شأن هذا الرجل، وإنه كذاب من ثلاثين كذاباً يخرجون قبل الدجال، وإنه ليس بلد إلا سيدخله رعب المسيح إلا المدينة على كل نقب^(١) من نقابها يومئذ ملكان يذبان عنها رعب المسيح.

وأما حديث عقيل بن خالد فحدثناه أبو النصر الفقيه، وأبو الحسن العنزي، قال: حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا عبد الله بن صالح المصري، حدثني الليث، حدثني عقيل، عن ابن شهاب، أخبرني طلحة بن عبد الله بن عوف، أن عياض بن مسافع، أخبره أن أبا بكره أخي زياد لأمه أخبره، أن رسول الله ﷺ قام فخطب فأتى على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد، فقد أكثرتم في شأن مسيلمة، وإنه كذاب من جملة ثلاثين كذاباً يخرجون قبل الدجال.

(١) الطريق بين جبلين. النهاية، لابن الأثير، (١٠٢/٥).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ^(١).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى خلاف على الزهري، ومن ثم فمدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: شعيب بن أبي حمزة، عنه، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَخِي زِيَادٍ لِأُمِّهِ، مَرْفُوعًا.

الوجه الثاني: يونس بن يزيد، عنه، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عياض بن مسافع، عن أبي بكرة، مرفوعًا.

تخريج الوجه الأول: شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَخِي زِيَادٍ لِأُمِّهِ، مَرْفُوعًا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي سهل النَّحْوِيِّ، عن عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْهَيْثَمِ. وعن أبي مُحَمَّدٍ الْمَرْزِيِّ، عن عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، كليهما: عبد الكريم، وعلي بن محمد بن عيسى، عن أبي اليمان، عن شُعَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، به.

وتابع شعيبًا معمرًا، أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عن إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادٍ، عن عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، به.

وأخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن عبد الرزاق، عن معمر. وأخرجه عن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، به، بنحوه^(٣).

تخريج الوجه الثاني: يونس بن يزيد، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عياض بن مسافع، عن أبي بكرة، مرفوعًا:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عن بَجْرِ بْنِ نَصْرِ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، عن يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، به. وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان^(٤)، عن ابن قُتَيْبَةَ، عن حَرْمَلَةَ، عن ابن وَهْبٍ، عن يُونُسَ، عن الزهري، به، بمثله.

(١)المستدرک، کتاب الفتن، ح(٨٨٤٩)، (٣٤٦/٨).

(٢)حديث أبي بكرة رضي الله عنه، ح(٢٠٤٢٨)، (٧٢/٣٤).

(٣)حديث أبي بكرة رضي الله عنه، ح(٢٠٤٧٦)، (١٢١/٣٤).

(٤)كتاب التاريخ، باب إخباره رضي الله عنه عما يكون في أمته من الفتن والحوادث ماترك شيئًا يكون إلى أن تقوم الساعة إلا حدث به، ذكر البيان بأن مسيلمة الكذاب كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يخوضون فيه في حياته صلى الله عليه وسلم، ح(٦٦٥٢)، (٢٩/١٥).

وتابع يونس عقيل^١ أخرجه الحاكم في مستدرکه كما هنا، عن أبي النَّضْرِ الْفَقِيهِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْعَنْزِيِّ، عن عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْمَصْرِيِّ، عن اللَّيْثِ، عن عَقِيلِ، عن الزهري، به. وأخرجه أحمد في مسنده^(١)، عن حَجَّاجِ، عن لَيْثِ، عن عَقِيلِ، عن الزهري، به، بنحوه.

وتابعه ابن أخي الزهري، أخرجه أحمد في مسنده^(٢)، عن يَعْقُوبِ، عن ابْنِ أَخِي ابْنِ شَهَابٍ، عن الزهري، به، بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الحاكم في المستدرک:

١- أَبُو سَهْلٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، الْقَطَانِ، النَّحْوِيُّ.

حدّث عن: الحسن بن مكرم، ويحيى بن أبي طالب. وعنه: الدَّارِقُطِيُّ، وابن منده، والحاكم.

قال الدَّارِقُطِيُّ: "ثقة". وقال مرة بعد أن ساق حديثًا من طريقه: "أظن الوهم من أبي سهل أحمد بن

محمد بن زياد القطان، ولعله قد دخل عليه حديث في حديث". وقال الحَطِيبُ: "كان صدوقًا ... وكان

يميل إلى التشيع". وقال البرقاني: "صدوق". وقال ابن الجوزي، وابن كثير: "كان ثقة". وقال الذهبي: "الإمام

المحدّث الثقة". وقال مرة: "فيه تشيع قليل". وقال مرة: "شَيْخٌ".

توفي سنة خمسين وثلاثمائة^(٣). والخلاصة أنه صدوق، كان يميل إلى التشيع.

٢- أَبُو يَحْيَى، عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ زِيَادِ بْنِ عِمْرَانَ، الْبَغْدَادِيُّ.

سَمِعَ: أَبَا الْيَمَانِ الْحِمَاصِيَّ، وسليمان بن حرب. وعنه: يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ، وَأَبُو سَهْلٍ بْنُ زِيَادٍ.

قال أحمد بن كامل القاضي: "كُتِبْنَا عَنْهُ، وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا". وَقَالَ الْحَطِيبُ: كَانَ ثِقَةً ثَبَتًا. وقال

الذهبي: "كان أحد الثقات". وقال ابن حجر في حديث هذا أحد رجال سنده: "رجال إسناده ثقات".

مات ثمان وسبعين ومائتين^(٤). والخلاصة أنه ثقة ثبت.

٣- الحكم بن نافع، أبو اليمان، الحمصي. ثقة، وما قيل في سماعه لا يضر. تقدم عند الحديث الثامن.

٤- شعيب بن أبي حمزة. ثقة، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الثامن.

(١) حديث أبي بكره رضي الله عنه، ح (٢٠٤٦٤)، (١١٤/٣٤).

(٢) حديث أبي بكره رضي الله عنه، ح (٢٠٤٦٥)، (١١٥/٣٤).

(٣) تاريخ بغداد، ت (٢٦٧٣)، (١٩٤/٦). والسير، ت (٢٩٩)، (٥٢١/١٥). والدليل المغني، ت (٩٧)، ص (١٣١).

(٤) ثقات ابن حبان، (٤٢٣/٨). والسير، ت (١٥٤)، (٣٣٥/١٣). والعبر، (٤٠٠/١). وتحفة اللبيب، ت (٦٧٦)، (٣٤٥/٢).

٥- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.

٦- طلحة بن عبد الله بن عوف القرشي الزهري، أبو عبد الله.

رَوَى عَنْ: ابن عَبَّاس، وأبي بكره الثقفي، وأبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَعَنْ: عبد الله بن ذكوان، والزهري.

قال ابن مَعِين، وأبو زُرْعَةَ، والنَّسَائِي، والعجلي: "ثقة". وَقَالَ ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث".

وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: "وثقه الدارقطني وغيره". وقال ابن حجر: "ثقة مكثر".

توفي سنة سبع وتسعين^(١). والخلاصة أنه ثقة، روايته عن البعض مرسله.

٧- نفيح بن الحارث بن كلدة بن عمرو، أبو بكره الثقفي رضي الله عنه.

روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم. وَعَنْ: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، والأحنف بن قيس.

قال العجلي: "كان من خيار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم". وَقَالَ أبو نعيم الأصبهاني: "كان رجلاً صالحاً،

ورعاً، آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي برزة".

توفي سنة خمسين^(٢). والخلاصة أنه صحابي جليل.

دراسة إسناد متابعة معمر لشعيب عند أحمد في المسند:

١- عبد الأعلى بن عبد الأعلى، البصري. ثقة، من أثبت أصحاب ابن أبي عروبة، وسمع منه قبل الاختلاط.

تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٢- معمر بن راشد، الأزدي. ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش،

وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار

بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم عند الحديث الثالث.

٣- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم

عند الحديث الثامن.

٤- طلحة بن عبد الله بن عوف القرشي الزهري. ثقة، روايته عن البعض مرسله. تقدم قبل قليل.

٥- أبو بكره الثقفي رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم قبل قليل.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الحاكم في المستدرک:

١- محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ثقة. تقدم عند الحديث السابع.

(١) ثقات العجلي، ت(٧٩٤)، (٤٧٨/١). وتهذيب الكمال، ت(٢٩٧٣)، (٤٠٨/٣). وإكمال مغلطاي،

ت(٢٥٩٤)، (٧٢/٧). وتحفة التحصيل، ص(١٥٩). والتقريب، ت(٣٠٢٥)، ص(٢٨٢).

(٢) الاستيعاب، ت(٢٦٦٠)، (١٥٣٠/٤). وتهذيب الكمال، ت(٦٤٦٥)، (٥/٣٠).

- ٢- بحر بن نصر بن سابق، الخولاني. ثقة. تقدم عند الحديث السادس عشر بعد المائة.
- ٣- عبد الله بن وهب، المصري. ثقة، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، ومحدث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم. تقدم عند الحديث الحادي والعشرين.
- ٤- يونس بن يزيد، الأيلي. ثقة، ربما أخطأ أو وهم، خاصة في حديث الزهري. ولكن كتابه صحيح. تقدم عند الحديث الحادي والأربعين.
- ٥- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسله. تقدم عند الحديث الثامن.
- ٦- طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ. ثقة، روايته عن البعض مرسله. تقدم قبل قليل.
- ٧- عِيَّاضُ بْنُ مَسَافِعٍ.
- يُرْوَى عَنْ: أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه. وَعَنْهُ: طَلْحَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ.
- ذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه. وخرج له الحاكم، وقال: "صحيح على شرط الشيخين". وقال الحسيني: "لا يعرف". ونقل ابن حجر كلام الحسيني وأشار إلى ذكر ابن حبان لهذا الراوي في الثقات^(١). والخلاصة أنه صدوق على أقل أحواله.
- ٨- أَبُو بَكْرَةَ رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم آنفاً.
- دراسة إسناد متابعة عقيل ليونس عند الحاكم في مستدركه:
- ١- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، أَبُو النَّضْرِ. ثقة. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٢- عثمان بن سعيد بن خالد، الدارمي. ثقة. تقدم عند الحديث الرابع.
- ٣- عبد الله بن صالح، كاتب الليث. صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة. تقدم عند الحديث الثامن عشر.
- ٤- الليث بن سعد. ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٥- عقيل بن خالد، الأيلي. وهو ثقة متقن، صاحب كتاب، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الثاني والأربعين.

(١) ثقات ابن حبان، (٢٦٦/٥). والإحسان، (٢٩/١٥). والمستدرک، (٥٨٤/٤)، العلمية. والإكمال، للحسيني، ت(٦٨٤)، ص(٣٢٩). وتعجيل المنفعة، (٩٨/٢).

٦- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن.

٧- طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ. ثقة، روايته عن البعض مرسلّة. تقدم قبل قليل.

٨- عِيَاضُ بْنُ مَسَافِعٍ. صدوق. تقدم قبل قليل.

٨- أبو بكره رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم آنفاً.

دراسة إسناد متابعة ابن أخي الزهري ليونس عند أحمد في مسنده:

١- يعقوب بن إبراهيم بن سعد، القرشي. ثقة. تقدم عند الحديث التاسع.

٢- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ^(١). والخلاصة أنه صدوق، أخطأ في أحاديث عن عمه.

٣- ابن شهاب، الزهري. إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسلّة. تقدم عند الحديث الثامن.

٤- طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ. ثقة، روايته عن البعض مرسلّة. تقدم قبل قليل.

٥- عِيَاضُ بْنُ مَسَافِعٍ. صدوق. تقدم قبل قليل.

٦- أبو بكره رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم آنفاً.

النظر في الإعلال:

تبين أن مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين، فرواه:

١- شعيب بن أبي حمزة. وهو ثقة، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الثامن.

٢- معمر بن راشد، الأزدي. وهو ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن:

الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما. تقدم عند الحديث الثالث.

روياه عن الزهري، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَخِي زِيَادٍ لِأُمِّهِ، مرفوعاً.

ورواه:

١- يونس بن يزيد، الأيلي. وهو ثقة، ربما أخطأ أو وهم، خاصة في حديث الزهري. ولكن كتابه صحيح.

تقدم عند الحديث الحادي والأربعين.

(١) الجرح والتعديل، ت(١٦٥٣)، (٣٠٤/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٣٧٥)، (٥٥٤/٢٥). وتهذيب التهذيب،

ت(٤٥٨)، (٢٧٨/٩). وتحفة اللبيب، ت(١٦٧)، (٤٨/٢). والمجروحين، (٢٤٩/٢).

٢- عقيل بن خالد، الأيلي. وهو ثقة متقن، صاحب كتاب، من أثبت أصحاب الزهري. تقدم عند الحديث الثاني والأربعين.

٣- مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ بن مسلم، ابن أخي الزُّهْرِيِّ^(١). والخلاصة أنه صدوق، أخطأ في أحاديث عن عمه. روه عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عياض بن مسافع، عن أبي بكر، مرفوعاً. ومن ثم فلا يتبين لي ترجيح بين الوجهين؛ فالأول رواه ثقتان من أثبت الناس في الزهري، والثاني رواه ثقة من أثبت الناس في الزهري، وتابعه ابن أخي الزهري وله به خصوصية، والأحاديث التي أخطأ فيها عن عمه ليس هذا منها، وهذا الوجه رجحه الدارقطني والحاكم وخرجه ابن حبان في الصحيح، فإن كان ولا بد من الترجيح فأرجحه تبعاً للأئمة، والله أعلم^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث من كلا الوجهين حسن، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

يخبر النبي ﷺ عن حقيقة مسيلمة، وأنه كذابٌ من ثلاثين كذاباً يخرجون قبل الدجال، وإنه ليس بلدٌ إلا يدخله رعبُ المسيح إلا المدينة، على كلِّ نَقْبٍ من نِقَائِهَا يَوْمَئِذٍ مَلَكَانِ يَذْبَانِ عَنْهَا رُعْبُ الْمَسِيحِ. ومن ثم فالحديث فيه أن الخوض في شأن الكذابين والمدلسين على الأمة ليس من الغيبة المحرمة، وأن الدجال يَحْشَى الملائكة، وفيه أيضاً ظهور الفتن ومنها الكذب والدجل في أمة النبي ﷺ، والله أعلم^(٣).

(١) الجرح والتعديل، ت(١٦٥٣)، (٣٠٤/٧). وتهذيب الكمال، ت(٥٣٧٥)، (٥٥٤/٢٥). وتهذيب التهذيب، ت(٤٥٨)، (٢٧٨/٩). وتحفة اللبيب، ت(١٦٧)، (٤٨/٢). والمجروحين، (٢٤٩/٢).

(٢) علل الدارقطني، س(١٢٧٩)، (١٦٥/٧). والمستدرک، کتاب الفتن، ح(٨٨٤٩ وما بعده)، (٣٤٦/٨). والإحسان، کتاب التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث ماترك شيئاً يكون إلى أن تقوم الساعة إلا حدثت به، ذكر البيان بأن مسيلمة الكذاب كان أصحاب رسول الله يحضون فيه في حياته ﷺ، ح(٦٦٥٢)، (٢٩/١٥).

(٣) شرح مشكل الآثار، (٣٩٨/٧). والإحسان، (٢٩/١٥). وفتح الباري لابن حجر، (٩٤/١٣). ومراقبة المفاتيح، (٦٣٢/٥).

الفصل الخامس والثلاثون.

الأحاديث التي أعلها الإمام الحاكِم - رحمه الله - في كتاب
الأهوال، وفيه حديث واحد.

الحديث السابع والثلاثون بعد المائة.

قال الحاكم: "أخبرني الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق الإمام رحمته الله، أخبرنا موسى بن الحسن بن عبّاد، حدثنا عَقَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حدثنا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: دَخَلَ نَفَرٌ مِنَ الْفُرَّاءِ عَلَى أَبِي ذَرٍّ وَعِنْدَهُ امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ عَلَيْهَا عَبَاءَةٌ فَطَوَانِيَّةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا بِجَاسِدٌ^(١) وَلَا خُلُوقٌ^(٢)، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: أَتَدْرُونَ مَا تَقُولُ هَذِهِ، تَأْمُرُنِي أَنْ آتِيَ الْعِرَاقَ وَلَوْ أَتَيْتُ الْعِرَاقَ لَقَالُوا: هَذَا صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَمَالُوا عَلَيْنَا مِنَ الدُّنْيَا، وَإِنَّ خَلِيلِي أَبَا الْقَاسِمِ رحمته الله عَهَدَ إِلَيَّ أَنْ جِسَرَ جَهَنَّمَ دَخَضُ مَزَلَةٌ^(٣). وَفِي أَحْمَالِنَا أَفْسَادٌ لَعَلْنَا أَنْ نَنْجُو مِنْهَا.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ كَانَ أَبُو قِلَابَةَ سَمِعَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رحمته الله " (٤).

دراسة الحديث:

يشير الحاكم إلى علة الإرسال في الحديث بين أبي قلابة وأبي ذر الغفاري رحمته الله.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه كما هنا، عن أبي بكر بن إسحاق، عن موسى بن الحسن بن عبّاد، عن عَقَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ، عن هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عن أبي ذر، به. وأخرجه ابن سعد في الطبقات^(٥)، وأحمد في مسنده^(٦). وأبو نعيم في الحلية^(٧)، عن أبي بكر بن خلاد، عن الحارث بن أبي أسامة.

(١) الجِسَادُ الرَّعْفَرَانُ وَنَحْوُهُ مِنَ الصَّبْغِ الْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ الشَّدِيدِ الصُّفْرَةَ ... وَالنَّوْبُ الْمُجَسَّدُ، وَهُوَ الْمُسْبَعُ عُصْفُرًا أَوْ رَعْفَرَانًا ... وَالْمُجَسَّدُ: مَا أَشْبَعَ صَبْغُهُ مِنَ النَّيَابِ، وَالْجَمْعُ مَجَاسِدُ. لسان العرب، (١٢١/٣).

(٢) الخُلُوقُ: طَيْبٌ مَعْرُوفٌ يُتَّخَذُ مِنَ الرَّعْفَرَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيْبِ، وَتَغْلِبُ عَلَيْهِ الْحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ. لسان العرب، (٩١/١٠).

(٣) قال النووي: "هُوَ بِنْتَوِينٍ دَخَضٌ وَدَالُهُ مَفْتُوحَةٌ وَالْحَاءُ سَاكِنَةٌ، وَمَزَلَةٌ بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَفِي الزَّيِّ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَالِدَّخَضُ وَالْمَزَلَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَسْتَقِرُّ، وَمِنْهُ: دَخَضَتِ الشَّمْسُ، أَي مَالَتْ، وَحِجَّةٌ دَاخِضَةٌ لَا ثَبَاتَ لَهَا". شرح صحيح مسلم، (٢٩/٣).

(٤) المستدرک، کتاب الأھوال، ح (٩٠٢٨)، (٤٥٤/٨).

(٥) (٢٢٢/٤).

(٦) حديث أبي ذر رحمته الله، ح (٢١٤١٦)، (٣٢٨/٣٥).

(٧) ترجمة أبي ذر الغفاري رحمته الله، (١٦١/١).

ثلاثتهم: (ابن سعد، وأحمد، والحارث بن أبي أسامة) عن عَقَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ، عن هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، عن قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ، عن أبي ذر، به، بنحوه.

دراسة إسناد الحديث:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغى، الفقيه. ثقة. تقدم عند الحديث الثاني.

٢- موسى بن الحسن بن عباد، أبو السري. ثقة. تقدم عند الحديث الحادي والثمانين.

٣- عفان بن مسلم، الصفار. ثقة، ثبت، مقدم على غيره. تقدم عند الحديث التاسع والعشرين.

٤- همام بن يحيى، بن دينار، العوزي. ثقة ربما وهم، وهو أثبت من أبان العطار في يحيى بن أبي كثير، وهو

مقدم على غيره في قتادة، وحديثه بأخرة أقوى لرجوعه لكتابه. تقدم عند الحديث الحادي والثلاثين.

٥- مطر بن طهَمَان، الوراق، أَبُو رجاء الخراساني.

روى عن: شعبة، ومعمّر، وعطاء بن أبي رباح. وعنه: همام بن يحيى، وهشام الدستوائي.

قال أحمد: "كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَضْعَفُ حَدِيثَهُ عَنْ عَطَاءٍ". وَقَالَ: "كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَشْبَهُ حَدِيثَ

مطر الوراق بابن أبي ليلى في سوء الحفظ". وقال: "ما أقره من ابن أبي ليلى في عطاء خاصة". وَقَالَ: "مطر

في عطاء ضعيف الحديث". وقال ابن معين نحو هذا الأخير. وَقَالَ ابن معين مرة، وأبو زُرْعَةَ: "صالح". وقال

أبو حاتم: هو صالح الحديث أحب إلي من عقبة الأصبم، ومن سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى الْأَشْدَقِ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ:

"ليس بالقوي". وذكره ابن جَبَّانِ فِي الثَّقَاتِ، وقال: "ربما أخطأ". وقال البزار: "ليس به بأس... ولا نعلم

أحدا ترك حديثه". وقال ابن سعد: "كان فيه ضعف في الحديث". وقال العجلي: "لا بأس به". وفي

نسخة: "ثقة". وقال أبو عبيد: "سمعت أبا داود، وذكر مطر بن طهمان، فقال: ليس هو عندي بحجة،

ومطر لا يقطع به في حديث إذا اختلف". وقال الساجي: "صدوق يهم، وقد روى عنه شعبة بن الحجاج".

وقال ابن القطان: "صالح الحديث، يُشَبَّهُ فِي سُوءِ حِفْظِهِ بِابْنِ أَبِي لَيْلَى". وقال ابن حجر: "صدوق كثير

الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف". وذكره مرة ضمن أربعة رواة قال فيهم: "الأربعة ثقات".

مات سنة تسع وعشرين ومائة^(١). والخلاصة أنه صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء بن أبي رباح

ضعيف، وروايته عن أناس مرسله.

٦- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، أَبُو قِلَابَةَ الْجَرْمِيُّ. ثقة، كثير الإرسال. تقدم عند الحديث الأول.

٧- جندب بن جنادة، أبو ذر، الغفاري رضي الله عنه. صحابي جليل. تقدم عند الحديث الثالث والثلاثين.

(١) الجرح والتعديل، ت(٣١٩)، (٢٨٧/٨). وتهذيب الكمال، ت(٥٩٩٤)، (٥١/٢٨). وإكمال مغلطاي،

ت(٤٥٨٨)، (٢٢١/١١). وتحفة التحصيل، ص(٣٠٦). وجامع التحصيل، ت(٧٧١)، ص(٢٨١). وتحفة

الليبي، ت(٣٣٢)، (٩٢/٢).

النظر في الإعلال:

أشار الحاكم إلى علة الانقطاع بين أبي قلابة وأبي ذر، وعلق صحة الحديث على ثبوت السماع، والظاهر أن أبا قلابة لم يسمع من أبي ذر حيث ذكرت مصادر الترجمة أنه طلب للقضاء وعمره خمسون عاما، وكان طلبه له بعد موت عبد الرحمن بن أذينة، وعبد الرحمن مات حوالي سنة خمس وتسعين، ومن ثم فأبو قلابة ولد في حدود سنة خمس وأربعين أي بعد موت أبي ذر الغفاري.

وقد ذكر النقاد أنه لم يدرك زيد بن ثابت. وأن روايته عن علي ومعاوية بن أبي سفيان والنعمان بن بشير مرسلة، وقد مات أبو ذر قبلهم، ومن ثم فروايتها عن أبي ذر أيضا مرسلة.

ومصادر التخريج تذكر الحديث عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن أبي ذر رضي الله عنه، مما يدل عن أن رواية الحاكم منقطعة، والله أعلم^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لانقطاعه. والطرق الأخرى ضعيفة أيضا لانقطاعها فقتادة لم يسمع من أبي قلابة، وأما كون جسر جهنم بتلك الصفة فوارد في صحيح مسلم، والله أعلم^(٢).

دراسة إسناد صحيح مسلم الوارد في كون الصراط دحضا مزلة:

- ١- سُؤْيُدُ بْنُ سَعِيدٍ، الحدائني. صدوق في نفسه يدللس، وقد عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وكان سماع مسلم منه قبل ذلك في صحته، ولم يحتج به وإنما أخرج له ما توبع عليه^(٣).
 - ٢- حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، العدوي. ثقة، ربما وهم^(٤).
 - ٣- زيد بن أسلم، العدوي. ثقة يرسل. تقدم عند الحديث التاسع عشر بعد المائة.
 - ٤- عطاء بن يسار، أبو محمد، المدني. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم عند الحديث الأربعين.
 - ٥- أبو سعيد، الحدري رضي الله عنه. صحابي جليل، مكث من الرواية. تقدم عند الحديث السابع عشر.
- وقد ذكر الإمام مسلم متابعة لهذا الطريق فرواه عن عيسى بن حماد، المصري، عن الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد

(١) مراسيل ابن أبي حاتم، ت(١٧٣)، ص(١٠٩). وتهذيب الكمال، ت(٣٢٨٣)، (٥٤٢/١٤) و(٥١١/١٦) و(٢٩٤/٣٣). وجامع التحصيل، ت(٦٨)، (١١٢) و ت(٣٦٢)، ص(٢١١). وتحفة التحصيل، ص(١٧٦).

(٢) مراسيل ابن أبي حاتم، ص(١٧١). وصحيح مسلم، (١٦٩/١).

(٣) تهذيب الكمال، ت(٢٦٤٣)، (٢٤٧/١٢). وإكمال مغلطاي، ت(٢٢٩٤)، (١٦٤/٦). وتهذيب التهذيب، ت(٤٧٠)، (٢٧٢/٤). وتحفة اللبيب، ت(٦٥٣)، (٤٣٢/١). وطبقات المدلسين، ت(١٢٠)، ص(٥٠).

(٤) تهذيب الكمال، ت(١٤١٧)، (٧٣/٧). وتحفة اللبيب، ت(٣٦٥)، (٣٥٦/١).

الْحُدْرِيّ، به. وهذه المتابعة فيها اللفظة التي ذكرتها، ومن ثم فهي لفظة صحيحة، لأن طريق الليث صحيح فرواته هم:

- ١- عيسى بن حماد، المصري. ثقة^(١).
- ٢- الليث بن سعد. ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير. تقدم عند الحديث الخامس.
- ٣- سعيد بن أبي هلال. ثقة، روايته عن أناس مرسلة. تقدم عند الحديث السابع والعشرين بعد المائة.
- ٤- زيد بن أسلم، العدوي. ثقة يرسل. تقدم عند الحديث التاسع عشر بعد المائة.
- ٥- عطاء بن يسار، أبو محمد، المدني. ثقة، روايته عن البعض مرسلة. تقدم عند الحديث الأربعين.
- ٦- أبو سعيد، الحُدْرِيّ رضي الله عنه. صحابي جليل، مكث من الرواية. تقدم عند الحديث السابع عشر.

التعليق على الحديث:

في الحديث وصف جهنم بأنها دحض مزلة، وقد تقدم بيان معناها.

(١) تهذيب الكمال، ت(٤٦٢٢)، (٥٩٥/٢٢). والتقريب، ت(٥٢٩١)، ص(٤٣٨).

الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِحَمْدِهِ وَبِوَسِيلَةِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ
 وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده ﷻ أن هداني لإتمام هذا البحث، وما كنت لأهتدي لذلك لولا أن هداني الله، وأشكره على هذه النعمة، وأسأله التوفيق والسداد فيما هو آتٍ، بفضله ومنه. أما بعد:

فبعد الانتهاء من إتمام جمع ودراسة الأحاديث التي أعلمها الإمام الحاكم في مستدركه أود أن أبين أنني قد وقفت على بعض النتائج، وسأشير إليها في النقاط الآتية:

١- سعة علم الحاكم - رحمه الله - ودرايته بسنة الحبيب - ﷺ - والتي تظهر جلية من خلال تصفح كتابه العظيم، والذي قسمه على الكتب الفقهية، وأورد فيها ما تحتاج إليه من أحاديث بسنده، بغض النظر عن اتفاق العلماء معه في درجتها من الصحة أو عدمه، فهذا الجمع والتبويب في ذاته يدل على سعة علمه.

٢- ظهر بعد البحث صحة وصف العلماء للحاكم بالتساهل في مستدركه، حيث استدرك على الشيخين أحاديث لا تصلح للقبول، فضلاً عن أن تبلغ درجة أحاديثهما التي أخرجها في كتابيهما.

ومن أمثلة ذلك حديث سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: سأل رجل النبي ﷺ: أفي الجنة بريق؟... الحديث. فقد استدركه على الشيخين، ولكن حكم عليه ابن عدي بالبطلان، وابن الجوزي، والذهبي بالوضع^(١). وقد مضت دراسته في الحديث الخامس والثمانين. ولكن هذا الوصف لا ينقص من قيمة المستدرك، لكن يدعونا إلى دراسته حديثاً حديثاً.

٣- ظهر - أيضاً - أن الحاكم أخرج عن كثير من الصحابة الكرام، وصحح حديثهم، وأراد أن يستدرك بها على الشيخين، مما ينفي عنه تهمّة الرفض واتهام الصحابة الكرام.

٤- ظهر - أيضاً - أن الحاكم عقد كتاباً لمعرفة الصحابة ذكر فيه فضائل الأربعة الخلفاء، وغيرهم من الصحابة الكرام، وكان هذا الكتاب أوسع كتب المستدرك، حيث استغرق حوالي مجلدين من سبع مجلدات ونصف، على حسب طبعة التأصيل، وهذا مما ينفي عنه تهمّة الرفض.

(١) مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم، ح(٥٢٣)، (١٢٦٤/٣). وزوائد رجال المستدرك، ت(١١٧).

٥- علق الحاكم صحة بعض الأحاديث على سلامتها من أمور، أو على توفّر شرطٍ فيها، وأنه لم يجزم بصحتها، فقد قال مثلاً: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادٌ إِنْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ سَمِعَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام"^(١). اهـ. وقد تقدمت دراسته في الحديث الرابع والعشرين بعد المائة.

٦- قد يحدث في السند الذي جاء به الحاكم خلل يقتضى ظهور العلة، ولكن يتضح من جمع الطرق انتفائها^(٢). أو يكون الحاكم أصلاً وهم في الإعلال^(٣).

٧- قد يُوجّه الحاكم الإعلال من جهة، وتكون وجهته الصحيحة على غير ما ذكره الحاكم^(٤).

٨- معظم إعلال الحاكم للحديث كان إعلالاً للسند، ولم يكن عنده إعلال للمتن إلا أحاديث معدودة^(٥)، ومن ثم فإخراج هذه الأحاديث في المستدرك مع إعلاله لها، لا يُعاب عليه، لأنه خرجها في المستدرك قاصداً متنها دون سندها، ومن ثم فهو يستدرك على الشيخين معنى المتن قبل استدراكه السند نفسه، وإلا فلو كان يقصد من استدراكه السند فقط؛ لجرد المستدرك للأسانيد، ولما أعاد ذات المتن بذات السند في أكثر من موطن باعتبار معناه، وليس معنى هذا أنه لا يستدرك السند، لا، ولكن كان جُل استدراكه للمتن، بدليل أنه يأتي بشواهد ومتابعات ليقوي المعنى الذي يريده في الباب، والله أعلم^(٦).

٩- كان حديثه في العلل منضبطاً بالقواعد العامة للمحدثين، ولم يكن عشوائياً كما سبق بيانه^(٧).

١٠- قد يكون الوجهان اللذان ذكرهما الحاكم مُعلّين معاً^(٨)، وقد يكون أحدهما معلا دون الآخر، وهو الغالب^(٩). وقد تكون العلة التي ذكرها الحاكم غير صحيحة أصلاً. وقد يصح الوجهان معاً^(١٠).

١١- هناك من الأحاديث ما أعله الحاكم، ومع ذلك لم نستطع الوصول إلى تخرّيج أحد وجهيه، لعدم ذكر الحاكم له، وعدم وجوده في كتاب له أو لغيره، وقد يشير إلى الكتاب ولا نعرفه^(١١).

(١) المستدرك، كتاب الرقاق، ح(٨١٣٦)، (٥٩٢/٧).

(٢) راجع الحديثين: (الرابع والعشرين - السادس والأربعين).

(٣) راجع الحديث الرابع والخمسين.

(٤) راجع الحديث الثالث والعشرين.

(٥) راجع الأحاديث: (الثاني والثمانين - التاسع والثمانين - الحادي عشر بعد المائة).

(٦) المستدرك، (١/٩١ و ٩٣ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٧٣٦) و (٢/٢٨٢ و ٥٧٢) و (٤/١٠١ و ٢٢٠ و ٤٤١)، العلمية.

(٧) راجع المبحث الثالث في الفصل الثاني.

(٨) راجع الحديث الثالث عشر.

(٩) راجع الحديثين: (السادس - الثامن).

(١٠) ينظر الحديث السادس والثلاثين بعد المائة.

(١١) راجع الحديثين: (الرابع - الثاني بعد المائة).

١٢- قد يكون سببُ العلة من المدار نفسه^(١)، أو من الرواة عنه وهو الغالب.
 ١٣- وجود خلاف واسع وقوي بين أهل العلم في بعض الأحاديث المعللة^(٢)، مما يؤكد أن مسألة الإعلال في بعض الأحاديث لا تكون قطعيةً، بل اجتهادية كمسائل الفقه تماماً، مما يجعل الإمام قد لا يستطيع الترجيح إلا من باب غلبة الظن الضعيفة^(٣)، ولعل هذا هو ما يستدعي إخراج الوجهين عند بعض أهل العلم كالضياء.

١٤- معظم أحاديث الدراسة مقبولة ما بين الحسن لغيره^(٤)، والصحيح لغيره^(٥)، والحسن لذاته^(٦)، والصحيح لذاته^(٧)، مما يؤكد مكانة المستدرک، وأنه ليس عديم الفائدة كما اتهمه البعض.
 ١٥- قد يسلم للإمام الحاكم إعلاله^(٨)، وقد يخالف فيه بالأدلة والبراهين^(٩). وقد يتفق معه في ما حكم به به أو رجحه^(١٠)، وقد يختلف معه بالأدلة^(١١). وقد يختلف معه في جزء ويتفق في الآخر^(١٢).

هذه حل النتائج، وأما عن أهم التوصيات، فأوصي نفسي وإخواني بتقوى الله ثم أوصي نفسي وإخواني الباحثين، وطلبة العلم بالاهتمام بتراث الإمام الحاكم وكتبه العظيمة التي سبق الإشارة إليها عند ترجمته في أول الرسالة، أوصي باستخراج ما هو بعيد عن النور، فإن كان مخطوطاً ولم يطبع فأوصي بإبرازه، وتحقيقه، وطبعه، وإن كان مفقوداً فأوصي بالبحث عنه، ومن ثم إبرازه، وإظهاره للنور. وإن كان مطبوعاً ولم يُجَدِّم بما يستحق فليُجَدِّم، نسأل الله العونَ على خدمة سنة نبيه.
 والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

(١) راجع الأحاديث: (الخامس - الثامن عشر - السابع والخمسين - العشرين بعد المائة).

(٢) راجع الحديثين: (الأول - السادس).

(٣) راجع الحديثين: (الحادي عشر - الثاني عشر).

(٤) راجع مثلاً الأحاديث التي أرقامها: (١-٢-٣-٤-١٠-١٥-١٦-٢٩-٤٢).

(٥) راجع مثلاً الأحاديث التي أرقامها: (٥-٤٥-٥٣-٥٦).

(٦) راجع مثلاً الأحاديث التي أرقامها: (٩-٢٠-٢٥-٤٨).

(٧) راجع مثلاً الأحاديث التي أرقامها: (٦-٧-٨-١٤-١٩-٢١-٢٦-٣٠-٣١-٣٦-٤٣-٤٤-٥٠-٦٢).

(٨) راجع الأحاديث: (السادس - الثامن - الثالث عشر - السادس عشر - الثلاثين - السابع والثلاثين - الخمسين).
 (الخمسين).

(٩) راجع الأحاديث: (الثاني - السابع - الثامن - الثلاثين - الثالث والخمسين).

(١٠) راجع الأحاديث: (التاسع - السادس عشر - السادس والثلاثين - السابع والثلاثين).

(١١) راجع الحديث: (الخامس - الثلاثين - الثامن والثلاثين).

(١٢) راجع الأحاديث: (العاشر - الثالث عشر - السادس عشر).

جريدة المصادر، والمراجع.

﴿أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، طبعة دار الوفاء، بالمنصورة، مصر، ومكتبة ابن القيم، بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة (١٩٨٩/١٤٠٩م).﴾

﴿إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، طبعة دار الوطن، بالسعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٩/١٤٢٠م).﴾

﴿إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر، ت (٨٥٢هـ)، بتحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، بالمملكة العربية السعودية، بالتعاون مع الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.﴾

﴿إثبات الشفاعة، تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، طبعة أضواء السلف، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).﴾

﴿إثبات عذاب القبر، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور شرف محمود القضاة، طبعة دار الفرقان، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٣هـ/١٩٩٢م). وذات الكتاب، طبعة مكتبة التراث الإسلامي، سنة (١٩٨٦م).﴾

﴿أحكام القرآن الكريم، تأليف الإمام العالم العلامة، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، ت (٣٢١هـ)، تحقيق الدكتور سعد الدين أنال، منشورات مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٨هـ/١٤١٨م).﴾

﴿أحكام النساء، للإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي بكر الخلال، تحقيق عمرو عبد المنعم سليم، طبعة مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).﴾

﴿أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تصنيف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي المكي من علماء القرن الثالث الهجري، دراسة وتحقيق أ.د. عبد الملك بن عبد الله دهيش، طبعة دار خضر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة (١٩٩٤هـ/١٤١٤م)، ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة، بمكة المكرمة.﴾

﴿إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، تأليف أبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، نشر دار الكيان، بالرياض، ومكتبة ابن تيمية، بالإمارات، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).﴾

﴿أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف عز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، ت (٦٣٠هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، قدم له وقرظه الأستاذ الدكتور عبد المنعم أحمد البري، والدكتور عبد الفتاح أبو سنة، والدكتور جمعة طاهر النجار، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٦هـ/١٤١٧م).﴾

﴿أسماء شيوخ مالك بن أنس الأصبحي الإمام، تأليف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن بن خلفون الأزدي الأندلسي، ت (٦٣٦هـ)، تحقيق أبي عبد الباري رضا بو شامة الجزائري، نشر مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، سنة (٢٠٠٤هـ/١٤٢٥م).﴾

اشتغال الراوي في القضاء وأعمال السلاطين وأثره في الجرح والتعديل، وهو مذكورةٌ تخرج تدخُل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، بدولة الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، تخصص الحديث وعلومه، إعداد الطالب أبو بكر ديدي، إشراف أ.د يوسف عبد اللاوي، السنة الجامعية (١٤٣٧هـ - ١٤٣٨هـ)، (٢٠١٦م - ٢٠١٧م).

أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل، تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ت (١١٨٢هـ)، تحقيق القاضي حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

إكمال المعلم بفوائد مسلم، تأليف القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، ت (٥٤٤هـ)، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، نشر دار الوفاء، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف العلامة علاء الدين مغلطي بن قليج بن عبد الله الحنفي، ت (٧٦٢هـ)، تحقيق عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، طبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تأليف الشيخ الإمام أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، ت (٣٨٧هـ)، تحقيق ودراسة رضا بن نعان معطي، طبعة دار الراية، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

الآحاد والمثاني، تأليف أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المعروف بابن أبي عاصم، ت (٢٨٧هـ)، تحقيق الدكتور باسم فيصل أحمد الجوابرة، طبعة دار الراية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، تأليف الحافظ أبي الحسن الدارقطني، ت (٣٨٥هـ)، تحقيق أبي عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، طبعة مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).

الأحاديث المختارة، أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، تصنيف الشيخ الإمام العلامة ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي، ت (٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، طبعة دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تأليف الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت (٧٣٩هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).

الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، تأليف أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الأشيلي، ت (٥٨٢هـ)، تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، طبعة مكتبة الرشد، بالمملكة العربية السعودية، الرياض، سنة (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م).

الآداب الشرعية، تأليف الإمام الفقيه المحدث، عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، ت (٧٦٣هـ)، حققه وضبطه نصه وخرج أحاديثه وقدم له شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

الآداب، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، اعتنى به أبو عبد الله السعيد المندوه، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

الأدب المفرد، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت (٢٥٦هـ)، حقق نصوصه ورقم أبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة المكتبة السلفية، بدون تاريخ.

الأذكار النووية، أو حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار، تأليف الإمام الحافظ المحدث الفقيه أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ت (٦٧٦هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه محيي الدين مستو، طبعة دار ابن كثير ومكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

الإرشاد في معرفة علماء الحديث من تجزئة السلفي، للخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني، ت (٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، طبعة مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، المتوفى سنة (٣٧٨هـ)، دراسة وتحقيق يوسف بن محمد الدخيل، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، تصنيف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، المعروف بابن عبد البر، ت (٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعي، طبعة دار قتيبة ودار الوعي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، وهو مشتمل على ثلاثة كتب في الكنى، تأليف الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، ت (٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج الدكتور عبد الله مرحول السوالمية، طبعة دار ابن تيمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، ت (٤٦٣هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي، طبعة دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة، تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت (٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور عز الدين علي السيد، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الله بن محمد الحاشدي، طبعة مكتبة السوادى للتوزيع، بدون تاريخ.

الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، تأليف ابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد، ت (٨٠٤هـ)، تحقيق عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، نشر دار العاصمة، للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، ت (١٣٩٦هـ)، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، سنة (٢٠٠٢م).

الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال مرتباً على حروف المعجم، تصنيف الإمام أبي المحاسن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الشافعي، المتوفى سنة (٧٦٥هـ)، مع استدراقات الحافظ ابن حجر عليه، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعي، طبعة جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

الإلزامات والتتبع، للإمام الحافظ، أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، الدارقطني، ت (٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة (١٩٨٥/هـ ١٤٠٥م).

الأمالي المطلقة، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، نشر المكتبة الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٥/هـ ١٤١٦م).

الأمالي، تصنيف الإمام المحدث عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران، ت (٤٣٠هـ)، ضبط نصه أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، نشر دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٧/هـ ١٤١٨م).

الأمثال المولدة، لأبي بكر محمد بن العباس الخوارزمي، ت (٣٨٣هـ)، تحقيق وتقديم محمد حسين الأعرجي، طبعة المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الطبعة الثانية، سنة (٢٠٠٣م).

الإنباء إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة رضي الله عنهم، تأليف علاء الدين مغلطي، ت (٧٦٢هـ)، اعتنى به قسم التحقيق بدار الحرمين: (السيد عزت المرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، مجدي عبد الخالق الشافعي)، إشراف محمد عوض المنقوش، نشر مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، المملكة العربية السعودية.

الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، ت (٥٦٢هـ)، طبعة دار الجنان، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٨م / ١٤٠٨هـ)، بتعليق عبد الله عمر البارودي.

الإيمان، للحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، ت (٣٩٥هـ)، رواية ولده أبي عمرو عبد الوهاب بن منده إجازة، ورواية أبي الفضل الباطرقي سماعاً منه، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة (١٩٨٥/هـ ١٤٠٦م).

البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، ت (٢٩٢هـ)، تحقيق عادل بن سعد، وآخرون، راجعه بدر بن عبد الله البدر، ومشهور بن حسن آل سلمان، طبعة مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، وهو عبارة عن أجزاء طبعت في أزمنا متلاحقة وحققت من عدة.

البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت (٧٧٤هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة دار هجر، سنة (١٩٩٨م / ١٤١٩هـ).

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للإمام العلامة سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الملقن، ت (٨٠٤هـ)، تحقيق أحمد بن سليمان بن أيوب وغيره، طبعة دار الهجرة للنشر والتوزيع، بالمملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ).

البعث والنشور، تأليف أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، ت (٤٥٨/٣٨٤هـ)، حققه و ضبطه وعلق عليه أبو عاصم الشوامي الأثري، نشر دار الحجاز للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٦هـ).

التاريخ الكبير، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت (٢٥٦هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، سنة (١٩٨٦م / ١٤٠٧هـ).

التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، تأليف محمد بن أحمد بن محمد أبي عبد الله المقدمي، ت (٣٠١هـ)، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيان، نشر دار الكتاب والسنة، باكستان، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٤م / ١٤١٥هـ).

التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الشافعي، تحقيق يحيى شفيق، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٦م / ١٤٠٦هـ).

- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، تأليف الإمام السنخاوي، ت (٩٠٢هـ)، طبعة أسعد طرابزوني الحسيني، سنة (١٩٨٠م/١٤٠٠هـ).
- التدوين في أخبار قزوين، للمؤرخ الكبير عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، من أعلام القرن السادس، ضبط نصه وحقق متنه الشيخ عزيز الله العطاردي، طبعة دار الكتب العلمية، سنة (١٩٨٧م/١٤٠٨هـ).
- التذيل علي كتب الجرح والتعديل، تأليف طارق بن محمد آل بن ناجي، نشر مكتبة المثنى الإسلامية، الطبعة الثانية، سنة (٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ).
- التراجيم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (المطبوع) من: ترجمة الحسن البصري إلى: ترجمة الحكم بن سنان، تأليف مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، ت (٧٦٢هـ)، تحقيق ودراسة: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير (عام ١٤٢٤ - ١٤٢٥)، شعبة التفسير والحديث، جامعة الملك سعود، إشراف: د. علي بن عبد الله الصياح، نشر دار المحدث، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٦هـ).
- الترغيب والترهيب، تصنيف الإمام الحافظ، أبي القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل الجوزي الأصبهاني، المعروف بقوام السنة، ت (٥٣٥هـ)، اعتنى به أيمن بن صالح بن شعبان، طبعة دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٣م/١٤١٤هـ).
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للإمام محيي الدين بن شرف النووي، ت (٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق محمد عثمان الخشت، طبعة دار الكتاب العربي، سنة (١٩٨٥م/١٤٠٥هـ).
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني، الشهير بابن نقطة، ت (٦٣٩هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٣م/١٤٠٣هـ).
- التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، تأليف أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، ت (٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، نشر مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة باليمن، ومكتبة ابن عباس بمصر، الطبعة الأولى، سنة (٢٠١١م/١٤٣٢هـ).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، ت (٤٦٣هـ)، حققه وعلق حواشيه وصححه الأستاذ مصطفى بن أحمد العلوي، والأستاذ محمد عبد الكبير البكري، طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، سنة (١٩٦٧م/١٣٨٧هـ).
- التنوير شرح الجامع الصغير، تأليف محمد بن إسماعيل، الصنعاني، الأمير، ت (١١٨٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد إسحاق محمد، نشر مكتبة دار السلام، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (٢٠١١م/١٤٣٢هـ).
- التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، ت (٣١١هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهبان، طبعة دار الرشد، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٨م/١٤٠٨هـ).
- التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، طبعة قديمة بدون بيانات.
- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، جمع ودراسة صالح بن حامد الرفاعي، طبعة دار الخضير، بالمدينة النبوية، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٨هـ).
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، للحافظ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، ت (٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، طبعة مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة باليمن، نشر دار ابن عباس، بمصر، سنة (٢٠١١م/١٤٣٢هـ).

الثقات، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي، ت (٣٥٤هـ)، طبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

الجامع الكبير، للإمام أبي عيسى، محمد بن عيسى الترمذي، ت (٢٧٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٦م).

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - ﷺ - وسننه وأيامه، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، ت (٢٥٦هـ)، تشرف بخدمته والعناية به محمد زهير بن ناصر الناصر، طبعة دار طوق النجاة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ).

الجامع في الحديث، للإمام الحافظ عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، ت (١٩٧هـ)، ضبط وتخريج وتحقيق الأستاذ الدكتور مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، طبعة دار ابن الجوزي، بالسعودية، الطبعة الأولى، سنة (٢٠٠٠م).

الجامع لشعب الإيمان، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).

الجرح والتعديل، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ت (٣٢٧هـ)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، سنة (١٣٧١/١٩٥٢م)، وهي طبعة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية.

الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (الفوائد)، تأليف أبي زكريا يحيى بن معين بن عون، ت (٢٣٣هـ)، رواية أبي بكر المروزي، تحقيق خالد بن عبد الله السبيت، نشر مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى.

الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تأليف أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، ت (٨٧٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت،

الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، تصنيف أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب، الماوردي، ت (٤٥٠هـ)، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إملاء الحافظ قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني، ت (٥٣٥هـ)، تحقيق ودراسة محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، طبعة دار الراجعية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١١هـ/١٩٩٠م).

الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، لشيخ السنة الإمام الحافظ، أبي بكر البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، تحقيق فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، نشر الروضة للنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م).

الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، ت (٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

الدليل المغني لشيخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، تأليف أبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، مع مراجعة الشيخ أبي الحسن السليماني، وتقديم الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور حسن مقبولي الأهدل، طبعة دار الكيان، بالمملكة العربية السعودية، الرياض.

- الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس، القرافي، ت (٦٨٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد حجي وآخرون، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٤م).
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تأليف شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، نشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٢/١٤١٢م).
- الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، تأليف أبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، مع مراجعة الشيخ أبي الحسن السليماني، وتقديم الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور حسن مقبولي الأهدل، طبعة دار العاصمة، بالمملكة العربية السعودية، سنة (١٤٣٢هـ/٢٠١١م).
- الروض البسام بترتيب وتخريج فوائده تمام، تصنيف أبي سليمان جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٧هـ/١٤٠٨م).
- الروض المعطار في خبر الأقطار، تأليف محمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق إحسان عباس، طبعة مكتبة لبنان، بيروت.
- الزهد والرفائق، للإمام شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك المروزي، ت (١٨١هـ)، حققه وعلق عليه الأستاذ المحدث المحقق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، سنة (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).
- الزهد، لأبي داود السجستاني برواية ابن الأعرابي عنه، تحقيق ياسر بن إبراهيم بن محمد، وغنيم بن عباس بن غنيم، نشر دار المشكاة، بحلوان، مصر، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الزهد، لأحمد بن حنبل، وضع حواشيه محمد عبد السلام شاهين، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٩هـ/١٤٢٠م).
- الزهد، لهناد بن السري الكوفي، ت (٢٤٣هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، طبعة دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، بالكويت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ/١٩٨٥م).
- السلسيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي، تأليف أبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، نشر دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٢هـ/٢٠١١م).
- السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، ت (٣١١هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عطية بن عتيق الزهراني، طبعة دار الراية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- السنة، للإمام، أبي عبد الرحمن عبد الله بن إمام أهل السنة، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت (٢٩٠هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، طبعة دار عالم الكتب، بالرياض، الطبعة الرابعة، سنة (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).
- السنة، تأليف أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المعروف بابن أبي عاصم، ت (٢٨٧هـ)، ومعه: ظلال الجنة في تخريج السنة، بقلم محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
- السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، تخريج وتعليق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة جامعة الدراسات الإسلامية، في كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٠هـ/١٩٨٩م).
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، سنة (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت (٣٠٣هـ)، قدم له الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وأشرف عليه شعيب الأرنؤوط، وحققه وخرج أحاديثه حسن عبد المنعم شلبي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني، ت (٤٤٤هـ)، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، نشر دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٦هـ).

الصمت وآداب اللسان، تأليف أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد، المعروف بابن أبي الدنيا، ت (٢٨١هـ)، حققه وخرج أحاديثه أبو إسحاق الحويني، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

الضعفاء الكبير، تصنيف الحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، ت (٣٢٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

الضعفاء والمتروكين، تأليف الشيخ الإمام جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المعروف بأبي الفرج ابن الجوزي، ت (٥٩٧هـ)، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، ت (٢٣٠هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد عمر، نشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

الطهور، تأليف أبي غنيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي، ت (٢٢٤هـ)، حقه وخرج أحاديثه مشهور حسن محمود سلمان، نشر مكتبة الصحابة، ومكتبة التابعين، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

العبر في خبر من غير، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، بتحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

العزلة "كتاب أدب وحكمة ومواعظ"، تأليف الإمام الحافظ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، ت (٣٨٨هـ)، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، طبعة دار ابن كثير، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

العظمة، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ت (٣٦٩هـ)، دراسة وتحقيق رضاء الله بن محمد إدريس، طبعة دار العاصمة، بالرياض، بدون تاريخ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، ت (٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، طبعة دار طيبة، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). وهذه الطبعة اشتملت على الأجزاء من (١-١١)، والأجزاء من (١٢-١٦)، فهي من طبعة دار ابن الجوزي بتحقيق محمد بن صالح الدباسي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ).

العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، ت (٢٤١هـ)، تحقيق وتخريج الدكتور وصي الله بن محمد عباس، طبعة دار الخاني، بالرياض، الطبعة الثانية، سنة (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

العلل، تأليف أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، ت (٣٢٧هـ)، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تأليف محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، ت (٨٤٠هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

العيال، تأليف الحافظ الإمام، أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد، ابن أبي الدنيا، البغدادي، ت(٢٨١هـ)، قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور نجم عبد الرحمن خلف، طبعة دار ابن القيم، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة(١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، تأليف الإمام العلامة محمد بن علان الصديقي الشافعي الأشعري المكي، المتوفي سنة ١٠٥٧هـ، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، ت(٤٥٦هـ)، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر، والدكتور عبد الرحمن غميرة، طبعة دار الجيل، بيروت، الطبعة الانية، سنة(١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

الفصل للوصول المدرج في النقل، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ت(٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق محمد بن مطر الزهراني، طبعة دار الهجرة، الطبعة الأولى، سنة(١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

الفييه والمتفقه، للخطيب البغدادي، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، طبعة دار ابن الجوزي، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة(١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

القدر، تصنيف الإمام الحافظ أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، ت(٣٠١هـ)، حققه وخرج أحاديثه عبد الله بن حمد المنصور، طبعة أضواء السلف، الطبعة الأولى، سنة(١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

القراءة خلف الإمام، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت(٤٥٨هـ)، خرج أحاديثه واعتنى بتصحيحه محمد السعيد بن بسوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة(١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

القضاء والقدر، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، ت(٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد الله آل عامر، طبعة مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، سنة(١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت(٧٨٤هـ)، وحاشيته، للإمام برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي، ت(٨٤١هـ)، قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلق عليهما محمد عوامة، وخرج نصوصهما أحمد محمد نمر الخطيب، طبعة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن بجدة، الطبعة الأولى، سنة(١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

الكامل في التاريخ، للعلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير، ت(٦٣٠هـ)، طبعة دار بيروت، بيروت، سنة(١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف الإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ت(٣٦٥)، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو سنة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

الكبائر، تأليف محمد بن أحمد بن عثمان، أبي عبد الله، الذهبي، ت(٧٤٨هـ)، خرج أحاديثه مشهور بن حسن آل سلمان، طبعة مكتبة الفرقان، الطبعة الثانية، سنة(١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، تأليف برهان الدين الحلبي، ت(٨٤١هـ)، حققه وعلق عليه صبحي السامرائي، طبعة دار عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة(١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تأليف الإمام الحافظ المحدث أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت (٤٦٣هـ)، تحقيق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، طبعة دار الهدى، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).
- الكنى والأسماء، تأليف الإمام الحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، ت (٣١٠هـ)، حققه وقدم له نظر محمد الفارياي، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، ت (٩٣٩)، تحقيق ودراسة عبد القيوم عبد رب النبي، طبعة دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠١هـ/١٩٨١م).
- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعراف، تأليف محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبي موسى، ت (٥٨١هـ)، تحقيق أبي عبد الله محمد علي سمك، نشر دار الكتب العلمية،
- المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل، السرخسي، ت (٤٨٣هـ)، نشر دار المعرفة، نشر سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، ت (٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، سنة (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- المجموع شرح المهذب للشيرازي، للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت (٦٧٦هـ)، حققه وعلق عليه وأكماله بعد نقصانه محمد نجيب المطيعي، طبعة مكتبة الإرشاد، جدة، بالمملكة العربية السعودية، بدون تاريخ.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ت (٣٦٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩١هـ/١٧٧١م).
- المحلى، تأليف الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ت (٤٥٦هـ)، تحقيق الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر، طبعة إدارة الطباعة المنيرية، سنة (١٣٤٧هـ).
- المختصر في أخبار البشر، المعروف بتاريخ أبي الفداء، تأليف الملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، ت (٧٣٢هـ)، بتعليق وحواشي محمود ديوب، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).
- المختلطين، تأليف صلاح الدين، أبو سعيد، العلائي، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، نشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة، بدون تاريخ.
- المخلصيات وأجزاء أخرى، لأبي طاهر المخلص محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي، ت (٣٩٣هـ)، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).
- المدخل إلى السنن الكبرى، تأليف الحافظ أبي بكر البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، طبعة دار الخلفاء، بالكويت.
- المدلسين، تأليف الإمام الحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي، ت (٨٢٦هـ)، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، والدكتور نافذ حسين حماد، طبعة دار الوفاء، بالمنصورة، مصر، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- المراسيل، تصنيف أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، ت (٣٢٧هـ)، بعناية شكر الله بن نعمة الله، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).
- المراسيل، تصنيف الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ت (٢٧٥هـ)، درسه وخرج أحاديثه وحققه عبد الله بن مساعد بن خضران الزهراني، طبعة دار الصميعي، بدون تاريخ.

- المستدرك على الصحيحين، دراسة وتحقيق جميلة بنت منيع اللقماني، رسالة عالمية "دكتوراة"، طبعة جامعة أم القرى.
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، وفي ذيله تلخيص المستدرك، للإمام أبي عبد الله الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، سنة (١٣٤٢هـ).
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، طبعة متضمنة انتقادات الذهبي، وبذيله تتبع أوهاج الحاكم التي سكت عنها الذهبي، لأبي عبد الرحمن مقل بن هادي الوادعي، طبعة دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص والميزان، والعراقي في أماليه، والمناوي في فيض القدير، وغيرهم من العلماء الأجلاء، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية.
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، طبعة محققة على ستة عشر أصلاً خطياً، وبهامشه تعليقات البيهقي والذهبي وابن الملقن وابن حجر العسقلاني، إعداد الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية، بإشراف ومتابعة وتنسيق سليمان بن عبد الله الميمان، وأيمن بن عبد الرحمن الحنيح، وقد طبع بدار الميمان على نفقة مؤسسة إبراهيم بن عبد العزيز آل إبراهيم الخيرية.
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، مع تضمينات الإمام أبي عبد الله الذهبي في التلخيص والميزان، والعراقي في أماليه، والمناوي في فيض القدير، وغيرهم من العلماء الأجلاء، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، سنة (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٥هـ)، مضبوطاً ومحققاً على أقدم الأصول الخطية، ومطبوغاً بترتيبه الصحيح، ومشفوغاً بدراسة استقرائية لتعقب أحكام الإمام الحاكم على أحاديثه مع تعيين كافة رواة أسانيد الكتاب، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، سنة (١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٥هـ)، مضبوطاً ومحققاً على أقدم الأصول الخطية، ومطبوغاً بترتيبه الصحيح، ومشفوغاً بدراسة استقرائية لتعقب أحكام الإمام الحاكم على أحاديثه مع تعيين كافة رواة أسانيد الكتاب، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، سنة (١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، ومعه تلخيص الذهبي وكتاب الدرك بتخريج المستدرك وأحكام الأئمة الحفاظ على أسانيدهم، ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني وشيوخه، وزوائد المستدرك على الكتب الستة، والاستدراك على المستدرك، والمدخل لمعرفة المستدرك، صنعه أبي عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٥هـ)، دراسة وتحقيقاً، من حديث النبي: "قل: اللهم إني أسألك الطيبات"، من كتاب الدعاء، إلی نهاية حديث النبي: "تصلين فلا تقعين"، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية "الدكتوراة" في قسم الحديث وعلومه، بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، إعداد الطالب عايض بن عليشة بن مَعلا الصاعدي، الرقم الجامعي {٤٣٠٧٧٠٠٩}، إشراف أ.د محمد بن عمر بازمول، الأستاذ بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، سنة (١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تصنيف أبي نعيم الأصبهاني، قدم له الدكتور عبد العظيم العناني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، طبعة دار الكتب العلمية، بدون تاريخ، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، بمكة المكرمة.

- المسند، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، ت(٣٣٥هـ)، تحقيق وتخريج الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، طبعة مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٠هـ).
- المسند، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه العبسي الكوفي، ت(٢٣٥هـ)، تحقيق عادل بن يوسف، وأحمد فريد المزدي، طبعة الوطن، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٧م/١٤١٨هـ).
- المصنف، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه العبسي الكوفي، ت(٢٣٥هـ)، تحقيق حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللحيان، طبعة مكتبة الرشد، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ).
- المصنف، للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت(٢١١هـ)، غني بتحقيقه ونشره وتخريج أحاديثه والتعليق عليه الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة المجلس العلمي والمكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٩٧٢م/١٣٩٢هـ).
- المطالِبُ العَالِيَةُ بِرِوَايَةِ المَسَانِيدِ الثَّمَانِيَّةِ، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مجموعة من الباحثين، تنسيق الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، نشر دار العاصمة، ودار الغيث، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- المعالم الأثرية في السنة والسير، تأليف محمد بن محمد حسن شراب، نشر دار القلم، والدار الشامية، دمشق، بيروت، سنة (١٤١١هـ).
- المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت(٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نشر دار الحرمين، سنة (١٩٩٥م/١٤١٥هـ).
- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت(٣٦٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، نشر مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ، وهذه الطبعة لم تشتمل على الأجزاء: (١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و٢١)، وقد طبع الجزآن: (١٣ و١٤) بتحقيق مجموعة من الباحثين وتحت إشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، فإحالي إلى هذين الجزئين ستكون على طبعتهما.
- المعرفة والتاريخ، تأليف يعقوب بن سفيان البسوي، ت(٢٧٧هـ)، رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، حققه وعلق عليه الدكتور أكرم ضياء العمري، طبعة مكتبة الدار، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٠هـ).
- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون، ت(٦٣٦هـ)، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، طبعة دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
- المعنعن من حديث الأئمة الموصوفين بالتدليس "الثوري مثالا"، بحث للدكتور وائل حمود هزاع ردمان، بقسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، والبحث مطبوع بمجلة الدراسات الاجتماعية، بجامعة العلوم والتكنولوجيا، من ص(٢٢٣)، إلى ص(٢٦٠)، العدد (٣٧)، يناير- يونيو، ٢٠١٣م.
- المعِين فِي طبقات المحدثين، تأليف شمس الدين الذهبي، ت(٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، طبعة دار الفرقان، بالأردن، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٤م/١٤٠٤هـ).
- المغني في الضعفاء، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت(٧٤٨هـ)، بتحقيق نور الدين عتر، غني بطبعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي، بقطر.

المغني، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، ت (٦٢٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة دار عالم الكتب، بالرياض، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تأليف أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، ت (٦٥٦هـ)، تحقيق محيي الدين ديب وآخرين، نشر دار ابن كثير، بدمشق، ودار الكلم الطيب، بدمشق، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).
المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد، طبعة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، سنة (١٤٠٨هـ).

المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تأليف الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح، ت (٨٨٤هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

الملل والنحل، تأليف أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، ت (٥٤٨هـ)، تحقيق أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، طبعة دار المعرفة، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، تصنيف الإمام أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي الحافظ، ت (٥٢٩هـ)، انتخاب إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني، ت (٦٤١هـ)، بتحقيق محمد أحمد عبد العزيز، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق وتعليق أبي عبد الله مصطفى بن العدوي، طبعة دار بلنسية، الطبعة الثانية، سنة (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي، ت (٢٤٩هـ)، تحقيق وتعليق أبي عبد الله مصطفى بن العدوي، طبعة دار بلنسية بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، ت (٥٩٧هـ)، مع دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، ومراجعة نعيم زرزور، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي، اختصره الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي، ت (٧٤٨هـ)، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، نشر دار الوطن، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

المؤتلف والمختلف، لعلي بن عمر الدارقطني، ت (٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

الموطأ، لإمام دار الهجرة مالك بن أنس، ت (١٧٩هـ)، رواية أبي مصعب الزهري، ت (٢٤٢هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

الموقظة في علم مصطلح الحديث، للإمام الحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب، طباعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٢هـ).

- الميسر والقمار حقيقته وصوره المعاصرة، دراسة فقهية مقارنة، تأليف أحمد إبراهيم فيروز، وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٧٣هـ/٢٠١٦م).
- النجم الوهاج في شرح المنهاج، للإمام العلامة المتقن المحدث الفقيه اللغوي، كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدميري، ت (٨٠٨هـ)، طبعة دار المنهاج، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ت (٨٧٤هـ)، قُدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، تأليف أبي الفتح محمد بن محمد بن محمد ابن سيد الناس البعمرى، ت (٧٣٤هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، طبعة دار العاصمة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ).
- النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح، تأليف الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلى العائلي، ت (٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحيم القشقرى، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت (٨٨٥)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه، الدكتور ماهر ياسين الفحل، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).
- النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير، طبعة دار الراجعية بالمملكة العربية السعودية، بالرياض، سنة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير، ت (٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، طبعة مؤسسة التاريخ العربي.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، ت (٧٦٤هـ)، تحقيق واعتناء أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ت (٤٦٨هـ)، تخريج وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد محمد صيرة، والدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظ له الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة: (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- أمالي الحافظ الحسين بن إسماعيل بن محمد المَحَامِلِي، ت (٣٣٠هـ)، رواية عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي الفارسي، ت (٤١٦هـ)، ويلها رواية أحمد بن محمد بن موسى بن الصلت المجبّر القرشي، ت (٤٠٥هـ)، تحقيق وتخرّيج حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة دار النوادر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
- بحث في الفرق بين التذليل والإرسال، إعداد الطالب سعيد بن محمد المري، قدمه إلى الدكتور ياسر الشمالي، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، قسم أصول الدين، دكتوراة الحديث الشريف.
- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تأليف الإمام العلامة يوسف بن حسن بن عبد الهادي، ت (٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور وصي الله بن محمد عباس، طبعة دار الإمام أحمد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
- بغية النقاد النقلة فيما أحل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، لأبي عبد الله محمد بن أبي يحيى أبي بكر بن خلف المعروف بابن المواق، المتوفى سنة (٦٤٢هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور محمد خرشافي، طبعة مكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المعروف بابن القطان الفاسي، ت (٦٢٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، طبعة دار طيبة، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المعروف بابن أبي حاتم، ت (٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، نشر دائرة المعارف العثمانية.

تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مُرتضى الحسيني الرُبَيْدي، ت (١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فرج، طبعة الكويت، سنة (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م).

تاريخ أبي زرعة الدمشقي، للحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، المشهور بأبي زرعة الدمشقي، ت (٢٨١هـ)، دراسة وتحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني، رسالة ماجستير، بكلية الآداب، جامعة بغداد، سنة (١٩٧٣م).

تاريخ أسماء الثقات، تأليف الحافظ أبي حفص عمر بن شاهين، ت (٣٨٥هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، طبعة الدار السلفية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، سنة (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

تاريخ التراث العربي، لفؤاد محمد سزكين، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة، سنة (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، وطبع في مطبعة بهمن، قم، إيران.

تاريخ بغداد، أو مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، للإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت (٤٦٣هـ)، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف.

تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، ت (٢٨٠هـ)، عن أبي زكريا يحيى بن معين، ت (٢٣٣هـ)، في تحريج الرواة وتعديلهم، تحقيق أحمد محمد نور سيف، طبعة دار المأمون للتراث، بدون تاريخ.

تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تصنيف الإمام الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، ت (٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت (٥٧١هـ)، طبعة مطبعة التوفيق، بدمشق، سنة (١٣٤٧هـ)، نشرها حسام الدين القدسي.

تحفة الأحوذني شرح جامع الترمذي، لأبي علي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، اعتنى به رائد بن صبري بن أبي علفة، طبعة بيت الأفكار الدولية.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، مع النكت الظرف على الأطراف، لابن حجر، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، وإشراف زهير الشاويش، طبعة الدار القيمة، بالهند، والمكتب الإسلامي، بלבنا، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

تتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تأليف الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي، ت(٨٢٦هـ)، ضبط نصه وعلق عليه عبد الله نواره، مراجعة مركز السنة للبحث العلمي، طبعة مكتبة الرشد، بالمملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

تتحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير التقريب، جمع وترتيب نور الدين بن علي بن عبد الله السدعي الوصائي، طبعة مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي وابن السبكي والزيدي، استخراج أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد، طبعة دار العاصمة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف الحافظ جلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت(٩١١هـ)، بتحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، طبعة مكتبة الكوثر، بالرياض، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٥هـ).

تذكرة الحفاظ، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت(٧٤٨هـ)، صُحِّحَ بمعرفة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني عن النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، سنة (١٣٧٧هـ/١٩٥٨م)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت(٧٤٨هـ)، تحقيق مسعد كامل وأيمن سلامة ومجدي السيد أمين، طبعة دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي الذين سمع منهم وذكر المدلسين، تصنيف الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ت(٣٠٣هـ)، اعنتي به الشريف حاتم بن عارف العوني، طبعة دار عالم الفوائد، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٣هـ).

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

تعظيم قدر الصلاة، للإمام محمد بن نصر المروزي، ت(٢٩٤هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، طبعة مكتبة الدار، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ).

تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان البستي، ومعه نقولات من كتاب الضعفاء للساجي، من رواية ابن شاقلاً عن الإيادي، به، تحقيق خليل بن محمد العربي، توزيع المكتبة التجارية (مصطفى أحمد الباز)، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

تفسير البغوي، المسمى: معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت(٥١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان مسلم، طبعة دار طيبة، سنة (١٤٠٩هـ).

تفسير الطبري، المسمى: جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، ت(٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وأحمد محمد شاكر، طبعة دار هجر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ، والصحابة، والتابعين، تصنيف أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، ت(٣٢٧هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، بالمملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

تفسير القرآن العظيم، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت(٧٧٤هـ)، تحقيق سامي بن محمد السلامة، طبعة دار طيبة، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

- ﴿تفسير القرآن، تأليف أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت(٣١٩هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور سعد بن محمد السعد، نشر دار المآثر، بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، سنة(١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).﴾
- ﴿تفسير القرآن، للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت(٢١١هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى مسلم محمد، طبعة مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٠هـ/١٩٨٩م).﴾
- ﴿تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق محمد عوامة، طبعة دار الرشيد، بحلب، سوريا، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١١هـ/١٩٩١م).﴾
- ﴿تكملة الإكمال، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي، المعروف بابن نقطة، ت (٦٢٩هـ)، طبعة جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، سنة (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، بتحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، ومحمد صالح عبد العزيز المراد.﴾
- ﴿تكملة الإكمال، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة، ت(٦٢٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، ومحمد صالح عبد العزيز المراد، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).﴾
- ﴿تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني، اعتنى به أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، طبعة مؤسسة قرطبة ودار المشكاة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).﴾
- ﴿تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، تأليف جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، ت(٥٩٧هـ)، نشر شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).﴾
- ﴿تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، ضبط نصه وعلق عليه مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، طبعة دار الوطن، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).﴾
- ﴿تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي، ت(٧٤٤هـ)، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخبائي، طبعة أضواء السلف، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).﴾
- ﴿تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ - من الأخبار، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، ت(٣١٠هـ)، قرأه وخرج أحاديثه أبو فهر محمود محمد شاكر، طبعة مطبعة المدني.﴾
- ﴿تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت(٦٧٦هـ)، عُيِّنَتْ بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من دار الكتب العلمية.﴾
- ﴿تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بمحروسة حيدر آباد الدكن، سنة (١٣٢٥هـ).﴾
- ﴿تهذيب السنن، للإمام ابن القيم أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ت(٧٥١هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور إسماعيل بن غازي مرحبا، طبعة مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).﴾
- ﴿تَهْدِيْبُ السنن، للإمام ابن القيم، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ت(٧٥١هـ)، حققه الدكتور إسماعيل بن غازي، طبعة مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).﴾
- ﴿تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني، ت(٧٤٢هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).﴾

- ﴿ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين، شمس الدين، محمد بن عبد الله بن محمد القيسي، ت (٥٨٤٢هـ)، حققه وعلق عليه محمد نعيم العرقسوسي، طبعة مؤسسة الرسالة.
- ﴿ جامع الأصول في أحاديث الرسول، تأليف مجد الدين أبي السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد، المعروف بابن الأثير، الجزري، ت (٦٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، نشر مكتبة الحلواني، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م).
- ﴿ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف الحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلي العلاتي، ت (٧٦١هـ)، حققه وقدم له وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م).
- ﴿ جامع العلوم والحكم، تأليف زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي، ت (٧٩٥هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، سنة (١٤١٩هـ / ١٩٩٩م).
- ﴿ جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، ت (٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، طبعة دار ابن الجوزي، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- ﴿ جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث، للدكتور علي بن عبد الله الصياح، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ﴿ حديث سفيان بن سعيد الثوري، ت (١٧١هـ)، رواية السري بن يحيى عن شيوخه، عن الثوري، ورواية محمد بن يوسف الفريابي، عن الثوري، وبيه سنن أبي بكر أحمد بن محمد بن هانيء الأثرم، ت (٢٦١هـ)، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).
- ﴿ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت (٤٣٠هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).
- ﴿ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام العلامة الحافظ، أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، ت (٩٢٣هـ)، طبعة المطبعة الكبرى الميرية، ببولاق مصر المعزية، الطبعة الأولى، سنة (١٣٠١هـ).
- ﴿ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي قلعجي، طبعة دار الكتب العلمية، ببيروت، ودار الريان للتراث، بمصر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).
- ﴿ دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة، القديمة والحديثة، تأليف محيي الدين عطية وصلاح الدين حفني، ومحمد خير رمضان يوسف، طبعة دار ابن حزم، ببيروت، سنة (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م).
- ﴿ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تأليف الإمام الحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، حققه وعلق حواشيه حماد بن محمد الأنصاري، ونسخه عن المخطوطة ونقّطه محمد الديوي، طبعة مكتبة النهضة الحديثة، بمكة المكرمة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- ﴿ ذكر أخبار أصبهان، تأليف الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت (٤٣٠هـ)، طبعة دار الكتاب الإسلامي، بدون تاريخ.
- ﴿ ذكر صلاة التسييح، والأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ فيها، واختلاف الناقلين لها، لحافظ المشرق أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت (٤٦٢هـ)، تحقيق الدكتورة إيمان علي العبد الغني، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م).

ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايمار الذهبي، ت (٥٧٤٨هـ)، حققه وعلق حواشيه حماد بن محمد الأنصاري، طبعة مكتبة النهضة الحديثة، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

ذيل ميزان الاعتدال، للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين، المعروف بالعراقي، ت (٨٠٦هـ)، حققه وقدم له الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ).

رجال الحاكم في المستدرک، تأليف محدث الديار اليمنية أبي عبد الرحمن مقل بن هادي الوادعي رحمه الله، نشر مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية، سنة (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

رسالة عالمية "دكتوراة"، مسجلة وموجودة بمكتبة كلية أصول الدين بالقاهرة، ومكتبة الأزهر الشريف، وهي للدكتور محمد مشعل، سنة (١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م)، وعنوانها: الأحاديث التي أعلنها الإمام ابن عبد البر بالاختلاف في كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة: ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله، جمعا ودراسة.

رفع الإصر عن قضاة مصر، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر، ت (٨٥٢هـ)، بتحقيق الدكتور علي محمد عمر، طبعة مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

زوائد رجال مستدرک الحاكم -سوى شيوخه- على التهذيبيين وصحيح ابن حبان، من أول من اسمه: محمد بن صالح المدني، إلى من اسمه: المنهال بن عبيد الله، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة تخصص "ماجستير"، مقدمة من الباحث أحمد محمد محمد محمد، إشراف أ.د: محمد نصر اللبان، وأ.م: منصور علي منصور، سنة (١٤٤٠هـ)، بكلية أصول الدين، بالقاهرة.

سبل السلام شرح بلوغ المرام، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، تصنيف الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني، ت (١١٨٢هـ)، تعليق العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ت (١٤٢٠هـ)، طبعة مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، طبعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، سنة (١٤١٣هـ).

سنن ابن ماجه بشرح الإمام أبي الحسن الحنفي، المعروف بالسندي، ت (١١٣٨هـ)، ويحاشيته تعليقات مصباح الزجاجه في زوائد ابن ماجه، للإمام البوصيري، ت (٨٤٠هـ)، تحقيق الشيخ مأمون خليل شيجا، طبعة دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

سنن ابن ماجه، تأليف الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت (٢٧٥هـ)، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

سنن أبي داود، تصنيف الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ت (٢٧٥هـ)، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، طبعة دار الرسالة العالمية، سنة (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

سنن الدارقطني، تأليف الحافظ علي بن عمر الدارقطني، ت (٣٨٥هـ)، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، للمحدث العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، حققه وضبط نصه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط، وغيره، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، اعتنى به ورقمه وصنع فهرسه عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب، ودار البشائر الإسلامية، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

- سؤالات ابن الجعيد إبراهيم بن عبد الله الختلي، ت (٢٦٠هـ)، لأبي زكريا يحيى بن معين، ت (٢٣٣هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، طبعة مكتبة الدار، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، وبليه مرويات البرقاني عن الإمام الدارقطني في غير كتابه السؤالات، جمعه وحققه أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، طبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
- سؤالات أبي داود السجستاني، للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، دراسة وتحقيق الدكتور زياد محمد منصور، طبعة مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق محمد علي قاسم العمري، طبعة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، سنة (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).
- سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبعة مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
- سؤالات السلمي للدارقطني، تأليف أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، ت (٤١٢هـ)، تحقيق فريق من الباحثين، بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ).
- سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- سيرة أعلام النبلاء، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد الحنبلي، ت (١٠٨٩هـ)، دراسة وتحقيق عبد القادر ومحمود الأرنؤوطين، طبعة دار ابن كثير، بيروت، سنة (١٤١٨هـ/١٩٨٨م).
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة - عليه السلام - والتابعين من بعدهم، تأليف الشيخ الإمام العالم الحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، ت (٤١٨هـ)، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان، طبعة دار طيبة.
- شرح الإمام بأحاديث الأحكام، تأليف تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، ت (٧٠٢هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد خلوف العيد الله، نشر دار النوادر، سوريا، الطبعة الثانية، سنة (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).
- شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت (٥١٦هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ الكاشف عن حقائق السنن، تأليف شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي، ت (٧٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

- شرح سنن أبي داود، تأليف أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العيني، ت (٨٥٥هـ)، تحقيق أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، نشر مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).
- شرح صحيح البخاري، تأليف أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، المعروف بابن بطلال، ت (٤٤٩هـ)، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، نشر مكتبة الرشد، بالسعودية.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ت (٧٩٥)، تحقيق ودراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، طبعة مكتبة المنار، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
- شرح محمد الزرقاني على موطأ مالك، طبعة المطبعة الخيرية.
- شرح مشكل الآثار، تأليف الإمام المحدث الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ت (٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، تأليف محمد بن عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين، الرُّومِي الكُرمانِي الحنْفِي، المشهور بابن المَلَك، ت (٨٥٤هـ)، تحقيق ودراسة لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، نشر إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).
- شرح معاني الآثار، تأليف الإمام العالم العلامة أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، ت (٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، ومراجعة يوسف عبد الرحمن المرعشلي، طبعة دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
- شمائل الرسول ﷺ، تأليف أحمد بن عبد الفتاح زاوي، نشر دار القمة، بالإسكندرية.
- صحيح ابن خزيمة، لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، ت (٣١١هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، سنة (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
- صحيح مسلم بشرح النووي، طبعة المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، سنة (١٣٤٧هـ/١٩٢٩م).
- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت (٢٦١هـ)، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة خادم الكتاب والسنة محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الحديث، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت (٩١١هـ)، مراجعة وضبط لجنة من العلماء بإشراف الناشر، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، ت (٥٢٦هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طُبِع سنة (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، على نفقة الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت (٧٧١هـ)، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة دار إحياء الكتب العربية، لصاحبها عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة (١٣٨٣هـ/١٩٦٤م).
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت (٧٧١هـ)، بتحقيق عبد القادر أحمد عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ت (٣٦٩هـ)، دراسة وتحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

طبقات المدلسين، أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، طبعة مكتبة المنار، بالأردن، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

طبقات المفسرين، تصنيف الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، ت (٩٤٥هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

طبقات علماء الحديث، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، الدمشقي، الصالح، ت (٧٤٤هـ)، تحقيق أكرم البوشي، وإبراهيم الزبيق، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

علل الترمذي الكبير، رتبته على كتب الجامع أبو طالب القاضي، حققه وضبط نصه وعلق عليه السيد صبحي السامرائي، والسيد أبو المعاطي النوري، ومحمود محمد خليل الصعيدي، طبعة دار عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، ت (٨٥٥هـ)، طبعة دار الفكر، بدون بيانات أخرى.

عمل اليوم والليلة، للإمام أحمد بن شعيب النسائي، ت (٣٠٣هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

عون المعبود شرح سنن أبي داود، للإمام العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، سنة (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م).

عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، تأليف الحافظ أبي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري، ت (٧٣٤هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور محمد العيد الخطراوي، ومحبي الدين مستو، طبعة مكتبة دار التراث، ودار ابن كثير، بدون تاريخ.

عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تأليف موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي، المعروف بابن أبي أصيبعة، ت (٦٦٨هـ)، شرح وتحقيق الدكتور نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري الدمشقي، ت (٨٣٣هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وأشرف على مقابلة نسخته المطبوعة والمخطوطة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ورقم كتبه وأبوابه وأحايثه محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وتصحيحه محب الدين الخطيب، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، سنة (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي، ت (٧٩٥هـ)، تحقيق ودراسة مجموعة من الباحثين، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

فتح المغيبي شرح ألفية الحديث، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت (٩٠٢هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ علي حسين علي، طبعة دار الإمام الطبري، سنة (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

❦ فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، ت (٢٤١هـ)، حققه وخرج أحاديثه وصي الله بن محمد عباس، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

❦ فضائل الصحابة، للإمام الحافظ الحجة أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب المعروف بالنسائي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

❦ فضائل القرآن وما جاء فيه من الفضل وفي كم يقرأ والسنة في ذلك، تصنيف الإمام الحافظ أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، ت (٣٠١هـ)، حققه وخرج أحاديثه يوسف عثمان، طبعة مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

❦ فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة المناوي، وهو شرح نفيس للعلامة المحدث محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي على كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩١هـ/١٩٧٢م).

❦ قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي، ت (٩١١هـ)، تحقيق الشيخ خليل محيي الدين الميس، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

❦ قوت المغتذي على جامع الترمذي، للإمام جلال الدين السيوطي، ت (٩١١هـ)، دراسة وتحقيق ضمن رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى، إعداد ناصر محمد حامد، وإشراف أ د/ سعدي الهاشمي، سنة (١٤٢٤هـ).

❦ كتاب الدعاء، تأليف أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت (٣٦٠هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

❦ كتاب الفتن، تأليف الإمام العلامة الحافظ أبي عبد الله، نعيم بن حماد المروزي، ت (٢٨٨هـ)، سميير بن أمين الزهيري، طبعة مكتبة التوحيد، بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ/١٩٩١م).

❦ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة مصطفى بن عبد الله، المعروف بحاجي خليفة، ت (١٠٦٧هـ)، نشر مكتبة المشنى، ببغداد، بدون تاريخ.

❦ كفاية النبيه شرح التنبيه في فقه الإمام الشافعي، تأليف الإمام الفقيه، أبي العباس نجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة، ت (٧١٠هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الأستاذ الدكتور مجدي محمد سرور، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (٢٠٠٩م).

❦ لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، ت (٧١١هـ)، طبعة دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

❦ لسان الميزان، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، اعتنى به الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة، واعتنى بإخراجه وطباعته سلمان عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

❦ مأخذ العلم، تأليف الإمام اللغوي، أحمد بن فارس، ت (٣٩٥هـ)، اعتنى به محمد بن ناصر العجمي، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

❦ مجرد أسماء الرواة عن مالك، للحافظ رشيد الدين، أبي الحسين، يحيى بن عبد الله بن علي القرشي، المعروف بالرشيد العطار، ت (٦٦٢هـ)، تحقيق سالم بن أحمد بن عبد الهادي السلفي، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، بدون تاريخ.

- ﴿مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري، ت (٨٠٧هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).﴾
- ﴿مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، ت (٣٤٦هـ)، وأبي علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البغدادي، ت (٣٤١هـ)، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، نشر دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).﴾
- ﴿مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم، للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن، ت (٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة عبد الله بن حمد اللحيان، وسعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، طبعة دار العاصمة، بالرياض، سنة (١٤١١هـ).﴾
- ﴿مختصر الأحكام، مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، للحافظ أبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، ت (٣١٢هـ)، نشر دار المؤيد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، تحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي.﴾
- ﴿مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، للإمام أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليميني المكي، ت (٧٦٨هـ)، مع حواشي خليل المنصور، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).﴾
- ﴿مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي الفضل، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت (٩١١هـ)، بعناية محمد شايب شريف، طبعة دار ابن حزم، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).﴾
- ﴿مرقاة المفاتيح، للعلامة الشيخ علي بن سلطان بن محمد القاري، ت (١٠١٤هـ)، شرح مشكاة المصابيح، للإمام العلامة محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، ت (٧٤١هـ)، تحقيق الشيخ جمال عيتابي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).﴾
- ﴿مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء النيسابوري، ت (٢٧٥هـ)، تحقيق زهير الشاويش، طبعة المكتب الإسلامي.﴾
- ﴿مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود السجستاني، تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث، ت (٢٧٥هـ)، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).﴾
- ﴿مسند أبي عوانة، تأليف أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، ت (٣١٦هـ)، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).﴾
- ﴿مسند أبي يعلى الموصلي، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي، ت (٣٠٧هـ)، حققه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد، طبعة دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).﴾
- ﴿مسند إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المعروف بابن راهويه، ت (٢٣٨هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة الدكتور عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، نشر مكتبة الإيمان، بالمدينة المنورة.﴾
- ﴿مسند الإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي، ت (٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد، طبعة دار السقا، بدمشق، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٦م).﴾
- ﴿مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت (٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).﴾
- ﴿مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت (٢٤١هـ)، شرحه وصنع فهرسه أحمد محمد شاكر، طبعة دار الحديث، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٥هـ/١٤١٦م).﴾

❦مسند الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن هارون الروياني، ت(٣٠٧هـ)، ضبطه وعلق عليه أيمن علي أبو يمان، طبعة مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

❦مسند الدارمي، المعروف بسنن الدارمي، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، ت(٢٥٥هـ)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، طبعة دار المغني، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

❦مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

❦مسند الفاروق، أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، على أبواب العلم، تصنيف الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، ت(٧٤٤هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الكتاب والسنة، تحقيق إمام علي، طبعة دار الفلاح، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

❦مسند سليمان بن داود بن الجارود أبي داود الطيالسي، ت(٢٠٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

❦مشارك الأنوار على صحاح الآثار، تأليف القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، ت(٥٤٤هـ)، نشر المكتبة العتيقة ودار التراث.

❦مشاهير علماء الأمصار، تأليف الإمام أبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي، ت(٣٥٤هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه مجدي بن منصور بن سيد الشورى، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

❦مشكل الحديث وبيانه، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فُورك، الأصبهاني، ت(٤٠٦هـ)، تحقيق موسى محمد علي، نشر عالم الكتب، بيروت، سنة (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

❦مصايح السنة، للإمام محيي السنة ركن الدين أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي، ت(٥١٦هـ)، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي، وآخرين، طبعة دار المعرفة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

❦معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد، الخطابي البستي، ت(٣٨٨هـ)، تصحيح محمد راغب الطباخ، نشر المطبعة العلمية، بحلب، الطبعة الأولى، سنة (١٣٥١هـ/١٩٣٢م).

❦معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٣م).

❦معجم البلدان، للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، ت(٦٢٦هـ)، طبعة دار صادر، بيروت، سنة (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م).

❦معجم الشيوخ، تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، ت(٥٧١هـ)، حققه ووضع فهرسه الدكتور وفاء تقي الدين، نشر دار البشائر بدمشق، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

❦معجم الصحابة، تأليف أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، ت(٣١٧هـ)، دراسة وتحقيق محمد الأمين بن محمد محمود أحمد الجكني، طبعة مكتبة دار البيان، بالكويت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

❦معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ت(٣٥١هـ)، ضبط نصه وعلق عليه أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراطي، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ).

﴿معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، نشر دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).﴾

﴿معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، للإمام الحافظ الناقد أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، ت (٢٦١هـ)، بترتيب الإمامين: نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت (٨٠٧هـ)، وتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، ت (٧٥٦هـ)، مع زيادات الحافظ ابن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، طبعة مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).﴾

﴿معرفة السنن والآثار، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، وثق أصوله وخرج أحاديثه وقارن مسائله وصنع فهارسه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي، باكستان، ودار قبية للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، ودار الوعي، بحلب، ودار الوفاء، بالمنصورة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١١هـ/١٩٩١م).﴾

﴿معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني، ت (٤٣٠هـ)، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، طبعة دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).﴾

﴿معرفة الصحابة، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الأصبهاني، ت (٣٩٥هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، طبعة جامعة الإمارات العربية، الطبعة الأولى، سنة (٢٠٠٥م/١٤٢٦هـ).﴾

﴿معرفة علوم الحديث، تصنيف الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه مع ترجمة المصنف الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين، رئيس الشعبة العربية والإسلامية بجامعة ذكة، بِنَعَالَة، وطبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، بالهند، ونشرته المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، سنة (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م).﴾

﴿مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تأليف أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العيتابي الحنفي، المعروف ببدر الدين العيني، ت (٨٥٥هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).﴾

﴿مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ شمس الدين محمد بن^(١) الخطيب الشربيني، على متن منهاج الطالبين، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، ت (٦٧٦هـ)، اعتنى به محمد خليل عيتاني، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).﴾

﴿مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ت (٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، طبعة دار الفكر بدمشق، سنة (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).﴾

﴿مكارم الأخلاق، لابن أبي الدنيا، تحقيق وتعليق مجدي السيد إبراهيم، طبعة مكتبة القرآن.﴾

﴿من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، للذهبي، تحقيق ودراسة عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).﴾

﴿من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، مما رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمد المروزي، وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني، وأبو الفضل صالح بن أحمد عن أبيه، حققه وعلق عليه السيد صبحي البدري السامرائي، طبعة مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).﴾

(١) كذا على طرّة الكتاب، والصواب -والله أعلم- محمد بن محمد الخطيب؛ لأن الخطيب وصّف له لا لوالده. ينظر: ذات الكتاب، (١/١٧ و١٩).

- ❦ منهج الإمام الحاكم في كتابه المستدرك على الصحيحين، رسالة تخصص "ماجستير"، من إعداد الباحث عبد الله طاهر الكوري، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، بأم درمان، بدولة السودان، سنة (٢٠١٢م).
- ❦ منهج الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث وتخريج الأحاديث المرفوعة فيه حتى نهاية النوع السابع والثلاثين، وهو رسالة تخصص "ماجستير"، من إعداد الطالب عبد الله بن سليم بن سلامة الصاعدي، وإشراف الدكتور الشريف منصور بن عون العبدلي، وقد نوقشت في جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، سنة (١٤٠٨هـ).
- ❦ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، تحقيق ودراسة علي محمد البجاوي، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- ❦ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- ❦ نبل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، تصنيف أبي عمرو أحمد بن عطية الوكيل، طبعة دار المحدثين، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
- ❦ نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تأليف الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، حققه على نسخة مقروءة على المؤلف وعلق عليه نور الدين عتر، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، طبعة مطبعة الصباح، بدمشق.
- ❦ نصب الراية لأحاديث الهداية، للإمام الحافظ البار العلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، ت (٧٦٢هـ)، مع حاشيته النفيسة المهمة "بغية الأملعي في تخريج الزيلعي"، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار القبلة، بجدة، ومؤسسة الريان، بيروت، والمكتبة المكية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).
- ❦ نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، وهو دراسة وتحقيق وزيادات في التراجم على كتاب الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، تأليف برهان الدين الحلبي، أبو الوفا، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، سبط ابن العجمي، ت (٨٤١هـ)، تحقيق علاء الدين علي رضا، نشر دار الحديث، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٨م).
- ❦ نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ، تأليف أبي عبد الله محمد بن علي بن بشر، المعروف بالحكيم الترمذي، ت (٣٢٠هـ)، وقيل: في حدود سنة (٢٨٥هـ)، تحقيق إسماعيل إبراهيم متولي عوض، نشر مكتبة الإمام البخاري، الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).
- ❦ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، للإمام المجتهد العلامة محمد بن علي الشوكاني، ت (١٢٥٥هـ)، طبعة مكتبة مصطفى الحلبي، بدون تاريخ.
- ❦ هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، قام بإخراجها وتصحيح تجاربها محب الدين الخطيب، وأشرف على الطبع قصي محب الدين الخطيب، طبعة المكتبة السلفية.
- ❦ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان بما ثبت بالنقل أو السماع أو أثبتته العيان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت (٦٨١هـ)، بتحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- ❦ يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، طبعة جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩).

الْفَهَارِسُ

الْعِلْمِيَّةُ.

نهرس الآيات القرآنية الكريمة.

رقم الحديث أو الموضوع.	الآية القرآنية الكريمة.
الرابع عشر.	﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، البقرة، (٤٤).
الرابع عشر.	﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، البقرة، (٧٤).
الرابع عشر.	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾، البقرة، (١٠٢).
السادس.	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ﴾، البقرة، (١٧٣).
الخامس والأربعون.	﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، البقرة، (١٩٧).
الثالث عشر (هامش). والتاسع والخمسون.	﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَتُومُونَ إِلَّا كَمَا يُتُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾، البقرة، (٢٧٥).
الخامس.	﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، آل عمران، (١٠٤).
الأول.	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾، آل عمران، (١٥٩).
الثامن (هامش).	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾، النساء، (١٠).
العشرون.	﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾، النساء، (١٠٣).
الخامس عشر.	﴿لَقَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾، النساء، (١٦٥).
الثامن عشر.	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، المائدة، (٦).
السادس والثلاثون.	﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾، المائدة، (٢٧).
الخامس.	﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾، المائدة، (٦٧).
التاسع والثلاثون.	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ، وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، المائدة، (٨٩).
العاشر.	﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، المائدة، (١١٨).
الثاني.	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، الأعراف، (١٥٨).
الخامس عشر.	﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾، التوبة، (٣٣).
الثالث.	﴿يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾، إبراهيم، (٢٧).
العاشر.	﴿رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّلَنَّا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾، إبراهيم، (٣٦).
التاسع.	﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ (٩٨) وَعِبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾، الحجر، (٩٨).

﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ رَحِيمٌ﴾، النحل، (١٨).	السادس عشر (هامش).
﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِمَّنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾، النحل، (٢٥).	الخامس والسبعون.
﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾، الإسراء، (٧٨).	العشرون.
﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٦) وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾، الحج، (٧٦).	الثاني.
﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾، الحج، (٣١).	الثالث.
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، العنكبوت، (١٢).	الخامس والسبعون.
﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا تَفَشَّرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾، الزمر، (٢٣).	الرابع عشر.
﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، ق، (١٨).	الخامس.
﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكْرٍ (٦) حُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ (٧) مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمَ عَسْرٍ﴾، القمر، (٦).	الحادي عشر.
﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، القمر، (٤٩).	الثاني.
﴿وَإِنْ تَظَاهَرَ عَلَيْهِ﴾، التحريم، (٤).	الثاني عشر بعد المائة، (هامش).
﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ اجْهَرُوا بِهِ، إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ، أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، الملك، (١٤).	السابع والخمسون، (هامش).
﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَئُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾، نوح، (٢٣).	السادس والثلاثون.
﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾، الجن، (٢٢).	الخامس والستون، (هامش).
﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ (٨) فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ (٩) عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾، المدثر، (٨).	الحادي عشر.
﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ (٣٩) فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾، المدثر، (٣٩).	التاسع.
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾، المدثر، (٦).	الحادي عشر.
﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، الانشقاق، (١٩).	العشرون، (هامش).
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾، الضحى، (٥).	العاشر.
﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾، النصر، (١).	السابع والأربعون.

نحويس الأحاديث، والآثار حسب نوع العلة.

نوع العلة	الأحاديث المندرجة تحتها
الإرسال.	الأول-العاشر- الثاني عشر-الحادي والعشرون-الثالث والعشرون-الرابع والعشرون-الخامس والثلاثون-التاسع والثلاثون-الأربعون-الحادي والأربعون-السادس والأربعون-السابع والأربعون-التاسع والأربعون-الحادي والخمسون-الثاني والخمسون-الثالث والخمسون-التاسع والخمسون-الستون-السادس والستون-التاسع والستون-السبعون-الثامن والسبعون-الثمانون-الحادي والثمانون-الرابع والثمانون-الثامن والثمانون-الثالث والتسعون-السابع والتسعون-الثامن والتسعون-الحادي بعد المائة-السادس بعد المائة-السابع بعد المائة-التاسع بعد المائة-الثالث والعشرون بعد المائة-الرابع والعشرون بعد المائة-الخامس والعشرون بعد المائة-السابع والعشرون بعد المائة-الثامن والعشرون بعد المائة-التاسع والعشرون بعد المائة-الثاني والعشرون بعد المائة-الثلاثون بعد المائة-السابع والثلاثون بعد المائة-الثلاثون بعد المائة.
زيادة راوٍ ونقصه.	الثاني- الثالث-الخامس-السادس-التاسع-الثالث عشر-الرابع عشر-عشر-العشرون-السادس والعشرون-السادس والثلاثون-الثالث والأربعون-الثامن والأربعون-الخمسون-الحادي والستون-الخامس والستون-السابع والستون-الخامس والسبعون-التاسع والسبعون-الخامس والتسعون-العاشر بعد المائة-التاسع عشر بعد المائة-الثاني والعشرون بعد المائة-السادس والعشرون بعد المائة-الثلاثون بعد المائة.
تعارضُ الوصل والإرسال.	الرابع-الثاني والثلاثون-الرابع والثلاثون-الرابع والستون-الثامن والستون-الحادي والسبعون-الثاني والسبعون-الثالث والسبعون-السادس والسبعون-السادس والثمانون-الثالث عشر بعد المائة.
إبدال راوٍ بآخر.	السابع-الثامن-الخامس عشر-السادس عشر-السابع عشر-

التاسع عشر-الثاني والعشرون-السابع والعشرون-الثامن والعشرون-التاسع والعشرون-الثلاثون-الحادي والثلاثون-السابع والثلاثون-الثامن والثلاثون-الرابع والأربعون-الخامس والخمسون-السابع والخمسون-الثامن والخمسون-الثاني والستون-الثالث والستون-الرابع والستون-السابع والسبعون-السابع والسبعون-السابع والثمانون-السادس والتسعون-الثالث بعد المائة-الخامس بعد المائة-السادس عشر بعد المائة-السابع عشر بعد المائة-الثامن عشر بعد المائة-العشرون بعد المائة-الثلاثون بعد المائة-الخامس والثلاثون بعد المائة.	
الحادي عشر-الثالث والثلاثون-الثاني والأربعون-الخامس والأربعون-الرابع عشر بعد المائة-الحادي والعشرون بعد المائة.	تعارض الرفع والوقف.
الثامن عشر-الرابع والخمسون.	إبدال راو براو، مع تعارض الرفع والوقف.
الخامس والعشرون-السادس والخمسون-الرابع والتسعون.	إبدال راو براو، مع تعارض الوصل والإرسال.
الثاني والثمانون-التاسع والثمانون-المائة.	الاختلاف في لفظ الحديث.
الخامس والثمانون-الثاني عشر بعد المائة.	الوهم في التفرد.
التسعون-الحادي والتسعون-الثاني والتسعون.	الوهم في بعض ألفاظ الحديث.
التاسع والتسعون-الثالث والثلاثون بعد المائة.	الوهم في تحديد صحابي الحديث.
الثامن بعد المائة.	الوهم في اسم صحابي الحديث.
الخامس عشر بعد المائة.	الوهم في تسمية أحد رواة السند.
الرابع بعد المائة.	وهم الراوي في جزء من متن الحديث.
الحادي عشر بعد المائة.	الاختلاف على الراوي في متن الحديث.
الثالث والثمانون-الثاني بعد المائة.	حديث لم أعرف علته.

فهرس الأحاديث، والآثار حسب الأطراف.

رقمه.	طرف الحديث، أو الأثر.
	حرف الألف.
الثالث عشر بعد المائة.	أَبْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ امْرَأَةً مَعَهَا صَبِيَّتَانِ.
السابع والتسعون.	ابْنُ سُمَيَّةَ مَا عَرِضَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ فَطُ إِلاَّ أَحَدًا بِالْأَرْشَدِ مِنْهُمَا.
الثاني والتسعون.	أَبُو جَنْدَلِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُهَيْلِ.
التسعون.	أَبُو حُدَيْقَةَ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ اسْمُهُ حِجْلٌ.
الحادي بعد المائة.	أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ ضَرِيرٌ الْبَصَرِ.
الخامس بعد المائة.	أَحْبَبُوا الْفُقَرَاءَ وَجَالِسُوهُمْ.
الخامس والعشرون بعد المائة.	إِذَا أَبْعَضَ الْمُسْلِمُونَ عُلَمَاءَهُمْ.
الرابع والعشرون بعد المائة.	إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ.
الثاني والعشرون.	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى.
الثاني والعشرون بعد المائة.	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَحْمِدِ اللَّهَ.
الحادي والعشرون بعد المائة.	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
الثاني بعد المائة.	أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ.
السادس والثمانون.	أُرِيَّ اللَّيْلَةَ رَجُلًا صَالِحًا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نِيَطَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
الثامن.	أُرَيْتَ مَا تَلَقَى أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي.
السادس عشر.	اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَعَلِّمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ.
الثامن والعشرون.	أَسْوَأُ النَّاسِ سَرِقَةً الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ.
الثالث والثمانون.	اِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ.
السادس والثلاثون بعد المائة.	أَكْثَرَ النَّاسِ فِي شَأْنِ مُسَيْلِمَةَ الْكُذَّابِ.
السادس والخمسون.	أَلَا أَعْلَمُكَ سُورَةً مَا أَنْزَلْتُ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلَهَا.
الحادي والسبعون.	أُهِمُّ إِتْرَاهِيمَ الْحَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ.
الخامس والأربعون.	إِنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَرِيضَتَانِ.
الخامس.	إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ، مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ فَيَرْضَى اللَّهُ بِهَا عَنْهُ.
الثاني عشر بعد المائة.	إِنَّ اللَّهَ لَيُعَمِّرُ بِالْقَوْمِ الرَّمَانَ.
الثالث والأربعون.	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ.

التاسع والعشرون بعد المائة.	أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّهَا زَنْتُ وَهِيَ حُبْلَى.
الثاني والستون.	أَنَّ حِفْظَ الْحَوَائِطِ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِهَا.
الحادي والتسعون.	أَنَّ خَالِدَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ أَسْلَمَ قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
السادس بعد المائة.	أَنَّ دُرَجًا قَدِمَ إِلَى عُمَرَ مِنَ الْعِرَاقِ وَفِيهِ جَوْهَرٌ.
المائة.	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ، يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ.
الثاني والثمانون.	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ.
الثالث والسبعون.	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ.
التاسع والستون.	إِنَّ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ لِحَمْسِ آيَاتٍ مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي بِهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.
الأول.	إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خَلْقًا.
الثامن عشر بعد المائة.	إِنَّا نَكْرَهُ النَّقْصَ فِي الْقُرْنِ وَالْأُذُنِ.
الثالث بعد المائة.	إِنَّكُمْ الْقَوْمَ لَوْلَا أَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ الْمَسِيحَ.
السابع والعشرون بعد المائة.	أَنَّهُ الَّذِي تَصَدَّقَ عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ تُوفِّيَا.
الثامن والعشرون بعد المائة.	أَنَّهُ تَصَدَّقَ بِحَائِطٍ، فَأَتَى أَبَوَاهُ النَّبِيَّ ﷺ.
الخامس والثلاثون.	أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْقَوْسِ.
الثاني والأربعون.	أَنَّهُ قَالَ فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ: عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٌّ أَوْ عَبْدٍ.
الثامن بعد المائة.	أَنهَا نَاوَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ كَتِفًا مِنْ لَحْمٍ.
الثامن والتسعون.	إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ يَوْمَ مَاتَ وَهُوَ يُحِبُّ رَجُلًا أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ.
العشرون.	إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.
التاسع والعشرون.	أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ.
السادس والستون.	إِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الشَّهَادَاتِ، أَنْ تَقُولَ: قُتِلَ فُلَانٌ شَهِيدًا،
السادس والأربعون.	آيَةٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ زَمَرَمَ.
السبعون.	أَيَعُزُّو الرِّجَالَ وَلَا نَعُزُّو، وَلَا نُقَاتِلُ فَنُسْتَشْهِدَ.
الرابع والسبعون.	السَّابِقُ وَالْمُقْتَصِدُ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ.
الثامن والثمانون.	اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْسِمُ عَلَيْكَ أَنْ أَلْقَى الْعَدُوَّ عَدَا فَيَقْتُلُونِي.
السادس والتسعون.	اللَّهُمَّ أَوْلِعَتْ قُرَيْشٌ بَعْمَارٍ.
حرف الباء	
السابع بعد المائة.	بَيْنَمَا أَنَا بِمَكَّةَ أَجْهَزُ لِلْحَقِّ بِأَبِي، لَقِيتَنِي هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ.
حرف التاء	
السادس والعشرون بعد المائة.	تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلَّمُوهُ النَّاسَ.

حرف التاء	
الثامن والستون.	ثَلَاثٌ مِنَ السَّعَادَةِ.
التاسع.	ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ.
حرف الجيم	
الخامس والتسعون.	جَاءَ الْعَبَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُعْضَبٌ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟
التاسع بعد المائة.	جَعَلْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَخَارَةً.
حرف الحاء	
الثالث والستون.	حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مِثْلِ هَذَا فَأَمَرَ الْبَائِعَ أَنْ يُسْتَحْلَفَ، ثُمَّ يُخَيَّرَ الْمُبْتَاعُ.
حرف الخاء	
الأربعون.	خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ.
الثالث.	خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي جَنَازَةٍ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - عَلَى الْقَبْرِ.
حرف الدال	
السابع والثلاثون بعد المائة.	دَخَلَ نَفَرٌ مِنَ الْفُرَّاءِ عَلَى أَبِي ذَرٍّ وَعِنْدَهُ امْرَأَةٌ سَوْدَاءٌ.
الحادي عشر بعد المائة.	دَعَانَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَبْلَ أَنْ نُحْرَمَ الْحُمْرُ.
الثامن والأربعون.	دَعَوْهُ ذِي النُّونِ إِذْ دَعَا وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ.
حرف الذال	
السابع عشر بعد المائة.	ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِرْقَ النَّسَا.
حرف الراء	
الرابع والأربعون.	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - بِالْعَرَجِ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ مِنَ الْحَرِّ.
الرابع والتسعون.	رَضِيْتُ لِأُمَّتِي مَا رَضِي لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ.
حرف السين	
الخامس والثمانون.	سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ: أِنِّي الْجَنَّةَ بَرَقُ؟
الحادي والخمسون.	سَلْ تُعْطَهُ يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ.
السابع والستون.	سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ.
الثامن والخمسون.	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ أَوْ أَفْضَلُ؟
السادس والسبعون.	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي كَمْ خُلِقَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ؟
حرف الصاد	
الثالث.	صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ.
حرف العين	
العشرون بعد المائة.	الْعَاطِسُ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

السابع والثمانون.	عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَتْرِي إِذَا رَفَعْتُ رَأْسِي وَمَ يَبْقَ إِلَّا السُّجُودُ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ.
الستون.	عَهْدُهُ الرَّبِيقِ أَرْبَعُ لَيَالٍ.
حرف الفاء	
الرابع بعد المائة.	فَدَكَرَ نَسَبَ حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ وَزَادَ فِيهِ.
الثاني والثلاثون بعد المائة.	فِي أُمَّتِي خَسْفٌ.
حرف القاف	
العاشر.	قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- وَنَحْنُ حَوْلَهُ: كَيْفَ أَنْتُمْ، رُبِعَ أَهْلُ الْجَنَّةِ.
السابع.	قَالَتْ قُرَيْشٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ادْعُ رَبَّكَ أَنْ يَجْعَلَ لَنَا الصِّمَاءَ ذَهَبًا.
الثاني عشر.	الْقَدَرِيَّةُ بِجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ.
الرابع والعشرون.	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْمَدِينَةَ كَثِيرَةٌ الْهُوَامُ وَالسَّبَّاعُ.
حرف الكاف	
السابع والأربعون.	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي.
الحادي والعشرون.	كَانَ رَجُلَانِ أَحْوَانٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ مِنَ الْآخَرِ.
الرابع عشر.	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَرْبَعِ: مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ.
الثلاثون.	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ.
الثاني والخمسون.	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي جَسَدِي.
السابع والعشرون.	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- إِذَا سَجَدَ رُئِيَ وَضَحَ إِبْطِيهِ.
الثاني والسبعون.	كَانَ لِيَعْقُوبَ النَّبِيِّ ﷺ أَخٌ مُؤَاخِيًا فِي اللَّهِ.
الثالث والعشرون.	كَانَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ.
الثامن عشر.	كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَجَاءَهُ صَيَّادٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَنْطَلِقُ فِي الْبَحْرِ.
الثالث والتسعون.	كَيْفَ صَنَعْتَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فِي اسْتِيلَامِ الرَّكْنِ.
حرف اللام	
التاسع والثلاثون.	لَا تَزَالُ أُمَّتِي -أَوْ هَذِهِ الْأُمَّةُ- فِي مُسْكَةٍ مِنْ دِينِهَا.
الخامس والعشرون.	لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ.
الحادي والثلاثون بعد المائة.	لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَأْخُذَ اللَّهُ ﷻ شَرِيظَتَهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ.
الخامس عشر.	لَا يَجْمَعُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا.
الرابع والستون.	لَا يُعَلَّقُ الرَّهْنُ.
الرابع عشر بعد المائة.	لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرِزْقِهَا.
الحادي والأربعون.	لَا يُوْجَدُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِبِلِ الصَّدَقَةُ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسَ دَوْدٍ.

السادس والعشرون.	لَا يُوطَأُ أَحَدُ الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ إِلَّا تَبَشَّشَ اللَّهُ.
الثاني.	لَا يُؤْمِنُ الْعَبْدُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ.
التاسع والثمانون.	لَعَلَّكَ يُدْرِكُكَ زَمَانٌ وَسَيُجْمَعُونَ جَمْعًا وَأَنْتَ فِيهِ.
الثمانون.	لَمَّا أَبْطِءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَحْيُ جَزَعَ مِنْ ذَلِكَ جَزَعًا شَدِيدًا.
السادس والثلاثون.	لَمَّا حَضَرَ آدَمُ النَّبِيَّ قَالَ لِسِنِيهِ.
السابع والسبعون.	لَمَّا نَزَلَتْ: تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ وَتَبَّ.
التاسع والخمسون.	لِيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا.
السابع والخمسون.	ليس منا من لم يتغن بالقرآن.
حرف الميم	
التاسع والأربعون.	مَا أَصَابَ مُسْلِمًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ.
التاسع والسبعون.	مَا أَعْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ، قَالَ: كَسْبُهُ وَلَدُهُ.
الرابع والخمسون.	مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا كَثُرَ لِعَطْفُهُمْ فِيهِ.
الرابع والثمانون.	مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ.
الثامن والثلاثون.	مَا لَكَ، لَعَلَّهُ سَاءَتْكَ إِمْرَةٌ ابْنِ عَمِّكَ؟
الخامس والسبعون.	مَا مِنْ دَاعٍ دَعَا رَجُلًا إِلَى شَيْءٍ إِلَّا كَانَ مَوْثُوقًا مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.
الخامس عشر بعد المائة.	مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْرِكُ ابْنَتَيْنِ فَيُحْسِنُ إِلَيْهِمَا.
الثالث والعشرون بعد المائة.	مَا يَنْتَظِرُ أَحَدُكُمْ إِلَّا غَنَى مُطْعِيًا.
الثالث والخمسون.	مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِي وَأَنَا أَدْعُو بِأَصَابِعِي.
التاسع والتسعون.	مُلِيَ عَمَّارٌ إِيمَانًا إِلَى مُشَاشِهِ.
السابع والثلاثون.	مَنْ أَتَى أَخَاهُ عَائِدًا فَهُوَ فِي خُرَافَةِ الْجَنَّةِ.
الثالث والثلاثون.	مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يُقَوْمَ بِاللَّيْلِ.
العاشر بعد المائة.	مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ عَمْرٌ.
التاسع عشر بعد المائة.	مَنْ تَابَ إِلَى اللَّهِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِيَوْمِ قِيلَ اللَّهُ مِنْهُ.
الثاني والثلاثون.	مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ عَبْرٍ غُذِرَ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ.
الخامس والستون.	مَنْ سَأَلَكَمُ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ.
الثالث عشر.	مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ.
الحادي والثلاثون.	مَنْ صَلَّى رُكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلْيُصَلِّ الصُّبْحَ.
الثلاثون بعد المائة.	مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ.
السادس.	مَنْ لَعِبَ بِالرَّيْدِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

الرابع.	المؤمن غير كريم، والفاجر حيب لئيم.
حرف النون	
الحادي والستون.	نفس المؤمن معلقة بدينه.
التاسع عشر.	نهى رسول الله ﷺ عن جلود السباع.
حرف الهاء	
الخامس والثلاثون بعد المائة.	هلاك أمي على يدي أعيلمه.
حرف الواو	
الحادي والثمانون.	والله ليلة من أبي بكر خير من آل عمر.
الثامن والسبعون.	وتمنعون الماعون، قال: هي الزكاة المفروضة.
حرف الياء	
السادس عشر بعد المائة.	يا رسول الله، أرايت أذوية تتداوى بها ورقي نرقي بها.
الخمسون.	يا عائشة، عليك بالكوامل.
الرابع والثلاثون.	يا عباس، يا عمه، ألا أعطيك، ألا أجيزك، ألا أفعل لك.
الخامس والخمسون.	يا نبي الله، اشتريت مقسم بني فلان.
الرابع والثلاثون بعد المائة.	يجيء ريح بين يدي الساعة.
الثالث والثلاثون بعد المائة.	يوشك أهل العراق أن لا يجيء إليهم درهم.
الحادي عشر.	يوم القيامة كقدر ما بين الظهر والعصر.

فهرس الرواة.

اسم الراوي.	خلاصة ما قيل فيه.	رقم حديثه.
حرف الألف.		
أبان بن يزيد، العطار.	ثقة، مقدم على آخرين.	السابع عشر.
إبراهيم بن أبي طالب.	ثقة، أحد أئمة العلل.	الثاني والثلاثون.
إبراهيم بن إسحاق، الزهري.	ثقة.	السادس.
إبراهيم بن الحجاج، السامي.	ثقة، يهمل قليلا.	التاسع والعشرون.
إبراهيم بن الحسن، المقسمي.	ثقة.	الثالث والستون.
إبراهيم بن الحسين، ابن ديزيل.	ثقة، مأمون، مكثرت عن عفان بن مسلم.	الثامن.
إبراهيم بن الحكم بن أبان.	ضعيف جدا.	الرابع والثلاثون.
إبراهيم بن الهيثم، البلدي.	ثقة، أنكر عليه حديث ودافع عنه الأئمة فيه.	الثامن.
إبراهيم بن أورمة، الأصبهاني.	ثقة.	الخامس والخمسون.
إبراهيم بن زياد، سبلان.	ثقة.	الثالث.
إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.	ثقة، مقدم على أناس، وتكلم في حديثه عن الزهري.	الحادي والستون.
إبراهيم بن سليمان، أبو إسماعيل، المؤدب.	صدوق.	الثامن والخمسون.
إبراهيم بن طهمان بن شعبة.	ثقة، تكلم فيه؛ للإرجاء، وقيل: "رجع عنه".	الخامس بعد المائة.
إبراهيم بن عبد الله، الحلال.	صدوق.	السادس والعشرون بعد المائة.
إبراهيم بن عبد الله، الكحي.	ثقة.	الثالث.
إبراهيم بن عصمة، العدل.	صدوق في نفسه، زاد الوراقون في كتبه، فلا يحتج إلا بما صححه عنه الحاكم.	الثالث والخمسون.
إبراهيم بن علي، أبو إسحاق، الذهلي.	ثقة.	الثاني والعشرون بعد المائة.
إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص.	ثقة.	الثامن والأربعون.
إبراهيم بن محمد بن يحيى، المزكي.	ثقة ثبت.	الخامس عشر.
إبراهيم بن محمد، أبو إسحاق، الفزاري.	ثقة، مأمون.	السادس والستون.
إبراهيم بن مرزوق بن دينار.	ثقة.	الثالث والأربعون.

إبراهيم بن يزيد بن شريك، التيمي.	ثقة دلس، وروايته عن البعض مرسلة.	الخامس والستون.
إبراهيم بن يزيد بن قيس، النخعي.	ثقة، يرسل كثيرا.	الحادي والخمسون.
إبراهيم بن إسحاق، الحربي.	ثقة.	التاسع والعشرون.
أبي بن كعب، أبو المنذر <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي جليل.	السادس والثلاثون.
أبيض بن أبان بن المغيرة.	لا بأس به.	الحادي والعشرون بعد المائة.
أحمد بن إبراهيم بن عبد الله، ابن بنت نصر بن زياد.	صدوق.	الثامن عشر.
أحمد بن إبراهيم بن ملحان.	ثقة.	السادس والعشرون.
أحمد بن إسحاق بن أيوب، أبو بكر، الصبغي، الفقيه.	ثقة.	الثاني.
أحمد بن الأزهر بن منيع.	صدوق صحيح الكتاب.	الثاني والستون.
أحمد بن الحجاج، أبو العباس، المروزي.	ثقة.	الرابع.
أحمد بن الحسن، القاضي.	ثقة.	الثاني والعشرون.
أحمد بن المقدم، أبو الأشعث البصري.	ثقة.	الخامس والخمسون.
أحمد بن جعفر بن حمدان، القطيعي.	ثقة، تغير قليلا بأخرة.	السادس.
أحمد بن جميل، المروزي.	صدوق.	الرابع عشر بعد المائة.
أحمد بن جناب، المصيبي.	صدوق.	الرابع.
أحمد بن حازم بن أبي غرزة، أبو عمرو الغفاري.	ثقة.	الثاني والعشرون.
أحمد بن حنبل، الشيباني.	ثقة، ثبت، حجة.	السادس.
أحمد بن حنبل، الحلي.	ثقة.	الثاني والعشرون بعد المائة.
أحمد بن داود بن موسى، المكي.	ثقة.	الحادي والعشرون بعد المائة.
أحمد بن زهير بن حرب.	ثقة مأمون.	الرابع عشر بعد المائة.
أحمد بن سلمان، أبو بكر النجاد.	صدوق.	الثاني عشر.
أحمد بن سلمة، النيسابوري.	ثقة، متقن.	الثاني والأربعون.
أحمد بن سليمان بن عبد الملك، أبو	ثقة حافظ.	الثاني والعشرون بعد

المائة.		الحسين الرُّهَآوِيُّ.
السابع والخمسون.	ثقة.	أحمد بن سهل، الفقيه.
الثاني.	ثقة.	أحمد بن سيار بن أيوب، المروزي.
الحادي والسبعون.	ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره.	أحمد بن شعيب بن علي، النسائي.
الثامن والثمانون.	ثقة، ثبت، حافظ، من متقني أصحاب ابن وهب، تكلم فيه بلا حجة.	أحمد بن صالح، المصري.
الثالث والسبعون.	لا بأس به.	أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ.
الرابع والستون.	ضعيف جدا.	أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ، الحراني.
الحادي والعشرون بعد المائة.	ثقة متقن.	أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ، الكوفي.
الثامن.	ثقة.	أحمد بن عبد الله، أبو محمد، المزني.
الثامن.	صدوق.	أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة.
السابع والعشرون.	ثقة، رمي بالنصب.	أحمد بن عبدة، الضبي.
الحادي والثلاثون.	ثقة.	أحمد بن عتيق، المروزي.
الثالث والأربعون.	ثقة.	أحمد بن عثمان بن يحيى، الأدمي.
الثاني والثمانون.	ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وهم.	أحمد بن كامل بن خلف، القاضي.
الثالث والأربعون.	ثقة.	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، الأدمي.
الخامس عشر.	لا بأس به.	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَدْرِ.
الرابع.	صدوق.	أحمد بن محمد بن عبدوس بن سلمة، العنزري.
الثاني والعشرون.	ثقة ثبت، مقدم على أقرانه.	أحمد بن محمد بن عيسى، البرقي.
الثاني.	ثقة.	أحمد بن محمد بن محمد، الخليلي.
الخامس عشر بعد المائة.	صدوق.	أحمد بن محمد بن نصر، النيسابوري.
العاشر.	صدوق، في حفظه شيء.	أحمد بن محمد بن نيزك، الطوسي.
السادس والثلاثون بعد المائة.	صدوق، كان يميل إلى التشيع.	أحمد بن محمد، أبو سهل، القطان.
الرابع والعشرون.	ثقة.	أحمد بن منصور بن عيسى، أبو حامد، المزني.

أحمد بن منيع، البغوي.	ثقة، حافظ.	الثاني.
أحمد بن مهدي بن رستم، الأصبهاني.	ثقة.	الثامن.
أحمد بن مهرا ن بن خالد، الأصبهاني.	صدوق.	السابع والسبعون.
أحمد بن نجة بن العريان.	ثقة.	السابع والعشرون.
أحمد بن هارون، الفقيه.	صدوق.	الحادي والعشرون بعد المائة.
أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو جعفر، البغدادي.	ثقة.	السادس والأربعون.
أحمد بن يحيى بن زهير، التستري.	ثقة.	الخامس والستون.
أحمد بن يحيى، الحلواني.	ثقة.	الثاني والعشرون.
أحمد بن يعقوب، أبو سعيد، الثقفى.	ثقة.	الخامس.
أحمد بن يونس بن المسيب، الضبي.	ثقة.	الثالث والعشرون.
أحوص بن جواب، الضبي.	صدوق.	السابع.
آدم بن أبي إياس، العسقلاني.	ثقة، من أضببط الناس عن شعبة.	السادس والعشرون.
الأزرق بن قيس، الحارثي.	ثقة.	التاسع والعشرون.
أزهر بن مروان، الرقاشي.	ثقة.	الثالث عشر.
أسامة بن زيد، الليثي.	صدوق، يهمل، لكنه صحيح الكتاب.	الرابع.
أسامة بن عمير، الهذلي <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي.	التاسع عشر.
إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن جميل.	ثقة.	الثاني.
إسحاق بن إبراهيم، ابن راهويه.	إمام، ثقة، حافظ، حجة.	التاسع والعشرون.
إسحاق بن إبراهيم، أبو موسى الهروي.	ثقة.	الثاني والعشرون.
إسحاق بن إبراهيم، الدبري.	صدوق، تكلم في حديثه عن عبد الرزاق.	الرابع والثلاثون بعد المائة.
إسحاق بن أحمد بن مهرا ن، الرازي.	صدوق.	السادس عشر بعد المائة.
إسحاق بن سعد بن أبي وقاص.	ثقة.	الثامن والثمانون.
إسحاق بن سليمان، الرازي.	ثقة.	السادس عشر بعد المائة.
إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة.	ثقة ثبت، روايته عن جدته أم سليم مرسلة.	التاسع بعد المائة.
إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل.	ثقة، روايته عن النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> مرسلة.	الثامن بعد المائة.
إسحاق بن عيسى بن نجيح، ابن الطباع.	صدوق.	الرابع والأربعون.
إسحاق بن عيسى بن نجيح، أبو يعقوب.	صدوق.	الثالث والثمانون.

إسحاق بن محمد بن خالد، الهاشمي.	صدوق، وهم.	السابع والسبعون.
إسحاق بن منصور، الكوسج.	ثقة، ثبت.	التاسع والتسعون.
إسحاق بن يوسف، الأزرق.	ثقة، من أعلم الناس بحديث شريك.	الثاني والثلاثون.
أسد بن موسى، الأموي.	ثقة، يغب.	التاسع بعد المائة.
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي.	ثقة، صدوق، من أثبت الناس في جده أبي إسحاق.	السابع والسبعون.
إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة.	ثقة، تكلم فيه بلا حجة.	السابع والثمانون.
إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، ابن عُلَية.	حجة، ثبت، وهو أحفظ من جماعة من الثقات ومقدم عليهم.	الأول.
إسماعيل بن إبراهيم، أبو إبراهيم الترمذي.	ليس به بأس.	الثالث.
إسماعيل بن أبي خالد، البجلي.	ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بالشعبي، وأثبتهم فيه.	الثامن والثلاثون.
إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، البصري.	ثقة، متقن.	الثالث عشر.
إسماعيل بن أمية، القرشي.	ثقة، مقدم على أناس، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع.	الثاني والعشرون.
إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، الأنصاري.	ثقة ثبت، مقدم على جماعة.	الخامس.
إسماعيل بن زكريا، الخلقاني.	ليس به بأس.	السابع والعشرون.
إسماعيل بن صبيح، اليشكري.	ثقة.	السادس والسبعون.
إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس.	ضعيف.	التاسع.
إسماعيل بن عيَّاش، أبو عتبة الحمصي.	صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، ويدلس.	الرابع والستون.
إسماعيل بن قتيبة، النيسابوري.	ثقة.	السادس.
إسماعيل بن محمد بن الفضل، الشعرائي.	ثقة.	العشرون.
إسماعيل بن مسلم، أبو إسحاق، البصري.	ضعيف الحديث، يكتب حديثه.	الخامس والأربعون.
إسماعيل بن نجيد، السلمي.	ثقة.	الثالث.
الأسود بن شيبان، السدوسي.	ثقة.	الثامن والتسعون.
الأسود بن عامر، شاذان.	ثقة، سمع من شريك قبل ولايته القضاء.	الثامن والخمسون.
أسيد بن عاصم، الأصبهاني.	ثقة.	الثلاثون.
أنس بن سيرين، الأنصاري.	ثقة، قال ابن المديني: "لم يرو عن القاسم - يعني:	السابع عشر بعد المائة.

	ابن محمد بن أبي بكر - شيئاً".	
الثامن.	صحابي جليل، خادم النبي ﷺ.	أنس بن مالك بن النضر ﷺ.
الثلاثون.	لا بأس به.	أيمن بن نابل، المكي.
السادس.	ثقة، ثبت حجة، مقدم على غيره في نافع.	أيوب بن أبي تميمة، السخيتاني.
التاسع.	ثقة.	أيوب بن سليمان بن بلال.
الثامن عشر بعد المائة.	ضعيف يعتبر به، ويُتقى حديثه من رواية ابنه محمد عنه.	أيوب بن سويد، الرملي.
الثاني والثلاثون.	صدوق، له أوهام.	أيوب، أبو العلاء، القصاب.

حرف الباء.

الثامن عشر.	ضعيف.	بجر بن كنيذ، السقاء.
السادس عشر بعد المائة.	ثقة.	بجر بن نصر بن سابق، الخولاني.
الثالث.	صحابي جليل.	البراء بن عازب، الأنصاري ﷺ.
السابع والثمانون.	ثقة، قيل: "لم يسمع من أبي موسى الأشعري ﷺ".	بريد بن أبي مرثم، البصري.
السادس والستون.	ثقة، رواية الأوزاعي.	بشر بن بكر، التنيسي.
الرابع.	ضعيف.	بشر بن رافع، الحارثي.
الخامس بعد المائة.	ثقة.	بشر بن موسى، الأسدي.
الخامس والسبعون.	لا يعرف.	بشر، غير منسوب، وقيل: "ابن دينار".
العشرون.	ثقة.	بشير بن ثابت، الأنصاري.
الثامن والعشرون بعد المائة.	صدوق، روايته عن جده عبد الله مرسلة.	بشير بن محمد بن عبد الله بن زيد.
الحادي والثلاثون.	ثقة، سماعه من أبي هريرة ﷺ صحيح.	بشير بن نهيك، السدوسي.
الثلاثون.	يكتب حديثه.	بكر بن بكار، أبو عمرو، القيسي.
الرابع والأربعون.	ثقة.	بكر بن محمد بن حمدان.
التاسع والعشرون بعد المائة.	صحابي.	بريدة بن الحصيب، الأسلمي ﷺ.
الثالث عشر.	صدوق على أقل أحواله.	بكر بن حماد، التاهري.
الحادي والعشرون.	ثقة، لم يثبت سماعه من عائشة وعبد الله بن الحارث بن جزء.	بكير بن عبد الله بن الأشج.
الخامس.	صحابي.	بلال بن الحارث، المزني ﷺ.

حرف التاء.		
التاسع والعشرون.	صحابي جليل.	تيم بن أوس، الداري <small>رضي الله عنه</small> .
حرف التاء.		
التاسع عشر بعد المائة.	ثقة، مقدم في أصحاب مكحول.	ثابت بن ثوبان، الشامي.
الحادي بعد المائة.	ثقة.	ثابت بن عبيد، الأنصاري.
الرابع والسبعون.	مجهول العين.	ثابت، أو أبو ثابت، روى عنه الأعمش.
السادس عشر.	صحابي جليل.	ثوبان، أبو عبد الله، مولى رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> .
حرف الجيم.		
السادس عشر.	أحد الصحابة الكرام.	جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام <small>رضي الله عنه</small> .
الخمسون.	ثقة.	جبر بن حبيب.
التاسع عشر بعد المائة.	ثقة، من كبار التابعين.	جبير بن نفيير، الحضرمي.
الثامن عشر بعد المائة.	ثقة، مقدم على أناس وقد حجب عن التحديث في الاختلاط، تُكَلِّم في حديثه عن قتادة، وكان صاحب كتاب لكنه حدث بمصر من حفظه فوهم، ووصف بالتدليس في حديث	جرير بن حازم، البصري.
الثاني.	ثقة حجة، مقدم على شريك في منصور بن المعتمر. وعلى أبي الأحوص في حصين، وعلى يونس بن بكير في هشام بن عروة.	جرير بن عبد الحميد، الضبي.
العشرون.	ثقة، مقدم على غيره، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، ولم يلق حبيب بن سالم.	جعفر بن أبي وحشية، أبو بشر، اليشكري.
الحادي والعشرون بعد المائة.	صدوق، كان يتشيع.	جعفر بن سليمان، الضبعي.
التاسع عشر بعد المائة.	ثقة.	جعفر بن عون، أبو عون، المخزومي.
الرابع والستون.	ثقة.	جعفر بن محمد بن الحارث أبو مُحَمَّد المرأغي.
الخامس عشر.	ثقة.	جعفر بن محمد بن شاكر، الصائغ.
الثالث.	ليس بمتقن، يكتب حديثه.	جعفر بن محمد بن كزال.
الثالث.	ثقة.	جعفر بن محمد بن نصير.

الحادي والسبعون.	ثقة، بعض روايته عن أبيه وجادة.	جعفر بن محمد، الصادق.
الثاني والستون.	ثقة.	جواهر بن محمد، الغساني.
الثامن والخمسون.	يتشيع ومحل الصدق.	جميع بن عمير، أبو الأسود، الكوفي.
الثالث والثلاثون.	صحابي جليل.	جندب بن جنادة، أبو ذر، الغفاري <small>رضي الله عنه</small> .
حرف الحاء.		
الرابع.	صدوق يهم، لكنه صحيح الكتاب.	حاتم بن إسماعيل، المدني.
العاشر.	ثقة، رافضي.	الحارث بن حصيرة، الأزدي.
الثامن والعشرون.	صحابي جليل، فارس النبي <small>ﷺ</small> .	الحارث بن ربيعي، أبو قتادة الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> .
الثامن والسبعون.	ثقة ثبت، من أصحاب ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> .	الحارث بن سويد، الكوفي.
الثاني والأربعون.	شيعي، لين.	الحارث بن عبد الله الأعور.
الخامس.	ثقة.	الحارث بن محمد بن أبي أسامة.
السابع والخمسون.	ليس به بأس.	الحارث بن مرة بن مجاعة، الحنفي.
التاسع والثلاثون.	تابعي، ثقة، روايته عن أبي عبد الرحمن السلمى مرسلة.	الحارث بن وهب.
الثالث والثلاثون.	ثقة، كثير الإرسال والتدليس.	حبيب بن أبي ثابت، الأسدي.
السابع عشر بعد المائة.	ثقة مقدم على غيره، وروايته عن البعض مرسلة.	حبيب بن الشهيد، الأزدي.
العشرون.	لا بأس به.	حبيب بن سالم، الأنصاري.
الخامس والعشرون بعد المائة.	صدوق.	حجاج بن أبي زياد، الأسود.
الثامن عشر.	ثقة.	حجاج بن المنهال، الأنماطي.
الرابع.	صدوق يهم.	حجاج بن فرافصة، الباهلي.
الرابع والخمسون.	ثقة مقدم على غيره، أثبت أصحاب ابن جريج. اختلط بأخرة ولم يضره إلا رواية سنيد بن داود عنه.	حجاج بن محمد، الأعور.
الثالث والثمانون.	صحابي جليل.	حذيفة بن اليمان بن جابر، العبسي <small>رضي الله عنه</small> .
الثاني والستون.	ثقة.	حرام بن سعد بن محيصة، الأنصاري.
السابع عشر.	ثقة، من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير.	حرب بن شداد، اليشكري.
السادس عشر.	ثقة، أرسل عن البعض.	حسان بن عطية، أبو بكر، الشامي.
الخامس والأربعون.	ثقة.	حسان بن محمد، أبو الوليد، القرشي.
الخامس والعشرون.	ثقة، كان يرسل كثيرا، ويدلس.	الحسن بن أبي الحسن، البصري.

الحسن بن أحمد، أبو مسلم، الحراني.	ثقة يغرب، وهو راوية مسكين بن بكير الحراني.	الخامس.
الحسن بن أحمد، التستري.	مجهول العين.	الخامس والسبعون.
الحسن بن إسماعيل بن صبيح، البشكري.	مجهول العين.	الخامس والسبعون.
الحسن بن الجهم بن جبلة.	صدوق.	الثاني والتسعون.
الحسن بن الصباح، البزار.	ثقة.	الثاني والأربعون.
الحسن بن سفيان، النسوي.	ثقة.	الرابع والثلاثون.
الحسن بن عبيد الله، النخعي.	ثقة.	الثالث.
الحسن بن عرفة، العبدي.	صدوق.	الثاني والسبعون.
الحسن بن علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small> .	صحابي جليل، سبط رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> .	السابع والثمانون.
الحسن بن علي بن زياد، السري.	ثقة.	التاسع.
الحسن بن علي بن عفان، العامري.	ثقة.	الثاني.
الحسن بن عمرو، الفقيمي.	ثقة، مقدم على غيره.	الثاني والثلاثون بعد المائة.
الحسن بن غليب، المصري.	ليس به بأس.	السابع عشر بعد المائة.
الحسن بن محمد بن الصباح، الزعفراني.	ثقة، راوية الشافعي.	التاسع والعشرون.
الحسن بن محمد بن حليم، الحلبي.	ثقة.	الحادي عشر.
الحسن بن مكرم، البغدادي.	ثقة.	الخمسون.
حسن بن موسى، الأشيب.	ثقة ضابط عن شعبة، في الطبقة الثالثة من أصحابه.	السابع عشر.
الحسن بن يزيد، عبدان، أبو علي، الدقاق.	صدوق.	السادس والعشرون.
الحسن بن يعقوب بن يوسف، العدل.	صدوق.	الخامس والعشرون.
الحسين بن إسماعيل، المحاملي.	ثقة.	الثالث والأربعون.
الحسين بن الحسن بن أيوب.	ثقة.	السادس والثلاثون.
الحسين بن الحسن بن حرب.	صدوق.	الخامس عشر بعد المائة.
الحسين بن الفرج، البغدادي.	يسرق الحديث.	الثاني والتسعون.
الحسين بن الفضل، البجلي.	ثقة.	الثاني والخمسون.
الحسين بن بشار، الخياط.	ثقة.	السادس عشر.
الحسين بن حريث، الخزاعي.	ثقة.	السادس والعشرون بعد المائة.
الحسين بن حفص بن ذكوان.	صدوق، كان من المختصين بالثوري.	الثاني والعشرون بعد المائة.

الثالث والأربعون.	ثقة، من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير.	الحسين بن ذكوان، المعلم.
الخامس والثمانون.	يضع الحديث.	الحسين بن عبيد الله، العجلي.
الثاني والثمانون.	صدوق يهم.	الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، الْفَارِسِيُّ.
الثالث عشر.	ثقة، ثبت.	الحسين بن علي، أبو علي، النيسابوري.
الثالث والثلاثون.	ثقة متقن، صحيح الكتاب، من أروى الناس عن زائدة بن قدامة.	الحسين بن علي، الجعفي.
الثالث والأربعون.	ثقة.	الحسين بن عيسى، البسطامي.
الخامس عشر.	ثقة.	الحسين بن محمد بن داود، مأمون.
الثالث والأربعون.	ثقة.	الحسين بن محمد بن زياد، القباني.
الثاني والعشرون.	ثقة.	الحسين بن محمد، أبو عروبة، الحراني.
الرابع والعشرون.	ثقة، مقدم على غيره، تغير حفظه في الآخر، وهشيم بن بشير أعلم الناس بحديثه.	حصين بن عبد الرحمن، السلمى.
الخامس بعد المائة.	صدوق، مقدم على غيره، وكان كاتب إبراهيم بن طهمان.	حفص بن عبد الله بن راشد.
الثاني والسبعون.	مجهول العين.	حفص بن عمر بن أبي الزبير.
الثاني والسبعون.	ثقة.	حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة.
الثالث عشر.	متروك.	حفص بن عمر، أبو إسماعيل، الأبلي.
الثاني والعشرون.	ثقة، تغير حفظه قليلاً بأخرة بعد ولايته القضاء، وكتابه صحيح. وهو مقدم على غيره، وهو أثبت أصحاب الأعمش.	حفص بن غياث، الكوفي.
السابع والثلاثون بعد المائة.	ثقة، ربما وهم.	حفص بن ميسرة، العدوي.
الرابع والثلاثون.	ثقة.	الحكم بن أبان، العدني.
الثاني والعشرون.	ثقة، وروايته عن البعض مرسلّة، وهو أثبت أصحاب إبراهيم النخعي. وروايته عن مجاهد كتاب إلا ما قال: "سمعت". وتدليسه من المرتبة الثانية.	الحكم بن عتيبة، الكندي.
الثامن والعشرون.	ثقة على قول الأكثرين، أنكر عليه حديثان.	الحكم بن موسى، القنطري.
الثامن.	ثقة، وما قيل في سماعه لا يضر.	الحكم بن نافع، أبو اليمان، الحمصي.
السادس عشر بعد المائة.	صحابي جليل.	حكيم بن حزام بن خويلد، القرشي <small>رضي الله عنه</small> .

حماد بن أسامة، أبو أسامة، الكوفي.	ثقة، ثبت.	السادس.
حماد بن زيد بن درهم.	ثقة ثبت، أثبت الناس في أيوب، وعمرو بن دينار، وثابت البناني.	الثالث.
حماد بن سلمة بن دينار.	ثقة، مقدم على آخرين، وتغير حفظه بأخرة، وهو أثبت الناس في حميد الطويل وثابت البناني وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أروى الناس عن علي بن الحكم، وأثبت الناس فيه عفانٌ وبهز وجبان بن هلال.	الثالث عشر.
حمدون بن أحمد، السمسار.	لا بأس به.	التاسع والعشرون.
حمزة بن حبيب، الزيات.	صدوق.	الثاني والخمسون.
حميد بن أبي حميد، الطويل.	ثقة، لا يحتج بحديثه عن أنس <small>رضي الله عنه</small> إلا بما سلم من التديس.	التاسع والعشرون.
حميد بن زياد، أبو صخر.	ليس به بأس.	الثامن والثمانون.
حميد بن عياش، أبو الحسن، الرملي.	صدوق.	الثاني عشر بعد المائة.
حميد بن مخلد بن قتيبة، المعروف بابن زنجويه.	ثقة ثبت.	الثامن والأربعون.

حرف الخاء.

خالد بن زيد، أبو أيوب، الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي جليل.	الثالث والعشرون.
خالد بن عبد الله، الطحان.	ثقة، ثبت. مقدم على أناس، ومتكلم في سماعه من الأعمش.	التاسع والخمسون.
خالد بن قيس، الأزدي.	ثقة على قول الأكثرين، قال الأزدي في روايته عن قتادة: "فيها مناكير".	الثاني والثلاثون.
خالد بن مخلد، القطواني.	شيعي، صدوق، أنكرت عليه أحاديث.	السادس والخمسون.
خَالِدُ بْنُ مَهْرَانَ، البَصْرِيُّ الحَدَّاءُ.	ثقة يرسل، أشار حمادُ بنُ زيدٍ إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام.	الأول.
خشنام بن بشر، أبو محمد، النيسابوري.	ثقة.	الثاني والسبعون.
خلاس بن عمرو، البصري.	ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وفي سماعه من بعضهم خلاف، وروايته عن علي <small>رضي الله عنه</small> من صحف وقعت له فهي رواية غير قوية لأنه يخشى أنها	الحادي والثلاثون.

	صحيفة الحارث الأعور.	
الثاني والتسعون.	صدوق، ربما أخطأ.	خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط.
حرف الدال.		
التاسع والعشرون.	ثقة متقن، مقدم على غيره.	داود بن أبي هند، البصري.
السابع عشر.	ثقة ثبت.	دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَعْلَجِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.
حرف الذال.		
الرابع والأربعون.	ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي هريرة <small>رضي الله عنه</small> ، وروايته عن بعض الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> رسالة.	ذكوان، أبو صالح، السمان.
السادس بعد المائة.	ثقة.	ذكوان، أبو عمرو، مولى عائشة.
حرف الراء.		
الثامن والخمسون.	صحابي جليل.	رافع بن خديج، الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> .
الثاني.	ثقة.	ربيعي بن حراش، العبسي، أبو مريم.
الخامس.	ثقة.	الربيع بن سليمان، المرادي.
التاسع والعشرون.	صدوق له أوهام.	الربيع بن يحيى، البصري.
السابع والثمانون.	ثقة.	ربيعة بن شيبان، أبو الحوراء البصري.
العشرون.	ثقة مأمون، قال الدارقطني: "لم يسمع من أنس <small>رضي الله عنه</small> شيئاً".	رقبة بن مصقلة، العبدي.
الثامن عشر.	ثقة.	روح بن القاسم، التميمي.
السابع والخمسون.	ثقة على قول الأكثرين، تكلم فيه بلا حجة، وسمع من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط، وهو مقدم فيه على أناس.	روح بن عبادة بن العلاء، القيسي.
حرف الزاي.		
الثالث.	صدوق.	زاذان، أبو عمر، الكندي.
الثاني والسبعون.	محله الصدق.	زافر بن سليمان، الإيادي.
الثاني.	ثقة، ثبت، كالثوري وشعبة وزهير، وأحفظ من شريك، وأبي بكر بن عياش، متقن لحديث الأعمش ودون ذلك في السبيعي.	زائدة بن قدامة، أبو الصلت.
الثالث والثلاثون.	مخضرم ثقة، من أثبت أصحاب ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> .	زر بن حبيش، الكوفي.

الحادي عشر.	ثقة، وفي سماعه من البعض خلاف.	زرارة بن أوفى، العامري.
الثامن عشر.	ثقة.	زفر بن الهذيل، العنبري.
الحادي والستون.	ثقة، يدلّس، وحديثه عن أبي إسحاق السبيعي لَبِيٌّ؛ لسماعه منه بعد الاختلاط.	زكريا بن أبي زائدة، أبو يحيى.
الثاني عشر.	ضعيف.	زكريا بن منظور.
الثالث والخمسون.	ثقة ثبت مأمون، مقدم على غيره.	زهير بن حرب بن شداد.
الثاني والثمانون.	ثقة ثبت حافظ، مقدم على أناس، وقد سمع من السبيعي بأخرة.	زهير بن معاوية، أبو خيثمة، الكوفي.
الرابع والستون.	ثقة، ثبت، قال ابن عيينة: "كان أثبت أصحاب الزهري".	زياد بن سعد بن عبد الرحمن.
الثالث عشر بعد المائة.	صدوق فيه لين، ثبت في مغازي ابن إسحاق.	زياد بن عبد الله، البكائي.
الرابع والعشرون.	ثقة، يعرب.	زيد بن أبي الزرقاء، الموصلية.
الثاني والعشرون.	ثقة.	زيد بن أبي أنيسة، الجزري.
السابع والسبعون.	صحابي جليل.	زيد بن أرقم، الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> .
التاسع عشر بعد المائة.	ثقة يرسل.	زيد بن أسلم، العدوي.
السادس بعد المائة.	ثقة، يخطيء إذا حدث من حفظه، وفي بعض حديثه عن الثوري كلام، وهو راوية معاوية بن صالح والثوري وحسين بن واقد.	زيد بن الحباب بن الريان.
الثالث والعشرون.	أحد كتاب الوحي من الصحابة الكرام <small>رضي الله عنه</small> .	زيد بن ثابت بن الضحاك <small>رضي الله عنه</small> .
التاسع والعشرون بعد المائة.	ثقة، حديثه عن النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> مرسل.	زيد بن طلحة، أبو يعقوب، التيمي.
العاشر.	ثقة.	زيد بن وهب، الجهني.

حرف السين.

السادس عشر.	ثقة، يرسل كثيرا.	سالم بن أبي الجعد.
التاسع.	ثقة ثبت أحد الفقهاء السبعة، وأثبت في أبيه من نافع، وروايته عن جماعة مرسل.	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.
الثاني والعشرون بعد المائة.	صحابي جليل، من أهل الصفة.	سالم بن عبيد، الأشجعي <small>رضي الله عنه</small> .
الخامس بعد المائة.	ثقة.	السري بن خزيمه، الأبيوردي.

الحادي والثمانون.	ثقة ثبت.	السري بن يحيى بن إياس، البصري.
الخامس والستون.	ثقة، غلط في أحاديث.	سريح بن النعمان، الجوهري.
الحادي والستون.	ثقة ثبت في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وروايته عن أناس مرسله.	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.
الحادي والعشرون.	صحابي جليل مبشر بالجنة.	سعد بن أبي وقاص <small>رضي الله عنه</small> .
السابع عشر.	صحابي جليل، مكث من الرواية.	سعد بن مالك، أبو سعيد، الخدري.
الثاني والستون.	مختلف في صحبته، والظاهر عدمها.	سعد بن محيصة بن مسعود، الأنصاري.
الثاني.	ثقة.	سعيد بن أبي الرجاء.
الرابع عشر.	ثقة، مقدم على غيره، وقد تغير قبل موته بأربع سنين، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه.	سعيد بن أبي سعيد، المقبري.
التاسع عشر.	ثقة يدللس ويرسل وقد رمي بالقدر ولم يدع إليه، واحتلط بأخرة، وهو أثبت الناس في قتادة، ومقدم على غيره، وتدليسه من المرتبة الثانية.	سعيد بن أبي عروبة، العدوي.
السابع والعشرون بعد المائة.	ثقة، روايته عن أناس مرسله.	سعيد بن أبي هلال، أبو العلاء، المصري.
السادس.	ثقة.	سعيد بن أبي هند، الفزاري.
الخامس.	ثقة ثبت.	سعيد بن الحكم، المعروف بابن أبي مريم.
السادس والسبعون.	ضعيف مدلس.	سعيد بن المرزبان، أبو سعد، البقال.
الرابع والستون.	ثقة، ثبت، حجة، أعلم الناس بحديث أبي هريرة، وروايته عن البعض مرسله، وفي بعضهم - كعمر <small>رضي الله عنه</small> - خلاف.	سعيد بن المسيب بن حزن.
الثاني والثلاثون.	ضعيف - خاصة في روايته عن قتادة وعمرو بن دينار - لكنه يعتبر به، وروايته عن الحكم بن عتيبة مرسله.	سعيد بن بشير، الأزدي.
الثلاثون.	ثقة، ثبت، فقيه، إمام، روايته عن بعض الصحابة <small>رضي الله عنه</small> مرسله.	سعيد بن جبير، أبو عبد الله، الكوفي.
الثالث والستون.	لا بأس به، داعية إلى الإرجاء.	سعيد بن سالم، أبو عثمان المكي.
الحادي والستون.	صدوق، صحيح الكتاب.	سعيد بن سلمة بن أبي الحسام.
التاسع والأربعون.	ثقة مأمون، حافظ.	سعيد بن سليمان، سعدويه، الواسطي.
الخامس.	ثقة.	سعيد بن عامر، أبو محمد، الضبعي.

الرابع عشر.	ثقة.	سعيد بن عمرو، الأشعثي.
الثامن والخمسون.	لا بأس به.	سعيد بن عمير بن نيار، المدني.
الثالث.	ثقة، ثبت، فيه تشيع قليل، وهو كثير الإرسال.	سعيد بن فيروز، أبو البخترى، الطائي.
العشرون.	صدوق.	سعيد بن مسعود، المروزي.
السابع والعشرون.	ثقة متقن، رواية ابن عيينة.	سعيد بن منصور بن شعبة.
السادس والعشرون.	ثقة.	سعيد بن يسار، أبو الحباب.
الثاني.	ثقة، حجة، كان ربما دلس.	سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، التَّوْرِيُّ.
الخامس.	ثقة، حجة، تغير حفظه بأخرة ولم يسمع منه في التغير إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف عن الاحتجاج به بسبب هذا، وكان ربما دلس عن الثقات، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار.	سفيان بن عيينة بن أبي عمران.
الثاني.	ثقة، متقن، كأبي بكر بن عياش، ودون زائدة وزهير.	سلام بن سليم، أبو الأحوص، الكوفي.
الثاني والأربعون.	صدوق له أوهام، مختلف في سماعه من عمه عقيل بن خالد وعلى كل فحديثه عن كتب عمه وهي صحاح.	سلامة بن روح بن خالد، الأيلي.
الخامس عشر.	ثقة.	سلم بن أبي الديال.
الثالث والثلاثون.	صدوق.	سلم بن جنادة، الكوفي.
الخامس والثلاثون.	صحابي جليل، من أهل بيعة الرضوان.	سلمة بن الأكوع <small>رضي الله عنه</small> .
الثاني عشر.	ثقة، روايته عن الصحابة مرسله، إلا سهل بن سعد.	سلمة بن دينار، أبو حازم، المدني.
السابع.	ثقة، ثبت.	سلمة بن كهيل، الحضرمي.
الرابع والستون.	ضعيف جدا.	سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، الحراني.
الثامن والستون.	ثقة.	سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق، الشيباني.
الثاني عشر.	ثقة، ثبت، إمام.	سليمان بن الأشعث، أبو داود، السجستاني.
التاسع والعشرون بعد المائة.	ثقة مقدم على أخيه عبد الله.	سليمان بن بريدة بن الحصيب.
التاسع.	ثقة، مقدم على آخرين، أروى الناس عن يحيى بن سعيد الأنصاري.	سليمان بن بلال، أبو أيوب، القرشي.
السادس والعشرون بعد	مجهول.	سليمان بن جابر، الهجري.

المائة.		
التاسع والعشرون.	ثقة مأمون، مقدم على غيره.	سليمان بن حرب، أبو أيوب، البصري.
الرابع عشر.	ثقة.	سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر.
الخامس والثلاثون بعد المائة.	ثقة غلط في أحاديث وهو من المقدمين في شعبة.	سليمان بن داود بن الجارود، الطيالسي.
الثامن عشر.	ثقة.	سليمان بن داود بن حماد، أبو الربيع، المهري.
الخامس عشر.	ضعيف.	سليمان بن سفيان، أبو سفيان، المدني.
الثاني.	ثقة، أرسل ودلس عن البعض.	سليمان بن طرخان، التيمي.
الثامن عشر بعد المائة.	ثقة.	سليمان بن عبد الرحمن، الدمشقي، الكبير.
الثاني والعشرون.	صدوق.	سليمان بن عبيد الله، الرقي.
الثالث.	ثقة ثبت، يدلس ويرسل، أعلم الناس بأقوال ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> ، وبالحكم بن عتيبة، والثوري من أعلم الناس به هو.	سليمان بن مهران، الأعمش.
الرابع.	لا بأس به.	سليمان، أبو داود المبارك.
الخامس والثلاثون بعد المائة.	صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن. وروايته عن أناس مرسله.	سماك بن حرب، أبو المغيرة، الكوفي.
الثاني والثلاثون.	صحابي.	سمرّة بن جندب بن هلال، الفزاري <small>رضي الله عنه</small> .
التاسع والثمانون.	مجهول.	سمرّة بن سهم.
الرابع والأربعون.	ثقة ثبت، مقدم على أناس.	سمي، المخزومي.
الخامس عشر.	ثقة.	سهل بن أحمد بن عثمان، الواسطي.
الحادي والعشرون بعد المائة.	ثقة، ربما وهم.	سهل بن بكار، القيسي.
الخامس والثمانون.	صحابي جليل.	سهل بن سعد، الساعدي <small>رضي الله عنه</small> .
الرابع والخمسون.	ثقة، تغير حفظه بأخرة.	سهيل بن أبي صالح، السمان.
السابع والثلاثون بعد المائة.	صدوق في نفسه يدلس، وقد عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وكان سماع مسلم منه قبل ذلك في صحته، ولم يحتج به وإنما أخرج له ما توبع عليه.	سويد بن سعيد، الحدثاني.
الثالث والثلاثون.	ثقة، من كبار المخضرمين، ولم يصح القول بصحته.	سويد بن غفلة، الكوفي.

سويد بن نصر بن سويد، المروزي.	ثقة، وهو راوية ابن المبارك.	الحادي عشر.
حرف الشين.		
شبابة بن سوار، الفزاري.	ثقة رمي بالإرجاء والدعوة إليه، وقيل: رجع عنه.	السادس والخمسون.
شرحبيل بن سعد، أبو سعد، المدني.	ضعيف يعتبر به، وقد اختلط بأخرة، وفي سماعه من أناس خلاف.	الخامس عشر بعد المائة.
شرحبيل بن مسلم، الخولاني.	ثقة.	الخامس عشر بعد المائة.
شريك بن عبد الله بن أبي نمر.	صدوق.	الأربعون.
شريك بن عبد الله، النخعي.	صدوق، تغير حفظه بعد قضاء الكوفة، وقدم حديثه أصح.	الثاني والعشرون.
شعبة بن الحجاج.	ثقة، ثبت، أثبت أصحاب قتادة، ولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم، ولا عن المدلسين إلا ما هو مسموع لهم.	الثاني.
شعيب بن أبي حمزة.	ثقة، من أثبت أصحاب الزهري.	الثامن.
شعيب بن الليث بن سعد.	ثقة.	الخامس.
شعيب بن صفوان، الثقفي.	يكتب حديثه، ولا يحتج به.	الثالث.
شقيق بن سلمة، أبو وائل، الأسدي.	ثقة ثبت روايته عن البعض مرسله، وكان أعلم الكوفيين بحديث ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> .	الثامن والسبعون.
شيبان بن عبد الرحمن، النحوي.	ثقة، مقدم على آخرين، ومن أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير.	السابع عشر.
حرف الصاد.		
صالح بن أبي الأخضر، اليمامي.	ضعيف، يعتبر به.	السادس عشر بعد المائة.
صالح بن كيسان، المدني.	ثقة ثبت، مقدم على أناس، وهو في الطبقة الثانية من أصحاب نافع.	الحادي والستون.
صالح بن محمد، جزرة.	ثقة ثبت حافظ.	السابع والخمسون.
صدي بن عجلان، أبو أمامة، الباهلي <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي جليل.	الخامس والخمسون.
الصلت بن بهرام، الكوفي.	ثقة، تكلم فيه للإرجاء.	التاسع والثلاثون.
حرف الضاد.		
الضحاك بن عثمان، الحزامي، الكبير.	ثقة، يخطيء.	الثاني والعشرون.

الثاني.	ثقة، ثبت.	الضحاك بن مخلد، أبو عاصم النبيل.
حرف الطاء.		
الثالث بعد المائة.	صحابي.	الطفيل بن عبد الله بن سخبرة، الأزدي <small>رضي الله عنه</small> .
السادس والثلاثون بعد المائة.	ثقة، روايته عن البعض مرسلة.	طلحة بن عبد الله بن عوف.
الثامن والثلاثون.	صحابي جليل، مبشر بالجنة.	طلحة بن عبيد الله، أبو محمد، التيمي <small>رضي الله عنه</small> .
السادس عشر.	ليس به بأس، يدلس.	طلحة بن نافع، الإسكاف، أبو سفيان.
حرف العين.		
السادس والخمسون.	صدوق.	أَبُو عُثْمَانَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِرْهَمِ النَّيْسَابُورِيِّ.
الخامس والخمسون.	ثقة.	عاصم بن النضر، البصري.
الحادي والخمسون.	صدوق له أوهام.	عاصم بن بهدلة، الكوفي.
المائة.	صحابي جليل.	عَاصِمُ بْنُ عَدِيِّ بْنِ الْجَدِّ <small>رضي الله عنه</small> .
التاسع.	ثقة.	عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.
الحادي والتسعون.	مجهول.	عامر بن حفص، أبو اليقظان.
الحادي والعشرون.	ثقة.	عامر بن سعد بن أبي وقاص.
الثامن والثلاثون.	ثقة، ثبت، متقن، روايته عن البعض مرسلة.	عامر بن شراحيل، الشعبي.
السابع والأربعون.	ثقة، لم يصح سماعه من أبيه، ولا من الصديق أبي بكر رضي الله عنهما.	عامر بن عبد الله بن مسعود، أبو عبيدة.
التاسع والسبعون.	من صغار الصحابة <small>رضي الله عنه</small> .	عامر بن وائلة، أبو الطفيل <small>رضي الله عنه</small> .
الرابع عشر.	ثقة.	عباد بن أبي سعيد، المقبري.
الثالث.	ثقة، ربما وهم.	عباد بن عباد بن حبيب.
التاسع والستون.	ثقة.	العباس بن الفضل بن زكريا، أبو منصور.

العباس بن الفضل، الأسفاطي.	صدوق.	الثالث بعد المائة.
العباس بن الوليد، النرسي.	ثقة.	السادس والتسعون.
عباس بن عبد المطلب بن هاشم <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي جليل، عم النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> .	الخامس والتسعون.
عباس بن محمد، الدوري.	ثقة.	الثامن والخمسون.
العباس بن يزيد، البحراني.	ثقة ربما أخطأ.	الثالث والأربعون.
عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج.	ثقة، تكلم أبو زرعة في روايته عن عمر <small>رضي الله عنه</small> .	الثامن والخمسون.
عبد الأعلى بن عبد الأعلى، البصري.	ثقة، من أثبت أصحاب ابن أبي عروبة، وسمع منه قبل الاختلاط.	التاسع والعشرون.
عبد الباقي بن عبد الجبار، الهروي.	صدوق.	الثاني.
عبد الباقي بن قانع.	ثقة، تغير بأخرة.	الثلاثون بعد المائة.
عبد الحميد بن أبي العشرين.	صدوق، ربما أخطأ، وهو مقدم على بعض أصحاب الأوزاعي.	الثامن والعشرين.
عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم.	صدوق، رمي بالقدر، وروايته عن أناس مرسلة.	السادس والخمسون.
عبد الحميد بن عبد الله، أبو بكر بن أبي أويس.	ثقة.	التاسع.
عَبْدُ الحَالِقِ بْنِ أَبِي المَخَارِقِ.	صدوق.	السابع عشر بعد المائة.
عبد الرحمن بن إبراهيم، أبو سعيد، دحيم.	ثقة ثبت، مقدم على جماعة، من أعرف الناس بالشاميين وحديثهم.	الثامن.
عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عيسى، الكوفي.	ثقة، روايته عن بعض الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> مرسلة، وفي سماعه من بعضهم خلاف.	الثاني والعشرون.
عبد الرحمن بن الحسن، القاضي.	متهم بالكذب.	التاسع والعشرون.
عبد الرحمن بن المبارك، العيشي.	ثقة.	السادس والتسعون.
عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.	ليس به بأس، رمي بالقدر، وأنكرت عليه أحاديث. وأرسل عن البعض.	السادس عشر.
عبد الرحمن بن جبير بن نغير.	ثقة، روايته عن أناس مرسلة.	الحادي والثلاثون بعد المائة.

عبد الرحمن بن حمدان بن المرزبان.	ثقة، تغير بآخرة.	السادس عشر بعد المائة.
عبد الرحمن بن عابس بن ربيعة، النخعي.	ثقة.	الرابع والعشرون.
عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.	ثقة قبل أن يختلط ببغداد، وحديثه عن أناس فيه غلط، وكان من أعلم الناس بحديث ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> .	الثامن والخمسون.
عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود.	ثقة، دلس عن أبيه.	العاشر.
عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه.	صدوق يخطيء.	التاسع.
عبد الرحمن بن عمرو، أبو زرعة، الدمشقي.	ثقة، مقدم على أقرانه.	الثامن.
عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو، الأوزاعي.	ثقة، في روايته عن الزهري كلام، وروايته عن البعض مرسله.	الثامن والعشرون.
عبد الرحمن بن محمد بن منصور، الحارثي.	ليس بالقوي.	الخامس والتسعون.
عبد الرحمن بن مهدي بن حسان.	ثقة ثبت، مقدم في الثوري على وكيع.	الثاني.
عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.	ثقة.	الحادي والثلاثون بعد المائة.
عبد الرحمن بن يعقوب، المدني.	ثقة مقدم في أصحاب أبي هريرة <small>رضي الله عنه</small> .	السادس والخمسون.
عبد الرحمن، ابن البيلماني.	ضعيف، يعتبر به، إلا من رواية ابنه محمد، وقيل: "روايته عن الصحابة مرسله إلا سُرِّق".	التاسع عشر بعد المائة.
عبد الرحيم بن سليمان، الكنايني.	ثقة.	الثامن عشر.
عبد الرزاق بن همام، الصنعاني.	ثقة، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع.	السادس.
عبد الصمد بن الفضل بن موسى.	ثقة.	الرابع والأربعون.
عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد.	ثقة على قول الأكثرين، ثبت في شعبة، وأبو معمر المنقري أثبت منه.	الرابع والعشرون.
عبد الصمد بن علي، أبو الحسين، الطستي.	ثقة.	الثالث.
عبد العزيز بن أبي حازم.	ثقة.	الثاني عشر.
عبد العزيز بن المختار، الأنصاري.	ثقة يخطيء.	العاشر بعد المائة.

عبد العزيز بن محمد، الدراوردي.	صدوق، مقدم على أناس، وكان يُحدث من كُتِبَ غيره فيخطيء، لكنه صحيح الكتاب، وقد تُكلم في حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري.	الخامس.
عبد العزيز بن مسلم، القسملبي.	ثقة، ربما وهم.	الخامس.
عبد الكريم بن الهيثم، أبو يحيى، البغدادي.	ثقة ثبت.	السادس والثلاثون بعد المائة.
عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.	ثقة ثبت.	المائة.
عبد الله بن أبي داود.	ثقة حافظ.	الخامس.
عبد الله بن أبي قتادة، الأنصاري.	ثقة، قال أبو زرعة في حديثه عن عمر <small>رضي الله عنه</small> : "مرسل".	الثامن والعشرين.
عبد الله بن أبي نجیح، المكي.	ثقة، متهم بالاعتزال والقدر والدعوة إليهما، ومختلف في روايته التفسير عن مجاهد.	السبعون.
عبد الله بن أحمد بن حنبل.	ثقة، ثبت.	السادس.
عبد الله بن إسحاق، أبو محمّد، الخراساني.	صدوق.	الخمسون.
عبد الله بن الحارث بن نوفل، القرشي.	ثقة، روايته عن البعض مرسلة.	الخامس والتسعون.
عبد الله بن الحسن، أبو شعيب، الحرايبي.	ثقة، له أخطاء.	الخامس.
عبد الله بن الحسين أبو العباس، القاضي.	ثقة.	الخامس.
عبد الله بن المبارك، الحنظلي.	حجة ثقة مأمون. وهو أثبت أصحاب الأوزاعي.	السادس.
عبد الله بن الوليد، العدني.	ثقة، ربما أخطأ.	الحادي عشر بعد المائة.
عبد الله بن جحش بن رباب، الأسدي.	صحابي جليل <small>رضي الله عنه</small> .	الثامن والثمانون.
عبد الله بن جعفر بن درستويه.	ثقة.	الثامن والخمسون.
عبد الله بن جعفر بن نجیح.	ضعيف.	التاسع عشر بعد المائة.
عبد الله بن حبيب، أبو عبد الرحمن، السلمي.	ثقة، روايته عن أناس مرسلة.	السابع والتسعين.
عبد الله بن حفص بن عمر، أبو بكر بن	ثقة.	الثامن والستون.

		حفص.
الخامس عشر.	ثقة.	عبد الله بن دينار، القرشي، العدوي.
السابع عشر.	لا بأس به.	عبد الله بن رجاء بن عمر، الغداني.
السادس والخمسون.	ليس به بأس.	عبد الله بن روح، المدائني.
السابع والعشرون بعد المائة.	صحابي جليل.	عبد الله بن زيد بن عبد ربه <small>رضي الله عنه</small> .
الأول.	ثقة، كثير الإرسال.	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، أَبُو قِلَابَةَ الْحَرَمِيُّ.
السادس.	ثقة، له أوهام.	عبد الله بن سعيد بن أبي هند.
الحادي عشر.	ثقة.	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو سَعِيدِ الْأَشْج.
الرابع والعشرون.	من كبار التابعين الثقات.	عبد الله بن شداد بن الهاد.
الثامن عشر.	صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة.	عبد الله بن صالح، كاتب الليث.
الخامس والثلاثون بعد المائة.	صدوق.	عبد الله بن ظالم، التميمي.
الثامن عشر بعد المائة.	ضعيف يعتبر به.	عبد الله بن عامر، الأسلمي.
السابع.	صحابي.	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب <small>رضي الله عنه</small> .
الرابع والستون.	صدوق.	عبد الله بن عبد الجبار، الخبائري.
الثامن.	ثقة، روايته عن عثمان <small>رضي الله عنه</small> - مرسله.	عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين.
الثالث والأربعون.	ثقة حافظ متقن.	عبد الله بن عبد الرحمن، أبو محمد، الدارمي.
الرابع والستون.	صدوق.	عبد الله بن عبد الرحمن، العابدي.
السادس والأربعون.	ثقة، روايته عن بعض الصحابة <small>رضي الله عنه</small> مرسله.	عبد الله بن عبيد الله، ابن أبي مليكة.
الحادي عشر.	ثقة مأمون، وهو راوية ابن المبارك.	عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد.
التاسع والسبعون.	صدوق.	عبد الله بن عثمان بن خثيم، المكي.
السابع والثمانون.	صدوق على أقل أحواله، وروايته عن جده علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> مرسله، وتكلم ابن حجر في اتصال روايته عن الحسن بن علي.	عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.
الحادي عشر.	ثقة.	عبد الله بن عمر بن أحمد، الجوهري.
التاسع.	صحابي.	عبد الله بن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> .

عبد الله بن عمرو بن العاص <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي جليل فقيه مكث من الرواية.	السادس والتسعون.
عبد الله بن عمرو، أبو معمر، المقعد.	ثقة ثبت صحيح الكتاب، مُقَدَّم في عبد الوارث، ورمي بالقدر.	الثاني والعشرون.
عبد الله بن عون بن أرتبان، المزني.	ثقة ثبت عالم بالحسن البصري، وروايته عن أناس مرسلة.	الثالث والسبعون.
عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.	ثقة، فيه تشيع.	الثاني والستون.
عبد الله بن فَحْطَبَةَ الصَّلْحِيِّ.	صدوق.	الثلاثون.
عبد الله بن قيس، الأشعري <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي.	السادس.
عبد الله بن لهيعة بن عقبة، المصري.	ضعيف مدلس يعتبر به، خاصة رواية العبادة عنه: (ابن المبارك، وابن وهب، والمقري).	التاسع والثمانون.
عبد الله بن محمد بن زكريا، الأصبهاني.	ثقة.	الثامن والستون.
عبد الله بن محمد بن زياد، أبو بكرِ النَّيْسَابُورِيِّ.	ثقة، حافظ.	الثاني والستون.
عبد الله بن محمد بن شاكر، أبو البخترى.	صدوق.	التاسع والستون.
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه.	ثقة.	الخامس عشر.
عبد الله بن محمد بن علي بن زياد، النيسابوري.	ثقة، رضا.	الثامن عشر.
عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد بن عَلِي، النفيلي.	ثقة ثبت حافظ، مقدم على أناس.	الخامس والسبعون.
عبد الله بن محمد بن موسى، أبو محمد، الكعبي.	صدوق.	التاسع والثلاثون.
عبد الله بن محمد، أبو القاسم، البغوي.	ثقة ثبت.	الخامس والأربعون.
عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة.	ثقة، متقن.	التاسع والثلاثون.
عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد، الإسْفَرَايِينِي.	ثقة.	الرابع والستون.
عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي جليل.	العاشر.
عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الدينوري.	صدوق.	الحادي والتسعون.
عبد الله بن مسلمة، القعني.	ثقة، حجة، مقدم على غيره في مالك.	الخامس.

عبد الله بن نافع، الكوفي، أبو جعفر.	صدوق.	السابع والثلاثون.
عبد الله بن نمير، أبو هشام، الكوفي.	ثقة.	الثاني والثلاثون بعد المائة.
عبد الله بن وهب، المصري.	ثقة، أعلم بأسامة بن زيد الليثي، وبحديث المصريين من غيره، ومقدم على الوليد بن مسلم.	الحادي والعشرون.
عبد الله بن يسار، المكي.	صدوق	التاسع.
عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد.	ثقة، أخطأ في أحاديث، وكان مرجئاً، ونسب إلى التدليس، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج.	السابع عشر بعد المائة.
عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي جليل.	الخامس والتسعون.
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.	ثقة، مقدم على غيره، وكان يدلّس، ويرسل، وفي سماعه من حبيب بن أبي ثابت خلاف. وهو من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، وإذا قال: قال عطاء فقد سمعه. وحديثه عن الزهري وعطاء بن أبي مسلم الخراساني مضعف إلا إذا قال: "سمعت".	الثاني والعشرون.
عبد الملك بن عبيد.	مجهول الحال.	الثالث والستون.
عبد الملك بن عمير، الكوفي.	ثقة، غلط في أحاديث، وكان ربما دلّس.	الثالث والستون.
عبد الملك بن محمد، أبو قلابة، الرقاشي.	صدوق يخطيء، اختلط عند الخروج إلى بغداد.	الثاني.
عبد الملك بن معن بن عبد الرحمن.	ثقة.	الخامس والستون.
عبد الواحد بن أحمد، العبدي.	صدوق.	الثاني.
عبد الواحد بن زياد، أبو بشر، العبدي.	ثقة، في بعض حديثه عن الأعمش مناكير.	العاشر.
عبد الواحد بن واصل، البصري.	ثقة، صحيح الكتاب.	السادس والعشرون بعد المائة.
عبد الوارث بن سعيد، العنبري.	ثقة، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، وهو من أثبت شيوخ البصريين، ومقدم على غيره في أبي التياح، وحسين المعلم، وأيوب السختياني.	الثالث عشر.
عبد الوارث بن سُفيان، القرطي.	ثقة، رواية قاسم بن أصبغ وأوثق الناس فيه.	الثالث عشر.
عبد الوهاب بن عبد المجيد، الثقفى.	ثقة اختلط بأخره، واختلف في تحديته حال	الثاني بعد المائة.

	الاختلاط من عدمه، وكتابه عن يحيى بن سعيد الأنصاري من أصح الكتب.	
الخامس والعشرون.	صدوق، ربما أخطأ.	عبد الوهاب بن عطاء، الخفاف.
الرابع.	صدوق، يهمل.	عبد ربه بن نافع، أبو شهاب.
العشرون.	ثقة، ثبت.	عبدان بن أحمد، الأهوازي.
الحادي والتسعون.	ثقة.	عبدان بن محمد بن عيسى، المروزي.
الثالث والثلاثون.	ثقة، روايته عن البعض مرسلة.	عبدة بن أبي لبابة، الأسدي.
الخامس.	ثقة ثبت، مقدم على جماعة.	عبدة بن سليمان، الكلابي.
التاسع.	إمام، حافظ، متقن، ناقد، ثقة، مقدم على غيره.	عُبَيْدُ اللَّهِ بن عَبْدِ الْكَرِيمِ، أَبُو زُرْعَةَ، الرَّازِيُّ.
السابع والعشرون.	ثقة.	عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، العامري.
التاسع والسبعون.	ثقة ثبت، روايته عن البعض مرسلة.	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.
السادس.	ثقة، ثبت، حجة، مقدم على غيره في بعض الشيوخ.	عبيد الله بن عمر بن حفص.
الثاني.	ثقة ثبت، من أعلم الناس بحديث البصرة.	عبيد الله بن عمر، القواريري.
الثاني والعشرون.	ثقة، مقدم على غيره، وهو راوية زيد بن أبي أنيسة، وأحفظ أصحاب عبد الكريم الجزري.	عبيد الله بن عمرو، الرقي.
الخامس والسبعون.	ثقة، حافظ.	عبيد الله بن معاذ بن معاذ، العنبري.
الثاني.	ثقة، غال في التشيع، وكان يضطرب في حديث الثوري.	عُبَيْدُ اللَّهِ بن موسى، أبو محمد العبسي.
الثاني.	ثقة.	عبيد الله بن يعقوب بن إسحاق.
الثامن والعشرين.	ثقة.	عبيد بن عبد الواحد بن شريك.
الثامن عشر بعد المائة.	ثقة.	عبيد بن فيروز، الشيباني.
السادس.	ثقة.	عتاب بن زياد، الخراساني.
الثاني والأربعون.	ثقة.	عتبة بن عبد الله بن عتبة، الهذلي.
السادس والثلاثون.	ثقة.	عتي بن ضمرة، السعدي.
الثاني والعشرون.	ثقة.	عتيق بن يعقوب، الزبيري.
الخامس والتسعون.	ثقة.	عثمان بن أحمد، أبو عمرو، ابن السماك.

عثمان بن الأسود، المكي.	ثقة متقن.	السادس والأربعون.
عثمان بن الهيثم، أبو عمرو، المؤذن.	صدوق، لقن بأخرة فتلقن.	الثلاثون بعد المائة.
عثمان بن سعيد بن خالد، الدارمي.	ثقة.	الرابع.
عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ، الحمصي.	ثقة، من أعرف الناس بحديث الشام.	الرابع والستون.
عثمان بن صالح بن صفوان، السهمي.	ثقة، أدخل عليه من أحد الكذابين.	التاسع والثمانون.
عثمان بن عاصم، أبو حُصَيْن.	ثقة، ثبت مقدم على أناس، وهو من أثبت أصحاب الشعبي، ومن أثبت الكوفيين، وقيسُ بنُ الربيع من أروى الناس عنه. وروايته عن الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> مختلف في اتصالتها.	الرابع والعشرون بعد المائة.
عثمان بن عمر بن فارس.	ثقة، في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة.	الرابع والأربعون.
عثمان بن محمد بن أبي شَيْبَةَ.	ثقة، حافظ، له أوهام.	الثاني.
عجلان، والد محمد بن عجلان.	لا بأس به.	الثاني والعشرون.
عروة بن الزبير بن العوام.	ثقة، روايته عن البعض مرسلة.	الثالث والعشرون.
عريب بن حميد، أبو عمار الكوفي.	ثقة.	التاسع والتسعون.
عسل بن سفيان، البصري.	ضعيف يكتب حديثه.	السابع والخمسون.
عصمة بن إبراهيم، النيسابوري.	صدوق.	الثالث والخمسون.
عطاء بن أبي رباح، المكي.	ثقة، كثير الإرسال، وقيل: "إنه تغير بأخرة"، ولم يكسر ذلك منه.	الثالث عشر.
عطاء بن السائب، أبو يزيد، الثقفى.	ثقة، اختلط بأخرة، وسماع المتقدمين منه صحيح.	السادس والستون.
عطاء بن يسار، أبو محمد، المدني.	ثقة، روايته عن البعض مرسلة.	الأربعون.
عفان بن مسلم، الصفار.	ثقة، ثبت، مقدم على غيره.	التاسع والعشرون.
عقبة بن خالد، السكوني.	ثقة إن شاء الله.	الخامس والثلاثون.
عقبة بن عامر، الجهني <small>رضي الله عنه</small> .	صحابي جليل.	الستون.
عقبة بن مكرم، العمي.	ثقة، ثبت، مقدم على بندار.	الثامن.
عقبة بن مكرم، الكوفي.	صدوق.	الثامن.
عقيل بن خالد، الأيلي.	ثقة متقن، صاحب كتاب، من أثبت أصحاب الزهري.	الثاني والأربعون.

عكرمة، أبو عبد الله، البربري.	ثقة ثبت على الراجح من أقوال أهل العلم، تُكلم في سماعه من بعض الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> .	الرابع والثلاثون.
العلاء بن عبد الرحمن، أبو شبل، المدني.	ثقة أنكرت عليه أحاديث خاصة أحاديثه عن أبيه عن أبي هريرة.	السادس والخمسون.
علقمة بن قيس، النخعي.	ثقة ثبت.	الحادي والخمسون.
علقمة بن مرثد، الحضرمي.	ثقة، لم يسمع من عبد الله بن بريدة.	التاسع والعشرون بعد المائة.
علقمة بن وقاص، الليثي.	ثقة.	الخامس.
علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، الهروي.	ثقة.	الثامن.
عَلِيّ بنُ أَبِي طَالِبٍ، أبو الحسن <small>رضي الله عنه</small> .	أحدُ الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> . ورابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> .	الثاني.
علي بن أحمد بن محمد، الخزاعي.	ثقة.	الثاني.
علي بن الحسن بن بيان، الباقلائي.	ثقة.	السابع عشر.
علي بن الحسن بن سلم، الأصبهاني.	ثقة.	التاسع والتسعون.
علي بن الحسن بن موسى، الهلالي.	ثقة.	الحادي عشر بعد المائة.
علي بن الحسين بن الجنيد، الرازي.	ثقة، خبير بالعلل والرجال، وحافظ لحديث مالك بن أنس.	الثامن والثمانون.
علي بن الحسين، الدرهمي.	ثقة.	الخامس عشر.
علي بن الحكم، البناني.	ثقة.	الثالث عشر.
علي بن العباس، أبو العباس، البجلي.	ثقة.	السابع والثلاثون.
علي بن المبارك، البصري.	ثقة، أثبت في يحيى بن أبي كثير من آخرين، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير من رواية الكوفيين عنه لم يسمعه من يحيى، ولكن حدث به من كتاب يحيى الذي تركه عنده، وحديث القطان عنه مما سمعه من يحيى	السابع عشر.
علي بن المدني.	إمام حافظ ثقة حجة، أعلم الناس بالعلل، وبحديث ابن عيينة، وأروى الناس عن يحيى القطان.	الثاني والعشرون.

علي بن بندار، أبو الحسن، الزاهد.	ثقة.	الرابع والعشرون بعد المائة.
علي بن حجر، المروزي.	ثقة حافظ.	الثامن عشر بعد المائة.
علي بن حمشاذ، العدل.	ثقة.	الخامس والعشرون.
علي بن خشرم، المروزي.	ثقة.	الخامس.
علي بن دؤاد، أبو المتوكل، الناجي.	ثقة، قال أبو حاتم: "لم يسمع من عمر <small>رضي الله عنه</small> ".	السابع والستون.
علي بن سعيد بن جرير، النسائي.	صدوق.	الثامن.
علي بن سعيد.	مجهول العين.	الثالث بعد المائة.
علي بن سهل بن قادم، الرملي.	ثقة.	الرابع والعشرون.
علي بن عاصم بن صهيب.	صدوق، كثير الغلط، يخطيء ويصر، وزمي بالتشيع.	الحادي عشر بعد المائة.
علي بن عبد الحميد، الغضائري.	ثقة.	الرابع والستون.
علي بن عبد العزيز، البغوي.	ثقة.	الثالث.
علي بن عثمان بن محمد، النفيلي.	ثقة.	الثالث والثمانون.
علي بن عياش، الحمصي.	ثقة ثبت.	التاسع عشر بعد المائة.
علي بن عيسى بن إبراهيم، أبو الحسن، الحيري.	ثقة، مأمون.	الخامس.
علي بن قادم، أبو الحسن الخزاعي.	صدوق فيه ضعف ويتشيع.	الرابع.
علي بن محمد بن عقبة، الشيباني.	ثقة.	السادس.
علي بن مسلم، الطوسي.	ثقة.	الخامس والستون.
علي بن مسهر، أبو الحسن الكوفي.	ثقة.	الثامن والثلاثون.
عمار بن أبي عمار، مولى بني هاشم.	ليس به بأس.	الثامن بعد المائة.
عمار بن معاوية، الدهني.	ثقة يتشيع وقد اختلف في سماعه من سعيد بن جبير.	السابع والتسعون.
عمارة بن زاذان، الصيدلاني.	ضعيف يعتبر به.	الثالث عشر.
عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.	صدوق، يخالف في بعض الشيء.	الحادي والستون.
عمر بن أحمد بن علي ابن علك، الجوهرري.	ثقة، حافظ.	الحادي والثلاثون.

التاسع.	أحد عظماء الصحابة، وثاني الخلفاء الراشدين <small>رضي الله عنه</small> .	عمر بن الخطاب بن نفيل، العدوي <small>رضي الله عنه</small> .
الثامن والأربعون.	ثقة حافظ.	عمر بن الخطاب، السجستاني.
الخامس والسبعون.	محله الصدق.	عمر بن جعفر، أبو حفص، الوراق.
التاسع والسبعون.	ثقة.	عمر بن حبيب، المكّي.
الثاني.	ثقة.	عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ، أبو داود الحَفَرِيُّ.
السادس بعد المائة.	ثقة، مقدم على غيره.	عمر بن سعيد بن أبي حسين، القرشي.
التاسع والستون.	صدوق.	عمر بن عبد العزيز بن عمر، أَبُو نَصْرٍ بَنُ قَتَادَةَ.
السابع بعد المائة.	ثقة.	عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير.
الخامس والعشرون بعد المائة.	ثقة.	عمر بن عبد الوهاب، الرياحي.
السادس والثلاثون.	لا بأس به.	عمر بن مالك، المعافري.
التاسع.	صدوق.	عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله.
الثاني.	ثقة.	عمر بن محمد، أبو شجاع، البسطامي.
السابع.	ثقة.	عمران بن الحارث، السلمي.
الرابع والستون.	ثقة.	عِمْرَانُ بْنُ بَكَّارٍ، الكَلَاعِيُّ.
السادس والخمسون.	ثقة.	عمران بن موسى، القزاز.
الثاني عشر بعد المائة.	صدوق، في حفظه لين.	عمران بن هارون، الرملي، أبو موسى.
السادس والثمانون.	مجهول الحال، شك ابن حبان في سماعه من جابر <small>رضي الله عنه</small> .	عمرو بن أبان بن عثمان.
السادس عشر بعد المائة.	ثقة مقدم على غيره، تكلم أحمد في حديثه عن قتادة.	عمرو بن الحارث بن يعقوب.
الثامن والتسعون.	صحابي جليل.	عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، القرشي <small>رضي الله عنه</small> .
التاسع والثمانون.	شيعي، ضعيف يعتبر به وفي رواية ابن لهيعة وضمّام بن إسماعيل عنه نظر.	عمرو بن جابر، الحضرمي.
السادس والعشرون بعد المائة.	ليس به بأس.	عمرو بن حمران، البصري.

المائة.		
الخامس والخمسون.	ثقة ثبت.	عمرو بن خالد بن فروخ.
الخامس عشر.	ثقة، ثبت، مقدم على غيره وهو أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، وروايته عن البعض مرسله.	عمرو بن دينار، المكي.
الرابع والعشرون.	صحابي جليل، مؤذن رسول الله ﷺ.	عمرو بن زائدة، القرشي، المعروف بابن أم مكتوم ﷺ.
الثامن عشر.	ثقة، ثبت.	عمرو بن زرارة بن واقد، أبو محمد، الكلابي.
التاسع والتسعون.	ثقة.	عمرو بن شرحبيل، أبو ميسرة.
الثاني والأربعون.	ثقة، يدلّس ويرسل، اختلط بأخرة.	عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق، السبيعي.
الخامس.	صدوق.	عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي.
الثالث والأربعون.	ثقة حافظ.	عمرو بن علي، الفلاس.
العشرون.	ثقة ثبت، عالم بمشيم.	عمرو بن عون، الواسطي.
الخمسون.	ثقة، اختلط قبل موته.	عمرو بن عيسى، أبو نعام، العدوي.
الثالث.	ثقة.	عمرو بن قيس، الملائتي.
الثاني والسبعون.	ثقة.	عمرو بن محمد، القرشي.
الرابع عشر بعد المائة.	ثقة، له أوهام، مكث عن شعبة ومن المقدمين فيه.	عمرو بن مرزوق، الباهلي.
الثامن عشر.	صدوق.	العنبر بن الطيب بن محمد، العنبري.
السادس والعشرون بعد المائة.	ثقة، رمي بالتشيع وبالقدر.	عوف بن أبي جميلة، الأعرابي.
الثالث والثلاثون.	صحابي جليل.	عويمر بن مالك، أبو الدرداء ﷺ.
الرابع والثلاثون بعد المائة.	صحابي جليل.	عياش بن أبي ربيعة، المخزومي ﷺ.
السادس والثلاثون بعد المائة.	صدوق على أقل أحواله.	عياض بن مسافع.
السابع عشر.	مجهول العين.	عياض بن هلال، الأنصاري.
الحادي عشر بعد	صدوق، سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة	عيسى بن أبي عيسى، أبو جعفر،

المائة.	ونحوه.	الرازي.
السابع والثلاثون بعد المائة.	ثقة.	عيسى بن حماد، المصري.
العشرون بعد المائة.	ثقة.	عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.
الرابع.	ثقة.	عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.
حرف الغين.		
التاسع والعشرون بعد المائة.	ثقة.	غيلان بن جامع، المحاربي.
حرف الفاء.		
التاسع عشر بعد المائة.	صدوق.	فتح بن عمرو، الكشي.
الثاني.	ثقة مأمون، احترقت كتبه بأخرة، واتهم بالنصب.	الفضل بن الحباب، أبو خليفة الجمحي.
الثاني.	ثقة، ثبت، من أحفظ الناس لحديث الثوري.	الفضل بن دُكَيْن، أبو نعيم.
السادس والعشرون بعد المائة.	صدوق.	الفضل بن عبد الجبار، الباهلي.
العشرون.	ثقة، رمي بالتشيع.	الفضل بن محمد، الشعرائي.
الخامس.	ثقة ثبت، ربما أغرب.	الفضل بن موسى، السيناني.
التاسع والأربعون.	شيعي صدوق يهمل.	فضيل بن مرزوق، الكوفي.
الخامس عشر بعد المائة.	ثقة، رمي بالتشيع، وروايته عن أناس مختلف فيها بين الإرسال والاتصال.	فطر بن خليفة، القرشي.
حرف القاف.		
الثالث عشر.	ثقة.	قاسم بن أصبغ، القرطبي.
العاشر.	ثقة ثبت، أرسل عن جماعة من الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> .	القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود.
الخمسون.	ثقة من أعلم الناس بحديث عائشة، وحديثه عن جماعة من الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> مرسل.	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.
الثالث عشر.	ضعيف.	القاسم بن محمد بن حماد، الدلال.
السبعون.	ثقة، اختلفوا في قبول حديثه عن الثوري.	قيصة بن عقبة، أبو عامر، الكوفي.
الحادي عشر.	ثقة، ثبت، يدلّس، ويرسل، وهو مقدم على غيره في	قتادة بن دعامة، السدوسي، البصري.

	شيوخهم.	
الثاني والعشرون.	ثقة.	قتيبة بن سعيد، أبو رجاء.
الثاني والثلاثون.	ثقة، لم يصح البخاري سماعه من سمرة بن جندب <small>رضي الله عنه</small> .	قدامة بن وبرة، البصري.
حرف الكاف.		
الرابع والستون.	أشار ابن عدي إلى لينه.	كدير بن يحيى، البصري.
الثاني والعشرون.	صحابي جليل.	كعب بن عجرة، الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> .
الرابع والخمسون.	مخضرم ثقة.	كعب بن ماتع، الحميري، كعب الأحمار.
حرف اللام.		
الخامس والسبعون.	صدوق سيء الحفظ، وقد اختلط.	ليث بن أبي سليم، الكوفي.
الخامس.	ثقة، ثبت، مقدم على غيره، ومن أوثق الناس في المقبري وأبي الزبير.	الليث بن سعد، المصري.
حرف الميم.		
الثاني والعشرون.	ثقة ثبت، صحيح الكتاب، ومقدم على غيره.	مالك بن إسماعيل، أبو غسان، الكوفي.
الخامس.	ثقة، ثبت، حجة، أثبت أصحاب الزهري.	مالك بن أنس، الأصبحي.
السابع والخمسون.	صدوق.	مالك بن سعد بن عبادة، أبو غسان.
الخامس والثلاثون بعد المائة.	صدوق.	مالك بن ظالم.
الخامس والستون.	ثقة، روايته عن بعض الصحابة <small>رضي الله عنه</small> مرسلة باتفاق، وفي بعضها خلاف.	مجاهد بن جبر، المكي.
الرابع والستون.	ثقة.	مجاهد بن موسى بن فرُّوخ، الحواري.
الثالث والعشرون.	صدوق.	محاضر بن المورع، الهمداني.
السادس والستون.	ثقة، من أعلم الناس بأبي إسحاق الفزاري.	محبوب بن موسى، أبو صالح.
السابع والثلاثون.	ثقة، سمع من الجريري في اختلاطه.	محمد بن إبراهيم بن أبي عدي.
الخامس والثلاثون.	ثقة، روايته عن جماعة مرسلة.	محمد بن إبراهيم بن الحارث، التيمي.
الثاني والأربعون.	ثقة.	محمد بن إبراهيم بن الفضل، أبو الفضل.
الثامن والعشرون.	ثقة، حافظ.	محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله، البوشنجي.
المائة.	ثقة.	محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن

		حزم.
الخامس والستون.	لا بأس به.	محمد بن أبي عبيدة بن معن، المسعودي.
الرابع والعشرون بعد المائة.	ثقة.	محمد بن أبي عون، النسوي.
الثالث والثلاثون.	ثقة، لا بأس به.	محمد بن أحمد بن النضر، الأزدي.
الثاني والستون.	صدوق.	محمد بن أحمد بن برد، أبو الوليد.
الثامن والستون.	صدوق.	محمد بن أحمد بن بطة بن إسحاق، أبو عبد الله.
الثاني.	ضعيف.	محمد بن أحمد بن تميم، القنطري.
الخامس والثلاثون.	ثقة.	محمد بن أحمد بن حمدان، أبو عمرو.
العاشر.	ثقة.	محمد بن أحمد بن زهير.
الثالث عشر.	صدوق.	محمد بن أحمد بن سعيد، ابن كساء، الواسطي.
الثاني والستون.	ضعيف.	محمد بن أحمد بن علي، الجوهري.
السابع.	صدوق.	محمد بن أحمد بن عمرويه، أبو عبد الله، الصفار.
الثاني.	ثقة.	محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس، المروزي.
الخامس عشر.	مجهول الحال.	محمد بن أحمد بن يونس، البزار.
السادس والثلاثون.	ثقة.	محمد بن أحمد، أبو بكر بن أبي نصر، الداربردي.
الخامس عشر.	ثقة.	محمد بن أحمد، أبو بكر بن نافع، العبدي.
الثامن والأربعون.	ثقة.	محمد بن أحمد، أبو عمرو، الصغير.
الخامس.	صدوق.	محمد بن أحمد، الجلاب، ابن بالويه.
السادس والثلاثون.	إمام حافظ ثقة ثبت.	محمد بن إدريس بن المنذر، أبو حاتم الرازي.
الثالث والستون.	ثقة ثبت حجة.	محمد بن إدريس، أبو عبد الله، الشافعي.
السابع.	ثقة ثبت.	محمد بن إسحاق بن جعفر، الصغاني.
الخامس عشر.	ثقة ثبت.	محمد بن إسحاق بن خزيمه.

الأول.	صدوقٌ، يرسل، ويدلس، وقد رُمِيَ بالتشيع والقدر.	مُحَمَّدُ بنِ إِسْحَاقَ بنِ يسار
التاسع والتسعون.	ثقة.	محمد بن إسحاق، أبو عبد الله بن أبي يعقوب، الكرمانى.
الثاني والعشرون.	لا بأس به.	محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك.
الحادي والعشرون.	ثقة، أسكت قبل موته بست سنوات والأخذ عنه فيها ضعيف.	محمد بن إسماعيل بن مهران، النيسابورى.
التاسع.	ثقة.	محمد بن إسماعيل بن يوسف، السلمى.
الخامس عشر.	ثقة.	محمد بن الحسن بن الحسين، النيسابورى.
السابع عشر بعد المائة.	ثقة، عارف بحديث البصريين.	محمد بن الحسين بن مكرم.
الثامن والثلاثون.	ثقة.	محمد بن الخليل، الأصبهاني.
السادس والأربعون.	ثقة مأمون، عالم بمهشيم بن بشير.	محمد بن الصباح، الدولابى.
الثالث والثلاثون.	ثقة، حافظ، من أعرف أهل زمانه بحديث العراق بعد أحمد وابن راهويه.	محمد بن العلاء بن كريب.
الثالث والثلاثون.	ثقة، حافظ، من أعرف أهل زمانه بحديث العراق بعد أحمد، وابن راهويه.	محمد بن العلاء بن كريب.
الرابع والخمسون.	لا بأس به.	محمد بن الفرّج، الأزرق.
السادس والسبعون.	ليس بشيء	محمد بن القاسم بن سليمان، الذهلي.
الثالث والأربعون.	ثقة، ثبت صاحب كتاب من أثبت البصريين، ومقدم على أناس.	محمد بن المنثى، العنزى، أبو موسى، الزمن.
الخامس عشر.	صدوق مغفل.	محمد بن المسيب، الأرعياى.
الخامس والأربعون.	ثقة، حافظ.	مُحَمَّدُ بنُ المنذِرِ بنِ سَعِيدِ، السُّلَمِيِّ، شَكَّرَ.
التاسع عشر.	ثقة، رواية يزيد بن زريع وأثبت الناس فيه.	محمد بن المنهال، الضيرير.
التاسع والسبعون.	صدوق.	محمد بن المؤمل بن الحسن، الماسرجسى.
السابع بعد المائة.	ثقة مأمون.	محمد بن الهيثم بن حماد.
الرابع والستين.	ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري.	مُحَمَّدُ بنُ الوَلِيدِ بنِ عَامِرٍ، الرُّبَيْدِيِّ.
التاسع عشر.	ثقة.	محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس.
السادس والعشرون.	ثقة، لم يتكلم فيه بحجة.	محمد بن بشار، بندار.
الخامس.	ثقة، روايته عن مجاهد بن زومي مرسلّة.	محمد بن بشر، العبدي.
الثاني والعشرون.	ثقة.	محمد بن بكر، البرساني.

الثامن والستون.	ثقة، يغلط أحيانا.	محمد بن بكير، الحضرمي.
السادس والخمسون.	ثقة.	محمد بن جعفر بن أبي كثير.
الرابع والستون.	ثقة.	مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، الدِّيَّاجِيّ.
الخمسون.	ثقة، صحيح الكتاب، فيه غفلة، وهو أثبت الناس في شعبة.	محمد بن جعفر، غندر.
التاسع عشر بعد المائة.	متهم بالكذب.	محمد بن حاتم بن خزيمه، الكشي.
السادس والثمانون.	ثقة.	محمد بن حرب، الخولاني.
الثالث والثمانون.	ثقة.	محمد بن حمدون بن خالد، النيسابوري.
الثالث.	مرحج، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش بعد سفيان وشعبة، وقد يهم في حديث غيره.	محمد بن خازم، أبو معاوية، الضرير.
الرابع والستون.	صدوق.	محمد بن خالد بن يزيد، الراسبي.
الثامن والثمانون.	ثقة.	محمدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، النَّيسَابُورِي.
الثاني والعشرون.	ثقة، ثبت. والذهلي أحفظ منه.	محمد بن رافع، القشيري.
الثلاثون.	صدوق، ربما أخطأ.	محمد بن زياد، الزياتي.
الثامن والأربعون.	ثقة، حديثه عن النبي ﷺ مرسل.	محمد بن سعد بن أبي وقاص.
الخامس والأربعون.	ثقة.	محمد بن سعيد بن غالب، البغدادي.
السابع والثمانون.	ثقة ثبت.	محمد بن سلمة، المرادي.
التاسع بعد المائة.	صدوق، ضَعْفٌ من قبل حفظه.	محمد بن سليم، أبو هلال، الراسبي.
الحادي والثلاثون.	ثقة.	محمد بن سنان، العوفي.
الخامس والعشرون.	ثقة، ثبت، روايته عن بعض الصحابة - <small>رضي الله عنه</small> - مرسلة.	محمد بن سيرين، الأنصاري.
الحادي والعشرون.	ثقة.	محمد بن صالح بن هاني، أبو جعفر.
الثلاثون.	ثقة.	محمد بن عبد الأعلى، الصنعائي.
العشرون بعد المائة.	صدوق سيء الحفظ خاصة في حديث عطاء بن أبي رباح، وروايته عن أبيه مرسلة.	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.
الثاني والعشرون.	ثقة، متكلم في حديثه عن الزهري، وقد رمي بالقدر ولم يثبت عليه، وحديثه عن البعض مرسل، وهو من أثبت الناس في سعيد المقبري بعد الليث.	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب.
الحادي والتسعون.	صدوق.	محمد بن عبد الرحمن، أبو نعيم، الغفاري.
الثاني والسبعون.	ثقة.	محمد بن عبد السلام بن بشار،

		النيسابوري.
الثامن.	ثقة.	محمد بن عبد الله بن أحمد، الصفار.
الخامس والثلاثون بعد المائة.	صدوق.	محمد بن عبد الله بن الجنيد، البستي.
السابع والتسعون.	ثقة ثبت، قد يخطيء في حديث الثوري.	محمد بن عبد الله بن الزبير، أبو أحمد، الزبيري.
الثامن والأربعون.	مجهول الحال.	محمد بن عبد الله بن جورويه.
الخامس عشر بعد المائة.	ثقة.	محمد بن عبد الله بن دينار.
الرابع عشر.	ثقة، ثبت.	محمد بن عبد الله بن سليمان، مطين.
الثامن والثمانون.	ثقة.	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين.
الرابع والثلاثون.	صدوق.	محمد بن عبد الله بن قريش، النيسابوري.
التاسع والعشرون.	صدوق.	محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين، أبو بكر الشافعي.
السادس والثلاثون.	ثقة.	محمد بن عبد الله بن محمد بن شيرويه.
الحادي والعشرون بعد المائة.	ثقة متقن.	محمد بن عبد الله بن مُحَمَّد، الرَّقَاشِيّ.
السادس والثلاثون بعد المائة.	صدوق، أخطأ في أحاديث عن عمه.	محمد بن عبد الله بن مسلم، ابن أخي الزهري.
الثالث.	ثقة، حجة.	محمد بن عبد الله بن نمير.
الثاني والأربعون.	صدوق.	محمد بن عبد الله، أبو الحسن، العمري.
الرابع والستون.	صدوق.	محمد بن عبد الله، الحفيد.
العاشر بعد المائة.	صدوق.	محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب.
الثالث والأربعون.	ثقة.	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، أَبُو جَعْفَرٍ، الدَّقِيقِيّ، الوَاسِطِيّ.
السادس والخمسون.	ثقة.	محمد بن عبد الوهاب، العبدي.
الثامن والثلاثون.	ثقة.	محمد بن عبد الوهاب، القناد.
الرابع والعشرون بعد المائة.	ضعيف.	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، أَبُو مُثَمِّلَةَ.
الثالث والثمانون.	صدوق.	محمد بن عبيد الله، أبو بكر، الفقيه.

الحادي والسبعون.	ثقة.	محمد بن عبيد الله، أبو ثابت، المدني.
السادس.	ثقة.	محمد بن عبيد، الطنافسي.
الثامن والعشرون.	ثقة، مقدم على غيره.	محمد بن عثمان، أبو الجماهر، التنوخي.
الحادي والستون.	صدوق.	محمد بن عثمان، أبو مروان، العثماني.
الخامس.	صدوق يدلس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقرئ.	محمد بن عجلان، القرشي.
الثاني والأربعون.	ثقة.	محمد بن عَزِيز، الأيلي.
الخامس عشر بعد المائة.	صدوق.	محمد بن علي بن الحسن، الحيري.
الحادي والسبعون.	ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسلة.	محمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر، الباقر.
الثاني والعشرون.	صدوق.	محمد بن علي بن دحيم، أبو جعفر، الشيباني.
الرابع والثلاثون بعد المائة.	صدوق.	محمد بن علي بن عبد الحميد، الصنعاني.
السابع والسبعون.	ثقة.	محمد بن علي بن عفان، العامري.
الثامن والأربعون.	ثقة.	محمد بن علي بن ميمون، الرقي.
الرابع والتسعون.	ثقة.	محمد بن علي، حمدان، الوراق، أبو جعفر.
الثاني والتسعون.	ضعيف جدا.	محمد بن عمر بن واقد، الواقدي.
الثامن عشر.	صدوق.	محمد بن عمرو بن النضر، الحرشي.
الخامس والخمسون.	ثقة.	محمد بن عمرو بن خالد، أبو علاثة.
الخامس.	صدوق له أوهام.	محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي.
الحادي عشر.	ثقة.	محمد بن عمرو، أبو الموجه.
الثاني والعشرون بعد المائة.	ثقة مدلس، كان من أعلم الناس بحديث هشيم.	مُحَمَّد بن عَيْسَى، ابن الطَّبَّاع.
الثاني.	ثقة.	محمد بن غالب بن حرب، البصري.
الخامس والتسعون.	ثقة، رمي بالتشيع، وسماعه من عطاء بن السائب بعد اختلاطه.	محمد بن فضيل بن غزوان.
الخامس.	صدوق يهيم.	محمد بن فليح بن سليمان.
الثاني.	ثقة.	مُحَمَّد بن كثير العبدي.

الخامس والأربعون.	ضعيف جدا.	محمد بن كثير، أبو إسحاق، الكوفي.
الثاني والستون.	صدوق، كثير الغلط.	محمد بن كثير، المصيصي.
العاشر بعد المائة.	ثقة.	محمد بن محبوب، أبو همام، القرشي.
الثالث والثلاثون.	ثقة، أحفظ من أبيه وجده.	محمد بن محمد بن رجاء بن السندي.
الخامس والخمسون.	ثقة.	محمد بن محمد بن عبد الله، أبو جعفر، البغدادي.
الخامس بعد المائة.	صدوق.	محمد بن محمد بن عبد الله، الشعيري.
السادس والخمسون.	ثقة.	محمد بن محمد بن محمد بن أبي طاهر الفقيه.
الخامس.	ثقة.	محمد بن محمد بن يوسف، أبو النضر.
الثلاثون.	إمام، حافظ، ثقة على الراجح من أقوال أهل العلم، لكنه يدللس. إلا أن رواية الليث عنه مما سمعه من جابر، واختلّف في روايته عن: عبد الله بن عمرو، وابن عباس، وعائشة - <small>رضي الله عنها</small> - هل هي مرسلّة أو لا؟ وهو مقدم على أبي سفيان طلحة بن نافع.	محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير، المكي.
الثامن.	إمام، حافظ، حجة، متفق عليه جلالاً وإتقاناً، وروايته عن البعض مرسلّة.	محمد بن مسلم، ابن شهاب، الزهري.
الثاني والعشرون.	ثقة.	محمد بن معدان، الحاراني.
الثاني.	ثقة.	محمد بن معمر بن عبد الواحد.
الرابع والتسعون.	مغفل.	محمد بن موسى بن عمران، الفقيه.
الثالث عشر بعد المائة.	ثقة، صحيح الكتاب، تكلم النسائي في روايته المتأخرة لذهاب بصره في آخر عمره، وتكلم أبو حاتم في اتصال روايته عن بكير بن الأحنس.	محمد بن ميمون، أبو حمزة، السكري.
الخامس والأربعون.	صدوق.	محمد بن نعيم بن عبد الله، النيسابوري.
الرابع والأربعون.	سيء الحفظ.	محمد بن نعيم، السعدي.
الخامس عشر.	ثقة.	محمد بن هشام بن أبي خيرة.
الثاني والعشرون.	صدوق.	محمد بن هشام، ابن أبي الدميك.
الخامس والعشرون بعد المائة.	ثقة، حكّم ابن المديني بانقطاع روايته عن الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> .	محمد بن واسع بن جابر.
الثالث والأربعون.	ثقة.	محمد بن يحيى بن أبي حزم، القطعي.

محمد بن يحيى بن أبي عمر، العدني.	صدوق.	الثامن والسبعون.
محمد بن يحيى بن المنذر، البصري.	لا بأس به.	الثلاثون بعد المائة.
محمد بن يزيد، أبو هشام، الرفاعي.	ضعيف.	الثاني والثلاثون.
محمد بن يزيد، الرواس.	صدوق.	الرابع والستون.
محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم.	ثقة.	العاشر.
محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم.	ثقة.	السابع.
مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ وَاقِدِ، الفريابي.	ثقة، مكثّر عن الثوري، ومقدم فيه على جماعة.	الثاني.
محمد بن يونس، الكديمي.	متهم بالوضع.	الثالث والسبعون.
محمود بن خالد، أبو علي، الدمشقي.	ثقة.	الثاني والستون.
محمود بن غيلان، العدوي.	ثقة.	الثاني.
مخرمة بن بكير.	ثقة، سمع من أبيه أحاديث قليلة جدا.	الحادي والعشرون.
مرداس بن محمد، أبو بلال، الأشعري.	ضعيف.	السادس عشر.
مسدد بن قطن بن إبراهيم.	ثقة، مأمون.	الخامس.
مسدد بن مسرهد، البصري.	ثقة.	العاشر.
مسعر بن كدام، الكوفي.	ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره، روايته عن عاصم بن عبيد الله مرسلة.	الثامن والثلاثون.
مسعود بن مالك، أبو رزين، الأسدي.	ثقة، روايته عن أناس مرسلة.	الخامس بعد المائة.
مسلم بن إبراهيم، الفراهيدي.	ثقة، مأمون، مقدم على غيره.	الثالث عشر.
مسلم بن خالد، الزنجي.	صدوق، كثير الغلط.	التاسع عشر بعد المائة.
مصعب بن عبد الله بن مصعب، الزبيري.	ثقة.	الرابع بعد المائة.
مطر بن طهمان، الوراق.	صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء بن أبي رباح ضعيف، وروايته عن أناس مرسلة.	السابع والثلاثون بعد المائة.
مطرف بن طريف، الحارثي.	ثقة، روايته عن البعض مرسلة، وهو مقدم في الشعبي بعد إسماعيل بن أبي خالد.	الثامن والثلاثون.
مطلب بن شعيب، الأزدي.	ثقة ربما خالف.	الثامن عشر.
مظفر بن مدرك، أبو كامل الخراساني.	ثقة مأمون مقدم على آخرين، وكان أثبت الناس في زهير بن معاوية.	الثالث عشر.
معاذ بن المثني، أبو المثني، العنبري.	ثقة.	التاسع عشر.
معاذ بن جبل، الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> .	أحد الصحابة الكرام.	الأربعون.

الثامن بعد المائة.	ثقة، ربما وهم.	معاذ بن هشام بن أبي عبد الله، الدستوائي.
الثالث والثلاثون.	ثقة، مقدم على غيره.	معاوية بن عمرو بن المهلب، الأزدي.
الثاني والستون.	صدوق، له أوهام وكان من أعلمهم بحديث شريك.	معاوية بن هشام، أبو الحسن الأسدي.
السابع عشر بعد المائة.	ثقة.	معبد بن سيرين، الأنصاري.
الخامس عشر.	ثقة، وأروى عن ليث بن أبي سليم من الثوري.	معمتر بن سليمان، التيمي.
الثالث والأربعون.	ثقة.	معدان بن طلحة، الشامي.
الخامس والستون	ثقة ثبت.	معلی بن أسد، العمي.
الثالث.	ثقة، من أثبت الناس في الزهري بعد مالك، وتكلم في روايته عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود، وثابت البناني، وأهل البصرة لتحديثه بها من حفظه، والاعتبار بحديثه بالبلدين لا بأهليهما.	معمر بن راشد، الأزدي.
التاسع والستون.	ثقة، قيل: "لم يسمع من أبيه".	معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود.
الرابع والستون.	ثقة، ثبت.	معن بن عيسى، القزاز.
الثامن عشر.	ثقة.	المغيرة بن أبي بردة، الكناي.
التاسع عشر بعد المائة.	ثقة يرسل.	مكحول، الشامي.
التاسع.	ثقة.	مكرم بن أحمد بن مكرم، البغدادي.
الثامن والثلاثون.	ثقة.	منجاب بن الحارث، الكوفي.
الثالث والثلاثون بعد المائة.	ثقة.	المنذر بن مالك بن قطعة، العوفي.
الثاني.	ثقة، ثبت، لا يدللس وقدم على غيره من أهل الكوفة.	منصور بن المعتمر، أبو عتاب الكوفي.
الثالث.	ثقة.	المنهال بن عمرو، الأسدي.
السابع عشر بعد المائة.	صدوق، ربما أخطأ.	مهدي بن جعفر، الرملي.
الثالث.	ثقة، مقدم على جماعة.	مهدي بن ميمون، أبو يحيى، البصري.
الثامن والثلاثون.	ثقة.	موسى بن إسحاق، القاضي.
الثاني عشر.	ثقة، ثبت، مقدم على الحجاج بن منهال.	موسى بن إسماعيل، التبوذكي.
الخامس.	ثقة.	موسى بن أعين، الحراني.

الحادي والثمانون.	ثقة.	موسى بن الحسن بن عباد، أبو السري.
الرابع والستون.	متروك.	موسى بن زكريا، التستري.
السادس.	مجهول الحال.	موسى بن عبد الله بن سويد.
الرابع والخمسون.	ثقة.	موسى بن عقبة بن أبي عياش.
الخامس والثلاثون.	منكر الحديث.	موسى بن محمد بن إبراهيم، التيمي.
الثاني.	صدوق سيء الحفظ، يصحف.	موسى بن مسعود، أبو حذيفة، النهدي.
السادس.	ثقة.	موسى بن ميسرة، الديلي.
الخامس.	ثقة، حافظ.	موسى بن هارون بن عبد الله.
الثالث عشر بعد المائة.	صدوق، سيء الحفظ.	مؤمل بن إسماعيل، القرشي.

حرف النون.

السادس.	ثقة، ثبت، مقارن بسالم، وروايته عن بعض الصحابة رسالة.	نافع، مولى ابن عمر <small>رضي الله عنه</small> .
السابع والخمسون.	ثقة، ثبت.	نصر بن علي بن نصر، الجهضمي.
الحادي والثلاثون.	ثقة.	النضر بن أنس بن مالك.
الثاني.	ثقة، مقدم على غيره، وهو من أروى الناس عن شعبة.	النضر بن شميل، المازني.
العشرون.	من صغار الصحابة <small>رضي الله عنه</small> .	النعمان بن بشير، الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> .
السادس والخمسون.	صدوق، له أوهام.	نعيم بن حماد، الخزاعي.
السادس والثلاثون بعد المائة.	صحابي جليل.	نفيح بن الحارث، أبو بكرة، الثقفي <small>رضي الله عنه</small> .
الحادي والثلاثون بعد المائة.	صحابي.	النواس بن سمعان، الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> .

حرف الهاء.

الثامن والثلاثون.	ثقة، مقدم على غيره.	هارون بن إسحاق، الهمداني.
السادس والثلاثون.	ثقة.	هارون بن سعيد، الأيلي.
السابع.	ثقة.	هارون بن سليمان بن داود بن بهرام.
الثامن والخمسون.	صحابي جليل.	هانيء بن نيار، أبو بردة <small>رضي الله عنه</small> .
السابع عشر.	ثقة ثبت حجة، من أثبت الناس في قتادة، وأثبتهم في يحيى بن أبي كثير.	هشام بن أبي عبد الله، الدستوائي.

الخامس والأربعون.	ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقالاً؛ لأنه قيل: "كان يرسل عنهما".	هشام بن حسان، الأزدي.
التاسع عشر بعد المائة.	ليس بالقوي.	هشام بن سعد، أبو عباد، المدني.
الحادي والخمسون.	ثقة ثبت حجة، تكلم في سماعه من حماد بن سلمة كأنه سمع منه بأخرة.	هشام بن عبد الملك، أبو الوليد، الطيالسي.
الثالث والعشرون.	ثقة، أرسل عن البعض.	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام.
الثالث والأربعون.	ثقة.	هشام بن علي، السدوسي.
الثامن والعشرون.	صدوق، لقن بأخرة فتلقن.	هشام بن عمار، أبو الوليد، السلمى.
الثالث والستون.	ثقة صحيح الكتاب، مقدم على أناس، وروايته عن أبي بكر بن أبي مریم مرسلة.	هشام بن يوسف، الصنعاني.
الثامن عشر.	ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال، ومقدم على غيره، وهو أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، وسيار أبي الحكم، وحصين بن عبد الرحمن السلمى، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وفي حديثه عن الزهري لين.	هشام بن بشير، الواسطي.
الثالث بعد المائة.	صدوق.	هلال بن العلاء، الرقي.
الثاني والعشرون بعد المائة.	ثقة، روايته عن البعض مرسلة.	هلال بن يساف، الأشجعي.
الحادي والثلاثون.	ثقة ربما وهم، وهو أثبت من أبان العطار في يحيى بن أبي كثير، وهو مقدم على غيره في قتادة، وحديثه بأخرة أقوى لرجوعه لكتابه.	همام بن يحيى، بن دينار، العوزي.
السادس والعشرون بعد المائة.	صدوق.	هوزة بن خليفة، الأنصاري.
الثاني.	ثقة.	الهَيْثَمُ بْنُ كَلَيْبٍ، الشَّاشِيَّ.
حرف الواو		
الثامن والخمسون.	ثقة، تكلم في سماعه من ابنه.	وائل بن داود، التيمي.
العشرون.	ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وكتابه أصح.	الوضاح بن عبد الله، الإشكري.

	من حفظ أمثال شعبة وهشيم، وإذا حدث من حفظه ربما غلط، أو وهم خاصة في حديث قتادة، وهو من أروى الناس عن مغيرة بن مقسم الضبي.	
الثاني.	ثقة، وهو راوية الثوري.	وكيع بن الجراح بن مليح.
السادس عشر.	ثقة على قول الأكثرين، أتفق على أنه لا يُحتج بحديثه إلا إذا صرح بالسماع؛ لشدة وكثرة تدليسه وتسويته.	الوليد بن مسلم، القرشي.
الثالث والأربعون.	ثقة.	الوليد بن هشام بن معاوية.
التاسع والخمسون.	ثقة.	وهب بن بقية، الواسطي.
السابع والأربعون.	ثقة، مقدم على غيره.	وهب بن جرير بن حازم.
الرابع والخمسون.	ثقة ثبت مقدم على أناس، تغير قليلا بأخرة.	وهيب بن خالد، البصري.

حرف الياء.

الخامس والعشرون.	ليس بالمتين.	يحيى بن أبي طالب، البغدادي.
الرابع.	ثقة ثبت يدللس ويرسل، وهو راوية عبد الله بن أبي قتادة.	يحيى بن أبي كثير، الطائي.
الثاني والعشرون بعد المائة.	ثقة.	يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، السَّيْلَجِيَّةُ.
الرابع.	ثقة ربما أخطأ.	يحيى بن الضريس، البجلي.
الخامس.	ثقة.	يحيى بن أيوب، أبو زكريا، المقابري.
السابع بعد المائة.	صدوق، يخطيء إذا حدث من حفظه.	يحيى بن أيوب، الغافقي.
الحادي والثلاثون بعد المائة.	ثقة، روايته عن أناس مرسله.	يحيى بن جابر، الطائي.
الخامس عشر.	ثقة.	يحيى بن حبيب بن عربي.
السابع والعشرون.	ثقة مأمون.	يحيى بن حسان، التنيسي.
الخامس.	ثقة.	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.
الحادي عشر.	ثقة.	يحيى بن ساسويه، الذهلي.
الثامن عشر.	ثقة ثبت حجة.	يحيى بن سعيد، الأنصاري.
الثامن عشر.	ثقة ثبت حجة، شديد التعنت في الرجال، ومقدم على غيره، ولا يروي إلا عن ثقة.	يحيى بن سعيد، القطان.

السابع.	شيعي، متروك.	يحيى بن سلمة بن كهيل.
الثاني عشر.	جهمي، ثقة، تكلم فيه لبدعته.	يحيى بن صالح، الوحاظي.
الثامن والثلاثون.	ثقة، روايته عن عمر <small>رضي الله عنه</small> مرسله.	يحيى بن طلحة بن عبيد الله.
السادس والعشرون.	صدوق، تكلم في سماعه من مالك، وهو ثقة في الليث وأثبت الناس فيه.	يحيى بن عبد الله بن بكير.
السابع والثمانون.	صدوق.	يحيى بن عبد الله بن سالم.
الثاني والسبعون.	ثقة.	يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية.
التاسع والثمانون.	ثقة له مناكير، وقد رمي بالتشيع.	يحيى بن عثمان بن صالح، السهمي.
العاشر.	ثقة.	يحيى بن محمد بن يحيى، حيكان.
الثامن والعشرون.	صدوق.	يحيى بن محمد، أبو زكريا، العنبري.
الثامن.	ثقة، ثبت، مأمون.	يحيى بن معين بن عون.
الثامن عشر.	ثقة.	يحيى بن منصور بن يحيى، القاضي.
السادس.	ثقة ثبت حجة، مقدم على غيره.	يحيى بن يحيى، النيسابوري.
الرابع والتسعون.	ثقة.	يحيى بن يعلى بن الحارث، الحارثي.
الثامن عشر بعد المائة.	ثقة يرسل.	يزيد بن أبي حبيب، المصري.
الخامس والتسعون.	صدوق شيعي يدلّس، كبر فتغير وصار يتلقن.	يزيد بن أبي زياد، الكوفي.
السابع والعشرون.	تابعي، ثقة.	يزيد بن الأصم، العامري.
التاسع عشر.	ثقة ثبت من أثبت البصريين ومقدم على غيره، وسمع من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط.	يزيد بن زريع، البصري.
السابع والسبعون.	مجهول العين.	يزيد بن زيد، عنه: أبو إسحاق السبيعي.
السادس.	ثقة، مقدم على آخرين، وروايته عن عمير مولى أبي اللحم مرسله على ما صححه ابن حجر.	يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد.
الثاني والعشرون.	ثقة تكلم فيه بلا حجة.	يزيد بن عبد الله بن قسيط، الليثي.
السادس والثمانون.	ثقة، مقدم في بقية بن الوليد على غيره.	يزيد بن عبد ربه، الجرجسي.
الخامس.	ثقة ثبت.	يزيد بن هارون.
السادس.	ثقة.	يزيد، أبو مرة، مولى عقيل بن أبي طالب.
التاسع.	ثقة.	يعقوب بن إبراهيم بن سعد، القرشي.
الخامس عشر.	ثقة.	يعقوب بن إبراهيم بن كثير، الدورقي.
العاشر.	صدوق.	يعقوب بن إسحاق بن زيد، الحضرمي.

التاسع والعشرون بعد المائة.	ثقة.	يعقوب بن زيد بن طلحة.
الثامن والخمسون.	ثقة حافظ.	يعقوب بن سُفْيَان، الفسوي.
الخامس.	ثقة وفي حديثه عن الثوري خاصة كلام.	يَعْلَى بنُ عُبَيْدِ بنِ أَبِي أُمَيَّةَ، الطَّنَافِسيُّ.
السادس عشر بعد المائة.	صحابي <small>رضي الله عنه</small> .	يعمر، والد أبي خزيمة <small>رضي الله عنه</small> .
الثالث والأربعون.	ثقة.	يعيش بن الوليد، القرشي.
الثالث والثلاثون.	صدوق.	يوسف بن موسى، القطان.
التاسع عشر.	ثقة.	يوسف بن يعقوب بن إسماعيل، القاضي.
الثامن والأربعون.	صدوق، يهم قليلاً.	يونس بن أبي إسحاق، عمرو بن عبد الله، السبيعي.
الثمانون.	محله الصدق.	يونس بن بكير بن واصل، الكوفي.
الثالث.	رافضي، ليس بالقوي.	يونس بن خباب، الكوفي.
الثامن عشر بعد المائة.	ثقة، حافظ.	يُونُسُ بنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، المصري.
السادس والثلاثون.	ثقة، مقدم على غيره في الحسن البصري، وروايته عن البعض مرسله.	يونس بن عبيد بن دينار.
الثلاثون.	ثقة.	يونس بن محمد، المؤدب.
الحادي والأربعون.	ثقة، ربما أخطأ أو وهم، خاصة في حديث الزهري. ولكن كتابه صحيح.	يونس بن يزيد، الأيلي.

الكنى، والألقاب.

المائة.	ثقة.	أَبُو الْبِدَاحِ بنُ عَاصِمِ بنِ عَدِي، الأَنْصَارِيُّ.
الخامس والخمسون.	مجهول العين.	أبو الجعد، مولى ضبيعة.
التاسع عشر.	ثقة.	أبو المليح بن أسامة، الهذلي.
الرابع والأربعون.	ثقة، روايته عن بعض الصحابة مرسله.	أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.
الخامس.	ثقة ساء حفظه بأخرة، وكتابه صحيح.	أبو بكر بن عياش، الأسدي.
المائة.	ثقة، روايته عن أناس مرسله.	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.
الثاني والعشرون.	مجهول الحال.	أبو ثمامة، البزي.
الثاني والعشرون.	مجهول الحال.	أبو ثمامة، الحنات.
التاسع والثمانون.	صحابي جليل من السابقين وأحد البدرين <small>رضي الله عنه</small> .	أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة، القرشي <small>رضي الله عنه</small> .

أبو خزيمة بن يعمر، السعدي.	تابعي.	السادس عشر بعد المائة.
أبو رافع، الصائغ، المدني.	أنه ثقة، أدرك الجاهلية، ولم ير النبي ﷺ. ولم يثبت سماعه من ابن مسعود ﷺ.	الحادي والثلاثون.
أبو سعيد، مولى عبد الله بن عامر بن كريز.	ثقة.	السادس والخمسون.
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.	ثقة، حديثه عن جماعة مرسل، وهو مقدم في أصحاب أبي هريرة بعد ابن المسيب.	الرابع.
أبو عبيدة، عن سعيد بن يسار.	مجهول العين.	السادس والعشرون.
أبو كبشة، السلولي.	ثقة.	السادس عشر.
أبو معشر، نجيح بن عبد الرحمن، السندي.	ضعيف، ويكتب من حديثه المغازي والرقاق للاعتبار، وحديثه عن المقبري وجماعة مضعف جدا.	الثاني والعشرون.
أبو موسى، الجهني.	مجهول الحال.	التاسع والأربعون.
أبو نوفل بن أبي عقرب.	ثقة.	الثامن والتسعون.
أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة، القرشي ﷺ.	صحابي جليل، أسلم يوم الفتح.	التاسع والثمانون.
أبو هريرة ﷺ.	صحابي جليل، وأحد المكثرين من الرواية.	الرابع.
فهرس النساء.		
أم الحكم، ويقال: "أم حكيم"، بنت الزبير بن عبد المطلب، رضي الله عنها.	صحابية.	الثامن بعد المائة.
أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق.	تابعية ثقة، أخطأ من ذكرها في الصحابة ﷺ.	الخمسون.
خديجة بنت خويلد بن أسد، الأسدية، رضي الله عنها.	صحابية جلييلة، أم المؤمنين، وزوج رسول الله ﷺ.	الثمانون.
رملة بنت أبي سفيان، رضي الله عنها.	أم المؤمنين، زوج رسول الله ﷺ.	الثامن.
زينب بنت رسول الله ﷺ.	صحابية جلييلة أكبر بنات رسول الله ﷺ.	السادس بعد المائة.
سعدى بنت عوف، المرية، رضي الله عنها.	صحابية.	الثامن والثلاثون.
صفية بنت الحارث العبدري، رضي الله عنها.	تابعية صدوقة.	الخامس والعشرون.
عائشة، أم المؤمنين، رضي الله عنها.	أم المؤمنين، زوج رسول الله ﷺ.	الأول.
ميمونة بنت الحارث، رضي الله عنها.	صحابية جلييلة من أمهات المؤمنين.	السابع والعشرون.
هند بنت أبي أمية، أم سلمة رضي الله عنها.	أم المؤمنين، زوج رسول الله ﷺ.	السبعون.

فهرس الموضوعات.

رقم الصفحة.	الموضوع.
٣	المقدمة.
١٣	القسم التمهيدي: الإمام الحاكم إعلاله الحديث في المستدرك.
١٤	الفصل الأول: التعريف بالحاكم.
٢٣	الفصل الثاني: التعريف بالمستدرك.
	قسم الدراسة: الأحاديث التي أعلها الحاكم في المستدرك.
٤٠	الفصل الأول: كتاب الإيمان
١٧٤	الفصل الثاني: كتاب العلم.
٢١٢	الفصل الثالث: كتاب الطهارة.
٢٥٨	الفصل الرابع: كتاب الصلاة.
٢٧٨	الفصل الخامس: كتاب الإمامة.
٣٧٦	الفصل السادس: كتاب الجمعة.
٣٨٦	الفصل السابع: كتاب صلاة التطوع.
٤٠٣	الفصل الثامن: كتاب صلاة الخوف.
٤٠٨	الفصل التاسع: كتاب الجنائز.
٤٣٤	الفصل العاشر: كتاب الزكاة.
٤٥٣	الفصل الحادي عشر: كتاب الصوم.
٤٧٣	الفصل الثاني عشر: كتاب المناسك.
٤٨٣	الفصل الثالث عشر: كتاب الدعاء.
٥١٨	الفصل الرابع عشر: كتاب فضائل القرآن.
٥٣٩	الفصل الخامس عشر: كتاب البيوع.
٥٩٥	الفصل السادس عشر: كتاب الجهاد.
٦٠١	الفصل السابع عشر: كتاب قتال أهل البغي.
٦٠٦	الفصل الثامن عشر: كتاب النكاح.
٦١٢	الفصل التاسع عشر: كتاب التفسير.
٦٦١	الفصل العشرون: كتاب تواريخ المتقدمين.
٦٦٤	الفصل الحادي والعشرون: كتاب الهجرة.
٦٦٨	الفصل الثاني والعشرون: كتاب المغازي.
٦٧٣	الفصل الثالث والعشرون: كتاب معرفة الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> .
٧٨٣	الفصل الرابع والعشرون: كتاب الأئمة.
٧٨٩	الفصل الخامس والعشرون: كتاب الأشربة.

٧٩٠	الفصل السادس والعشرون: كتاب البر والصلة.
٨٢٠	الفصل السابع والعشرون: كتاب الطب.
٨٣٥	الفصل الثامن والعشرون: كتاب الأضاحي.
٨٤٣	الفصل التاسع والعشرون: كتاب التوبة.
٨٥١	الفصل الثلاثون: كتاب الأدب.
٨٧٠	الفصل الحادي والثلاثون: كتاب الرقاق.
٨٧٩	الفصل الثاني والثلاثون: كتاب الفرائض.
٨٩١	الفصل الثالث والثلاثون: كتاب الحدود.
٩٠١	الفصل الرابع والثلاثون: كتاب الفتن.
٩٢٨	الفصل الخامس والثلاثون: كتاب الأهوال.
٩٣٣	الخاتمة.
٩٣٦	جريدة المصادر والمراجع.
٩٦٣	الفهارس العلمية.
٩٦٤	فهرس الآيات.
٩٦٦	فهرس الأحاديث والآثار حسب العلة.
٩٦٨	فهرس الأحاديث والآثار حسب الأطراف.
٩٧٤	فهرس الرواة.
١٠٢٠	فهرس الموضوعات.